

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث

تأليف الحافظ المؤرخ

شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي

المتوفى سنة ٩٠٢ رحمه الله

دراسة وتحقيق

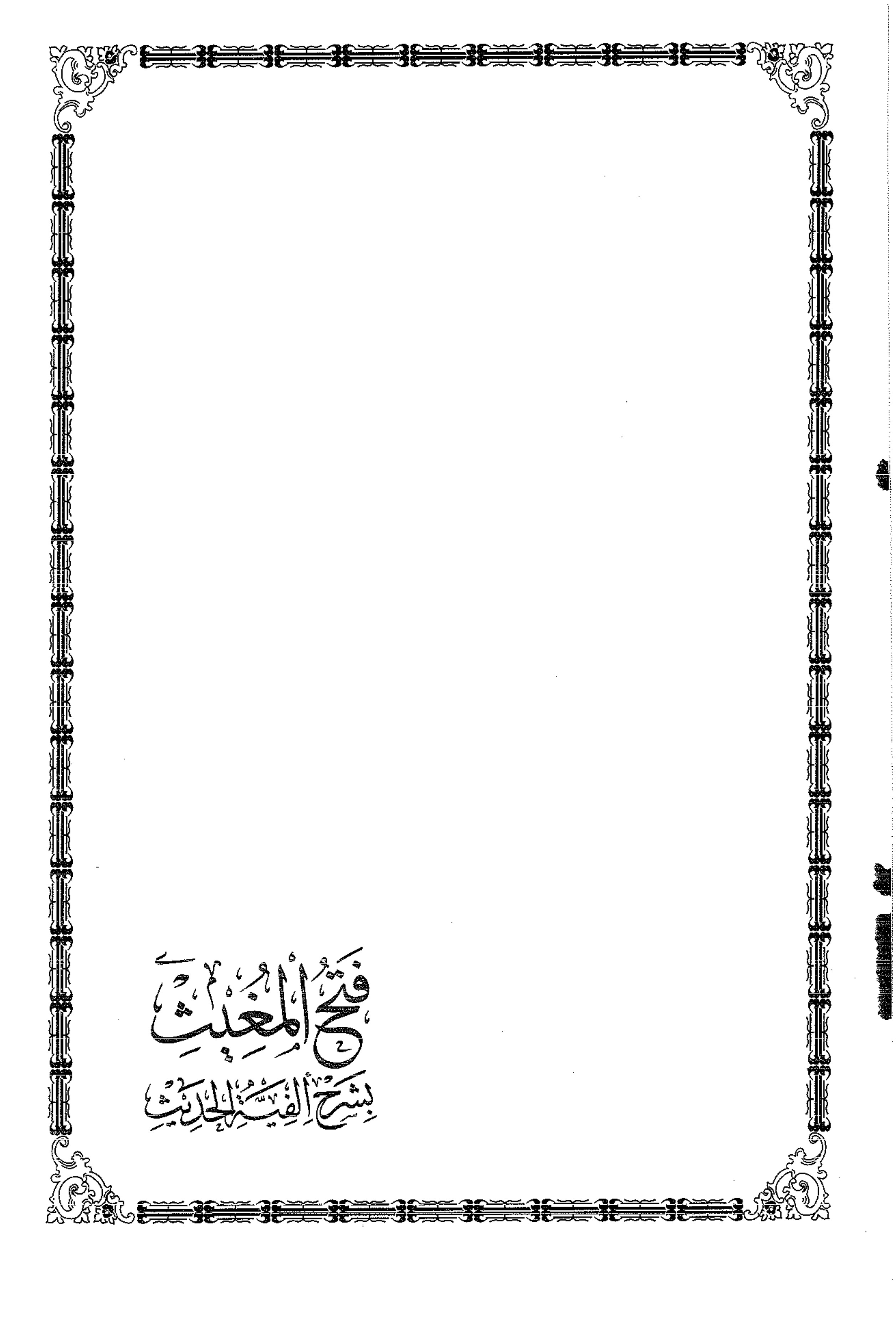
د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير

د. محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد

المجلد الرابع

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

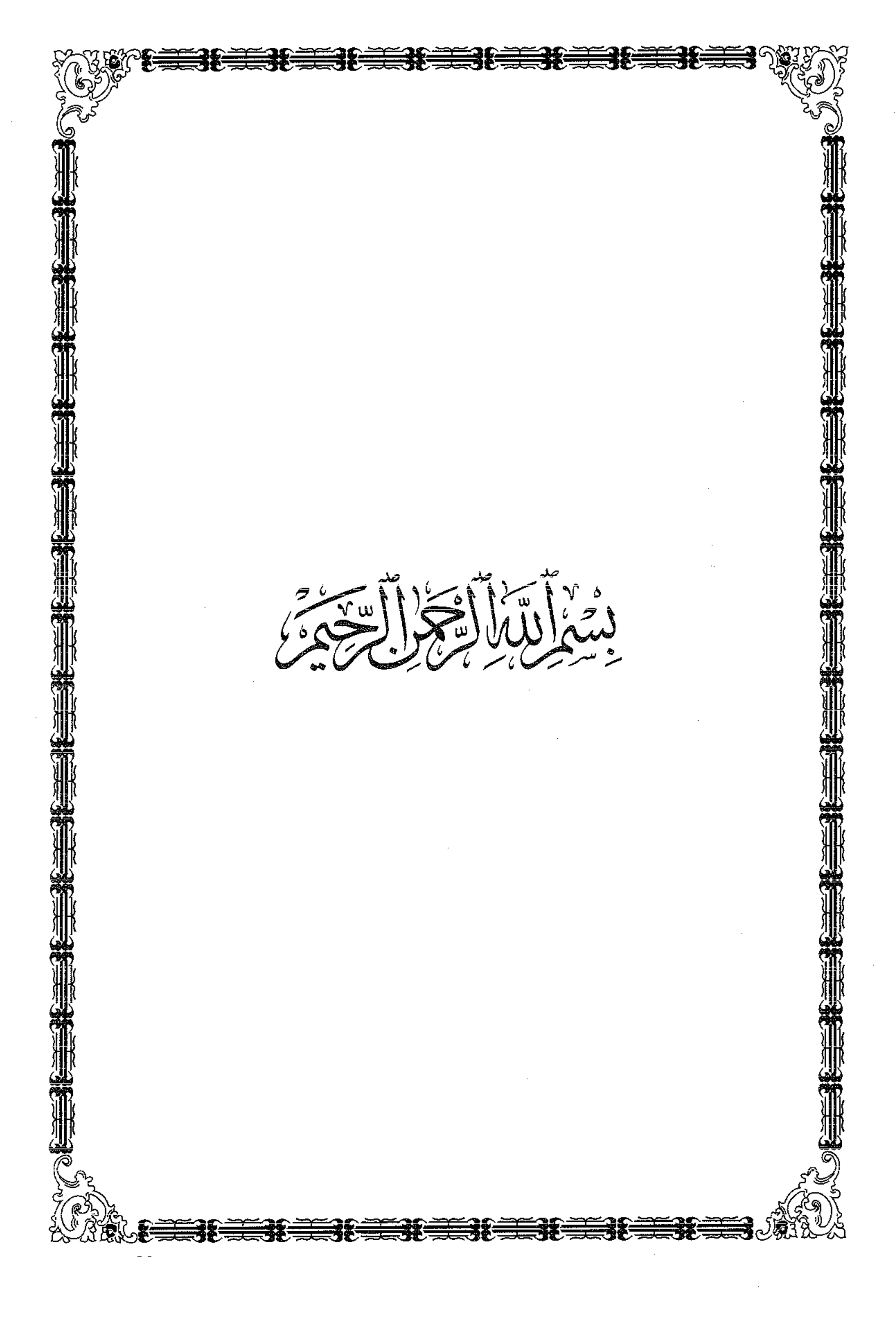

فتح المغيث
بشرح ألفية الحديث

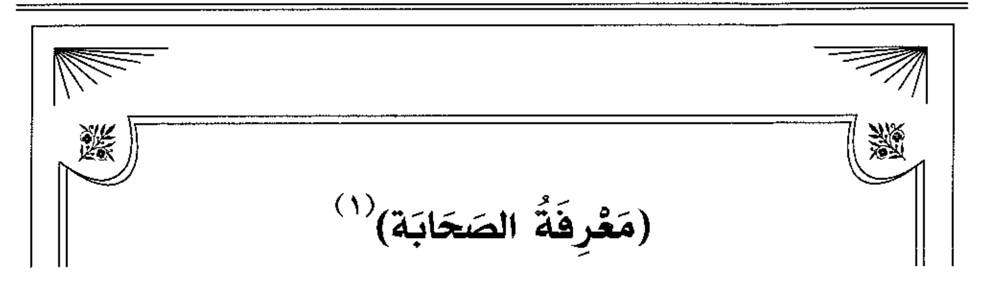
ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. / عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرّحمٰن الخضير؛ محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٥مج. .-(سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ١)
ردمك: ٨ـ٠ـ٩٦٥٧ـ٩٩٦٠ـ٩٩٦٠ (مجموعة)
٠ـ٤ـ٩٦٥٧ـ٩٩٦٠ـ٩٩٦٠ (ج٤)
١ـ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن ٢ـ علوم الحديث أ ـ الخضير؛ عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرّحمٰن (محقق) ـ آل فهيد؛ محمد بن عبد الله بن فهيد (محقق) ب ـ العنوان ج ـ السلسلة
ديوي ٢٣٠ ١٤٢٦/٤١١٢

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية. الرياض
المركز الرئيسي ـ طريق الملك فهد ـ شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ ـ فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ ـ ص ب ٥١٩٢٩ الرياض ١١٥٥٣
الفروع: طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقًا) ت ٢٣٢٢٠٩٥
طريق الأمير سعد بن عبد الرحمن (مخرج ١٥) ت ٤٤٥٦٢٢٩
المدينة النبوية ـ طريق سلطانة ت ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكة المكرمة ـ الشامية. ت ٠٢/٥٧٣٠٩٨٠


بسم الله الرحمن الرحيم



(مَعْرِفَةُ الصَحَابَة)[١]

هذا حينَ الشروعِ في الرجال، وطبقاتِ العلماءِ، وما يتصلُ بذلكَ.

ومعرفةُ الصحابةِ فنٌّ جليلٌ، وفائدتُه: التمييزُ للمرسَل، والحكمُ لهم بالعدالة، وغيرُ ذلك.

ولأئمتنا فيه تصانيفُ كثيرةٌ كعلي بن المَديني في كتابه: «معرفة مَن نَزَل مِن الصحابة سائرَ البُلدان»، وهو في خمسة أجزاء ـ فيما ذكره الخطيب[٢] ـ يعني لَطِيفَةً.

وكالبخاري، وقال شيخُنا: إنَّه أولُ مَن صنف فيها فيما أعلم[٣] وكالترمذي[٤]، ومُطَيَّن[٥]، وأبي بكر بنِ أبي داودَ، وعَبْدَانَ[٦]، وأبي عليّ ابنِ السَّكَن في «الحُرُوف»[٧]، وأبي حَفص ابنِ شاهِين، وأبي منصور البَاوَرْدِي[٨]، وأبي حاتم ابنِ حِبّان[٩]، وأبي العباس الدَّغُولي[١٠]،

---

(١) وهو النوعُ التاسعُ والثلاثونَ من كتاب ابن الصلاح.

(٢) في «الجامع» (٢/ ٣٠٢). (٣) «الإصابة» (١/ ٢).

(٤) اسمُ كتابِه: (تسميةُ أصحاب رسول الله ﷺ)، وقد طبع بمطابع دار الجنان ببيروت سنة ١٤٠٦، بتحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر.

(٥) على وَزن (مُعَظَّم) ـ على الصواب ـ لَقَبٌ للحافظِ أبي جعفر محمدِ بن عبد الله الحَضْرمي، مات سنة ٢٩٧، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٦٢).

(٦) لقبٌ للحافظ أبي محمدٍ عبدِ الله بنِ محمد بنِ عيسى المَرْوَزِي الشافعي، مات سنة ٢٩٣، «السير» (١٤/ ١٣)، و«الرسالة المستطرفة» (١٢٦).

(٧) هو اسمُ كتابِ ابنِ السَّكَن سعيدِ بنِ عثمان البغدادي. «الرسالة المستطرفة» (١٢٧).

(٨) بتقديمِ الواوِ على الراءِ. قال في «الأنساب» (٢/ ٦٣): (هذه النسبة إلى بلدةٍ بنواحي خراسانَ، يقال لها: أَبِيْوَرْدُ، وتخفَّف، ويقال: با وَرْد). وأبو منصور هو محمد بن سعد. «الرسالة المستطرفة» (١٢٨).

(٩) ذكره الخطيب باسم «كتاب الصحابة» وقال: إنَّه في خمسة أجزاء «الجامع» (٢/ ٣٠٢).

(١٠) الإمامُ الحافظُ محمد بن عبد الرحمن السَّرْخَسي. واسم كتابه: «فضائل الصحابة». «السير» (١٤/ ٥٥٧). ومضى (٣/ ٣٤٤) ضَبْطُ نِسْبَته مع ترجمته.

وأبي نُعَيم[1]، وأبي عبد الله ابن مَنْدَه[2]، والذيل عليه لأبي موسى المديني[3].

وكأبي عُمرَ ابنِ عبد البر في «الاستيعاب» وهو ـ كما قال النَّوَوِي ـ: «من أحسنِها، وأكثرِها فوائدَ، لولا ما شانَه بذكر ما شجر بين الصحابة، وحكايتِه عن الإخباريِّين الغالبِ عليهم الإكثارُ والتَخْليطُ»[4].

والذيلِ عليه لجماعةٍ كأبي إسحاق ابنِ الأَمِين[5]، وأبي بكر ابنِ فَتْحُونَ[6]، وهما متعاصرانِ، وثانيهما أحسنُهما.

واختصر محمدُ بنُ يعقوبَ بنِ محمدِ بن أحمدَ الخَليليُّ «الاستيعاب» وسمَّاه: «أعلام الإصابة في أعلام الصحابة»[7].

في آخرين يكثر حصرُهم كأبي الحَسن محمدِ بن صالح الطَبَري، وأَبَوَي القاسم: البَغَوِي[8]، والعُثْمَاني[9]، وأبي [الحسين][10] ابنِ قانِعٍ في «معاجِمِهم»، وكذا الطَبَراني في «مُعجمه الكبيرِ» خاصةً.

---

(١) سَمَّى الذهبيُّ كتابَه باسم «فضائل الصحابة». «السير» (١٧/ ٤٥٦) وسمّاه بروكلمان باسم: «كتاب معرفة الصحابة»، ثم ذكر نُسَخاً له (٦/ ٢٢٧). وقد طبع أوله بهذا الاسم بتحقيق د. محمد راضي سنة ١٤٠٨هـ.

(٢) هو: محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ محمدِ بن مَنْدَه، الحافظُ الجَوَّالُ، المتوفى سنة ٣٩٥. واسم كتابه «معرفة الصحابة»، قال ابنُ عساكر: له فيه أَوْهَامٌ كثيرة، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣٣).

(٣) ما يراه السخاويُّ من أنَّ كتابَ أبي موسى ذيلٌ على كتاب ابنِ مَنْده هو ما يراه العراقيُّ كما في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢) والأَبْنَاسيُّ في «الشذا الفيَّاح» لوحة (٩١/ ب) وقال الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٣٣٥) والصَفَدي في «الوافي» (٢/ ٢٤٧): إنَّه ذَيلٌ على كتاب أبي نُعَيم.

(٤) «التقريب» (٢/ ٢٠٧)، وهو كلام ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢٦٢).

(٥) هو إبراهيمُ بنُ يحيى بن إبراهيمَ القُرْطبي، مؤرخٌ، مات سنة ٥٤٤، واسم كتابه: (الإعلام بالخِيَرةِ الأعلام من أصحاب النبي ﷺ). «الأعلام» (١/ ٧٤).

(٦) هو الحافظُ محمدُ بنُ خَلَف بنِ سليمانَ المُرْسِي. مات سنة ٥٢٠، واسم كتابه: «الاستلحاق على الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، «معجم المؤلفين» (٩/ ٢٨٤).

(٧) كذا سماه بروكلمان وذكر نُسخاً له (٦/ ٢٦١).

(٨) هو الحافظُ المسنِد عبدُ الله بن محمد البَغَوي المعروفُ بابْنِ بنتِ مَنِيع والمتوفى سنة ٣١٣. من مؤلفاته: «معجم الصحابة الكبير» و«المعجم الصغير»، «السير» (١٤/ ٤٤٢). و«هدية العارفين» (١/ ٤٤٤).

(٩) هو: عُمرُ بنُ علي بن يوسفَ العثماني واسم كتابه: «أَنْوَارُ أُولِي الألباب في اختصار كتاب الاستيعاب». «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٦١).

(١٠) في النسخ: (أبي الحسن) مكبر، والتصويب من مصادر ترجمته، وهو عبد الباقي بن قانع بن =

وكان منهم على رأس القرن السابعِ: العزُّ أبو الحَسن عليُّ بنُ محمدِ الجَزَري، ابنُ الأَثِير ـ أخو أبي السعاداتِ صاحبِ «النهاية» في الغريب ـ في كتابٍ حافلٍ سَمَّاهُ: «أَسَدَ الغَابَةِ»[1]، جَمَعَ فيه بين عِدَّةٍ من الكُتب السابقة[2] ولكنَّه مع ضَبطه وتحقيقِه لأشياءَ حسنةٍ لم يَسْتَوعبْ، ولمْ يُهَذب، ومع ذلك فعليه المعوّلُ لِمَن جاءَ بعدَه، حتى إنَّ كُلًّا من النَّوَوي والكَاشْغَري[3] اختَصَره.

واقتصر الذهبي على تَجْريده، وزادَ عليه الناظم عِدَّةَ أسماء.

ولأبي أحمدَ العسكري فيها كتابٌ رتَّبه على القبائلِ[4]، ولأبي القاسم عبدِ الصمد بن سعيد الحمصي: «الذي نزَلَ مِنْهُم حِمْصَ» خاصةً، ولمحمدِ بن الرَّبيع الجِيزي: «الذي نَزَلَ مِصْرَ»، ولأبي محمدِ ابن الجارُود: «الآحادُ منهم»، وللحافظِ عبدِ الغني بن عبدِ الواحد المقدِسي: «الإصابةُ لأوْهامٍ حصلتْ في معرفةِ الصحابةِ لأبي نُعَيم»، في جُزْءٍ كبير.

ولخليفةَ بنِ خَيّاط، ومحمدِ بنِ سَعْد، ويعقوبَ بنِ سفيانَ، وأبي بكر ابنِ أبي خَيْثَمَة، وغيرِهم، في كتبٍ لم يَخصُّوها بهم، بل بضمِّ مَنْ بعدَهم إليهم.

وقد انتدَب شيخُنا لجَمْعِ ما تفرّق من ذلك، وانتَصب لدَفْعِ المُغْلَق منه على السالِكِ، معَ تحقيقٍ لِغَوامِضَ، وتَوْفيقٍ بين ما هو بحَسب الظاهرِ كالمُتَنَاقِض، وزياداتٍ جمَّة، وتتِمَّاتٍ مُهِمَّة، في كتابٍ سمَّاه: «الإصابة»، جَعَلَ كلَّ حرف منه ـ غالباً ـ على أربعةِ أقسام:

= مرزوق البغدادي. مات سنة ٣٥١ «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٨)، و«السير» (١٥/ ٥٢٦).

(١) اسمُ الكتاب كاملاً: «أَسَدُ الغَابةِ في مَعْرفة الصحابة». والذي أَسْمَعُه في نُطْقِ أَوَّلِ اسمه: (أُسد) بضم الهمزة وإسكان المهملة، وكذا رأيتُه مَشْكُولاً في طبعتَين مُخْتَلِفَتَين له. والذي يظهرُ لي أنَّ صِحَّةَ ضَبْطِ اسمِه: (أَسَد) بفتح أوله وثانيه ويكونُ عَلَماً ووَصْفاً لكتابه، وهو مُفْرَدٌ وليس جَمْعاً، والله أعلم. هذا وكانت وفاة العزِّ ابنِ الأثير سنةَ ٦٣٠.

(٢) وهي ـ كما ذَكَر في مقدمتِه ـ كُتُبُ ابنِ مَنْدَه، وأبي نُعَيم الأصبهاني، وابنِ عبد البَر، وأبي موسى المَدِيني. كما أنَّه أضاف إليها ما شَذَّ عنها مِّن كُتُبِ غيرهم.

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي الكاشغري المذكور ـ مع ضبط نسبته ـ (٣/ ٤٢٠). من مؤلفاته: تاج السعادة، ومختصر أسد الغابة. «معجم المؤلفين» (١١/ ٢٥٠).

(٤) ذكر هذا الكتابَ مؤلِّفُه في كتابه «تصحيفات المحدثين» (٢/ ٤٢٦) باسم «كتاب القبائل فيمن روى عن النبي ﷺ».

الأول فيمَن وردت رِوَايتُه، أو ذِكْرُه من طريقٍ صحيحةٍ أو حسنةٍ، أو ضعيفةٍ، أو منقطعةٍ.

الثاني: مَنْ له رُؤيةٌ فقط.

الثالث: مَنْ أَدركَ الجاهليةَ والإسلامَ، ولم يَرِدْ في خَبرٍ أنّه اجتمع بالنبي ﷺ.

الرابع: مَنْ ذُكِر في كُتب مُصَنِّفِي الصحابة، ومُخَرِّجي المسانيد غَلَطاً مع بيان ذلك وتحقيقِه مما لم يُسبَق إلى غالبِه، وهذا القسمُ هو المقصودُ بالذاتِ منه[1]. وقد وقعَ التنبيهُ فيه على عجائبَ يُستغْرَب وقوعُ مثلِها. وماتَ قبل عَمَلِ «المُبْهَمَاتِ»، وأرجو عَمَلَها.

إذا عُلِم هذا، ففي هذا البابِ عَشْرُ[2] مَسَائِلَ:

الأولى: في تعريفِ الصحابي ـ وفيه لأبي عبدِ الله ابنِ رُشَيدٍ: «إيضَاحُ المذاهب فيمَن أُطلق عليه اسمُ الصاحب»[3] ـ وهو لغةً: يقعُ على مَنْ صَحِبَ أَقَلَّ ما يُطلق عليه اسمُ صُحبةٍ فَضْلاً عمَّن طالتْ صحبتُه، وكثرت مجالستُه.

وفي الاصطلاح:

٧٨٦ **(رَائي النبيّ)** ﷺ ـ اسمُ فاعلٍ مِنْ: رَأَى ـ حَال كونِه **(مُسلِماً)** عاقلاً: **(ذُو صحبةٍ)** على الأصحّ. كما ذهبَ إليه الجمهورُ من المُحَدِّثين والأصوليين، وغيرِهم اكتفاءً بمجرَّد الرؤيةِ ولو لحظةً وإنْ لم يقعْ معها مجالسةٌ، ولا مُمَاشاةٌ، ولا مُكَالَمةٌ: لِشَرَفِ منزلةِ النبيّ ﷺ، فإنّه ـ كما صرَّح به بعضُهم ـ: إذا رآه مسلمٌ، أو رَأى مسلماً لحظةً طُبعَ قلبُه على الاستقامة[4]، لأنَّه بإسلامه متهيءٌ للقبول، فإذا قابَلَ ذلك النورَ العظيمَ أشرفَ عليه فظهرَ أثرُه في قلبِه وعلى جَوَارِحه.

وممَّن نصّ على الاكتفاءِ بها أحمدُ، فإنّه قال: «مَنْ صَحِبَه سنةً أو شهراً، أو يوماً، أو ساعةً، أو رآه فهو من أصحابه»[5]

---

(١) انظر مقدمةَ «الإصابة في تَمْييز الصحابة» (١/ ٤ ـ ٦).

(٢) في النسخ: عشرة. خطأ.

(٣) بهذا الاسم ذكرَه ابنُ حَجَر في «الدُرر» (٤/ ٢٣٠) والصفديُّ في «الوافي» (٤/ ٢٨٥).

(٤) في هذا نظرٌ؛ حيث قد ارتدّ بعضُ مَنْ رآه صلى الله عليه وآله وسلم مسلماً.

(٥) «الكفاية» (٥١). وابنُ الجوزي في «مناقبه» (٢١٠).

وكذا قال ابنُ المَدِيني: «مَنْ صَحِبَ النبيَّ ﷺ، أو رآه ولو ساعةً مِنْ نَهَارٍ فهو من أصحابِ النبيِّ ﷺ»[1].

وتبعَهما تلميذُهما البخاريُّ فقال: «مَنْ صَحِبَ النبيَّ ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»[2].

قيل: ويَرِدُ على ذلك: توقُّفُ معرفةِ الشيءِ على نفسه، فيدُورُ، لأنّ «صَحِبَ» تتوقَّفُ على «الصحابي»، وبالعكس.

لكنْ يمكنُ أنْ يقالَ: مُرَادُهم بـ«صَحِبَ»: الصحبةُ اللُّغَويةُ. وبـ«الصحابيِّ» المعنى الاصطلاحيُّ.

على أنَّ القاضيَ أبا بكر ابنَ الطيِّب البَاقِلَّانِيَّ[3] قال: «لا خِلَافَ بين أهلِ اللُّغَةِ أنَّ الصحابيَّ مُشتقٌّ من الصُّحْبَةِ[4]، جارٍ على كلِّ مَنْ صَحِبَ غيرَه قليلاً، أو كثيراً. يقال: صَحِبهُ شهراً، أو يوماً، أو ساعةً». قال: «وهذا يُوجب في حُكم اللغةِ إجراءَ هذا على مَن صَحِب النبيَّ ﷺ ولو ساعةً. هذا هو الأصل»[5]. قال: «ومَع هذا فقد تقرَّر للأمةِ عُرْفٌ في أنهم لا يستَعمِلونه إلَّا فيمَن كثُرت صحبتُه...»[6]، وذَكَرَ المذهبَ الثاني.

وكذا قال صاحبُهُ الخطيبُ[7] أيضاً: «لا خلافَ بين أهلِ اللغة أنَّ الصحبة

---

(١) أخرجه عنه أبو القاسم ابن منده في «المستخرج». قاله الحافظُ في «الفتح» (٧/ ٥).

(٢) «صحيح البخاري» ـ فضائلِ أصحابِ النبي ﷺ ـ ترجمة الباب الأول (٧/ ٣).

(٣) الإمام العلَّامة أوحدُ المتكلِّمين، مقدَّمُ الأصوليين، محمدُ بنُ الطيِّب بنِ محمدٍ المالكي البصريّ ثم البَغْدادي، مات سنة ٤٠٣. «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٧٩)، و«السير» (١٧/ ١٩٠).

(٤) زاد في «الكفاية» (٥١): (وأنَّه ليس بمشَتقٍّ مِنْ قَدْر منها مَخْصُوص).

(٥) زاد في «الكفاية» (في اشتقاق الاسم).

(٦) «الكفاية» (٥١) بأطولَ ممّا هنا. وتَتِمَّتُه: (.... واتَّصَلَ لِقاؤُه. ولا يُجْرُونَ ذلك على مَنْ لَقِيَ المَرءَ ساعةً ومَشَى معه خُطاً، وسَمِع منه حديثاً. فوجبَ لذلك أن لا يَجْرِيَ هذا الاسمُ في عُرفِ الاستِعْمَال إلَّا على مَنْ هذه حالُه.
ومَع هذا فإنَّ خَبرَ الثقةِ الأمينِ عنه مقبولٌ ومعمولٌ به وإنْ لم تَطُلْ صُحبتُه ولا سَمِع منه إلَّا حديثاً واحداً).

(٧) لا أَدري كيفَ جعلَ المصنفُ الخطيبَ صاحباً لأبي بكر البَاقِلَّاني، وقد وُلِدَ =

التي اشتُقَّ منها الصحابيُّ لا تُحدُّ بزمنٍ، بل تقولُ: صَحِبتُه سنةً، وصحبتُه ساعةً». ولذا قال النَّوَويُّ في «مقدمة شرح مسلم» ـ عَقِبَ كلامِ القاضي أَبِي[1] بكر ـ: «وبه يُستَدلُّ على ترجيحِ مذهبِ المُحَدِّثين، فإنّ هذا الإمامَ قد نقلَ عن أهلِ اللغة: أنّ الاسمَ يتناولُ: صُحْبَةَ ساعةٍ. وأكثرُ أهلِ الحديثِ قد نَقَلُوا الاستعمالَ في الشرعِ والعُرفِ على وَفْقِ اللغة، فوجبَ المصيرُ إليه»[2].

قلتُ: إلَّا أنّ الإسلامَ لا يُشتَرَط في اللغة، والكفارُ لا يدخلون في اسم الصُّحْبة بالاتفاق وإنْ رَأَوْهُ ﷺ.

وقال ابنُ الجَوزي: «الصحبةُ تُطلق ويرادُ مطلَقُها ـ وهو المرادُ في التعريف ـ وتأكيدُها بحيثُ يَشتَهِر به، وهي المُشْتَمِلَةُ على المُخالَطَة والمُعَاشَرَة.

فإذا قلتَ: فلانٌ صاحبُ فلانٍ. لَمْ ينصرفْ ـ يعني عُرْفاً ـ إلَّا لِلْمُؤكَّدةِ، كخادم فلان»[3].

وقال الآمِدِيُّ: «الأَشْبَهُ أنّ الصحابيَّ مَنْ رَآه»[4]. وحكاه عن أحمدَ، وأكثرِ أصحابِنا. واختارَه ابنُ الحاجب أيضاً[5]، لأنّ الصحبةَ تعمُّ القليلَ والكثير، فلو حلفَ أن لا يَصحَبَه حَنِثَ بلحظَةٍ.

ويشملُ الصحابيُّ: الأحرارَ، والمواليَ، والذكورَ، والإناثَ، لأنّ المرادَ به الجنسُ.

= الخطيبُ رحمه الله سنة ٣٩٢، ومات البَاقِلَّاني ـ كما مضى قريباً ـ سنة ٤٠٣. ثم إنَّ النصَّ المتقدمَ عن الباقِلَّاني أوردَه الخطيبُ في «الكفاية» عن محمد بن عُبَيدِ الله المَالكي عنه. ومن حيثُ المذهبُ الفقهيُّ فالخطيبُ شافعيٌّ، والباقلَّاني مالكيٌّ.

(١) في (س): وأبي. من الناسخ.

(٢) «شرح النووي» (١/٣٦).

(٣) «تَلْقيحُ فُهُومِ أهلِ الأثَر» (١٠١) ولفظُه أَشملُ ممّا هنا، حيث قال ـ بعد أنْ ذكر بعضَ الأقوالِ في تعريفِ الصحابي ـ: (وفَصْلُ الخطابِ في هذا البابِ أنّ الصحبةَ إذا أُطلقت فهي في المتعارَف تنقسم إلى قسمَين:
أحدهما أنْ يكونَ الصاحبُ مُعَاشِراً مخالِطاً كثيرَ الصحبة، فيقال: هذا صاحبُ فلان، كما يقال: خادمُه. لمن تكرَّرَتْ خدمتُه، لا لِمَن خَدَمَه يوماً أو ساعة.
والثاني: أنْ يكونَ صاحباً في مُجَالَسَةٍ أو مُمَاشاة ولو ساعةً. فحقيقةُ الصحبةِ موجودة في حقه وإن لم يشتهِر بها.

(٤) الإحكام (٢/٩٢).

(٥) «مُنْتَهى السُول والأمل» (٨١).

ثم إنّ التعبيرَ في التعريفِ بالرُؤية هو في الغالب. وإلّا فالضريرُ الذي حضر النبيَّ ﷺ ـ كابنِ أُمّ مكتوم، وغيره ـ مَعْدودٌ في الصحابة بلا تردُّدٍ، ولذا عَبَّر غيرُ واحدٍ باللقاءِ بَدَلَ الرُؤيةِ[١]. وإنْ قيلَ: إنَّها تكون من الرائي بنفسه، وكذا بغيرِه، لكنْ مَجَازاً، وكأنّه لَحَظَ شُمولَها بالقوة، أو بالفِعْل، وهو حَسَنٌ.

وأمَّا الصغيرُ غيرُ المُمَيِّزِ كعبدِ الله بن الحارث بن نَوْفل، وعبدِ الله بن أبي طلحةَ الأنصاريّ، وغيرِهما ممّن حنَّكه النبيُّ ﷺ ودعا له، ومحمدِ بنِ أبي بكر الصديق المولودِ قبلَ الوفاةِ النبوية بثلاثةِ أشهر وأيامٍ فهو وإنْ لَمْ تصحَّ نسبةُ الرؤيةِ إليه صَدَقَ أنَّ النبيَّ ﷺ رآه، ويكونُ صحابيّاً من هذه الحيثيةِ خاصّةً. وعليه مَشَى غيرُ واحدٍ ممّن صنّفَ في الصحابةِ خلافاً لِلسَّفَاقُسِي، شارح «البخاري»[٢]، فإنّه قال في حديثِ عبد الله بن ثَعْلَبَة بن صُعَير ـ وكان النبيُّ ﷺ قد مسح وجهَه عامَ الفتح[٣] ـ ما نصُّه: «إنْ كان عبدُ الله هذا عَقَل ذلك، أو عَقَلَ عنه كلمةً كانتْ له صُحْبةٌ، وإلَّا كانت له فَضِيلة، وهو في الطبقةِ الأُولى من التابِعين»[٤].

وإليه ذهب العَلَائي حيثُ قال في بعضِهم: «لا صُحبةَ له، بل ولا رُؤيةَ، وحديثُه مرسلٌ»[٥]. وهو وإنْ سُلِّم الحُكمُ لحديثِهم بالإرسال فإنّهم من حيثُ الروايةُ أتباعٌ، فهو فيما نفاه مخالفٌ للجمهور، وقد قال شيخُنا في «الفتح»:

---

(١) وهو اختيارُ الحافظِ حيثُ قال في مقدمة «الإصابة» (١/ ٧): (وأصحُّ ما وَقَفتُ عليه من ذلك أنَّ الصحابيَّ: مَنْ لقيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام).

(٢) يعرفُ بابن التِّين. قال في «هدية العارفين» (١/ ٦٣٥): (عبدُ الواحدِ بنُ التِّينِ السَفَاقُسِي، المغربيُّ المحدثُ المالكيُّ، له شرحُ «الجامع الصحيح» للبخاري في مجلدت. ولم يَذكر سنةَ وفاته.

(٣) أخرجه البخاري في «المغازي»: باب: وقال الليث (٨/ ٢٢) معلَّقاً مَجْزُوماً به، ثم وَصلَه في «الدعوات»: باب الدعاء للصبيان بالبَرَكة (١١/ ١٥١).

(٤) ذكره عنه الزَرْكشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٣).

(٥) جاء مِثْلُ هذا في مواطنَ عِدَّةٍ من كتابه «جامع التحصيل» منها ما جاء في (ص٢٥٣) في ترجمة عبدِ الله بن الحارث بن نَوْفل بنِ الحارث المتقدم: (وُلِدَ على عهد النبي ﷺ، فأُتِيَ به فحنَّكَه، ودعا له. ذكره ابنُ عبد البَرّ في الصحابة كذلك. ولا صحبةَ له، بل ولا رؤية أيضاً، وحديثُه مرسلٌ قطعاً).

«إنّ أحاديثَ هذا الضربِ مَرَاسيلُ»، قال: «والخلافُ الجاري بين الجمهور وبين أبي إسحاقَ الإسفرائيني ـ ومَنْ وافقه على ردِّ المراسيلِ مطلقاً حتى مراسيل الصحابة ـ لا يَجْري في أحاديثِ هؤلاء، لأنّ أحاديثَهم من قَبِيل مَرَاسيلِ كبار التابعين، لا من قَبيل مراسيلِ الصحابةِ الذين سَمِعوا من النبي ﷺ». قال: «هذا مِمّا يُلْغَزُ به فيقال: صحابيٌّ حديثُه مرسلٌ لا يقبَلُه من يقبلُ مراسيلَ الصحابة» انتهى[1]. وقد سبق في «المُرْسل» الإشارةُ إلى هذا.

ولأجل اختيار عدِّ غيرِ المُمَيِّزين في الصحابة كان في بيتِ الصِّدِّيق أربعةٌ من الصحابة في نَسَق، وَهُمْ: محمدُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ أبي بكر بن أبي قُحَافَةَ، كما سيأتي ـ مع ما يلائمه ـ في «روايةِ الآباءِ عن الأبناء»[2] إنْ شاء الله تعالى.

وكذا يدخلُ فيهم مَن رآه وآمنَ به من الجنِّ لأنّه ﷺ بُعث إليهم قطعاً، وهم مكلَّفون، فيهم العُصَاةُ والطائِعُون. ولذا قال ابنُ حزم في «الأقضية» من «المُحَلَّى»: «قد أَعلَمَنَا اللهُ أنَّ نَفراً من الجنِّ آمنوا، وسَمِعوا القرآنَ من النبي ﷺ فهُم صحابةٌ فُضَلاءُ»[3]، وحينئذٍ يتعيَّن ذِكرُ مَنْ عُرف منهم في الصحابة. ولا الْتفاتَ لإنكار ابنِ الأثير على أبي موسى المَدِيني تخريجَه في الصحابة لبعضِ مَن عَرفَه منهم، فإنّه لمْ يستَنِدْ فيه إلى حجة[4].

وهل يدخلُ من رآه ميتاً قبل أنْ يُدْفَن؟ ـ كما وقع لأبي ذُؤَيب الهُذَلي الشاعر إنْ صحَّ ـ قال العزُّ ابنُ جماعة: «لا، على المشهور»[5]. وقال شيخُنا: «إنه محلُّ نَظَر، والراجحُ عدمُ الدخولِ، وإلَّا لَعُدَّ مَنِ اتفق أنْ يَرَى جَسَدَه المكرَمَ وهو في قَبْرِه المعظَّم، ولو في هذه الأعصارِ، وكذلك مَنْ كُشِفَ له عنه من الأَوْلِياءِ فرآه كذلك على طريقِ الكَرَامَةِ[6]، إذْ حُجَّةُ مَنْ أثبتَ الصحبةَ لِمَن

---

(١) من «الفتح» (٧/ ٤). (٢) (ص١٥٢).

(٣) «المحلى»: (١٠/ ٥١٤).

(٤) قاله الحافظُ في «الفتح» (٧/ ٤) وقبلَه العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢٩٥).
وانظر انتقادَ ابنِ الأثير لأبي موسى في ترجمة: عَمْرِو بنِ جابر الجِنِّي في «أُسَد الغابة» (٣/ ٢٠٢)، حيثُ قال: (أَوْرَدْنَاه اقتداءً بالحافظ أبي موسى... وبالجُملَة فتركُه أَوْلى، وإنما ذَكَرناه لأننا شرَطْنا أننا لا نُخِل بترجمة).

(٥) يظهر أنه في كتابه: «المنهج السوي في شرح المنهل الروي».

(٦) وهل ثَبَتَ ذلك الكَشْفُ بدليلٍ مُعْتَبَر

رآه قبلَ دفنه أنه مُستَمِرُّ الحياة، وهذه الحياةُ ليستْ دنيويةً وإنما هي أُخروية لا تتعلقُ بها أحكامُ الدنيا، فإنّ الشُهداءَ أحياءٌ ومع ذلك فإنّ الأحكامَ المتعلقة بهم بعد القَتل جاريةٌ على سَنَن غيرِهم من الموتى»، انتهى[١].

وسبقه شيخُه المؤلِّفُ فمال أيضاً إلى المَنْع، فإنه قال في «التقييد»: «الظاهرُ اشتراطُ الرؤيةِ وهو حَيٌّ»[٢]، لكنَّه علَّله بما هو غيرُ مَرْضِيٍّ حيث قال: «فإنه قد انقطعتِ النُّبوةُ بوفاته ﷺ»[٣].

ولذا لمّا أشارَ ابنُ جماعةَ إلى حكايتِه ـ مع إبهام قائِلِه ـ توقَّف فيه، وقال: «إنَّه محلُّ بَحْثٍ وتأمّل»[٤].

بل أضربَ المؤلفُ نفسُه في «شرحه»[٥] عن التعليلِ به مُقْتَصِراً على الحُكْم فقط، وكأنَّه رجوعٌ منه عنه.

وقال العَلَائي: «إنّه لا يَبْعُدُ أنْ يُعطَى حُكْمَ الصُّحبةِ لشرف ما حصل له من رؤيته ﷺ قَبلَ دَفْنه، وصلاتِه عليه». قال: «وهو أقربُ مِنْ عَدِّ المُعَاصِرِ الذي لم يَرَه أَصْلاً فيهم، أو الصغيرِ الذي وُلِدَ في حياته»[٦]. وكذا قال البدرُ الزَّرْكَشي: «ظاهرُ كلام ابنِ عبدِ البر: نَعَمْ، لأنه أَثْبَتَ الصُّحبةَ لِمَن أسلمَ في حياته وإنْ لَمْ يَرَه»[٧]، يعني فيكونُ مَنْ رآه قبلَ الدفن أَوْلى.

---

(١) من «الفتح» (٧/ ٤).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٢٩٥).

(٣) عقد القاضي أبو بكر البَاقِلّاني فَصْلاً في كتابه: «الإنصاف» (٩٥) بعنوان: (مسألةٌ في ثبوتِ نبوة الأنبياءِ قبل المَوْت وبعدَه، والدليلُ على ذلك)، وممّا جاء فيه: (ويجب أنْ يُعلَمَ أنَّ نُبُوّاتِ الأنبياءِ صلوات الله وسلامُه عليهم لا تبطُلُ ولا تنْخَرِم بخروجِهم عن الدنيا، وانتقالِهم إلى دار الآخرة، بل حكمُهم في حالِ خروجهم من الدنيا كَحُكْمِهم في حالة نَوْمهم... وقد غَلِطَ مَن نَسَبَ إلى مذهبِ المُحَقيين من الموحِّدِين إبطالَ نُبُوَّة الأنبياءِ ﷺ بخروجهم من دار الدنيا، وليس ذلك بصحيح، لأنّ مذهبَ المحقّقين: أنّ الرسولَ ما استَحَق شَرَفَ الرسالةِ بتأديةِ الرسالة، وإنَّما صار رسولاً واستَحَق الرسالةَ والنبوةَ بقول مُرْسِلِهِ ـ وهو الله تعالى ـ: أَنَت رَسُولي ونَبِيِّي). انتهى. هذا وإنْ كان مرادُ العراقيِّ انقطاعَ الوَحْي وصِحَّةِ الخطابِ بوفاتِه ﷺ، فهو أمرٌ ظاهرٌ. والله أعلمُ.

(٤) يظهر أنه في كتابه «المنهج السَوِيّ» الذي مضت الإشارةُ إليه.

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥).

(٦) «كتاب تحقيق منيف الرتبة» (٥٠).

(٧) «البحر المحيط» (٦/ ١٩٦).

وجَزَمَ البُلْقِينيُّ بأنّه يُعَدُّ صحابياً، لحصولِ شَرَف الرؤية له، وإنْ فاته السماعُ. قال: «وقد ذَكَرَه[1] في الصحابةِ الذهبيُّ في «التجريد»[2]».

وما جنح إليه شيخُنا مِن ترجيح عَدَمِ دخولِه[3] قد سَبَقَه إليه الزَّرْكَشي فقال: «الظاهرُ أنَّه غيرُ صحابيٍّ»، انتهى[4].

وعلى هذا فيُزادُ في التعريف: «قبلَ انتقالِه مِنَ الدُّنْيا»[5].

كذا لا يَدخُل مَن رآه في المنامِ كما جَزَمَ به البُلْقِيني[6]، ثم شيخُنا[7]، وإنْ كان قد رآه حقًّا، فذلك فيما يرجِعُ إلى الأمور المعنويةِ لا الأحكامِ الدُّنْيوية، حتى لا يجبُ عليه أنْ يعملَ بما أَمَرَه به في تلك الحالةِ.

بل جَزم البُلْقيني[6] بعدمِ دخول مَن رآه ليلةَ الإسراءِ - يعني من الأنبياء والملائكةِ ﷺ - ممَّن لم يَبْرُزْ إلى عالَم الدنيا.

وبهذا القيدِ دَخَلَ فيهم عيسى ابنُ مريمَ ﷺ. ولذا ذكرَه الذهبيُّ في «تَجْرِيده»[8] وتبعَه شيخُنا[9]، ووجّهه باختصاصِه عن غيرِه من الأنبياءِ بكونه رُفِع على أحدِ القولَين حيًّا[10]، وبكونِهِ يَنْزِل إلى الأرض، فيقتلُ الدَّجَّالَ، ويحكمُ بشريعةِ محمدٍ ﷺ، فبهذه الثلاث[11] يدخلُ في تعريف الصحابة.

وجَعَلَ بعضُهم دخولَ الملائكةِ فيهم مَبْنِيًّا على أنَّه: هل كَانَ مبعوثاً إليهم أم لا؟ وعلى الثاني مَشَى الحَلِيمِي[12]، وأقرَّه البيهقيُّ في «الشُّعَب»[13]. بل

---

(١) يعني أبا ذُؤَيب الهذليَّ. (٢) (١/ ١٦٤) وسمّاه: خُوَيلِدَ بنَ الحارث.
(٣) يعني دخولَ مَن رَأَى النبيَّ ﷺ مَيْتاً. (٤) من «البحر المُحيط» (٦/ ١٩٧).
(٥) في ظني أنه لا داعيَ لهذا القيدِ، لِمَا هو معروفٌ من أنَّه إذا قيل: رأى فلانٌ فلاناً. فُهِمَ منه رؤيتُه حيًّا. وإذَا أرادَ رُؤيتَه بعدَ وفاتِه فإنَّه يُقَيِّدها بذلك، ولا يُطلِقُ. والله أعلم.
(٦) في «المحاسن» (٤٢٣). (٧) في «الفتح» (٧/ ٥).
(٨) «تَجْريدُ الصحابة» (١/ ٤٣٢). (٩) في «الإصابة» (٣/ ٥١).
(١٠) جاء في حاشية (س) تعليقاً على ذلك قولُه: (هذا خطأٌ منه حيثُ جَعل في رَفْعِه حيًّا خلافاً. وإنْ أرادَ الخلافَ من الكفَّار فلا عبرةَ به) انتهى مع عدم وضوح كلمةٍ فيه.
(١١) في حاشية (س): (وهي رؤيتُه ﷺ، ورفعُه حيًّا، وبُروزُه للدنيا).
(١٢) في «المنهاج له» (١/ ٢٤٦).
(١٣) «الجامع لشُعَب الإيمان له» (١/ ٨٣).

نقل الفَخْرُ الرَّازِي في «أَسْرَار التنزيلِ» الإجماعَ عليه[١]. وحكاه هو، والبُرهان النَّسفي[٢] في «تفسيرَيْهما»[٣]، ونُوزِعَا في ذلك.

ورجَّح التقيُّ السُّبْكِي مُقَابِلَهُ محتجًّا بما يَطولُ شَرْحُه[٤].

قال شيخُنا: «وفي صِحَّةِ بناءِ دُخُولِهم في الصحابة على هذا الأصلِ نَظَرٌ لا يَخفى»[٥]. وما قاله ظاهرٌ، لكنَّه خالفَه في «الفتح» حيث مشَى على البناءِ المشارِ إليه[٦].

وهل يدخُل مَن رآه مِنْ مُؤْمِنِي أهلِ الكتاب قبلَ البعثةِ الشريفة؟ كزيدِ بن عَمْرو بنِ نُفَيل الذي قال فيه النبيُّ ﷺ: «إنه يُبْعَث أمةً وَحْدَه»[٧]؟.

الظاهر: لا، وبه جزم شيخُنا في مقدمة «الإصابة»[٨]، وزاد في التعريف الماضي: «به» ليخرجَه، فإنَّه ممن لقيه مؤمناً بغيره.

---

(١) حكاه الحافظ في «الإصابة» (١/ ٧) عن الفَخْر الرَّازِي في «أسرار التنزيل».

(٢) المُفَسِّر الأصولي محمدُ بن محمد. مات سنة ٦٨٧، «الشذرات» (٥/ ٣٨٧)، و«الأعلام» (٧/ ٢٦٠).

(٣) يعني «مفاتيح الغيب» للرازي، و«الواضح في مختصر مفاتيح الغيب» للنسفي. «هدية العارِفين» (٢/ ١٣٦).

(٤) ووافقه السيوطي على اختياره في الحبائك (٢١١).

(٥) «الإصابة» (١/ ٨). ووجهُه أنَّ التعريفَ المختارَ للصحابي ليس فيه اشتراطُ بَعْثِ النبيِّ إليه.

(٦) لفظُه في «الفتح» (٧/ ٤): (وأمَّا الملائكةُ فيتوقَّف عدُّهم فيهم على ثُبوتِ بِعثَتِه إليهم، فإنّ فيه خلافاً بين الأصوليين حتى نقلَ بعضُهم الإجماعَ على ثُبوته، وعكس بعضُهم) اهـ. هذا ويظهرُ لي عدم دخولِ الملائكةِ في مسمَّى الصحابي، وذلك لإطباق المترجمين للصحابة على عدم ذكرهم فيهم، ولاشتراطهم في تعريف الصحابي أن يلقاه ﷺ مؤمناً به، وذلك الإيمان لا يكفي فيه مجرد التصديق بأنه نبي حق، بل لا بد معه من العمل بشريعته. والله أعلم.

(٧) أخرجه النَّسائي. قاله الحافظُ في «الفتح» (٧/ ١٤٥) من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماءَ، وفي «تحفة الأشراف» (١١/ ٢٤٩): أنَّ النسائيَّ أخرجَ حديثَ أسماءَ عن الحُسَين بن منصور بن جعفر عن أبي أسامة به. وأخرجه أيضاً الطيالسيُّ في «مسنده» عن سعيد بن زيد ﷺ (ص٣٢)، وسندُ النسائيِّ صحيحٌ.

(٨) (١/ ٧).

على أنَّ لقائلٍ ادِّعاءَ الاستِغناءِ عن التَّقْييدِ به بإطلاق وَصْفِ النُّبُوَّة، إذِ المُطلَق يُحمل على الكامِل.

هذا مع أنَّ شيخَنا قد ترجم له في «إصابته»[1] تبعاً للبَغَوي، وابن منده، وغيرِهما - وترجَم ابنُ الأَثِير للقاسم ابنِ النبي ﷺ[2] - بل وللطاهِرِ[3] وعبدِ الله - أَخَوَيه - في القِسم الثاني من «الإصابة»[4]. ومقْتَضاه: أنْ تكونَ لهم رؤيةٌ، لكنَّه ذَكَرَ أخاهم «الطيبَ» في «الثالث» منها[5]، وفيه نَظَرٌ، خُصوصاً وقد جَزَمَ هشامُ ابنُ الكلبي بأنّ عبدَ الله، والطاهرَ، والطيبَ واحدٌ اسمُه عبدُ الله. والطاهرَ والطيبَ: لقبان.

ثم هل يُشتَرطُ في كونه مؤمناً به أنْ تقعَ رؤيتُه له بعد البعثة فيؤمنَ به حين يراه؟ أو بعد ذلك؟ أو يكفي كونُه مؤمناً به أنَّه سيبعث، كما في بَحِيراءَ[6] الراهبِ، وغيرِه ممّن مات قبل أنْ يدعوَ النبيُّ ﷺ إلى الإسلام؟

قال شيخُنا: «إنَّه محلُّ احتمال»[7]، وذَكَر «بَحِيراءَ» في القسم الرابع من «الإصابة»[8]، لكونِه كان قبلَ البعثةِ، وأمَّا وَرَقَةُ فَذَكره في «القسم الأول»[9] لكونه كان بعدَها قبلَ الدَّعوةِ، مع أنّه أيضاً لَمْ يَجْزِمْ بِصُحبته بل قال: «وفي إثباتِها له نَظَر»[10].

على أنَّ «شَرْحَ النُّخْبَةِ» ظاهرُه: اختصاصُ التوقُّفِ بِمَن لم يدركِ البعثةَ، فإنّه قال: «وقولُه: «به» هل يُخرِجُ مَن لَقِيَه مؤمناً بأنه سيُبَعث، ولم يُدركِ البعثةَ؟ فيه نظر»[11]. وخَرج بقوله: «مُسْلِماً» مَنْ رآه بعدَها لكن حالَ كونِه كافراً، سواءٌ أسلمَ

---

(١) (١/ ٥٦٩) في القسم الأول من حرف الزاي، ثم ذكره في القسم الرابع.

(٢) «أسَد الغابة» (٤/ ٧٧).

(٣) يعني: بل ترجمَ شيخُنا للطاهرِ إلخ.

(٤) أمَّا الطاهرُ ففي (٢/ ٢٣٦). وأما عبدُ الله ففي (٣/ ٥٧).

(٥) (٢/ ٢٣٧).

(٦) قال في «تاج العروس» بحر: (... وبَحِيراءُ الراهبُ كأَمِيرٍ ممدوداً... وأمَّا تصغيرُه فَغَلَطٌ كما صرَّحوا به) انتهى.
وجاء في (ح) بضمّة على الباء الموحدة وهو غَلَط.

(٧) «الإصابة» (١/ ٧).

(٨) (١/ ١٧٦).

(٩) «الإصابة» (٣/ ٦٣٣).

(١٠) (المصدر السابق - ٣/ ٦٣٤).

(١١) «النزهة» (٥٦).

بعد ذلك في حياته. أم بعدَها إذا لَمْ يَرَهُ بعدُ، وعُدُّوا مِن جُملة المخضرَمين، ومَراسِيلُهم يَطرقُها احتمالُ أن تكونَ مسموعةً لهم من النبي ﷺ حينَ رؤيتِهم له.

على أنَّ أحمدَ خرَّج في «مسنده»[1] حديثَ رَسولِ قَيْصَرَ، مع كونِه إنَّما رأى النبيَّ ﷺ في حالِ كفْرِه.

وكذا ترجمَ ابنُ فَتْحُونَ في «ذيله» لعبد الله بن صَيّاد إنْ لم يكن هو الدجالَ، وقال: «إنّ الطبريَّ ـ وغيرَه ـ ترجَم له هكذا[2]، وهو إنَّما أسلَمَ بعدَه ﷺ[3].

نعم، قال شيخُنا: «ينبغي أنْ يُعَدَّ مَنْ كان مؤمناً به زَمَن الإسراءِ ـ إنْ ثبت أنه ﷺ كُشِفَ له في ليلته عن جميع مَن في الأرض فرآه ـ في الصحابة وإنْ لم يَلْقَه، لحصولِ الرؤيةِ من جانبه ﷺ[4]».

ويَرِدُ على التعريفِ مَن رآه مؤمناً به، ثمّ ارتدّ بعد ذلك، ولم يَعُدْ إلى الإسلام فإنه ليس بصحابيٍّ اتِّفاقاً، كعُبَيدِ الله بنِ جَحْش، ومِقْيَسِ بنِ صُبَابَة، وابنِ خَطَلَ، وحينئذٍ فيُزَادُ فيه: «ومات على ذلك»[5].

على أنَّ بعضَهم انتزعَ مِن قول الأشعري: «إنَّ مَن مات مرتدًّا تبيَّن أنّه لَمْ يَزَلْ كافراً، لأنَّ الاعتبارَ بالخاتمة»[6] صِحَّةَ إخرَاجِه؛ فإنَّه يَصِحُّ أنْ يقالَ: لم يَرَهُ مؤمناً. لكنْ في هذا الانتزاعِ نَظَرٌ، وإنْ تضمّنَ مخالفةَ شيخِنا المَحَلِّي[7] المؤلِّفَ في التَّقْييد بموته مؤمناً[8] موافقةَ الانتزاعِ، لأنه حينَ رؤيتِه كان مؤمناً

---

(١) (٤/ ٧٤).

(٢) ذكر ذلك العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦).

(٣) لكن يشهد لعدم صحبته ذكر ابن حجر له في القسم الرابع من حرف العين من كتابه، الإصابة (٣/ ١٣٣).

(٤) «النزهة» (٥٧)، والظاهر: عدم ثبوت ذلك الكشف.

(٥) ذكر ذلك الحافظ في الفتح (٧/ ٤) واشترطه في النخبة والنزهة (٥٥).

(٦) عَزَاه للأشعريِّ: العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢٩٢).

(٧) الجَلَال محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمَ. إمامٌ مُتَفَنِّنٌ، مات سنة ٨٦٤. «الضوء اللامع» (٧/ ٣٩).

(٨) قيّده المؤلفُ العراقيُّ بذلك في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣)، و«التقييد والإيضاح» (٢٩٢).

في الظاهر، وعليه مدارُ الحكم الشرعي فيسمَّى صحابيًّا، وحينئذٍ فلا بُدَّ من القيدِ المذكورِ.

وما وقع لأحمدَ في «مسنده» مِن ذِكْر حديث ربيعةَ بنِ أُميَّة بنِ خَلَف الجُمَحِي[1] ـ وهو ممّن أسلمَ في «الفتح»، وشَهد مع النبيِّ ﷺ حَجَّةَ الوَدَاع، وحدّث عنه بعد موتِهِ، ثم لَحِقَه الخذْلانُ، فلحقَ في خلافةِ عُمرَ بالروم، وتنصَّر بسبب شيءٍ أَغضبَه ـ يُمْكِنُ توجيهُهُ بعدمِ الوقوفِ على قِصَّة ارْتِدَادِه.

وقد قال شيخُنا ما نصُّه: «وإخراجُ حديثِ مثل هذا ـ يعني مُطْلقاً ـ في «المسانيدِ» وغيرِها مُشكلٌ. ولعلَّ مَن أخرجه لم يقفْ على قصة ارتداده»[2].

فلو ارتدَّ، ثم عاد إلى الإسلام لَكِنْ لَمْ يَرَهُ ثانياً بعد عَوْدِه فالصحيحُ أنه معدودٌ في الصحابةِ، لإطباقِ المُحَدِّثين على عدِّ الأَشْعَثِ بنِ قَيْس، ونَحْوِه ـ كقُرَّةَ بنِ هُبَيرة ـ ممّن وقع له ذلك فيهم، وإخراجِ أحادِيثِهم في «المسانيدِ» وغيرِها.

وَزَوَّجَ أبو بكرٍ الصديقُ أُخْتَه للأشعثِ.

وقيل: لا، إذِ الظاهرُ أنّ ذلك يَقطَع الصُّحْبَةَ وفَضْلها، فالرِدّةُ تُحْبِطُ العملَ عند عامّة العلماء كأبي حنيفةَ، بل نَصَّ عليه الشافعيُّ في «الأم»[3]، وإنْ حكى الرافعيُّ عنه تقييدَه باتّصالِها بالمَوت[4].

وقيَّد بعضُهم كونَه حينَ الرُّؤيةِ بالغاً عاقلاً. حكاه الواقدي عن أهل العلم فقال: «رأيتُ أهلَ العلم يقولون: كلُّ مَنْ رَأَى رسول الله ﷺ، وقد أدرك الحُلُمَ فأسلمَ، وعَقَلَ أمرَ الدِّين، وَرَضِيَهُ فهُو عندنا ممّن صَحِبَ النبيَّ ﷺ ولو ساعةً

---

(١) ليس لربيعة بن أمية حديث في «مسند أحمد».

(٢) «الفتح» (٧/ ٤). وقد ترجم لربيعةَ هذا في الصحابةِ جماعة منهم: البَغَوي، وابنُ شاهين، وابنُ السَّكَن، والبَاوَرْدِيُّ، والطَّبَرانِي، وابنُ منده، وأبو نُعَيم. ذَكَر ذلك الحافظُ ابنُ حجر في «الإصابة» (١/ ٥٣٠) في ترجمةِ ربيعةَ في القسمِ الرابع من حَرْف الراء.

(٣) (١/ ٧٠).

(٤) جاء في حاشية (س) تعليقاً على هذا ما يلي: (ولذا كان الصحيحُ أنه لا يُعيد الحجَّ مَنْ حَجَّ قَبْل ارْتِدَادِهِ). وما عزاه للرافعيِّ قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤).

من نهار»[١].

والتقييدُ بالبُلُوغ ـ كما قال المؤلِّفُ ـ شاذٌّ[٢]، وهو يُخْرِج نحوَ محمودِ بن الرَّبِيع، الذي عَقَل عن النبي ﷺ مَجَّةً[٣]، وهو ابنُ خَمْس سنين مع عَدِّهم إيّاه في الصَّحَابة.

ولم يَتَعَقَّبْ تَقْييدَه بالعقل، وهو كذلك في المجنون المُطْبِق سواءٌ البالغُ السابقُ إسلامُه دونَ رؤيتِهِ، أو الصغيرُ المحكومُ بإسلامه تبعاً لأَبَويه. ولذا زِدتُه. وكأنَّ عدمَ التصريحِ به لفَقْده.

نَعَم، المُتقطِّعُ لا مانعَ من اتصافِهِ بها إذا رآهُ في حالِ إفَاقَتِهِ، لإجْرَاءِ الأحكامِ عليه حينئذٍ، ووَصفِهِ بالعدالة إذا لم يُؤَثِّر الخَلَلُ في إفَاقَتِهِ.

وبعضُهم كونَه مُمَيِّزاً، كما تقدّم.

(وقيل): إنّه لا يَكفي في كونِه صحابيًّا مُجَرَّدُ الرُؤيةِ، بل لا يكون صحابيًّا إلّا **(إنْ طالت)** صُحبتُه للنبيّ ﷺ، وكثُرتْ مجالَستُه معه على طريق التَّبع له، والأَخْذِ عنه. وبه جزم ابنُ الصَبّاغ في «العُدَّة» فقال: «الصحابيُّ هو الذي لَقِيَ النبيَّ ﷺ، وأقامَ معه، واتَّبَعه، دونَ مَن وَفَد عليه خاصةً، وانْصَرَفَ مِن غيرِ مُصاحبةٍ ولا متابَعةٍ»[٤].

وقال أبو الحُسَين في «المُعْتَمَدِ»: «هو مَن طالتْ مجالَستُه له على طريق التَّبَع له، والأَخْذِ عنه، أمَّا مَن طالتْ بدون قَصْدِ الاتِّبَاع، أو لَمْ تَطُل كالوافِدين فلا»[٥].

وقال إلْكِيَا الطَبَرِي[٦]: «هو مَن ظهرتْ صحبتُه لرسولِ الله ﷺ صحبة

---

(١) «الكفاية» (٥٠).
(٢) في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٩).
(٣) أخرجه البخاري في «العلم»: باب متى يَصِحّ سَمَاعُ الصغير (١/ ١٧٢) عن محمودٍ.
(٤) ذَكَره عنه أيضاً العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٧).
(٥) «المُعْتَمَد في أصول الفقه (٢/ ١٧٢) لشيخ المعتزلة أبي الحُسَين محمدِ بنِ علي البصري. مات سنة ٤٣٦ «تاريخ بغداد» (٣/ ١٠٠)، و«السير» (١٧/ ٥٨٧).
(٦) إلْكِيَا: بكسر الكاف، وفتح المثناة التحتية، وهو في اللغة العجمية: الكَبِيرُ القَدْرِ المقدَّمُ بين الناس. «الوفيات» (٣/ ٢٨٩).
وهو أبو الحَسَن عليُّ بنُ محمدِ بنِ علي الهَرّاسِي فقيه شافعي. مات سنة ٥٠٤. «السير» (١٩/ ٣٥٠).

القَرِين قَرِينَهُ حتى يُعدَّ مِن أحزابِهِ، وخَدَمِهِ المُتَّصِلِينَ به»[١]. قال صاحبُ «الواضحِ»[٢]: «وهذا قولُ شيوخِ المُعْتَزِلة»[٣].

وقال ابنُ فُورك: «هو مَنْ أكثرَ مجالستَه واختصَّ به، ولذلك لم يُعَدَّ الوافِدُون من الصحابة»[٤] في آخرين من الأصوليين، بل حكاه أبو المظفَّرُ السَّمْعاني عنهم، وادَّعى أنَّ اسمَ الصحابي يقعُ على ذلك من حيثُ اللغةُ والظاهرُ، وأنّ المُحَدثين توسّعوا في إطلاق اسم الصُّحبة على مَن رآه رؤيةً لِشَرَف مَنزلَتِه ﷺ حيث أَعْطَوْا لكلِّ مَن رآه حُكْمَ الصُّحبةِ، ولهذا يُوصَفُ مَن أطالَ مجالسةَ أهلِ العلم بأنَّه مِن أصحابِه»[٥].

وما حكاه عن الأصوليين إنّما هو طريقةٌ لبعضِهم، وجمهورُهم على الأوّلِ.

وكذا دعواهُ ذلك لغةً يردُّه حكايةُ القاضي أبي بكرِ البَاقِلَّاني عنهم بدون اختلافٍ، لكنَّه[٦] قال: «وَمَعَ هذا ـ يعني إيجابَ حُكْمِ اللُّغَةِ إجرَاءَ الصُّحْبة على مَن صحِب النبيَّ ﷺ ولو ساعةً ـ فقد تقرّر للأئمةِ عُرْفٌ في أنَّهم لا يستعملونَه إلَّا فيمَن كثُرت صحبتُه، واتَّصلَ لِقاؤُه، ولا يُجْرُون ذلك على من لَقِيَ المرءَ ساعةً، ومشَى معه خُطاً، وسَمِعَ منه حَديثاً، فوجبَ لذلك أنْ لا يَجْرِيَ[٧] في عُرفِ الاستِعمَال إلا على[٨] مَن هذا حالُه»، انتهى[٩].

---

(١) ذكره عنه الزَركشيُّ في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٢).

(٢) أي «الواضح في أصول الفقه»، وصاحبُه هو: أبو الوَفَاء عليُّ بنُ عَقِيل. عُرِفَ بابنِ عَقِيل، شيخُ الحَنابلة في وقته. مات سنة ٥١٣. «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٥٩)، و«السير» (١٩/ ٤٤٣).

(٣) ذكره عنه أيضاً الزركشيُّ في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٢).

(٤) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٩١).

(٥) في حاشية (س): أي المُجَالَسِ. وكلامُ السمعاني في «قَوَاطِعِ الأدلّة» (٢/ ٤٨٨).

(٦) أي الباقلاني.

(٧) مضت الإشارة (٣/ ٤٦٨) إلى أنَّه قَدْ سَقَطَ من نُسخة (م) من قوله: (ظن) هناك إلى قولِهِ هنا: (يجري).

(٨) في (ح): من على. من الناسخ.

(٩) «الكفاية» (٥١). وقد مضى كلامُ البَاقِلَّاني (ص٩) من هذا الجزء.

وصَنِيعُ أبي زُرعةَ الرازي، وأبي داودَ يُشعِر بالمَشْي على هذا المذهبِ، فإنّهما قالا في طارِقِ بنِ شِهابٍ: «له رؤيةٌ، وليستْ له صُحبة»[١]. وكذا قال عاصمُ الأحولُ في عبدِ الله بن سَرْجِس[٢]. بل قال موسى السَّيَلَانِي[٣] ـ فيما رواه ابنُ سعد في «الطبقات» بسندٍ جَيد[٤] ـ: قلتُ لأنسٍ: أأنتَ آخِرُ مَنْ بَقِيَ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ؟ فقال ـ بناءً على ما في ظَنِّه ـ: قَدْ بَقِي قومٌ من الأعراب، فأمَّا أصحابُه فأنا آخرُهم»[٥].

لكن قد يجابُ بأنَّه أرادَ إثباتَ صُحْبَةٍ خاصّةٍ ليست لتلك الأعرابِ، وهو المطابِق للمسألةِ. وكذا إنّما نَفَى أبو زُرعة، ومن أُشيرَ إليهم صُحبةً خاصةً دون العامةِ[٦].

وما تَمَسَّكُوا به لهذا المذهبِ من خطابِهِ ﷺ لخالدِ بنِ الوليد في حقِّ عبدِ الرحمن بنِ عوف أو غيرِه بقولِهِ: «لا تَسُبُّوا أصحابِي»[٧] مردودٌ بأنَّ نَهْيَ

---

(١) «جامع التحصيل» (٢٤٣).
(٢) «الكفاية» (٥٠)، و«الاستيعاب» (٢/ ٣٨٤).
(٣) قال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢٩٩): (وَقَع في النُّسَخ الصحيحةِ ـ يعني من «علوم الحديث» لابن الصلاح ـ التي قُرِئت على المُصَنِّف: السَّبَلَاني، بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة. والمعروف: إنما هو بسكون الياءِ المثناةِ من تحت. هكذا ضبطَه السمعاني في «الأنساب»).
قلت: صحيح أنَّ السمعانيَّ ذكرَ أنَّه بالمثناةِ بدلاً من الموحدة، لكنَّه لم يذكرْ أنَّ المثناةَ ساكنةٌ بل ظاهرُ كلامه فتحُها حيثُ قال: (السَّيلاني: بفتح السين المهملة والياءِ آخرِ الحروف واللام ألف، وفي آخرها النون).
«الأنساب» (٢/ ٢٣٢).
(٤) وكذا حَكَمَ ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٦٤). وذَكَرَ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٧٦) سند ابن سعد.
(٥) (المصدرين السابِقَين ولم أعثرْ عليه في «طبقات ابنِ سعد» مع مراجعتي لترجمةِ أنسٍ، و«فهرس الأعلام»، و«فهرس الأعلام المترجَمِين». وعزاه للطبقاتِ أيضاً العراقيُّ في «شرح التبصرة» (٣/ ٨). وقد علَّق الدكتورُ بشّارُ عواد في حاشية «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٧٦) على عَدَم عثُورِهِ على ذلك النَّصِّ في «طبقاتِ ابن سعد» بقوله: (ولم أَعُدْ أشكُّ أنَّ هذه الترجمةَ ـ يعني ترجمةَ أنسٍ ـ ناقصةٌ نُقْصاناً مُبِيناً).
(٦) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٨).
(٧) طَرَفٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ في «فضائل الصحابة»: باب قوله ﷺ: «لو كنتُ =

الصحابي عن سبِّ صحابيٍّ آخرَ لا يستلزم أنْ لا يكونَ المَنْهِيُّ عن السَّب غيرَ صحابي. فالمعنى: لا يَسُبُّ غيرُ أصحابي أصحَابي، ولا يَسُبُّ بعضُهم بعضاً.

(و) على كلِّ حالٍ فهذا القولُ (لم يُثَبَّتِ) بضم الياء المثناة من تحت، وتشديد الباء الموحدة المفتوحة أي ليس هو الثَّبْتَ، إذِ العملُ عند المُحَدِّثين والأصوليين على الأوَّلِ.

ثم إنَّ القائلين بالثاني لم يَضْبِطْ أحدٌ منهم الطُّولَ بقَدْرٍ مُعَيَّنٍ كما صرَّح به الغَزَاليُّ[1] وغيرُه.

لكنْ حَكَى شارحُ «البَزْدَوِي»[2] عَنْ بَعضِهِم تحدِيدَهُ بستَّةِ أَشْهُرٍ[3]، ٧٨٧ (وقيل): إنّما يكونُ صحابيًّا (مَنْ أقام) معَ النبيِّ ﷺ (عاماً) أَوْ عامَين، (وغَزَا معه) غَزوةً أو غزوتَين (وذا) القولَ (لـ) سعيدِ (بنِ المُسَيِّب) بكسر الياء وفتحها ـ وهو الأشهرُ، والأولُ مذهب أهلِ «المدينةِ»، وكأنَّه لما حُكي عن سعيدٍ من كراهَتِه الفَتْح[4] ـ (عَزَا) أي ابنُ الصلاح[5]، وأَسْنَدَهُ أبو حفص ابنُ شاهين، ومن طريقِهِ أبو موسى في آخِرِ «الذيل»[6].

= مُتَّخِذاً خليلاً» (٧/ ٢١)، ومسلمٌ في «فضائل الصحابة»: باب تحريم سبِّ الصحابة (٤/ ١٩٦٧) عن أبي سعيد. وعندَ مسلم أيضاً عن أبي هريرة.
وتمامُ الحديث: (. . . . فَلَوْ أنَّ أحدَكم أنفقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذهباً ما بَلَغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه).

(١) «المستصفى» (١/ ١٦٥).

(٢) المرادُ بـ (البَزْدَوِي) هنا كتابُ «أصول الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي» الحَنَفِي المتوفَّى سنة ٤٨٢. «الجواهر المضية» (٢/ ٥٩٤)، و«السير» (١٨/ ٦٠٢).
وشارِحُه المشارُ إليه هو: الإمامُ علاءُ الدين عبدُ العزيز بنُ أحمدَ البخاري الحنفي مات سنة ٧٣٠، واسمُ شَرْحِهِ: (كَشْفُ الأَسْرار) وهو مطبوعٌ مع أصلِه.

(٣) «كشفُ الأسرار» (٢/ ٣٨٤) وحكاه عنه أيضاً الزَرْكَشِيُّ في «البحر المحيط» (٦/ ١٩١).

(٤) حيث قيل: إنَّه قال: (سيَّبَ اللهُ مَنْ سَيَّبَنِي).

(٥) في «علوم الحديث» (٢٦٣).

(٦) وكذا الخطيب في «الكفاية» (٥٠).
ويحسُن التَنْبيهُ هنا إلى أنّ ابنَ الجَوزي بعد أنْ ذكر كلامَه السابقَ (ص١٠) في أنَّ الصاحبَ قد يُطلَقُ ويرادُ بِهِ المُعَاشِرُ المُخَالِطُ أو الصاحبُ في المجالَسةِ والمُمَاشَاةِ عَقَّبَ على ذلك بقولِهِ: (فسعيدُ بنُ المسيّب إنما عَنَى القسمَ الأول. وغيرُه يريدُ هذا القسمَ الثانيَ. . .) قلت: هذا على فَرْضِ صِحَّةِ نِسْبةِ ذلك القولِ إلى ابنِ المُسَيب، =

قال ابنُ الصلاح: «وكأنَّ المرادَ بهذا ـ إنْ صحَّ عنه ـ راجعٌ إلى المَحْكِيِّ عن الأصوليين، ولكنْ في عبارتِهِ ضِيقٌ يُوجِبُ أنْ لا يُعَدَّ من الصحابة جَرِيرُ بنُ عبدِ الله البَجَلِي، ومَنْ شاركه في فَقْدِ ظاهر ما اشترَطَه فيهم ممَّن لا نَعلَمُ خلافاً في عَدِّهِ من الصحابة» انتهى[١].

وهو ظاهرٌ في توقُّفِهِ في صِحَّته عن سعيدٍ، وهو كذلك فقد أخرجَه ابنُ سعدٍ عن الوَاقِدي وهو ضعيفٌ في الحديث[٢].

مع أنّ لفظَ روايةِ ابنِ سَعْد: «أو غَزَا مَعَه غَزْوَةً أَوْ غَزْوَتَيْن» بأو[٣]، وهو أشبهُ في تَرْجِيعِهِ إلى المذهَب الثانِي.

وحكى ابنُ سعدٍ عنه أيضاً أنّه قال: «رأيتُ أهلَ العِلْم يقولون غيرَ ذلك، ويذكرُون جَرِيرَ بنَ عبدِ الله، وإسلامُهُ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ بخمسةِ أشهُر أو نحوِها»، انتهى[٤].

وإسلامُ جَرِير مختلَفٌ في وقتِه، ففي «المُعجَم الكبيرِ» للطَّبَراني من حديثِه قال: «بعثَني النبيُّ ﷺ في أَثَرِ العُرَنِيِّينَ». وهذا يدل على تقدّم إسلامِهِ. لكنْ فيه الرَّبَذِي، وهو ضَعيفٌ[٥].

وفي «المعجم الأوسطِ» من حديثِه أيضاً قال: «لما بُعِثَ النبيُّ ﷺ أَتَيتُه. فقال لي: يا جَرِيرُ لأيِّ شيءٍ جئتَنَا؟ قلت: لأُسلِمَ على يدَيك يا رسولَ اللهِ، فألقى إليَّ

= وإلَّا ففي سَنَدِه الواقديُّ، وسيذكرُ ذلك المصنفُ قريباً.

(١) من «علوم الحديث» (٢٦٤).

(٢) وكذا قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٨)، و«التقييد والإيضاح» (٢٩٧) حيث قال: (ولا يصحُّ هذا عن ابنِ المُسَيب، ففي الإسنادِ إليه الواقديُّ، هو ضعيفٌ في الحديث).

(٣) يعني قال: (أَوْ غَزَا) بدلاً من قولِهِ في الروايةِ السابقة: (وَغَزَا).

(٤) تقدم نَحْوُ هذه الحكايةِ عن الواقديِّ (ص١٨) من هذا الجزء.

(٥) «المعجم الكبير» (٢/٣٥٨) ولكن لفظه ـ عن جَرير: (أنَّ ناساً من عُرَينةَ أَغَارُوا على لِقَاحِ رسولِ الله ﷺ فأَمَرَ النبيُّ ﷺ أنْ تُقَطع أيديهم وأرجلُهم، وأَن تُسَّمر أَعْيُنُهم). قال الهيثميُّ في «المجمع» (٦/ ٢٩٤): (وفيه موسى بن عُبَيدة ـ الرَبَذِي ـ وهو ضعيف). **قلت**: وليس في هذا اللفظِ ما يدلّ على حُضور جريرٍ لتلك القصة. لكن جاءَ في «الفتح» (١/ ٣٤٠) قولُ الحافظِ: (وروى الطبريُّ وغيرُهُ من حديثِ جرير بن عبد الله البَجَلي أن النبيَّ ﷺ بعثه في آثارهم) انتهى. فالله أعلم.

كِسَاءَه. . .» الحديثَ[1]، وفي سَنَدِه حُصَينُ بنُ عُمرَ الأَحْمَسي، وهو ضعيفٌ أيضاً. ولو صحَّ لكانَ متروكَ الظاهرِ، ولَحُمِلَ على المَجاز، أي: لمَّا بلَغَنا خبرُ النبي ﷺ، أو على الحَذْفِ، أي لمّا بُعث النبيُّ ﷺ، ثمَّ دَعَا إلى الله، ثم قَدِمَ «المدينةَ»، ثمّ حاربَ قُريشاً وغيرَهم، ثم فَتَحَ «مكةَ»، ثمَّ وَفَدَتْ عليه الوُفُودُ. فقد رُوِي أيضاً في «الكبير» بلفظِ: «فَدَعَاني إلى شهادةِ أنْ لا إله إلّا الله وأني رسولُ الله، وتُقيمَ الصلاةَ المكتوبةَ، وتُؤَدِّيَ الزكاةَ المفروضة»[2]، والزكاةُ إنَّما فُرِضَت بـ«المدينةِ».

وعندَه أيضاً من حديث شَريكٍ عن الشَّيْبَانِي عن الشَّعْبي عن جَريرٍ قال: «قال لنا رسولُ الله ﷺ: إنَّ أخاكُم النَجاشِيَّ قد مات. .»[3] الحديثَ. وهذه الروايةُ تَخْدِشُ في جَزْمِ الواقديِّ بأنّه وَفَدَ على النبي ﷺ في شهرِ رمضانَ سنةَ عَشْرٍ[4]، لأنَّ وفاةَ النجاشي كانت قبلَ سنةِ عشر[5].

وكذا في «الصحيحَين» عنه أنَّه ﷺ قال له في حَجَّةِ الوَدَاع: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ»[6]. وبه يُرَدُّ قولُ ابنِ عبد البَرّ: «إنّه أسلمَ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ بأربعينَ يوماً»[7]، لأنَّ حَجَّةَ الوَدَاع كانت قبلَ الوفاةِ النبوية بأكثرَ من ثمانينَ يوماً.

واشترطَ بعضُهم ـ مع طول الصُّحْبَةِ ـ الأَخْذَ[8]. حكاه الآمِدِيُّ عن عَمْرو بنِ يَحيى.

والظاهرُ: أنّه الجاحظُ أحدُ أئمةِ المُعْتَزِلة، الذي قال فيه ثَعْلبٌ: «إنّه غيرُ ثِقَةٍ ولا مَأْمُون»[9]. وتَسْمِيَتُه[10] لأبيهِ بـ«يَحْيى» تصحيفٌ مِنْ «بَحْر».

وعبارَتُه[10]: «ذَهَبَ عَمْرُو بنُ يَحْيَى إلى أنَّ هذا الاسمَ إنَّما يُسَمَّى به مَنْ

---

(١) وهو في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٠٤) بهذا السَّنَد.

(٢) (المصدر السابق). (٣) (المصدر السابق ٢/ ٣٢٣).

(٤) لكنْ هذا هو المشهورُ. قاله العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢٩٩).

(٥) لكنْ يمكنُ تأويلُ قولِهِ: (قال لنا) بإرَادَةِ المُسلمين. وله نظائرُ. والله أعلم.

(٦) أخرجه البخاري في «العلم»: باب الإنصات للعلماء (١/ ٢١٧)، ومسلمٌ في «الإيمان»: باب معنى قولِ النبي ﷺ: لا تَرْجِعُوا بعدي كفاراً (١/ ٨١). عن جريرٍ.

(٧) «الاستيعاب» (١/ ٢٣٣) وهو مِنْ حكايةِ ابنِ عبد البَرِّ عن جَريرٍ نَفسِه.

(٨) يعني أَخْذَ العلمِ عنه ﷺ.

(٩) ذكره عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٤٧).

(١٠) يعني الآمِدِيَّ.

طالت صحبتُه للنبيِّ ﷺ، وأَخَذَ عنه العلمَ»[١].

وحكاه ابنُ الحاجِبِ أيضاً قولاً غيرَ مَعْزُوٍّ لأَحَدٍ[٢]. لكن بإبدَالِ «الأَخْذِ» بـ«الرِّوَايَةِ»[٣]، وبينَهُما فَرْقٌ[٤]. قالَه المصنفُ. قال: «ولم أرَ هذا القولَ لغيرِ عمرٍو، وكأنَّ ابنَ الحاجِبِ أَخذَه من كلامِ الآمِدي»[٥].

وعن بعضِهِم: «هو مَن رَأَى النبيَّ ﷺ واختصَّ به اختِصَاصَ الصاحِبِ، وإنْ لَمْ يَرْوِ عنه ولَمْ يَتَعلَّمْ منه». قاله القاضي أبو عبدِ الله الصَّيْمَرِيُّ[٦]، مِن الحنفيةِ.

وعن بعضِهم: «هو مَن ظهر منه ـ مع الصُّحبةِ ـ الاتصافُ بالعدالة، فمَنْ لَمْ يظهرْ منه ذلك لا يُطلق عليه اسمُ الصُّحبة»، قاله أبو الحُسَين ابنُ القطَّان[٧]، كما سيأتي في المسألةِ بعدَها.

وقيل: «هو مَن أدركَ زمنَه ﷺ مسلماً وإنْ لَمْ يَرَه»، وهو قولُ يحيى بنِ عثمانَ بنِ صالح المِصري، فإنّه قال: «وممّن دُفن ـ أي بـ«مصرَ» ـ من أصحابِ النبي ﷺ ممّن أدركَه ولم يسمَعْ منه: أبو تَمِيم الجَيشاني، واسمُه: عبدُ الله بنُ مالك»[٨]، وكذا ذكرَه الدُولَابِيُّ في «الكُنَى»[٩] من الصحابة، وهو إنّما قَدِمَ «المدينةَ» في خلافةِ عُمرَ باتفاقِ أهل السِّيَر.

---

(١) «الإحكام» (٢/ ٩٢). ونَقَّلَ الزَّرْكَشي في «البحر» (٦/ ١٩٢) اشتِرَاطَ النَّقْلِ عنه ﷺ ناسباً ذلك للجاحظ مما يُؤَيِّد ما اسْتَظْهَر الشارحُ. لكنْ يُؤَثِّرُ على هذا أنَّ الشيرازي في «التبصرة» (٢٥١) ـ ذَكَرَ شخصاً باسم (أبي مسلم عَمرو بن يحيى الأصبهاني) وذلك في كَلَامِهِ على (النَّسْخِ). فاللهُ أعلم.

(٢) «المنتهى» (٨١).

(٣) يريد أنه جعل الرواية بدلاً من الأخذ، ومعلوم أن الباء هنا إنما تدخل على المتروك.

(٤) فَأَخْذُ العلم عن شخصٍ يقتضي دَوَامَ المُلازمة له، بخلاف الروايةِ عنه فقد تكونُ في جَلسةٍ واحدة.

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٩).

(٦) ذكره عنه الزَّرْكَشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٢) والصَّيْمَرِيُّ هو: الحُسَين بن عليّ بن محمد، فقيهٌ، مناظرٌ، علّامة. مات سنة ٤٣٦. «تاريخ بغداد» (٨/ ٧٨) و«السير» (١٧/ ٦١٥).

(٧) أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ، من كُبَراءِ الشافعية. مات سنة ٣٥٩. «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٥)، و«السير» (١٦/ ١٥٩). وقولُ القطان هذا عند الزركشي في (مصدره السابق).

(٨) ذكر هذا القول وقائله الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (٣/ ١٠).

(٩) (١/ ١٩، ٦٥).

على أنّه يجوزُ أنْ يكونَ ذِكرُهما له في الصحابة لإدْراكه، لكون أمرِه عندهما على الاحتمال، ولم يطَّلِعا على تأخُّر قُدُومه. ولا يلزمُ مِن تصريحِ أوَّلِهما: «بأنّه لم يسمعْ منه» أنْ لا يكونَ عنده أنَّه رآه.

وممَّن حَكَى هذا القولَ عن الأصوليين القَرَافِيُّ[1] في «شرح التَّنْقِيح»[2]، وعليه عَمَلُ ابنِ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، وابنُ مَنْده في «الصحابة» حيث ذَكَرَا الصغيرَ المحكومَ بإسلامه تبعاً لأحدِ أبوَيه وإنْ لَمْ يَقِفَا له على رُؤيةٍ. وكأنّ حجتَهما توفُّرُ هِمَم الصحابةِ رضوانُ الله عليهم على إحضار مَن يُولَدُ لهم إلى النبي ﷺ ليدعوَ له ـ كما سيأتي نقلُه بعدُ ـ بل صرّح أوَّلُهما[3] بأنَّه رامَ بذلك استكمالَ القرنِ الذي أشارَ إليه النبيُّ ﷺ بقولِه: «خَيْرُ الناسِ قَرْنِي»[4].

ومما يُنَبَّه عليه: إخراجُ بعضِهم عن الصحابة مَنْ هُو مِنْهم، أو إدخالُ مَنْ ليس منهُم فيهِم. كما سيأتي في آخر «التابعين»[5].

٧٨٨ (و) **الثانيةُ**: (**تُعْرَفُ الصحبةُ باشتهارٍ**) قاصرٍ عن التواتر ـ وهو[6] الاستفاضةُ على رَأيٍ ـ بها، كَعُكَّاشَةَ بنِ مِحْصَن، وضِمَامِ بنِ ثَعْلَبَة، وغيرِهما.

(أو) بـ(تواترٍ) بها، كأبي بكرٍ الصديقِ ـ المَعْنِيِّ بقولِهِ تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[7] ـ، وسَائِرِ العَشَرةِ، في خَلْقٍ[8].

(أو) بـ(**قولِ صاحبٍ**) آخَرَ معلوم الصُّحبةِ، إمَّا بالتصريحِ بها كأنْ يجيءَ عنه: إنَّ فلاناً له صُحْبَةٌ ـ مَثَلاً ـ، أو نحوُه كقولِهِ: كنتُ أنا وفلانٌ عند النبي ﷺ، أو دَخَلْنا على النبي ﷺ، بشرطِ أنْ يُعرفَ إسلامُ المذكورِ في تلك الحالةِ.

وكذا تُعرفُ بقولِ آحادِ ثقاتِ التابعين على الراجح كما سيأتي.

---

(١) الإمامُ الفقيهُ الأصولي المُتَفنِّن العلَّامة شهابُ الدين أبو العباس أحمدُ بن إدريسَ المالكي. مات سنة ٦٨٤، والقَرَافي ـ بفتح القاف وتخفيف الراء، وبعد الألف فاء. نسبة إلى (القَرَافَة) مقبرةٍ بِمصرَ القديمةِ، لأنَّه كان يمرُّ في طريقِه بها.

(٢) «شرح تنقيح الفُصول» (٣٦٠).

(٣) في «الاستيعاب» (١/ ١٣).

(٤) (٣/ ٤١١).

(٥) (ص١٢٠) من هذا الجزء.

(٦) أي الاشتهار.

(٧) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٨) أي خَلْقٍ كثيرين من الصحابة المتواترةِ صُحْبَتُهم.

وإلى ما عدَا الأخيرَ أشارَ أبو عبدِ الله الصَّيْمَرِيُّ من الحنفية مع تمريضِ ثالِثِها، فقال: «لا يجوزُ عندنا الإخبارُ عن أحدٍ بأنّه صحابيٌّ إلّا بعد وقوع العِلم به إمَّا اضْطِراراً ـ يعني الناشئَ عن التَّوَاتُر ـ أو اكْتِساباً ـ يعني النظريَّ الناشئَ عن الشُّهرة ونحوِها».

قال: «وقيل: يجوزُ أنْ يُخبر بذلك إذا أخبر به الصحابي»[(١)]، يعني كما هو الصحيح.

٧٨٩ **(ولو قد ادّعاها)** أي الصحبةَ بنفسِه **(وهو)** قبلَ دَعواهُ إياها **(عدلٌ قُبِلَا)** قولُه، يعني على المُعْتمد. سواءٌ التصريحُ كـ: «أنا صحابيٌّ»، أو ما يقوم مَقامَه كـ: «سمعتُ» ونحوها، لأنَّ وَازِعَ العَدْل يمنَعه من الكذب.

هكذا أطلَقَه ابنُ الصلاح[(٢)]، ومَنْ تَبِعه كالنَّوَوِي[(٣)]، وهو متابعٌ للخطيبِ في «الكفاية»، فإنّه قال: «وقد يُحكم في الظاهر بأنّه صحابيٌّ بقوله: صَحبتُ النبي ﷺ، وكَثُرَ لِقائي له. إذا كان ثقةً أَمِيناً مقبولَ القول، لِمَوْضع عدالَتِه، وقَبُولِ خَبره وإنْ لَمْ يَقطعْ بذلك»[(٤)] يعني في الصُّورتين. واشتراطُ العدالةِ قبلُ لا بدَّ منه، لأنّ قولَه ـ قبلَ أنْ تَثبتَ عدالَتُه ـ: أنا صحابيٌّ، أو ما يقومُ مقامَ ذلك يَلزمُ مِنْ قبولِهِ إثْبَاتُ عدالَتِه، لأنَّ الصحابةَ كلَّهم عُدُولٌ، فيصيرُ بمنزلةِ قولِ القائل: أنا عَدْلٌ، وذلك لا يُقْبَلُ.

ولكنْ في كلامِ القاضي أبي بكر ابن الطَّيِّب الباقِلّاني تَقْييدُ ذلك أيضاً بما إذا لم يَرِدْ عن الصحابة ردُّ قولِهِ[(٥)].

وفيه نظر، إذِ المُثْبِت مقدَّم على النَافِي. ولو فُرض كونُ النفي لمحصورٍ فربَّما كان قادحاً في العدالة.

---

(١) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٩).

(٢) في «علوم الحديث» (٢٦٤). (٣) في «التقريب» (٢/ ٢١٣).

(٤) «الكفاية» (٥٢)، وعلّق العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٢٩٩) على هذا الكلام بقوله: (والظاهرُ أنَّ هذا الكلامَ بقيةُ كلامِ القاضي أبي بكر (يعني الباقلانيَّ المتقدمَ كلامُه (ص٩، ٢٠) فإنَّه يَشترط في الصحابيِّ كثرةَ الصحبةِ واستمرارَ اللقاءِ كما تقدَّم نقلُه عنه. وأما الخطيبُ فلا يشترطُ ذلك على رأيِ المحدثين).

(٥) ذكره الزركشيُّ في «البحر المحيط» (لوحة ٢٣٤ب).

وكذا قيّده هو والآمديُّ بثبوتِ معاصَرَته للنبي ﷺ، وعبارةُ الآمدي: «فلو قال مَنْ عاصره: أنا صَحَابِيٌّ . ـ مع إسلامه وعدالَتِه ـ فالظاهرُ صِدْقُه»[١].

ونحوُه قولُ أبي بكر الصَّيْرَفِي: «إذا عُرفت عدالتُه: قُبل منه أنه سَمع من النبي ﷺ، ورآه مع إمكانِ ذلك منه لأنَّ الذي يدَّعيه: دعوى لا أمارةَ معها»[٢]. ولذا قال المصنفُ: «ولا بدَّ من تَقْييدِ ما أُطلِق من ذلك بأنْ يكونَ ادِّعاؤُه لذلك يقتضيهِ الظاهرُ، أمَّا لو ادَّعاه بعدَ مُضِيِّ مائةِ سنةٍ مِن حينِ وفاتِه ﷺ فإنه لا يُقبل وإنْ كانت قد ثبتَتْ عدالتُه قبلَ ذلك، لقوله ﷺ في الحديثِ الصحيح: «أَرَأَيْتَكُمْ[٣] لَيْلَتَكُمْ هذه، فإنَّه على رأس مائةِ سنةٍ لا يبقى أحدٌ ممَّن على ظهر الأرض»[٤]، يُريد انْخِرَام ذلك القَرْنِ. قال ذلك ﷺ في سنَةِ وَفَاته»، قال: «وهو واضحٌ جَليٌّ»[٥].

ونحوُه قولُ شيخِنا: وأمَّا الشرطُ الثاني ـ وهو المُعَاصَرة ـ فَيُعتبَر بمُضِيِّ مائةِ سنة وعشرِ سنينَ من هجرة النبي ﷺ لقولِه ﷺ في آخِرِ عُمُرِه لأصحابه: «أَرَأَيتَكم ليلتَكم هذه، فإنَّ على رَأْسِ مائةِ سنةٍ منها لا يبقَى على وجهِ الأرض ممَّن هو اليومَ عليها أَحَدٌ»، رواه البخاريُّ، ومسلمٌ من حديثِ ابنِ عمر. زاد مسلم من حديث جابر: أنَّ ذلك كان قبلَ موته ﷺ بشهر. ولفظُه: «سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ قبل أنْ يموتَ بشهر: أُقْسِم بالله ما على الأرض من نَفْس مَنْفُوسةٍ اليومَ تأتي عليها مائةُ سنةٍ وهي حَيَّة يومئذٍ»[٦]. قال: «ولهذه النُّكتةِ لم يصدِّقِ الأئمةُ أَحَداً ادَّعى الصُّحبةَ بعد الغايةِ المذكورة. وقد ادَّعاها جماعةٌ

---

(١) «الإحكام» (٢/ ٩٣).

(٢) ذكره عنه الزركشيُّ في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٨) وقال: إنه في كتابه: (الدلائل والأعلام).

(٣) في (س) و(م): أَرَأَيتُم، وهي روايةٌ عند البخاري.

(٤) أخرجه البخاري في «العلم»: باب السَّمَر في العلم (١/ ٢١١)، ومسلم في «فضائل الصحابة»: باب قولِهِ ﷺ: لا تأتي مائةُ سنةٍ وعلى الأرض نَفْسٌ مَنْفُوسةٌ اليوم (٤/ ١٩٦٥) عن ابنِ عُمَرَ بألفاظٍ مقاربة.

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢).

(٦) مسلمٌ في (مصدره السابق ـ ٤/ ١٩٦٦) بلفظٍ مقارِبٍ.

فَكُذِّبُوا، وكان آخرَهم رَتَنُ الهِنديّ، لأنّ الظاهرَ كَذِبُهم في دعواهم»، انتهى[1].

ولا شكَّ أنَّ دعوى ما لا يُمْكِنُ: يَقْدَحُ في العدالة، فاشْتِرَاطُها يُغني عن ذلك، وإنْ جَعَلَ بعضُ المتأخرين محلَّه مع العدالة إذا تُلُقِّيَ بالقَبول، وحَفَّتْه قَرَائنُ، ولَمْ يَقُمْ دليلٌ على رَدِّه. [على أنه يُمكن أنْ يُقالَ: يجوزُ أنْ يكونَ مستَنَدُ دَعْواه غَلَبَةَ ظنِّه في المَرْئِيِّ، كما اتَّفق لبعضِ مَن تلقَّى النبيَّ ﷺ - حينَ قَدِمَ المدينةَ - من الأنصار ممَّن لم يكنْ يَعرفُ النبيَّ ﷺ قبلُ حيثُ ظنَّه أبا بكرٍ، ثم تبيَّن لهُم حينَ رَأَوْا أبا بكرٍ يُظِلُّهُ مِن إصابةِ الشمس][2].

وفي المسألةِ قَوْلانِ آخَرَانِ:

أحدُهما: أنها لا تَثبتُ صُحبتُه بقوله؛ لِمَا في ذلك من دَعْواهُ رُتْبَةً يُثْبِتها لنفسه. وهو ظاهر كلام أبي الحُسَين[3] ابن القطَّان، فإنه قال: «ومن يدّعِي صُحبةَ النبي ﷺ لا تُقبلُ منه حتى نَعْلَمَ صُحْبتَه، فإذا عَلمناها فما رواه فهو على السماعِ حتى نَعلمَ غيرَه»[4].

واقتصارُ ابن السمعاني حيث قال: «تُعلَمُ الصحبةُ إمّا بطريقٍ قَطْعِيٍّ وهو الخَبَر المتواتر، أو ظنيٍّ وهو خبرُ الثقةِ»[5] قد يُشعِرُ به.

وقَوّاه بعضُ المتأخرين قال: «فإنَّ الشخصَ لو قال: «أنا عدلٌ» لم يُقبَلْ؛ لِدَعْوَاهُ لنفسِه مَرتبةً فكيف إذا ادّعى الصُّحبةَ التي هي فوق العَدَالة»[6].

وأبداه ابنُ الحاجِبِ احْتِمَالاً حيثُ قال: «لو قال المعاصرُ العدلُ: أنا صحابيٌّ. احتَملَ الخلافَ»[7]، يعني قبولاً ومنعاً، فكأنّه لم يقفْ على النقلِ في الطرَفين.

---

(١) من «الإصابة» (١/٨).

(٢) ما بين المعكوفين ساقطٌ من (س).

(٣) في النسخ: أبي الحسن. وهو خطأ. وقد مضت ترجمته (ص٢٥) من هذا الجزء وقد نقلَ عنه هذا القولَ الزَركشيُّ في «البحر المحيط» (٦/١٩٨).

(٤) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/١٩٨).

(٥) «قَوَاطع الأدلة» (٢/٤٨٧).

(٦) ذكر نحوَه الآمديُّ في «الإحكام» (٢/٩٣).

(٧) «المنتهى» (٨١) لكنْ لفظُه: (لو قال مَنْ عاصر النبيَّ ﷺ: أنا صحابي. مع إسلامه وعدالَتِه صُدِّق. ويحتمل الخلاف) وقد ذكره الزركشي عنه بلفظِ الشارح «البحر» (٦/١٩٨ ـ ١٩٩).

ثانيهما: التفصيلُ بين مُدَّعِي الصُّحبةَ اليسيرةَ فيُقبلُ، لأنها ممّا يتعذّر إثباتُها بالنقل، إذْ ربّما لا يحضُره حالةَ اجتماعِهِ بالنبي ﷺ، أو رُؤيتِهِ له أَحَدٌ.

أو الطويلةَ، وكثرةَ التَّردُّدِ في السفر والحَضَر، فلا، لأنَّ مثلَ ذلك يُشاهَد، ويُنقَل، ويَشتَهِر فلا يثبُتُ بقولِه[١].

على أنَّ ابنَ عبدِ البَرِّ جَزَم بالقبولِ من غيرِ شرطٍ بناءً على أنّ الظاهرَ سلامتُه من الجَرْح، وقوَّى ذلك بتصرّفِ أئمةِ الحديثِ في تخريجِهم أحاديثَ هذا الضربِ في «مسانيدِهم»[٢].

قال شيخُنا: «ولا ريبَ في انْحِطاط رُتبةِ مَنْ هذه سبيلُه عمَّن مضى».

قال: «ومِن صُوَر هذا الضربِ أنْ يقولَ التابعيُّ: أخبرني فلان ـ مثلاً ـ أنَّه سمع النبي ﷺ يقولُ.... سواءٌ سمَّاه أمْ لا كقول الزهري ـ فيما رواه البخاريُّ في «فتح مكة» من «صحيحه»[٣] ـ: «أخبَرني سُنَينٌ أبو جَميلةَ، وزعم أنَّه أدركَ النبيَّ ﷺ، وخرج معه عام الفتح».

«أما إذا قالَ: «أخبرني رجلٌ ـ مثلاً ـ عن النبي ﷺ بكذا...» ـ يعني بالعنعنة ـ فثبوتُ الصُّحْبةِ بذلك بعيدٌ، لاحتمال الإرسالِ. ويُحتَمل التفرقةُ بين أنْ يكونَ القائلُ مِن كبارِ التابعين فيترجحَ القبولُ، أو صغارِهم فيترجحَ الرَدُّ.

ومع ذلك فلمْ يتوقفْ مَن صنَّف في الصحابةِ عن إخراج مَنْ هذه سبيلُه في كُتُبِهم»[٤]. نعم، لو أَخبر عنه عَدلٌ من التابعين، أو تابعِيهم: أنَّه صحابيٌّ؟ قال بعضُ شُرَّاح «اللُمَع»: «لا أعرفُ فيه نقلاً». قال: «والذي يقتضيه القياسُ فيه أنَّه لا يُقبلُ ذلك، كما لا تُقبل مراسيلُه، لأنَّ تلك قضيةٌ لم يَحضُرها»[٥].

قال شيخنا: «والراجحُ قبولُه، بناءً على الراجحِ مِن قَبولِ التزكيةِ من واحدٍ»[٦].

---

(١) حكى هذا القولَ الزركشي في «البحر» (٦/ ١٩٩) غيرَ منسوبٍ.
(٢) «الإصابة» (١/ ٩).
(٣) في «المغازي»: باب وقال الليث (٨/ ٢٢).
(٤) «الإصابة» (١/ ٩).
(٥) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٩).
(٦) «الإصابة» (١/ ٨).

وكذا مال إليه الزَّرْكشي فقال: «والظاهرُ قبولُه، لأنّه لا يقول ذلك إلّا بعدَ العلمِ به إمَّا اضْطراراً، أو اكتساباً»[1]، وإليه يُشِير كلامُ ابنِ السمعاني السابقُ[2].

إذا عُلِم هذا فقد أفادَ شيخُنا في مقدمة «الإصابة» له ضابطاً يُستَفاد من معرفتِه جَمعٌ كثيرٌ يُكتفَى فيهم بِوَصفٍ يتضمّن أنّهم صحابةٌ، وهو مأخوذٌ من ثلاثة آثار:

أحدها: أنَّهم كانوا لا يُؤَمِّرُون في المغازي إلّا الصحابةَ، فمن تَتَبَّع الأخبارَ الواردةَ في الرِّدةِ والفتوحِ وَجَدَ من ذلك الكثيرَ.

ثانيها: أنَّ عبدَ الرحمن بنَ عَوْف قال: «كان لا يُولَد لأحدٍ مولودٌ إلَّا أَتى به النبيَّ ﷺ، فدعا له». وهذا أيضاً يُوجد منه الكثيرُ.

ثالثها: أنّه لَمْ يبقَ بـ«المدينةِ»، ولا بـ«مكةَ»، ولا «الطائفِ»، ولا مَنْ بينَها إلّا مَن أسلمَ، وشَهِد حجةَ الوداعِ، فمنْ كان في ذلك الوقتِ موجوداً انْدَرَجَ فيهِم، لِحُصولِ رؤيتِهم للنبيّ ﷺ وإنْ لَمْ يَرَهُم هو، والله أعلم[3].

والثالثة: في بيان مَرْتَبَتِهم:

(وهم) ﷺ باتفاق أهلِ السُنَّة ـ كما قاله ابنُ عبدِ البر[4] ـ **(عدولٌ)** كلُّهم مطلقاً كبيرُهم وصغيرُهم، لَابَسَ الفِتنةَ أمْ لا، وُجُوباً؛ لحُسْن الظنِّ بهم، ونظراً إلى ما تمهَّد لهم من المَآثِرِ مِن امتثالِ أَوَامِرِهِ [بعده][5] ﷺ، وفتحِهم الأقاليمَ، وتبلِيغِهم عنه الكتابَ والسُنَّةَ، وهدايتِهم الناسَ، ومواظبَتِهم على الصَّلَوات والزكوات، وأنواعِ القُرُبَات، مع الشجاعةِ، والبَرَاعة، والكَرَمِ، والإيثارِ، والأخلاقِ الحميدةِ التي لم تكنْ في أمَّة من الأمم المتقدمة.

قال الخطيب في «الكفايةِ»: «عَدَالةُ الصحابةِ ثابتةٌ معلومةٌ بتعديلِ الله لهم، وإخبارِه عن طهارَتِهم، واختيارِه لهم، فمِنْ ذلك قولُه تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[6]، وقولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[7]، وقولُه: ﴿لَّقَدْ

---

(١) «البحر المحيط» (٦/ ٢٠٠).
(٢) في الصفحة السابقة.
(٣) «الإصابة» (١/ ٩).
(٤) في «الاستيعاب (١/ ٩).
(٥) ساقطة من (م).
(٦) سورة آل عمران: الآية ١١٠.
(٧) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾[1]، وقولُه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[2]، وقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾[3]، وقولُه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[4] في آياتٍ كثيرةٍ يطولُ ذِكرُها، وأحاديثَ شهيرةٍ يكثُر تَعْدادُها، وجميعُ ذلك يقتضِي القطعَ بتعديلِهم، ولا يحتاجُ أحدٌ منهم ـ مع تعديلِ الله لهم ـ إلى تعديلِ أحدٍ من الخَلْق. على أنّه لوْ لَمْ يَرِدْ من الله ورسولِه فيهم شيءٌ ممّا ذَكرنا لأوجَبَتِ الحالُ التي كانوا عليها مِن الهجرةِ، والجهادِ، ونُصرةِ الإسلام، وبَذْلِ المُهَجِ والأموالِ، وقَتلِ الآباءِ والأبناءِ، والمُناصحةِ في الدين، وقُوَّةِ الإيمان واليقينِ القطعَ على تعديلِهم، والاعتقادَ لِنَزاهتِهم، وأنّهم أفضلُ من جميع الخالِفِين بعدَهم، والمُعَدَّلين الذين يجيؤون مِن بَعدِهم. هذا مذهبُ كافة العلماءِ ومَن يُعتَمد قولُه»[5].

ثم أَسنَد عن أبي زُرعة الرازي أنه قال: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتَقِصُ أحداً من أصحابِ رسول الله ﷺ فاعلمْ أنه زِنْدِيقٌ، وذلك أنّ الرسولَ حقٌّ والقرآنَ حقٌّ وما جَاءَا به حقٌّ، وإنّما أدَّى إلينا ذلك كلَّه الصَّحَابةُ. وهؤلاءِ يريدون أنْ يَجْرَحوا شُهودَنا لِيُبطِلوا الكتابَ والسُنةَ، والجرحُ بهم أَوْلى، وهُم زنادقةٌ» انتهى[6].

وهو كما قال شيخُنا: «فَصْلٌ نَفِيس»[7].

فأمَّا الآيةُ الأُولى[8] فالذي رجَّحه كثيرٌ من المفسرين عُمُومَها في أمّة محمدٍ ﷺ، وخصَّها آخرون بالصحابةِ. بل قال بعضُهم: اتَّفقوا على أنّها واردةٌ فيهم. وحينئذٍ فالاستدلال منها ظاهرٌ.

---

(١) سورة الفتح: الآية ١٨.
(٢) سورة التوبة: الآية ١٠٠.
(٣) سورة الأنفال: الآية ٦٤.
(٤) سورة الحشر: الآيتان ٨، ٩.
(٥) «الكفاية» (٤٦ ـ ٤٩) باختصار، وهو اختصارُ ابنِ حجر كما في «الإصابة» (١/ ١٠).
(٦) من «الكفاية» (٤٩).
(٧) «الإصابة» (١/ ١٠).
(٨) وهي قولُه تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.

وأمَّا الثانيةُ[١]: فهي خطابٌ مع المَوجُودِين منهم حينئذٍ، ولكنْ لا يَمتَنِعُ إلحاقُ غيرِهم بهِم ممَّن شاركَهم في الوَصْف.

وكذا من الآياتِ[٢]: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾[٣]، ومِنْ غيرِها: «أَصْحَابي كالنُّجُومِ»[٤]، مع مَا تَحقَّق عنهُم بالتواترُ من الجِدِّ في الامتِثَال.

قال شيخُنا[٥]: «والأحاديثُ الواردةُ في تفضيلِ الصحابةِ كثيرةٌ، مِن أَدَلِّها على المقصود ما رواه الترمذي وابن حبان في «صحيحه» من حديث عبد الله بنُ مُغَفَّلٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اللهَ اللهَ في أصحابي، لا تتَّخِذُوهم غَرَضاً، فمن أحبَّهم فبِحُبي أحبَّهم، ومن أبغَضهم فَبِبُغْضي أبغضَهم، ومَنْ آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى اللهَ، ومن آذى اللهَ فَيُوشك أنْ يأخذَه»[٦].

وذَكَر غيرُه من الأدلة: حديثَ أبي سعيدٍ الخدري: «لا تَسُبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفَق أحدُكم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أدرَك مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه» متفق عليه[٧]. وهو وإنْ وَرَدَ على سببٍ ـ وذلك أنَّه كان بين خالدِ بن الوليد وعبدِ الرحمن بن عوف شيءٌ فسبَّه خالد، فقال النبيُّ ﷺ: «.....» فَذَكره، بحيثُ خَصَّه بعضُ أصحابِ الحديثِ بمَنْ طالَتْ صحبتُه، وقاتَلَ معه، وأنفَق وهاجَر ـ فالعبرةُ إنّما هي بعموم اللفظِ لا

---

(١) وهي قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾.

(٢) أي الدالة على تعديلهم.

(٣) يعني قولَه تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ...﴾ [الفتح: ٢٩].

(٤) حديثٌ موضوعٌ. انظر طُرُقَهُ وأَلْفاظَهُ في: «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٠)، و«سلسلة الأحاديثِ الضعيفةِ والمَوْضُوعةِ» (١/ ٧٨ ـ ٨٥).

(٥) في «الإصابة» (١/ ١٠).

(٦) أخرجه الترمذي في «المناقب»: باب حدثنا محمودُ بنُ غَيْلان، برقم (٥٩) (٥/ ٦٩٦) وقال: (حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه). وابنُ حبان في «صحيحه» «الإحسان» (٩/ ١٨٩). وفي سَنَدِهما (عبد الرحمن بن زياد) ويقال له: (عبدُ الله بن عبد الرحمن) ـ الأول عند الترمذي، والثاني عند ابن حبان ـ قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٥٦٤): «تفرَّد عنه عَبيدةُ بنُ أبي رائطةَ»، يعني فهو مجهولٌ. وأما متن الحديث فيشهد له الذي بعده. والله أعلم.

(٧) مضى (ص٢١) من هذا الجزء.

بخُصوص السبَب. كما ذهب إليه الأكثرون، وصحَّحَه القاضي عياضٌ هنا[1].

ومِثلُ هذا يقالُ ـ وإنْ كان المقولُ له صحابيًّا ـ للتنبيهِ على إرادَة حِفْظ الصُّحبَة عن ذلك.

ووجهُ الاستدلالِ به: أنَّ الوَصفَ لهم بغيرِ العدالة سَبٌّ، لا سيما وقد نَهى ﷺ بعضَ مَن أدركه وصَحِبه عن التَعرُّضِ لمن تقدَّمه، لشهودِ المَواقف الفاضلةِ، فيكونُ مَن بعدَهم ـ بالنسبةِ لجميعِهم ـ من بابِ أَوْلى.

وحديثُ: «خيرُ الناسِ قَرْني...»[2] المتواترُ ـ مما هو أيضاً متَّفَق عليه من حديثِ ابنِ مسعودٍ، وعمرانَ بنِ حُصَين، حتى بالغَ بعضُهم فتمسّك به لعدالةِ التابِعينَ أيضاً، وأنَّه لا يُسأَل عنهم حتى يقومَ الجَرحُ، لقوله فيه: «ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهم» وهو فيهم ـ محمولٌ على الغَالِب. والمرادُ بقَرْنِ النبي ﷺ فيه[3]: الصحابةُ، وإنْ أُطلِق القَرنُ على مدَّةٍ من الزمانِ في تحديدِها أَقوالٌ، أدناها عَشرةُ أعوامٍ، وأعلاها مائةٌ وعشرونَ، وعليه ينطَبِقُ الواقعُ في كون آخرِ الصحابة موتاً أبا الطُّفَيل[4]، إنِ اعتُبِر ذلك من البِعثةِ، إذِ المُدَّةُ منها القَدْرُ المَذكورُ[5] أو دونَه، أو فوقَه بقليلٍ. على الاختلافِ في وفاةِ أبي الطُّفَيل.

أمَّا إذا مَشَينا على أنَّ القرنَ مائةٌ كما هو المشهورُ ـ بلْ وَقَعَ ما يدلُّ له في حديثٍ لعبدِ اللهِ بنِ بُسْرٍ عند مسلمٍ[6] ـ فيكون الاعتبارُ مِن موتِهِ ﷺ.

ومن الأدلَّةِ أيضاً ما جاء عن بَهْزِ بنِ حَكِيم عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٩٣). (٢) مضى (٣/ ٤١١).

(٣) في حاشية (س) تعليقاً على هذا: (أي في الحديث).

(٤) في الثلاث: أبو الطفيل. وما أثبتُّه هو الجادة.

(٥) ضبطت الراءُ في هاتَين الكلمتَين بالنَّصْب في (س)، فيكون التقديرُ: (إذِ المدةُ من البعثةِ إلى وفاةِ أبي الطُفَيل تكونُ ـ أو تَبْلُغُ ـ القَدْرَ المَذكُورَ). ورفعُهما أَولى، والله أعلم.

(٦) مضى بيانُ أنَّ مُسلماً رحمه الله لم يَرْوِ في «صحيحه» عن عبدِ الله بنِ بُسْرٍ إلَّا حديثاً واحداً وليس فيه ما يدلُّ على ما أشارَ إليه المصنفُ رحمه الله. لكنَّ الحافظَ ابنَ حجر ذَكَرَ في «الإصابة» (٢/ ٢٨٢) ـ في ترجمةِ عبدِ الله بنِ بُسر ـ أنَّ أبا نُعيم ساقَ في ترجمَتِه ما رواه البخاريُّ في «التاريخ الصغير» عنه أنّه ﷺ قال له: (يعيشُ هَذا الغلامُ قَرْناً) فعاش مائةَ سنةٍ. وانظر: «التاريخ الصغير» (١/ ١٨٦). و«كشف الأستار» (٣/ ٢٨٠).

أنّه قال: «أَنتُم تُوَفُّونَ سبعين أمةً، أنتُم خَيرُها وأكرمُها على الله ﷻ»، أخرجه أحمدُ، والترمذيُّ وابنُ ماجه، وغيرُهم[1].

وعن سعيد بن المسيب عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله اختارَ أصحابي على الثَّقَلَين سوى النَّبيين والمُرْسَلين»، أخرجه البزارُ[2] بسنَدٍ رجالُه مُوَثَّقُون[3].

وعن عبدِ الله بن هاشم الطُّوسي: ثنا وَكيعٌ: سمعتُ سُفيانَ يقولُ في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾[4]، قال: «هُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ»[5] إلى غيرِ ذلك ممَّا يطولُ إيرادُه.

وممَّن حَكَى الإجماعَ على القَولِ بعدَالَتِهِم إمامُ الحَرَمين قال: «ولعلَّ السببَ فيه أنَّهُم نَقَلَةُ الشريعةِ، فلو ثَبَتَ توقُّفٌ في رِوَايتِهم لانْحَصرتِ الشريعةُ على عصرِ الرسولِ ﷺ، وَلَمَا اسْتَرْسَلَتْ على سائرِ الأمصار»[6].

ونحوُه قولُ أبي محمدِ ابنِ حزم: «الصحابةُ كلُّهم من أهلِ الجنة قَطْعاً، قال اللهُ تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[7]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾[8].

قال: «فَثَبَتَ أنَّ الجميعَ مِن أهل الجنةِ، وأنَّه لا يدخلُ أَحَدٌ منهُم النارَ، لأنَّهم المُخَاطَبُون بالآيةِ السابقةِ»[9].

---

(١) الترمذي في «التفسير»: باب ومن سورة آل عمران (٥/ ٢٢٦) وقال: حديث حسن. وابنُ ماجه في «الزهد»: باب صفة أمة محمد ﷺ (٢/ ١٤٣٣)، وأحمدُ (٤/ ٤٤٧).
(٢) «كشف الأستار» (٣/ ٢٨٨).
(٣) قاله الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ١٢).
(٤) سورة النمل: الآية ٥٩.
(٥) ذكره كذلك الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ١٢).
(٦) نهايةُ كلامٍ نَفِيسٍ لإمامِ الحَرَمَين في «البُرهان» (١/ ٦٣٢).
(٧) سورة الحديد: الآية ١٠. (٨) سورة الأنبياء: الآية ١٠١
(٩) «الإحكام» (٥/ ٩٠) بنحوِه وفي «الفِصَلِ» (٤/ ٢٢٥) بأطولَ من هذا. وأوْرَدَه الحافظُ في «الإصابة» (١/ ١٠) بلفظِه.

فإنْ قيلَ: التقييدُ بالإنْفَاقِ والقتالِ يُخْرِجُ من لم يتصفْ بذلك، وكذلك التقييدُ بالإحسانِ في الآية السابقةِ وهي قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ﴾[1]، يُخرج مَن لم يتصفْ بذلك، فالجوابُ أنّ التَقْييداتِ المذكورةَ خَرَجَتْ مَخْرَجَ الغالبِ، وإلَّا فالمُرَادُ مَنِ اتصفَ بالإنفاق والقتالِ بالفِعْلِ أو القُوَّةِ[2].

ولكنْ قد أشارَ إلى الخلافِ إلْكِيَا الطَّبَرِي حيث قال: «إنَّ عليه كافةَ أصحابِنا»[3].

وكذا قال القاضي: «هو قولُ السَّلَفِ، وجُمْهُورِ الخَلَف»[4].

وحكى الآمِديُّ وابنُ الحاجِبِ قَوْلاً: أنَّهم كغيرِهم في لُزوم البَحثِ عن عَدَالَتِهم مُطْلَقاً[5]. وهو قضيةُ كلامِ أبي الحُسَين ابنِ القَطَّان من الشافعية، فإنّه قالَ: «فَوَحْشِيٌّ[6] قَتَلَ حَمْزَةَ، وله صُحبةٌ، والوَلِيدُ[7] شَرِبَ الخَمْرَ؟ قلنا: مَنْ ظَهرَ منه خلافُ العدالةِ لا يقعُ عليهِ اسمُ الصُّحبةِ، والوليدُ ليس بصحابِيٍّ، إنَّما أصحابُه: الذين كانُوا على طريقَتِهِ»[8].

وهذا عجيبٌ فالكلُّ صحابةٌ باتِّفاقٍ، وقَتلُ وحْشِيٍّ لحمزةَ كان قَبلَ إسلامِهِ[9]. وأمَّا الوليدُ ـ وغيرُه ممَّن ذُكِرَ بما أشارَ إليه ـ فقدْ كفَّ النبيُّ ﷺ مَنْ لَعَن بعضَهم بقوله: «لا تَلْعَنْهُ، فَوَاللهِ ما عَلِمتُ إلَّا أنَّه يحبُّ اللهَ ورسولَه»[10]،

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٠.

(٢) قال ذلك الحافظُ في «الإصابة» (١/ ١٠).

(٣) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٦).

(٤) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٦).

(٥) «الإحكام» (٢/ ٩٠)، و«المنتهى» (٨٠).

(٦) يعني فإنْ قِيلَ: فَوَحْشِيٌّ... إلخ. وهو وَحْشِيُّ بنُ حَرْب الحَبَشي.

(٧) في حاشية (ح): (ابنُ عُقْبَة، أخو عُثْمَانَ لأُمِّه).

(٨) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨) وقال: إنه غريب.

(٩) لأنه قَتَلَ حَمزةَ ﷺ في معركةِ (أُحُدٍ) وهو مشركٌ، ولَمْ يُسلِمْ إلَّا بَعْدَها. «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٤١٨).

(١٠) جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الحدود»: باب ما يُكْره من لعنِ شاربِ الخمر (١٢/ ٧٥) عن عُمرَ ﷺ، ولفظُه: (لا تلعَنُوه...) إلخ.

كما كفَّ عُمَرَ عن حَاطِبٍ رضي الله عنه قائلاً له: إنَّه شَهِدَ بدْراً، وما يُدْريكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعْمَلُوا ما شِئْتُم فقد غَفَرتُ لكم»[1]، لا سيما وهُم مخلِصُون في التوبةِ فيما لعلَّه صَدَرَ منهم، والحدودُ كفاراتٌ.

بل قِيل في الوليدِ بخُصوصه: إنَّ بعضَ أهلِ «الكوفة» تَعَصَّبُوا عليه فشَهِدوا عليه بغيرِ الحق.

وبالجُملَة فتَركُ الخَوضِ في هذا ونحوِه متعيِّنٌ. وقد أسلَفتُ في أواخِرِ «آدابِ المُحَدث»[2] شيئاً مما يُرغِّبُ في الحثِّ على ترك ذلك.

وقولاً آخَرَ[3]: أنَّهُم عدولٌ إلى وقتِ وُقوعِ الفِتَنِ، فأمَّا بعدَ ذلك فلا بُدَّ من البحث عمَّن ليس ظاهرَ العدالةِ.

وذَهبتِ المعتزلةُ إلى رَدِّ مَنْ قاتَلَ عَلِيًّا[4]. وَقِيلَ بهِ في الفَريق الآخَرِ[5].

و(قيل: لا) يُحْكَم بعدالةِ (منْ دَخَلا) منهم (في فتنةٍ) من الفِتَن الواقعةِ مِن حينِ مَقْتَلِ عُثمانَ رضي الله عنه كـ «الجَمَلِ»، و«صِفِّين» مِنَ الفَرِيقَين إلَّا بعدَ البَحثِ عنها. ٧٩٠

وعن بعضهم: رَدُّهُم [كافةً][6] مُطْلَقاً.

وقيل: يُقْبَل الداخِلُ فيها إذا انْفَرَدَ[7]، لأنَّ الأصلَ العدالةُ، وشَكَكْنا في ضدِّها، ولا يُقبَلُ مع المُخَالَفَةِ، لتحقُّق إبطالِ أحدِهما من غير تَعْيين.

وقيل: إنّ القولَ بالعدالةِ يُخَصّ بمَنِ اشتَهَر منهم، ومَن عَدَاهم كسائرِ الناس، فيهم العدولُ وغيرُهم.

---

(١) جزء من حديثٍ أخرجه البخاري في «الجهاد»: باب الجاسوس (٦/ ١٤٣)، ومسلم في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل أهل بدر (٤/ ١٩٤١) من حديثِ علي، واللفظ لمسلم إلَّا أنَّ عندَه (إنَّه قد شَهِد...).

(٢) (٣/ ٢٧٣) وما بعدها.

(٣) أي وحكى الآمديُّ وابنُ الحاجب أيضاً قولاً آخر. «الإحكام» (٢/ ٩٠) و«المُنْتَهى» (٨٠).

(٤) ذكر ذلك عنهمُ السمعاني في «القواطع» (٢/ ٢٩٣) وذكره الزركشي في «البحر» (٦/ ١٨٨) غير منسوب.

(٥) ذكره الزرْكشي في «البحر» (٦/ ١٨٨) بلفظِ الشارح.

(٦) ساقطة من (ح).

(٧) يعني برواية حكمٍ من الأحكام.

قال المَازَري في «شَرْحِ البُرْهان»[1]: «لسنا نعني بقولنا: الصَّحابةُ عدولٌ: كُلَّ مَنْ رآه ﷺ يوماً، أوْ زارَهُ، أو اجتمعَ به لِغَرَضٍ وانصرفَ عن قريب. وإنَّما نعني به الذين لازَمُوه وعَزَّروه ونَصَرُوه واتبعوا النورَ الذي أُنزِل معه، فأولئك كما قال اللهُ: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2]».

ولم يُوَافِقِ المازَريُّ على ذلك، ولذا اعتَرَضَه غيرُ واحدٍ[3]، وقال العَلَائِيُّ: «إنّه قولٌ غريبٌ يُخْرِجُ كثيراً من المَشْهُورين بالصُّحبةِ والروايةِ عن الحُكْم بالعدالةِ: كَوَائِلِ بن حُجْرٍ، ومالِكِ بنِ الحُوَيرث، وعثمانَ بنِ أبي العاصِ وغيرِهم ممَّن وَفَدَ عليه ﷺ ولم يُقِمْ عندَه إلَّا قليلاً وانْصَرَفَ، وكذلك مَن لَمْ يُعْرَفْ إلَّا بروايةِ الحديثِ الواحدِ، ولَمْ يُعْرَفْ مقدارُ إقامتِه مِن أَعْرَابِ القبائل»[4].

قال شيخنا: «وقد كان تعظيمُ الصحابةِ ـ ولو كان اجتماعُهم به ﷺ قليلاً ـ مُقَرَّراً عند الخلفاءِ الراشدين وغيرِهم»، ثم ساقَ بسنَدٍ رجالُه ثقاتٌ[5] عن أبي سعيدِ الخُدري: «أنَّه كان مُتَّكِئاً فَذَكَرَ مَنْ عنده عليّاً ومعاوية ﵄، فتناوَلَ رجلٌ معاويةَ، فاستوَى جالساً، ثم قال: كُنَّا نَنْزِلُ رِفَاقاً مع رسولِ الله ﷺ فكُنَّا في رُفْقَةٍ فيها أبو بكرٍ، فَنَزَلْنا على أهلِ أبيات، وفيهِمُ امرأة حُبْلَى، ومعنا رجلٌ من أهل البادِية، فقال للمرأةِ الحامل: أَيَسُرُّكِ أنْ تَلِدي غُلَاماً؟ قالت: نعم، قال: إنْ أعطيتِني شاةً وَلَدْتِ غُلاماً. فأعطَتْه، فَسَجَع لها أسجاعاً، ثم عَمَدَ إلى الشاةِ فَذَبَحَها، وطبَخَها، وجلَسْنا نأكلُ منها ومَعَنَا أبو بكر، فلمَّا عَلِمَ بالقِصَّةِ قام فتقيأ كلَّ شيءٍ أَكَلَ. قال: ثم رَأَيتُ ذلك البَدَوِيَّ قد أُتِيَ به عُمر بن الخطاب وقد

---

(١) «البرهان»: اسم كتاب أبي المَعالِي الجُوَيني إمام الحَرَمَين وهو في أصولِ الفقه. وقد شَرَحه المازَري الإمامُ العلَّامةُ أبو عبدِ الله مَحمدُ بنُ علي التَمِيمي المالكي المتوفى سنة ٥٣٦ «الوفيات» (٤/ ٢٨٥)، و«السير» (٢٠/ ١٠٤). والمَازَرِي بزاي مفتوحة ـ وقد تكسر ـ ثم راءٍ نسبةً إلى (مَازَر) بُلَيدَةٍ في جزيرة صَقَلِّية. واسم شرحه: (إيضاح المحصول من برهان الأصول). «إيضاح المكنون» (١/ ١٥٦).

(٢) سورة البقرة: الآية ٥، وسورة الأعراف الآية: ١٥٧ وغيرهما وقولُ المازَرِي هذا في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٨)، وفي «الإصابة» (١/ ١٠) لابن حجر.

(٣) قاله الحافظ في «الإصابة» (١/ ١١).

(٤) تحقيق منيف الرتبة (٦٢).

(٥) قاله الحافظُ أيضاً في «الإصابة» (١/ ١٢).

هجا الأنصارَ، فقال لهمُ عُمرُ: لولا أنَّ له صُحبةً مِن رسولِ الله ﷺ - ما أَدْري ما نَالَ منها - لَكَفَيْتُكُمُوهُ، ولكنْ له صُحْبةٌ[1]. قال: فتوقَّفَ عُمرُ عن معاتَبَتِه فَضْلاً عن مُعَاقَبَتِه لكونه عَلِمَ أنّه لَقِيَ النبيَّ ﷺ.

وفي ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعدله شيء، كما ثبت في حديث أبي سعيد[2] الماضي»[3].

وقال الإمامُ أحمدُ بعدَ ذِكْرِ العَشَرةِ والمُهَاجِرين والأنصارِ: «ثُمَّ أفضلُ الناس بعدَ هؤلاءِ - أصحابَ رسولِ الله ﷺ، القَرْنَ الذي بُعِثَ فيهم - كُلُّ مَنْ صَحِبَه سنةً، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعةً، أو رآه فهو من أصحابِهِ، له من الصُّحبةِ على قَدْرِ مَا صَحِبَهُ، وكانتْ سابِقَتُه معه، وسَمِعَ منه، ونَظَرَ إليه نظرةً، فأدناهُم صحبةً هو أفضلُ من القَرْنِ الذينَ لَمْ يَرَوْه. ولو لَقُوا اللهَ بجميعِ الأعمالِ كان هؤلاءِ الذين صَحِبُوا النبيَّ ﷺ، وَرَأَوْهُ، وَسَمِعُوا منه، وآمَنُوا به - ولو ساعةً - أفضلَ بصحبَتِه من التابعين ولو عَمِلوا كلَّ أعمالِ الخير»[4].

وبالجُملة: فما قاله المازَري مُنتَقَدٌ، بل كلُّ ما عدا المذهبَ الأولَ القائلَ بالتعمِيم باطلٌ. والأولُ هو الصحيحُ، بلِ الصوابُ المُعْتَبَرُ، وعليه الجمهورُ كما قال الآمديُّ وابنُ الحاجِبِ، يعني من السَّلَفِ والخَلَفِ، زاد الآمديُّ: وهو المُخْتَار[5]. وحكى ابنُ عبدِ البر في «الاستيعاب»[6] إجماعَ أهلِ الحقِّ من المسلمين - وهم أهلُ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ - عليه، سواءٌ مَنْ لَمْ يلابِسِ الفِتَنَ منهم أو لَابَسَها، إحساناً للظن بهم، وحَمْلاً لهم في ذلك على الاجتهادِ، فتلك أمورٌ مبنَاها عليه، وكلُّ مُجْتَهِد مُصِيبٌ، أَوِ المُصِيبُ واحدٌ والمُخْطِئُ مَعْذُورٌ[7]، بل مأجُورٌ.

---

(١) أخرجه محمد بن قدامة المَرْوَزِي في «كتاب الخوارج». قاله الحافظُ في «الإصابة» (١/ ١١).

(٢) «الإصابة» (١/ ١١ - ١٢).

(٣) (ص٢١) وهو حديث: (لا تَسُبُّوا أصحابي..).

(٤) «مناقب الإمام أحمدَ» لابن الجوزي (ص٢١٠)، وزادَ: (ومن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله أو أَبغَضَه لَحَدَثٍ كان منه أو ذَكَر مَسَاوِيَه كان مُبْتَدِعاً حتى يَتَرَحَّمَ عليهم جميعاً ويكونَ قلبُه لهم سليماً) اهـ. ورواه الخطيبُ في «الكفاية» (٥١) إلى قوله: (وسَمِعَ مِنْهُ ونَظَر إليه).

(٥) «الإحكام» (٢/ ٩١). (٦) (١/ ٩).

(٧) وهذا الثاني هو الصوابُ. انظر الخلافَ في ذلك والأدلةَ في: «الإحكام» لابن حزم (٥/ ٧٠)، و«روضةِ الناظر» (٣٥٩).

قال ابنُ الأنْبَارِي: «وليسَ المرادُ بِعَدَالَتِهِمْ ثُبوتَ العِصْمةِ لَهُم، واستحالةَ المَعْصِيةِ منهم، وإنَّما المرادُ قبولُ رواياتِهم من غيرِ تكلُّفٍ لبحثٍ عن أسباب العَدَالَةِ، وطَلَبِ التزكية، إلّا إنْ ثبتَ ارتكابُ قادحٍ، ولم يثبتْ ذلك ـ ولِلَّهِ الحمدُ ـ، فَنَحن على استِصْحَابِ ما كانوا عليه في زَمَن رسولِ الله ﷺ حتى يَثْبُتَ خلافُه ولَا الْتفاتَ إلى ما يَذْكره أهلُ السِّيَر، فإنه لا يَصحُّ، وما صحَّ فله تأويلٌ صحيحٌ»[1].

وما أحسنَ قولَ عُمَرَ بنِ عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ: «تِلكَ دماءٌ طَهَّرَ اللهُ منها سُيُوفَنَا فلا نَخْضِبُ بها أَلْسِنَتَنا»[2].

ولا عبرةَ بردِّ بعض الحنفيةِ رواياتِ سيِّدِنا أبي هريرةَ رضي الله عنه، وتَعْلِيلِهم بأنَّه ليس بفقيهٍ.

فقد عَمِلُوا برأيهِ في الغَسْلِ ثلاثاً مِن وُلُوغِ الكَلْب وغيرِه[3]. وولّاه عُمرُ رضي الله عنهما الولاياتِ الجَسِيمةَ. وقال ابنُ عباس رضي الله عنهما له ـ كما في «مُسنَد الشافعي»، وقد سُئل عن مسألة ـ: «أَفْتِهِ يا أبا هُرَيرة فقد جاءتْك مُعْضِلَة»، فأَفْتَى ووافقَه على فُتْياه[4].

وقد حَكى ابنُ النجّار في «ذَيلِهِ» عن الشيخِ أبي إسحاقَ: أنَّه سَمِعَ

---

(١) «البحر المحيط» (٦/ ١٨٩) وفيه «وقال الأبياري».

(٢) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٧).

(٣) أخرج الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٣) عن أبي هريرةَ في الإناءِ يَلَغُ فيه الكَلْبُ أو الهِرُّ قال: (يُغْسَلُ ثلاثَ مِرَارٍ) ونحوُه عند الدارقطني (١/ ٦٦). قال الأحناف: فَبِرِوَايَتِه لهذا ثَبَتَ نَسْخُ رِوَايَتِه للغَسْلَات السبعِ التي كانَ رَوَاها ـ وهي في الصحيحَين ـ، وإحساناً للظنّ به. فلا يَتْرُكُ ما سمعه منه ﷺ إلَّا إلى مثلِه، وإلَّا سقَطَت عدالَتُه، فلمْ يُقْبَل قولُه ولا رِوَايَتُه. انتهى بتصرفٍ.
والجمهورُ يقولون: العِبْرَةُ بما رَوَى، إذْ لا حجةَ في الموقوفِ مع صِحَّةِ المرفوعِ، ومخالفةُ الصَّحَابي لِمَا رواهُ تُحمَل على بابِ النسيان ونحوِه.

(٤) أخرجها مالكٌ في «الطلاق»: باب طلاقِ البِكر (٢/ ٥٧١)، والشافعي في «مسنده»: (٢/ ٣٧٥) من طريقِ مالكٍ، وسنَدُها صحيح. قاله شُعَيبُ الأرناؤوط في تحقيقِه «السير» (٢/ ٦٠٧). هذا ومكانةُ أبي هريرةَ رضي الله عنه من الفِقْه معلومةٌ لَدَى الصحابةِ، قال الذهبيُّ في «السير» (٢/ ٦٠٩): (احتجَّ المسلمونَ قديماً وحديثاً بحديثِه لِحفظه وجَلَالَتِه وإتْقَانِه وفِقْهِهِ وناهِيكَ أنَّ مِثْلَ ابن عبّاس يتأدَّبُ معه، ويقولُ: أَفْتِ يا أبا هُرَيرَة).

القاضيَ أبا الطيّب الطَّبَريَّ يقولُ: «كُنَّا في حَلْقَةِ النَّظَرِ بـ«جامع المَنصور»، فجاء شابٌّ خُرَاسانِيٌّ حَنَفِيٌّ فطالَبَ بالدليلِ في مسألَة «المُصَرَّاةِ»[1]، فأوردَ المُدَرِّسُ عن أبي هريرةَ. فقال الشابُّ: إنَّه غيرُ مقبولِ الرواية. قال القاضي: فما استَتَمَّ كلامَه حتى سَقَطَتْ عليه حَيَّةٌ عظيمةٌ مِن سَقْفِ الجامع فهرَب منها، فَتَبِعَتْه دون غيرِه، فقيل له: تُبْ، فقال: تُبْتُ، فغابَتِ الحيَّةُ، ولم يُرَ لَها بعدُ أَثَرٌ».

ويتخرَّجُ على هذا الأصلِ مسألةٌ، وهي أنَّه إذا قيلَ في الإسنادِ: عن رجلٍ من الصحابةِ، كان حُجَّةً، ولا تَضُرّ الجهالةُ بتَعْيِينه، لثبوتِ عَدَالَتِهم[2].

وخالَفَ ابنُ مَنْدَه فقال: «مِن حُكْمِ الصحابيِّ أنَّه إذا رَوَى عنه تابعيٌّ - وإنْ كان مشهوراً، كالشعبيِّ، وسعيدِ بنَ المُسَيّب - نُسِبَ إلى الجَهَالة. فإذا رَوَى عنه رجلانِ صار مشهوراً، واحتُجَّ به».

قال: «وعلى هذا بَنَى البخاريُّ ومسلمٌ «صحيحَيهما»، إلَّا أَحْرُفاً تبيَّن أمرها». ويُسَمِّي البيهقيُّ مثلَ ذلك مُرْسَلاً[3]، وهو مردودٌ.

وقال أبو زيدِ الدَّبُوسِيُّ[4]: «المَجهولُ من الصحابة خَبَرُه حجةٌ إنْ عَمِلَ به

---

(١) «المصرّاة»: التي صُرِّيَ لبنُها وجُمِعَ في ثَدْيها فلَمْ يُحْلَبْ أياماً. من تفسير البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٦١). ويُفعَل غالباً في إيهام مُشْتَرِي النَّاقَةِ أو البَقَرةِ أو الشاةِ بأنَّها ذاتُ لَبَنٍ كثيرٍ.
وقد رَوَى أبو هريرةَ عنه ﷺ أنَّه قال: «لا تُصَرُّوا الإبلَ والغَنَم. فمن ابتَاعها بعدُ فإنّه بخَيرِ النَّظَرَين بعدَ أنْ يحتَلِبَها، إنْ شاءَ أمسكَ، وإنْ شاءَ ردَّها وصاعاً من تمر».
أخرجه البخاري في «البيوع»: باب النهي للبائع أن لا يحفِّل الإبل والبقرة والغنم (٤/ ٣٦١)، ومسلم في البيوع باب حُكم بيع المُصَرَّاة (٣/ ١١٥٨).
وأخرج البخاري في «الموطن السابق» عن ابنِ مسعود نَحوَه.
وانظر خلافَ العلماءِ في العَمَل بهذا الحديثِ في «فتح الباري» (٤/ ٣٦٢ - ٣٦٨)، و«عمدةِ القاري» (١١/ ٢٧٠ - ٢٧٤).
(٢) «الكفاية» (٤١٥).
(٣) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٨٩ - ١٩٠).
(٤) عبدُ الله بنُ عُمرَ بنِ عيسى، أوَّلُ مَنْ وَضَعَ علمَ الخلافِ وأَبْرَزَهُ إلى الوجودِ.
مات سنة ٤٣٠. والدَّبُوسي: بفتح المهملة وضم الموحدة وبعد الواو سين مهملة: نسبةً إلى (الدَّبُوسية) بُلَيدةٍ بين (بُخَارى) و(سَمَرْقَنْدَ). «الأنساب» (٥/ ٢٧٣) و«السير» (١٧/ ٥٢١) و«الأعلام» (٤/ ٢٤٨).

السلفُ، أو سَكَتُوا عن ردِّه مع انتشارِه بينَهم، فإنْ لم ينتشرْ فإنْ وافقَ القياسَ عُمِل به، وإلّا فلا، لأنّه في المَرْتَبَةِ دُونَ ما إذا لم يَكُنْ فَقِيهاً». قال: «ويُحْتَمَلُ أنْ يقالَ: إنّ خبرَ المشهورِ الذي ليس بفقيهٍ حجةٌ ما لَمْ يخالفِ القِياسَ، وخبرَ المَجهولِ مردودٌ ما لم يُؤَيِّدْه القياسُ، لِيَقَعَ الفَرقُ بين مَنْ ظهرتْ عدالَتُه ومَنْ لَمْ تَظْهَرْ»[1].

والرابعة: في المُكْثِرين من الصحابة ﷺ روايةً وافتاءً.

(والمُكْثِرون) منهم روايةً، كما قاله أحمدُ ـ فيما نقلَه ابنُ كثير[2] وغيرُه ـ: الذين زادَ حديثُهم على ألفٍ **(ستةٌ)** وهُم **(أنسٌ)** هو ابنُ مالك، **(وابنُ عُمَرَ)** عبدُ الله، وأمُّ المؤمنينَ عائشةُ **(الصِدِّيقَةُ)** ابنةُ الصِدِّيقِ، و**(البَحْرُ)** عبدُ الله بنُ عباس، وسُمِّي بحراً لِسَعَةِ عِلْمِهِ وكثرتِهِ، وممَّن سمَّاه بذلكِ أبو الشَّعْثَاءِ جابرُ بنُ زَيدٍ أحدُ التابعين ممَّن أَخَذَ عنه، فقال في شيءٍ: «وَأَبَى ذَلِكَ البَحْرُ»[3] يريدُ ابنَ عباسٍ. و**(جابرٌ)** هو ابنُ عبد الله، و**(أبو هريرة)** وهو ـ بإجماعٍ حسبَما حكاه النَّوَوِيُّ ـ **(أكثرُهم)**[4] كما قالَه سعيدُ بنُ أبي الحَسَن[5]، وابنُ حنبلٍ[6]، وتَبِعَهُما ابنُ الصلاح غَيرَ مُتَعَرِّضٍ لترتيبِ مَنْ عَدَاهُ في الأكثريةِ. ٧٩١

والذي يدلُّ لذلك ما نُسِبَ لِبَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ مما أَوْدَعَه في «مُسْنَدِه» خاصةً كما أفادَه شيخُنا، لا مُطلقاً، فإنَّه رَوَى لأبي هريرةَ خمسةَ آلافٍ وثلاثمائة وأربعةً وَسَبْعِينَ[7].

ولابنِ عُمَرَ ألفَين وستمائةٍ وثلاثين.

ولأنسٍ ألفَين ومائتَين وستةً وثمانين.

---

(١) ذكره عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٦/ ١٩٠).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (١٨٠).

(٣) ستأتي الإشارةُ إليه مع تخريجه (ص٤٦).

(٤) «التقريب» (٢/ ٢١٦).

(٥) البصري، أخو الحسن، مات سنة ١٠٠ «التقريب».

(٦) عزاه إليهما ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٦٥).

(٧) في النسخ: (وستين). وعلّق عليها في حاشية (س) بقوله: (صوابه: سبعين). انتهى. وهذا هو الصواب، ومثله في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٥) و«التَدْريب» (٢/ ٢١٦)، وقبلَهما «أسماء الصحابة الرواة» (٢٧٥)، و«التلقيح» (٣٦٣).

ولعائشةَ ألفَين ومائتَين وعشرةً.

ولابن عباسٍ ألفاً وستِّمائةٍ وستين.

ولجابر ألفاً وخمسمائة وأربعين.

ولهم سابعٌ - نبَّه عليه المصنفُ تبعاً لابن كثيرٍ - وهو أبو سَعِيد الخُدري، فروى له بَقِيٌّ ألفاً ومائةً وسبْعِين.

وقد نَظَمَه البرهانُ الحَلَبِيُّ فقال:

أبو سعيدٍ - نسبةٌ لِخُدْرَةِ - سَابِعُهُم أُهْمِلَ فِي القَصِيدَةِ[1]

وكذا أَدْرَجَ ابنُ كثيرٍ[2] في المكثِرين ابنَ مسعود، وابنَ عَمْرو بن العاص، ولم يبلُغ حديثُ واحدٍ منهما عند بَقِيٍّ ألفاً. إذْ حديث أوَّلِهما عندَه ثمانُمائة وثمانيةٌ وأربعون. وثانِيهما: سبعُمائة.

واستثناءُ أبي هُريرة له[3] من كونه أكثرَ الصحابةِ حديثاً - كما في «الصحيح»[4] - لا يخدِشُ فيما تقدّم - ولو كان الاستثناءُ متصلاً - فقد أجيبَ بأنّ عبدَ الله كان مشتغلاً بالعبادة أكثرَ من اشتغالِه بالتعلِيم، فقلَّتِ الروايةُ عنه. أو أنَّ أكثرَ مُقَامه - بعد فتوح الأمصارِ - كان بـ«مصرَ»، أو بـ«الطائفِ» ولم تكُنِ الرحلةُ إليهما - ممن يطلُب العلمَ - كالرحلةِ إلى «المدينةِ»، وكان أبو هريرةَ مُتَصدِّياً فيها للفتوى والتحديثِ حتى مات. أو لأنَّ أبا هريرة اختصَّ بدعوةِ النبي ﷺ بأنْ لا يَنْسى ما يُحدِّثُه به[5] فانتشَرتْ روايتُه. إلى غيرِ ذلك من الأجوبة.

---

(١) جاء في حاشية (س): (ونَظَمَ السبعةَ جميعاً الجَمَالُ ابنُ ظَهِيرَة فقال:

سَبْعٌ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الأَلْفِ قَدْ نَقَلُوا مِنَ الحَدِيثِ عن المُخْتَارِ خَيْرِ مُضَرْ
أَبُو هُرَيْرَةَ، سَعْدٌ، جَابِرٌ، أَنَسٌ صِدِّيقَةٌ، وَابْنُ عبَّاسٍ، كَذَا ابنُ عُمَرْ

وسعد: هو أبو سعيد الخدري)، انتهى.

(٢) في «اختصار علوم الحديث» (١٨٣). (٣) أي لعبدِ الله بنِ عَمْرو بن العاص.

(٤) في حاشية (س): (حيث قال: ما مِنْ أصحاب النبي ﷺ أَحَدٌ أكثرَ حديثاً مني، إلّا ما كان من عبد الله بنِ عَمْرو فإنه كان يكتُب ولا أكتُب)، انتهى. وقد مضى الحديثُ (٣/ ١٠).

(٥) في قِصَّةِ بَسْطِهِ رِدَاءَه وضمِّه عن أمرِه ﷺ، فلَمْ ينسَ شيئاً من حديثِه بعدُ. أخرجها البخاريُّ في «البيوع»: الباب الأول (٤/ ٢٨٧).

=

والمكثِرون منهم إفْتاءً سبعةٌ: عُمَرُ، وعليٌّ، وابنُ مسعود، وابنُ عُمر، وابنُ عباس، وزيدُ بنُ ثابت، وعائشةُ.

قال ابنُ حزم: «يُمكِن أنْ يُجمعَ مِن فُتْيا كلِّ واحدٍ من هؤلاءِ مُجَلَّدٌ ضخمٌ»[1].

٧٩٢ (والبحرُ) ابنُ عباس (في الحقيقةِ أكثرُ) الصحابةِ كلِّهم على الإطلاق (فتوى)[2] فيما قاله الإمامُ أحمدُ[3] بحيث كان كبار الصحابة يحيلون عليه في الفتوى، وكيف لا؟ وقد دعا له النبي ﷺ بقوله: «اللهم عَلِّمْه الكِتَابَ»[4]، وفي لفظٍ: «اللهم فَقِّهْهُ في الدِّين، وعلِّمه التأويلَ»[5]، وفي آخرَ: «اللهم علِّمه الحِكْمَةَ وتأويلَ الكتابِ»[6]، وفي آخرَ: «اللهم بارِكْ فيه، وانْشُر منه»[7].

وقال ابنُ عمر: «هو أعلمُ مَنْ بَقِيَ بما أَنزل اللهُ على محمد»[8].

وقال أبو بَكْرَةَ: «قَدِمَ علينا «البصرةَ» وما في العَرَبِ مثلُه حَشَماً، وعِلْماً، وبياناً، وجَمَالاً»[9].

وقال ابنُ مسعود: «لو أدركَ أسنَانَنا ما عَاشَرَهُ منَّا أحدٌ»[10]، أي ما بلَغ أحدٌ منا عُشْرَه[11].

= وتَأْمِينِه ﷺ على دُعَاءِ أبي هريرة بعدم نِسْيان العِلم. أخرجه الحاكمُ (٣/٥٠٨) وقال: «صحيحُ الإسناد»، وخالَفه الذهبيُّ فقال: «ضعيفٌ».

(١) «الإحكام» (٥/٩٢).

(٢) ذكر ابنُ حزم في (المصدر السابق) أنَّ الإمامَ أبا بكرٍ محمدَ بنَ موسى بنِ يعقوبَ بنِ الخليفةِ المأمون جَمَعَ فُتْيَا ابنِ عباس في عشرين كتاباً.

(٣) عزاه إليه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٦٦).

(٤) أخرجه البخاري في «العلم»: باب قولِ النبي ﷺ: «اللهم علِّمه الكتاب» (١/١٦٩) عن ابن عباس.

(٥) أخرجه أحمد (١/٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥).

(٦) أخرج شطرَه الأوّلَ البخاريُّ في «فضائل الصحابة»: باب ذِكْر ابنِ عباس رضي الله عنهما (٧/١٠٠) وأخرجه كلَّه ابنُ ماجه في «المقدمة» (١/٥٨).

(٧) أخرجه الزُّبَير بنُ بكَّار كما في «البداية والنهاية» (٨/٢٩٦).

(٨) «البداية والنهاية» (٨/٣٠٠). (٩) «الإصابة» (٢/٣٣٠).

(١٠) «طبقات ابن سعد» (٢/٣٦٦)، و«العلم» (١٥)، و«البداية والنهاية» (٨/٣٠٠).

(١١) في حاشية (ح): (أي ما بَلَغ ما عندَ أحدِنَا عُشْرَ ما عِنْده).

وقالت عائشةُ: «هو أعلمُ الناسِ بالحج»[١].

ثم إنَّ وصفَه بالبَحْر ثابتٌ في «صحيح البخاري»[٢] وغيره، وإنَّما وُصف بذلك لكثرةِ عِلْمه، كما قال مجاهدٌ فيما أخرَجه ابنُ سعدٍ[٣]، وغيرُه.

وعند ابنِ سعدٍ[٣] أيضاً من طريقِ ابنِ جُريج عن عطاءٍ أنه كان يقولُ: «قال البَحرُ، وفَعَل البحرُ»، يُريد ابنَ عباس.

بل سَمَّاه غيرُ واحدٍ: حَبْرَ الأمة[٤]، وبعضُهم: حَبْرَ العَرَب[٥]، وتُرْجُمانَ القرآنِ[٦]، ورَبَّانِيَّ الأُمّةِ[٧].

قال ابنُ حزمٍ: «ويلي هؤلاءِ السبعةَ في الفتوى عِشرونَ: وهُم:

أبو بكرٍ، وعثمانُ، وأبو موسى، ومُعَاذٌ، وسعدُ بنُ أبي وقّاص، وأبو هريرة، وأنسٌ، وعبدُ الله بنُ عَمْرو بنِ العاص، وسلمانُ، وجابرٌ، وأبو سعيدٍ، وطلحةُ، والزُّبَيرُ، وعبدُ الرحمن بنُ عَوْف، وعِمْرانُ بنُ حُصَين، وأبو بَكْرَة، وعُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ، ومعاويةُ، وابنُ الزُّبَير، وأمُّ سَلَمَةَ».

قال: «ويُمْكِنُ أنْ يُجمعَ مِن فُتْيَا كلِّ واحدٍ منهم جُزْءٌ صغيرٌ»[٨].

---

(١) «طبقات ابن سعد» (٢/ ٣٦٩).

(٢) في «الذبائح والصيد»: باب لحوم الحمر الإنْسِيَّةِ (٩/ ٦٥٤) مِن قولِ أبي الشَّعْثَاءِ جابرِ بنِ زيد، وقد مضى (ص٤٢) من هذا الجزء.

(٣) في «الطبقات» (٢/ ٣٦٦).

(٤) وممَّن سماهُ بذلك أُبَيُّ بنُ كَعْب كما في «الطبقات» (٢/ ٣٧٠).

(٥) لقَّبَه بذلك سعيد بن جُبَير كما في «صحيح البخاري» «الشهادات»: بابُ مَن أمر بإنجاز الوعدِ (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠) عن سعيدِ بنِ جُبَير في جوابِ سؤالٍ: (... لا أدري حتى أَقدَمَ على حَبْرِ العرب فأسألَه. فقدِمتُ فسألتُ ابنَ عباس...). ولقّبه به أيضاً جِرجير ملك أفريقية على ما في «الأخبار المُوَفَّقيات» (١١٦) في خبرٍ طويل.

(٦) وممن سماه بذلك ابنُ مسعود. «الطبقات» (٢/ ٣٦٦).

(٧) وممن سماه بذلك محمدُ بنُ الحَنَفِيّة «الطبقات» (٢/ ٣٦٨)، وكعبُ الأحبار. (المصدر السابق) (٣٧٠).

(٨) «الإحكام» (٥/ ٩٢، ٩٣) ذَكَرَ ثلاثةَ عَشَرَ منهم على غَيرِ الترتيبِ المذكور، ثم أضافَ إليهم سبعةً. وقد سَرَدَهم جميعاً في رسالةٍ له في أصحاب الفُتْيا من الصحابة ومن بعدهم، (ص٣١٩) فَبَلَغَ بهم ١٦٢ نفساً من الصحابة.

قال: «وفي الصحابة نحوٌ من مائةٍ وعشرين نفساً مُقِلُّون في الفُتْيَا جدًّا، لا تُروَى عن الواحدِ منهم إلَّا المسألةُ، والمسألتانِ، والثلاثُ كأُبَيِّ بنِ كعب، وأبي الدَّرْدَاء، وأبي طلحة، والمِقْداد. . . .» وسَرَدَ الباقين[١]، ممّا في بعضِه نَظَرٌ.

قال: «ويُمكِنُ أنْ يُجمعَ من فُتْيَا جميعِهم بعدَ البَحْثِ جُزْءٌ صغيرٌ»[٢].

والخامسةُ: في بيان مَن يُطلَقُ عليه: «العَبَادِلَةُ» منهم، دُون سائِر مَنِ اسمُه عبدُ الله.

(وهو) أي البَحْرُ [عبدُ الله][٣] بنُ عبّاس **(وابنُ عُمَرا)**: عبدُ الله **(وابنُ الزبير)**: عبدُ الله، **(وابنُ عَمْرو)** بنِ العاص: عبدُ الله، **(قد جرى عليهم بالشُّهْرةِ)** المستَفِيضة: **(العَبَادِلَةُ)** فيما قاله الإمامُ أحمدُ، وقال: **(ليس)** مَنْ جَرَى عليه ذلك **(ابنَ مسعودٍ)**: عبدَ الله[٤]» ـ وإنْ جَعَله الثعلبيُّ في تفسيرِ: ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾[٥] مِنْ «تَفْسِيرِه»[٦] خامساً لهم[٧]، وكذا هو في «شَرْحِ الكافيةِ»[٨] لابنِ الحاجِبِ ـ لأنَّه ـ كما قال البيهقيُّ ـ تقدَّم موتُه، والآخرون عاشوا حتى احْتِيجَ إلى عِلْمِهم، فكانوا إذا اجْتَمَعُوا على شيءٍ قيلَ: هذا قولُ العَبَادِلَةِ[٩]. ٧٩٣

قال ابنُ الصَّلَاح[١٠]: **(ولا مَنْ شَاكَلَهُ)** أيضاً ـ أي ابنَ مسعود ـ في التَّسْمِيةِ بعبدِ الله[١١]، وهم نحوُ مائتَين وعشرينَ نفساً[١٢]. أو نحوُ ثلاثِمائة فيما قالَه المُصَنف[١٣]. بل يزيدون على ذلك بكثيرٍ، ولو تَرَتَّب على الحصرِ فائدةٌ لحقَّقْتُهُ.

---

(١) «الإحكام» (٥/ ٩٣ ـ ٩٤).
(٢) (المصدر السابق) (٥/ ٩٣).
(٣) ساقطة من (س).
(٤) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٨) و«علوم الحديث» (٢٦٦).
(٥) سورة الكهف: الآية ٨٦.
(٦) «الكشف والبيان» (٦/ ١٩٠).
(٧) لم يجعلهم خمسة وإنما أربعة، وأسقط منهم ابنَ عباس.
(٨) لم أهتد إلى مظنته فيه بعد مراجعته.
(٩) «علوم الحديث» (٢٦٦) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٦).
(١٠) في «علوم الحديث» (٢٦٦).
(١١) أي ولا يدخلُ في مصطلح (العَبَادِلَةِ) مَنْ ماثلَ ابنَ مسعود. . .
(١٢) «علوم الحديث» (٢٦٦).
(١٣) في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٧).

وَوَقَعَ - كما رأيتُه - في «عَبَدَ» من «الصِّحَاح» للجوهريِّ ذِكْرُ ابنِ مسعود بَدَلَ ابنِ الزُّبَير[(١)].

وذَكَر في «الألف اللينة» في «هاء» منه[(٢)] أيضاً: ابنَ الزُّبير مع ابنِ عُمَرَ، وابنِ عبّاس[(٣)]، مقتصراً عليهم.

وكذا عدّهم الرَّافِعِيُّ في «الديات» من «الشرح الكبير»[(٤)]، والزَّمَخْشَرِيُّ في «المفصل»[(٥)]، والعلاءُ عبدُ العزيز البخاريُّ شارحُ «البَزْدَوِي»[(٦)] من الحنفية أيضاً ثلاثةً، لكنْ عَيَّنُوهم بابنِ مسعود، وابنِ عُمَر، وابنِ عباس. زادَ الأخيرُ منهم: «إنَّ ذلك في التَّحْقِيق».

قال: «وعندَ المُحَدثين: ابنُ الزُّبَير بَدَلَ ابنِ مسعود»[(٧)].

وممن عدّ ابنَ مسعود أيضاً أبو الحُسَين ابنُ أبي الرَّبيع القرشي. حكاه القاسم التُّجِيبِي في «فوائدِ رِحْلته»[(٨)].

ومن المتأخِّرين ابنُ هشامٍ في «التوضيح»[(٩)].

وفي «الحجِّ» من «الهدايةِ» للحنفية: «قال العَبَادِلَةُ، وابنُ الزُّبَير: أَشْهُرُ الحَجِّ: شوال...[(١٠)]»، فعطفَ ابنَ الزبير عليهم.

---

(١) الذي رأيتُه في (عَبَدَ) من «الصِحَاحِ» للجوهري (٢/ ٥٠٥) ما يلي: (والعبادِلَةُ: عبدُ الله بنُ عباس، وعبدُ الله بنُ عُمَر، وعبدُ الله بنُ عَمْرو بنِ العاصي). فلمْ يَذكُرِ ابنَ مسعودٍ ولا ابنَ الزبير.

(٢) في (ح): (في هامشه) من الناسخ. والضمير راجع إلى «الصحاح».

(٣) «الصحاح» (٦/ ٢٥٦٠).

(٤) «الشرح الكبير» (١٠/ ٣٢٨).

(٥) (ص١١).

(٦) يعني كتاب «الأصول» للإمام علي بن محمد البَزْدَوِي الذي تقدمت الإشارةُ إليه (ص٢٢).

(٧) «كشف الأسرار».

(٨) لم أجده في القطعةِ المطبوعةِ من «مستفاد الرحلة والاغْتِراب» له، تحقيق عبد الحفيظ منصور.

(٩) «أوضح المسالك» (٩٥).

(١٠) «الهداية» (١/ ١٥٩) بلفظِ: روى عن العَبادلَة الثلاثة وعبد الله بن الزبير.

والأولُ هو المُعْتَمَدُ المَشهورُ بين المحدثين وغيرِهم.

والسادسة: ـ ولو قُدِّمتْ مع التي تَلِيها على التي قبلَها لكان أنسبَ ـ في المتبوعين منهم:

٧٩٤ (وهو) أي ابنُ مسعود، (وزيدٌ) هو ابن ثابت (وابنُ عباس لهم) رضي الله عنهم (في الفِقه أتباعٌ) وأصحابٌ (يَرَون) في عملهم وفتياهم (قولَهم) كما صرَّح به ابنُ المَدِيني حاصراً لذلك فيهم، وعبارَتُه: «انتهى علمُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ من الأحكام إلى ثلاثةٍ ممَّن أُخِذ عنهم العلمُ...»[1] وذَكَرَهم، فهم كالمقلَّدِين، وأتباعهم كالمقلِّدِين لهم.

٧٩٥ (و) **السابعةُ**: (قال مسروق) بنُ الأَجْدَعِ الهَمْدَانِي، الكوفي، أحدُ أَجِلّاءِ التابعين: (انتهى العلمُ) الذي كان عندَ أصحابِ رسول الله ﷺ (إلى ستةٍ) أَنْفسٍ

٧٩٦ (أَصْحابٍ) أيضاً للنبي ﷺ (كِبَارٍ نُبَلَا) فإلى[2] (زيدٍ) هو ابنُ ثابت، و(أبي الدرداءِ) عُوَيمرٍ (مع أُبَيٍّ) بنِ كعب، و(عُمَر) بنِ الخطاب، و(عبدِ الله) بنِ

٧٩٧ مسعود (مع عليٍّ) بن أبي طالب رضي الله عنهم. (ثم انتهى) أي وصل ما عند هؤلاء الستةِ من علمٍ (لِلَذَين) أي للأخِيرَين منهم، وهما عليٌّ، وابنُ مسعود. هكذا رواه بعضُهم عن مسروق[3].

(و) لكنِ (البعضُ) ممّن رواه عنه أيضاً ـ وهو الشعبيُّ ـ (جَعَلَ) أبا موسى (الأشعريَّ عن أبي الدَّرْدَا) بالقصرِ (بَدَل) بالوقف[4] على لُغَةِ ربيعةَ. بل وجاء كذلك عن الشعبي نفسِه، لكنْ بلفظ: «كان العلمُ يُؤخذُ من ستةٍ من الصحابة..» وذَكَرهم، ثم قال: «وكان عُمرُ، وابنُ مسعود، وزيدٌ يُشْبهُ علم بعضِهم بعضاً، وكان يقتبسُ بعضُهم من بعض. وكان عليٌّ، والأشعريُّ، وأَبَيٌّ يُشْبِهُ علمُ بعضهم بعضاً، وكان يقتبس بعضُهم من بعض»[5].

---

(١) «العلل» (٤٢، ٤٥) بنحوِه ورواه عنه الخطيبُ بلفظِ الشارح وزيادةٍ في «الجامع» (٢/ ٢٨٩).

(٢) «فإلى» ضرب عليها في (س) و(م).

(٣) وممن رواه كذلك علي بنُ المَديني في «العلل» (٤٢).

(٤) حيث قال: (بدل) ولم يقل: (بدلا) كالجادة.

(٥) أخرجه عن الشعبيِّ أبو خَيْثَمَةَ في «العلم» (٢٣).

ولا يَخْدِش فيما تقدَّم كونُ كلٍّ من زيدٍ، وأبي موسى تأخرتْ وفاتُه عن ابنِ مسعود، وعليٍّ، لأنّه لا مانعَ من انتهاءِ علمِ شخص إلى آخرَ مع بقاءِ الأول.

وأيضاً فقد قال شيخُنا ـ فيما نُقِل عنه ـ: «إن عليًّا وابنَ مسعُود كانا مع مسروقٍ بـ«الكوفةِ»، فانتهاءُ العلمِ إليهما بمعنَى أنَّ عُمدةَ أهلِ «الكوفة» في معرفةِ علمِ الأربعةِ المذكورِين عليهما.

والثامنةُ: في إحْصائهم.

٧٩٨ **(والعدُّ)** على المُعتَمد **(لا يحصُرهم)** إجمالاً، فضلاً عن تفصيلِهم، لتفرُّقهم في البُلدانِ والنواحي، **(فقد)** ثبتَ قولُ كعبِ بن مالكٍ في قصةِ «تبوكَ» بخُصوصِها: «والمُسلمون كثيرٌ، لا يَجمعُهم ديوانٌ حافِظ»[1]، و**(ظَهَر)** يعني شَهِدَ معه ﷺ ـ كما رُوي عن أبي زُرعةَ الرازي ـ **(سبعون ألفاً بـ«تبوكَ»)** المذكورةِ[2]، قال: **(وحَضَرَ)** معه **(الحجَّ)** ـ يعني الذي لم يَحُجَّ بعدَ الهجرةِ ٧٩٩ غيرَه[3]، وودَّع فيهِ الناسَ بالوصيةِ التي أوصاهم بها أنْ لا يرجِعوا بعده كفاراً، وأكَّد التوديعَ بإشهادِ الله عليهم بأنّهم شهدوا أنَّه قد بلَّغ ما أُرسل إليهم به[4]، ولذلك سُمِّيَ حَجَّ الوَدَاع ـ **(أربعون ألفاً)**[2] ولكثرتهم قال جابرٌ في حكايتِه صِفَتَها: «نظرتُ إلى مَدِّ بَصَري من بين يدَيه مِن راكبٍ وماشٍ، وعن يمينِه مثلَ ذلك، وعن يَساره مثلَ ذلك، ومِن خلفه مثلَ ذلك».

(وقُبِضَ) ﷺ **(عن ذَيْنِ)** أي [عَدَدِ][5] الفَريقَين المذكورَين في «تبوكَ»،

---

(١) أخرجه البخاري في «المغازي»: باب حديثِ كعب بن مالك (٨/ ١١٣)، ومسلمٌ في «التوبة»: باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٤/ ٢١٢٠).

(٢) أخرجه عن أبي زرعةَ الخطيبُ في «الجامع» (٢/ ٢٩٣)، وذكَره ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٦٧).

(٣) قيده بذلك، لما جاء من أنه ﷺ حجَّ قبلَ الهجرةِ ثلاثَ حِجَج، وقيل حِجَجاً لا يُعرف عَددُها. ومن المعلوم أنَّ الحجَّ لم يُفرَض إلّا بعد الهجرة. والله أعلم.

(٤) أخرج خُطبتَه ﷺ ووصيتَه تلكَ البخاريُّ في «الحج»: باب الخطبة أيامَ مِنَى (٣/ ٥٧٣) عن ابنِ عباس، وأبي بَكْرَةَ وابنِ عُمَرَ، ومسلمٌ في «الحج»: باب حجة النبي ﷺ (٢/ ٨٨٦) عن جابرٍ.

(٥) ساقطة من (س) و(م)، ولذا جاء في حاشية (س) ما نصّه: (قولُه: وقُبِضَ عن ذَين أي =

و«حجة الوداع»، وذلك مائةُ ألفٍ وعَشرةُ آلاف (مَعْ) زيادةِ (أربع آلافٍ) على ذلك.

(تَنِضّ) بكسر النون، وتشديد الضاد المعجمةِ: أي يَتَيَسَّرُ حَصرُها ـ تشبيهاً بِنَضِّ الدراهم وهو تَيَسُّرها ـ ممَّن رَوى عنه، وسَمع منه، أو رآه وسَمع منه.

قال أبو زُرعة ذلك ردًّا لمن قال: «أَلَيس يُقالُ: حديثُ النبي ﷺ أربعةُ آلافِ حديثٍ؟ فقال: ومَنْ ذَا؟ قال: ذَا قَلْقَلَ الله أَنْيَابَه؟ هذا قولُ الزنادِقة، ومَنْ يُحْصِي حديثَ رسولِ الله ﷺ؟، قُبِضَ رسولُ الله ﷺ...» وذَكَرَه، فقيل له: هؤلاءِ أينَ كانوا؟ وأين سَمِعُوا منه؟ قال: أهلُ «المدينةِ»، وأهلُ «مكةَ»، ومَن بينهما من الأعراب، ومَن شهد معه حَجَّةَ الوَدَاع، كلٌّ رآه، وسَمِع منه بـ«عَرَفَة»»[1].

قال ابنُ فَتْحُونَ في «ذَيلِ الاستيعاب» بعد إيرَادِه لهذا: «أجابَ به أبو زُرعةَ سُؤَالَ مَنْ سأله عن الرُّواةِ خاصةً، فكيف بغيرِهم؟!» انتهى.

وكذا لم يَدخُل في ذلك مَن مات في حياته ﷺ في الغزوات، وغيرِها.

على أنه قد جاء عن أبي زُرعة روايةٌ أخرى أوردَها أبو موسى المديني في «الذيل»[2] قال: «تُوفي النبيُّ ﷺ ومَن رآهُ وسمعَ منه زيادةٌ على مائةِ ألفِ إنسان، من رجل وامرأة، وكلٌّ قد رَوى عنه سماعاً أو رُؤيةً»[3]. فَعِلْمُ رسولِ الله ﷺ كثيرٌ، ولكنَّها لا تنافِي الأُولى، لقوله فيها: «زيادةٌ»، مع أنها[4] أقربُ، لِعَدَم التورُّطِ فيها بعُهْدَةِ الحَصْر. نعم، روى الحاكمُ في «الإكليل» من حديثِ معاذٍ قال: «خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ إلى غزوةِ «تبوكَ» زيادةً على ثلاثينَ ألفاً»[5].

= عَددٍ بهذا القَدْرِ، لا عنهم أنفسِهم، إذْ يلزمُ منه تَكْريرُهم، لأن الذين كانوا بـ«تبوك» كان غالبهم في الحج، فلا تصل أفرادهم إلى هذا العدد.

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٩٣)، وهو في «علوم الحديث» (٢٦٨).

(٢) أي «ذيله على الصحابة لابن منده». قاله العراقي.

(٣) في حاشية (س): (يعني أو رآه رؤية). وقد عزا هذه الرواية لأبي موسى في «الذيل»: العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٠٥).

(٤) أي الرواية الثانية.

(٥) أوردها الحافظ في «الفتح» (٨/ ١١٧).

وبهذه العِدَّة جزم ابنُ إسحاقَ[١]، وأوردَه الواقديُّ بإسناد آخرَ موصولٍ، وزادَ: «أنه كان معه عَشرةُ آلافِ فَرَس»[٢].

فَيُمكِن أنْ يكونَ ذلك في ابتداءِ خُرُوجِهم كما يُشعِر به قولُه: «خرَجْنا»، وتكامَلَتِ العِدَّةُ بعدَ ذلك.

ووقع لشيخِنا في «الفتح»[٣] هنا سَهوٌ حيث عَيَّن قولَ أبي زرعة في «تبوكَ» بأربعينَ ألفاً[٤]، وجَمَع بينه وبين قولِ معاذٍ. «أكثرُ من ثلاثين ألفاً» باحتمالِ جَبْرِ الكسر.

وجاء ضبطُ مَن كان بين يدَي النبي ﷺ عامَ الفتح بـ«مكةَ» بأنَّهم خمسةَ عشرَ ألفَ عِنان، «قاله الحاكمُ، ومِن طريقِه أبو موسى في «الذيل». بل عندَه عن ابنِ عُمَر أنَّه قال: «وافى النبيُّ ﷺ يومَ فتحِ «مكة» بعشرةِ آلافٍ من الناس[٥]، ووافَى «حُنَيناً» باثنَي عشرَ ألفاً»[٦]، وقال: «لن يُغْلَبَ اثنا عَشَر ألفاً من قلةٍ»[٧].

ثم إنه قد جاءَ فيمن تُوُفِّي النبيُّ ﷺ عنهم خلافُ ما تقدّم، فعن الشافعي ـ كما في «مناقِبِه» للآبُرِّي والسَّاجِي[٨] من طريقِ ابن عبد الحكم عنه ـ قال: «قُبض رسولُ الله ﷺ، والمسلمون ستون ألفاً، ثلاثون ألفاً بـ«المدينةِ»، وثلاثون

---

(١) قال ذلك الحافظ في «الفتح» (٨/ ١١٨). (٢) «المغازي» (٣/ ١٠٠٢).

(٣) (٨/ ١١٨).

(٤) يعني: والواردُ عنه ـ كما مضى ـ سبعون ألفاً.

(٥) أخرج البخاري في «المغازي»: باب غزوة الفتح في رمضان (٨/ ٣) عن ابن عباس أنَّ (النبيَّ ﷺ خرج في رمضانَ من المدينةِ ومعه عشرةُ آلاف...).

(٦) وكذا ذَكَر ابنُ هشام في «السيرة النبوية» ـ القسم الثاني ـ ٤٤٠) عن ابنِ إسحاقَ حيثُ قال: (ثم خرج رسول الله ﷺ معه ألفان من أهل مكة مع عشرة آلاف من أصحابه الذين خرجوا معه فَفَتح اللهُ بهم مكةَ، فكانوا اثنَي عشر ألفاً).

(٧) ذَكَر ابنُ هشام في (المصدر السابقِ ـ ٤٤٤) أنَّ ابنَ إسحاقَ قال: (وحدثني بعضُ أهلِ مكة أنَّ رسولَ الله ﷺ قال ـ حين فصل من مكة إلى حُنَين ورأى كثرةَ من معه من جنودِ الله ـ: (لن نُغلَبَ اليومَ مِن قلَّة. قال ابنُ إسحاقَ: وزَعَم بعضُ الناس أنَّ رجُلاً من بني بَكْرٍ قالَها).

(٨) الحافظ أبو يحيى زكريا بنُ يحيى الشافعي. مات سنة ٣٠٧، «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٠١) و«السير» (١٤/ ١٩٧).

ـ يعني ألفاً ـ في قبائلِ العرب وغيرِها»[1]. وعن أحمدَ ـ فيما رواه البيهقيُّ من طريقِ إبراهيمَ بن عليّ الطَّبَري عنه ـ قال: «قُبِض النبيُّ ﷺ وقد صلَّى خلفَه ثلاثون ألفَ رجُل». وكأنَّه عنَى بـ«المدينة» لِيَلْتَئِمَ مع ما قبلَه.

وقال الغزالي في «البابِ الثالثِ في أعمال الباطِنِ في التلاوة» من رُبع العبادات من «الإحياءِ»: «مات رسولُ الله ﷺ عن عشرينَ ألفاً من الصحابة»[2]، قال المصنِّفُ: «لعلَّه عنَى بـ«المدينةِ»[3].

وثبَت عن الثوري ـ فيما أخرجَه الخطيبُ بسنَدِه الصحيح إليه ـ: أنَّه قال: «من قَدَّمَ عليًّا على عثمانَ فقد أَزْرَى على اثنَي عشرَ ألفاً ماتَ رسولُ الله ﷺ وهو عنهُم راضٍ»[4].

ووجَّهَه النَّوَوِيُّ[5] بأنَّ ذلك بعدَ النبيِّ ﷺ باثنَي عشرَ عاماً، بعد أنْ مات في خلافةِ أبي بكرٍ في الرِدَّةِ، والفُتوحِ الكثيرُ ممَّن لم تُضْبَطْ أَسماؤُهم، ثم ماتَ في خلافةِ عُمرَ في الفُتوح، وفي الطاعونِ العامِّ، وعَمَوَاس، وغيرِ ذلك مَن لا يُحصَى كثرةً، وسببُ خفاءِ أسمائِهم أنَّ أكثرَهم أعرابٌ. وأكثرُهم حضَروا حجةَ الوداع»[6].

ونقلَ عياضٌ في «المَدَارِك» عن مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ أنَّه قال: «مات بـ«المدينةِ» من الصحابة نحوُ عشرةِ آلافِ نفسٍ»[7].

وقال أبو بكرٍ بنُ أبي داودَ ـ فيما رواه عن الوليدِ بن مُسلم ـ: «بـ«الشامِ» عشرةُ آلافِ عَيْنٍ رأَتْ رسولَ الله ﷺ».

---

(١) عزاها العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٠٦) إلى الساجي في «مناقب الشافعي» من طريق ابنِ عبد الحكم، إلّا أنَّه كَنَى الساجِي بأبي بَكْر.
وذكر هذا القولَ عن الشافعيِّ الذهبيُّ في «مقدمة التجريد».

(٢) «الإحياء» (١/ ٢٨٧).

(٣) «المُغني عن حَمل الأَسْفار في الأَسْفار» (١/ ٢٨٧) للعراقي.

(٤) قال ذلك الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٤)، وأخرجه أبو نُعَيم في «الحِلْية» (٧/ ٣١) عن الثوري بلفظِ: (من قال: عليٌّ أَوْلَى بالوِلاية من أبي بكر وعَمرَ، فقد خطَّأَ أبا بكرٍ وعُمرَ والمهاجِرين والأنصارَ، ولا أدري يَرتفعُ له عملٌ إلى السماء أم لا؟).

(٥) نقله عنه ابنُ حجر في «الإصابة» (١/ ٤) كما سيأتي.

(٦) نقله الحافظُ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٤).

(٧) «المدارك» (١/ ٦٧).

وقال قتادةُ: «نَزَلَ «الكوفةَ» من الصحابةِ ألفٌ وخمسون منهم أربعةٌ وعشرون بَدْرِيُّون». قال: «وأُخبرتُ أنَّه قَدِمَ «حِمْصَ» مِن الصحابةِ خمسُمائةِ رجلٍ»، وعن بَقِيَّةَ: «نَزَلَهَا مِنْ بني سُلَيم أربعُمائة».

وقال الحاكمُ: «الرواةُ عن النبي ﷺ من الصحابةِ أربعةُ آلاف»[١]. وتعقَّبه الذهبيُّ: «بأنَّهم لا يصِلُون إلى ألفَين، بل هم ألفٌ وخمسُمائة، وأنَّ كتابَه: «التجريدَ» لعلَّ جميعَ من فيه ثمانيةُ آلافِ نفسٍ، إنْ لَم يزِيدُوا لم ينقُصُوا، مع أنَّ الكثيرَ فيهم مَنْ لا يُعْرَف» انتهى[٢]، وكذا مَعَ كثرةِ التكرير، وإيرَادِ مَنْ ليس هو منهم وَهْماً، أو مَنْ ليس له إلَّا مجردُ إدراكٍ ولم يثبت له لِقَاءٌ.

ووُجِد بخطِّه أيضاً: «أنَّ جميعَ من في «أَسَدِ الغابة» سبعةُ آلافٍ وخمسُمائة وأربعةٌ وخمسونَ نفساً»[٣].

وحَصَرَ ابنُ فَتْحونَ عَدَدَ مَنْ بـ«الاستيعاب» في ثلاثةِ آلافٍ وخمسِمائة ـ يعني ممَّن ذُكِر فيه باسمٍ أو كنيةٍ، أو حَصَلَ الوهْمُ فيه ـ وذَكَرَ أنَّه استدركَ عليه على شرطِه قريباً مما ذكَرَ.

ومن الغريبِ ما أسنَد أبو موسى في آخرِ «الذيلِ» عن ابنِ المَدِيني قال: «الصحابةُ: خمسمائةٍ وثلاثةٌ وستونَ رَجُلاً».

وبالجُملة فقد قال شيخُنا: «إنه لَمْ يحصُل لنا جميعاً ـ أي كلٌّ مَنْ صنَّفَ في الصحابة ـ الوقوفُ على العُشْرِ مِن أَسَاميهم، بالنسبةِ إلى ما مَضَى عن أبي زُرعة»[٤]، قلتُ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٥].

---

(١) «مقدمة التجريد» (ص ب).

(٢) من «التجريد» ـ الجزء الأول ـ (ص ج).

(٣) قاله الحافظ في «الإصابة» (١/ ٤)، والموجودُ في النُسخةِ المطبوعةِ من (أَسَد الغابة) والتي نشرَتْها (دارُ الفكر) ثلاثُ تراجِمَ وسبعُمائةٍ وسبعةُ آلاف ترجمة.

(٤) «الإصابة» (١/ ٣). وقال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٠٦): (... ولا شك أنّه لا يمكن حصرُهم بعدَ فُشُوِّ الإسلام، وقد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» أنَّ كعبَ بن مالك قال في قِصة تخلّفِهِ عن غزوةِ تبوكَ: وأصحابُ رسولِ الله ﷺ كثيرٌ لا يجمَعُهم كتابٌ حافظ (يعني الديوان)، والحديثُ هذا في غزوةٍ خاصة وهم مُجْتَمِعُون، فكيفَ بجميعِ مَنْ رآه مسلماً؟ والله أعلم).

(٥) سورة يوسف: الآية ٧٦.

وقد قال أبو موسى المَدِيني: «فإذا ثَبَتَ هذا ـ يعني قولَ أبي زرعة ـ فكلٌّ حَكَى على قَدْرِ تَتَبُّعِهِ، ومَبْلَغِ عِلْمِهِ، وأشارَ بذلك إلى وقتٍ خاصٍّ وحال» فإذاً لا تَضَادَّ بين كلامِهِم. والله المستعان.

والتاسعةُ: في تَفَاوُتِهم في الفَضِيلةِ إجْمالاً، ثم تَفْصِيلاً ـ ولم يَذْكُر فيه سوى الخلفاءِ الأربعة، وما ذكر بعدهم إلى آخِرِ المسألة.

فمِنَ الأوَّلِ[1]:

٨٠٠ (وهم) باعتبارِ سَبْقِهم إلى الإسلام، أوِ الهجرة، أو شُهودِ المَشَاهِدِ الفاضِلَة (طِبَاقٌ إنْ يُرَد تعديدُ) أي عَدُّها.

واختُلف في مقدارِه فـ(قيل) كما للحاكم في «علوم الحديث»[2]: هي (اثنتا عَشْرَةَ) طبقةً:

فالأُولى: مَن تقدَّم إسلامُه بـ«مكةَ» كالخلفاءِ الأربعةِ.

الثانيةُ: أصحابُ «دَارِ النَّدْوَةِ» التي خرج النبيُّ ﷺ إليها بعدَ أنْ أظهرَ عُمَرُ بنُ الخطاب إسلامَه، فبايعوه حينئذٍ فيها.

الثالثةُ: المُهاجِرةُ إلى «الحبشة».

الرابعةُ: مُبَايِعَةُ العَقَبةِ الأُولى.

الخامسةُ: أصحابُ العَقَبةِ الثانيةِ، وأكثَرُهم من الأنصار.

السادسةُ: المهاجِرُونَ الذين وَصَلُوا إلى رسولِ الله ﷺ بـ«قُبَاءَ» قبلَ أنْ يَدخلَ «المدينةَ»، ويبنيَ المسجدَ.

السابعةُ: أهلُ بَدْرٍ.

الثامنةُ: المُهَاجِرَةُ بينَ بدْرٍ والحُدَيْبِيَة.

التاسعةُ: أهلُ بيعةِ الرِّضْوَان.

العاشرةُ: المهاجِرةُ بين الحُدَيبيةِ وفتحِ «مكةَ».

الحاديةَ عشرةَ[3]: مُسلِمةُ الفَتح.

الثانيةَ عشرةَ[3]: صِبْيانٌ وأطفالٌ رأَوا رسولَ اللهِ ﷺ يومَ الفتح، وفي

---

(١) أي تَفَاوُتهم في الفَضيلة إجمالاً.

(٢) معرفة علوم الحديث (٢٢).

(٣) في النسخ: عشر.

حجَّةِ الوَدَاع، وغيرِهما ـ يعني مَن عَقَلَ منهم، ومَن لم يَعقِل.

وقيلَ ـ كما لابنِ سعدٍ في «الطبقات» له ـ: خمسٌ:

فالأولى: البَدْرِيُّون[1].

الثانيةُ: من أَسلم قديماً ممَّن هاجر إلى «الحَبَشة»، وشَهِدوا «أُحُداً» فمَا بعدَها[2].

الثالثةُ: مَن شَهِد «الخَنْدَقَ» فما بعدَها.

الرابعة: مُسْلِمةُ الفتحِ فما بعدَها.

الخامسةُ: الصِّبْيَانُ والأطفالُ ممَّن لم يَغْزُ، سواءٌ حَفِظَ عنه ـ وهم الأكثرُ ـ أمْ لا.

(**أَوْ تَزِيدُ**) على الاثنَتَي عَشْرةَ، فَضْلاً عمَّا دُونَها.

ومِنَ الثاني[3]:

٨٠١ (**والأفضلُ**) منهم مطلقاً بإجماع أهلِ السُّنة: أبو بكر (**الصديقُ**) خليفةُ رسول الله ﷺ، بل هو أفضلُ الناسِ بعد الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام، لأدلّةٍ يطولُ ذِكْرُها، منها قولُه ﷺ لأبي الدرداءِ ـ وقد رآه يمشي بين يدَيه ـ: «يا أبا الدَّرْدَاءِ تَمْشي أمامَ مَنْ هُو خَيرٌ منكَ في الدُنْيا والآخرة؟ ما طَلَعَتِ الشمسُ ولا غَرَبَتْ على أَحَدٍ بعدَ النَبِيِّينَ أفضلَ من أبي بكر»[4]. وقيل له: الصِدِّيقُ لِمُبَادَرَتِهِ إلى تصديقِ الرسولِ ﷺ قبلَ الناس كلِّهم، قال رسولُ الله ﷺ: «ما دعوتُ أحداً إلى الإيمان إلّا كانت له كَبْوَةٌ إلَّا أبا بَكْر، فإنّه لم يتلَعْثَم»[5].

واعلَمْ أنّه بمقتَضَى ما قَرَّرْناهُ في تعريفِ الصحابي يُلْغَزُ فيقالُ: لنا صحابِيٌّ أفضلُ منه! وهو عيسى المسيحُ النبيُّ عليه الصلاة والسلامُ.

---

(١) «طبقات ابن سعد» (٣/ ٥). (٢) (المصدر السابق ٤/ ٥).

(٣) يعني تَفَاوُتَهم في الفَضِيلة تَفْصِيلاً.

(٤) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (١٣٥، ١٣٧) من حديث أبي الدرداء بإسنادين ضعيفين، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٠١)، من حديث جابرٍ، وفي سنَدِه إسماعيلُ بن يحيى التيمي وهو كذَّاب كما في «المُغني» (١/ ٨٩)، وأوردَه في «كنز العمال» (١٢/ ٤٩٨) وعزاه للسراج عن جابر، وأورده (ص٥٠٣) من حديث أبي الدرداء وعزاه لابن عساكر وحسّن إسناده.

(٥) ذكره ابنُ هشام في «السيرة النبوية» ١/ ٢٥٢) عن ابن إسحاق بلفظٍ مقارِب.

وإليه أشارَ التاجُ السُبْكي بقولِه في قصيدَتِه التي في أَوَاخِرِ «القواعد»:

مَنْ باتّفَاق جميعِ الخَلْقِ أفضلُ مِن ... خيرِ الصِّحَابِ أبي بَكْر ومِن عُمَرِ

ومِنْ عَلِيٍّ، ومِنْ عُثْمانَ، وهْو فَتَّى ... مِن أُمَّة المُصْطَفَى المُخْتَارِ مِن مُضَرِ

(ثم) يلي أبا بكرٍ (عُمَرُ) بنُ الخطاب بإجماعِ أهل السُّنة أيضاً. وممّن حَكَى إجماعَهم على ذلك أبو العباس القُرْطبي فقال: «ولمْ يختَلِف في ذلك أَحَدٌ من أئمة السَّلف ولا الخَلَف» قال: «ولا مبالاةَ بأقوالِ أهلِ التَّشَيُّعِ، ولا أهلِ البِدَعِ»[١].

وأسنَدَ البيهقيُّ في «الاعتقادِ» له عن الشافعي أنَّه أيضاً قال: «ما اختَلَفَ أحدٌ من الصحابةِ والتابعين في تفضيلِ أبي بكر وعمر، وتقديمِهما على جميعِ الصحابة»[٢].

وكذا جاءَ عن يحيى بنِ سعيد الأنصاري أنه قال: «مَنْ أدركْتُ من الصحابةِ والتابعين لم يختَلِفوا في أبي بكر وعمرَ وفضْلِهما»[٣].

وقال مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ ـ كما سيأتي[٤] ـ: «أو في ذلك شكٌّ»؟!».

(وبعدَه) أي بعدَ عُمرَ إمَّا (عُثمانُ) بنُ عفَّانَ (وهو الأكثرُ) أي قولُ الأكثرِ من أهل السُنّة، كما حكاه الخَطَّابِي[٥] وغيرُه، وأنَّ ترتيبَهم في الأفضليةِ كترتيبِهم في الخِلَافة.

٨٠٢ (أو فَعَلِيٌّ) هو ابنُ أبي طالب (قبلَه) أي قبلَ عثمانَ وبعدَ عُمَرَ (خُلْفٌ) أي خِلاف (حُكِي) وإلى القولِ بتقديم عليّ ذهبَ أهلُ «الكوفةِ»، وجَمْعٌ، كما قالَه الخطَّابي[٥]، وابنُ خُزَيمةَ وطائفةٌ قبلَه وبعدَه كما نقلَه شيخُنا[٦].

ورَوى الخَطّابي عن الثوري حكايتَه عن أهلِ السُنّةِ من أهلِ «الكوفةِ»، وأنَّ أهلَ السُنَّة من أهلِ «البصرةِ» على الأوَّل. فقيلَ للثوري: فما تقولُ أنتَ؟ قال: أنا رجلٌ كوفي[٥].

---

(١) نقله عنه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٣).

(٢) «الاعتقاد» (١٩٢).

(٣) (المصدر السابق).

(٤) (ص٥٩).

(٥) في «معالم السنن» (٤/ ٣٠٣).

(٦) في «الفتح» (٧/ ١٦).

ثم قال الخطابي: «لكنْ قد ثبتَ عن الثَّوري في آخرِ قولَيه تقديمُ عثمانَ»[(١)].

زاد غيرُه: «ونقلَ مثلَه عن صاحبِه وكيع»[(٢)].

قال ابنُ كثير: «وهو ـ أي هذا المذهبُ ـ ضعيفٌ مردودٌ وإنْ نَصَره ابنُ خُزَيمَةَ والخطّابي»[(٢)]. وقد قال الدَّارَقُطني: «من قدَّم عليًّا على عثمانَ فقد أَزْرَى بالمهاجرينَ والأنصارِ»، وسبقَه إليه الثوريُّ، كما حكيتُه في: «الثامِنَة» في إحصائِهم[(٣)].

وصدَق رحمه الله وأكرمَ مَثْواه، فإنَّ عُمَرَ لمَّا جعلَ الأمرَ مِنْ بعدِه شُورَى بين ستةٍ انْحصَرَ في عثمانَ وعليّ، فاجتهد فيهما عبدُ الرحمن بنُ عوف ثلاثةَ أيّام بلياليها حتى سأَلَ النِّساءَ في خُدُورِهِنّ، والصبيانَ في المَكَاتِبِ، فلم يَرَهُم يعدِلون بعثمانَ أحداً، فقدَّمه عَلَى عَلِيٍّ، وولَّاه الأمرَ قبلَه[(٤)].

وعن ابنِ عُمَر قال: «كُنَّا في زمانِ النبي ﷺ لا نَعْدِل بأبي بكر أَحداً، ثم عُمَرَ، ثم عُثمانَ ثم نَتْرُكُ أصحابَ رسولِ الله ﷺ لا نُفَاضِلُ بينَهم»[(٥)].

وفي لفظٍ للترمذيّ[(٦)] ـ وقال: إنَّه صحيحٌ غريب ـ: «كُنَّا نقولُ ـ ورسولُ الله ﷺ حيٌّ ـ: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ».

وفي آخَرَ ـ عند الطبراني وغيره، مما هو أصرحُ مَعْ ما فيه من اطّلَاعِه ﷺ ـ: «كُنَّا نقولُ ـ ورسولُ الله ﷺ حيٌّ ـ: أفضلُ هذه الأمةِ بعد نَبِيِّها أبو بكرٍ، وعُمرُ، وعثمانُ، فيسمع ذلك رسولُ الله ﷺ فلا يُنْكِرُه»[(٧)].

قال الخطّابي: «وجه ذلك أنَّه أرادَ [به][(٨)] الشُّيوخَ، وذَوِي الأسنانِ

---

(١) «معالم السنن» (٤/٣٠٣). (٢) «اختصار علوم الحديث» (١٧٨).
(٣) (ص٥٢).
(٤) أخرجه البخاري في حديثٍ طويل في «فضائلِ الصحابة»: باب قِصةِ البيعةِ والاتفاقِ على عثمانَ بنِ عفانَ (٧/ ٥٩) من حديثِ عَمْرِو بنِ مَيْمون.
(٥) أخرجه البخاريُّ في «فضائلِ الصحابة»: باب مناقب عثمان (٧/ ٥٤).
(٦) في «المناقب»: باب في مناقب عثمان (٥/ ٦٣٠).
(٧) الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٨٥). (٨) سقطت من (ح).

منهم الذين كان رسولُ الله إذا حَزَبَهُ[1] أَمْرٌ شاوَرَهم فيه، وكان عليٌّ في زمان رسولِ الله ﷺ حَدَثَ السِنِّ. ولم يُرِدِ ابنُ عُمَرَ الإزْرَاءَ بعليّ، ولا تأخُّرَه ودَفْعَه عن الفضيلةِ بعدَ عثمانَ، فَفَضْلُه مشهورٌ لا يُنْكِره ابنُ عُمَرَ، ولا غيرُه من الصحابةِ، وإنّما اختلَفوا في تقدِيم عُثمانَ عليه». انتهى[2].

وإلى القولِ بتفضيلِ عُثمانَ ذهب الشافعيُّ وأحمدُ[3]، كما رواه البيهقيُّ في «اعتقادِهِ» عنهما، وحكاه الشافعيُّ عن إجماعِ الصحابةِ والتابعين[4].

وهو المشهورُ عن مالك، والثوريِّ، وكافةِ أئمةِ الحديثِ، والفِقهِ، وكثيرٍ من المتكلِّمِين كما قال القاضي عياضٌ.

وإليه ذَهَبَ أبو الحَسَن الأشعريّ، والقاضي أبو بَكر البَاقِلَّاني، ولكنَّهما اختلفا في التفضيلِ أَهُو قطعيٌّ أو ظَنِّيٌّ؟.

فالذي مال إليه الأشعريُّ: الأولُ. وعليه يدلُّ قولُ مالكٍ الآتي نَقْلُه عن «المُدَوَّنَةِ».

والذي مال إليه البَاقِلَّاني، واختارَه إمامُ الحَرَمين في «الإرشادِ»: الثاني[5]، وعبارَتُه: «لم يَقُم عندَنا دليلٌ قاطعٌ على تفضيلِ بعضِ الأئمة على بعض، إذِ العقلُ لا يشهدُ على ذلك، والأخبارُ الواردةُ في فضائِلِهم متعارضةٌ، ولا يمكن تلقِّي التفضيلِ مِن منْع إمامةِ المفضولِ، ولكنَّ الغالبَ على الظنّ أنَّ أبا بكرٍ أفضلُ الخَلَائق بعدَ الرسولِ ﷺ، ثم عُمَرَ أفضلُهم بعدَه. وتتعارَضُ الظُنون في عثمان وعليّ»[6].

---

(١) في (س) و(ح): حركه من الناسخ. (٢) من «معالم السنن» (٤/ ٣٠٢).

(٣) وروى ذلك عنه ابنُ الجوزي في «مناقبه» (ص٢١١) وزادَ: ومن قدَّم علياً على عثمانَ فقد طَعَنَ على رسولِ الله ﷺ وأبي بكرٍ وعمرَ والمهاجرين، ولا يصلُح له عمل اهـ. وفي لفظ: من فضَّل علياً على عثمانَ فقد أَزْرَى بأهلِ الشورى اهـ.
قلت: والثاني أَلْيَقُ.

(٤) كما تقدم في (ص٥٦) قريباً.

(٥) ذكر كل ذلك العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٤).

(٦) «الإرشاد» (٣٦٣). ويراجع «الإنصاف» (٩٨) وما بعدها للباقلاني.

وبكونه ظَنِّيًّا جَزَمَ صاحبُ «المُفْهِم»[١].

(قلتُ: وقولُ الوَقْفِ) عن تفضيلِ أحدِهما على الآخَرِ **(جَا)** - بالقَصْر - **(عن مالكٍ)** حسبما عزاه المَازَرِي لِنَصِّ «المُدَوَّنَة» يعني في آخِرِ «الدياتِ» منها: «وأنَّه سُئِلَ: أيُّ الناسِ أفضلُ بعدَ نبيِّهِمْ؟ فقال: أبو بكر، زاد عياضٌ فيما عزاه إليها: ثم عُمَرُ، ثم قال - فيما اتَّفقا عليه -: أو في ذلك شك؟ قيل له: فعليّ وعثمان؟ قال: ما أدركتُ أحداً ممّن أقتدي به يُفَضِّل أحدَهما على صاحبِه، ونرى الكَفَّ عن ذلك»[٢].

وتَبِعه جماعةٌ منهم يحيى القطانُ، ومن المتأخرينَ ابنُ حَزْم[٣].

وقولُ إمامُ الحرمين الماضي: «وتتعارَضُ الظنون في عثمانَ وعليّ» يَمِيلُ أيضاً إلى التوقُّفِ.

لكنْ قد حَكى عياضٌ أيضاً قولاً عن مالكٍ بالرجوعِ عن الوقفِ إلى تفضيلِ عثمانَ[٤].

قال القُرطبي: «وهو الأصحُّ إنْ شاء الله».

قال عياضٌ: «ويحتَمَل أنْ يكونَ كفُّه وكفُّ مَن اقتدَى به لِمَا كان شَجَرَ في ذلك من الاختلافِ والتعصب»[٥].

بل حَكَى المازَرِي قولاً بالإمساكِ عن التفضيلِ مُطلقاً. وعزاه الخطَّابي لقومٍ، وحَكَى هو قولاً آخرَ بتقديمِ أبي بكرٍ من جهة الصَّحَابة، وعليٍّ من جِهة القرابةِ.

قال: «وكان بعضُ مشايِخِنا يقول: أبو بكر خيرٌ وعليٌّ أفضل»[٦].

---

(١) يعني أبا العباس القرطبي.

(٢) «المدونة» (٤/٥٠٩). وقد حُشِرَ هذا النصُّ في هذا الموطنِ من «المُدَوَّنَةِ» دون أدنى مناسبةٍ. واللهُ أعلم.

(٣) قال ذلك الحافظُ في «الفتح» (٧/١٦) وكلامُ ابن حزم في «الفِصَل» (٤/٢٢٤) غيرُ قاطع في التوقّف بل يظهرُ منه تفضيلُ عثمانَ، ولفظُه: (والذي يقعُ في نفوسنا - دون أن نقطَع به - ولا نُخَطِّئُ من خالفنا في ذلك فهو أنَّ عثمانَ أفضلُ من عليّ. والله أعلم). انتهى.

(٤) «ترتيب المدارك» (١/١٧٥).

(٥) نقل الحافظُ العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٢٦) قولَ عياضٍ والقرطبيّ.

(٦) «معالم السنن» (٤/٣٠٣).

قال المصنفُ: «وهذا تهافُتٌ في القول»[١]. ووجَّهه بعضُهم فقال: «يمكن حَملُ الأفضليةِ على العِلم فلا تَهَافُتَ»، خُصوصاً وقد مشى عليه المؤلفُ، لكن في «التابعين» كما سيأتي[٢] حيث وجَّه قولَ أحمدَ بتفضيلِ ابنِ المُسَيب مع النصِّ في أُوَيسٍ بقولِهِ: «فلَعَلَّه أرادَ بالأفضليةِ في العلم، لا الخيريةِ كما سلكه بعضُ شيوخ الخطابي»، انتهى[٣].

وبقيةُ كلامِ [شيخ][٤] الخطّابي: «وبابُ الخَيْرِيَّةِ غيرُ بابِ الفَضِيلَةِ»[٥] قال: «وهذا كما تقولُ: إنَّ الحُرَّ الهاشِميَّ أفضلُ من العَبْدِ الرُوميّ، أو الحَبَشي. وقد يكونُ العَبدُ الحَبَشِي خيراً من هاشمي في معنى الطاعةِ والمنفعةِ للناس، فبابُ الخَيْرِية متعدٍّ، وبابُ الفَضِيلة لازمٌ»[٦].

ونحوُه مَنْ كان يُقَدِّم عليّاً لفضيلَتِه، وفضلِ أهلِ بيتِه[٧] مع اعترافِه بفضلِ الشيخَين، كأبي بكر ابنِ عَيّاش فإنَّه قال: «لو أتاني أبو بكرٍ، وعُمرُ، وعليٌّ لَبَدَأْتُ بحاجةِ عليٍّ قبلَهما، لقَرَابَتِه مِن رسول الله ﷺ، ولأنْ أخِرَّ من السماءِ إلى الأرض أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أُقَدِّمَه عليهما»، وكما حُكِي عن أبي الطُّفَيل عامرِ بن وَاثِلَةَ. ولذا قال ابنُ عَدِيّ: «كانت الخوارجُ يرمُونَه باتِّصالِه بعليّ، وقَولِهِ بفَضْلِهِ وفَضْلِ أهلِ بيتِه»[٨]، وكذا قال ابنُ عبد البَرّ: «إنَّه كان يَعْتَرِف بفَضْل أبي بكرٍ، وعُمرَ لكنَّه يُقَدِّم علياً»[٩].

وقد قال السَرّاج: «ثنا خُشَيشٌ الصُوفي: ثنا زيدُ بن الحُبَابِ قال: كان رأيُ سُفيانَ الثوري رأيَ أصحابِهِ الكوفيين يُفَضِّلُ عليّاً على أبي بكر وعمر، فلما صار إلى «البصرةِ» رَجَعَ، وهو يفضِّل عُمَرَ على عليٍّ، ويُفَضِّلُه على عثمانَ، أخرجه أبو نُعَيم في ترجمة الثوري من «الحِلْية»[١٠].

وكذا حَكَى المَازِري عن الشيعة تفضيلَه، وعن الخطَّابية تفضيلَ

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٤).
(٢) (ص١٠٣).
(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٠).
(٤) ساقطة من (س).
(٥) في (س): الفضلية. ولعلها من الناسخ.
(٦) «معالم السنن» (٤/ ٣٠٣).
(٧) يعني لِقُرْبِهم من رسول الله ﷺ.
(٨) «الكامل» (٥/ ١٧٤١).
(٩) «الاستيعاب» (٣/ ١٥).
(١٠) (٧/ ٣١).

عُمَرَ، وعن الرَّاوَنْدِية تفضيلَ العباسِ، وعن ابنِ حَزْمٍ تفضيلَ أمَّهَاتِ المؤمنين[١].

والقاضي عياضٌ[٢]: أنَّ ابنَ عبدِ البَرّ وطائفةً ذهبوا إلى أنَّ مَنْ تُوفي من الصحابة في حياةِ النبيِّ ﷺ أفضلُ ممّن بَقِيَ بعدَه، لِقولِه ﷺ في بعضِهم: «أنا شهيدٌ على هؤلاء»[٣]، وعَيَّنَ بعضَهم، منهم جعفرُ بنُ أبي طالب[٤].

وكلُّ هذا مردودٌ بما تقدَّم مِن حكايةِ إجْماعِ الصحابةِ والتابعين على أَفْضِليَّةِ أبي بكرٍ وعُمرَ على سائر الصحابة، ثم عُثمانَ، ثم عليٍّ.

وهو المذكورُ في المَجَامع، والمَشاهد، وعلى المَنَابر.

ولبعضِهم:

أَبو بكرٍ عَلَى السُنَّةْ وفَاروقٌ فَتَى الجَنَّةْ
وعُثمانٌ به المِنَّةْ عَلِيٌّ حُبُّه جُنَّةْ

ولذا قال شيخُنا ـ عَقِبَ القولِ بتفضيل عُمرَ تَمَسُّكاً بالحديثِ في المنام الذي فيه في حقِّ أبي بَكر: «وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ»[٥] ـ ما نَصُّه: «وهو تَمَسُّكٌ واهِي»، وعَقِبَ القولِ بتفضيلِ العباس: «إنّه مرغوبٌ عنه، ليس قائلُه[٦] من أهل السنة، بل ولا مِن أهلِ الإيمان»[٧].

وقال النوويُّ عَقِبَ آخِرِها: «وهذا الإطلاق غيرُ مَرْضِيٍّ، ولا مَقْبُولٍ»[٨].

وقد روى البيهقيُّ في «الدلائل» وغيره من طريق ابن سِيرِين قال: «ذَكَر رجالٌ على عهد النبي ﷺ عُمَرَ، فكأنَّهم فضَّلُوه على أبي بكر، فبلغ ذلك عُمرَ ـ يعني بعدَ موته ﷺ ـ فقالَ: واللهِ وَدِدْتُ لو أنَّ عَمَلي كلَّه مثلُ عَمَلِه يوماً واحداً

---

(١) «الفِصَل» (٤/ ١٨٣).
(٢) يعني: وحكى القاضي عياضٌ.
(٣) جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريُّ في «الجنائز» (٣/ ٢١٢) من حديثِ جابرٍ في قَتْلَى أُحُدٍ.
(٤) قاله النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ١٤٨)، والحافظُ في «الفتح» (٧/ ١٧).
(٥) جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «فضائل الصحابة»: بابُ قولِ النبي ﷺ: لو كنتُ متَّخِذاً خليلاً (٧/ ٢٢) عن ابنِ عمر.
(٦) في (ح): قابله. من الناسخ.
(٧) «الفتح» (٧/ ١٧).
(٨) «شرح صحيح مسلم» (١٥/ ١٤٨).

من أيامه، وليلةً واحدةً من لياليه، أما ليلتُه فذكر قِصَّةَ الغار، وأما يومُه فَذَكر الرِدَّةَ»[١].

وثَبَت عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ كما في «البخاري»[٢] وغيرِه أنَّه قال: «خيرُ الناس بعدَ رسولِ الله ﷺ أبو بكر، ثم عمرُ، ثم رجلٌ آخرُ. فقال له ابنُه محمدُ بنُ الحَنَفِيَّةِ: ثمَّ أنتَ يا أَبةِ؟ فقال: ما أنا إلَّا رجلٌ من المسلمين».

ولأجلِ هذا قال أبو الأَزْهَر: «سمعتُ عبدَ الرزاق يقول: أُفَضِّلُ الشيخَين بتفضيل عليّ إيّاهما على نفسِه، ولو لم يُفَضِّلْهما ما فضَّلْتُهما، كفى بِي إزْرَاءً أنْ أُحِبَّ عَلِيًّا ثم أخالفَ قولَه»[٣].

ولا يخدِش في ذلك ما أخرجه الترمذي[٤] ـ وقال: إنَّه حسنٌ صحيح. وصحَّحه ابن حِبَّان[٥] وغيرُه ـ من حديثِ أبي قِلَابةَ عن أنسٍ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَرْحَمُ أُمَّتي بأمتي أبو بكر، وأشدُّهم في أمرِ الله عُمرُ، وأصدقُهم حَيَاءً عثمانُ، وأقرَؤُهم لكتابِ الله أُبَيٌّ، وأفرَضُهم زيدُ بنُ ثابت، وأعلَمُهم بالحلال والحرام معاذُ بنُ جبل»[٦].

وكذا ما أخرجَه الترمذيُّ أيضاً، والنَّسَائيُّ، وابنُ ماجه وغيرُهم من حديثِ حُبْشِي بنِ جُنَادَة ﷺ مرفوعاً: «عليٌّ منِّي وأنا مِن عليّ، لا يُؤَدِّي عنِّي إلا أنا أَوْ عَلِيّ»[٧]، وأخرجَه[٨] الترمذيُّ وغيرُه من حديث عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: أَنَا

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في «الدلائل» (٢/ ٤٧٦) من طريق ابنِ سِيرين مقتصراً على قصة الغار، وأخرجه (ص٤٧٧) من طريق ضَبَّةَ بنِ مِحْصَن العَنَزي عن عُمرَ بذكر قصة الغار والردّة.

(٢) في «فضائل الصحابة»: باب قول النبي ﷺ: لو كنت متّخذاً خليلاً (٧/ ٢٠) بلفظ مقارب.

(٣) «الكامل» لابن عدي (٥/ ١٩٤٩).

(٤) في «المناقب»: باب مناقب معاذ بن جبل، و...و (٥/ ٦٦٥).

(٥) أخرجه في «صحيحه». «الموارد» (٥٤٨).

(٦) هو أيضاً في «الإحسان» (٩/ ١٣١، ١٣٦، ١٨٧).

(٧) الترمذي في «المناقب»: بابُ وحدثنا سفيانُ بن وكيع، برقم (٢١) (٥/ ٦٣٦)، والنسائي في «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٣/ ٣) وابنُ ماجه في «المقدمة» (١/ ٤٤)، وقد علَّقه البخاريُّ بصيغة الجَزْم في «فضائل الصحابة»: باب مناقب علي (٧/ ٧٠) مختَصراً بلفظِ: (وقال النبي ﷺ لعلي: أنت مني وأنا منك).

(٨) يعني: وما أخرجه.

دارُ الحِكْمَةِ وعليٌّ بابُها»[١]، فَمَا انْفَرَدَ به الصِدِّيق أَعْلَى وأَغْلَى وأشملُ وأكملُ، ذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

وقد قال بكرُ بنُ عبد الله المُزَنِي ـ حسبما أورده الحكيمُ الترمذي في «نوادر الأصول» له عنه، بل أوردَه الغَزَالي في «العلم» من «الإحياء»[٢] مرفوعاً ـ: «ما فَضُلَ أبو بكرٍ الناسَ بكثرةِ صلاةٍ ولا بكثرةِ صيامٍ، ولكنْ بشيءٍ وَقَر في قلبه»[٣].

واعلم أنَّه قد أفردَ مناقبَ أبي بكرٍ وعُمَرَ أبو جَعفرِ الطبريُّ، وأَسَدُ بنُ موسى. ومن المتأخرين المُحِبُّ الطَبَري.

ومناقبَ أبي بكرٍ وحدَه أبو طالب العُشَارِي[٤]، وابنُ كثير، وهي في مجلَّد لطيفٍ من تاريخ ابن عساكر.

---

(١) أخرجه الترمذي في (المصدر السابق ٥/٦٣٧)، وقال: (غريبٌ منكر... وفي الباب عن ابن عباس)، وقال الدارقطني في «العلل» (٣/٢٤٨) عن حديث علي: (والحديث مضطَرِب غيرُ ثابت). وأخرجَه الحاكمُ عن ابن عباس في «المستدرَك» (٣/١٢٦) بلفظ: (أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها...)، ثم قال: (هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقةٌ مأمون...) وخالَفه الذهبي فقال: بل موضوع، وعلق على قول الحاكم في أبي الصلت بقوله: (لا والله، لا ثقةٌ ولا مأمون).
وجاء الحديثُ أيضاً عن جابر أخرجه عنه ابنُ عدي في «الكامل» (١/١٩٥) بلفظِ حديثِ ابنِ عباس وقال: (هذا حديث منكَر موضوع...).
وقد أخرج ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٤٩ ـ ٣٥٥) حديثَ عليٍّ من خمسةِ طرق، وحديثَ ابنِ عباس من عشرة طرق، وحديثَ جابر من طريقَين.
ثم عزا إلى يحيى بنِ مَعِين أنه قال: (هذا الحديثُ كَذِبٌ ليس له أصلٌ)، وأوردَ عن ابن عَدِيٍّ وابنِ حِبَّانِ وأحمدَ ما يُشِيرُ إلى ذلك. ثم قال: (والحديثُ لا أصلَ له). وقد حَسَّنَ العلائي في «النقد الصحيح» (٨٨)، والسخاويُّ في «المقاصد» (٩٨) حديثَ ابنِ عباس، بل هناك من صححه.
والكلامُ في هذا الحديثِ طويل وعريضٍ، وأكثر أَجِلَّاءُ الأئمةِ المُتَقَدِّمين على القولِ بوضعه. والله أعلم.

(٢) (١/٢٣). وقال العراقي: (أخرجه الترمذي الحكيم في (النوادر) من قول بَكرِ (فيه أبي بكر. خطأ) بنِ عبد الله المزني، ولم أجِده مرفوعاً).

(٣) «نوادر الأصول» (٣١)، وأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم: (١١٨) بسند صحيح إلى بكر.

(٤) محمدُ بن عليّ بن الفتح، محدثٌ حافظ. مات سنة ٤٥١، والعُشَاري لقبُ جدِّه لأنه كان طويلاً. «الأنساب» (٨/٤٥٩)، و«السير» (١٨/٤٨).

ولأبي بكرٍ جعفرِ بنِ محمدِ الفِرْيَابِي جزءٌ فيه: «سوابقُ الصِدِّيق وفضائلُه، وما خصه الله به دون سائر المسلمين».

وعُمَرَ وحدَه أبو عُمرَ عَبدُ الله بنُ أحمدَ بن دِيزِيل الدِمشقي الحنبلي، وابنُ الجَوْزي.

ومناقبَ عُثمانَ: ابنُ حَبيب[1].

ومناقبَ علي: النسائيُّ في «الخصائص».

ومناقبَ الخلفاءِ الأربعة ابنُ زَنْجُويه[2]، وأبو نُعَيم، في آخَرِين لكلٍّ منهم.

وفضائلَ العشرةِ المُحِبُّ الطَبَري، وفضائلَ الصحابةِ مطلقاً أَسَدُ بنُ موسى، وبكرُ القاضي[3]، وأبو سعيدِ ابنِ الأعرابي، وأبو المُطَرِّف عبدُ الرحمن بن فُطَيس قاضي «قُرْطُبَة» وهو في مائتينِ وخمسينَ جُزءاً حدَيثِيَّة.

وهذا بابٌ لا انتهاءَ له.

٨٠٣ (ف) يلي الخلفاءَ الأربعةَ (السِتةُ الباقون) من العشرة الذين بشّرهم النبيُّ ﷺ بالجَنَّة وهم: طلحةُ، والزُبيرُ، وسعدٌ، وسعيدٌ، وعبدُ الرحمن بنُ عَوْفٍ، وأبو عُبيدةَ بنُ الجَرّاح ﷺ أجمعين[4]. وقد نظمهُم شيخُنا مع الأربعةِ في بيت مُفْرَدٍ لم يُسبَق إليه فقال ـ فيما أنشدَنيه غيرَ مَرَّةٍ ـ:

لَقَدْ بشَّر الهادِي من الصَّحْبِ زُمرةً   بجناتِ عَدْنٍ كلُّهم فضلُه اشتَهَرْ

---

(١) عبدُ الملك بنُ حَبِيب السُلَمي، أبو مروان فقيهٌ، أندلسيٌّ، مات سنة ٢٣٨. «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٠) و«السير» (١٢/ ١٠٢).

(٢) يظهر أنَّه حُمَيد بنُ مَخْلَد، أبو أحمدَ، الحافظُ الكبيرُ. مات سنة ٢٥١ «تاريخ بغداد» (٨/ ١٦٠)، و«السير» (١٢/ ١٩).

(٣) بكرُ بن محمد بن العلاء، العلّامة أبو الفضل، المالكي مات سنة ٣٤٤. «العبر» (٢/ ٦٧) و«السير» (١٥/ ٥٣٧).

(٤) أخرجه أبو داود في «السُنَّة»: باب في الخلفاء (٥/ ٣٧ ـ ٣٩) في ثلاثةِ أحاديثَ عن سعيدِ بنِ زيد. وليس فيها أبو عُبيدَةَ بنُ الجراح، وذَكَره الترمذيُّ في «المناقب»: باب مناقبِ عبد الرحمن بن عوف (٥/ ٦٤٨) من حديث سعيدِ بنِ زيد وفي: باب مناقب سعيد بن زيد (ص٦٥١) عن سعيدٍ بإسقاط أبي عبيدة. وقال: (حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد (١/ ١٩٣) من حديثِ عبد الرحمن بنِ عوف وعدّ أبا عُبيدة. وصحَّح إسنادَه أحمدُ شاكر (٣/ ١٣٦).

سَعيدٌ، زُبيرٌ، سعدُ، طلحةُ، عامرٌ أبو بكرٍ، عثمانُ، ابنُ عوف، عَلِيّ، عُمَرْ

ولغيرِه ممَّن تقدّم:

خيارُ عبادِ الله بعدَ نبيِّهم هُمُ العَشْر طُرّاً بُشِّرُوا بِجنَانِ
زُبَيرٌ، وطَلْحٌ، وابنُ عوفٍ، وعامرٌ وَسَعْدَانِ[1]، والصِّهْرَانِ[2]، والخَتَنَانِ[3]

قال الإمام أبو منصور عبدُ القاهر التميميُّ البغدادي[4]: «أصحابُنا مُجْمِعُونَ على أنَّ أفضلَهم الخلفاءُ الأربعةُ، ثم الستةُ الباقون إلى تَمَام العَشَرة»[5]، (فـ) يليهم الطائفةُ (**البَدْرِيّةُ**) أي الذين شهِدوا بدراً، وهو ثلاثُمائة وبضعةَ عشر ـ فالمهاجرون نَيِّفٌ على ستين، والأنصارُ نَيِّفٌ وأربعونَ ومائتان ـ فقد قال ﷺ في بعضِ مَنْ شَهِدَهَا[6]: «أليس من أهلِ بَدْرٍ؟ لعلَّ اللهَ قد اطَّلَعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعمَلوا ما شئتُم فقد وجبتْ لكم الجَنَّةُ، أو قد غفرتُ لكم، فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمرَ»[7].

قال العلماءُ: «والترجِّي في كلام اللهِ وكلامِ رسوله للوقوع، ويتأيَّدُ بوقوعِهِ بالجزمِ في بعض الروايات: «أنَّ اللهَ اطَّلع على أهل بدر فقال...» وذَكَره، وفي حديثٍ آخَرَ: «لن يدخلَ النارَ أَحَدٌ شَهِدَ بدراً»[8].

(فـ) يليهم (**أُحُدٌ**) أي أهلُ أُحُد الذين شهدوها، وكانوا ـ فيما قاله عُروة ـ:

---

(١) يعني سعدَ بنَ أبي وقّاص وسعيدَ بنَ زيدٍ.

(٢) يعني أبا بكرٍ وعُمرَ. (٣) يعني عُثمانَ وعليًّا.

(٤) العلّامة البارعُ الأستاذُ المتفَنِّن عبدُ القاهر بن طاهر بن محمد، الشافعي، مات سنة ٤٢٩. «فوات الوفيات» (٢/ ٣٧٠)، و«السير» (١٧/ ٥٧٣).

(٥) «أصول الدين له» (ص٣٠٤)، وتتمةُ كلامه: (.... ثم البَدْرِيُّون، ثم أصحابُ أُحُد، ثم أهلُ بيعةِ الرِضوان بالحديبية)، وسيذكر المصنفُ هذه البقيّةَ بالمعنى.

(٦) في حاشية (س): (وهو حاطِبُ بن أبي بَلْتَعَةَ). وانظر تخريجَ الحديث.

(٧) أخرجه البخاري في «المغازي»: باب فضل مَن شهد بدراً (٧/ ٣٠٤) ومسلمٌ في «فضائل الصحابة»: بابٌ في فضائل أهل بدر (٤/ ١٩٤١) من حديث علي في قصة الكتاب الذي بعث به حاطبُ بنُ أبي بَلْتَعَةَ لقريش. واللفظُ قريبٌ جداً من لفظِ البخاري.

(٨) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٦) من حديثِ جابر، قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٠٥): (إسنادُهُ على شرط مسلم)، ورَمز السيوطيُّ لحسنه في «الجامع الصغير» (٥/ ٣٠٢).

حين خروجِهم ألفاً، فرَجَع عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ بثلاثِمائة، وبقي مع النبي ﷺ سبعُمائة استُشهِد منهم الكثيرُ[1].

(ف) يليهم (البيعةُ المَرْضِيةُ) أي أهلُ بيعةِ الرِّضوان بـ«الحُدَيْبِية» التي نزل فيها: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ...﴾ الآية[2].

وقد قال ابنُ عبد البَر في أواخرِ خُطبةِ «الاستيعاب»: «وليس في غَزَوَاتِهِ ﷺ ما يَعْدِلُ بها - يعني بدراً - في الفضل، ويقرُبُ منها إلا غزوةُ الحُدَيْبية حيثُ كانت بيعةُ الرِّضْوان، وكانوا ألفاً وأربعَمائة على المُعتَمد، وقال لهم النبيُّ ﷺ: «أنتم خيرُ أهلِ الأرض»[3].

٨٠٤ (قال) ابنُ الصَّلَاح[4]: (وفضلُ السابقين) الأولين من المهاجرين والأنصارِ (قد ورد) في القرآنِ إيماءً لا نَصًّا. نَعَمْ، النَّصُّ الصريحُ في تفضيلِ مَنْ أَنْفَقَ مِن قبلِ الفتح وقاتلَ.

وقد اختُلف في السابِقين (فقيلَ) كما قال الشعبيُّ: (هُمْ) أي الذين شَهِدُوا بيعةَ الرِّضوان عامَ الحُدَيبية رواه سُنَيدٌ، وعَبْدٌ في «تفسيرِه» بسندٍ صحيحٍ عنه[5]، (وقيل) كما قال محمدُ بنُ كعب القُرَظي، وعطاءُ بن يَسَار: (بَدْرِيٌّ) أي أهلُ بَدْر

٨٠٥ حكاه ابنُ عبد البرّ عن سُنَيْدٍ بسندٍ ضعيفٍ إليهما[6]. (وقد قيل: بل أهلُ) - بالنقل - (القِبلتَين) الذين صَلَّوا إليهما مع رسولِ الله ﷺ قاله أبو موسى الأشعري.

ورواه سُنَيدٌ، وعبدٌ أيضاً بسنَدٍ صحيحٍ عن سعيدِ بن المُسَيب، وابنِ سيرين، وقتادةَ، وهو عندَ عبدِ الرزاق في «تفسيرِه» ومن طريقِه عَبْدٌ عن قَتَادَة وحدَه. وكذا رُوِي عن الحَسَن.

بل عن الحسن - كما رَواه سُنَيد بسندٍ صحيح عنه - أنَّهم الذين كان إسلامُهم قبلَ فتح «مكة»[7]. وصحَّح بعضُ المتأخرين: أنَّهم الذين آمنوا،

---

(١) «السيرة» لابن هشام - القسم الثاني - (٦٤، ٦٥).
(٢) سورة الفتح: الآية ١٨.
(٣) «الاستيعاب» (١/٣).
(٤) في «علوم الحديث» (٢٦٩).
(٥) وأخرجه من طريق سُنَيدٍ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (١/٧).
(٦) «الاستيعاب» (١/٧).
(٧) أخرج هذه الرواياتِ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (١/٦، ٧).

وهاجروا قبلَ بيعةِ الرِّضْوان وصُلْحِ الحُدَيْبية، لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ . . .﴾ الآية[١]، قال: «والفتحُ هو صُلْحُ الحُدَيبيةِ على الأرجَح، وفيها نزلَت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ①﴾[٢].

ولذا لمَّا سُئِل ابنُ تَيْمِيَّةَ عن المفاضَلَةِ بينَ العبّاسِ وبلالٍ رضي الله عنهما قال: «بِلَالٌ وأمثالُه من السابِقين الأولين أفضلُ من العباسِ وأمثالِه من التابِعين لهم بإحسان، لأنَّه قَيَّد التابِعِين بشرطِ الإحسانِ.

والحاصلُ: أنَّ مَنْ قَاتَل مع النبي ﷺ، أو في زمانه بأَمْره، أو أَنْفَق شيئاً من مالِه بسببه لا يَعْدِلُه في الفضلِ أحدٌ بعدَه كائناً مَنْ كان»[٣]. ولكنْ لم يُوَافِقِ ابنُ تيمية على أَفْضليّة بلالٍ مع قولِ أبي سفيان بن الحارث: كان العباسُ أعظَمَ الناسِ عندَ رسولِ الله ﷺ، والصحابةُ يعتَرِفُون للعباسِ بفَضْله، ويشاوِرونَه، ويأخذون برأيه. وقولِهِ ﷺ: «عَمُّ الرجلُ صِنْوُ أَبيه»[٤] إلى غير ذلك من المَناقب المُفْرَدَةِ في عِدَّةِ تآليفَ، كاستسقاءِ عُمَرَ به رضي الله عنهما[٥]، وإنْ كان إنَّما أسلمَ وهاجَرَ قُبيلَ الفَتْحِ، وكَمْ له رضي الله عنه مِنْ مآثرَ حسنةٍ قَبْل إسلامِهِ[٦].

---

(١) سورة الحديد، الآية ١٠.

(٢) مطلع سورة الفتح، والمرادُ السورةُ كُلُّها.

(٣) قال الإمامُ ابنُ تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٢٢٢): (والسابِقُونَ الأولونَ من المهاجرين والأنصار أفضلُ مِنْ سائر الصحابة، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ السابِقين الأولين هُمُ الذين أنفقوا وقاتَلُوا قبلَ صُلْحِ الحُدَيْبِيةِ.

(٤) أخرجه مسلم في «الزكاة»: باب في تقديمِ الزكاة ومنعِها (٢/ ٦٧٦) عن أبي هريرة.

(٥) أخرجه البخاري في «الاستسقاء»: باب سؤال الناسِ الإمام الاستسقاء إذا قُحِطُوا (٢/ ٤٩٤) عن أنس.

(٦) جاء في حاشية (س) تعليقاً على هذا ما نَصُّه: (هذا الذي مَشَى عليه الشارحُ مخالِفٌ لقَوَاعِدِ التفضيلِ، لأنَّ مَنْ شَهِد بدراً كيف يُعادِلُ مَنْ كان مِنْ أَسْرَاها. وبلالٌ كانَ يومَ بدْر مِن المقاتلين بين يَدَي رسولِ الله ﷺ، فهو مِن السابِقِين بالاتفاق، والعباسُ وإنْ كان عمَّ النبي ﷺ إلَّا أنّه لم يشهدْ بدراً. وبلالٌ مقطوعٌ له بالجنة في قوله ﷺ: «إني أَرَى دَفَّ نَعْلَيك بين يدَي في الجنة»، وقدْ قال ﷺ: «مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُه لَمْ يُسْرِعْ به نَسَبُه»، وإنْ عُدِّدَت مآثرُ العباس فمآثرُ بلالٍ أكثرُ. فما قالَه ابنُ تيميةَ فَهُوَ الحَقُّ فَافْهَمْ. كَتَبَهُ عُمرُ ابنُ العُرْضِي الشافعي القادري). انتهى.

=

ورَوَى ابنُ جَريرٍ وغيرُه عنْ مُحَمَّدِ بن كعب القُرَظي قال: «مَرَّ عُمرُ برَجُلٍ يقرأُ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ...﴾ الآية[1]، فأَخَذَ بيدِه فقال: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذَا؟ فقال: أُبَيُّ بنُ كَعْب، فقال: لا تفارِقْني حتى أذهبَ بك إليه، فلما جاءه قال له عُمرُ: أَأَنْتَ أقرأتَ هذا هذه الآيةَ هكذا؟ قال: نَعَم. قال: سَمِعْتَهَا مِن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: لقد كنتُ أرى أنَّا رُفِعْنا رِفْعَةً لا يبلُغُها أحدٌ بعدَنا[2]! فقال أُبَيٌّ: تصديقُ هذه الآيةِ في أوَّلِ سُورَةِ «الجمعة»: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣﴾[3]، وفي سورة «الحشر»: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[4]، وفي «الأنفال»: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ ...﴾[5] الآية[6]».

تَتِمَّةٌ:

كان وِزَانُ ما ذَكَرَ في أفضلِ التابعياتِ ـ كما سيأتي[7] ـ ذِكْرَ أَفْضَلِ الصحابياتِ، وهو دائرٌ بين خديجةَ، وفاطمةَ، وعائشةَ رضي الله عنهن كما بُسِطَ في مَحَالِّه[8].

= وابنُ العُرْضِي هذا هو مُفْتي حَلَبَ ومحدِّثُها، وفقيهُها في عصرِه، مات سنة ١٠٢٤، له ترجمة في «الأعلام» (٥/٢١٣). وقولُه: «إني رأيتُ دفَّ»، كذا ذكرَها ولفظُ الشيخَين: (إني سَمِعتُ دَفَّ). والدَّفّ: الصوتُ.

هذا وقد قال الحافظُ في «الفتح» (٧/٧٧): (ولأجل أنَّه ـ يعني العباسَ رضي الله عنه ـ لم يهاجرْ قبلَ الفتح لم يُدخِلْه عُمرُ في أهلِ الشورى مع معرفَتِه بِفَضْلِهِ واسْتِسْقَائِهِ به).

(١) سورة التوبة: الآية ١٠٠ ونَصُّها ـ وقد تقدَّمَتْ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾.

(٢) لأن عُمَر رضي الله عنه كان ـ كما عندَ ابن جَرير في «تفسيره» (١١/٨) يَقْرَأُ الآيةَ هكذا: ﴿والسَّابِقونَ الأوَّلُونَ منَ المُهَاجِرينَ والأنصارُ الذينَ اتَّبعوهم بإحسانٍ﴾ بِرَفْعِ كلمةِ «الأنصار»، وحذف الواو بعدَها.

(٣) الآية: ٣ منها.

(٤) من الآية: ١٠ منها.

(٥) سقطت من النسخ، وهي ضِمْن الآية الأخيرة من الأنفال.

(٦) أخرج ذلك ابن جرير في «تفسيره» (١١/٨).

(٧) في نوع (معرفة التابعين) (ص١٠٤).

(٨) انظر ـ مثلاً ـ «الفتح» (٧/١٠٥، ١٠٦، ١٣٣ ـ ١٤١).

(و) **العاشرةُ**: في أوَّلِهم إسلاماً، وآخِرِهم مَوْتاً.

فأمَّا الأولُ فـ (**اخْتَلَفَ أَيُّهُمُ**) بالنصب (**أَسْلَمَ قبلُ مَنْ سَلَفَ**) أي اختلفَ السَّلَفُ مِن الصحابةِ والتابعين، فمَن بعدَهم في أيِّ الصحابةِ أوَّلُ إسلاماً على أقوالٍ: فـ (**قيل**) كما لابنِ عباس، والنَّخَعِي وغيرِهما، ممّن سأحكِي عنه: (**أبو بكر**) الصِدّيقُ، لقوله ـ كما في «الترمذي» مِن حديث أَبِي سعيد الخُدْري عنه ـ: «أَلَستُ أَوَّلَ مَن أسلمَ»[1]؟، ولقولِه ﷺ لعَمْرِو بنِ عَبَسَةَ حين سَأَلَه: مَنْ مَعَك على هذا الأمرِ؟: «حُرٌّ وعَبْدٌ»[2] يعني أبا بكْرٍ، وبِلَالاً. ولقولِ الشَّعْبِي لِمَن سأَلَه عن ذلك[3]: أَمَا سَمِعتَ قولَ حَسّانَ: ٨٠٦

إذَا تذكَّرتَ شَجْواً مِن أخِي ثِقَةٍ ... فاذْكُر أخاكَ أبا بكرٍ بمَا فَعَلَا

خيرَ البَرِيَّةِ أَتْقَاهَا، وأَعْدَلَهَا ... بعدَ النَبِيِّ، وَأَوْفَاها بما حَمَلَا

والثانِيَ التَّالِيَ المَحمودَ مَشْهَدُه ... وَأَوَّلَ الناسِ مِنْهُم صَدَّقَ الرُّسُلَا[4]

ولقَولِ أبي مِحْجَنِ الثَّقَفِي:

وَسُمِّيتَ صِدِّيقاً وكلُّ مُهَاجِرٍ ... سِوَاكَ يُسَمَّى باسْمِه غير منكر

سَبَقتَ إلى الإسلامِ واللهُ شاهِدٌ ... وكنتَ جَلِيساً فِي العَرِيشِ المُشَهَّرِ[5]

(**وقيل: بل**) أوَّلُهم إسلاماً (**عليٌّ**) بنُ أبي طالب، لقولِهِ على المِنْبَر:

---

(١) الترمذي في «المناقب»: باب في مناقب أبي بكر وعُمرَ ﵄ كِلَيهما (٥/ ٦١١) عن أبي نَضْرَة عن أبي سعيد قال: قال أبو بكر. وقال غريب. ثم أخرجه عن أبي نَضْرَة عن أبي بكر وقال: وهذا أصحُّ.

(٢) من حديثٍ طويلٍ أخرَجه عنه مسلمٌ في «صلاة المسافرين»: بابُ إسلامِ عَمْرِو بنِ عَبَسَةَ (١/ ٥٦٩).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» لأبيه برقم (١٠٣) وابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٢٤٤) من رواية الشعبي قال: سألت ابن عباس، أو سئل. والسند ضعيف.

(٤) أَوْرَدَ ابنُ عبدِ البَر هذه الأبياتَ بلفظِها عدَا قولِه في البيتِ الأخيرِ: (وأولُ الناس منهم) فعنده: (وأول الناس ممَّن). وهي في «ديوان حسان» (١٧٩) بزيادةِ بيتَين آخَرَين مع اختلافِ ترتيبِها، وبعضِ ألفاظِها.

(٥) أوردَهما ابنُ عبدِ البَرِ في «الاستيعاب» (٢/ ٢٤٦) بلفظِهِما ونِسْبَتِهِمَا إلى أبي مِحْجَنٍ الثقفي وأوردَ معها بيتاً ثالثاً هو:

وَبِالغارِ إذْ سُمِّيتَ بالغارِ صاحِباً ... وكُنتَ رفيقاً للنَبِيِّ المُطَهَّرِ

«اللهم لا أعرِف عَبَدَكَ قبلي غيرَ نبيِّك ـ ثلاثَ مرَّاتٍ ـ لقد صليتُ قبلَ أنْ يُصَلِّيَ الناسُ سبعاً»، وسَنَدُه حَسَنٌ[1].

ولقولِه ـ مما أنشدَه القُضَاعي ـ:

سَبَقْتُكُمُ إلى الإسلام طُرًّا صَغِيراً ما بلَغْتُ أَوَانَ حُلْمِ[2]

ولِمَا رُوي في ذلك عن أَنَسٍ، وجابرٍ، وخَبَّاب، وخُزَيمةَ، وزيدِ بنِ أَرْقَمَ، وسَلمانَ، وابنِ عباس أيضاً، وعَفِيف الكِندي، ومَعْقِلِ بنِ يَسَار، والمِقْدَادِ بنِ الأسودِ، ويَعلى بن مُرَّةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وأَبِي ذَرٍّ، وأبي رَافِعٍ، وأبي سَعِيد الخُدْري في آخَرين منهم مُسلِم المُلَائي[3].

وأنشد أبو عُبيدِ الله المَرْزُبَانِي[4] لخُزَيمةَ[5]:

---

(١) أخرج ابنُ ماجه في «المقدمة» (١/ ٤٤) الجزءَ الأخيرَ منه بلفظ: (. . . . صَلَّيْتُ قبلَ الناسِ لسبعِ سِنين)، عن المِنْهَال بنِ عَمْرو عن عَبَّادِ بنِ عبد الله عن علي. قال في «الزوائد»: هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه ثقات. رواه الحاكم في «المستدرك» عن المِنْهَال وقال: صحيح على شرط الشيخين).
قلتُ: لم أرَ كلامَ الحاكم هذا في المطبوع من «المستدرك» (٣/ ١١٢)، ولكن رأيتُه في كلام الذهبي في «التلخيص» مَعْزُوًّا إلى الحاكم وأَعْقَبَه بقولِه: (بل حديث باطل، وعباد قال ابنُ المَدِيني: ضعيف). وأخرجه أحمد (١/ ٩٩) ـ ضِمْنَ حديث ـ بلفظٍ مقارِبٍ عن عليٍّ، وسَنَدُه ضعيفٌ كما قال الشيخُ أحمدُ شاكر (١١٩/٤). وقد علَّق الذهبيّ في «التلْخيص» (١١٢/٣) على رِوَايَةِ السبع سنين بقولِهِ: (هذا باطلٌ، لأنَّ النبيَّ ﷺ مِنْ أَوَّلِ ما أُوحي إليه آمن به خديجةُ، وأبو بكرٍ وبلالٌ، وزيدٌ، مع عليّ قبلَه بساعاتٍ أو بعدَه بساعاتٍ، وعَبَدُوا اللهَ مع نبيِّه. فأين السبعُ سِنِين، ولعلَّ السمعَ أخطأَ فيكونَ أميرُ المؤمنين قال: عَبَدتُ الله ولي سبعُ سِنِين، ولم يضبِطِ الرَاوِي ما سَمِعَ)، ثم ذَكَرَ أنَّ في سنَدِه حَبَّةَ العُرَني، وهو شِيعيٌّ جَبَل، قد قالَ ما يُعلَمُ بُطْلانُه مِنْ أَنَّ عَلِيًّا شهد معه «صِفِّين» ثمانون بدرياً. قلت: وإذاً فليس سندُه بحسن.

(٢) ذكره منسوباً لعلي أيضاً العراقي في التقييد والإيضاح (٣٠٩)، وعزاه للقضاعي.

(٣) ينظر لهذا المصادرُ التالية:
الترمذي «حديث: ٣٧٢٨»، وأحمدُ (١/ ١٤١، ٢٠٩، ٣٢٠، ٣٧٣)، و«(٤/ ٣٦٨، ٣٧١)»، والحاكمُ (٣/ ١١١) وقد أسهَب ابنُ عبدِ البَرِّ في ذكر كثيرٍ من الرواياتِ في «الاستيعاب» (٣/ ٢٦ ـ ٣٣) في ترجمةِ عليّ ﷺ، وانظر أيضاً: «الرياض النَّضِرة» (١/ ٨٨) و(٣/ ١١٠ ـ ١١٢).

(٤) محمدُ بنُ عِمرَان بنِ موسى، علَّامةٌ أخباري، صاحبُ تصانيف، معتزليٌّ شِيعيٌّ مات سنة ٣٨٤ «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٥) و«الأنساب» (١٢/ ١٨٩)، و«الأعلام» (٧/ ٢١٠).

(٥) ابن ثابت كما في «التقييد والإيضاح» (٣٠٩)، وقد أورَد البيتَين الآتيين بلفظِهما إلّا أنَّ لفظَ آخِرِ الأولِ: (الحَسَنِ).

ما كنتُ أَحسبُ هذا الأمرَ مُنْصَرِفاً عن هاشم، ثمَّ مِنْها عن أبي حَسَنِ
أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صلَّى لقبلَتِهِمْ وأعلمَ النَاسِ بالفُرْقانِ والسُنَنِ

وأنشدَ ابنُ عبد البر لبكرِ بنِ حمَّاد التَاهَرْتِي:

قُلْ لابْنِ مُلْجِم ـ والأقْدَارُ غَالِبةٌ ـ : هَدمتَ ـ وَيْلك ـ لِلإسلام أَرْكانَا
قَتَلتَ أفضلَ مَنْ يَمشي على قَدَم وأوَّلَ النـاسِ إسـلاماً وإيمـاناً[1]

وأنشَد الفَرْغَاني في «الذيل»[2] لعبدِ الله بن المُعتزّ يَذكرُ عَلِيًّا وسابِقَتَه ـ مع كونِه يُرمَى بأنَّه نَاصِبِيٌّ ـ:

فـأولُ مَـن ظـلَّ فـي مـوقـفٍ يُصَلِّي مع الطَّاهِرِ الطَيِّبِ[3]

(و) لكن (مُدَّعي إِجْمَاعَهُ) أي الإجماعَ في هذا القولِ ـ وهو الحاكمُ حيثُ قال في «علومِ الحديث» له: «لا أعلمُ فيه خلافاً بينَ أصحابِ التواريخ، وإنَّما اختَلَفُوا في بلوغِ عليٍّ[4]» ـ (لَمْ يُقْبَلِ) بل استُنْكِر منه كما قالَه ابنُ الصلاح[5].

وقال ابنُ كثير: «إنَّه لا دليلَ على إطلاق الأوَّليةِ فيه من وَجْهٍ يَصِحُّ[6]» هذا مع أنَّ الحاكمَ قال ـ بعد حكايَتِه الإجماعَ ـ: «والصحيحُ عند الجماعةِ أنَّ أبا بكرٍ أولُ من أسلمَ من الرجال البَالِغين لحديثِ عَمْرو بنِ عَبَسَةَ»[7] الماضي.

(وقيل) حسبَمَا ذكره معمرٌ عن الزُّهري: أولُهم إسلاماً (زيدٌ) هو ابنُ حَارِثَةَ[8]. ٨٠٧

---

(١) ذكرَها ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٦٢ ـ ٦٣) ضِمْنَ عدَّةِ أبياتٍ وعزاهَا لأبي بكر بن حماد التَّاهَرْتي، وهو خطأٌ صوابه: بكر بن حماد، كما قال المصنِّفُ هنا. وانظر: «الأنساب» (٣/ ١٥)، و«الأعلام»: (٢/ ٣٧).

(٢) ترجم الذهبي في «السير» (١٦/ ١٣٢) للأميرِ العالِم أبي محمد عبدِ الله بن أحمدِ بن جعفر الفَرْغَاني المتوفى سنة ٣٦٢، وقال في ترجمته: (صاحبُ التاريخ المُذَيَّل على تاريخ محمدِ بنِ جَرِيرِ الطَبَري).

(٣) ذكره منسوباً إلى عبدِ الله بن المعتزِ: العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٠٩) بلفظ: (وأول...).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (٢٢).

(٥) «علوم الحديث» (٢٦٩).

(٦) «اختصار علوم الحديث» (١٨٤).

(٧) «معرفة علوم الحديث» (٢٣).

(٨) أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات» (٣/ ٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٨٤) عن الزهري، وذكره ابنُ عبد البر في ترجمة زيدٍ من «الاستيعاب» (١/ ٥٤٨) وعزاه لمعمرٍ في (جامعه) عن الزهري. قلت: وأسانيدها ضعيفة.

(وادَّعى) حالَ كونه **(وِفَاقاً)** أي مُوَافِقاً لمَنْ سبقَه إلى مُطلَق القولِ كَقَتَادةَ، وابنِ إسحاقَ صاحبِ «المغازي» - بَلْ رُوي عن ابنِ عباس أيضاً، وعائشةَ، والزُّهريِّ، ونافعِ بنِ جُبَيْرِ بن مُطْعِم - **(بعضٌ)**[1] كابنِ عبدِ البَر[2]، والثَّعْلَبِي **(على خديجة)** أُمِّ المؤمنين في أنَّها أولُ الخَلق إسلاماً **(اتِّفاقاً)**. زاد الثعلبيُّ: «وأنَّ الاختلافَ إنَّما هو فيمَن بعدَها»[3]. وزادَ ابنُ عبد البَر، حكايةَ الاتفاق على أنَّ إسلامَ عليٍّ بعدَها»[4]. قال ابنُ كثير: «وكونُها أولَ الناس إسلاماً هو ظاهرُ السِّيَاقَات في أولِ البِعثة»[5].

وقال النوويُّ: «إنّه الصوابُ عندَ جماعةِ المُحَقِّقِين»[6].

وجَمَع ابنُ عبد البر بين الاختلافِ في ذلك بالنسبةِ إلى أبي بكر وعليّ بأنَّ الصحيحَ أنَّ أبا بكر أولُ من أظهرَ إسلامَه.

ثم روى عن محمد بن كعب القُرَظي: أنَّ عليًّا أخفَى إسلامَه من أبيه أبي طالب، وأظهَر أبو بكر إسلامَه، ولذلك شُبِّه على الناس»[7].

ونحوُه قولُ شيخِنا - في قولِ عمّارٍ: رأيتُ النبي ﷺ وما معه إلا خمسةُ أَعْبُدٍ وامرَأَتَانِ وأبو بكر[8] -: «مُرَادُه ممَّن أظهرَ إسلامَه، وإلَّا فقد كان حينئذٍ جماعةٌ ممَّن أسلمَ لكنَّهم كانوا يُخْفُونَه مِن أقارِبهم»[9].

وكذا قال ابنُ إسحاقَ: «أولُ مَن آمن خديجةُ، ثم عليّ»، قال: «فكان أولَ ذَكَرٍ آمنَ وهو ابنُ عشرِ سنين، ثم زيدٌ، فكان أولَ ذَكَرٍ أسلَم بعدَ عليّ، ثم أبُو بكر فأظهرَ إسلامَه، ودعا إلى اللهِ فأسلَمَ بدُعَائِهِ عثمانُ، والزبيرُ،

---

(١) فاعلٌ لقولِهِ المتقدم: (وادَّعى).
(٢) «الاستيعاب» (٣/ ٢٩، ٤/ ٢٨٢).
(٣) «علوم الحديث» (ص٢٧٠).
(٤) «الاستيعاب» (٣/ ٢٩).
(٥) «اختصار علوم الحديث» (١٨٤).
(٦) «التقريب» (٢/ ٢٢٧).
(٧) «الاستيعاب» (٣/ ٢٩).
(٨) أخرجه البخاري في «فضائل الصحابة»: باب قولِ النبي ﷺ: لو كنتُ متَّخِذاً خليلاً (٧/ ١٨).
(٩) «الفتح» (٧/ ٢٤) وذكر أنَّ الخمسةَ الأَعْبُدَ هم: بلالٌ، وزيدُ بنُ حارثة، وعامرُ بنُ فُهَيرَة، وأبو فُكَيهَة مولى صَفْوانَ بن أميَّةِ بن خَلَف، والخامسُ يَحْتَمل أنْ يكون شُقْرَانَ، وأمَّا المرأتانِ فخديجةُ وأمُّ أيْمَنَ، أو سُمَيَّةُ والدةُ عَمّار. وذكرَ بعضَ الخلاف.

وعبدُ الرحمن بنُ عوف، وسعدُ بنُ أبي وقّاص، وطلحةُ، فكان هؤلاءِ الثمانيةُ أسبقَ الناسِ بالإسلام»[١].

وقيل ـ فيما نقلَه أبو الحَسَن المَسعُودِي عن بعضِهم ـ: «أولُهم إسلاماً بلالٌ لحديثِ عَمْرِو بنِ عَبَسَةَ» الماضي.

وقد جمعَ ابنُ الصلاح بين هذه الأقوالِ فقال: «والأَوْرَعُ أنْ يقالَ: أولُ من أسلَم من الرجالِ الأحرارِ أبو بَكْر، ومن الصِّبْيان عليّ، ومن النساءِ خديجةُ، ومن المَوَالِي زيدٌ، ومن العَبِيدِ بلالٌ»[٢]. وهو أحسَنُ ما قيلَ، لاجتماعِ الأقوال.

على أنَّه قد سُبِقَ به ما عَدَا بلالاً، فَذَكَر ابنُ قُتَيبةَ أنَّ إسحاقَ بنَ رَاهُويه ذَكَر الاختلافَ في أولِ من أسلم فقال: «الخبرُ في كلٍّ ذلك صحيحٌ، أمّا أولُ من أسلَم من النساءِ فخديجةُ، وأما أولُ من أسلم من الرجال فأبو بكر، وأما أول من أسلم من الموالي فزَيدٌ، وأما أولُ من أسلم من الصِّبيان فعليّ»[٣].

وكذا جاءَ بدونه وبدون زيدٍ أيضاً عن أبي حَنِيفةَ، فروى الحاكمُ في ترجمة أحمدَ بنِ عباس بن حَمزة الواعظِ من «تاريخ نيسابور» من طريق أبي مُسْهِر: «ثنا سعيدُ بنُ عبد العزيز قال: كان أبو حَنِيفةَ يقولُ: أوَّلُ من أسلَمَ من الرجال أبو بكر، ومن النساءِ خديجةُ، ومن الصبيان عليٌّ».

وكان البُرْهان التَّنُوخِي يقولُ: «الأَوْلَى أنْ يقالَ: «ومن غَيرِ البالِغين عليّ» وهو حسن.

وفي المسألة أقوالٌ أُخَرُ، فعندَ عُمرَ بنِ شَبَّةَ عن خالدِ بنِ سعيد بنِ العاص قال: «أَسلمتُ قبل عليّ، لكني كنتُ أَفْرَقُ أَبَا أُحَيْحَة ـ يعني والدَه ـ وكان لا يَفْرَقُ أبا طالب»[٤].

---

(١) «السير والمغازي» لابن إسحاق (١٣٩)، وعزاه ابنُ هشام في «السيرة» ـ القسم الأول ـ (٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠) مفرَّقاً إلى ابنِ إسحاقَ.

(٢) «علوم الحديث» (٢٧٠).

(٣) يراجع «أعلام النبوة» للماوَرْدي فيظهر أنه نقله فيه عن ابن قتيبة.

(٤) أشار إليه العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٠٩). ومعنى أَفْرَقُ: أخَافُ.

وعن ضَمْرَةَ بنِ رَبِيعةَ أنَّ إسلامَ خالدٍ كان مع إسلامِ أبي بكر[(١)].

وللدارقُطْني في «الأفرَادِ» بسندٍ ضعيفٍ من طريقِ ابنَتِه أمِّ خالدٍ قالت: «أَبِي أولُ مَن أسلمَ»، لكنْ في رِوايتِه عنها: «كان أَبِي خامساً، سَبَقَهُ أبو بكر، وعليٌّ، وزيدُ بنُ حارثة، وسعدُ بن أبي وَقّاص»[(٢)].

وعن بعضِهم ـ كما حكاه المَسْعُودي ـ: «أولُهم خَبَّابُ بن الأَرَتِّ»، وكأنَّه تمسَّك بما قيلَ: إنَّه أولُ مَن أظهرَ إسلامَه.

لكن رَوى البَاوَرْدِي[(٣)]: أنه أسلم سادسَ ستةٍ[(٤)]. وعن ابن قُتَيبةَ فيما نقَلَه المَاوَرْدِي في «أعلامِ النُّبُوَّةِ» له: «أولُهم أبو بكر ابنُ أسعدَ الحِمْيري»[(٥)]، ويحتاج هذا النقلُ إلى تحرير[(٦)].

ونقل ابنُ سَبْعٍ في «الخصائص النبوية»[(٧)] عن عبدِ الرحمن بن عوف قال: «كنتُ أولَهم إسلاماً»، وهو غريبٌ.

والمعروفُ مِن هذا كلِّه الأولُ[(٨)]. لكنْ قال المصنفُ في «التقييد»[(٩)]: «ينبغي أنْ يُقالَ: أولُ مَن آمنَ من الرجالِ وَرَقَةُ [بنُ نَوْفَل][(١٠)]». يعني بناء على ذِكْرِ ابنِ مَنْدَه وغيرِه له في الصحابةِ.

٨٠٨ (و) أمَّا الثاني[(١١)] وهو مُطْلَقٌ، ومُقَيَّدٌ.

فـ (ماتَ) منهم (آخراً) على الإطلاق (بغيرِ مِرْية) بكسر الميم وضمها،

---

(١) «الاستيعاب» (١/ ٣٩٩).

(٢) «الطبقات» لابن سعد (٤/ ٩٥، ٩٦)، و«الاستيعاب» (١/ ٣٩٩).

(٣) جاء في حاشيةِ (س): (هو بالباء الموحدة. والذي بعدَه بالمِيم). وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

(٤) «الكبير» للطبراني (٤/ ٥٥).

(٥) لمّا ذَكَرَ المَاوَرْدِيُّ في «أعلام النبوة» (٢٠٣) أنَّ خديجةَ أولُ مَن أسلمَ قال في (ص ٢٠٤): (واختُلف في أولِ من أسلم بعدَ خديجةَ على ثلاثةِ أقاويل...)، فذكرها أحدها أنه علي، والثاني أبو بكر والثالث: زيد بن حارثة. ولم أجِدِ القولَ الذي ذكره المصنفُ في المطبوع من «أعلام النبوة». فالله أعلم.

(٦) لم أجد في الكنى من الصحابة صحابياً بهذا الاسم، ويظهر أن فيه تصحيفاً أو سقطاً.

(٧) اسمُه ـ كما في الرسالة المستطرفة (٢٠٢): (شِفاءُ الصدور في أعلام نبوةِ الرسول وخصائصِه)، للإمام الخطيب أبي الرَّبيع سُلَيمانَ بن سَبُع ـ بضم الباء وإسكانها ـ السَّبْتِي. وذكر المصنفُ في «الإعلان بالتوبيخ» (١٦٩) أنَّ فيه مناكيرَ كثيرةً.

(٨) يعني أبا بكر.

(٩) «التقييد والإيضاح» (٣١٢).

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م).

(١١) أي آخرُهم موتاً. وذلك بعدَ أنْ تكلَّمَ على الأولِ وهو (أَوَّلُهم إسلاماً).

أي شكّ (**أبو الطُفَيلِ**) عامرُ بنُ وَاثِلَةَ اللّيْثِيُّ كما ثَبَتَ من قولِهِ حيثُ قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ وما على وجهِ الأرضِ رَجُلٌ رآه غَيرِي»[١]. وبذلك جَزَم مصعبٌ الزُّبَيري، وأبو زكريا ابنُ منده، وخَلْقٌ، بل أجمعَ عليه أهلُ الحديث.

وممَّن جزمَ به مُسلم بنُ الحجّاج[٢]، وأنَّه (**مات عامَ مائةٍ**)، أي من الهجرة.

وكذا قال ابنُ عبدِ البَرّ[٣]، لكنْ قال خليفةُ: «إنَّه مات بعد سنةِ مائة»[٤]. وعن ابنِ البَرْقي: سنةَ اثنتَين ومائة، وعن مُبارك بنِ فَضالَة: سنةَ سبعٍ، وبه جزمَ غيرُ واحدٍ[٥].

وعن جَريرِ بن حازمٍ: سنةَ عَشْر[٦]. وصحَّحه الذهبيُّ في «الوَفيات»[٧]، وشيخُنا في ترجمةِ عِكْرَاشٍ من «التهذيب»[٨].

وكانت وفاتُه بـ«مكة» كما قاله ابنُ المَدِيني[٩]، وابنُ حِبّان[١٠]، وغيرُهما، وقيل: بـ«الكوفةِ»، والأولُ أصحُّ، وحينئذٍ فيكونُ الصحيحُ أنّه آخِرُ من مات بـ«مكةَ» أيضاً من الصحابة، كما جزم به ابنُ حِبّان[١١]، وأبو زكريا ابنُ مَنْده[١٢]، بل هو آخِرُ المائةِ التي أشارَ إليها رسولُ الله ﷺ في أوَاخِرِ عُمُرِه كما

---

(١) أخرجه مسلمٌ في «الفضائل»: باب كان النبيُّ ﷺ أبيضَ مَلِيحَ الوجه (٤/ ١٨٢٠).
(٢) في «صحيحه» (الموطن السابق). (٣) «الاستيعاب» (٤/ ١١٦).
(٤) ذكره خليفة في «تاريخه» (٣٢٥) في وفيات سنة ١٠١.
(٥) كابن حِبّان في «الثقات» (٣/ ٢٩١) وعزاه لابن البَرْقي وابنِ فَضَالةَ الحافظُ في «الإصابة» (٤/ ١١٣).
(٦) في (س) و(م): عشرة. من الناسخ.
(٧) قاله العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣١٣). وقال الذهبي في وفيات سنة ١٠٠ من «العبر» (١/ ٨٩): (وفيها ـ وقيلَ في سنةِ عشرٍ ومائةٍ ـ أبو الطُفَيل عامرُ بنُ وَاثِلَةَ). ثم قال في «وفيات» سنة ١١٠ (١/ ١٠٤): (وفيها توفي بمكةَ أبو الطُفَيل عامرُ بنُ واثلةَ. قاله جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ). وقال في وفيات سنة ١٠٠ من «دول الإسلام» (١/ ٧٠): (وفيها ماتَ أبُو الطُفَيل عامرُ بنُ واثِلَةَ الليثي عن نحو مائة سنة).
(٨) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٥٧) ولفظه: (إذِ المُحَدِّثون قد اتفقوا على أنَّ آخِرَ الصحابة موتاً أبو الطفيل عامرُ بنُ واثِلَةَ، ومات سنة ١١٠ على الصحيح).
(٩) نقله عنه ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١١٦).
(١٠) في «الثقات» (٣/ ٢٩١). (١١) (المصدر السابق).
(١٢) عزاه إليه أيضاً العراقي في التقييد والإيضاح (٣١٣)

صحَّ عنه بقولِهِ: «أَرَأَيتَكُم لَيْلَتَكُم هذه فإنَّ رَأْسَ مائةِ سنةٍ لا يَبْقَى ممَّن هو اليومَ على ظهرِ الأرض أَحَدٌ»، أخرجَه البخاري في «السَّمَر في الخَيرِ بَعْدَ العِشَاءِ» مِنَ «الصلاة»[1]، وفي «السَّمَرِ» أيضاً من «العِلْم»[2].

وبه تمسَّك هو[3] وغيرُه للقولِ بمَوت الخَضِر، لكنْ قال النوويُّ: «إنَّ الجُمهورَ على خلافِهِ، وأجابَوا عنه بأنَّ الخَضِرَ كان حينئذٍ من ساكِنِي البحر[4] فلَمْ يدخُل في العُموم. قالوا: ومعنى الحديثِ لا يَبْقَى ممَّن تَرَوْنَه أو تَعْرِفُونَه. فهو عامٌّ أريدَ به الخُصوص. وقالوا أيضاً: خرَج عيسى ﷺ من ذلك مع كونه حيًّا، لأنَّه في السماءِ لا في الأرض»[5]، إلى غيرِ ذلك ممَّا له غيرُ هذا المحل»[6]. وذكر البيهقيُّ في «الدلائلِ»[7] هذا الحديثَ فيما أَخبر به النبيُّ ﷺ من الكوائنِ بعدَه، فكان كما أَخْبر.

وأمَّا ما ذَكَره ابنُ قُتَيبةَ في «المعارِف»[8] وابنُ دُرَيدٍ في «الاشتقاق»[9] من أنَّ عِكْرَاشَ بنَ ذُؤَيبٍ ـ أَحَدَ المَعْدُودِين في الصحابةِ ـ شَهِدَ «الجَمَلَ» مع عائشةَ، فقال

---

(١) يعني في (باب: السَّمَر في الفقه والخيرِ بعد العشاء من كتاب مواقيت الصلاة) (٢/ ٧٣). وقد تقدَّم.

(٢) يعني في (باب: السمر في العلم من كتاب، العلم) (١/ ٢١١). وقد تقدم.

(٣) يعني البخاريَّ كما في «الفتح» (٢/ ٧٥). ونقلَه عن البخاري أبو بكر بن محمد بن الحُسين النَقّاش في «تفسيره»، ذَكَرَ ذلك الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٤٣٥).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٤٤٣): (وهو جوابٌ ساقطٌ).

(٥) هذا الكلام نقلَه السخاوي عن الحافظِ ابنِ حجر في «الفتح» (٢/ ٧٥).
هذا، وأمَّا إخراجُ عيسى ﷺ لأنَّه في السماء فمِنْ أجلِ النصِّ الواردِ في ذلك وهو قولُه: (على ظهر الأرض).
وأما الخَضِرُ فقد قال العلَّامة المُحَقِّقُ سماحةُ الشيخ عبدُ العزيز بنُ باز ـ رحمه الله تعالى ـ في حاشية «فتح الباري» (٢/ ٧٥): (الذي عليه أهلُ التَّحْقِيق أنَّ الخَضِرَ قد ماتَ قبلَ بعثةِ النبيِّ ﷺ لأدِلَّةٍ معروفةٍ في محلِّها، ولو كان حيّاً في حياةِ نَبِيِّنا ﷺ لدَخَلَ في هذا الحديثِ ـ يعني حديثَ أَرَأَيْتَكُم ليلتكم هذِه ـ وكان ممَّن أتى عليه الموتُ قبل رأسِ المائة) انتهى.
وأما كونُ الجمهورِ على خلافِه فالحقُّ ما عَضَدَهُ الدَّلِيلُ، والله أعلم.

(٦) لقد أسهَب الحافظ في ترجمته من «الإصابة» (١/ ٤٢٩ ـ ٤٥٢).

(٧) (٦/ ٥٠٠).

(٨) (ص٣١٠).

(٩) (ص٢٤٩).

الأحنفُ: كأنَّكُم به وقد أُتِي به قتيلاً، أو بِهِ جِرَاحةٌ لا تفارِقُه حتى يموتَ قال: فَضُرِبَ ضربةً على أَنْفِهِ عاش بعدها مائةَ سنةٍ وأثرُ الضربةِ به، «فهذه الحكايةُ ـ كما قال شيخُنا ـ إنْ صحَّت مع انقطاعها حُملت على أنه أكملَ المائةَ من عُمُرِه، لا أنَّه استأنَفَها من يومئذٍ، وإلَّا لاقْتَضَى ذلك أن يكونَ عاشَ إلى دولةِ بني العبَّاس، وهو مُحَال»[١]، إذِ المُحَدِّثُون قد اتفقوا على أنَّ أبا الطُّفَيلِ آخِرُ الصحابةِ موتاً.

وسبقَه شيخُه المصنفُ لنَحْوه، فقال: «وهذا إمَّا باطلٌ، أَوْ مُؤَوّلٌ»[٢]. وكذا توقَّفَ البُلْقِيني في صِحَّتِه[٣].

نَعَم، استَدرَكَ هو على القولِ بآخِرِيَّةِ أبي الطُّفَيل نافعَ بنَ سُلَيمان العَبْدِي، فقد رَوى حديثَه إسحاقُ بنُ رَاهُويه في «مُسْنَدِه» قال: «أخبَرَني سليمان بنُ نافع العَبْدِي بِـ «حَلَبَ» قال: قال لي أَبِي: وَفَدَ المُنذِرُ بنُ سَاوَى من «البَحرين» حتى أَتَى مدينةَ الرسولِ ﷺ ومعه أُناس، وأناغُلَيِّمٌ لا أَعْقِل، أُمسِكُ جِمَالَهم، فذهبوا بسلاحِهم فسلَّموا على النبيِّ ﷺ، ووضَع المُنذر سلاحَه، ولبس ثياباً كانت معه، ومسَحَ لِحْيَتَه بِدُهنٍ فأتَى نبيَّ الله ﷺ وأنا مع الجِمَال أنظرُ إلى نبي الله ﷺ كما أنظر إليك ولكن لَمْ أَعْقِل، فقال المُنذر: قال لي النبيُّ ﷺ: «رأيتُ منكَ ما لَمْ أَرَ مِنْ أصحابك! فقلتُ: أشيءٌ جُبِلتُ عليه أم أَحْدَثْتُهُ؟» قال: لا، بل جُبِلتَ عليه. فلمَّا أسلموا قال النبيُّ ﷺ: «أَسْلَمَتْ «عبدُ القيس» طوعاً، وأسلمَ النَّاسُ كُرهاً» قال سليمانُ: وعاش أبي مائةً وعشرينَ سنةً[٤]»، وأخرجه الطبراني في «مُعْجَمِهِ»[٥]، وابنُ قَانِع جميعاً عن مُوسى بنِ إبراهيم عن إسحاق[٦].

وكذا أخرجه ابنُ بِشْرَانَ في «أَمَالِيهِ» عن دَعْلَج عن مُوسى، وقال موسى: «ليس عند إسحاقَ أعلى مِن هذا»، انتهى[٦].

---

(١) «الإصابة» (٢/ ٤٩٦).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٥)، ونحوُه في «التقييد والإيضاح» (٣١٢).

(٣) «محاسن الاصطلاح» (٤٣٦).

(٤) «محاسن الاصطلاح» (٤٣٧) مع بعض الاختلاف في الألفاظ والتقديم والتأخير.

(٥) الأوسط كما نص عليه البُلْقِيني، وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر في «اللسان» (٣/ ١٠٧) أنَّ الطبراني أخرجه في (المعجَمَين). يعني الكبيرَ والأوسطَ.

(٦) قاله الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٥٤٤). و(أعلى) رسمت في النسخ: (أعلا). من الناسخ.

لكنْ قد ذَكر شيخُنا سليمانَ في كتابِهِ في الضُّعَفَاءِ[١] وقال: «إنَّه غيرُ معروف، وذَكَره ابنُ أبي حاتِم عن أبيه ولم يَذْكُرْ فيه جَرْحاً»[٢]، قال: «وإنْ صحَّ يكونُ نافعٌ قد عاش إلى دَولةِ هِشَام. إلَّا أنّي أظنُّ أنَّ سليمانَ وَهِمَ في سنِّ أبيه، فمحالٌ أنْ يبقَى أَحَدٌ رَأَى النبيَّ ﷺ بعدَ سنةِ عشرٍ ومائة»[١]، وقال في موضع آخَرَ: «والقِصَّةُ التي ذَكَرها لِلْمُنْذِرِ بنِ سَاوَى معروفةٌ للأشجّ ـ واسمُه المُنْذِرُ بنُ عَائِذ ـ قال: «وأظنُّ سليمانَ وَهِم في ذِكْر سنِّ أبيه، لأنه لو كان غُلَاماً سنةَ الوُفُودِ، وعاش هذا القدرَ لَبَقِيَ إلى سنةِ عشرينَ ومائة وهو باطلٌ. فلعلَّه قال: عاش مائةً وَعَشْراً، لأنَّ أبا الطُّفَيلِ آخِرُ مَنْ رَأَى النبيَّ ﷺ موتاً، وأكثرُ ما قيلَ في وفاته ـ كما تقدَّم ـ أنها سَنَةُ عَشْرٍ ومائة. وقد ثَبَتَ في «الصحيحَين» أنَّه ﷺ قال في آخر عُمُره: «لا يَبْقَى بعدَ مائةٍ مِنْ تلكَ الليلةِ على وجه الأرضِ أَحَدٌ» وأرادَ بذلكَ انْخرَامَ قَرْنِهِ، فكان كذلك»[٣].

قلتُ: ودَعوى مَنِ ادَّعى الصُّحبةَ، أو ادُّعِيَتْ له بعدَ أَبِي الطُّفَيل ـ وهُم جُبَيرُ بنُ الحارث، والربيعُ بنُ محمود المَارِدِيني، ورَتَنُ، وَسَرْبَاتَكُ الهِنْدِيَّان، ومُعَمَّرٌ، ونُسْطُورُ أو جَعْفَرُ بنُ نُسْطُورَ الرُوميُّ، ويُسْرُ بنُ عَبْدِ[٤] الله، الذين كان آخرَهم رَتَنُ، فإنَّه فيما قيل: ماتَ سنة اثنَتَين وثلاثين وستِمائة ـ باطلةٌ. والكلامُ في شأنِهم مبسوطٌ في «لسان الميزان»[٥] لشيخِنا وفي غيرِه من تصانيفه، بل قال ـ وقد سُئل عن طُرُق المُصَافَحة إلى المُعَمّر ـ ما نصُّه: «لا يخلُو طريقٌ من طُرُق المُعَمّر عن متوقِّفٍ فيه، حتى المُعَمَّرِ نفسِه، فإنَّ مَن يدَّعي هذه الرُّتبةَ يَتَوقَّف على ثُبوتِ العدالةِ. وإمكانُ ثبوتِ ذلك عِنَادٌ لا يُفِيدُ مع وُرُود الشرع بنفْيه، فإنه ﷺ أخبرَ بانْخرَام قَرْنِهِ بعد مائةِ سنة من يوم مقالَته. فمَن ادَّعى الصُّحبةَ بعد ذلك لَزِمَ أنْ يكونَ مخالفاً لظاهر الخبر، فلا يُقبَل إلّا بطرقٍ يَنْقَطِعُ العُذْرُ بها، ويحتاجُ معها إلى تأويلِ الحديث المشار إليه»[٦].

---

(١) «لسان الميزان» (٣/ ١٠٧).
(٢) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٧).
(٣) «الإصابة» (٣/ ٥٤٤).
(٤) في النُسخ: (عبيد الله) مصغر، والمثبتُ من جُملةِ مصادرَ تقدمت (٣/ ٣٥٤) في التعليق.
(٥) في تراجمهم منه. وقد مضَى ذكرُهم في (نوع العالي والنازل) (٣/ ٣٥٣، ٣٥٤).
(٦) ذكر الحافظ في «اللسان» (٦/ ٦٩ ـ ٧١) في ترجمة مُعَمَر حديثَ المُصَافَحة وأخرجه =

وممّا استَظهرَ به ابنُ الجَزَرِي لِبُطْلان الدَّعْوى في هؤلاءِ كونُ الأئمةِ كأحمدَ، والبخاريِّ، والدارميِّ وعَبْدٍ ـ ممَّن رَحَل الأقطارَ، وجابَ الأمصارَ، وحَرَص على طلبِ الإسنادِ العالي ـ أَعْلَى ما عندَهم «الثُلَاثِيّات» مع قِلَّتِها جدًّا، إذْ خَفَاءُ الصحابةِ على مثلِهم بعيدٌ، مع توفّر الهِمَم على نَقْلِه[1].

وبيَّن أنَّ ظُهورَ المُسمَّى بمُعَمَّر المَغْربي المدّعي فيه الصُّحبةَ، ومصافحةَ النبي ﷺ له، وقولَه له: «عَمَّرَكَ اللهُ» كان في حُدُود السبعِمائة، أو بعدَها، ثم قال: «وكلُّ هؤلاءِ كذَّابون دجّالون، لا يُشْتَغَلُ بحديثِهم، ولا بأمثالِهم».

(و) أما آخِرُهم موتاً بالنسبةِ إلى النواحي فمات (**قبلَه**) أي قبلَ أبي الطُّفَيل ٨٠٩ إمَّا (**السائِبُ**) بنُ يزيدَ ابنُ أختِ النَّمِر (**بـ«المدينةِ»**) النبوية (**أو سَهْلُ**) هو ابنُ سعدٍ السَّاعِدِي (**او جابرٌ**) ـ بالنقل ـ هو ابنُ عبد الله الأنصاري. أي فيها كما قيلَ به في كلٍّ واحدٍ من الثلاثة، فجزَم به في الأولِ أبو بكر بنُ أبي داود[2]. وفي الثاني ابنُ المَدِيني والواقِدِي[3] وإبراهيمُ بنُ المُنذرِ الحِزَامِي[2]، وابنُ حِبّان[4] وابنُ قانِعٍ، وأبو زكريا ابنُ منده وابنُ سعد[5]، وادَّعى نَفْيَ الخِلاف فيه فقال: «ليس بينَنا في ذلك اختلافٌ»، بل أطلَق أبو حازمٍ أنَّه آخرُ الصحابةِ موتاً، وكأنَّه أخذه من قول سهلٍ نفسِه: «لو مِتُّ لم تَسْمعوا أحداً يقولُ: قال رسولُ الله ﷺ». ولكنِ الظاهرُ ـ كما قال المؤلِّف[6] ـ أنّه أرادَ أهلَ «المدينة» خاصةً. يعني مع احتياجِه إلى تأويلٍ أيضاً.

وفي الثالثِ: أبو نُعَيم، وقتادةُ، فيما رواه أحمدُ عنه، وصدَّر به ابنُ الصلاحِ[7] كلامَه.

= بسنَده إليه، وعقَّب عليه بقوله: «وكلُّ ذلك ممَّا لا أَعتَمِدُ عليه، ولا أفرَحُ بعُلُوِّه، ولا أذكُرُه إلَّا استِطْرَاداً إذَا احتَجْتُ إليه للتعريفِ بحال بعضِ الرُّوَاة».

(١) حقاً إنه استظهار في محله. وانظر «الغاية» (١/ ٣٨٩) لابن الجزري. و(أعلى) كتبت في النسخ: (أعلا).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٣١٤) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٥).

(٣) ذكره عنه السمعاني في «القواطع» (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥). (٤) «الثقات» (٣/ ١٦٨).

(٥) لم أجد ترجمة لسهل في «الطبقات» لابن سعدٍ، فلعلَّه قاله في غيره، أو في المفقود منه. والله أعلم.

(٦) في «التقييد والإيضاح» (٣١٣) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٥).

(٧) «علوم الحديث» (٢٧٠).

والخلافُ في ذلك مترتِّبٌ عليه في وَفَيَاتِهم، فأمَّا الأولُ فقيل: إنّها سنةُ ثمانين، أو بعدَها باثنَتَين فيما قاله أبو نُعَيم، أو بستٍّ، أو بثمانٍ.

وقال الجَعْدُ بنُ عبد الرحمن والفَلَّاسُ والواقِديُّ: سنةَ إحدى وتسعين[1]، وبه جزم ابنُ حِبّان[2]، ويتأيَّدُ بذِكر البخاري له في «فصل من مات ما بين التسعين إلى المائة»[3]، وقيل: سنةَ أربعٍ وتسعين، وكان مولدُه إمَّا في الثانيةِ، أو الثالثةِ من الهجرة، وثبَت قولُه: «حُجَّ بي مع النبي ﷺ وأنا ابنُ سبعٍ»[4].

وأمّا الثاني فقيلَ: سنةَ ثمانٍ وثمانين قاله أبو نُعَيم، وقيل: إحدى وتسعينَ قاله الواقدي[5] والمدَائِني ويحيى بنُ بُكَير، وابنُ نُمَير وإبراهيمُ بنُ المُنذر الحِزَامِيُّ، ورجَّحه ابنُ زَبْرٍ[6] وابنُ حِبّان[7].

لكنْ مُقْتضى قولِ أبي حاتم: إنّه عاش مائةَ سنةٍ أو أكثرَ[8] ـ مع ما ثَبَتَ مِن أنَّ مولدَه قبلَ الهجرة بخمسِ سنين ـ أنْ يكونَ تأخَّر إلى سنةِ ستٍّ وتسعين أو بعدَها. ونحوُه قولُ الواقدي: إنَّه عاش مائةَ سنةٍ[9]، وقيل ستاً وتسعين.

وأما الثالثُ فمات قبلَ الثمانين، قيل: سنةَ اثنَتَين[10] كما قاله ابنُ زَبْرٍ[11]. أو ثلاثٍ كما قاله ابنُ سعد[12]، والهَيْثَمُ بنُ عَدِيّ، أو أربعٍ كما قاله بعضُهم، أو سبعٍ كما قالَه محمد بنُ يحيى بنُ حَبَّانَ[13] وأبو نُعَيم، أو ثمانٍ كما قاله خَلْقٌ

---

(١) ذكره عن الواقدي السمعاني في «قواطع الأدلة» (٢/ ٤٨٤).
(٢) «الثقات» (٣/ ١٧٢).
(٣) «التاريخ الصغير» (١/ ١٩٠) والفصل المذكورُ يبدأ من (١/ ١٧٩) إلى(١/ ٢٠٨).
(٤) أخرجه عنه البخاري في «جزاء الصيد»: باب حَجِّ الصِبيان (٤/ ٧١).
(٥) ذكره عنه السمعاني في «القواطع»(٢/ ٤٨٤ـ٤٨٥). (٦) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ٢١٩).
(٧) «الثقات» (٣/ ١٦٨)، وقد ذكر كلَّ ذلك العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٥).
(٨) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٩٨).
(٩) ذكره عنه السمعاني في «قواطع الأدلة» (٢/ ٤٨٥).
(١٠) يعني وسبعين. (١١) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١٩١).
(١٢) لم أجد ترجمةً لجابرٍ في «الطبقات» لابن سعد فلعلّه قاله في غيره، أو أنها تصحَّفَت من (ثمان) الآتيةِ قريباً. والله أعلم.
(١٣) بفتح الحاء المهملة، أبو عبد الله الأنصاري، الإمامُ الفقيه. مات سنة ١٢١. «طبقات ابن سعد» القسم المتمم لها (١٣١)، و«السير» (٥/ ١٨٦).

منهم يَحيى بنُ بُكَير، والفَلَّاسُ[(١)]، أو تسع كما قالَه خليفةُ في روايةٍ[(٢)]، وغيرُه[(٣)]، كلُّ ذلك بعدَ السبعين. وكلُّهم أبناءُ صحابةٍ.

والأشبهُ: أنَّ الثانيَ آخِرُهُم[(٤)].

على أنَّه قد اختُلِف أيضاً في كونِ وفاةِ الأخِيرَين[(٥)] بـ«المدينةِ».

فأما أوّلُهما فقيل فيه: إنَّه مات بـ«إسْكَنْدَريةَ»[(٦)]، أو «مصرَ»[(٧)]، ولكنْ قال شيخُنا: «المشهورُ أن ذلك وَلَدُهُ عَبّاسٌ»[(٨)] فلعلَّه اشتَبَه على حَاكِيه.

وأمّا ثانِيهما فقيلَ: إنّه مات بـ«قُبَاءَ» (**أو بـ«مكةِ»**) - بالنقل مع الصَّرْفِ للضرورةِ - فيما قالَه أبو بكر بنُ أبي دَاود، وأنَّه آخِرُ مَن مات بها، ولكنَّ الجمهورَ على أنَّه بـ«المدينةِ»[(٩)]، وكذا قد تأخر عنهم ممّن مات بـ«المدينة» محمودُ بنُ لَبِيدَ الأَشْهَلِي إنْ مَشَيْنا على قولِ البُخَاري وابنِ حِبّان بصُحْبَتِه[(١٠)]، وإلّا فقد عدَّه مسلمٌ وجماعةٌ في التابعين.

ومحمودُ بنُ الرَّبِيعِ الذي عَقَلَ مَجَّةَ النبيِّ ﷺ في وَجْهِه وهو ابنُ خمس سنين.

فأمَّا أولُهما فمات سنةَ خمسٍ وتسعين، أو التي بعدَها[(١١)].

وأما ثانيهما فمات سنة تسعٍ وتسعين.

(**وقيل: الآخِر**) - بالنقل - موتاً (**بها**) أي بمكةَ - بعدَ ما عُلم مِن أنَّ ٨١٠

---

(١) وكذا هو عند ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ١١٢) في ترجمة محمد بن الحنفية، و(٥/ ٢٢١) في ترجمة علي بن الحسين، وقاله ابنُ حِبان في «الثقات» (٣/ ٥١) بادئاً به.

(٢) لأنَّ خليفةَ في «تاريخه» (٣٦٥) جعل وفاتَه سنةَ ٦٨.

(٣) كابن حِبَّانَ في المصدر السابق.

(٤) قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣١٤): (وهو الذي عليه الجمهور).

(٥) يعني سهلاً وجابراً.

(٦) قاله أبو بكر بن أبي داود كما في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٦).

(٧) قاله قتادةُ كما في المصدر السابق. (٨) «الإصابة» (٢/ ٨٨).

(٩) عزاه للجمهور فيه وفي سهل: العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٦).

(١٠) «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٠٢)، و«الثقات» (٣/ ٣٩٧).

(١١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٦) وعند ابن حِبّان في «الثقات» (٣/ ٣٩٧): سنة ثلاث وتسعين.

الصحيحَ في جابرٍ أنَّه لم يمتْ بـ«مكةَ» فضلاً عن أنْ يكونَ الآخِرَ بها ـ (ابنُ عُمَرا) عبدُ الله، فيما قالَه قتادةُ وأبو الشيخِ ابنُ حَيَّانَ في «تاريخِه»، وابنُ الجَوزي في «التلقيح»[1]، وبه صَدَّر ابنُ الصلاحِ[2] كلامَه.

والخلافُ فيه أيضاً ينشأُ عنه في وقتِ وفاته، فقيلَ: إنَّها سنةُ اثنَتَين وسبعين، أو ثلاثٍ وجزم به أحمدُ، وأبو نُعَيم، ويحيى بنُ بُكَير والجمهورُ، أو أربعٍ وبه جزَم سعيدُ بنُ جُبَير، وخليفةُ[3]، والواقديُّ[4]، وصحَّحه ابنُ زَبْرٍ وقالَ: «إنَّه أثبتُ»[5]. عن سبعٍ وثمانينَ على الصحيح.

واختُلِف في محلِّ دَفْنِه منها فقال ابنُه سالمٌ بـ«فَخّ»[6] ـ بالفَاءِ، والخاءِ المعجمةِ ـ وهو فيما قيلَ: «وادي الزَّاهِر»[7]، وتَبِعَه ابنُ حِبّان[8]، وابنُ زَبْرٍ وغيرُهما.

وقال مُصعَب الزُّبَيري: بـ«ذِي طُوَى»، يعني بمقبرةِ المهاجرين، وقال غيرُهما: بـ«المُحَصَّب». والصحيحُ: أنَّه بالمقبَرةِ العُلْيا عند «ثَنِيّة أَذَاخِر» كما في «تاريخِ الأزرقي»[9] وغيرِه، وهو يقرُب من القولِ الثالثِ.

وأمّا ما يقولُه الناسُ مِن أنَّه بالجبل الذي بـ«المَعْلَاةِ» فلا يصحُّ من وجه.

وبالجُملة فلم يختَلِفوا في أنَّه تُوفي بـ«مكةَ».

وإنما يكون كلٌّ من ابنِ عُمرَ وجابرٍ ـ على القولِ المرجوحِ فيه ـ آخِرَ من مات بـ«مكة» **(إنْ لَا)** أي إنْ لَمْ يَكُنْ **(أبُو الطُّفَيل)** الماضي أوّلاً **(فيها)** أي في «مكةَ» قَدْ **(قُبِرا)**، ولكنَّ الصحيحَ أنَّه قُبِر بها كما قدَّمتُه.

٨١١ **(وأنسُ بنُ مالكٍ)** الآخِرُ موتاً بـ **(«البَصرة»)** ـ بتثليث الموحّدة، والكسرُ أصحُّها[10] ـ فيما قالَه قتادةُ، وأبو هِلال، والفَلَّاس، وابنُ المَدِيني، وابنُ

---

(١) (ص٤٤٥).
(٢) «علوم الحديث» (٢٧٠).
(٣) «تاريخ خليفة» (٢٧١).
(٤) الذي ذكره عنه السمعاني في «القواطع» (٢/٤٨٦) أنه مات سنة ثلاث وسبعين.
(٥) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١٩٤).
(٦) هو واد بمكة. «معجم البلدان» (٤/ ٢٣٧).
(٧) (المصدر السابق).
(٨) «الثقات» (٣/ ٢١٠).
(٩) «أخبار مكة» (٢/ ٢١٠).
(١٠) جاء في حاشية (س): (هذا وَهَمٌ، بل أصحُّها الفتحُ، كما قاله النوويُّ في تهذيبه) انتهى. =

سعد[١] وأبو زكريا ابنُ منده، وغيرُهم[٢].

وكانت وفاتُه في سنةِ تسعينَ، أو إحدى، أو اثنَتَين، أو ثلاثٍ، ورجَّحه النوويُّ[٣] والذهبيُّ[٤]، والذي قبلَه ابنُ الأثيرِ[٥]، وهو قولُ الواقدي[٦] ـ أو خمسٍ، أو ستٍ، عن مائةٍ ونَيّف[٧]، بل قيلَ: وعشرٍ. وهو عجيبٌ[٨].

وقد قال شيخُنا: «أكثرُ ما قيلَ في سِنِّه إذْ قدمَ النبيُّ ﷺ «المدينةَ» عشرُ سِنِين، وأقربُ ما قيلَ في وفاتِه سنةُ ثلاثٍ وتسعينَ، فعلى هذا غايةُ ما يكونُ عُمْره مائةَ سنةٍ وثلاثِ سنين، وقد نصَّ على ذلك خليفةُ بن خيّاط في« تاريخِه» فقالَ: «مات سنة ثلاثٍ وتسعينَ وهو ابنُ مائةٍ وثلاث سنين»[٩].

وقول حُمَيدٍ وكذا الواقدي: «مائةٌ إلّا سنة»، قال النوويُّ: «إنّه شاذٌّ مَرْدود»[١٠].

وقال ابنُ عبد البر: «وما أعلمُ أحداً ماتَ بعدَه ممّن رأى النبيَّ ﷺ إلّا أبَا الطُّفَيل»[١١].

وانتُقِدَ بمحمودِ بنِ الرَّبيع كما تقدَّمتْ وفاتُه، وبعبدِ الله بنِ بُسْرٍ كما سيأتي في قولِ عبد الصَّمَد.

= قلتُ: ولفظُ النووي كاملاً: (البصرة: بفتح الباء: البلدة المشهورة. . . . وفيها ثلاثُ لغات: فتحُ الباءِ، وضمُّها، وكسرُها. حكاهن الأزهري، أفصَحُهن الفتحُ، وهو المشهور)، «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٧). وجاء في «تاج العروس» بصر: (والبَصْرَة: بفتح فسكون ـ وهي اللغةُ العاليةُ الفُصحى ـ: بلد معروف).

(١) «الطبقات» (٧/ ٢٦).

(٢) كالواقدي فيما حكاه عنه السمعاني في «القواطع» (٢/ ٤٨٥) وهو ما يراه الحَسَنُ فيما نقلَه عنه ابنُ سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٦).

(٣) «تهذيب الأسماء» (١/ ١٢٧). (٤) «السير» (٣/ ٤٠٦).

(٥) يعني ورجَّحَ الذي قبلَه وهو سنةُ اثنَتَين وتسعين ابنُ الأثير. قلت: ولم يظهرْ لي في ترجمةِ أنسٍ مِن «أَسَدِ الغابة» (١/ ١٥٢) ترجيحُ ذلك، بل ترجيحُه للأخيرِ يكادُ يظهرُ.

(٦) نقلَه عنه ابنُ سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٥).

(٧) في المصدر السابق: (مائة سنة وسبع سنين).

(٨) سيأتي عن الحافظِ ابنِ حجر بيانُ وجهِ هذا التَعجّب.

(٩) تاريخ خليفة» (٣٠٦). وانظر معنى كلام الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٤٥)، وقاله قبلَه ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (١/ ١٥٢).

(١٠) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٢٨). (١١) «الاستيعاب» (١/ ٧٣).

وكأنَّ مستَنَدَ ابنِ عبد البر قولُ أنس ـ لِمَن سأله: أأَنْتَ آخِرُ الصحابةِ؟ ـ: «قد بَقِيَ قومٌ من الأَعْرَاب، فأمَّا مِن أصحابه فأنا آخِرُهم»[١]. ولكنْ قولُه بخصُوصه قابلٌ للتأويلِ بحَمْله على صحبةٍ خاصة، أو أنَّه ذَكَر ما عَلِمَه، كما يجابُ به عن ابنِ عبد البر. وقد أشرتُ إلى ذلك في تعريفِ الصحابي[٢].

(وابنُ أَبِي أَوْفَى) وهو عبدُ الله الأَسْلَمِي (قَضَى) أي ماتَ خاتِمَتَهم بـ«الكوفة» فيما قالَه قتادةُ، والحسنُ[٣] والفلّاس وابنُ حِبّان[٤] وابنُ زَبْرٍ[٥] وابنُ عبدِ البر[٦] وأبو زكريا ابنُ منده وابنُ الجوزي في «التلقيح»[٧].

وكانت وفاتُه في سنةِ ستٍ وثمانين، أو سبعٍ أو ثمانٍ.

وقيلَ: بل آخِرُ أهلِ «الكوفةِ» أبو جُحَيفةَ وَهْبُ السُّوَائِي. قاله عليُّ بن المَدِيني[٨].

والأولُ أصحُّ، فإنَّ وفاةَ أبي جُحَيفَةَ سنة ثلاثٍ وثمانين، وقيل: أربعٍ وسبْعين.

نَعَمْ، عَمْرُو بنُ حُرَيثٍ ـ وهو قدْ مات بها ـ قد اختُلِفَ في وقتِ وفاته، فقيل: سنة ثمانٍ وتسعينَ كما رواه الخطيبُ في «المُتَّفِقِ والمُفْتَرِق»[٩] له عن محمد بن الحَسن الزَّعْفَرَاني.

فعلى هذا هو آخِرُ مَنْ ماتَ بها.

ولكن توقَّفَ شيخُنا في كونِها بتقديمِ التاءِ الفوقانيةِ على السين، وقال: فيه نَظَر، ولعلَّه بتقديم السين على الموحدة، لا سيَّما وقد حكاه خليفةُ بن خياط كذلك في «تاريخه»[١٠]. ولذا[١١] جزَم شيخُنا في «الإصابة» بعدمِ ثُبوتِه[١٢].

وحينئذٍ فابنُ أبي أَوْفَى بعدَه، وكذا يكونُ بعدَه على القول بأنَّ عَمْراً مات

---

(١) «علوم الحديث» (٢٦٤) و«تهذيب الكمال» (٣/ ٣٧٦).
(٢) (ص٢١).
(٣) «الطبقات» (٤/ ٣٠٢) (٦/ ٢١).
(٤) في «الثقات» (٣/ ٢٢٢).
(٥) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ٢١٣).
(٦) في «الاستيعاب» (٢/ ٢٦٥).
(٧) (ص٤٤٥).
(٨) عزاه إليه ابنُ الجوزي في المصدر السابق.
(٩) (٣/ ١٦٩١).
(١٠) (ص٢٧٧).
(١١) في (س): وكذا. من الناسخ.
(١٢) «الإصابة» (٢/ ٥٣١).

سنة خمسٍ وثمانينَ كما قالَه البخاريُّ[١] وغيرُه كابنِ حِبَّان في «ثقاته»[٢]، وقال: «إنها بـ«مكة»».

وبكلٍّ هذا ظهرَ أنَّ ابن أبي أَوْفَى آخِرُ أهلِ «الكوفة»، بل هو آخِرُ مَنْ شَهِد بيعةَ الرِضْوان وفاةً.

٨١٢ (و) أمَّا الآخِر منهم موتاً بـ(الشام) ـ بفتح الشين ثم ألف إمَّا مع همزةٍ ساكنةٍ، أو بدُونها، على لُغَتَين من لُغَاتِها ـ بأَسْرِه (فـ) إمَّا (ابنُ بُسْر) بضم الموحدة، ثم سين مهملة واسمُه عبدُ الله المَازِني (أو ذُو باهِلَة) وهو أبو أُمامَةَ صُدَيُّ بنُ عَجْلَانَ البَاهِلي (خُلْفٌ) أي في ذلك اختلاف.

فالقائلون بالأولِ: الأحوصُ بنُ حَكِيم، وابنُ المديني[٣]، وابنُ سعدٍ تَبَعاً للواقدي[٤]، وابنُ حِبَّانَ[٥] وابنُ قَانِع، وابنُ عبدِ البَرّ[٦]، وغيرُهم.

وبالثاني: الحَسنُ البصري، وابنُ عُيَينة في المروي عنهما، وبه جزم أبو عبدِ الله ابنُ منده.

والصحيحُ: الأولُ. فقد قال البخاري في «تاريخه الكبير»: قال عليٌّ ـ يعني ابنَ المديني ـ: سمعتُ سفيانَ ـ هو ابنُ عُيَينة ـ يقولُ: قلتُ للأحوص: كان أبو أُمامةَ آخرَ من مات عندَكم من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: كان بعدَه عبدُ الله بنُ بُسْر، قد رأيتُه»[٧].

والخِلافيَّةُ مترتبةٌ عليها في وفاتَيهما، فقيل في الأولِ: إنَّها سنة ثمانٍ وثمانينَ، وهو المشهورُ، وقيل: ستٌّ وتسعينَ، قاله أبو القاسم عبدُ الصَّمَد بنُ سعيد الحِمْصي القاضي، وبه جزم أبو عبد الله بنُ منده، وأبو زكريا ابنُ منده[٨]، وقال: إنَّه صلَّى لِلقِبْلَتَين.

فعلى هذا هو آخرُ مَن بَقِيَ ممَّن صلَّى للقبلتين، وأنّه مات عن مائةِ سنة.

---

(١) في «التاريخ الصغير» (١/ ١٨١، ١٨٩). (٢) (٣/ ٢٧٢).
(٣) «التاريخ الكبير» (٥/ ١٤). (٤) «الطبقات» (٧/ ٤١٣).
(٥) «الثقات» (٣/ ٢٣٣). (٦) «الاستيعاب» (٢/ ٢٦٧).
(٧) «التاريخ الكبير» (٥/ ١٤) و«التاريخ الصغير» (١/ ١٨٦).
(٨) في حاشية (س): (حفيد الأول).

وكذا قال أبو نُعَيم في «المعرفةِ» وساق في ترجمته حديثَ وَضْعِ النبي ﷺ يَدَه على رأسه وقال: «يعيشُ هذا الغلامُ قرناً»، فعاش مائة[1].

وقال أبو زُرَعَةَ: إنَّها قَبْلَ سنة مائة.

وقيل **في الثاني**: إنها سنة إحدى[2]، أو ستٍّ وثمانين، والثاني أَشْبَهُ، قاله الفلّاس والمدَائِني وخليفةُ[3]، وأبو عُبَيد.

بل عيَّن قتادةُ وأبو زكريا ابنُ منده والدارَقُطنيُّ ـ كما ستأتي الإشارة إليه ـ لِوَفاةِ أَوَّلِهما «حِمْصَ». وكذا عبدُ الصَّمَد قال: «وقبرُه في قريةِ تَنْوِيْنَةَ»[4].

(وقيل) مما سُلِك فيه طريقةٌ أخرى في تفصيلِ نواحِي من «الشام» ـ وهي «دِمشقُ»، و«حِمْصُ»، و«الجَزِيرةُ»[5]، و«بيتُ المقدس» ـ: إنَّ آخرهم موتاً (بـ«دمشقَ» **واثلةُ**) هو ابنُ الأَسْقَعِ فيما قالَه سعيد بن بَشير عن قتادةَ[6]، وكذا ذكرَه أبو زكريا ابنُ منده[7]. ولكن في كونه مات بـ«دمشقَ» اختلافٌ، فالقائلُ به مَعَ هَذَيْن دُحَيمٌ[6].

وأما أبو حاتم الرازي فقال: بـ«بيتِ المقدس»[8]. وقال ابنُ قانِعٍ: بـ«حِمْصَ».

وكذا اختُلِفَ أيضاً في وقته، فقيل: سنة ثلاثٍ، أو خمسٍ، أو ستٍ

---

(١) «التاريخ الصغير» (١/ ١٨٦).

(٢) وهو قول ابنِ عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ١٩٨).

(٣) «تاريخ خليفة» (٢٩٢).

(٤) في حاشية (ح): (قرية بالشام). وقد ضُبِطَت بالشكلِ في (س) و(ح) بفتح المثناة الفوقية وسكون النون وكسر الواو وإسكان المثناة التحتية وفتح النون. وجاء ضبطُها بالشكل في «معجم البُلدان» (٢/ ٥٠) بفتح ثم ضم ثم سكون ثم كسر ثم فتح وقال: (من قرى حمص).

(٥) هي ما بين نهري دجلة والفرات من العراق.

(٦) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٠).

(٧) قال العراقي في (المصدر السابق): إنَّه قال ذلك في جزءٍ جَمَعَهُ في (آخر من مات من الصحابة). وأنَّه رَوَاه عنه من ذلك الجزء، وسيُشِير المصنف (ص٩٠) إلى هذا الجزء وأن ما نسب إلى أبي زكريا ابن منده هنا فهو من ذلك الجزء.

(٨) «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٧).

وثمانين، قيل: وهو ابنُ مائةٍ وخمسِ سنين[(١)].

٨١٣ (وأَنَّ في «حِمْصَ») كما قيلَ (ابنُ بُسْرٍ) الماضي كما سَبَقَ (قُبِضَا) آخِرَهم (وأَنَّ بـ«الجَزِيرةِ») ـ التي بين «دجلةَ» و«الفُرَاتِ» ـ كما قيل أيضاً (العُرْسُ) ـ بضم العين المهملة، ثم راءٍ ساكنةٍ، ثم سينٍ مهملة ـ بنُ عَمِيرَةَ ـ بفتح أوله ـ الكِنْدي، أَحَدُ مَنْ نزل «الشامَ» (قَضَى) أو مَضَى[(٢)] أي مات آخرَهم فيما قالَه أبو زكريا ابنُ منده. لكن قال أبو بكر الجِعَابِي[(٣)]: إنّ آخِرَ الصحابةِ موتاً بـ«الجزيرةِ» وَابِصَةُ بنُ مَعْبد، وكان قد نزَلَها. ونحوهُ قولُ هلالِ بن العَلَاء: «قبرُ وابِصَةَ عندَ منارةِ جامع «الرَّقَّة»، إذ «الرَّقة» على جانبِ «الفرات» الشمالي الشرقي، وهي قاعدةُ ديارِ «مُضَر» من «الجزيرة»[(٤)]، كما أَنَّ «حَرَّانَ» أيضاً مِن ديارِ «مُضَر»، فاللهُ أعلم أيّهما الآخِرُ[(٥)].

٨١٤ (و) أنَّ آخرَ من مات منهم ـ فيما قيل أيضاً ـ (بـ«فِلَسْطِينَ») بكسر الفاء، وفتح اللام، وسكون المهملة: ناحيةٍ كبيرةٍ وراءَ «الأُردنّ» من أرضِ «الشام»، فيها عِدَّةُ مدنٍ منها: «القُدْسُ»، و«الرَّمْلَةُ»، و«عَسْقَلَان»، وغيرُها، والمرادُ هنا: أَوَّلُها (أَبُو أُبَيّ) فيما قاله أبو زكريا ابنُ منده، ثم الدِّمْياطي في «أربَعِينِه الكُبْرى»، وهو بضم الهمزة مُصَغرٌ، أنصاريٌّ مشهورٌ بكُنْيته، واسمُه عبدُ الله، ويقالُ له: ابنُ أُمِّ حَرَام، وهي أمُّه وهي خالةُ أنسِ بنِ مالك، وامرأةُ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، وقيلَ غيرُ ذلك.

وفي اسم أبيه اختلافٌ، قيلَ: عَمْرو بنُ قيس بنِ زيدٍ كما قاله ابنُ سعد[(٦)] وخليفةُ[(٧)]، وابنُ عبد البر[(٨)]. وقيل: أُبَيٌّ، وقيل: كعبٌ.

---

(١) «الطبقات» (٧/٤٠٨). (٢) يعني أنه بالقاف أو بالميم.

(٣) محمد بن عمر بن محمد التميمي البغدادي، حافظٌ علّامة، مات سنة ٣٥٥ بعد أنْ سقط عند كثيرٍ من أصحاب الحديث. وبعدَ أنْ قام بإحراق كتبه.
«تاريخ بغداد» (٣/٢٦) و«السير» (١٦/٨٨) ولعلَّ الكلامَ الآتي عن الجعَابي في كتابه: (تاريخ الطالبِيِّين) الذي سيذكره المصنف (ص٩٢).

(٤) وقد ترجم له ابنُ سعد في «الطبقات» (٧/٤٧٦) ضِمْنَ (من نزل الجَزِيرةَ مِن أصحاب رسول الله ﷺ).

(٥) والأكثرونَ على الأولِ كابنِ الصلاح والنوويِّ وابنِ كثيرٍ وغيرِهم.

(٦) في «الطبقات» (٧/٤٠٢). (٧) «طبقات خليفة» (٨٧).

(٨) «الاستيعاب» (٤/١٤).

وكذا اختُلِف في كَون وفاتِه بـ«بيتِ المَقْدِس» فقال بِهِ ابنُ سُمَيعٍ[١]، ويتأيَّدُ بقول شَدّادِ بنِ عبد الرحمن: «كان يسكُن «بيتَ المَقْدس»».

وقيل: بـ«دمشقَ»، ففي مَقْبَرة «البابِ الصغير» منها خارجَ الحَظِيرة قبرٌ مكتوبٌ عليه بالخَطِّ الكوفيِّ القديم: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا قَبرُ عبدِ الله بنِ أمِّ حَرَام يُكْنَى أبا البَرَاء ابنِ امرأةِ عُبَادَةَ بنِ الصامتِ».

وبأنَّه مات بـ«دمشقَ» جزَم الكَتَّانيُّ، وَأَرَى قَبْرَهُ لِلْأَكْفَانِي.

فإنْ صَحَّ فيكونُ آخِرَ من مات بـ«فِلَسْطِينَ» قيسُ بنُ سعدِ بنِ عُبَادة، فقد حَكَى أبو الشيخِ ابنُ حَيَّان في «تاريخِهِ» عن بعضِ وَلَدِ سعدٍ أنَّ قيساً تُوفي بـ«فِلَسْطِين» في سنةِ خمسٍ وثمانينَ في ولايةِ عبدِ الملك بنِ مَرْوان.

ولكنَّ المشهورَ أنَّه تُوفي بـ«المدينةِ» في آخرِ خلافةِ معاويةَ. قاله الهيثمُ بنُ عَدِي، والواقديُّ[٢]، وخليفةُ[٣] وغيرُهم[٤]، بل رأيتُ في «ثقات ابن حِبَّان»[٥] ممَّا حكاه شيخُنا أيضاً أنَّه هَرَبَ مِن معاويةَ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ، وسكَن «تَفْلِيس» يعني بفتح المثناة الفوقانية، ثم فاءٍ وآخرُه سينٌ مهملةٌ: أَحَدُ بلادِ «آذربيجَان» مما يلي «الثَغْر»، ومات بها في ولايةِ عبد الملك[٦] فلعل أحدهما[٧] تصحَّفَ.

وأمَّا الآخِرُ منهم موتاً (بـ«مصرَ» فابنُ **الحَارِثِ بنِ جَزْيِ**) أي بإبدَال الهمزةِ ياءً للضرورة، فإنه جَزْءٌ، وهو الزُّبَيدِي بضم الزاي مصغّر، نسبة لـ «زُبَيد». واسمُه عبدُ الله.

---

(١) الإمامُ الحافظُ محمودُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمد الدمشقي مؤلفُ كتاب «الطبقات» مات سنة ٢٥٩. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٢)، و«السير» (١٣/ ٥٥)، وكنيتُه في الأولِ: أبو الحسن، وفي الثاني: أبو القاسم. والأول أكثرُ ـ كما سيأتي في (ص٩٤)، وكما في «شذرات الذهب» (٢/ ١٤٠).

(٢) نقله عنه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٥٣).

(٣) فقد ذكره في «تاريخه» (٢٢٧) في وفيات سنة ٥٩.

(٤) وأشار إليه ابنُ حِبّان في «الثقات» (٣/ ٣٣٩).

(٥) (المصدر السابق).

(٦) وقال: في سنة خمسٍ وثمانين.

(٧) يعني (فلسطين) و(تفليس).

وكونُ موتِهِ بـ«مصرَ»، وأنَّه آخرُهم قاله ابنُ عُيَينة، وابنُ المَدِيني، وأبو زكريا ابنُ منده[١]، وابن الجوزي في «تلقيحه»[٢].

وكذا أطلَق ابنُ عبدِ الحكم أنَّه مات بـ«مصرَ»[٣]. وعن الطَّحَاوِي[٤] أنه مات بـ«سَفْطِ القُدُور»[٥] وهي التي تعرف اليوم بـ«سَفْط أبي تراب» من «الغربية» قريباً من «المَحَلَّة»[٦].

وقيلَ: إنَّه مات بـ«اليمامةِ». حكاه أبو عبدِ الله ابنُ مندة عن ابن يونس، وأنه شَهِد بدراً.

وقال شيخُنا: «إنَّه خَبْطٌ فَاحِشٌ»، قال: «وأظنّه عَمَّه مَحْمِيَةَ بنَ جَزْءٍ»[٧]، وكذا قال المصنفُ: إنَّه لا يصحُّ أنَّه شَهِد بدراً، فإنْ صحَّ فهو آخرُ البَدْرِيِّين موتاً[٨].

وكذا اختُلف في وقتِ وفاته فقيل: سنةُ خمسٍ، أو ستٍّ ـ وهو المشهورُ ـ أو سبعٍ، أو ثمانٍ، أو تسعٍ وثمانين.

٨١٥ (وقُبِضَ الهِرْمَاس) بكسر الهاء، وإسكان الراء المهملة، ثم ميم مفتوحة، وآخره سين مهملة: ابنُ زيادِ الباهِلِي آخرَهم (بـ«اليمامةِ») فيما قاله أبو زكريا ابنُ منده، وذكر عكرمةُ بنُ عمَّار: أنَّه لَقِيَه في سنةِ اثنَتَين ومائة[٩].

(و) قُبض (قبلَه رُوَيفِعٌ) بضم الراء وكسرِ الفاءِ: ابنُ ثابتِ الأنصاري المدني (بـ«بَرْقَة») بفتح الموحدةِ الثانية وبالصَّرف للضرورةِ: من بلادِ «المَغْرِب» فيما قالَه أحمدُ بنُ البَرْقي، قال: «وقد رأيتُ قبرَه بها، وكان أميراً عليها»[١٠].

---

(١) قال ذلك العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٢).
(٢) (ص٤٤٤).
(٣) «فتوح مصر وأخبارها» (٢٥٣) للمؤرخ أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، مات سنة ٢٥٧. «الأعلام» (٤/ ٨٥).
(٤) للطحاوي كتاب اسمه «التاريخ الكبير» ذكره ابنُ خَلِّكان وغيرُه فيظهرُ أنَّ هذا فيه.
(٥) سفط: بفتح السين المهملة وإسكان الفاءِ، والقُدُور جمع قِدْر بالكسر، قال في «معجم البلدان» (٣/ ٢٢٤): وهي قريةٌ بأسفلِ مصرَ. وسيذكرُ المصنف أنَّها من (الغربية).
(٦) في (س): (سمنود).
(٧) «الإصابة» (٢/ ٢٩١).
(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٢).
(٩) المصدر السابق.
(١٠) «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٥٤).

وكذا قال ابنُ يونُس: إنَّه كان أميراً عليها لمَسْلَمَةَ بنِ مُخَلَّد، وأنَّ قبرَه معروفٌ بـ«بَرْقَة» إلى اليوم، وعَيَّن وفاتَه في سنةِ ثلاثٍ وخمسين[1].

٨١٦ (وقيل): إنّ وفاتَه كانت بـ («إفْرِيقِيـة») ـ بكسر الهمزة، وسكون الفاء، وكسر الراء، ثم ياء ساكنة بعدها قاف مكسورة، ثم ياء تحتانية خفيفة، وبالصرفِ أيضاً، من «المغرب» أيضاً ـ فيما قالَه أبو زكريا ابنُ منده[2].

لكنْ قال ابنُ الصلاح: «إنَّ الثانيَ لا يَصِحُّ»[3].

وكذا صحَّحَ المِزِّيُّ الأولَ[4]. ووقع له في حِكايةِ ابنِ يونُس في وَفَاتِه سَهْوٌ تَبِعه عليه شيخُنا في «الإصابة»[5]، و«التهذيب»[6]، ومِن قَبْلِه الذهبي[7].

والذي في «ابن يونس» ما قدّمته.

وفي محل وفاته قول ثالث وأنه «أَنْطَابُلُس»[8]، قاله الليثُ بنُ سعد، وقد يشهد له كونُ معاويةَ ولَّاه «طَرَابُلُس المغرب» سنةَ ستٍ وأربعينَ، فغزَا «إفْرِيقِية» في التي بعدَها ودخلَها ثم انصرَف. وقيل: إنَّها كانت بـ«الشام»[9].

(و) قُبِضَ (سَلَمة) بنُ عَمْرو بنِ الأَكْوَعِ الأَسْلَمِي إمَّا (بَادِياً) أي بالباديةِ فهو آخرُهم بها، قاله أبو زكريا ابنُ منده (أو بـ«طَيْبَةَ») أي «بالمدينةِ» (المُكَرَّمةِ) بالرسول ﷺ، فيما قالَه ابنُه إياسُ بنُ سَلَمَةَ[10]، ويحيى بنُ بُكَير، وأبو عبدِ الله ابنُ منده[11]. ورجَّحه ابنُ الصلاح[12]، وهو الصحيحُ.

وكذا اختُلِف في وقتِ وفَاتِه، فالصحيحُ أنَّه سنةُ أربعٍ وسبعينَ[11]، وقيلَ: سنةُ أربعٍ وستين.

ومما لم يَذكُره ابنُ الصلاح ممَّا هو في جُزْء أبي زكريا ابنِ منده المشارِ

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٣).
(٢) «علوم الحديث» (٢٧١).
(٣) المصدر السابق.
(٤) «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٥٤).
(٥) (١/ ٥٢٢).
(٦) (٣/ ٢٩٩).
(٧) في «السير» (٣/ ٣٦) ووجهُ السهوِ المذكورِ أنَّهم نَقَلُوا عن ابنِ يونُسَ أنَّه مات سنة ٥٦.
(٨) مدينة بين (الإسكندرية) و(برقة). «معجم البلدان» (١/ ٢٦٦).
(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٣).
(١٠) «الطبقات» (٤/ ٣٠٨).
(١١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٣).
(١٢) «علوم الحديث» (٢٧١).

إليه في ذلك أنَّ آخِرَ مَن مات منهم بـ«خُرَاسانَ» بُرَيْدَةُ بنُ الحُصَيب[١]. قلتُ: وكان قد غَزَا إليها في زَمن عثمانَ، ثم تحوَّلَ إلى «مَرْوَ» فَسَكَنَها حتى ماتَ في سنةِ ثلاثٍ وستين. وحينئذٍ فقد تأخَّر بعدَه أبو بَرْزَةَ نَضْلَةُ بنُ عُبَيد الأَسْلَمِي[٢]، لقولِ خليفةَ: إنَّه ماتَ بعدَ سنةِ أربعٍ وستين[٣].

وحقَّق شيخُنا أنَّه كان حيًّا في سنةِ خمسٍ وستين، وكان بـ«خُرَاسانَ»[٤].

قال الخَطِيبُ: «إنَّه شَهِد مع عليّ قتالَ الخَوَارِج بـ«النَّهْرَوَان»، وغَزَا بعدَ ذلك «خراسانَ»، فمات بها». وكذا جَزَمَ خليفةُ[٥] والواقديُّ، وابنُ سعد[٦] بأنَّه مات بها[٧]، لكنْ قال أبو عليّ محمدُ بنُ علي بنِ حمزة المَرْوَزِي: «قيل: إنّه مات بـ«نَيْسَابُورَ»، وقيل: بـ«البَصْرَةِ»، وقيل: بِمَفَازةٍ بين «سِجِسْتَانَ»، و«هَرَاة»، حكاه الحاكمُ في «تاريخ نيسابور».

وبـ«الرُّخْج» ـ وهي بضم الراء، ثم خاء معجمة ساكنة، ثم جيم، من أعمال «سِجِستانَ» ـ العَدَّاءُ ـ بوزن: العَطّار ـ ابنُ خالدِ بن هَوْذَة العامري.

قال شيخُنا: «وكأنَّه عُمِّر، فإنَّ عندَ أحمدَ: أنَّه عاش إلى زَمن خُروج يزيدَ بنِ المُهَلّب[٨]. وكان ذلك في سنةِ إحدى ـ أو اثنَتَين ـ ومائة»، وقال: «إنَّه فيما ذَكَره ابنُ سعدٍ وَفَد على النبيّ ﷺ فأقطَعَه مِيَاهاً كانت لبني عامِر، يقالُ لها «الرُخَيخ» ـ بِخَاءَين مُعْجَمَتَين مصغر[٩] ـ فكان ينزل بها»[١٠].

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٤).

(٢) ويقالُ: نَضْلَةُ بنُ عبدِ الله، وقيل: ابن عُبَيد الله.

(٣) «طبقات خليفة» (١٠٩). ولكنَّه في «تاريخه» (٢٥١) ذكرَه في سنة ٦٣، وأنه مات بالبصرة.

(٤) «الإصابة» (٣/ ٥٥٧).

(٥) «الطبقات» (١٠٩) ولفظهُ في ترجمةِ أبي بَرْزَةَ: (له دارٌ بالبصرة. وأتى خراسانَ ومات بعدَ أربعٍ وستين بعدَما أُخرِجَ ابنُ زياد من البصرة).

(٦) «الطبقات» (٤/ ٢٤٢).

(٧) وكان خليفة في «تاريخه» (٢٥١) نصَّ على أنه مات بالبصرة. كما تقدم قريباً.

(٨) «مسند أحمد» (٥/ ٣٠).

(٩) وقبل الأولى راءٌ. وقد تصحَّف في المطبوع من «مسندِ أحمد» إلى الزجيج بزاي وجيمين، وتصحف في الإصابة إلى «الوخيم».

(١٠) الإصابة (٢/ ٤٦٦).

ومما ليس في «الجُزْءِ»[1] أيضاً أنَّ آخِرَ من ماتَ بـ«أَصْبَهَانَ» منهم النابغةُ الجَعْدِي، فقد ذَكر وفاتَه بها أبو الشيخ في «طبقات الأَصْبَهَانِيِّين»[2]، وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان»[3] بعدَ أنْ عُمِّرَ طويلاً وكان معاويةُ سَيَّره إليها.

وبـ«الطائفِ» عبدُ الله بنُ عباس[4]، وقد زرته[5].

ومما لم يذكرْه المؤلِّفُ[6] أيضاً: أنَّ آخِرَ مَن مات بـ«سَمَرْقَنْدَ»: قُثَمُ بنُ العبّاس شهيداً، وهذا على الصحيح[7]، وقيل: بـ«مَرْو».

وبـ«وَاسِطَ» لُبَيٌّ - بلام وموحدة مصغر - ابنُ لَبَا: بموحدةٍ خفيفة وزن عَصَا على المعتمدِ فيهما كما سيأتي[8]. وكان يكونُ بها[9]. قاله أبو بكر الجِعَابي في «تاريخ الطَالِبِيِّين».

وقد جمع الصَّغَانِيُّ اللُّغَوِيُّ جُزْءاً فيمَن عَرَفَ أَمْكِنَةَ وفاتِه من الصحابة سمّاهُ: «دَرّ السحابة»، وهو عندِي بخطِّه، واختصَرَهُ خَطِيبُ «دَارَيَّا»[10]، وفيهما فوائدُ مع احتياجِهما إلى تنقيبٍ.

ومما يُشْبِه ما تقدَّم أنَّ آخرَ مَن مات من البدْرِيِّين بقَيدِ الأنصارِ: أبو أُسَيد مالكُ بنُ رَبيعةَ الساعِدِي، فيما قالَه المَدَائِنِي وأبو زَكَرِيَّا ابنُ منده[11]، أو أبو

---

(١) يعني (جزءَ أبي زكريا ابنِ منده في آخر من مات من الصحابة) الذي مضت الإشارةُ إليه.

(٢) «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٢٧٣). (٣) (١/ ٧٣).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٤). وذلك سنة سبعين كما عند البخاري في «الكبير» (٥/ ٣) و«الصغير» (١/ ١٢٦) وقيل: سنة ثمانٍ وستين، أو سبعٍ وستين.

(٥) يعني زارَ قَبْره. (٦) يعني العراقيَّ.

(٧) «التاريخ الصغير» (١/ ١٦٩، ١٧١)، وقاله الحاكم. «السير» (٣/ ٤٤٢).

(٨) في نوع «أفراد العلم» (ص١٩٥).

(٩) أي بـ (واسطَ) كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٢).

(١٠) في كتاب اسمه: (تحصيلُ الأدَوَاتِ بتفصيلِ الوَفَيات) في بيان من عُلِم محلُّ موته من الصحابة. وخطيبُ دَارَيَّا هو: محمدُ بنُ أحمدَ بنِ سليمانَ، أبو المعالي، الدمشقي الشافعي، لُغَويٌّ أديبٌ علامةٌ ويُعرَف بابنِ خطيبِ دَارَيَّا. مات سنة ٨١٠ أو سنة ٨١١. «الضوء اللامع» (٦/ ٣١٠)، و(١١/ ١٧١) و«الشذرات» (٧/ ٨٨). و(دَارَيَّا) بالدال المهملة والراء المفتوحة والمثناة التحتية المشددة: قرية من قرى دمشق. «معجم البلدان» (٢/ ٤٣١).

(١١) قال ابنُ حجر في «الإصابة» (٣/ ٣٤٤): (وهو آخرُ البدرِيِّين موتاً). يعني مطلقاً، وذكر أنَّ وفاتَه كانت سنةَ ستين. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥١٦).

اليَسَر كعبُ بنُ عَمْرو فيما قالَه ابنُ إسحاقَ ثم ابنُ الجَوزِي[١].

وآخِرَهم بقَيدِ المهاجِرين سعدُ بنُ أَبِي وَقّاص، وهو أيضاً آخرُ العَشَرَةِ موتاً[١].

وآخِرَ مَنْ شَهِد بيعةَ الرِّضوانِ موتاً ـ على ما تقدَّم ـ عبدُ الله بنُ أَبِي أَوْفَى.

وآخِرَ مَنْ صلَّى لِلْقِبْلَتَين موتاً ـ على ما تقدَّم أيضاً ـ عبدُ الله بنُ بُسْر.

وآخِرَ مَن شَهِدَ «العَقَبَة» موتاً ـ فيما قالَه ابنُ الجوزي[١] ـ جابرٌ. وآخِرَ مَوَالي النبيِّ ﷺ موتاً سَفِينَةُ.

وآخِرَ أزواجِه ﷺ موتاً مَيْمونةُ فيما قالَه الواقِدِيُّ[٢] وغيرُه، وقيلَ: أمُّ سَلَمَة كما رواهُ يونُس عن ابنِ شهاب. قال شيخُنا[٣]: وهو الصحيحُ. وفي «صحيح مسلم» ما يُقَوِّيهِ[٤].

وأَغْرَبَ ابنُ حزمٍ فزَعم أنَّ صَفِيَّةَ آخِرُ الزوجاتِ موتاً[٥]، وقال غيره: سنة خمسين. وقيل: سنة اثنتين وخمسين[٦]، وقيل: سنة خمس عشرة[٧].

---

(١) «التلقيح» (٤٤٥).

(٢) عزاه إليه ابن الجوزي في (المصدر السابق). وأخرَج ابنُ سعدٍ عنه في «الطبقات» (٨/ ٩٦) أنها ماتت سنةَ ٥٩.

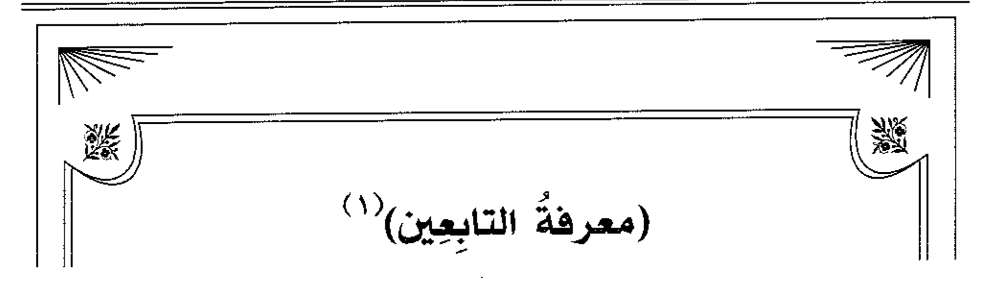
(٣) في «الإصابة» (٤/ ٤٢٤).

(٤) «صحيح مسلم» الفِتَنُ وأشراطُ الساعة: باب الخَسْف بالجَيْش الذي يَؤُمُّ البيتَ ـ (٤/ ٢٢٠٨). ففيه أنَّ الحارثَ بنَ أبي ربيعةَ وعبدَ الله بنَ صفوانَ دخلا عليها فسألاها عن الجَيْشِ الذي يخسف به وكان ذلك في أيام ابنِ الزُّبَير.
ووجهُ التَّقْوِيةِ: أنَّ أيامَ ابنِ الزُّبَير كانت بعدَ وفاةِ معاويةَ ﷺ وتولِّي ابنِه يزيدَ، وكان ذلك بعدَ سنةِ ستينَ.

(٥) هذا انتقالُ ذِهْنٍ من السخاوي ﷺ، فقد قالَ ابنُ حزم في «جوامع السيرة» (٣٣) في ترجمةِ أم سَلَمَةَ: (وهي آخرُ نسائِهِ موتاً، ماتت سنة تسع وخمسين... وقال عطاءٌ: آخِرُهُنَّ موتاً صَفِيّةُ. وهَذا وَهَمٌ. انتهى.

(٦) قالَهما الواقدي كما في «طبقات ابن سعد» (٨/ ١٢٨، ١٢٩) وقال الحافظ عن أوَّلِهما: وهذا أقْرَبُ.

(٧) لم أجد مصدرَ هذا القولِ، وهو بعيدٌ جدًّا، فإنَّ ابنَ منده وكذا ابنَ الأثير في «أسدِ الغابة» (٦/ ١٧١) لما ذكرَا أنَّها تُوفيت سنة ستٍ وثلاثين تعقَّب الحافظُ في «الإصابة» (٤/ ٣٤٨) هذا القولَ بقوله: (وهو غَلَط فإنَّ عليَّ بنَ الحُسين لم يَكُن وُلِدَ، وقد ثَبَتَ سماعُه منها في «الصحيحَين»).
وعلى هذا فسنةُ خمسَ عشرةَ أشدُّ غَلَطاً.



(معرفةُ التابِعِين)[1]

وهو كالذي قبلَه أصلٌ عظيمٌ في معرفةِ «المُرسَل» و«المُتَّصل»، ولذا قال الحاكمُ: «ومهمَا غَفَلَ الإنسانُ عن هذا العلمِ لم يُفَرِّقْ بينَ الصحابةِ والتابعين، ثم لم يُفَرِّق بين التابِعين وأتباعهم»[2].

ومن مظانِّهم المذكورون فيها على التوالي: «الطبقاتُ لمُسلم، ولابنِ سَعْد، ولخليفةَ بنِ خَيّاط، وأبي بكر ابنِ البَرْقِي، وأبي الحَسَن ابنِ سُمَيْع.

بل أفردَهم أبو حاتِم الرازي، وأبو القاسم ابنُ منده بالتأليفِ، وغيرُهما.

وكان يمكنُ حصرُهم في عدَدٍ تقريبيٍّ بالنَظَر لما في كُتُبِ الرجالِ، وإنْ كان قليلَ الجَدْوى.

٨١٧ (و) فيه مَسَائِلُ:

الأُولى: في تعريفِه، فـ **(التَّابِعُ)** ـ ويقال له: التابعيُّ أيضاً، وكذا التَّبَع، ويجمع عليه أيضاً، وكذا على أتْبَاع ـ هو: **(اللاّقِي لمن قد صحبا)** النبيَّ ﷺ، واحداً فأكثرَ، سواءٌ كانتِ الرؤيةُ مِن الصحابي نفسِه حيث كان التابعيُّ أعمَى، أو بالعكس، أو كانا جميعاً كذلك، لِصِدْق أنّهما تلاقَيَا، وسواءٌ كان مُمَيِّزاً أم لا، سَمِعَ منه أم لا، لِعَدِّ مسلم[3]، ثم ابنِ حِبَّانَ[4]، ثم عبدِ الغنيِّ بنِ سعيد[5] فيهم الأعمشَ مع قولِ الترمذي: «إنَّه لم يسمعْ من

---

(١) وهو النوع الأربعون من كتاب ابن الصلاح.
(٢) «معرفة علوم الحديث» (٤١).
(٣) في «الطبقات» (١/ ٣٣٢).
(٤) في «الثقات» (٤/ ٣٠٢).
(٥) في جزءٍ له جَمَعَ فيه مَنْ رَوَى من التابِعين عن عَمْرِو بنِ شُعَيب. قاله العراقيُّ في =

أحدٍ من الصحابةِ»[١].

وعبدِ الغنيِّ جَرِيرَ بنَ حازِمٍ لكَونِهِ رَأَى أنساً.

وموسى بنَ أبي عائشةَ مع اقتصار البُخَارِيِّ وابنِ حِبانَ فيه على رُؤْيةِ عَمْرِو بنِ حُرَيثٍ[٢].

ويحيى بنَ أبي كثيرٍ، مع قولِ أبي حاتم: «إنَّه لم يُدْرِكْ أحداً من الصحابة إلَّا أَنَساً رآه رُؤْيةً»[٣].

وهذا مصيرٌ منهم إلى الاكتفاءِ بالرُّؤية، إذْ رؤيةُ الصالِحِين بلا شكٍّ لها أَثَرٌ عظيمٌ، فكيفَ بالصحابةِ منهُم، كما قيلَ بمثلِه في «الصحابِيِّ» مما أسلفتُه في أولِ «معرفة الصحابة»[٤]، ولكنْ قيَّده ابنُ حِبَّانَ بكونه حين رُؤْيَتِهِ إيَّاه في سنِّ من يَحفظ عنه، كما صرح بذلك في ترجمةِ خَلَفِ بنِ خَلِيفَةَ[٥] ـ الذي قال البخاريُّ فيه: «يقالُ: إنَّه ماتَ في سنةِ إحدى وثمانِينَ ومائة، وهو ابنُ مائةِ سنةٍ وسنةٍ»[٦]، وبذلك جَزَم ابنُ حِبَّان. وقال فيه غيرُهما: إنّه آخِرُ التابعين موتاً ـ حيثُ ذَكَره في «أتباعِ التابعين»، وساقَ بسنده إليه قال: «كنتُ في حِجْر أبي إذْ مرَّ رجلٌ على بَغْلٍ، أو بغلة. فقيل: هذا عَمْرُو بنُ حُرَيثٍ صاحبُ النبيِّ ﷺ». فقال[٧]: «لم نُدْخِلْ خَلَفاً في «التابعين» وإنْ كانت له رؤيةٌ مِنَ الصحابةِ لأنه رأى عَمْرَو بنَ حُرَيث وهو صبيٌّ صغيرٌ لم يَحْفظ عنه شيئاً ـ يعني فإنَّ عَمْراً تُوفي كما قال البخاري وغيرُه في سنةِ خمسٍ وثمانينَ ـ وأدخَلْنا الأعمشَ فيهِم مع أنَّه إنَّما رأى أيضاً فقط، لكونِه حين رُؤْيَتِه لأَنَسٍ وهو بِـ «واسطَ» يَخْطُبُ كان

= «التقييد والإيضاح» (٣١٨).

(١) «سنن الترمذي» (١/ ٢٢) ولفظُه: (ويقال: لم يَسْمَعِ الأعمشُ من أنسٍ ولا من أحدٍ من أصحابِ النبي ﷺ، وقد نَظَرَ إلى أنسِ بن مالك.

(٢) «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٨٩) و«الثقات» (٥/ ٤٠٤)، لكن في «الثقات»: (رأى عمرو بنَ حُرَيث، وغَيرَه من أصحابِ النبي ﷺ)، وفي «مشاهير علماء الأمصار» (١٠٥): «سمع عَمرو بنَ حُريث».

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤١) ولفظه: (روى عن أنسٍ مرسلاً، وقد رَأَى أنساً يُصلي في المسجد الحرام ولم يَسمَعْ منه).

(٤) (ص٨) من هذا الجزء.

(٥) «الثقات» (٦/ ٢٧٠).

(٦) «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٢٥)، وينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ١٩٤).

(٧) أي ابنُ حبان.

بالغاً يَعْقِل، بحيثُ حَفظ منه خُطبتَه، بل حَفظ عنه حينَ رآه بـ«مكةَ» وهو يُصَلِّي عندَ المَقَام أَحْرُفاً معدودةً حكاها، إذْ ليس حكمُ البالغِ إذا رأى وحَفِظ كحُكم غيرِ البالغ إذا رأى ولم يَحفظ»، انتهى[1].

وبه ظهرَ أنَّ ما نُقِل عن شيخِنا من احتمالِ أنْ يكونَ ابنُ حِبَّانَ[2] إنَّما عَدَّ خَلَفاً في أتباعِ التابعينَ لِمَا قِيل: إنَّه إنَّما رأى جَعفَرَ بنَ عَمْرِو بنِ حُرَيث لا عَمْراً نَفْسَه، وأنَّ هذا القولَ تَرجَّح عندَه: ليس بجيِّد.

ثم إنَّ إطلاقَ اللُقِيّ يشمَلُ أيضاً مَنْ لَمْ يكنْ حينئذٍ مُسْلِماً ثم أسلمَ بعدَ ذلك، وجَنَح إليه شيخُنا فيما نُقل عنه.

ولا ينافيه قولُ ابنِ كثير: «إنَّ في كلامِ الحاكمِ ما يقتضي عدمَ الاكتفاءِ باللقاءِ، وأنَّه لا بدَّ مِن الرواية، وإنْ لمْ يصحَبْه»[3] إذِ الروايةُ لا يُشترَطُ لتحمُّلِها الإسلامُ.

على أنَّ ما نَسَبَه للحاكِم فيه نَظَر، فقد قال الحاكمُ: «وطبقةٌ تُعَدُّ في التابِعين ولم يصحَّ سماعُ أحدٍ منهم مِنَ الصحابةِ»[4]، يعني اكتفاءً فيهم بالرُّؤيةِ[5].

---

(١) من «الثقات» (٦/ ٢٧٠).

(٢) في (ح): عند ابن حبان ـ من الناسخ. (٣) «اختصار علوم الحديث» (١٨٦).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (٤٥).

(٥) أيْ مِنَ الذِين عَدُّوهم مِنَ التابعين، أما هُو فلا يَعُدُّ هذه الطبقةَ منهم بدليلِ أنّه ذَكَر في «علوم الحديث» (٤٣) أنَّ التابِعين خمسَ عَشْرَةَ طبقةً (آخِرُهم مَنْ لَقِيَ أنَسَ بنَ مالك من أهل البصرة ومَن لَقِيَ عبدَ الله بنَ أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائبَ بنَ يزيدَ من أهل المدينةِ، ومن لقي عبدَ الله بنَ الحارث بنِ جَزْءٍ من أهل مصرَ، ومن لقي أبا أُمَامَةَ الباهِلي من أهل الشام). انتهى.
ثم قال: (ص٤٥): (ومن التابعين طبقةٌ وُلِدُوا في زمانِ رسولِ الله ﷺ ولم يَسْمَعُوا منه) ومثّل لذلك بمحمدِ بنِ أبي بكر وعَمْرِو بنِ سَلِمَةَ وغيرِهما ثم قال: (وطبقةٌ تُعَدُّ في التابِعين ولم يصحَّ سماعُ أحدٍ منهم من الصحابة)، وذكر أمثلتَهم ثم قال: (وطبقةٌ عِدَادُهم عند الناس في أتباع التابعين وقد لَقُوا الصحابةَ منهم أبو الزنَاد..).
فهو بعد أن عدَّ من التابعين مَنْ وُلِدُوا في زمان النبي ﷺ ولم يسمعوا منه ـ وقد عدَّهم كثيرٌ من المُحققين صحابةً كما تقدَّم ـ بَيَّن أنَّ هناك مَن عدَّ من التابعين مَنْ لَمْ يَصِحَّ سماعُهم من الصحابةِ، وهناك مَنْ عَدَّ مِن أتباع التابعين مَنْ لَقِيَ الصحابةَ في حينِ أنَّ =

ثم إنَّ ظاهرَ كلامِ ابنِ كثير عدمُ انفِرَاد الحاكم بما فَهِمَه عنه، فإنّه قال: «فلم يكتَفُوا بمجرَّدِ رُؤْيَتِهِ الصحابِيَّ، كما اكتَفَوا في إطلاق اسمِ الصحابيِّ على مَن رَآه ﷺ لِشَرَفِ رُؤْيته وعِظَمِها»[١]. وهذا مُحتَمل، لاشتراطه مع الرؤيةِ كَوْنَه في سِنِّ مَنْ يَحفَظُ كما لابن حِبَّان[٢]، أو الروايةَ صريحاً[٣]. وعلى كلِّ حالٍ فهو قولٌ آخَرُ.

(وللخطيب) أيضاً **(حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا)** الصَّحَابِيَّ[٤].

ولكنَّ الأولَ أصحُّ، وعليه ـ كما قال المصنفُ: ـ عَمَلُ الأكثَرِين[٥].

وقال شيخُنا: «إنَّه المُختارُ»[٦]. وقال النوويُّ: «إنَّه الأظهرُ»[٧]. وسبقَه لترجيحِه ابنُ الصلاح فقال: «والاكتفاءُ في هذا بمجرَّدِ اللقاءِ والرُّؤْيَةِ أقربُ منه في الصَّحَابِي، نظراً إلى مُطْلَقِ اللفظِ فيهما»[٨]، أي في الصحابي والتابعي، وإذا اكتُفِي به في الصَّحَابي فهنا أَوْلَى.

وفيه نَظرٌ، فاللُّغَةُ والاصطلاحُ في الصحابي ـ كما تقدَّم ـ مُتَّفِقان. وكأنَّه نظر إلى أنَّه لا يُطلَق عُرْفاً على الرُّؤْية المجرَّدة بخلافِه في التابِع، فالعُرفُ واللغةُ فيه متقاربَانِ. هذا مَعَ أنَّ الخطيبَ عَدَّ منصورَ بنَ المُعْتَمِرِ في التابعين مع كونِه لم يسمعْ مِنْ أحدٍ من الصحابةِ. وقولُ الخطيبِ: «وَلَهُ مِنَ الصحابةِ ابنُ أَبِي أَوْفَى»[٩] يريدُ في الرُّؤية، لا في السَّمَاع والصُّحْبة[١٠].

واحتمالُ كونِ الخطيبِ يَرَى سماعَه منه: بعيدٌ، لا سيَّما وقد قال

= الصوابَ هو العكسُ. وكأنَّه أوردَ ذلك مَوْرِدَ الانتِقَادِ. وبهذا يظهرُ أنَّ استظهارَ ابنِ كثير أقربُ. والله أعلمُ.

(١) «اختصار علوم الحديث» (١٨٦).
(٢) «الثقات» (٦/ ٢٧٠).
(٣) يعني أنه يُشترط مع الرؤيةِ أنْ يكونَ التابعيُّ في سِنِّ مَنْ يَحفَظُ، أو ثَبَتَتْ روايتُه عن الصحابي صراحةً.
(٤) «الكفاية» (٢٢).
(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٥).
(٦) «النزهة» (٥٦).
(٧) «التقريب» (٢/ ٢٣٤).
(٨) «علوم الحديث» (٢٧٢).
(٩) قاله الخطيب في جُزْءٍ له جَمَعَ فيه رِوَايةَ الستةِ من التابعين بعضِهم عن بعضٍ. قاله العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣١٩).
(١٠) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٦).

المصنفُ: «لم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ في التابعين»[1].

وقال النوويُّ في «شرح مسلم»: «إنَّه ليس بتابِعي، ولكنَّه من أتباع التابعين»[2].

ثم إنَّه قد يُسْتَأْنَسُ للأولِ بقولِه ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ رآني وآمنَ بِي، وطُوبَى لمن رَأى مَنْ رَآني»[3]، حيث اكتَفَى فيهما بمجرد الرؤية.

وإذْ قد بان تعريفُه فمطْلقُه ينصرف إليه، وإنْ قال ابنُ الصلاح: «إنه مُقَيَّد بالتابعِ بإحسان»[4].

الثانية: في تَفَاوُتِهم بأنَّ فيهم القديمَ المُلَاقِي لقُدَماءِ المُهَاجِرين، أو المُدْرِكَ للزمن النَّبَوي، أو للجاهليةِ، والمُخْتَصَّ بمزيدِ الفَضِيلةِ عن سائرِهم، وبالعدالةِ، وبروايةِ الصحابةِ عنهم، والمُتَصَدِّي للفَتْوى وإنِ اشتَرَكُوا في الاسم.

٨١٨ (وهم) لتفاوتهم (طِبَاقٌ) قيل: ثلاثٌ، كما في «الطَّبَقَاتِ» لِمُسلمٍ، وابنِ سعدٍ وربّما بلَغ بها أربعاً.

(وقيل) كما للحاكِم في «علوم الحديث»[5]: (خَمسَ عَشرَة) بكسر الشين المعجمة كما كتبَه الناظمُ [بخطّه][6] مشياً على لُغَةِ «تميم»، ليكونَ مُتَغَايِراً مع

---

(١) المصدر السابق. (٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٥٣).

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ٨٦) عن عبدِ الله بنِ بُسْر بأطولَ مما هُنا وفي سَنَده: جَمِيعُ بنُ ثُوَب، قال الذهبيُّ: (وَاهٍ)، والخطيبُ في «التاريخ» (٣/ ٤٩) عن عليّ، وفي سنده أبو الدُّنْيا المُعَمَّرُ أحدُ الكذابين و(٣/ ٣٠٦) عن أنس بسندٍ فيه موسى الطويلُ أحدُ الكذابين و(٦/ ٢٠٠) عن أنس بسندٍ فيه أبو هُدْبَةَ أحدُ الوضّاعين، و(١٣/ ١٢٧) عن أنس بسندٍ فيه المُظَفَّر بن عاصم ابن أبي الأغر أحدُ الكذابين.
هذا وقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٤/ ٢٨٠) من حديث عبدِ الله بنِ بُسْر وعزاه للطبراني والحاكم ورَمَزَ لحُسْنِه، وصحَّحه العَزيزيُّ في «السراج المنير» (٢/ ٤٢١)، كما أوردَهُ السيوطي من حديث أبي سعيد وعزاه لعَبْدِ بن حُمَيد، ومن حديثِ واثلةَ وعزاه لابن عساكر، ورَمَزَ لحُسْنه، وقال العَزيزي: (صحيح لغيره)، قلتُ: وذلك بمجوع طُرُقِهِ غيرِ الهالكة. وقد صحَّحه الألباني كما في «صحيح الجامع الصغير» (٤/ ١٣).

(٤) «علوم الحديث» (٢٧١). (٥) «معرفة علوم الحديث» (٤٢).

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (س).

آخِرِ البيتِ [لفظاً كتَغَايُرِهما معنًى بالنظَر للعَدَدِ والأشْخَاصِ][١]. ولم يُفَصّلِ الحاكمُ الطِّبَاقَ كلَّها.

نَعَمْ، أشعرَ تصرُّفُه بأنَّ كلَّ مَنْ لَقِي مَنْ تقدَّم كان من الطَّبَقة الأُولى، ثم هكذا إلى آخرِها بحيثُ يكونُ آخرَها سليمانُ بنُ نافع إنْ صحَّ أنَّ والدَه من الصحابة، وزِيادَ بنَ طارقٍ الراوي عن زُهَير بنِ صُرَدٍ، ونحوَهما كخَلَفَ بنِ خليفة المتوفَّى ـ كما سلفَ قريباً ـ في سنةِ إحدى وثمانين ومائة، وأنَّهُ آخِرُ التابعين موتاً.

وحينئذٍ فـ (**أوَّلُهم رُواةُ كلِّ العَشَرة**) المشهودِ لهم بالجنةِ، الذين سَمِعُوا منهم.

٨١٩ (**وقيسٌ**) هو ابنُ أبي حَازِم (**الفَرْدُ**) منهم (**بهذا الوصفِ**) أي روايتِه عن كلِّهم كما نصَّ عليه عبدُ الرحمن بنُ يوسفَ بنِ خِرَاش[٢]، وعبارَتُه: «هو كُوفيٌّ جَلِيل، وليس في التابِعين أحدٌ رَوَى عن العشرة غيرُه»[٣].

وكذا قال ابنُ حِبَّان في «ثِقاتِه»[٤]: «روى عن العَشَرة».

(**وقيل**) ـ كما لأبي داودَ مما قالَه الآجُرِّي عنه[٣]، وليعقوبَ بنِ شَيبةَ ـ: إنَّه (**لم يسمعْ من ابن عوف**)[٥] عبدِ الرحمن، أَحَدِهم.

٨٢٠ (**و**) أمّا (**قولُ مَن عدَّ**) مع قيسٍ فيمَن سمع العشرةَ (**سعيداً**) هو ابن المُسَيب، وهو الحاكمُ في النوع الثامنِ، والرابعَ عَشَر معاً من «علومه»[٦]، بل

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (س)، وقولُه: (بالنَّظَر للعدَدِ والأشخاص)، يعني أنَّ العدَدين مختلفان، فالعدَدُ الأولُ يدلُّ على توزيعِ التابِعين من حيثُ الجُملةُ، والثاني يدلّ على أناسٍ معيَّنين.

(٢) أبو محمد، مروزيٌّ، بغدادي، حافظ ناقِدٌ رَافِضِيٌّ، مات سنة ٢٨٣. «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٠) و«السير» (١٣/ ٥٠٨).

(٣) «سؤالات أبي عبيد» (١١٣) وأخرجه عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٥٤).

(٤) (٥/ ٣٠٧).

(٥) جاء في «السير» (٤/ ١٩٩) كلامٌ طويلٌ ليعقوبَ بنِ شَيبةَ عن قَيس، عزاه مُحَقِّقُ الكتاب إلى ابنِ عساكر.

(٦) «معرفة علوم الحديث» (٢٥، ٤٢).

وعدَّ في ثاني المَوْضِعَين غيرَه[١] (فَغَلط) صريحٌ، لأنّ سعيداً إنَّما وُلِد باتفاقٍ في خلافةِ عُمَرَ[٢]، فكيف يسمعُ من أبِي بَكر؟! والحاكمُ نفسُه مُعترفٌ بذلك حيثُ قال: «أدرَكَ عُمَرَ فمَنْ بعدَه مِنَ العَشَرة»، انتهى[٣]. بل سماعُه من عُمرَ مختَلَفٌ فيه.

ولكنْ ممَّن جزمَ بسماعه منه الإمامُ أحمدُ[٤]، وأيَّده شيخُنا بروايةٍ صحيحةٍ لا مَطْعَنَ فيها، مصرِّحةٍ بسَماع سعيدٍ منه[٥]، وكذا في «الصحيح» سماعُه من عثمانَ وعليّ الاختلافَ في الإهلالِ بالحجِّ والعُمرةِ، وإهلالِ عليٍّ بهما[٦].

وكذا جاء عنه قولُه: «أَنَا أَصْلَحْتُ بينَهما»[٧].

---

(١) كأبي عثمان النَّهْدِي، وقيسِ بنِ عُبَاد وغيرِهما.

(٢) ليس باتفاق، فقد قال مالك: إنّه لم يُدرِكْ عُمرَ. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٦).

(٣) من «معرفة علوم الحديث» (٢٥)، لكن قال البُلْقِيني في «محاسن الاصطلاح» (٤٤٥): (الذي رأيتهُ في الكلام على «النوعِ الثامنِ: في معرفةِ المُرسَلِ»: (وقد أدرَكَ سعيدٌ أبا بكرٍ وعُمرَ... لم يسقط أبا بكر). وكذا عزا العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٨) إلى الحاكمِ ذِكرَ أبي بكرٍ مِن ضِمْنِهم.

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٧)، وأخرج أبو نُعَيم في «الحلية» (٢/ ١٧٤) بسنَدٍ ليِّن عن سعيدِ بن المسيب قال: سمعتُ عُمَر بنَ الخطاب يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (مَن اعتزَّ بالعَبِيد أذلّه الله).

هذا والقولُ المشهور والصحيحُ أنَّ سعيداً وُلِدَ لِسنَتَين خَلَتَا مِنْ خِلافةِ عُمَرَ رضي الله عنه، وعلى هذا فقد كانَ حينَ ماتَ عُمَرُ تجاوزَ الثامنةَ من عُمُره ومَنْ هُو في مثلِ هذا السِنِّ فإنَّه يحفَظُ ويَعِي، ويدلُّ لسماعِه منه أيضاً ما أوردَه الذهبيُّ في «السير» (٤/ ٢٢٢) بسندٍ قال فيه مُحَقِّقُ الكتاب: (رجالُه ثقاتٌ) عن سعيدٍ قال: سمعتُ عُمَرَ على المِنْبَر وهو يقولُ: (لا أَجِدُ أحداً جَامَعَ فلَمْ يغتَسِلْ أَنْزَلَ أو لَمْ يُنْزِلْ إلّا عاقبتُه)، وقد أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات» (٥/ ١٢٠).

(٦) البخاري في «الحج»: باب التَّمَتُّع والقِرَانِ والإفْرَادِ بالحج (٣/ ٤٢٣)، ومسلم في «الحج»: بابُ جوازِ التمتع (٢/ ٨٩٧) عن سعيدِ بنِ المسيب، ولكنْ ليس فيهما التصريحُ بسماعِهِ من عثمانَ وعليّ، إذْ عندَهما ـ واللفظُ للبخاري ـ: (اختلف عليٌّ وعثمانُ وهما بـ «عُسْفَانَ» في المِتْعَةِ، فقال عليٌّ:) ما تريدُ إلَّا أنْ تَنْهى عن أمرٍ فعلَه النبيُّ ﷺ، فلمَّا رأى ذلك عليٌّ أهلَّ بِهِما جميعاً).

(٧) رواه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١١) عن سليمانَ بنِ حَرْبٍ: حدَّثَنا سَلَامُ بنِ =

وأثبت بعضُهم سماعَه من سعدِ بن أبي وقاص.

وبالجُملةِ فلم يَسمَعْ من أكثرِ العَشَرة (بل قيلَ): إنَّه (لم يسمَعْ سوى) أي غَيرَ (سعدٍ) هو ابنُ أبي وَقّاص (فقط)[1] وكأنَّ مستَنَدَه قولُ قَتَادَةَ الذي رواه مسلمٌ في مُقدمة «صحيحه» مِن رواية همَّام قال: «دَخَل أبو داودَ الأعمى على قَتادةَ، فلما قام قالُوا: إنَّ هذا يزعُم أنَّه لَقِي ثمانيةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا! فقال قتادةُ: هذا كان سَائِلاً[2] قبل الجارف[3] لا يَعْرِضُ في شيءٍ مِن هذا ولا يتكلمُ فيه، فوالله ما حدَّثَنَا الحَسنُ عن بَدْرِي مشافهةً، ولا حدَّثَنا سعيدُ بن المُسَيب عن بَدْري مشافهةً إلا عن سعدِ بنِ مالك[4] - وهو ابن أبي وَقّاص». ولكنْ قد علمتَ بُطْلانَه، والمُثْبِتُ مقدَّمٌ على النَّافِي، لا سيما وليستِ العبارةُ صريحةً في النَّفْي.

٨٢١ (لكنَّه) أي سعيداً (الأفضلُ) من سائرِ التابعين (عندَ أحمدا) كما سَمِعه منه عثمانُ الحارثيُّ[5]، وكذا قال ابنُ المديني: «هو عندي أجلُّ التابعين، لا أعلمُ

= مِسْكِين عن عمرانَ بنِ عبدِ الله الخُزَاعي عنه، وعن سليمانَ بنِ حرب: حدثنا حمادُ بنُ زيد عن غَيلانَ بنِ جَرِيرٍ عنه.

وعلَّق عليها يحيى بنُ مَعِين - كما في «مراسيل ابن أبي حاتم» (٧٢) بأنَّ هذا باطل وعلل ذلك بصغر سنه. وفيما ذَكَره يحيى نَظَرٌ لأنَّ سعيداً حينَ وفاةِ عُثْمَانَ كانَ ابنَ عِشرين سنةً، فلعلَّ قِصةَ الإصلاح كانتْ في أَوَاخِر عهد عثمانَ، ولا يَمْتَنِعُ على سعيدٍ وهو الشابُّ التقيّ العاقلُ الفَطِنُ المُقَرَّبُ منهما لِشَرَفه وحِرصه على طلبِ العلم، وهُمَا هُمَا تَوَاضُعاً وقَبُولَ نَصِيحةٍ، أقولُ: لا يمتنعُ والحالُ ما ذُكر أنْ يأتيَ إلى كلٍّ مِنْهما ويُشِيرَ عليه بما يُقَرِّبَ بينَهما، وقد كانَ عُمَرُ ﷺ يُدخِلُ ابنَ عباس وهو صغيرٌ مع أشياخِ المهاجِرين والأنصار ويَسْتَشِيرُه.

(١) «علوم الحديث» (٢٧٢).

(٢) في روايةٍ عند مسلم قبلَ هذه: (إنما كان ذلك سائِلاً يَتَكَفَّفُ الناسَ زَمَنَ طاعُون الجَارِف).

(٣) يعني قبل زمن طاعون الجارف. وسمي بذلك لكثرةِ مَنْ مات فيه من الناس. وقد ذكر ابنُ جرير أنه كان سنة ٦٥، وقال الذهبي في «العبر» (١/ ٥٦): إنه سنة ٦٩. قال ابنُ كثير: (وهذا هو المشهورُ). «البداية والنهاية» (٨/ ٢٦٢).

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٢).

(٥) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٢٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٨)، وهو في «علوم الحديث» (٢٧٤) من غيرِ ذكرٍ لعُثمانَ الحارثي.

فيهم أوسعَ عِلْماً منه»[١].

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس في التابعين أنبلُ منه»[٢]، وقال سليمانُ بنُ موسى: «أفقهُ التابعين»[٣]، وقال ابنُ حِبّان: «سيّدُ التابعين»[٤]، وعنه أيضاً: «كان من ساداتِ التابعين فِقهاً وديناً وورَعاً وعبادةً وفَضْلاً، أفقهُ أهلِ «الحجاز»، وأَعْبَرُ الناسِ لِلرُّؤْيا، ما نُودِي بالصلاةِ من أربعينَ سنةً إلّا وهو في المسجد»[٤].

ونحوُه قولُ مَيْمُون بن مِهْرَانَ: «قَدِمتُ «المدينةَ» فسألتُ عن أعلم أهلِ «المدينةِ»، فدُفِعْتُ إليه»[٥]. وفي روايةٍ لأبي طالبٍ عن أحمدَ: «ومَنْ مِثْلُهُ؟»[٦].

(وعنه) أي عن أحمدَ قولٌ آخَرُ: أنَّ الأفضلَ **(قيسٌ)** هو ابنُ أبي حازم **(وسواهُ)** وهو أبو عُثمانَ النَّهْدِي عبدُ الرحمن بنُ مُلّ، ومسروقُ بنُ الأجدَع **(وَرَدَا)** ولكنَّه جعلَهم على حدٍّ سواء، ولفظهُ: «أفضلُ التابِعين قيسٌ، وأبو عثمانَ، ومسروق. هؤلاء كانوا فَاضِلِينَ، ومِنْ عِلْيَةِ التابِعين»[٧].

وفي لفظٍ آخرَ: «لا أعلمُ في التابعين مِثْلَ أبي عُثْمانَ، وقيسٍ»[٨].

٨٢٢ **(وفضَّلَ الحَسَنَ)** البصريَّ **(أهلُ «البَصرةِ»)** ـ بفتح الموحدة على المشهور كما تقدَّم قُبيلَ «المُرْسَل»[٩] ـ فيما قالَه أبو عبدِ الله محمدُ بنُ خَفِيف الشِيرَازِي[١٠]. والمرادُ: غالِبُهم، وإلّا فسيأتي قريباً عن إياسِ بنِ معاوية البَصري ـ قاضِيها ـ أنّه فَضَّلَ عليه حَفْصَةَ ابنةَ سِيرِين.

---

(١) «السير» (٤/ ٢٢٤).
(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٨).
(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦١).
(٤) «الثقات» (٤/ ٢٧٤).
(٥) «الطبقات» (٥/ ١٢٢)، وعلّق عليها الذهبيُّ في «السير» (٤/ ٢٢٤) بقوله: (هذا يقولُه ميمونٌ مع لُقِيِّه لأبي هُريرةَ وابنِ عباس).
(٦) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦١).
(٧) «مسائل أحمد» رواية ابن هانئ (٢/ ١٩٨)، و«علوم الحديث» (٢٧٤) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٩) وزاد معهم في الأول والثاني: (وعلقمةُ) بعد أبي عثمان.
(٨) «علوم الحديث» (٢٧٤)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٤٩).
(٩) (١/ ٢٣٢). لكنْ مضى في (ص٨٢، ٨٣) قولُه: (بتثليث الموحدة، والكسر أصحُّها). وبيّنْتُ في التعليقِ عليه أنَّ الفتحَ أفصحُ وأشهرُ.
(١٠) «علوم الحديث» (٢٧٤).

(و) فضَّل (القَرَنِي) بفتح القاف والراء، ثم نون وياءِ نسبةٍ ساكنةٍ (أُوَيْساً أَهْلُ الكُوفَةِ) [بالنقل][1] فيما قالَه ابنُ خَفِيفٍ أيضاً.

وكلامُ ابنِ كثير يقتضِي أنَّ جمهورَهم فضَّلَ علقمةَ والأسودَ النَخَعِيَّين[2].

وفضَّل سعيدَ بنَ المُسَيب أهلُ «المدينةِ» فيما قالَه ابنُ خَفِيفٍ أيضاً.

وعطاءَ بنَ أَبِي رَبَاحٍ بعضُ أهلِ «مكةَ».

وكلٌّ اجتَهَدَ فجَزَمَ بما ظنَّه.

واستَحسن ابنُ الصلاح حكايةَ ابنِ خَفِيفٍ في التَّفْصِيل[3].

وصوَّبَ المصنفُ[4] القائِلِين بأُوَيسٍ لحديثِ عُمَرَ: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ خيرَ التابِعين رجلٌ يقال له: أُوَيسٌ»[5]. وقال: «فهذا الحديثُ قاطعٌ للنزاع، وتفضيلُ أحمدَ لابن المُسَيب لعلَّه أرادَ الأفضليةَ في العِلم، لا الخيريةَ، فقد فرَّق بينَهما بعضُ شيوخُ الخطابي فيما حكاه الخطابي[6] عنه» يعني كما قدمته في «الصَّحَابة»[7].

وبهذا جزم النوويُّ في «شرح مسلم» فقال: «مرادُهم أنَّ سعيداً أفضلُ في العلومِ الشرعيةِ كالتفسيرِ والحديث والفِقه ونحوِها لا في الخَيريةِ عندَ الله»[8].

وأما قولُ المصنفِ: «لعلَّ أحمدَ لم يبلُغْه الحديثُ، أو لَمْ يَصِحَّ عنده»[9] فلا يحسُنُ، فإنَّه قد أخرجَه في «مُسنَده» من الطريق التي أخرجه مسلمٌ منها بلفظِ: «إنَّ خيرَ التابعين رجلٌ يقال له أُوَيسٌ»[10]، لكنْ قد أخرجَه في «المسند»

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (١٨٩)، ولفظه: (وقال أهلُ الكوفة: علقمة والأسود، وقال بعضهم: أويس القرني). يعني فأكثرُ أهلِ الكوفة وجمهورُهم على الأول.

(٣) «علوم الحديث» (٢٧٤).

(٤) في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٠).

(٥) أخرجه مسلمٌ في «فضائلِ الصحابة»: باب من فضائل أُوَيس القَرَنِي (٤/ ١٩٦٨) عن عُمرَ ﷺ.

(٦) في «معالم السنن» (٤/ ٣٠٣).

(٧) (ص٦٠).

(٨) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٩٥).

(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٠).

(١٠) «المسند» (١/ ٣٨) عن عمر.

أيضاً بلفظِ: «إنَّ مِنْ خيرِ التابعين»، فقال: «ثنا أبو نُعَيم: ثنا شَرِيك عن يَزيدَ بنِ أبي زِيادٍ عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي لَيْلَى قال: نادَى رجلٌ مِن أهلِ الشامِ يومَ صِفِّينَ: أَفِيكُم أُوَيْسُ القَرَنِيّ؟ قالوا: نَعَم. قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ...» وذَكَرَه[1].

وكذا رواه جماعةٌ عن شَرِيكٍ، فزال الحَصرُ. فهذه أقوالُهم في أفضل الرجال من التابعين. وليس الخوضُ في ذلك بمُمْتَنِع لانْضِبَاطِ التابِعِين، كالحُكْم لإسنادٍ معيَّنٍ بالنظر لصحابِيٍّ خاصّ، ولكتابٍ معيَّنٍ بالأَصَحِّيَّةِ.

وقولُ ابنِ الصلاح في «أفراد العَلَم»: «والحقُّ أنَّ هذا ـ يعني قولَهم: ليس في الرُّوَاةِ مَنْ يُسَمَّى كذا سِوَى فلانٍ ـ فَنٌّ يصعُبُ الحُكمُ فيه، والحاكمُ فيه على خَطَرٍ من الخطأِ والانْتِقَاضِ، فإنَّه حَصْرٌ في بابٍ واسعِ الانتشار»[2]، قد يُشير إلى المَنْع من ذلكَ بخُصُوصه كالحُكْم لسنَدٍ معيَّنٍ بأنَّه أصحُّ أسانيدِ الدنيا، لاتِّسَاعِهِ وانتشارِه كما تقرَّرَ في بابِه مِنْ أولِ الكِتَابِ[3].

٨٢٣ (وفي نساء التابعين الأَبْدَا) يعني الأفضل[4] (حفصةُ) ابنةُ سِيرِينِ لِمَا رواهُ أبو بكر ابنُ أبي داودَ بسنَدِه إلى هشامِ بنِ حسَّانَ عن إياس بن مُعَاوِيةَ قال: «ما أدركتُ أحداً أُفَضِّلُه» يعني عليها، فقيلَ له: «ولا الحَسَنَ، وابنَ سِيرِين؟»، فقال: «أمَّا أنا فمَا أُفَضِّلُ عليها أَحَداً»[5].

وكذا قال أبو بكر ابنُ أبي داود نفسُه، لكنْ قَرَنَ معها غيرَها، فإنّه قال: «سَيِّدَتَا التابِعين من النساءِ حفصةُ (مع) بإسكان العين (عَمْرَةَ) ابنةِ عبدِ الرحمن». وكذا مع ثالثةٍ لَيْسَتْ كَهُمَا (أُمِّ الدَرْدَا)[6] بالقصر، يعني الصُّغْرى ـ واسمُها: هُجَيمَةُ، أو جُهَيْمَةُ ـ لا الكُبرى، فتلكَ صحابيةٌ واسمُها: خَيْرَةُ.

وقد صنَّف سعيدُ بنُ أَسدِ بنِ مُوسى وغيرُه في فضائلِ التابعين، وكتابُ سعيدٍ في مجلَّدَين. ولم يتعرضِ ابنُ الصلاح وأتباعُه لحُكْمِهِم في العدالةِ وغيرِها.

---

(١) «المسند» (٣/ ٤٨٠).
(٢) «علوم الحديث» (٢٩٣).
(٣) (١/ ٤٤).
(٤) في (س) ـ بدلاً من قوله: يعني الأفضل ـ: (أي أبداهن بمعنى أولهن في الفضل).
(٥) «السير» (٤/ ٥٠٧) عن إياس بن معاوية.
(٦) «علوم الحديث» (٢٧٥).

وقد اختُلِف في ذلك، فذهبَ بعضُهم إلى القولِ بها في جميعِهم، وإنْ تفاوتَتْ مراتِبُهم في الفضيلةِ متمسِّكاً بحديثِ: «خيرُ الناسِ قَرْنِي، ثمَّ الذينَ يَلُونَهم، ثم الذين يلونهم»[1].

والجمهورُ على خلافِهِ فيمَن بعدَ الصحابةِ كما تقدَّم في «المرسل»[2]، وأنه لا بدَّ من التنصيصِ على عدالَتِهم كغيرِهم.

قالوا: والحديثُ محمولٌ في القَرنَين بعدَ الأول على الغالب والأكثريّة، لأنه قد وُجِدَ فيهما مَنْ وُجِدَت فيه الصفاتُ المذمومةُ، لكنْ بقلَّةٍ في أَوَّلِهما بخلافِ مَن بعدَه، فإن ذلك كثُرَ فيه واشتَهَر.

وكان آخِرَ مَنْ كان في أتباعِ التابعين ـ ممَّن يُقبَل قولُه ـ مَنْ عاشَ إلى حدودِ العشرينَ ومائتَين.

وفي هذا الوقتِ ظهرتِ البِدَعُ ظهوراً فاشياً، وأطلقتِ المعتزلةُ أَلْسِنَتَها، ورفعتِ الفلاسفةُ رُؤُوسَها، وامتُحِنَ أهلُ العلمِ ليقولوا بخَلْقِ القرآن، وتغيّرتِ الأحوالُ تغيُّراً شديداً، ولم يزَلِ الأمرُ في نقصٍ إلى الآنَ، نسألُ اللهَ السلامةَ.

وبالجُملةِ فخيرُ الناسِ قَرْناً بعدَ الصحابةِ مَن شَافَه الصحَابةَ، وحَفِظَ عنهم الدينَ والسُّنَنَ، أوْ لَقِيَهُم. وقد أَثْنَى اللهُ ﷻ على التابعين بإحسانٍ فقال: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ . . .﴾ الآية[3].

وكانَ في التابِعين مَنْ رَوَى عنه بعضُ الصحابةِ كروايةِ العبادِلَةِ الأربعةِ وغيرِهم مِنَ الصحابة عن كعبِ الأحبارِ على ما سيأتي في «الأكابرِ عن الأصاغرِ»[4].

(و) كذا كانَ (في الكبارِ) الساداتِ من التابعين (الفقهاءُ السبعةُ) من أهل «المدينةِ» النبويةِ الذين كانوا يصدُرُون عن آرائهم، ويُنْتَهى إلى قولِهم وإفتائِهم ممَّن عُرِفَ بالفقه والصلاح، والفضل والفلاح. ٨٢٤

قال ابنُ المبارك: «وكانوا إذا جاءَتهم المسألةُ دخلُوا فيها جميعاً فنظروا

---

(١) مضى تخريجه (٣/ ٤١١).
(٢) (١/ ٢٤٩) وما بعدها.
(٣) سورة التوبة: الآية ١٠٠.
(٤) (ص١٢٧) وما بعدها.

فيها، ولا يقْضِي القاضي حتى تُرفَعَ إليهم فينظرون فيها فيُصْدِرُون»، انتهى[١].

والفقهاءُ وإنْ كانوا بكثرةٍ في التابعين فعندَ إطلاق هذا الوصفِ مع قَيْدِ العدَدِ المُعَيَّن لا ينصرفُ إلَّا إلى هؤلاءِ، كما قُلْناه في «العَبَادِلَة» من الصحابةِ سواءً[٢].

وهم: (خارِجَةُ) بنُ زيدِ بن ثابت الأنصاري، قال مُصعَب الزُّبَيري: «كان هو وطلحةُ بنُ عَبدِ الله بنِ عَوف ـ يعني قاضيَ «المدينةِ»، وابنَ أخي عبدِ الرحمن بنِ عوف ـ يَقْسِمَان المَوَاريثَ، ويكتُبان الوَثَائِقَ، ويَنْتهي الناسُ إلى قَولِهما»[٣]، وكذا قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ، وزادَ: «وأنَّهما كانا يُسْتَفْتَيَانِ في زمانِهما»[٣].

والثاني: (القاسمُ) بنُ محمدِ بن أبي بكرٍ الصِدِّيقِ، قال يحيى بنُ سعيدٍ: «ما أدركنا بـ«المدينةِ» أحداً نُفَضِّلُه عليه»[٤].

وعن أبي الزِّنَادِ: «ما رأيتُ أحداً أعلمَ بالسُنَّةِ، ولا أَحَدَّ ذِهْناً منه»[٥].

وفي «صحيح البخاري»: «ثنا عليٌّ: ثنا ابنُ عُيَينةَ: ثنا عبدُ الرحمن بنُ القاسم ـ وكان أفضلَ أهلِ زَمَانه ـ أنَّه سمعَ أباه ـ وكان أفضلَ أهلِ زمانه ـ. . .» فذكر شَيئاً[٦]. وعن مالكٍ: أنَّه كانَ من فُقَهَاءِ هذه الأُمَّةِ[٧].

(ثم عروةُ) بنُ الزُّبَير بن العَوّام الأَسَدِيّ، قال ابنُ عُيَينةَ: كان أعلمَ الناس بحديثِ عائشةَ ثلاثةٌ. . .»[٨]، فبدأ بِهِ.

وعنه نَفسِه قال: «لقد رَأيتُني قبلَ موتها بأربعِ حِجَجٍ، أو خمسٍ وأنا

---

(١) «السير» (٤/ ٤٦١).
(٢) (ص٤٦) من هذا الجزء.
(٣) «السير» (٤/ ٤٣٩).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٢٧).
(٥) (المصدر السابق)، و«السير» (٥/ ٥٦).
(٦) وهو: (. . . . يقولُ: سمعتُ عائشةَ ﵂ تقولُ: طَيَّبْتُ رسولَ الله ﷺ بِيَدَيَّ هاتَين حينَ أحرم، ولِحِلِّهِ حينَ أحلَّ قبلَ أن يطوفَ وبَسَطَتْ يَدَيْها). البخاري في «الحج»: بابُ الطِيبِ بعد رَمْي الجِمَار والحَلْق قبل الإفاضة (٣/ ٥٨٤)، وقولُه في حقِّ عبدِ الرحمن: (وكانَ أفضلَ أهلِ زمانه) سقطتْ من الطبعة السَّلَفِيةِ، وهي في «صحيح البخاري» المجرد (٢/ ١٩٥).
(٧) «السير» (٥/ ٥٦).
(٨) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١١، ١٢) وما بعدهما.

أقول: لو ماتَتِ اليومَ ما نَدِمْتُ على حديثٍ عندَها إلَّا وقد وَعَيْته»[١].

(ثم سليمانُ) بنُ يَسَار الهِلَاليُّ مولى مَيمونةَ، أو مُكَاتَبُ أمِّ سَلَمَة فيما ٨٢٥ قيل. قال الحسنُ بنُ محمد بن الحَنَفِيَّةِ: «إنَّه كان عندَنا أَفْهَمَ مِن ابْنِ المُسَيب»[٢]، وكان ابنُ المُسَيّب يقولُ للسائلِ: «اذهبْ إليه فإنَّه أعلمُ مَنْ بَقِي اليومَ»[٣].

وقال مالكٌ: «كان من عُلَماءِ الناسِ بعدَ ابنِ المُسَيب»[٤].

والخامسُ: (عُبَيْدُ اللهِ) هو ابنُ عَبْدِ الله بنِ عُتْبَةَ بنِ مَسْعود، قال العِجْلِيُّ: «كان أَحَدَ فُقَهاء «المدينةِ»»[٥].

وكذا قال ابنُ عبد البر: «كان أَحَدَ الفُقَهَاءِ العَشرةِ، ثم السبعةِ الذين تدُور عليهِمُ الفَتْوى، وكان عالماً، فاضلاً، مقدَّماً في الفِقه، شاعراً، مُحْسِناً، لم يكنْ بعدَ الصحابةِ إلى يومِنا هذا ـ فيما علمتُ ـ فقيهٌ أَشْعَرَ منه، ولا شاعرٌ أفْقَهَ منه»[٦].

والسادسُ: (سعيدُ) بنُ المسيب بن حَزْنِ القُرَشي المَخْزُومي، الماضي قريباً، وأنَّه[٧] أفضلُ التابِعين.

قال مَكْحولٌ: «طُفْتُ الأرضَ كلَّها في طَلَبِ العِلْم فمَا لَقِيتُ أعلمَ منه»[٨]. وقال قتادةُ: «ما رأيتُ أعلمَ بالحَلَالِ والحَرَام منه»[٨].

وعن سعيدٍ نفسِه: «ما بَقِيَ أحدٌ أعلمَ بكلِّ قَضَاءٍ قضاهُ رسولُ الله ﷺ، وأبو بكرٍ، وعُمَرُ، مِنِّي».

قال الراوي: «وأَحْسِبُهُ قال: وعثمانُ»[٩].

(والسابعُ ذو اشْتِبَاه) في تَعْيِينه، فهو (إمَّا أبو سَلَمَةٍ) بالصرف للضرورة: ٨٢٦

---

(١) «السير» (٤/ ٤٢٤).
(٢) «الطبقات» (٥/ ١٧٤) و«ثقات العجلي» (١/ ٤٣٦).
(٣) «السير» (٤/ ٤٤٦).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٤٩)، والمصدر السابق.
(٥) «الثقات» (٢/ ١١٢).
(٦) «التمهيد» (٩/ ٧).
(٧) كذا في النسخ. ولعل الواو زائدة من الناسخ.
(٨) «الطبقات» (٥/ ١٢٠) بنحوه.
(٩) المصدر السابق.

ابنُ عبدِ الرحمن بنِ عوف كما عندَ أكثرِ عُلَماء الحجاز، حسبما قاله الحاكمُ[١].

وقد قَرَنه الزهريُّ بسعيدٍ، وعُبَيدِ الله، وعُرَوةَ فقال: وَجَدْتُهُم بُحُوراً[٢].

وقال: إنَّ إبراهيمَ بنَ عبدِ الله بنِ قارِظٍ قال له ـ وهو بـ«مصرَ» ـ: لقدْ تَرَكْتَ رجُلَين من قومكَ لا أعلمُ أحداً أكثرَ حديثاً منهما: عُروةَ، وأبا سَلَمَة[٣].

وقيل لأبي سَلَمَةَ: مَنْ أفقهُ مَنْ خَلَّفْتَ بِبِلَادِكَ؟ فأشار إلى نفسه[٤].

(أو) هو (سالمٌ) هو ابنُ عبدِ الله بنِ عُمرَ بنِ الخطاب، كما لابن المُبَارك[٥].

وقال مالكٌ: إنَّه كان من أفضلِ زَمَانه[٦].

بل جاء عنه أيضاً: أنَّه «لَمْ يكن أحدٌ في زمانه أشبهَ بمَنْ مَضَى من الصالحين في الزُّهدِ والفَضْل والعَيش منه»[٧].

وقَرَنَه ابنُ أبي الزِّنَاد بالقاسِم، وعليِّ بن الحُسَين في كَوْنِهم فَاقُوا أهلَ «المدينةِ» عِلْماً وتُقًى، وعبادةً وَوَرعاً[٨].

(أو فـ) هو (أبو بكرٍ) هو ابنُ عبدِ الرحمن بنِ الحارثِ بنِ هِشَام القُرَشي، كما لأبي الزِّنَاد، إذْ قال: «أدركتُ من فُقهاء «المدينةِ» وعلمائِهم ومَن يُرتَضَى منهم، ويُنتَهى إلى قولهم...»، فذكره في السبعة[٩].

بل قال في مَشْيَخَةٍ من نُظَرَائِهم: أهلُ فِقْهٍ وفَضْل[٩].

وقال ابنُ سعد: «وسألتُ الوَاقِدِيَّ عن السبعةِ الذينَ كان أبو الزِّنَادِ يُحَدِّثُ عنهم فيقولُ: حدَّثَني السبعةُ؟. فقال: سعيدٌ...» وذَكَرهم، وأحَدُهم أبو بكر.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٤٣).

(٢) «التمهيد» (٧/ ٦٠) و«السير» (٤/ ٢٨٩).

(٣) «السير» (٤/ ٢٨٩).

(٤) «التمهيد» (٧/ ٦٠) و«السير» (٤/ ٢٩٠) بمعناه.

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٢) و«المدخل» للبيهقي (١٦٧)، و«السير» (٤/ ٤٦١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٥٦).

(٨) «السير» (٤/ ٤٦٠).

(٩) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٥٩) و«معرفة علوم الحديث» (٤٣)، و«السير» (٤/ ٤٤٥).

وكان مَكْفُوفاً، وهو الذي كان يُقالُ له: راهبُ قُرَيش، لكَثْرَةِ صَلَاتِه[١].

وقال ابنُ خِرَاش: «هو أحدُ أئمةِ المُسْلِمِين»[٢]. وعنه أيضاً: «أبو بكر، وعُمرُ، وعكرمةُ، وعبدُ الله بنو عبدِ الرحمن بنِ الحارث بن هشام أَجِلَّاءُ ثِقَاتٌ، يُضَرب بهم المَثَلُ[٢]، وكُلُّهم من شُيوخِ الزُّهْري إلَّا عُمرَ».

(خلافٌ) في السابعِ[٣] (قائمٌ) يعني قَوِيّ.

وَجَمَعَهُما ـ أعني أبا سَلَمَة، وسالماً عِوَضاً عن أبي بكرٍ، وعُبَيدِ الله، وزادَ مُحمدَ بنَ عَمْرو بنِ حَزْمِ الأنصاريّ، بحيثُ صاروا ثمانيةً ـ الأستاذُ أبو منصورٍ البَغدادي[٤]، كما هو رَأيٌ لغيرِه أيضاً.

لكنْ في إدْراجِ ابنِ حَزْم فيهم نَظرٌ، فإنَّه متقدِّمٌ على هؤلاءِ بكثير، إذْ موتُهم قريبٌ من سنةِ مائة. وهُو قُتِلَ يومَ الحَرَّةِ سنةَ ثلاثٍ وستِين، وكان قَتْلُه سَبَبَ هزيمةِ أهلِ «المدينة».

وبلَغَ بهم يحيى بنُ سعيدٍ ـ فيما رواه عليُّ بن المديني عنه، كما للحاكِم في «عُلُومه» ـ اثنَي عَشَرَ نفساً. فذكر ممَّن سَبَقَ: خارجةَ، والقاسمَ، وسعيداً، وأبا سلمةَ، وسالماً. ومِن غيرِهم: حمزةَ، وزَيداً، وعُبَيدَ الله، وبلالاً بَنِي عَبدِ الله بنِ عُمَرَ ـ إخوةَ سالِم ـ، وإسماعيلَ بنَ زيد بن ثابت ـ أخا خارجةَ ـ، وأبانَ بنَ عثمانَ بنِ عفان، وقَبِيصةَ بنَ ذُؤَيب[٥].

وقَرَنَ غيرُهم مع خارجةِ طلحةَ بنَ عَبدِ الله بن عوف. كما تقدَّم قريباً[٦].

وقد نَظَم محمدُ بنُ يوسفَ بنِ الخَضِرِ بنِ عبدِ الله الحَلَبي الحَنَفي المُتوفَّى سنةَ أربعَ عشرةَ وسِتّمائة [ـ أو الحافظُ أبو الحسن عليُّ بن المُفَضَّل المالكي ـ][٧]: السبعةَ المشهورين، واختارَ في السابعِ قولَ أبي الزنَادِ فقال:

---

(١) «الطبقات» (٥/٢٠٨) و«الطبقات» الجزء المتمم (ص٣١٩).

(٢) «السير» (٤/٤١٧).

(٣) في (س): أي خلف في السابع.

(٤) «أصول الدين» (ص٣١١) ومن العجيب أنّه صدَّر عبارَتَه بقوله: «الفقهاء السبعة من أهل المدينة ثم ذكر هؤلاء الثمانية».

(٥) «معرفة علوم الحديث» (٤٤).

(٦) (ص١٠٦).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (س) و(م).
وابنُ المفضل مضَى في ترجمتِه أنه مات سنة ٦١١. وأما مُحمد بنُ يوسفَ فهو القاضي =

أَلَا كُلُّ مَنْ لم يَقْتَدِي بِأَئِمَّةٍ فَقِسْمَتُهُ ضِيزَى عَنِ الحَقِّ خَارِجَةْ
فَخُذْهُمْ: عُبَيْدُ اللهِ، عُروةُ، قاسمٌ سعيدٌ، أبو بكرٍ، سُلَيمانُ، خَارِجَةْ[1]

وكُلُّهُم من أبناءِ الصحابة، إلَّا سليمانَ فأبوه يَسَارٌ لا صُحبةَ له.

ومحمدُ[2] بنُ أبي بَكْرٍ، وعبدُ الله[3] بنُ عُتبةَ، وعبدُ الرحمن[4] بنُ الحارث مِن صِغَارِهم[5].

ويُقَالُ: إنَّه ما كُتِبَتْ أسماؤُهم، ووُضِعَتْ في شَيءٍ مِنَ الزَّادِ، أو القُوتِ إلَّا بُورِكَ فيه، وسَلِمَ من الآفةِ كالسُّوس وشِبْهِهِ.

بل ويُقالُ: إنَّها أمَانٌ لِلْحِفظ في كُلِّ شيء، [وتُزِيلُ الصُّدَاعَ العَارِضَ][6].

٨٢٧ (و) أمّا (**المُدركون جاهليةً**) ـ قبلَ البِعثة، أو بعدَها صِغَاراً كانوا أو كباراً ـ في حياةِ رسولِ الله ﷺ ممَّن لَمْ يَرَهُ بعدَ البِعثةِ، أو رآه لكنْ غيرَ مُسلِمٍ وأسلمَ في حياتِه، أو بعدَه (فَسَمِّ) هؤلاءِ (مخضرَمين) بالخاءِ والضادِ المُعْجمَتَين، وفتحِ الراءِ، كما عَزَاهُ أبو مُوسى المَدِيني في آخِرِ «ذَيْلِه» للمُحَدِّثِين على أنَّه اسمُ مفعول.

وحكى بعضُ اللُّغَويين فيها الكسرَ أيضاً.

وما حكاه الحاكمُ عَنْ بَعضِ أُدَبَاءِ مشايخه ـ من أنَّ اشتقاقه يعني أَخْذَه مِن كَوْنِ أهلِ الجاهليةِ ممّن أسلمَ ولم يُهَاجِرْ كانوا يُخَضْرِمُونَ آذَانَ الإبِلِ أي يَقْطَعُونَها لتكونَ علامةً لإسلامهم إنْ أُغِير عليهم، أو حُورِبُوا[7] ـ مُحْتَمِلٌ لهما:

= الأجلُّ، أبو عبدِ الله، يُعرَفُ بابن الأبيض. له ترجمة في «التكملة» (٢/ ٤٠٨).

(١) أوردهما النووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ١٧٢) و«الإشارات» (٦١١) ولم يعزهما لمعين. وهما باللفظ الوارد هنا إلا أن عنده في (المصدر الأول): (ألا كل من لا)، وفي الثاني: (ألا إن من لا). وهما ـ مِن حيثُ النَّحْوُ ـ أَوْلَى مما هنا.

(٢) يعني والدَ القاسم بن محمد بن أبي بكر.

(٣) يعني والدَ عبيدِ الله.

(٤) يعني والد أبي بكر.

(٥) يعني من صِغَار الصحابةِ.

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (س) و(م). ثم إنَّه ليس هؤلاءِ مع جَلَالَتِهم ورِفْعَة قَدْرِهم ـ بأجلَّ ولا أرفعَ شأناً عندَ الله ولا عندَ خَلْقِهِ من رَسولِهِ ولا خلفائه الراشدين ولم يأت في كتابة أسمائهم شيء من ذلك.

(٧) «معرفة علوم الحديث» (٤٥).

فلِلْكَسر مِن أَجل أَنَّهم خَضْرَمُوا آذانَ الإبل، فَسُمُّوا ـ كما قال أبو موسى المديني ـ مُخَضْرِمِينَ، يعني بكسر الراءِ على الفاعلية.

ومُحتَملٌ للفَتح مِنْ أجلِ أَنَّهم خُضْرِمُوا، أي قُطِعُوا عن نُظَرَائِهم[1].

واقتَصَر ابنُ خَلّكان في «الوَفَيات» على كسرِ الراءِ، لكنْ مع إهمال الحاء[2]، وأغربَ في ذلك، ونصُّه: «قد سُمِعَ مُحضرِم، بالحاء المهملة، وبكسر الراء»، انتهى[3].

وخصَّهم ابنُ قُتَيبةَ بِمَن أدركَ الإسلامَ في الكِبَر، ثم أسلَمَ بعدَ النبي ﷺ[4] كجُبَيرِ بنِ نُفَير، فإنّه أسلمَ وهو بالغٌ في خلافةِ أبي بكر، كما قالَه أبو حَسّانَ الزِّيَادِيُّ[5].

وبعضُهم بِمَن أسلمَ في حياتِه ﷺ كزَيدِ بن وَهْب، فإنّه رَحَل إلى النبيِّ ﷺ فقُبِض النبيُّ ﷺ وهو في الطريق.

وَكَذَا وَقَعَ لقيسِ بنِ أبي حازِمٍ، وأَبِي مُسْلِم الخَوْلَانِي، وأبي عَبدِ الله الصُّنَابِحِي، ماتَ النبيُّ ﷺ قبلَ قُدُومِهِم بلَيالٍ.

وأقربُ مِنْ هؤلاءِ: سُوَيدُ بنُ غَفَلَةَ قَدِمَ حينَ نُفِضَتِ الأيدي من دَفْنِه ﷺ على الأصحّ، في آخَرين.

وقال صاحبُ «المُحْكَم»: «رَجُلٌ مُخَضْرَمٌ إذا كان نِصفُ عُمره في الجاهليةِ، ونصفُه في الإسلام. وشاعرٌ مُخَضْرَم: أَدركَ الجاهليةَ والإسلامَ»[6]

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٦).

(٢) الذي رأيتُه في «الوفيات» (٢/ ٢١٣) عَدمُ الاقتصار على هذا، ولفظُه: (والمُخَضْرَم: بضم الميم وفتح الخاء المعجمة، وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم... وسُمِعَ في ذلك أيضاً مُحَضْرَم بالحاءِ المُهمَلَة، وسُمِع بكسر الراء أيضاً).

(٣) «الوفيات» (٢/ ٢١٤)، ولكنْ لفظُه ـ كما مضى في التعليقة السابقة ـ: (وسُمِعَ في ذلك مُحَضرم بالحاء المهملة، وسُمِع بكسر الراءِ أيضاً). ومن هذا النَصِّ نعلمُ أنّه لم يقتصرْ على كسرِ الراءِ مع إهمال الحاءِ كما ذكرَ المصنفُ هنا. وقد تَبِعَ في ذلك العراقيَّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٦).

(٤) «المعارف» (٥٧٣).

(٥) وكذا في «الطبقات» (٧/ ٤٤٠).

(٦) «المحكم» (٥/ ٢٠٠).

فلَم يَشْتَرِط نَفْيَ الصُّحْبة، ومقْتَضَى هذا[1] أنَّ حكيمَ بنَ حِزَامٍ وشبهَه في ذلك مُخَضْرم[2].

ونحوُه[3] قولُ الجَوْهَري: «المُخَضْرَم أيضاً: الشاعرُ الذي أدركَ الجاهليةَ والإسلامَ مثلُ لبيدٍ»[4]، فإنَّه وإنْ كان مُطْلَقاً فتمثيلُه بِلَبِيدٍ ـ أحدِ الصحابة ـ مُقَيِّدٌ له[5]، مع احتمالِه مُوَافَقَةَ الذي قبلَه[6].

وليس كذلك في الاصطلاح[7] المُوَافِقِ لِمَدْلُولِ الخَضْرَمَةِ، فقد قال صاحبُ «المحكم»: «مُخَضْرَمٌ: نَاقِصُ الحَسَبِ، وقيلَ: هُوَ الذِي ليس بكَريم الحَسَب، وقيل: هو الدَعِيُّ، وقيل: هو الذي لا يُعرَف أَبَوَاه، وقيل: مَنْ أبوه أبيضُ وهو أسودُ، وقيل: هو الذي وَلَدَته السَّرَارِيّ.

والخَضْرَمَةُ: قَطْعُ إحدَى الأُذُنين. وامرأةٌ مُخَضْرَمَةٌ: مَخْتُونَةٌ. ولَحْمٌ مُخَضْرَمٌ ـ بفتح الراء ـ: لا يُدْرَى مِنْ ذَكَرٍ هو أَوْ أُنْثَى»[8].

وكذا قال في «الصحاح»: «رَجُلٌ مخضرمُ النَّسبِ، أي دَعِيٌّ. وناقةٌ مخضرَمةٌ [قُطِعَ طَرفُ أُذُنِها. وامرأةٌ مخضرمةٌ][9] أي مَخْفُوضَةٌ. ولَحْمٌ مخضرَم: ...» إلى آخِرِه[10]. والشاهدُ في جملةِ: «ولحمٌ مُخَضْرَمٌ...»[11].

(١) يعني قولَ صاحبِ (المُحْكَم) (رجلٌ مخضرم : إذا كان نصفُ عُمره في الجاهلية ونصفُه في الإسلامَ).

(٢) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٥).

(٣) أي نحوُ قولِ صاحب (المحكم): (وشاعرٌ مخضرم: أدرك الجاهلية والإسلام).

(٤) «الصحاح» ـ خضرم ـ (٥/ ١٩١٤).

(٥) يعني فلا يكونُ مخضرماً إلَّا بشَرط الصُّحبة.

(٦) أي يحتمل أنه لم يُرِدْ مِن ذِكر (لبيد) إلَّا مجرّدَ التمثيلِ لِمَنْ أدرَك الجاهليةَ والإسلامَ، فيوافِقُ كلامُه كلامَ صاحب (المحكم).

(٧) يعني وليس معنى (المُخَضْرَم) كذلك في الاصطلاح اللغوي.

(٨) (المحكم) (٥/ ٢٠٠).

(٩) ما بين المعكوفين ساقطٌ من النسخ، وزدته من (الصحاح) لأنه متعين.

(١٠) «الصحاح» ـ خضرم ـ (٥/ ١٩١٤). وقد أخر المصنف هنا قوله: (ولحم مخضرم...) وهو في «الصحاح» أول مادة (خضرم).

(١١) يعني للتردُّدِ فيه، كما هو الحالُ بالنسبة للرجل المُخَضْرَم.

وكَثِيرٍ[١] ممّا في «المُحْكَم»، إذِ المخضرمون كذلك متردِّدون بين الصحابة، للمعاصَرة، وبين التابعين لعدَمِ الرؤية.

ونحوُه[٢] قولُ العسكري في «الأوائل»[٣]: المُخَضْرَمَةُ من الإبل: التي نُتِجَتْ بين العِرَابِ والبَخَاتِي. فقيل: رجلٌ مخضرمٌ، إذا عاش في الجاهليةِ والإسلام». قال: «وهذا أعجبُ الأمرَين إليَّ»[٤].

وكأنَّه متردِّد بين أمرَين هل هو من هذا؟ أو من هذا؟ وهو ـ كما قال البُلْقِيني ـ: «يقرُب منه ما اشتَهر في العُرف من إطلاق هذا الاسمِ على مَن يشتَغل بهذا الفنِّ وهذا الفنّ، ولا يُمْعِن في واحدٍ منهما».

قال: «ويُطلَق المخضرمُ على مَنْ لَمْ يَحُج»[٥]. وسبقَه عَمْرو بنُ بَحر الجاحِظُ، فقال ـ في كتابِ «الحيوان» ـ: «وقد عَلِمْنا أنَّ قولَهم مُخضرَمٌ لِمَن لَمْ يَحُجَّ صَرُوَرة، ولِمَنْ أدرَك الجاهليةَ والإسلام»[٦].

وقال غيرُه: «ويجوزُ أنْ يكونَ مأخوذاً من النَّقْص، لكونه ناقصَ الرُّتْبة عن الصحابةِ، لِعَدم وجودِ ما يَصير به صحابياً مع إدراكه ما يُمكن به وجودُ ذلك، ومنه ناقصُ الحَسَبِ...»، ونحوُه ممَّا تقدّم.

وفي النهايةِ: «وأَصْلُ الخَضْرَمةِ أنْ يُجعل الشيءُ بَيْنَ بَيْنَ، فإذا قُطع بعضُ الأذن فهي بين الوَافِرَة والناقِصة.

وقيل: «هي المَنْتُوجة بين النَّجَائِب والعُكَاظِيّات». قال: «وكان أهلُ الجاهليةِ يُخَضْرِمون نَعَمَهُم، فلما جاء الإسلامُ أمرَهم النبيُّ ﷺ أنْ يُخَضرِموا

---

(١) ضبطت في (ح) بتنوين الراءِ مكسورةً، يعني عطفاً على قوله: (في جملة ...)، والمراد أن الشاهد فيما جاء في الصحاح هو جملة «ولحم مخضرم».
وفي كثيرٍ مما جاءَ في (المُحكَم) مثلُ: الذي لا يُعْرَفُ أَبَوَاه، ومَن أبُوه أبيضُ وهو أسودُ، والذي ولدَتْه السَّرَارِي ولحمٌ مُخَضْرَم. لحصولِ التردّد في كلِّ ذلك.
(٢) في حاشية (س): أي نَحْوُ كلامِ «المُحْكَم».
(٣) في النسخ: (الدلائل) وهو تصحيف، والكتاب المشار إليه هو كتابُ (الأوائل) لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري.
(٤) «الأوائل» (١/ ٧٧) بنحوه.
(٥) «محاسن الاصطلاح» (٤٥٣).
(٦) «الحيوان» (٥/ ٢٨٠).

من غيرِ المَوضع الذي يُخضرِم منه أهلُ الجاهلية. ومنه قيلَ لكل مَن أدرك الجاهليةَ والإسلام: مُخَضْرَم، لأنه أدرك الخَضْرَمَتَين»[1].

على أنَّ في كلامِ ابنِ حِبّانَ في «صحيحهِ»[2] ما قد يُوَافِق قولَ صاحب «المُحكم» ومَن لعلّه وافقه مِن اللُّغويين، فإنه قال: «الرجلُ إذا كان له في الكُفر ستون سنةً، وفي الإسلامِ ستون يُدْعَى مُخَضْرَماً». ولكن لعله أراد ممّن ليستْ له صحبة، لأنه ذكرَ ذلك عند أبي عَمْرو الشيباني[3]. أو أراد أنّه يُسمَّى مُخَضرماً لغةً لا اصطلاحاً.

ثم إنّ ظاهِرَهُ التقيّدُ بهذا السنِ المخصوصِ، وليس كذلك، بل مجرَّدُ إدراكِ الجاهليةِ ولو كان صغيراً كافٍ.

ولكن ما المرادُ بالجاهلية؟ أهي ما قبلَ البعثة؟ أم لا؟

قال النوويُّ في «شرح مسلم» ـ عندَ قول مسلم: وهذا أبو عثمانَ النَّهْدِي، وأبو رافِعٍ الصائغُ وهما ممّن أدرك الجاهليةَ»[4]، أي كانا رَجُلَين قبلَ البعثة ـ ما نصُّه: «والجاهليةُ ما قبلَ بِعْثَتِه ﷺ، سُمُّوا بذلك لكثرةِ جهالاتِهم»[5]، وقيل: إدراكُ قومِه، أو غيرِهم على الكُفر، لكنْ قبل فتحِ «مكة»، لِزَوال أمرِ الجاهليةِ حينَ خَطَبَ ﷺ يومَ الفتح، وأبطلَ أمورَ الجاهلية، إلّا ما كان من سِقَايَةِ الحاج، وسِدَانَةِ الكعبة»[6].

قلتُ: وصنيعُ مسلمٍ وغيرِه مُنْطَبِقٌ عليهما لِذِكْره المُشَارَ إليهما فيهم، وكذا يُسَيْرُ بنُ عَمْرو وهو إنما وُلد بعد زَمنِ الهجرة، وكان له عندَ موت النبي ﷺ دُون عشرِ سِنِين فأدركَ بعضَ زمن الجاهلية في قومه[7].

بل ذكر شيخُنا تبعاً لغيره في القسم الذي عَقَده لهم من «إصابته»[8] كُلَّ

---

(١) «النهاية» (٢/ ٤٢). والنجائب: جمع نَجِيبة وهي الناقةُ الكريمة العتيقةُ. «التاج» نجب.
(٢) «الإحسان» (٤/ ٣٤١).
(٣) عقب الحديث ذي الرقم (١٤٧٧).
(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٣٤).
(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٢٩).
(٦) قاله العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢٢٤).
(٧) أشار إليه العراقي في المصدر السابق.
(٨) وهو القسم الثالثُ مِن كلِّ حرفٍ يوجدُ مَنْ يُمْكِن إدراجُه فيه.

مَنْ له إدراكٌ ما للزمن النَّبَويّ، وهو ظاهرٌ، مع أنه لا يُفْصِح غالباً بالوصفِ بذلك في الترجمةِ إلّا لِمَن طال إدْراكُه[١]. ومَن عداهم يقتَصِر على قوله: له إدْرَاك[٢].

وأمّا الحاكِمُ فجَعَلَ الذين وُلدوا في الزمن النبوي ممّن لم يَسْمَع منه طبقةً بعد المُخَضْرَمين، وذَكَر فيهم الصُّنَابِحِيَّ، وعلقمةَ بنَ قيس، بل وأدرجَ فيهم مَنْ له رُؤية[٣].

وهو صنيعٌ منتَقَدٌ[٤]، فمَن له رُؤيةٌ إمَّا أنْ يُذكَرَ في الصحابة، أو يكونَ طبقةً أعلى من المُخَضرمين. والمُخَضرمون باتفاقٍ من أهل العلم بالحديث ليسوا صحابةً، بل معدُودون في كِبار التابِعين، وقد جعلَهم الحاكمُ طَبقةً مستقلةً من التابعين[٥] سواءٌ أَعُرِف أنّ الواحدَ منهم كان مسلماً في زمن النبي ﷺ كالنَّجَاشي أم لا. لكنْ من كان منهم مؤمناً به في زمن «الإسراءِ» يأتي فيه ما قدَّمتُه في تعريفِ الصحابي عن شيخِنا[٦].

وعَدُّ ابنُ عبدِ البَر لهم في الصحابة لا لكونه يقولُ: إنهم صحابة، كما نَسَبه إليه عياضٌ وغيرُه، بل لكونه - كما أفصحَ به في خُطبة كتابِهِ - رَامَ أنْ يكونَ كتابُه جامعاً مُسْتَوعِباً لأهل القَرْنِ الأولِ[٧].

ونحوُه قولُ أبي حفص ابنِ شاهين معتذراً عن إخراجه ترجمةَ النَّجَاشِي[٨]: «إنّه صدَّق النبيَّ ﷺ في حياتِهِ» وغيرُ ذلك، ولو كان مَنْ هذا سبيلُه يدخُل عندَه في الصحابةِ ما احتاج إلى اعتذار.

وكذا عَدُّ غيرِ واحدٍ مِنْ مُصَنِّفِي الصحابةِ جماعةً منهم لكون أمرِهم على

---

(١) كالأَحنَفِ بنِ قيس وأبي عُثمانَ النَّهْدي وغيرِهما.

(٢) مثلُ أُبَيّ بن قَيس النخعي «الإصابة» (١/ ٩٩)، والأشْهَبِ بن وَرد بنِ عَمرو «الإصابة» (١/ ١٠٨).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٤٥). وممّن أدرج فيهم ممّن له رُؤية محمدُ بنُ أبي بكر وبَشِيرُ بنُ أبي مسعود الأنصاري، وعبدُ الله بنُ عامر بن كُرَيز وغيرُهم.

(٤) انتقده البُلقيني في «المحاسن» (٤٤٦).

(٥) «معرفة علوم الحديث» (٤٤).

(٦) (ص١٧).

(٧) «الاستيعاب» (١/ ١٣).

(٨) يعني في كتاب «الصحابة» له.

الاحتمال، حتى إنَّ بعضَهم يُصَرِّحُ بقوله: لا أدري أله رُؤيةٌ أم لا؟

وأحاديثُهم عن النبي ﷺ مُرسَلَة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث.

وقد صرَّح ابنُ عبد البر نفسُه بذلك في «التَّمْهيدِ» وغيرِه من كُتُبه.

نعم، لو حَفِظ عن النبي ﷺ في حال رُؤيته له، ثم أَدَّاهُ بعد إسلامه كان محكوماً له بالاتصال، كما قدمتُه في «المرسل».

وهم كثيرون (كسُوَيدٍ) بمهملة مصغر هو ابنُ غَفَلَةَ: بمعجمة وفاءٍ مفتوحتين (في أُمَم) بلغ بهم مُسلمُ بنُ الحجاج عِشرين[١]. ومُغلْطَاي أَزْيدَ من مائة. ومَن طالعَ «الإصابَةَ» لشيخِنا وَجَدَ منهم ـ كما قدَّمتُ ـ خَلْقاً.

وأفردَهم البُرهان الحلبيُّ الحافظُ في جُزءٍ سمّاه: «تذكرة الطالب المُعْلم فيمَن يقال إنَّه مُخَضْرَم»[٢].

ورأيتُ أنْ أسرُدَ منهم جملةً على الحُرُوفِ أَسْتَوعِبُ فيها مَنْ عند «مسلم» راقماً له: (م).

١ ـ الأحنَفُ بنُ قيس، بل يُروى بسنَدٍ ليِّن أنَّ النبيَّ ﷺ دعا له[٣].

٢ ـ أَسْلَمُ مولى عُمَرَ.

٣ ـ الأَسْوَدُ بنُ هِلَال المُحَاربي. (م).

٤ ـ الأسود بن يزيدَ النَّخَعِي. (م).

٥ ـ أُوَيْسُ القَرَني.

٦ ـ أَوْسَطُ البَجَلي.

٧ ـ ثُمَامَةُ بنُ حَزْن القُشَيري. (م).

٨ ـ جُبَير بنُ نُفَير الحَضْرمي. (م).

---

(١) كما في «معرفة علوم الحديث» (٤٤) حيث قال الحاكم: (قرأتُ بخطِّ مسلمِ بن الحجاج...) ثم ذكرَهم.

(٢) ذكر فيه أكثر من خمسين ومائة. وقد طبع في حلب.

(٣) أخرجه ابنُ أبي عاصم، قالَه الحافظُ في «الإصابة» (١/ ١٠٠)، وقال: تفرَّد به عليُّ بن زيد وفيه ضعف. وكذا أخرجه ابنُ عبد البَر في «الاستيعاب» (١/ ١٢٧) وفيه علي بن زيد المتقدم.

٩ ـ حُجْرُ بنُ عَنْبَس.

١٠ ـ خالدُ بنُ عُمَير العَدَوي. (م).

١١ ـ الرَّبِيع بنُ ضَبُع بنِ وهب الفَزَاري، الآتي في الـمُعَمَّرين من «الوفيات»[1].

١٢ ـ رَبيعةُ بن زُرَارَةَ أبو الحَلَال[2] العَتَكِي. (م).

١٣ ـ زيدُ بنُ وَهب الجُهَني.

١٤ ـ سعدُ بنُ إياس أبو عَمْرو الشَّيْباني. (م).

١٥ ـ سُوَيدُ بنُ غَفَلَةَ. (م).

١٦ ـ شبيل[3] بن عوف الأحمسي (م).

١٧ ـ شُرَيْحُ بنُ الحارِث القاضي.

١٨ ـ شُرَيحُ بنُ هانِي. (م).

١٩ ـ شَقِيقُ بنُ سَلَمَةَ، أبو وَائِل.

٢٠ ـ عبدُ الله بنُ ثُوَب، أبو مسلم الخَوْلَاني.

٢١ ـ عبدُ الله بنُ عُكَيم.

٢٢ ـ عبدُ الرحمنِ بنُ عُسَيلَة، أبو عبدِ الله الصُّنَابِحِي.

٢٣ ـ عبدُ الرحمن بنُ غَنْم الأشعري، أحدُ مَن تفقَّه به أهلُ «دِمشق».

٢٤ ـ عبدُ الرحمنِ بنُ مُلّ، أبو عُثمانَ النَّهْدِي. (م).

٢٥ ـ عبدُ الرحمن بنُ يَرْبُوع.

٢٦ ـ عبدُ خَيرِ بنُ يزيدَ الخَيْوَانِي. (م).

٢٧ ـ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِي.

٢٨ ـ عَلقمةُ بنُ قيس.

٢٩ ـ عِمرانُ بنُ مِلْحَان، أبو رَجَاء العُطَارِدِي. (م).

---

(١) (٤/٤١٣).

(٢) بالحاء المهملة كما في «المشتبه» (٢/ ٥٥١).

(٣) في (س) و(م): ـ شبل ـ مكبر وهو قولٌ آخرُ في اسمه، «تقريب التهذيب» (٢٦٤).

٣٠ ـ عَمْرو بنُ عبد الله بن الأَصَمّ.

٣١ ـ عَمْرو بنُ مَيْمون الأَوْدِي. (م).

٣٢ ـ غُنَيم بنُ قيس. (م).

٣٣ ـ قيسُ بنُ أبي حَازِم.

٣٤ ـ كعبُ الأَحْبار.

٣٥ ـ مالك بن عُمَير. (م).

٣٦ ـ مُرَّةُ بنُ شَرَاحِيلَ الطيِّبُ.

٣٧ ـ مَسروقُ بن الأَجْدَع.

٣٨ ـ مسعودُ بنُ حِرَاشٍ، أخو رِبْعِي. (م).

٣٩ ـ المَعْرُورُ بنُ سُوَيد. (م).

٤٠ ـ نُفَيع، أبو رَافِع الصايغ. (م).

٤١ ـ يُسَير ـ أو أُسَير ـ بنُ عَمْرو بن جابر، أبو أُمَيّة الشَعْبَاني. (م).

وذِكْرُ مسلم لمسعودِ بن حِرَاش بناءً على عَدَم صُحبته، كما ذهب إليه غيرُه، وإلّا فقد أثبَتَها البخاريُّ[1].

كما أدخلَ غيرُه في المخضرمين جُبَيرَ بنَ الحُوَيرث، وحابِساً اليَمَامِي، وطارقَ بنَ شِهاب الأَحْمَسِي، وغيرَهم ممَّن له رُؤيةٌ، أو صُحبةٌ بناءً على عدم ثبوته عنده، أو لِعَدمِ الاطلاع عليه.

وهذه مسألةٌ أُخرى لها تعلُّقٌ بكلٍّ من الصَّحَابة والتابِعين، فلذا أُخِّرَتْ عنهما.

٨٢٨ (و) من فروعها: أنَّه (قد يُعَد في الطِباق) التي تُجعَل كلُّ طبقةٍ منها للمشتَركين في السنّ[2] ـ كما سيأتِي في «طبقاتِ الرُّوَاة»[3] ـ (التابعُ) لبعضِ الصحابة (في تابعيهم) أي تابِعي التابِعِين (إذ يكونُ الشائعُ) الغالبُ عن ذاك

٨٢٩ التابِعِيّ (الحَمْلَ عنهم) أي عن التابِعين (كأبي الزِنَادِ) بكسر الزاي المعجمة

(١) «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٢١).

(٢) في النسخ: السند. وهو تصحيف.

(٣) (ص٥٠١) من هذا الجزء.

المشددة، ثم نون خفيفة، وآخره دال مهملة: عبدِ الله بنِ ذَكْوَان، فإنَّه كما قال خليفةُ بنُ خَيّاط لَقِيَ ابنَ عُمَرَ، وأَنَساً، وأبا أُمَامة بنَ سهل بنِ حُنَيف[١]، ومع ذلك فَعِدَادُه عند أكثرِ الناس في أتباع التابعين[٢].

نعم قال العِجْليُّ: «تابعيٌّ ثقةٌ»[٣]، وذَكَره مسلمٌ في الطبقةِ الثالثة من التابعين[٤]، وابنُ حِبّان في التابعين[٥].

وكهشامِ بن عُروة، فإنّه أُدخِل على ابنِ عُمَرَ فرآه ومَسَحَ رأسَه، ودَعَا له، ورأى جابراً، وسَهلَ بنَ سَعد، وأنساً، وروى عن عمِّه عبدِ الله بنِ الزُّبَير.

وكمُوسى بنِ عُقبةَ فإنَّه أَدركَ ابنَ عُمرَ، وسهلَ بنَ سعد، وأنساً، وروى عن أمِّ خالدِ ابنةِ خالدِ بن سعيدِ بن العاص الصحابيةِ.

ومع ذلك فهما عندَهم ـ كما أشار إليه الحاكمُ ـ في عِدَادِ أتباعِ التابِعِين[٦].

وكعَمْرو بنِ شُعَيب فإنّه قد سَمِع زينبَ ابنةَ أبي سَلَمَةَ، والرُّبَيِّع[٧] ابنةَ مُعَوِّذ بنِ عَفْرَاء الصحابيَّتَين مع عَدِّ غيرِ واحدٍ له في أتباع التابعين، كأبي بكر النَّقّاشِ[٨]، وعبدِ الغني بنِ سعيد[٩]، والدَارَقُطنيِّ[١٠]، وأبي محمدٍ عبدِ الرزاق

---

(١) لم أجد هذا عند خليفة في «التاريخ» ولا في «الطبقات». وذكره عنه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٥٩).

(٢) قال ذلك الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (٤٥)، وقبلَه خليفةُ كما عند العراقي في (المصدر السابق).

(٣) «معرفة الثقات» (٢/ ٢٧). (٤) «الطبقات» (١/ ٢٦٢).

(٥) كذا قال السخاويُ تبعاً للعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦٠). والذي وجدتُه عند ابنِ حِبّان أنَّه عدّه في أتباع التابِعين. «الثقات» (٧/ ٦).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (٤٥).

(٧) بالراء والموحدة مُصَغّراً مثقّلاً.

(٨) المُفَسّر شيخ القراء محمد بن الحسن بن محمد المَوْصِلي ثم البَغدادي، اتُهِم بالكذب، مات سنة ٣٥١. «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠١)، و«السير» (١٥/ ٥٧٣).

(٩) في كتيب له. قاله ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٧٨).

(١٠) نقل المِزّيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٣)، والذهبيُّ في «السير» (٥/ ١٧٧) كلامَ النقاش والدَارقطني.

الطَّبَسِي[١]، وغيرِهم بحيثُ أدرَجَه ابنُ الصلاح في أمثلةِ روايةِ «الأكابر عن الأصاغر»، فقال: «وعَمْرو بنُ شُعَيبٍ لم يكُن من التابِعين، وروى عنه أكثرُ من عشرين نفساً من التابعين»[٢]، وهو مُنتَقَدٌ بما قرَّرْناه.

وحاصلُ هذا أنَّه أُخرِجَ من التابعين مَن هو معدُودٌ فيهم (**والعكسُ جاء**) وهو عَدُّ أصحابِ الطِّبَاقِ[٣] في التابِعين مَن لَمْ يَصِحَّ سماعُه، بل ولا لُقِيُّهُ لأحدٍ من الصحابة، وهو من أتباع التابعين جزماً، حسبما أشار إليه الحاكمُ[٤] كإبراهيمَ بنِ سُوَيد النَّخَعِي ـ وليس بابْنِ يَزِيدَ الشهير ـ، وكَبُكَير بنِ أبي السَّمِيطِ المِسْمَعِي، وسعيدٍ، ووَاصلٍ أبي حُرَّة ابْنَي عبدِ الرحمن البصري (**وهو**) أي العكسُ الذي هو الإدخالُ في التابِعين لِمَن ليس منهم ـ كما زاده الناظمُ ـ (**ذو فَسَادِ**) يعني أشدَّ من الذي قَبله، وإلّا فذاك أيضاً خطأٌ ممن صَنَعَه.

٨٣٠ (**و**) نحو الأولِ ـ وهو الإخراجُ عن التابِعين لِمَن هو منهم ـ أنّه (**قد يُعَدُّ**) في الطِّبَاقِ أيضاً (**تابِعيًّا صَاحِبُ**) أي بأَنْ يُذكرَ في التابعين بعضُ الصحابة

---

(١) في (تخريجٍ له). قاله ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٧٨)، ولفظُه: (قرأتُ بخَطِّ الحافظِ أبي محمدٍ الطَّبَسِي في تخريجٍ له) انتهى. والطَّبَسِي: بمهملتين بينهما موحدة مفتوحةٌ نسبة إلى (طَبَس) بلدةٍ ـ كما في «الأنساب» (٨/ ٢٠٩) ـ بين نَيْسَابورَ وأَصْبَهانَ وكَرْمان.

هذا وقد علّق العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٣١) على كلام ابن الصلاح بقوله: (كذا كَنَاه ابنُ الصلاح أبا محمد، وإنَّما هو أبو الفَضل محمدُ بنُ أبي جَعفر الطَبَسي. هكذا كَنَاه وسمَّاه الحافظُ أبو سَعد السَّمْعَاني في «الأنساب» ووصفَه بالحافِظِ، صاحبِ التصانيفِ الكثيرةِ. . . وكانت وفاتُه في حدود سنة ثمانينَ وأربعمائة). انتهى.

وانظر: «الأنساب» (٨/ ٢٠٩) واسمُه فيه: (أبو الفَضل محمدُ بنُ أحمدَ بنِ أبي جَعفر الطَّبَسي). وجاء في حاشية (س) تعليقاً على اسم الطَّبَسِي هذا ما نَصُّه: (سَمَّى شيخُنا الطَّبَسِيَّ عبدَ الله في حاشيةِ «النُكَت على ابن الصلاح» لشيخِه المؤلِّف. وهو سَهْو) انتهى.

ورأيت عند السمعاني في «الأنساب» (٨/ ٢١٠) ضِمْنَ مَن يُنْسَب: الطَّبَسي شخصاً آخرَ قال عنه: (. . . . وأبو المَحَاسن عبدُ الرزاق بنُ محمد الطَّبَسي، كان يقرأُ الحديثَ على المشايخ ويُفِيد الناسَ. . .) وذكر أنَّ وفاتَه بعد الثلاثين وخمسمائة.

فلعلَّ هذا هو المرادُ عند السخاوي وأنَّه يكنى أبا المحاسن وأبا محمد. والله أعلم.

(٢) «علوم الحديث» (٢٧٨).

(٣) يعني المُصَنِّفِين في «الطبقات».

(٤) في «معرفة علوم الحديث» (٤٥).

(كـ) النُّعمانَ، وسُوَيدٍ (ابْنَي مُقَرِّنٍ) بضم الميم، وفتح القاف، وتشديد الراء المكسورة، وآخره نون: المُزَني، فقد عَدَّهُما الحاكمُ ـ غَلَطاً ـ في «الإخوة» من التابعين[1]، وهما صحابيان معروفان من جُملة المهاجرين، كما سيأتي في نوع «الإخوة والأخوات»[2].

قال ابنُ الصلاح: «وعَدُّهُ لهما في التابِعين من أَعْجَبِ ذلك»[3]، يعني الأمثلةَ فيه.

زاد الناظمُ: (و) كـ (من يقارِبُ) التابعين في طَبَقَتِهم مِن أَجْلِ أَنَّ رِوايتَه، أو جُلَّها عن الصحابة.

فقد عَدَّ مسلمٌ[4]، وابنُ سعدٍ في التابعين مِنْ طَبَقَاتِهِما يُوسفَ بنَ عبدِ الله بنِ سَلَام[5]، ومحمودَ بنَ لبيد[6]، وابنُ سعدٍ وحدَه: محمودَ بنَ الرَّبيع[5].

وَعَكسُه: وهو عَدُّ بعضِ التابعين صحابيًّا كعبدِ الرحمن بنِ غَنْم الأشعري، فقد عدَّه محمدُ بنُ الرَّبيع الجِيزي فيمَن دخل «مصرَ» من الصحابة. فوهم فيما قاله المصنفُ[7] وليس كذلك. وابنُ الرَّبيع إنَّما نقلَه عن غيره فقال: «أخبرني يحيى بنُ عثمانَ أنَّ ابنَ لَهيعة والليثَ قالا: له صحبة»[8].

وكذا حكاه ابنُ مَنْده عن يحيى بنِ بُكَير عنهما. وأثبتَها أيضاً البخاريُّ[9]، وابنُ يونسَ، وغيرُهما.

وأخرج أحمدُ وغيرُه من أحاديثِه ما يدلُّ ـ كما قال شيخُنا ـ لصحبته[10].

نعم، لهم عبدُ الرحمن بنُ غَنْم الأشعري آخرُ تفقَّه به أهلُ «دمشق»[11]،

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١٥٤).
(٢) (ص١٣٩).
(٣) «علوم الحديث» (٢٧٦).
(٤) في الطبقات (١/ ٢٢٨ و١/ ٢٣١).
(٥) لم أعثر عليه في المطبوع من «طبقات ابن سعد».
(٦) «طبقات ابن سعد» (٥/ ٧٧).
(٧) يعني فوهم المصنف فيما قاله ابن الربيع الجيزي، «شرح التبصرة» (٣/ ٦٣).
(٨) أوردَه الحافظُ في «الإصابة» (٢/ ٤١٧).
(٩) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٧).
(١٠) «الإصابة» (٢/ ٤١٧) و«مسند أحمد» (٤/ ٢٢٧).
(١١) قاله الحافظ في ترجمته في القسم الثالث من حرف العين في «الإصابة» (٣/ ٩٨).

فلعلَّه الذي ظنَّه المؤلفُ. ومع ذلك فله إدراك بحيثُ عُدَّ في المخضرمين. وقال فيه ابنُ حِبّان: «زعموا أنَّ له صحبةً، وليس ذلك بصحيحٍ عندي»[1].

ولكنْ لذلك أمثلةٌ كثيرة، منها إبراهيمُ بنُ عبدِ الرحمن العُذْرِي رَاوِي حديثِ: «يَحْمِلُ هذا العِلمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُه»[2]، ذَكَرَه ابنُ منده، وغيرُه في الصحابةِ. وهو تابعيٌّ أَرْسَلَ.

---

(١) «الثقات» (٥/ ٧٨).

(٢) هذا الحديثُ له رواياتٌ كثيرةٌ، فقد رَواه إبراهيمُ بنُ عبدِ الرحمن العُذْرِي، أخرجَه العُقَيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٥٦)، وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧) مِن طريقَين، وابنُ عَدِي في «الكامل» ١/ ١٥٣)، والخطيبُ في «شَرَفِ أصحاب الحديث» (٢٩)، وابنُ عبدِ البر في «مقدمة التمهيد» (١/ ١٥٣) وفي تلك الأسانيدِ: مُعَانُ بنُ رِفاعةَ السَّلَامي وثَّقه ابنُ المَدِيني كما في «الميزان» (٤/ ١٣٤)، وقال أحمدُ: لا بأسَ به، كما في «شرف أصحاب الحديث»، وقال الجوزجاني: ليس بحجة. وليَّنَهُ يحيى بنُ معين كما في «الميزان»، وقال ابنُ حبان: (منكَرُ الحديثِ يروي مراسيلَ كثيرةً، ويُحَدِّثُ عن أقوامٍ مَجَاهِيلَ. . . «المجروحين» (٣/ ٣٦).

ورواه عبدُ الله بنُ عُمَرَ، وأبو هريرة جميعاً أخرجه البَزَّارُ كما في «كشف الأستار» (١/ ٨٦) والعُقَيلي في «الضعفاء» (١/ ٩)، وابنُ عبد البر، وفي أسانيدِهم خالدُ بنُ عَمْرو - القرشي - نقلَ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٦٣٥) عن أحمدَ أنَّه ليس بثقةٍ، وعن البخاري: مُنكَرُ الحديثِ، وعن صالح جَزَرَةَ أنّه يَضَعُ الحديثَ.

تنبيه: هو عند البزار عبدُ الله بن عُمَرَ - بضم العين، وعند العقيلي - ومن طريقه ابن عبد البر - عبدُ الله بن عَمْرو - بفتح العين علماً بأنَّ السَّنَد من خالدِ بن عمرو واحدٌ.

ورواه أبو أُمَامَةَ أخرجه العُقَيليّ، وابنُ عدي، وفي سندِهما رُزَيق - بالراء ثم الزاي مصغر - أبو عبدِ الله الأَلْهاني. قال ابنُ حِبّان: (لا يجوزُ الاحتجاج به إلّا عند الوِفَاق). «المجروحين» (١/ ٣٠١) وقال أبو زُرعة: (لا بأس به) «الميزان» (٢/ ٤٨).

ورواه أُسامةُ بنُ زيد أخرجه الخطيبُ في «شرف أصحاب الحديث» (٢٨) وفي سندِه مُعَانُ بنُ رفاعة.

ورواه ابنُ عُمَر أخرجه ابنُ عدي وفي سَنَدِه خالدُ بنُ عَمرو القرشي.

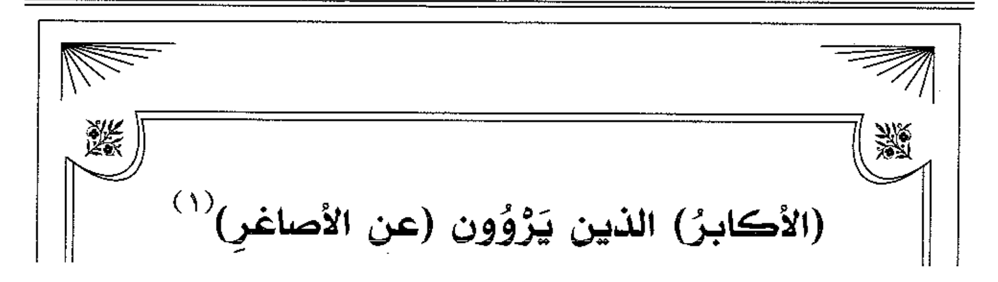
ورواه أبو هريرة أخرجه ابنُ عدي من طريقَين في أحدِهما عليُّ بن محمد بن حاتم، وداودُ بن سليمان الغسّاني، ولم أَقِفْ لهما على ترجمة. وفي الثاني مَسْلَمْةُ بنُ عُلَيّ - الخُشَنِي - قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٠٩): (شاميٌّ وَاهٍ). ونقل قولَ البخاري: (منكر الحديث). =

وكثيراً ما يقعُ ذلك فيمَن يُرسِلُ من التابعين، إذِ اعتمادُهم غالباً إنَّما هو على ما يَقَعُ لهم مِن الرواياتِ بِحَسَبِ مَبْلَغِ عِلْمِهم واطّلَاعِهم، ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِى عِلۡمٍ عَلِيمٌ﴾[1].

○○○○○

= وأخرجه عنه أيضاً الخطيبُ في «الجامع» (١/١٢٨)، و«شرف أصحاب الحديث» (٢٨) وفي سندِه مَسْلَمَةُ بنُ عُلَيّ.
ورواه عَلِيُّ بن أبي طالب أخرجَه ابنُ عدي (١/١٥٢) وفي سندِه محمدُ بنُ محمدِ بنِ الأشعث الكوفي، وذَكَر في ترجمتِه (٦/٢٣٠٣) أنَّ شدةَ التشيع حملَتْه على إخراج نُسخةٍ فيها قريبٌ من ألفِ حديثٍ عن مُوسى بنِ إسماعيلَ بنِ موسى بنِ جعفر عن آبائهم إلى علي ﷺ ثم قال: (فيها مقاطيعُ وعامَّتُها مُسْنَدَةٌ، مَنَاكِيرُ كُلُّها أو عامَّتُها).
ورواه عبدُ الله بنُ مسعود أخرجَه الخطيبُ في (شرف أصحاب الحديث) وفي سندِه أحمدُ بنُ يحيى بن زكير، قال الحافظ في «اللسان» (١/٣٢٣): (قال الدارقطني في «الغرائب»: ليس بشيءٍ في الحديث. . .).
هذا وألفاظُ تلك الرواياتِ متقاربةٌ غيرَ أنَّ في أَحَدِ طريقَي ابنِ أبي حاتم: (لِيَحْمِلْ) بدلاً من (يحْمِلُ)، وفي روايةِ ابن مسعود: (يَرِثُ هذا العلمَ).
والحديثُ صحَّحه أبو موسى عيسى بنُ صَبِيح كما عند الخطيب في «الجامع» (١/١٢٩) وأحمدُ بنُ حنبل كما في (شرف أصحاب الحديث) (٢٩).
وردَّ العراقيُّ تصحيحَ هذا الحديثِ في «التقييد والإيضاح» (١٣٨)، ونَقَلَ عن ابنِ القَطَّان أنَّه قال: (خَفِيَ على أحمدَ مِنْ أمرِهِ ـ يعني مُعَانَ بنَ رِفَاعَةَ ـ ما عَلِمَه غيرُه).
قلتُ: وهذا الحديثُ لم يَسْلَمْ له طريقٌ مِن ضَعْفٍ مما يُؤَيِّدُ ما ذَهَب إليه الحافظُ العراقيُّ، وعليه فالحديثُ ضعيفٌ، والله أعلم.

(١) سورة يوسف: الآية ٧٦.



(الأكابرُ) الذين يَرْوُون (عن الأصاغرِ)[1]

وهو نوعٌ مهمٌّ تدعو لِفعله الهِمَمُ العَلِيَّةُ، والأنفسُ الزكيَّةُ. ولذا قيل ـ كما تقدَّم في مَحَلِّه ـ: «لا يكونُ الرجلُ مُحَدِّثاً حتى يأخذَ عمَّن فوقَه، ومثله، ودونَه»[2].

وفائدةُ ضبطِه الخوفُ من ظنِّ الانقلابِ في السَّنَد، مع ما فيه من العملِ بقوله ﷺ: «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهم»[3].

---

(١) وهو النوع الحادي والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٢) «الجامع» (٢/٢١٨).

(٣) ذكره مسلم في «المقدمة» (١/٦) مُعَلَّقاً وبصيغةِ التمريض، ولفظُه: (وقد ذُكر عن عائشةَ رضي اللهُ تعالى عنها أنها قالت: أَمَرنا رسولُ الله ﷺ أنْ نُنَزِلَ الناسَ منازلَهم).
وأخرجه أبو داود في «الأدب»: باب في تنزيل الناس منازلَهم (١٧٣/٥)، وأعلَّه بالانقطاع، بأنَّ ميمونَ بنَ أبي شَبِيب راويَه عن عائشةَ لم يُدْرِكْها.
وحَكَمَ الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (٤٩) بصِحّته ـ ولم يُخْرجه ـ ولفظُه: (فقد صَحَّتِ الروايةُ عن عائشةَ ﵂ أنها قالت...)، فذكر لفظ مسلم. وكذا جزم بصِحّته ابنُ كثير في «اختصار علوم الحديث» (١٩١)، وقبلَه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٧٦) واعتَرَضَه العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٢٨)، ولما ردَّ ابنُ الصلاح في كتاب «التحرير» على أبي داود بقوله: (إنَّ ميمونَ بنَ أبي شَبِيب كوفيٌّ متقدم قد أدركَ المُغيرةَ بنَ شعبةَ، ومات المغيرةُ قبل عائشةَ...) اعترضه العراقيُّ وقال: (ليس بِجيِّد، فإنَّه وإنّ أدركَ المغيرةَ وروى عنه فهو مدلِّسٌ لا تُقبَل عَنْعَنَتُهُ بإجماع مَن لا يَحتجُّ بالمُرْسَل... ولم أرَ أحداً صرَّح بسماعِهِ من المغيرة).
هذا وقد أخرجه البيهقيُّ في «الآداب» (١٩٥) من طريق آخرَ تكلَّم عليه العراقيُّ في «التقييد» (٣٣٠) وأضاف أنَّ الخَرَائِطِيَّ أخرجه في «مكارم الأخلاق» عن معاذٍ بنحوه، وذكرَ السخاويُّ أنَّ ابنَ خُزَيمة أخرجه في «صحيحه» والبزارَ وأبا يَعْلَى في مسندَيهما من طريق ميمون، وذكرَ له شواهدَ عن جابرٍ وعليٍّ ثم قال: (وبالجُملَة فحديثُ عائشةَ حسنٌ).
قلت: وهذا هو الظاهرُ، ويشهدُ لمعناه: قولُه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩].

وإلى ذلك أشارَ ابنُ الصلاح بقوله: «وَمِنَ الفائدةِ فيه أنْ لا يُتَوهّم كونُ المرويِّ عنه أكبر، أو أفضل [من الراوي][1] نظراً إلى أن الأغلب كون المرويِّ عنه كذلك، فَتُجْهَلَ بذلك منزلَتُهُمَا»[2].

والأصلُ فيه: روايةُ النبيِّ ﷺ في خُطبته حديثَ الجَسَّاسةِ عن تَمِيمٍ الدَّارِي كما في «صحيح مسلم»[3].

وقولُه ﷺ في كتابه إلى «اليَمَن»: «وإنَّ مالِكاً ـ يعني ابنَ مُرَارَةَ[4] ـ حدثني بكذا...»، وذَكَر شيئاً. أخرجَه ابنُ منده[5].

وقولُه أيضاً: «حدَّثني عُمَرُ أنَّهُ ما سابَقَ أبا بكرٍ إلى خَيرٍ قطُّ إلّا سَبَقَهُ»، أخرجَه الخطيبُ في «تاريخه» والديلَمِيُّ[6].

إلى غيرِ ذلك كأَمْرِ الأذانِ، وما ذَكَره ﷺ عن سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ.

وفيه تأليفٌ لإسحاقَ بنِ إبراهيم المَنْجَنِيقِي[7]، سمعتُه. ولمحمد بن حُميد بن سهل المُخَرِّمي[8]، وفي «مُسْتَخْرَج ابنِ منده للتذكرة» أشياءُ نفيسةٌ من ذلك.

٨٣١ (وقد روى الكبيرُ عن ذي الصُّغْر) بضم الصاد المهملة، وتسكين الغين المعجمة أي عن الصغيرِ. وذلك ينقسِم أقساماً:

---

(١) ما بين المعكوفين زدتُه من كلام ابن الصلاح.

(٢) «علوم الحديث» (٢٧٦).

(٣) في الفتن، باب قصة الجساسة (٤/ ٢٢٦١).

(٤) أو مالكَ بنَ مُرَرِّد. قالَه السيوطيُّ في «التدريب» (٢/ ٢٤٤).

(٥) قال السيوطي في «التدريب» (٢/ ٢٤٤): أخرجَه ابنُ منده في (الصحابة) بسنده عن زُرعةَ بنِ سيفِ بنِ ذِي يَزَن أنَّ النبيَّ ﷺ كتبَ إليه كتاباً، وأنَّ مالكَ بنَ مُرَرِّد الرَّهَاوِي قد حدَّثَني أنَّكَ أسلمتَ وقاتلتَ المشركين فأبشِر بخَير... الحديث).

(٦) «تاريخ بغداد» (٥/ ٧٧) وفي سندِه شيخُ الخطيبِ أبو العَلَاءِ الواسطيُّ، قال عنه في ترجمته من «تاريخه» (٣/ ٩٥): (رأيتُ له أصولاً عُتُقاً سماعُه فيها صحيحٌ، وأصولاً مضطربةً) وتكلَّم فيه. ثم إنَّ الحديثَ المذكورَ أوردَه في ترجمةِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عَمْرُو به ولم يَذْكُر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأيًّا ما كان فاعترافُ عُمرَ بأَسْبَقِيَّةِ أبي بكرٍ له ثابتٌ عنهُ وصحيحٌ كما في «مسندِ أحمدَ» برقم (١٧٥ و٢٦٥).

(٧) مات سنة ٣٠٤، من رجال «التهذيب».

(٨) مات سنة ٣٦١ «الأنساب» (١٢/ ١٣٣).

(طبقةً وسنًّا) أي إمَّا أنْ تكونَ الروايةُ عن أصغرَ منه فيهما، وهما لتلازمهما - غالباً - كالشيءِ الواحدِ، لا في الجَلَالةِ والقَدرِ كروايةِ كلٍّ مِنَ الزُّهري ويحيى بنِ سعيد الأنصاري عن تلميذِهما الإمامِ الجَلِيلِ مالكِ بنِ أنس[1]، في خَلْق غَيرِهما ممّن رَوى عن مالك من شيوخه بحيثُ أَفْرَدهم الرَّشيدُ العطّارُ في مصنَّف سمَّاه: «الإعلام بمن حدَّث عن مالك بن أنسٍ الإمام من مشايخِهِ السادةِ الأعْلام». وَمِن قبلِه أفردَهم محمدُ بنُ مَخْلَد الدُّورِي، وهو في مَسمُوعَاتي.

وكروايةِ أبي القاسم عُبيدِ الله بن أحمدَ الأزهري - من المتأخِّرين - في بعض تصانِيفِه عن تلميذِه الحافظِ الجَليلِ الخَطيبِ، والخطيبُ - إذ ذاك - في عُنْفَوَانِ شَبَابِه وطَلَبِه[2].

(او) - بالنقل - رَوى الحافظُ العالمُ عمَّن هو أصغرُ منه **(في القَدْرِ)** فقطْ دُون السنِّ، كروايةِ مالكٍ[3]، وابنِ أَبِي ذِئْبٍ[4] عن شيخِهما عبدِ الله بن دِينار وأشباهِه. وأحمدَ بنِ حنبل، وإسحاقَ بنِ راهُويه عن شيخِهما عُبَيدِ الله بنِ موسى[5]. مع كَونهم دُونَ الرُّواة عنهم في الحِفظِ والعِلم لأجل رواياتهم.

---

(١) قد مضى (٣/ ٢٣٠) أنَّ الزهريَّ روى عن مالكٍ حديثَ الفُرَيعة، وانظُر لِروَايةِ الزهريّ ويحيى بنِ سعيدٍ عن مالكٍ: «ترتيبَ المَدَارِك» (١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) وكان ذلك سنة ٤١٢ كما ذَكَرَه عبدُ العزيز الكِنَاني. «تَبْيِين كَذِب المُفْتَري» (٢٧١) وللخطيبِ إذْ ذاك عشرون عاماً. وقد ذَكَر روايةَ الأزهريِّ عن الخطيبِ ابنُ الصلاح (٢٧٦)، والنوويُّ في «التقريب» (٢/ ٢٤٤) وغيرُهما.
وذكر الخطيبُ في ترجمةِ شيخِه أبي بكر البَرْقَانِي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٤) أنَّ البَرْقَاني كتبَ عنه حديثاً سنةَ ٤١٩، يعني وللخطيبِ سبعةٌ وعشرونَ عاماً وقال: (وكُنتُ كثيراً أُذاكِرُه بالأحاديثِ فيكتبُها عني ويُضَمِّنُها جُمُوعَه).

(٣) ذكر ابنُ عبدِ البَرّ. في «التَقَصِّي» (ص٧٦) أنّ ما رواه مالكٌ عن ابنِ دينار بَلَغَ ستةً وعشرين حديثاً ثم أوردها.

(٤) ذَكَرَ روايتَه عنه الحاكمُ في «المعرفة» (ص٤٩).

(٥) ذكر روايتَهما عنه الحاكمُ في المصدر السابق.

وذلك كثيرٌ جداً، فكَم من حافظٍ جليلٍ أخذ عن مُسْنِدٍ مَحْض كالحَجَّارِ، أو عمَّن دُونه في اللُّقِيِّ خاصةً دُون السِنّ أيضاً (أو) رَوى عمَّن هو أصغرُ منه (فيهما) أي في السِنّ الملازِم للطبَقَةِ كما مَرَّ، وفي القَدْر معاً، كرِوايةِ كثيرٍ مِن الحُفّاظِ والعلماءِ عن أصحابِهم وتلامذتهم مثلُ عبدِ الغني بنِ سعيد عن محمدِ بنِ علي الصُورِي[1]، والخطيبِ عن أبي نَصْرِ ابنِ ماكولا[2]، في نظائرِهما.

٨٣٢

وحاصلُها يَرجع إلى روايةِ الراوي عمَّن دُونه في اللُقِيّ، أو في السِنّ، أو في المِقْدار.

(ومنه) أي ومن هذا النوعِ (أَخْذُ الصَّحْبِ) أي الصحابة (عن تابعٍ) لهم (كـ) روايةِ (عِدَّةٍ) من الصحابة فيهم العبادلةُ الأربعةُ[3]، وعُمرُ، وعليّ، وأنسٌ، ومعاويةُ، وأبو هريرة ﷺ (عن كعبٍ) الأحبار، في أشباهٍ لذلك أَفْرَدَها الخطيبُ في جزءٍ: «رواية الصحابةِ عن التابعين»، وقد رَتَّبْتُهُ، ولخَّصَه[4] شيخُنا فيما أَخَذتُ عنه.

ومن أمثلتِه ما رواه الترمذي في «جامعه» من حديثِ صالح بنِ كَيسانَ عن الزُهري عن سهل بن سعدٍ عن مَروانَ بنِ الحَكَم عن زَيدِ بن ثابتٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمْلَى عليه: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله﴾[5]، قالَ: «فجاءَه ابنُ أمِّ مَكْتُوم...» الحديثَ، وقال عَقِبَهُ: «وهذا الحديثُ يَرْوِيه رجلٌ مِنَ الصحابةِ ـ وهو سهلٌ ـ عن رَجُلٍ من التابعين وهو مَروانُ»[6].

ويلتَحقُ بذلك ما في «صحيح البخاري» من روايةِ معاويةِ بنِ أبي سفيان عن مالكِ بن يَخَامر عن معاذٍ لِزِيَادَةِ: «وَهُمْ بِـ «الشامِ» في حديثِ: «لا تزالُ

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ١٠٣). (٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢).
(٣) ذكر روايتَهم عنه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص٢٧٧).
(٤) كذا. وعليه فهو رَتَّبَهُ، أمَّا شيخُه فلخّصه. لكن لعل أصلها: (رتَّبه ولخّصه).
(٥) سورة النساء: الآية ٩٥. ثم نزل بعد ذلك: «غير أولي الضرر».
(٦) الترمذي في «التفسير»: باب ومن سورة النساء (٥/ ٢٤٢).
والحديثُ أخرجه البخاري أيضاً في «الجهاد»: بابُ قولِ الله ﷻ: لا يستوي القاعدون (٦/ ٤٥) وفي «التفسير» (من طريق صالح بنِ كَيسانَ به). ويظهَر أنَّ المصنفَ ﷺ غَفَلَ عن ذلك.

طائفةٌ مِن أمتي ظاهِرين على الحق...»[١]، فمالكٌ المذكورُ ـ كما قال أبو نُعَيم ـ لا يَثبتُ كونُه صحابيًّا.

و«روايةُ الصحابةِ عن التابعين»، وكذا «الآباءِ عن الأبناء»، والشيخِ عن التلميذِ، وإنْ كانت من مسائلِ هذا النوعِ فهي أخصُّ مِنْ مُطْلَقِهِ[٢].

وكذا أَخْذُ التابعين عن أتباعِهم، كالزهري ويحيى بنِ سعيد عن مالك، وكعمرِو بنِ دينار وأبي إسحاق السَّبيعي وهشامِ بن عروة ويحيى بنِ أبي كَثير عن مَعْمَر، وكقتادةَ والزهريّ ويحيى بنِ أبي كَثير عن الأوزاعي.

ومن طريفِ أمثلةِ هذا النوعِ أنَّ الشرفَ يعقوبَ المَغْرِبيَّ المالكيَّ المتوفَّى في سنةِ ثلاثٍ وثمانين وسبعمائة[٣] كان يُوَاظب الحُضورَ عند الوَليّ ابنِ الناظمِ في المَدْرسة الظاهريةِ القديمةِ لكونه مُنَزَّلاً في طَلَبَتِها، مع كونه في عِدَادِ شيوخه.

بل ذكرَ السِّرَاجُ ابنُ المُلَقن أنَّه قرأ عليه في مذهب مالكٍ، ولذا قال الوليُّ: «فقد أَخَذَ المذكورُ عني، وأخذَ عنهُ شيخي»، قال: «وهذه ظَرِيفة».

ومن فوائِد هذا النوعِ، وما أشبَهه: التَّنويهُ مِن الكَبِير بذِكر الصَّغِير، وإلْفاتُ الناس إليه في الأَخْذِ عنه. وقد قال التاجُ السُّبْكِي ـ بعد إفادَتِه أنَّ إمامَ الحرَمين نَقَلَ في «الوَصِيةِ» من «نِهَايَتِهِ»[٤] عن تلميذِه أبي نصر ابنِ القاسم القُشَيري ـ: «وهذا أَعظمُ ما عَظُمَ به أبو نَصرٍ، فهو فَخَارٌ لا يعدله شيءٌ»[٥].

وكذا نقلَ الجمالُ الأسْنَوي في «المُهِمّات»[٦] وغيرِها عن الناظم[٧] واصفاً له بحافظِ العَصر، مع كونِهِ من تلامِذَتِهِ.

---

(١) البخاري في «المناقب»: باب حدثنا محمد بن المثنى (٦/ ٦٣٢).

(٢) ولذا أفردوا بعضَها في أنواعٍ مستقلة. (٣) «إنباء الغمر» (٢/ ٨٣).

(٤) يعني: «نهاية المطلب في المذهب» كما في «السير» (١٨/ ٤٧٥).

(٥) «طبقات الشافعية» (٤/ ٢٥١).

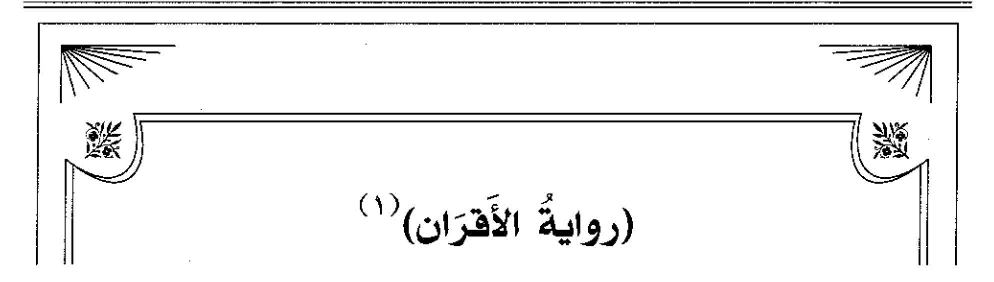
(٦) يعني (المهمات على الروضة في الفروع) وهي «روضةُ الطالِبين وعُمدة المُتَّقِين» للإمام النووي.
والجمالُ الأسنوي هو: عبدُ الرحيم بنُ الحسن بنِ علي الفقيه الأصولي الشافعي، مات سنة ٧٧٢ «الدُرَر الكامنة» (٢/ ٣٥٤).

(٧) يعني الحافظَ العراقيَّ.

وهو وأمثالُه[١] مما يُعَدُّ من مفاخرِ كلٍّ مِن الرَاوي والمَرْوي عنه[٢].
وذكرتُ مما وَقَعَ لشيخِنا من ذلك مع طَلَبَتِه في ترجمتِه جملةً[٣].

○○○○○

(١) يعني هذا النوعَ وما يشبِهُه كروايةِ الصحابة عن التابعين، والآباء عن الأبناء ونحوِهما.
(٢) فهو يدل على تواضعِ الرَّاوي وعَدَم تكبُّره، كما يدل على رِفعة شأنِ المَرْوِي عنه وأهليَّتِه.
(٣) «الجواهر والدرر» (١/ ٢٠٠) وما بعدها.



(روايةُ الأقرَان)[1]

وهو نوعٌ مهمٌ. وفائدةُ ضبطِهِ: الأمنُ مِن ظنِّ الزيادةِ في الإسنادِ، وَإبْدَالِ الواو بـ«عن» إنْ كان بالعَنْعَنَة.

٨٣٣ (والقُرَنا) بالقَصر للضرورةِ (مَن استوَوْا) أي تَماثَلُوا، أو تقاربوا (في السَّنَدِ) يعني الأخذِ عن الشيوخِ (و) كذا في (السِن) لكنْ (غالباً) لأنهم ربما يكتَفُون ـ كالحاكم[2] ـ بالتقارُبِ في الإسناد، وإنْ تفاوَتَتِ الأَسْنَانُ[3]، مع أنّ ظاهرَ كلامِ شيخِنا أنّه لو حصلَت المقارنةُ في السنّ [أو العلمِ أو نحوِهما][4] دون الإسنَاد كفَى فإنّه قال: «فإنْ تشارَكَ الراوي ومَن رَوى عنه في أمرٍ من الأمور المتعلقةِ بالروايةِ مثلِ السِنِّ واللُّقِي[5] ـ وهو الأخذُ عن المشايخ ـ فهو النوعُ الذي يقالُ له: «روايةُ الأقران»، لأنَّه حينئذٍ يكون رَاوياً عن قَرِينِهِ»[6].

٨٣٤ (وقِسْمَين اعدُد) أي واعدُدْ روايةَ الأقرانِ قسمَين: (مُدَبَّجاً) بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحدة، وآخرُه جيم (وهو إذا كُلٌّ) مِن القَرِينَين (أخذ عن آخر) بالتنوين للضرورة، وبذلك سمَّاه الدارقطنيُّ، أخذاً من دِيبَاجَتي الوجهِ وهُما الخَدَّان لتساوِيهِما وتَقَابُلِهِما، ولكنْ لم يتقيّدِ الدارقطنيُّ في

---

(١) وهو النوع الثاني والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٢١٥).

(٣) قاله قبله ابنُ الصلاح (٢٧٨). ولفظُ الحاكم: (وإنَّما القَرِينَان إذا تقاربَ سنُّهما وإسنادُهما)، لكنْ قد يُفهَم من تمثيلِه للأقرانِ بجابرٍ وابنِ عباس، وبعبدِ الرزاق (١٢٦ ـ ٢١١هـ) وأحمدَ (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) أنَّه لا ينظُر لتفاوتِ الأسنَان. وقد علّق ابنُ الصلاح على هذا المثالِ الأخيرِ بقولِه: (وليس هذا بمَرضِيّ). «علوم الحديث» (٢٧٨).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س) ولا (م).

(٥) زاد في (ح): (أي أو اللقي)، وهي زيادةٌ من السخاوي في كلامِ شيخِه لبيان أنَّ الواوَ هنا بمعنى (أو).

(٦) «النزهة» (٥٩).

مصنَّفِه الآتي ذكرُه بالقَرِينَين، بل أدرجَ فيه ما يكون من أمثلةِ القسمِ الآتي. وهذا هو القسمُ الأولُ.

(وغيرَه) ـ بالنصب عطفاً على «مُدَبَّجاً» فأُبْدِلا من «قِسمَين»، أي: وغيرَ مدبّج، وهو القسم الثاني ـ: (انْفِرَادُ فَذّ) بالفاء والذال المعجمة أي انْفرادُ أَحَدِ القرِينَين بالروايةِ عن الآخر، وعدمُ الوقوفِ على روايةِ الآخَرِ عنه.

وحينئذٍ فالأولُ أخصُّ منه، فكلُّ مُدَبَّجٍ أَقْرَانٌ، ولا عكسَ.

وفي الأولِ صنَّف الدارقطنيُّ كتاباً حافلاً في مجلّد.

وفي الثاني صنَّف أبو الشيخ ابنُ حَيَّان الأصبَهاني، وأبو عبدِ الله محمدُ بنُ يعقوبَ بنِ يوسفَ بنِ الأخرمِ الشَّيْباني.

وفيهما شيخُنا ملَخِّصاً لذلك منهما، فسمَّى الأولَ: «التَعْرِيجُ على التَدْبِيج»، والثاني: «الأَفْنَانُ في روايةِ الأقرانِ»، ويُسَمَّى أيضاً: «المُخَرَّج من المُدَبَّج».

مثالُ الأولِ في الصحابةِ: أبو هريرةَ وعائشةُ، روى كلٌّ منهما عن الآخر[(١)].

وفي التابعين: الزُهريُّ وأبو الزُّبَير كذلك[(٢)].

وفي أتباعِهم: مالكٌ والأَوْزَاعِيُّ كذلك[(٣)].

وفي أتباع الأتباعِ: أحمدُ وابنُ المَدِيني كذلك مع نِزَاعٍ في كَوْنهما قرِينَين[(٤)].

وفي المتأخِّرين: المِزِّيُّ والبِرْزَالِيُّ كذلك، وشيخُنا والتَقِيُّ الفَاسِيُّ كذلك.

ومثالُ الثاني: روايةُ سليمانَ التَّيْمِيّ عن مِسْعَرٍ، فقد قال الحاكمُ: «لا أحفظُ لمِسْعَر عن التَّيْمِي رِوَايةً»[(٥)]، على أنَّ غيرَه توقَّف في كون التَّيْمِي مِن

(١) «معرفة علوم الحديث» (٢١٥).
(٢) ومثلُه ـ كما عند الحاكم ـ الزهريُّ وعمرُ بنُ عبدِ العزيز كذلك.
(٣) (المصدر السابق) (٢١٧).
(٤) والأظهر أنَّهما قرينانِ فقد وُلِدَ عليُّ بنُ المديني سنةَ ١٦١، وأحمدُ سنةَ ١٦٤.
(٥) «معرفة علوم الحديث» (٢٠)، وقد اعترَضه العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٣٥) بأنّ =

أقرانِ مِسْعَرٍ، بل هو أكبرُ منه كما صرَّح به المِزّيُّ وغيرُه.

نعم، روى كُلٌّ مِن الثَّوري ومالكِ بنِ مِغْوَلٍ عن مِسْعَرٍ وهما أَقْران، والأعمشُ عن التَّيْمِي وهما قَرِينان.

والزَيْنُ رِضوانُ عن الرَّشِيدِي وهما قَرِينَان من شُيوخِنَا.

وقد يجتمعُ جماعةٌ من الأقْرانِ في سلسلةٍ كروايةِ أحمدَ عن أبي خَيْثَمَةَ زُهيرِ بنِ حَرْب عن ابنِ مَعِين عن عليِّ بنِ المديني عن عُبَيدِ الله بنِ مُعَاذٍ لِحَدِيثِ أبي بكر بنِ حَفص عن أبي سَلَمَة عن عائشةَ: «كُنَّ أزواجُ النبيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِن شُعُورِهن حتى تكونَ كالوَفْرَةِ»[1]، فالخمسةُ ـ كما قال الخطيبُ ـ أَقْرَانٌ[2].

ورِوَايةِ ابنِ المُسَيب عن ابنِ عُمَرَ عن عُمَرَ عن عُثْمانَ عن أبي بكرٍ لحديثِ: «ما نَجَاةُ هذا الأمرِ»[3]؟ ففيه أربعةٌ من الصحابةِ في نَسَقٍ.

وكذا اجتمعَ أربعةٌ من الصحابةِ في عِدَّةِ أحاديثَ بعضُها في «الصحيحينِ» وغيرِهما.

وأفردَ فيه كلٌّ من عبدِ الغني بنِ سعيد المِصْري، وأبي الحَجَّاج يوسفَ بنِ خليل الدمشقي ـ فيما سَمِعناه ـ جُزْءاً.

بل اجتمعَ منهم خمسةٌ في حديثِ: «المَوتُ كَفّارةٌ لكلِّ مسلمٍ»[4]، وذلك

= هذا ليس بصحيحٍ وأنَّ مِسْعَراً رَوَى عنه أيضاً فيما ذَكَرَه الدارقطنيُّ في (المُدَبَّج): فيكونُ من الأول.

ومثَّل له العراقيُّ بما ذَكَره الحاكمُ مِن أنَّ زَائِدَةَ بنَ قُدَامَةَ رَوى عن زُهَير بن مُعاويةَ وهما قَرِينان، ولا تُعرف رِوَايةٌ لزُهَيرٍ عن زَائِدَةَ.

(١) أخرجه مسلمٌ في «الحَيض»: باب المُستَحب من الماءِ في غُسلِ الجَنَابة (١/ ٢٥٦) من طريقِ عُبَيدِ الله بنِ معاذ. والوَفْرَةُ ـ كما في «النهاية» (٥/ ٢١٠): شَعْرُ الرأسِ إذا وَصَلَ إلى شَحْمَةِ الأُذُن.

وذكر القاضي عياضٌ أنَّ نساءَه ﷺ إنَّما فَعَلْنَ ذلك بعدَ وفاتِهِ تَرْكاً للتَزَيّنِ وتَخْفِيفاً لِمُؤنةِ رُؤوسِهن. قال النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٤): (وهو مُتَعَيِّنٌ ولا يُظَنُّ بهنَّ فِعْلَه في حياتِهِ ﷺ).

(٢) أورد هذا المثالَ العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٦٨)، والسيوطيُّ في «التدريب» (٢/ ٢٤٨) وغيرُهما.

(٣) أخرجه أحمدُ (١/ ٦) بسندٍ فيه مَنْ لَمْ يُسَمَّ عن عثمانَ عن أبي بكر.

(٤) أخرجه أبو نُعَيم في «الحِلية» (٣/ ١٢١) عن أبي بكر المُفِيدِ عن أحمدَ بنِ عبدِ الرحمن =

مِن رِوَايةِ عمرِو بنِ العاص عن عُثمانَ بن عفان عن عُمرَ بنِ الخطاب عن أبي بكر الصِدِّيق عن بِلال. وهو غريبٌ، لاجتماع الخُلَفَاءِ الثلاثةِ فيه. ويدخُل في النوعِ قبلَه. ودُون هذَين العددَين ـ مما أمثلتُه أكثرُ ـ ما اجتَمع فيه ثلاثةٌ من الصحابةِ، كمُعاويةَ بنِ أبي سُفيانَ عن مالكٍ بن يَخَامر ـ على القولِ بصُحْبَتِه ـ عن مُعَاذٍ[١]. وكمُعاويةَ بنِ حُدَيج[٢] عن مُعَاويةَ بن أبي سُفيان عن أختِه أمِّ حَبِيبة[٣].

ثم ممّا أمثلتُه أكثرُ ممّا يدخُل في هذا النوعِ وما لا يدخُل كابن عُمرَ عن كلٍّ من أبيه وأختِه حفصةَ.

= السَّقَطِي عن يزيدَ بنِ هارونَ عن عاصم الأحولِ عن أنسٍ مرفوعاً والخطيبُ في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٧) عن أبي نُعَيم به وابنُ الجَوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢١٨) من طريق الخطيبِ، وذكر أنَّ أبا بكرٍ المفيد ضعيفٌ جدًّا، ثم ذكر كلامَ الخطيبِ بأنَّ السَّقَطِي مجهولٌ، وأنَّ الحديثَ إنَّما يُحفَظ من روايةِ مُفرج بن شُجَاع المَوْصلي عن يزيدَ بنِ هارونَ، ومُفرجٌ واهي الحديث، والحديثُ عن يزيدَ شاذٌّ، مع أنَّه قد روى عن نَصْر بن علي الجَهْضَمِي عن يزيدَ، وليس بثابتٍ عنه.

ورواه إسماعيلُ بنُ يحيى بنِ عُبَيد اللهِ التَّيْمِي عن الحَسَن بن صالح عن عاصم الأحول وإسماعيلُ كان كذّاباً، ورواه أصرَمُ بنُ غِيَاث النَّيْسَابُورِي عن عاصمٍ، وأصرَمُ لا تقوم به حُجّةٌ.

وأخرجه ابنُ الجَوزي من طريقٍ آخرَ عن عاصمٍ عن أَنَس، وفي سنَدِه داودُ بنُ المُحَبَّر. وذكرَ فيه قولَ أحمدَ عنهُ: هو (شِبْهُ لا شَيء). وذكرَه الصَّغَانِي في «موضوعاته» (٤٣). والحديثُ رَمَزَ له السُيوطي في «الجامع الصغير» (٦/ ٢٧٩) بالصِحَّة، وصحَّحه قبلَه القاضي ابنُ العربي في «سراج المُرِيدين»، وأضاف المُنَاوِي في «فيض القدير» (٦/ ٢٧٩): أنَّ الحافظَ العراقيَّ قال في «أماليه»: وَرَدَ من طُرُقٍ يبلُغُ بها درجةَ الحَسَن، وقد جمَعَها في جُزءٍ، وكذا مَنَعَ ابنُ حجر وضعَه مع وُجُود تلك الطُرُق.

وعلى أيِّ حالٍ فالطُرُق التي رأيتها لا تقوم بها الحُجّة، والذي صحَّ في ذلك كما قال أهلُ العلم: حديثُ البُخَاري: (الطاعون كفارةٌ لكلِّ مسلم)، والله أعلم. وأما طريق بلال الآتي فلعله في كتاب الدارقطني «المدبج»

(١) البخاري في «المناقب»: بابُ حدَّثنا محمد بن المُثَنَّى (٦/ ٦٣٢) وقد مَضَى (ص١٢٧).

(٢) بالحاء المهملة والتصغير، كما في «الإصابة» و«التقريب»، وقد أعجمت الحاء في بعضِ المصادر خطأً مثل «تحفة الأشراف» (١١/ ٣١٥) و«أبي داود» (١/ ٢٥٧) وغيرهما.

(٣) أبو داود في «الطهارة»: باب الصلاة في الثوب الذي يُصِيب أهلَه فيه (١/ ٢٥٧)، والنسائيُّ وابنُ ماجه كذلك.

وأما روايةُ الليثِ عن يحيى بنِ سعيد عن سعدِ بنِ إبراهيمَ عن نافعِ بن جُبَير بنِ مُطْعِم عن عُروة بن المغيرةِ بنِ شُعبةَ عن أبيهِ لحديثِ: «اتَّبَعْتُ النبيَّ ﷺ بإدَاوَة»[1].

وروايةُ محمدِ بنِ عَجْلانَ عن محمدِ بن يَحيى بن حَبَّان عن عبد الله بن مُحَيرِيز عن الصُّنَابِحِي عن عُبادَةَ بنِ الصامت[2]، ففيهِما أربعةٌ من التابِعين في نَسَقٍ.

ودُون هذا العدَدِ ـ مما أمثلتُه أكثرُ ـ ما اجتمَع فيه ثلاثةٌ منهم كالزُّهري عن عبدِ المَلِك بن أبي بكر بنِ الحارث بنِ هشام عن خارجةَ بنِ زيد بن ثابت الأنصاري عن أبيه رضي الله عنه[3].

وكذا الزهري عن عُمَر بنِ عبد العزيز عن عبدِ الله بنِ إبراهيم بنِ قَارِظ عن أبي هريرة رضي الله عنه[4].

ثم ما اشتَمَلَ على اثنَين.

وأكثرُ ما وُجِد منهُم ـ حسبما أشرتُ إليه في «المُرسَل»[5] ـ في نَسَقٍ إمَّا سِتَّةٌ، أو سبعةٌ.

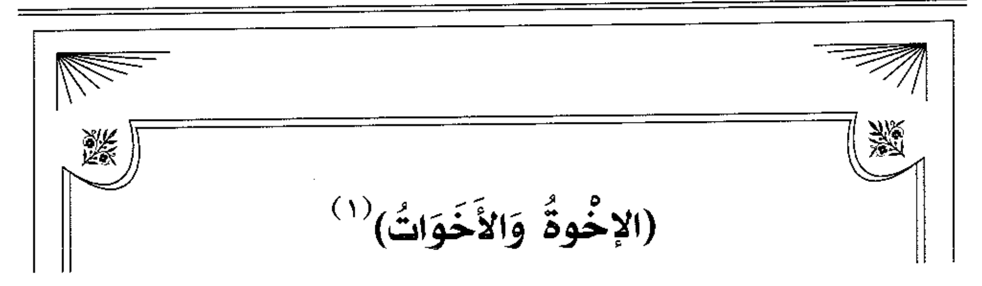
وفي أشباهِ ما ذكرتُه طُولٌ.

وللخطيبِ: «روايةُ التابعين بعضِهم عن بعض»، وهو مع: «رواية الصحابة بعضِهم عن بعض» ـ الذي علمتَ إفرَادَ نوعٍ منه بالتأليفِ أيضاً ـ ممَّا لَمْ يذكرْه ابنُ الصلاح وأتباعُه، ولكن قد استدرَكَهُما بعضُ المتأخرين عليه.

ومن فوائدهما[6] ـ سوى ما تقدم ـ الحرصُ على إضافةِ الشيءِ لرَاوِيه، والرغبةُ في التواضُعِ في العِلم.

---

(١) أخرجه بهذا السند البخاري في «الوضوء» باب المسح على الخفين (١/ ٣٠٦)، ومسلم في «الطهارة»: باب المسح على الخفين (١/ ٢٢٨) بلفظٍ مقارب.
(٢) أخرجه بهذا السند مسلم في «الإيمان»: باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/ ٥٧).
(٣) أخرج هذا الطريقَ مسلمٌ في «الحيض»: بابُ الوضوء ممَّا مسَّتِ النارُ (١/ ٢٧٢).
(٤) المصدر السابق. (٥) (١/ ٢٥١).
(٦) يعني (المُدَبَّج) و(الأقران).



(الإخْوةُ وَالأَخَوَاتُ)[1]

وهو نوعٌ لَطيفٌ، وفائدةُ ضبطِه الأَمْنُ مِنْ ظَنِّ مَنْ ليس بأخٍ أخاً للاشتِرَاكِ في اسم الأب، كأحمدَ بنِ إشْكَاب، وعليّ بنِ إشْكاب، ومحمدِ بنِ إشْكَاب. أو ظنِّ الغَلَطِ.

٨٣٥ (وَأفرَدُوا) أي أئمةُ هذا الشأنِ مِن المتقدّمين فمَن بعدهم كابنِ المَدِيني، ومُسلم، وأبي داودَ، والنَّسائي، وأبي العبّاس السَّرّاج، والجِعَابِي، ثم الدِّمْيَاطِي (الإخوَةَ) من الرُّوَاة والعُلَمَاءِ (بالتصنيفِ).

وكذا صنَّف في خُصُوصِ أولادِ المُحَدِّثين أبو بكرِ ابنُ مَرْدُويه.

وفي خُصوص الإخوةِ مِن وَلَدِ كلٍّ من عبدِ الله وعتبةَ ابنَي مَسعودٍ الدارقطنيُّ.

وفي خُصوص رِوَايةِ الإخوةِ بعضِهم عن بعضٍ الحافظُ أبو بكرٍ ابنُ السُّنِّي.

وأمثلَتُه في الاثنَين ـ فما فوقَهما ـ كثيرةٌ، (فذُو ثلاثةٍ) من الصحابةِ: سَهلٌ، وعَبَّادٌ، وعُثمانُ (بَنُو حُنَيف) بضم الحاء المهملة، ثم نون، وآخره فاء، مصغر، ومن التابعين: عَمْرو، وعُمَرُ، وشُعَيبٌ بَنُو شُعَيبِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عَمْرو بنِ العاص.

٨٣٦ وذو (أربعةٍ) من الصحابة: عبدُ الرحمن، ومحمدٌ، وعائشةُ، وأسماءُ بَنُو[2] أبي بكر الصديق، ومن التابعين: سُهَيلٌ، ومحمدٌ، وصالحٌ، وعبدُ الله ـ المُلَقَّبُ عَبَّاداً ـ (أَبُوهُم) ذَكْوَانُ أبو صالحٍ (السَّمَّانُ)، ويقالُ له: الزياتُ أيضاً.

---

(١) وهو النوع الثالث والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٢) قال: (بنو) على التغليب. ولو قال: (أولاد) لكان أولى. وقد تكرر مثل هذا عند المصنف.

وَوَهِمَ أبو أحمدَ ابنُ عَدي في «كامِلِه» حيثُ جَعَلَ عبدَ الله وعَبَّاداً اثنين، وأبدلَ محمداً بيحيى[١] مصرِّحاً بأنَّه ليس فيهم محمد[٢].

ومن غيرِهما: شَرِيكٌ، وأبو بكرٍ عبدُ الكَبير، وأبو عليٍّ عُبَيدُ الله، وأبو المُغيرةِ عُمَير بنو عبدِ المَجيد بنِ عُبَيدِ الله بنِ شَرِيك البصري.

(و) ذو (خمسةٍ) مِن الصحابة: عليٌّ، وجَعفرٌ، وعَقِيلٌ، وأمُّ هاني - فَاخِتَةُ على المشهورِ - وجُمَانَةُ بنو أبي طالب.

وممَّن بعدَهم: سُفيانُ، وآدمُ، وعِمرانُ، ومحمدٌ، وإبراهيمُ بنو عُيَيْنَةَ، و(أجلُّهم) في العِلم (سُفيان) وهؤلاءِ بقَيْدِ مَنْ رَوَى، فقد قال الحاكمُ: «سمعتُ الحافظَ أبا عليٍّ الحُسَينَ بنَ عليّ - يعني النَّيْسَابُورِي[٣] - يقول: «كلُّهم حَدَّثوا»[٤]، وإلا فقد ذكر غيرُ واحدٍ أنَّهم عَشَرَةٌ[٥].

ومما يُستَغرب في الخمسةِ ما حَكاهُ الشافعيُّ عن شيخٍ أخبرَه بـ«اليَمَن» أنَّه وُلد له خمسةُ أولادٍ في بَطْنٍ واحد.

وفي الأربعةِ بَنُو راشدٍ أبي إسماعيلَ السلمي وُلدوا كذلك في بَطْن،

---

(١) يُريدُ أنه ذكر يحيى بدلاً من محمد. ومعلوم أنَّ الباءَ هنا إنما تدخلُ على المتروك.

(٢) ولفظه في «الكامل» (٦/ ٢٢٤٠): (وليس في أولاد أبي صالح من اسمه محمد. إنما هو سُهيل وعَبَّادٌ وعبدُ الله ويحيى وصالح). وقد رأيت في الكامل (٣/ ١٢٨٥) في ترجمة سُهيل بن أبي صالح نقلاً عن ابن معين قال: (أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين: سهيل، وعباد، وصالح كلهم ثقة)، وقال في ترجمة عباد بن أبي صالح (٤/ ١٦٤٩): (.... وعباد بن أبي صالح أخو سهيل، ويقال: اسمه عبد الله بن أبي صالح وعباد لقب)، ثم قال: (وعباد بن أبي صالح إن كان أخا سهيل، فإن هشيماً يسميه ويروي عنه فيقول: عبد الله بن أبي صالح).
وهذا يخالف كلامه السابق. ويفهم منه أنهما ليسا اثنين. والله أعلم.

(٣) الإمام العلامة، أحد النقاد. مات سنة ٣٤٩. «تاريخ بغداد» (٨/ ٧١)، و«السير» (١٦/ ٥١).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (١٥٥).

(٥) ذكر العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٣٨) منهم أحمد بنَ عُيَينة، ومَخْلَدُ بن عيينة وأنَّ أحمدَ قد حدَّث. قاله الدارقطني في «المؤتلِف والمختَلِف» (يعني ٣/ ١٦٠٣)، وابنُ ماكولا في «الإكمال» (يعني - ٦/ ١٢٤). قلتُ: فعلى هذا يكونُ مثالاً للستَّةِ.

وكانوا علماءَ، وهم: محمد، وعُمر، وإسماعيلُ، ولَمْ يُسَمِّ البخاريُّ[1] والدارقطنيُّ الرابعَ، وسمَّاهُ ابنُ الحاجب في آخِرِ «مُخْتَصَرِه» الفَرْعي عليّاً. وأفادَ أنه هو ومحمدُ وعُمر بلَغُوا ثمانِين عاماً.

٨٣٧ (و) ذو (سِتَّةٍ) مِن الصحابة: حمزةُ، والعباس، وصَفِيَّة، وأُمَيمة، وأَرْوَى، وعاتكةُ بنو عبدِ المُطَّلب ـ على القولِ بإسلام الثلاثِ الأخيراتِ[2].

ومن التابعين (نحوُ) محمدٍ، وأنسٍ، ويحيى، ومَعْبد، وحفصةَ، وكريمةَ (بَنِي سِيرِينَا) بكسر المهملة، ثم مثناتين تحتانيتين بينهما راء، وآخره نون، وكلُّهم ثِقَاتٌ وكان مَعْبَدُ أكبرَهم سِنًّا، وأقدَمهم موتاً، وحفصةُ أصغرهم.

وممّن عدَّهم ستةً ابنُ معين، والنسائيُّ في «الكنى»، والحاكمُ في «علومه»[3]. وكذا أبو عَلِيٍّ الحافظُ ـ فيما نقلَه الحاكمُ في «تاريخه» عنه ـ لكنَّه جعلَ مكانَ كريمةَ خالداً، وجعلَه ابنُ سعدٍ في «الطبقات» سابعاً، وزادَ فيهم أيضاً: عَمْرَةَ، وسَوْدَةَ ـ وأمُّهما كانت أمَّ وَلَدٍ لأنَسِ بن مالك ـ، وأمَّ سُلَيم

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٨٠).

(٢) أمَّا أُمَيمة فقال الحافظُ في «الإصابة» (٤/ ٢٤٢): (اختُلِفَ في إسلامها، فنفَاه محمدُ بنُ إسحاقَ ولم يذكرْها غيرُ محمدِ بنِ سعد...)، ولما رَجعتُ إلى «طبقات ابن سعد» (٨/ ٤٤) وجدتُ فيه: (وكان مِن عَمَّات رسولِ الله ﷺ ممَّن لمْ تُدْرِك الإسلامَ) وذَكَرَ أمَّ حَكِيم، وبَرَّةَ، وأُميمةِ لكنْ قال في آخرِ ترجمتِها: (وأطعمَ رسولُ الله ﷺ أُمَيمةَ بنتَ عبد المطلب أربعين وَسْقاً مِن تَمر خَيبرَ)، وأولُ كلام ابنِ سعد يدلُّ على أنها لمْ تُدرك الإسلامَ وآخرُ ترجمتها يدلُّ على أنها أسلمتْ وأدركتْ خيبرَ، فالله أعلم. وأما أروى فترجم لها ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ٢٢٤)، وابن حجر في الإصابة (٤/ ٢٢٧) وقبلهما ابن سعد في الطبقات (٨/ ٤٢) وقال: أسلمت أَرْوَى بنتُ عبدِ المطلب بمكةَ، وهاجرتْ إلى المدينة).

وأمَّا عاتكةُ: فقال ابنُ سعد في «الطبقات» (٨/ ٤٣): (إنها أسلمتْ وهاجرتْ إلى المدينة)، وقال ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ٣٦٨): (اختُلِف في إسلامها، والأكثر يأبَوْن ذلك).

وذكر الحافظُ في «الإصابة» (٤/ ٣٥٧) أنَّ ابنَ فَتْحُونَ ذَكَرَها في «ذيل الاستيعاب» واستدلَّ على إسلامها بِشِعرٍ لها تمدَح فيه النبيَّ ﷺ وتَصِفُه بالنُّبُوّة، وأنَّ الدارقطنيَّ قال: ولا رِوَاية لها. وأنَّ ابنَ منده ذَكَرَها في الصحابة.

(٣) «معرفة علوم الحديث» (١٥٣).

ـ وأمُّها هي ومحمدٍ ويحيى وحفصةَ وكريمةَ: صفيَّةُ ـ فصاروا عَشَرَةً[١]. وقد ضبطَهمُ البِرْمَاوِي[٢] بالنَّظْم فقال:

لِسِيرِينَ أولادٌ يُعَدُّون ستةً ... على الأشهرِ المَعْروفِ منهمُ: محمدُ
وَثِنْتَان منهم حفصةٌ، وكريمةٌ ... كذا أَنسٌ منهُم، ويَحْيى، ومَعْبدُ
وزَادَ ابنُ سعد خالداً، ثم عَمرةً ... وأمَّ سُلَيم، سودةً لا تَفَنَّدُ

وعن محمدِ بن سيرين ـ فيما حكاه النووي ـ قال: حَجَجْنا، فدخَلْنا «المدينةَ» على زيدِ بن ثابت ونحنُ سبعةٌ ـ وَلَد سيرين ـ فقال: «هذان لأمٍّ، وهذان لأمٍّ، وهذا[٣] لأمٍّ، فما أخطأ»[٤].

بل قد عدَّهم ابنُ قُتَيبةَ في «المعارف»[٥] إجمالاً: ثلاثةً وعشرين من أُمَّهات أولاد، ولكنِ اقتَصَرَ على أشهرِهم إنْ كان لأحدٍ من الزائدِ روايةٌ (**واجتَمَعُوا ثلاثةٌ**) من الستةِ في إسنادِ حديثٍ واحدٍ (**يَرْوُونَا**) أي يَرْوي بعضُهم عن بعض، وذلك فيما رواه الدارقطنيُّ في «العِلَل» مِن روايةِ هشام عن محمدِ بنِ سيرين عن أخيه يَحيى عن أخيه أنس عن أنس بنِ مالك أنَّ رسولَ الله ﷺ قال:

---

(١) الذي رأيتُه في المطبوع من «الطبقات» (٧/ ١٩٣) عن أنسِ بنِ سِيرين قال: دخل علينا زيدُ بنُ ثابت ونحن ستةُ إخوة).
وقال (٧/ ٢٠٦): (... مَعْبدُ بنُ سيرين، وأنسُ بن سيرين، وعَمرةُ بنتُ سيرين، وسودةُ بنت سيرين: من أمِّ وَلَدٍ لأنسِ بن مالك...).
وقال (٨/ ٤٨٤): (كانت حفصةُ بنتُ سيرين أكبرَ وَلَدِ سيرين من الرجال والنساءِ مِن وَلَدِ صَفِيَّةَ، وكان وَلَدُ صَفِيةَ: محمداً ويحيى وحفصةَ وكريمةَ وأمَّ سُلَيم).
قلتُ: فكان المذكورون تسعةً، ولم أَعْثُر على ذِكرِ خالدٍ في المطبوعِ من «الطبقات». لكنْ قال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٣٩) إنَّ الطبرانيَّ قال: (كلُّهم قد حدَّثُوا). بعدَ أنْ ذَكَرَ خالداً فيهم. وقال العراقيُّ: (وأمّا عَمرةُ وأمُّ سُليم وسودةُ فلمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَ لهُن رِوَايةً). قلتُ: وعليه فيكون مثالاً للسبعةِ.
(٢) محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي ـ نسبة للصحابي نعيم المجمر ـ العسقلاني، الشافعي. والبرماوي. نسبة لبرمة ـ بكسر الموحدة ـ من نواحي الغربية بـ «مصر» كان إماماً في الفقه وأصوله والعربية مع حسن الخط والنظم، مات سنة ٨٣١هـ. الضوء اللامع (٧/ ٢٨٠).
(٣) في (ح): وهذان. من الناسخ.
(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٨٤).
(٥) (ص٤٤٢).

«لبَّيكَ حَجًّا حَقًّا، تعبُّداً وَرِقًّا»[١]. قال ابنُ الصلاح: «هذه غريبة»[٢].

بل أفاد أبو الفَضلِ ابنُ طاهرٍ الحافظُ رِوَايةَ محمدِ بنِ سيرين له عن أخيه يحيى عن أخيهِ مَعْبد عن أخيه أنس.

وَرُوِّيناه كذلك في «مشيخَةِ» أبي الغَنَائِم النَّرْسي المعروفِ بأُبَيٍّ[٣]، وأملاه علينا شيخُنا، وحينئذٍ فقد اجتَمع إخوةٌ أربعةٌ في إسنادٍ واحد، وهو نادرٌ تُسْتَحْسَن المُطَارَحَةُ به.

٨٣٨ (و) ذو (سبعةٍ) ـ بمهملة، ثم موحدة ـ من الصحابةِ: النُّعمانُ، ومعقلٌ، وعَقِيلٌ، وسُوَيدٌ، وسِنَانٌ، وعبدُ الرحمن، وعبدُ الله (بَنُو مُقَرِّن) ـ بضم الميم، وفتح القاف، وتشديد الراء المكسورة، وآخرُه نون ـ ولم يُسَمِّ ابنُ الصلاح السابع، وسمَّاه الطَّبَرِي، وابنُ فَتْحُونَ في «ذيل الاستيعاب»[٤].

(وهم) أي بَنُو مُقَرِّنٍ ذكُورٌ (مُهَاجِرُون، ليس) ـ وفي نسخةٍ: «صَحَابَةٌ ولَيْسَ»[٥] ـ (فيهم) أي في الصحابةِ ـ كما قال ابنُ عبد البر[٦] وجماعةٌ، وتَبِعَهم ابنُ الصلاح[٧] ـ مِمَّن هاجرَ، وحصَّل هذه المَكْرُمةَ من الإخوةِ (عَدُّهُم) أي سبعة، ويشهد لعَدِّهم كذلك ما رَوى شعبةُ قال: قال لي محمدُ بنُ المُنْكَدِر: «ما اسمُك؟ قلتُ: شُعبةُ. قال: حدثني أبو شُعبةَ عن سُوَيد بن مُقَرِّن أنَّه رأى رجلاً لَطَمَ غُلاماً له، فقال له: أَمَا عَلِمْتَ أنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ[٨]، لقد رأيتُنِي

---

(١) وأخرجه كذلك أيضاً البزار «كشف الأستار» (٢/ ١٣) من طريق هشام بن حَسَّانَ به. لكنَّ البزّارَ لم يُسَمِّ شيخَه فيه، والرَّامَهُرْمُزِي في «المحدث الفاصل» (٦٢٤) من طريق هشامٍ به.

(٢) «علوم الحديث» (٢٨١).

(٣) الإمام المسند، الكوفي، مات سنة ٥٠٧ كما في «الأنساب» (١٣/ ٧٧)، أو سنة ٥١٠ كما في «السير» (١٩/ ٢٧٥) وعلى هذا أكثرُ المُتَرجِمِينَ له.

(٤) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٧٧)، ويعني أنهما سمَّيَاه: عبدَ الله، والطبري هنا: محمد بن صالح، الماضي (ص٦) من هذا الجزء.

(٥) يعني أنَّ في نُسخةٍ من «الألفية» (صَحَابَةٌ وَلَيْسَ) بَدَلاً من قوله: (مُهَاجِرُونَ، لَيْسَ).

(٦) «الاستيعاب» (٣/ ٤١١) في ترجمةِ مَعْقِل بنِ مُقَرِّن.

(٧) في «علوم الحديث» (٢٨١).

(٨) أراد بالصُّورَةِ: الوَجْهَ. وأراد بالتحريمِ: المَنعَ من الضَّرْبِ واللَّطْمِ على الوجه. «النهاية» (٣/ ٦٠).

سابعَ سبعةِ إخوة على عهدِ النبيّ ﷺ ما لَنَا إلّا خادِمٌ، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا، فأمرَه رسولُ الله ﷺ أنْ يُعْتِقَهَا»[(١)].

وحكى الطَّبَرِيُّ وابنُ فَتْحُونَ إجمالاً أَنَّهم عَشَرةٌ، ومنهم: ضِرَارٌ، ونُعَيمٌ، ولم أقفْ على اسمِ العاشِر.

ثم إنَّ دعوى انفرَادِ بَنِي مُقَرِّن بذلك مُنتَقِضة بِبِشْر، أو سَهْم، وتَمِيم، أو نُمير، والحارث، والحجاج، والسائب، وسعد، وعبدِ الله، ومعمر، أو معبد، وأبي قيس بني الحارث بنِ قيس السَّهمي، فكلُّهم ممَّن صَحِبَ، وهاجر إلى «الحبشةِ» مع خُلْفٍ في بعضِهم.

وكذا بأسماءَ، وحُمرانَ، وخِرَاشٍ، وذُؤَيب، وسَلَمَةَ، وفَضَالَةَ، ومالكٍ، وهندٍ بني حارثةَ الأَسْلَمِي، فكلُّهم ممَّن صَحِب، وشَهِد بيعةَ الرِّضْوان فيما نقلَه ابنُ سعد عن بعضِ أهلِ العلم[(٢)]، وكذا حكاه الطبري.

وقال البَغَوي، وابنُ السَّكَن، وابنُ عبدِ البر أيضاً: «إنهم شهدوا بيعة الرضوان»[(٣)]، لكنَّهم[(٤)] حذفوا واحداً.

وأجيبَ: بأن السبعةَ ممَّن هاجَرَ، والتسعةَ وإنْ هاجروا فَبِقَيدِ: «الحبشة» ـ مع الخُلف في بعضهم، والثمانيةَ فبِقَيد: بيعةِ الرضوان مع ما فيهم من الإناث. وعلى كلِّ حال فهمُ مُنْفَرِدُون بذلك.

نعم، في الصحابة إخوةٌ سبعةٌ شَهِدوا «بَدْراً» لكنْ أربعةٌ مِنْ أبٍ، وثلاثةٌ من آخرَ، وهم: مُعَاذ، ومُعَوِّذ، وعَوْذ ـ أو عَوف، وهو أصحُّ ـ بنو الحارث بن رفاعة الأنصاري. وإياسٌ، وخالدٌ، وعاقلٌ، وعامرٌ بنو البُكَير بنِ عَبْدِ ياليل بن ناشب، أمُّهم كلِّهم عَفْرَاءُ ابنةُ عُبَيد.

ومن التابعينَ ـ في السبعةِ ـ: سالمٌ، وعبدُ الله، وحمزةُ، وعُبيدُ الله،

---

(١) أخرجه مسلم في «الأيمان»: باب صُحبةِ المماليكِ وكفارةِ مَنْ لَطَمَ عَبْدَه (٣/ ١٢٨٠) من طريق شعبةَ بنحوِه.

(٢) «طبقات ابن سعد» (٤/ ٣٢٣)، وفيها: خداش. بالدال المهملة، وهو تصحيف، وقد ذكره في باب الخاء مع الراء ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٤٢٢).

(٣) «الاستيعاب» (٣/ ٥٩٩) في ترجمة هند بن حارثة.

(٤) في (ح): ومنهم. من الناسخ.

وزيدٌ، ووَاقِدٌ، وعبدُ الرحمن بَنُو عبدِ الله بن عُمَرَ، وذكرَهم كذلك ابنُ سعد[١]، لكنَّه جعل بلالاً مكانَ عبدِ الرحمن، وبلالٌ ـ بلا شكٍّ ـ مِن وَلَدِ عبدِ الله، وقد سَمِعَ والدُه شاعراً يُنْشِدُ:

بِـلَالُ بـنُ عَـبْـدِ اللهِ خَـيْـرُ بِـلَالِ ....

فقال: بلْ بِلَالُ نَبِيِّ اللهِ[٢].

فإنْ صحَّ كونُ عبدِ الرحمن منهم كان مع بَنِي حارثةَ الماضي ذكرُهم من أمثلة الثمانيةِ. بل عدَّ المِزّي فيهم: عُمَرَ، وقال: «إنْ كان محفوظاً»[٣].

وذو التسعةِ: بَنُو الحارثِ الماضي ذكرُهم.

وذو العشرة: بنو العباس اعتماداً على قولِه:

تَـمُّـوا بِـتَـمَّـامٍ فَـصَـارُوا عَـشَـرةْ يَـا رَبِّ فَـاجْـعَـلْـهُـم كِـرَاماً بَـرَرَةْ
وَاجْـعَـلْ لَـهـم ذِكْـراً، وأَنْـمِ الـثَّـمَـرَةْ[٤]

ولعلَّ ذلك كان قبلَ وُجودِ زائدٍ عليهم، وإلَّا فهم:

الفَضلُ، وعبدُ الله، وعُبيدُ الله، وعبدُ الرحمن، وقُثَمُ، ومَعْبد، وعَوْنُ، والحارثُ، وكَثِير، وتَمّام، ومُسْهِر، وصبح ـ وأنكرَهما الزبيرُ بنُ بَكّار[٥] ـ، وأمُّ كلثوم، وأمُّ حَبيب، وأُمَيمة، وأمُّ قُثَم.

وسبعةٌ منهم ـ هم الستةُ الأوّلُون، وأمُّ حَبيب ـ أمُّهم: أمُّ الفَضل لُبَابَةُ

---

(١) في «الطبقات» (٥/ ١٩٥ ـ ٢٠٤).

(٢) أخرجه عن ابنِ عُمرَ ابنُ ماجه في «المقدمة»: بابٌ في فضائل أصحابِ رسول الله ﷺ (١/ ٥٤) ولفظُ آخره: (فقالَ ابنُ عُمَرَ: كذبتَ. لا. بلْ بِلَالُ رَسُولِ اللهِ خيرُ بِلَالٍ). ويريدُ بذلك بلالَ بنَ رَبَاح صاحبَ رسولِ الله ﷺ. فبلالُ مبتدأ وهُو مُضَافٌ و(نَبِيِّ) مضافٌ إليه وخبرُ المبتدأ مقدَّرٌ، وأصلُ الكلام: (بل بلالٌ صاحبُ نَبِيِّ اللهِ خيرُ بلال). هذا وفي سنَدِه عُمَرُ بنُ حَمزةَ بنِ عبدِ الله بنِ عُمرَ استَشْهَدَ به البخاريُّ، وأخرج له مسلمٌ، وضعَّفَه الجمهورُ كأحمدَ، ويحيى بنِ معين، والنسائيِّ، وابنِ حَجَر. وأمَّا معناهُ فَصَحِيحٌ فبلالُ بنُ رباح خيرٌ مِن هذا الممدوح. والله أعلم.

(٣) «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٣٢) في ترجمة عبد الله بن عمر ﵄.

(٤) «الاستيعاب» (١/ ١٨٨).

(٥) وتفرَّد بذكرهما هشامُ بن الكَلْبي. قال الدارقطنيُّ في «الإخوة»: لا يُتَابعُ عليه. قال كلَّ ذلك الحافظُ في «الإصابة» (١/ ١٨٧).

الكُبرى ابنةُ الحارثِ الهلاليّةِ، ولذا قال الشاعرُ[1]:

مَا وَلَدَتْ نَجِيبَةٌ مِنْ فَحْلِ ... كَسَبْعَةٍ[2] مِنْ بَطْنِ أُمِّ الفَضْلِ[3]

وأَخَوَاتُ جَابِرٍ على القولِ بأنَّهن تِسعٌ[4]. قال أبو موسى المَديني: «لِكُلِّهن صحبةٌ».

وبَنُو عبدِ الله بن أبي طلحةَ بناءً على قولِ ابنِ عبدِ البَر[5] وغيرِه. ولكنْ عَدَّهم ابنُ الجوزي اثنَي عَشَرَ، وهم: إبراهيمُ، وإسحاق، وإسماعيل، وزيد، وعبد الله، وعُمَارَة، وعُمرُ، وعُمَير، والقاسمُ، ومحمد، ويعقوبُ، ويَعمُر.

قال أبو نُعَيم: «وكلُّهم حُمِل عنه العلمُ»[6].

في أمثلةٍ للعشرة كَبَنِي الحَسَن بنِ عَرَفَة صاحبِ الجُزْءِ الشَهِير، فقد قال [أبو] نُعَيم[7]: «كانَ له عَشَرَةُ أولادٍ، سمَّاهم بأسماءِ العَشَرة».

بل ثَمَّ أمثلةٌ كثيرةٌ لكلِّ ما تقدَّم من الأعداد، بل ولزيادةٍ على ذلك [في الصحابةِ فمَن بعدَهم][8] أودَعَ العلاءُ مُغُلْطَاي في« استدراكِه على ابن الصلاح» من الزائدِ جُمْلَةً، مع قولِ ابنِ الصلاح: «ولم نُطَوِّلْ بما زادَ على السبعةِ، لنُدْرَته، ولعَدَمِ الحاجةِ إليه في غَرَضِنَا ههنا»[9]، [قال: «وقد يقعُ في الإخوةِ ما فيه خلافٌ في مقدَار عَدَدِهم»[8]].

وقد قال ابنُ حزم في «المِللَ والنِّحَل»: «ولم يبلُغْنا عن أحدٍ من الأُمم مَن عَدَّدَ الأولادَ إلَّا مِن أربعةَ عشرَ فأقلّ، وأمَّا ما زادَ على العشرين فنادِرٌ. هذا في بلادِ الإسلام، والرومِ، والصَّقَالِبَةِ، والتُّرْكِ، والهِنْد، والسُودان قديماً وحديثاً.

وأمَّا ما زادَ على الثلاثينَ فبَلَغَنا عن عَدَدٍ يسيرٍ جدّاً: منهم أنسُ بنُ مالك،

---

(١) هو عبدُ الله بن يزيدَ الهِلالي كما عند ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٧٧).
(٢) رواية ابن سعد (٨/ ٢٧٨) كستة فيكون المراد.. من الذكور.
(٣) زاد ابن سعد في روايته: (أكرم بها من كهلة وكهل).
(٤) في النسخ: تسعة. من الناسخ. (٥) في «الاستيعاب» (٢/ ٣١٣).
(٦) ذكر ذلك عنه العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٤٤).
(٧) في النسخ: (نعيم). من الناسخ. والتصويب من «محاسن الاصطلاح» (٤٧٥).
(٨) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية).
(٩) «علوم الحديث» (٢٨١).

وخليفةُ بنُ بَوٍّ[١] السَّعْدِي، وأبو بَكرَة، فإنَّهم لم يموتوا حتى مشَى بين يدَي كلِّ واحدٍ منهم مائةُ ذَكَرٍ من وَلَدِهِ.

وعُمرُ بنُ الوَلِيدِ بنِ عبدِ الملك كان يَرْكَب معه ستون رجلاً مِن وَلَده.

وجعفرُ بنُ سُلَيمانَ بنِ عليّ بنِ عبدِ الله بنِ عباس كان له أربعونَ ذَكَراً سوى أولادِهم.

وعبدُ الرحمن بنُ الحَكَمِ بنِ هشام بن عبدِ الرحمن الدَّاخِلُ وُلِدَ له خمسةٌ وأربعون ذَكَراً.

وموسى بنُ إبراهيمَ بنِ موسى بن جعفر الصادق بلَغ له مبلَغَ الرجالِ أَحَدٌ وثلاثون ذَكَراً...»، وذكرَ آخَرين يطولُ ذِكْرُهم[٢].

وسمَّى ابنُ الجَوزي لِسَعْدِ بنِ أبي وَقّاص خمسةً وثلاثين وَلَداً[٣]، رَوَى عنهُ مِنْهم ممَّن في رجالِ «الستةِ»: إبراهيمُ، وعامرٌ، وعُمرُ، ومُحمد، ومُصْعَب، وعائشةُ.

وأغرَبُ مِن هذا كلِّه مَا رُوِّينَاه في «تاريخ بُخَارَى» لِغُنْجَارٍ مِنْ حَدِيث محمدِ بنِ الهَيْثَم بنِ خالد البَجَلِي الحافِظِ بـ«بُخَارَى» أنَّه قال: «كانَ بـ«بَغدادَ» قائدٌ من بعض قُوَّاد المُتَوَكِّل، وكانت امرأتُه تَلِدُ البَنات، فحَمَلَت المرأةُ مرَّةً فحَلَفَ زوجُها إنْ وَلَدَت هذه المرَّةَ بنْتاً فإني أقتُلُكِ بالسَيف. فلما قَرُبَت ولادَتُها وجلَست القابِلَةُ، أَلْقَتِ المرأةُ مِثْلَ الجُرَيِّبِ وهو يَضْطَرِبُ، فَشَقُّوه، فخرَج منه أربعونَ ابْناً، وعاشوا كلُّهم»، قال محمد بنُ الهَيثَم: «وأنا رأيتُهم بـ«بغدادَ» رُكْبَاناً خَلْفَ أبيهم، وكان اشترى لكلِّ واحدٍ منهم ظِئْراً». ودُونَه ما حكاه صاحبُ «المَطْلَب»[٤] عن ابنِ المَرْزُبَان[٥] أنَّ امرأةً بـ«الأَنْبَار» أَلْقَتْ كِيساً فيه اثْنَا عَشَرَ وَلَداً.

---

(١) كذا في النسخ: (بَوّ) بموحدة ثم واو مشددة. ومثله في «المحبر» (١٨٩) لابن حبيب. والذي عند ابن حزم في «الفِصَل في المِلَل والأهواءِ والنِحَل» (١/ ٢٧٢): (خليفة بنَ أبي السعدي).

(٢) «الفصل» (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

(٣) «التلقيح» (١١٨).

(٤) يعني: (مطلبَ المَعَالي في شرح وَسِيط الغَزَالي)، وصاحبُه: الفقيهُ الشافعيُّ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عليّ المعروفُ بابن الرِّفْعَةِ مات سنة ٧١٠. «طبقات الشافعية» (٥/ ١٧٧)، و«الدُّرَر الكامنة» (١/ ٢٨٤).

(٥) العلَّامة الأخباري أبو بكر محمد بن خَلَف البغدادي. مات سنة ٣٠٩ «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٣٧) و«السير» (١٤/ ٢٦٤).

ودونَه ما تقدَّمَ عَنِ الشَّافِعِي[1].

٨٣٩ (والأخوَان) في الصحابةِ، وغيرِهم (جُملةٌ) يطولُ عدُّهم (كعُتبةٍ) بالصرف للضرورة (أخي ابنِ مسعود) عبدِ الله، و(هما ذو صحبةٍ) للنبيِّ ﷺ، وعُتبةُ أوّلُهما موتاً.

وكموسى، وعبدِ الله ابنَي عُبَيدَةَ الرَّبَذِي[2]، وبينَهما في العُمُر ثمانون سنةً[3]، وهو غريب.

ومن أهمِّ هذا النوعِ ما يقعُ الاتفاقُ فيه بين الأخوَين أو الإخوة في الاسم، وهو في المتأخِّرين كثيرٌ، ومنهم: أحمدُ بنُ يحيى بنِ فَضْلِ الله العمري أَخَوَان، ويتميَّز غالباً باللقَبِ ونحوِه.

ومن العجيبِ: أنَّه للناصرِ محمدِ بنِ المنصور قَلَاوُون من الأولاد ثمانيةٌ وَلُوا السَّلْطَنَةَ على الولاءِ في مدةِ ثلاثَ عشرةَ سنةً، أوّلُهم المنصورُ أبو بكر، ثم الأشرفَ كَجُك، ثم الناصرُ أحمدُ، ثم الصالحُ إسماعيلُ، ثم الكاملُ شعبانُ، ثم المُظَفَّر حاجِي، ثم الناصرُ حَسَنُ، ثم الصالحُ صالحُ. وبعدَه أُعِيد الذي قبلَه فطالَت مدتُه بالنسبةِ لإخوتِه.

وله ممَّن لم يَلِ جماعةٌ منهم: الأمجَدُ حُسَين ـ وهو آخرُ أولادِ أبيه موتاً ـ، وأَنْجَبَ[4] الأشرفَ شعبانَ وَالِدَ المنصورِ عليٍّ[5]، وحاجِي[6] الملقَّبِ أوَّلاً: الصالحَ، ثم المنصورَ، وبه خُتِمتْ ذُرِّيةُ المَنْصُورِ، خَلَعَه الظاهرُ برقوق.

[وكذا من الغريبِ أولادٌ خمسةٌ للمتوكِّل على الله ـ أبي عبدِ الله محمدِ بنِ المَعْتَضِدِ بالله أبي بكرٍ الهاشميِّ العباسيِّ ـ كلُّهم وَلُوا الخِلافةَ. وله ممَّن لم يَلِهَا آخرون][7].

---

(١) (ص١٣٦).

(٢) بالراء والموحدة والذال المعجمة، المفتوحات، وهي غيرُ واضحةِ الإعجام في النسخ. والتصحيحُ من «الأنساب» (٦/ ٧٣) و«التقريب» (٣١٣).

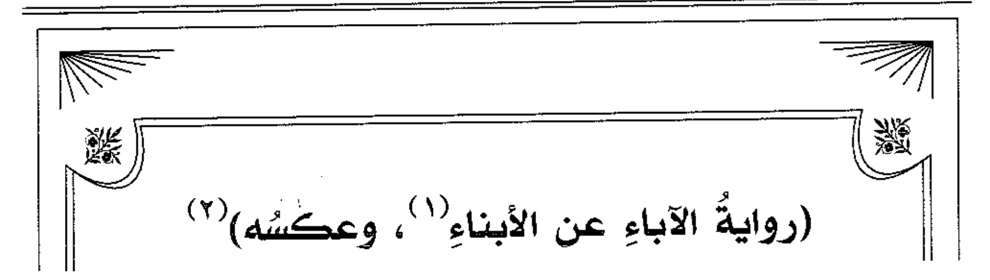
(٣) كذا في «الأنساب» و«التلقيح» (٧٠١). وفيه الربدي بالمهملة. خطأ.
وجاء في «المعارف لابن قتيبة» (٥٩٢) أنَّ بينَهما ستين سنة. والأكثرون على الأول.

(٤) يعني الأمجدَ حُسيناً.

(٥) في (ح): بن علي. من الناسخ.

(٦) حاجي هذا أخ للمنصور علي، وهما ابنا الأشرف شعبان بن الأمجد حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون. «المماليك» (٢٦٧).

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية).



(روايةُ الآباءِ عن الأبناءِ[١]، وعكسُه)[٢]

وهما نوعانِ مُهِمّان.

وفائدةُ ضبطِ أوّلِهما: الأمنُ مِنْ ظَنِّ التحريفِ الناشئ عنه كونُ الابنِ أباً.

وإنَّما أُخِّر عن الذي قبلَه مع كونِهِ من أفرادِ «الأكابرِ عن الأصاغر» لضمِّ الثاني إليه[٣].

٨٤٠ (وصنَّفوا) كالخطيبِ (فيما عن ابْنٍ أخذا أبٌ) أي فيما أخذَه الأبُ عن ابنِه - وهو أولُ النوعين - كتاباً لطيفاً، وقد سمعتُه، وفيه أمثلةٌ كثيرة، كقولِ أَنَسٍ: «حدَّثَتْنِي ابْنَتي أَمِينَةُ أَنَّه دُفِنَ لِصُلْبِي - إلى مَقْدَم الحجاجِ «البصرةِ» - بضعٌ وعشرونَ ومائةٌ»[٤]، وكرِوَايتِه أيضاً عن ابنِه ولم يُسَمِّه، وكروايةِ عُمرَ بنِ الخطاب عن ابنِه عبدِ الله في «المُستَخْرج من كُتب الناسِ للفائدة» لأبي القاسم ابنِ مندَه.

و(كـ) روايةِ (عباسٍ) عمِّ النبيِّ ﷺ (عن الفَضْل) ولَدِه لحديثِ الجَمْعِ بينَ الصلاتَين بـ«المُزْدَلِفَةِ» حسبما رواهُ الخطيبُ[٥]، وأشارَ إليه ابنُ الجَوزي في «التلقيحِ»[٦]، وكَروَايتِهِ أيضاً عن وَلَدِه البحرِ عبدِ الله[٦].

---

(١) وهو النوع الرابع والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٢) وهو النوع الخامس والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٣) وهو روايةُ «الأبناء عن الآباء» المشارُ إليه في العُنوان بقولِه: (وعكسُه).

(٤) أخرجه البخاري في «الصوم»: باب مَن زار قوماً فلم يُفْطِر عندهم (٤/ ٢٢٨). وكان قدوم الحجاج البصرة سنة ٧٥.

(٥) يعني في كتابه الآنفِ.
وحديثُ الجَمْعِ بمزدلفةَ متفَقٌ عليه من حديثِ أُسامةَ وابنِ عباس وغيرِهما.
البخاريُّ في «الحج»: باب النُّزُول بين عَرَفَةَ وجَمْعٍ - وبابَين بعده (٣/ ٥١٩)، ومسلمٌ في «الحج»: بابُ الإفاضةِ مِن عَرَفات إلى المزدلفة (٢/ ٩٣٤).

(٦) «التلقيح» (٧٠٤).

٨٤١ و(**كذا**) رَوى (**وَائِلُ**) ـ بكسر التحتانية، ودون تنوين ـ ابنُ داودَ (**عن بَكْرٍ**) بدون تنوين أيضاً (**ابْنِه**) ثمانيةَ أحاديثَ منها: ما رَوَاهُ بَكْرٌ عن الزُهري عن أنسٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ على صِفيَّةَ بِسَوِيقٍ وتَمْرٍ» أخرجَه الأربعةُ، وصحَّحه ابنُ حبان[1].

وعن الزهري أيضاً عن سعيدِ بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: «أَخِّرُوا الأحْمَالَ، فإنَّ اليَدَ مُغْلَقَةٌ، والرِّجْلَ مُوْثَقَةٌ»[2]، أخرجَه الخطيبُ، وقال: «لا يُروَى عن النبيِّ ﷺ فيما نَعلَمه إلَّا من جهةِ بكرٍ وأَبيهِ»[3]. قلتُ: قد أخرجَه

---

(١) فأبو داودَ في «الأطعمة»: باب في استحباب الوَلِيمةِ عند النكاح (٤/١٢٦)، والترمذيُّ في «النكاح»: باب ما جاء في الوليمة (٣/٤٠٣)، والنسائي في «الكبرى» ـ النكاح ـ: باب الوليمة وابنُ ماجه في «النكاح»: باب الوليمة (١/٦١٥) وابنُ حبان في «صحيحه» «الإحسان» (٦/١٤٥، ١٤٦)، من الطريقِ المذكورِ إلَّا أنَّ عند الترمذي وابنِ ماجه: (أبيه) بالموحدة وبعدَها مثناةٌ تحتية. بدلاً من (ابنه) بالموحدة والنون. وهو من الناسخ، وليسَ لداودَ روايةٌ في (الستةِ). والله أعلم.
والحديثُ متفقٌ عليه عن أنسٍ من غيرِ هذا الطريقِ.

(٢) مُغْلَقة: جاءت في النسخ بالعين المهملةِ، وفي «الجامع الصغير» (١/٢١٣) بالغين المعجمةِ، ونصَّ عليها المُنَاوِي في «فيض القدير»، وقال في معناها: (أي مثقلة بالحمل كأنها مَمْنوعة من إحسان السَّيْر لِمَا عليها من الثِقْل، كأنه شبه بالباب إذا أُغلق فإنه يمنَع من الدخولِ والخروجِ، أو مِن قولِهم: استَغْلَق عليه الكلامُ. إذا أُرْتِجَ عليه.
ثم ذَكَرَ أنَّ معنى الحديثِ: أنْ يُجعَلَ الحِمْلُ في وَسَطِ ظَهْر الدابةِ، فإنَّه إنْ قُدِّم عليها أضرَّ بيدَيها، وإنْ أُخِّر أضرَّ برجلَيها.
وإنَّما أَمَرَ بالتأخيرِ فقَطْ لأنَّه رَأَى بَعِيراً قُدِّم عليه حِملُه فأَمَرَ بالتأخيرِ وأشارَ إلى مُقَابِلِهِ بقوله: (والأرجلِ مُوثَقَه)، لِئَلَّا يُبَالَغَ في التأخيرِ فَيَضُرَّ.

(٣) قالَه الخطيبُ في كتابِهِ (روايةِ الآباءِ عن الأبناءِ)، ونقلَه عنه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٨٢).
وأَوَرَدَهُ الشيخُ الألبانيُّ في «سِلْسلة الأحاديثِ الصحيحة» برقم (١١٣٠) وذَكَرَ جماعةً ممَّن أخرجَه كأبِي القاسمِ بنِ الجرّاحِ الوَزِير، وابنِ صاعدٍ وغيرِهما عن سفيانَ بنِ عيينة عن وائِلِ بنِ داودَ عن ابنِه بكرٍ عن الزُهري عن سعيدِ بنِ المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.
قال: (وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه كلُّهم ثقاتٌ رجالُ مسلم غيرَ وائلِ بن داود، وهو ثقةٌ).
وحين ذَكَره السيوطيُّ في «الجامع الصغير» وَرَمَزَ لحُسْنِه تعقَّبَه المُنَاويُّ بقوله في فيض القدير (١/٣١٣) لعله بالنظر إلى تعدد طرقه، وإلَّا ففيه قيس بن الرَّبيع الأزديُّ ضعَّفه كثيرُون). =

أبو يَعْلَى في «مسندِهِ» من حديثِ قيسِ بنِ الربيع عن بكرٍ، لا ذِكْرَ لوائلٍ فيهِ.

(و) كذلكَ من أمثلتِه روايةُ سليمانَ بنِ طَرْخَانَ (**التَّيْمِي**) بمثناة فوقانية مشدَّدة، ثم تحتانية وبإسكان ياءِ النسبة (**عن ابْنِهِ مُعْتَمِر**) حديثَين، بل عندَ الخطيبِ أيضاً مِن روايةِ مُعْتَمر قال: حدَّثني أَبِي قال: حَدَّثْتَنِي أنتَ عنِّي عن أيوبَ ـ هو السَّخْتِياني ـ عن الحَسَنَ ـ هو البصري ـ أَنَّه قال: «وَيْحُ: كلمةُ رَحْمَةٍ»[1].

قال ابنُ الصلاح: «وهذا ظَرِيفٌ يجمعُ أنواعاً»[2]، يعني كروايةِ الآباءِ عن الأبنَاءِ، وعكسِه، والأكابرِ عن الأصاغرِ[3]، والمُدَبَّجِ، والتحدِيثِ بعدَ النِّسْيان، واجتماعِ ثلاثةٍ من التابِعِين في نَسَق.

(**في قوم**) غيرِ هؤلاءِ، رَوَوا عن أبنائِهم كأحمدَ بنِ شاهين عن ابنِه محمدٍ، وإسحاقَ بنِ بهلول عن ابنِه يعقوبَ، والحسنِ بنِ سفيانَ عن ابنِه أبي بكرٍ، وزكريّا بنِ أبي زَائدةَ عن ابنِه يحيى، وسعيدِ بنِ الحَكَم المِصري عن ابنِه محمدٍ، وأبي داودَ سليمانَ السِّجِسْتاني عن ابنِه أبي بكرٍ عبدِ الله، وشُجَاعِ بنِ الوليدِ عن ابنِه أبي هِشامِ الوليدِ، وعبدِ الرحمنِ بنِ إبراهمَ المَقْدِسي عن ابنِهِ أبي الرِّضَا محمدٍ، وعليِّ بنِ حَرْب الطائي عن ابنِه الحسنِ، وعليِّ بنِ الحسنِ بنِ أبي عيسى الدَارَابْجِرْدِي[4] عن ابنِه الحَسَنِ، وعُمرَ بنِ محمد السَّمَرْقَنْدِي

= لكنْ ـ كما قال الألبانيُّ ـ: خَفِيَتْ عليهِ مُتَابَعَةُ وائلِ بنِ داودَ إيّاه. وسَيُشِيرُ السخاويُّ إلى روايةِ قيسٍ.

(١) أخرجه ابنُ قُتَيبةَ في «عيون الأخبار» (٢/ ١٣٤) بسنَدٍ منقطع عن مُعْتَمر عن مُنْقذ عن أيوبَ عن الحسن. وقد قال الجوهريُّ في «الصحاح» ـ وَيح ـ: (ويحٌ: كلمةُ رحمةٍ، وَوَيلٌ: كلمةُ عذاب. وقال اليَزِيدِي: هما بمعنًى).

(٢) «علوم الحديث» (٢٨٢)، والحديث أخرجه الخطيب ـ كما ذكر المصنف وغيره ـ في «رواية الآباء عن الأبناء».

(٣) وذلك في روايةِ سُلَيمانَ عن ابنِه. وسليمانُ تابعيٌّ وابنُه مِنْ أتباعِ التابعين.

(٤) بفتح الدال والراءِ المهملتَين وبينهما ألفٌ وسكونِ الموحدة وقبلَها ألف، وكسرِ الجيم، وسكون الراء وكسرِ الدال المهملتَين نسبةً إلى (دَارَ ابْجِرد) بلدةٍ من بلاد فارس، وهي أيضاً محلّة من محالّ (نَيْسَابُورَ) يُنْسَبُ إليها عليٌّ المذكورُ. «الأنساب» (٥/ ٢٤٢، ٢٤٣).

=

البُجَيرِي[1] صاحبِ «الصَّحيحِ» عن ابنِه محمدٍ، وعُمرَ بنِ يونسَ اليمامي عن ابنِه محمدٍ، وكثيرِ بنِ يحيى البَصري عن ابنِه يحيى، ومحمدِ بنِ يحيى الذُّهْلي عن ابنِه يحيى، ويحيى بنِ جعفرِ بنِ أَعْيَن عن ابنِه الحُسَين، ويونسَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعي عن ابنِه إسرائيلَ، وأبي بكر بن أبي عاصمٍ عن ابنِه أبي عبدِ الرحمن، وأبي بكر ابنِ عَيَّاشٍ عن ابنِه إبراهيمَ، وفي بعضِ هؤلاءِ مَنْ رَوَى أكثرَ من حديثٍ[2].

وأكثرُ ما في كتاب الخطيبِ ممّا رواه أبٌ عن ابنٍ ستةَ عَشَرَ حديثاً، أو نحوَها، وذلك لِحَفْصِ بنِ عُمرَ الدُّورِي عن ابنِه أبي جعفرٍ محمدٍ[3].

وكالحافظِ أبي سَعد ابنِ السَّمْعَاني صاحبِ «ذيلِ تاريخ بغدَادَ» عن ابنِه عبدِ الرحيم ـ ممَّا رواه ابنُ الصلاحِ عنه لفظاً ـ قال: «أنبأَني والدي عني فيما قرأتُ بخطِّه قال: حدَّثني وَلَدي أبو المُظَفَّر عبدُ الرَّحيم مِنْ لَفْظِه وأَصْلِه، فَذَكَر بإسنادِه ـ وهو مِن حديثِ العَلَاءِ بنِ مَسْلَمة الرَّوَّاس المُتَّهَمِ بالوَضْع، عن

= ثم أوردَها (ص٢٩٢) في «الدَّرَابْجِرْدي)، وقال: بفتح الدال والراءِ، وبعدَهما الألفُ والباءُ الموحدةُ المفتوحةُ أو الساكنةُ، والجيمُ المكسورةُ وراءٌ أخرى ساكنةٌ، في آخرِها دالٌ أخرَى نسبة إلى (دَرَابْجِرْد) محلةٍ بنَيْسابورَ. قال: (وقد ذكرتُها في (دارَابْجِرْد) بإثبات الألف. وقد يُسقِطون الألفَ عنها، فأعدتُ ذكرَها). والمرادُ بالألف: الأولى وقد جاءَت في النسخِ: (الدار بجردي) بحذف الألف الثانية. فأضفتُها، لأنَّ الخلافَ إنما هو في الألفِ الأولى. وأما الثانيةُ فثابتةٌ فيهما. والله أعلم.

(١) في النسخ: البحيري. بالحاء المهملة، والصوابُ بالجيم مصغر. «الأنساب»: (٢/ ٨٩) وهو نسبة لجده (بُجَير). وانظرُ ترجمةَ الحافظِ عُمرَ أيضاً في: «السير» (١٤/ ٤٠٢)، وقد مات سنة ٣١١.

(٢) «التلقيح» (٧٠٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٨٥).

(٣) قاله ابنُ الصلاح (٢٨٢).

والمرادُ بحفصٍ هذا: المقرئُ صاحبُ الكِسَائي. وأما حفصٌ صاحبُ القِرَاءَةِ المشهورةِ الراوِي عن عاصمِ بنِ أبي النُّجُودِ فهو حَفصُ بنُ سُلَيمان بنِ المغيرة الأَسَدي.

وكلاهما يُكْنَى أبا عُمَرَ.

انظر: ترجمةَ الدُورِي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٩١)، وحفصِ بنِ سُلَيمان فيه (١/ ١٤٠).

إسماعيلَ بنِ عياش عن بُرْدٍ عن مَكْحُول[١] ـ عن أبي أُمَامَةَ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «أَحْضِرُوا مَوَائِدَكُمْ البَقْلَ، فإِنَّه مَطْرَدَةٌ للشيطانِ مَعَ التَّسْمِيةِ»[٢].

وهذا مما أدخلَه ابنُ الجَوْزي في «الموضوعات»، وقال ابنُ كَثير: «أَخْلِق بِهِ أنْ يكونَ كذلك»[٣].

قال ابنُ الصلاح: «وهذا آخِرُ ما رَوَيناه من هذا النوعِ، وأقربُه عَهْداً»[٤]، ورَوَى محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ أحمدَ الصفَّارُ عن ابنِه[٥] أبي بكرٍ أبياتاً قالَها. وأبُو عُمرَ ابنُ عبدِ البَرّ الحافظُ عن ابنِه أبي محمدٍ عبدِ الله بيتَين لنَفسِه وهما:

لَا تُكْثِرَنَّ تَأَمُّلاً ... وَامْلِكْ عَلَيكَ عِنَانَ طَرْفِكْ

فَلَرُبَّمَا أَرْسَلْتَهُ ... فَرَمَاكَ فِي مَيْدَانِ حَتْفِكْ[٦]

والسِّرَاجُ عُمرُ البُلْقِيني عن ابنِه القاضِي جلالِ الدين أبي الفَضل بيتَين قالَهما شِفَاهاً مُعَزِّياً لِلمَلِكِ الظَّاهِرِ في وَلَدِه محمدٍ وهما:

أَنْتَ المُظَفَّرُ حَقًّا ... وَلِلْمَعَالِيِّ تَرْقَى[٧]

وَأَجْرَ مَنْ مَاتَ تَلْقَى ... تَعِيشُ أَنْتَ وَتَبْقَى

سَمِعَهُما مِنَ السِّرَاجِ الوَلِيُّ أبو زُرعةَ ابنُ المُصَنِّفِ، وقال لَه: «أَرْوِي هذا عنكَ عن وَلَدِك فيكونُ مِن رِوَاية الآباءِ عن الأبناءِ؟ قال: نعم»[٨].

---

(١) ما بين المعترضين من لفظ السخاوي.

(٢) «علوم الحديث» (٢٨٢). قال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٤٥): (وهو حديثٌ موضوعٌ). ثُمَّ عَتَبَ على ابنِ الصلاح لإيرَادِه إيّاه دُونَ الإشارةِ إلى وَضْعِهِ. وذكَرَ أنَّ ابنَ حِبَّان أخرَجه في «تاريخ الضُعفاء» (يعني: «المجروحين» (١٨٦/٢)، وأخرَجه ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢٩٨/٢)، وذكَرُوا أنَّ في سَنَدِه العَلَاءَ بنَ مَسلمةَ، قال فيه ابنُ حبان: (يَرْوِي... وعن الثقاتِ المَوْضُوعاتِ، لا يَحِلّ الاحتجاجُ به بحالٍ). ثم ذَكَرَ العراقيُّ احتِمَال أنْ يكونَ ابنُ الصلاح لا يَرَى أنَّه موضوعٌ.

(٣) «اختصار علوم الحديث» (١٩٦).

(٤) «علوم الحديث» (٢٨٢).

(٥) في (س): أبيه. وهو خطأ.

(٦) قال ابنُ عبدِ البر في «جامعه» (٢٠/٢): (وأنشدَني عبدُ الله بنُ يوسف...)، وذكر بيتَين ليسا هذَين.

(٧) في (م): ترقا.

(٨) ذكرها المصنف في: «الضوء اللامع» (١١١/٤).

وكأبي الشيخِ ابنِ حَيَّان عن ابنِه عبدِ الرزاق حكايةً.

والمُصنفِ عن ابنِه أبي زُرعةَ أحمدَ الوَليِّ فائدةً، وهي أَنَّه قال: «لا أعلمُ حديثاً كثيرَ الثوابِ مع قِلَّةِ العَمَل أصحَّ مِن حديثِ: «مَنْ بَكَّرَ وابتَكَرَ، وغَسَّل واغْتَسَلَ، ودَنَا وأَنْصَتَ، كان له بكلِّ خُطْوةٍ يَمْشِيها كفارةُ سنةٍ....» الحديث[(١)].

سَمِعَ ذلك شيخُنا من شيخِه المصنفِ وحدَّثَنا به كذلَك غيرَ مَرَّةٍ.

وكذا حدثنا أنَّ شيخَه ناصرَ الدين ابنَ الفُرَات حكى في «تاريخِه» عن وَلَدِه العزِّ عبدِ الرحيم ـ يعني شيخَنا مُسنِدَ عَصْرِه.

ويلْتَحقُ بهذا رِوايةُ المَرْءِ عن ابنِ بِنْتِهِ، وفيه قصةُ الحَبَّال عن عبدِ الغني أنَّه أرسلَ ابنَ ابْنَتِه أبا الحسن ابنَ بَقَاءٍ إلى بعضِ الشيوخ بـ«مصرَ» في حديثٍ فحدَّثه به فَرَوَاهُ[(٢)] عبدُ الغَني عن ابنِ بِنْتِه عن ذلك الشيخِ.

ومن أغرَبِ ما في هذا البابِ أنَّ القاضيَ عزَّ الدين ابنَ جماعة أخبرَ وَالدَه البَدْرَ محمدَ بنَ إبراهيمَ بنِ سَعْدِ الله بنِ جماعة أنَّ ابنَ أخيه أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ عبدِ الرحمن بنِ إبراهيمَ بنِ سَعْدِ الله بنِ جماعة أنشدَه، قال: أنشدَني عمِّي عمادُ الدين إسماعيلُ قال: حَفِظتُ هذَين البيتَين مِن وَالدِي في النومِ وهُمَا:

مَا لِي عَلَى السُّلْوَانِ عَنْكَ مُعَوَّلُ فَعَلَامَ يَتْعَبُ فِي هَوَاكَ العُذَّلُ
يَــزْدَادُ حُــبُّــكَ كُــلَّ يَــوْمٍ جِــدَّةً فَــكَــأَنَّ آخِــرَهُ لِــقَــلْــبِــيَ أَوَّلُ

فقال البَدرُ ابنُ جَمَاعة: «هذه ظريفةٌ: أَرْوي هذا عن وَلَدِي ـ يعني العِزَّ ـ عن ابنِ أخي ـ يعني إبراهيمَ بنَ عبدِ الرحمن ـ عن أَخِي ـ يعني إسماعيلَ ـ عن

---

(١) أخرجَه أبو داود في «الطهارة»: باب في الغُسل يومَ الجمعة (١/ ٢٤٦)، والترمذي في «الجمعة» باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة (٢/ ٢٦٨)، والنسائي في «الجمعة»: باب فضلِ غُسل يوم الجمعة (٣/ ٩٥)، وابنُ ماجه في «إقامة الصلاة»: باب ما جاء في الغُسلِ يومَ الجمعة (١/ ٣٤٦) كلُّهم من حديثِ أَوْسِ بنِ أَوْس الثَّقَفِي. قال الترمذي: (حديثٌ حسن). وأخرجَه أيضاً ابنُ خُزَيمةَ في «صحيحه» (٣/ ١٢٨، ١٣٢)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه»، «الموارد» (١٤٨) عن أوسٍ أيضاً. والحديثُ صحيح.

(٢) في (س): فقرأه من الناسخ.

وَالِدي ـ يعني البُرهانَ إبراهيمَ ـ في المنام»، انتهى[1].

وقد أخبَرني بهما أبو الفتح المراغي عن المصنفِ لفظاً إملاءً: أنشدَنا أبو إسحاقَ المذكورُ، كما تقدَّم.

ويقرُب منهُ روايةُ الشَّمْسِ ابنِ الجَزَري عن ابنِه أبي الخَيرِ عن أخيهِ أبي القاسم عليٍّ عن أبيهما المذكورِ أوَّلاً[2] عن محمودِ بنِ خَليفةَ المحدثِ عن الدِّمياطِي الحافظِ عن شيخِه يوسفَ بنِ خَليل الحافظِ...»، فذكر[3] شيئاً.

ومن ظَرِيفِهِ ما اجتَمعَ فيه روايةُ الأَبَوين عن الابن كروايةِ أُمِّ رُومَانَ عن ابنتِها عائشةَ لحديثَين، وروايةِ أبي بكرٍ الصديقِ عنها أيضاً لحديثَين.

أفادَ ذلك ابنُ الجَوزي في «تَلْقِيحِه»[4]. ووقعتْ روايةُ أبي بكرٍ عنها في «المُسْتَخْرَج»[5] لابنِ مَنْدَه.

٨٤٢ **(أَمَّا أبو بكرٍ)** الذي وَقع في روايةِ المَنْجَنِيقِي في كتابه «الأكابر عن الأصاغر» **(عن الحَمْرَاء)** بالمهملةِ، لَقَب جاءَ في عِدَّةِ رواياتٍ فيها مَقَالٌ ـ لكن بالتصغير[6] ـ لأمِّ المؤمنين **(عائشةٍ)** ـ بالصرف للضرورة، وقيل: إنَّه تصغيرُ تَقْرِيبٍ، لأنَّ المرادَ بها البيضاءُ، فكأنَّها غيرُ كاملةِ البَيَاض ـ للحديث المرفوع

٨٤٣ **(في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ)** وأنَّها شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ **(فإنَّه)** أي أبا بكرٍ هذا **(لَا)** هُو **(ابنُ أبي عَتِيقٍ)** محمدِ بنِ عبدِ الرحمن بنِ أبي بكر الصِدِّيق، كما وَقَعَ التصريحُ بكَوْنِهِ ابنَ أبي عَتِيقٍ في «صَحِيح البُخَارِي»[7]، بل وفي جُلِّ الرواياتِ، واسمُه عبدُ الله، وعائشةُ هي عمةُ وَالِدِهِ **(وغُلِّطَ الوَاصِفُ)** لأبي بكرٍ هذا **(بالصِدِّيق)** وهو شيءٌ انفَرَدَ به المَنْجَنِيقِيُّ عن سائرِ أصحابِ عُبَيدِ الله بنِ مُوسى الكوفيِّ أحدِ الكِبَار مِنْ شُيُوخ البخاريّ ـ وإنْ رَوَى هذا الخَبَرَ عنه بواسطةِ أبي بَكْرِ ابنِ

---

(١) أشار العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٨٦) إلى هذه الحكاية.

(٢) يعني الشمسَ ابنَ الجزري. (٣) «الغاية» (١/ ٣٥٣).

(٤) (ص٧٠٤).

(٥) من كتب الناس للفائدة. المتقدم (ص١٤٥).

(٦) لكنْ نَقَلَ الزَّرْكَشِي في (الإجابة لإيرادِ ما استَدْرَكَتْهُ عائشةُ على الصحابة ص٥٨) في الخامسةِ والعشرين من خصائِصِها أنَّ هناك بعضَ الرواياتِ الصحيحةِ التي جاءَ فيها ذِكرُ الحُمَيْرَاءِ مصغراً.

(٧) في «الطب»: بابُ الحبَّةِ السَّوْدَاءِ (١٠/ ١٤٣).

أَبِي شَيْبَةَ[١] ـ حيث رَوَاه المَنْجَنِيقيُّ عن عُبيدِ الله، بحيث نَشَأَ عَنْ غَلَطِهِ[٢] إدخالُه لذلك في تصنيفِه المُشَارِ إليه[٣].

بل وأدخلَه الخطيبُ في تصنيفِه في هذا البابِ لكنْ مَعَ التنبيهِ على الغَلَطِ فيه، قال: «وأبو عَتِيقٍ كنيةُ أبيه محمدٍ وهُو معدودٌ في الصحابةِ لكَوْنِهِ وُلِدَ في عَهْدِ النبيِّ ﷺ، وأبوهُ، وجَدُّه، وجَدُّ أبيه أبو قُحَافَة صحابةٌ مشهورُون» انتهى[٤].

وادَّعَى موسى بنُ عُقبةَ انْفِرَادَهُم بذلك فقال: «لا نَعْلَمُ أربعةً أَدْرَكُوا النبيَّ ﷺ إلَّا هؤلاءِ الأربعةَ...»[٥] وذَكَرَهم، وتبِعَه غيرُ واحدٍ[٦]، وكأنَّه أرادَ بِقَيدِ الذُّكُورِ، وإلَّا فعبدُ الله بنُ الزُّبَير صحابيٌّ، وهُو أسنُّ، وأشهرُ في الصحابةِ من مُحَمد، أمُّه أسماءُ ابنةُ أبي بكرِ ابنِ أَبِي قُحَافَةَ[٧].

نَعَمْ، ذَكَرُوا أَنَّ أُسامةَ بنَ زيد ـ الحِبَّ ابنَ الحِبِّ ـ وُلِدَ له في حياةِ رسولِ الله ﷺ، وحينئذٍ فهُم أربعةٌ، إذْ حارثةُ وَالِدُ زيدٍ صحابيٌّ كما جَزَمَ به المُنْذِريُّ في «أَمَالِيه» على «مُخْتَصر مُسلم»، وحديثُ إسلامِهِ في «مُسْتَدرَك الحاكم»[٨].

ونحوُه ما في «صحيح البخاري» مِن حديثِ أَسْلَمَ عن عُمرَ في مجيء ابْنَةِ خُفَاف، وقولِهِ: «إنِّي لأَرَى أبا هذِه وأخاها...»[٩] إلى آخرِه، فإنَّه يقتَضِي أنَّ

---

(١) يعني أنَّ عُبيدَ الله بنَ موسى أحدُ شيوخ البخاري الكِبَار، وإنْ كانَ ليس شيخاً له في هذا الحديثِ لأنَّ البخاريَّ رَوَاه عن أبي بكر بن أبي شيبةَ عن عُبَيدِ الله. ولم يَرْوِه عنه مباشرةً «الفتح» (١٠/ ١٤٣).

(٢) أي غلط المنجنيقي في روايته.

(٣) وهو كتابُه المتقدمُ «الأكابر عن الأصاغر».

(٤) من كتابه «رواية الآباء عن الأبناء». وأوردَه الحافظُ في «الفتح» (١٠/ ١٤٤).

(٥) «علوم الحديث» (٢٨٣).

(٦) كابن الصلاح في (المصدر السابق).

(٧) نَبَّه على ذلك ابنُ كثير في «اختصار علوم الحديث» (١٩٦). والعراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٤٩).

(٨) (٣/ ٢١٣) وفيه مجهولُون كما قال الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٢٩٨)، قلتُ: ومِثْلُ هذا السندِ لا تَثْبُت به الصُّحبةُ. والله أعلم.

(٩) البخاري في «المغازي»: بابُ غزوةِ الحُدَيْبِيَة (٧/ ٤٤٥)، وفيه قولُها لِعُمَرَ رضي الله عنه: (.... وقد شَهِدَ أبي الحُدَيبيةَ مع النبيِّ ﷺ ..).

الأخَ المُبهمَ كان صحابيًّا، وإذا انضَمَّ إلى قولِ ابنِ عبدِ البر في ترجمةِ خُفَافِ بن إيمَاء بنِ رَحَضَة: «إنَّ له ولأبيهِ وجدِّهِ صُحْبَةً»[١] صاروا أربعةً في نَسَقٍ. بل لا يَبعُدُ أنْ يكونَ للابنَةِ المُشارِ إليها رُؤيةٌ، لأنها ابنةُ صَحَابِي، وقد وُصِفَت في زَمَنِ عُمَرَ بأنَّها ذاتُ أَوْلادٍ[٢].

وكذا ذَكَرَ الذهبيُّ تبعاً لغيره في ترجمةِ حِذْيَم الحَنَفِي ـ وَالِدِ حَنِيفَةَ ـ أنَّ له ولابنِه وابنِ ابنِه ونافلته[٣] صحبةً[٤].

ونحوُه قولُ ابنِ عبد البر في إياسِ بنِ سَلَمَةَ بنِ عَمْرو بن الأَكْوَع: «إنَّه مدَح النبيَّ ﷺ بِشِعْرٍ»[٥]، فإنَّ كُلًّا مِن سَلَمة، ووالدَه، وجدَّه صحابيٌّ باتفاق.

ومنه أنَّ شافعاً جدَّ إمامنا الشافعي هو وأبوه السائبُ، وجدُّه عُبَيدٌ، وجدُّ أبيه عبدُ يزيدَ صَحَابةٌ[٦].

---

(١) «الاستيعاب» (١/ ٤٣٤). ولفظُه: (ويقالُ: إنَّ لخُفَافٍ هذا ولأبيه إيمَاء ولجدِّه رَحَضَةَ صحبةً).
وخُفَافُ: بمعجمة وفاءين على وزن غُرَاب. وإيْمَاءُ: بكسر الهمزة وسكون المثناة التحتية. ورَحَضَةُ: بالراء والحاء المهملة والضاد المعجمة المفتوحات. كما في تراجِمهم في «الإصابة».

(٢) وذلك كما في حديثِ البُخَاريِّ الآنِفِ.

(٣) قوله: (ونافلته) ليس من كلام الذهبي، وسيأتي في التعليقة بعدها نصُّ كلامه ﷺ.
والمراد بالنافلة هنا: ولد الولد كما في «القاموس» نفل.

(٤) كذا في النسخ. ولفظ الذهبي في «التجريد» (١/ ١٢٥): (حِذْيَمُ الحَنَفِي، وَالِدُ حنيفةَ له فيما قيل ولأبيه ولابنه وابن ابنه صحبةٌ. وفيه خلافٌ) يعني في المترجم: (حِذْيم).
والصحيحُ أنَّ حَنْظَلَة وأبَاهُ حِذْيَماً وجَدَّهُ حَنِيفَةَ صحابةٌ، وأمَّا تسميةُ وَالِد حنيفةَ بحِذْيم فهو غَلَطٌ، صوابُه جُبَير، وقيل: بُجَير. وليس بصحابيٍّ. ذكرَ ذلك الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٣٩٢). في القسم الرابع من حرف الحاء في ترجمة حِذْيَم جدِّ حنظلةَ. والله أعلم.

(٥) ذكر ذلك الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٨٩) عن ابن عبد البر في كتابه في الصحابة وتَتِمَّةُ كلام ابنِ عبد البر: (وفيه نَظَر). وبيَّن الحافظُ وَجْهَ النظرِ بكونِهِ لا يلزَم مِنْ مَدحه للنبيِّ ﷺ أنْ يكون له صحبةٌ.
هذا ولم أَجِد ترجمةَ إياسٍ هذا في (باب إياس) من «الاستيعاب»، فلعلَّها سقَطَتِ مِن بعض النُسخ، أو أثناءَ الطبع. والله أعلم.

(٦) وفي ذلك خلافٌ، يُنظَر في تراجِمهم من «الإصابة»، وسَيُشِيرُ المُصنفُ قريباً إلى شيءٍ من هذا.

ولكن يقالُ: الذي اختصَّ به بيتُ الصِدِّيق كونُهم مُسَمَّين، فخرج ابنُ أُسامةَ، وابنُ خُفَاف. وكونُهم باتفاقٍ فخرج حِذْيَمٌ، وإيَاسٌ، وعبدُ يزيدَ ففيهِم خلافٌ.

بل قال الذهبي: «لعلَّ إياساً هذا ولدٌ قدِيمٌ لِسلَمَة»[1].

وفي الأنبياءِ عليهِمُ السلامُ أيضاً أربعةٌ في نَسَقٍ، وهم: يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ.

وقد جمع أبو زكريا ابنُ منده «جُزءاً» فيمَن رَوى هو وأبوه وجدُّه عن النبيِّ ﷺ. والجِعَابيُّ فيمَن رَوى هو وأبوه فقط.

وهذه الفائدةُ إنَّما ذُكِرَت هنا استطراداً، وإلَّا فالأَلْيَقُ بها «الصحابةُ» وقد أشرتُ إليها هناك.

ونحوُ هذا البابِ رِوايةُ العباسِ وحمزةَ عن ابنِ أخيهما النبيِّ ﷺ، فالعمُّ بمنزلة الأب.

هكذا ذكرَه ابنُ منده في أمثلةِ الباب[2]. وتوقَّف فيه البُلْقِينيُّ[3]. وأغرَبُ منه قولُ ابنِ الجوزي في كتاب «الوفاءِ» له: إن أبا طالب رَوى عن ابن أخيه النبيِّ ﷺ فقال: «حدَّثني ابنُ أخي الأمينُ....» وذَكَرَ شيئاً[4].

وكذا رَوى مصعبُ الزُّبَيري عن ابن أخيه الزُّبيرِ بنِ بَكَّار، وإسحاقُ بنُ حَنْبل عن ابنِ أخيه أحمدَ بنِ محمدِ بنِ حنبل، ومالكٌ عن ابنِ أُخْتِهِ[5]

---

(١) «التجريد» (١/ ٣٩).
(٢) وكذا ابنُ الجوزي في «التلقيح» (٧٠٦).
(٣) في «المحاسن» (٤٧٩) يعني لأنه ليس أباً حقيقةً وإنَّما هو بمنزلَتِه. والله أعلم.
(٤) أوردَ ابنُ الجَوزي في «التلقيح» (٧٠٦) حديثَين قال: (رَوى أبو طالب عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: حدَّثني محمدٌ أنَّ اللهَ أمَرَه بِصِلَةِ الأرحام...)، ثم قال: (هذا الحديثُ ذَكَرَه أبو بكر الخطيبُ ولا يصحُّ). ثم قال: (ورُوي لَنا عنه حديثٌ آخرَ ولا يَثْبُت...)، ثم ساقَ سنَده إلى عُروة بنِ عَمْرو الثَقَفِي قال: سمعتُ أبا طالبٍ يقولُ: سمعتُ ابنَ أخي الأمينَ يقولُ: اشكُرْ تُرْزَقْ ولا تَكْفُرْ فَتُعَذَّبْ).
وجاء في الوفاء (١/ ١٩٨) قول أبي طالب: (إن ابن أخي قد أخبرني ـ ولم يكذبني قط ـ أن الله تعالى سلّط على صحيفتكم الأرضة...).
(٥) في النسخ: ابن أخيه. بالمثناة التحتية. وهو خطأ صوابه بالفوقانية. وإسماعيلُ هذا هو =

إسماعيلَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي أُوَيس[١]، في أمثلةٍ كثيرةٍ، وربُّما يكونُ ابنُ الأخ أكبرَ فلا يكونُ مما نحن فيه[٢].

٨٤٤ **(وعكسُه)** أي روايةِ الآباءِ عن الأبناءِ، وهو «روايةُ الأَبْنَاءِ عن الآباءِ»[٣] الذي هو ثانِي النَّوعَين، والجَادَّةُ[٤] **(صنَّف فيه)** الحافظُ أبو نَصْر عُبَيدُ اللهِ بنُ سعيدِ بنِ حاتم السِّجْزِي **(الوائِلِي)**[٥] ـ بكسر المثناة التحتانية ـ نسبةً لبَكرِ بنِ وائل: كِتَاباً، و«زادَ عليهِ بعضُ المتأخرين أشياءَ مُهِمّةً نَفِيسةً» كما قال ابنُ كثير[٦]، وكذا لأَبِي حفصٍ ابنِ شاهين كتابُ: «مَن رَوى عن أبيه من الصحابةِ والتابعين»، **(وهو)** أي روايةُ الأبناءِ عن الآباءِ ـ كما قال أبو القاسِم مَنصورُ بنُ محمدِ العَلَوِي ـ **(معالٍ)** يعني مَفَاخِر **(للحَفِيدِ)** وهو وَلَد الابنِ **(النَاقِل)** ـ روايةً، وكذا دِرَايةً من بابِ أَوْلَى ـ عن أبيه عن جده، ولفظُه ـ كما رواه ابنُ الصلاح عن أبي المُظَفّر ابنِ السَّمْعَاني لفظاً عن أبي نَصْرٍ عبدِ الرحمن بنِ عبد الجَبَّار الفَامِي[٧]: سمعتُ أبا القاسم[٨] يقولُ ـ:

«الإسنادُ بعضُهُ عَوَالِي، وبعضُه مَعَالِي[٩]، وقولُ الرجلِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي مِن المَعَالِي»[١٠].

قال مالكٌ فيما رُوِّيناه ممّا انتَقَاه السِّلَفِي من «الطُيُورِيّات»[١١] مِن حديثه في

= ابنُ عَمِّ مالكٍ، وابنُ أُخْتِه، وزوجُ ابنَتِه. «ترتيب المدارك» (١/ ٣٦٩).

(١) «المحاسن» (٤٧٩)، وذكر الاثنين الأولين ابن الجوزي في «التلقيح» (٧٠٦).

(٢) لِجَرَيَانِ العَادَةِ بأَخْذِ الصغيرِ عن الكبيرِ.

(٣) وهو النوع الخامس والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٤) أي الطريقُ المعتادةُ المَعْرُوفة.

(٥) المتوفى سنة ٤٤٤. ترجمته في «الأنساب» (١٣/ ٢٧٩) و«السير» (١٧/ ٦٥٤).

(٦) في «اختصار علوم الحديث» (١٩٩).

(٧) بالفاء والميم. «الأنساب» (٩/ ٢٣٤)، و«السير» (٢٠/ ٢٩٧).
ونصر: جاءت في النسخ: بالصاد المهملة، ومثله في «تذكرة الحفاظ» وغيره. وجاءت بالمعجمة عند ابن الصلاح (٢٨٥)، و«السير».

(٨) المذكورَ آنفاً. كما أشارَ إليه في حاشيةِ (س).

(٩) كذا في النسخ (عوالي)، و(معالي) بإثبات الياء وهو جائز كما في بعض اللغات. وعند ابن الصلاح وغيره حذفها على الجادة.

(١٠) «علوم الحديث» (٢٨٥).

(١١) هي أحاديث انتخبها السِّلَفي من أصول شيخه المبارك بن عبد الجبار الطُيوري أيام كان في بغداد.

قولِ الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[1]، قال: «هو قولُ الرجلِ: حدَّثني أَبِي عن جدّي»[2].

٨٤٥ (ومن أَهمَّه) أي روايةِ الأبناءِ عن الآباءِ (إذا ما أُبهِمَا الأبُ) فلَمْ يُسمّ،

٨٤٦ (أو) سُمِّيَ الأبُ وأُبهم (جَدٌّ، وذَاك) بحسب هذا (قُسِما قِسمين) أحدهما: ما تكون الروايةُ فيه (عن أبٍ فقط) وذلك بابٌ واسع، وهو (نحوُ) روايةِ (أبي العُشَرا) بضم العين المهملة، وفتح الشين المعجمة، بعدَها راءٌ مع القصر للضرورة: الدارمي (عن أَبِهِ) بحذف الياء على لغةِ النقص ـ كما مرَّ أولَ الكِتَاب ـ (عن النبيِّ) ﷺ، فوَالِدُ أبي العُشَرَاءِ لم يُسمَّ في طُرق الحديث، بل

٨٤٧ ولم يأتِ هو إلَّا مَكْنِيًّا، (واسمُهُما) [كما قال ابنُ الصلاح][3] (على الشَّهِير) من الأقوال (ـ فاعْلَم ـ أُسامةُ بنُ مالِك بنِ قِهْطِم) فكذلك نَسَبَهُ ابنُ سعد[4]، بل ونقَلَه المَيْمُونِيُّ عن أحمدَ[5].

وجَدُّهُ: بكسر القاف ـ فيما نقلَه ابن الصلاح[6] من خطِّ البيهقيّ وغيرِه ـ وكذا الطاءِ المهملةِ بينَهما هاءٌ ـ وقيلَ: حاءٌ مهملة بَدَلَهَا ـ وآخرُه ميم، بل حُكي فيه أربعُ لغاتٍ: كسرُ القافِ والطاءِ، وفتحُهما، وفتحُ الأولِ وكسرُ الثاني، وعكسُه، كاللُّغات في قِـرْطِم.

وقيلَ في اسمِهما[7]: عُطَاردُ بنُ بَرْز ـ بتقديم الراء على الزاي، مع

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٤٤.

(٢) أخرجه الحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (٢٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٣٩)، والقاضي عياضٌ في «الإلماع» (٣٨).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ح) و(م).

(٤) في «الطبقات» (٧/ ٢٥٤).

(٥) وكذا هو عندَ أحمد في «الأسامي والكنى» (٤٣) من روايةِ ابنِه صالح عنه.

(٦) «علوم الحديث» (٢٨٥).

(٧) يعني اسم أبي العشراء واسم أبيه، وهذا ظاهرُ كلام أحمدَ في «الأسامي والكنى» (٤٣) لكنْ جاء عندَ ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٥): (وقد قيل: إن اسم أبيه عُطَاردُ بنُ بَرْز). ومثل ما جاء عند أحمدَ جاء عند البُخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢١) وابن أبي حاتم (٢/ ٢٨٣) مع بعض الزيادات، ومثله عند تمام الرازي في «حديث أبي العشراء الدارمي» (١٨).

الاختلافِ أهي مفتوحة أو ساكنة، بل قيل: إنها لام ـ وقيل: يَسَار، أو سِنَان، كما هو لأبي أحمد الحاكم، ابن بلْز بن مسعود بن خَوْلي بن حَرْملة بن قَتَادة.

وقيل ـ كما للطَّبَراني ـ: بَلَازُ بنُ يسار. وقال ابن حبان: «اسمه عبد الله، وقيل: عامر».

٨٤٨ (و) القسمُ (الثان) ـ بحذف الياءِ ـ من القِسمين: (أن يزيدَ فيه) يعني في السند (بعدَه) أي بعد ذكر الأبِ ـ (كَبَهْز) بموحدة مفتوحة، ثم هاءٍ، وزاي: هو ابنُ حَكِيم (او) بالنقل (عَمْرٍو) هو ابنُ شُعَيب ـ (أباً) يعني لِحَكِيم أَبِي بَهْزٍ (أو) يزيدَ (جَدَّه) أي جَدَّ عَمْرٍو، مع كونِ التعبيرِ في المَوضعين: بقوله: عن جَدِّهِ.

غيرَ أنَّ مَرْجعَ الضميرِ فيهما مختلفٌ، ففي **الأول**: لبهزٍ، وَجَدُّه: هو معاويةُ بنُ حَيْدَةَ بنِ مُعاويةَ القُشَيْرِي، صحابيٌّ شَهِير، ولا يصحُّ أنْ يكونَ الضميرُ فيه لحَكِيم، فإنَّ جدَّه حيدةَ لم يُنقَلْ له حديثٌ عن النبيّ ﷺ مع كونه صحابيًّا. وروايةُ حَفِيدِه عنه ـ كما في «دلائل النبوةِ» للبيهقي وغيرها[1] ـ من طريق داودَ بنِ أبي هندٍ عن بَهْزِ بن حَكِيم عن أبيه عن جده حيدةَ بنِ معاويةَ[2]: أنّه خرج معتمراً في الجاهليةِ، فإذا هو بشيخٍ يَطُوفُ بالبيتِ» . . . .»، فذكر قصةً[3].

---

(١) يعني: وأما رِوايةُ حَكِيمٍ عن حَيْدَةَ فإنما جاءَت في «دلائل النبوة» للبيهقي في القصة الآتيةِ فقط.

(٢) هكذا ساق السخاويُّ سندَ هذا الحديث، وقَبْلَه الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٣٦٥) وعَزَيَاه للبيهقي في «الدلائل».
وقد وجدتُ هذا الحديثَ في «الدلائل» (٢/ ٢١)، لكنْ ليس عن داودَ بنِ أبي هند عن بَهْزٍ، وإنَّما عن خارجةَ عن بَهْزِ بن حَكِيم عن أبيهِ عن معاوية بنِ حيدة قال: خرج حيدَةُ بنُ معاويةَ في الجاهلية معتمراً. . .
وكان البيهقيُّ قد أوردَ قبل هذا الحديثِ نحوَه من طريق داودَ بنِ أبي هند عن العبَّاسِ بنِ عبدِ الرحمن عن كِنْدِيرِ بنِ سعيدٍ عن أبيه.
فهل ذِكرُ داودَ بنِ أبي هندٍ عندَ الحافِظِ من سَبْقِ البَصَر، وأخذَه عنه السخاويُّ؟ الله أعلم.
ثم إن الحديثَ عند الحافِظِ والسخَاوِي من مُسنَدِ حيدةَ بنِ معاوية، وعند البَيْهقي عن مُعاويةَ بنِ حيدة. وعلى هذا الثاني فلمْ يروِ حكيمٌ عن حيدة كما ذكر السخاويُّ، وإنَّما هو من رواية حَكيم عن أبيه معاوية كالجادة. والله أعلم.

(٣) تَمَامُها ـ كما عندَ البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٢١): (. . . . وهو يقولُ: رَبِّ رُدَّ إليَّ =

وفي **الثاني** لشعيبِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص، فجدُّهُ: هو عبدُ الله الصحابيُّ الشَّهيرُ.

ويُروَى بكلٍّ من السنَدَين نسخةٌ كبيرةٌ حسنةٌ، والثانيةُ[1] أكثرُها: فِقْهيّاتٌ جِيَادٌ.

٨٤٩ **(و)** كلٌّ من النسختين مختلَفٌ في الاحتجاج به، لِمَا قيلَ من أنَّ سماعَهما من ذلك إنَّما هو اليَسيرُ، والباقي مِن صحيفةٍ وَجَدَاها، ولكنِ **(الأكثرُ)** من المحدثين **(احتجوا بـ)** حديثِ **(عَمْرٍو حَمْلاً لَهُ)** أي لجدِّه في الإطلاقِ **(على الجدِّ الكبيرِ الأعلى)** وهو الصحابيُّ دون ابنِه محمدٍ وَالدِ شُعيب، لِمَا ظهرَ لهم من إطلاقه ذلك، فقال البخاري: «رأيتُ أحمدَ بنَ حنبل، وعليَّ بنَ المَدِيني، وإسحاقَ بنَ راهُويه، وأبا عُبيدٍ، وعَامَّةَ أصحابِنا يحتجُّون بحديثِ عَمْرِو بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه، ما تَرَكَهُ أحدٌ مِن المُسلمين». قال البخاري: «فمَنِ الناسُ بعدَهم؟»، زاد في روايةٍ: «والحميديَّ»[2].

= رَاكِبِي مُحَمداً ـ رُدَّه عليّ واصطَنِع عندي يداً. قلتُ: مَن هذا؟ قالوا: سيدُ قُرَيشٍ وابنُ سيِّدِها، هذا عبدُ المطلبِ بنُ هاشمِ بنِ عبد مناف. قلتُ: فَمَا محمدُ هذا منه؟ قالوا: هذا ابنُ ابنٍ له، وهو أحبُّ الناسِ إليه، وله إبلٌ كثيرةٌ فإذا ضَلَّ منها بَعَثَ فيها بَنِيه يطلبُونَها، وإذا أَعْيَى بنُوه بَعَثَ ابنَ ابنِه. وقد بَعَثَه في ضالّةٍ أعيى عنها بنُوه، وقد احتُبِس عنه، فواللهِ ما بَرَحتُ البلدَ حتى جاءَ محمدٌ وجاءَ بالإبل).

قلتُ: ذكرَ أهلُ السِّيَر أنَّ عبدَ المطلب حين تُوفّي كان النبيُّ ﷺ ابنَ ثمانِ سنين. ومثلُ هذا لم تَجْرِ عادةُ العربِ بإرساله لردّ إبلٍ عَجَزَ عنها الرجالُ. والله أعلم.

(١) يعني نسخةَ عَمْرِو بنِ شُعَيب عن أبيه عن جدّه.

(٢) «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢) بنحوه، وأوردَ الترمذيُّ في «الصلاة»: باب ما جاء في كَراهِية البيع والشراءِ... في المسجد (٢/ ١٤٠) بعضَ هذا الكلامِ عن البخاري، والدارقطنيُّ في «السنن» (٣/ ٥١) من طريقٍ آخرَ عنه. ونقل الذهبيُّ في «السير» (٥/ ١٦٧) هذا الكلامَ عن الترمذيِّ عن البخاري ثم عَقَّب عليه بقولِه: (قلتُ: أَسْتَبْعِدُ صُدورَ هذه الألفاظِ من البخاري، أخافُ أنْ يكونَ أبو عيسى ـ يعني الترمذيَّ ـ وَهِمَ. وإلّا فالبخاريُّ لا يُعَرِّجُ على عَمْرٍو، أَفَتَرَاهُ يقول: (فَمَنِ الناسُ بعدَهم؟) ثم لا يَحتجُّ به أصلاً ولا متابعةً؟).

قلتُ: وقولُ الذهبي: (فالبخاري لا يعرِّج على عَمْرٍو) يعني في «صَحِيحه» احتجاجاً به، وإلّا فقد أخرجَ له مُحتجًّا به في (جزءِ القراءة خلفَ الإمام) كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى. =

....

= ثمَّ إنَّ الشيخَ أحمدَ شاكر في «الباعث الحثيث» (١٩٩) أشارَ إلى أنَّ البخاريَّ قد استشهدَ بحديثِ عَمْرِو بنِ شعيب، قال: (فقد أخرَج حديثاً مُعَلَّقاً في كتابِ اللباسِ من «صحيحه»، وخرَّجه الحافظُ ابنُ حجر من طريقِ عَمْرِو بن شعيب، وقال: إنَّه لم يَرَ في «البخاري»، إشارةً إلى حديث عَمْرٍو غيرَ هذا الحديث)، انتهى.

قلتُ: والحديثُ المشارُ إليه هو ما أخرجه البخاريُّ مُعَلَّقاً مجزوماً به في «اللباس»: الباب الأول ـ (١٠/ ٢٥٢)، بلفظِ: «وقال النبيُّ ﷺ: كُلُوا واشرَبُوا، والْبَسُوا وتصدَّقُوا في غيرِ إسرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ».

وقد أورد الحافظُ في «تغليق التعليق» (٥/ ٥٢) طرقاً عديدةً لهذا الحديثِ مدارُها على عَمرِو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فذكر أنَّ أبا داودَ الطيالسي أخرجه ـ (يعني في مسنده برقم (٢٢٦١)) ـ من طريق همام ـ يعني ابن يحيى ـ عن رجلٍ عن عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (كلُوا واشربُوا والْبَسوا وتصدقُوا فإنَّ اللهَ عز وجلَّ يُحبُّ أنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ على عبده)، ومن طريقِ الطيالسي هذا أخرجه الحافظُ.

وأخرجَه النسائيُّ ـ يعني في «الزكاة»: باب الاحتيال في الصدقة (٥/ ٧٨) وابنُ ماجه ـ يعني في «اللباس»: باب الْبَس ما شئتَ ما أَخْطَأَكَ سَرَفٌ أو مَخِيلة (٢/ ١١٩٢) ـ كلاهما من طريقِ يزيدَ بنِ هارون عن هَمّام عن قَتَادة عن عَمْرو بن شعيبٍ به.

قلتُ: ومن طريقِ يزيدَ أخرجه أحمدُ (٢/ ١٨١)، وألفاظُهم متقاربة، ولم يذكروا الشطرَ الأخيرَ منه وهو قولُه: (فإنَّ اللهَ ﷻ يحبُّ أنْ...) إلخ.

قال الحافظُ: ورَوى الترمذيُّ ـ (يعني في كتاب الأدب ـ باب ما جاء أنَّ اللهَ تعالى يحبُّ أنْ يَرَى أثَرَ نِعْمَتِه على عبده (٥/ ١٢٣) ـ الفَصْلَ الأخيرَ منه ـ يعني دُون أَوَّلِه ـ من حديثِ عفَّانَ عن همّام عن قَتَادة.

ثم ذكرَ أنَّ ابنَ مردُويه أخرَجه في تفسيرِه من حديث عفَّانَ وحفصِ بنِ عُمر عن همّام.

وابنَ أبي الدنيا ـ ومن طريقِه أخرجه الحافظُ ـ من طريقِ أبي سعيدٍ مولى بني هاشمٍ عن همّام عن قَتَادة به ولفظُه: (كلُوا واشربوا وتصدّقوا في غير مَخِيلَةً ولا سَرَفٍ، فإنَّ اللهَ ﷻ يُحبُّ أنْ يَرَى أثَرَ نعمته على عباده).

قال: (ورواه ابنُ ماجه عن ابنِ أبي شيبةَ عن يزيدَ بنِ هارون عن همام بِتَمامِه).

قلتُ: لم يُخرِجْه ابنُ ماجه بِتَمَامِهِ، إذْ لم يُخْرِجِ آخرَه. وقد مضى ذكرُ روايةِ ابن ماجه.

ثم أخرَجه الحافظُ من طريقِ الحارث بنِ أبي أُسَامَةَ عن العباس بن الفضل عن همّام عن قَتَادَةَ والمثنى بنِ الصبَّاح جميعاً عن عَمرو بن شعيب به بلفظ: (كلوا واشربوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة حتى تُرَى نعمةُ الله عليكم، فإنَّ اللهَ يحبُّ أنْ يَرى نعمته على عبده). =

....

= **قلت**: وأخرجَه أيضاً الحاكمُ في «المستدرك» (٤/ ١٣٥) من طريقِ عبدِ الصمد بن عبد الوارث عن همام عن قَتادة عن عمرو بن شعيب به نحوَ لفظِ الحارث.
وقال: صحيحُ الإسناد، ووافقه الذهبي.
قال الحافظُ في «الفتح» (١٠/ ٢٥٣) ـ مُعَلِّقاً على إيراد البُخاري له ـ: «وهذا مصيرٌ من البخاري إلى تَقْوِية شَيْخِه ـ يعني شيخَ قتادة فيه ـ عَمرِو بنِ شُعَيب. ولم أرَ في «الصحيح» إشارةً إليها إلّا في هذا الموضع)، انتهى.
قلتُ: وهذا مصيرٌ من الحافظ إلى أنَّ ذلك الشطرَ من الحديثِ لا يُعرَفُ إلّا من طريقِ عَمْرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيه عن جدّه.
ويؤيدُ هذا أنه ﷺ أَوْرده من عِدَّة طُرق في «التغليق» ـ كما مضى ـ كلها تدور عليه.
كما أنَّ العينيَّ في (عُمدة القاري) (٢١/ ٢٩٤)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ٤١٦) لم يَذْكُرَاه إلَّا من روايةِ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ثم إنَّ الترمذيَّ ـ كما تقدم ـ أخرج الشطرَ الأخيرَ منه ثم قال: (وفي الباب عن أبي الأحوص عن أبيه، وعِمرانَ بنِ حُصَين، وابنِ مسعود).
قلتُ: فأمَّا حديثُ أبي الأحوص عن أبيه، فأَخْرَجه أبو داود في «اللباس»: بابٌ في غَسل الثوب والخُلْقان (٤/ ٣٣٣) والنسائيُّ في «الزينة»: باب الجلاجل (٨/ ١٨٠) وباب (ما يُستحب من لُبس الثياب وما يكره منها (٨/ ١٩٦) وأحمدُ (٣/ ٤٧٣ و٤/ ١٣٧) كلُّهم من طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص به، ولفظ أبي داود والنسائيّ: (فإذا آتاك اللهُ مالاً فَلْيُرَ أثرُ نعمة الله عليك وكرامتِه).
وأخرجه أحمدُ أيضاً (٣/ ٤٧٣) من طريقِ حماد بن سلمة عن عبدِ الملك بن عُمَير عن أبي الأحوص عن أبيه.
ومن هذا الطريقِ أخرجه أيضاً الطبرانيُّ في «الصغير» (١/ ١٧٦)، ولفظُه): (إنَّ الله ﷻ إذا أنعم على العبد نعمةً أحبَّ أنْ تُرى عليه). قال الهيثميُّ في «المجمع» (٥/ ١٣٣): (ورجالُه رجالُ الصحيح).
وأما حديث عمران بن حُصَين فأخرَجه أحمد (٤/ ٤٣٨)، والطبرانيُّ في «الكبير» (١٨/ ١٣٥، ١٨١) بألفاظٍ مقاربة لـ (الصغير). قال الهيثميُّ في «المجمع» (٥/ ١٣٢): (ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ). وقال حَمْدِي السلفي ـ أثناءَ تحقيقِه للكبير ـ: (وهو حديثٌ صحيحٌ).
وأمَّا حديثُ ابنِ مسعود، فما عَثَرتُ ـ بعدَ بَذلِ الجهد ـ على مَخْرَجه، وقد جاء في «تحفة الأحوذي» (٤/ ٢٥): (وأمَّا حديثُ ابنِ مسعودٍ فَيُنْظَرُ مَنْ أخرَجه).
قلتُ: أوردَ الهيثميُّ في «المجمع» (٥/ ١٣٢ ـ ١٣٤) أحاديثَ في الباب ـ غيرَ ما مرَّ ذكرُه ـ عن أبي هريرةَ، وأبي سعيدٍ، وزهيرِ بن أبي عَلقمة الضُبَعِي، وقيسِ بنِ الأشعث =

وقال مرَّةً: «اجتمع عليٌّ، وابنُ معين، وأحمدُ، وأبو خَيْثَمة، وشيوخٌ من أهلِ العلم يتذاكَرون حديثَ عَمْرِو بن شعيب فثبَّتوه، وذكروا أنَّه حُجة»[1].

وقال أبو جعفر أحمدُ بنُ سعيد الدارمي[2]: «هو ثقةٌ، رَوَى عنه الذين نَظَروا في الرجال، مثلُ أيوبَ، والزهريّ، والحَكَم، واحتجَّ أصحابُنا بحديثِه، وسمع أبوه من عَبد الله بن عَمْرو»[3].

= الكندي، وأبي حازم، وأبي رَيحانةَ وغيرِهم، بألفاظٍ متقاربةٍ وفي بعضِها زيادةٌ، وليس في شيءٍ منها لفظُ البخاري الآنف.

ولم يُورِدْ شيئاً عن ابن مسعود، ويغلبُ على الظنِّ أنَّ حديثَه المشارَ إليه عندَ الترمذي قريبُ اللفظ من حديثِ أبي الأحوص عن أبيه، وعمرانَ بنِ حصين.

قلتُ: ثم جاءَ الله بحديثِ ابنِ مسعود، فوقَفتُ عليه عندَ الطيالسي في «مسنَدِه»: ٤٠ برقم (٣١٢) بسندٍ فيه إبراهيمُ بنُ مسلم الهَجَري ـ وهو لَيِّنُ الحديثِ ـ بلفظِ: (إذا آتاك الله مالاً فَلْيُرَ عليك)، وفيه زيادةٌ.

ونَسْتَخْلِصُ من كلِّ ما مَضَى أنَّ اللفظَ الذي عَلَّقه البخاريُّ مدارُه على عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وأنَّ البخاريَّ استَشهدَ برِوَايَتِهِ، وأنَّ الذين رَجَّحُوا نُسخَة بَهزِ بنِ حكيم عن أبيه عن جدِّه على نُسخةِ عَمرِو بنِ شُعَيب عن أبيه عن جدّه ـ كما في «التدريب» (٢/ ٢٥٩) ـ بحُجَّةِ أنَّ البخاريَّ استَشهدَ بالأُولى دون الثانية قدْ غَفَلُوا عن هذا. والله أعلم.

تنبيهان:

أ ـ أوردَ الهيثميُّ في «المجمع» (٥/ ١٣٣) حديثَ أبي الأحوص عن أبيه، وهو عند أبي داود، والنسائي كما تقدم.

ب ـ ذَكرَ الحافظُ في «الفتح» (١٠/ ٢٥٣) أنَّ إسنادَ حديثِ عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قد انقَلَب على بعضِ الرواة. ودخلَه التصحيفُ، فقد ذكرَ ابنُ أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٨٨) أنه سألَ أَباه عن حديثٍ رواه أبو عُبيدةَ الحَدّاد عن همّام عن قتادةَ عن عَمْرو بنِ سَعِيد عن أنس مرفوعاً: «كُلُوا واشرَبوا في غير سَرَفٍ ولا مَخِيلة»، فقال: هذا خطأٌ وذكرَ أنَّ الصوابَ: قتادةُ عن عَمْرِو بنِ شُعَيبٍ عن أبيه عن جدّهِ مرفوعاً. وتصحَّف أيضاً عند ابنِ أبي الدنيا في كتاب «الشكر» (٣١) فجاءَ: عَمْرو بن سَعِيد عن أبيه عن جده، وصوابُه عَمْرو بنُ شُعَيب عن أبيه عن جده. ثم إنَّ كلامَ أبي حاتمٍ يؤكِّد أنَّ مدارَ لفظِ البخاريِّ على عَمْرِو بنِ شُعَيب عن أبيهِ عن جدِّه.

(١) «شرح التبصرة» (٣/ ٩٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٢٥٨).

(٢) الإمام العلامة الفقيه الحافظُ، كان يُنَظَّر بأبي زُرعةَ وابنِ وَارَةَ. مات سنة ٢٥٣ «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٦)، و«السير» (١٢/ ٢٣٣).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٠).

وقال أبو بكر النَّيْسابوري: «صَحَّ سماعُ عَمرٍو مِنْ شعيب، وسماعُ شعيب من جدِّه»[١].

وقال يعقوبُ بنُ شَيبة: «ما رأيتُ أحداً مِن أصحابِنا ممَّن ينظُر في الحديث وينتَقِي الرجالَ يقولُ فيه شيئاً، وحديثُه عندهم صحيحٌ، وهو ثقة ثَبْت، والأحاديثُ التي أنكروا مِنْ حديثِه إنما هِيَ لِقَوْمٍ ضُعَفاءَ رَوَوْها عنه، وما رَوى عنه الثقاتُ فصحيحٌ»[٢].

قال: «وسمعتُ ابنَ المَدِينِي يقولُ: قد سَمع أبوه شعيبٌ من جدِّه عبدِ الله»[٣]، وقال ابنُ المَدِينِي: «هو عندنا ثقةٌ، وكتابُه صحيحٌ»[٣]، وقال الحَسَنُ بنُ سفيانَ: عن إسحاقَ بنِ راهُويه: «عَمْرُو بنُ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه كَأَيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَر»[٤].

قال النووي في «شرحِ المُهذَّب»: «وهذا التشبيهُ في نِهَايةِ الجَلَالَةِ من مِثلِ إسحاقَ»[٥].

وقد أخرج له ابنُ خُزَيمة في «صحيحه»[٦]، والبخاريُّ في «جُزْءِ القراءة خلف الإمام»[٧] له على سبيلِ الاحتجاجِ، وآخرونَ.

وخالفَ آخرونَ فضعَّفَه بعضُهم مطلقاً.

وبعضُهم في خُصوص روايَتِه عن أبيه عن جدِّه، والإطلاقُ محمولٌ عليه.

فقال ابنُ المَدِيني: عن يحيى بن سعيد: «حديثه عندنا وَاهِي»[٨].

وقال المَيْمُوني: «سمعتُ أحمدَ يقولُ: له أشياءُ منها مَنَاكِيرُ، وإنَّمَا يُكتبُ

---

(١) «سنن الدارقطني» (٣/ ٥٠).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٤).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٤).
(٤) «الكامل» (٥/ ١٧٦٦)، وجاء لفظُه في «السير» (٥/ ١٧٦): (إذا كان الراوي عن عَمْرِو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه ثقةً فهو كأيوب...) إلخ.
(٥) «شرح المهذب» (١/ ١١١).
(٦) (١/ ٨٩ ـ ح ١٧٤).
(٧) «خير الكلام في القراءة خلف الإمام» (٧).
(٨) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٨)، ولفظه: (عمرو بن شعيب عندنا واهي)، و«ضعفاء العقيلي» (٣/ ٢٧٤)، و«الكامل» (٥/ ١٧٦٦).

حديثُه للاعتبار فأمَّا أنْ يكونَ حُجةً فلا»[١].

وقال ابنُ أبي خَيثمة: عن ابنِ معين: «ليس بذاك»[٢]، وفي روايةٍ عنه: «هو عن أبيه عن جدِّه كِتَابٌ» أي وِجَادَةٌ، وليس المرادُ مُكَاتبةً. قال: «ومن هُنا جاءَ ضعفُه»[٣].

وقال الآجُرِّي: «قلتُ لأبي داودَ: هو عندك حجةٌ؟ قال: لا، ولا نصفُ حُجة»[٤].

وحكى في «شرح المهذب»[٥] أنَّ الشيخَ أبا إسحاقَ نصَّ في كتابه «اللُّمَعِ»[٦]، وغيرَه من أصحابِنا على أنَّه لا يجوزُ الاحتجاجُ به[٧].

هكذا قالَ، وأكثرَ الشيخُ مِنَ الاحتجاج به في «المُهَذَّب»[٨]، كأنَّه لِمَا ترجَّحَ عنده حالَ تصنيفه.

وفَصَّل الدارقطنيُّ بأنه إنْ أفصحَ بتسميةِ جدِّه عبدِ الله كان صحيحاً، لأنَّ شعيباً سمع منه، ولم يَترك حديثَه أحدٌ من الأئمة، وكذا إنْ قال عن جدِّه: سمعتُ النبيَّ ﷺ؛ لأنَّ محمداً وَالِدَ شعيبٍ لم يُدركِ النبيَّ ﷺ، وإلَّا فَلَا[٩].

وكذا فَصَّل غيرُه بأنَّه إنِ استَوعبَ ذِكرَ آبائِه ـ كما وَقَعَ في روايةٍ عندَ ابنِ حبان[١٠] فيها: عن عَمرو بنِ شعيب عن أبيه عن مُحمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عَمرو عن أبيه ـ فهو حُجَّة، أو يقتصرُ على قولِهِ: عن أبيه عن جدِّه فلا[١١].

---

(١) «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٢٧٤). (٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩).

(٣) «تاريخ ابن معين» (٤/ ٤٦٢)، وقد تصحَّفت كلمة «كِتَاب» في المطبوع من «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٢٧٤) إلى: (كذاب).

(٤) «السير» (٥/ ١٦٩)، و«الميزان» (٣/ ٢٦٤).

(٥) (١/ ١١١). (٦) (ص٧٥).

(٧) ومثله قاله النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٩).

(٨) قال النووي في (المصدر السابق): (وهذا مما يُنكر عليه). يعني تَنَاقُضَ الشيرَازي وإلَّا فالنَّوَوِي يحتجُّ بحديثِه كما سيأتي.

(٩) «السير» (٥/ ١٧٨).

(١٠) في صحيحه «الإحسان» (١/ ٣٥٢)، وذلك لحديثِ: (أَلَا أُخبركم بأحبِّكُم إليَّ وأقرَبِكم مني مجلِساً يومَ القيامة؟. . .) الحديث.

(١١) عزا العراقيُّ في «شرح التبصرة» (٣/ ٩٥) هذا الرأي إلى ابنِ حِبَّان.

لكنْ قد قال العَلائِيُّ: «إنَّ ما يَجيءُ فيه التصريحُ بِرِوَايةِ محمدٍ شاذٌّ نادِرٌ»[١]، لا سيما وقد قيلَ: إنّه مات في حياةِ وَالِدِهِ، وأنَّ الذي كَفَلَ شُعيَباً هو جَدُّه[٢].

وبالجُملةِ فالمُعتَمَدُ مِن هذا كلِّه: الأولُ، كما تقدَّمَ[٣].

---

(١) قاله العلائي في (الوَشْي المُعَلّم) الآتي ذكرُه قريباً.

(٢) قاله الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٦٦) و«السير» (٥/ ١٧٣).

(٣) إنَّ الكلامَ في عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه طويلٌ، والخلافَ فيه كثيرٌ، حتى إنَّ بعضَهم ـ كيحيى بنِ معين وأحمدَ وابنِ حِبَّان، وغيرِهم ـ اختَلَفتْ أقوالُهم فيه.
ومدارُ الكلامِ فيه على نَاحِيَتَين: الأولى مرجعُ الضَمِير في (جدِّه)، والثانيةُ: درجةُ الإسناد المذكَور.
وأحسَنُ ما رأيتُ في ذلك من الكلام وأعدَلُه ما قاله إمامُ الصَّنعةِ في عَصرِه وما بعدَه الإمامُ الحافظُ الناقدُ الكبيرُ الذَّهبيُّ في كتابَيْه «ميزانِ الاعتدال» و«سِيَرِ أعلام النُبَلاء» فقد قال رحمه الله: (الرجلُ ـ يعني عَمراً ـ لا يعني بجدِّه إلَّا جدَّه الأعلى عبدَ الله رضي الله عنه. . . . وقد ثبتَ سماعُ شعيبٍ والدِه من جدِّه عبدِ الله بنِ عَمْرو. . . وما عَلِمْنا بشعيبٍ بأساً رُبِّيَ يَتِيماً في حَجْر جدِّه عبدِ الله، وسمعَ منه، وسافرَ معه. . .
ثم لم نجد صريحاً [ثابتاً] لعَمْرِو بن شُعَيبٍ عن أبيه عن جدِّه محمدِ بن عبدِ الله عن النبيِّ ﷺ. ولكن وَرَدَ نحوٌ من عشرةِ أحاديثَ هَيْئَتُها: عن عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن عبدِ الله بنِ عَمْرو، وبعضُها عن عَمْرٍو عن أبيه عن جدِّه عبد الله. وما أدْري هل حَفِظ شعيبٌ شيئاً من أبيه (محمدٍ) أم لا؟ وأنا عارفٌ بأنَّه لازَمَ جدَّهُ وسَمِعَ منه) «السير» (٥/ ١٧٣)، ولما ذَكَر في «الميزان» (٣/ ٢٦٥) روايةَ شُعيبٍ عن أبيه محمد، وأنَّها في السُّنَنِ الثلاثِ قال: (ما عَلِمتُها صحَّت، فإنَّ محمداً قديمُ الوَفَاةِ، وكأنَّه مات شاباً).
وممَّن صحَّح سماعَ شعيبٍ من جدِّه عبدِ الله، عليُّ بنُ المَدِيني والبُخَاريُّ، وكذا أحمدُ، وأبو بكر النَّيسابوري، والدارقطنيُّ، والحاكمُ، والبيهقيُّ وغيرُهم كما في ترجمة عَمْرِو بن شعيب في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢)، و«السير»، وكما في «التقصِّي» لابن عبدِ البر (٢٥٥)، و«سُنَنِ الدارقطنيّ» (٣/ ٥٠) و«المستدرَك» (٢/ ٦٥) و«سنن البيهقي» (٧/ ٣٩٧).
وقال رحمه الله عن نُسخَةِ عَمْرِو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه: (ولا ريبَ أنَّ بعضَها من قَبيلِ المُسنَدِ المُتّصِل. وبعضَها يجوزُ أنْ تكونَ روايتُه وِجَادَةً أو سماعاً، فهذا محلُّ نَظَرٍ واحتِمَال.
ولسنا ممَّن نعدُّ نُسخةَ عَمرٍو عن أبيه عن جدِّه مِنْ أقسامِ الصحيح الذي لا نِزَاعَ فيه، من أجلِ الوِجَادَةِ، ومِنْ أجلِ أنَّ فيها مَنَاكيرَ، فينبغي أنْ يُتَأمَّلَ حديثُه ويُتَحَايَدَ ما جاءَ منه مُنْكَراً، ويُروَى ما عدا ذلك في السُّنَن والأحكامِ مُحَسِّنِين لإسناده. فقد احتجَّ به =

ولكنِ الظاهرُ ـ كما قال شيخُنا ـ أنَّ شعيباً إنَّما سمع من جدِّه بعضَ تلك الأحاديثِ، والباقي صَحِيفَةٌ. ويشهدُ له قولُ أبي زُرعةَ: «روى عنه الثقاتُ، وإنَّما أنكروا عليه كثرةَ روايتِه عن أبيه عن جدِّه، وقالوا: إنّما سمع أحاديثَ يسيرةً، وأخذَ صحيفةً كانت عندَه فرَوَاها، وهو ثقةٌ في نفسه، إنّما يُتَكلَّم فيه بسببِ كِتابٍ عندَه، وما أقلَّ ما تُصيبُ عندَه مما روى عن [غيرِ][1] أبيه عن جدِّه من المُنكَر»[2].

ونحوُه قولِ ابنِ مَعِينٍ: «هو ثقةٌ في نفسِه، وما رَوى عن أبيه عن جدِّه لا حُجَّةَ فيه، فليس بمُتَّصِلٍ، وهو ضعيفٌ مِن قَبِيلِ أنَّه مرسَلٌ، وَجَدَ شعيبٌ كُتُبَ جدِّه عبدِ الله بنِ عَمْرو فكانَ يَرْويها عنه إرسالاً، وهي صحاحٌ عن عبدِ الله، غيرَ

= أئمةٌ كبارٌ، ووثّقُوه في الجُملة، وتوقفَ فيه آخرون قليلاً، وما عَلِمتُ أنَّ أحداً تَرَكَه). «السير» (٥/ ١٧٥).

ولما قال ابنُ عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٦٨): (رَوى عن عَمرِو بن شعيب أئمةُ الناسِ وثقاتُهم، وجماعةٌ من الضعفاء، إلّا أنَّ أحاديثه عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ اجتَنَبها الناسُ مع احتمالِهم إيّاه، ولَم يُدخِلوها في صِحَاحِ ما خَرَّجُوه، وقالوا: هي صحيفةٌ).
علّق عليه الذهبيُّ في «السير» (٥/ ١٧٧) بقولِه: (الضعفاءُ الرَاوُون عنه مثلُ المُثنَّى بنِ الصبَّاح، ومحمدِ بنِ عبدِ الله العَرْزَمِي، وحَجّاجِ بنِ أرْطاة، وابنِ لَهِيعَةَ، وإسحاقَ بنِ أبي فَرْوَةَ، والضَّحّاكِ بنِ حمزةَ ونحوِهم، فإذا انفرَد هذا الضَرْبُ عنه بشيءٍ ضَعُفَ نُخَاعُهُ، ولم يُحتَجَّ به.
بل وإذا رَوى عنه رجلٌ مختلَفٌ فيه كأُسامة بن زيد (الليثي). وهشام بنِ سعدٍ، وابنِ إسحاقَ، ففي النَفْس منه. والأَوْلَى أَنْ لا يُحتجَّ به. بخلافِ روايةِ حُسَينِ المُعَلِّم، وسليمانَ بنِ موسى الفقيهِ، وأيوبَ السَّخْتِيَاني فالأَوْلَى أنْ يُحتجَّ بذلك إنْ لم يَكُنِ اللفظُ شاذاً ولا منكراً. فقد قال أحمدُ بنُ حنبلِ ـ إمامُ الجَمَاعةِ ـ: (له أشياءُ مناكير).
وخَتَمَ الذهبيُّ كلامَه في «الميزان» (٣/ ٢٦٨) على عَمْرِو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه بقوله: (ولَسْنَا نقولُ: إنَّ حديثَه مِنْ أعلى أقسامِ الصَحِيح، بل هو من قَبِيلِ الحَسَنِ).
قلتُ: وهذا أَعدَلُ الأقوالِ فيه، خاصةً وأنَّ شعيباً وَالِدَه لا مَغْمَزَ فيه كما قال الذهبي في «الميزان» وأضافَ: ولكنْ ما عَلِمتُ أحداً وثَّقه، بل ذكرَه ابنُ حِبَّان في «تاريخ الثقات». والله أعلم.

(١) ساقطةٌ من النُّسَخ، وزدتُها من «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩) وهي مُتَعَيِّنَةٌ، وكذا جاء في «السير» (٥/ ١٦٩) عن أبي زرعة.
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩).

أنَّه لم يَسمَعْها»[١].

قال شيخُنا: «فإذا شَهِد له ابنُ معين أنَّ أحاديثَه صِحَاحٌ غيرَ أنَّه لم يَسمعْها، وصحَّ سماعُه لبعضِها، فغايةُ الباقي أنْ يكونَ وِجَادَةً صحيحةً، وهي أحدُ وُجُوهِ التَّحمّل»[٢].

وقد صنَّف البُلْقِينيُّ: «بَذْلُ الناقِدِ جُهْده في الاحتجاج بعَمْرِو بنِ شُعَيب عن أبيه عن جده»، [وسَبَقَه العلائيُّ لذلك][٣]، وجَمَعَ مسلمٌ جُزءاً فيما استنكره أهلُ العلم من حديثِ عَمْرو بنِ شعيب، والحافظُ عبدُ الغني بنُ سعيد فيمَن رَوَى عنه من التابعين.

٨٥٠ ثم إنَّ هذا القِسمَ الثاني يتنوَّع أنواعاً بالنَّظَر لكثرةِ الآباءِ، وقِلَّتها، **(و)** قد **(سَلْسَلَ الأَبَا)** - بالقصر - أبو الفَرَج عبدُ الوهاب بنُ عبدِ العزيز بنِ الحارِثِ بنِ أَسَدِ بنِ الليثِ بنِ سليمانَ بنِ الأسودِ بنِ سفيانَ بنِ يزيدَ بنِ أُكَينةَ بنِ عبدِ الله **(التَّمِيمِيّ)** الفقيهُ الحنبليُّ وهو - كما قال ابنُ الصلاح[٤] - ممَّن كانت له بـ«بغدادَ» في جامع المنصور حَلْقَةٌ للوَعْظِ والفَتْوى **(فَعَدّ)** فيما رَوَاه رِوَايَتَهُ **(عن تسعةٍ)** كلّ واحدٍ منهم رَوَى عن أبيه، وذلك فيمَا رَوَاه الخطيبُ قال: «حدَّثَنا عبدُ الوهاب - المذكورُ - مِن لفظِه: سمعتُ أَبِي أبا الحَسنِ عبدَ العزيز يقولُ: سمعتُ أَبِي أَبَا بَكرٍ الحارثَ يقولُ: سمعتُ أَبِي أَسَداً يقولُ: سمعت أبي الليثَ يقول: سمعت أبي سليمان يقول: سمعت أبي الأسودَ يقول: سمعتُ أَبِي سفيانَ يقولُ: سمعتُ أَبِي يزيدَ يقولُ سمعتُ أَبِي أُكَينةَ يقولُ: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ ﷺ - وقد سُئِلَ عن الحَنّان المَنّان - قال: «الحَنَّانُ: هو الذي يُقبِلُ على مَن أَعْرَض عنه، والمَنَّانُ: الذي يبدأُ بالنَّوَالِ قبلَ السُّؤَال»[٥].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٤) وعزاه للساجي عن ابن معين.

(٢) (المصدر السابق)، ومضى فيما أوردتُه عن الذهبي معنى هذا الكلام.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية). وقال السيوطي في «التدريب» (٢/ ١٥٨): (وقد ألَّف العَلَائيُّ جزءاً مُفرداً في صِحَّةِ الاحتجاج بهذه النسخةِ، والجواب عمّا طُعِن به عَلَيها).

(٤) في «علوم الحديث» (٢٨٤).

(٥) أخرجه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢) عن أبي الفرج المذكور به. وسَنَدُه هالكٌ كما سيأتي إيضاحُه.

(قلتُ): هكذا اقتصرَ ابنُ الصلاح على هذا العددِ، وقال: «إنَّه من أظرفِ ذلك»[1]، **(و)** لكنْ **(فوقَ ذا وَرَد)** فباثنَي عَشَرَ فيما أخبرَني أبو المَعَالي ابنُ الذَّهبي: أخبرَنا أبو هُرَيرة ابنُ الحافظ: أخبرنا البهاءُ أبو محمد بنُ عساكر عن كَريمةَ ابنَةِ عبدِ الوهَّاب حُضُوراً وإجازةً قالت: أخبرَنا مسعودُ بنُ الحَسَن الثقفيُّ، والقاسمُ بنُ الفَضلِ الصَّيْدَلانيُّ، وعبدُ الحاكِم بنُ ظَفَر، ومحمدُ بنُ عليِّ بنِ محمدٍ قالوا: أخبرَنا رِزقُ اللهِ بنُ عبدِ الوهاب التَّمِيمِيُّ: سمعتُ أَبِي أبا الفَرَج عبدَ الوهاب... بهذا السَّنَدِ إلى أُكَينةَ قال: سمعتُ أَبِي الهيثمَ يقولُ: سمعتُ أَبِي عبدَ الله يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما اجتمعَ قومٌ على ذِكْرٍ إلَّا حفَّتهمُ الملائكةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرحمةُ»[2]، وسَنَدُه ـ كما قال العَلَائيُّ: ـ غريبٌ جداً.

قال: «ورزقُ الله كان إمامَ الحنابلةِ في زمانه، مِن الكبارِ المَشهُورين، متقدِّماً في عِدَّة علومٍ، مات سنةَ ثمانٍ وثمانين وأربعمائة.

وأبوه إمامٌ مشهورٌ أيضاً، ولكنْ جدُّه عبدُ العزيز متكلَّمٌ فيه كثيراً على إمامَتِه، واشتَهَر بوَضْع الحديثِ.

وبقيةُ آبائِهِ مجهولونَ، لا ذِكْرَ لهم في شيءٍ من الكُتُبِ أصلاً.

وقد خَبَّطَ فيهم عبدُ العزيز أيضاً بالتَّغْيير[3]. أي فزادَ في الثاني أباً لِأُكَينة ـ وهو الهيثمُ ـ وجعلَه من روايةِ أبيه عبدِ الله، وجعلَه صحابيًّا.

وبأربعةَ عشرَ في عِدَّةِ أحاديثَ، منها:

ما رواه أبو سعدِ بنُ السمعاني في «الذيلِ» قال: «أنا أبو شجاع عُمرُ بنُ

---

(١) «علوم الحديث» (٢٨٤).

(٢) أخرجه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٩٧) من طريقِ رزقِ الله التميمي، والحافظُ العلائي في «الوشي المُعَلّم» ومن طريقِه العراقيُّ كما في «المناهِلِ السلسلة» (٢١٨). وسيأتي كلامُ العلائيِّ على سَنَدِه.

وأما متنُ الحديثِ فصحيحٌ أخرَجه مسلمٌ في «الذكر»: باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن» (٤/ ٢٠٧٤) عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وفيه زيادة.

(٣) (الوَشْيُ المُعَلّم) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٩٨) و«التقييد والإيضاح» (٣٤٨).

أبي الحَسَن البِسْطَاميُّ الإمامُ بقراءتي، وأبو بكرٍ محمدُ بنُ عليّ بنِ ياسر الجَيَّانِيُّ من لفظه قالا: ثنا السيدُ أبو محمدٍ الحسنُ بنُ عليّ بنِ أبي طالب من لفظِه بـ«بَلْخ»: حدَّثَنِي سيِّدي وَالدِي أبو الحسن عليُّ بنُ أبي طالبٍ سنةَ ستٍ وستين وأربعِمائة: حدثني أبي أبو طالبٍ الحسنُ بنُ عُبَيدِ الله سنةَ أربعٍ وثلاثين وأربعِمائة: حدثني والدي أبو عليٍّ عُبيدُ الله بنُ محمدٍ: حدثني أَبِي محمدُ بنُ عُبيدِ الله: حدثني أَبِي عُبيدُ الله بنُ عليٍّ: حدثني أَبِي عليُّ بنُ الحَسَن: حدثني أَبِي الحَسنُ بنُ الحُسَين: حدثني أَبِي الحُسَينُ بنُ جَعفر ـ وهو أَوَّلُ مَنْ دخل «بَلْخَ» مِن هذه الطائفةِ ـ: حدثني أَبِي جعفرُ المُلَقَّبُ بالحُجةِ: حدثني أبي عُبيدُ الله: حدَّثني أَبِي الحُسينُ الأصغرُ: حدثني أَبِي زَينُ العَابِدينِ عليُّ بنُ الحُسينِ بنِ عليٍّ عن أبيه عن جدِّه عليٍّ ﷺ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ الخَبَرُ كالمُعَايَنَةِ»[1].

وحديثُ: «المَجَالِسُ بالأَمَانَةِ»[2].

---

(١) أورده العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٩٩) وعزَاه للسمْعَاني في «الذيل».
والحديثُ أخرَجه ـ دون تَسَلْسُلٍ ـ أحمدُ (١/ ٢١٥، ٢٧١)، والطبرانيُّ في «الكبير» (١٢/ ٥٤)، وابنُ حِبّان في صحيحه «الموارد» (٥١٠)، وأبو الشيخ ابنُ حَيَّان في «الأمثال» (٥) والحاكمُ (٢/ ٣٢١) وقال: (حديثُ صحيحٌ على شَرْطِ الشيخَين) ووافقه الذهبيُّ. بعضُهم من طريقِ هُشَيم وبعضُهم من طَريق أبي عَوَانَةَ كلاهما عن أبي بِشْرٍ ـ جَعْفَرِ بنِ أبي وَحْشِيّة ـ عن سَعيدِ بنِ جُبَير عن ابنِ عباس، وفي بعضِها زيادةٌ. وأخرَجه الخطيبُ أيضاً في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٠٠ ـ ٣٦٠) عن أنس و(٨/ ٢٨) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داودَ في «الأدب»: بابٌ في نَقْلِ الحديث (٥/ ١٨٩)، وأحمدُ (٣/ ٣٤٢) من حديثِ جابر، وفيه زيادةٌ، وفي السَّنَد ابنُ أَخِي جابرٍ وهو مَجهولٌ كما قال المُنذريُّ في «مختصر أبي داود» (٧/ ٢١٠) والمِزِّيُّ في «التحفة» (٢/ ٤٠١) حيثُ قال: (لَمْ يُسَمَّ هو ولا أبوه). وأخرَجه القُضَاعي في «مُسنَدِ الشهاب» (١/ ٣٧) والخطيبُ في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٦٩) من حديثِ عليٍّ وفي سنَدِه: الحُسَينُ بنُ عبدِ الله بن ضميرة، كذَّبه مالكٌ وغيرُه كما في ترجمته في «الميزان» (١/ ٥٣٨)، وأخرَجه الخطيبُ (١٤/ ٢٣) من طريقٍ آخرَ عن عليٍّ وفي سنَدِهِ: مَسْعَدةُ بنُ صَدَقَةَ العَبْدِي قال فيه الدارقطنيُّ: مَتروكٌ، كما في «الميزان» (٤/ ٩٨). وأخرَجه أبو داود في (المصدر السابق)، والترمذيُّ في «البِرِّ والصِلَة»: باب ما جاء في المجالس أمانة (٤/ ٣٤١)، وأحمدُ (٣/ ٣٢٤، ٣٧٩) كلُّهم من طريقِ ابن أبي ذِئْب عن عبدِ الرحمن بن عطاء عن عبدِ الملك بن جابر بن عَتِيك عن جابرٍ مرفوعاً: «إذا حدَّث الرجلُ بالحديثِ ثُمَّ الْتَفَتَ فهي أمانة»، لفظُ =

و«الحَرْبُ خَدْعَةٌ»[١]، و«المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»[٢]، و«المُسلِمُ مِرْآةُ المُسْلِمِ»[٣].

= أبي داود، والآخَرَانِ بلفظٍ قريبٍ جداً منه، وقال الترمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ) انتهى.
وذلك لأنَّ في سَنَدِهِ: عبدَ الرحمن بنَ عطاءٍ وهو ـ كما قال الحافظُ: صَدُوقٌ فيه لِينٌ.
«التقريب» (٣٤٦). وبهذا يرتَقِي حديثُ «المَجَالِس بالأمانة» إلى الحَسَن. والله أعلم.
تنبيهان:
أ ـ لم يُشِرِ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» إلى ابنِ أخي جابرٍ في الرُّوَاة عن جابرٍ، كما أنَّ الحافظَ في «التقريب» (٧٠٤) لم يَذكُرْهُ في فَصْلِ مَنْ قِيلَ فِيه: (ابنُ أخي فُلَانٍ).
ب ـ أَوْرَدَ السيوطيُّ حديثَ «المجالس بالأمانة» في «الجامع الصغير» (٦/ ٢٦١) من حديثِ عليٍّ ورَمَزَ لحُسْنِهِ، وعلَّق عليه المُنَاوِيُّ بقوله: (وقضيةُ كلامِ المصنفِ أنَّ ذا ممّا لَمْ يُخَرَّجْ في أحدِ دَوَاوين الإسلام الستةِ، وهو ذُهُول، فقد عَزَاه هو في «الدُّرَرِ» لابنِ ماجه من حديثِ جابرٍ بهذا اللفظ).
وفي هذا الكلام نَظَرٌ من وجوهٍ:
أولاً: تحسينُ السيوطيِّ لحديثِ عليٍّ وقد مضى بيانُ حالِ سَنَدَيْهِ.
ثانياً: قولُ المُنَاوِي: إنَّ السيوطيَّ عَزَاهُ في «الدُرَر» لابن ماجه من حديثِ جابرٍ. والذي رأيتُه في «الدُرَرِ» (١٥٩) عَزْوُهُ لأبي داودَ.
ثالثاً: لم يُخرج ابنُ ماجه هذا الحديثَ عن جابرٍ ولا غيره. واللهُ أعلمُ.

(١) أخرجه البُخَاري في «الجهاد»: باب الحرب خَدْعة (٦/ ١٥٨)، ومسلمٌ في «الجِهاد»: باب جوازِ الخِدَاعِ في الحَرب (٣/ ١٣٦١) كلاهما عن أبي هُريرةَ وجابرٍ.
وخدعة: فيها ثلاثُ رواياتٍ: الأُولى ـ وهي أَصَحُّها واللغةُ الفُصْحَى ـ: فتحُ الخاءِ المعجمةِ وسكونُ الدالِ المهملةِ، ومعناها: أنَّ الحَرْبَ يَنْقَضِي أمرُها بخَدْعَةٍ واحدةٍ، فإذا خُدِعَ المُقاتلُ مرَّةً واحدةً لم تكنْ لها إقَالَةٌ.
الثانية: ضمُّ الأولِ وإسكانُ الثاني، وهو الاسم من الخِدَاع.
الثالثةُ: ضمُّ الأول وفتحُ الثاني أي أنها تَخْدع الرِجالَ وتُمَنِّيهِم، ولا تَفِي لهم، كما يقالُ: فلانٌ ضُحَكَةٌ أي كَثِيرُ الضَّحِك. «النهاية» (٢/ ١٤).

(٢) أخرَجه أبو داود في «الأدب»: باب في المَشُورة (٥/ ٣٤٥)، والترمذيّ في «الأدب»: بابُ أنَّ المستشارَ مُؤتَمَن (٥/ ١٢٥)، وابنُ ماجه في «الأدب»: بابُ المستشار مؤتمنٌ (٢/ ١٢٣٣) والبخاريُّ في «الأدَبِ المُفْرَد» (٩٩)، كلُّهم من حديثِ أبي هريرة، وقال الترمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ).
وأخرَجه أحمدُ (٥/ ٢٧٤) وابنُ حبَّان في صحيحه «الموارد» (٤٨٨) من حديث أبي مسعودٍ الأنصاري.

(٣) أخرَجه أبو داود في «الأدب»: بابُ في النصيحة (٥/ ٢١٧)، والترمذيُّ في «البِرِّ =

قال شيخُنا: «ولفظهُ: حدَّثني سيِّدي وَالِدِي[1]. وهو اصطلاحٌ لا يُعرَف في المُتَقدمين، والمتونُ مُنكَرةٌ بهذا الإسنادِ»، يعني لكونها جاءَت من غيرِ هذا الطريق[2].

وقد أخرج أَوَّلَها أحمدُ، وابنُ مَنِيع، والطبرانيُّ عن ابنِ عباس، وغيرُهم عن أنس. ونحوُه قولُ ابنِ دِحْيَةَ في «المَوْلِد»[3]: أَخبرَتني خالةُ أَبِي أَمَةُ العزيزِ قالتْ: حدَّثني جدِّي الحسنُ قال: حدثني أَبِي عبدُ الله: حدثني أَبِي الحُسَينُ: حدثني أَبِي جعفرٌ: حدثني أبي عليٌّ: حدثني أبي محمدٌ: حدثني أبي عليٌّ: حدثني أبي مُوسى: حدثني أبي جعفرٌ: حدثني أبي محمدُ البَاقِرُ: حدثني أبي عليٌّ: حدثني أبي الحُسَين: حدثني أبي عليُّ بنُ أبي طالب قال: «كان لي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي بِبَدرٍ»[4]. نقلتُه من خَطِّ مُغْلُطاي.

وقد صنَّفَ ابنُ أبي خَيْثمةَ جُزْءاً فيمَن رَوى عن أبيه عن جدِّه وهو ـ فيما أعلَمُ ـ أوَّلُ مُصَنِّفٍ فيه.

وكذا المِزِّيُّ، وأرسَلَ به إلى الدِّمْيَاطي ـ شيخِه ـ لكونه كان أَرسلَ إليه مِن «مصرَ» يسأله عن جُمَلٍ من ذلك.

والعَلَائِيُّ وهو أجمعُ مُصنَّفٍ في ذلك سمَّاهُ: «الوَشْي المُعلم فيمَن رَوَى

= والصِلَة»: باب ما جاء في شَفَقَةِ المُسلم على المسلم (٤/ ٣٢٥)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (٩٣) كلُّهم من حديثِ أبي هريرة، ولفظُ الأول: (المُؤمنُ مِرْآةُ المُؤْمِن)، والثاني: (إنَّ أحدَكم مرآةُ أخيه)، والثالثِ: (المُؤمنُ مِرْآةُ أخِيه) وفيها زيادةٌ. وسنَدُ أبي داودَ والبخاريِّ حَسَنٌ كما قال العراقيُّ في «تخريج الإحياءِ» (٢/ ١٨٢) وسنَدُ الترمذي فيه رَاوٍ ضعيفٌ.

(١) يعني في تَسَلْسُلِ تلكَ الأحاديثِ بالسَّنَدِ المُتَقَدِّم.

(٢) مضى بيانُها في تخريجها وانظُرها مسلسلةً في «المناهل السلسلة» (٢١٣ ـ ٢١٥).

(٣) يعني كتابة: «التنوير في مولد السراج المنير» «الأعلام» (٥/ ٢٠٢).

(٤) أخرجه البخاريُّ في «البيوع»: باب ما قيل في الصُوَّاغ (٤/ ٣١٦) ـ ومواطنَ أُخرَ ـ ومسلمٌ في «الأشربة»: باب تحريمِ الخمر (٣/ ١٥٦٨) كلاهما من طريق الزُّهري عن عليِّ بنِ الحُسَين به.
والشارِفُ: الناقةُ المُسِنَّةُ. «النهاية» (٢/ ٤٦٢).

عن أبيه عن جدِّه عن النبيِّ ﷺ»[١]، وقد لَخَّصَهُ شيخُنَا[٢].

وذكر أبو الفَضْلِ ابنُ طاهرٍ في آخِرِ كتابِه في «الـمُبْهَمَاتِ» منه فصلاً كبيراً[٣]، والقُطْبُ القَسْطَلَّانِيُّ منه جُمْلَةً[٤].

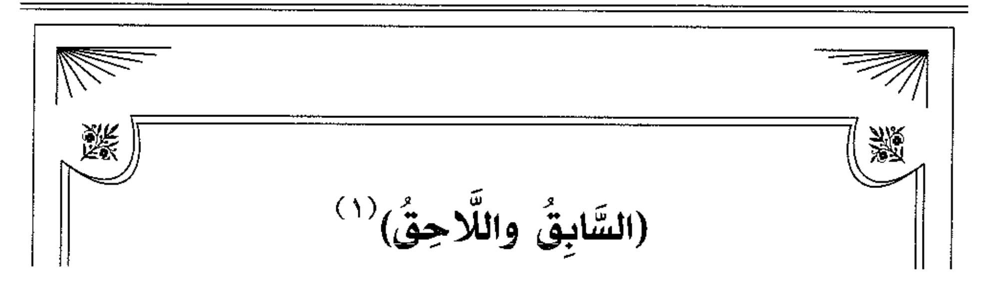
○○○○○

(١) قال الحافظُ في «النزهة» (٦٠): (وقسَّمهُ أقساماً، فمِنهُ ما يعودُ الضميرُ في قولِ: (عن جدِّه) على الرَّاوِي، ومنه ما يعودُ الضميرُ فيه على أبيهِ. وبيَّن ذلك وحقَّقه وخرَّج في كل ترجمةٍ حديثاً مِنْ مَرْوِيِّه).

(٢) قال في «النزهة» (٦٠): (وزدتُ عليه تراجِمَ كثيرةً جداً).

(٣) أوردَه العراقيُّ في كتابِهِ «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (١١٧) عن ابنِ طاهر.

(٤) في كتابه «الإِفْصَاح عن المُعْجَمِ مِن إيضاحِ الغَامِضِ والمُبْهَم».



(السَّابِقُ واللَّاحِقُ)[١]

وهو نوعٌ ظَرِيفٌ سمَّاه كذلك الخطيبُ[٢]، وأمَّا ابنُ الصلاح فإنَّه قال: «معرفةُ مَنِ اشترَكَ في الروايةِ عنه رَاوِيانِ متقدِّمٌ ومتأخرٌ»[٣].

وفائدةُ ضبطِه: الأَمْنُ مِنْ ظَنِّ سُقوطِ شيءٍ في إسنادِ المُتَأخِّر، وتَفَقُّهُ الطالب في معرفةِ العالي والنازِل، والأقدَمِ من الرواة عن الشيخِ، ومَنْ به خُتِم حديثُه، وتقريرُ حَلَاوةِ علوِّ الإسنادِ في القلوب.

وعلى الأخيرةِ اقتصرَ ابنُ الصلاح[٣]، لكنْ قالَ ابنُ كثيرٍ: «وقد أكثَرَ المِزِّيُّ في «تَهْذِيبه» من التعرّضِ لذلك ـ يعني كَوْنَ فلانٍ آخِرَ مَنْ رَوَى عن فلانٍ ـ وهو مما يتحلَّى به كثيرٌ من المحدِّثين، وليس من المُهِمَّاتِ فيه»[٤].

وهو مُتَعَقَّبٌ بأوّلِ فوائِدِه[٥].

٨٥١ (وصنَّفُوا) كالخطيبِ، ثم الذهبي[٦] (في سابقٍ ولاحقٍ، وهو اشتراكُ

٨٥٢ رَاوِيَين سابقٍ موتاً كزهري) وهو محمدُ بن مُسلم بنِ شِهاب، (و) لاحقٍ (ذِي تَدَارُكِ) للسابقِ (كابْنِ دُوَيْدٍ) بمهملتَين مصغر هو زكريا الكِنْديُّ، فإنَّهما (رَوَيَا)

٨٥٣ جميعاً (عن مالِكٍ) بنِ أنس، و(سبعٌ) ـ بسين مهملةٍ، ثم موحدةٍ ـ و(ثلاثونَ) من السنِين (وقَرْنٌ وَافِي) أي تامّ (أُخِّر) ـ بضم أَوّله ـ ابنُ دُوَيدٍ بها عن الزهري، فإنه كانتْ وفاتُه في سنةٍ نيِّفٍ وستين ومائتَين، والزهريُّ مات في سنة أربعٍ وعشرينَ ومائةٍ.

(١) وهو النوعُ السادسُ والأربعون من كتاب ابنِ الصلاح.
(٢) (السابق واللاحق) (٤٧). (٣) «علوم الحديث» (٢٨٦).
(٤) «اختصار علوم الحديث» (٢٠٠).
(٥) وهي الأَمْنُ مِنْ ظَنِّ سقوطِ شيءٍ في إسناد المتأخِّر. وهي فائدةٌ عظيمةٌ لها أثرها في الحُكْم باتصال السندِ أو انقطاعه.
(٦) واسمُ كتابِه: (التَّلْوِيحُ بِمَن سَبَقَ وَلَحِقَ).

ولكنَّ التمثيلَ بابْنِ دُوَيد غَيرُ جَيِّدٍ، فقد كان كذَّاباً رُمِيَ بالوَضْع[(١)].

والصوابُ: أنَّ آخِرَ الرُّواةِ عن مالك ـ كما قالَه المِزِّي[(٢)] ـ أحمدُ بنُ إسماعيلَ السهميُّ، لكنْ لا تبلُغُ المُدَّةُ بَينه وبين الزهري ذلك، فإنَّ السهميَّ كانت وفاتُه في سنةِ تسعٍ وخمسينَ ومائتَين، فيكونُ بينه وبين الزهري مائةٌ وخمسٌ[(٣)] وثلاثونَ سنةً.

والسهمي وإن كان ضعيفاً أيضاً فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك[(٤)].

قال ابنُ الصلاح: «ولقدْ حَظِيَ مالكٌ بكثيرٍ من هذا النوع»[(٥)].

و(**كالجُعْفِيِّ**) بضم الجيم، ثم عين مهملة، وفاءٍ ـ كما سَلَفَ في «آداب طالب الحديثِ»[(٦)] ـ وهو محمدُ بنُ عُمَرَ النَّيسابوريُّ الزاهدِ (**والخَفَّافِ**) ـ بفتح الخاء المعجمة، ثم فاءٍ مشددةٍ نسبةً لعَمَل الخِفَافِ أو بَيْعِها ـ في مُجرَّد طولِ المدة بين وفاتَيهما، لا في خُصوصِ المدةِ قبلَها، إذْ بينَهما مائةُ سنةٍ وثمانٌ[(٧)] وثلاثونَ سنةً وأَزْيَدُ[(٨)]، لأنَّ وفاةَ الجُعْفِيِّ كانت في شوالٍ سنةَ ستٍّ وخمسين ومائتَين، والخَفَّافِ في ثانِي عَشَرَ ربيعِ الأولِ سنةَ خمسٍ وتسعين وثلاثِمائة ـ وقولُ المصنفِ: «إنَّها في سنةِ ثلاثٍ وتِسْعِين»[(٩)] غَلَطٌ ـ مع اشتِرَاكِهما في الروايةِ عن أبي العبّاس محمدِ بن إسحاقَ السَّرَّاج، فإنَّ البخاريَّ روى عنه أشياءَ في «تاريخِه» وغيرِه، وصحَّ سماعُ الآخَرِ منه كما هو بخطِّ أبيه أبي نَصْر حتى

---

(١) قالَه الحافظُ العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٥١) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٠١). وذكرَ فيهما أنَّ ابنَ الصلاح تَبِعَ في ذلك الخطيبَ البغداديَّ حيثُ ذَكَرهُ في (السابق واللاحق) (٣٣١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ٢٦٦).

(٣) في النسخ: وخمسة. خطأ.

(٤) قال كل ذلك العراقي في (مصدريه السابقين).

(٥) «علوم الحديث» (٢٨٦).

(٦) (٣/ ٣٢٦).

(٧) في النسخ: وثمانية. خطأ.

(٨) قال الخطيبُ في «السابق واللاحق» (٣٢٥): (وبين وفاتَيهما: مائةٌ وتسعٌ ـ أو ثمانٌ، أو سبعٌ ـ وثلاثونَ سنةً).

(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٠٣). وممن أرخ وفاته في سنة خمس وتسعين: الذهبي في «العبر» (٢/ ١٨٧)، وابن العماد في «الشذرات» (٣/ ١٤٥)، وغيرهما.

صارَ وَاحدَ عَصْرِه في عُلُوِّ الإسنادِ حسبَما ذكرَه الحاكمُ في «تاريخ نيسابورَ» قال: «وكان مُجَابَ الدعوةِ»، انتهى.

وقد وقعت لنا جُملةٌ مِن عَوَالِيه.

وكأبي عَمْرٍو أحمدَ بنِ المُبَارك المُسْتَمْلِي الحافظِ المَشهورِ الراوي عن قُتَيبةَ وطَبقتِه، والحافظِ أبي نُعَيم الأصبهانيِّ بين وفاتَيهما مائةٌ وستٌّ[1] وأربعونَ سنةً[2]. مع اشتِرَاكِهما في الروايةِ عن أبي العبَّاسِ محمدِ بنِ يعقوبَ الأَصَمِّ[3]، لكنْ ثانِيهما بالإجازةِ المُكَاتَبَةِ، حتى كان خاتمةَ أصحابِه على وَجْهِ الأرض.

وكمحمدِ بنِ طاهرٍ الحافظِ[4]، ومحمدِ بنِ الحَسَنِ بنِ عبدِ السلام السَفَاقُسِيِّ بين موتَيهما مائةٌ وسبعٌ[5] وأربعونَ سنةً[6]، مع اشتراكِهما في الروايةِ عَنِ السِّلَفِي. الأولِ بالسماعِ، والثاني بالحُضُورِ.

قال الذهبيُّ: «وهذا شيءٌ لم يتَّفِق لأحدٍ أبداً فيما علمتُ في السابقِ واللاحقِ»[7].

كذا قال، وهو مَردُودٌ بأَبِي عليٍّ البَرَدَاني ـ أحدِ شُيوخِ السِّلَفِي ـ وأبي القاسمِ عبدِ الرحمن بنِ مَكّي الطَّرَابُلسي سِبْطِ السِّلَفي، فبَيْن وفاتَيهما مائةٌ وخمسون سنةً، لأنَّ وفاةَ البَرَداني على رأسِ الخمسمائة، والآخرِ سنة خمسين وستِمائة[8]، مع اشتراكِهما في الروايةِ عن الحافظِ السِّلَفِي.

---

(١) في النسخ: وستة. خطأ.
(٢) إذْ إنَّ وفاةَ المُستَملِي كانت سنةَ ٢٨٤، وكانت وفاةُ أبي نُعَيم أحمدَ بنِ عبدِ الله الأصبَهاني سنة ٤٣٠. «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٤٤ و٤/ ١٠٩٧).
(٣) كانت وفاته سنة ٣٤٦. (المصدر السابق).
(٤) المشهور بابنِ طاهرٍ القَيْسَرَانِي.
(٥) في النسخ: سبعة،. خطأ.
(٦) إذ إنَّ وفاةَ الحافظِ ابنِ طاهرٍ سنة ٥٠٧ ووفاةَ السَفَاقُسِي ـ كما في «العِبَر» (٣/ ٢٧٣) سنة ٦٥٤، وسيذكر السخاويُّ سنةَ وفاته قريباً.
(٧) الظاهرُ أنّه في كتابِه: «التَلْوِيحُ بمَن سبَق ولَحِق».
(٨) ذكر روايتَه عن جَدِّه الذهبيُّ في «السير» (٢٣/ ٢٧٨)، لكنْ ذَكَر أنَّ وفاتَه كانت سنةَ ٦٥١.

قال شيخُنا: «وهذا أكثرُ ما حَصلَ الوقوفُ عليه في أمثلةِ ذلك من المُدة بين الوفاتَين»[١]. كذا قال، وهو محمولٌ على السَّمَاعِ، وإلَّا فقد تأخَّر بعدَ السِّبْطِ جماعةٌ منهم محمدُ بن الحسنِ بنِ عبد السلامِ أبو بَكرٍ السَّفَاقُسِي ـ ويُعرَف بابْنِ المَقْدِسِيَّةِ، لكَون أُمِّهِ أختَ الحافِظِ ابنِ المُفَضَّل المَقْدِسِي ـ مات في سنة أربعٍ وخمسينَ، وهو ممَّن يَرْوِي عنِ السِّلَفِي حضوراً الحديثَ المُسلسلَ بالأوليةِ[٢] فَقطْ. وتأخَّر بعدَه قليلاً جماعةٌ لهم إجازةٌ من السِّلَفي كابنِ خَطِيبِ القَرَافَةِ[٣]، وغيرِه.

على أنَّ وفاةَ البَرَدَانِي كانت في جُمَادَى ـ كما قالَه ابنُ السمعاني[٤]، وتبعه ابنُ الأَثِير[٥] ـ أو شَوَّالٍ ـ كما جَزَم به الذهبيُّ[٦] ـ سنة ثمان وتسعين وأربعمائة، وحينئذٍ فالمدةُ أَزْيَدُ مما ذكرَه شيخُنا بنحوِ سنتَين[٧].

وغالبُ ما يقعُ من ذلك أنَّ المَسْموعَ منه قد يتأخرُ زماناً بعد موتِ أحدِ الرَّاوِيَين الذي سمع منه عند تقدُّم سِنِّه حالَ كون المُسَمِّع في ابتداءِ أمرِه حتى يسمعَ منه ـ عند تقدُّمِ سِنِّه ـ بعضُ الأحدَاث، ويعيشُ بعدَ السماع منه دهراً طويلاً، فيحصلُ من مجموعِ ذلك نحوُ هذهِ المُدّةِ[٨].

ثم إنَّه لأجل اختلافِ المُدَدِ بين الراوِيَين ـ بالنظر لما لذلك من الأمثلةِ ـ

---

(١) «النزهة» (٦٠).

(٢) قاله الذهبي في «العبر» (٣/ ٢٧٣). وفي «السير» (٢٣/ ٢٩٦).

(٣) الشيخُ العالِمُ أبو عَمْرو عثمانُ بنُ عليّ القُرَشي الأسدي الدمشقي. مات سنة ٦٥٦. «السير» (٢٣/ ٣٤٧).

(٤) إنما قال ابن السمعاني في «الأنساب» (٢/ ١٣٦): (وتوفي في شوالٍ سنةَ ثمانٍ وتسعينَ وأربعمائة)، وكان قد قالَ قبلَ ذلك: (وكانت ولادَتُه ـ يعني أبا عليّ البَرَدَانِي ـ في جمادى...)، فلعلَّ نظرَ السخاوي سَبَق إليه. والله أعلم.

(٥) نَصَّ ابنُ الأَثِير في «الكامل» (٨/ ٢٢٩) على أنَّ وفاتَه كانت في شوالٍ.

(٦) في «العبر» (٢/ ٣٧٦).

(٧) يعني أنَّ الحافظَ في «النزهة» (٦١) ذكرَ أنَّ البَرَدَاني مات على رأس الخمسمائة وسبطَ السِّلَفي مات سنة ٦٥٠، فبينَ وفاتَيهما مائةٌ وخمسون، في حين أنَّ وفاةَ البَرَدَانِي كانت سنة ٤٩٨، فيكونُ بين وفاتَيهما مائةٌ وثِنْتانِ وخمسونَ سنةً.

(٨) ذكر ذلك الحافظ في «النزهة» (٦١).

لم يَحُدَّه ابنُ الصلاح وأتباعُه بقَدْرٍ معيّن، بل قال: «مَن اشترَكَ في الرواية عنه راويانِ متقدمٌ ومتأخرٌ، وتبايَن وقتُ وفاتَيهِما تَبَايُناً شديداً يحصل بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، وإنْ كان المتأخرُ منهما غيرَ معدودٍ مِنْ مُعَاصِري الأولِ»[١].

وقد حدَّدهُ الخطيبُ ـ فيما نُقِلَ عن شيخِنا ـ بخمسينَ، أو ثلاثين سنةً على اختلافِ الناقِلِين عنه[٢].

قال شيخُنا ـ مما هو مُؤَيِّدٌ للنقلِ الأولِ ـ: «وكأنَّ أعمارَ هذه الأمةِ لما كانت ما بين الستين والسبعين كانَ الزائدُ على المُقَدَّرِ هنا يقعُ بعدَه الطلَبُ، فكأنَّ المتأخرَ بهذا القَدْرِ تأخَّر بِقَرْنٍ».

ومن ظريفِ ما يدخُل في هذا النوعِ ما رُوِّينَاه عن إبراهيمَ بنِ [أبي][٣] طالبٍ أنه قالَ: «سمعتُ عبدَ الرحمن بنَ بشرِ بنِ الحَكَم يقولُ: حَمَلَني أبي على عاتِقِه في مجلس سفيانَ بنِ عُيَينة، فقال: يا معشرَ أصحابِ الحديثِ أنا بشرُ بنُ الحَكَم بنِ حبيب، سمع أبي الحكمُ من سفيانَ، وقد سمعتُ أنا منه وحدثتُ عنه بـ«خراسانَ»، وهذا ابني عبدُ الرحمن قد سمعَ منه»[٤].

ونحوُه أنَّ القاضيَ جلالَ الدين البُلْقِينيَّ كتبَ عن شيخِنا بعضَ تصانيفِه، وقابَلَه معه، وتأخَّر شيخُنا حتَّى أَخَذَ عنه حَفِيدَا القاضِي وأبوهُما، بل وَوَلَدُ كلٍّ مِنَ الحَفِيدَين.

وكذا اتَّفقَ أنَّ أبا العبَّاس الأصمَّ[٥] صاحبَ الربيعِ سَمع منه الحَسنُ بنُ الحُسَين بنِ منصورٍ كتابَ «الرِّسَالة»[٦]، ثم سمعه منه ابنُه أبو الحَسن، ثم سمعه

---

(١) «علوم الحديث» (٢٨٦).

(٢) الذي قاله الخطيبُ في (السابق واللاحق) (٤٨): (... وجعلتُ اعتبارَ أَقَلِّ مُدَدِهِمْ أنْ تكونَ زائدةً على الستين. دونَ ما قَصَر عنها من السِّنِين لأنَّها القَدْرُ الذي حدَّه رسولُ الله ﷺ في أعمارِ أُمَّتِهِ، والغَايةُ المُؤَقّتَةُ لإعْذَارِ الله ﷻ إلى خَلِيقَتِه).

(٣) ساقطة من النسخ. والتصويب من ترجمة إبراهيم في «السير» (١٣/ ٥٤٧)، وأبوه هو أبو طالب محمد بن نوح. وكذا جاء في سنَدِ القصة عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٧٢).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٧٢).

(٥) المتقدم (ص١٧٤).

(٦) للإمام الشافعي.

منهُ أبو نَصْر ابنُ أبي الحَسَن، ثم سمعه منه عُمَرُ بنُ أبي نَصْر.

ويُوصَفُ مَن يتّفق له ذلك بِمُلْحِقِ أبناءِ الأحفادِ بالأجدادِ. وهذا غايةُ ما يكون.

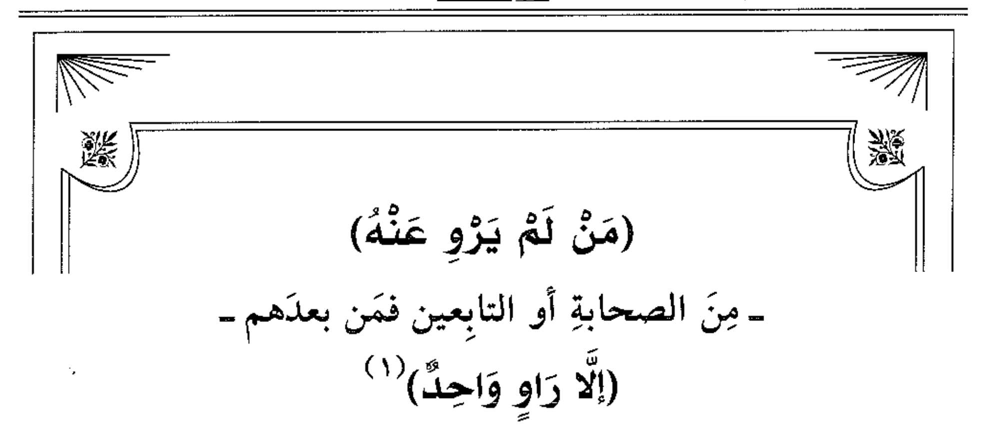
ويدخلُ في هذا البابِ نوعٌ مُستغرَبٌ يتعلّق بتعدُّدِ الأنسابِ، صنَّف فيه عبدُ الغني بنُ سعيد فَذَكَرَ: عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز بنِ مَروانَ بينَه وبين فِهْرِ بنِ مالكٍ - جِمَاعِ قُرَيشٍ - ثَلَاثَةَ عَشَرَ أَباً، وأبو بكرٍ محمدُ بنُ الحارثِ بنِ أبيضَ بنِ أسودَ بنِ نافعٍ الفِهْرِيُّ بينَه وبين فِهْرٍ ثَلَاثَةَ عَشَرَ أَباً، ومات عُمَرُ سنةَ إحدى ومائةٍ، ومات أبو بكرٍ سنةَ ثمانٍ وأربعِين وثلاثِمائة، فبينَهُما في الوفاةِ مائتان وسبعٌ[1] وأربعونَ سنةً.

وعبدُ الصَّمَد بنُ عليٍّ بنِ عبدِ الله بنِ عبَّاس بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشمِ بنِ عبدِ مَنَافٍ في التَعَدُّدِ مِثْلُ يَزِيدَ بنِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ بنِ حَرْبِ بنِ أُمَيَّةَ بنِ عبدِ شمس بنِ عبدِ مَنَاف، وبينَهما في الوفاة مائةٌ وبضعٌ[2] وثلاثون سنةً[3].

○○○○○

(١) في (الأزهرية): وسبعة. من الناسخ. (٢) في النسخ: بضعة. خطأ.

(٣) بل إحدى وعشرون ومائةُ سنة، فقد مات يزيدُ بنُ معاويةَ سنةَ ٦٤ كما في «تاريخ خليفة» (٢٥٣)، و«السير» (٤/ ٤٠). ومات عبدُ الصمدِ سنةَ ١٨٥ كما في (المصدرين السابقين): (٤٥٧) و(٩/ ١٣١).



(مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ)
ـ مِنَ الصحابةِ أو التابِعين فمَن بعدَهم ـ
(إلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ)(١)

٨٥٤ (ومسلمٌ) صاحبُ «الصحيحِ» (صنَّف في) المُنْفَرِدَاتِ، وَ(الوُحْدَانِ) من النساءِ والرجالِ ممَّا أَصْلُ ابن طاهرٍ بهِ عِنْدي، وعليه خَطُّ العَلَاءِ مُغْلُطاي(٢)، وقال: «إنَّ له عليه زَوَائِدَ سَيُفْرِدُها».

وهو: (مَنْ عَنْهُ) أي عن الرَّاوِي انفَرَدَ بالرِّوَايةِ (رَاوٍ وَاحِدٌ لا ثانيَ) له،

٨٥٥ وأمثلَتُه إمَّا (كَعَامِرِ بنِ شَهْرٍ) الهَمْدَانِي (او) بالنقل (كَوَهْبِ هُو ابن خَنْبَشٍ) بمعجمة، ثم نُونٍ، ثم مُوحَّدةٍ، ثم معجمةٍ ـ وزنُ جعفر ـ الطائي، الذي لكلٍّ واحدٍ منهما صحبةٌ، وعِدَاده في أهل «الكُوفَة»، (وعنه) أي عن كُلٍّ واحدٍ منهما تَفَرَّدَ بالروايةِ عامِرُ بنُ شَرَاحِيلَ (الشَّعْبِيُّ) ـ بفتح المعجمة ـ فيما ذَكَره مُسلمٌ(٣) وغيرُه(٤).

ولأوَّلِهما ذِكْرٌ في السِّيرَة فقد ذَكَرَ سَيفُ بنُ عُمَر التَمِيمِيُّ في «الفُتُوح» عن طَلحةَ الأعلمِ عن عكرمةَ عن ابنِ عباس أنَّه أولُ مَنِ اعتَرَضَ في نَاحِيَتِه على الأَسْوَدِ العَنْسِيِّ لَمَّا ادَّعى النُّبوةَ وكَابَرَهُ، وكان أحدَ عُمَّالِ النبيِّ ﷺ على «اليمن»(٥).

وأمَّا ثانِيهما فتسميتُه بوَهْب هي الأكثرُ، ووقعَ في روايةٍ لابن ماجه

---

(١) وهو النوع السابع والأربعون من كتاب ابن الصلاح.
(٢) وكتابُ مسلم هذا نَصَّ ابنُ الصلاح (٢٨٧) على أنَّه لَمْ يَرَهْ.
(٣) (المُنْفرداتُ والوُحْدان) برقم (٣٨، ٣٩).
(٤) كالحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٥٨) وابنِ الصلاح في «علوم الحديث» (٢٨٧).
(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٠٤)، و«التقييد والإيضاح» (٣٥٢).

تسميتُه: هَرِماً[١]، وكذا ذَكَرَه الحاكمُ وأبو نُعَيم في «علومهما»[٢].

وخطَّأ ذلك ابنُ الصلاح[٣] تبعاً للخطيب[٤].

وكذا نصَّ أبو عيسى الترمذيُّ وغيرُه على أنَّ ذلك غلطٌ. وقال الدارَقُطنيُّ: «وَهِمَ فيه داودُ بنُ يزيدَ الأَوْدِي عن الشعبِي، وإنَّما هو: وَهْبٌ. كذلك رواهُ الحُفَّاظُ عن الشعبي»[٥].

قلتُ: وممَّن رواه كذلك: بَيَانٌ، وفِرَاسٌ، وجَابِرٌ[٦]، وهو المشهورُ المحفوظُ، والأوَّلان أوْثقُ مِنْ دَاودَ[٧]، ولذا قال المِزِّي: «مَنْ قال: وَهْبٌ أكثرُ، وأحفظُ»[٨].

٨٥٦ (**وَغُلِّطَ الحَاكِمُ**) أبو عبدِ الله صاحبُ «المُسْتَدْرَك» وغيرِه من غيرِ واحدٍ (**حيثُ زَعَما**) **فِي** «المَدْخَلِ إلى كتابه الإكْلِيلِ»[٩]، وتَبِعَه صاحبُه البيهقيُّ في «السُنَن»[١٠] وغيرِها (**بأنَّ**) أيْ أنَّ (**هذا النوعَ ليس فيهما**) أي ليس في

---

(١) أخرجَه ابنُ ماجه في «المَنَاسك»: باب العُمرة في رمضان (٢/ ٩٩٦) من طريق داودَ بن يزيد الزَّعَافِرِيِّ الأَوْدِيِّ عن الشَّعْبِيِّ عن هَرِمِ بن خَنْبَشٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: عُمْرَةٌ في رمضانَ تَعْدِلُ حجَّةً.

ثم أخرجَه ابنُ ماجه من طريقِ بَيَانٍ ـ وهو ابنُ بِشرٍ الأَحْمَسِيُّ الثقةُ الثَّبْتُ ـ وجابرٍ ـ وهو الجُعْفِيُّ المعروفُ بالضعفِ ـ كلاهما عن الشعبيِّ عن وَهْبِ بنِ خَنْبَش، ومثلُه عند أحمدَ (٤/ ١٧٧، ١٨٦) والطبرانيّ (٢٢/ ١٣٤)، والنَّسَائيّ في (الكبرى) كما في «التحفة» (٩/ ٩٦)، وهو سَنَدٌ صحيح. وأمَّا سَنَدُ داودَ بنِ يزيدَ فهو ضعيف لضعفِه، وقد أخرجه كابن ماجه أحمدُ (٤/ ١٧٧)، ومتنُ الحديثِ أخرَجه مسلمٌ وغيرُه.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (١٥٨) للحاكم. (٣) «علوم الحديث» (٢٨٧).

(٤) في «موضح أوهام الجَمْع والتَفْرِيق» (٢/ ٤٣٩).

(٥) «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٦٩٥).

(٦) مضى تخريجُ روايةِ بيانٍ وجابرٍ. وأمَّا فِرَاسٌ ـ وهو ابنُ يحيى الهَمْداني الخَارِفي ـ فأخَرَجَ الحديثَ من طريقِهِ الطبرانيُّ (٢٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٧) يَقْصِدُ بالأوَّلَين: بَيَاناً وفِرَاساً، لأنَّ الثالثَ: وهو جابرُ الجعفيُّ ضَعيفٌ كما أنَّ داودَ بنَ يزيدَ ضعيفٌ أيضاً.

(٨) «تهذيب الكمال» (٣١/ ١٢٨) وقال أيضاً في «التحفة» (٩/ ٩٦) عن رواية: هَرِمٍ: (إنَّها وَهْم).

(٩) (ص٣٦). (١٠) (٤/ ١٠٥).

«الصحيحَين» التَّخْرِيجُ عن أحدٍ من الصحابَةِ، فمَن بعدَهم ممَّن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ[1].

وممن غلَّطه ابنُ طاهرٍ[2]، والحازِميُّ[3]، وابن الجوزي[4]، وغيرُهم[5]، ٨٥٧ (ففي «الصحيح») للبخاريّ ومسلم (أخرجا المُسَيب) ـ بضم الميم، وفتح المهملة، ثم تحتانية مفتوحة أو مكسورة كما ضبطتُه في «معرفة الصحابة»[6] ـ صحابِيَّ حديثِ وَفَاةِ أبي طالبٍ، إذ أَوْرَدَاهُ مِن جهَتِه[7]، وهو ابنُ حَزْنٍ ـ الصحابيُّ أيضاً ـ ابنِ وَهْبِ القُرَشي، مع أنَّه لَمْ يَرْوِ عنه سوى ابنِه سعيد.

وعدَّه مسلمٌ، وأبو الفتح الأَزديُّ فيمَن لم يَرْوِ عنه إلَّا واحدٌ[8].

(وأخرج الجعفيُّ) بضم الجيم كما مضى قريباً وهو البخاريُّ وحدَه (لابْنِ تَغْلِبا) ـ بفتح المثناة الفوقانية، ثم غين معجمة ساكنة بعدها لام مكسورة، ثم موحدة مفتوحة، وهو: عَمْرو، صحابيٌّ ـ حديثَ: «إني لأعطي الرجلَ، والذي

---

(١) لفظُ الحاكمِ ـ تَعْلِيقاً على حديثٍ لعُروةَ بنِ مُضَرِّس ـ: (ولَمْ يُخْرِجْه البخاريُّ ولا مسلمٌ في الصحيحَين إذْ ليس له راوٍ عن عروةَ بنِ مُضَرِّسٍ غيرُ الشعبي. وشواهِدُ هذا كثيرةٌ في الصحابةِ كعُمَيرِ بنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِي. . .)، وذَكَرَ جُملَةً كلّهم مِن الصحابةِ، وسيأتي في التعليقِ عدمُ تَفَرُّد الشعبي عن عُروةَ.
وأما البَيهقي فقال معلّقاً على حديثِ لبَهْزِ بنِ حَكِيم عن أبيه عن جدِّه: (. . . . فأمَّا البخاريُّ ومسلمٌ رحمهما الله تعالى فإنَّهما لَمْ يُخْرِجَاه جَرْياً على عادَتِهما في أنَّ الصحابيَّ أو التابعيَّ إذا لَمْ يكنْ له إلَّا رَاوٍ واحدٌ لَمْ يُخرجا حديثَه في الصحيحَين. ومعاويةُ بنُ حَيْدَةَ القُشَيريُّ لم يثبتْ عندَهما روايةُ ثقةٍ عنه غيرِ ابْنِه) يعني حكيمَ بنَ معاويةَ. وسيأتي في التعليقِ عدمُ تفرُّد حَكِيم عن أبيه. فالحاكمُ قَصَرَ كلامَه على الصحابة، والبيهقي زاد التابعين، وستأتي عودة لرأي الحاكم آخر المبحث إن شاء الله.

(٢) في «شروط الأئمة الستة» (٢٢). (٣) في «شروط الأئمة الخمسة» (٤٥).

(٤) في «الموضوعات» (١/ ٣٣ ـ ٣٤).

(٥) كابن الصلاح (٢٨٨) والعراقيّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٠٥).

(٦) (ص٢٢).

(٧) فالبخاري في «مناقب الأنصار»: باب قصة أبي طالب (٧/ ١٩٣) ومسلم في «الإيمان»: باب الدليل على صحة إسلام مَن حضَره الموتُ ما لم يَشْرَع في النَّزْع (١/ ٥٤).

(٨) مسلم في «المنفردات والوحدان» برقم (١٤).

أَدَعُ أحبُّ إليّ»[١]، مع أنَّه لم يَرْوِ عنه سوى الحَسنِ البصريّ فيما قالَه مسلمٌ[٢]، والحاكمُ[٣]، وغيرُهما[٤].

وكذا لم يذكر البخاريُّ[٥] له رَاوياً غيرَه، ولكنْ قد ذَكر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[٦]، ثم ابنُ عبد البر[٧]، أنَّ الحَكَمَ بنَ الأعْرَج روى عنه أيضاً. وحينئذٍ فليسَ من أمثلةِ هذا النوعِ.

وقد اعتَذَر المؤلفُ[٨] في اتّبَاعِهِ لمَن ذَكَرَه بأنَّه لم يَرَ رِوَايتَه عن الحَكَم في شيءٍ من طُرُقِ أحاديثِ عَمْرو.

وعلى كلِّ حالٍ، فقد أخرج البخاريُّ لِمِرْدَاسِ بنِ مالك الأسْلَمِي الصحابيِّ[٩]، وهو أيضاً لم يَرْو عنه سوى قيسِ بنِ أبي حازم كما جَزَمَ به مسلمٌ والأزديُّ وجماعةٌ[١٠].

ولزَاهِرِ بن الأَسْود الأَسْلَمِي الصحابيِّ[١١] مع تفرُّدِ ابنِه مَجْزَأَةَ عنه كما قاله مسلمٌ وغيرُه[١٢].

ومسلمٌ لطارِق الأشجَعِي الصحابيِّ[١٣] مع تفرُّدِ ابنِه أبي مالكٍ سَعْدٍ عنه

---

(١) أخرجه البخاري في «الجمعة»: بابُ مَن قال في الخُطْبةِ بعد الثناءِ: أمَّا بعدُ (٢/ ٤٠٣).

(٢) في «المنفردات والوحدان» برقم (٣٢).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (١٥٩).

(٤) كابن الصلاح والعراقي.

(٥) في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٠٤).

(٦) (٦/ ٢٢٢).

(٧) في «الاستيعاب» (٢/ ٥١٨).

(٨) يعني العراقيَّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٠٧).

(٩) حديثَ: (يُقْبَضُ الصالحونَ الأولُ فالأولُ) في «المغازي»: باب غزوة الحُدَيبية (٧/ ٤٤٤).

(١٠) مسلم في «المنفردات والوحدان» برقم (١٠)، وابنُ طاهر الحازمي في مصدرَيهما السابقَين، وغيرُهم.

(١١) حديثَ النَّهْي عن لُحُومِ الحُمُرِ الأهليةِ في «المغازي»: باب غزوة الحُدَيبية (٧/ ٤٥١).

(١٢) مسلم في «المنفردات والوحدان» برقم (٢١) والحازميُّ في «شروط الأئمة الخمسة» (٤٥).

(١٣) حديثَين هما: حديثُ: (مَنْ قال: لا إله إلا الله وكَفَر بما يُعبَد من دون الله، حَرُمَ مالُه ودمُه، وحسابُه على الله) في «الإيمان»: باب الأمرِ بقتالِ الناسِ حتى يقولوا: لا إله إلا الله (١/ ٥٣)، وحديثُ: (كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُ مَنْ أسلمَ يقولُ: اللهم اغفر لي =

كما قاله مسلمٌ أيضاً[١]، في أمثلةٍ من الصحابةِ فمَن بعدَهم، ذكرَ ابنُ الصلاح منها ما تعقَّبَه العلاءُ مُغْلُطَاي وغيرُه في كثيرٍ منهم، ونَبَّه عليه المصنفُ في «تَقْيِيدِهِ»[٢]، مَعَ قَولِ ابنِ الصلاح: «واعلَم أنَّه قد يُوجَدُ في بعضِ مَنْ ذَكَرنا

= وارحَمني واهدِني وارزُقني) في «الذكر»: باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء (٤/ ٢٠٧٣).

(١) في «المنفردات والوحدان» برقم (٧٥)، وكذا الحازميُّ في «شروط الأئمة الخمسة» (٤٧).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٥٢ ـ ٣٥٧)، وإليك فيما يلي تلخيصاً لذلك:

١ ـ عروةُ بنُ مُضَرِّس لم ينفرد عنه الشعبيُّ، بل روى عنه أيضاً ابنُ عَمِّه حُمَيدُ بن مُنهِب الطائي، ذَكَره المِزِّي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٦).

٢ ـ معاويةُ بنُ حَيْدَةَ القُشَيري لم ينفردْ عنه ابنُه حَكيمٌ بل روى عنه أيضاً عروةُ بنُ رُوَيم اللَّخْمِي، وحُمَيدُ المُزَني. ذكرَ الأولَ المِزِّيُّ في «التهذيب» (٢٨/ ١٧٨) والثاني ذَكَرَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٦) والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٢٨/ ١٧٨).

٣ ـ عَمْرُو بنُ تَغْلِب لم ينفردْ عنه الحسنُ، بل روى عنه أيضاً الحَكَم بن الأعرج كما تقدَّم.

٤ ـ رافعُ بنُ عَمْرٍو الغِفَاري لم ينفردْ عنه عبدُ الله بنُ الصامت بل روى عنه أيضاً ابنُه عِمرانُ، وأبو جُبَيرٍ مَولَى أخيه الحَكم بنِ عَمْرٍو الغِفَاري، وجَدَّةُ ابنِ أبي الحَكَم الغِفَاري، وذكرَ أنَّ الأولَ عند المِزّي في «التهذيب»، والثانيَ في «الترمذي»، والثالثة في «أبي داود وابن ماجه».

٥ ـ أبو رِفَاعَةَ العَدَوِي لم ينفردْ عنه حُميدُ بنُ هِلَال العَدَوِي، بل روى عنه أيضاً: صِلَةُ بنُ أَشْيَمَ العَدَوِي كما عندَ الطبراني في «الكبير» والمِزِّي في «التهذيب».

٦ ـ الأَغَرُّ المُزَني لم ينفردْ عنه أبو بُرْدَةَ، بل روى عنه أيضاً عبدُ الله بنُ عُمرَ بنِ الخطابِ ومعاويةُ بنُ قُرَّةَ المُزَني كما في «الكبير» للطبراني و«التهذيب» للمِزِّي.

٧ ـ أبو العُشَرَاءِ الدارمي لم ينفردْ عنه حمادُ بنُ سَلَمة بل روى عنه أيضاً: يَزيدُ بنُ أبي زِيادٍ، وعبدُ الله بنُ مُحَرَّرٍ، كما في «حديث أبي العُشَراءِ الدارمي عن أبيه برقم (٢٧، ٢٨، ٢٩) لِتَمَّام الرازي، إلا أنَّه قال: زِيادُ بنُ أبي زِياد. وهو الذي في «التدريب» (٢/ ٢٦٧) نقلاً عن العراقي.

٨ ـ محمدُ بنُ أبي سُفيانَ الثَّقَفي لم ينفردْ عنه الزهريُّ بل رَوَى عنه أيضاً: ضَمْرةُ بنُ حَبِيب بنِ صُهَيبٍ الزُّبَيدِي كما في «التاريخ الكبير» للبخاري و«الجرح والتعديل» و«تهذيب الكمال» وروى عنه أيضاً تَمِيمُ بنُ عطيةَ العَنْسِي، وأبو عُمَر الأنصاريُّ. ذَكَره المِزِّي في «التهذيب».

تَفَرُّدَ رَاوٍ واحدٍ عنه خلافٌ في تَفَرُّدِهِ»[١]. بل قالَ عَقِبَ ما نقلَه عن الحاكمِ من ذلك:

«وأخشَى أنْ يكونَ في تَنْزِيلِهِ بعضَ مَن ذَكَرَه بالمنزلةِ التي جعلَه منها مُعْتَمِداً على الحُسْبَانِ والتَّوَهُّمِ»[٢].

وقدَّمتُ منها[٣] في «المَجْهُولِ» مما هو في «الصحيحَين» وغيرِهما ـ ولا انْتقادَ فيه ـ جُملةً[٤]، وبيَّنتُ هناكَ مِن كلامِ الحاكمِ نفسِه ما يقتضِي تخصيصَ مَقَالِهِ بغيرِ الصحابيِّ، وأنَّ شيخَنا قال: «إنَّه ليس في الكتابَين حديثٌ أصلٌ لِمَن بعدَهم مِن روايةِ مَنْ ليس له إلَّا رَاوٍ واحدٌ فقطْ»[٥]. فَرَاجِعْه فيه إنْ شاءَ اللهُ تزولُ نِسبةُ الحاكِمِ إلى الغَلَطِ[٦].

---

(١) «علوم الحديث» (٢٨٩).

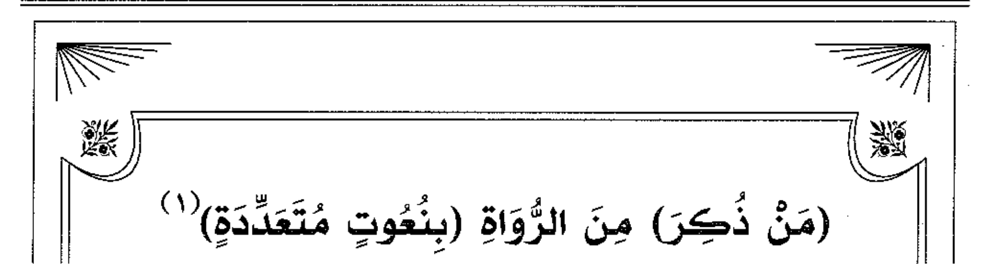
(٢) «علوم الحديث» (٢٩٠)، وكانَ ابنُ الصلاح قد علَّق بذلك على ما نقلَه عن الحاكمِ في «معرفة علوم الحديث» (١٦٠) مِن ذِكْرِ بعضِ الأمثلة.

(٣) يعني من أمثلةِ (الوُحْدَانِ).

(٤) أورد ذلك أثناءَ كلامه على رِوَايةِ المجهول في التنبيه السابع من التنبيهاتِ المذكورة عقب نوع (المقلوب).

(٥) «هدي الساري» (٩).

(٦) ذكر السخاويُّ رحمه الله في فصل «مراتب الصحيح» (١/ ٨٢): أنَّ كُلًّا من ابنِ طاهر والحازميِّ قد رَدَّ على الحاكم دعواه التي وَافَقه عليها صاحبُه البيهقيُّ من أنَّ شرطَ الشيخَين أنْ يكونَ للصحابيِّ المشهورِ بالروايةِ عن النبي ﷺ راويان فصاعداً... إلخ.
ثم أعقبَ ذلك بقولِ الحافظِ ابنِ حَجَر: (إنَّ ذلكَ وإنْ كان مُنْتَقِضاً في حقِّ بعضِ الصحابةِ الذين أخرجا لهم فإنه مُعْتَبَرٌ في حقِّ مَنْ بعدَهم، فليس في الكتابَيْن...) إلخ.
بعدَ ذلك قال ما نصُّه: (وقد وجدتُ في كلامِ الحاكِمِ التصريحَ باستثناءِ الصحابةِ من ذلك، وإنْ كانَ مُنَاقِضاً لكلامِهِ الأولِ ـ ولعلَّه رَجَعَ عنه إلى هذا ـ فقال: الصحابيُّ المعروفُ إذا لَمْ نَجِد له رَاوياً غيرَ تابعيٍّ واحدٍ معروفٍ احتَجَجْنَا به وصحَّحْنا حديثَه، إذْ هو صحيحٌ على شرطِهما جميعاً، فإنَّ البُخَاريَّ قد احتجَّ بحديثِ قيسِ بنِ أبي حازم عن كلٍّ مِنْ مِرْدَاسٍ الأسلَمِي وعَدِيِّ بنِ عُمَيرة وليس لهما راوٍ غيرُه، وكذلك احتجَّ مسلمٌ بأحاديثِ أبي مالكٍ الأشجعيِّ عن أبيه، وأحاديثِ مَجْزَأَةَ بنِ زَاهِرٍ الأسلمي عن أبيه).
قال السَّخَاوِيُّ: (وحينئذٍ فكلامُ الحاكم قد استقامَ، وزالَ بما تَمَّمتُ به عنه المَلَامُ).
وانظر كلامَ الحاكمِ الآنفِ في «المستدرَك» (١/ ٢٣).



(مَنْ ذُكِرَ) مِنَ الرُّوَاةِ (بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ)(١)

وهو نوعٌ مُهِمٌّ، وفَنٌّ ـ كما قال ابنُ الصلاح(٢) ـ: عَوِيصٌ ـ بمهملتينِ، أولِه وآخرِه كرغيفٍ: أي صعبِ الاسْتِخْرَاجِ ـ والحاجةُ إليه حَاقَّةٌ.

وفائدةُ ضبطِه الأَمْنُ مِنْ تَوَهُّمِ الوَاحدِ اثنَين فأكثرَ، واشتباهِ الضعيفِ بالثقةِ، وعكسِه.

٨٥٨ (وَاعْنَ) أي اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمامَ (بِأَنْ تعرفَ ما يلتبسُ) الأمرُ فيه كثيراً، لا سيما على غيرِ الماهر اليَقِظِ (من خَلَّة) بفتح المعجمة، وتشديد اللام: أي خَصْلةٍ (يُعْنَى) بضم أوله ـ وقد يفتح ـ أي يهتمُّ ويشتغلُ (بها المدلِّسُ) من الرواة أي كثيراً، وإلّا فقد فعلَه الخطيبُ، بل والبخاريُّ، وغيرُهما ممَّن لم يوصفْ بتدليسٍ.

ويشيرُ إليه قولُ ابنِ الصلاح: «فإنَّ أكثرَ ذلك إنَّما نشأَ من تدلِيسِهم»(٣)، وكذا قال ابنُ كثيرٍ: «وأكثرُ ما يقعُ ذلك من المدلِّسين»(٤).

٨٥٩ (مِنْ نَعْت راوٍ) واحدٍ (بِنُعوتٍ) متعددةٍ من الأسماءِ، أو الكُنى، أو الألقاب، أو الأنساب، ونحوِ ذلك، حيثُ يكون ذاك الرَّاوِي ضعيفاً، أو صغيرَ السن، أو الفاعلُ له مقلًّا من الشيوخ، أو قَصْداً لِتَمَرُّنِ الطالب بالنَّظَر في الرُّواةِ، أو تمييزِهم إنْ كان مُكْثِراً، وأشباه ذلك مما تقدَّم في قِسْمِ تَدْلِيس الشُيُوخِ من «التدليس»(٥).

ثم إنَّه تارةً يكونُ مِنْ راوٍ واحدٍ بأنْ تتعدَّد الرِّوَاياتُ منه عن ذاك الراوي بأنحاءٍ مختلفةٍ، أو مِنْ جماعةٍ يُعَرِّفُ كُلُّ واحدٍ منهم الرَّاوِيَ بغَير ما عَرَّفَه الآخَرُ به.

---

(١) وهو النوع الثامن والأربعون من كتاب ابن الصلاح.
(٢) «علوم الحديث» (٢٩٠). (٣) «علوم الحديث» (٢٩٠).
(٤) «اختصار علوم الحديث» (٢٠٣). (٥) (١/ ٣٣١) وما بعدها.

ولعبدِ الغنيِّ بنِ سعيدٍ الأزديِّ المِصْري الحافِظِ في ذلك: «إيضَاحُ الإشْكَالِ»[1]، وكذا للخطيبِ فيه: «المُوضح لأَوْهَام الجَمْع والتَفْريق»، بدأَ فيه بما وَقَعَ لأُستاذِ الصَّنْعةِ البخاريِّ مِن الوَهْم في ذلك. وصنَّفَ فيه الصُّولِيُّ أيضاً[2].

وأمثلَتُه كثيرةٌ، ففي الضُعفاءِ (**نحوُ ما فُعِل**) مِن غيرِ واحدٍ (**في الكَلْبِيِّ**) المنسوبِ لكَلْبِ بنِ وَبَرَةَ (**حتى أُبْهِما**) الأمرُ فيه على كثيرين مِن عُدُولهم في الكَلْبِيِّ (**محمدِ بن السائبِ**) بنِ بِشر الكُوفي (**العلَّامة**) ـ كما قال ابنُ سعد[3] ـ في أنسابِ العرب، وأحادِيثهم، والتفسيرِ، والذي اتَّفق أهلُ النَّقْلِ على ضَعفه، واتَّهمه غيرُ واحد بالكَذِب والوَضْع، حيثُ (**سمَّاه حماداً**) بدلَ محمدٍ (**أبُو أسامةَ**) حمادُ بنُ أسامةَ، إذْ روى عنه عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله بنِ الحارث عن ابنِ عباس رَفَعَهُ: «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ»[4]. ولم يتنبَّهْ حمزةُ بنُ محمدٍ أبو القاسم الكِنَانِي[5] الحافظُ له، فإنَّه وثَّق حمادَ بنَ السائب، وذلك لا يكون إلَّا عن غَفْلَةٍ عنْ أنَّه محمدُ بنُ السائب، لاشتهاره بالضعف.

٨٦٠

ودونَه ما وقع للنسائي في «الكُنَى» في الحديثِ المذكورِ، أسقطَ «عَنْ» بين

---

(١) سمَّاه في «تاريخ التراث العربي» ـ المجلد الأول ـ الجزء الأول ـ (٤٦١): «إيضاح الإشكال في الرواة».

(٢) للصُّولي كتابٌ اسمُه: (ما اتَّفَقَ لفظُه واختلَف معناه)، فلعلَّه المرادُ هنا. «هدية العارفين» (٢/ ٣٨). وبعضهم يقول: لعلها: الصوري. لكن الصوري ـ في مصادر ترجمته ـ لم يذكر بتأليف. والله أعلم.

(٣) في «الطبقات» (٦/ ٣٥٩).

(٤) أخرجه من هذا الطريق الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٢٤) والخطيبُ في «الموضح»: ٢/ ٣٥٧) وقال الحاكمُ: (صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (صحيح) وسيأتي ما يُوَضِّح خطأَ تصحيحِ هذا الإسناد.

وجاء متنُ هذا الحديثِ بألفاظٍ مقاربة عند النسائي في «الفَرَع»: بَابُ جلودِ المَيتة» (٧/ ١٧٤)، وأحمدُ (١/ ٢٢٧) وغيرُهما، وأصلُ الحديثِ في «البخاري» في «الأشربة»: باب جلود المَيتة (٩/ ٦٥٨) و«مسلم» في «الحيض»: باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (١/ ٢٧٦) عن ابنِ عباس.

ومقصودُ الحديثِ أنَّ الدِّبَاغَ يُحِلُّ استعمالَ جِلْدِ الميتةِ كما تُحِلُّ التَذكيةُ الذبيحةَ.

(٥) بنونين بينهما ألف.

أبي أُسامةَ وحمَّادٍ، فصار حمادٌ اسمَ أبي أسامةَ، كما نبَّه على ذلك الحافظُ عبدُ الغني المذكورُ، وقال: «إنَّه سأل شيخَه الدارقطنيَّ عن حمادٍ الواقعِ في هذا الحديثِ فقال: إنَّه الكلبيُّ، إلَّا أنَّ أبا أُسامةَ كان يُسَمِّيه حماداً»[١].

قال عبدُ الغني: «ويدلُّ لشيخِنا أنَّ عيسى بنَ يونُس ـ يعني السَّبِيعيَّ ـ الكوفيَّ روى الحديثَ المشارَ إليه عن الكلبيِّ مصرِّحاً به مِن غَيرِ تَغْطِيةٍ» انتهى[٢].

والظاهرُ أنَّه لقبٌ له اختصَّ بَلَدِيُّهُ أبو أسامةَ بمعرِفَتِهِ، لأنَّه ـ مَعَ جَلَالَتِهِ ـ لا يُظَنُّ به ابتكارُ ذلك، وإنْ وُصِفَ بالتدليس فقد كان يُبَيِّن تدليسَه.

٨٦١ **(وبأبي النضرِ)** بنونٍ، وضادٍ معجمة **(ابنُ إسحاق)** محمدٌ، صاحبُ «المغازي» **(ذَكَرَ)** الكلبيَّ في روايتِه عنه، ولكنَّها كُنْيةٌ شهيرةٌ لابن السائب، مع كون ابن إسحاقَ روى عنه مرةً أخرى فسمَّاه. ولذا قال الخطيبُ: «وهذا القولُ ـ يعني في كُنْيته أبا النَّضْر ـ صحيحٌ»[٣]، ثم أوردَ الحديثَ المرويَّ كذلك، وهو مِن رواية ابنِ إسحاقَ عن أبي النضر عن بَاذَانَ عن ابنِ عباس عن تَمِيم الدَّارِي في هذه الآيةِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٤]، وقصَّةَ جَامِ الفِضَّة[٥].

(وبأبي سعيدٍ) عطيةُ بنُ سَعْد بنِ جُنَادَةَ **(الْعَوْفِيُّ)** نسبةً لِعْوفِ بنِ سَعْد بنِ ذُبْيَانَ **(شَهَرَ)** الكلبيَّ بما أخذه عنه من التفسير، مع أنَّها ليست كنيةً له، حتى إنَّ الخطيبَ روى من طريقِ الثوري أنَّه سَمِعَ الكلبيَّ نفسَه يقولُ: «كَنَّانِي عطيةُ أبا سعيدٍ»[٦]، وكذا قال أبو خالد الأحمرُ[٧]: «قال لي الكلبيُّ: قال لي عطيةُ: كَنَيْتُكَ بأبي سعيد، فأنا أقولُ: ثنا أبو سعيد»[٨].

---

(١) «الموضح» (٢/ ٣٥٨).
(٢) (المصدر السابق).
(٣) «الموضح» (١/ ١٦).
(٤) سورة المائدة: الآية ١٠٦.
(٥) «الموضح» (١/ ١٦)، والحديثُ أخرجه أيضاً من طريق ابن إسحاقَ عن أبي النضرِ به الترمذيُّ في «التفسير»: باب ومن سورة المائدة (٥/ ٢٥٨) ونبَّه على أنَّ أبا النضر هذا هو محمدُ بنُ السائب الكلبي، وقال: (حديثٌ غريبٌ وليس إسنادُه بصحيح).
(٦) «الموضح» (٢/ ٣٥٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٩).
(٧) الإمام الحافظ سليمان بن حيّان الأزدي المتوفى سنة ١٨٩، روى له الجماعة.
(٨) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٧٧).

قال الخطيبُ: «وإنَّما فعل ذلك لِيُوهم الناسَ أنه أبو سعيد الخدري»[١].

ونحوُه قولُ ابنِ حِبّان: «سمع عطيةُ من أبي سعيدٍ الخُدْري أحاديثَ، فلما مات جعل يُجَالس الكلبيَّ، ويحضُر قِصَصَه، وكناه أبا سعيدٍ، فإذا قال الكلبيُّ: قال رسولُ الله ﷺ كذا يحفَظُه ويَرْوِيه عنه، فإذا قيل له: مَنْ حَدَّثك بهذا؟ يقول: أبو سعيدٍ. فيتوهَّمُون أنه يريدُ أبا سعيدٍ الخدريَّ، وإنما أرادَ الكلبيَّ»[٢].

ولذا قال أحمدُ: «كان هُشَيم يُضَعِّف عطيةَ»[٣]، بل وضعَّفه غيرُه[٤].

وكنى الكلبيَّ القاسمُ بنُ الوليدِ الهَمْدَاني بابنٍ له اسمُه هِشَامٌ، فقال ـ فيما رواه الخطيبُ بسنَدِه إلى القاسم ـ: عن أبي هشام عن أبي صالح عن ابن عباس قال: «لمَّا نزلتْ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾[٥]. . .» الحديثَ[٦]، ثُمَّ نقلَ الخطيبُ عن ابن أبي حاتمٍ أنّه سأل أباه عن هذا الحديثِ فقال: أبو هشامٍ هو محمدُ بنُ السائب الكلبيُّ، وإنَّما كانت كنيتُه أبا النضر، ولكن كان له ابنٌ يقال له: هشامٌ، صاحبُ نحوٍ وعربيةٍ فكناه القاسمُ به»[٧].

قال الخطيبُ: «وهو محمدُ بنُ السائبِ بنِ بشر الذي روى عنه ابنُ إسحاق ـ يعني كما تقدَّم ـ وإنْ فرَّق البخاريُّ بينه وبين الكلبيِّ فإنه واحدٌ، بَيَّنَ نَسَبَهُ ابنُ سعد، وخليفةُ بنُ خَيّاط»[٨].

وأشدُّ من هذا الصنيعِ أنَّ محمَد بنَ سعيدِ بنِ حَسَّانَ بنِ قيسٍ الأسديَّ المَصلُوبَ المعروفَ بالكَذِبِ والوَضْعِ أيضاً يقولُ فيه يحيى بنُ سعيد الأُمَوِيُّ: محمدُ بنُ سعيدِ بن حسان.

ومروانُ بنُ معاويَة[٩]: مرَّةً محمدُ بنُ حَسّان، ومرةً محمدُ بنُ أبي قَيس،

---

(١) «الموضح» (٢/ ٣٥٥)، وقد أشار إليه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٥٣).
(٢) «كتاب المجروحين» (٢/ ١٧٦). (٣) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٥٩).
(٤) كابنِ حِبّان في «المجروحين» (٢/ ١٧٦)، والذهبيِّ في «الميزان» (٣/ ٧٩).
(٥) سورة الأنعام: الآية ٦٥. (٦) «الموضح» (٢/ ٣٥٥).
(٧) «الموضح» (٢/ ٣٥٧)، وما ذكره عن ابن أبي حاتم عن أبيه هو في «العلل» (٢/ ٥٦).
(٨) «الموضح» (١/ ١٩)، وما ذكره عن البخاري هو في «التاريخ الكبير» (١/ ١٠١). وعن ابن سعد هو في «الطبقات» (٦/ ٣٥٨)، وعن خليفة هو في «الطبقات» (١٦٧).
(٩) الفَزَارِي.

ومرةً محمدُ بنُ أبي زَيْنَبَ، ومرةً محمدُ بنُ زكريا، ومرةً محمدُ بنُ أبي الحسن.

ونَسَبَه المُحَارِبيّ[1] إلى ولاءِ بني هاشم.

وقال فيه سعيدُ بن أبي هِلَال: محمدُ بنُ سعيد الأَسَدي.

ويقولون فيه أيضاً: محمدُ بنُ حسَّانَ الطَّبَري، وأبو عبدِ الرحمن الشاميُّ، وأبو قيس المُلَائِيُّ، وأبو قيس الدِّمشقيُّ، وأبو عبدِ الله الشاميُّ.

وربما قالوا: عبدُ الله، وعبدُ الرحمن، وعبدُ الكريم، ونحوُها على معنى التعبيد لله.

ويَنْسُبُونَه أيضاً: محمدَ بنَ سعيدِ بنِ عبد العزيز، ومحمدَ بنَ أبي عُتبةَ، ومحمدَ بنَ أبي حسَّانَ، ومحمَّد بنَ أبي سهلٍ، ومحمدَ بنَ عبدِ الرحمن، ومحمدَ الطَّبَري، ومحمدَ الأُرْدُنيّ، ومحمدَ المُرتَضَى[2].

ويقالُ: إنَّه عبدُ الرحمن بنُ أبي شُمَيلة، ولا يثْبُتُ[3].

بل قال ابنُ عُقْدَةَ: «سمعتُ أبا طالبٍ عبدَ الله بنَ أحمدَ بنِ سَوَادَة يقولُ: قَلَبَ أهلُ «الشام» اسمَه على مائةِ اسمٍ وكذا وكذا، وقد جمعتُها في كتاب»[4]. ونحوُه قولُ العُقَيلي: «وبلغني عن بعضِ أصحابِ الحديث أنه قال: يُقْلَب اسمُه على نحوِ مائةِ اسمٍ»، قال: «وما أُبعِد أنْ يكونَ كما قال»[5]. وكذا قال عبدُ الغني[6].

ومن أمثلتِه: إبراهيمُ بن أبي يحيى شيخُ الشافعي، هو إبراهيمُ بنُ محمد بن أبي يحيى ـ واسمُه سَمْعَان ـ الأسلميُّ، مولاهم.

قال فيه ابنُ جُرَيج: «أخبرنا إبراهيمُ بنُ أبي يحيى» فنَسَبه لِجَدِّه، وهو

---

(١) الشاعرُ الأخباريُّ لَقِيطُ بنُ بكر. مات سنة ١٩٠ له ترجمة في «الفهرست» (١٣٨).

(٢) تُنظر هذه الأقوالُ في الجملةِ في ترجمته في «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٧٠)، و«المجروحين» (٢/ ٢٤٧) و«المُوضح» (٢/ ٣٤٣) و«الميزان» (٣/ ٥٦١).

(٣) قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٦٢): (وزعم العُقَيليُّ أنه عبدُ الرحمن بن أبي شُمَيلةَ. فوَهِم).

(٤) «الموضح» (٢/ ٣٤٩)، و«الميزان» (٣/ ٥٦٣).

(٥) «الضعفاء» (٤/ ٧٢).

(٦) يعني في كتابه «إيضاح الإشكال» فيما يظهر.

مشهورٌ بذلك، وكذلك قال فيه جَمْعٌ منهم يحيى بنُ آدم ممَّن روى عنه.

وقال ابنُ جُرَيج مرةً: «أنا إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ أبي عَطَاء»، وقال مرةً: إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ أبي عاصم، وقال مرةً: أخبرنا أبو الذِّئب.

وسمَّاه مروانُ بنُ مُعَاويةَ الفَزَاري: عبدَ الوهاب. وقال عبدُ الرزاق: أخبرنا أبو إسحاق الأَسْلَميُّ[1]. وقال سعيدُ بنُ سليمان[2]: أخبرَنا أبو إسحاق بنُ سَمْعانَ مولى أَسْلَمَ. وقال الواقديُّ: أخبرنا أبو إسحاق ابنُ أبي عبدِ الله[3]، وقال مرةً: أبو إسحاقَ بنُ محمد، ومرةً إسحاقُ بنُ إدريسَ. وهذا الأخيرُ فيه نَظَرٌ[4].

ومنها أبو اليَقْظَانِ شيخُ المدائِني، قال الزُّبيرُ بن بَكّار: «حدثني رجلٌ ثقةٌ قال: قال لي أبو الحَسَن المَدَائِنيُّ: أبو اليقظانِ هو سُحَيم بنُ حَفص. وسحيمٌ لَقَبُه، واسمُه عامرٌ، وكان لحفصٍ ابنٌ اسمُه محمدٌ ولم يكن يُكْنَى به، وكان

---

(١) كذا في (م): الأسلمي. وهو الصواب، ومثله في «الموضح» (١/ ٣٦٨، ٣٦٩). وفي بقية النسخ: السلمي. تصحيف. لأنه مولى (أسلم).
ثم إنَّ الذي سمَّاه: أبا إسحاقَ الأسلميَّ ليس عبدَ الرزاق، بل هو إسحاقُ بنُ إدريسَ كما في «الموضح» (١/ ٣٦٨)، وأمَّا عبدُ الرزاق فسمَّاه: الأسلميَّ بنَ محمد، كما في «الموضح» (٢/ ٣٦٩)، وكما في «مصنَّفِ عبدِ الرزاق» (١/ ٤٨٣).

(٢) ابن سعيد الأسلمي. كما في «الموضح».

(٣) في النسخ: ابن أبي عبد الملك. خطأ. وصوابه: ابن أبي عبد الله. كما في «الموضح» (١/ ٣٧٠)، ولفظُه: (وهو أبو إسحاق بنُ أبي عبدِ الله الذي روى عنه الواقديُّ. وكان وَالِدُ إبراهيمَ يُكْنَى أبا عبدِ الله).

(٤) نعم فيه نَظَر، بل هُو وَهَم، فإسحاقُ بنُ إدريس هو أحدُ الرواة عن إبراهيم المذكور، وهو ممَّن دَلَّس اسمَه كما مضى في التعليقِ قريباً، إذْ سَمَّى إبراهيمَ المذكورَ: أبا إسحاقَ الأسلميَّ. والحاصلُ: أنَّ إسحاقَ بنَ إدريسَ أحدُ الرُّوَاة عن إبرهيمَ، وليس اسماً من الأسماءِ الموضوعةِ له قال الخطيبُ في «الموضح» (١/ ٣٦٨): (وهو أبو إسحاقَ الأسلميُّ الذي رَوَى عنه إسحاقُ بن إدريس والواقدي).
هذا وترجمةُ إبراهيمَ بنِ أبي يحيى أوردَها الخطيبُ في «الموضح» (١/ ٣٦٥ ـ ٣٧١) وذكرَ أسماءَه المتعدِّدَة، ومَن سمَّاه بها، والرواياتِ في ذلك. ولم أرَ ضِمْنَها: (إبراهيمَ بن محمد بن أبي عاصم)، وهي ـ مع غيرِها ـ في «الكامل» (١/ ٢٢٢)، و«الميزان» (١/ ٥٩)، وغيرِهما.

أسودَ شديدَ السَّوَادِ، قال: وقال لي أبو اليَقْظَان: سُمِّيتُ مُدَّةً عُبَيدَ الله[١].

قال المدائنيُّ: فإذا قلتُ: ثنا أبو اليقظان فهو هُو، وهو سُحَيم بنُ حفص، وهو عامرُ بن أبي محمد، وعامرُ بنُ الأسود، وسُحَيم بنُ الأسود، وعامرُ بنُ حفص، وعبيدُ الله[٢] بنُ فَائِد، وأبو إسحاق المالكيّ»[٣].

وفي الثقات: سالمُ بنُ عبدِ الله، أبو عبدِ الله، النَّصْرِي[٤]، المَدَني، أحدُ التابعين. هو سالمُ مولى شَدَّادِ بنِ الهَاد، وهو سالمٌ مولى النَّصْرِيِّين، وهو سَالمُ سَبَلانُ[٥]، وهو سالمُ مَوْلَى مالكِ بنِ أَوْسِ بنِ الحَدَثَان، وهو سالمٌ مَوْلَى دَوْسٍ، وهو سالمُ بنُ عبدِ الله الدَّوْسي، وهو سالمٌ مولَى المَهْرِي، وهو أبو عبدِ الله مولى شدَّاد، وهو أبو سالم، إلى غيرِ ذلك[٦] مما اشتَبَه على العِجْلِي الأمرُ فيه، حتى أَفْرَدَ لكلٍّ واحدٍ من ثلاثةٍ منه ترجمةً[٧].

وفعلَ ابنُ حِبّان ذلك في اثنَين[٨].

وكذا مسلمٌ[٩]، والحُسَينُ القَبَّانِيّ[١٠] لظنِّهم التَعَدُّدَ والافْتِراقَ، والصوابُ عدمُه.

---

(١) كذا في النسخ: عبيد الله. مصغراً، وفي «الموضح» (٢/ ١٦٢) من طريق الزبير بن بكار: (. . . . سمتْنِي أُمِّي خمسةَ عَشَرَ يوماً: عبدَ الله). مكبراً.

(٢) في (المصدر السابق): (عبد الله). مكبراً.

(٣) ذكر الخطيب في «الموضح» (٢/ ١٥٨ ـ ١٦٢) أبا اليقظان هذا وما قيل في أسمائه مع الروايات.

(٤) في (ح): الفهري. من الناسخ.

(٥) جاء في «الموضح» (١/ ٢٩٠): (سالمُ مولى سَبَلَان). وعلَّق عليه المُعَلِّمِيُّ بقولِه: (كذا. والمعروفُ: أنَّ «سَبَلَانَ» لقبٌ لسالم نفسِه)، وذكر أنَّ ذلك في مَوَاضعِ ترجمتِه. ثم قال: والصوابُ بإسقاطِ كلمةِ: «مولى»، والله أعلم).

(٦) أورد ذلك الخطيبُ في «الموضح» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٤) مع الرواياتِ فيه، وذكرَها ابنُ الصلاح (٢٩١)، وقال: (ذكر ذلك كلَّه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيد).

(٧) فَتَرْجَمَ لكلٍّ من: سالم سَبَلَان، وسالم المهري، وسالم مولى النَّصْرِيِّين في ترجمة مستقلة. «الثقات له» (١/ ٣٨٢، ٣٨٤).

(٨) فَتَرجَمَ لكلٍّ من: سالم مولى دَوْس، وسالم بنِ عبد الله مولى مالك بن أوس بن الحَدَثَان النَّصْرِي في ترجمةٍ مستقلة. «الثقات لَه» (٤/ ٣٠٧).

(٩) في «الكنى والأسماء» (١/ ٤٧٣) حيث تَرْجَمَ لسالمِ مولى شدَّادٍ، وسالمِ سَبَلَان.

(١٠) الإمامُ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد النيسابوري. مات سنة ٢٨٩، روى عنه =

وقريبٌ من هذا أنَّ النَّجْمَ ابنَ الرِّفْعَةِ الفقيهَ عَدَّ في موضعٍ خِلافاً للزهري، وفي آخرَ خِلَافاً لابن شهابٍ، فجَمَعَ بينَهما لظنِّ التَّعَدُّدِ، فقال: «خلافاً لابن شهابٍ والزهريِّ»[1]، وما قيلَ مِنْ تَجْوِيزِ كَوْنِ العَطْفِ تَفْسِيريًّا وتقديرُه: «خلافاً لابن شهابٍ وهو الزهري»، الظاهرُ خِلَافُه.

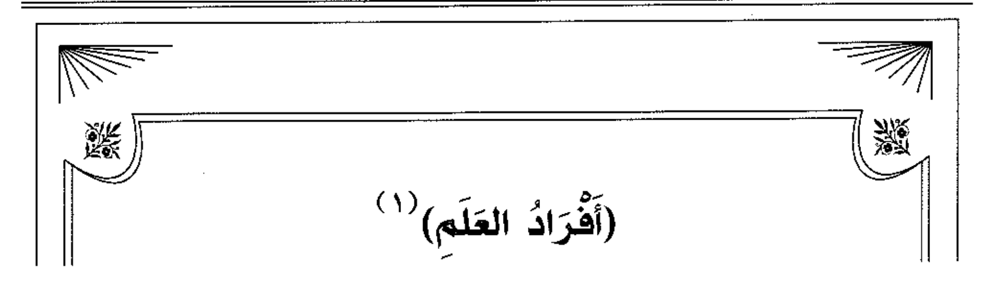
نَعَمْ، عِنْدِي أنَّ الواوَ سَبْقُ قَلَمٍ، لِوُضوحِ الأمرِ في هذا[2].

○○○○○

= شيخُه البخاري. وله كتاب «الكنى» ـ كما في «السير» (١٣/ ٥٠٠) ـ ويظهرُ أنّ ما نُسِب إليه هنا فيه. والله أعلم.

(١) أشار البلقيني في «المحاسن» (٤٩٩) إلى هذا وعزاه إلى بعض فقهاء الشافعية من غير تسمية.

(٢) وهذا هو الظاهر، والله أعلم.



(أَفْرَادُ العَلَمِ)[1]

وهو ما يُجعَل علامةً على الرَّاوِي مِن اسمٍ، وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ.

٨٦٢ (واعْنَ) أي اجعَلْ أيها الطالبُ مِن عنايتك الاهتمامَ (بـ) معرفةِ (الأفْراد) الآحادِ التي لا يكونُ منها في كلِّ حرفٍ، أو فصلٍ من الصحابةِ فمَن بعدَهم سواها (سُماً) ـ مثلث المهملة ـ أي من الأسماءِ وهي ما تُوضَعُ علامةً على المُسمَّى (أو لقَبَاً) أي أو من الألقاب وهو ما يُوضَع أيضاً علامةً للتعريفِ ـ لا على سبيل الاسميةِ العَلَمِيةِ ـ مما دَلَّ لِرِفْعَةٍ كزين العابدين، أو ضَعَةٍ كأَنْفِ الناقة (أو كُنيةً) أي أو من الكُنَى وهي ما صُدِّرَتْ بأبٍ أو أُمٍّ، فهو نوعٌ مَلِيحٌ عَزِيزٌ، بل مهمٌّ لتضمُّنِه ضبطَها، فإنَّ جُلَّهُ مما يُشكِل لِقِلَّة دَوَرَانِهِ على الألْسنة، مع كونه لا دَخْلَ له [غالباً][2] في «المُؤْتَلِف»[3].

ويوجَد في كُتُب الحُفَّاظ المُصَنَّفةِ في الرجال ـ كـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ـ مجموعاً، لكن مُفَرَّقاً في آخر أبوابِها[4].

وكذا يوجَد في «الإكمالِ» لابْنِ ماكولا منه الكثيرُ.

بل أفردَه بالتصنيفِ الحافظُ أبو بكر أحمدُ بنُ هارونَ البَرْدِيجِيُّ[5].

---

(١) وهو النوع التاسع والأربعون من كتاب ابن الصلاح.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية).

(٣) يعني نوعَ «المؤتلف والمختلف»، وسيأتي.

(٤) فَمَثَلاً لمَّا أنهى تراجِمَ مَنْ رُوِي عنه العلمُ ممَّن ابتداءُ اسمِه بالألف وهُم مثانٍ فأكثرُ قال (١/ ٣٤٣): (بابُ تسميةِ مَن رُوِي عنه العلمُ مِن الأفراد الذي ابتداءُ اسمهم على الألف)، وهكذا في سائرِ الحروف.

(٥) مات سنة ٣٠١. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٩٤)، و«السير» (١٤/ ١٢٢)، واسمُ كتابِهِ: «طبقات الأسماء المفردة»، وسُمِّي كما عند ابن الصلاح والعراقي: «الأسماءُ المفرَدَة».

وتعقَّب عليه أبو عبدِ الله ابنُ بُكَيرٍ[1] وغيرُه مِن الحُفَّاظ مواضعَ منه ليستْ أفراداً، بل هي مثانٍ فأكثرُ، ومواضعَ ليست أسماءً بل هي ألقابٌ كالأَجْلَحِ لُقِّبَ به لِجَلْحَةٍ كانتْ بِهِ، واسمُه يحيى.

ومما تُعُقِّبَ عليه فيه: صُغْدِيُّ بنُ سِنَان، أحدُ الضعفاءِ[2] ـ وهو بضم المهملة، وقد تبدل سيناً مهملة، وسكون الغين المعجمة، بعدها دال مهملة، ثم ياء كياء النَّسَبِ: اسمُ عَلَم بلفظِ النسب ـ إذ ليس فَرْدَاً، ففي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: «صُغْدِيٌّ الكوفيُّ، وثَّقَه ابنُ مَعِين»[3]، وفرَّق بينه وبين الذي قبلَه، وضعَّفَه.

وفي «تاريخ العُقَيلي»: «صُغْدِيُّ بنُ عبدِ الله يَرْوِي عن قتادةَ». قال العُقَيلي: «حديثُه غيرُ محفوظٍ»[4].

قال شيخُنا: «وأظنُّه هو الذي ذَكَره ابنُ أبي حاتم.

والعُقَيليُّ إنَّما ذَكَره في «الضعفاءِ» للحديثِ الذي أشار إليه، وليستِ الآفةُ فيه منه، بل هي من الراوي عنه عَنْبَسَةُ بنِ عبد الرحمن»[5].

ومنه سَنْدَر، بفتح المهملتين بينهما نون ـ بوزن جعفر ـ وهو مولى زِنْبَاع الجُذَامِي، له صحبةٌ، ورِوايةٌ. والمشهورُ أنَّه يُكْنَى أبا عبدِ الله، وهو اسمٌ فَرْدٌ، لم يَتَسَمَّ به غيرُه فيما نعلم.

لكنْ ذَكَر أبو موسى في ذَيْله على الصحابة لابن مَنْده: سَنْدَر أبو الأسود، وروى له حديثاً.

وتُعُقِّبَ عليه في ذلك، فإنَّه هو الذي ذَكَره ابنُ منده، فقد ذكر الحديثَ المشارَ إليه محمدُ بنُ الرَّبيع الجِيزِي في «تاريخ الصحابة الذين نَزَلُوا مِصرَ» في

---

(١) الحافظُ الإمامُ أبو عبد الله الحُسَين بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الله البغداديُّ. مات سنة ٣٨٦. «تاريخ بغداد» (٨/١٣) و«السير» (١٧/٨).

(٢) ذكره البَرْدِيجِيُّ في «طبقات الأسماءِ المفردة» برقم (٣٧٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٥٤).

(٤) «الضعفاء» (٢/ ٢١٦).

(٥) «النزهة» (٧٦). والحديثُ المشارُ إليه هو ما رواه عَنْبَسَةُ بنُ عبدِ الرحمن عن صُغْدِيِّ بنِ عبدِ الله عن قتادةَ عن أنسٍ مرفوعاً (الشَّاةُ بَرَكَةٌ).

ترجمة الأولِ، كما حَرَّرَ ذلك شيخُنا في «الإصابة»[1].

على أنَّ ابنَ الصلاح قال: «وعلى ما فَهِمْتُه مِنْ شَرْطِه لا يلزَمُه[2] ما يوجَد مِن ذلك في غيرِ أسماءِ الصحابةِ، والعلماءِ، والرُّواةِ»[3]. بل قال: «والحقُّ أنَّ هذا فنٌّ يصعبُ الحُكمُ فيه، والحاكمُ فيه على خَطَرٍ من الخَطَأِ والانتِقَاض، فإنه حَصْرٌ في بابٍ واسعٍ، شديدِ الانتشار»[4]، يعني كما قيل في الحُكْم لِسَنَدٍ مُعَيَّنٍ بأنَّه أصحُّ مطلقاً.

وقد قلد ابنُ الصلاح غيرَه في بعض الأوهامِ، فإنَّه ذكرَ من الأسماءِ والكُنَى في ذلك طائفةً رتَّبها على حروفِ المعجم، ومنَ الألقاب عِدَّةً. وعليه في كثير من ذلك مُؤَاخَذَاتٌ[5]، ولذا اقتصرتُ منها على جُملةٍ ممَّا لا مُشَاحَّةَ فيه.

فمِن الأسماءِ (**نَحْوُ**) أجمدَ ـ بالجيم ـ ابنِ عُجَيَّانَ ـ بعين مهملة، ثم جيم، ومثناة تحتانية ـ على وزن: عليّان، قال ابنُ الصلاح: «ورأيتُه بخطِّ ابنِ الفُرَات ـ وهو حُجَّةٌ ـ مُخَفَّفاً على وزن سُفْيان»[6]، صحابيٌّ. وقيل فيه: بالحاءِ المهملةِ، كالجادَّةِ.

وأَوْسَطَ بنِ عَمْرو البَجَلِي، تابعيٌّ[7]. وتَدُومُ ـ كتَقُوم ـ ابنِ صُبْحٍ، بضم الصاد المهملة، الكَلَاعِي عن تُبَيعِ الحِمْيَرِي ابنِ امْرَأةِ كَعْبِ الأحبار. وجُبَيبِ ـ بالجيم مصغر ـ ابنِ الحارث، صَحَابِيٌّ.

---

(١) (٢/ ٨٤) ـ القسم الأول، و٢/ ١٣ ـ القسم الرابع).

(٢) أي البَرْدِيجيّ.

(٣) «علوم الحديث» (٢٩٢).

(٤) (المصدر السابق ـ ٢٩٣).

(٥) كَعَدِّهِ اسْمَ زِرٍّ، وسُعَير، والمُسْتَمِرّ، ونُبَيْشَةَ، ونَوْفٍ أَفْرَاداً وهي ليست كذلك. بيَّن ذلك العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٦١ ـ ٣٦٥).

(٦) «علوم الحديث» (٢٩٣).

(٧) قال البُلْقِينيُّ في «المحاسن» (٥٠١): (ليس هذا فرداً. فلَهُم أَوْسَطَانِ آخَرَانِ)، كذا قال ولَمْ يُسَمِّهُما. ولَمْ أجِدْ للعراقيِّ استدراكاً على (أوْسَط) ولم أجدْ ـ فيما اطلعتُ عليه ـ آخرَ بِاسْمِ أوسطَ وقد عَدَّه في الأفرادِ ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤٦). وذكر ابنُ أبي حاتم وكذا ابنُ حِبّان في «الثقات» (٤/ ٥٣) والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٢/ ٣٩٤) أنَّه قيل في اسمِهِ أيضاً: أَوْسَطُ بنُ إسماعيلَ، وأَوْسَطُ بنُ عامرٍ. فهل كانَ هذا سببَ قَوْلِ البُلْقِينيِّ: (ولهُمْ أَوْسَطَانِ آخَرَانِ)؟ الله أعلم.

وجَنْدَرَةَ بنِ خَيْشَنَةَ أَبِي[1] قِرْصَافَة. وجِيلَانَ ـ بكسر الميم، ثم مثناة تحتانية ساكنة ـ ابنِ فَرْوَةَ، أَبِي[2] الجلد ـ بفتح الجيم، ثم لام ساكنةٍ ودالٍ مهملة ـ الأخباريِّ، تابعيٌّ. وسَنْدَرِ الجذاميِّ الخصيِّ مولى زِنْبَاعٍ، له صحبةٌ. وشَكَلِ ـ بفتحتين ـ ابنِ حُمَيد، صحابيٌّ.

وشَمْغُونَ بن زيدٍ أبي رَيْحَانَةَ، صحابيٌّ، وهو بمعجمتين، وحُكِي في كلٍّ منهما الإهمال[3]. وصُدَيِّ ـ كأُبَيٍّ ـ ابنِ عَجْلَان أبي أُمَامَةَ، صحابيٌّ. وضُرَيبِ بنِ نُقَيرٍ، أو نفير، أو نُفَيلٍ، ـ على الأقوال ـ بتصغيرِ كُلِّها أبي السَّلِيل ـ بفتح المهملة، وكسر اللام، وآخره لام ـ العَدَوِي البَصْرِيِّ. وعَزْوَانَ ـ بمهملة ثم معجمة ـ ابنِ زيد الرَّقَاشي أحدِ الزُّهَّاد، تابعيٌّ.

وعَسْعَسِ ـ بمهملتين ـ ابنِ سَلَامَةَ أبي صُفْرَةَ التَّمِيميِّ البصري، تابعيٌّ. وكَلَدَة ـ بفتحات ـ ابنِ الحَنْبَل ـ بحاءٍ مهملة مفتوحة، ثم نون ساكنة، بعدها موحدة مفتوحة ولام ـ صحابيٌّ. و(**لُبَيٍّ**) بموحدة كأُبَيٍّ بالتصغير (**ابن لَبَا**) بموحدةٍ أيضاً كَفَتًى، وعَصَى، ضبطَه كذلك أبو عَلِيٍّ[4]، ثم ابنُ الدَبَّاغ[5]، وابنُ الصلاح[6]، وقيل: بِضَمِّ اللام وتشديدِ المُوَحَّدة، ضبطَه ابنُ فتحون في

---

(١) في النسخ: أبو. وهو جائزٌ على القطع، والاتباعُ أكثر. وجَنْدَرَة: بفتح الجيم وإسكانِ النون ثم مهملتين مفتوحتين. وخَيْشَنَة: بالخاء ثم مثناة تحتية ثم شين معجمة بعدها نون على وزن ما قبلها. وهو صحابي. والضبط من «التقريب» (١٤٣).

(٢) في النسخ: أبو. على القطع، وقد عدّلتها ـ هنا والمواضع الأربعة بعدها ـ إلى (أبي) على الاتباع. لأنه الأكثر.

(٣) ذكره ابنُ حجر في «التقريب» (٢٦٨) بالعين المهملة، ثم قال: ويقال: غَيْنُه معجمة، وقاله قبله ابن الصلاح (٢٩٤).

(٤) الفقيهُ الحافظُ القاضي الحُسينُ بنُ محمدِ ابنُ سُكَّرَةَ الصَّدَفِي، مات سنة ٥١٤. (السير ـ ١٩/ ٣٦٧). وليس هو أبا عليٍّ الجَيّاني.

(٥) الإمامُ الحافظُ المُتْقِنُ ابو الوليد يوسفُ بنُ عبدِ العزيز بنِ يوسفَ. مات سنة ٥٤٦ (السير ـ ٢٠/ ٢٢٠). ومن مؤلَّفاتِه (كتاب في مشتبه الأسماء ومشتبه النِّسْبة)، ذكرَه ابنُ نُقطَة في (الاستدراك). أورده المُعَلِّمي اليماني في تحقيقه لكتاب (الأنساب ـ ١/ ٢٦٦).

(٦) (علوم الحديث ـ ٢٩٤).

«الاستيعاب»[1]، قال: «وكذلك رأيتُه بخطِّ ابن مُفَرِّجٍ[2] فيه، وفي وَلَدِه معاً»، وشذَّ ابنُ قانِعٍ فَجَعَلَ لُبيًّا أُبيًّا[3]. وهو وَهَمٌ فاحشٌ.

ولَبِيدِ رَبِّه ـ بفتح أَوَّلِه ـ ابنِ بَعْكَك، بموحدة مفتوحة ثم عين مهملة ساكنة، بعدها كافان: أحدِ ما قيل في اسمِ أَبِي السنابلِ الصَّحَابِي. ولُمَازَةَ ـ بضم اللام، ثم ميم خفيفة، وزاي معجمة ـ ابنِ زَبَّار: بمعجمة مفتوحة، ثم موحدة مشددة، وراءٍ، تابعيّ. ووابصةَ بنِ مَعْبَدٍ، صحابيّ. وهُبَيب ـ بضم الهاء، ثم موحدتين بينهما تحتانية مصغر ـ ابن مُغْفِل: بضم الميم، ثم معجمة ساكنة، ثم فاء مكسورة، وآخره لام. وهَمْذَانَ ـ باسم القبيلة، وقيل: إنَّه بالذال المعجمة ـ بَرِيدِ عُمَرَ. وفي بعض هؤلاءِ ما الفرديةُ فيه وفي أبيه معاً، وربَّما تكونُ في الكُنْيَةِ أيضاً.

وأغربُ مِنْ هذا كُلِّه ما قال ابنُ الجوزي: إنَّه لا يُوجَد مثلُ أسماءِ آبائِهِ[4]، وهو:

مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَد بنِ مُسربَل بنِ مُغَربَل بن مُرَعبل[5] بنِ أَرَنْدَل بنِ سَرندل بنِ عَرَندل بنِ ماسَك بن المُسْتَورد.

هكذا سَرَدَ نَسَبَهُ مَنصورُ الخالديُّ[6]، ولم يتابَع عليه.

قال أحمدُ العجليُّ: «وكان أبو نُعَيم ـ يعني الفَضْلَ بنَ دُكَين ـ يسألني عن نَسَبِهِ، فأُخبرُه به، فيقولُ: يا أحمدُ هذهِ رُقْيَةُ العقرب»[7].

---

(١) عبارةُ الحافظ في (الإصابة ـ ٣/ ٣٢٥) عن ابن فتحونَ: (وَضَبَطْنَاه عن «الاستيعاب»...)، وهي أجودُ.

(٢) الإمامُ الفقيهُ الحافظُ أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمدَ الأُمَويُّ مولاهم القُرْطُبي، مات سنة ٣٨٠. (جذوة المقتبس ـ ٤٠) و(السير ـ ١٦/ ٣٩٠).

(٣) هذا هو المشهور عن ابنِ قانعٍ. لكنْ في (الإكمال ـ ٧/ ١٨٨) أنَّ ابنَ قانعٍ ظَنَّ أنَّ اسمَه: أُمَيّ: بالميم.

(٤) (التلقيح ـ ٧٠٢).

(٥) هذا هو المشهور: مُرَعبل. وجاء عند الأزدي في (الأسماء المفردة): مكربل.

(٦) أخرجه عنه العِجْلي في «الثقات» (٢/ ٢٧٢) وسقط منه (سَرَندل). وأورده كما هنا الأميرُ في «الإكمال» (٧/ ٢٤٩) وقال: ولم يكن الخالديُّ من الأثبات.

(٧) «الثقات» (٢/ ٢٧٣)، وفي «التلقيح» (٧٠٣) أنَّ أبا نُعَيم قال لأحمدَ بنِ يونُسَ البَرْقِي: (لو كان في هذه: التسميةُ: بسمِ الله الرحمن الرحيم كانت رُقْيَةً للعقرب). يعني لِمَا في =

٨٦٣ ومن الألقابِ نحوُ كُلٍّ واحدٍ مِن سَفِينةَ الصحابيِّ المختلَفِ في اسمه **(أو مِنْدَلٍ)** هو لقبٌ لابنِ عَليٍّ العَنَزِي، واسمُه **(عمرو، وكَسْراً نَصُّوا في الميم)** أي ونَصُّوا على الكَسر في الميم منه. قال ابنُ الصلاح: «ويقولونَه كثيراً بفتحها»[١]. زاد المصنفُ حكايةً عن خطِّ ابنِ ناصرِ الحافظِ: أنَّه الصوابُ[٢].

ومُطَيَّنٍ، ومُشْكُدَانَةَ الجُعْفِيِّ.

وسيأتي مِن ذلك طائفةٌ في نوعِها المختصِّ بها[٣].

ومِن الكُنَى: نَحْوُ كُلٍّ مِنْ أَبِي البَدَّاحِ ـ بموحدة، ثم دال مهملة ثقيلة، وآخره حاء مهملة ـ ابنِ عاصم، تابعيٌّ. وأبي بَرْزَةَ ـ بموحدةٍ مفتوحةٍ ثم راءٍ ساكنةٍ، بعدَها معجمة ـ الصحابيِّ، فردٍ فيهم، واسمُه نَضْلَةُ بنُ عُبَيد.

وأبي سِرْوَعَةَ ـ بكسر المهملة، وفتحِها ـ عقبةَ بنِ الحارث، صحابيٌّ.

وأبي السَنَابِلِ ـ بفتح المهملة، ثم نون خفيفة، وبعد الألف موحدة، ثم لامٍ ـ الماضي قريباً.

وأَبِي العُبَيدَين: بضم أوله، ثم موحدةٍ تثنيةُ عُبَيْدٍ، واسمُه مُعاويةُ بنُ سَبْرةَ ـ بمهملة مفتوحة، بعدها موحدة ساكنة ـ تابعيٌّ. وأبي العُشَرَاءِ الدَّارِمي الماضي ضَبطُه في «الآباء عن الأبناء»[٤]. وأبي المُدِلَّة ـ بضم الميم، ثم دال مهملة مكسورة، بعدها لام مشددة، ثم هاءُ تأنيث ـ المَدَنِي، تابعيٌّ. وأَبِي مُرَايَة ـ بضم الميم، ثم راءٍ مهملة مخففة، وبعد الألف تحتانية، ثم هاءُ تأنيث ـ العِجْلِيِّ عبدِ الله بنِ عَمْرو، تابعيٌّ. **(أَوْ أَبِي مُعَيدٍ)** بضمِ الميم، وفتح العين المهملة، وسكون المثناة التحتانية، وآخره دال مهملة، واسمُه **(حفصُ)** بنُ غَيْلَانَ الدِمشقيُّ، عن مكحولٍ وجماعةٍ، وعنه نحوٌ مِنْ عشرة، ومع هذا جَهلَه ابنُ حَزْم[٥]، كما جَهلَ الترمذيَّ صاحبَ «الجامعِ» فقال: «ومَنْ محمدُ بنُ عِيسى بنِ سَوْرَةَ؟»[٦]!.

= بعضِ الرُّقَى ـ غيرِ الشرعية ـ من الطلاسم والكَلِمَات مجهولةِ المعنى. والله أعلم.

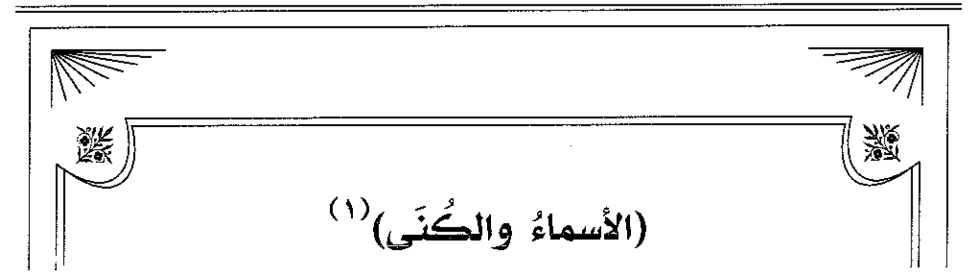
(١) «علوم الحديث» (٢٩٦). (٢) «التقييد والإيضاح» (٣٦٧).

(٣) يعني (الألقاب) (ص٢١٢).

(٤) (ص١٥٦) وهو في نوع: (رواية الأبناء عن الآباء).

(٥) «المُحَلّى» (٦/٧) فقال عنه: (مجهول). و(٢١٣/١٠) ولفظه: (.... ولا نَعْرِفُه. وأَخْلِقْ به أنْ يكونَ مَجْهُولاً لا يُعْتَدُّ بِهِ).

(٦) عزاه الحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (٣٨٨/٩) إلى ابن حزم في كتاب =



(الأسماءُ والكُنَى)[1]

٨٦٤ (واعنِ) أي اجعلْ أيُّها الطالبُ من عنايَتِك الاهتمامَ (بـ) معرفةِ (الاسْمَا) ـ بالنقل، وبالقصر للضرورة ـ لِذَوِي الكُنَى (والكُنَى) لِذَوِي الأسماءِ، فهو فنٌّ مهمٌّ مطلوبٌ.

وفائدةُ ضبطِه الأَمْنُ مِنْ ظَنِّ تَعَدُّدِ الرَّاوِي الواحدِ المَكْنِيِّ في مَوضعٍ، والمُسَمَّى في آخَرَ، قال ابنُ الصلاح: «ولم يَزَلْ أهلُ العلم بالحديث يَعْتَنُون به، ويَتَحَفَّظُونه، ويطارِحُونه فيما بينَهم، وينتقِصُون مَنْ جَهِلَه»[2]، يعني كما عِيبَ الجَمَالُ ابنُ هِشَام إمامُ العَرَبِيَّةِ بأَنَّه رَامَ الكشفَ عن ترجمةِ أَبِي الزِّنَادِ، فلَمْ يَهْتَدِ لِمَحَلِّه مِنْ كُتُبِ الأسماءِ، لِعَدَمِ معرفةِ اسمِه، مع كَوْنِهِ مَعروفاً عند مُبتَدِئي الطلبة[3].

ولقد امتَحَنَ شيخُنا بعضَ الطلبةِ بتَعْيِين أبي العبَّاس الدِّمشَقي شيخ ابنِ حِبّان حيثُ مرَّ في قراءةِ زوائدِ صحيحه عليه فلم يَهْتَدِ لذلك، كما قدَّمتُه في التدليس[4].

وقد رُوِّينا عن أبي ذَرٍّ ﷺ أنه قال: «أَنَا أبو ذَرٍّ، مَنْ عَرَفَني فقد عَرَفَني،

= الفَرَائض من كتابه (الإيصال). يعني كِتابَ (الإيصال إلى فهم كتاب الخِصَال) قال الذهبيُّ في «السير» (١٨/ ١٩٣): إنَّه في خمسةَ عَشَرَ ألف ورقة!.

(١) وهو النوعُ الخمسون من كتاب ابنِ الصلاح.

(٢) «علوم الحديث» (٢٩٧).

(٣) ذكر ذلك العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١١٦) مع إبْهَام مَنْ حَصَلَ له ذلك، ولفظُهُ: (ولقد بلَغَنِي عن بعضِ مَنْ دَرَسَ في الحديث ـ ممَّن رأيتُه ـ أنَّه أرادَ الكشفَ عن ترجمةِ أبي الزناد...).

(٤) (١/ ٣٣٦)، وبيّن السخاوي فيه أنه بادَرَ بذِكْر اسمِه فقال: هو أبو الحسن أحمدُ بنُ عُمَير بنِ جَوْصَا. فأَعْجَبَ ذلك شيخَه.

ومن لم يعرِفْني فأنا جُنْدَب»[(١)].

وربَّما ينشأُ عن إغفالِهِ زيادةٌ في السَّنَد، أو نقصٌ منه وهو لا يشعرُ، فقد رَوَى الحاكمُ من حديثِ أبي يوسفَ عن أبي حَنِيفَةَ عن مُوسى بنِ أبي عائشةَ عن عبد الله بنِ شَدَّاد عن أبي الوليدِ عن جابرٍ مرفوعاً: «مَنْ صَلَّى خلفَ الإمام فإنَّ قراءتَه له قراءةٌ»[(٢)]، وقال: «إنَّ عبدَ الله هو أبو الوليد، كما بيَّنه عليُّ بنُ المَدِيني»، يعني فـ «عن» زائدةٌ. قال: «ومَنْ تَهاوَنَ بمعرفةِ الأسامي أورثَه مثلَ هذا الوَهَم» انتهى[(٣)].

وعكسُه أنْ تَسقُطَ «عن» كما اتَّفقَ للنَّسائي ـ مع جَلَالَتِهِ ـ حيثُ قال: «عن أبي أسامةَ حمادِ بنِ السائب»، لأنَّ أبا أسامةَ هو حمادُ بنُ أسامة، وشيخُه

---

(١) أخرجه عنه ابن قُتيبة في «المعارف» (٢٥٢).

(٢) أخرجه هكذا الدَارَقُطْني (١/ ٣٢٥)، والحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (١٧٨) وسيذكُر ما في هذا السندِ من الوَهَم.

وأخرجه ابنُ ماجه في «إقامةِ الصلاة»: باب إذا قَرَأَ الإمامُ فأنْصِتُوا (١/ ٢٧٧)، والطحاويُّ (١/ ٢١٧) والدارَقطنيُّ (١/ ٣٣١) من طريقِ جابرِ الجُعْفِي عن أبي الزُبَير عن جابرِ بن عبد الله مرفوعاً بلفظ: (مَنْ كان له إمامٌ فقراءةُ الإمامِ له قراءةٌ). والجُعْفِيُّ ضعيفٌ جداً.

وأخرجه أيضاً الطحاويُّ (١/ ٢١٧)، والدارقطنيُّ (١/ ٣٢٣) من طريقِ أبي يُوسفَ عندَ الأول وإسحاقَ الأزرقِ عند الثاني كلاهما عن الإمام أبي حنيفةَ عن موسى بنِ أبي عائشةَ عن عبدِ الله بن شداد عن جابرٍ مرفوعاً بلفظِ ابنِ ماجه وهذا الإسنادُ أعلَّه بعض الأئمة بضعفِ أبي حنيفةَ في حِفْظِهِ. وفي النفس شيء من هذا في حقِّ هذا الإمام الفقيهِ النبيهِ الوَرِعِ العامِلِ مع توثيقِهِ من قِبَلِ إمامِ «الجرح والتعديل» يحيى بنِ مَعين، ومن عليِّ بنِ المَدِيني، وغيرِهما ثم إنَّ أبا حنيفةَ لَمْ ينفردْ بروايتِهِ عن مُوسى، وأيضاً فقد جاءَ الحديثُ بأسانيدَ أُخَرَ عن جابرِ بنِ عبدِ الله، وابنِ عُمَرَ، وأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، وأبي هريرةَ، وابنِ عباس، وتلكَ الأسانيدُ وإنْ كان فيها مقالٌ إلَّا أنَّ مجموعَ ذلك يدلُّ على أنَّ لهذا الحديثِ أصلاً وأنَّه لا يَقِلُّ عن رُتبةِ الحَسَن.. ويشهدُ له حديثُ أبي موسى عند مسلم في «الصلاة» برقم (٦٣): (وإذا قرأ فأنصتوا). وللتوسُّع في ذلك وما يُعَارِضُه من الأحاديثِ يُرَاجع: «شرح معاني الآثار» (٢١٥ ـ ٢٢٠) و«سنن الدارقطني» (١/ ٣٢٣ ـ ٣٣٣)، و«نصب الراية» (٢/ ٦ ـ ١٤) علاوةً على كتاب «القراءة خلف الإمام» للإمام البخاريِّ، وكذا للبيهقي.

(٣) من «معرفة علوم الحديث» (١٧٨).

حمادٌ هو محمدُ بنُ السائب أبو النَّضْر الكَلْبي، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه في النوع قبله[١].

وليحيى بنِ مَعِين، وعليِّ بنِ المديني[٢]، وأبي بكر ابنِ أبي شَيبةَ، ومسلم[٣]، والنسائيِّ[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، وشَبَابِ العُصْفُرِيِّ[٦]، وأبي مُحمَّدِ ابنِ الجَارُودِ[٧]، وأبي بِشر الدُولابِي[٨]، وأبي القاسمِ ابنِ مَنْدَه[٩]، ووالِدِه أبي عبدِ الله[١٠]، وأبي عَرُوبَةَ الحَرَّانِي[١١]، وأبي عبدِ الله ابنِ مَخْلَد[١٢]، وأبي عُمَرَ ابنِ عبد البَرِّ[١٣]، وأبي إسحاقَ الصَرِيفِينِي[١٤]، وأبي أحمدَ الحاكمِ

---

(١) (ص١٨٧).

(٢) ذكره الخطيب في «الجامع» (٢/ ٣٠١) باسم: «كتاب الأسامي والكنى»، وقال: ثمانية أجزاء.

(٣) طبع باسم: «الكنى والأسماء». بتحقيق د. عبد الرحيم القشقري.

(٤) سماه ابنُ خَير في «فهرسته» (٢١٤): «كتاب الأسماءِ والكنى». قال العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١١٦): (إنَّ النسائيَّ رتَّبَ حروفَ كتابِه على ترتيبٍ غريبٍ ليس على ترتيبِ حُروفِ المُعجَم المشهورةِ عند المَشَارِقَةِ، ولا على اصطلاح المَغَارِبةِ، ولا على ترتيبِ حروفِ (أبجَدَ) ولا على ترتيبِ حروفِ كثيرٍ من أهل اللغة كـ (العين) و(المحكم)....) إلخ. وسَيُشِيرُ المصنّف قريباً إليه.

(٥) أورَدَه في كتابه «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٣٠) إلى آخر الكتاب بعنوان: «أصحاب الكنى الذين لا يُعرَف لهم اسم».

(٦) يعني خليفةَ بنَ خَيّاط. صاحبَ «التاريخ» و«الطبقات».

(٧) الإمامِ الحافظِ عبدِ الله بنِ عليّ بنِ الجارود النَّيْسَابُورِي صاحبِ كتاب «المُنْتَقَى في السننِ». مات سنة ٣٠٧ «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٤)، و«السير» (١٤/ ٢٣٩).
وسمَّى كتابَه ابنُ خَير في «فهرسته» (٢١٣): «كتابُ الأسماءِ والكنى» وقال: (ستَّةَ عَشَرَ جزءاً).

(٨) وهو أشملُ الكتبِ المطبوعةِ حتى الآن.

(٩) واسم كتابِه: «فتحُ الباب في الكُنى والألقاب»، مطبوع.

(١٠) واسمه: «الأسماءُ والكنى»، «الرسالة المستطرفة» (١٢١).

(١١) الإمامِ الحافظِ صاحبِ التصانيفِ الحُسينِ بنِ محمد. مات سنة ٣١٨ «السير» (١٤/ ٥١٠)، و«الشذرات» (٢/ ٢٧٩)، واسمُ كتابه «الأسماء والكنى».

(١٢) يغلب على ظنِّي أنَّه محمدُ بنُ مَخْلَدِ بنِ حفص، الإمامُ الحافظُ، الدُّورِي ثم البَغْدادي المتوفى سنة ٣٣١. «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٠)، و«السير» (١٥/ ٢٥٦).

(١٣) سيذكر المؤلف اسمه.

(١٤) الإمامِ الحافظِ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ الأزهرِ العراقيّ. مات سنة ٦١٤ «السير» (٢٣/ ٨٩)، و«الشذرات» (٥/ ٢٠٩).

النَّيْسَابُورِي[١]، وغيرِهم فيه تَصَانِيفُ[٢].

سمَّى ابنُ عبدِ البر تصنيفَه: «الاستغناء في مَعرفة الكُنَى»[٣]، وهو في مجلَّدٍ ضخم، ولعلَّه اندرجَ في قول ابنِ الصلاح: «ولابنِ عبدِ البر في أنواعٍ منه كتبٌ لَطِيفةٌ رائقةٌ»، انتهى[٤].

وأجلُّها آخِرُها، لِعَدَمِ اقتصارِه على مَن عُرفَ اسمُه، بل ذَكَرَ مَنْ لم يُعرَفِ اسْمُه أيضاً، بخلافِ مسلمٍ والنَّسائيِّ وغيرِهما، فإنَّهم لا يذكُرون غالباً إلَّا مَن عُرف اسمُه، وهي مرتَّبَةٌ على الشائِع للمشارِقَةِ في الحُروفِ، إلَّا النَّسائيَّ فعلَى ترتيبٍ فيها كأنَّه ابتكَرَه، فبدأَ بالألفِ، ثم اللامِ، ثم الموحدةِ وأختَيها، ثم الياءِ الأخيرةِ، ثم النونِ، ثم السينِ وأختِها، ثم الراءِ وأختِها، ثم الدالِ وأختِها، ثم الكافِ، ثم الطاءِ وأختِها، ثم الصادِ وأختِها، ثم الفاءِ وأختِها، ثم الواوِ، ثم

= والصَّرِيفِينِي: بفتح الصاد المهملة، وكسر الراء، ومثناتين تحتيتين بينهما فاء مكسورة ثم نون، نسبة إلى (صَرِيفِين) قريتَين إحداهما من أعمال (واسط) والأخرى (صَرِيفِين بغداد) «الأنساب» (٨/٥٨، ٥٩)، والمذكورُ منسوبٌ إلى الثانية.

(١) وهو أجلُّها، كما سيذكُرُه المصنفُ قريباً. وقاله قبلَه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/١١٦)، وسمَّاه ابنُ خير في «فهرسته» (٢١٤): «كتاب الأسماء والكنى المجرّدة»، وقد طبع بعضه بتحقيق د. يوسف الدخيل في رسالة علمية.

(٢) مثل «الأسامي والكُنى» للإمام أحمدَ، مطبوع، وكذا «الكُنى» للبخاريِّ، مطبوع ضِمْنَ كتابه «التاريخ الكبير» في آخرِه.

(٣) هو مطبوع باسم: «الاستغناء في معرفة المشهورين من حَمَلَةِ العلم بالكُنى».
وهو مشتمل على ثلاثةِ كُتُبٍ لابن عبد البر، سأذكرُ أسماءَها في التعليقةِ الآتيةِ إنْ شاء اللهُ تعالى.

(٤) من «علوم الحديث» (٢٩٦).
والكتبُ المشارُ إليها هي:
١ ـ «كتاب مَنْ عُرِفَ مِنَ الصحابةِ بِكُنْيَتِه واشتَهَرَ بها ولم يُوقَف على اسمِه، أو عُرِف اسمُه على اختلافٍ فيه».
٢ ـ «أسماءُ المعروفين بالكُنى مِن حَمَلَةِ العلم ممَّن اشتَهر بكُنْيَتِه ولم يُذْكَر في أكثرِ أسانيدِ الحديثِ باسْمِه من التابِعين ومَن بعدَهم».
٣ ـ «مَنْ لَمْ يُوقَف له على اسمٍ، ولا عُرِفَ بغيرِ كُنْيَتِهِ مِنَ التابعين ومَن بعدَهم من الخالِفِين).

الهاءِ، ثم الميمِ[١]، ثم العينِ وأختِها، ثم الحاءِ وأختَيها[٢].

ولم يُرَاعُوا جميعاً ترتيبَها في كل حرفٍ، بحيثُ يبدَؤون في «الهمزةِ ـ مثلاً ـ بأبي إبراهيمَ قبل أبي إسحاقَ، ثم بأبي إسحاق قبل أبي أَسْلَمَ، جَرْياً منهم على عادةِ المُتَقَدِّمين غالباً، فالكشفُ منها لذلك مُتْعِبٌ.

ولذا رتَّبَ الذهبيُّ كتابَ الحاكم مُجَرَّداً عن المتون والتراجِم وغيرِها، وسمَّاه «المُقْتَنَى في سَرْدِ الكُنَى»، وقال: «إنَّ مُصَنِّفَ الأصلِ زَادَ وأفادَ، وحرَّرَ وأجادَ»، وكتابُهُ في أربعةَ عَشَرَ سِفْراً يجيءُ بالخَطِّ الرفيعِ خمسةَ أسفارٍ، أو نحوَها»[٣].

وكذا جَمعَ في الكُنى محمدُ المَدْعُوُّ ثابتَ بنَ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ اللَّخْمي، ابنُ الصَيْرَفِيِّ[٤]. ولي فيها أيضاً تصنيفٌ لم أُبَيِّضْه إلى الآن.

(وقد قَسَم) بالتخفيفِ **(الشيخُ)** ابنُ الصلاح **(ذا)** النوعَ إمَّا **(لِتِسْعٍ)** ـ بتقديم المثناة على المهملة ـ من الأقسام نظراً إلى ما ذكره في النوع الخمسين[٥] **(أو)** بالنقل **(عَشْرِ قِسَم)** أي أقسام، بانضمام المعروفين بالاسم دون الكنية الذي أَفْرَدَه في نوعٍ مستقل[٦]، وقال فيه: «إنَّه مِنْ وجهٍ ضدُّ

(١) سقطت (الميم) من المطبوع من «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١١٦) للعراقيِّ.

(٢) في المطبوع من (المصدر السابق): (. . . . ج ح خ). والأولُ أقربُ لضبطِهِ بالحُرُوف.

(٣) «المُقْتَنَى في سَرْد الكنى» (١/ ٢٦).

(٤) كذا جاء: (محمد المدعو ثابتَ بنَ الحسن. . .) إلخ، وقد جاءَ في «الوفيات» لابن رافع (١/ ٢٣٢): (وفي يوم السبتِ النصفِ من ذي الحجة منها (يعني سنة ٧٣٨) توفي الإمامُ المحدثُ تَقِيُّ الدينِ أبو عَبدِ الله محمدُ ابنُ الإمامِ المُحَدِّثِ شَرَفِ الدينِ الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ عِيسى اللَّخْمِيِّ الشافِعِي الصُوفِي. . .).
وجاء في «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٢٣): (محمدُ ابنُ الحسن بن عيسى اللخمي، تقي الدين بنُ الصيرفي).
قلتُ: ويغلبُ على ظَنِّي أنَّ المذكورَ عند السخاوي هو هذا المترجَمُ عند ابن رافع وابنِ حجَر، إلَّا أنَّ (الصيرفي) تصحَّفتْ عند ابنِ رافع، أو سَقَطَتْ، وأسقط ابنُ حجرٍ ذِكْرَ جَدِّه. ولم أَجْزِمْ به لأنِّي لم أقفْ على شيءٍ حولَ تلقيبِهِ بِثَابِتٍ. والله أعلم.

(٥) «علوم الحديث» (٢٩٦ ـ ٣٠٢).

(٦) (هو النوع الحادي والخمسون) (٣٠٣).

النوعِ الذي قبلَه، ومن شأنه أَنْ يُبَوَّبَ على الأسماءِ ثم تُبَيَّنَ كُناها، بخلافِ الذي قبلَه».

قال: «وقلَّ مَنْ أفرَدَه بالتصنيفِ، وبلَغَنا أنَّ لأبي حاتم ابنِ حِبَّان البُستِيِّ فيه كتاباً[1]. ومن وجهٍ آخَرَ يصلُحُ أنْ يُجعلَ قِسْماً من أقسامِه»[2] يعني كما سلَكه مصنفو الكنى حيثُ جَمَعُوا مَن عُرِفَ بالكُنْيَةِ، ومن عُرِف بالاسم، وتَبِعَهم الناظمُ[3].

وكذا قال ابنُ كَثير: «إنَّه كان ينبغي أنْ يكون هذا النوعُ ـ يعني من اشْتَهر بالاسم ـ قِسْماً عاشراً من الأقسامِ المذكورة»[4].

٨٦٥ القسمُ الأولُ من العشرة ـ وهو قسمان ـ **(مَنِ اسمُه كنيتُه انفراداً)** أي ليس له كنيةٌ ولا اسمٌ غيرُها **(نَحْوُ أبي بِلَالٍ)** الأشعريِّ، الراوي عن شَرِيكٍ وغيرِه، فإنه رُوِي عنه أنه قال: «ليس لي اسمٌ، اسمِي وكنيتِي واحدٌ»[5]، وما قيل من أنَّ اسمَه محمدٌ فشاذٌّ[6].

ونحوُ أبي حَصِين بنِ يحيى بنِ سُلَيمان الرازي، رَوى عنه جماعةٌ منهم أبو حاتم الرازيُّ، وسألَه: «هل لك اسمٌ؟ فقال: لا، اسمي وكنيتي واحدٌ. قال: فقلتُ له: أنا أُسميك عبدَ الله؟ فتبسَّم!»[7].

وما وقع في ترجمةِ الحَسَن بنِ العباس المُقْرِئ من «المُعجَم الصغير»

---

(١) ذكره الخطيبُ البغدادي في «الجامع» (٢/ ٣٠٣) باسم: «كتاب أسامي من يعرف بالكنى» وقال: إنَّه في ثلاثةِ أجزاء. وذكر له كتاباً آخرَ باسم: «كتاب من يعرف بالأسامي» في ثلاثةِ أجزاء أيضاً. والمراد منه معرفة «كنى من يعرف بالأسامي» كما سماه في «الرسالة المستطرفة» (١٢١).

(٢) «علوم الحديث» (٣٠٣).

(٣) قال في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١١٧): (وإنما جمعتُه مع النوع الذي قبله لأنَّ الذين صنَّفُوا في الكُنى جمعوا النوعَين معاً: معرفةَ مَن عُرفِ بالكنية، ومن عُرِف بالاسم).

(٤) «اختصار علوم الحديث» (٢١٤). (٥) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥٠).

(٦) وقال ابنُ عبد البر في «الاستغناءِ في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» (١/ ٤٧٩): (وقيل: اسمُه عبدُ الله. ولا يصح).

(٧) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٦٤).

للطبراني من أنَّ اسمَ أبي حَصِين يحيى بنُ سُلَيمان[١] فَوَهَم، فيحيى إنَّما هُو اسمُ أبيه[٢].

وكذا ذُكر من أمثلةِ هذا القسمِ أبو بَكر ابنُ عيّاش المُقْرِئ راوي قراءة عاصمٍ لقوله: «ليس لي اسمٌ غيرُه»[٣].

وسأله ابنهُ إبراهيمُ ـ لمَّا نَزَلَ به الموتُ ـ عن ذلك فقال: «يا بُنَيَّ إنَّ أباك لم يكُن له اسمٌ، وأنَّه لم يأتِ فاحشةً قطُّ، ويختمُ القرآنَ منذُ ثلاثين سنةً كلَّ يومٍ مرَّةً»[٤].

ولذا لمَّا سألَ أبو حاتم الرازيُّ ابنَه هذا عن اسمِ أبيه قال: «اسمُه وكنيتُه

---

(١) «المعجم الصغير» (١/ ١٢٦)، ولفظه: (وقد قيل: اسمُ أبي حَصِين يحيى بنُ سليمانَ).

(٢) ويُؤَيِّدُ هذا كلامُه السابقُ: (اسمي وكنيتي واحدٌ)، وعلى هذا فما جاء في «التدريب» (٢/ ٢٨١) من قوله: (وكأبي حَصِين ـ بفتح الحاءِ ـ يحيى بن سليمان) فوَهَم من السيوطيِّ إنْ لم تكن كلمةُ (ابنِ) سقطتْ قبلَ (يحيى) من الناسخ أو الطابع.

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٩)، وجاء عند البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٧٣) عنه أنه قال: (اسمي وكنيتي واحدٌ) وذكرَ الذهبيُّ في «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٣٤) أنه اختُلِفَ في اسمِهِ على عَشَرَةِ أقوالٍ، وذكرَ أنَّ أصحَّها اثنان: اسمُه كنيتُه، وشعبةُ.
وقال ابنُ الجَزَري في «غاية النهاية» (١/ ٣٢٦): (اختُلِف في اسمه على ثلاثةَ عشرَ قولاً أصحُّها شعبةُ) انتهى. هذا وقد قال البخاريُّ في مصدَرِه السابقِ عن اسمِ شعبةَ: (ولا يصحُّ). انتهى.
ووجدتُ أقوالَ أهلِ العلم في اسمِهِ بلغتْ سبعةَ عَشَرَ قولاً. وسيأتي ذكرُها قريباً.

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، وجاء فيه أنَّه قال نحوَ هذا لابنَتِه وجاء عند الذهبي في «السير» (٨/ ٥٠٤)، و«معرفة القراء الكبار» (١/ ١٣٨) و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٠٢) أنَّه لما حضَرَتْه الوفاةُ بكَتْه أختُه فقال لها: ما يُبكيكِ؟! انظري إلى تلك الزاويةِ قد ختمتُ فيها ثمانية عشر ألف ختمة. وجاء في «تهذيب الكمال» أيضاً أنَّه ختمَ فيها أربعةً وعشرين ألف ختمة.
وقال الذهبيُّ في «المعرفةِ»: (ورُوِي مِن غيرِ وجهٍ عنه أنَّه مكَثَ أربعينَ سنةً أو نحوَها يَخْتِمِ القرآنَ في كلِّ يومٍ وليلةٍ).
قلت: ثمانيةَ عشرَ ألفَ ختمة تحتاجُ إلى أكثرَ من خَمسين سنةً بمعدَّل ختمةٍ كلَّ يوم. فكيف بأربعة وعشرين ألف ختمة؟! علماً بأنَّه قد صحَّ عنه ﷺ النهيُ عن ختم القرآن في أقلَّ من سبعٍ أو ثلاثٍ. البخاري في «الصوم» باب صوم يوم وإفطار يوم (٤/ ٢٢٤) و«فضائل القرآن»: بابٌ في كم يقرأ القرآن (٩/ ٩٤)، ومسلم في «الصيام» باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرَّر بِهِ. (٢/ ٨١٢). وفيها قوله ﷺ لابن عَمرو: «ولا تَزِدْ على ذلك».

واحدٌ»[١] وهو الذي صحَّحه ابنُ حِبَّان[٢]، وابنُ الصلاح[٣]، والمِزِّيُّ[٤].

وقيل: بل له اسمٌ غيرُها، فقيل: حَبِيبٌ، أو حمادٌ، أو خِدَاشٌ، أو رُؤبةُ، أو سالمٌ، أو شعبةُ، أو عبدُ الله، أو محمدٌ، أو مسلمٌ، أو مطرف[٥].

وقال ابنُ عبدِ البر: «إنْ صحَّ له اسمٌ فهو شعبة»[٦]، وهو الذي صحَّحَه أبو زُرعةَ[٧]، ومَشَى عليه الشاطِبيُّ[٨]، وعاش قريباً من مائةِ سنةٍ حتى كانت وفاتُه بعدَ التسعين ومائة[٩].

وأبو عَمْرو بنُ العَلَاءِ المَازِنيُّ أحدُ أئمةِ القُرَّاءِ، قيل: اسمُه كنيتُه[١٠]، وقيل: بل سُمِّيَ إمَّا العُرْيانُ، أو زَبَّانُ[١١]، أو يحيى، أو جَزْءٌ، أو غيرُها على الأقوال[١٢].

وأبو سَلَمَة بنُ عبدِ الرحمن بنِ عوف أحدُ الفُقَهاء السبعةِ لِمَا قيل مِنْ أنَّ

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٩).
(٢) «الثقات» (٧/ ٦٦٩).
(٣) «علوم الحديث» (٣٠١).
(٤) «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٣٤).
(٥) وقيل: عَتِيقٌ، أو عطاءٌ «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٣٤) و«السير» (٨/ ٤٩٥).
وقيل: أحمدُ، أو عنترةُ، أو قاسمٌ، «السير» و«غاية النهاية» (١/ ٣٢٦). وقيل: حُسَيْنٌ. «السير».
فيكونُ مجموعُ هذه الأقوالِ ـ مع القول بأنَّ اسمَه أبو بكر ـ سبعةَ عَشَرَ قولاً.
(٦) «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» (١/ ٤٤٥).
(٧) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٩).
(٨) الإمامُ المقرئُ الشهيرُ القاسمُ بنُ فِيرُّه ـ بكسر الفاء وسكون المثناة التحتية وتشديد الراء مع ضمها ـ بن خلف بن أحمد الرُّعَيني. مات سنة ٥٩٠.
«وفيات الأعيان» (٤/ ٧١)، و«معرفة القراء الكبار» (٢/ ٥٧٣). والذي أشار إليه المصنف هو في قصيدته (حرز الأماني)، انظر: «سراج القارئ المبتدئ» (١١). ومشى عليه أيضاً ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٣٢٥).
(٩) عند البخاري في «التاريخ الصغير»، وابن حبان في «الثقات» وغيرِهما أنه مات سنة ١٩٣، وهناك أقوالٌ أُخَرُ.
(١٠) «التاريخ الكبير» (٩/ ٥٥).
(١١) قال الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٠٠): (على الأصحّ). وقال ابنُ الجَزَري في «غاية النهاية» (١/ ٢٨٩): (وأكثرُ الناسِ مِنَ الحُفّاظ وغيرِهم على أنّه زَبَّانُ).
(١٢) قال ابنُ الجَزَري: (وقد اختُلِف في اسمه على أكثرَ من عشرين قولاً، لا ريبَ أنَّ بعضَها تصحيفٌ من بعض).

اسمَهُ كنيتُه، ولكن قد قيلَ في اسمه: إسماعيلُ، أو عبد الله[١]، وهو الأرجحُ[٢].

وبالجُملَةِ فأمثلةُ هذا القسمِ قليلةٌ، وقلَّ أنْ تَخلوَ مِن خَدْشٍ.

وما أظرفَ قولَ بعضِ هؤلاءِ لابْنِهِ ـ وقد سألَه عن اسمِهِ ـ: «يا بُنَيَّ إنَّ أباكَ وُلِدَ بعدَ أنْ قُسِمَتِ الأَسماءُ»[٣].

(أو) بالنقل **(قد زادا)** على الكُنيةِ التي هي اسمُه ـ وهو ثاني قِسْمَي الأول ـ

٨٦٦ **(نحو أبي بكر)** بنِ محمد بنِ عَمْرو **(بنِ حَزْمٍ)** الأنصاريِّ **(قد كُنِي أبا محمدٍ بخُلْفٍ)** فيها، فيقالُ: إنَّ أبا بكرٍ اسمُه، وإنَّ أبا محمدٍ كنيتُه. وقيل: بل اسمُه كنيتُه وهو أبو بكر[٤].

ونحوُه القولُ بأنَّه لا كنيةَ له، بل اسمُه وكنيتُه واحدٌ. حكاه ابنُ الصلاح[٥] وغيرُه[٦]. **(فافطَنِ)** لهذا الخلافِ.

وأبي بكر بنِ عبدِ الرحمن بنِ الحارث بنِ هشام أحدِ الفُقهاء السبعةِ اسمُه: أبو بكر، وكنيتُه أبو عبدِ الرحمن[٧]، على ما قالَه ابنُ الصلاح ثم المِزِّيُّ[٨].

وقيل: أبو محمد. وقيل: اسمُه محمد، وقيل: عُمر.

ولكنَّ الصحيحَ عند النوويِّ والمِزِّيِّ أنَّ اسمَه كنيتُه[٩].

---

(١) «الاستغناء» (٢/٩٠٨)، و«السير» (٤/٢٨٧).

(٢) وبه جَزَمَ ابنُ قُتَيبة في «المعارف» (٢٣٨)، وذَكَره ابنُ سعد في «الطبقات» (٥/١٥٦) ووكيعٌ في «أخبار القُضَاة» (١/١١٧)، وقال ابنُ عبد البر في «الاستغناء»: (وهو الأصحُّ عند أهلِ النَّسَب).

(٣) جاء عندَ ابنِ حبان في «الثقات» (٧/٦٦٩) أنَّ أبا بكر بنَ عيَّاش قد سُئل عن اسمِه فقال: (وُلدتُ وقد قُسِمَتِ الأسماءُ).

(٤) «الاستغناء» (٢/١٠٦٢).

(٥) «علوم الحديث» (٢٩٧).

(٦) كالنوويِّ في «التقريب» (٢/٢٨٠)، وابنِ كثيرٍ في «اختصار علوم الحديث» (٢١٠).

(٧) قاله البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٩/٩) وصحَّحه ابنُ عبدِ البر في «الاستغناء» (١/٣٥). لكنْ قال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٦٩): (وهو قولٌ ضعيف).

(٨) «علوم الحديث» (٢٩٧)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/١١٢).

(٩) أما النوويُّ فإنَّه صحَّح ذلك في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١٩٤). وأمَّا في =

٨٦٧ (وَ) القسمُ (الثاني مَنْ يُكْنَى ولا اسْماً) له (نَدْرِي) فيما وقَفْنا عليه، فلا ندْرِي أَكُنْيَتُه، اسمُه كالأول؟ أوله اسمٌ ولمْ نَقِفْ عليه (نَحْوُ) أبي أُنَاسٍ - بضم الهمزة، وتخفيف النون، وآخره مهملة - بنِ زُنَيم - بمعجمة، ثم نون، وآخره ميم، مصغر - اللَّيْثِي، أو الدِئِلِي، صحابيّ، وأَبِي شَاهٍ. و(أَبِي شيبةَ) بمعجمة ثم مثناة تحتانية، بعدها موحدة (وهو الخُدري) بضم المعجمة، ثم مهملة ساكنة - أخو أبي سعيد الشَّهِير - صحابيّ مُقِلّ، قال أبو زُرعة وابنُ السَّكَن: «لا نعرفُ اسمَه»[1]، وكذا قال ابنُ سعد: «لم يُسَمَّ لنا، ولم نَجِد اسمَه ولا نَسَبَه في كتابِ «نَسَبَ الأنصار» انتهى[2]. مات في حِصَار «القُسْطَنْطِينِيّة» ودُفِنَ هناكَ[3].

وأَبِي مُوَيْهِبَةَ، أو أَبِي مَوْهِبَةَ، أو أَبِي مَوْهُوبَةَ - وهو قولُ الواقدي[4] - مولَى رسولِ الله ﷺ.

وأبي حَرِيز - بمُهملتين، وآخِرُه مُعجمة، ككَثِير - المَوْقِفِي شيخٍ لابْنِ وهبٍ، و«المَوْقف» محلَّةٌ بـ«مصرَ»[5].

٨٦٨ (ثم) وهو القسمُ الثالثُ (كُنَى) لِذَوِي أسماءٍ نَزَلَت مَنْزِلَةَ (الألقاب) لِمُشابَهَتِها لها في معناها من رِفْعَةٍ أو ضَعَةٍ، مع أنَّ لصاحِبِها كُنيةً غيرَها[6].

(و) القسمُ الرابعُ: كُنَى (التَعَدُّدِ) بأنْ يكونَ له أكثرُ من كُنْيةٍ زيادةً على اسمِه، ولا لقبَ فيها.

ولكلٍّ منهما أمثلةٌ، فالأولُ: (نَحْوُ أبي الشَّيخ) فهو لقبٌ للحافِظِ الشهير عبدِ اللهِ بنِ مُحمد بن جعفر[7] الأَصبَهاني (أبي محمد).

= «التقريب» (٢/ ٢٨٠) فجعلَ اسمَه أبا بكرٍ وكنيتَه أبا عبدِ الرحمن. ولم يذكرِ القولَ الآخَرَ. وأمَّا المِزِّيُّ ففي «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١١٢).

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٩٠).

(٢) لم أجد ترجمةَ أبي شيبة في المطبوع من «الطبقات».
وقولُ ابنِ سعد المذكورُ أوردَه ابنُ حجر في «الإصابة» (٤/ ١٠٤).

(٣) «الاستغناء» (١/ ٣٣٧)، و«شرح التبصرة» (٣/ ١١٩).

(٤) الذي في «المغازي له» (٢/ ٤٢٧): أبو موهبة.

(٥) «معجم البلدان» (٥/ ٢٢٦).

(٦) ستأتي أمثلتُه قريباً إنْ شاء اللهُ.

(٧) ابنِ حَيَّانَ. بفتح المهملة، وبعدها مثناة تحتية مشددة.

وأبي تُرَابٍ لعليٍّ بن أبي طالبٍ ـ وما كان له اسمٌ أحبّ إليه منه، كما قاله سهلُ بنُ سعدٍ[١] ـ وكنيتُه: أبو الحَسَن.

وأبي الزِّنَادِ لعبدِ الله بن ذَكْوَان ـ وكان يَغْضَب منه فيما قيل[٢] ـ، وكنيتُه: أبو عبد الرحمن.

وأَبِي الآذَان ـ بالمَدّ ـ لعُمرَ بنِ إبراهيمَ الحافِظِ لِكِبَرِ أُذُنَيه، وكنيتُه: أبو بكر.

وأَبِي الرِّجَالِ لِمُحمدِ بنِ عبدِ الرحمن، لأنَّه كان له عشرةُ أولادٍ، وكنيتُه: أبو عبدِ الرحمن.

٨٦٩ (و) نحوُ (ابنِ جُرَيج) بجيمَين مصغر: عبدِ الملكِ بنِ عبد العزيز (بـ) كلٍّ من (أبي الوليد، و) أبي (خَالدٍ، كُنِّي) بالتشديد، في أمثلةٍ (للتَّعْدِيد)، ثاني هذين القسْمين[٣].

وكان عبدُ الله العُمَري يُكْنَى بأبي القاسمِ فَتَرَكَها، واكتَنَى بأبي عبدِ الرحمن.

وكذا كان السهيلي يكنى بأبي القاسم وأبي عبد الرحمن.

قال ابنُ الصلاح: «وكان لشيخِنا مَنصورِ بنِ أبي المَعَالي النَّيْسَابُوري ـ حفيدِ الفُرَاوِي ـ ثلاثُ كُنًى: أبو بكرٍ، وأبو الفتح، وأبو القاسم»[٤].

قلتُ: ونحوُه شيخُنا، كنيتُه الصحيحةُ أبو الفضل. وكُنِيَ أيضاً بأبي العباس، وبأبي جعفر.

---

(١) أخرجه عنه البخاري في «فضائل الصحابة»: بابُ مناقبِ عليٍّ بن أبي طالب (٧/ ٧٠)، ومسلمٌ في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ (٤/ ١٨٧٤).

(٢) «علوم الحديث» (٢٩٩).

(٣) يعني الكُنَى المتعددةَ للشخص الواحد. والقسمُ الأول هو الكُنَى التي يُلَقَّبُ بها الشخصُ مع كنيتِه المعروفةِ له. مثلُ أبي الشيخ وأبي تراب. قال العِرَاقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢٠): (وفي الكلام لفٌّ ونَشْرٌ، أي ثُمَّ كُنَى الألقابِ كأبي الشيخ، وكُنَى التعددِ كابن جُرَيجٍ كُنِيَ بأبي الوَليد وبأبي خالد).

(٤) «علوم الحديث» (٣٠٠)، وترجمة منصور هذا في «التقييد» لابن نقطة (٢/ ٢٦٢)، و«السير» (٢١/ ٤٩٤) وكانت وفاته سنة ٦٠٨.

وربَّما يُذْكَر في هذا القسمِ ما يكون من أمثلةِ الذي بعده.

٨٧٠ (ثـم) وهـو الـخامسُ (**ذُو الـخُلْـف كُنًى**) بالتنوين، أي من اختُلِف في كُنَاهم، فاجتمعَ له من الاختلافِ كُنْيَتَان فأكثرَ (**وعُلِمَا**) بلا خلافٍ (**أسماؤُهم**) كأُسامةَ بنِ زيدِ بنِ حارثةَ ـ الحِبِّ ابنِ الحِبِّ ـ مولَى رسولِ الله ﷺ، لا خلافَ في اسمِه. وفي كُنيتِه اختلافٌ، فقيل: أبو خارجةَ، أو أبو زيد، أو أبو عبدِ الله، أو أبو محمد.

ولأبي محمدٍ عبدِ الله بنِ عطاءِ الله الإبراهيميِّ الهَرَوِيِّ مِنَ المتأخِّرين[١] ـ كما قال ابنُ الصلاح ـ في هذا القسمِ مُخْتَصرٌ، قال: «وفي بعضِ أهلِه مَنْ هو في نفسِ الأمر مُلْتَحِقٌ بالذي قبلَه»[٢].

(**وعكسهُ**) وهو السادسُ: مَنِ اختُلِفَ في أسمائِهم دونَ كُنَاهم كأبي هُريرة، فإنَّه لا خلافَ في تَكَنِّيهِ بها، واختُلِف في اسمِهِ على نحوِ عشرين قولاً، فقيل: عبدُ شمسٍ، وعبدُ تَيْم، وعبدُ نَهْم، وعبدُ العُزَّى، وعبدُ ياليل ـ وهذه لا جائزَ أنْ تَبقى بعد أنْ أسلَمَ، كما أشار إليه ابنُ خُزَيمةَ ـ وعُبيدٌ ـ بدون إضافة ـ، وعُبيدُ الله، وسُكَينٌ ـ بالتصغير ـ، وسَكَنٌ ـ بفتحتين ـ، وعَمْرٌو ـ بفتح العين ـ، وعُمَيرٌ ـ بالتصغير ـ، وعامرٌ، وبُرَير، وبَرٌّ، ويَزيدُ، وسعدٌ، وسَعيدٌ، وعبدُ الله، وعبدُ الرحمن، وجميعُها محتَملٌ في الجاهليةِ والإسلام، إلا الأخيرَين فإنَّهما إسلاميَّان جَزْماً.

وكذا مجموعُ ما قيلَ في اسمِ أبيه خَمْسَةَ عَشَرَ قولاً، بل قال القُطْبُ الحَلَبِيُّ: «إنَّه اجتمعَ مِن اسمِه واسمِ أبيه أربعةٌ وأربعونَ قولاً، مذكورةً في «الكُنَى» للحاكمِ، و«الاستيعاب»، و«تاريخ ابنِ عساكر»[٣] واختار ابنُ إسحاقَ أنَّه عبدُ الرحمنِ بنُ صَخْرٍ[٤]، وصحَّحه أبو أحمدَ الحاكمُ[٥]، والرافعيُّ في «التَذْنِيب»[٦]، والنوويُّ[٧].

---

(١) مات سنة ٤٧٦. «العبر» (٢/ ٣٣٥) و«الشذرات» (٣/ ٣٥٢).

(٢) «علوم الحديث» (٣٠٠).

(٣) عزا هذا القولَ إلى القطبِ الحلبيِّ ابنُ حجر في «الإصابة» (٤/ ٢٠٤).

(٤) «السيرة والمغازي له» ٢٨٦). (٥) في «الكنى» له.

(٦) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢١)، وهو في فروع الفقه الشافعي.

(٧) «التقريب» (٢/ ٢٨٤) و«تهذيب الأسماءِ واللغات» (٢/ ٢٧٠).

وصحَّح الدِمْيَاطيُّ أنَّه عُمَيرُ بنُ عامر[1].

(وفيهِما) أي في الأسماءِ والكُنى جميعاً اختلافٌ، وهو السابعُ، كَسَفِينة مولَى رسولِ الله ﷺ، فسفينةُ إنَّما هو لَقَبُهُ، وبه اشْتَهَر.

وفي اسمِه أَحَدٌ وعشرون قولاً، قيل: عُمَيرٌ، أو صالحٌ، أو مِهرانُ، أو طَهمانُ، أو قيسٌ، ولا نطيلُ بسَرْدِها، وكذا كُنِي بأبي عبدِ الرحمن، أو أبي البَخْتَري.

٨٧١ **(وعكسُه)** وهو الثامنُ: مَنْ لَمْ يُختَلَفْ في واحدٍ مِن اسمِهِ وكنيتِهِ كالأئمةِ الأربعةِ:

آباءِ عبدِ الله: مالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وأبي حنيفةَ النعمانِ بنِ ثابتٍ.

(وذُو اشتِهارٍ بِسُمٍ) بضم السين المهملة ـ لغةٍ في الاسم غيرِ لُغَةِ القَصْرِ، فيعرَبُ بالحَرَكَاتِ الظاهرةِ ـ: أي من اشتَهرَ باسمِهِ دُونَ كُنْيَتِهِ وإنْ كانت له كنيةٌ مُعَيَّنةٌ، وهو التاسعُ، وهو الذي أفرَدَه ابنُ الصلاح ـ كما قدَّمْنَا[2] ـ بنوعٍ، كطلحةَ بنِ عُبَيدِ الله، وعبدِ الرحمن بنِ عوف، والحَسَنِ بن عليٍّ بنِ أبي طالب في آخَرين، كنيةُ كلٍّ منهم: أبو محمد.

وكالزُّبَيرِ بنِ العَوّام، والحُسَين بنِ عليّ، وحُذَيفةَ، وسلْمانَ، وجابرٍ في آخَرين، كُنُوا بأَبِي عبدِ الله.

(وعكسُه) وهو العاشرُ: مَنِ اشتَهرَ بكُنْيَتِهِ دون اسمه وإنْ كان اسمُه معيَّناً مَعْرُوفاً ومنه **(أبو الضُّحَى)** بضم الضاد المعجمة، ثم حاءٍ مفتوحة: كنيةٌ **(لِمُسلِم)** بنِ صُبَيح بضم المهملة، ثم موحدة مفتوحة، وآخُره مهملةٌ[3].

وأبو إدْريسَ الخَوْلَانِي عائذُ اللهِ بنُ عبدِ الله، في آخَرين.

ومما يلتَحِق بالكُنَى نوعان أهمَلَهُما ابنُ الصلاح وأتباعُه:

مَنْ وافقَت كنيَتُهُ اسمَ أبيه كأَبِي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ إسحاق المَدَنِي ـ أحدِ

---

(١) قال العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢١): (وصحَّح شرفُ الدين الدِّمْيَاطِيُّ ـ أعلمُ المتأخرين بالأنساب ـ بأنَّ اسمَه عُمَيرُ بنُ عامر).

(٢) (ص٢٠٢).

(٣) تابعي، «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٦٤)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٦).

أتباعِ التابعين ـ قال شيخُنا: «وفائدةُ معرفتِه نَفْيُ الغَلَطِ عَمَّن نَسَبَه إلى أبيه فقال: أخبرنا ابنُ إسحاق، لظنِّه أنَّه تصحيفٌ، وأنَّ الصوابَ: أخبرنا أبو إسحاقَ»[1].

أو كنيَتُهُ كُنيةَ زوجته كأبي أَيّوبَ الأنصاري، وأمِّ أَيّوبَ، صحابيان مشهوران، وفائدتُه: رفعُ تَوَهُّم تصحيفِ أداة الكُنية[2].

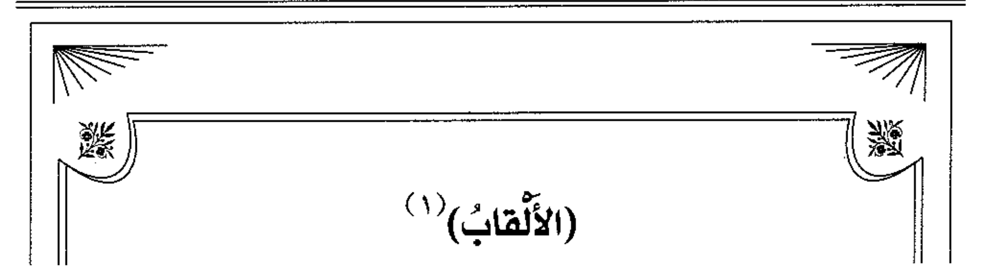
وعندي فيه مُصَنَّف لأبي الحَسَن ابنِ حَيُّويَه[3].

○○○○○

(١) «النزهة» (٧٤)، وزادَ: (أو بالعكس كإسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي). فوافقَ اسمُه كنيةَ أبيه.

(٢) فلا يُظن أن (أبو) تصحفت عن (أم) أو العكس.

(٣) الإمام الفقيهِ المعمَّرِ محمدِ بنِ عبدِ الله بن زكريا النَّيْسَابُورِي. مات سنة ٣٦٦. السير (١٦/ ١٦٠).



(الأَلْقابُ)[١]

وكان الأَنْسَبُ ـ حيثُ خُولِفَ الأصلُ في ضَمِّ مَنْ عُرف باسمه إلى الكُنَى ـ أَنْ يَضُمَّ هذا إليها أيضاً، ولعلّه أَفْرده لكثرة ما فيه من التصانيف.

٨٧٢ (وَاعْنَ) أي اجعل أيها الطالبُ من عنايتك الاهتمامَ (بِـ) معرفة (الأَلْقاب) ـ الماضي تعريفُها في «أَفْرَادِ العَلَم» قريباً[٢] ـ للمحدثين والعلماء، ومن يُذكَر معهم (فربَّما جَعَلَ الوَاحِدَ اثنين) حيث يجيءُ مرةً باسمه، وأخرى بِلَقَبِهِ، أو أكثرَ (الذي منها) أي مِنْ مَعْرِفَتِها (عَطِلَ) أي خَلَا لِظَنِّه في الألقاب أنها أَسَامِي، لا سيما وقد وَقَعَ ذلك لجماعةٍ من أكابر الحُفّاظ كعليّ بن المَدِيني، وعبدِ الرحمن بنِ يُوسفَ بنِ خِرَاش، وأبي أحمدَ ابن عَدِيّ إذْ فرَّقوا بين عبد الله بن أبي صالح ـ أخي سُهَيلٍ ـ وبين عبّاد بن أبي صالح، وجعلوهما اثنين، وليس عبادٌ بأخٍ لعبد الله، كما أشرتُ إليه في «الإخوة والأخوات»[٣]، بل هو لَقَبُه، حسبماً قاله أحمدُ[٤]، وابنُ معين[٥]، وأبو حاتم الرازي[٦]، وأبو داود السجستاني[٧]، وموسى بنُ هارونَ بنِ عبد الله البغدادي[٨]، ومحمد بن إسحاق السرّاج[٨]، وربما جَهِلَه الطالبُ أصلاً وَرَأْساً كما اتفق لبعض الأعيان حيث قال لشيخنا: فَتَّشتُ كُتُبَ الرجال عن تَمْتَامٍ، فلم أقفْ

(١) وهو النوع الثاني والخمسون من كتاب ابن الصلاح.
(٢) (ص١٩٢).
(٣) (ص١٣٦)، وفيها تعليق يظهر منه رأي ابن عدي في ذلك. وأما ما عزاه لعلي بن المديني، وابن خراش فقد أخرجه عنهما الخطيب في «الموضح» (١/ ٢٦٤).
(٤) قاله الخطيب في «الموضح» (١/ ٢٦٥). (٥) «التاريخ له» (٣/ ٢١٠).
(٦) «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٠، ٦/ ٧٨).
(٧) في «الأيمان»: باب المعاريض في اليمين (٣/ ٥٧٣).
(٨) قاله الخطيب في «الموضح» (١/ ٢٦٥).

عليه!. فقال له: هو لَقَبٌ، واسمُه محمد بن غالب بن حرب، تَرْجَمَهُ الخطيبُ[١]، ثم الذهبيُّ[٢]، وغيرُهما[٣].

وقد صنَّف في الألقاب جماعة من الأئمة الحفاظ كأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عبد الرحمن الشِيرَازي[٤]، وهو في مجلَّدٍ مفيدٍ، كثيرُ النفع، واختصره أبو الفَضْل ابنُ طاهر.

وكأبي الفضل الفَلَكِي[٥]، وأبي الوليد ابنِ الفَرَضِي[٦] مُحدثِ «الأندلس»، وأبي الفَرَج ابنِ الجَوْزِي وهو أوسعُها، وسمّاه: «كشف النقاب».

وجمَعَها ـ مع التلخيصِ، والزياداتِ ـ شيخُنا في مؤلَّفٍ بديعٍ سماه: «نزهة الألباب»[٧]، وزدتُ عليه زوائدَ كثيرةً ضَمَمْتُها إليه في تصنيفٍ مستَقِل[٨].

ولَقَّبَ النبيُّ ﷺ جماعةً من أصحابه، منهم: أبو بكرٍ بالصديق[٩]، وعُمَرُ بالفاروقِ[١٠].

---

(١) في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٤٣).

(٢) في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦١٥) و«السير» (١٣/ ٣٩٠). وأيضاً «الميزان» و«العبر».

(٣) كابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٥)، وابنِ العِمَاد في «الشذرات» (٢/ ١٨٥).

(٤) مات سنة ٤٠٧ «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٦٥)، و«السير» (١٧/ ٢٤٢). واسم كتابه: (الألقاب).

(٥) الحافظ الأوحد علي بن الحسين الهَمَذَاني عُرف بالفَلَكي. مات سنة ٤٢٧، واسم كتابه «معرفة ألقاب المحدثين». «الأنساب» (٩/ ٣٣٠)، و«السير» (١٧/ ٥٠٢). ويقال له: ابنُ الفَلَكي، لأنّ جدَّه كان بارعاً في عِلم الفَلَك.

(٦) الإمام البارعُ عبدُ الله بنُ محمد بنِ يوسفَ القرطبي ابن الفرضي. مات سنة ٤٠٣. «جذوة المقتبس» (٢٥٤) و«السير» (١٧/ ١٧٧).

(٧) طُبع.

(٨) وللسيوطي كتاب: «كشف النِّقاب على الألقاب».

(٩) في (ح): الصديق. من الناسخ. وتلقيب الرسول ﷺ لأبي بكر بالصديق أخرجه البخاريُّ في «فضائل الصحابة»: باب قول النبي ﷺ: «لو كُنتُ مُتَّخِذاً خليلاً» (٧/ ٢٢) عن أنسٍ. ومسلمٌ في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل طلحة والزبير (٤/ ١٨٨٠) عن أبي هريرة.

(١٠) أخرج ابنُ سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٠) ـ بسندٍ فيه الوَاقِدِيُّ ـ عن أبي عَمرو ذَكْوانَ قال: قلتُ لعائشةَ: مَنْ سَمَّى عُمرَ بالفاروق؟ قالت: النبيُّ ﷺ. وأخرج أيضاً عن الزهري بلاغاً أنَّ أهلَ الكتاب كانوا أولَ من قال لعمرَ: الفاروق. وأخرج أيضاً عن =

وعثمانُ بذي النُّورَيْن[١]، وعليٌّ بأبي تُرَاب[٢]، وخالدُ بنُ الوليد بسَيْفِ الله[٣]، وأبو عُبَيدةَ ابنُ الجَرَّاحِ بِأَمِينِ هذه الأُمَّة[٤]، وحَمزةُ بأَسَدِ الله[٥]، وجعفرٌ بِذِي الجَنَاحَيْن[٦]، وسَمَّى قَبِيلَتَي «الأوس»

= أيوبَ بنِ موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ على لسان عُمرَ وقَلْبِهِ، وهو الفاروق، فرَّق اللهُ به بين الحق والباطل» وهو منقطع.
قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٤٤): وأما لَقَبُه فهو الفاروق باتفاق.
فقيل: أولُ مَنْ لقّبه به النبيُّ ﷺ، رواه أبو جعفر بنُ أبي شيبة في تاريخه، من طريق ابن عباس عن عمر، ورواه ابنُ سعد من حديث عائشةَ. وقيل: أهل الكتاب، أخرجه ابن سعد عن الزهري، وقيل: جبريلُ رواه البغوي.
والحاصلُ أنَّ الاتفاقَ قائمٌ على تلْقِيبه بالفاروق، وأما كونُ ذلك مرفوعاً فلم يثبتْ من طريقٍ يُعْتَدُّ به). والله أعلم.

(١) قال الحافظُ في «الفتح» (٧/ ٥٤): (وقد اشتَهر أنَّ لَقَبَهُ ذو النورين. وروى خَيْثَمةُ في «الفضائل»، والدارقطنيُّ في «الأفراد» من حديث عليٍّ أنه ذَكَر عثمانَ فقال: (ذاك امرؤ يُدْعَى في السماء ذا النورين). انتهى.
قلت: أخرجه ابنُ الأثير في «أَسَدِ الغابة» (٣/ ٤٨٥) من طريق خيثمةَ. وفيه ضعف.

(٢) مضى تخريجه (ص٢٠٨).

(٣) أخرجه البخاري في «المغازي»: باب غزوة مؤتة من أرض الشام (٧/ ٥١٢) من حديث أنس مرفوعاً وفيه: (... حتى أَخَذَ الرايةَ سيفٌ مِنْ سُيُوفِ الله)، وقَبْلَه في «فضائل الصحابة»: باب مناقب خالد بن الوليد (٧/ ١٠٠).

(٤) أخرجه البخاري في «فضائل الصحابة»: باب مناقب أبي عُبيدة (٧/ ٩٢)، ومسلم فيهما (٤/ ١٨٨١) كلاهما عن أنسٍ وحُذَيفة.

(٥) قال الحافظ في «الإصابة» (١/ ٣٥٤): (ولقَّبه رسولُ الله ﷺ أسدَ الله) انتهى. ولم أجدْه في حديثٍ مرفوع.

(٦) أخرج البخاري في «فضائل الصحابة»: باب مناقب جعفر (٧/ ٧٥) عن ابن عُمرَ أنه كان إذا سلَّم على ابنِ جعفر قال: (السلامُ عليك يابْن ذي الجَنَاحين).
وأخرج الترمذي في «المناقب»: باب مناقب جعفر بن أبي طالب (٥/ ٦٥٤) عن أبي هريرة مرفوعاً: (رأيت جعفرَ يَطيرُ في الجنة مع الملائكة)، قال الترمذي: (هذا حديث غريب من حديث أبي هريرة)، ثم ذَكر أنَّ في سنَدِه وَالِدَ عليٍّ بن المديني وقد ضعَّفه يحيى بنُ معين وغيرُه. وأخرج الطبرانيُّ عن عبد الله بن جعفر قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «هنيئاً لك، أبوك يطيرُ مع الملائكة في السماء»، قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٧٦): إنَّ إسنادَه حسنٌ. ثم ذكر الحافظُ أحاديثَ أُخَرَ عن ابن عباس وأبي هريرةَ وعليّ ﷺ يستفادُ منها أنَّ هذا التلقيبَ له أصلٌ ثابتٌ في المرفوع.

و«الخزرج» الأَنْصارَ[١]، فغلب عليهم وعلى حلفائهم.

وكان الحسنُ البصري يسمي محمدَ بنَ وَاسع سَيِّدَ القُرّاء[٢]، وسفيانُ الثوريُّ يدعو المُعَافَى بنَ عِمرانَ ياقُوتَةَ العلماء[٣]، وابنُ المباركِ يُلَقِّب محمدَ بنَ يوسفَ الأصبهاني عَرُوسَ الزُهّاد[٤].

وأَشرفُ مَنِ اشتهر باللقب الجَليل: إبراهيمُ الخَلِيلُ[٥]، وموسى الكَلِيمُ[٦]، وعيسى المسيحُ[٧] صلى الله وسلم عليهم[٨].

وهي تارةً تكونُ بألفاظِ الأسماء كأشْهَب.

وبالصَّنَائِع والحِرَفِ كالبَقَّال. وبالصفات الخَلْقية كالأعمش، وغيرِها كَبُنْدَار.

وبالكُنى كأبي بَطْن، وأبي تُرَاب، وأبي الزِّنَاد حيث تضمَّنت ضَعَةً أو رِفْعَةً.

وبالأنساب إلى القبائل، والبُلدان وغيرِها.

وبالإضافةِ للدِّين كَنُصْرَةِ الدين، وهي حادثةٌ أوائلَ القَرْن الخامس، وهَلُمَّ جَرّا، وقبل ذلك كانت الإضافةُ للدولة، كجلال الدولة، وعلاء الدولة، ثم تناقصت. وكزَيْن العابدين، وتاج العارفين، والأشرف، والمظفَّرِ، والمستعينِ بالله، والمتوكِّلِ على الله.

---

(١) ثبت ذلك في عدة أحاديثَ في الصحيحَيْن وغيرهما، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في «مناقب الأنصار»: باب مناقب الأنصار (٧/ ١١٠) ومسلم في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل الأنصار، وباب في خير دور الأنصار (٤/ ١٩٤٨، ١٩٤٩).

(٢) «الحلية» (٢/ ٣٤٦) في ترجمته بلفظ: (زين القراء).

(٣) «طبقات ابن سعد» (٧/ ٤٨٧).

(٤) «الحلية» (٨/ ٢٢٦) في ترجمته بلفظ: (عروس العُبّاد).

(٥) لقَّبه اللهُ تعالى به كما في قوله سبحانه: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

(٦) قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

(٧) قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [آل عمران: ٤٥].

(٨) من قوله: (وَلَقَّبَ النبيُّ ﷺ جماعةً من أصحابه. . .) إلى هنا أخذه السخاوي ـ بلفظه تقريباً ـ من مقدمة الحافظ ابن حجر لكتابه: «نزهة الألباب في الألقاب».

٨٧٣ وأمثلة ذلك كثيرةٌ (**نَحْوُ الضعيفِ**) لَقَبِ عَبْدِ الله بن محمد بن يحيى، أبي محمد الطَرَسُوسي (**أي بِجِسْمه**) لا في حديثه، كما قاله عبدُ الغني بنُ سعيد المصري[١].

ونحوُه قولُ النَّسائي: «إنَّه لُقِّب به لكثرةِ عبادته»[٢]، يعني كأنَّ العبادةَ أَنهكَت بَدَنَه، لكنْ قال ابنُ حِبَّان: «إنّه قيل له ذلك لإتقانه وضبطه»[٣] يعني من باب الأضداد، كما قيل لمُسلم بنِ خالد: الزَّنْجِي، مع أنَّه كان ـ فيما قيل ـ أَشْقَرَ كالبَصَلة، أو أَبْيَضَ مُشْرَباً بِحُمرة[٤]. وكذا لهم يونُسُ، لَقَّبه أحمدُ بالصَّدُوقِ، ولم يكن صدوقاً، وإنما قيل له ذلك على سبيل التَهَكّم، كما صرح به عبدُ الله بنُ أحمدَ فقال: إنَّ أباه عَنَى بالصدوقِ الكذوبَ، مَقْلوبٌ[٥].

(**و**) نحوُ (**مَنْ ضَلَّ الطريقَ**) وهو معاويةُ بنُ عبد الكريم، لُقِّبَ (**بِـ**) الضَالّ (**اسمُ فاعلٍ**) مِنْ ضَلَّ، لأنَّه ـ كما صرح به أبو حاتم[٦] ـ ضَلَّ في طريق «مكةَ»، وكذا قال الطبرانيُّ في «مُعْجَمِه الكبيرِ»، وزاد: «فمات مفقوداً».

قال: «وكذا فُقِدَ مَعْمَرُ بنُ راشدٍ، وسَلْمُ بن أبي الذَيَّال، فلم يُرَ لَهُمَا أَثَرٌ»[٧].

---

(١) «علوم الحديث» (٣٠٥).

(٢) «سنن النسائي»، كتاب الصيام: باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أُمَامَة في فضل الصائم (٤/ ١٦٥).

(٣) «الثقات» (٨/ ٣٦٢).

(٤) «الجامع» (٢/ ٧٤) وفيه أيضاً أنه قيل له ذلك لِمَحَبَّتِه التَّمْرَ، وقيل: لأنه كان شديدَ السَّوَاد.

(٥) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٦٢) وفيه تحريف من الطابع، والكامل (٦/ ٢٦٣٦).

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨١).

(٧) أما مَعْمر فكذا جاء عن (الطبراني)، ومثلُه في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٩٩ ـ ٢٠٢) وغيره. ولم يتعقبْه المصنفُ بشيء. قلت: والذي عليه المُحَقِّقُون كأبي نُعَيم وأحمدَ وابنِ مَعين وابنِ المديني أنَّه مات سنة ١٥٤ كما في «تهذيب الكمال»، وفي وفاته أقوالٌ أُخَرُ. وأخرج ابنُ سعد في «الطبقات» (٥/ ٥٤٦) قال: أخبرنا عبد الرحمن بنُ يونسَ قال: سمعتُ سفيانَ بنَ عُيَينةَ يَسأَلُ عبدَ الرزاق فقال: أخبرني عَمَّا يقول الناسُ في مَعْمَرٍ: إنّه فُقِدَ، ما عندكم فيه؟ فقال عبدُ الرزاق: مات معمرٌ عندنا، وحضرنا مَوتَه وخَلَفَ على امرأته =

ونحوُه قولُ الحافظِ عبدِ الغني: «رَجُلَان نَبِيلَان لَزِمَهُما لَقَبَانِ قَبِيحَان: معاويةُ الضَالّ، وإنَّما ضَلَّ في طريق «مكة»، وعبدُ الله الضعيفُ، وإنَّما كان ضعيفاً في جسمه»[١].

ونَحوُ: القويِّ، لَقَبٌ للحسن بن يزيدَ بن فَرُّوخ، أبي يونُسَ، لُقِّبَ بذلك ـ مع كونه كان ثقةً أيضاً ـ لِقُوَّته على العبادة والطوافِ[٢]، حتى قِيلَ: إنه بَكَى حتى عَمِيَ، وصَلَّى حتى حَدِبَ، وطَافَ حتى أُقْعِدَ، كان يطوفُ في كل يومٍ سبعين أُسْبُوعاً.

ثم إنَّ الألقابَ تَنْقَسم إلى ما لا يكرَهُهُ الملقَّبُ به كأبي تُرَاب لعليّ بن أبي طالب، فإنه لم يكن له اسمٌ أحبَّ إليه منه ـ كما قدَّمتُه[٣] ـ وكبُنْدَارٍ لمحمدِ بنِ بشّار، لكونه ـ كما قال الفَلَكيُّ ـ: كان بُنْدَارَ الحديثِ.

وإلى ما يكرَهُه كأبي الزِّنَادِ، وعُلَيّ بنِ رَبَاح، ومُشْكُدَانَةَ.

فالأولُ جائزٌ ذِكْرُه به في الرواية وغيرِها، سواءٌ عُرِفَ بغيره أم لا، ما لم يَرْتَقِ إلى الإطراء المَنْهِيّ عنه فليس بجائز.

٨٧٤ (ولن يجوزَ) أيضاً (ما يكرَهُه الملقَّبُ) إلا إذا لَمْ يُتَوصَّل لتعريفِه إلا به، كما أوضحناه في أواخرِ «آداب المحدث»[٤] بما أغنى عن إعادته.

ويتأكد التحريمُ في التلقيبِ المبتَكَرِ من الملقِّب، فعن ابن عُمر مرفوعاً ـ كما عند الحاكم وغيرِه ـ: «مَا مِنْ رَجُلٍ رَمَى رجُلاً بكلمةٍ يَشِينُه بها إلَّا حَبَسه اللهُ يومَ القيامة في طِينةِ الخَبَالِ حتى يخرجَ منها»[٥].

= قَاضِينا مُطرفُ بنُ مازِن. وجاء في «السير» (٧/ ١٤) عن ابنِ راهُويه: (مات معمرٌ في رمضانَ سنة ثلاثٍ وخمسين ومائة فَصَلَّيتُ عليه).
وكلُّ هذا يجعلُ ما جاء عن الطبراني من فَقْدِ معمر مرجوحاً.
وأما سَلْمُ بن أبي الذيال فلم أَجِدْ شيئاً يعارضِ ما ذكره عنه الطبراني. والله أعلم.

(١) «علوم الحديث» (ص٣٠٥).
(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٠٨)، و«الثقات» لابن حبان (٦/ ١٦٩).
(٣) (ص٢٠٨).
(٤) (٣/ ٢٦٤).
(٥) جزءٌ من حديثٍ أخرجه الحاكم (٢/ ٢٧) من حديثِ عبد الله بن عُمر (في المطبوع: عبد الله بن عمرو ـ خطأ) بلفظ: (.... ومَن قال في مؤمن ما ليس فيه حُبِسَ في =

(و) من المُهِم معرفةُ أسبابِها، فـ **(ربّما كان لبعضٍ)** منها **(سَبَبٌ)** يعني ظاهراً، وإلّا فكلُّها لا تخلو عن أسباب.

ويستفادُ الكثيرُ من ذلك من جزءٍ سمعتُه للحافظِ أبي محمدٍ عبدِ الغني بن سعيد الأَزْدي المصري سمَّاه: «أسباب الأسماء»[١] كالضعيفِ، والصدوقِ، والقوي، والضالّ ـ مما ذُكر هنا ـ، وأبي الرِّجَال، وأبي الآذانِ ـ مما ذُكر في النوع قبله[٢] ـ ومُطَيَّن ـ مما ذُكر في «متى يصحُّ تَحَمُّلُ الحديث؟» ـ ومُشْكُدانَه ـ مما ذُكِرَ في «أدب المحدث» ـ والنَّبِيل لأبي عاصمِ الضحاكِ بنِ مَخْلَد، لكونه لمَّا بلَغَه أنَّ شعبةَ حَلَف أنْ لا يُحدِّثَ لأمرٍ عَرَضَ لَه قال له: حَدِّث، وغُلَامِي فُلَانٌ حُرٌّ.

فقال له شعبةُ: أنتَ نَبِيلٌ[٣]. وقيل في سببِ ذلك غيرُ هذا[٤].

= رَدغةِ الخَبَالِ حتى يأتي بالمخرج مما قال). وصحَّح إسنادَه ووافقه الذهبي. والرَّدْغَةُ: الطينةُ. والخَبَالُ: عُصَارَةُ أهلِ النار. «النهاية» (٢/ ٢١٥، ٨).

وأخرجه بنحوِه عبدُ الله بنُ المبارك في «الزهد» (٢٣٩) عن يحيى بنِ أيوبَ عن عبد الله بن سليمان أنَّ إسماعيلَ بنَ يحيى المَعَافِري أخبرَه عن سَهلِ بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه. وأبو داودَ في «الأدب»: باب من رَدَّ عن مسلم غِيبةً (٥/ ١٩٦)، وأحمدُ (٣/ ٤٤١) كلاهما من طريقِ ابنِ المبارك، والسندُ ضعيفٌ لضعف سَهل بن معاذ. قاله المُنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٧/ ٢١٥).

وأخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» من حديث أبي الدرداء، قاله الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٩٤) وذَكَر أنَّ فيه شيخَ الطبراني مقدامَ بنَ داودَ، وهو ضعيفٌ. وأمَّا المتنُ فثابتٌ بما تقدَّم.

(١) لم يذكره فؤادُ سزكين في آثار عبد الغني. فلعلَّه مفقودٌ.

(٢) (ص٢٠٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٨٧).

(٤) منها ما جاء عند السَّمْعاني في «الأنساب» (١٣/ ٢٨) والمِزِّي في «تهذيب الكمال» (أنه كان يَجلسُ عند ابنِ جُرَيجٍ لسماع الحديث، ومعه شخص آخرُ يقال له أبو عاصم، وكان الضحاكُ بنُ مَخْلَدٍ يَتَجمل بالثياب فقال ابنُ جريج يوماً: أين أبو عاصم النبيلُ؟ يعني تمييزاً له عن أبي عاصم الآخر.

وجاء في «تهذيب الكمال» أيضاً: أنَّه قيل له ذلك لأنَّ الفِيلَ قَدِمَ البصرةَ فذهب الناس ينظرون إليه. فقال له ابنُ جُرَيج: ما لك لا تنظر؟! فقال: لا أجدُ منك عِوَضاً. فقال: أنت نبيلٌ!. وقيل: لأنَّه كان كبيرَ الأنف. وله ترجمة في التاريخ الكبير، والجرح والتعديل، وثقات ابن حبان، وليس فيها شيء عن سبب هذا اللقب.

وصَاعِقَةٌ لمحمدِ بنِ عبد الرَّحيم، لشدة مُذَاكَرَته وحِفْظِه[١].

وغُنْجَارٌ لعيسى بن موسى أبي أحمدَ التَّمِيمي البُخاري لحُمرةِ وَجْنَتَيه[٢].

وخَتّ، ليحيى بنِ موسى - شيخ البخاري -، لأنَّها كلمةٌ كانت تَجْري على لِسَانِهِ. ولُوَينٌ، لمحمدِ بنِ سُليمانَ، لكونه - كما قال الطَبريُّ - كان يبيعُ الدوابَّ بـ«بغداد» فيقولُ: «هذا الفَرَسُ له لُوَينٌ، هذا الفَرَس له قُدَيْد»[٣]، ولكنْ قد نُقِل عنه قولُه: «لَقَّبَتْنِي أُمِّي لُوَيناً، وقَدْ رَضِيتُ به»[٤].

٨٧٥ (كَغُنْدَرٍ) بضم المعجمة، ثم نون ساكنة بعدها مهملة مفتوحة، ثم راء (محمد بنِ جعفر) لكونه كان يُكْثِر الشَّغَبَ على ابنِ جُرَيج حين قدم «البصرةَ» فقال له ابنُ جُرَيج: «اسكُتْ يا غُنْدَر»[٥].

قال عُبيدُ الله بنُ عائشةَ العَيْشِي: «وأهلُ الحِجَاز يُسَمُّون المُشَغِّبَ غُنْدَرًا»[٦].

وقال أبو عُمرَ غلامُ ثعلبٍ: «الغُنْدَرُ: الصَّبِيح»[٧]. وأغربَ أبو جعفرٍ النَحّاسُ فزَعَم في تأليفِه «الاشتقاق» أنَّه من الغَدْر، وأنَّ نونَه زائدةٌ. ودَالُهُ تُضَمُّ وتفتحُ.

على أنَّ البُلْقِينيَّ قال: «إنَّ التَّشْغِيبَ في ضِمْنِهِ ما يشبهُ الغَدْرَ»[٨]، فحينئذٍ لا يكون مُخَالِفاً.

---

(١) «الجامع» (٢/ ٧٦)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٣٦٣).
وجاء في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠٦): (.... وقيل - وهو المشهور - إنَّما لُقِّب بهذا لأنه كان كُلَّما قدم بلدةً لِلِقَاءِ شيخ إذا به قد مات لِلْقُرْبِ) يعني قريباً.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٢١٣).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢١٣)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٢٩٤)، و«الجامع» (٢/ ٧٥) عن الطبري.

(٤) «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٩٥).

(٥) «معرفة علوم الحديث» (٢١٢) و«الجامع» (٢/ ٧٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) في (س) و(ح) و(الأزهرية): (الصنج). بمهملة ثم نون ثم جيم، وفي (م): (الصبح) بالموحدة ثم الحاء المهملة. والمثبت من «نزهة الألباب» (الترجمة: ٢١٠١)، وهو بالموحدة المكسورة ثم مثناة تحتية وآخره مهملة، ويؤيد هذا ما جاء في «تاج العروس» (٣/ ٤٥٧): (والغُنْدُور - كزنبور -: الغلام الناعم الحسن الشباب).

(٨) «محاسن الاصطلاح» (٥٢٢).

ولم ينفردْ بالتلقيبِ بذلك، بل شارَكَه فيه سبعةٌ ممَّن اتَّفق معه أيضاً في الاسم واسم الأب[1]، واثنان ممَّن اتَّفَقَ معه في الاسمِ خاصة، في اثنَين اسمُ كُلٍّ منهما أحمدُ. أوردْتُهم في تصنيفِي المشارِ إليه[2].

والمَاجِشُون، لِيَعقوبَ بنِ أبي سَلَمَة، لأنَّه كان أبيضَ أحمرَ.

(و) كـ (صالح) هو ابنُ محمدِ بنِ عَمرو بن حَبِيب أبي عَليّ البغداديّ، ثم البُخَاريّ المُلَقَّبِ (جَزَرَة) بجيم، ثم زاي منقوطة، ثم راء، مفتوحات، وهاء تأنيث (المُشتَهر) بالحِفظِ والإتْقان، والضبطِ والثقةِ، لكونه حَكَى عن نفسِه ـ مما رواه الحاكمُ ـ أنَّه صَحَّفَ: «خَرَزَة» في حديثِ عبدِ الله بنِ بُسْرٍ أنَّه كان يَرْقَى بِخَرَزَةٍ يعني بمعجمة، ثم راء، ثم زاي منقوطة، إذْ سُئِل: مِنْ أينَ سَمِعْتَ؟ فقال: من حديثِ الجَزَرَة ـ يعني بجيم، ثم زاي منقوطة، ثم راء، وذلك في حَدَاثَتِه ـ قال: فَبَقِيَتْ عَلَيَّ[3].

وقيلَ في هذه الحكايةِ عنهُ وجهٌ آخَرُ، وأنَّه قرأَ على بعضِ شيوخ «الشام» القادِمين عليهِم: «حَدَّثَكُم حَرِيزُ[4] بنُ عُثمانَ قال: كان لأبي أُمَامَةَ خَرَزَةٌ يَرْقى بها المريضَ»، فقالها: جَزَرة[5].

وقيل: إنَّه كانَ يقرأُ على الذُّهْلِيِّ في «الزُّهْرِيات»[6]، فلما بلَغَ حديثَ

---

(١) ترجَم الخطيبُ البَغداديُّ لبعضِهم في «تاريخه» كأبي علي (٢/ ١٤٩)، وأبي الطيب، وأبي بكر القاضي (٢/ ١٥٠)، وأبي بكر الورَّاق (٢/ ١٥٢). وقد وَهِمَ الزَبِيدِيُّ في «تاج العروس» (٣/ ٤٥٦) حيثُ جَعَلَ هذا الأخيرَ صاحب شعبةَ، وذكرَ أنَّ الخطيبَ ترجَمَه في «تاريخه» وأطالَ فيه وأنَّه ماتَ بالمَفَازة سنة ٣٧٠، ووجهُ الوَهَم أنَّ هذا ليس بصاحب شعبةَ، وثانياً لم يُترجم الخطيبُ في «تاريخه» لصاحب شعبةَ، وثالثاً أنَّ وفاةَ صاحبِ شعبةَ كانت سنة ١٩٣ وقيل سنة ١٩٤، كما وَهِمَ محققُ الجزءِ التاسع من «سير أعلام النبلاء» حيثُ ذكر (ص٩٨) ضِمْنَ مصادرِ ترجمةِ غُنْدَرٍ صاحبِ شعبة ـ: «تاريخَ بغدادَ» (٢/ ١٥٢)، والأمرُ ليس كذلك على ما سبق إيضاحُه.

(٢) (ص٢١٣).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢١٣)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٣)، و«الإكمال» (٢/ ٤٦١)، ومن وجهٍ آخرَ في «السير» (١٤/ ٢٦).

(٤) بحاء مهملة ثم راء وآخره زاي. كعظيم. قال في «التقريب» (١٥٦): ثقة ثبت رمي بالنصب. مات سنة ١٦٣.

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٣)، و«السير» (١٤/ ٢٥).

(٦) أحاديث في مجلدين للإمام محمدِ بنِ شهاب الزهري جَمَعَها وجَوَّدها الإمامُ الحافظُ =

عائشَةَ أنَّها كانت تَسْتَرْقي مِنَ الخَرَزَة، فقال: من الجَزَرَة، فلُقِّب به. وغلَّط الخطيبُ آخرَها[١]. وبالجُملَةِ فهِي مُتفقةٌ على أنَّ السبَبَ تَصْحِيفُه خَرَزَة[٢].

نَعَمْ، قيل في السببِ ما يُخَالِفُه، وهو أنَّه لمَّا كان في الكُتَّابِ أهدَى الصبيانُ للمؤدِّب هدايَا، فكانت هديتُه هُوَ جَزَرَةً، فلقَّبه المؤدبُ بها، وبقيتْ عليه[٣]. والأولُ أشهرُ.

واتَّفَقَ أنَّه كان يوماً يمشي مع رفيقٍ له يُلَقَّبُ: الجَمَلَ، فمرَّ جَمَلٌ عليه جَزَرٌ، فقال له رفيقُه: ما هذا؟ قال: أَنَا عَلَيْكَ[٤]!. وكان مذكوراً ـ كما أُشِيرَ إليه في «التصحيف»[٥] ـ بكثرةِ المزاحِ، وفي ترجمَتِه منْ ذلك ما يُسْتَظْرَفُ[٦].

وكابنِ دقيقِ العِيد، فإنَّ المُلَقَّبَ بذلك جدُّه وَهْبٌ، لكَونِهِ خَرَجَ يوماً مِن بلَدِه «قُوصَ» وعليه طَيْلَسَانٌ أبيضُ، وثوبٌ أبيضُ. فقال شخصٌ بدوي: «كأنَّ قِمَاشَ هذا يُشْبِهُ دَقِيقَ العِيد» يعني في البَيَاض. فلَزِمَه ذلك.

ومن ظريف هذا النوعِ: يَمُوتُ، لَقَبٌ لمُحَمدِ بنِ المُزَرِّعِ بنِ يَمُوتُ البَغْدَاديِّ الأخباريِّ[٧] كان يقولُ ـ فيما رُوِّينَا عنه ـ: «بُلِيتُ بالاسم الذي سَمَّاني به أهلي، فإني إذا عُدْتُ مَريضاً فاستأذنتُ عليه، فقيل: مَنْ ذا؟ أسقطُ اسمي، وأقولُ: ابنُ المُزَرِّع»[٨] فكأنَّ محمداً ليس أصلِيًّا، وبه جَزَمَ بعضُهم، وأنَّه هو المُسَمِّي نفسَه به[٩].

= محمدُ بنُ يحيى الذهليُّ المتوفى سنة ٢٥٨، وكان الذهليُّ من أعلم الناس بحديث الزهري اعتَنَى به وتَعِب عَلَيه. «الرسالة المستطرفة» (١١٠).

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٢) قال: (لأنَّ صالحاً لُقِّب: جَزَرَة قديماً في حَدَاثَتِه). يعني قبلَ ارتحاله إلى الذهلي بزمان. «السير» (١٤/ ٢٥).

(٢) بالمعجمة ثم الراء. وفي (ح): جزرة. وفي (م): حزرة. وكلاهما من الناسخ.

(٣) «نزهة الألباب» الترجمة (٥٩٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٣) ثم قال: (أراد: جَزَرٌ على جَمَلٍ).

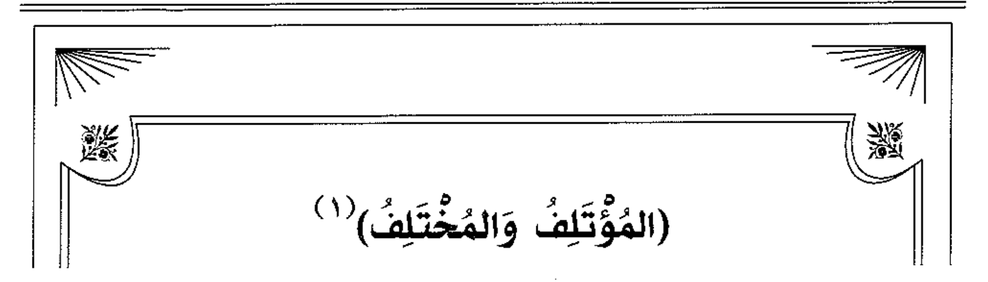
(٥) (٣/ ٤٦٠) وما بعدها.

(٦) ينظر لذلك «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٢٢) وما بعدها، و«السير» (١٤/ ٢٦) وما بعدها.

(٧) ترجم له الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٨) و(١٤/ ٣٥٨).

(٨) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٦٠).

(٩) قال الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٨): (قَدِمَ بغدادَ وحدَّث بها، فروى عنه =



(المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ)[1]

٨٧٦ (واعْنِ) أي اجعل أيُّها الطالبُ من عنايتك الاهتمامَ (بـ) معرفةِ (ما صُورتُه) مِن الأسماءِ، والأنساب والألقابِ ونحوِها (مؤتلفٌ خطًّا) أي متفقٌ في الخطِّ (ولكنْ لفظُه مختلفٌ) فهو فنٌّ واسعٌ مِن فُنون الحديثِ المُهمّة الذي يُحتاج إليه في دفع مَعرَّة التصحيفِ، ويفتضحُ العَاطِلُ منه حيثُ لم يَعدَم مُخَجِّلاً، ويكثرُ عِثَارُه، ومِن ثَّم قال عليُّ بنُ المَدِيني: «أشدُّ التصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ»[2]، ووجَّههُ بعضُهم ـ كما تقدَّم في ضبطِ الحديثِ[3] ـ بأنَّه شيءٌ لا يدخُلُه القياسُ، ولا قبلَه شيءٌ يدلُّ عليه ولا بعدَه.

والتصانيفُ فيه كثيرةٌ، فصنَّف فيه أبو أحمدَ العَسكريُّ، لكنَّه أضافَه إلى كتابِ «التصحيفِ» له[4].

ثم أفردَه بالتأليفِ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيد، ولذا كان أوَّلَ مَنْ صنَّف فيه[5]، وله فيه كِتَابَانِ:

= الحسنُ بنُ أحمدَ السَّبِيعي، وسماه محمداً. وروى عنه جماعةٌ غيرُه فسمَّوْه يموتُ. وقيل: إنَّ أباه سمَّاه يموتُ، وتسمَّى هو محمداً). ثم قال (١٤/ ٣٥٩): (واسمُه يموتُ ثم تَسمَّى محمداً، ويموتُ: الغالبُ عليه). مات سنة ٣٠٣ أو سنة ٣٠٤.

(١) وهو النوع الثالث والخمسون من كتاب ابن الصلاح.

(٢) أخرجه عن ابن المدينيِّ العسكريُّ في «تصحيفات المحدثين» ـ القسم الأول ـ (ص١٢) و«شرح ما يقع فيه التصحيف» (ص٢٦).

(٣) (٣/ ٢٥).

(٤) وذلك في أواخرِ كتاب العسكريِّ: «شرح ما يقع فيه التصحيف من ص٤٦٧)، والقسم الثاني من كتابه «تصحيفات المحدثين». وألَّف قبلَه محمدُ بنُ حبيبِ البغداديُّ المتوفى سنة ٢٤٥ كتاباً طُبع باسم: (مختلِفُ القبائل ومؤتلِفُها).

(٥) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢٨)، ومقصودُه أنَّه أولُ مَن خصَّه بالتأليفِ في الرُّوَاة والعلماءِ. وإلَّا فقبلَه ابنُ حبيب كما تقدَّمَ، ولكنه في أسماءِ =

أحدُهما في «مُشْتَبِهِ الأَسْمَاءِ»[١]، والآخَرُ في «مُشْتَبِهِ الأَنْسَابِ»[٢].

ثم شيخُه الدارقطنيُّ، وهو حافلٌ[٣].

واستدرَكَ عليهما الخطيبُ في ذَيلٍ مُفْرَدٍ[٤].

وجَمَعَها ـ مع زياداتٍ ـ الأميرُ أبو نَصْر ابنُ ماكولا، بحيثُ كان كِتَابُه[٥] ـ وهو في مجلَّدين، كما تقدَّم في «آدابِ طالب الحديثِ»[٦] ـ أَكْمَلَ التصانيفِ فيه بالنِّسبةِ لِمَن قبلَه، وكتابُه في ذلك عُمدةُ كُلِّ محدِّثٍ بعدَه، بل واسْتَدْرَكَ عليهم في كتابٍ آخَرَ[٧]، جَمَعَ فيه أَوْهَامَهُم وبَيَّنَها.

وقد ذَيَّل عليه ما فاتَه، أو تجدَّد بعدَه المُعِينُ أبو بكر ابنُ نُقطَةَ بِذَيلٍ مفيد في قَدْرِ ثُلُثَي الأصل[٨].

= القبائل، وكذا العسكريُّ المتوفى سنة ٣٨٢ لكنَّه ضِمْنَ كتاب خُصِّص للتصحيفِ، والآمديُّ الآتي ذكرُه المتوفى سنة ٣٧٠ ولكنَّه خاصٌّ بالشعراءِ.

وأما الدارقطنيُّ فجاء عن عبدِ الغنيِّ ما يدلُّ على سَبْقِه له. فقد قال: (ابتدأتُ بعملِ كتابِ «المؤتلف والمختلف»، فقدِمَ علينا الدارقطنيُّ فأخذتُ عنه أشياءَ كثيرةً منه، فلمَّا فرغتُ منه سألَني أنْ قرَأهُ ليسمَعه مني.

فقلتُ: عنكَ أخذتُ أكثرَه. فقال: لا تقل هذا، فإنَّك أخذتَه عني مُفَرَّقاً، وقد أوردتَه مجموعاً، وفيه أشياءُ عن شيوخك. فقرأتُه عليه). «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٤٩).

وأما أبو الوليد ابن الفرضي (٣٥١ ـ ٤٠٣هـ) فهو وإنْ كان مات قبلَ عبدِ الغني بست سنوات، وله في هذا البابِ مؤلَّفان أحدُهما كبيرٌ باسم: (المؤتلف والمختلف من الأسماءِ والألقابِ والكنى)، وآخرُ في (مشتبه النِّسْبة) إلا أنَّ عبدَ الغني وُلد قبلَه عام (٣٣٢) وألَّف كتابَيْه في شبابِه. قال المُعَلِّمِيُّ في «تقديمه» لإكمال ابن ماكولا (١/ ٦): (... وفي ترجمةِ عبدِ الغني مِنْ «تذكرة الحفاظ» وغيرِها نصوصٌ تدلُّ على... أنَّه ألف كتابَيْه في شبابِهِ. وعلى هذا فابنُ الفَرَضي إنَّما حَذَا حَذْوَ عبدِ الغني). والله أعلمُ.

(١) طبع باسم «المؤتلف والمختلف». (٢) طبع باسم «مشتبه النِّسْبة».

(٣) واسمه: «المؤتلف والمختلف». ومن مقدمة مُحَقِّقِهِ، ومُحَقِّقِ «الإكمال»، ومُحَقِّقِ «تكملةِ إكمال الإكمال» أخذتُ أسماءَ الكُتُبِ ـ غيرِ المطبوعة ـ في هذا الفنّ..

(٤) واسمُه: «المُؤْتَنِفُ في تكملَةِ المؤتلِف والمختلِف».

(٥) واسمُه: «الإكمال في رفعِ الارتيابِ عن المؤتلفِ والمختلِف في الأسماءِ والكنى والأنسابِ».

(٦) (٣/ ٣٢٧).

(٧) واسمُه: «تَهذِيبُ مُسْتَمِر الأوْهام، على ذَوِي التَمَنِّي والأَحْلَام».

(٨) واسم كتابِه: «إكمالُ الإكمال» ويقال: «الاستِدْرَاك»، و«المُسْتَدْرَك».

ثم ذَيَّلَ على ابنِ نُقْطَةَ كُلٌّ مِنَ الجَمَال أبي حامدِ ابنِ الصَّابُوني[(١)]، ومنصورِ بنِ سَلِيم[(٢)] - بالفتح -، وثانِيهما أكبرُهما، وتَوَارَدَا في بعضِ ما ذَكَرَاه.

وكذا ذَيَّل على ابنِ نُقْطَةَ العلاءُ مُغْلُطَاي جامعاً بين الذَّيْلَين المذكورَين، مع زياداتٍ من أسماءِ الشعراءِ، وأنسابِ العرب، وغيرِ ذلك.

ولكنْ فيه أوهامٌ، وتكريرٌ[(٣)]، حيثُ يذكُرُ ما هو صالحٌ لإدْخَاله في «الباءِ» و«التاءِ» و«السين» و«الشين» - مثلاً - في أحدِهما، ويكونُ مَنْ قبلَه ذَكَرَه في الآخَرِ.

وممَّن ذَيَّل على عبدِ الغني: المُسْتَغْفِرِيُّ[(٤)].

وصنَّف فيه أيضاً الآمِدِيُّ[(٥)]، وأبو الفضلِ ابنُ نَاصِر[(٦)]، وعبدُ الرزَّاقِ ابنُ الفُوَطِي[(٧)] - فيما أفادَه ابنُ الجَزَرِي وقال: إنَّه أَجْمَعُها[(٨)]، وأبو العلاءِ محمودُ الفَرَضِي البُخَارِيُّ[(٩)]، ولتلميذِه ابنِ رَافعٍ عليه ذَيلٌ في أَوْرَاقٍ يسيرةٍ[(١٠)]،

---

(١) واسم كتابه: «تكملةُ إكمال الإكمال».

(٢) واسمُه - كما في «الأعلام» (٨/ ٢٣٩) - «الذيلُ على تَذْيِيل ابنِ نُقطَةَ على الإكمال لابن ماكولا».

(٣) قالَه قبلَه ابنُ حجر في «التبصير» (١/ ٢، و٤/ ١٥١١).

(٤) الحافظُ أبو العباس جعفرُ بنُ محمدِ بنِ المُعْتَزّ بنِ المُسْتَغْفِر. مات سنة ٤٣٢، واسمُ كتابِه: (الزيِاداتُ في كتاب «المؤتلف والمختلف» لعبدِ الغني).

(٥) أبو القاسم الحَسَنُ بنُ بِشر بنِ يحيى مات سنة ٣٧٠ كما تقدَّم، واسم كتابِهِ: «المؤتلف والمختلف»، وهو في الشعراءِ خاصَّة. «الفهرست» (٢٢١)، و«معجم الأدباء» (٨/ ٧٥).

(٦) هو محمدُ بنُ ناصرِ بنِ محمَّد السَّلَامي - بتخفيف اللام - البغداديُّ، الإمامُ الحافظُ، مات سنة ٥٥٠. «الأنساب» (٧/ ٢٠٩) و«السير» (٢٠/ ٢٦٥)، واسمُ كتابه: «المؤتلف والمختلف».

(٧) في (ح): الفويطي. من الناسخ. والفُوَطي: بضم الميم وفتح الواو وكسر المهملة. - نسبةً إلى بيع الفُوَط. وابنُ الفُوَطي هذا هو المُؤرِّخُ العلَّامةُ كمالُ الدين عبدُ الرزاق بنُ أحمدَ الشيبانيُّ البغداديُّ. مات سنة ٧٢٣. «العِبَر» (٤/ ٦٦) و«الشذرات» (٦/ ٦٠). واسمُ كتابه: «تلقيحُ الأفهامِ في المؤتلِف والمختلِف».

(٨) «الغاية» (٢/ ٤٤٠).

(٩) المتوفى سنة ٧٠٠ «العبر» (٣/ ٤٠٨) و«الشذرات» (٥/ ٤٥٧)، واسم كتابه «مشتبه النسبة».

(١٠) ابنُ رَافِعٍ هو الإمامُ الحافظُ المُتقنُ تقيُّ الدين أبو المَعَالي محمدُ بنُ رافع السَّلَّامِي =

لا يَرِدُ أكثرُه[١].

وكذا لأبي سَعْد المَالِيني[٢] «المؤتَلِفُ والمُختَلِفُ»، لكنْ في الأنسابِ خاصةً.

وللزَّمخْشَرِي: «المُشْتبهُ»[٣].

وللذهبيِّ مُخْتَصرٌ جِدًّا[٤] جامعٌ لَخَّصَهُ من عبدِ الغني، وابنِ ماكولا وابنِ نُقْطَةَ وشيخِه الفَرَضِي[٥]، ولكنَّه أجْحَفَ في الاختصار بحيثُ لَمْ يستَوعِبْ

= ـ بتشديد اللام ـ وُلد سنة ٧٠٤ ومات سنة ٧٧٤. «الوافي بالوفيات» (٣/ ٦٨)، و«الشذرات» (٦/ ٢٣٤).

وقد وَهِمَ السخاويُّ رحمه الله إذْ جَعَلَ ابنَ رافعٍ تلميذاً لأبي العَلَاءِ الفَرَضِيِّ المتوفى سنة ٧٠٠، ووهِمَ أيضاً في جَعْلِهِ كِتَابَه ذيلاً علَى كتابِ الفَرَضي، وقد طُبع كتابُ ابنِ رافعٍ باسْم: «ذيلِ مُشْتَبِهِ النِسْبَةِ» للذهبي ـ في أقلَّ مِن أربعين صفحةً دون المُقَدمة والفهارس ـ ومِنْ عُنْوَانِهِ ونَصِّه في مقدّمتِه يُعْلَمُ أنَّ ابنَ رافعٍ جَعَلَهُ ذَيْلاً على كتابِ شيخِه الذهبيِّ.

والذي أوْقَعَ السخاويَّ في هذَين الوَهَمَين ما جَاءَ عند الحافظِ ابنِ حجر في «التبصير» (٤/ ١٥١٢) حيثُ قال: (ومَوَادُّ الأصلِ التي للذهبي ـ على ما رأيتُ بخطِّه ـ من كتابِ عبد الغني، ومنِ الإكمال، ومن ابنِ نُقْطَةَ، فإنَّه كان لخَّص كُلًّا مِن هذه الكُتبِ الثلاثةِ في جُزءٍ مُفْرَدٍ، ثُمَّ جَمَعَهَا، وزادَ فيها. ومِنْ كتاب شيخِه أبي العلاءِ محمودِ الفَرَضِي البُخَارِيِّ . . .

وقد ذيَّل عليه الحافظُ تقيُّ الدينِ بنُ رافعٍ تلميذُه ـ في هذا المُخْتَصَرِ ـ جزءاً قَدْرَ عَشْرِ أوْرَاق . . .)، ومَنْ يَتَأمَّلْ كلامَ ابنِ حَجَر بتُؤَدَةٍ يَظْهَرْ له أنَّ الضَمِيرَ في «ذَيَّل عليه» عائدٌ إلى كتابِ الذهبي، وفي «تلميذِه» عائدٌ على الذهبيِّ وليس على الفرضي كما هو المتبادر للوهلة الأولى. والله أعلم.

(١) قال ابنُ حجر في «التبصير» (٤/ ١٥١٢): (لأنَّه إمَّا أنْ يكونَ قد ذَكَرَه، أو يكونَ لا يَشْتَبِهُ إلَّا على بُعْدٍ).

(٢) الإمام الجَوّالِ أحمدَ بنِ محمدِ الأنصاريِّ، الهَرَوِيِّ، يُنْسَبُ لـ (مَالِينَ) وهي كورة ذاتُ قُرَى مجتمعةٍ قُرْبَ (هَرَاة). مات سنة ٤١٢. «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧١)، و«الأنساب» (١٢/ ٥٤)، و«السير» (١٧/ ٣٠١).

(٣) كذا سماه ابنُ حجر في «التبصير» (٤/ ١٥١١)، وسمَّاه غيرُه: (مُتَشَابِهُ أَسَامِي الرُوَاة).

(٤) سمَّاه ابنُ رافع في «ذيل مُشْتَبِهِ النِّسْبَة» (١١): «المُشْتَبِهُ في المؤتَلِفِ والمختلفِ ومُشْتَبِهِ النِّسْبَة». وقد طُبع كتابُ الذهبيِّ باسم: «المُشْتَبِهُ في الرِجالِ ـ أَسْمَائِهِم وأنْسَابِهِم».

(٥) وغيرِهم، وهناكَ كتابُ «المؤتلِف والمختلف» للحافِظِ المؤرخ ابنِ النَجَّار، ذكرَه الذهبيُّ في ترجمتِه في «السير» (٢٣/ ١٣٣) ولعلَّه استفادَ منه. والله أعلم.

ـ غالباً ـ أَحَدَ القِسمَين مثلاً، بل يذكُر مِنْ كُلٍّ منهما جماعةً، ثم يقولُ: وغيرُهم. فيصيرُ مَنْ يَقَعُ لَهُ رَاوٍ ممَّن لَمْ يُذْكَر في حَيْرَةٍ، لأنَّه لا يدرِي بأيِّ القِسمَين يلْتَحِقُ، ونحو ذلك، واكتَفَى فيه بضَبْطِ القَلَم، فلا يُعْتَمَدُ لذلك على كثيرٍ مِنْ نُسَخِهِ، وصار كتابُه لذلك مُبَايِناً لِمَوضُوعِهِ، لِعَدَم الأمْنِ مِنَ التصحيفِ فيه، وفاتَه مِنْ أُصوله أشياءُ[1].

وقد اختَصَرَه شيخُنا[2] فضَبَطَه بالحُروفِ على الطريقةِ المَرْضِيَّةِ، وزادَ ما يُتَعَجَّبُ مِنْ كثرَتِهِ، مع شدَّةِ تَحْرِيرِه واختِصَارِهِ، فإنَّه في مجلَّدٍ واحدٍ، ومَيَّزَ في كُلِّ حرفٍ منه الأسماءَ عن الأنسابِ، وهو فيما أَخَذْتُه عنه، وحَقَّقْتُ فيه مَوَاضِعَ نافعةً.

وقد كان شيخُه المصنفُ اجتَمَعَ له من الزياداتِ في هذا النوعِ جُملةٌ كثيرةٌ[3]، بحيثُ عَزَمَ على إفرَادِ تصنيفٍ فيه فمَا تَيَسَّر.

نَعَمْ، لِحَافِظِ «الشام» ابنِ نَاصِرِ الدين ـ عَصْرِيِّ شيخِنا[4] ـ مُصَنَّفٌ حافلٌ مبسوطٌ في توضيحِ المُشْتَبِهِ، وجَرَّدَ منه «الإعْلَامَ بِمَا وَقَعَ في «مُشْتَبِهِ الذهبيِّ» مِنَ الأَوْهَامِ»[5].

ثم هو على قِسمَين: أحدهما ما ليس له ضابطٌ يُرْجَعُ إليه لكثرةِ كُلٍّ مِنَ القِسمين، كَأَسِيدٍ، وأُسَيْدٍ ـ مثلاً ـ أو الأقسامِ، كَحِبَّان، وحَبَّان، وجَيَّان ـ مثلاً ـ وذلك إنَّما يُعْرَفُ بالنَّقْلِ والحِفْظِ.

وثانِيهما: مَا يَنْضَبِطُ، لِقِلَّةِ أحدِ القِسمَين.

ثم تارةً يُرَادُ فيه التَّعْمِيمُ بأنْ يُقالَ: ليس لهم كذا إلَّا كذا، أَوِ التخصيصُ بـ«الصحيحَين» و«الموطأ» بأنْ يُقَالَ: ليس في الكُتُبِ الثلاثةِ كذا إلا كذا. وقد

---

(١) قالَه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢٩)، وابنُ حجر في مقدمة «التبصير» (١/ ١).

(٢) في كتابه: «تَبْصِير المُنْتَبِه بتَحْرِير المُشْتَبَه».

(٣) قاله في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٢٩).

(٤) كانت وفاةُ ابنِ ناصر الدين ـ كما مضَى في ترجمته ـ سنة ٨٤٢.

(٥) طبع بهذا الاسم بتحقيق عبد رب النبي محمد سنة ١٤٠٧. واستفاد منه السخاوي هنا دون ذكر اسمه.

ذَكَرَ ابنُ الصلاح[١] مِنْ أمثلةِ كِلَيْهِمَا عُيُوناً مُفِيدَةً، وتَرَاجِمَ عَدِيدةً.

فمِنَ الأوَّلِ[٢] ـ وربَّمَا أُدْرِجَ فيه ما هُو كُلِّيٌّ بالنسبةِ لـ «قُرَيش»، و«الأنصار»[٣] ـ (نَحْوُ سَلَام كُلَّه فَثَقِّلِ) أي شدِّدِ اللامَ مِنْ كُلِّه (لا) أي إلَّا (ابنَ سَلَامِ) الصحابيَّ، الإسرائيليَّ، ثم الأنصاريَّ (الحِبْرَ) بفتح المهملة، وكسرها ـ وهو أفصح ـ أي العالِم، فقد كان أوّلاً من أحبارِ أهل الكتابِ بحيثُ نَزَلَ فيه بعدَ إسلامِهِ: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤]، وقَولُه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾[٥]. ٨٧٧

واسمُه أوّلاً الحُصَينُ، فَغَيَّره النبيُّ ﷺ عبدَ الله[٦]، فهو بالتخفيفِ، (و) إلَّا (المُعْتَزِلِيَّ أبا عَلِيٍّ) الجُبَّائِيَّ[٧] مُحمدَ بنَ عبدِ الوهاب بنِ سَلَام (فهو) أيضاً (خَفَّ) أي مُخَفَّفُ (الجَدِّ. وهو) أي التخفيفُ (الأصحُّ) ـ وقال ابنُ الصلاح[٨]: إنَّه الأثْبَتُ ـ (في) سَلَام (أَبِي) أي وَالِدِ محمدِ بنِ سَلَام بن الفَرَج (البِيْكَنْدِي) بكسر الموحدة ـ كما لأبي عليٍّ الجَيَّانِي[٩] ـ وسكونِ المُثَنَّاة التحتانيةِ، ثم كافٍ مفتوحة، ونون ساكنةٍ، بعدَها دالٌ مهملةٌ، البُخَارِيِّ الحافظِ ـ أحدِ شيوخِ البُخَاري صاحبِ «الصحيحِ» ـ فهو الذي نَقَلَه غُنْجَارُ في «تاريخ بُخَارَى» عن أبي ٨٧٨

---

(١) في «علوم الحديث» (٣١٠ ـ ٣٢٣). (٢) أي ما يَنْضَبِطُ على التعميم.

(٣) يعني أنَّه ربَّما أُدرج فيه ما هو عامٌّ من وجهٍ، وخاصٌّ من وجهٍ آخرَ، كحِزَام وحَرَام الآتي ذكرُهما بعدُ.

(٤) سورة الرعد: الآية ٤٣. وأخرَج نزولَ هذه الآيةِ فيه أبو داود الطيالسيُّ ومِنْ طريقِهِ الطَّبَريُّ (١٣/ ١٧٦)، كما أخرجه الطبريُّ من طُرُقٍ أخرى، وأسانيدُها لا تخلو مِنْ مقالٍ. لكن بمجموعِها يُستَدَلُّ على أنَّ لذلك أصلاً.

(٥) سورة الأحقاف: الآية ١٠. وأخرج نزولَ هذه الآيةِ فيه البخاريُّ في «مناقب الأنصار»: باب مناقبِ عبدِ الله بنِ سَلَام (٧/ ١٢٨) عن سعدِ بنِ أبي وَقّاص.
وقد ذكر الطبريُّ أيضاً في «تفسيره» (٢٦/ ٩) قولاً آخَرَ في المُرَاد بالشاهِدِ هُنَا وأنَّه موسى بن عِمْران ﷺ.

(٦) أخرجه أحمدُ (٥/ ٤٥١) والفَسَوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٧٠)، والحاكمُ (٣/ ٤١٤).

(٧) بضم الجيم وبعدها موحدة مشددة، ترجمته في «الأنساب» (٣/ ١٧٦)، «والسير» (١٤/ ١٨٣) وكانت وفاته سنة ٣٠٣.

(٨) «علوم الحديث» (٣١٠). (٩) «تقييد المهمل» (١٠٠).

عِصْمَةَ سَهلِ بنِ المُتوكِّل ـ أَحَدِ الآخِذِين عن مُحمدٍ ـ وأنَّه بالتخفيفِ لا بالتشديدِ، وأقرَّه غُنْجَارُ، وإليه المَفْزَع والمرجِعُ، فهو أَعْلَمُ بأهلِ بلادِهِ[1]. ولم يَذكُرِ الخطيبُ[2] وابنُ ماكولا[3] غيرَه.

وقال ابنُ رَيْدَانَ المُسَكِيُّ[4]: «سألتُ عبدَ الغني المَقْدسيَّ[5] عنه فقال: إنه بالتخفيفِ لا غيرُ. كذلك قرأتُه على أبي الفَضْل أحمدَ بنِ صالح الجِيلِيّ»[6].

والذي قالَه أبو عليّ الجَيَّانِيُّ في «تقييدِ المُهْمَلِ»[7]: التشديدُ خاصة. وصَنيعُ ابنِ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[8] يقْتَضِيه[9].

وقال كلٌّ مِن صاحبِ «المَشَارِقِ»، و«المَطَالِعِ»: إنَّه الأكثرُ[10]. قال شيخُنَا: ولم يُتَابَع[11].

وقال المصنفُ: «وكأنَّه اشتَبَه بآخَرَ شارَكَه في الاسمِ واسمِ الأبِ

---

(١) قاله ابنُ الصلاح في مصدرِه السابقِ. (٢) في «التلخيص» (١/ ١٢٧).

(٣) «الإكمال» (٤/ ٤٠٥).

(٤) بضم الميم وفتح المُهملة نسبة إلى (مُسَيكَة) قريةٍ من قُرى (عَسقَلان). ذكرَ ذلك الذهبيُّ في «المشتبه» (٤/ ١٣٦٤). وقد شُكِلَت في (س) و(ح) بكسر الميم وسكون المهملة. وابنُ رَيدَانَ ـ أوله راءٌ مفتوحةٌ ثم مثناة تحتية ساكنة ثم مهملة ـ هو عبدُ الخالِق بنُ صالحٍ المتوفَّى سنةَ ٦١٤. قاله الذهبيُّ في (المصدر السابق) وكذا (٢/ ٦٤٨) منه.

(٥) الحافظَ المتوفَّى سنةَ ٦٠٠. وقد تقدَّم.

(٦) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢١٣). والجِيليُّ: هو الإمامُ الحافظُ مُحدِّثُ بغدادَ أبو الفضل مات سنة ٥٦٥. «السير» (٢٠/ ٥٧٢).

(٧) (ص٢٠٥). (٨) (٧/ ٢٨٧).

(٩) حيث ترجمه مع أُنَاسٍ معروفين بتشديد اللام.

(١٠) قال عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٤): (وفيها ـ يعني الصحيحَين والموطأ ـ عبدُ الله بنُ سَلَام الصحابيُّ مخففُ اللام وحدَه، ومَنْ عَدَاهُ فسلَّامٌ بتشديدها)، فيدخلُ البِيكَنْديُّ هذا في «التشديدِ» لأنَّه مِنْ رجالِ البخاري. وقال ابنُ قُرْقُولٍ في «مطالع الأنوار» ـ كما نَقَلَه عنه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٣١٠): (منهم مَنْ خَفَّفَ ومنهم مَنْ ثَقَّلَ، وهو الأكثرُ).

(١١) «التبصير» (٢/ ٧٠٣) وهو كلامُ الذهبي في «المشتبه».

والنسبةِ، حَدَّثَ عن الحسنِ بنِ سَوَّارٍ الخُرَاسَانِيِّ، وعليِّ بنِ الجَعْدِ الجَوْهَرِي، روى عنه عُبَيدُ اللهِ بنُ وَاصِل البُخَارِيُّ ـ وهو من أقْرَانِه ـ فإن ذاك بالتشديدِ ـ فيما ذَكَرَهُ الخطيبُ في «التلخيص»[١]، وغيرُه[٢]. واسمُ جَدِّه: السَّكَنُ، وكان يقالُ له: البِيكَنْدِيُّ الصَغِيرُ.

وإلَّا فشيخُ البخاريِّ قد رُوِّينا مِنْ طَرِيقِ أبي عِصْمَة ـ الماضي قريباً ـ أنَّه سمعَهُ يقولُ: أنا محمدُ بنُ سَلَام ـ بالتخفيفِ[٣] ـ. وهذا قاطعٌ للنزاع»[٤]، ولذا صَنَّفَ فيه المُنذِرِيُّ[٥]. وقد قرأه بعضُهم بالتشديدِ، فقال له المُسَمِّعُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[٦].

٨٧٩ (و) إلَّا (ابنَ أَبِي الْحُقَيْقِ) بمهملة وقافٍ، مصغرٍ: أبا رَافع اليَهُودِيَّ الذي بعثَ إليه النبيُّ ﷺ مَنْ قَتَلَه وهو في حِصْنٍ له من أرض الحجاز[٧] فهو سَلَامٌ بالتخفيفِ، لقول المُبَرِّدِ في «الكامل»: «إنَّه ليس في العَرَب بالتخفيفِ إلَّا هُوَ، ووالدُ عبدِ الله»[٨] الماضي أوَّلاً.

ولكنِ الذي في النُّسْخَةِ المُعْتَمَدَةِ مِنْ «سيرةِ ابنِ هشام» في هذا: التشديدُ[٩] ولذا قال شيخُنا في «الفتح»: «وقال ابنُ إسحاق: هو سَلَّامٌ بتشديدِ اللام»[١٠]،

---

(١) (١/ ١٢٥). (٢) كالذهبي في «المشتبه» (٢/ ٧٠٣).

(٣) أخرجه الخطيب في «التلخيص» (١/ ١٢٧).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣١).

(٥) واسم مُصَنَّفِهِ: (الإعلامُ بأخبارِ شيخِ البخاريِّ مُحمدِ بنِ سَلّام). «كشف الظنون»: (١/ ١٢٨) قال الحافظُ في «الفتح» (١/ ٧١): (وقد صنَّف المنذريُّ جُزْءاً في ترجيح التشديدِ. ولكنِ المُعتَمدُ خلافُه). وذَكَر المُعَلِّمِيُّ أنَّ لِحافظِ الشام ابنِ ناصرِ الدينِ رسالةً سمَّاها: (رفعَ المَلَام عمَّن خفَّفَ وَالِدَ شيخِ البخارِّي محمدِ بنِ سَلَام). «الإكمال» (٤/ ٤٠٦) حاشية.

(٦) سورة الأنعام: الآية ٥٤، والأعراف: الآية ٤٦، والرعد: الآية ٢٤، وغيرِ ذلك.

(٧) البخاري في «المغازي»: باب قَتْلِ أبي رافع (٧/ ٣٤٠) وكان مَقْتَلُه بِخَيْبَرَ.

(٨) عَزَاهُ للمُبَرِّدِ في «الكامِلِ» ابنُ الصلاح (٣١١)، وتَبِعَه جماعةٌ كالذهبيِّ والعراقيِّ وابنِ حجر. ولمْ أَجِدْه في المطبوع من «الكامل».

(٩) وكذا هو في «المطبوع» منها(٢/ ٥٧، ٥٨، ٢٧٦) وغيرِها.

(١٠) «الفتح» (٧/ ٣٤٢).

ولم يَحْكِ غيرَه. كما أنَّ ابنَ الصلاح[١] ومَنْ تَبِعَه[٢] لم يَحك غيرَ التخفيف. وصرَّحَ شيخُنا في «المُشْتَبِهِ»[٣] بأنَّه ممَّن اختُلِفَ فيه»[٤].

وعلى هذا فيصحُّ في «ابنِ أَبِي الحُقَيْقِ» الجَرُّ أيضاً[٥].

على أنَّه قد قيلَ في اسمِه أيضاً: إنَّه عبدُ الله[٦]، وله أَخَوَانِ: كِنَانَةُ[٧] - الذي كان أوَّلاً على أُمِّ المؤمنين صفيةَ ابنةِ حُيَيٍّ - والرَّبِيعُ، الذي كان بعدَ وَقْعَةِ «بُعَاث» رئيسَ بَنِي قُرَيظَةَ. وَقَتَلَهما النبيُّ ﷺ جميعاً بعدَ فتح «خَيْبَرَ»[٨].

(و) إلَّا (ابنَ مِشْكَمٍ) - بتثليث الميم، ثم شين معجمة ساكنة، وفتح الكاف، ثم ميم - لقول ابنِ الصلاح عَقِبَ حكايةِ قولِ المُبَرّد الماضي[٩]: «وزادَ آخَرُون: سَلَامَ بنَ مُشكم - خَمَّاراً كان في الجاهليةِ -»[١٠].

---

(١) في «علوم الحديث» (٣١١).

(٢) كالنوويِّ في «التقريب» (٢/ ٢٩٩)، والعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣١).

(٣) يقصدُ به كتابَ ابنِ حجر: (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه). وسمَّاه بالمشتبه تَجَوُّزاً لأنّه موضوعُ الكتابِ.

(٤) «التبصير» (٢/ ٧٠٢)، وهو في الأصلِ كلامُ الذهبيِّ، وممَّن أثبتَ الخلافَ فيه العسكريُّ في «تصحيفات المحدثين» (١١٣١).

(٥) يعني في قولِ الناظم السابقِ:

نَـحْـوُ سَـلَامٍ كُـلُّـه فـثـقِّـلِ ... لا ابنَ سَلَام الحَبْرَ، والمُعتَزِلي
أبـا عـلـي، فَـهـو خَـفُّ الـجـدِّ ... وهـو الأصحُّ في أبي البِيْكَنْدِي
وابْنِ أبي الحُقَيقِ...

فبالجر يكون معطوفاً على (أبي البيكندي) ويكونُ فيه قولان، والتخفيف هو الأصحُّ. وبالنصبِ يكون معطوفاً على قوله: (لا ابنَ سَلَامِ الحَبْرَ)، ويكونُ فيه قولٌ واحدٌ وهو التخفيفُ.

(٦) قاله البخاريُّ في مصدره السابق.

(٧) ابنُ الرَبيع بنِ أبي الحُقَيق، وهو أَخٌ للرَّبِيعِ بنِ الرَّبِيعِ بنِ أبي الحُقَيق الآتي. «سيرة ابن هشام» (١/ ٥١٤، ٥٥٠).

(٨) أورد قصة قتلهما الواقدي في «المغازي» (٢/ ٦٧٢ - ٦٧٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ١٠٧)، وذكر ابن هشام في «السيرة» (٢/ ٣٣٦) قصة مقتل كنانة.

(٩) جاء بعد هذا في (ح): (قال - أي المُبَرِدُ -) وزاد آخرون...) إلخ.

(١٠) يظهر من هذا السياقِ أنَّ الذي قال: (وزاد آخرون...) إلخ. هو ابن الصلاح. وقد نصَّ عليه ابنُ حجر في «التبصير» (٢/ ٧٠٣) حيث قال: (قال ابن الصلاح: وزادَ =

قال[1]: **(والأشهرُ)** المعروفُ **(التشديدُ فيه فاعْلَم)** ذلك.

قال شيخُنا ـ تبعاً لِغَيرِه ـ: «وفيه نَظَرٌ، لأنه وَرَدَ في الشِّعْر ـ الذي هو ديوانُ العَرَب ـ مُخَفَّفاً، فقال ابنُ إسحاق في «السيرةِ»: «وقال سَمَّالُ[2] اليَهوديُّ:

فلا تَحْسِبَنِّي كنتُ مَوْلَى ابنِ مُشْكَمٍ ... سَلَامٍ، وَلَا مَوْلَى حُيَيِّ بنِ أَخْطَبَا[3]

وقال كعبُ بنُ مالكٍ من قصيدةٍ:

فَطَاحَ سَلَامٌ، وَابْنُ سَعْيَةَ عَنْوَةً ... وَقِيدَ ذَلِيلاً ـ لِلْمَنَايَا ـ ابْنُ أَخْطَبَا[4]

= غيرُه: سَلَامُ بنُ مُشكم خمَّارٌ كان في الجاهليةِ والمعروفُ فيه التشديد).

والذي يظهرُ مِن نَقْل ابنِ الصلاح في «علوم الحديث» (٣١١) عن المُبَرِّد أنَّ هذا الكلامَ مِنْ تَتِمَّةِ كلام المُبَرد نفسِه، فقد قال ابن الصلاح: (قال المُبَرِّدُ في «كامله»: لَيْسَ في العرب سَلَامٌ مخففَ اللام إلَّا والدُ عبدِ الله بنِ سلام، وسلامُ ابنُ أبي الحُقَيق. قال: وزاد آخَرُون: سلَام بن مُشْكَم خمَّاراً كانَ في الجاهليةِ، والمَعْرُوفُ فيه التَّشْدِيدُ).

وما سبقَت الإشارةُ إليه عن النسخة (ح) يُؤَيِّدُ هذا، والفيصل في هذا هو الوقوف على نص كلام المبرد ولم أجده في المطبوع من الكامل. والله أعلم.

(١) إما ابن الصلاح أو المبرد على ما مضى في التعليقة السابقة.

(٢) كذا في النسخ أوله سين مهملةٌ ثم ميمٌ وآخرُه لامٌ. وفي (س) فتحَ المهملةَ وشدَّد الميمَ. والذي في كلام ابنِ حجر في «التبصير» (٢/ ٧٠٤): (سماك) آخره كاف. وجاء في «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٩٨، ٢٠٠) شِعْرٌ مَنسوبٌ لهذا اليهوديِّ وسمَّاه (سماك) بالكاف ولكن المحقِّقَ أشارَ إلى أنَّ هذا في نسخةٍ واحدةٍ، وفي بقيةِ النُّسَخ آخِرُه لامٌ، وأنَّه تحريفٌ. **قلتُ**: والذي يَغْلِبُ على ظَنِّي أنَّه بالكاف. وذلك لأنَّ الذهبيَّ وابنَ حَجَرٍ قد ذَكَرَا في كتابَيْهما (سمال) ـ باللام في آخره ـ ولم يَذْكُرَا فيه هذا اليهوديَّ. مما يدلُّ على أنَّه سماك كالجادة. والله أعلم.

(٣) كذا نَسَبَ الحافظُ في «التبصير» (٢/ ٧٠٤) هذا البيتَ لليهويِّ المذكور، وتَبِعه السخاويُّ. والذي في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٠١) أنَّ هذا البيتَ ـ ضِمْنَ أبياتٍ أُخَرَ ـ لعبَّاسِ بنِ مِرْدَاس السُّلَمِي يَمْتَدِحُ بها بَنِي النَضِير، وذلك قبلَ أنْ يُسلِمَ. ويُؤَيِّد هذا قولُه: (فلا تحسبَنِّي كنتُ مولَى ابنِ مشكم)، يعني حَلِيفَه، يريدُ أنَّ مَدْحه لهم ليس بسبَبِ حلفٍ بينَه وبينَهم ولا لأمرٍ آخَرَ، وإنَّما لأنَّهم أهلٌ للمَدْحِ ويستحقُّونه. والله أعلمُ.

(٤) أَوْرَدَ ابنُ هشام في «السيرة» (٢/ ٢٠٢) هذا البيتَ ـ ضِمْنَ أبياتٍ أُخَرَ ـ وعزَاهُ إلى كعبِ بنِ مالك أو عبدِ اللهِ بنِ رَوَاحَةَ. وابنُ سَعْيَةَ ـ بالمهملتين ثم مُثَنَّاة تحتية، كَجَمْرة ـ لم أَقِفْ على اسمِه.

وقال أبو سُفيانَ بنُ حَرْب:

سَقَانِي فَرَوَّانِي كُمَيْتاً مُدَامَةً عَلَى ظَمَأٍ مِنِّي سَلَامُ بنُ مُشْكَمِ[1]

وكلٌّ هذا[2] دالٌّ للتخفيف»[3].

قلتُ: وهو الذي في الأصلِ المُعتَمَدِ من «سيرة ابن هشام».

قال شيخُنا: «وكأنَّ قولَ أبي سُفيانَ هو السببُ في تَعْريفِ ابنِ الصلاح له بكونِه خمَّاراً[4]، لكنْ قَدْ عَرَّفَه ابنُ إسحاقَ في «السيرة» بأنّه كان سيِّدَ بني النَّضِير»[5].

قلتُ: وذلك في قِصَّةٍ أَوْرَدَها ابن هشام في غَزْوَةِ السَوِيق مِنْ «سِيرَتِه» فقال: «وكان أبو سفيانَ بنُ حَرْبٍ ـ كما حدَّثني محمدُ بنُ جعفرِ بنِ الزُّبَير، ويزيدُ بنُ رُومَانَ، ومن لا أتَّهِم عن عبدِ الله بنِ كعبِ بنِ مالكٍ، وكان مِن أَعْلَم الأنصار ـ حينَ رَجَعَ إلى «مكة» نَذَر أنْ لا يَمَسَّ رأسَه ماءٌ مِنْ جَنَابَةٍ حتى يَغْزُوَ مُحمداً ﷺ، فخرَجَ في مائتَي راكبٍ...» إلى أنْ قال: «حتى أَتَى بَنِي النَّضِير تحتَ الليل، فأَتَى حُيَيَّ بنَ أَخْطَبَ، فضرَب عليه بابَه. فأبى أنْ يفتحَ له، وخافَه، فانصرفَ عنه إلى سَلَام بنِ مُشْكَم ـ وكان سيِّدَ بَنِي النَّضيرِ في زمانِه ذلك، وصاحِبَ خَبَرِهِم ـ فاستأذَن عليه، فأَذِنَ له، فقَرَاهُ، وسَقَاهُ، وبَطَنَ لَهُ مِنْ أَخْبَارِ الناس[6]....» إلى أنْ ذَكَرَ خروجَ النبيِّ ﷺ في طَلَبِهم، وذَكَرَ القصيدةَ التي قالَها أبو سفيانَ لِمَا صَنَعَ له سَلَامٌ، وفيها:

سَقَانِي فَرَوَّاني... البيتَ.

وقبلَه ـ وهو أولُ الأبياتِ ـ:

[و] إني[7] تَخَيَّرْتُ «المَدِينةَ» واحداً لِحِلْفٍ، فَلَمْ أَنْدَمْ، وَلَمْ أَتَلَوَّمِ[8]

---

(١) أَوْردَه ابنُ هشام في «السيرة» (٢/ ٤٤) ـ ضِمْنَ أبياتٍ أُخَرَ ـ وعزاه لأبي سفيانَ بن حرب. والكُمَيتُ: من أسماءِ الخَمْر.

(٢) في (ح): وهذا كل. من الناسخ. (٣) «التبصير» ٢/ ٧٠٤).

(٤) تقدم في الصفحة السابقة ـ تعليقاً ـ أنه من كلام المبرد.

(٥) المصدر: السابق، وأشار إليه البلقيني في المحاسن (٥٣٠).

(٦) أيْ أطْلَعه على أَسْرَارِهم.

(٧) في النسخ: (إني) بدون الواو. ووزنُ البيتِ يَخْتَلُّ بدُونها. وقد زدتُها من «سيرةِ ابنِ هشام».

(٨) «سيرة ابن هشام» (٢/ ٤٤ ـ ٤٥). وقولُه: (تَخَيَّرتُ المدينةَ) يعني من (المدينة) فحذفَ حرفَ الجَرِّ. وقولُه: (ولم أَتَلَوَّمِ) أي لَمْ أدخُل فيما أُلَام عليه.

وكذا قال أبو الفَرَجِ الأَصْبَهانيُّ ـ صاحبُ «الأغاني» ـ: «إنَّه كان رئيسَ بَنِي النَّضِير»[١].

قال شيخُنا: «وأبو سفيانَ لا يمدَح مَنْ يكونُ خَمَّاراً، بلْ إنَّما كان أضافَه، فمَدَحه».

وقال غيرُه: «بل ذلك لا يخرِجُه عن أنْ يكونَ خَمَّاراً».

ثم إنَّه لا يقالُ: لعلَّ تخفيفَه في الشعر للضرورةِ. فذاك خلافُ الأصل، سيَّما مع تكرُّرِ وُقُوعِهِ.

٨٨٠ (و) أمَّا (ابنُ محمدِ بنِ ناهضٍ) بالنون والهاء والضاد المعجمة: المَقْدِسيُّ (فَخَفّ) أي فخفِّفِ اللامَ مِنْ «سَلَام» اسمِه أيضاً بلا خِلَاف.

واقتَصِرْ في اسمِهِ على سَلَام (أو زِدْهُ هاءً فكذا فيه اختُلف) بين الآخِذين عنه، فقالَه بدُونها أبو طالبٍ أحمدُ بْنُ نَصْرِ اللهِ، وبإثبَاتِها أبو القاسمِ الطَّبَرَانِيُّ[٢].

٨٨١ (قلتُ): وعلى هؤلاءِ الستةِ ـ أعني الصحابيَّ الحَبْرَ، وَجَدَّ أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائِيِّ، والبِيْكَنْدِيَّ، وابنَ أبي الحُقَيق، وابنَ مُشْكَم، وابنَ ناهضٍ ـ اقتَصَرَ ابنُ الصلاح، (وللحَبْرِ) أوَّلِهم (ابنُ أختٍ) اسمُه سَلَامٌ، عَدَّه في الصحابةِ ابنُ فَتْحُونَ في ذيله على «الاستيعاب»[٣]، ولم نَقفْ على اسم أبيه (خَفِّفِ) أي لَامَهُ أيضاً (كذاك جَدُّ) سعدِ بنِ جعفرِ بنِ سَلَامٍ أَبِي الخَيْرِ البَغْدَادِيّ (السَّيِّدِي) بفتح المهملة، وياءٍ تحتانية ثقيلةٍ مكسورةٍ، لكونه كان وَكِيلَ السَّيِّدَةِ أختِ المُستَنْجِدِ[٤].

روى سعدٌ عن ابنِ البَطِّي[٥]، ومَعْمرِ بنِ الفَاخِرِ، ويحيى بنِ ثابتِ بنِ

---

(١) «الأغاني» (٦/ ٣٣٦).

(٢) قاله ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٣١١). وما نَسَبَه للطبراني هو في «المعجم الصغير» (١/ ١٧٤) وقد نَسَبَه لجدِّه. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٩).
وأبو طالبٍ المذكورُ هو الحافظُ الإمام مُحدِّث بَغْدَادَ. مات سنة ٣٢٣.
«تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٢) و«السير» (١٥/ ٦٨).

(٣) قاله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣٣).

(٤) «التبصير» (٢/ ٧٥٣).

(٥) بفتح الموحدةِ وكسرِ المُهملةِ المشدَّدةِ نسبةً لقرية (بَطّ)، على قول الذهبي في المشتبه، =

بُنْدَارٍ، ومات سنةَ أربعَ عشرةَ وستِمائة. ذَكَرَه ابنُ نُقطةَ في «التَّكمِلَة»، فيما وُجِدَ بخطِّه.

(و) جَدُّ أبي نَصْرٍ محمدِ بنِ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ محمد بنِ موسى بن سَلَام **(النَّسَفِي)** بفتح النون، والسين المهملة قَيَّده ابنُ السمعاني[1]، وغيرُه نسبةً لـ «نِسَفَ» بكسر النون، وفُتِحَتْ لِلنَّسَبِ كالنَّمَرِي، ويُنْسَب أيضاً: السَّلَامِي، لجدِّه المذكورِ. يَرْوِي عن زاهرِ بنِ أحمدَ، وأبي سعيدٍ عبدِ الله بنِ محمدٍ الرازي، مات بعد الثلاثين وأربعِمائة. ذكره الذهبيُّ[2].

وكذا لهم سَلَمَةُ بنُ سَلَامٍ، أَخُو الحَبْرِ صحابيٌّ أيضاً، ذَكَرَه ابنُ منده، وكذا ابنُ فتحونَ في «الذيل»، لكنْ قال: إنَّه ابنُ أخِي الحَبْرِ. ومع ذلك فلم يُسَمِّ أباه.

وكذا للحَبْرِ وَلَدَانِ: يوسفُ ـ له رؤيةٌ، بل وحَفِظَ عن النبيِّ ﷺ ـ ومحمدٌ، ذُكِرَ في الصحابةِ أيضاً.

ولأوَّلِهما ابنٌ اسمُه حمزةُ، رَوَى عن أبيهِ. وحفيدٌ اسمُه محمدُ بنُ حمزةَ، روى عنه الوليدُ بنُ مُسلِمٍ، وغيرُه.

وإبراهيمُ، وعبدُ الله أبناءُ البِيكَنْدِي الكَبِيرِ الماضِي.

ولكنْ أغنَى عن ضبطِ الأخِيرَين ذِكْرُ أبيهما، وعن الخمسةِ قبلَهُمَا ذِكْرُ الحَبْرِ، نَعَمْ، لهم عَلِيُّ بنُ يُوسفَ بنِ سَلَامِ بنِ أبي دُلَفِ البغدَاديُّ، شيخٌ لِلدِّمْيَاطِي، وهو الذي ضَبَطَه، وكانَ اسمُ سَلَامٍ عبدَ السلام فَخُفِّفَ[3].

٨٨٢ **وَمِن ذلك: عُمارة، فـ (عَينَ أُبَيٍّ)** ـ بالضم مصغر ـ **(ابن عِمَارَةَ)** الصحابيِّ

= وأضاف أنها على طريق (دقوقا)، ودقوقا كما في معجم البلدان (٢/ ٤٥٩) تقع بين إربل وبغداد، وأما السمعاني في الأنساب (٢/ ٢٤٤) فقال عن تلك النسبة: ولعل واحداً من أجداده كان يبيع البط، فنسب إلى ذلك. والله أعلم. وهو أبو الفتح محمدُ بنُ عبدِ الباقي البغدادي، مُسْنِدُ العراق. مات سنة ٥٦٤ «المشتبه» (١/ ١٦٢) و«السير» (٢٠/ ٤٨١).

(١) في «الأنساب» (١٣/ ٩٢).

(٢) في «المشتبه» (٢/ ٧٦٠).

(٣) «التبصير» (٢/ ٧٠٣).

المخرَّج حديثُه في أبي داود[١] وابنِ ماجه[٢] والحاكم[٣]، وقيلَ: إنَّه صلَّى لِلْقبلَتَين (اكسِرِ) خاصةً على المشهور، قال ابنُ الصلاح: «ومنهم من ضمَّها. ومَنْ عَدَاه فبالضَّمِّ جَزْماً»[٤].

وفاته عَمَّارةُ ـ بالفتح ثم التثقيل ـ وهُم رجالٌ ونساءٌ[٥].

فالرجالُ: جعفرُ بنُ أحمدَ بنِ عَمَّارة الحَرْبيُّ، عن سعيدِ بنِ البناء. وابناه: قاسمٌ، وأحمدُ.

ومُدْرِكُ بنُ عبدِ الله بنِ القَمْقَام بنِ عَمَّارة بنِ مالكِ القُضَاعيُّ، وَلِيَ لِعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز «الجزيرةَ».

وبَرَكَةُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ أحمدَ بنِ عَمَّارةَ، سَمِع أبا المُظَفَّر ابنَ أبي البركاتِ، قَيَّده الشريفُ عزُّ الدين في «الوفيات»[٦].

وأبو عُمَرَ محمدُ بنُ عُمرَ بنِ عليّ بنِ عَمَّارة الحَرْبيُّ.

وأبو القاسم محمدُ بنُ عَمَّارَةَ الحَرْبِيُّ النَّجَّارُ، رَوَى عن عبدِ الله بن أبي المَجد، وغيرِه.

وبَنُو عَمَّارَة بَطْنٌ منهمُ المُجَذَّر[٧] ـ بالذال المعجمة ـ واسمُه عبدُ الله بنُ ذِيَادِ[٨] بنِ عَمْرو بنِ أَخْزَم[٩] بنِ عَمْرو بنِ عَمَّارةَ بنِ مالك البَلَويُّ.

---

(١) في «الطهارة»: باب التوقيت في المسح (١/ ١٠٩).

(٢) في «الطهارة»: باب ما جاء في المسح من غير توقيت (١/ ١٨٤).

(٣) (١/ ١٧٠).

(٤) «علوم الحديث» (٣١١).

(٥) قاله العراقيُّ، وذَكَر أسماءَهم في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣٤) و«التقييد والإيضاح» (٣٨٢). وزاد عليه الحافظُ في «التبصير» (٣/ ٩٦٩ ـ ٩٧٠).

(٦) هو «ذَيلٌ» على كتاب المنذري «التَكْمِلَةُ لِوَفَيَات النَّقَلة» لتلميذِه عزِّ الدين أبي العبّاس أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمن الشريف الحُسَيني. مات سنة ٦٩٥. «الشذرات» (٥/ ٤٣٠)، و«كشف الظنون» (٢/ ٢٠٢٠). وقد طبع مؤخّراً في دار ابن حزم بلبنان.

(٧) كمعظم ـ كما في «القاموس» ـ صحابيٌّ، استُشهد بأُحُدٍ ﷺ.

(٨) أوله ذال معجمة. «أسد الغابة» (٣/ ١٢٣) فقد ذَكَرَه فيمن اسمُ أبيه بالذال المُعجمة. ويُنْظَر «الإكمال» (٤/ ٢٠١) ففي حاشيتِهِ إشارَةٌ إلى استدراك ابنِ نُقْطَةَ له، وقد جاءَ بالذال المعجمةِ في «سيرةِ ابنِ هشام» في عدَّةِ مواضعَ، و«تاريخ خليفة» (٧٢) و«طبقاتِ ابنِ سعد» (٣/ ٥٥٢)، و«الإكمال» (٦/ ٢٧٣)، وغيرِها.

(٩) كذا في النسخ: أَخْزَمُ. بالخاءِ المعجمةِ والزاي. وجاءَ في «الإصابة» (٣/ ٣٦٣): (أخرم) =

وقريبُه يزيدُ بنُ ثَعْلَبَةَ بنِ خَزْمَةَ[1] بنِ أَصْرَمَ[2] بْنِ عَمْرٍو[3]، وأخَوَاه: بَحَّاثٌ[4]، وعبدُ الله، صحابةٌ.

والنساءُ: عَمَّارةُ ابنةُ عبدِ الوهاب الحِمْصِيَّةُ، رَوى عنها ابنُها أحمدُ بنُ نَصْر.

وعَمَّارَةُ ابنةُ نافعِ بنِ عُمَرَ الجُمَحِي، وهي أمُّ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ الرزاق بنِ عُمرَ بنِ عبدِ الله بنِ جَمِيل الذي كان على بيتِ المال بـ«بغدادَ» لأميرِ المؤمنينَ المَأْمُونِ.

وعَمَّارَةُ، عن أبي ظِلَال[5]، وعنها أبو يُوسفَ محمدُ بنُ أحمدَ الصيدلانيّ[6] الرَّقِّيُّ، وهي جدَّتُه.

= بالراء، وجاء في «طبقاتِ ابنِ سعد» (٣/ ٥٥٢)، و«المؤتلفِ والمختلفِ» للدارقطني (٣/ ١٥٥٤)، و«الإكمال» (٦/ ٢٧٣)، و«الاستيعاب» (٣/ ٤٧٨)، و«أسدِ الغابة» (٣/ ١٢٣) وغيرها: (زمزمة) بزاييْن وميميْن، وذلك في ترجمةِ المُجَذَّر بنِ ذِيَادٍ المذكورِ.

(١) بالخاء المعجمة المفتوحةِ والزاي الساكنة وبعدَها ميم. «المشتبه والتبصير» (١/ ٤٣٦). وفي النسخ: شُكِلَتِ الزايُ بالفتحة.

(٢) جاء في (س) تعليقاً على هذا ما نصه: (يُحَرَّرُ أَصْرَمُ. فلعلَّه مصحَّف من أخزم).
قلتُ: أَصْرَمُ ـ بالصاد المهملةِ والراءِ ـ هو الصوابُ، وقد تكرَّر في جُملةِ مصادرَ في عدَّةِ مواضعَ كما في تراجِم يزيدَ بنِ ثَعْلبة وأَخَوَيه بحاثٍ وعبدِ الله. مثلِ «طبقات ابن سعد» (٣/ ٥٥٤)، و«الاستيعاب» (١/ ١٨١، ٢٧١، ٣/ ٦٥٠)، و«أسد الغابة» (١/ ١٩٨، ٣/ ٨٦، ٤/ ٧٠٤)، و«الإصابة» (١/ ١٣٩، ٣/ ٦٥٣)، وغيرِها.

(٣) يعني عَمْرَو بنَ عَمَّارَةَ بنِ مالكٍ المتقدمَ.

(٤) بالموحدة المفتوحة والحاء المهملة المشددة، وآخره مثلَّثة. وهذا هو الصحيحُ. «الإصابة» (١/ ١٣٩).

(٥) في «التبصير» (٣/ ٩٧٠): عَمَّارَةُ بنتُ أبي ظِلَال. وهو تحريفٌ، راجع «التقييد والإيضاح» (٣٨٣). وأبو ظِلَالٍ: هو هِلَالُ بنُ أبي هِلَالٍ الأَزْدِيُّ. القَسْمَلِيُّ. يروي عن أنسٍ ما ليس مِنْ حدِيثِه. «الكنى» للدولابي (٢/ ١٩) و«تهذيب الكمال» (١٤٥٣)، وذَكَرَ فيه الخلافَ في اسمِ والدِ هلالٍ.

(٦) في «الإكمال» (٦/ ٢٧٣): الصَيْدَنَانِي. وكلاهما يقالُ في هذه النسبةِ. «الأنساب» (٨/ ١٢١).

وعَمَّارَةُ الثَّقَفِيَّةُ - زَوْجُ محمدِ بنِ عبدِ الوهاب الثَّقَفِي - يقولُ فيها ابنُ مُنَاذِرٍ[١] مِنْ أبياتٍ:

مُحَمَّدٌ زُوِّجَ عَمَّارَةْ[٢]...

وَعَمَّارَةُ، امرأةُ يَزِيدَ بنِ ضَبَّةَ، يقولُ فيها عَنْتَرَةُ بنُ عَرُوسٍ - ممَّا أنشدَه الآمِدِيُّ -[٣]:

تَقُولُ عَمَّارَةُ لِي: يَا عَنْتَرَةْ[٤]...

ومن ذلك: كُرَيزٌ. كُلُّه بالضمِّ مُصَغَّرٌ، وليس في عَبْدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ[٥]، كما نَقَلُه الجَيَّانِيُّ في «تقييد المهمل»[٦] عن مُحمدِ بنِ وَضَّاحٍ وغيرِه[٧].

(**وفي «خُزَاعَةٍ» كَرِيزٌ**) يعني فقط (**كَبِّرِ**)، ومنهم طلحةُ بنُ عُبَيدِ الله بن كَرِيز، تابعيٌّ. وابنُه عُبَيدُ الله، عن الحَسنِ والزهريِّ.

قال ابنُ الصلاح: «ولا يُسْتَدْرَكُ - يعني على الحصْر في «خُزَاعةَ» - أَيُّوبُ بنُ كُرَيز الرَّاوِي عن عبدِ الرحمن بن غَنْم لكون عبد الغنيِّ[٨] ضَبَطَهُ بالفَتْح، فإنَّهُ بالضَّمِّ عند الدارقطنيُّ[٩] وغيرِه[١٠]» أي كابنِ ماكولا[١١].

(**و**) **من ذلك: حَرَامٌ**، فقُلْ (**في «قُرَيش» أبداً حِزَامُ**) بكسر الحاءِ المهملة، وبالزاي المنقوطةِ (**وافتح**) الحاءَ أبداً (**في الانصارِ**) بالنَّقْل، مع الإتيان (**بِـ «رَا»**) ٨٨٣

(١) أبو جعفر محمدُ بنُ مُنَاذِر، شاعرٌ كبيرٌ، تَفَقَّه ورَوَى الحديثَ، ثم تَزَنْدَقَ وغَلَبَ عليه اللهو والمُجُون. مات سنة ١٩٨ «معجمُ الأدباء» (٧/ ١٠٧)، و«الأنساب» (٥/ ٣٩٠)، و«الأعلام» (٧/ ٣٣١).

(٢) «التبصير» (٣/ ٩٧٠).

(٣) في «المؤتلف والمختلِف له» (١٥٢) وقال عَنْ عَنْتَرَةَ هذا: إنَّه مَوْلَى ثقيفٍ، وكان مُوَلَّداً.

(٤) أَوَّلُ أبياتٍ تسعةٍ سامجةٍ أَوْرَدَهَا في (المصدر الآنِفِ).

(٥) يعني فَقَطْ.

(٦) (٢٧٩).

(٧) في (ح) و(م): غيره. بإسقاط الواو، والذي عند الجَيَّانِي إثباتُها.

(٨) في كتابه «المؤتلف والمختلف» (١٠٨).

(٩) في كتابه «المؤتلف والمختلف» (٤/ ١٩٥٧).

(١٠) «علوم الحديث» (٣١٢).

(١١) في «الإكمال» (٧/ ١٦٨).

ـ بمهملةٍ بدلَ المنقوطةِ، وبالقصر[١] ـ فقل: **(حَرَامُ)**.

وليس المرادُ بهذا إلَّا ضَبْطَ ما في هاتَين القبيلَتَين خاصةً، فلا يُعتَرَضُ بأنَّه وَقَعَ حِزَامٌ ـ بالزاي ـ في «خُزَاعَةَ» و«بَنِي عامِرِ بنِ صَعْصَعَة» وغيرهما. وحَرَامٌ ـ بالراءِ ـ في «بَلِيّ» و«خَثْعَمَ» و«جِذَام» و«تَمِيمِ بنِ مُرّ»، بل وفي «خُزَاعَةَ» أيضاً، وفي «عُذْرَةَ» و«بَنِي فَزَارَةَ»، و«هُذَيلٍ»، وغيرِهم[٢].

فضلاً عن أنْ يُقالَ: لهُم خُرَّامٌ ـ بخاءٍ معجمة مضمومةٍ، وراءٍ ثقيلةٍ ـ وخَزَّامٌ ـ بفتح المعجمة، ثم زايٍ ثقيلةٍ ـ وخُزَامٌ ـ بضم المعجمة، ثم زاي خفيفةٍ ـ كما بُيِّنَ كُلُّ ذلك في مَحَالِّه[٣].

نعم، إدخالُه هذه الترجمةِ في أثناءِ ما هُوَ كُلِّي مُلْبِسٌ، لا سيَّما والاشتباهُ فيها لغيرِ البَارِع باقٍ أيضاً، فإنَّه قد يَمُرُّ الراوي غيرَ منسوبٍ، فلا يَدْرِي الطالبُ مِنْ أيِّ القَبِيلَتَين هُو؟.

٨٨٤ **ومن ذلك: عَنْسِيٌّ**، فالذي **(فِي الشَام)** ـ بالهمزة الساكنة، وتركُها مِنْ لُغَاته، كما سبق مثلُه في آخرِ «الصحابةِ»[٤] ـ لا سيَّما «دَارَيّا» منها[٥] **(عَنْسِيٌّ: بنونٍ)**، ثم سينٍ مهملةٍ نسبةً لِـ «عَنْسٍ» حَيٌّ مِنْ «مَذْحِج» فِي «اليَمَن»، كعُمَير بنِ هانئٍ تابعيّ، وعَمْرو بنِ الأسود[٦]، رَوَى عن عُمَر.

---

(١) في (ح): (بالقصر) بدل المنقوطة. من الناسخ.

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣٦).

(٣) في كُتُبِ «المؤتلف والمختلف» وكُتُبِ اللغة.

(٤) (ص٨٥) عند ذكر آخر من مات منهم بالشام.

(٥) أي أرضِ الشام. ولو قال: (منهُ) مراعاةً للإقليم لكانَ أظهرَ، والتقديرُ: (فالذي في الشام ـ لا سيما دَارَيَّا منه ـ عَنْسِيٌّ بنون...) إلخ و(دَارَيَّا) ـ كما تقدَّم ـ قريةٌ كبيرةٌ مشهورةٌ مِنْ قُرَى دِمشقَ بالغوْطَةِ). «معجم البلدان» (٢/ ٤٣١).

(٦) في النسخ: محمد بن الأسود. وهو تحريفٌ. والذي أثبتُّه هو من «مشتبه النسبة» لعبد الغني (٥٥)، و«الإكمال» (٦/ ٣٥٣)، و«الأنساب» (٩/ ٨٠)، و«المشتبه» و«التبصير» (٣/ ٩٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤) وغيرِها، ويقالُ له: أيضاً عُمَير بنُ الأسود، وكنيتُه أبو عِيَاض.

وجاء في أصول «الأنساب» للسمعاني ـ كما ذكر مُحَقِّقُه ـ (٩/ ٨٠): محمدُ بن =

(و) عَبْسِيٌّ **(بـ«بَا»)** بموحدةٍ بدلَ النُّون، وبالقصر للضرورةِ **(في كُوفَةٍ)** بالصرف للضرورة نسبةً ـ في الأكثر ـ لِ «عَبْسِ غَطَفَانَ»، كرِبْعي بنِ حِرَاشٍ، وعُبيدِ الله بنِ مُوسى.

(و) عَيْشِيٌّ، بـ**(الشينِ)** المعجمةِ **(واليَا)** المثناةِ التحتانيةِ، وبالقصر للضرورةِ أيضاً نسبةً لعائِشةَ ابنةِ أَحَدِ العشرةِ طَلْحَةَ، كَعُبَيْدِ الله بنِ مُحمد بنِ حفص[١].

وَلِبَنِي عائشةَ ابنةِ تَيْمِ اللهِ[٢] كمُحمدِ بنِ بَكَّار بن الرَّيّان[٣].

(غَلَبَا) الذي بالمعجمةِ والتحتانيةِ: أي هُو الأَغْلَبُ **(في بَصْرةٍ)** بتثليث ٨٨٥ المُوَحَّدَةِ، والكسرُ أصحُّها ـ كما تقدَّم في «معرفة الصحابةِ»[٤] ـ وبالصرف أيضاً. لا جَمِيعِهِم.

= الأسود، ومثلُه في «اللباب» (٢/ ٣٦٢) والصوابُ الأولُ، إذْ لَمْ أجِدْ في كُتُب المشتبهِ المذكورةِ آنفاً ترجمةً باسم محمدِ بنِ الأسود العَنْسي، ولا في غيرِها ـ مما اطلعتُ عليه ـ من كُتُب التراجِم. واللهُ أعلم.

(١) ويقال له أيضاً: ابنُ عائشةَ، والعائِشيُّ. «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٤٧). وعُبيدُ الله من ذرية عائشة بنت طلحة.

(٢) كذا قال. وذكرَ السمعانيُّ في «الأنساب» (٩/ ١٠٧) أنَّها نسبةٌ إلى (بَنِي عايش). وكان قالَ قبلَ ذلك في «العَايِش» (٨/ ٣٣٣): (والعَايشيُّ أيضاً: منسوب إلى بَنِي عايِش بنِ مالك بنِ تَيْم اللهِ). وقال الذهبيُّ في «المشتبه» (٣/ ٩٨٧) عن العَيْشِي: إنه نِسْبَةٌ إلى عايش بن مالك، بطنٍ مِنْ تَيمِ اللهِ بنِ ثعلبة. ويقال لهم: العايِشيُّ أيضاً). قلت: فما ذكره هؤلاءِ أوْلى. واللهُ أعلم.

(٣) هناك شخصان مِنْ رجالِ «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٢٥، ٥٢٩) اسمُ كلٍّ منهما محمدُ بنُ بكار، أوَّلُهما محمدُ بنُ بكّارِ بنِ الرَّيّانِ الهاشميُّ مولاهم، أبو عبدِ الله البغداديُّ الرُّصَافِي، وثانيهما: محمدُ بنُ بكّارِ بنِ الزُّبَير العَيْشِيُّ الصَّيْرَفِيُّ البَصْرِيُّ.
قال الحافظُ في «التهذيب» (٩/ ٧٧) ـ في ترجمةِ هذا الأخيرِ ـ: (جَمَعَ غيرُ واحدٍ بينَه وبين الذي قبلَه، منهم أبو إسحاق الحَبَّال في «مشايخ مسلم»، وأبو علي الجَيَّاني في «مشايخ أبي داود». انتهى.
قلتُ: وممَّن نَسَبَ (ابنَ الرَّيَّان) إلى العَيْشِيِّ: ابنُ ماكولاَ في «الإكمال» (٦/ ٣٥٦) والسَّمْعَانِيُّ في «الأنساب» (٩/ ١٠٧)، والذهبيُّ في «المشتبه» (٣/ ٩٨٧)، وأمَّا عبدُ الغني في «مشتبه النسبة» (٥٥) فقال: محمدُ بنُ بكارِ بنِ الزُّبَير العَيْشِي.

(٤) (ص٨٢) وفي التعليقِ عليها ما يُوَضِّحُ أنَّ الفتحَ أصحُّها.

بل والمذكورُ في كلٍّ مِنَ «الشامِ»، و«الكُوفَةِ» هو الغالبُ أيضاً، كما هو مُقْتَضَى صَنِيعِ ابنِ الصلاح، فإنَّه قال: «ذكرَ أبو عليٍّ البَرَدَانِي أنه سمعَ الخطيبَ الحافظَ يقول «العَيْشِيُّون ـ يعني بالمُعجمَة ـ بَصْرِيُّون، والعَبْسِيُّون ـ يعني بالموحدة ـ كُوفيون، والعَنْسِيُّون ـ يعني بالنون ـ شاميون»[1].

ثم قال: «وقد قالَه قبلَه الحاكمُ[2]. قال ـ أَعْنِي ابنَ الصلاح ـ: وهذا يَعْنِي في الجميعِ على الغالب»، انتهى[1].

ثم إنه لا يُنتَقَدُ هذا الضابطُ بقولِ ابنِ سعد عن الكَلْبِيِّ: «إنَّه ليس بـ«الكوفة»، و«البصرةِ» رُهاوِيٌّ، ولا عَنْسِيٌّ. وهُم بـ«اليَمَنِ» و«الشام» كثيرٌ»[3] حيثُ اقتَضى أنَّه بالنون في «اليمن» أيضاً.

ونحوُهُ قولُ ابنِ ماكولا وابنِ السمعاني في العَنْسِيِّين: «وعُظْمُ عَنْسٍ في الشام»[4]، وابنِ ماكولا في العَيْشِيِّين: «إنَّهم جماعةٌ كثيرة، عامَّتُهم بالبصرة»[5]، فالضابط إنَّما هو لِخُصوصِ الثلاثةِ.

كما أنَّه لا يُنتَقَدُ بالعِيشِي ـ كالثالث، لكن بكسر أوله ـ أو العِيسِي ـ بالكسر أيضاً لكن سينه مهملة ـ أو الغَشْي ـ بفتح المعجمة، وسكون الشين المعجمة، بعدها مثناة ـ أو الغِيْش، بكسر المعجمة، ثم تحتانية ساكنة، ثم معجمة كما بُيِّن في مَحالِّه[6].

نعم، يُنتَقَدُ بمَن يكون من «الكوفة» وهو عَيْشِيٌّ ـ بالياء المثناة والمعجمة ـ أو عَنْسِيٌّ ـ بالنون ـ كعَمّارِ بنِ ياسرِ الصحابيِّ، فإنَّه مع كونه معدوداً في الكُوفيِّين عَنْسِيٌّ ـ بالنون ـ والظاهرُ أنَّها نسبةٌ لِعَنْسِ الذي انتَسب إليه الشاميُّون، فَيَاسِرٌ وَالِدُ عَمَّارٍ ـ وكان صحابيًّا أيضاً ـ كان ممّن قَدِم من «اليمن».

أو بمَن يكونُ مِن «الشام» وهو عَبْسِيٌّ ـ بالموحدة ـ أو عَيْشِيٌّ ـ بالتحتانية والمعجمة ـ أو مِنَ «البَصْرةِ» وهو عَنْسِيٌّ ـ بالنون ـ أو عَبْسِيٌّ ـ بالموحدة.

---

(١) «علوم الحديث» (٣١٢).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (٢٢١).
(٣) لم أَجِدْه في الطبقاتِ ـ ولعلَّه في غيرِها إنْ لم يكنْ فيما لمْ يُطبع منها.
(٤) «الإكمال» (٦/ ٣٥٥)، و«الأنساب» (٩/ ٨١).
(٥) «الإكمال» (٦/ ٣٥٦).
(٦) مثل «الإكمال» و«الأنساب» ونحوهما.

ويأتي في كَونِ هذه الترجمةِ ليستْ كُلِّيَّةً ـ وكذا فيمَن جاءَ غيرَ منسوبٍ ـ ما قُلْنَاه في الترجمةِ قبلَها[١].

ومن ذلك أبو عُبَيدَةَ، وكلُّه بالضمِّ والتصغيرِ **(وما لَهُم)** أي الرواةِ كما قاله الدارقطنيُّ[٢] **(مَنِ اكْتَنَى أَبَا عَبيدةٍ، بفتحٍ)** في أوَّلِه، ثم كسرٍ لِثَانِيه، وبالصرفِ للضرورةِ.

وهو كذلك ـ كما قال شيخُنا ـ في المتقدِّمِين فمَن بعدَهم مِنَ المشارقةِ.

ووُجِدَ في المائة يعني السادسةَ[٣] من المغاربةِ أحمدُ بنُ عبدِ الصمدِ بنِ أبي عَبِيدة[٤]، من شيوخِ القاضي أبي القاسم ابنِ بَقِيٍّ[٥]، ضَبَطَه ابنُ عبدِ الملك في «التَكْمِلَةِ»[٦] بفتح العَين، وأرَّخه سنة ستٍ وثمانين وخمسِمائة[٧].

ومِن ذلك السَّفْرُ ـ بالفاء ـ: فالأسماءُ كلُّها بالسكون: السَّفْرُ بن نُسَير[٨] عن أبي هُريرة، وأبو الفَيض يوسُفُ بنُ السَّفْر[٩]، **(والكنى في السَّفَرِ بالفتح)** ٨٨٦

---

(١) يعني أنَّ الترجمةَ قبلَها ـ وهي حِزَامٌ وَحَرَامٌ ـ ليس المرادُ بالضبطِ فيها إلَّا ضبطَ ما في قبيلَتَي قُرَيشٍ والأنصار دُونَ ما جاء مثلَها خارجَ هاتين القبيلَتَين، وكذا لا يُرَاد بهذه الترجمةِ إلَّا ضبطَ ما في هذه البُلْدَانِ الثلاث دون ما كان منها خارجَها. والله أعلم.

(٢) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٥٠٦).

(٣) في (س) و(م): «في المائة الخامسة». خطأ، كما سيأتي إيضاحه.

(٤) فقيهٌ أندلسيٌّ من أهل قُرْطُبَةَ. مات سنة ٥٨٢. «جذوة الاقتباس» (١/ ١٤١)، و«تَكْمِلَةُ الصِلةِ لابن الأبار» (١/ ٨٥)، فهو إذاً في المائة السادسة.

(٥) أحمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ الرحمن القُرْطُبي، جَدُّه الثامنُ هو الإمام الشهير بَقِيُّ بنُ مَخْلَد. مات سنة ٦٢٥. «التكملة» لوفيات النقلة (٣/ ٢٢٨)، و«السير» (٢٢/ ٢٧٤).

(٦) يعني كتابُ «الذيل والتكملة لكتابَي المَوْصُولِ والصِلَة»، تأليف القاضي المؤرخ محمدِ بنِ محمد بنِ سعيدِ بن عبد الملك، الأنصاري الأوسي المراكشي. مات سنة ٧٠٣. «تاريخ قضاة الأندلس» (١٣٠) و«الأعلام» (٧/ ٢٦١).

(٧) الذيل والتكملة (١/ ٢٣٩) وفيه سنة ٥٨٢. وهو الصواب في سنة وفاته. كما تقدم قريباً في مصادر ترجمته.

(٨) أوله نون ثم سين مهملة مصغر. «الإكمال» (١/ ٣٠٢) وترجمة السفر في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٠٧) وغيره.

(٩) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٣) و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (٧٠) و«الإكمال» (٤/ ٢٩٩). وجاء في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٨٧) يوسُفُ بن أبي السفر.

قال ابنُ الصلاح: «ومن المغاربة من يُسَكِّن الفاءَ - أي من أبي السَّفَر سعيدِ بنِ يُحْمِد[١] التابعيِّ - يعني وَالِدَ عبد الله - قال: «وذلك خلافُ ما حكاه الدارقطنيَّ[٢] عن أصحابِ الحديث»[٣].

ووافقَه المِزِّيُّ في هذا الضابطِ فقال: «الأسماءُ بالسكونِ، والكُنَى بالحَرَكَةِ[٤].

وأما السَّقْر - بالقاف الساكنةِ - فلهم جماعةٌ مُسَمَّوْنَ بذلك[٥]، وهم: سَقْرُ بنُ عبدِ الرحيم عن عمِّه شعبةَ، وسَقْرُ بنُ عبدِ الرحمن أبو بَهْزِ الكوفيُّ - سِبْطُ مالكِ بنِ مِغْوَل - شيخٌ لأبي يَعْلَى المَوْصِلي، عن شَرِيكٍ والكوفيِّين.

وسَقْرُ بنُ حُسَين الحَذَّاءُ عن العَقَدِي، وسَقْرُ بنُ عَدَّاسٍ[٦] عن سُليمانَ بنِ حرب.

---

(١) بضم المثناة التحتانية وإسكان المهملة وكسر الميم. «الخلاصة» (١٤٣).

(٢) في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٨٥).

(٣) «علوم الحديث» (٣١٣) وممَّن حكى إسكانَ الفاءِ عن المغاربة عياضٌ في «المشارق» (٢/ ٢٣٦).

(٤) نقلَه عنه الذهبيُّ في «المشتبه» (٢/ ٦٨٣)، وقالَه قبلَه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٣١٢) ولفظُه: «السَفْر» بإسكان الفاءِ - والسَّفَر - بفتحها -، وَجَدْتُ الكُنَى مِن ذلك بالفتح، والباقي بالإسكان».

(٥) علَّق العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٨٦) على كلام ابنِ الصلاح المذكورِ في التعليقةِ السابقةِ بقولِهِ: (قد يَرِد على قولِهِ: «والباقي بإسكان الفاءِ» أنَّ لهم في الأسماءِ والكُنى ما هو بإسكان القاف، ولهم ما هو بالشين المعجمة والقاف كما سَتَرَاه...)، ثم ساق أسماءَ الجماعةِ الآتي ذكرُهم عند السخاوي.
قلتُ: لا وجه لهذا الإيراد الذي ذكره العراقيُّ لأنَّ كلامَ ابنِ الصلاح صَرِيحٌ فيما كان بالسين المهملةِ والفاءِ، فلا يَرِد عليه ما كان بالمهملَة - أو بالمعجمة - مع القاف.
وقولُ العراقيِّ في نهايةِ التعليقِ المذكور: (والظاهرُ أنَّ المصنِّف إنّما أراد ضبطَ ما هو بالفاءِ فقطْ فلا يَرِدُ عليه ما هو بالقاف، وإنَّما ذكرتُه للفائدة) انتهى، **قلت**: هو صريحُ لفظِ ابنِ الصلاح كما تقدَّم. والله أعلم.
هذا ويكونُ ذِكرُ السخاويِّ لِمَا هُو بالقاف مع السين المهملة، وكذا مع المعجمة لعَلَاقته بنوعِ «المؤتلف والمختلف»، وليس من باب الاستدراك على ابن الصلاح. والله أعلم.

(٦) بمهملات مع فتح أوله وتشديد ثانيه، كما في «الاستدراك» لابن نقطة. نقله عنه محقق الإكمال (٦/ ١٩٣).

وسَقْرُ بنُ حَبِيب اثنان، روى أحدُهما عن عُمرَ بنِ عبدِ العزيز[(١)]، والآخَرُ عن أبي رَجَاءٍ العُطَارِدِيِّ[(٢)]. وسَقْرُ بنُ عبدِ الله عن عروةَ.

وكذا لهم في الكُنى ـ من ذلك أيضاً ـ أَبُو السَّقْر يحيى بنُ يَزْدَاد، عن حُسَين بنِ محمد المَرْوَذِيِّ[(٣)].

لكن نُقِل عن شيخِنا أنَّ كلَّ مَنْ بالقاف ـ يعني من الأسماءِ والكُنَى ـ الأشهرُ فيه الصادُ بَدَلَ السين.

واقتصر في «المشتبه»[(٤)] على حكايتِه بدون ترجيح فقال: «ويقالُ في هؤلاءِ بالصاد». وكذا ذَكَرَ ابنُ حِبَّان سَقْرَ بنَ عبدِ الرحمن ـ الماضِيَ ـ في كلٍّ من الحرفين[(٥)].

ولهم أيضاً: شَقَرُ ـ بفتح الشين المعجمةِ، والقافِ ـ حَيٌّ من «تَمِيم» يُنْسب إليهم الشَّقَرِيون. قال الدَّارَقُطْنيُّ: «ومعاويةُ بنُ الحارثِ بنِ تميم سمي الشَّقِرَ ـ يعني بفتح الشين، وكسر القاف ـ لقوله:

وقَدْ أَحْمِلُ الرُّمحَ الأَصَمَّ كُعُوبُهُ ... بِهِ مِنْ دِماءِ القوم كَالشَّقِرَاتِ»[(٦)]

قال: «وهو أَبُو حَيٍّ مِنْ «تَمِيم»، والشَّقِرُ: هو شقائق النعمان»[(٧)]. وفيه نَظَرٌ، فمعاويةُ إنَّما هو الشَّقِرَةُ، بهاءٍ في آخرِه، كما صرَّح به غيرُ واحدٍ[(٨)]. و«شُقْر» ـ بِضَمٍّ، ثم سكون ـ مدينةٌ بـ«الأندلس».

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١٢)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٣١٠)، وهو سَقْرُ بنُ حَبِيب الغَنَوي، وفي «الإكمال» (٤/ ٣٠٠): (..... وقيل: العَنَزِي).

(٢) «الإكمال» (٤/ ٣٠٠).

(٣) «الإكمال» (٤/ ٣٠١) و«المشتبه» (٢/ ٦٨٣).

(٤) يعني «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٢/ ٦٨٣).

(٥) «الثقات» (٨/ ٣٠٥، ٣٢٢)، ومثلُه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣١٠، ٤٥٢)، وغيرُه.

(٦) ذَكَرَهُ بهذا اللفظِ ابنُ دُرَيدٍ في «الاشتقاق» (١٩٧)، والسمعانيُّ في «الأنساب»: ٧/ ٣٦٢، ٣٦٥)، وجاء في «تاج العروس» (شَقَر): (وقد أَتْرُكُ الرمحَ....) إلخ. وكلُّهم ـ ما عدا ابنَ دُرَيدٍ ـ عَزَوْهُ ـ كالدارقطنيِّ ـ إلى معاويةَ بنِ الحارثِ بنِ تميم. أمَّا ابنُ دُرَيد فعزاه إلى الحارثِ بنِ مازِن.

(٧) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٨٧).

(٨) كابْنِ دُرَيد، والسمعانيِّ في «المصدَرَين السابقَين»، وابنِ ماكولا في «الإكمال» =

وحينئذٍ فما حَصَلَ بهذا الضابطِ تمييزٌ إلَّا في خصوص الفاء[(١)].

ومن ذلك: عِسْلٌ. (وما لهم) أي الرُّوَاةِ (عَسَل) بفتح المهملتين (إلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ) ـ بذال معجمة ـ الأخباريُّ البصريُّ، أَحَدُ مَنْ لَقِي الأصمعيَّ، ذَكَرَه الدارقطنيُّ[(٢)] وغيرُه[(٣)] (و) أمَّا (عِسْلٌ) بكسر أوله وسكون ثانيه (فَجُمَل) بضم الجيم، وفتح الميم: جمع جملة أي فكثيرٌ، وهُم: عِسْلُ بنُ سفيانَ، عن عطاءٍ. وصَبِيغُ بنُ شَرِيك بنِ المُنذرِ بنِ قَطَنِ بنِ قِشع بنِ عِسْل بنِ عمْرو بن يَربوع التَمِيمي[(٤)]، وربما نُسِبَ لجَدِّه الأعلى فقيل: صَبِيغُ بنُ عِسْل[(٥)]. وأخوه ربيعةُ شَهِد الجَمَلَ[(٦)].

وابنُ أخيهما عِسْلُ بنُ عبدِ الله حدَّث عن عمِّه صَبِيغ.

بل قال ابنُ الصلاح: إنَّه وَجَدَ ابنَ ذَكْوَانَ بخطِّ الإمام أبي منصورٍ الأزهريِّ في «تهذيبِ اللغة» له كذلك[(٧)]. قال: «ولا أُرَاهُ ضَبَطَه»[(٨)].

وزَعم مُغْلُطَاي أنه راجع نُسخَتَين من «المُحكم» فلم يَرَ ذلك فيه[(٩)]. فاللهُ أعلمُ.

٨٨٧ **ومن ذلك: غَنَّامٌ،** (والعامريُّ) الكوفيُّ (ابنُ عَلِي) ـ بالسكون ـ ابنِ هُجَير ـ

= (٥/ ٧٨). لكن جاء في «الإكمال» (٤/ ٣٠١) بحذف الهاءِ.

(١) حيث ضُبِطَت الأسماءُ فيها بالسكون، والكُنَى بالحركة. أما القاف فلم تنضبطْ.

(٢) في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٧٣٥).

(٣) كابنِ ماكولا في «الإكمال» (٦/ ٢٠٧)، والذهبيِّ في «المشتبه» (٣/ ٩٥٥).

(٤) «التبصير» (٣/ ٩٥٤). وفي النسخ: (التيمي). من الناسخ. فبنو يربوع من (تميم) كما هو معروف.

(٥) وممن نسبه كذلك ابن دريد في «الاشتقاق» (٢٢٨).

(٦) المصدرين السابقين.

(٧) يعني بفتح العين وإسكان السين.

(٨) «علوم الحديث» (٣١٣). وعلَّق عليه البُلْقِينيُّ في «المحاسن» (٥٣٤) بقوله: (كشفتُ على ذلك في نُسخَتَين ـ يعني من تهذيب الأزهري ـ فلم يُوجد الاسم بالكُلِّيَّةِ). وذكرَ العِرَاقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٣٨٧) أنَّه نَظَرَ في «التهذيب» في باب العين والسين المهملةِ واللام فلمْ يَجِدْه فيه ثم قال: (.... لكن لا يلزَمُ مِن كونه ليس في هذا البابِ أن لا يَنقُل الأزهريُّ عنه شيئاً في بقيَّة كتابِهِ..). قلت: ولم أجده في ذلك الباب منه.

(٩) لم أَجِده في (المُحْكَم) مادة (عسل).

بهاء ثم جيم، وآخره راء، مصغر - اسمُه (عَثَّامُ) بمهملة مفتوحة، ثم مثلثة مشددة، يَرْوي عن هشام بنِ عروة، والأعمش، وغيرِهما.

وكذا حَفِيدُه المُشَارِكُ له في اسمِه واسم أبيه: عَثَّام بنُ عَلِيّ.

(و) أمَّا (غيرُه) أي غيرُ مَنْ ذُكِر، كغَنَّام بنِ أَوْسٍ الصحابِيِّ، وعُبَيدِ بنِ غَنّامٍ الكوفيِّ رَاوِيَةِ[1] أَبِي بَكْر ابن أَبِي شيبةَ (فالنونُ والإعْجَامُ) أي فهو غَنَّام بالغَين المعجمةِ والنونِ.

تنبيهٌ: وقع في بعض النُّسَخِ مِنَ النَّظْمِ هُنَا:

قلتُ: ابنُ غَثَّامٍ صَحَابِيٌّ، وَلَهْ ... فِي «الذِّكْرِ» ثَلِّثْه، وأَعْجِم أَوَّلَهْ[2]

والصوابُ فيه - كما ضَبَطَهُ الأميرُ[3] - الإعجامُ والنونُ، وبه جَزَمَ شيخُنا[4]، ولذلك لم يُثْبَت في جميعِ النُّسَخِ. واللهُ أعلمُ.

٨٨٨ **ومن ذلك**: **قُمَير**، (وَزَوجُ مَسْرُوقٍ) هو ابنُ الأَجْدَع، اسمُها (قَمِيرُ) بفتح القاف، ثم ميم مكسورة، ابْنَةُ عَمْرو، تَرْوِي عن عائشةَ، وعنها الشعبيُّ. و(صغَّروا) أي أهلُ الحديثِ (سِوَاهُ) أي الاسم المذكورِ، حالَ كونه (ضَمًّا) أي مَضْمُوماً أوَّلُه، كَزُهَير بنِ محمدِ بن قُمَيرِ الشَّاشِي، عن عبدِ الرزاق. ومَكِّيِّ بنِ قُمَير، عن جعفرِ بنِ سليمان.

ومن ذلك: **مِسْوَرٌ**، (ولَهُم مُسَوَّرُ) بضم الميم، ثم مهملةٍ مفتوحة بعدَها واوٌ مشددةٌ، وآخرُه راءٌ اثْنَانِ: أحدُهما: (ابنُ يزيدَ) الكاهليُّ الأسديُّ، ثم المالكيُّ، صحابيٌّ، حديثُه عند أبي داودَ[5]، روى عنه يحيى بنُ كَثِير، (و) ٨٨٩

---

(١) في (ح): رواية. من الناسخ.

(٢) يعني: أَوَّلُه غينٌ معجمة ثم مثلَّثة، واسمُه عبدُ الله، وقد رَوَى عن النبي ﷺ أنَّه قال: «مَنْ قال حينَ يُصبحُ: اللهم ما أصبَحَ بِي مِن نعمةٍ فمنكَ وحدك لا شريكَ لك، فلكَ الحمدُ، ولك الشكرُ. فقد أدَّى شكرَ يومه، ومن قال مثلَ ذلك حين يُمْسِي فقد أدَّى شكر ليلَتِه». أخرجه أبو داود في «الأدب»: باب ما يقول إذا أصبحَ (٥/ ٣١٤) وغيرُه، وفيه: ابنُ غنَّام - بالنون - وترجَمَهُ كذلك غيرُ واحدٍ في الصحابة مرَّةً في (عبد الله بن غنام)، وأُخرَى في (ابن غنام) من غيرِ ذكرٍ لاسمِهِ. «أسد الغابة» (٣/ ٢٥٨) و(٥/ ٣٤٣).

(٣) في «الإكمال» (٧/ ٣٧).

(٤) في «التبصير» (٣/ ١٠٤٩).

(٥) في «الصلاة»: باب الفَتح على الإمام في الصلاة (١/ ٥٥٨).

ثانيهما (**ابنُ عبدِ الملك**) اليَرْبُوعِيُّ، حدَّثَ عنه مَعْنُ القَزَّاز[١].

هكذا ذكرَهما ابنُ الصلاح[٢]، ثم الذهبيُّ[٣].

واقتصر الدارقطني[٤]، ثم ابن ماكولا[٥] على أولهما، ولم يستدرك ابن نقطة، ولا غيره عليهما أحداً[٦].

وصنيع البخاري في «تاريخه الكبير»[٧] ـ حيث ذكر ابن عبد الملك في باب «مسور بن مخرمة» المخفف ـ يشهد لهم. لكنه أعاد ذكره في المشدد مع ابن يزيد، ولم يذكر غيرهما[٨].

وقول المصنف: «إنه ذكر مع ابن يزيد في المشدد مسوّر بن مرزوق»[٩] لم أره في النسخة التي عندي بـ«تاريخ البخاري»[١٠]. بل لم أر ابن مرزوق فيه أصلاً، مع قول شيخنا في «المشتبه»: «إنه هو وابن عبد الملك اختلفت نسخ «التاريخ» فيهما تشديداً وتخفيفاً»[١١].

(**وما سوى ذين**) أي ابن يزيد وابن عبد الملك (**فمسور**) بكسر الميم، ثم مهملة ساكنة فيما (**حكي**) عند ابن الصلاح، ثم الذهبي، كما تقدم.

ومن ذلك: الحمّال،

٨٩٠ (**ووصفُوا**) أي أهلُ الحديث (**الحَمَّالَ**) بالحاء المهملة، ثم الميم المشددة أي وصفوا بالحَمَّال (**في الرُّوَاةِ**) للحديثِ خاصةً، أو فيمَن ذُكِرَ منهم في الكُتُبِ المتداولةِ (**هارونَ**) بنَ عبدِ الله بنِ مروانَ البَغْدَادِيَّ البَزَّازَ الحافِظَ وَالِدَ مُوسى (**والغَيرُ**) أي وغيرُ هارونَ (**بِجِيمٍ**) بدَلَ الحاءِ (**يَاتِي**) بالإبدال كمحمدِ بنِ مِهْرانَ

---

(١) بقافٍ ثم زَايَيْنِ بينهما ألفٌ. ومَعْنٌ هو ابنُ عِيسى بنِ يحيى الأشجعي مولاهم. القَزّاز «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٣٦).

(٢) «علوم الحديث» (٣١٣).

(٣) «المشتبه» (٤/ ١٢٨٦).

(٤) «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢٠٠٥).

(٥) «الإكمال» (٧/ ٢٤٥).

(٦) قال ذلك العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٨٨) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٤٢).

(٧) (٧/ ٤١١).

(٨) «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٠).

(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٨٩) و«شرح التبصرة» (٣/ ١٤٢).

(١٠) لكنه موجود في بعض النسخ منه. انظر الطبعة الهندية (٨/ ٤٠).

(١١) «التبصير» (٤/ ١٢٨٦).

أبي جعفرِ الرازي، شيخ للشيخَين. وأَسِيدِ[١] بنِ زَيد بنِ نَجِيح الهاشميِّ الكوفيِّ شيخ للبُخَارِيِّ[٢]. وأيُّوبَ الجَمَّالِ كان يُعْتَقَدُ[٣] بـ «دمشقَ»، قال الذهبيُّ: «كنتُ أَرَى أَبِي يُسَلِّمُ عَلَيه»[٤].

ونُوزِعَ ابنُ الصلاحِ في الحَصْرِ[٥]، فإنَّه وإنْ قَيَّد بالوصفِ لِيُخرِجَ مَنْ تَسَمَّى بذلك - كحمَّالِ بنِ مالكٍ، أخي مسعودٍ، اللَّذَين شَهِدَا «القادِسِيَّةَ» مَعَ سَعْدٍ، وَقَتَلَا الفِيلَ[٦]. وأبيضَ بنِ حَمَّالِ المَأْرِبي[٧] الصَّحَابِيِّ، مع كَوْنِ هَارُونَ مُخْتَصًّا عنهم[٨] بِمُصَاحَبَةِ التعريفِ، والاستغناءِ بذلك عن التَّقْيِيد - فلَهُمْ ممَّن وُصِفَ بالحَمَّال - بالمهملة والتشديد - رافعُ بنُ نَصْر الحمَّالُ، الفقيهُ[٩]، صاحبُ أبي إسحاقَ[١٠]، سَمِعَ أبا عُمرَ ابنَ مَهْدِيٍّ. وأبُو القاسمِ مَكِّيُّ بنُ عَليِّ بنِ بُنَان[١١] الحَمَّالُ أحدُ الرُّوَاةِ.

---

(١) بفتح أوله وكسر ثانيه. «الإكمال» (١/ ٥٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣٨).

(٢) قال المِزِّيُّ في المصدر السابق (٢/ ٢٣٩): (روى عنه البخاريُّ حديثاً واحداً مقروناً بغيره).

(٣) كذا في النسخ بمثناةٍ تحتيةٍ ثم عَيْنٍ مهملَةٍ ثم مثناة فوقيةٍ ثم قافٍ ثم دال مهملةٍ، ومثلُه في «المشتبه» (١/ ٣٤٨) وضَبَطَها بضمِّ الأول وفتح الثالث. أي يعتقد فيه الصلاح والورع ومظنة إجابة دعوته.

(٤) «المشتبه» (١/ ٣٤٨).

(٥) الوَارِدِ في قوله في «علوم الحديث» (٣١٤): (لا نَعرِفُ في رُواةِ الحديثِ، أو فيمَن ذُكِرَ منهم في كُتُب الحديثِ المُتَدَاوَلَةِ الحَمَّالَ - بالحاء المهملة - صفةً لا اسماً إلَّا هارونَ بنَ عبدِ الله الحَمّال).

(٦) «المؤتَلِف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٧٤٦)، و«الإكمال» (٢/ ٥٤٤)، وذكرَ أنَّ حَمَّالاً ومسعوداً هُمَا ابْنَا مالكِ بنِ حَمَّالِ الأَسَدِي.

(٧) بسكونِ الهمزةِ، وكسرِ الراءِ، بعدَها موحدةٌ. «مُشْتَبِهُ النِّسْبَة» (٦٩).

(٨) لم يقل: (عنهما) مراعاةً لمعنى (مَنْ) في قولِهِ: (مَنْ تَسَمَّى) المتقدم. والله أعلم.

(٩) «الزاهد». مات سنة ٤٤٧. «الأنساب» (٤/ ٢٠٥)، و«السير» (١٨/ ٥١).

(١٠) الشيرَازي. «الأنساب» (٤/ ٢٠٥).

(١١) بمُوحدةٍ مضمومة ثم نونٍ. وبُنَانُ الحَمَّالُ هذا هو زَاهدُ مصرَ أبو الحسنِ الآتي بعدَ قليلٍ، وهو جدُّ مَكِّيِّ المذكورِ. «الإكمال» (١/ ٣٦٢) و«الاستدراك»، كما نقلَه مُحقِّقُ «الإكمال» (١/ ٣٦٤، و٣/ ٢٧) و«التبصير» (١/ ١٠٣).

وأبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدِ بنُ الدِّبْسِ الحَمَّالُ، أَحَدُ شيوخِ أُبَيِّ النَّرْسِيِّ[١].
وزَاهِدُ «مصرَ» أبو الحَسَن الحَمَّالُ، واسمُه بُنَانُ بنُ محمدِ بنِ حمدانَ البَغداديُّ، قيل: أصلُه مِن «واسطَ»، مات بعد الثلاثمائة[٢]، وكان فاضلاً، وَلِيًّا، له روايةٌ عن الحَسَنِ بنِ عَرَفَةَ، وغيره. وأيُّوبُ الحَمَّالُ، الزَاهِدُ بِـ «بغدادَ»[٣].

وأكثرُهم وَارِدٌ على الحصر. ولذا قال شيخُنا في «المشتَبِه» تبعاً لأصله ـ فيمَن بالمهملةِ، بعد تسميةِ هارونَ ـ: «وآخرون»[٤].

ويمكنُ أنْ يُقالَ: ليس لهؤلاءِ ذِكْرٌ في الكُتُبِ المُتَدَاوَلَةِ.

كما أنَّ في غيرِها أيضاً جماعةً يُلَقَّبُون: الجَمَال ـ بالجيم والميم المخففة ـ وفيهم كثرةٌ.

وأبو الجَمَال[٥] جَدُّ أبي عليٍّ يحيى بنِ عليّ بنِ يحيى بن أبي الجَمَال الحَرَّانِي، ذَكَرَهُ أبو عَرُوبَةَ الحَرَّاني في «تاريخِه» وقال: مات سنةَ تسعٍ وثمانين ومائتَين.

وأبو الجَمَالِ الحُسَينُ بن القاسم بنِ عُبيدِ الله وزيرُ المُقْتَدِر[٦]. وجَمَالُ ابنةُ قيسِ بنِ مَخْرَمَةَ[٧]، وجَمَالُ ابنةُ عَوْنِ بنِ مُسْلِم[٨]، وجَمَالُ ابنَةُ النُّعمانِ بنِ أبي أَخْزَمَ[٩] بنِ كعبِ بن عَتِيك الأنصاريِّ تزوَّجها عبدُ الله بنُ الحارثِ [بنِ

---

(١) قاله ابنُ نقطة في «الاستدراك» كما نقله محقق الإكمال (٣/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٢) كانت وفاته سنة ٣١٦. له ترجمة في: الحلية (١٠/ ٣٢٤) والسير (١٤/ ٤٨٨).

(٣) أبو سليمان صاحب كرامات تاريخ بغداد (٧/ ٨) والأنساب (٤/ ٢٠٦).

(٤) المشتبه والتبصير (١/ ٣٤٨).

(٥) يعني: وفيهم أبو الجَمَال، أي من يكنى بذلك، وأيضاً فيهم من يتسمى بذلك كجمال ابنة قيس الآتية قريباً.

(٦) «المشتبه» (١/ ٣٤٨).

(٧) ابنِ المُطَّلِبِ بنِ عبدِ مناف بن قُصَيٍّ. أمُّ الحَسَنِ بنِ محمدِ بنِ الحنفية. «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٧٤٧)، و«الإكمال» (٢/ ٥٤٥).

(٨) السَّعْدِيِّ. حَدَّثَتْ عن جدِّها عن نصيب. روى عنها إبراهيمُ بنُ عبد الله السعدي الحجازيُّ. (المصدر السابق).

(٩) في النسخ: (حزم) أوله مهملة: والصواب ـ كما في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٧٤٨)، و«الإكمال» (٢/ ٥٤٥) ـ أَخْزَم، أوله همزة ثم خاء معجمة.

عباسٍ] بنِ عبدِ المُطَّلب[1]، فهي أمُّ أولادِه.

غير أنه ـ لذلك[2] ـ لا يكونُ ضابطاً كُلِّياً.

ثم إنّه قد اختُلِف في سببِ وَصْفِ هارونَ بالحَمَّالِ، فقيلَ: إنَّه كان بَزَّازاً، ثم تزهّد، وصار يحملُ الشيءَ بالأُجْرَة، ويأكلُ منها. حكاه عبدُ الغني بنُ سعيد عن القاضي أبي الطاهر الذُّهْلِي[3].

وقيل: بل عكسُه، كان حَمَّالاً ثم تَحَوَّلَ إلى البَزِّ. حكاه ابنُ الجارُود في كتابِهِ «الكُنَى» عن ولَدِهِ موسى بنِ هارونَ.

وزعم الخَلِيلِيُّ[4]، وابنُ الفَلَكِيِّ أنَّه لكثرةِ ما حَمَلَ من العِلْم.

قال ابنُ الصلاح: «ولا أَرَى ما قالاه يصحُّ»[5]. وكأنَّه لأنَّ القاضيَ أبا الطاهر كان صاحبَ موسى ولَدِ هارونَ فهُو أَخْبَرُ، وقولُه أَنْسَبُ بالزُّهْدِ.

ولا يُنَافِيه قولُ غيرِه: إنَّه حَمَلَ رَجُلاً في طريق «مكةَ» على ظهرِه، فانْقَطَعَ ـ فيما يُقال ـ بِهِ.

٨٩١ **ومن ذلك: الخَيّاطُ** (ووصفُوا) أي أهلُ الحديثِ (حَنَّاطاً) بالمهملةِ ثم النون (او) بالنقلِ (خَبَّاطاً) بالمعجمة، ثم الموحدة، أي بكلٍّ من الخَبَّاطِ والحَنَّاطِ (عِيسى) بنَ أبي عِيسى مَيْسَرَة[6] (ومُسْلِماً) هو ابنُ أبي مُسلِم[7]. (وكذا) وصفُوا كلًّا منهما: (خَيَّاطاً) بالمعجمة، ثم التحتانية، أي بالخياطِ.

---

(١) في النُّسَخ: عبدُ الله بن الحارث بن عبد المطلب. وهذا صحابيٌّ ولا عَقِبَ له كما في «الطبقات» (٤/ ٤٨) وغيرها. والصوابُ: ما أثبتُّه كما في «نسب قريش» (٣٩) و«المؤتَلِفِ والمختلف» و«الإكمال» السابقَين.

(٢) يعني لكونِهِ يدخل فيه الأسماءُ والكُنَى والألقابُ.

(٣) «مشتبه النسبة» (١٩).
والذُّهْلِيُّ هذا هو الإمامُ المُحدثُ: محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الله البغداديُّ المالكيُّ. مات سنة ٣٦٧. «تاريخ بغداد» (١/ ٣١٣)، و«السير» (١٦/ ٢٠٤).

(٤) «الإرشاد» (٢/ ٥٥٠) ولفظُه: (لكَثْرَةِ عِلْمِهِ وحفِظِهِ).

(٥) «علوم الحديث» (٣١٤)، وقد أورد تلك الأقوالَ كلَّها العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٤٣).

(٦) مات سنة ١٥١. «كتاب المجروحين» (٢/ ١١٧)، و«الميزان» (٣/ ٣٢٠).

(٧) «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٧٢)، و«الثقات» (٥/ ٣٩٨).

فبأيِّ وصفٍ من هذه الثلاثةِ وُصِفَ به واحدٌ مِن هذَين كان صحيحاً، والغَلَطُ لذلك مأمونٌ فيهما. قاله الدارقطنيُّ[1]، ثم ابنُ ماكولا[2]، لقولِ ابنِ معينٍ ـ كما نَقَلَه الدارقطنيُّ ـ في مسلمٍ: «إنَّه كان يبيعُ الخَبَطَ والحِنْطَةَ وكان خَيَّاطاً»[3].

وقولِهِ أيضاً ـ في عِيسى ـ: إنَّه كان كُوفِيًّا، وانتَقَلَ إلى «المدينةِ» وكان خَيَّاطاً، ثم تَرَكَ ذلكَ، وصارَ حَنَّاطاً، ثم تَرَكَ ذلك وصار يَبِيعُ الخَبَطَ»[4].

بل قال هو عن نفسِه ـ فيما حكاه ابنُ سعد ـ: «أنا خَيَّاطٌ، وحَنَّاطٌ، وخَبَّاطٌ، كُلًّا قَدْ عَالَجْتُ»[5].

ولكنْ مع هذا فاشْتِهَارُه إنَّما هو بالمُهملة والنون. واشتهارُ الآخَرِ بالمعجمة والموحدةِ.

ولذا رجَّح الذهبيُّ في كلٍّ واحدٍ ما اشْتَهَرَ بِهِ[6].

ومن ذلك ممّا أدخلَه ابنُ الصلاح[7] في القسم بعدَه[8]: السُّلَمِيُّ، ٨٩٢ **(والسَلَمِيَّ)** بالنصب مفعولٌ مقدم **(افْتَحْ)** أي افتح السينَ واللامَ مِن السّلَمِيِّ **(في الانصار)** ـ بالنقل ـ خاصةً، كأبي قَتَادَةَ فَارِس رسولِ الله ﷺ، وجابرِ بنِ عبدِ الله، نسبةً إلى بَنِي سَلِمَةَ بنِ سعدِ بنِ عليّ بنِ أَسَدِ بنِ شَارِدَةَ بنِ تَزِيدَ[9] بنِ جُشَم بنِ الخَزْرَجِ، بفتح السين وكسر اللام، ولكنَّها فُتِحَتْ في النَّسَبِ كالنَّمَرِيِّ، والصَّدَفِي، وبابِهما.

---

(١) يعني قالَه بالأوجهِ الثلاثةِ كما سيأتي. (٢) «الإكمال» (٣/ ٢٧٥).
(٣) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ٩٣٩)، ولم أَقِفْ عليه في «المطبوع من رواياتِ تاريخ ابنِ معين».
(٤) «تاريخ ابن معين» (٣/ ٥٥٤)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٩٤٠).
(٥) «الطبقات» ـ القسم المتمم ـ (٤٢٤).
(٦) تبع في ذلك الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٩٤٠)، وتبعهما الحافظ ـ وغيره ـ في «التبصير» (٢/ ٥١٧).
(٧) «علوم الحديث» (٣١٩).
(٨) أي ما كان الضبطُ فيه خاصًّا بما في «الصحيحَين والموطّأ. كما تقدم (ص٢٢٦).
(٩) بالمثناة الفوقانيةِ ثم الزاي كما في «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (١٤)، و«الإكمال» (١/ ٢٣١).
وجاء في (ح): (يزيد) بالمثناةِ التحتيةِ. من الناسخ.

قال السَّمْعانيُّ: «وهذه النسبةُ عند النَحْوِيِّين». قال: «وأصحابُ الحديثِ يَكْسِرُون اللامَ»[1]. وعليه اقتَصَرَ ابنُ بَاطِيش في «مُشْتَبِه النِّسْبَةِ»، وجعلَ المفتوحَ اللامِ نِسبةً إلى «سَلِيمَةَ» مِنْ عَمَلِ «حَمَاة»[2].

(ومَن يكسِر لَامَهُ) أي لفظ السَّلَمِيّ ـ وهو أكثرُ المحدِّثِين ـ **(كَأَصْلِهِ)** فقد **(لَحَن)**، وهو ضابطٌ لما في «الأنصار» خاصةً.

وإلَّا فلهُم ـ في غيرِها ـ بالفتح أيضاً جماعةٌ ممَّن انتسَبَ إلى أجدادِهِ كـ «بني سَلَمة» بَطْنٍ مِنْ «لَخْم»، وغيرِهم.

ويشتَبِه ذلك كلُّه بالسُّلَمِيِّ ـ بضم السين، وفتح اللام ـ نسبةً إلى «بَنِي سُلَيم» وهم خلقٌ كعباسِ بنِ مِرْدَاسٍ[3].

٨٩٣ **(ومَن هنا)** وهو القسم الثاني[4] **(لِمَالِك، ولهُما)** أي البخاريِّ ومسلمٍ، واشتَمَلَ على تَرَاجِمَ.

فمنها: يَسَار. و**(بُشَّاراً)** بالنصب مفعولٌ مقدم، بموحدةٍ ثم معجمةٍ مشددةٍ **(أَفْرِدْ)** أي أفرد أيُّها الطالبُ بهذا الضبطِ بَشَّاراً **(أَبَ)** أي وَالِدَ **(بُنْدَارِهِمَا)** أي البُخَاريِّ ومسلم، فبُنْدَارٌ ـ وهو لقبٌ لمحمدِ بنِ بَشَّار بنِ عثمان ـ شيخُهُما، بل شيخُ الأئمةِ الستةِ، وإنَّما أضافَهُ لهُما[5] لاختصاصِ الترجمةِ بِهما دون مالك.

قال الذهبيُّ: «وبَشَّارٌ ـ أي بالموحدة ثم المعجمةِ ـ قليلٌ في التابعين، معدومٌ في الصحابة»[6].

٨٩٤ **(ولهما)** أي البخاريِّ ومسلم خاصةً أيضاً ـ ممَّا قال ابنُ الصلاح: إنَّه ليس على الصُورةِ المتقدمةِ وإنْ قارَبَها[7]. بل قال شيخُنا: «إنَّه لا يَلْتَبِس، لِتَمَيُّزِ ذاك عن الذي بعدَه بطُولِ رأس الحرف الأول»[8] وجَعَلَهُ مع «سِنَان»[9]، لكنْ قد

---

(١) «الأنساب» (٧/ ١١٤).

(٢) حكاه العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٤٥) عن ابن بَاطِيش.

(٣) الصحابي. رضي الله عنه.

(٤) يعني ما كان الضبطُ فيه خاصًّا بالصحيحَين والمُوَطأ.

(٥) حيث قال: (لمالك) ثم قال: (ولهما).

(٦) «المشتبه» (١/ ٨٢).

(٧) «علوم الحديث» (٣١٥).

(٨) «التبصير» (١/ ٨٤).

(٩) يعني أَوْرَدَ ابنُ حجر ترجمةَ (سَيَّارٍ) مع ترجمةِ (سنانٍ) ـ وذلك في «التبصير» (٢/ ٦٩٥ ـ =

أَدْخَلَه الذهبيُّ في هذه الترجمةِ[1] - (سَيَّارٌ) بفتح السين المهملةِ، ثم تحتانية مشددة اثنان هما: ابنُ أَبِي سَيَّارٍ (اي) - بالنقل - وكُنْيَةُ سَيَّارٍ (أبو الحَكَم) الواسطيّ، يَرْوِي عن التابعينَ[2]. وفي اسم أبيه اختلافٌ. فقيل: وَرْدَانُ، أو وَرْدٌ، أو دِينارٌ.

(و) سيارٌ هو (ابنُ سَلَامَةٍ) بالصرف للضرورة، أبو المِنْهَالِ الرِّيَاحيُّ البَصْرِيُّ، تابعيّ[2]. (و) ما عدا هؤلاءِ الثلاثة[3] فهو يَسَارٌ (بِالْيَا) التحتانيةِ (قبلُ) أي قبلَ السينِ المُخَفَّفةِ وهو (جَمٌّ) أي كثيرٌ في الكتب الثلاثة، كسُلَيمانَ وعطاءٍ ابْنَي يَسَارٍ، وسعيدِ بنِ يَسَار.

٨٩٥ ومنها: بِشْرٌ. (وابنُ سعيدٍ) المَدَنيُّ مولَى ابنِ الحَضْرَمي، وهو تَابِعيٌّ اسمُه (بُسْرُ) بضم أوله، ثم سين مهملة، وبدون تنوينٍ للضرورة (مِثْلُ) بُسْرِ بنِ أبي بُسْر (المَازِنِيِّ) نسبةً لمَازِنِ بنِ منصورِ بنِ عكرمةَ بنِ خَصَفَةَ بنِ قَيْسِ غَيْلَانَ، فهو أيضاً بالموحدةِ، ثم المهملةِ، صحابيّ، وهو والدُ عبدِ الله الصَّحَابِيِّ أيضاً، ولم يَذْكُرْه[4] ابنُ الصلاح فأصابَ لأنَّه لا ذِكْرَ له في شيءٍ من الكُتُبِ الثلاثةِ وإنْ رَقَمَ عليه المِزِّيُّ علامةَ مسلم[5] بحيثُ قلَّده المؤلِّفُ[6] فهو سَهْوٌ نَبَّهَ عليهِ المُصَنِّفُ في «تَقْيِيدِه»[7]، وشَيخُنا في «مُخْتَصَرِ التهذيبِ»[8]، بل ذَكر ابنُ الصلاح[9] وَلَدَهُ عبدَ الله، وحديثُه في «الصحيحَين»[10].

= ٦٩٦) - لأنَّه يُشْبِهُهُ. وقد فعلَ ذلك قبلَه ابنُ ماكولا. «الإكمال» (٤/ ٤٢٣).

(١) يعني أنَّ الذهبيَّ أَوْرَدَ ترجمةَ (سيار) مع (بشار)، وذلك في كتابه (المشتبه)، ولكنَّ الحافظَ ابنَ حجر أَخَّرَها مع (سنان) كما تقدم.

(٢) وهو من رجالِ الأربعةِ أيضاً. «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٠٨).

(٣) من قوله: (الثلاثة) إلى قوله: (.... المتأخرين ابنُ كثير) الآتي في (تواريخ الرواة والوفيات) (ص٣٨٧) ساقط من (ح). وجاء في حاشيتها: (سقط هنا).

(٤) يعني بُسْراً، والدَ عبدِ الله بن بُسْر.

(٥) «تهذيب الكمال» (٤/ ٦٩).

(٦) يعني العراقيَّ هنا في «ألفيته».

(٧) يعني «التقييدَ والإيضاح» (٣٩١) للعراقيِّ نفسِه.

(٨) يعني كتابَ ابنِ حجر «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٣٧).

(٩) في «علوم الحديث» (٣١٥).

(١٠) البخاري في «المناقب»: باب صِفَةِ النبيِّ ﷺ (٦/ ٥٦٤)، ومسلم في «الأشربة»: بابُ استحبابِ وضع النَّوَى خارجَ التمرِ (٣/ ١٦١٥).

(و) مثلُ بُسْرِ (ابنِ عُبَيدِ الله) الحَضْرَمِيِّ الشاميِّ، فهو أيضاً بالموحدةِ، والمهملةِ، تابعيّ.

(و) مثلُ بُسْرِ (ابنِ مِحْجَنٍ) بكسر الميم، بعدها حاء مهملة، ثم جيم، ابنِ أبي مِحْجَن الدِئْلِيِّ فهو أيضاً بالموحدةِ والمهملةِ، تابعيّ، وحديثُه في «الموطأ»[1] خاصةً دون «الصحيحَين».

٨٩٦ (وفيه خُلْفٌ) فقال الثوريُّ: إنَّه بالشين المعجمةِ[2]. وكذا قال ابنُ عبدِ البر: إنَّ عبدَ الله بنَ جعفرٍ ـ والدَ عليِّ بنِ المَدِيني ـ رَوَاه بالمعجمةِ عن زيد بنِ أَسْلَمَ الرَاوِي عنه[3].

وقال الطحاويُّ: «سمعتُ إبراهيمَ البُرُلُّسِيَّ[4] يقول: سمعتُ أحمدَ بنَ صالح ـ بجامع مصرَ ـ يقول: سمعتُ جماعةً مِن وَلَدِه ورَهْطِهِ لا يختَلِفُ اثنان أنَّه بالمُعْجَمَةِ»[5].

لكن قال ابنُ الصلاح: «إنَّ مالكاً، والأكثرَ على الأولِ»[6]. بل قال الدارقطني: «إن الثوري رجع عن الإعجام»[7]. وذكرَه ابنُ حِبَّان في «الثقات» بالمهملةِ، وقال: «مَنْ قالَه بالمعجمةِ فقد وَهِمَ»[8].

---

(١) في «صلاة الجماعة»: باب إعادة الصلاة مع الإمام (١/ ١٣٢).
(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢٤)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٣).
(٣) «التمهيد» (٤/ ٢٢٣).
(٤) الإمامُ الحافظُ المُتْقِنُ إبراهيمُ بنُ سُلَيمانَ بنِ دَاودَ الأسدي، أبو إسحاق. مات سنة ٢٧٢ وقيل سنة ٢٧٠. «الأنساب» (٢/ ١٦٧)، و«السير» (١٢/ ٦١٢).
والبُرُلُّسِي: بالموحدةِ والراءِ واللام المشددة ـ مضمومات ـ وبعد اللام سين مهملة، نسبةً إلى (البُرُلُّس) بليدةٍ مِن سواحِلِ مصرَ. «الأنساب» (٢/ ١٦٧)، و«اللباب» ـ (١/ ١٤٢) وجاء في «معجم البلدان» (١/ ٤٠٢) و«السير» ١٢/ ٦١٢) بفتح الأول والثاني.
(٥) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٣٨) و«تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار» (١/ ١٧٣).
(٦) «علوم الحديث» (٣١٥).
(٧) يظهر أنَّه في القسمِ المفقودِ من «المؤتلف والمختلف له»، علماً بأنَّ البخاريَّ في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢٤) ذكرَ رجوعَ سفيانَ عن ذلك.
(٨) «الثقات» (٤/ ٧٩).

ومَنْ عدا هؤلاءِ الثلاثةَ ـ أو الأربعةَ ـ ممَّا في الكُتُبِ الثلاثةِ فهُو بكسر الموحدة، ثم شينٍ معجمة.

ولا تشتبهُ هذه الترجمةُ بأبي اليَسَرِ ـ بمثناة تحتانية، ثم سين مهملة مفتوحتين ـ المُخَرّجِ حديثُه في «مسلم»[(١)] واسمُه: كعبُ بنُ عَمْرِو الأنصاري، لِمُلَازَمَةِ أداةِ التعريفِ له غالباً بخلافِ أهلِ القسمَين المذكورَين.

ومنها: بَشِيرٌ. (وبُشَيرا أعْجِمِ) بالنقل أي أعجم بُشَيراً **(في)** رَاوِيَيْن فقط: بُشَيرِ **(ابنِ يَسَارٍ)** فهو بموحدة[(٢)]، ثم معجمةٍ: الحارثيِّ المَدَنِيِّ التابعيِّ، حديثُه في الكتبِ الثلاثةِ[(٣)].

(و) بُشَيرِ **(ابنِ كَعْبٍ)** العَدَوِيِّ ـ وقيل: العامِرِيُّ ـ البصريّ التابعيّ المُخَرَّج له في «الصحيحَين»، جزماً[(٤)] فأَعْجِمْ هذَين **(واضْمُمِ)** الموحدةَ منهُما بحيث يكونان مصغَّرَين.

---

(١) في «الزهد»: باب حديثِ جابرٍ الطويلِ وقصةِ أَبِي اليَسَر (٤/ ٢٣٠١).

(٢) مضمومةٍ كما سيأتي.

(٣) منها: البخاري في «الصُلح»: باب الصُلح مع المشركين (٥/ ٣٠٥)، ومسلم في «القَسَامَةِ»: باب القَسَامة (٣/ ١٢٩١)، ومالك في «القَسَامَةِ»: باب تَبْدِئَةِ أهلِ الدمِ في القَسَامَةِ (١/ ٨٧٨).

(٤) أما البخاريُّ ففي «الدعوات»: باب أَفضلِ الاستغفار (١١/ ٩٧) من طريقِ عبد الله بن بُرَيدة عن بُشَيرِ بنِ كعب العَدَوي عن شدادِ بنِ أَوْس ﷺ مرفوعاً: «سيدُ الاستغفار أنْ تقول...) الحديثَ. وهناك حديثٌ أخرَجه البخاريُّ في «الأدب»: باب الحياءِ (١٠/ ٥٢١)، ومسلمٌ في «الإيمان»: باب بيان عَدَد شعب الإيمان (١/ ٦٤) كلاهما عن عِمرانَ بنِ حُصَين مرفوعاً، ولا ذِكْرَ لبُشَيرِ بنِ كعبٍ في إسنادِهِ لكنَّ لفظَ الحديثِ عن عِمرانَ: (قال: قال النبيُّ ﷺ: الحياءُ لا يأتي إلَّا بخيرٍ. فقال بُشَيرُ بنُ كعب: مكتوبٌ في الحكمةِ: إنَّ مِنَ الحياءِ وَقَاراً، وإنَّ من الحياء سَكِينةً. فقال له عِمرانُ: أُحَدِّثُكَ عن رسولِ الله ﷺ، وتحدِثني عن صحيفَتِك؟» لفظُ البخاري.
ولعدمِ ورُودِه في سَنَدِ الحديثِ جعلَه ابنُ طاهرٍ في «الجمع بين رجال الصحيحَين» (١/ ٥٥) من أَفْرادِ البخاريِّ، ووضع عليه المِزّيُّ في «تهذيب الكمال» (٤/ ١٨٤) رَقْمَ البخاري دون مسلمٍ، وكذا فعل الذهبيُّ في «الكاشف» (١/ ١٦٠) و«السير» (٤/ ٣٥١)، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «الإصابة» (١/ ١٧٣) في القسم الثالثِ من حرف الباء في ترجمةِ «بَشِيرٍ ـ كعظيم ـ بن كعب»: (.... أما بُشَيرٌ ـ يعني بضم أوَّلِهِ ـ بنُ كعب العَدَوي فتابعيٌّ بَصْريٌّ يَرْوِي عن عِمرانَ بنِ حُصَين وغيرِه، وحديثُه في الصحيحَين)، =

وأمَّا مُقَاتِلُ بنُ بُشَيرٍ فهو وإنْ كان مثلَهُما[1] فلم يخرِّجْ له أصحابُ الكتبِ الثلاثةِ، وإنْ زَعَمَ صاحبُ «الكمالِ» أنَّ مسلماً أخرَج له، فهو وَهَمٌ[2].

و(**يُسَيْرٌ**) بالتحتانيةِ، ثم المهملةِ مُصغّر: تابعيّ، بل يقالُ: إنَّ له رؤيةً[3]، حديثُه في «الصحيحَين»[4]. ٨٩٧

وهو مختلَفٌ في اسمِ أبيه، فقيل: إنَّه (**ابنُ عَمْرو**) وهو الأكثر، أو ابنُ جابرٍ. كما اختُلِف في اسمِه، فقيل كما تقدّم(**او**) بالنقل (**أُسَير**) بهمزةٍ بدلَ التحتانيةِ.

قال ابنُ المَدِيني: «أهلُ «البصرةِ» يقولون: أُسَيرُ بنُ جابر، وأهلُ «الكوفة» يقولون: أُسَيرُ بنُ عَمْرو، وقال بعضُهم: يُسَيرُ بنُ عَمرو»[5].

ورجَّحَ البخاريُّ كونَه أُسَيرَ بنَ عَمْرو، وأشار إلى تَلْيين قولِ مَنْ قال فيه:

= ونحوه في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧١).
ويظهرُ أنَّ السخاويَّ لمَّا لَمَحَ تَوَسُّعَ عِبَارَةِ الحافظِ في قولِهِ: (وحديثُه في الصحيحَين) قال ـ بدلاً منها ـ: (المُخَرّج له في الصحيحَين)، وحقيقةُ الحال: أنَّه من رجال «البخاريِّ»، وله ذِكْرٌ في «الصحيحَين»، واللهُ أعلَمُ.
هذا وقد أخرجَ مسلمٌ في «مقدمةِ صحيحِه»: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء (١/ ١٣) قصة بشير هذا مع ابن عباس.

(١) يعني في كونه مُصَغَّراً، وهو مقاتلُ بنُ بُشَيرٍ العِجْلِيُّ، شيخٌ لِمَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ. وقد تَبِعَ السخاويُّ في ضبطِ وَالِدِه بالتصغير الحافظَ ابنَ حجر في «التبصير» (١/ ٩٢). ولكنَّ ابنَ ماكولا ضبطَه بفتح المُوَحَّدة وكسر المعجمةِ. «الإكمال» (١/ ٢٩٠) وهو الأظهرُ إذْ هو ظاهرُ صنيعِ الذهبيِّ في «المشتبِهِ» حيثُ لمْ يذكرْه في «المُصَغَّر».
ثم إنَّ الحافظَ إنَّما اعتَمَدَ في ضبطِه على وُجُودِه إيَّاهُ مضبوطاً بخطِّ وَرَّاقِ محمدِ بنِ نَصْر المَرْوَزِي، وغَفَلَ عمَّا عندَ ابنِ ماكولا، فلمْ يُشِرْ إليه. والله أعلم.

(٢) وقد أخرَج له أبو داودَ والنسائيُّ. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٢٩) و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وقال الحافظُ في «الهَدْيِ» (٢١٠): (تابعيٌّ كبيرٌ، وأكثرُ ما يَرِدُ بهمزةٍ في أوَّلِهِ).

(٤) البخاري في «اسْتِتَابَةِ المرتدين» (١٢/ ٢٩٠)، ومسلم في «الزكاة»: باب الخوارج شر الخَلْق والخَلِيقة (٢/ ٧٥٠).

(٥) جاءت تلك الأقوالُ في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٠٢) وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٢٢).

ابنُ جابر[١].

(والنون) بدلَ التحتانية (في أَبِي) أي وَالِدِ (قَطَنَ) بفتح القاف والطاء المهملة، وآخره نونٌ ساكنةٌ للوَزْنِ، فاسمُه (نُسَيرُ) وهو قَطَنُ بنُ نُسَيرٍ، بصريٌّ، يُكْنَى أبا عَبَّاد، حديثُه عند مسلم[٢].

وما عدا هؤلاءِ الأربعةَ ممّا في الكُتُبِ الثلاثةِ فَبَشِيرٌ ـ بفتح الموحدةِ، ثم معجمةٍ مكسورةٍ، وهو الجَادَّةُ، كبَشِيرِ بنِ أبي مَسْعُودٍ الأنصاريِّ، وابنِ نَهِيكٍ السَّدُوسِي، وابنِ المُهَاجِرِ الغَنَوِيّ، وابْنِ عُقْبَةَ النَّاجِي، وابنِ سَلْمَانَ الكِنْدِي.

٨٩٨ **ومنها: يزيدُ.** و(**جَدُّ عَلِي**) بسكون آخره للضرورةِ (**بْنِ هاشم: بَرِيدُ**) بفتح الموحدة، ثم راءٍ مكسورةٍ، وآخرُه دالٌ مهملةٌ، ويُنْسَب عَلِيٌّ لذلك: الْبَرِيدِيّ. يَرْوِي عن هشامِ بن عُروة، وحديثه في «مسلم»[٣].

(**وابنُ**) عبدِ الله (**حَفِيدِ**) أبي موسى (**الأشعري**) بالسكون للضرورة[٤]، أي وَلَدِ وَلَدِهِ، اسمُه (**بُرَيْدُ**) مصغرٌ، وهو بُرَيدُ بنُ عَبدِ الله بنِ أَبِي بُرْدَةَ بنِ أَبِي مُوسى، روى له الشيخانِ[٥].

وأمَّا مَا وَقَعَ في «البخاري» من حديثِ مالكِ بنِ الحُوَيرث في صِفَةِ صلاةِ النبيِّ ﷺ مِن قولِهِ: «كصلاةِ شيخِنا أَبِي بُرَيْدٍ عَمْرِو بنِ سَلِمَةَ»[٦]. بكسر اللام ـ كما سيأتي[٧] ـ فقد اختُلِف فيه، فالأكثرُ: بُرَيدٌ ـ بالتصغير[٨] ـ كحَفِيدِ أَبِي

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ١٩٢).
(٢) في الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله (١/ ١١٠).
(٣) في «الآداب»: باب الاستئذان (٣/ ١٦٩٧).
(٤) في حاشية (س): (للوزن).
(٥) منها البخاريُّ في «العقيقة»: باب تسمية المولود غداة يُولَد (٩/ ٥٨٧)، ومسلمٌ في «الآداب»: باب استحباب تَحْنِيك المولودِ عند ولادته (٣/ ١٦٩٠).
(٦) البخاري في «الأذان»: باب الاِطْمأنينَة حين يرفعُ رأسَه من الركوع (٢/ ٢٨٨)، وبابُ كيف يَعْتَمِدُ على الأرض إذا قام من الركعة (٢/ ٣٠٣).
(٧) (ص٢٧٠).
(٨) بل الأكثرُ مِنْ رُوَاةِ البخاري قالوا: يَزِيدُ بالمثناة التحتانية والزاي. قاله الحافظُ في =

مُوسى، وهو الذي رَوَاه أبو ذَرٍّ عن الحَمُّويِي[١] عن الفَرَبْرِيّ عن البُخَاري، وكذلك ذكرَه مسلمٌ في «الكُنَى»[٢].

ولكنْ عامةُ رُوَاةِ «البخاريِّ» قالوا: يَزِيد، كالجادَّةِ. وقال عبدُ الغَنِيّ: «إنه لم يسمَعْه مِنْ أحدٍ [إلّا] كذلك[٣]» قال: «ومسلمٌ أعلمُ»[٤].

٨٩٩ (ولَهُمَا) أي للبخاريِّ ومسلم[٥] ـ فيمَن خَرَّجَا له مما هو مصاحِبٌ للتَعْرِيف ـ (محمدُ بنُ عَرْعَرَةَ بنِ البِرِنْدِ) السَّامِيُّ ـ بالمهملة ـ نسبةً لِسَامَةَ بنِ لُؤَيٍّ البصريُّ، يَرْوِي عن شعبةَ.

(فالأميرُ) أبو نصرِ ابنُ ماكولا (كَسَره) أي قال فيه: «البِرِنْد: بكسر الموحدة والراءِ»[٦]، يعني وبعدَها نونٌ، ثم دالٌ. ولم يَحْكِ غيرَه. لكنْ في كتاب «عُمدَةِ المُحَدِّثين»[٧] وغيرِه أنَّه بفتحِهِمَا. وحكاهما أبو علي الجَيَّاني عن ابنِ الفَرَضِي، فقال: «إنَّه يقالُ بالفتحِ، والكسر»، قال: «والأشهرُ الكسرُ»[٨]. وكذا قال القاضي عياضٌ، ثم ابنُ الصلاح: «إنَّه أشهرُ»[٩]. واقتَصَرَ عليه

= «الفتح» (٢/ ٢٩٠) وسيذكُرُ ذلك السخاويُّ بعدَ قليلٍ. فلعلَّ مرادَه: أكثرُ القائلين وليس الرُّوَاة للبخاري.

(١) بفتحِ الحاءِ المُهملةِ وتشديدِ الميم وضمِّها وإسكان الواو. «اللباب» (١/ ٣٩٢).

(٢) (١/ ١٥٨).

(٣) سقطت: (إلا) من النسخ وزدتُها لأن لفظَ عبد الغني في «المؤتلف والمختلف» (١٤): (ولم نَسْمَعْه مِن أحدٍ إلا بالزاي) وهو مُؤدَّى ما نقله عنه الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٢٩٠)، و«الهَدْي» (٢١٧). وقد يكون السخاويُّ متابعاً للعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٥٤)، و«التقييد والإيضاح» (٣٩٣) حيثُ نَقَلَ نصَّ كلامِ عبدِ الغني بلفظِ: (ولم نسمعه من أحد بالزاي). بإسقاط (إلا). والله أعلم.

(٤) وبِقَوْلِ مسلم قال ابنُ ماكولا في «الإكمال» (١/ ٢٨٨)، والذهبيُّ في «المشتبه» (٤/ ١٤٩١) ثم أشار إلى تضعيف القول بالزاي.

(٥) البخاريُّ في «الإيمان»: باب خوف المؤمن من أن يَحْبَطَ عَمَلُه وهو لا يشعرُ (١/ ١١٠)، ومسلمٌ في «فضائل الصحابة»: باب في حُسن صحبةِ الأنصار ﷺ (٤/ ١٩٥١)، كلاهما بلفظِ (محمدُ بنُ عَرْعَرَة) فقط.

(٦) «الإكمال» (١/ ٢٥٢).

(٧) للحافظ عبد الغني المَقْدِسي. «هدية العارفين» (٥٨٩).

(٨) «تقييد المهمل» (٨١).

(٩) «المشارق» (١/ ١١٠)، و«علوم الحديث» (٣١٦).

الذهبيُّ، ثم شيخُنا[1]. وما عدا مَن ذُكر ـ ممَّا في الثلاثة ـ فَيَزِيدُ ـ بفتح المثناة التحتانية، ثم زاي مكسورة ـ وهو الجَادَّةُ، كَيَزِيدَ بنِ هارونَ.

٩٠٠ ومنها: **البَرَاءُ**. و(**ذو كُنيةٍ بمَعْشَرٍ، و**) بـ(**العَالِيَةِ**) أي فأبو مَعْشَرٍ يُوسفُ بنُ يزيدَ، وأبو العالِيةِ زِيَادُ بنُ فَيْرُوزَ ـ أو كُلْثُوم، أو غيرِ ذلك ـ المُخَرَّجُ حديثُهما في «الصحيحَين»[2] كلٌّ منهما (**بَرَّاءٌ، اشدُدْ**) الراءَ منهما. قال ابنُ الصلاح: «والبَرَّاءُ: الذي يَبْرِي العُودَ»[3] يعني النُّشَّابَ، وغيرَه. ومَنْ عداهُما ـ ممَّا في الثلاثةِ ـ فالبَرَاءُ، بالتخفيفِ.

٩٠١ ومنها: **حارثةُ**. (**وبجيم**) وتحتانيةٍ (**جاريةُ بنُ قُدَامَةٍ**) بالصرف للضرورة التَّمِيمِيُّ السَّعْدِيُّ البَصريُّ، صَحابيٌّ على ما حقَّقَهُ شيخُنا[4]، رَوى عن النبيِّ ﷺ حديثَ: «لا تغضبْ»[5]، ولَمْ تَقَعْ رِوَايَتُه في شيءٍ من الكُتُبِ الثلاثةِ.

نَعَمْ، وقعَ ذكرُه في «الفِتَن» من «البخاري» في أثناءِ قِصَّةٍ قال فيها: «فلمَّا كان يومُ حُرِّقَ ابنُ الحَضْرَمِي حين حَرَّقَهُ جَارِيةُ بنُ قُدَامَةَ...»[6].

(**كذاك وَالِدُ يزيدَ**) بن جَارِيَةَ الأنْصاريُّ المدنيُّ، مذكورٌ في «المُوَطّأ»[7]، بل عندَه وكذا «البخاريِّ»[8] أيضاً من روايةِ القاسمِ بنِ محمدٍ عن عبدِ الرحمن ومُجَمِّع ابْنَي يزيدَ بنِ جارِيةَ عن خَنْسَاءَ ابنةِ خِذَام.

---

(١) «المشتبه والتبصير» (٤/ ١٤٩٣).

(٢) أما أبو معشر، ففي البخاري في «الطب»: باب الشروط في الرُّقْيةِ بفاتحةِ الكتاب (١/ ١٩٨)، ومسلم في «الصيام»: باب من أَكَلَ في عَاشُوراءَ فليَكُفَّ بقيةَ يومِهِ (٢/ ٧٩٩).
وأما أبُو العاليّة ففي البخاري في «تقصير الصلاة»: باب كَمْ أقام النبيُّ ﷺ في حجته (٢/ ٥٦٥) ومسلم في «الحج»: باب جواز العُمرة في أشهر الحج (٢/ ٩١٠).

(٣) علوم الحديث (٣١٦).

(٤) في «الإصابة» (١/ ٢١٨).

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ٤٨٤)، وابنُ حبان في «صحيحه» «الإحسان» (٧/ ٤٩٧)، و«الموارد» (٤٨٤). والحديث عند البخاري في «الأدب»: بابُ الحَذَر من الغضب (١٠/ ٥١٩) عن أبي هريرة.

(٦) «الفتن»: بابُ قولِ النبيِّ ﷺ: «لا تَرْجِعوا بعدي كُفَّاراً (١٣/ ٢٦).

(٧) في «النكاح»: باب جامع ما لا يَجُوز من النكاح (٢/ ٥٣٥).

(٨) في «النكاح»: باب إذا زَوَّج ابنتَه وهي كارهةٌ (٩/ ١٩٤).

(قلت): كذا اقتصر ابنُ الصلاح[1] على هذَين، (و) فاته ممَّن ضُبطَ(كذاك) اثنان: (الأَسْوَدُ بنُ العَلَا)ءِ بنِ جَارِيةَ الثقفيُّ، روى له مُسلمٌ في «الحُدُودِ»[2] عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرةَ حديثَ: «البِئْرُ جُبَارٌ»[3]. ٩٠٢

(وابنُ أَبِي سُفيان) بنِ أَسِيد ـ كَكَبِير ـ بنِ جَارِيةَ الثقفيُّ المدنيُّ، حليفُ بني زُهْرَةَ، واسمُه (عَمْرُو) روى له البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة، فالأولُ قِصَّةَ قَتْلِ خُبَيبٍ[4]، والثاني حديث: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يدعو بها...»[5].

(فَجَدُّ ذا وذا) أي المذكورَين كما عُلِمَ (سِيَّانِ) بكسرِ السين المهملةِ، وتشديدِ المثناةِ التحتانيةِ، ثم نونٍ: تثنيةُ سِيٍّ: أي مِثْلَانِ، فإنَّ اسمَ كلٍّ منهما: جَارِيَةُ. غيرَ أنَّه لثانيهما خاصةً الجَدُّ الأعلَى[6]. على أنَّه وَقَعَ في موضعٍ آخَرَ مِن «البخاريِّ: عَمْرُو بنُ أَسِيد بنِ جَارِيةَ»[7].

وما عدا المذكورِين ـ ممَّا في الثلاثةِ ـ فحارثةُ، بالحاءِ المهملةِ، والمثلَّثةِ.

ومنها: حازمٌ. و(محمدَ بنَ خَازِم) أبا مُعاويةَ الضَّرِيرَ (لا تُهْمِلِ) أي لا تُهْمِلِ ابنَ خَازِمٍ مِن إعجامِ خائِه، وهو فردٌ في الكُتُبِ الثلاثةِ، وما عداه ـ ممَّا فيها، كأبي حَازِمٍ الأَعْرَجِ، وجَرِيرِ بنِ حَازِمٍ ـ فالحاءُ فيه مهملة. ٩٠٣

ومنها ـ وهو عكسُ الترجمةِ قبلَها ـ: خِرَاشٌ. و(وَالدَ رِبْعِيٍّ) بكسر

---

(١) «علوم الحديث» (٣١٦).
(٢) «باب جَرْحِ العَجْمَاءِ، والمَعْدِنِ والبِئْرِ جُبَارٌ (٣/ ١٣٣٥).
(٣) بجيم ثم موحدة وآخره راءٌ، كغراب، ومعناه: هَدَرٌ. «النهاية» (١/ ٢٣٦).
(٤) البخاري في «الجهاد»: باب هل يَسْتَأْسر الرجلُ (٦/ ١٦٥). وخُبَيبٌ: بخاء معجمة ثم موحدة مصغر، وهو خُبَيبُ بنُ عَدِيٍّ ﷺ.
(٥) مسلم في «الإيمان»: باب اختِبَاءِ النبي ﷺ دعوةَ الشفاعةِ لأُمَّتِه (١/ ١٨٩).
(٦) لأنَّ اسمَه ـ كما في «الفتح» (٧/ ٣١٠) ـ عَمْرُو بنُ أَسِيد بنِ العَلَاءِ بنِ جَارِيَةَ.
(٧) ذكرَها الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» (٧/ ٣١٠) رِوَايةً للكُشْمِيهني والأَصِيلي في حديثِ قصة قَتْلِ خُبَيب الواردة في «صحيح البخاري» في كتاب المغازي. باب. حدثني عبدُ الله بنُ محمدٍ الجُعْفِيُّ. لكن فيه: (عَمْرُو بنُ أَبِي أَسِيد بن جَارِيةَ). منسوباً لجده. لأنَّ الحافظَ ذكر بعدَه أنَّ كنيةَ أَسِيدٍ: أبو سفْيان. وذكر في «التقريب» (٤٢٢) أنه قد ينسب لجده. والله أعلم.

المهملةِ، ثم موحدةٍ ساكنةٍ بعدَها عينٌ مهملةٌ، وهو (حِرَاشٌ اَهْمِلِ) ـ بالنقل[١] ـ الحاءَ منه. وهو أيضاً فردٌ في الثلاثةِ، وما عداهُ ـ ممَّا فيها، كشِهَابِ بنِ خِرَاشٍ ـ فالخاءُ فيه معجمةٌ.

ولهم: خِدَاشٌ ـ بالمعجمةِ أيضاً، لكنْ بالدال بدل الراءِ ـ أَدْخَلَه ابنُ ماكولا[٢] في هذه الترجمةِ فقال الذهبي: إنَّه لا يَلْتَبِسُ[٣].

٩٠٤ **ومنها: جَرِيرٌ**. و(**كذا**) أي كوَالِدِ رِبْعِيٍّ في إهمال الحاءِ (**حَرِيزُ**) بدون تنوين للوَزْن ككبيرِ هو ابنُ عُثْمَان (**الرَّحَبِي**) بفتح المهملتين، ثم موحدة نسبةً إلى «رَحَبَة» بَطْنٍ مِن «حِمْيَر»، الحِمْصِيُّ، روى له البخاريُّ[٤].

(**و**) أبو حَرِيزٍ (**كُنْيَةٌ**) لعبدِ الله بن الحُسَين الأزديِّ البصريِّ قاضي «سِجِسْتَانَ» (**قد عُلِّقَتْ**) رِوَايتُه في «البخاري»[٥].

وما عداهما ـ ممَّا في الثلاثةِ ـ فجَرِيرٌ: بالجيم، والرائَين المهملتَين.

(**و**) لهم (**ابنُ حُدَيرٍ**) بالحاءِ والدالِ المهملتَين، مصغر (**عِدَّةٌ**) كَعِمرَانَ، روى له مسلمٌ[٦]، وزيدٍ وزيادٍ ابنَي حُدَيرٍ، لهما ذكرٌ خاصةً في «المغازي» من «صحيح البخاري»[٧]، ولكنَّه بعيدُ الاشتباهِ، بل لا يَلْتَبِسُ، كما قالَه الذهبيُّ في التي قبلَها[٨]، ولذا لم يذكُرْه في هذه أصلاً.

٩٠٥ **ومنها: حُصَينٌ**. و(**حُضَينَ أَعْجِمْهُ**) مع التصغير وإهمال الحاءِ، وهو ابنُ المُنْذِرِ بنِ الحارثِ بنِ وَعْلَةَ، البصريُّ، الرَّقَاشِيُّ، يُكْنَى أبَا محمدٍ، وَلَقَبُه (**أبو سَاسَانَا**) بمهملتين، وآخرُه نون، وهو تابعيٌّ، صاحبُ عليٍّ، روى له مسلمٌ[٩].

وقال أبو أحمدَ العسكريُّ: «لا أعرِفُ بالمعجمةِ غيرَه، وغيرَ مَنْ ينتَسِبُ

---

(١) وبالهمز. أيضاً. (٢) في «الإكمال» (٢/ ٤٢٧).

(٣) «المشتبه» (١/ ٤٢٣)، وما رآه ابنُ ماكولا أَوْلَى. والله أعلم.

(٤) في «المناقب»: باب حدثنا أبو معمر (٦/ ٥٤٠)، وباب صفة النبي ﷺ (٦/ ٥٦٤).

(٥) في «الشهادات»: باب لا يَشهد على شهادة جور إذا أُشهد (٥/ ٢٥٨).

(٦) في «صلاة المسافرين»: باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (١/ ٤٩٢).

(٧) «المغازي»: باب قُدُوم الأَشْعَرِيِّين وأهلِ اليَمَن (٨/ ١٠٠).

(٨) يعني (خداش) بالمعجمة ثم المهملة.

(٩) في «الحدود»: باب حد الخمر (٣/ ١٣٣١).

إليه مِن وَلَدِه»[١] يعني كيحيى بنِ حُضَين الذي له خَبَرٌ مع الفرزدقِ، وذكرَه في شِعْرِهِ[٢]، وكذا قال المِزِّيُّ: «إنَّه لا يَعرِفُ في رُوَاة العِلْم مَنْ ضَادُهُ معجمةٌ سِوَاهُ»[٣]، فهو ـ بلا خلافٍ بين أهل العلم ـ فَرْدٌ. وما زَعَمَه الأَصِيليُّ والقَابِسِيُّ من حُفَّاظِ المغرب ممَّا حكاه صاحبُ «المَشارِقِ»[٤] وغيرُه مِن أنَّ الحُصَين بنَ محمدٍ الأنصاري الذي في «الصحيحَين» ـ في قِصَّةِ عُتْبَانَ بنِ مالكٍ مِن طريق ابنِ شهابٍ أنه سألَه عن حديثِ محمودِ بنِ الرَّبِيع فَصَدَّقَهُ[٥] ـ بالضاد المعجمةِ ـ زادَ القَابِسِيُّ: ولَيس في «البخاريِّ» كذلكَ غيرُه ـ قال المِزِّيُّ: «إنَّه وَهَمٌ فاحِشٌ»[٦]، وكذا قال عياضٌ: «إنَّ صوابَه ـ كما للجماعةِ ـ كالجَادَّةِ»[٧].

وممن رَدَّ على القابِسيِّ ـ مِن المغاربةِ ـ أبو علي الجَيَّانِيُّ[٨]، وأبو الوليدِ الفَرَضِي، وأبو القاسمِ السُّهَيليُّ، وقالوا ـ كلُّهم ـ: كان القابسيُّ يَهِمُ في هذا.

(وافتَحْ أَبَا حَصِينٍ) مع الإهمال لِحَرْفَيْهِ (اي) بالنقل، المُسَمَّى (عُثْمَانَا) بنَ عاصمٍ الأسديّ، بل قال أبو عليّ الجيّانيُّ: «لا أعلَمُ في الكتابَين بفتحِ الحاءِ غيرَه»[٩]. وحديثُه في «الصحيحَين»[١٠]، وما عداهما فحُصَينٌ بالإهمال مُصغرٌ.

وأمَّا وَالِدُ أُسَيدِ بنِ حُضَيرٍ ـ وهو بالمُهملَة ثم المعجمةِ مصغرٌ، المُخَرَّجُ له في الكُتُبِ الثلاثة ـ فلا يلتَبِسُ في الغالِبِ، كأشباهِهِ ممَّا تقدم.

---

(١) «تصحيفات المحدثين» (٦١١).

(٢) قاله الحافظُ في «التبصير» (١/ ٤٤٤)، وقد أوردَ العسكريُّ في «تصحيفات المحدثين» (٦١٢) قولَ الفرزدق في يحيى المذكور:

وَاصْرِفَا الكَأْسَ عَنِ الْقَا ... تِرِ يَحْيَى بْنِ حُضَيْنِ

(٣) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٤٠) في ترجمة حُصَين ـ بالصاد المهملة ـ بنِ محمد.

(٤) (١/ ٢٢٢).

(٥) البخاري في «المغازي»: باب حدثني خَلِيفة (٧/ ٣١٩)، ومسلمٌ في «المساجد ومواضع الصلاة» باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر (١/ ٤٥٦).

(٦) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٤٠). (٧) «المشارق» (١/ ٢٢٢).

(٨) في «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة» ـ قسم البخاري ـ (١٠١).

(٩) «تقييد المهمل» (١٤٢).

(١٠) البخاري في «التوحيد»: باب ما جاء في دعاءِ النبي ﷺ أُمَّتَهُ إلى توحيدِ الله (١٣/ ٣٤٧)، ومسلمٌ في «الإيمان»: باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/ ٥٩).

٩٠٦ ومنها: حيّانُ. و(كذاك) أي افتحْ مع الموحدةِ المشددة حاءَ (حبَّانَ بنِ مُنْقِذٍ) بضم الميم، ثم نون ساكنة، بعدها قافٌ مكسورة، ثم ذالٌ معجمة[١]، ابنِ عمرو الأنصاريِّ الصحابيِّ المذكورِ في «الموطأِ»، وأنَّه كانت عندَه امرأتانِ[٢].

(و) افتح أيضاً (مِن وَلَدِهِ) وهم: ابنُه واسعٌ المُخَرَّجُ حديثُه في الثلاثةِ[٣]، وحَفِيدُه حَبَّانُ بنُ واسعٍ المُخَرَّجُ له في «مسلمٍ»[٣]، وابنُ عمِّه محمدُ بنُ يحيى بن حبان بنِ مُنْقِذٍ المُخَرَّجُ له في الثلاثةِ[٤].

(و) افتَح من غيرِ المذكورِين (ابنَ هلال) حَبَّانَ الباهليَّ البصريَّ، المُخَرَّجَ له في «الصحيحَين»[٥]، ويقعُ كثيراً غيرَ منسوبٍ، وضابطُ ذلك: أنَّه كُلُّ ما كان في شيوخِ شيوخِهما حَبَّانُ غيرَ منسوبٍ فهو ابنُ هِلَال.

٩٠٧ (واكسِرَنْ) بالنون الخفيفةِ أيُّها الطالبُ (ابنَ عَطِية) بالتنوين، فهو: حِبَّانُ ـ بكسر الحاءِ ـ السُّلَمِيُّ العَلَوِيُّ ـ لكونه كان يُفَضِّلُ عَلِيًّا على عثمانَ ﵄ ـ المذكورُ في «البخاري»[٦] في حديثِ سعدِ بنِ عُبَيدةَ قال: «تنازَعَ أبو عبدِ الرحمن ـ يعني السُّلَمِيَّ[٧] ـ وحِبَّانُ بنُ عَطِيَّةَ، فقال أبو عبدِ الرحمن ـ وكان عُثْمَانِيًّا يُفَضِّلُ عثمانَ علَى عَلِيٍّ ﵄ ـ لِحِبَّانَ: لقدْ علمتُ الذي جَرَّأَ صاحبَك ـ يعني عليًّا ـ على الدماءِ. قال: ما هو لا أبا لك؟ قال: شيءٌ سمعتُه يقولُه، قال: ما هو؟ قال: «بعثَني رسولُ الله ﷺ..» فذكرَ قِصَّةَ حاطِبِ بنِ أبي

---

(١) جاء في النسخ: (ثم دال مهملة) وهو سَبْقُ لسان.
(٢) «الموطأ» ـ الطلاق ـ: باب طلاق المريض (٢/ ٥٧٢) من طريق محمدِ بنِ يحيى بنِ حَبَّان قال: كانتْ عند جَدِّي امرأتان هاشميةٌ وأنصاريةٌ فطلَّق الأنصاريةَ وهي تُرضِعُ... الحديثَ.
(٣) في «الطهارة»: باب وضوء النبيِّ ﷺ (١/ ٢١١).
(٤) البخاري في «الوضوء»: باب مَنْ تَبرَّزَ على لَبِنَتَيْن (١/ ٢٦٤)، ومسلمٌ في «الطهارة»: باب الاستطابة (١/ ٢٢٥)، ومالكٌ في «قَصر الصلاة في السَفَر»: باب العمل في جامع الصلاة (١/ ١٦٩).
(٥) البخاري في «المغازي»: باب حديث بني النضير (٧/ ٣٢٩)، ومسلم في «الطهارة»: باب فضل الوُضوء (١/ ٢٠٣).
(٦) في «استِتَابةِ المُرْتَدِّين»: باب ما جاء في المُتَأوِّلين (١٢/ ٣٠٤).
(٧) واسمُه عبدُ الله بنُ حَبيب.

بَلْتَعَةَ التي وافقَه مسلمٌ[١] على تخريجها خاصةً، دون ما ذكرناه[٢]، فالكسرُ فيه هو المُعتَمدُ الذي جَزَمَ به ابنُ ماكولا[٣] والمشارقةُ[٤]، وصَوَّبه صاحبا «المَشَارِقِ»[٥] و«المَطَالِعِ» والجَيَّانِيُّ[٦]، وحكوا أنَّ بعضَ رُواةِ أبي ذَرٍّ ضَبَطه بفتح أوَّلِهِ، ووهَّمُوه.

وبالفتح ضَبَطَه ابنُ الفَرَضِي، بل قال المِزِّيُّ: «إنَّ الجَيَّانِيَّ تَبِعَه»[٧]. لكنِ الذي في «تقييدِ المهملِ» ما قدمتُه.

(مَعَ ابنِ موسى) بنِ سَوَّار، فهو حِبَّانُ، أبو محمدٍ السُّلَمِيُّ المَرْوَزِيُّ، أحدُ شيوخِ الشيخَين في «صَحِيحَيهِما» فالكسر فيه بالإجماع، وهو حِبَّانُ الآتي غيرَ منسوبٍ عن عبدِ الله بنِ المُبَارك.

(و) مع **(مَنْ رَمَى سعداً)** هو ابنُ معاذٍ الأنصاريُّ الأشهَلِيُّ سَيِّدُ الأَوْس، الذي اهتزَّ عَرْشُ الرَّحْمٰنِ له[٨]، فهو حِبَّانُ - بالكسر على المشهورِ، بل الأصحِّ - ابنُ العَرِقَةِ، كما وَقَعَ في «الصحيحَين» مِنْ حديثِ عبد الله بنِ نُمَيرٍ عن هِشَامِ بنِ عُروةَ عن أبيه عن عائشةَ قالت: «أُصِيبَ سعدٌ يومَ «الخَنْدَقِ»، رَمَاه رَجَلٌ مِن «قُرَيشٍ» يقال له: حِبَّانُ بنُ العَرِقَةِ...» الحديثَ[٩].

وقيل - كما لابن عُقْبَة في «المغازي» -: جبار، بالجيم، وآخره راء[١٠].

---

(١) في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل أهل بدر (٤/ ١٩٤٢).

(٢) يعني لم يذكر قصةَ تَنَازُعِ أبي عبدِ الرحمن السُّلَمِي مع حِبَّانَ بنِ عَطِيَّةَ.

(٣) «الإكمال» (٢/ ٣٠٨).

(٤) كابن حجر في التبصير» (١/ ٢٧٨).

(٥) «المشارق» (١/ ٢٢٢).

(٦) «تقييد المهمل» (١٤١).

(٧) «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٣٩). لكن جعله (حيان) بالفتح والمثناة التحتانية. ولعله من الناسخ.

(٨) أي لموته، أخرجه البخاري في «مناقب الأنصار»: باب مناقب سعد بن معاذ (٧/ ١٢٢) ومسلم في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل سعد بن معاذ (٤/ ١٩١٥).

(٩) البخاري في «المغازي»: باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجِه إلى بني قُرَيظة (٧/ ٤١١)، ومسلم في «الجهاد والسير»: باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرةِ العرب (٣/ ١٣٨٩) لكنْ ليس في الأخير إلا (ابنُ العَرِقَةِ).

(١٠) جاء هكذا عندَ ابنِ ماكولا في «الإكمال»: (٢/ ٣١٠) عن موسى بن عُقْبَةَ في المَغَازي، لكن لم يقلْ: (وآخره راء) وإنَّما اقتَصَر على قوله: (جبار، بالجيم). وقد ساق الدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٤١٦) عن موسى في «المغازي» قال: (والذي =

والعَرِقَةُ أُمُّهُ، فيما قاله أبو عُبيد القاسمُ بنُ سَلَّامٍ، وهي بفتح العين وكسر الراء المهملتَين، ثم قاف ـ على المشهورِ ـ وهاءِ تأنيثٍ.

وحكى ابنُ ماكولا عن الواقِدي فتحَ الراءِ، وأنَّ أهلَ «مكةَ» يقولون ذلك[1]، وصحَّح ابنُ ماكولا الكسرَ[2]. وقيل لها ذلك لطيبِ رائحتِها. واختُلف في اسمِها، فقيل ـ كما لابنِ الكَلْبِيِّ ـ قِلَابَةُ ـ بكسر القاف ـ ابنةُ سُعَيد ـ مصغر ـ بنِ سهمٍ، وتُكْنَى أُمَّ فاطمةَ[3].

واسمُ والِدِ حِبَّانَ: قيسُ ـ أو أبو قيس ـ بنُ علقمةَ بنِ عبدِ مناف بنِ الحارثِ بنِ مُنْقِذِ بنِ عَمْرو بنِ مَعِيص ـ بفتح الميم، وكسر المهملة، ثم تحتانية ساكنة، ثم مهملة ـ بنِ عامر بن لُؤَيّ.

بل قيل: إنَّ الذي رَمَى سعداً هو أبو أُسامةَ الجُشَمِي[4]. والصحيحُ أنَّه ابنُ العَرِقَةِ.

= رَمَى سعدَ بنَ معاذٍ جِبَّانُ بنُ قيس أَحَدُ بني العَرِقَةِ)، ثم عَقَّب بقوله: (كذا قال: بالجيم. وقولُ هشامٍ (بن الكلبي) وابنِ إسحاقَ ـ يعني بالحاءِ المهملة ـ هو الصحيحُ المحفوظُ).

قلت: وعلى هذا فالذي قاله موسى: جِبَّان، بجيمٍ في أوله وآخرُه نونٌ.

وهو ما نَقَلَه البُلْقِينيُّ في «المحاسن» (٥٤٢) عنه. وقد سَبَقَ السخاويَّ الحافظُ في «التبصير» (١/ ٢٧٩). والله أعلم.

(١) «الإكمال» (٢/ ٣١١)، وممن حكى الفتحَ والكسرَ أيضاً العسكريُّ في «تصحيفات المحدثين» (٩٧٦)، ولكنَّه قال ذلك في «ابنِ العَرِقَةِ، الذي رَمَى حارثةَ بنَ سُرَاقَة الأنصاري، ثم قال: (والعَرَقَةُ بنتُ سُعَيدِ بنِ سَهمٍ مفتوحُ الراءِ، لا يُشَكُّ فيها. سُمِّيتِ: العَرِقَةَ لطيبِ ريحِها).

(٢) لم أجد تصحيحَ ابنِ ماكولا لكسرِ الراءِ من ابنِ العَرِقَةِ، وإنَّما قال في «الإكمال»: ٢/ ٣١٠ ـ ٣١١): (حِبَّانُ بنُ العَرِقَةِ، وهو حِبَّانُ بنُ قيس... وهو الذي رَمَى سعدَ بنَ مُعاذ يومَ الخَنْدَقِ. وذكر ابنُ عُقْبَةَ في «المغازي» أنَّه جبار ـ بالجيم. والأولُ أصحُّ. وقال الواقديُّ: ابنُ العَرَقةِ بفتح الراء، وقال: أهلُ مكة يقولون ذلك). **قلتُ**: فالتصحيحُ هنا ليس راجعاً إلى كسر الراءِ من العَرِقَة. والله أعلم.

(٣) «الإكمال» (٢/ ٣١١).

(٤) «طبقات ابن سعد» (٢/ ٦٧)، و«سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٢٧) وزاد (٢/ ٢٢٨) ويقال: إن الذي رمى سعداً خفاجة بن عاصم بن حبان.

(فـ) بسببِ ذلك (نال بُؤْساً) بضم الموحدة، ثم واو مهموزة، وسين مهملة: أي عذاباً شديداً. ولقد قال له المَرْمِيُّ ـ حين قال له الرامي: خُذْهَا وأنا ابنُ العَرِقَةِ ـ: «عَرَقَ اللهُ وجهَك في النارِ».

وما عَدَا مَن ذُكِرَ ـ ممَّا في الثلاثةِ ـ فَحَيَّانُ، بفتح المهملة، بعدها مثناة تحتانيةٌ.

وأما جَبَّار ـ بفتح الجيم، وتشديد الموحدة، وآخره راءٌ ـ وهو ابنُ صَخْرٍ، المذكورُ في «صحيحِ مسلمٍ»[1].

وخِيَارُ ـ بكسر المعجمة، ثم مثناة تحتانية، وآخره راءٌ ـ وهو جَدُّ عُبَيدِ الله بنِ عَدِيٍّ بنِ الخِيَارِ المُخَرج له في «الصحيحَين»[2]، فقد لا يلْتَبِسُ أحدُهما بالآخرِ، لِمُصَاحَبَةِ التعريفِ لثانيهما[3]، ولأنَّ آخرَهما راءٌ، والأَوَّلِ نُونٌ[4].

٩٠٨ ومنها: حَبِيبٌ. و(خُبَيْباً أَعْجِمْ) أي أَعجِمْ خاءَه (في ابنِ عبدِ الرحمن) الأنصاري، المُخَرَّجِ حديثُه في الثلاثةِ[5]، فهو، وَجَدُّه خُبَيْبُ بنُ يَسَاف بالمعجمةِ والتصغيرِ.

ويَرِدُ خُبَيبٌ غيرَ مَنْسوبٍ في «الصحيحَين» عن حفصِ بنِ عاصمٍ، وفي «صحيحِ مسلم» وَحْدَه عن عبدِ الله بنِ محمد بن مَعْن، وهو هذا.

(و) كذا الإعجام في (ابنِ عَدِيٍّ) خُبَيبِ المذكورِ في «البخاري»[6] في

---

(١) في «الزُهدِ»: باب حديثِ جابرِ الطويلِ وقصةِ أبي اليَسَر (٤/ ٢٣٠٥).

(٢) البخاري في «فضائل الصحابة»: باب مَنَاقِبِ عثمانَ بنِ عفانَ (٧/ ٥٣)، ومسلم في «الإيمان»: باب تحريم قتلِ الكافرِ بعد أنْ قال لا إله إلا الله (١/ ٩٥).

(٣) لكن قد جاءَ هذا الثاني دونَ مُصَاحَبَتِها، ففي البخاري في «الأذان»: باب إمامة المفتونِ والمُبْتَدِع (٢/ ١٨٨): (عبيد الله بن عدي بن خيار).

(٤) يعني آخر (جبار) و(خيار) الراءُ، وآخر الأولِ وهو (حبانُ) النونُ.

(٥) منها في البخاري في «الأدب»: باب ما لا يُستَحْيا من الحق للتفقه في الدين (١٠/ ٥٢٤)، ومسلم في «صلاة المسافرين»: باب قصر الصلاة بمِنَى (١/ ٤٨٣)، ومالكٍ في «الشِّعْر»: باب ما جاء في المتحابِّين في الله (٢/ ٩٥٢).

(٦) في «الجهاد»: باب هل يستأسر الرجلُ (٦/ ١٦٥)، وفي «المغازي»: بابُ حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ (٧/ ٣٠٨)، و«باب غزوة الرَّجِيعِ ورِعْلٍ وذَكَوَانَ (٧/ ٣٧٨).

حديث أبي هريرة في سَرِيَّةِ عاصمِ بنِ ثابتِ الأنصاري، وقَتْلِ خُبَيْبٍ. وهو القائلُ:

وَلستُ أُبَالِي ـ حين أُقْتَلُ مُسْلِماً ـ على أيِّ جَنْبٍ كانَ ـ في اللهِ ـ مَصْرَعي[١]

(وهو) أي خُبَيبٌ ـ بالإعجام والتصغيرِ ـ (كُنيةُ كان) أي كانَ «أبو خُبَيبٍ» كُنْيَةً (لابنِ الزُّبَيرِ) عبدِ الله، كُنِيَ باسمِ وَلَدِه خُبَيبِ الذي لا ذِكْرَ له في الثلاثةِ. ٩٠٩ وما عدا هؤلاءِ الثلاثةَ ـ في الكُتُبِ الثلاثةِ ـ فَحَبِيبٌ، بفتح المهملةِ ككَبِير.

ومنها: رَبَاحٌ. (ورِيَاحَ) بالنصب مفعولٌ مقدم (اكْسِر) مع الإتيان (بيا) مثناة تحتانيةٍ وبالقصر (أبا زيادٍ) أي اكسر الراءَ من رِياحٍ وَالِدِ زيادٍ القَيْسِيِّ البصريِّ ـ ويقال المَدَنِيُّ ـ التابعيِّ المَرْوِيِّ له في «مسلم» حديثان[٢]، والمَكْنِيِّ[٣] عند الشيخين[٤]، وابنِ أبي حاتم[٥]، والنَّسَائِي، وأبي أحمدَ الحاكم، والدارَقُطنيِّ[٦]، وابنِ حِبَّان[٧]، والخطيبِ[٨]، وابنِ ماكولا[٩]، وغيرِهم بأبي قَيْسٍ. بل وَقَعَ مَكْنِيًّا بها في «المغازِي» من أصل «صحيحِ مسلم»[١٠].

وشذَّ صاحبُ «الكَمَالِ»، وتَبِعه المِزِّيُّ في «تهذيبِهِ»[١١] فكَنَاهُ أبا رِيَاحٍ ـ كاسمِ أَبِيه ـ بل هو المُصَدَّرُ به عند المِزِّيِّ، ثم قال: ويقالُ: أبو قَيسٍ. وهو ممَّا أُخِذَ عليهما[١٢]. والظاهرُ أنَّ صاحبَ «الكَمَال» انتقل بصرُه إلى الرَّاوِي

---

(١) ذكره البخاريُّ في المواطِنِ السابقةِ مع بضعِ الاختلافِ اليَسيرِ، وذَكَرَ معه بيتاً آخَرَ هو:
وذلكَ في ذاتِ الإلٰهِ وإنْ يَشَأْ يُبَارِكْ على أوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

(٢) أحدُهما في «الإمارة»: باب وجوب ملازمةِ جماعةِ المسلمين عندَ ظُهورِ الفِتَنِ (٣/ ١٤٧٧) والثاني في «الفِتَنِ»: باب في بقيةٍ مِنْ أحاديثِ الدجّال (٤/ ٢٢٦٧).

(٣) أي زياد.

(٤) فالبخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٥١)، ومسلم في «الكنى والأسماء».

(٥) في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣١).

(٦) في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ١٠٣٨). (٧) في «الثقات» (٤/ ٢٥٤).

(٨) في «المتفق والمفترق» (٣/ ٩٩٣). (٩) في «الإكمال» (٤/ ١٦).

(١٠) هي إحدى الرواياتِ لِحَدِيثِهِ الوارِدِ في «الإمارة»: باب وجوب مُلَازَمَةِ جماعةِ المسلمين (٣/ ١٤٧٦).

(١١) «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٦٢ ـ ٤٦٤).

(١٢) لكنْ عند المِزِّيِّ في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٥٢): أبو قيسٍ فقط.

الآخَرِ المُشَارِكِ له في اسمِهِ واسم أبيه، فذاك هو المَكْنِيُّ بأبي رِيَاح ـ كاسم أبيه ـ، ولكنَّ القَيْسِيَّ أقدمُ، وإنِ انْدَرَجَ الثاني في التابِعين لرؤيته أنساً[1].

ثـم إنَّ ما تقدَّمَ في ضبطِ والِدِ زيادٍ (بِخِلَافٍ) فيه (حُكِيَا) عن «تاريخ البخاري» حيثُ ذَكَر فيه ـ مع ما تقدَّم ـ فتحَ الراءِ والموحدةِ أيضاً كالجادَّةِ[2].

وحكى ثانِيهما صاحبُ «المشارق» عن [ابن] الجارود[3].

ولكنَّ الأولَ هو قولُ الأكثرِين، وبه جَزَمَ عبدُ الغني[4]، وابنُ ماكولا[5].

وما عداه ـ في الثلاثةِ ـ فهو رَبَاحٌ، بالفتح والموحدة جَزْماً.

٩١٠ **ومنها: حَكِيمُ. (واضمُم حَكِيماً في ابن عبدِ الله)** بنِ قيس بنِ مَخْرَمَةَ بنِ المُطَّلِبِ بنِ عبد مناف المُطَّلِبِيِّ القُرَشي التابعيِّ، المُخَرَّج له ثلاثةُ أحاديثَ في «مسلم»[6]، فهو حُكَيمٌ بالضم (قَدْ) أي ليس في ضبطِه إلَّا الضمُّ حَسْبُ، وهي بمعنَى قَطُّ أيضاً.

ويُسَمَّى الحُكَيمَ بالتعريف أيضاً، كما في بعضِ طُرُقِ حديثِه[7].

و(كذا) بالضمِّ (رُزَيقُ[8] بنُ حُكَيم) أبو حُكَيم ـ بالضمِّ أيضاً ـ الأَيْلِيُّ، وَالِيهَا لِعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز، الذي رَوَى مالكٌ في «الحدودِ» مِنَ «الموطأ» عنه: «أنَّ رجلاً يقال له: مِصْبَاحٌ...»[9] فذَكر شيئاً. وله ذكر في «البخاري» في «بابِ الجُمُعة في القُرَى والمُدُنِ»: «قال يونسُ ـ هو ابنُ يزيدَ الأَيْليُّ ـ: كَتَبَ رُزَيقُ بنُ حُكَيمٍ إلى ابنِ شهاب ـ وأنا معه يومئذٍ بـ«وادي القُرَى» ـ: هل ترى أنْ

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٦٤)، وقد ذكره تمييزاً واسمُه زياد بن رياح الهُذَلِي.

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٥١). ولم أَجِدْ فيه (ابن رِياح) بالكسر والمثناة. لكنْ ذكرَ العراقيُّ في «التقييدِ» (٣٩٦) أنَّه هكذا في نُسَخِ «التاريخ». والله أعلم.

(٣) في النسخ: (الجارود) والصواب: (ابن الجارود) كما في «المشارق» (١/ ٣٠٦)، وقد مضى في «الكنى» أنَّ لابن الجارُودِ فيها كتاباً.

(٤) في «المؤتلف والمختلف» (٥٧). (٥) في «الإكمال» (٤/ ١٦).

(٦) منها حديثٌ في «الصلاة»: باب استحباب القولِ مثلَ ما قال المؤذِّن (١/ ٢٩٠).

(٧) ومنها حديثُه عند مسلم المتقدم. (٨) بالراء ثم الزاي مصغر كما سيأتي.

(٩) «الحدود»: باب الحد في القَذْفِ والنَّفْي والتَعْرِيض (٢/ ٨٢٨). وشُكِلَت حَكيم بفتح الحاء. وسيأتي ما فيه.

أُجَمِّعَ؟ - ورُزَيقٌ يومئذٍ على «أَيْلَةَ» - . . . .» فذكر القصةَ[١].

وهو - أعني تصغيرَه، وتصغيرَ أبيه، وكُنْيَته مع تقديمِ الراءِ على الزاي فيه - هو المشهورُ بل الصوابُ كما قال عليُّ بنُ المَدِيني[٢].

وحكى صاحبُ «تَقْيِيدِ المُهْمَل»[٣] عنه أنَّ ابنَ عُيَينةَ كثيراً ما كان يقولُه بفتح الحاءِ، وكذا قيل في رُزَيقٍ - تقديمُ الزاي -، وذَكَرَه ابنُ حِبَّانَ كذلك[٤]، ولكنَّه وَهَمٌ.

(و) على المعتَمَدِ فيه، وفي أبيه، وكنيتِه فقدِ (انفَرَد)، لأنه ليس في الرواة على هذه الهيئةِ سواهُ.

بل لِرُزَيقٍ ابنٌ اسمُهُ: حُكَيمٌ أيضاً كَجَدِّهِ[٥].

وما عَدَاهُما - في الثلاثةِ - فَحَكِيمٌ بفَتح المُهملة، وكسرِ الكاف.

٩١١ ومنها: زُبيدٌ. (وزُيَيْدٌ) وهو بالمثناتين التحتانيتين، وآخرُه مهملة (ابنُ الصَّلْتِ) بنِ مَعْدِي كَرِبِ الكنديُّ التابعيُّ، وَالِدُ الصَّلْتِ شَيْخِ مالكٍ، المُنْفَرِدُ عن «الصحيحَين» بوقوعِ ذلك عندَه[٦] (واضْمُمْ واكسُرِ) الزايَ منه، ففيه الوجهانِ.

وزَعَمَ ابنُ الحذَّاءِ[٧] أنَّه كان قاضيَ «المدينةِ» في زَمَنِ هشامِ بنِ عبدِ المَلِك[٨]، وهو بعيدٌ. قال شيخُنا: «وأظنُّ ذلك وَلَدَه الصَّلْتَ»[٩]، وجزم شيخُه المصنفُ بتَوْهِيمِ ابنِ الحَذَّاءِ في ذلك. وبكَوْن الصَّلْتِ هُو القاضيَ[٨].

---

(١) البخاري في «الجمعة»: باب الجمعة في القرى والمدن (٢/ ٣٨٠).

(٢) «المشارق» (١/ ٢٢٢).

(٣) «تقييد المهمل» (١٤٧).

(٤) «الثقات» (٦/ ٣٤٧).

(٥) «الإكمال» (٢/ ٤٨٩).

(٦) في «الطهارة»: باب إعادة الجُنُب الصلاة (١/ ٤٩).

(٧) العلامةُ المحدثُ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ يحيى التَّمِيميُّ القُرطبيُّ المالكيُّ. مات سنة ٤١٦. والذال معجمة في المشهورِ، وأُسرَتُه يأبَوْن ذلك ويقولُون بالمهملة لأن جَدَّهم الذي ينتَسِبُون إليه هو حَادِي رسولِ الله ﷺ. ومن مؤَلَّفَاتِهِ: (التعريفُ بمَن ذُكِر في موطأ مالك من الرجال والنساءِ)، ولَازَمَ الأصيليَّ أَحَدَ رُوَاةِ «البخاريّ» عن الفَرَبْري. «ترتيب المدارك» (٢/ ٧٣٣)، و«السير»: (١٧/ ٤٤٤).

(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٧٣).

(٩) يعني الصَّلْتَ بنَ زُيَيْدِ بنِ الصَّلْتِ. شيخَ مالكٍ. «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (٦٤). وانظر روايةَ مالكٍ عنه في «الطهارة»: باب الوضوء من المَذي (١/ ٤١).

وما عَدَاهُ ـ في الثلاثةِ ـ فَزُبَيْدٌ، بالضمِّ والمُوَحَّدةِ.

ومنها: سُلَيم. (وفي ابْنِ حَيَّانَ) ـ بفتح المُهملة، وتشديدِ المثناةِ التحتانية ـ ابنِ بِسْطَام الهُذَلِيِّ البصريِّ (سَلِيمٌ) المُخَرَّجُ له في «الصحيحَين»[1] (كَبِّرْ) خاصةً، وصغِّر ما عَدَاهُ ممَّا فِيها.

٩١٢ **ومنها: شُرَيحُ.** (وابنُ أبي سُرَيجٍ) واسمُه (أحمدُ) بنُ عُمرَ بنِ أبي سُرَيج الصَبَّاحُ، ممَّن رَوَى عنه البخاريُّ في «صحيحِه»[2] (ائْتَسَا) أي له أُسوةٌ (بِـ) سُرَيج (وَلَدِ النُعمانِ) بنِ مَروانَ الجَوْهَرِيِّ اللُّؤْلُؤِيِّ البغداديِّ، الذي روى عنه البخاريُّ أيضاً[3]، بل ذَكر الجَيَّانِيُّ[4] ـ ممَّا انفَرَدَ به ـ أنَّ مسلماً روى عن رجلٍ عنه[5]، (و) بِسُرَيجِ (ابنِ يُونُسَا) بتثليثِ النُون، مع الهمزِ وتَرْكِهِ، والفَصِيحُ: الضمُّ بلا هَمْزٍ، ابنِ إبراهيمَ البغداديِّ، المُخَرَّج حديثُه في «الصحيحَين»[6] ـ واختصَّ مسلمٌ عن البخاريِّ بالسماع منه[7] ـ في كَونِهِ مَضبوطاً كهُما بضمِّ السينِ المُهملةِ، وآخرُه جيمٌ.

وما عَدَا الثلاثةَ ـ مما في الثلاثةِ ـ فشُرَيحٌ بالمعجمة أوَّلُه، وآخرُه مهملةٌ.

٩١٣ **ومنها: سَلَمَةُ.** و(عَمْرُو) الجَرْمِيُّ، إمَامُ قومه حالَ صِغَرِه في عهدِ النبيِّ ﷺ، والمُخْتَلَف في صُحْبَتِهِ[8] (مع القَبِيلةِ) التي هي الواحدةُ من قبائِلِ

---

(١) فالبخاري في «البيوع»: باب بيع الثمار قبل أنْ يَبْدُوَ صلاحُها (٤/ ٣٩٤)، ومسلمٌ في «البيوع»: باب النهي عن المُحَاقَلَةِ والمُزَابَنَةِ (٣/ ١١٧٥).

(٢) في «المغازي»: باب «إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنكُمْ أَنْ تَفْشَلَا . . .» (٧/ ٣٥٧).

(٣) في «الصُلْح»: بابُ الصُلْحِ مَعَ المُشْرِكين (٥/ ٣٠٥).

(٤) «تقييد المهمل» (٢٠٧).

(٥) لم يذكرِ ابنُ طاهرٍ في «الجَمْع بين رجال الصحيحَينِ» إخراجَ مسلمٍ له، وكذا المِزِّيُّ والذهبيُّ وابنُ حجر.

(٦) البخاري في «الطب»: باب الشفاءِ في ثَلَاثٍ (١٠/ ١٣٦)، ومسلمٌ في «الحدود»: باب مَن اعتَرَفَ على نفسه بالزنا (٣/ ١٣٢١).

(٧) مسلم في مصدَرِه السابقِ.

(٨) قال المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»: (٢٢/ ٥٠ ـ ٥١): (لم يَثْبُتْ له سماعٌ ولا رؤيةٌ من النبي ﷺ، ووفَد أبوه على النبيِّ ﷺ. وقد رُوي من وجهٍ غريبٍ أنَّ عَمْراً أيضاً وَفَدَ على النبي ﷺ. وليس بثابتٍ).

=

العَرَب الذين هم بنُو أبٍ واحدٍ في الأَنْصَار (**ابنُ سَلِمَةَ**) أي أنَّ أبَا كُلٍّ مِنْ عَمْرٍو والقبيلةِ: سَلِمَةُ، بكسر اللام.

(**واخترْ**) كُلًّا من الكَسْر والفتح (**بعبدِ**) أي في عَبْدِ (**الخالقِ بنِ سَلَمَة**) الشيبانيِّ المصريِّ، أَحَدِ مَن أخرج له مسلمٌ حديثَ قُدُوم وَفْدِ عبدِ القَيْس[1]، فبهما ضبطَهُ ابنُ ماكُولا[2]، لأنَّ يزيدَ بنَ هارونَ قاله بالفَتْح، وابنَ عُلَيَّةَ: بالكسرِ، وهُمَا ضابِطَانِ.

وما عدا ذلك ـ في الثلاثةِ ـ فبالفَتْح خاصةً.

٩١٤ **ومنها: عُبَيدَةُ**. و(**وَالِدُ عامرٍ**) الباهليِّ البصريِّ قاضِيها التابعيِّ المذكورِ في «البخاري» في جُملَة مَنْ شَاهَدَهُ مُعَاويةُ بنُ عبدِ الكَرِيمِ الثَّقَفِيُّ[3] الضّالّ يُجِيزُ كُتُبَ القُضَاةِ بغيرِ مَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ[4].

= وقال الحافظُ في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢): (رَوى ابنُ مَنْدَه في كتاب «الصحابة» حديثَه من طريقٍ صحيحةٍ. . . .عن عَمْرِو بنِ سَلِمَةَ قال: كنتُ في الوفْدِ الذين وَفَدُوا على رسول الله ﷺ. وهذا تصريحٌ بوِفَادَتِهِ. وقد روى أبو نُعَيمٍ في (الصحابة) أيضاً مِن طُرُقٍ ما يَقْتَضِي ذلك)، انتهى.

وممَّن عدَّه في الصحابةِ أيضاً ابنُ حِبّان في «الثقات» (٣/ ٢٧٨) وابنُ عبد البر، وابنُ الأثير، والذهبيُّ وابنُ حجرٍ في كُتُبِهم في الصحابة. وقال الحافظ في «التقريب» (٤٢٢): (صحابيٌّ صغير).

(١) في «الأشرِبَةِ»: باب النهي عن الانتباذِ في المُزَفَّتِ، والدُّبَّاءِ (٣/ ١٥٨٣). حديثِ ابنِ عُمرَ.

(٢) «الإكمال» (٤/ ٣٣٦).

(٣) في النسخ: القرشي. وهو وَهَمٌ صوابُه: الثَّقَفِي. كما في «صحيح البخاري» مُعَلَّقاً. «الفتح» (١٣/ ١٤٠) و«التاريخ الكبير» (٧/ ٣٣٧) و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨١)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٩٩) وغيرها.

(٤) البخاري في «الأحكام»: باب الشهادة على الخَطِّ المختوم (١٣/ ١٤٠) تعليقاً، ولكن فيه: (. . . . وعامِرَ بنَ عَبْدَة). ثم قال الحافظُ في «الفتح» (١٣/ ١٤٢): (قولُه: وعامرُ بنُ عَبْدَةَ. هو بفتح الموحدة، وقيل بسكونها. ذكرَه ابنُ ماكُولا بالوجهَين، وقيلَ فيه أيضاً: عَبِيدَةُ بكسرِ الموحدة وزيادةِ ياءٍ).

قلتُ: حَصَلَ في كلام الحافظِ ابن حجرٍ رحمه الله خَلْطٌ بين عَامِرِ بنِ عَبْدَةَ ـ بفتح الباءِ، وقيلَ بسكونها ـ البَجَلِيِّ أبي إياسٍ «الكوفيِّ»، وعامرِ بنِ عَبِيدَةَ ـ بفتحٍ ثم كسرٍ ثم مثناة تحتية ـ البَاهِلِيِّ البَصْرِيِّ، وهما اثنان كما في «تهذيب الكمال» (٢/ ٦٤٦) و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٧٩). =

و(**كذا**) ابنُ عَمْرو - أو ابنُ قيسِ بنِ عَمْرو - (**السَّلْمَانِي**) بسكون اللام، أو فتحها - وهو الذي لأصحاب الحديثِ - نسبةً إلى «سَلْمَانَ» بَطْنٍ مِنْ «مُرَادٍ»، وهو ابنُ يَشْكُرَ بنِ ناجيةِ بنِ مُرَادٍ التابعيُّ، [المخضرمُ،][1] المُخَرَّجُ له في «الصحيحَين»[2].

(**و**) كذا (**ابنُ حُمَيدٍ**) هو ابنُ صُهَيبٍ الكوفيُّ المعروفُ، بالحذاءِ، المُخَرَّجُ له في «البخاري»[3].

(**و**) كذا (**وَلَدْ**) بإسكان الدال، للوزن، أو بِنِيَّة الوقف (**سُفْيَان**) بنِ الحارثِ بنِ الحضرميِّ المَدَنيُّ التابعيُّ، المُخَرَّجُ له في «الموطأِ»[4]، و«مسلم»[5] حديثُ أبي هريرة في تحريم كُلِّ ذي نابٍ من السِبَاع (**كُلُّهُمُ**) - بضم الميم - (**عَبِيدَةٌ**) بالتنوين للضرورة، وبالفتح (**مكبَّرُ**). ٩١٥

وما عدا هؤلاءِ الأربعةَ في الثلاثةِ فَبِالتَصْغِير.

وما حكاه الحُمَيْدِيُّ[6] عن البخاريِّ من كون عُبَيدَةَ بنِ سَعِيدِ بنِ العاص - الواقعِ بـ«بدرٍ» في «المَغَازِي» من «صحيح البخاري»[7] من حديثِ هشام بنِ عُروةَ عن أبيه قال: قال الزُّبَيرُ: «لَقِيتُ يومَ بَدْرٍ عَبِيدَةَ - بالفتح فَوَهَمٌ، فالَّذي

= وما عزاه ابنُ حجرٍ لابن ماكولا هو في «الإكمال»: (٦/ ٣٠) ولكنَّه في والِدِ عامرٍ البَجَلِي الكوفيّ وليس في وَالِدِ عامرِ الباهلِي البصريِّ. وقد ذكرَ ابنُ ماكولا هذا الثانيَ في «الإكمال» (٦/ ٥٢) في (عَبِيدَة) - بفتح ثم كسر - ولم يذكرْ فيه خلافاً، وكذا فعَلَ الحافظُ نفسُه في «الهَدْي» (٢١٤) فلم يذكرْ خلافاً فيه، بل نصَّ في «التبصير» (٣/ ٩٠٧) على أن الخلاف في البَجَلي.

عِلْماً بأنَّ الذي في «صحيح البخاري» - المجرَّدِ من الشرح - والمطبوعِ بالأُفِسْت عن طبعةِ دار الطباعة العامرةِ باستَنْبُول (٨/ ١١٠): (وعامرَ بنَ عَبِيدَةَ) على الصوابِ. والله أعلم.

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (م).

(٢) منها البخاري في «الشهادات»: باب لا يشهد على شَهادة جَوْرٍ إذا أُشهِد (٥/ ٢٥٩)، ومسلم في «الزكاة»: باب التحريض على قتل الخوارج (٢/ ٧٤٧).

(٣) منها في «الأدب»: باب النميمة من الكبائر (١٠/ ٤٧٢).

(٤) في «الصيد»: باب تحريم أَكْلِ كُلِّ ذي نَابٍ من السبَاع (٢/ ٤٩٦).

(٥) في «الصيد»: باب تحريمَ أكلِ كُلِّ ذي نابٍ من السبَاع (٣/ ١٥٣٤).

(٦) يعني الإمامَ محمدَ بنَ أبي نَصر.

(٧) في «المغازي»: باب حدثني خليفةُ (٧/ ٣١٤).

ذكره صاحبُ «المشارق»[١] عن البخاريِّ: الضَمُّ، كالجادَّةِ وهو المعروفُ.

ومنها: عُبَيدٌ. ـ بدون هاءِ تأنيثٍ ـ فبالفَتح جماعةٌ في الجملةِ، **(لَكِنْ عُبَيدٌ عندَهُم)** أي الثلاثةِ حيثُما وَقَعَ بالضَمِّ **(مُصَغَّرُ)** كما قالَه صاحبُ «المَشَارق»[١]، ثم ابنُ الصلاح[٢]، وليس عندَهم ممن هو بالفتح أَحَدٌ.

٩١٦ **ومنها: عُبَادَةُ.** **(وافتَحْ عَبَادَةً)** بالتنوين للضرورة **(أَبَا)** أي وَالِدَ **(مُحمدِ)** الواسطيِّ شيخِ البخاري وما عداه في الثلاثةِ فبالضَمّ[٣].

ومنها: ـ وهو عكسُه ـ عَبَّاد. **(واضمُم)** مع التخفيفِ **(أبا)** أي وَالِدَ **(قيسٍ)** القيسيِّ، الضُبَعِيِّ، البَصْرِيِّ المُخَرَّجِ حديثُه في «الصحيحَين»[٤] **(عُبَاداً)** وَ **(أَفْرِد)** المذكورَ عن سائرِ مَنْ في الكُتُب الثلاثةِ بذلك، إذْ ما عداه فيها فبالفتح والتشديدِ.

وأما ما وَقَعَ عند أبي عبدِ الله محمدِ بنِ خَلَف بنِ المُرَابِطِ[٥] في «الموطأ» من: «عُبّادِ بنِ الوَلِيد بنِ عُبَادَةَ» فقال صاحبُ «المشارقِ» ـ بعد حكايته ـ: «إنَّه خطأٌ»[٦]، وإنما هُو عُبَادَةُ ـ بهاءِ التأنيث ـ كَجَدِّهِ.

٩١٧ **ومنها: عَبْدَةُ.** **(وعامِرٌ)** أبو إياس الكوفيُّ البَجَليُّ ـ نسبةً إلى «بَجِيلَةَ» حَيٍّ من «اليمن» ـ المُخَرَّجُ له في مقدمةِ «مسلمٍ» عن ابنِ مسعودٍ قولُه: «إنَّ الشيطانَ

---

(١) (٢/١٠٩).
(٢) «علوم الحديث» (٣٢٠).
(٣) «المشارق» (٢/١٠٩) و«علوم الحديث» (٣٢٠).
(٤) منها البخاريُّ في «المغازي»: باب قتل أبي جَهْل (٧/٢٩٦)، ومسلمٌ في آخِرِ حديثٍ من «صحيحه».
(٥) جاء في النسخ: (محمد بن مطرف)، ومثله في «فتح الباقي» (٣/١٨١) لزكريا الأنصاري. وهو خطأ صَوَابُه: (محمدُ بنُ خلف) المترجم له في «الصلة»: ٢/٥٥٧)، و«السير» (١٩/٦٦).
وقد ذكر القاضي عياضُ في «المشارق» (١/٨) أنَّه روى «الموطأ» من عِدَّةِ طُرُقٍ مِن ضِمْنِها روايتُه له عنِ القاضي أبي عبد الله محمد بنِ عيسى التميمي عن أبي عبد الله محمد بن خلف بن المرابط .
ثم لما تعرض لذكر (عُبَادَةَ بنِ الوَلِيد) في «المشارق» (٢/١١٠) قال: (وعند أبي عبدِ الله بنِ المُرَابِطِ فيه: عُبَادٌ. وهو خطأ). انتهى. فعُلِمَ أنه هُوَ. ثم إنّي لمْ أجد ترجمةً باسم (محمدِ بنِ مُطرف بن المُرَابِطِ). هذا وقد مات ابنُ المُرَابط سنة ٤٨٥.
(٦) «المشارق» (٢/١١٠).

ليتمثَّلُ في صورةِ الرجل، فيأتي القومَ فيحدِّثُهم. . .» الحديثَ[١]. و(بَجَالَةُ) بفتح الموحدة والجيم، التميميُّ ثم العنبريُّ، البصريُّ، المَرْوِيُّ له في «الجزيةِ» من «البخاري»[٢] قولُه: «كنتُ كاتباً لِجَزْءِ بنِ مُعَاويةَ[٣]، فجاءَنَا كتابُ عُمَرَ قَبْلَ موتِهِ بسنةٍ. . . .» الحديثَ.

(ابْنُ عَبَدَةَ كُلٌّ) أي كُلٌّ مِنَ المذكورَين اسمُ أبيهِ عَبَدَةُ ـ بفتحتَين ـ كما ذكرَه في الأولِ[٤] ابنُ المَدِينيِ، وأحمدُ[٥]، والجَيَّانِيُّ[٦]، والتَمِيميُّ[٧]، والصَدَفِيُّ[٨]، وابنُ الحَذّاءِ[٩]، وبه صدَّر الدَّارَقُطنيُّ[١٠] وابنُ ماكولا[١١] كَلَامَهُمَا[١٢].

وفي الثاني[١٣]: الدارقطنيُّ[١٤]، وابنُ ماكولا[١٥]، والجَيَّانِيُّ[١٦]، وحكاهُ

(١) مسلم في «المقدمة»: بابُ النَّهْيِ عن الرواية عن الضُعَفاءِ والاحتياطِ في تَحمُّلِها (١/ ١٢).

(٢) «الجزية»: باب الجِزْيةِ والمُوَادَعَةِ (٦/ ٢٥٧). قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٢٦٠): (وما له في البخاري سوى هذا الموضع). **قلت**: وليس فيه إلَّا اسمُه، دونَ اسم أبيه.

(٣) عَمٌّ الأحنفِ بنِ قَيْس، وكان عاملَ عُمَرَ على الأهوازِ، معدودٌ في الصحابة. «الإصابة» (١/ ٢٣٤).

(٤) يعني عامرَ بنَ عَبَدَةَ البَجَلِيَّ.

(٥) حكاه عن ابن المدينيِّ عياضٌ في «المشارق» (٢/ ١٠٩) والعراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٨١) وأمَّا أحمدُ فحكاه عنه العراقيُّ. وأمَّا عياضٌ فذكرَ أنَّه قاله بالسكون.

(٦) «تقييد المهمل» (٢٣٥).

(٧) قال عياضٌ في «المشارق» (٢/ ١٠٩): (وكذا ـ يعني الفتحَ ـ كان في أَصْلِ القاضي التميمي) انتهى. وهو القاضي أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عِيسى التميميُّ. سمعَ صحيحَ البخاري على ابن المُرَابِطِ. قال عياضٌ: ولد سنة ٤٢٨ وقال الذهبيُّ: مات سنة ٥٠٥. «ترتيب المدارك» (٤/ ٥٨٤) و«السير» (١٩/ ٢٦٦).

(٨) يعني الفقيهَ الحافظَ القاضيَ أبا علي ابنَ سُكَّرَةَ الصَّدَفِيَّ. مضت ترجمتُه.

(٩) عزاه إليه القاضي عياضٌ والعراقيُّ في مصدرَيهِما السابقَين.

(١٠) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٥١٨).

(١١) «الإكمال» (٦/ ٣٠).

(١٢) قال عياضٌ في «المشارق» (٢/ ١٠٩): وهو الصوابُ. ولم يذكرْ عبدُ الغني في «المؤتلف والمختلف» (٨٨) غيره.

(١٣) يعني بَجَالَةَ بنَ عَبَدَةَ.

(١٤) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٥١٧).

(١٥) «الإكمال» (٦/ ٢٩).

(١٦) «تقييد المهمل» (٢٣٤).

صاحبُ «المَشَارق»[١] عن «تاريخ البخاري»[٢]، وأصحابِ الضَّبْطِ[٣].

(وبعضٌ) من المحدِّثين **(بالسكون)** في كلِّ واحدٍ من الاسمَيْن **(قَيَّدَه)**، فحكاه في الأولِ[٤] عباسُ الدوري عن ابنِ مَعِين[٥]، وكذا حكاه فيه ـ بعد البداءَةِ بما تقدَّم ـ كُلٌّ من الدارقطنيِّ وابنِ ماكولا[٦]، بل حَكَى صاحبُ «المَشَارق» عن بعض شيوخِه: عَبْد ـ بدون هاءٍ ـ قال: «وهو وَهَمٌ»[٧].

وكذا وقع في بعضِ النُّسَخِ من «الكُنَى» للنسائِيِّ: عبدُ الله. والذي في عِدَّةِ نُسَخٍ على الصَّوَابِ.

وحكاه في الثاني[٨] صاحبُ «المشارق» عن البخاريِّ أيضاً، وأنه يقالُ فيه أيضاً: عَبْدٌ ـ بدون هاءٍ[٩].

ولكن لم يتعرَّضْ شيخُنا في «المُشْتَبِه» ـ تبعاً لأصله ـ لحكايةِ الخلافِ في الثاني[١٠].

وما عداهما ـ في الكتب الثلاثة ـ فَعَبْدَةُ، بالسكون.

ويشتبه ممَّن بالسكون عامرُ بنُ عَبْدَةَ ـ شيخٌ لأبي أُسامةَ ـ لموافَقَتِه لأولِ المفتوحَين في الاسم، وصورةِ اسمِ الأب، ولكنْ لا روايةَ لهذا في «الثلاثةِ»، بل ولا في سائرِ «الستةِ»[١١].

قال المصنفُ: «وقولُ الذهبيِّ في «المشتبه»[١٢] عنه: «إنَّه يشتبهُ بعامر بن عَبَدَةَ الباهلي» وَهَمٌ، فالباهليُّ إنَّما هو ابنُ عَبِيدة بزيادة مثناة تحتانية بعد الموحدة، كما تقدَّم في أثناءِ هذه الضوابطِ»[١٣] انتهى[١٤].

---

(١) (٢/ ١١٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٦).

(٣) وهو قولُ عبدِ الغني في «المؤتلف والمختلف» (٨٨) ولم يذكرْ فيه غيرَه. وهو الراجحُ.

(٤) يعني عامِر بنَ عَبدة.

(٥) «التاريخ» (٣/ ٥١٤).

(٦) تقدم ذلك.

(٧) «المشارق» (٢/ ١٠٩).

(٨) يعني بجالة بن عبدة.

(٩) «المشارق» (٢/ ١١٠).

(١٠) «المشتبه، والتبصير» (٣/ ٩٠٧)، وفيه: (. . . . وبالحركة: بَجَالَة بن عَبَدَة. عن عُمَرَ). فقط.

(١١) قال ذلك العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٨٢).

(١٢) لفظ العراقي: وقولُ الذهبيِّ فيما قرأتُه بخطِّه في «المشتبه».

(١٣) (ص٢٧٠).

(١٤) من «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٨٢).

والذي في «المشتبه» لشيخِنا ـ تبعاً لأصله ـ: «وأمَّا الباهليُّ عامرُ بنُ عَبِيدَةَ ـ الذي في طبقةِ مِسْعَرٍ ـ فهو بالكسرِ، وزيادة ياءٍ»[١].

٩١٨ **ومنها: عَقِيلٌ**. و(**عُقَيلٌ**) بضم العين مصغر (**القَبِيلُ**) أي القبيلةُ المعروفةُ المذكورةُ في حديثِ عِمرانَ بنِ حُصَين عند «مسلم»، حيث [قال: «][٢] كانتْ «ثقيفُ» حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيل»[٣]، ثم ذَكَرَ حديثَ العَضْبَاءِ، وأنها كانتْ لرجلٍ من «بني عُقَيل»[٤]، (و) كذا عُقَيلُ (**ابنُ خالدٍ**) الأَيْلِيُّ المُخَرَّجُ له في «الصحيحَين»[٥]، و(**كذا أبو**) أي والدُ (**يحيى**) الخُزَاعِي البصري المُخَرَّجُ له في «مسلم»[٦].

ومن عَدَا الثلاثةَ ـ في الثلاثةِ ـ فعَقِيلٌ، بالفتح مكبّر.

٩١٩ **ومنها: واقد**. (**وَقَافُ وَاقِدٍ لَهُم**) أي للثلاثةِ ليس عندَهم أَحَدٌ ممَّن هو بالفاءِ، كما قالَه صاحبُ «المَشَارِق»، وتبعه ابنُ الصلاح[٧].

ومنها: الأُبُلِّي. و(**كذا**) لَهُم (**الأَيْلِيُّ**) بفتح الهمزة وسكون المثناة التحتانية نسبةً إلى «أَيْلَةَ» التي على «بحرِ القَلْزَم»[٨].

(**لا الأُبُلِّي**) بضم الهمزة والموحدة، ثم لام مشدّدة نسبة إلى «الأُبُلَّةِ» بالقرب من «البصرةِ» فليس فيها ـ كما قال صاحبُ «المشارقِ» ـ أَحَدٌ وَقَعَ منسوباً كذلك[٩].

ولكن (**قال**) ابنُ الصلاح: (**سوى شَيْبَانَ**) ابنِ فَرُّوخٍ شيخِ مسلمٍ[١٠] فهو

---

(١) «المشتبه والتبصير» (٣/ ٩٠٧). يعني وليس فيه ما عزاه العراقيُّ إليه. فلا توهيمَ عليه.
(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (س).
(٣) «النذر»: باب لا وفاءَ لِنَذْرٍ في معصيةِ الله (٣/ ١٢٦٢).
(٤) (المصدر السابق) (٣/ ١٢٦٣).
(٥) منها البخاري في «الأدب»: باب من بُسِطَ له في الرزق بصِلَةِ الرَّحِم (١٠/ ٤١٥)، ومسلم في «البر والصِلَة»: باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها (٤/ ١٩٨٢).
(٦) في «القَدَر»: باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه (٤/ ٢٠٤١).
(٧) «المشارق» (٢/ ٣٠٢) و«علوم الحديث» (٣٢١).
(٨) وهي مدينة بالشام. والبحر هو البحرُ الأحمر.
(٩) «المشارق» (١/ ٦٩).
(١٠) أخرج له كثيراً، منها في «الإيمان»: باب الإسراءِ برسول الله ﷺ (١/ ١٤٧).

أَبُلِّيُّ، قال: «لكنْ إذا لم يَكنْ في شيءٍ من ذلك منسوباً لم يَلْحقْ صاحبَ «المَشَارِقِ» منه تَخْطِئَةٌ»[١].

ومنها: البَزّاز. (والرَّا)ءُ المهملةُ التاليةُ للزاي المعجمةِ وبالقصر للوزن (فاجعل بزّاراً) بها، اسمٌ لِمَن يُخْرِجُ الدُهنَ من البَزْرِ، ويَبِيعُهُ. ٩٢٠

و(انسُبْ) كذلك (ابنَ صَبَّاحٍ) المُسَمَّى (حَسَن) أحدَ شيوخ البخاري[٢]، (و) كذا انسُب (ابنَ هِشَام) المُقْرِئَ، المُسَمَّى (خَلَفاً) بفتح المعجمة واللام، بعدها فاء، من شيوخ مسلم[٣]. قال ابنُ الصلاح: «ولا نعلم في «الصحيحَين» بالراءِ المُهملة غيرَهما[٤]» يعني ممن يقع منسوباً، وإلَّا فيحيى بنُ محمدِ بن السَّكَن أحدُ شيوخِ البخاري[٥]، وبشرُ بن ثابت ـ الذي استَشهَدَ به البخاريُّ[٦] ـ قد نُسِبَا كذلك، ولكن لمْ يَقَعَا في «البخاري» مَنْسُوبَيْن.

وما عدا المذكورَين في «الصحيحَين» فبالزايَيْن المَنْقُوطَتَين.

ومنها ـ في الأنساب ـ: البَصْرِيُّ. (ثُمَّ انسُبَنْ) بتخفيف النون (بالنون) مع الصاد المهملةِ (سَالِماً) هو ابنُ عبدِ الله، أبو عبدِ الله، أحدُ التابعين، المُخَرَّجُ له في «مسلم»[٧]. ٩٢١

(وعبدَ الواحِدِ) هو ابنُ عبدِ الله بنِ كعب المُخَرَّجُ له في «البخاريِّ» حديثُه عن وَاثِلَةَ في أَعْظَمِ الفِرَى[٨].

---

(١) «علوم الحديث» (٣٢١).
وعقَّب عليه العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٤٠٠) بقوله: (وقد تَتَبَّعْتُ كتابَ مسلم فلم أجدْ فيه شيبانَ بن فَرُّوخ منسوباً. فلا تَخْطِئَةَ على القاضي عياضٍ حينئذٍ فيما قالَه). واللهُ أعلم.

(٢) أخرج له في غيرِ موضع. منها في «الإيمان»: باب زيادة الإيمان ونقصانه (١/ ١٠٥).
ولم يَقُل: (حسناً) لضرورة النَّظْم.

(٣) مما أخرج له: في «النكاح»: بابُ الصَدَاقِ، وجواز كونه تعليمَ قرآنٍ... (٢/ ١٠٤١).

(٤) «علوم الحديث» (٣٢١).

(٥) أخرج له البخاري في «الزكاة»: باب فرض صدقة الفطر (٣/ ٣٦٧) و«الدعوات»: باب ما يكره من السجع في الدعاء (١١/ ١٣٨).

(٦) في «الجمعة»: باب إذا اشتد الحَرُّ يومَ الجمعة (٢/ ٣٨٩).

(٧) ومما أَخرجَ له في «البِرِّ والصِلَة»: باب مَنْ لَعَنَهُ النبيُّ ﷺ أو سَبَّه (٤/ ٢٠٠٨).

(٨) أخرجه البخاريُّ في «المناقب»: بابُ حدَّثنا أبو مَعْمَر (٦/ ٥٤٠).

(ومالكَ بنَ الأَوْسِ) بنِ الحَدَثَانِ بنِ سعد بنِ يَربُوعِ المخضرمَ المُختَلَفَ في صُحبته[(١)]، والمُخرَّجَ حديثُه في «الثلاثةِ»، فكلٌّ منهم انسُبْه (نَصْرِيًّا) نِسبةً إلى أبي القَبيلةِ نَصْرِ بنِ مُعَاوِيةَ بنِ بَكْرِ بنِ هَوَازِنَ حَسْبَمَا (يَرِدُ) في الروايةِ[(٢)].

وأَوسُ بنُ الحَدَثان الصحابيُّ والدُ مالكٍ المذكورِ وإنْ كان نَصْرِيًّا ووَقَع ذكرُه في «الصِيام» من «صحيح مسلمٍ»[(٣)] فهو غيرُ منسوبٍ، والأولُ مِنْ هؤلاءِ الثلاثةِ مَوْلًى للثالثِ[(٤)].

وما عداهم ـ في الثلاثةِ ـ فبصريٌّ، بالموحدة المثلثةِ ـ والكسرُ أصحُّها، كما تقدَّم في «معرفة الصحابة»[(٥)].

٩٢٢ ومنها: **التَّوْرِيُّ**. (والتَّوَّزِيّ) بفتح المثناة الفوقانية، والواو المشدّدة على المُعْتَمَدِ، ثم زاي مكسورة، نسبةً إلى «تَوَّزَ»، ويقال بجيم بدلِ الزاي، بلدةٍ بـ«فارسَ»، هو مُحمدُ بنُ الصَّلْتِ أبو يَعْلَى البَصريُّ المشهورُ الذي روى عنه البخاريُّ في «الرِدَّةِ» حديثَ العُرَنِيِّينَ[(٦)] ـ لكونِ أَصْلِهِ منها[(٧)] ـ.

وما عَداه فبالمُثَلثةِ والواوِ الساكنةِ، ثم راءٍ.

ومنهم ـ ممَّا هو في «الصحيحَين»[(٨)] ـ أبو يَعْلَى منذرُ بنُ يَعْلَى[(٩)]، ويشتدُّ الْتِبَاسُهُ بالأولِ لاشتراكِهما في الكُنْيَةِ، وفي صورةِ النِّسْبَةِ لا سيَّما إنْ جاءَ غيرَ مُسَمًّى.

---

(١) والمحقِّقون على عدم صِحَّتِها، كيحيى بن معين في «التاريخ» (٣/ ٥٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٠٥)، وابنِ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٣)، وابنِ حبان في «الثقات» (٥/ ٣٨٢). وله ترجمةٌ أيضاً في «الإصابة» (٣/ ٣٣٩).

(٢) منها في «البخاري» «البيوع»: باب ما يُذكر في بيع الطعام والحُكْرة (٤/ ٣٤٧)، وفي مسلمٍ في «المساقاة»: باب الصَرْفِ وبيع الذَّهَب بالوَرِق نَقْداً (٣/ ١٢٠٩)، ومالك في «البيوع»: باب ما جاء في الصَرف (٢/ ٦٣٦).

(٣) «الصيام»: باب تحريم صوم أيام التشريق (٢/ ٨٠٠).

(٤) يعني أنَّ سالماً النَّصْرِيَّ مَوْلًى لمالكِ بنِ أوسٍ المذكورِ.

(٥) (ص٨٢)، ومضى في التعليق عليه أنَّ الفتحَ أصحُّها.

(٦) «الحدود»: باب لَمْ يَحْسِم النبيُّ ﷺ المُحَارِبين من أهل الرِدَّةِ (١٢/ ١١٠).

(٧) يعني نُسِبَ تَوَّزِيًّا لكون أَصْلِه منها، وإلا فهُوَ بصريٌّ، لأنه سَكَنَها.

(٨) منها عند البخاري: في الوضوء، باب من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين (١/ ٢٨٣)، ومسلم في الحيض، باب المذي (١/ ٢٤٧).

(٩) الثوري.

ومنها: **الحَرِيريُّ**. (**وفي الجُرَيْرِيْ**) بسكون آخرِه (**ضَمُّ جيم**) منه، مُصَغَّر، نسبةً لجُرَيرِ بنِ عُبَادٍ ـ بضم العينِ، وتخفيفِ الموحَّدةِ[١] ـ (**يأتي**) في «الصحيحَين» (**في اثنَين**) فقطْ مِن البصريِّين، في (**عباسٍ**) هو ابنُ فَرُّوخ، أبو محمدٍ، وفي (**سَعِيدٍ**) هو ابنُ إياسٍ أبو مَسعودٍ، المُخَرَّجُ حديثُ كُلٍّ منهما في «الصحيحَين»[٢]، ويَرِدُ ثانيهما مُقْتَصِراً على النِّسبةِ منه في «مُسلمٍ» من روايتِهِ عن أبي نَضْرةَ[٣] وعن حَيَّانَ بنِ عُمَيرٍ[٤]، وغيرِهما[٥]. ٩٢٣

وأما حَيَّانُ هذا وأَبَانُ بنُ تَغْلِب فهُما وإنْ نُسِبَا كذلك[٦] وخَرَّج لهما مسلمٌ فلَمْ يَرِدْ واحدٌ منهما فيه منسوباً[٧].

(**وَبِحَا**) مهملةٍ مع القصر (**يحيى بنُ بشرٍ**) هو[٨] ابنُ كَثيرٍ أبو زَكريا الأسدي الكوفي (**الحَرِيرِي**) بسكونِ آخره أيضاً (**فُتِحَا**) أي الحاءُ منه، وهو ممَّن انفردَ مسلمٌ بالروايةِ عنه[٩].

---

(١) وهو أَخُو الحارثِ بنِ عُبَادٍ مِنْ بَكْرِ بنِ وَائِل. «الأنساب» (٣/ ٢٤٤).

(٢) أما عباسٌ فممَّا أَخرَجَ له البخاريُّ ما في «التهجد»: باب صلاة الضحى في الحضر (٣/ ٥٦) ومسلمٌ في «صلاة المسافرين»: باب استحباب صلاة الضحى، وأنَّ أقلَّها ركعتان (٢/ ٤٩٩) ـ وأما سعيدٌ فمِن ذلك: البخاري في «الأذان»: باب كَمْ بين الأذان والإقامة (٢/ ١٠٦)، ومسلمٌ في (المصدر السابق) (١/ ٤٩٦) ولم يُسَمِّهِ البخاريُّ.

(٣) في «الصيام»: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر (٢/ ٧٨٧).

(٤) في «الكسوف»: باب ذكر النداء بصلاة الكسوف (٢/ ٦٢٩).

(٥) كأبي عثمان ـ وهو النهدي ـ في «الأشربة»: باب إكرام الضيفِ وفضلِ إيثاره (٣/ ١٦٢٨).

(٦) ممن نَسَبَ حَيَّانَ بنَ عُمَيرٍ جُرَيريًّا البخاريُّ في «الكبير» (٣/ ٥٤) والسمعانيُّ في «الأنساب» (٣/ ٢٤٦). وممَّن نَسَبَ أَبَانَ كذلك الأميرُ في «الإكمال» (٢٠٨٢)، والسمعانيُّ في (المصدر السابق).

(٧) قاله العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (٤٠٣).

(٨) أي بشر. والأَوْلى حَذْف (هو).

(٩) أخرَجَ له في «صلاة المسافرين»: باب صلاةِ الليل، وعددِ رَكَعَات النبي ﷺ في الليل (١/ ٥٠٩)، و«الصيام»: باب لا تقدَّموا رمضانَ بصوم يوم ولا يومين (٢/ ٧٦٣)، و«الطلاق»: باب وجوب الكَفَّارةِ على مَن حرَّم امرأته ولم يَنْوِ الطلاق (٢/ ١١٠٠). وقولُ العراقيِّ في «التقييد والإيضاح» (٤٠٣): إنَّ له عندَ مسلمٍ حديثاً واحداً. ليس كما قال.

وقولُ ابنِ الصلاح: «إنَّه شيخُ البُخَاري أيضاً[١]» ـ قَلَّدَ فيه عِياضاً[٢]، وهو قلَّدَ شيخَه الجَيَّانيَّ في «تقييدِه»[٣]، وسبقَهم الحاكمُ[٤] والكَلَابَاذِيُّ[٥] ـ خَطَأٌ[٦]، فشيخُ البخاريِّ إنَّما هو البَلْخِيُّ الفَلَّاسُ الزاهدُ، وقد فرَّق بينهما ابنُ أبي حاتم[٧]، والخطيبُ[٨]، ثم المِزِّيُّ[٩]، وشيخُنا[١٠]، وآخرون[١١].

ولهم يحيى بنُ أيوبَ الجَرِيرِيُّ ـ بفتح الجيم، وكسر الراءِ ـ نسبةً لِجَدِّه جَرِير البَجَلِيِّ، وهو وإنِ استَشْهَدَ به البخاريُّ في أولِ «كتابِ الأدب» من صحيحِه»[١٢] فلم يَقَعْ مَنْسُوباً.

٩٢٤ **ومنها: الحزامي.** **(وانسُبْ حِزَامِيًّا)** بكسر الحاء المهملة، وبالزاي المنقوطة كُلَّ مَنْ في الكُتُبِ الثلاثةِ ـ وهو وإنْ عَمَّمَهُ ابنُ الصلاح[١٣] فذاك ـ **(سوى مَنْ أُبْهِما)** اسمُه في حديثِ أَبِي اليَسَرِ مِنْ «صحيح مُسلم» واقتُصِرَ فيه على قولِه: «كان لي على فُلانٍ بنِ فُلان الحَرَامي»[١٤] **(فاختَلَفُوا)** في ضَبْطِه، فالأكثرُ ـ كما قال عياضٌ ـ ضبطُوهُ بفتح الحاءِ والراءِ المُهْمَلَتَين، والطَّبَرِيُّ بكسرِها وبالزاي، وابنُ مَاهَانَ بجيمٍ مضمومةٍ وذالٍ معجمة[١٥].

---

(١) «علوم الحديث» (٣٢٢). (٢) «المشارق» (١/ ١٧٣).

(٣) «تقييد المهمل» (١٢٨).

(٤) في «المدخل إلى الصحيح» برقم (٢٥٢١). (٥) في «رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٨٨).

(٦) هذا خبرٌ لقوله المتقدم: (وقولُ ابنِ الصلاح).

(٧) في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣١).

(٨) في «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٠٧٤ ـ ٢٠٧٥).

(٩) في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤). (١٠) «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٨٩).

(١١) كالذهبي في «الكاشف» (٣/ ٢٥١).

(١٢) «الأدب»: باب مَن أحقُّ الناس بحُسْن الصُّحْبةِ (١٠/ ٤٠١).

(١٣) «علوم الحديث» (٣٢٣).

(١٤) «الزهد»: باب حديثِ جابرِ الطويلِ وقصةِ أبي اليَسَر (٤/ ٢٣٠٢).

(١٥) «المشارق» (١/ ٢٢٧).

والطبريُّ المذكورُ هو الإمام مُفْتِي مكةَ ومحدِّثُها: أبو عبدِ الله الحُسَين بن علي الشافعي، روى «صحيح مسلم» مَرَّاتٍ. مات سنة ٤٩٨. «السير» (١٩/ ٢٠٣) و«الشذرات» (٣/ ٤٠٨). وسند القاضي عياض إليه في «المشارق» (١/ ١١). وقد تقدم. وأما ابنُ مَاهَانَ فهُو الإمامُ المحدثُ أبو العَلَاءِ عبدُ الوهاب بنُ عيسى الفارسيُّ =

ولكنِ اعتَذر ابنُ الصلاح في حاشيةٍ أَمْلاها على كتابِهِ عن عَدَمِ ذِكْرِه «بأنَّه إنَّما ذَكَرَ في هذا الفَصْلِ مَنْ وَقَع في أنسابِ الرُّوَاةِ، دون مَنْ ليس له إلَّا مُجرَّدُ ذكر[١]» وليس كذلك، وإنْ تَبِعَه النوويُّ عليه في «الإرشادِ»[٢] مع أنَّه قد استثنَاه في مقدمةِ «شرحِ مسلم»[٣].

نعم عَدَّ الجَيَّانيُّ في هذا القسم من يُنسَب إلى «بَنِي حَرَام» من الأنصارِ[٤]، وتوقَّف المصنفُ في ذلك، لأنَّه لا يعلمُ في «الصحيحَين» وُرُودَ أحدٍ منهم منسوباً[٥].

وكذا ذكر عياضٌ[٦] فيمَن يشتَبِه بهذه الترجمةِ: فَرْوَةَ بنَ نَعَامَةَ الجُذَامِي ـ بضم الجيم، وبالذالِ المعجمة، الذي أهدى للنبيِّ ﷺ بَغْلَةً[٧] ـ وهو بعيدُ الالْتِبَاس.

= ثم البغداديُّ حدَّث بمصرَ بـ «صحيح مسلم»، مات سنة ٣٨٧. «السير» (١٦/ ٥٣٥)، و«الشذرات» (٣/ ١٢٨)، وسندُ عياضٍ إليه في «المشارق» (١/ ١٠).
وما ذُكِرَ مِن أنَّ كُلَّ ما في الكُتُبِ الثلاثة (حِزَامِيٌّ) بالزاي هو ما قالَه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٣٢٣)، وتَبِعَه العراقيُّ في (أَلْفِيَّتِهِ) هنا، وشَرْحِهِ لها (٣/ ١٩٥)، و«التقييد والإيضاح» (٤٠٥)، والجَعْبَرِيُّ في «رسوم التحديث» (٢/ ٥٤٩) وغيرُهم. ولكنْ جاء عندَ النووي في «التقريب» (٢/ ٣١٤) ووافقه السيوطيُّ في «التدريب» ـ أنَّ كلَّ ما في الثلاثة: (حَرَامِيٌّ) بالراء المهملةِ. والصوابُ: الأولُ. وبه قال النوويُّ في «مقدمةِ شرحِهِ لصحيح مسلم» (١/ ٤١). واللهُ أعلمُ.

(١) هذه الحاشيةُ موجودةٌ في «علوم الحديث» لابن الصلاح المطبوعةِ مع «محاسن الاصطلاح» (٥٥٠) للبُلْقِيني. وقد ذكرَها العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٩٦) و«التقييد والإيضاح» (٤٠٥).

(٢) «الإرشاد» (٢/ ٦٠٦).

(٣) «مقدمة شرح النووي» لصحيح مسلم (١/ ٤١).
ومعنى هذا: أنَّ ما اعتَذَرَ به ابنُ الصلاح ليس بِجيِّد، قال العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٩٦) و«التقييد والإيضاح» (٤٠٥): (وهذا لا يَحْسُنُ جَوَاباً، لأنَّه ـ وتَبِعَه النوويُّ في مختَصَرَيْه ـ قد ذكرَا في هذا القسمِ غيرَ واحدٍ، ليس لهم في «الصحيحَين» ولا في «الموطأ» روايةٌ بل مجرَّدُ ذِكْرٍ. منهم بنو عُقَيل القَبيلة، وبنو سَلِمَةَ القبيلةُ، وخُبَيبُ بنُ عَدِيّ... وحِبّانُ بنُ العَرِقَةِ...).

(٤) «تقييد المهمل» (١٤٤).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٩٦).

(٦) في «المشارق» (١/ ٢٢٧).

(٧) أخرجه مسلمٌ في «الجهاد»: باب في غَزوة حُنَين (٣/ ١٣٩٨) من حديثِ العباسِ بن =

ومنها: الحارثيُّ. (والحارِثِيُّ) بالحاء وكسر الراء المهملتين، بعدها مثلثة (لهما) أي للبخاري ومسلم، ليس فيهما غيرُ ذلك.

٩٢٥ (وسعدٌ) هو ابنُ نَوْفَل، أبو عبدِ الله (الجاري) بجيم، ثم ياءِ نسبةٍ بعد الراءِ، مَوْلَى عُمرَ بنِ الخطاب[1] وعامِلُهُ على «الجَار» - مَرْفَإِ السُّفُنِ بساحلِ «المدينة النبويةِ» فيما قالَه ابنُ الصلاح[2]، ونحوُه: قولُ شيخِنا: «هو ساحلُ «المدينةِ»[3]»، وسبقَهُما ابنُ الأثِير - تبعاً لأصْلِهِ - فقال: «بُليدةٌ على الساحل بقُرب» «المدينةِ»[4]». وحينئذٍ فيُحمَلُ قولُ الذهبي: «إنه مَوْضِعٌ بالمدينةِ»[5] عليه.

لـ «الموطأ» (فقطْ) من روايةِ مالكٍ عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ عنه[6].

ومنها: هَمْدَانُ. (وفي النَّسَبِ) إلى القَبيلةِ (هَمْدَانُ) بإسكان الميم، وإهمالِ الدال، ومنهم: أبو أحمدَ مَرَّارُ - بمهملتين كعَبَّادٍ - بنُ حَمُّويه الثَّقَفِيُّ، الذي روى عنه البخاري مُقتَصِراً على كُنْيَتِهِ، لم يَنْسُبْه في جميع الرواياتِ، بل ولا سَمَّاه في أكثرِها، إنَّما قال - في «الشُّرُوطِ» -: «ثنا أبو أحمدَ: ثنا أبو غَسَّان محمدُ بنُ يحيى»[7]، ولذا اختُلِفَ في تَعْيِينه، ورُجِّح كونُه المَرَّارَ بروايةِ موسى بنِ هارونَ الحَمَّالِ عن المَرَّارِ عن أبي غَسَّانَ، للحديثِ المُخَرَّجِ عند البخاري، كما نَبَّه عليه المِزِّيُّ[8].

= عبدِ المُطَّلب. وفيه تسميةُ والِدِ فَرْوَةَ: نُفَاثَةُ بضم النون، وتخفيف الفاء، ومثلثة. وقد ذكرَ ابنُ الأثير جُملةَ أقوالٍ أُخَرَ غيرَ هذه منها عمرو - وهو الأكثرُ - وعامرٌ، ونُبَاتَةُ - بنون ثم موحدة ومثناة فوقية. «أسد الغابة» (٤/ ٥٦). هذا ولم تَثْبُتْ لفَروةَ رؤيةٌ للنبي ﷺ «الإصابة» (٣/ ٢١٣).

(١) قالَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٩٦)، ومنهم مَنْ فَرَّق بين سعد بن نوفل، وسعد مَوْلَى عُمَرَ. والله أعلم.

(٢) «علوم الحديث» (٣٢٢).

(٣) تعجيل المنفعة (١٥٠).

(٤) اللباب (١/ ٢٥١).

(٥) «المشتبه» (١/ ٢٨٦).

(٦) «الصَّيْد»: باب ما جاءَ في صَيْد البحر (٢/ ٤٩٥) عن زيد بنِ أسلمَ عن «سعد الجاري»، وليس له فيه إلَّا هذا الحديثُ.

(٧) «الشروط»: باب إذا اشترط في المُزَارَعَةِ: إذا شئتُ أخرَجْتُكَ (٥/ ٣٢٧).

(٨) «تحفة الأشراف» (٨/ ٦٨).

وقد ذكر الحافظ في «الفتح» (٥/ ٣٢٧) أن ابن السكن وأبا ذر روياه عن الفربري =

وعلى كُلِّ حالٍ فالذي بالسكونِ والإهمالِ هو جميعُ ما في الثلاثة، كما صرَّح به ابنُ الصلاح[١] وإنْ كان فيها ـ كما لعياضٍ[٢] ـ مَنْ هُو مِنْ مَدِينَةِ «هَمَذَانَ» بالتحريك والإعجام ببلادِ «الجَبَل»، فلم يُنْسَبْ كذلك في شيءٍ منها.

نعم، في «البخاري» ـ عندَ ذِكْر إبراهيمَ، مِن «كتابِ الأنبياءِ» ـ: أبو فَرْوَةَ مُسلِمُ بنُ سالم الهَمَذَانِيُّ[٣]، وَجَدْتُهُ في بعض النُّسَخِ للنَّسَفِي مضبوطاً كذلك، وهو وَهَمٌ، والصحيحُ ـ أي مِن حيثُ الروايةُ عن البخاريِّ كما كتَبَه الأصيليُّ بخطِّهِ، بل وفي نفسِ الأمرِ ـ الإهمالُ والسكونُ»[٤] انتهى بمعناه[٥].

وأبو فَرْوَةَ الهَمْدَانِيُّ إنَّما اسمُه عروةُ بنُ الحارث[٦].

وأمَّا أبو فَرْوَةَ المُسَمَّى مُسْلِمَ بنَ سالم فهو نَهْدِيٌّ[٧]. قاله الإمامُ أحمدُ، قال: «وكان ابنُ مَهْدِيٍّ لا يَفْصِلُ بينَهما»[٨].

وإلى ذلك أشار الجَيَّانِيُّ[٩]، فَنَبَّه على أنَّ أبا فَرْوَةَ الواقعَ في «الصحيح» اسمُه عُروةُ، لا مُسلِمٌ، وإنْ وَقَعَ كذلك مُسَمًّى فيه، إذْ مُسلِمٌ إنَّما هو نَهْدِيٌّ يُعرَف بالجُهَنِيِّ لا هَمْدَانِيٌّ. وقد ذَكَرَه ابنُ أبي خَيثمةَ على الصوابِ.

وبالجُملَة فهذه النسبةُ وقعتْ في «البخاري» فَضَبْطُها مُتَعَيِّنٌ، وإنْ تَبَيَّن الوَهَمُ فيها، وهي بالمُهملةِ والسكون.

= بلفظ: (حدثنا أبو أحمد مرار بن حمويه)، وذكر أيضاً أن أبا نعيم أخرجه من طريق موسى بن هارون عن مرار.

(١) «علوم الحديث» (٣٢٣). (٢) في «المشارق» (٢/ ٢٧٦).

(٣) «الأنبياء»: باب حدثنا موسى بنُ إسماعيلَ (٦/ ٤٠٨) وفيه: (أبو قرة) بالقاف وحذف الواو بعد الراء. والذي في «الصحيح» المجرَّد من الشرح (٤/ ١١٨): (أبو فَرْوَة) على الصواب.

(٤) وكذا هو في (المصدرين السابقين). (٥) من (المشارق) (٢/ ٢٧٦).

(٦) كما عند أحمدَ في «الأسامي والكنى» (٥١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٨)، والدولابي في «الكنى» ٢/ ٨٢) وغيرهم.

(٧) وَجُهَنِيٌّ، لأنَّه نَزَلَ فيهم، وهو كذلك عند أحمد والدولابي في (المصدرين السابقين)، وابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٩٥) والبخاري في «الكبير» (٧/ ٢٦٢)، وغيرهم.

(٨) ذكره عنه الجيَّاني في «تقييد المهمل» (٣٨٦)، وممَّن فرَّق بينهما أيضاً المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٩٢٧، ١٣٢٦).

(٩) «تقييد المهمل» (٣٨٦).

(وهو) في سائِرِ الرُّواةِ **(مُطلقاً)** لا بقَيدِ الكُتُبِ الثلاثةِ **(قِدْماً)** أي قَدِيماً **(غَلَب)** كما قالَه ابنُ ماكولا، وعبارتُه: «والهَمْدَانِيُّ في المتقدِّمِين بسكون المِيم أكثرُ، وبفتحِها في المتأخِّرين أكثرُ»[1].

قال ابنُ الصلاح: «وهو كما قال»[2].

ونحْوُه قولُ الذهبي في «المشتبه»: «والصحابةُ، والتابعونَ، وتابعوهُم: مِنَ القَبِيلةِ، وأكثرُ المتأخرين: من المدينةِ»، قال: «ولا يُمْكِنُ استيعابُ واحدٍ مِنَ الفَرِيقَين» انتهى[3].

وسيأتي في آخر النوع بعده[4] أنَّ شَهْرَدَارَ خَلَطَ فأدْخَلَ في «تاريخِ هَمَذَانَ» جَمْعاً مِنَ الهَمْدَانِيِّين[5].

وممَّن خَرَجَ عن الغالبِ وَسُكِّنَ مِن المُتَأخِّرِينَ: أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أبي الدَم الفقيهُ قاضي «حَمَاه»، وأبو العباس أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سَعِيدِ بنِ عُقْدَةَ

---

(١) «الإكمال» (٧/ ٤١٩).
(٢) «علوم الحديث» (٣٢٣).
(٣) «المشتبه» (٤/ ١٤٦٠).
(٤) (ص٣١١) من هذا الجزء.
(٥) كذا جاء أنَّ «تاريخَ هَمْذَانَ» لِشَهْرَدَار، وهو المُحدِّثُ المُفِيدُ أبو منصورٍ شَهْرَدَارُ بنُ الحافِظِ المؤرِّخِ أَبِي شُجَاعٍ شِيرُويه بنِ شَهْرَدَار الدَّيْلَمِي الهَمَذَانِي. ألَّف شِيرُويه «تاريخَ هَمَذَانَ» و«الفِرْدَوْسَ» وألَّف ابنُه شَهْرَدَارُ «مُسْنَدَ الفِرَدوس» حيثُ جَمَعَ أسانيدَ كتابِ والدِهِ المذكورِ.
وقد نَقَلَ العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٩٩) عن خطِّ الذهبي أنَّ شِيرُويه بنَ شَهْردار الديلميَّ أَدْخَلَ في «تاريخ هَمَذَان» له خَلْقاً مِنَ القبيلةِ.
قلتُ: وهذا هو الظاهرُ لي، لأنَّ الذين رأيتُهم ترجَمُوا لِشِيرُويه وَصَفُوه بالحافِظِ المؤرِّخِ وذكَرُوا له كتابَ «تاريخ همذان». لكنْ يُشْكِلُ على هذا أنَّ السخاويَّ رحمه الله ذَكَرَ في «الإعلان بالتوبيخ» (٢٨٥) أنَّ كُلًّا مِن شَهْرَدَار وشِيرُويه قد ألَّف في تاريخ «همذان».
ومما يدلُّ على صواب ما ذكرَه الذهبيُّ، وأنَّ ذهنَ السخاويِّ قد انتَقَلَ من الأب إلى الابن قوله في أواخر النوع الآتي المتفق والمفترق (ص٣١١) من هذا الجزء: (كما اتَّفَقَ لِشَهْرَدَار صاحبِ «الفِرْدَوسِ»). ومعلومٌ أنَّ صاحبَ «الفِرْدَوس» هو شِيرُويه، وأمَّا شَهْرَدارُ فهو صاحبُ «مُسْنَدِ الفِرْدَوسِ» واللهُ أعلمُ.
هذا وقد مات شِيرُويه سنة ٥٠٩، «التقييد» (٢/ ٢٨) و«السير» (١٩/ ٢٩٤).
وأما شَهْرَدَارُ بنُ شِيرُويه فمات سنة ٥٥٨، «التقييد» (٢/ ٢٩) و«السير» (٢٠/ ٣٧٥).

الحافظُ، وجعفرُ بنُ عَلِيٍّ[١]، وعبدُ الحَكِيم بنُ حاتِم[٢]، وعبدُ المُعْطِي بن فتوح[٣]، وعليُّ بنُ عبدِ الصَّمدِ السَّخَاوي[٤] - والأربعةُ مِنْ أصحابِ السِّلَفِيِّ - وأبو الفَضل محمدُ بنُ محمدِ بنِ عَطَّاف[٥]، ومنصورُ بن سَلِيم الحافظُ، وآخرون، فكلُّهم هَمْدَانِيُّون بالسكون والإهمال.

وممّا ذكرَه ابنُ الصلاح مِنَ الأسماءِ في هذا النوعِ - وأعرَضَ المصنفُ عن ذِكره لعدمِ الاشتباهِ - سَلْمٌ مع سَالِمٍ[٦]، وسلمانُ معَ سُلَيمانَ[٦]، وسِنَانُ مع شَيْبَانَ[٧].

○○○○○

(١) المقرئ المسند أبو الفضل الهمداني. مات سنة ٦٣٦ «التكملة» لوفيات النقلة - (٣/ ٥٠٠)، و«السير» (٢٣/ ٣٦).

(٢) في النسخ: عبد الحكم، والذي في «السير» (٢١/ ١٩) ضِمْنَ مَنْ أَخَذَ عَنِ السِّلَفِيِّ. و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٠) و«التبصير» (٤/ ١٤٦١): عبدُ الحكيم: وزاد في «التبصير» - بعد حاتم -: (بنِ حربِ بن دخان الهَمْدَاني الإسكنَدَراني).

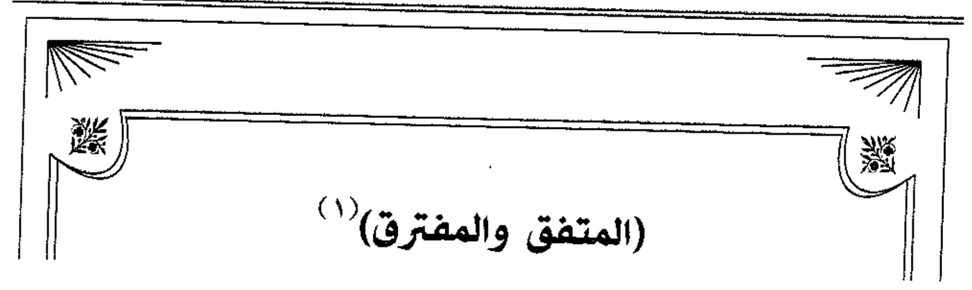
(٣) ابنِ خَلَف الهَمْدَاني «التبصير» (٤/ ١٤٦١) و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٠).

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الصمد، شيخ القراء والأُدَبَاءِ. مات سنة ٦٤٣. «السير» (٢٣/ ١٢٢).

(٥) حافظٌ رَحّال. مات سنة ٥٣٤ «التبصير» (٤/ ١٤٦١).

(٦) «علوم الحديث» (٣١٩).

(٧) «علوم الحديث» (٣٢٠).



(المتفق والمفترق)[1]

وهو نوع جليل يعظُم الانتفاع به.

صنف فيه الخطيب كتاباً نفيساً[2]، شرع شيخُنا في تلخيصه، فكتب منه ـ حسبما وقفتُ عليه ـ يسيراً، مع قوله في «شرح النخبة»: «إنه لخصه، وزاد عليه أشياء كثيرة»[3]، وقد شرعت في تكملته مع استدراك أشياء فاتته.

وفائدةُ ضبطه: الأمنُ من اللبس، فربما ظُنَّ الأشخاصُ شخصاً واحداً

(١) وهو (النوعُ الرابعُ والخمسون) في «كتاب ابن الصلاح»، وانظر مباحثَه في المصادر التالية:
١ ـ التقريب للنووي مع التدريب للسيوطي (٢/ ٤٥٥).
٢ ـ «الاقتراح» (٣١٤).
٣ ـ «المنهل الروي» (١٢٧).
٤ ـ «اختصار علوم الحديث» لابن كثير مع «الباعث الحثيث» (٢٢٢).
٥ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٠).
٦ ـ «نزهة النظر» (٦٢).
٧ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٨٨).
٨ ـ «منهج ذوي النظر» (٢٧٦).

(٢) هو كتابُه: «المتفق والمفترق»، وقد نال الأخ الدكتور/ محمد صادق آيدن بتحقيقه درجةَ الدكتوراه من قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقدمه للطبع قريباً، قلت: قد سبق الخطيبَ الإمامُ الزاهدُ أبو بكر محمد بن عبد الله الجَوْزقي المتوفى سنة ٣٨٨، فألف كتابَ «المتفق والمفترق» ذكره السمعاني في «الأنساب» (٣/ ٣٦٥).
وذكر الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (١١٥) أنه ألف كتابين بالاسم نفسه، وأكبرُهما نحو ثلاثمائة جزء. هذا وللحافظ المؤرخ ابنِ النجار كتابُ «المتفق والمفترق»، ذكره الذهبيُّ في ترجمته في «السير» (٢٣/ ١٣٣).

(٣) «النزهة» (٦٢).

ـ عكسَ «المذكور بنعوت متعددة» الماضي شرحُه[١]، وأنَّ للخطيب فيه[٢] «الموضحَ لأوهام الجمع والتفريق»[٣] ـ وربما يكون أحدُ المشتركين ثقةً والآخرُ ضعيفاً، فيضعَّف ما هو صحيح، أو يصحّح ما هو ضعيف.

٩٢٦ **(وَلهُمُ)** أي للمحدثين **(المُتَّفقُ)** و**(المُفْترقُ)** من الأسماء والأنساب

٩٢٧ ونحوهما، وهو **(ما لفظُه وخطُه متفقٌ، لكنْ)** مفترق، إذْ كانت **(مُسمياتُه لِعِدَّة)**[٤] وهو من قبيل ما تسميه الأصوليون: «المشترك»، أعني اللفظي لا المعنوي[٥]. بل لهم في البلدان «المشترك وضعاً والمفترق صقعاً»[٦].

وقد زل فيه جماعة من الكبار كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم.

والمهم منه من يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر، أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو في الرواة.

وينقسم إلى ثمانية أقسام:

الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم خاصة نحو: خالد بن الوليد، اثنان في الصحابة، **أشهرهما** القرشي المخزومي الملقب سيف الله. والآخر

---

(١) (٤/ ١٨٤).

(٢) أي «المذكور بنعوت متعددة».

(٣) مطبوع مشهور.

(٤) وعلى هذا فهو ما اتفقت فيه أسماءُ الرواة وأسماءُ آبائهم ـ ونحوُ ذلك ـ خطاً ولفظاً واختلفت أشخاصُهم.

(٥) تحدث عنه الغزالي في «المستصفى» (١/ ٣١)، وابنُ قدامة في «روضة الناظر» (٢/ ١٥)، والآمدي في «الإحكام» (١/ ١٩) وغيرُهم. ويراد به ما اتحد لفظُه وتعدّد وَضْعُهُ ومعناه. مثلُ لفظ (العين) تطلق على العضو الباصر وعلى الميزان، وعلى الذهب، والموضع الذي يتفجر منه الماء.. إلخ.

(٦) لياقوت الحموي كتاب بذلك الاسم، طُبع بتحقيق فرديناند وستنفلد سنة ١٨٤٦م ثم نشرته (عالم الكتب) بيروت سنة ١٤٠٦ مصوراً عن تلك الطبعة. **قلت**: وللإمام إبراهيم بن يحيى اليزيدي المتوفى سنة ٢٢٥ كتاب باسم: «ما اتفق لفظه واختلف معناه». ولعله أقدم معاجم المشترك اللفظي. وقد طبع سنة ١٤٠٧ بتحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ومثله للصولي المتوفى سنة ٣٣٥ «هدية العارفين» (٢/ ٣٨). وللإمام الحازمي أبي بكر محمد بن موسى المتوفى سنة ٥٨٤: (ما اتفق لفظه وافترق مسماه في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط). طبع بالتصوير عن مخطوطة (لاله لي) ٢١٤٠ سنة ١٤٠٧.

أنصاري شهد «صفين» مع علي، وأبلى فيها بلاء شديداً[١].

وكذا فيمن اسمه خالد بن الوليد من أدرك الجاهلية، وذُكر لذلك في الصحابة، ولكن الصحيح أنه تابعي[٢].

وآخرُ متأخر عنهم، ولكن الوليد جدّه، إلا أنه وقع في بعض الروايات منسوباً إليه[٣]. وليست هذه الترجمةُ بكمالها عند الخطيب[٤].

ومالك بن أنس اثنان:

إمام المذهب.

وآخرُ كوفيٌّ مُقِلّ قريبُ الطبقة منه[٥]، لا يؤمن التباسه به على من لا خبرة له بالرجال. ومن العجيب أن الإمامَ سمع منه شيخُه الزهريُّ حديثَ الفُرَيعةِ[٦]، ورواه عنه قائلاً: «حدثني فتى يقال له: مالك بن أنس..»، فقال

---

(١) له ترجمة موجزة في «الاستيعاب» (١/ ٤١٠). و«الإصابة» (١/ ٤١٥).

(٢) وهو خالد بن الوليد السكسكي، «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٩٧) و«الإصابة» (١/ ٤٦١).

(٣) واسم أبيه إسماعيل وهو مخزومي ويكنى أبا الوليد، يروي عن هشام بن عروة وابن جريج ونحوهما، له ترجمة في «الكامل» (٣/ ٩١٢)، و«المجروحين» (١/ ٢٨١). كما ترجم له الذهبي في «الميزان»، وابن حجر في «اللسان» في (خالد بن إسماعيل) و(خالد بن الوليد)، وهو متهم بالكذب.

(٤) يعني أن الخطيب لم يورد في كتابه «المتفق والمفترق» ترجمة (خالد بن الوليد).

(٥) قال الخطيب في «المتفق والمفترق» ٣/ ١٩٩٢/ رقم ١٤١٥: (يُروَى عنه حديثٌ واحد فقط).

(٦) بنت مالك بن سنان، أختِ أبي سعيد الخدري ﵄، وحديثُها المشار إليه هو ما جاء في قصتها حين توفي عنها زوجها، وأمرها ﷺ بالبقاء في بيتها حتى تحل. أخرجه مالك في (الطلاق): باب مقام المتوفى عنها زوجها حتى تحل (٢/ ٥٩١) عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريعة ابنة مالك. وقد تصحف في المطبوع من «الموطأ» (سعد) إلى (سعيد)، ومن طريق مالك أخرجه أبو داود في «الطلاق»: باب في المتوفى عنها تنتقل (٢/ ٧٢٣ ـ ح ٢٣٠٠)، والترمذي في «الطلاق»: باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها (٣/ ٥٠٨ ـ ح١٢٠٤) وقال: (هذا حديث صحيح)، والنسائي في «تفسيره» (١/ ٢٦٢)، والدارمي في «الطلاق»: باب خروج المتوفى عنها زوجها (٢/ ٢٢١)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان»: باب الطلاق (١٠/ ١٢٨ ح ٤٢٩٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٣٤). وتابع مالكاً جماعة منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري أخرجه النسائي في «الطلاق»: باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل (٦/ ١٩٩)، وأحمد (٦/ ٣٧٠) والحاكم =

بعض المتأخرين: «إنه من رأى مالكَ بنَ أنس ـ وهو غير متبحّر في هذا الشأن ـ جزم بأنه الإمام[١]، وليس كذلك[٢]».

و(نحوُ ابنِ أحمدَ الخليلِ ستَّة) حسبما ذكرهم ابن الصلاح[٣]، اقتصر منهم الخطيب[٤] على الأوّلَين:

فالأول: اسمُ جده عمرو بنُ تميم، أبو عبد الرحمن الأزدي الفَرَاهِيدي البصري النحوي صاحبُ «العروضِ» ـ وأولُ من استخرجه ـ وكتابِ «العين» في اللغة، وشيخُ سيبويه، كان مولدُه في سنة مائة.

= في «الطلاق» (٢/ ٢٠٨)، وشعبة أخرجه النسائي (٦/ ١٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (١٠/ ١٢٩ ـ ح٤٢٩٣). وبشر بن المفضل أخرجه أحمد (٦/ ٣٧٠، ٤٢٠)، ومحمد بن إسحاق وابن جريج ويزيد بن محمد أخرجه النسائي (٦/ ١٩٩) وغيرهم. ورواه حماد بن زيد، والمشهور في روايته له ـ كما قال البيهقي (٧/ ٤٣٥) ـ هكذا: (حماد بن زيد عن إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة)، أخرجه الحاكم (٢/ ٢٠٨) وجاء عنه كالجادة: (عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة)، أخرجها البيهقي (٧/ ٤٣٥)، قال الحاكم (٢/ ٢٠٨): (هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين). ثم نقل عن محمد ابن يحيى الذهلي قوله: (هذا حديث صحيح محفوظ وهما اثنان: سعد بن إسحاق بن كعب وهو أشهرهما، وإسحاق بن سعد بن كعب، وقد رَوَى عنهما جميعاً يحيى بنُ سعيد الأنصاري). وجزم الإسماعيلي، والحافظُ في «اللسان» (١/ ١٩١) في ترجمة إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة أنه انقلب على بعض الرواة من سعد بن إسحاق.

وأما رواية الزهري عن مالك التي أشار إليها المؤلف، فقد أخرجها ابن منده كما قال الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٣٨٦) في ترجمة الفريعة بنت مالك.

هذا وحديث الفريعة صحيح صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم كما تقدم، والذهبي في «التلخيص» (٢/ ٢٠٨)، وغيرهم، وانظر: «نصب الراية» (٣/ ٢٦٣) و«التلخيص» (٣/ ٢٤٠).

(١) كذا في النسخ. وهو غير مستقيم، ويظهر أن أصل الكلام: (جزم بأنه غير الإمام). لأن الذي حدّثه هو الإمام نفسه، وليس الآخر.

(٢) جاء في حاشية (م) ـ تعليقاً عليه ـ ما لفظه: (التعجب من إنكار كونه مالكاً. وقوله: (وهو غير متبحر) جملة حالية من (رأى). والله أعلم). **قلت**: ويزول التعجب، ويستقيم الكلام بما قدّرتُه في الحاشية السابقة. والله أعلم.

(٣) في «علوم الحديث» (٣٢٤).

(٤) «المتفق والمفترق» (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٩).

يروي عن عاصم الأحول وآخرين، ذكره ابن حبان في «الثقات»[١]، ومات سنة ستين ـ أو بضع وستين، أو سبعين، أو خمس وسبعين ـ ومائة.

وكان أبوه أولَ من تسمى في الإسلام: أحمدَ، فيما قاله أبو بكر ابن أبي خيثمة، والمبرد[٢]، وعزاه شيخنا ـ كما سيأتي قريباً ـ لاتفاق المحدثين[٣]، وتعقبه بأحمدَ بنِ حفص بن المغيرة المخزومي ـ زوجِ فاطمة ابنة قيس ـ والمكنى بأبي عمرو، فقد سمَّاه كذلك النسائي[٤] عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أنه سأل أبا هشام المخزومي ـ وكان علَّامة بأنسابهم ـ عنه. وتبعه الذهبي[٥]، إلا أنه بكنيته أشهر، بحيث ذكره البخاري في «من لا يعرف اسمه»[٦].

وبأحمدَ بنِ جرير بن شهاب الأوسي، سمع منه الحسنُ البصري حديثاً في السجود[٧].

---

(١) (٨/ ٢٢٩)، وله ترجمة في «السير» (٧/ ٤٢٩).

(٢) «الكامل» (١/ ٢٤١).

(٣) عزاه في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٥) ـ في ترجمة الخليل بن أحمد المزني ـ لاتفاق أصحاب الأخبار.

(٤) يعني في «الكنى» له.

(٥) «التجريد» (١/ ٩).

(٦) الكنى من التاريخ الكبير (٩/ ٥٤).

(٧) لم أقف على حديثٍ لهذا الرجل بهذا الاسم ولا ترجمة. لكن أخرج أبو داود في «الصلاة»: باب صفة السجود (١/ ٥٥٥ ـ ح ٩٠٠) ـ واللفظ له ـ وابن ماجه في «إقامة الصلاة والسنة فيها»: باب السجود (١/ ٢٨٧ ـ ح٨٨٦)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٣٠) كلهم من طريق عَبّاد بن راشد: حدثنا الحسن: حدثنا أحمرُ بن جَزْء صاحبُ رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى عَضُدَيه عن جنبيه حتى نَأْوي له). ورجاله ثقات كما قال الحافظ في «الإصابة» (١/ ٢٢). وكان مما قاله الحافظ في المصدر نفسه في ترجمة أحمر هذا: (أحمر ـ آخره راء ـ ابن جزء بن شهاب.. السدوسي، رُوي عنه حديثٌ في التجافي في السجود). وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٩٤) في ترجمته: (أحمر بن جَزِي السدوسي). واختلف في ضبط اسم أبيه على ثلاث لغات فمنهم من يضبطه بفتح الجيم وسكون الزاي، بعدها همزة. ومنهم من يضبطه بفتح الجيم وكسر الزاي بعدها مثناة تحتية، ومنهم من يكسر الجيم والزاي معاً. انظر المصدرين السابقين.

قلت: فالذي يظهر لي أن ما جاء هنا عند السخاوي تصحيف منه، (فأحمر) بالراء =

وبأحمدَ أبي محمد الذي كان يزعمُ أن الوِتْر واجب، فيما حكاه ابن حبان[1]. ولكن المشهور أنه مسعود بن زيد بن سُبَيع[2]، لا أحمد[3].

وبأحمدَ بنِ جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ذكره الواقديُّ فيمن وَلَدَتْه أسماءُ لجعفر، كما حكاه أبو القاسم ابنُ منده، واستدركه ابنُ فَتحون[4]. وقال الذهبي: «إن الواقدي تفرّد به»، وفيه: أن أسماء ولدته بـ «الحبشة»[5].

وبأحمدَ والدِ أبي السَّفْر سعيد، فيما سماه ابن معين[6]. لكن الأكثر فيه: يُحْمد، بالمثناة التحتانية بدل الهمزة[7].

والثاني: بصري [أيضاً][8] اسم جده بشر بن المُستنير، أبو بشر المُزَني،

= تصحفت إلى (أحمد)، و(جزي) تصحفت إلى (جرير) و(السدوسي) تصحفت إلى (الأوسي)، ويشهد لهذا ما يلي:

١ ـ أن الحديث من رواية الحسن البصري عنه، ومعلوم أن الحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ﷺ وعلى هذا فيكون شيخه في هذا الحديث صحابياً أو من كبار التابعين مما لا يمكن خفاؤه على المصنفين في أشهر كتب التراجم من الصحابة أو سائر الرواة، وقد بحثت فيها عن: (أحمد بن جرير بن شهاب الأوسي) فلم أجد أحداً بذلك الاسم.

٢ ـ لم أجد في ترجمة الحسن البصري من تلك المصادر شيخاً له بذلك الاسم، وإنما وجدت: (أحمر ـ بالراء ـ بن جزء ـ ويقال: ابن جزي ـ بن شهاب السدوسي).

٣ ـ كون الحديث المشار إليه هو في السجود، وقد تقدم تخريجه وأنه من رواية الحسن عن أحمر بن جزء. والله أعلم.

(١) في «كتاب مشاهير علماء الأمصار» (٥٤).

(٢) قال ابن حبان: «ومن قال: إن اسمه أحمد فقد وهم. وليس في الصحابة أحد اسمه أحمد». المصدر السابق. هذا وقد أخرج ابن حبان إيجاب الوتر عن أبي محمد في «صحيحه» كما في «الإحسان»: الصلاة (٦/ ١٧٤ ـ ح٢٤١٧).

(٣) «الإصابة» (١/ ٢٢).

(٤) قاله الحافظ في «الإصابة»: القسم الثاني (١/ ٩٧).

(٥) «التجريد» (١/ ٩).

(٦) في «التاريخ» (٣/ ٢٦٣، ٣١٠).

(٧) أشار الحافظ في «التهذيب» (٣/ ١٦٦) إلى أنه ذكر هذه الاستدراكات فيما كتبه على «علوم الحديث» لابن الصلاح. **قلت**: ومن الأقوال في اسم سفينة مولى رسول الله ﷺ: أحمد. «الإصابة» (٢/ ٥٨).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س).

ويقال: السُّلمي، روى عنه محمد بن يحيى بن أبي سَمِينة، وعبد الله بن محمد المُسْنَدي، والعباس بن عبد العظيم العَنْبَري، ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات»[١].

وممن فرق بينهما ـ غيرُه ـ النسائيُّ في «الكنى»، وابنُ أبي حاتم[٢]، والخطيبُ[٣]، وهو الظاهر كما قاله المؤلف[٤].

قال شيخنا: «إنه الصواب»، قال: «وقول الخطيب: إن المُسنَدي ما أدرك الأولَ، هو ظاهرٌ بالنسبة إلى ما أَرَّخ به وفاةَ الأول، لأن مقتضاه أن يكون أقدمُ شيخ للمُسنَدي ـ وهو فُضَيْلُ بن عِيَاض ـ مات بعد الخليل بمدةٍ طويلة تزيد على عشر[٥] سنين، لكنّ البخاريَّ أعلمُ بشيخه المُسنَدي من غيره، وقد أثبتَه في الرواة عن الأول»[٦].

هذا مع أن شيخَنا جَنَح إلى الافتراق، لكون اشتراكه في الرواية عنهما لا يمنعه، ويتأيد بافتراقهما في اسم الجد.

والثالث: بصري أيضاً يروي عن عكرمة، ذكره أبو الفضل الهَروي الحافظُ في كتابه: «مشتبه أسماء المحدثين»[٧]، فيما حكاه ابنُ الجوزي في «تلقيحه»[٨] عن خط شيخه عبد الوهاب الأَنْماطي عنه.

قال المصنف: «وأخشى أن يكون الأولَ، فإنه روى عن غير واحد من التابعين»[٩].

---

(١) (٨/ ٢٣٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٨٠).

(٣) «المتفق والمفترق» (٢/ ٨٦٩). **قلت**: وقبلهم جميعاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٢).

(٥) في (س): عشرة. من الناسخ.

(٦) «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٥) في ترجمة الخليل بن أحمد المزني. وما عزاه للخطيب هو في مصدره السابق وما عزاه للبخاري هو في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٠٠). هذا وقد أرخ الخطيب وفاة الخليل بن أحمد الفراهيدي سنة ١٧٥ أو سنة ١٧٠. وكانت وفاة المُسنَدي كما في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٦١ ـ ٦٢) سنة ٢٢٩، وأما الفضيل بن عياض فكانت وفاته سنة ١٨٧ كما في المصدر السابق (٢٣/ ٢٩٨).

(٧) «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين» (١٠٨).

(٨) «التلقيح» (٦٠٩).

(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٢).

بل قال شيخنا: «أَخْلِق به أن يكون غَلَطاً، فإن أقدمَ من يقال له: الخليلُ بن أحمد: الأولُ، ولم يذكر أحد في ترجمته أنه لقي عكرمةَ، بل ذكروا أنه لقي أصحاب عكرمة كأيوب السَخْتياني، فلعل الراويَ عنه أسقط الواسطةَ بينه وبين عكرمة فظنّه أبو الفضل آخرَ غيرَ الأول. وليس كما ظن، لأن أصحاب الحديث اتفقوا[١] على أنه لم يوجد أحد تسمى أحمد ـ من بعد قرن النبي ﷺ ـ إلا والد الأول»[٢].

يعني كا تقدم، مع ما فيه[٣].

والرابعُ: اسم جده محمدُ بن الخليل، أبو سعيد السِّجْزي الفقيه الحنفي، قاضي «سَمَرقند» حدث عن ابن خزيمة، وابن صاعد، والبغوي، وغيرهم. سمع منه الحاكم، وذكره في «تاريخ نيسابور»، ومات بـ «سمرقند» سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة[٤].

والخامس: اسم جده أيضاً محمد بن أحمد، ويكنى أيضاً أبا سعيد، البُسْتي المُهَلّبي الشافعي القاضي. ذكر ابن الصلاح[٥] أنه سمع من الذي قبله، ومن أحمد بن المظفر البكري، وغيرهما، حدث عنه البيهقي.

والسادس: اسم جده: عبد الله بن أحمد، ويكنى أيضاً أبا سعيد، وهو أيضاً بُستي فقيه شافعي، فاشترك مع الذي قبله في أشياء[٦]، ولذا جوّز المصنف أن يكون هو إياه[٧]. ولكن ابن الصلاح قد فرق بينهما[٨].

وقد ذكره الحميدي في «تاريخ الأندلس» المسمى بـ «الجذوة»[٩] وابن

(١) لفظ الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٥): «لأن أصحاب الأخبار اتفقوا».
(٢) المصدر السابق.
(٣) يعني مما استدركه الحافظ مما تقدم قريباً.
(٤) له ترجمة في: «القند في ذكر علماء سمرقند» (برقم ٢٦).
(٥) «علوم الحديث» (٣٢٥).
(٦) كالكنية والنسبة والمذهب إضافة إلى اسمه واسم أبيه.
(٧) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٤).
(٨) ولا سيما أن اسم جد الأول محمد بن أحمد، وهذا: عبد الله بن أحمد.
(٩) «جذوة المقتبس» (٢١٢).

بشكوال في «الصلة»[١] وقال: «إنه قدم «الأندلس» من «العراق» في سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، «وروى عن أبي محمد ابن النحاس[٢] بـ «مصر»، وأبي سعد الماليني، وأبي حامد الإسفرائيني، وغيرهم. وحكى عن أبي محمد بن خزرج[٣] أن مولده سنة ستين وثلاثمائة. وروى عنه أبو العباس أحمد بن عُمر العذري، وكان أديباً نبيلاً ثبتاً صدوقاً متصرفاً في علوم».

هكذا اقتصر ابنُ الصلاح على ستة، ولكنّ الراويَ عن عكرمة ـ السابقَ الترددُّ فيه ـ لم يقع عنده، وإنما عنده بدله آخرُ أصبهانيٌّ رَوى عن رَوْح بن عُبَادة، وهو وَهَم تبع فيه ابنَ الجوزي[٤]، وهو تبع أبا الفضل الهروي[٥]. والصواب في اسم أبيه محمد، لا أحمد، فكذلك هو في «تاريخَي أصبهان» لأبي الشيخ[٦]، وأبي نعيم[٧]، وهو أبو العباس العجلي.

وروى ابن حبان في «النوع التاسع والمائة» من القسم الثاني من «صحيحه» عن الخليل بن أحمد بـ «واسط» عن جابر بن الكُرْدي حديثاً[٨]، قال المصنف[٩]: «والظاهر أنه ابن محمد أيضاً، فإنه سمع منه بـ «واسط» أحاديث أوردها مفرقة في كتابه على الصواب[١٠]، فلا يغتر بما وقع له في هذا الموضع»[١١].

(١) (١/ ١٨١).

(٢) الفقيه المحدث عبد الرحمن بن عمر بن محمد التجيبي المصري المالكي. مات سنة ٤١٠. «السير» (١٧/ ٣١٣).

(٣) الحافظ صاحب «التاريخ» عبد الله بن إسماعيل الإشبيلي. مات سنة ٤٧٨. «السير» (١٨/ ٤٨٨).

(٤) في «التلقيح» (٦٠٩).

(٥) في «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين» (١٠٨).

(٦) لم أجد في كتابه: «طبقات المحدثين بأصبهان» ـ من خلال فهرسه ـ ترجمة باسم الخليل مطلقاً.

(٧) «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٣٠٧).

(٨) انظره في: «الإحسان» (برقم ٥٤٦٦)، لكنه أخرج حديثاً آخر ـ كما في «الإحسان» (برقم ٥٧٥٢) ـ عن جابر بن الكُردي وسماه الخليل بن محمد.

(٩) في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٤) و«التقييد والإيضاح» (٤٠٧).

(١٠) وهي ذوات الأرقام التالية: (١٣٢٤، ١٦١١، ٥٧٥٢، ٥٨١٧، ٦٥١٨، ٦٥٣٦، ٦٨٥٢) من كتاب «الإحسان».

(١١) أي المشار إليه قريباً برقم (٥٤٦٦) من «الإحسان». **قلت**: وهناك موضع آخر =

وزاد المصنف **سابعاً** هو بغدادي، روى عن سيار بن حاتم[١]، ذكره ابن النجار في «الذيل»[٢].

وثامناً وهو أبو القاسم المصري الشاعر، روى عنه أبو القاسم ابن الطحان الحافظ، وذكره في «ذيله» لـ «تاريخ مصر»، وقال: مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة[٣].

وتاسعاً: اسم جده علي، ويكنى أبا طاهر الجوسقي الصَرْصَري الخطيب بها[٤]، سمع من أبيه وابن البَطِّي[٥]، وشُهْدة[٦]، وغيرهم. روى عنه ابن النجار، وابن الدُّبَيْثي، وذكراه في «ذيليهما»[٧]، ومات في سنة أربع وثلاثين وستمائة[٨].

= برقم (١٣٨٧) من «الإحسان» سماه فيه: الخليل بن أحمد. والحاصل أن ابن حبان روى في «صحيحه» عن الخليل هذا عن جابر بن الكردي حديثين وليس حديثاً واحداً سماه في أحدهما الخليل بن أحمد، وفي الآخر: الخليل بن محمد. وأيضاً فقد سماه «الخليل بن أحمد» في موضعين وليس في موضع واحد. فإن لم يكن ثمة تصحيف فلعله يقال فيه هذا وهذا. والله أعلم.

(١) العنزي. مات سنة ٢٠٠ أو قبلها. «التقريب» (٢٦١).

(٢) أي «ذيل تاريخ بغداد» للحافظ المؤرخ أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي المعروف بابن النجار مات سنة ٦٤٣، وقد طبع الموجود منه وهو بعض التراجم من حرف «العين» المهملة وبعض ما بعدها بمطبعة دائرة المعارف بالهند سنة ١٣٩٨.

(٣) «تاريخ علماء أهل مصر» (٥٨) لأبي القاسم يحيى بن علي بن الطحان المتوفى سنة ٤١٦. وكتابه هذا ذيل على «تاريخ علماء مصر» لابن يونس عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري المتوفى سنة ٣٤٧. (مقدمة محقق كتاب ابن الطحان).

(٤) أي بـ (صرصر) بصادين مهملتين مفتوحتين، وبينهما راء، وآخره راء أيضاً، قرية قرب بغداد. «معجم البلدان» (٣/ ٤٠١).

وللصرصري هذا ترجمة في «العبر» و«الشذرات» كما سيأتي قريباً في التعليق.

(٥) هو مسند العراق أبو الفتح محمد بن عبد الباقي البغدادي. مات سنة ٥٦٤. «السير» (٢٠/ ٤٨١).

(٦) مسندة العراق بنت أحمد بن الفرج البغدادية. ماتت سنة ٥٧٤. «السير» (٢٠/ ٥٤٢).

(٧) أي ذيل كل منهما على كتاب الخطيب البغدادي: «تاريخ بغداد»، وقد مضى قريباً التعريف بابن النجار وكتابه.

وأما ابن الدبيثي فهو أبو عبد الله محمد بن سعيد بن علي المتوفى سنة ٦٣٧ له كتاب «ذيل تاريخ بغداد». انظر: «الإعلان بالتوبيخ» (٢٥٤) و«تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٥٨، ٦٧).

(٨) عن ست وثمانين سنة كما في ترجمته في «العبر» (٣/ ٢١٩) و«الشذرات» (٥/ ١٦٣). =

ووجدت من نمط من ذكرهم المؤلف جماعة، منهم **واحدٌ** اسمُ جده رَوزبه، حنفي، تفقه بأبي عبد الله الدامَغَاني، وسمع بـ «أصبهان» من أبي القاسم المظفر بن أحمد الخوارزمي، روى عنه السلفي[1].

وآخرُ شيباني، أنشد الباخَرْزي في «دُمْية القَصر» لولده الموفق[2] قصيدةً مدح بها نِظَام المُلك[3].

ويُحَرّر كونُه غيرَ المتقدمِين[4].

وآخرُ سكوني لُبْلي مغربي، مات سنة خمسين وخمسمائة.

وآخرُ اسمُ جده خليل بن بادر بن عمرو، ويكنى أبا الصفا، من شيوخ الدمياطي، مات سنة خمس وخمسين وستمائة.

في آخرين ممن عاصرناهم كابن الغرز الشاعر المسمّى جدّه خليلٌ أيضاً.

وابنِ جمعة الحسيني العدل. وابنِ عيسى القَيْمري[5].

= وما عزاه السخاوي هنا للمصنف العراقي هو في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٠٥).

(١) وقد مات الدامغاني سنة ٤٧٨. وولد السلفي سنة ٤٧٥ «السير» (١٨/ ٤٨٧، ٢١/ ٧).

(٢) في «الأزهرية»: لولد الموفق. من الناسخ.

(٣) «دمية القصر» (١/ ٢٤٨) للشاعر الفقيه أبي الحسن ـ أو أبي القاسم ـ علي بن الحسن بن علي الباخرزي. مات سنة ٤٦٧. «الأنساب» (٢/ ٢١)، و«السير» (١٨/ ٣٦٣).
ونظام الملك: هو الوزير الكبير المتدين المحتشم والسائس الخبير قوام الدين أبو علي الحسن بن علي الطوسي (٤٠٨ ـ ٤٨٥).
«السير» (١٩/ ٩٤).

(٤) لم أقف على ترجمة الموفق هذا ولا على ترجمة أبيه، فتعذر علي تحرير كونه غير المتقدمين، لكن كون ابنه الموفق مدح نظام الملك فذلك يرجح أن أباه الخليل بن أحمد قد عاش في القرن الرابع وأوائل الخامس. وتحرر من هذا أنه ليس بالأول ولا الثاني ولا الثالث ولا السابع لتقدمهم ولا بالخامس لكونه مهلبياً، وهذا شيباني. ولا بالتاسع ولا ابن روزبه لتأخرهما، فيبقى الاشتباه منحصراً في الرابع والسادس والثامن. والله أعلم.

(٥) ترجم السخاوي لهؤلاء الذين عاصرهم في «الضوء اللامع» (٣/ ١٨٩ ـ ١٩٣).
هذا وتحسن الإشارة إلى أن المهم من «المتفق والمفترق» من يكون في مظنة الاشتباه من أجل التعاصر أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو في الرواة كما تقدم ذلك في أول هذا النوع. وعلى هذا فالتوسع في ذكر كل هذه الأسماء ليس في محله. وسيشير السخاوي إلى هذا بعد قليل.

وقد كتب الكمالُ[(١)] بن البارِزِي[(٢)] على ديوان صاحب «حِصْن كَيْفا»[(٣)] العادلِ خليلِ ابن الأشرف أحمد بن العادل سليمان الأيوبي[(٤)]:

أَبْحُرُ الشعر إنْ غَدَتْ مِنك في قَبْضَة اليد
غَيرُ بِدْعٍ فإنّها للخليلِ بن أحمدِ[(٥)]

وبالجملة فتتبُّعُ المتباعِدِين في الطبقة لَيس فيه كبيرُ طائل.

وقد قال شيخُنا في «مختصر التهذيب»: «وأما من يقال له: «الخليل بن أحمد غيرُ العروضيّ والمُزَنِيّ ومن قَرُب من عصرهما ـ لو صَحَّ ـ فجماعةٌ تزيد عدّتُهم على العشرة، قد ذكرتُهم فيما كَتبتُه على «علوم الحديث» لابن الصلاح، سبقني شيخُنا في «النُكت»[(٦)] إلى نحو النصف»[(٧)] انتهى.

وما وقفتُ من «النُكَتِ»[(٨)] المشارِ إليها إلا إلى «المقلوب» خاصة[(٩)].

ومن أمثلته أيوبُ بنُ سليمانَ ستةَ عشر، وإبراهيمُ بنُ يزيدَ ثلاثة عشر،

---

(١) في (س) و(م): الكمالي. من الناسخ. والمثبت من «الأزهرية» و«الضوء اللامع» (٣/ ١٩٢).

(٢) هو كمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن عثمان بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي المتوفى سنة ٨٥٦ المترجم له في «الضوء اللامع» (٩/ ٢٣٦)، وكان مُفَنَّناً وناظماً.

(٣) حصن كيفا: بلدة وقلعة عظيمة مشرفة على نهر دجلة من ديار بكر «معجم البلدان» (٢/ ٢٦٥)، وتقع الآن في جنوب (تركيا).

(٤) ترجم له في: «الضوء اللامع» (٣/ ١٩١)، وذكر أنه مات سنة ٨٥٦، وكان قد تولى مملكة (حصن كيفا) سنة ٨٣٦، وأرسل بديوان شعره إلى الديار المصرية فقرظه له الأدباء، ومنهم الكمال بن البارزي.

(٥) «الضوء اللامع» (٣/ ١٩٢).

(٦) «التقييد والإيضاح» (٤٠٧).

(٧) «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٦٦).

(٨) يعني (النكت على كتاب ابن الصلاح) لشيخه ابن حجر.

(٩) قلت: وهذا ما ذكر محقق كتاب «النكت على ابن الصلاح» (١/ ١٩٦) أن النسخ الموجودة منه تنتهي به، وهو النوع الثاني والعشرون من (كتاب ابن الصلاح). وهو يوافق ما قاله السخاوي آنفاً. لكن ما قاله الحافظ ابن حجر قبل قليل يدل على أنه وصل إلى «المتفق والمفترق» وهو النوع الرابع والخمسون.
فالذي يظهر لي أن الحافظ قد أكمل الكتاب مسوّدة أو قارب، وبَيّض منه إلى (المقلوب)، وفُقدت المسوّدة، فلم يُوقَف عليها. والله أعلم.

وإبراهيمُ بنُ موسى اثنا عشر، وعليُّ بنُ أبي طالب تسعةٌ، وإبراهيمُ بنُ مسلم ثمانيةٌ، وعمرُ بنُ الخطاب سبعةٌ، وأنسُ بن مالك ستةٌ، وأبانُ بنُ عثمانَ خمسةٌ، ويحيى بنُ يحيى أربعةٌ، وإبراهيمُ بن بشار ثلاثةٌ، وعثمانُ بن عفانَ اثنان[١].

٩٢٨ (و) **الثاني**: أن تتفقَ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم وأجدادِهم، فمنه (**أحمدُ بن جعفر وجدّه حمدان، هم أربعة**) متعاصرون من طبقة واحدة (**تعدّه**) أي المسمّى كذلك.

أشهرهم: اسمُ جد أبيه مالك بنُ شَبيب، ويكنى أبا بكر، البغداديّ القَطِيعيّ، لسكناه «قَطِيعةَ الدَّقيق» كان مسندَ العراق في زمنه، روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل «المسند» و«التاريخ»[٢]، و«الزهد»، و«المسائل» ـ كلها لأبيه ـ، وأخذ عنه الحفاظُ كالدارقطني، وابنِ شاهين، والحاكم، والبَرْقاني، وأبي نُعيم، ومات في ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة[٣].

وثانيهم: اسمُ جد أبيه عيسى، ويكنى أيضاً أبا بكر، السِّقْطي البصري، يروي عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَوْرقي، والحسن بن المثنى العَنْبري. وعنه أيضاً أبو نُعيم الحافظ، وآخرون، مات سنة أربع وستين[٤]، وقد جاز المائة.

وقد تجيء روايته عن الدورقي غير منسوب فيشتد اشتباهه بالأول.

وثالثهم يكنى أبا الحسن الطَرَسُوسي، روى عن عبد الله بن جابر، ومحمد بن حصن الطَرَسوسيين. وعنه القاضي أبو الحسن الخَصِيب[٥] بن عبد الله بن محمد بن جعفر الخَصِيبي(٥) المصري، وغيره.

---

(١) للإطلاع على هذه الأمثلة وغيرها تراجع الكتب المصنفة في هذا النوع، وكذلك مباحثه في كتب علوم الحديث، والكتب المصنفة في الرواة والتراجم.

(٢) عزا هذا الكتاب أيضاً للإمام أحمد: الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٧٥) في ترجمة ابنه عبد الله بن أحمد.

(٣) بل عن خمس وتسعين سنة تقريباً، لأنه ولد في ثالث المحرم سنة ٢٧٤ «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣) و«السير» (١٦/ ٢١٠).

(٤) يعني وثلاثمائة.

(٥) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة وبعدها موحدة «المشتبه» (١/ ٣٣٨).

ورابعهم: الدِّيْنَوَرِي حدّث عن عبد الله بن محمد بن سنان الرَّوْحي[١] - نسبة لشيخه رَوْح، لإكثاره عنه.

وعنه: علي بن القاسم بن شاذان الرازي، وغيرُه.

ومنه: محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون، ماتوا في سنة ستين وثلاثمائة، وهم في عشر المائة.

أولهم: اسم جد أبيه الهيثم بن عمران، أبو بكر الأنباري البندار، من شيوخ أبي نعيم.

وثانيهم: اسم جد أبيه كنانة، ويكنى أبا بكر أيضاً البغدادي المؤدِّب، شيخ لبُشْرَى بن عبد الله الفاتِنِي[٢].

وثالثهم: اسم جد أبيه مطر، ويكنى أبا عمرو ابن مطر النَّيسابوري الحافظ من شيوخ الحاكم.

وفي الحفاظ اثنان من المائة الرابعة أيضاً ممن شاركهم في الاسم والأب والجد، وماتا في سنة سبع وعشرين[٣].

أولهما وأشهرهما: اسم جد أبيه سهل بن شاكر، أبو بكر الخَرائطي المصنِّف الشهير[٤].

والآخر: اسم جد أبيه نوح، أبو نُعيم البغدادي.

وقريب من طبقتهما **آخر** اسم جد أبيه: هشام بن قَسِيم[٥] بن مَلّاس، أبو العباس النُميري الدمشقي المحدث صاحب الجزء الشهير[٦]. مات في سنة ثمان وعشرين.

---

(١) بفتح الراء المهملة وسكون الواو بعدها حاء مهملة «الأنساب» (٦/ ١٧٦).

(٢) أوله فاء وبعد الألف مثناة فوقية ثم نون «الإكمال» (٧/ ٧٩).

(٣) يعني وثلاثمائة. وكذا ما بعده ممن هم في المائة الرابعة.

(٤) له كتب: «مكارم الأخلاق»، و«مساوئ الأخلاق» و«اعتلال القلوب» وغيرها «السير» (١٥/ ٢٦٧).

(٥) بقاف ثم مهملة على وزن (عظيم). «التبصير» (٣/ ١١٣٣).

(٦) نُسب هذا الجزءُ أيضاً لأبي العباس في «الرسالة المستطرفة» (٨٧)، علماً بأن لجده أبي جعفر محمد بن هشام جُزءاً عالياً، ذكره الذهبي في «السير» (١٢/ ٣٥٤)، وابن حجر في «التبصير» (٣/ ١١٣٣).

وقبلهما بيسير **آخر** اسم جد أبيه خازم، ويكنى أبا جعفر، الخازمي الجرجاني، أحد أئمة الشافعية، من أصحاب ابن سُرَيج. مات سنة أربع وعشرين.

وكذا في الرواة **آخر** اسم جد أبيه كامل، أبو العباس الحضرمي. مات سنة إحدى وأربعين.

وآخر اسم جد أبيه جعفر بن الحسن، أبو الحسن العلوي، ويعرف بأبي قيراط. مات سنة خمس وأربعين.

وآخر اسم جد أبيه فضالة بن عبد الملك، أبو بكر البغدادي القارئ. مات في سنة ثمان وأربعين.

وآخران في حدود الأربعين، اسم جد أبي أحدهما عصام الأنصاري النسفي.

والآخر: المستفاض أبو الحسن الفريابي.

في آخرين بعد ذلك وقبله، ممن كلهم من المائة الرابعة، لا نطيل بهم.

ومثلُ هذا القسم ـ لكنْ مع الاشتراك في النسبة أيضاً مما يحسُن أن يكون قِسماً آخر[١] ـ محمدُ[٢] بنُ يعقوب بن يوسف النَّيسابوري، اثنان في عصر واحد، يروي الحاكم عنهما: **أحدهما**: أبو العباس الأصم، **والآخَر**: أبو عبد الله بن الأخرم الشيباني الحافظ.

ومحمد بن أحمد بن عُمر السُعودي، اثنان: **أحدهما** شافعي أخذتُ عنه، **والآخَر** حنفي أخذ عنه الفقهَ بعضُ من أخذتُ عنه، وهو أقدم وفاةً من الأول. ومع ذلك فقد أدخل بعضُ أصحابنا شيئاً من مسموعاته في سماعات الأول. ونبّهتُ على ذلك في ترجمته[٣].

٩٢٩ **والثالث**: أن تتفق الكنية والنسبة معاً، **(ولهم)** أي للمحدثين في أمثلته **(الجَوْنيّ)** بفتح الجيم، ثم واو ساكنة، ثم نون **(أبو عمرانا، اثنان)** كل منهما بصري:

---

(١) يعني فالأول: حصل الاتفاق فيه في اسم الراوي واسم أبيه واسم جده، وهذا يزيد بالاتفاق في النسبة.

(٢) في (م) كمحمد. من الناسخ.

(٣) في «الضوء اللامع» (٧/ ٣٣).

أحدهما: اسمه عبد الملك بن حَبيب تابعي شهير. مات قبل الثلاثين ومائة.

(**والآخَر: من بغدانا**) بنون بعد معجمة[١] على إحدى اللغات في «بغداد» مدينة السلام، وقُبة الإسلام، ودار الإمام، فيما مضى من الأيام.

واسمُه: موسى بن سهل بن عبد الحميد، روى عن الرَّبيع بن سليمان وطبقته. وعنه الاسماعيليُّ والطبراني في آخرين.

لكنهما مع تباعُدِهما: نِسْبتُهما مختلفة، فالأول للجَون بطنٍ من «الأَزد». والآخَرُ ـ وَوُرُودُه كذلك قليلٌ تخفيفاً، وإلا فالأكثرُ فيه الجُوَيني بالتصغير ـ نِسبةٌ إلى ناحية.

وكذا من أمثلته: أبو سليمان الدَّارَاني الدمشقي العَنْسي اثنان، **أقدمُهما**: عبدُ الرحمن بن سليمانَ بن أبي الجَوْن، بَقِيَ إلى قريب التسعين ومائة. **والآخَر** ـ وهو الزاهدُ الشهيرُ ـ اسمُه أيضاً عبد الرحمن بن أحمد بن عطية. تعاصر مع الأول، فإن مولده في حدود الأربعين ومائة، أو قبل ذلك. ومات سنة اثنتي عشرة ومائتين.

وكذا من أمثلته: أبو عُمَر الحَوْضي، اثنان ذكرهما الخطيب[٢].

٩٣٠ (**كذا**) أي مما هو متفق معه في الاسم في الجملة وفي النسبة، **وهو الرابع**[٣] (**محمد بن عبد الله، هما من الأنصار) أحدهما** بالنسب، واسم جده: المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، أبو عبد الله القاضي الثقة، صاحبُ الجزء العالي الشهير[٤]، وشيخُ البخاري. مات سنة خمس عشرة ومائتين عن سبع وتسعين سنة.

والآخَر بالولاء، واسم جده: زياد، أبو سَلَمة، ضعيفٌ جداً، مُقِلّ، يقال: إنه جاز المائة.

---

(١) كذا في النسخ ـ وهي لغة كما سيشير المصنف ـ والمشهور: بعد مهملة.

(٢) «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١١٩)، وبيّن أن أحدَهما من أهل البصرة واسمُه حفص بن عُمر بن الحارث النمري. سمع شعبةَ وغيرَه.
والثاني يحسِبه بغدادياً، ويُعرف بالتمّار، حدّث عن هُشَيم وغيرِهم.

(٣) فيكون الاتفاق في اسم الراوي واسم أبيه، ونسبته.

(٤) منه جزء في «المكتبة الظاهرية» بدمشق «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ١٨٦).

وهما ـ لانتسابهما كذلك، بل ولكونهما من «البصرة»، واشتركا في الرواية عن حُمَيد الطويل، وسليمانَ التَّيْمي، ومالكِ بن دينار، وقُرّة بن خالد ـ (ذو اشتباه). ومن أجل ذلك اقتصر ابنُ الصلاح[1] ـ تبعاً للخطيب[2] ـ عليهما، وإلا فَلِأَوَّلهما قريبٌ شاركه في الاسم والأب والنسبة وفي كونه بصرياً، غيرَ أنه ممن روى عنه، فهو متأخر واسم جده حفصُ بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك. روى عنه ابن ماجه وابنُ صاعد، وآخرون، ووثقه ابن حبان[3].

وكذا في الرواة آخَرُ، إلا أنه متقدم على الأولَيْن ـ فضلاً عن الثالث ـ تابعيٌّ مدني اسم جده: زيد بن عبد ربه، حديثه عند مسلم[4]، ووثقه ابن حبان[5] والعجلي[6].

والخامس ـ ولم يفرده ابن الصلاح، بل أدرجه في الثالث[7]، لكونه كما قال: مما يقاربه[8] ـ أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم، كأبي بكر ابن عبد الله، جماعة (**ثم أبو بكر ابن عيّاش**) بالمثناة التحتانية والشين المعجمة (**لهم**) أي للمحدثين من الرواة كذلك (**ثلاثة**) فقط لا رابع لهم (**قد بُيِّنُوا مَحَلَّهم**) أي في محلهم. ٩٣١

أولُهم: الكوفيُّ القارئُ الشهير، راوي قراءة عاصم، واسمُ جده: سالم، الذي أسلفتُ في «الكنى»[9] الخلافَ في اسمه، وكونَ الصحيح أن اسمَه كنيتُه، وأنه عُمّر نحو مائة سنة.

وثانيهم: حمصيٌّ يروي عن عثمان بن شِبَاك[10] الشامي، وعنه جعفر بن

---

(١) «علوم الحديث» (٣٢٨). (٢) «المتفق والمفترق» (٣/ ١٨٨٨).
(٣) «الثقات» (٩/ ١١٦).
(٤) هو حديث: (أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟..) الحديث. «صحيح مسلم»، كتاب الصلاة: باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١/ ٣٠٥ ـ ح٦٥) من حديث أبي مسعود البدري ﷺ.
(٥) «الثقات» (٥/ ٣٥٦). (٦) «معرفة الثقات» (٢/ ٢٤٢).
(٧) وهو ما حصل الاتفاق فيه في كنية الراوي ونسبته.
(٨) «علوم الحديث» (٣٢٧). (٩) (ص٢٠٤) من هذا الجزء.
(١٠) بكسر المعجمة ثم موحدة مخففة. «الإكمال» (٥/ ٢٨).

عبد الواحد الهاشمي، وقال الخطيب: «إنه هو وشيخه مجهولان، والراوي عنه كان غير ثقة»(١).

وثالثهم: سُلَمي، مولاهم، باجدّائي، واسمه حسين، له مصنف في «الغريب» كما أسلفتُه فيه(٢).

روى عن جعفر بن بُرْقَان. وعنه علي بن جَميل الرَقّي، وغيرُه. قال الخطيب: «وكان فاضلاً أديباً مات سنة أربع ومائتين بـ «باجدّاء». قاله هلال بن العَلَاء»(٣).

٩٣٢ **والسادس**: ضدُّ ما قبله، وهو أن يتفق أسماؤهم وكنى آبائهم، **(و)** منه: **(صالح، أربعة كلهم ابن)** أي كل منهم ولد **(أبي صالح، اتباع)** بالنقل **(هُمُ)**.

فأولهم: أبو محمد المدني، مولى التَّوْأَمَة ابنةِ أُمية بن خَلَف الجُمَحِي، واسمُ أبي صالح: نَبْهان. وقيل: إن نبهانَ جدُّه، فعن أبي زُرْعة قال: «هو صالح بن صالح بن نبهان، ونبهانُ يكنى أبا صالح»(٤).

وكذا قال ابنُ أبي حاتم: «نبهان أبو صالح مولى التوأمةِ هو جدّ صالح مولى التوأمة، لأنه صالح بن صالح بن أبي صالح»(٥).

قال شيخُنا: «ولم أر هذا لغيره»(٦). كذا قال(٧).

يروي عن جماعة من الصحابة. واختُلِف في الاحتجاج به(٨). مات سنة

---

(١) «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١٢٢). (٢) (٣/ ٤١٦).

(٣) «المتفق والمفترق» (٣/ ٢١٢٢) رقم (١٥٧٥).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٦). (٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٢).

(٦) قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٧): (وأغربَ ابنُ أبي حاتم فقال: نبهان أبو صالح مولى التوأمة هو جد صالح مولى التوأمة لأنه صالح بن صالح بن أبي صالح، ولم أر هذا لغيره). انتهى. **قلت**: ابن أبي حاتم هو من هو في علم الرجال، فكيف إذا كان معه أبو زرعة كما مضى قريباً؟!.

(٧) إشارة إلى عدم إقراره لشيخه في دعوى الإغراب.

(٨) **وخلاصته**: أن من العلماء من ضعفه كشعبة ومالك ويحيى بن معين، ويحيى القطان وغيرهم ومنهم من قال: إنه ثقة ولكنه اختلط قبل موته سنة ١٢٥ فمن سمع منه قبلها كابن أبي ذئب وابن جريج فلا بأس به. ومن سمع منه بعد اختلاطه وتَغَيُّره كالثوري ومالك وابن عيينة فليس بشيء. قال الإمام أحمد: (مالك أدرك صالحاً وقد اختلط =

خمس وعشرين ومائة[١].

وثانيهم: أبو عبد الرحمن المدني السَّمّان، واسم أبي صالح ذَكْوان، يروي عن أنس، وحديثُه عند مسلم، والترمذي[٢].

وثالثُهم: السَّدُوسي، يروي عن علي وعائشة. وعنه خَلّاد بن عَمرو. ذكره البخاري في «تاريخه»[٣]، وابنُ حبان في «ثقاته»[٤].

ورابعهم: الكوفي، مولى عَمرو بنِ حُرَيث المخزُومي، واسم أبي صالح: مهران، يروي عن أبي هريرة. وعنه أبو بكر ابنُ عياش. وحديثُه عند الترمذي[٥]، ذكره البخاري في «تاريخه»[٦]، وابنُ حبان في «ثقاته»[٧]. وضعّفه ابنُ معين[٨]، وجهّله النسائي[٩]، ولم يذكره الخطيب[١٠].

وفيمن بعد هؤلاء الأربعة **آخر** أَسَدِي، يروي عن الشعبي، وعنه زكريا بنُ أبي زائدة، حديثه في «النسائي»[١١]، وذكره البخاري في «تاريخه»[١٢]. وتركه

= وهو كبير، وما أعلم به بأساً من سمع منه قديماً، فقد روى عنه أكابر أهل المدينة). «الميزان» (٢/ ٣٠٣).

(١) وقيل: سنة ١٢٦ «التقريب» (٢٧٤).

(٢) مسلم في «الحج»: باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها (٢/ ١٠٠٥ ـ ح٤٨٤) والترمذي في «المناقب»: باب في فضل المدينة (٥/ ٧٢٢ ـ ح٣٩٢٤) من روايته عن أبيه عن أبي هريرة. وأما روايته عن أنس فيظهر أنها خارج الكتب الستة. فقد قال أهل العلم: (له في الصحيح حديث واحد في فضل المدينة. استغربه الترمذي وحسّنه).
«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٩٤).

(٣) «الكبير» (٤/ ٢٨٣).

(٤) (٤/ ٣٧٧).

(٥) في «المناقب»: باب في فضل العجم (٥/ ٧٢٥ ـ ح ٣٩٣٢).

(٦) «الكبير» (٤/ ٢٨٣).

(٧) (٤/ ٣٧٥).

(٨) في «التاريخ» رواية عثمان الدارمي (١٣٤).

(٩) ممن عزاه إليه الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٠١).

(١٠) يعني في كتابه: «المتفق والمفترق».

(١١) في «السنن الكبرى»: كتاب الصيام (ح٣٠٧٦، ٣٠٧٧)، وفي «عشرة النساء» (ح٩١٣٣).

(١٢) «الكبير» (٤/ ٢٨٤).

ابن الصلاح ـ تبعاً للخطيب ـ لتأخره، لا سيما وبعضهم سمّى والدَه صالحاً. لكن قال البخاريُّ: إن الأولَ أصح[1].

وكذا بعدهم **آخَر** يروي عن عَبْدِ خَير، وعنه عطاءُ بن مسلم الخَفّاف[2]. ذكره ابن أبي حاتم[3]، وابنُ حبّان في «الثقات»[4]، وفرّق بينه وبين الذي قبله. وهو الظاهر كما قال شيخنا[5].

٩٣٣ **(ومنه)** أي هذا النوع **وهو سابع** الأقسام **(ما)** الاتفاق فيه **(في اسم)** أو في كُنيةٍ، أو في نِسبةٍ **(فقط)**، ويقع في السند منهم واحدٌ باسمه، أو بكنيته، أو بنسبته خاصةً مُهملاً من ذكر أبيه، أو غيره، مما يتميّز به عن المُشارِكِ له فيما ورد به فيلتبس، **(ويُشكِلُ)** الأمرُ فيه ـ وللخطيب فيه بخصوصه كتابٌ مفيد سمّاه: «المكمل في بيان المهمل»[6] ـ ولذا كان حقُّه أن يُفردَ بنوع مستقل،

---

(١) الذي في المطبوع من «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٤): (صالح بن صالح الأسدي عن عَبدِ خَير، روى عنه عطاءُ بن مسلم الخفاف. حدثني محمد بن سَلَام: نا القاسم العُرَني عن زكريا: أخبرني صالح بن أبي صالح. .) ففي أولها (صالح بن صالح) ثم (صالح بن أبي صالح) ثم تكرر بعدهما ثلاثَ مرات: واحدةً كالأول واثنتين كالثاني. وما عزاه السخاوي إلى البخاري نصّ العراقي في «التقييد» (٤٠٩) على أنه في «التاريخ الكبير». ولم أجده في المطبوع منه.

(٢) جعله البخاريُ في المصدر السابق والذي قبله: واحداً. فقد ذكر في ترجمته أيضاً روايتَه عن الشعبي وروايةَ زكريا بن أبي زائدة عنه. مع اضطرابه في اسمه كما تقدم.

(٣) في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٦) ولكن ليس فيه إلا (صالح بن صالح الأسدي. .).

(٤) قال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٦٣): (صالح بن أبي صالح الأسدي يروي عن الشعبي، روى عنه زكريا بن أبي زائدة. كذا عند بعض: صالح بن صالح الأسدي. وهو خطأ. لأن صالح بن صالح الأسدي يروي عن الشعبي وعبد خير ولا يروي عن غيرهما. . .).

قلت: فصالح بن صالح لا يدخل في هذا النوع الذي هو: (ما اتفق فيه أسماء الرواة وكنى آبائهم). والله أعلم.

(٥) في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٤). لكن أحدهما صالح بن أبي صالح كما عند ابن حبان وغيرِه والآخر صالح بن صالح. كما عند ابن أبي حاتم وغيرِه.

(٦) في ثمانية أجزاء وقيل سبعة. انظر كتاب: «الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها» (١٢٤)، وسماه الذهبي في «السير» (١٨/ ٢٩٠): «المكمل في المهمل».

خصوصاً وقد قال شيخنا: «إنه عكس المتفق والمفترق لكونه يُخشَى منه ظنُّ الواحد اثنين»[١].

(كنحو حماد إذا ما يُهمل) من نسبة أو غيرها[٢]، ولكن ذلك يتميّز عند أهل الحديث بحسب مَنْ أطلقه، (فإن يك ابنُ حرب) هو سليمان (أو عارِمُ) بمهملتين، وهو لقبٌ لمحمد بن الفَضل السَّدُوسي شيخ البخاري (قد أطلقه) أي مُهملاً (فهو) كما قال محمد بنُ يحيى الذُّهلي، والرامَهُرْمزي[٣]، ثم المِزّي[٤] (ابنُ زيد) حمادُ. (أو وَرَدَ) مطلقاً أيضاً (عن) واحدٍ من أبي سَلَمة موسى بن إسماعيل (التَّبُوذَكي) بفتح المثناة الفوقانية، وضم الموحدة، وفتح الذال المعجمة نسبةً - في «البصرة» - لبيع السماذ - بفتح المهملة، وآخره معجمة[٥] - وهو السِرْجِين والرمادُ تُسمّد به الأرض.

٩٣٤ ٩٣٥

وقال ابنُ ناصر: «هو عندنا الذي يبيع ما في بطون الدجاج من الكبد، والقلب، والقانصة»[٦].

وكان يقول: «لا جُوزِيَ خيراً مَن نَسبني كذلك، أنا مولى لبني مِنْقَر، وإنما نزل داريَ قومٌ من أهلها فنُسبتُ كذلك»[٧]، وقال ابنُ أبي حاتم: «إنه اشترى بها داراً فنسبت إليه»[٨].

(أو) عن (عفانَ) هو ابن مسلم الصفار، (أو ابنِ مِنْهال) هو حجاج، أو عن هُدْبَةَ بن خالد - ولكن لم يذكره ابنُ الصلاح، ولا نَظَمَهُ المؤلف - (فذاك

---

(١) «النزهة» (٦٢).

(٢) عقد المزي في آخر ترجمة حماد بن سَلَمة من «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩) فصلاً فيمن اشترك في الرواية عن الحمادين أو انفرد عن أحدهما فذكر من ذلك جماعة. وكذا فعل الذهبي في آخر ترجمة حماد بن زيد من كتاب «السير» (٧/ ٤٦٤)، واستوفى العراقي في «التقييد» (٤١١ - ٤١٣) أسماء الرواة المنفردين عن كل منهما.

(٣) «المحدث الفاصل» (٢٨٤). (٤) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).

(٥) كذا. والذي في «القاموس»: بالدال المهملة.

(٦) سمعه السمعاني من أبي الفضل ابن ناصر المذكور كما في «الأنساب» (٣/ ٢٣).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٥).

(٨) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٦) ولفظه: (وإنما سمي بتبوذكي لأنه اشترى بتبوذك داراً فنسب إليه).

الثاني) أي حماد بن سلمة المَطْويُّ في الذِّكْر، ووُصفَ بالثاني لتأخّره عن ابن زيد بالإشارة، وإلا فابنُ سلمة أقدمُ وفاةً[١] منه. وممن نصّ على أنه المرادُ من التبوذكي: الرَّامَهُرمزي[٢]، وكذا ابنُ الجوزي، وزاد: أن التبوذكي لا يروي إلا عنه خاصة»[٣].

ومن ابنِ منهال: الذهليُّ والرامَهُرمزي[٢] والمِزّي[٤].

ومن عفانَ: هو نفسُه كما رواه الذُّهلي عنه. ومشى عليه المِزي[٤]. وقال المصنفُ: «إنه الصواب»[٥].

وقولُ الرامَهُرمزي: «إنه يمكن أن يكون أحدَهما»[٢] ـ وإن كان صحيحاً في حد ذاته ـ لا يجيء بعد نصّه على اصطلاحه، وإن مشى عليه ابنُ الصلاح بحكاية قولين[٦].

ومن هُدْبَةَ: المِزّيُ[٧]، وقد نظمه البُرهانُ الحلبيُّ ـ تلميذُ الناظم ـ فقال:

كـذا إذا أطـلـقـه هَـدّابُ هـو ابـنُ خـالـد فـلا يـرتـاب[٨]

ومن أمثلة ذلك ـ مما عند ابن الصلاح[٩] ـ إطلاقُ عبد الله، وحَكَى عن سلمة بن سليمان[١٠] أنه حدَّث يوماً فقال: «أنا عبدُ الله...»، فقيل له: ابنُ مَنْ؟ فقال: «يا سبحان الله! أما ترضون في كل حديث حتى أقول: ثنا عبد الله بنُ المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي الذي منزله في «سكة صغد»؟ «ثم قال سلمة: «إنه إذا قيل: عبدُ الله بـ «مكة» فهو ابنُ الزُبير، أو بـ «المدينة» فابنُ عُمَر، أو بـ «الكوفة» فابنُ مسعود أو بـ «البصرة» فابنُ عباس. أو بـ «خراسانَ» فابنُ المبارك».

---

(١) حيث كانت وفاته سنة ١٦٧، ووفاة حماد بن زيد سنة ١٧٩ «التقريب» (١٧٨).

(٢) «المحدث الفاصل» (٢٨٤).

(٣) «التلقيح» (٥٨٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢١٣).

(٦) «علوم الحديث» (٣٢٨).

(٧) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).

(٨) للبُرهان الحلبي حاشيةٌ على «ألفية العراقي» وشَرْحِها ـ كما في ترجمته في «الضوء اللامع» (١/ ١٣٨) ـ فلعل هذا البيتَ فيها.

(٩) «علوم الحديث» (٣٢٨).

(١٠) المروزي، أبو سليمان، الحافظ المؤدب. مات سنة ٢٠٣هـ، وقيل غير ذلك. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٣)، و«السير» (٩/ ٤٣٣).

قال ابنُ الصلاح: وقال الحافظُ أبو يَعْلَى الخَليليُّ القَزويني: إذا قاله المصريُّ[١] فابنُ عَمْرو بن العاص، أو المكيُّ فابنُ عباس»، انتهى[٢].

فاختلف القولان في إطلاق المكي[٣].

وقال النَّضرُ[٤] بنُ شُمَيل: «إذا قاله الشامي فابنُ عَمرو بن العاص، أو المَدَني فابنُ عُمر».

قال الخطيب: «وهذا القولُ صحيح»، قال: «وكذلك يفعل بعضُ المصريين في إطلاقِ عبد الله، وإرادَتِه ابنَ عَمرو بنِ العاص»[٥].

وإطلاقُ شعبةَ أبا جَمرة عن ابن عباس، فإنه يريد نَصْرَ بنَ عِمران الضُّبَعِي[٦] ـ وهو بالجيم والراء[٧] ـ وإنْ كان يروي عن سبعةٍ مِمّن يروي عن

---

(١) في (س) و(م): (البصري) بالموحدة بدل الميم. والمذكور أعلاه من النسخة (الأزهرية)، وهو الذي عند ابن الصلاح، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٤٠)، وهو الصواب.

(٢) من «علوم الحديث» (٣٢٩). وما حكاه عن سلمة بن سليمان، أخرجه عنه الخطيب في «الجامع» (٢/ ٧٣).

(٣) في (س) و(م): (فاختلف القولان في إطلاق البصري والمكي). والمثبت أعلاه من (الأزهرية) هو الصواب.

(٤) في (س): الفضل. من الناسخ.

(٥) نقل العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤١٣) كلام النضر بن شميل وتعليق الخطيب عليه وعزاه إلى «الكفاية» ولم أظفر به فيها مع مراجعتي طبعتين لها. وقد مضى أن الخطيب في «الجامع» (٢/ ٧٣) أخرج عن سلمةَ بنِ سليمانَ أطولَ منه.

(٦) في (س): (الضُبَيعي) وشُكِلت بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة وإسكان المثناة التحتية. وهو خطأ، صوابه: (الضُبَعي) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة. «الأنساب» (٨/ ١٤٠)، و«التقريب» (٥٦١).

(٧) **قلت**: ذكر العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤١٤) أن شعبةَ قد أطلق أيضاً أبا حمزة ـ بالحاء المهملة والزاي ـ عن ابن عباس وذلك كما أخرجه مسلم في «البر والصلاة»: باب من لعنه النبي ﷺ، أو سبّه أو دعا عليه... (٤/ ٢٠١٠ ـ ح٩٧). وأحمدُ في «مسنده» (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١، ٣٣٨) كلاهما من طريق شعبة عن أبي حمزة ـ أي بالحاء المهملة والزاي ـ عن ابن عباس أنه قال: كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله ﷺ فاختبأت منه..) الحديث.

قلتُ: وقد نصّ العلماءُ ـ ومنهم المِزّي في «تحفة الأشراف» (٥/ ١٩٣) ـ على أن أبا حمزة هذا هو عِمرانُ بن أبي عطاء القَصّابُ الأسدي.

ابن عباس كلّهم بالحاء المهملة والزاي[١]، لأنه إذا أراد واحداً منهم بيَّنَهُ ونَسَبه[٢]، كما نقله ابنُ الصلاح عن بعض الحفاظ[٣].

ويتبيّن المُهملُ ويزولُ الإشكالُ عند أهل المعرفة:

١ ـ بالنظر في الروايات، فكثيراً ما يأتي مُمَيّزاً في بعضها.

٢ ـ أو باختصاصِ الراوي بأحدهما:

أ ـ إما بأن لم يَرْوِ إلا عنه فقط كأحمدَ بن عَبدة الضّبّي، وقتيبةَ، ومُسَدّد، وأبي الرَّبيع الزهراني فإنهم لم يرووا إلا عن حماد بن زيد خاصة.

وبهزِ بن أسد، فإنه لم يرو إلا عن ابن سلمة خاصة.

ب ـ أو بأن يكون من المكثرين عنه، الملازمين له دون الآخر[٤].

وقد حدّث القاسمُ المُطَرِّز[٥] يوماً بحديث عن أبي همام[٦]، أو غيرِه عن الوليد بن مسلم عن سفيان. فقال له أبو طالب ابنُ نصر الحافظ[٧]: مَن سفيانُ هذا؟

---

(١) عرفتُ منهم أبا حمزةَ أنسَ بنَ سِيرينَ التابعيَّ الجليلَ كما في ترجمته في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٧). وأبا حمزة عِمرانَ بنَ أبي عطاء القصابَ الذي أشرتُ إليه في التعليقة السابقة.

(٢) مضى في التعليقة قبلَ السابقة أن هذا ليس على إطلاقه؛ فقد أطلق أبا حمزة ـ بالحاء المهملة والزاي ـ ولم يبيّنه ولم يَنْسِبه. كما أنه نَسَب ـ أبا جمرة ـ بالجيم والراء ـ فقد أخرج البخاريُّ في «الحج»: باب التمتع والقران والإفراد بالحج (٣/ ٤٢٢ ـ ح١٥٦٧) من طريق شعبة قال: أخبرنا أبو جمرة نصرُ بنُ عمرانَ الضُّبَعي قال: تمتعتُ فنهاني ناسٌ فسألت ابنَ عباس..) الحديثَ. والحاصلُ أن قولَهم: إن شعبة إذا أراد أبا جمرة ـ بالجيم والراء ـ أطلق، وإذا أراد أبا حمزة ـ بالحاء المهملة والزاي ـ بيَّنَه ونَسَبه ليس ذلك على إطلاقه في المسألتين. والله أعلم.

(٣) «علوم الحديث» (٣٢٩).

(٤) كإكثار سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار.

(٥) الحافظ العلامة أبو بكر القاسم بن زكريا المعروف بالمطرز مات سنة ٣٠٥. «السير» (١٤/ ١٤٩).

(٦) الحافظ الوليد بن شجاع بن الوليد السَّكوني. مات سنة ٢٤٣ «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٢).

(٧) أحمد بن نصر بن طالب البغدادي. مات سنة ٣٢٣ «السير» (١٥/ ٦٨).

فقال: الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عُيَينة، فقال له المطرّز: مِن أين قلتَ؟ فقال: لأن الوليدَ قد روى عن الثوري أحاديثَ متعددة محفوظة، وهو مليء بابن عُيينة[1].

جـ ـ أو بكونه ـ كما أشير إليه في «معرفة أوطان الرواة»[2] بَلَدِيَّ شيخِه، أو الراويَ عنه إن لم يُعرف بالرحلة.

فإن بذلك، وبالذي قبله يغلب على الظن تَبْيينُ المهمل.

ومتى لم يتبيّن ذلك بواحدٍ منها، أو كان مختصاً بهما معاً فإشكالُه شديد، فيُرجَع فيه إلى القرائن والظنِّ الغالب.

قال ابن الصلاح: «وقد يُدرَكُ بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا في ذلك بظنٍّ لا يَقْوَى»[3].

ومما اختُلف فيه روايةُ البخاري عن أحمدَ ـ غيرِ منسوبٍ ـ عن ابن وهب[4]، فإنه إما أحمدُ بن صالح، أو أحمدُ بن عيسى.

وكذا روايتُه عن محمد ـ غيرِ منسوب أيضاً ـ عن أهل «العراق»، فإنه إما محمد بن سَلَام البيكندي، أو محمدُ بن يحيى الذُهلي.

أو عن عبدِ الله ـ غيرِ منسوبٍ ـ تارةً عن يحيى بن مَعين، وتارةً عن سليمان بن عبد الرحمن، فإنه إما عبدُ الله بن حماد الآمُلي ـ كما قاله الكَلَابَاذي[5] ـ، أو عبدُ الله بنُ أُبَيّ الخُوَارزميُّ القاضي، وهو ـ كما قال

---

(١) «علوم الحديث» (٣٣٠).

قلت: وفيما ذكره أبو طالب نظر، فقد رجعتُ إلى ترجمة الوليد بن مسلم في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٨٦) فلم يذكر من شيوخه سفيانَ بن عيينة وإنما ذكر سفيانَ الثوري. ورجعتُ إلى ترجمة سفيانَ بن عيينة (١١/ ١٧٧) فلم يذكر من تلاميذه الوليدَ بن مسلم في حين أنه ذكر الوليد من تلاميذ سفيان الثوري في ترجمته (١١/ ١٥٤). **قلت**: وهذا لا يتناسب مع قول أبي طالب: (وهو مملوء بابن عيينة). فالأقرب قول المطرز، والله أعلم. **قلت**: وبعد كتابتي لهذا وقفت على كلام للحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤١٦) أشار فيه إلى ما ذكرت.

(٢) (ص٥١٥) من هذا الجزء. (٣) «علوم الحديث» (٣٣٠).

(٤) في عدة مواضع من «صحيحه»، انظرها وما بعدها في «هدي الساري» (٢٢٢) وما بعدها.

(٥) «رجال صحيح البخاري» (١/ ٤٣٧).

المصنفُ ـ: الظاهرُ[(١)]، لروايته في كتابه في «الضعفاء» عنه صريحاً عدةَ أحاديث عن سليمانَ المذكورِ، وغيرِه[(٢)]. أو عن أبي أحمدَ ـ غيرِ مسمى ـ عن محمد بن يحيى، فإنه إما مرّارُ بن حمويه، أو محمدُ بن عبد الوهاب الفراء، أو محمدُ بن يوسف البِيكندي[(٣)].

٩٣٦ **(ومنه)** أي هذا النوع ـ **وهو ثامن الأقسام** ـ: **(ما)** يحصل الاتفاقُ فيه **(في)** لفظ **(نسب)** فقط، والافتراقُ في أنّ ما نُسب إليه أحدُهما غيرُ ما نُسِب إليه الآخر ـ ولأبي الفضل ابن طاهرِ الحافظِ فيه بخصوصه مصنَّف حَسن[(٤)] ـ **(كالحنفي)** حيث يكون المنسوبُ إليه **(قَبيلاً)** أي قبيلةً وهم «بنو حنيفة» منهم: أبو بكر عبدُ الكبير، وأبو علي عُبيد الله ابنا عبد الحميد الحنفي، أخرج لهما الشيخان **(او)** ـ بالنقل ـ يكون **(مذهباً)** وهم خلق يدينون مذهبَ أبي حنيفة النعمانَ بنِ ثابت الكوفي، أُفْرِدوا بالتصنيف من غيرِ واحد[(٥)]. وأنت ـ فيمن يُنسَب للمذهب ـ بالخيار بين أن تقول: حنفي. بلا ياء **(او)** بالنقل **(باليا)** المثناة التحتانية وبالقصر ـ كما ذهب إليه جماعة من المحدثين، منهم: ابنُ طاهر المذكورُ[(٦)] ـ **(صِفِ)** ليكون إثباتُها مميزاً لهم عن الآخرين. لكن قال ابنُ الصلاح: «إنه لم

---

(١) وقبله قال الذهبي: (والأرجح عندي أنه ابنُ أُبَيّ). «السير» (١٣/ ٥٠٤)، لكن ذكر الحافظ في «هدي الساري» (٢٣٢) أن في رواية أبي زيد المروزي: (عبد الله بن حماد عن يحيى بن معين)، وأن رواية أبي علي بن السكن: (عبد الله بن حماد عن سليمان بن عبد الرحمن)، **قلت**: فبهذا يترجح ما ذهب إليه الكلاباذي. والله أعلم.

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢١٧).

(٣) والأول هو رواية ابن السكن، وبه جَزَم أبو ذر الهروي عن بعض مشايخه، وأبو نعيم في «المستخرج» وأبو مسعود في «الأطراف» وغيرهم. «هدي الساري» (٢٤١). وجميع من ذكرهم السخاوي هنا من رجال «التهذيب» كما هو معلوم.

(٤) واسمه: (الأنساب المتفقة في الخط، المتماثلة في النقط والضبط)، وقد طبع قديماً في (ليدن)، ثم صوّرته ونشرته مكتبة المثنى ببغداد. وفي آخره ذيل عليه لأبي موسى الأصبهاني.

(٥) أوَّلها وأشهرُها كتاب: «الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية»، لعبد القادر بن محمد القرشي المتوفى سنة ٧٧٥. وهو مطبوع.

(٦) في كتابه: «الأنساب المتفقة في الخط» (٣٦) ولفظه: (والصحيح في هذه النسبة ـ يعني إلى المذهب ـ: الحنيفي).

يجد ذلك عند أحد من النحويين إلا عن أبي بكر ابن الأنباري[١] الإمام[٢]، قاله في «الكافي»[٣]. انتهى[٤].

وقد اشتبه جماعةٌ ممّن نُسب إلى القبيلة على بعضِ مَن صنف «طبقات الحنفية» فأدخلَهم فيها، وربما كان منهم مَن تقدّم على إمام المذهب[٥]، كما اتفق لِشهردار الدَّيلَمِي صاحبِ «الفردوس» فإنه أدخلَ في «تاريخه لهَمَذَان» ـ كما قال الذهبيُّ ـ خَلْقاً من الهَمْدَانِيّين المنسُوبين إلى القبيلة[٦].

---

(١) قال السيوطي في «التدريب» (٢/ ٤٧٤): والصوابُ معه وقد اخترتُه في (جمع الجوامع في العربية) فقد قال ﷺ: (بعثت بالحنيفية السمحة) فأثبت الياء في اللفظة المنسوبة إلى الحنيفية فلا مانع من ذلك) انتهى. **قلت**: والكلام إنما هو في النسبة إلى (حنيفة) بدون الياء وليس إلى (حنيفية) بإثباتها. والصحيح المشهور هو ما عليه الجمهور. راجع أبوابِ النسب في كتب النحو (باب النسَب إلى (فَعِيلة) حيث لم يذكر بعضُها إلا ذلك القولَ وحدَه. «أوضح المسالك» (٦٦٦).

(٢) اللغوي ذي الفنون محمد بن القاسم بن بشار المتوفى سنة ٣٢٨. «طبقات النحويين واللغويين» (١٥٣) و«السير» (١٥/ ٢٧٤).

(٣) ذكر هذا الكتاب منسوباً لابن الأنباري أيضاً: ياقوت في «معجم الأدباء» (١٨/ ٣١٢)، والذهبي في «السير» (١٥/ ٢٧٦).
وذكر الذهبي، وابن خلكان في «الوفيات» (٤/ ٣٤٢) أن له كتاباً آخر باسم «شرح الكافي» قال الذهبي: (ثلاث مجلدات).
ولما حقق د. حاتم الضامن كتاب ابن الأنباري: (الزاهر) ذكر في مقدمته (١/ ٢٣) مصنفاته المطبوعة ثم المخطوطة، ثم ما ذكر له ولم يقف عليه وعدّ من هذا القسم كتابه: (الكافي).

(٤) «علوم الحديث» (٣٣٠).

(٥) يعني بحيثُ كان زمنُه قبلَ زمنِ الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(٦) على هذا الكلام ملاحظتان أُولاهما: وصفُه لشهردار بـ (صاحب الفردوس)، وكتابُ «الفردوس» إنما هو لأبيه شيرويه، وأما كتابُ شهردار فهو «مسند الفردوس» كما تقدم في الحاشية (٢٨٣).
وأُخْرَاهما: قال الحافظ العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٩٩): (وقرأتُ بخطه ـ يعني الذهبي ـ أن شيرويه ـ يعني ابن شهردار الديلمي ـ أدخل في «تاريخ همذان» له خَلْقاً من القبيلة وَهَماً)، أي غَلَطاً.
=

وكالآمُلِي، فهو موضعان: «آمُل طَبَرستان»، قال السمعاني: «وأكثر أهل العلم من «طبرستان» منه»[(١)].

و«آمل جَيْحُون»، ومنهم عبدُ الله بنُ حَمّاد الآملي، أحدُ شيوخ البخاري[(٢)]. وقد جعله الحافظان أبو علي الغَسّانيُّ[(٣)]، ثم عِياضٌ[(٤)] من الأُولى. قال ابنُ الصلاح: «وهو خطأ»[(٥)].

ومنه أنْ يتّفق اسمُ الراوي واسمُ شيخِه مع مجيئهما معاً مُهمَلَين من نسبةٍ يتميّز أحدُهما بها عن الآخر، كالرَّبيع بن أنس عن أنس، هكذا يأتي في الروايات، فيُظَن أنه يروي عن أبيه ـ كما وقع في «الصحيح» عن عامر بن سعد عن سعد، وهو أبوه[(٦)] ـ وليس أنسٌ شيخُ الرَّبيع وَالِدَه، بل أبوه بَكْري، وشيخُه أنصاري، وهو أنسُ بن مالك الصحابي الشهير، وليس الربيعُ المذكورُ من أولاده[(٧)].

= وهذا يُظهِرُ أنَّ الذهبيَّ جعلَ كتابَ «تاريخ هَمَذَان» لشيرويه، وأنه هو الذي غَلِطَ في إدخال بعض من ينتسبون للقبيلة فيه، وليس شهردار.

تنبيه: ذكر السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (٢٨٥) أن كلًّا من شيرويه وابنه شهردار ألّف في «تاريخ هَمَذان».

قلتُ: فلعل تقاربَ اسم الأب والابن، وكونَهما ألّفا في تاريخ همذان جعل ذهنَ السخاوي ينتقلُ من الأب إلى الابن. والله أعلم.

(١) «الأنساب» (١/ ١٠٦) و«آمل طبرستان» و«آمل جيحون» كلاهما في دولة روسيا.

(٢) هو في الأصل من تلامذة البخاري وروايته عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر. له ترجمة في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٢٩) و«السير» (١٢/ ٦١١) و«التقريب» (٣٠٠). وانظر: «الفتح» (٨/ ٣٠٣).

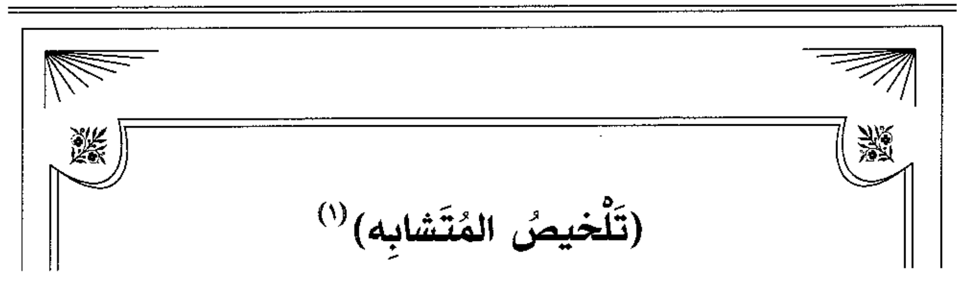
(٣) «تقييد المهمل» لقطة (٧٢/أ) من النسخة الحلبية.

(٤) «مشارق الأنوار» (١/ ٦٩).

(٥) «علوم الحديث» (٣٣٠).

(٦) أوردَ المِزّيُّ في «تحفة الأشراف» (٣/ ٢٨٩ ـ ٣٠١) اثنين وثلاثين حديثاً من رواية عامر ابن سعد عن أبيه سعدِ بن أبي وقاص ﷺ. بعضُها في «الصحيحين» وبعضُها في غيرِهما.

(٧) أورد المِزّي في «تحفة الأشراف» (١/ ٢١٨ ـ ٢١٩) أربعةَ أحاديثَ من رواية الربيع بن أنس البكري عن أنس بن مالك ﷺ. عزا واحداً منها لأبي داود، واثنين للترمذي، والرابعَ لابن ماجه.



(تَلْخيصُ المُتَشابِه)[1]

(ولَهُمْ) أي المحدثين (قسمٌ) آخرُ (من النوعين) السابقَين (مُرَكَّبٌ) وهو إما (متفقُ اللفظَين) أي نطقاً وخطًّا (في الاسم) خاصةً، مفترقٌ في المسمَّيَين، (لكنْ) بالتشديد (أباه) أي المتفق اسماهما (اختلفا) نطقاً[2](أو عكسَه) بأن يأتلِفَ الاسمان خطاً ويختلفا لفظاً، ويتفقَ أسماءُ أبويهما لفظاً[3]، (أو نحوَه) أي المذكور، بأن يتفقَ الاسمان أو الكنيتان لفظاً وتختلفَ نسبتُهما نطقاً[4]، أو تتفق النسبةُ لفظاً ويختلفَ الاسمان أو الكنيتان لفظاً[5] وما أشبهَ ذلك[6]. ٩٣٧ ٩٣٨

---

(١) وهو النوعُ الخامس والخمسون من كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثَه في المصادر التالية:
١ ـ «التقريب» للنووي مع التدريب (٢/ ٤٧٥).
٢ ـ «المنهل الروي» (١٢٩).
٣ ـ «اختصار علوم الحديث» (٢٢٤).
٤ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢١٧).
٥ ـ «نزهة النظر» (٦٣).
٦ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٩٣).
٧ ـ «منهج ذوي النظر» (٢٨٠).

(٢) مثلُ موسى بن علي ـ بفتح العين المهملة ـ وموسى بن عُلَي بضمها.

(٣) مثل سُرَيج ـ بالسين المهملة والجيم ـ بن النعمان وشُرَيح ـ بالمعجمة والحاء المهملة ـ ابن النعمان.

(٤) مثالُ الاسمَين: محمد المُخَرِّمي ـ بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة، ومحمدُ المَخْرَمي بفتح الأول والثالث وإسكان الثاني.
ومثال الكنيتين: أبو عَمْرو الشَيباني بالشين المعجمة، وأبو عَمْرو السَيباني بالسين المهملة.

(٥) مثالُ الاسمَين: حَنَان ـ بمهملة ثم نون ـ الأسدي، وحَيّان ـ بمهملة ثم مثناة تحتية ـ الأسدي.
ومثالُ الكنيتَين: أبو حَبّة ـ بمهملة ثم موحدة ـ الأنصاري، وأبو حَيّة ـ بمهملة ثم مثناة تحتية ـ الأنصاري.

(٦) وستأتي أقسامُه وأمثلتُه قريباً إن شاء الله.

٩٣٩ **(و)** قد **(صنّفا فيه)** الحافظُ **(الخطيبُ)** ـ السابقُ إلى غالبِ ما صنَّفه في أنواع هذا الشأن ـ كتاباً جليلاً سماه: «تلخيص المتشابه»[١]، ثم ذيّل عليه أيضاً بما فاته أوّلاً[٢]. وهو كثيرُ الفائدة.

بل قال ابنُ الصلاح: «إنه[٣] من أحسنِ كُتُبه، لكنْ لم يُعْرِب باسمِه الذي سماه به عن موضوعه كما أَعْرَبْنا عنه» انتهى[٤].

وهو كذلك، فإنه لا تُعْلَم حقيقتُه من مُجَرّد التسمية[٥].

وفائدةُ ضبطه: الأمنُ من التصحيفِ[٦]. وظنِّ الاثنين واحداً[٧].

ولكلٍّ من هذه الأقسامِ أمثلةٌ أدخلَ فيها الخطيبُ[٨]، ثم ابنُ الصلاح[٩] ما لا يشتبه غالباً، كَثَوْر، اثنان: ابنُ زيدٍ وابنُ يَزيدَ. وابنِ زُرَارةَ اثنان: عُمر وعَمرو. وابنِ أبي عبد الله اثنان: عُبَيدُ الله وعَبدُ الله. مع اعترافِ ابن الصلاح في أوّلهما بأنه مما يتقارَبُ ويشتبهُ مع الاختلافِ في الصورة[١٠].

فـ**الأولُ** ـ وهو ما حصل الاتفاقُ فيه في الاسم والاختلافُ في الأب ـ

---

(١) اسمُه كاملاً: (تلخيصُ المتشابه في الرَّسْم وحمايةُ ما أشكلَ منه عن بَوَادر التصحيف والوَهْم)، وقد طُبع في دمشق سنة ١٤٠٥ بتحقيق سُكَينة الشهابي.

(٢) وسماه: (تالي التلخيص). منه نسخٌ خطيةٌ ناقصةٌ في «دار الكتب المصرية»، والمسجد الأقصى وغيرِهما. كما في مقدمة تحقيق الكتاب السابق.

(٣) أي كتاب: «تلخيص المتشابه...».

(٤) «علوم الحديث» (٣٣١). لكنْ ما أعربَ به ابنُ الصلاح عنه لم يَخْلُ من الطُّول حيث قال: (النوعُ الخامس والخمسون: نوع يتركّب من النوعَين اللذَين قبله وهو أن يُوجَدَ الاتفاقُ المذكورُ في النوع الذي فَرَغنا منه آنفاً في اسمَي شخصَين أو كنيتِهما التي عُرِفا بها ويوجدَ في نَسَبهما أو نِسْبتهما الاختلافُ والائتلافُ المذكُورَان في النوع الذي قبلَه، أو على العكس من هذا بأن يختلفَ ويأتلفَ اسماهُما ويتفقَ نِسبتُهما أو نَسَبهُما اسماً أو كُنية).

(٥) يعني أنّ اسمَ الكتاب لا يَدُلُّ على المَضْمون المشار إليه، وهو حقيقةُ هذا النوع.

(٦) فلا يلتبس مثلاً الشَّيباني ـ بالمعجمة ـ بالسَّيباني بالمهملة وشُريح بسُريج وهكذا.

(٧) أي والأمنُ من ظنِّ الاثنين واحداً فلا يُظَنّ شُريحاً سُريجاً.

(٨) في كتابه «تلخيص المتشابه».

(٩) «علوم الحديث» (٣٣٣).

(١٠) المصدر السابق (٣٣٢).

(نحوُ موسى بنِ عَلي) بفتح العين، مُكبّر كالجادّة، (وابنِ عُلَي) بالضم مصغر، موسى أيضاً.

فالأول جماعةٌ[١] منهم: مَنِ اسمُ جده عبدُ الله، ويُكنى أبا عيسى، الخُتَّلي الذي روى عنه أبو بكر ابنُ مُقَسِّم المقرئ، وأبو علي ابنُ الصواف وغيرُهما، ومات بعد الثلاثمائة، وكلُّهم[٢] متأخرون، ليس في «الكتب الستةِ» ولا في «تاريخِ البخاري» ولا «الجرحِ» لابن أبي حاتم منهم أحدٌ[٣].

والثاني فَرْدٌ اسمُ جده رَبَاح، اللخْمِي المصري، أميرُ «مصرَ» المخرَّجُ له عند مسلم[٤]، بل والبخاريّ لكنْ في «الأدبِ المفرد»[٥]، وأصحابِ «السنن الأربعة»[٦].

والضمُّ فيه هو المشهورُ، وعليه أهلُ «العراق».

ولكنَّ الذي صححه البخاريُّ وصاحبُ «المشارق»[٧]: الفتحُ[٨]، وعليه أهلُ «مصر»[٩].

---

(١) ذكر العراقيُّ في «التقييد» (٤١٨) المعروفين بهذا الاسم إلى زمن ابن الصلاح فبلغوا سبعة.

(٢) يعني أولئك الجماعة.

(٣) قاله قبله العراقيُّ في «التقييد» (٤١٨) وأضاف: «الثقات» لابن حبان وبعض التواريخ.
قلت: لكن يُستدرَكُ عليهما بما جاء في النُّسخة المطبوعةِ من «الجرح والتعديل» (٨/ ١٥٤) حيث ترجم لموسى بن علي العجلي.

(٤) ومما خرّجه له حديثُ: (ثلاثُ ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نُصلِّي فيهن..) في «كتاب صلاة المسافرين»: باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (١/ ٥٦٨ ـ ح٢٩٣) عن أبيه عن عقبة بن عامر.

(٥) ومنها الأحاديثُ ذواتُ الأرقام: (٨٠، ٢٨٨، ٢٩٩) وغيرُها.

(٦) وفيها كَثْرة. ومنها حديثُ مسلم المتقدمُ أخرجه أبو داود برقم (٢١٩٢)، والترمذيُّ برقم (١٠٣٠)، والنسائي (٤/ ٨٢)، وابنُ ماجه برقم (١٥١٩) كلهم في «الجنائز».

(٧) (٢/ ١١٠).

(٨) لفظُ البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ١٤٧): (... وابنُ عَلي أصح).

(٩) عزا الضمَّ لأهل العراق والفتحَ لأهل مصر ابنُ سعد في «الطبقات» (٧/ ٥١٢) في ترجمة علي بن رباح.

وتوسّط بعضُ الحفاظ فجعله بالفتحِ اسماً له، وبالضمِّ لقباً[(١)].

وكان هو وأبوه يكرهان الضمَّ، ويقول كلٌّ منهما: «لا أجعلُ قائلَه في حِلّ»[(٢)].

واختُلِف في سببه فقال أبو عبد الرحمن المقرئ: «لأنَّ بني أميةَ كانت إذا سمعتْ بمولودٍ اسمُه عَلي ـ يعني بالفتح ـ قَتَلُوه، فقال أبوه: هو عُلَي» يعني بالضم[(٣)].

وقال ابنُ حبان في «ثقاته»: «كان أهلُ «الشام» يجعلون كُلَّ «عَلِي» عندهم عُلَيّا، لبُغْضهم عَلِياً رضي الله عنه»[(٤)].

ومحمدِ بنِ عَقيل ـ بفتح العين ـ، ومحمدِ بنِ عُقَيل ـ بضمها.

الأول نَيسابوري[(٥)]، والثاني فِرْيابي[(٦)]، وهما مشهوران وطبقتُهما متقاربة.

---

(١) ذكر ذلك عن بعضِ الحفاظِ: ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٣٣٢). ونحوه قولُ الذهبي في «السير» (٧/ ٤١٢) في ترجمة علي بن رباح: (واسمه علي، وإنما صغر).

(٢) عزاه إلى موسى القاضي عياضٌ في «المشارق» (٢/ ١١٠)، وأما أبوه فأخرجه عنه ابنُ حبان في «الثقات» (٧/ ٤٥٤) في ترجمة موسى بن رباح.

(٣) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٥) و«السير» (٧/ ٤١٣). **قلتُ**: وهذا القولُ مردودٌ؛ فإن علي بن رباح مات سنة ١٨٤ كما في ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٢٦). وقد عاش جماعةٌ كثيرون في عصر بني أمية يُسَمُّون عَلياً، كعليِّ بن بذيمة المتوفى سنة ١٣٦ روى له الأربعةُ، وعليِّ بن الحكم البناني، من رواة الأربعة ومات سنة ١٣١، وعليِّ بن صالح بن حَيّ روى له مسلمٌ والأربعة ومات سنة ١٥٤، وعليِّ بن أبي طلحة مولى آل العباس روى له مسلمٌ وغيرُه ومات سنة ١٤٣، وعليِّ بنِ عاصم الواسطي روى له الأربعةُ إلا النسائي ومات سنة ٢٠١ عن بضع وتسعين سنة. انظر تراجم هؤلاء ـ مثلاً ـ في: «الكاشف» (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٨).

وهناك غيرُهم وغيرُهم في كُتُب التواريخ والسير. ثم لو كان الأمرُ كذلك لاستفاض واشتهر، ولَذُكِرَتْ أمثلتُه. وحبذا لو أن الإمامَ الذهبيَّ في «السير» والسخاويَّ هنا علّقا على ذلك، رحمهما الله تعالى.

(٤) «الثقات» (٧/ ٤٥٤). وقد مضى أن أهلَ العراق يقولونه بالضم، وقد نقله عنهم ابنُ سعد كما تقدم. والظاهرُ أنها لهجةٌ عندهم كما قالوا في (عَدِي): (عُدَيّا). وعلى هذا يكون أهلُ الشام نَقَلُوه عنهم للمجاورة. والله أعلم.

(٥) أخرج له النسائيُّ وابنُ ماجه، مات سنة ٢٥٧ «تهذيب الكمال» (٢٧/ ١٣٠).

(٦) كنيتُه أبو سعيد، سمِعَ قتيبةَ بنَ سعيد وغيرَه، وسكن مصر. «الإكمال» (٦/ ٢٤٢) و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (٩١).

والقسم **الثاني** ـ وهو ضِدّ الأول ـ: ما حصل الاختلافُ فيه في الاسم والاتفاقُ في الأب نحو: عَبّاسٍ ـ بالموحدة والمهملة ـ وعَيّاشٍ ـ بالمثناة التحتانية والمعجمة ـ كل منهما ابنُ الوليد، وبصريٌّ أيضاً، وفي عصر واحد بحيثُ تشارَكا في بعض الشيوخ، وأخذَ البخاريُّ عن كلٍّ منهما:

فالأولُ: جماعةٌ منهم هذا، واسمُ جده نَصْر، ويُكْنى أبا الفضل، نَرْسِي[1].

والآخَرُ فَرْد، وهو الرَّقّام، ويُكْنى أبا الوليد[2].

وسُرَيج ـ بالمهملة والجيم ـ وشُريح ـ بالمعجمة والمهملة ـ كلٌّ منهما ابنُ النعمان، فالأولُ: شيخُ البخاري، وهو بَغْدادي لُؤْلُؤي، اسمُ جدّه مروانُ[3].

والآخَرُ: من التابعين، حديثُه في «السنن الأربعة»[4]، وهو صَائِدِيٌّ كوفي.

والقسم **الثالث**: وهو ما حصل فيه الاتفاقُ في الاسم واسم الأب، والاختلافُ نُطقاً في النسبة كمحمدِ بن عبد الله، اثنان أحدُهما: مُخَرِّمي ـ بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة ـ نسبة إلى «المُخَرّم» من «بغداد»، واسمُ جده المبارك، ويُكْنى أبا جعفر، قُرَشي بغدادي، قاضي «حُلْوان» وأحدُ شيوخ البخاري الحفاظ[5].

---

(١) أخرج له الشيخان والنسائي، مات سنة ٢٣٨ أو سنة ٢٣٧ «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٦١).

(٢) أخرج له البخاري وأبو داود. مات سنة ٢٢٦ «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥٦٢).

(٣) أخرج له البخاريُّ، والأربعةُ. ومات سنة ٢١٧. «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢١٨).

(٤) وهو حديثُ: (أَمَرنا رسولُ الله ﷺ أن نَسْتَشْرِفَ العينَ والأذن. .) الحديث، أخرجه أبو داود في «الضحايا»: باب ما يكره من الضحايا (٣/ ٢٣٧ ـ ح٢٨٠٤)، والترمذي كذلك (٤/ ٨٦ ـ ح١٤٩٨) وقال: (حديث حسن صحيح)، والنسائي في «الضحايا»: باب المُدَابَرة. . . (٧/ ٢١٦)، وابنُ ماجه في «الأضاحي»: باب ما يكره أن يضحى به (٢/ ١٠٥٠ ـ ح٣١٤٢) كُلهم من طريق أبي إسحاق عنه عن علي ﷺ، وإسناده صحيح كما قال الترمذي، وكذا الحاكم (٤/ ٢٢٤)، ووافقه الذهبي.
وقال المزّي في ترجمة شُرَيح هذا من «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٥١): (روى له الأربعة حديثاً واحداً)، ثم أسندَ الحديثَ المتقدمَ.

(٥) مات سنة ٢٥٤ أو سنة ٢٦٠، وروى له البخاريُّ وأبو داود والنسائي، «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٣٤).

والآخَر مَخْرَمي - بفتح الميم، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الراء - قال ابنُ ماكُولا: «لعله مِن ولد مَخْرَمَة بنِ نَوْفل، وهو مَكي، يروي عن الشافعي. وعنه عبدُ العزيز بنُ محمد بنِ الحسن بنِ زَبَالَة»[1]. ليس بالمشهور.

والرابعُ وهو ما حصل فيه الاتفاقُ في الكُنية، والاختلافُ نطقاً في النسْبة كأبي عَمْرو الشَّيْباني - بفتح الشين المعجمة، وسكون المثناة التحتانية، ثم موحدة - والسَّيْباني - مثله لكنْ بمهملة.

فالأولُ جماعةٌ كوفيون، أشهرُهم: سعدُ بن إياس، تابعيٌّ مخضرم[2]، وحديثه في الستة[3]، وهارونُ بنُ عنترة بن عبد الرحمن، من أتباع التابعين، حديثه عند أبي داود والنسائي، ووَهِمَ المزي[4] فكناه أبا عبد الرحمن.

وإسحاقُ بن مِرَار - بكسر الميم وتخفيف الراء كما لعبد الغني بن سعيد[5]، أو كعمّار كما للدارقطني[6] - نحويّ لغوي، نزل «بغدادَ»، له ذكر في «صحيح مسلم»[7] بكنيته فقط[8].

---

(١) «الإكمال» (٧/ ٣١١).

(٢) أخرج ابنُ سعد عنه في «الطبقات» (٦/ ١٠٤) بسندٍ صحيح أنَّه تكاملَ شبابُه يومَ القادسية، وأنه شَهِدَها ابنَ أربعين سنةً، وذكر ابنُ سعد، والمِزيُّ في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٥٩)، والذهبي في «السير» (٤/ ١٧٤)، وفي «الكاشف» (١/ ٣٥١) أنه عاش مائة وعشرين سنة. وعلى هذا فتكون وفاتُه سنةَ ٩٦ لأن القادسية وقعتْ سنة ١٦، وهذا أقربُ مما نصّ عليه الذهبيُّ في «الكاشف» من أن وفاته كانت سنةَ ٩٨. والله أعلم.

(٣) له في المتفَقِ عليه حديثان أحدُهما عنه عن زيد بن أرقم، والآخرَ عنه عن ابن مسعود «التحفة» (٣/ ١٩٢، ٧/ ٣٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٠٠).

(٥) «المؤتلف والمختلف» (١١٢)، وقد نصّ فيه على تخفيف الراء دون تعرُّض لضبط الميم وهي مضبوطةٌ فيه بالكسر ضبطَ قَلَم.

(٦) «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٢٥ - ٢١٢٧)، ومشى عليه السمعانيُّ في «الأنساب» (١٢/ ١٦٩)، والأولُ هو الصواب وعليه الأكثرون، وممن نصّ على أنه بكسر الميم وتخفيف الراء الأميرُ في «الإكمال» (٧/ ٢٣٩)، والذهبيُّ في «المشتبه» (٤/ ١٢٧١). وقد عقّب ابنُ الأثير في «اللباب» (٣/ ١٨٩) على السمعاني بقوله: (قلت: أبو عمرو هو ابن مِرَار بكسر الميم وتخفيف الراء).

(٧) في «كتاب الآداب»: باب تحريم التسمّي بملِك الأملاك (٣/ ١٦٨٨ - ح٢٠).

(٨) ولفظُه: (وقال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمرو عن أخنع؟ فقال: أوضع).

والآخَرُ شاميٌّ تابعي مخضرَم، اسمه: زُرعة[١]، وهو عمُّ الأوزاعي، ووالدُ يحيى، حديثُه عند البخاري في «الأدب المفرد»[٢].

(و) **الخامسُ**: ما حصل فيه الاتفاقُ في النسبة والاختلافُ في الاسم، نحوُ **(حَنَان)** ـ بفتح المهملة والنون المخففة، وبِتَرْكِ الصَّرْف ـ وحيّان ـ بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية **(الأسدي)** كلٍ منهما.

فالأولُ نسبة لـ «بني أَسد بن شُرَيك» ـ بضم المعجمة ـ يروي عن أبي عثمانَ النَّهْدي. وعنه حجّاج الصَّوّاف[٣].

والآخَرُ: اثنان تابعيان، أحدُهما: كوفي يُكْنى أبا الهَيّاج[٤]، واسم أبيه حُصَين، حديثُه في «مسلم»[٥].

وثانيهما: شاميٌّ، ويُعْرف بحيّان أبي النَّضْر[٦]، له في «صحيح ابن حبان»

---

(١) له ترجمة في الكُنى من «التاريخ الكبير» (٩/ ٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٤٠٩)، ولم يذكرا اسمه. وسماه زرعةَ: المزيّ في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٨٠) في ترجمة ابنه يحيى ابن أبي عمرو.

(٢) برقم (١١١٢) في (باب كيف يدعو للذمي) لكن تصحّف فيه إلى الشيباني بالمعجمة.

(٣) قال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٤٢٩): (وحنانُ هذا هو عمُّ مُسَرْهَدٍ والدِ مُسَدّد)، وكذا قال المزي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٢٧)، وذكر أن الترمذي وأبا داود في المراسيل أخرجا له. أما الحافظُ في «التقريب» (١٨٣) فجعله عمًّا لمُسَدد. وله وجهٌ حيثُ إن عَمَّ والدِ الرجل عمٌّ له.

(٤) قال المِزّي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٧٢): (روى له مسلمٌ وأبو داودَ والترمذي والنسائي)، وكذا في «الكاشف» (١/ ٢٦٢). وقال الحافظُ في «التهذيب» (٣/ ٦٧): (لم يخرجْ له الترمذي، إنما له مجرّد ذِكر)، ولم يذكر الحافظُ في «التقريب» (١٨٤) رمزَ الترمذي. **قلت**: وهذا هو الظاهرُ، فقد ساق الترمذيُّ في «الجنائز»: باب ما جاء في تسوية القبور (٣/ ٣٦٦) سندَ الحديثِ ذي الرقم (١٠٤٩) كالتالي: (... عن أبي وائل أن علياً قال لأبي الهياج الأسدي: أبعثك على ما بعثني به النبي ﷺ..) الحديث. وسيأتي في الحاشية التالية ذكرُ سندِ مسلم، وبه يتبينُ الفرقُ بين الإسنادين.

(٥) في «الجنائز»: باب الأمر بتسوية القبر (٢/ ٦٦٦ ـ ح٩٣) من طريق أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب...) الحديث. ففي هذا الإسناد يروي أبو وائل عن أبي الهياج عن علي، وأما الإسناد السابق فظاهِرُهُ روايةُ أبي وائلٍ عن علي رضي الله عنه.

(٦) له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٤٤).

عن وَاثِلَةَ حديثٌ[1].

والسادسُ: ما حصل فيه الاتفاقُ في النِّسْبَةِ والاختلافُ في الكُنية، نحوُ أبي الرِّجَال ـ بكسر الراء، وتخفيف الجيم ـ، وأبي الرَّحّال ـ بفتح الراء، وتشديد الحاء المهملة ـ الأنصاريِّ كلٌّ منهما.

فالأولُ اسمُه محمدُ بن عبد الرحمن، مَدَني، يروي عن أُمِّه عَمْرةَ ابنةِ عبد الرحمن، وغيرِها. حديثُه في «الصحيحين»[2].

والآخَرُ اسمُه محمدُ بن خالد، أو خالدُ بن محمد، وبه جَزَم الدارقطنيُّ[3]، تابعيٌّ ضعيفٌ، حديثُه في «الترمذي»[4].

---

(١) هو حديث: (أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء) كما في «الإحسان» (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٧) برقم: (٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٤١) من طُرق عن هشام بن الغَاز عن حيان عن واثلة ﷺ مرفوعاً. وإسناده صحيحٌ كما قال محقّقُه شعيبُ الأرناؤوط.

(٢) أخرج له الشيخان منها حديثَ الرجل الذي كان في سَرِيّة فكان يختِم في صلاته بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾، البخاري في «التوحيد»: الباب الأول (١٣/ ٣٤٧ ـ ح٧٣٧٥)، مسلم في «صلاة المسافرين»: باب فضل قراءة قل هو الله أحد (١/ ٥٥٧ ـ ح٢٦٣) من طريق أبي الرِّجَال عن أمه عَمرة عن عائشة. وأخرج له مع الشيخين ـ أيضاً ـ النسائيُّ وابنُ ماجه. «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٠٢).

(٣) «المؤتلف والمختلف» (٢/ ١٠٦١) ومثلُه عبدُ الغني في «المؤتلف والمختلف» (٦١)، والأميرُ في «الإكمال» (٤/ ٣٠). والذهبي في «المشتبه» (٢/ ٥٩٤).

وجزم بأنه محمدُ بن خالد: ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٤٢)، والعسكريُّ في «تصحيفات المحدثين» (٢/ ١٠٧٩) إلا أنه تصحَّف عنده أبو الرَّحّال ـ بالراء المفتوحة والحاء المهملة المثقلة ـ إلى الراء المكسورة والجيم. وأيضاً هو بالجيم في المطبوع من «الجرح والتعديل». وممن ذكره على التردّد بين الاسمَين: المِزّي في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٠٢)، وابنُ حجر في «التهذيب» (١٢/ ٩٥)، و«التقريب» (٦٤٠)، وأما «الكاشف» (٣/ ٣٣٥) للذهبي فلفظه: (نصر بن محمد بن خالد، ويقال: خالد بن محمد)، ويظهر أنه سبق قلم. والله أعلم.

(٤) في «البِرّ والصِّلَة»: باب ما جاء في إجلال الكبير (٤/ ٣٧٢ ـ ح٢٠٢٢) من طريقه عن أنس مرفوعاً: (ما أكرم شاب شيخاً...) الحديث. هذا وقد جاء في الموضع المذكور بالجيم تصحيفاً.

قال المِزيّ في «التهذيب» (٣٣/ ٣١٠): (روى له الترمذي حديثاً واحداً).

ونحوُه: ابنُ عُفَير ـ بالمهملة ـ وابنُ غُفَير ـ بالمعجمة ـ وهما بالتصغير، مصريان، أوّلُهما: سعيدُ بن كَثير بنِ عُفَير، وقد يُنسَب إلى جده، يكنى أبا عثمان، من شيوخ البخاري[1].

والآخَرُ اسمُه الحَسنُ بن غُفَير[2]. قال الدارقطنيُّ مرةً: متروكٌ[3]، ومرةً: منكرُ الحديث[4].

في أقسام أُخَرَ يطولُ الأمرُ فيها، منها: ـ وهو أهمّها، مما حققه شيخُنا[5] ـ أن يحصلَ الاتفاقُ، أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأب ـ مثلاً ـ إلَّا في حرفٍ أو حرفَين، فأكثرَ من أحدِهما، أو منهما.

وهي على قسمين:

إما أن يكونَ الاختلافُ بالتغيير، مع أن عددَ الحروف سواءٌ في الجهتَين.

أو يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع نُقصان بعضِ الأسماء عن بعض.

فمن أمثلة **الأول**: محمدُ بن سِنَان ـ بكسر السين المهملة، ونونين بينهما ألف ـ وهُم جماعةٌ منهم: العَوَقيُّ ـ بفتح العين والواو، ثم القاف ـ شيخُ البخاري[6]. ومحمدُ بن سَيّار ـ بفتح المهملة، وتشديد الياء التحتانية، وبعد الألف راء، وهُم أيضاً جماعةٌ منهم: اليماميُّ شيخُ عُمرَ بنِ يونس[7].

---

(١) روى له البخاري، ومسلمٌ، وأبو داود في «القَدَر»، والنسائيُّ. ومات سنة ٢٢٦، قاله المِزّي في آخر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١/ ٤١).

(٢) اختُلف في اسم هذا الرجل واسم أبيه فقيل: الحسن بن غفير كما هنا، وعليه الدارقطني في «المؤتلف والمختلَف» (٣/ ١٧١٨)، وقيل: الحسين ـ مصغراً ـ بنُ عبد الغفار كما في «سؤالات السهمي» للدارقطني (٢٠٥) و«المغني» للذهبي (١/ ١٧٣). وقد ترجم له الذهبي في «الميزان» (١/ ٥١٧، ٥٤٠)، وابنُ حجر في «اللسان» (٢/ ٢٤٣، ٢٩٥)، بالاسمَين كليهما.

(٣) «سؤالات السهمي» للدارقطني (٢٠٥) في ترجمة الحسين بن عبد الغفار.

(٤) «المؤتلف والمختلف» (٢/ ١٧١٨). (٥) «نخبة الفكر وشرحها» (٦٣).

(٦) روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، مات سنة ٢٢٣ «الكاشف» (٣/ ٥٠). والعَوَقِي؛ نسبةٌ إلى العَوَقَة ـ بالتحريك ـ بطنٍ من عبد القيس سكنوا البصرةَ. وقيل لمحمدٍ هذا: العَوَقِي لسكناه محلّتَهم بالبصرة. «اللباب» (٢/ ٣٦٤).

(٧) ابنِ القاسمِ اليمامي أيضاً. «الكاشف» (٢/ ٣٢٣)، وتوفي سنة ٢٠٦ «التقريب» (٤١٨).

ومحمدُ بنُ حُنَين ـ بضم المهملة، ونونين الأولى مفتوحة، بينهما ياء تحتانية ـ تابعيٌّ يروي عن ابن عباس وغيرِه(١). ومحمدُ بنُ جُبَير ـ بجيم بعدها موحدة، وآخره راء ـ وهو محمد بن جبير بن مطعم، تابعيٌّ مشهور أيضاً(٢).

وعبُد الله بنُ مُنَين ـ بنونين، مصغر(٣) ـ وعبدُ الله بن مُنِير ـ آخره راء كمُجِير(٤).

ومن ذلك: مُعَرَّفُ(٥) بنُ واصل، كوفي مشهور(٦)، ومُطَرِّف بن واصل

---

(١) روى له النسائيُّ في «الصيام»: باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس (٤/ ١٣٥) من طريق عمرو بن دينار عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (عَجِبتُ ممن يتقدّم الشهرَ...) الحديث.

ولما أورد المِزّي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٧٣) ترجمتَه ساق ذلك الحديثَ بسنده ثم قال: (وهو خطأ. والصواب: محمد بن جبير ـ وهو ابن مطعم ـ هكذا وقع في الأصول القديمة من كتاب النسائي)، وكان المزّي قد ساق هذا الحديثَ في «تحفة الأشراف» (٥/ ٢٣٠) من طريق عَمرو عن محمد بن جبير بن مطعم، ثم قال: (وكان في كتاب أبي القاسم: (محمد بن حنين) عن ابن عباس. وهو وَهَمٌ). قلتُ: ولعل الذهبيَّ تأثّر بهذا فلم يترجم لمحمد بن حنين في «الكاشف»، وقد ترجم له الحافظُ في «التهذيب» و«التقريب» وجعل عليه رَمْزَ النسائي. ولما قال المِزي في «التحفة» ما قال عقّب عليه الحافظُ في «النُّكَت الظِرَاف» (٥/ ٢٣٠) بما ملخصه: أن مُغْلطاي اعترضَ المِزيَّ بأنه رآه «محمد بن حنين» بنون مجوَّدة في نسخة قُرئت على أبي الفرج. وأنه بالنون كذلك في بعض نسخ النسائي القديمة، ونسخةٍ قرئتْ على المُنذري من «سنن النسائي الصغرى». انتهى اختصارُ المقصود.

قلت: وكذا هو في «الكبرى» للنسائي «كتاب الصيام»: باب ذكر الاختلاف على عَمرو ابن دينار في حديث ابن عباس (٢/ ٧١ ح٢٤٣٥).

(٢) روى له الجماعةُ وعاش إلى حدود سنة ١٠٠. «تهذيب الكمال» (١١٨٢). وانظر مادة «حنين» و«جبير» في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٦٤) للدارقطني و«الإكمال» (٢/ ٢١).

(٣) تابعي روى له أبو داود، وابن ماجه. «تهذيب الكمال» (١٦/ ١٨٠).

(٤) روى له البخاري، والترمذي، والنسائي، ومات سنة ٢٤١ (المصدر السابق). وانظر مادة (منين) و(منير) في «الإكمال» (٧/ ٢٩٢) و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (١١٠).

(٥) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء المكسورة كما في «التقريب» (٥٤٠).

(٦) روى له مسلم وأبو داود. قاله المِزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٦٠) والذهبي في «الميزان» (٤/ ١٤٣)، وابنُ حجر في «التهذيب» و«التقريب»، لكنْ في المطبوع من «الكاشف» (٣/ ١٦١) تصحّف اسمه إلى «معروف» بزيادة واو قبل الفاء، وتصحف رمزُ أبي داود إلى رمز الترمذي.

ـ بالطاء بدل العين ـ شيخٌ آخرُ يروي عنه [أبو حُذَيفة النَّهْدي(١).

ومنهم أيضاً: أحمدُ بن الحُسين ـ صاحبُ إبراهيمَ بنِ سعد، وآخَرون ـ وأَحْيَدُ بن الحسين ـ مثله لكن بدل الميم ياءٌ تحتانية ـ وهو شيخٌ بخاريٌّ(٢) يروي عنه](٣) عبدُ الله بن محمد البِيكَنْدي.

ومن أمثلة **الثاني** ما أسلَفْنا(٤) أوّلاً أنه لا يشتبه غالباً: أبو بكر ابنُ أبي خَيْثَمة، وأبو بكر ابنُ أبي حَثْمة(٥). وحفصُ بن مَيْسرة ـ شيخٌ مشهور من طبقة مالك(٦) ـ وجعفرُ ابن مَيْسرة ـ شيخ لعُبَيد الله بن موسى الكوفي(٧).

الأولُ بالحاء المهملةِ والفَاء، بعدَها صادٌ مهملة، والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء.

وعبدُ الله بنُ زيد جماعة، منهم في الصحابة: صاحبُ الأذانِ واسمُ جده: عبدُ ربه(٨)، وراوي حديثِ الوضوء(٩)، واسمُ جده عاصمٌ(١٠)، وهُما

---

(١) وروى عن الأعمش. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٥).

(٢) سكَنَ (بلخ) ويقال له: البَامِيَاني بموحدة وميم مكسورة ثم مثناة تحتية وآخره نون نسبة لبلدة قرب (بلخ). «الإكمال» (١/ ٢١)، و«الأنساب» (٢/ ٦١).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (م). (٤) (ص٣١٤).

(٥) الأول بالخاء المعجمة ثم مثناة تحتية ثم مثلثة، والثاني بالمهملة ثم المثلثة، فالأول أحمد بن زهير بن حرب المتوفى سنة ٢٧٩ «السير» (١١/ ٤٩٢)، والثاني أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة روى له الجماعة إلا ابن ماجه. «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٦) مات سنة ١٨١، وروى له الشيخان، والنسائي، وابنُ ماجه، وأبو داود في المراسيل. «تهذيب الكمال» (٧/ ٧٣).

(٧) وجعفر هذا ضعيف جداً، ويكنى أبا الوفاء. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩٠) و«الميزان» (١/ ٤١٨).

(٨) ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٣١٢) وسقط من المطبوع منها (عبد ربه). وروى له الأربعة «تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٤٠).

(٩) حديثه في الوضوء أخرجه الجماعةُ وغيرُهم من عِدّة طرقٍ مُطَولاً ومختصراً نُشير منها هنا إلى رواية الشيخين، فالبخاري أخرجه في «الوضوء»: باب مسح الرأس كله (١/ ٢٨٩ ح١٨٥)، ومواطنَ أُخَرَ من صحيحه، ومسلمٌ في «الطهارة»: باب في وضوء النبي ﷺ (١/ ٢١٠ ـ ح١٨). ومواضعَ أُخَر.

(١٠) ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٣١٢)، روى له الجماعة. «تهذيب الكمال (١٤/ ٥٣٨).

أنصاريان ـ وعبدُ الله بن يَزِيدَ ـ بزيادة ياءٍ في أول اسم الأب، والزاي مكسورة ـ وهم أيضاً جماعة منهم الخَطْمِي، يكنى أبا موسى[١]، وحديثُه في «الصحيحَين»[٢]. والقارئ[٣]، له ذِكْرٌ في حديث عائشة[٤]، وقد زَعَم بعضُهم أنه الخَطْمِي. وفيه نظر[٥].

وأحمدُ بنُ سُلَيمان بن سالم، وأحمدُ بن سَلْمان بن سالم، وكلٌّ منهما قد سمع من ابن خَطيبِ «المِزَّة»[٦]، فأولهما: الحَوْراني، واسمُ جد أبيه: عبدان[٧]. وثانيهما: ابن المطوع، وهو أسنُّهما.

وعبُد الله بن يحيى، وهم جماعة. وعبد الله بن نُجَيّ ـ بضم النون، وفتح الجيم، وتشديد الياء ـ تابعيٌ مشهور، يروي عن علي[٨].

---

(١) ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٣٨٢)، وروى له الجماعة. «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٣).

(٢) وغيرها، ومما أخرجه له الشيخان حديثُه في الاستسقاء، البخاري في «الاستسقاء»: باب الدعاء في الاستسقاء قائماً (٢/ ٥١٣ ـ ح١٠٢٢)، ومسلم في «الجهاد والسير»: باب عدد غزوات النبي ﷺ (٣/ ١٤٤٧ ـ ح١٤٣).

(٣) ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٣٨٣).

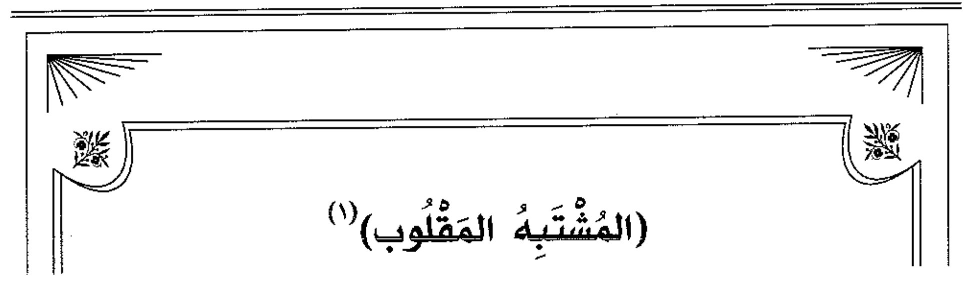
(٤) حديثُ عائشة هذا أخرجه البخاري في «الشهادات»: باب شهادةِ الأعمى وأمرِه ونكاحِه (٥/ ٢٦٤ ـ ح٢٦٥٥) كلاهما من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها، ولم يسم الرجل القارئ. وأخرجه كذلك غيرهما.
لكن أخرج الخطيبُ في «الأسماء المبهمة» (١٧٨) من طريق عبد الله بن أبي بكر عن عَمرةَ عن عائشةَ قالت سمع رسولُ الله ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فسأل عنه فقال: عبد الله بن يزيد الأنصاري. فقال: (رحمه الله لقد أذكرني..) الحديث.
وقد فسّره الخطيبُ بأنه عبد الله بن يزيد الخَطْمي. وقاله غيرُه أيضاً، ولكن (الخَطْمي) لم ترد في الحديث.

(٥) قال الحافظ في «هدي الساري» (٢٨٦): (وزعم عبد الغني أنه الخطمي، وليس في روايته التي ساقها نسبتُه كذلك. وقد فرّق ابنُ منده بينه وبين الخَطْمي فأصاب).
قلت: ومما يرجح ذلك أن الخَطْمِيَّ ـ كما في «الإصابة» كان صغيراً على عهده ﷺ. والله أعلم.

(٦) شهاب الدين عبد الرحيم بن يوسف المعروف بابن خطيب المزة، والمتوفى سنة ٦٨٧. «العبر» (٣/ ٣٦٤)، و«الشذرات» (٥/ ٤٠١).

(٧) مات سنة ٧١٨. «الدرر الكامنة» (١/ ١٣٨).

(٨) روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)، وكذا في «الميزان» و«التقريب». وسقطت ترجمته من المطبوع من «الكاشف» بتحقيق د. عزت عطية، وموسى الموشى.



(المُشْتَبِهُ المَقْلُوب)[1]

٩٤٠ (ولهم) أي المحدثين: ما يحصل الاتفاقُ فيه لراوِيَيْن في اسمَين لفظاً وخطّاً، لكنْ يحصلُ الاختلافُ، أو الاشتباهُ بالتقديم والتأخير، بأن يكونَ أحدُ الاسمَين في أحدِهما للراوي، وفي الآخَرِ لأبيه، وهذا هو (المشتبه المقلوب).

وأُفرِدَ عن المركّب ـ النوعِ قبلَه ـ وإنْ كان أيضاً مركّباً من «متفق ومختلف»، لأن ما فيه من الاختلافَ ليس من نوعِ «المؤتلف»[2].

وقد (صنَّف فيه الحافظُ الخطيب) «رافِع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»[3]، وهو في مجلّد ضخم.

---

(١) وهو أن يكونَ اسمُ أحد الراوِيَين كاسم أبي الآخَر خطاً ولفظاً، واسمُ الآخَر كاسم أبي الأول خطاً ولفظاً. وهذا النوعُ هو النوع السادس والخمسون من كتاب ابن الصلاح.
وانظر مباحثَه في المصادر التالية:
١ ـ «التقريب مع التدريب» (٢/ ٤٨٢).
٢ ـ «المنهل الروي» (١٣٠).
٣ ـ «اختصار علوم الحديث» (٢٢٥).
٤ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٣).
٥ ـ «النزهة» (٦٤).
٦ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٩٥).
٧ ـ «منهج ذوي النظر» (٢٨٢).

(٢) إذِ «المؤتلف والمختلف» ـ كما مضى ـ أن يتفقَ الاسمُ أو الكنيةُ أو اللقبُ أو النسبةُ خطاً وتختلفَ نطقاً. و«المشتبه» هذا مما يلتبس على الأذهان، ويُوقع في الحيرة ولا سيما إذا كان لراوِيَين متعاصِرَين.

(٣) نقلَ عنه الحافظُ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٥) نصًّا في ترجمة الحارث بن مالك بن قيس.

وفائدةُ ضَبطِه: الأمنُ من تَوَهُّم القَلْبِ، خصوصاً وقد انقلَب على بعض المحدثين، بل نُسِب شيءٌ من ذلك لإمام الصَّنْعة البخاريِّ.

وأمثلتُه كثيرةٌ، كمُسلم بن الوليد المدني[1]، والوليدِ بن مسلم الدمشقي الشهير[2]، الذي نبَّه ابنُ أبي حاتم في كتابٍ أفرده لِخَطَأِ البخاري في تاريخه[3] حكايةً عن أبيه، على أنّ البخاريَّ[4] جَعلَ أولَهما الثاني[5].

ولكنْ هذه الترجمةُ لا توجد في بعض نسخ «التاريخ».

وكعبد الله بنِ يزيدَ، ويزيدَ بنِ عبد الله[6].

٩٤١ و(كابنِ يزيدَ الأسودِ) أي كالأسود بن يزيدَ النَّخَعي[7]، الزاهِد الفقيهِ المفتي (الرباني) أي العالم الراسخ في العلم والدين، أو الطالب بعلمه وجهَ الله، أو المربي المتعلمين بصِغَار العلوم قبل كِبَارها، وكان جديراً بالاتصاف بذلك، فإنه كان ـ مع كونه من كبارِ التابعين وعلمائِهم، بل ذَكَره جماعةٌ ممَّن صَنَّفَ في الصحابة لإدراكه في الجُملة[8]، وخالَ إبراهيمَ النخعي ـ يصلي كل يوم سبعمائة ركعة، ويصوم الدهر حتى ذهبت إحدى عينيه من

(١) ترجمتُه في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٧).

(٢) روى له الجماعة. «تهذيب الكمال» (٣١/ ٨٦) و«الكاشف» (٣/ ٢٤٢)، ومثلُه في «الميزان» للذهبي و«التهذيب» لابن حجر. وجاء في المطبوع من «التقريب» (٥٨٤) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف: رمزُ الأربعة. وهو تصحيف.

(٣) وهو مطبوعٌ مع كتاب «الكُنَى» للبخاري. طَبَعَتْه دائرةُ المعارف العثمانية بتحقيق العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تعالى. والكتابان يكوّنان المجلدَ التاسع من طبعة «التاريخ الكبير» للبخاري. وتَنْبيهُ ابنِ أبي حاتم هو في (٩/ ١٣٠) منه، وكذا في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٧ و٩/ ١٦) في ترجمة مسلم بن الوليد بن رباح، والوليد بن مسلم بن أبي رباح.

(٤) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٣).

(٥) لم يجعل البخاريُّ أولَهما الثانيَ بل ترجم للثاني الشهير (٨/ ١٥٢) وحين ذكر الأولَ وهو مسلم بن الوليد بن رباح قلب اسمَه فجعله الوليدَ بن مسلم بن أبي رباح.

(٦) وكل منهما طائفة كثيرة في كتب الرجال.

(٧) روى له الجماعة «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣٣).

(٨) وممن ذكره: ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٩٤) وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ١٠٧) مع نصّهما على أنه أدرك النبيَّ ﷺ مُسْلِماً ولم يَرَه.

الصوم، وسافر ثمانين حجّةً وعُمرةً من «الكوفة» لم يجمع بينهما[١].

(وكابن الأسودِ يزيدَ) أي يزيد بن الأسود **(اثنان)**: أحدُهما: الخُزَاعي الحجازي المكي - وقيل: المَدني - الصحابي[٢]، المخرَّج حديثُه في «السُّنَن»[٣].

والآخَرُ: الجُرَشي تابعيّ مخضرم يكنى أبا الأسود، سكن «الشام»، وأقعده معاويةُ وهو يستسقي على المنبر عند رجليه، وأمره أن يرفعَ يديه، ففعلَ، وفعل الناسُ مثلَه، وقال معاوية: «اللهم إنا نستشفع إليك بيزيدَ بنِ الأسود الجُرَشي» فسُقُوا للوقتِ، حتى كادوا لا يبلغون منازلَهم[٤].

وقد يقع التقديمُ والتأخيرُ - مع ذلك - في بعض حروف الاسم المشتبهِ كأيوبَ بن سيّار، ويسارِ بن أيوبَ[٥].

○ ○ ○ ○ ○

---

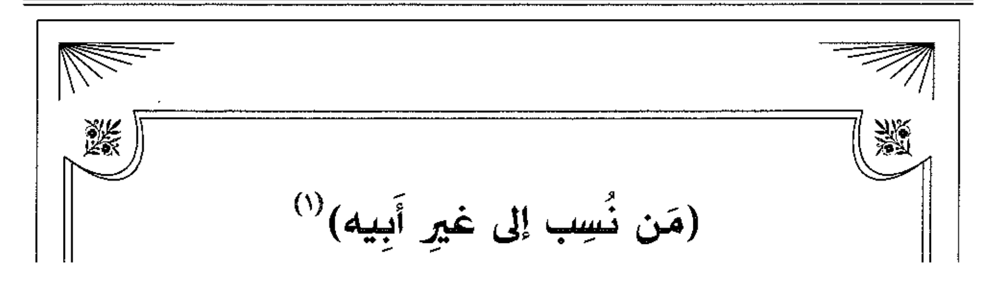
(١) أورد ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٧٠ - ٧٥) كثيراً من أخبار عبادته واجتهاده. وكان من مفاخر الدنيا رحمه الله تعالى.

(٢) ترجمته في «الإصابة» (٣/ ٦٥١).

(٣) له فيها حديثان أخرج كُلًّا منهما أبو داود، والترمذي، والنسائي. وانظرهما في: «تحفة الأشراف» (٩/ ١٠٤).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٤٤).

(٥) الأول زُهْري مدني متّهم بالكذب «الميزان» (١/ ٢٨٨) و«اللسان» (١/ ٤٨٢)، والثاني لم أقفْ على ترجمته، وقال الحافظُ في «النزهة» (٦٤) عنه: مجهول.



(مَن نُسِب إلى غيرِ أَبِيه)[1]

وهو نوعٌ مهم، وفائدةُ ضبطِه دفعُ تَوَهُّمِ التّعدّد عند نِسبتِه لأبيه[2]، أو دفعُ ظَنِّ الاثنين واحداً عند موافقة اسمَيهما واسم أبي أحدهما اسمَ الجد الذي نُسب إليه الآخَرُ كعبدِ الرحمن بنِ عبدِ الله بنِ كَعْب بن مالك شيخ الزُّهري نَسَبه ابنُ وهب: عبدَ الرحمن بنَ كعب. وهو كذلك اسمُ راوٍ آخرَ هو عمٌّ للأول، لكنْ لم يَرْوِ عنه الزهريُّ شيئاً.

وكخالدِ بن إسماعيل بن الوليد المخزومي - راوٍ ضعيفٍ جدًّا[3] - يَرْوي عن هشام بن عُروة فإنه قد يُنسَب إلى جده فَيُظَنُّ أنه الصحابيُّ الشهيرُ[4]، أو غيرُه ممن قدَّمْنَا في «المتفق»[5].

٩٤٢ ١ - (ونَسَبُوا) أي أهلُ الحديث (إلى سوى الآباء)، وذلك[6] (إما لأمّ ك)

---

(١) وهو النوعُ السابعُ والخمسون من كتاب ابن الصلاح. وانظر مباحثَه في المصادر التالية:
١ - «التقريب مع التدريب» (٢/ ٤٨٣).
٢ - «المنهل الروي» (١٣٠).
٣ - «اختصار علوم الحديث» (٢٢٦).
٤ - «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٤).
٥ - «النزهة» (٧٠).
٦ - «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٩٥).
٧ - «منهج ذوي النظر» (٢٨٢).

(٢) لأنه إذا نُسِبَ الراوي إلى غير أبيه كأمِّه أو جدِّه أو نحوِ ذلك في بعض المواضع ثم نُسب ذلك الراوي نفسُه إلى أبيه في موضع آخرَ فقد يُظَن أنهما اثنان.

(٣) متّهم بالوضع. «الكامل» (٣/ ٩١٢) و«الميزان» (١/ ٦٢٧).

(٤) سيفُ الله خالد بن الوليد ﷺ.

(٥) (ص٢٨٧).

(٦) أربعة أقسام: =

مُعَاذ ومُعَوِّذ وعَوْذ ـ أو عَوفٍ، بالفاء في الأكثرِ، كما قال ابنُ عبد البر[(١)] ـ (بني عَفْراء) فَعَفْراءُ أمُّهم، وهي بفتح العين المهملة، ثم فاء ساكنة، بعدها راء وهمزة، ابنةُ عُبَيد بن ثعلبة من بني النجار[(٢)]. واسمُ أبيهم الحارثُ بن رِفَاعة بن الحارث من بني النجار أيضاً.

وثلاثتهم ممن شهد «بدراً» وقُتل ـ مَنْ عدا أولَهم ـ بها، وتأخرَ أولُهم إلى زمن عثمانَ أو علي. بل قيل: إنه جُرِح أيضاً بـ «بدر»، وأنه مات بعد رجوعه منها بـ «المدينة»[(٣)].

وكبلالِ بن حَمَامَةَ، فحمامةُ ـ وهي بفتح المهملة ـ أُمُّه. واسمُ أبيه رباح[(٤)]. والحارثُ بن بَرْصَاء، فالبرصَاءُ ـ وهي بفتح الموحدة، وآخره صاد مهملة ـ أمه، أو أم أبيه[(٥)]، واسمُ أبيه: مالك بن قيس.

وسعدِ بنِ حَبْتَةَ، فحبتَةُ ـ وهي بفتح المهملة، وسكون الموحدة، بعدها مثناه فوقانية، وهاء تأنيث، ابنةُ مالك، من بني عمرو بن عوف[(٦)] ـ: أُمُّه، واسمُ أبيه بَحِير ـ ككبير[(٧)] ـ بنُ معاويةَ بنِ قُحَافَةَ بنِ نُفَيل بن سَدُوس البَجَلي،

= ١ ـ أما لأمه. ٢ ـ أو لجدته العليا أو الدنيا. ٣ ـ أو لجدّه.
٤ ـ أو لسبب عارض كالتبنّي ونحوِه. وستأتي أمثلُة ذلك كله.

(١) «الاستيعاب» (٣/ ١٥٩) في ترجمة عوذ بن عفراء، ولفظه: (هكذا قال بعضهم: عوذ وإنما هو عوف). وقال الحافظُ في «الإصابة» (٣/ ٤١): (عوذ بن عفراء هو عوف، اختُلف في اسمه، وعوف أصح).
وترجمةُ معاذ ومعوذ في «الاستيعاب» (٣/ ٣٦٣، ٤٤٥) و«الإصابة» (٣/ ٤٢٨، ٤٥٠) على التوالي. علماً بأن «الإصابة» نسبَهما إلى أبيهما الحارث.

(٢) ترجمتها في «الإصابة» (٤/ ٣٦٤).

(٣) تُرَاجع مواضعُ تراجمهم المشار إليها قريباً.

(٤) ترجمتُه في «الإصابة» (١/ ١٦٥) وفيها: «بلال بن رباح الحَبَشي، وهو بلال بن حمامة وهي أمه».

(٥) ذكر القولَين أيضاً الحافظُ في «الإصابة» (١/ ٢٨٩) في ترجمته.

(٦) ذكر نسبَها الأميرُ في «الإكمال» (١/ ١٩٩).

(٧) وأولُه حاء مهملة. «الإكمال» (١/ ١٩٦، ١٩٩). وجاء في المطبوع من «الطبقات الكبرى» (٦/ ٥٢) و«الإصابة» (٢/ ٢٢) في ترجمة سعد: بجير بالجيم، ضبطَ قلم.

حليفُ الأنصار، بايع تحت الشجرة، ومن ذرّيته القاضي أبو يوسفَ صاحبُ أبي حنيفة[1].

وسَهلٍ وسُهَيلٍ وصفوانَ بني بَيْضاء[2]، فبيضاءُ: أمُّهم، واسمُها دَعْد، واسمُ أبيهم وَهبُ بنُ ربيعةَ بنِ عَمرو بنِ عامر بن ربيعة بن هلال بن مالك بن الحارث بن فِهْر القُرشي[3].

وشُرَحْبِيل بنِ حَسَنَة وهي ـ بفَتَحات ـ أمُّه كما جزم به غيرُ واحد، خلافاً لابن عبد البر فإنه قال: إنّها تَبَنّته[4]. واسمُ أبيه عبدُ الله بنُ المُطَاع الكِنْدي.

وابنِ أمِّ مَكْتُوم، فأمُّ مكْتُوم هي أمُّه، واسمُها عاتِكَةُ ابنةُ عبدِ الله، واسمُ أبيه: إمّا زائدة، أو قيسُ بنُ زائدة[5]. وأمَّا اسمُه فقيل: عبدُ الله، أو عَمروٌ، أو غيرُهما[6].

---

(١) قاله ابنُ سعد في «الطبقات» (٦/ ٥٢).

(٢) ترجمَ الحافظُ في «الإصابة» (٢/ ٨٥) لسهلِ بن بيضاء و(٢/ ٩١) لسُهَيل بن بيضاء، وفي كلٍّ منهما قال: (واسم أبيه وهب بن ربيعة).
لكنّه (٢/ ١٩١) في ترجمة صفوانَ قال: (صفوان بن وهب ـ ويقال: أُهيب ـ ويقال: ابن سهل بن ربيعة...).

(٣) وأمُّهم أيضاً قُرَشية فِهْرية. «الإصابة» (٤/ ٢٥٤).

(٤) جزم ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ١٣٩) و«الدُّرَر» (٥١) أنها أمُّه، ولفظِه في الأول: (شُرَحْبِيل بنُ حَسَنَة... نُسِبَ إلى أمه حَسَنَةَ...) ثم قال: (وقال الزُّبَير: شرحبيل بنُ عبد الله بن المُطَاع تبنّته حَسَنَةُ زوجةُ سفيانَ بنِ مَعْمر... وليس بابنٍ لها ونُسِب إليها).
ولفظُه في (الثاني): (... وسفيانُ بنُ معمر بن حبيب الجُمَحِي ومعه ابناه جابر وجُنَادة ابنا سفيان وأمُّهما حسنةُ وأخوهما لأمهما شرحبيل بن حسنة).
ومِنْ ذَيْنكَ النَّصّين يظهرُ أنّ أبا عُمر ابنَ عبد البر يجزمُ بأنّها أمه. وما جاء عنده من أنها تبنّته فإنما هو قول نَقَله عن الزُّبير. علماً بأن ما نَسبه المصنفُ هنا إلى ابنِ عبد البر قاله الحافظُ في «الإصابة» (٢/ ١٤٣) فإما أن يكونَ ابنُ عبد البر قاله في كتاب غيرِ (الاستيعاب)، أو أنه التبس بما نقله هو عن الزُّبير. والله أعلم.

(٥) ذكر الحافظُ العراقي في «التقييد» (٤٣٠) أن الجمهورَ على أنه قيس، ومن قال: إنه ابنُ زائدة فقد نسبه إلى جده.

(٦) ذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٥٠١) أن تسميتَه عَمراً هو الأكثرُ عند أهل الحديث، وكذا قال المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٧٨): إنه أكثر وأشهر.

وعبدِ الله بنِ بُحَيْنَةَ، وهي - بموحدة، ثم مهملةٍ، ثم مثناة تحتانية، بعدها نونٌ وهاءُ تأنيثٍ، مُصَغّر - أُمُّه. واسمُ أبيه مالِكُ بن القِشْب[1] الأَزْدي الأَسْدي[2]. وربّما يقعُ في بعض الروايات: عبدُ الله بنُ مالكٍ ابنُ بُحَينةَ[3]، وحينئذٍ فيقال: عبدُ الله بن مالك بالجر منوّناً ويكون ابنُ بحينة، صفةً لعبد اللهِ لا لمالكٍ، فيُعرَبُ إعرابَهُ، وتكتب «ابن» بالألف، لأنه ليس بين عَلَمَين، فإنه صفة.

وكذلك ما أشبهه، من عبد الله بن أُبَيّ ابن سَلُول[4]، لأنَّ سَلُولَ أُمُّ عبد الله.

ومثلُه: محمدُ بنُ حَبِيبَ[5]، لا ينوّن حبيب، لأنه[6] اسمُ أمه، فيه التأنيثُ والعَلَمية.

وكذلك: محمد بن شَرَفَ القَيرَواني الأديب[7]، فإن «شَرَفَ» اسمُ أُمه.

= وللتوسع في ذكر الخلاف في اسمه واسم أبيه، انظر: «التقييد» (٤٣٠ - ٤٣١) للعراقي و«الإصابة» (٢/ ٥٢٣).

(١) بكسر القاف وإسكان الشين المعجمة ثم موحدة. كذا ضبطه الحافظُ في «الإصابة» (٢/ ٣٦٤) في ترجمةِ عبد الله بن مالك بن القِشْب.

(٢) كذا في النُّسَخ (الأزدي الأسدي) وجاء في «الإصابة»: (الأزدي ويقال: الأسدي. بالسين) وفي «الأنساب» (١/ ٢٢٦) و«اللباب» (١/ ٥٢): (الأسدي: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى الأزد. فيبدلون السين من الزاي. والمشهور بهذه النسبة عبد الله بن مالك بن القِشب - ويُعرف بابن بحينة - الأَسْدي...).

قلت: فالأولى الاقتصارُ على إحداهما لأن الأخرى بدلٌ عنها.

(٣) ومن ذلك ما أخرجه مسلم في «المساجد»: باب السهو في الصلاة والسجود له ١/ ٣٩٩ - ح٨٧).

(٤) رأس المنافقين قبّحه الله.

(٥) الهاشمي مولاهم، صاحب كتاب «المُحَبَّر» وغيرِه المتوفى سنة ٢٤٥ «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧٧).

(٦) في (م) و«الأزهرية»: (لأن) من الناسخ.

(٧) هو محمدُ بنُ أبي سعيد بن أحمدَ ابنُ شَرَفَ القيرواني الجذامي، أحدُ شعراء الأندلس والمغرب. مات سنة ٤٦٠ «فوات الوفيات» (٣/ ٣٥٩).

وغير ذلك في آخرين من الصحابة فمن بعدهم، كمحمد بن الحَنفِية فهي أمّه، واسمها: خَوْلَةُ، وأبوه علي بن أبي طالب[1].

ومنصورُ بنُ صَفِية فهي أمه، وهي ابنةُ شَيبة، واسمُ أبيه عبدُ الرحمن بن طلحة[2].

وإسماعيلُ بنُ عُلَيّة، هي أمُّه، وأبوه إبراهيمُ[3].

وإبراهيمُ بنُ هَرَاسَة[4]، هي أمُّه، وأبوه سَلمة[5].

وللعَلَاء مُغْلطَاي في ذلك تصنيفٌ حَسَنٌ، حَصَّلتُ جُلَّه من خطه[6]، وعليه فيه مؤاخذات.

٩٤٣ ٢ ـ (و) إمَّا لِـ (جَدَّةٍ) سواء كانت دُنْيا أو عُلْيا (نحوُ ابنِ مُنْيَة) يَعْلى الصحابي الشهير[7]، فمُنْية ـ وهي بضم الميم، ثم نون ساكنة، بعدها مثناة تحتانية، وهاء تأنيث، وبالصرف للضرورة ـ أمُّ أبيه فيما قاله الزُّبير بن بكّار[8]، ثم ابنُ ماكولا[9]. ولكن كونُها جدَّتَه ليس بمُتّفقٍ عليه، بل لم يُصَوِّبه ابنُ عبد البر[10]. وقيل: إنها أمه فيما قاله الطبري[11] والجمهور[12]،

---

(١) ومحمد تابعي جليل، روى له الجماعة. مات سنة ٧٣، أو ٨٠ أو ٩٣ «تهذيب الكمال» (١٤٧/٢٦). وله ترجمة حافلة في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٩١) و«السير» (٤/ ١١٠).

(٢) العَبْدَرِي الحَجَبِي روى له الجماعةُ إلا الترمذي. ومات سنة ١٣٧، أو ١٣٨ «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٩٣).

(٣) ابن مِقْسم الأسدي ـ أسد خزيمة ـ مولاهم. روى له الجماعة، مات سنة ١٩٥ أو سنة ١٩٣ «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣).

(٤) أبو إسحاق الشيباني، متروك الحديث. «الضعفاء الصغير» (٣٠) و«اللسان» (١/ ١٢١).

(٥) قاله عبدُ الغني بن سعيد فيما نقله ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٣٣٦). وجاء في «اللسان» (١/ ١٢١): (واسم أبيه رجاء).

(٦) قال الحافظ العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٢٥): (وقد صَنَّفَ فيمن عُرف بأمه الحافظُ علاء الدين مغلطاي تصنيفاً حسناً هو عندي بخطه في ثلاث وستين ورقة).

(٧) ترجمته في: «الاستيعاب» (٣/ ٦٦١) و«الإصابة» (٣/ ٦٦٨).

(٨) أخرجه عنه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١١٩).

(٩) «الإكمال» (٧/ ٢٩٦).

(١٠) «الاستيعاب» (٣/ ٦٦٢).

(١١) إن كان ذلك في «تاريخه» فلم أهتد إليه. وقد نقله عنه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٢٠).

(١٢) حكاه عن الجمهور الحافظُ العراقي في «التقييد» (٤٢٥). وهو الراجح.

ورجّحه المِزّي[١].

ثم إن في نسبها خُلْفاً، فقيل: ابنةُ الحارث بن جابر. قاله ابنُ ماكولا[٢]. وقيل بدون الحارث، وأنها عَمةُ عُتبةَ بنِ غَزْوان. قاله الطبري[٣]. وقيل: ابنةُ غَزْوان، وأنها أخت عُتبةَ، وهو الذي حكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث والتاريخ[٤]، ورجحه المِزّي[٥].

واسمُ أبي يَعْلى: أُميّة بنُ أبي عُبيدة.

وقولُ ابنِ وَضّاح: «إن مُنْيَةَ أبوه» وَهَمٌ. حكاه صاحبُ «المشارق»[٦].

وكَبَشِير بنِ الخَصَاصِيَة السَّدُوسي الصحابي الشهير[٧]، فالخَصَاصِيَة ـ وهي بفتح المعجمة، وتخفيف المهملة ـ إما أمّه فيما حكاه ابنُ الجوزي في «التلقيح»[٨] ـ ومِنْ قبله ابنُ عبد البر[٩] ـ، أو أمُّ الثالث من أجداده فيما قاله ابنُ الصلاح[١٠]، أو أم جدٍّ أعلى له، فيما قاله غيرُهم.

واسمُها: كَبْشة أو مارية[١١] ابنةُ عمرو بن الحارث بن الغِطْرِيف[١٢].

واسمُ أبي بشير: مَعْبد، أو نُذَير، أو يزيد، أو مرثد، أو شَرَاحِيل على

---

(١) ولفظُه في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨) و«التحفة» (٩/ ١١٠): (وهي أمه. ويقال: جدته).

(٢) «الإكمال» (٧/ ٢٩٦).

(٣) إن كان ذلك في «تاريخه» فلم أهتد إليه. وقد نقله عنه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٢٠).

(٤) «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٢٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨).

(٦) (١/ ٣٩٦).

(٧) ترجمَتُه في «الإصابة» (١/ ١٥٩). والخصاصية منسوبة إلى خَصَاصَة، واسمه: إلاءة ـ مثل خلافة ـ ابنُ عَمرو بن كعب. «أسد الغابة» (١/ ٢٣٠).

(٨) قال ابنُ الجوزي في «التلقيح» (١٦٨): (وهي امرأةٌ من جداته فنُسِب إليها، وبعضُهم يقول: هي أمه).

(٩) «الاستيعاب» (١/ ١٥٠).

(١٠) «علوم الحديث» (٣٣٦).

(١١) بعد الألف راءٌ. وجاء في النُسَخ: (ماوية) بالواو. والمثبتُ من «المحدث الفاصل» (٢٦٩) و«الإصابة» (١/ ١٥٩)، وهو ظاهرُ ما في «الإكمال» (٧/ ١٩٩) و«التبصير» (٤/ ١٢٤٤) ونحوِهما حيث قالوا: مارية ـ يعني بالراء ـ جماعةُ نسوة، وبالواو وتثقيل الياء المثناة من تحت: فلانة وفلانة، ولم يذكروا الخَصَاصِية هذه. والله أعلم.

(١٢) انظر: «المحدث الفاصل» (٢٦٩) و«الإصابة» (١/ ١٥٩).

الأقوال[1]. وكابنِ سُكَينة المُسنِد الشهير في المتأخرين، فسُكَينةُ ـ وهي بمهملة، ثم كاف مصغر ـ أمُّ أبيه، وهو عبدُ الوهاب بن علي بن علي[2].

وابنِ تَيْمِيّةَ مَجْدِ الدين صاحبِ «المُنْتقى»[3]، فهي جدتُه، ويقال: إنها من وادي التيم[4]. في آخرين.

٣ ـ (و) إما لـ (جد)، ومنه قولُه ﷺ: «أنا النبيُّ لا كَذِب، أنا ابنُ عبد المطلب»[5]، وقولُ الأعرابي: «أيكم ابنُ عبد المطلب؟»[6].

وأمثلتُه كثيرة، كأبي عُبيدة بن الجراح، فهو عامر بن عبد الله بن الجراح[7]، وحَملِ بن النابغة فهو ابنُ مالك بن النابغة[8]. ومجمّع بن جارية،

---

(١) «الاستعياب» (١/ ١٥٠) و«أسد الغابة» (١/ ٢٢٩) و«الإصابة» (١/ ١٥٩) دون شراحيل.

(٢) وكانت وفاةُ ابن سكينة سنة ٦٠٧ «السير» (٢١/ ٥٠٢).

(٣) أي (المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ)، وهو مطبوع متداول، وله مصنفات كثيرة، وكانت وفاتُه سنة ٦٥٢، «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤٩) و«السير» (٢٣/ ٢٩١).

(٤) قال الذهبي في «السير» (٢٢/ ٢٨٩) في ترجمة الفخر بن تيمية عم المجد بن تيمية هذا: (قيل: إن جده حج على درب تيماء فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته ولدت له بنتاً، فقال: يا تيمية يا تيمية! فلقب بذلك).
ثم عزا إلى ابن النجار أنه قال: (وذكر لنا أن جدَّه ـ يعني جدَّ الفخر ـ محمداً كانت أمه تسمّى تيمية. وكانت واعظة).

(٥) أخرجه البخاري في «الجهاد»: باب من قاد دابة غيره في الحرب (٥/ ٦٩ ـ ح٢٨٦٤)، و(باب بغلة النبي ﷺ البيضاء) (٦/ ٧٥ ـ ح٢٨٧٤) و(باب من صف أصحابه عند الهزيمة) (٦/ ١٠٥ ـ ح٢٩٣٠)، ومواضع أخر، ومسلم في «الجهاد»: باب في غزوة حنين (٣/ ١٤٠٠ ـ ح٧٨، ٧٩). كلاهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٦) أخرجه بهذا اللفظ من قول الأعرابي: النسائيُّ في «الصيام»: باب وجوب الصيام (٤/ ١٢٤) من حديث أبي هريرة.
وأخرجه البخاري في «العلم»: باب ما جاء في العلم (١/ ١٤٨ ـ ح٦٣)، والنسائي في «الصيام»: باب وجوب الصيام (٤/ ١٢٢، ١٢٣) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: (أيكم محمد؟... يا بن عبد المطلب).

(٧) ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٢٥٢). روى له الجماعة ومات سنة ١٨ «تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٢).

(٨) ترجمته في «الإصابة» (١/ ٣٥٥)، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه حديثَ دية الجنين «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٤٩) قلت: أخرجه أبو داود برقم (٤٥٧٢ ـ ٤٥٧٤) والنسائي (٨/ ٢١، ٤٧)، وابن ماجه برقم (٢٦٤١) وهو حديث صحيح.

فهو ابن يزيد بن جارية[1]. وأحمر[2] بن جَزْء، فهو ابنُ سَوَاء بن جزء[3]، وكلهم صحابة.

و**(كابن جُرَيج)** بجيمين بينهما راء مصغر، فهو عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بنِ جُرَيج[4]، **(وجماعاتٍ)** منهم: ابنُ المَاجِشُون[5]، وابنُ أبي ذئب[6]، وابنُ أبي ليلى[7]، وابنُ أبي مُلَيكة[8]، وأحمدُ بن حنبل[9]، وأبو بكر، وعثمانُ، والقاسمُ بنو أبي شيبة[10]،

---

(١) هناك صحابيان اسمُ كلٍّ منهما مُجمّع، أحدهما اسم أبيه جارية والآخر اسم أبيه يزيد بن جارية، والأول عمّ الثاني، وقيل: هما واحد. انظر ترجمتيهما في «الإصابة» (٣/ ٣٦٦). وثانيهما هو المقصود هنا.

(٢) آخره راء.

(٣) ليس هناك صحابي باسم (أحمر بن سواء بن جزء) وإنما هناك ـ مما له صلة بهذا الاسم ـ (أحمر بن جزء بن شهاب بن جزء السدوسي) و(أحمر بن سواء بن عدي بن مرة السدوسي)، ولكل منهما ترجمة في «الإصابة» (١/ ٢٢)، فلعل المصنف التبس عليه أحدهما بالآخر.

(٤) أحدُ الأعلام روى له الجماعة. ومات سنة ١٤٩، أو ١٥١، أو سنة ١٥٠ «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٣٨).

(٥) هو الفقيه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن الماجشون. روى له النسائي وابن ماجه، مات سنة ٢١٤ «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٥٨).

(٦) هو أحدُ الأعلام محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب. روى له الجماعة، مات سنة ١٥٩ «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٣٠).

(٧) المشهور بهذا عالِمُ الكوفة عبد الرحمن بن يسار ـ ويقال: بلال، ويقال: داود ـ ابن أبي ليلى الأنصاري، روى له الجماعة، ومات سنة ٨٢ أو بعدها «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٧٢). وابنُه القاضي الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، روى له الأربعة، ومات سنة ١٤٨ «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٢٢).

(٨) الحافظُ عبدُ الله بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة التَيْمِي، روى له الجماعة ومات سنة ١١٣ «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٥٦). وفي «التقريب» (٣١٢) مات سنة ١١٧.

(٩) أحمدُ بن محمد بن حنبل الإمام المشهور، روى له الجماعة، ومات سنة ٢٤١ «تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٧).

(١٠) أما أبو بكر فهو عبدُ الله بن محمد بن أبي شَيْبة الحافظ المصنف، روى له الجماعة سوى الترمذي. مات سنة ٢٣٥ «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٩٨).
وأما، أخوه عثمان فهو الحافظ أبو الحسن،روى له الشيخان وأبو داود، والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجه. مات سنة ٢٣٩ «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٧٨ ـ ٤٨٧).

وابنُ يونس[1] صاحبُ «تاريخ مصر»[2]، وابنُ مِسْكين - من بيوت المصريين - اشتَهروا بِبَنِي مِسْكين من زمن النسائي وإلى وقتنا، وجدُّهم: الحارثُ بنُ مسكين[3]، أحدُ شيوخ النسائي.

٩٤٤ ٤ - (وقد ينسب كالمِقْداد) بنِ الأسود، الصحابي إلى رَجلٍ (بالتَبنّي، فليس) المقدادُ (للأسود) - وهو ابنُ عبد يَغُوثَ الزهري - (أصلاً بِابْنٍ)، إنما كان في حِجْره فنُسب إليه، واسمُ أبيه عَمرو بنُ ثعلبة الكندي[4].

وكشُرحبيل بنِ حَسَنة، على القول المرجوح كما ذُكر قريباً في أن حَسَنة ليست أمَّه، وإنما تبنَّته[5]. وكالحسن بن دينار - أحد الضعفاء - فدينار إنما هو زوج أمه، واسمُ أبيه واصل. قاله ابنُ معين[6]، والفَلّاس[7]، والجوزجاني[8]، وابنُ حبان[9] وغيرُهم. قال بن الصلاح: «وكأنه خفي على ابن أبي حاتم، فإنه قال فيه: «الحسن بن دينار ابن واصل»[10]، فجعل واصلاً جدَّه» انتهى[11].

= وأما أخوهما القاسم فمات سنة ٢٣٥، وله ترجمة في «ثقات ابن حبان» (٩/ ١٨)، و«الميزان» (٣/ ٣٧٩).

(١) الإمامُ الحافظُ أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري المتوفى سنة ٣٤٧ «السير» (١٥/ ٥٧٨).

(٢) قال ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ١٣٧): (جمع لمصر تاريخين أحدُهما وهو الأكبر يختص بالمصريين، والآخر - وهو صغير - يشتمل على ذكر الغرباء والواردين على مصر. وما أقصر فيهما). وانظر: «الأعلام» (٤/ ٦٥).

(٣) ابن محمد بن يوسف الأموي المصري الفقيه. روى له أبو داود والنسائي، مات سنة ٢٥٠ «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٨١).

(٤) ترجمته في «الإصابة» (٣/ ٤٥٤)، روى له الجماعة ومات سنة ٣٣ «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٥٢).

(٥) تقدم (ص٣٣٠) من هذا الجزء.

(٦) «التاريخ» (٤/ ١١) برقم (٣٤١٤).

(٧) نقله عنه أيضاً الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٨٧).

(٨) الذي رأيته في المطبوع من «أحوال الرجال» (١٠١) للجوزجاني: (الحسن بن واصل زوج أمه). فهو هنا جعل واصلاً زوجَ أمه.

(٩) «المجروحين» (١/ ٢٣١).

(١٠) «الجرح والتعديل» (٣/ ١١).

(١١) «علوم الحديث» (٣٣٨).

وجعل يحيى بنُ سلّام ـ المصنفُ الشهيرُ[١]، صاحبُ «التفسير»[٢] ـ ديناراً جدَّه، حيث قال: «الحسنُ بن واصل بن دينار»[٣].

وكالحافظِ أبي بكر محمدِ بنِ عبد الغني بن أبي بكر ابن نُقْطَة، فنقطة ـ وهي بضم النون، ثم قاف، بعدها طاء مهملة وهاء تأنيث[٤] ـ امرأةٌ ربَّتْ جدَّه[٥].

وفي المتأخرين: ابنُ المُلَقِّن[٦]، لم يكن أبوه ملقِّناً، وإنما نُسِب لزوج أمه[٧] الذي كان يلقِّن القرآنَ بجامع عمرو بـ «مصر»، لكونه ربّاه وهو صغير. وبلغني أن الشيخ كان يغضب منها[٨].

○○○○○

---

(١) أبو زكريا البصري نزيلُ المغرب المتوفى سنة ٢٠٠. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٥) و«السير» (٩/ ٣٩٦).

(٢) نقل الذهبي في «السير» (٩/ ٣٩٧) عن أبي عَمرو الداني قولَه: (وسمعوا منه تفسيره الذي ليس لأحد من المتقدمين مثلُه).

(٣) قال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٧): (رواه أبو العرب في كتاب الضعفاء عن يحيى).

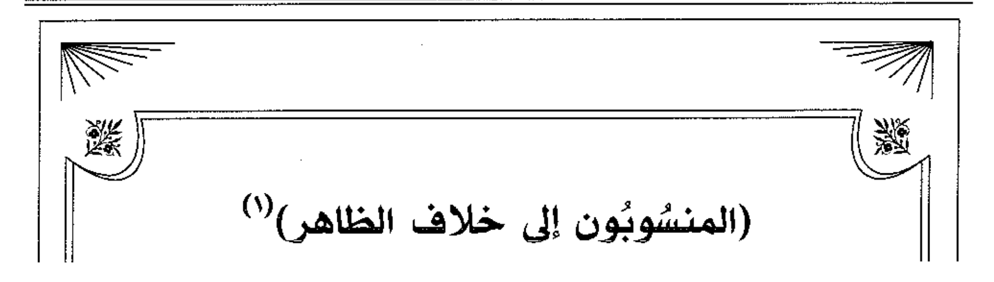
(٤) هكذا ضبطَها المنذريُّ في «التكملة» (١/ ٦٩) و(٣/ ١٠٣) في ترجمة والده عبد الغني وفي ترجمته، وكانت وفاة الحافظ أبي بكر سنة ٦٢٩.

(٥) قال الذهبي في «السير» (٢٢/ ٣٤٩) في ترجمة الحافظ أبي بكر: (سئل أبو بكر عن نقطة؟ فقال: هي جارية عُرِفْنا بها ربَّت شجاعاً جدَّنا) وشجاع هذا هو جد والده لأن اسمه هكذا: (مُعين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع البغدادي الحنبلي).

(٦) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٨٠٤ «إنباء الغمر» (٥/ ٤١)، و«الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠).

(٧) واسمه عيسى. (المصدرين السابقين).

(٨) وأضاف المؤلف في (الضوء): (... بحيث لم يكتبها بخطه، إنما كان يكتب غالباً: ابنُ النحوي. وبها اشتهر في بلاد اليمن).



(المنسُوبُون إلى خلاف الظاهر)[1]

وأُفرِد عما قبله لكونه في الأنساب خاصة، وذاك في الأَعلام، وإن تشابها في المعنى.

٩٤٥ **(ونَسَبوا)** أي المحدثون بعضَ الرواة إلى مكان كانت به وَقْعةٌ، أو إلى بلد، أو قبيلة، أو صَنعة، أو صفة، أو وَلَاء، أو غيرِ ذلك ما ليس ظاهرُه الذي يسبق إلى الفهم منه مُرَاداً، بل النسبةُ لذلك **(لعارضٍ)** عرض. وأمثلةُ ذلك كثيرة.

فالأولُ[2]: **(كالبدري)** لمن **(نزل)** أي سكن **(بدراً)** أي كـ **(عقبةَ)** بضم المهملة، ثم قاف بعدها موحدة، **(بنِ عمرو)** أبي مسعود، الأنصاري الخَزرجي الصحابي[3]، فإنه ـ فيما قال إبراهيمُ الحربي ـ إنما سكنها خاصة[4].

ونحوُه قولُ ابنِ سعد عن الواقدي: «إنه نزل ماءً بـ «بدرٍ» فنُسب

(١) وهو النوع (الثامنُ والخمسون) من كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثَه في المصادر التالية:
١ ـ «التقريب مع التدريب» (٢/ ٤٨٩).
٢ ـ «المنهل الروي» (١٣١).
٣ ـ «اختصار علوم الحديث» (٢٢٩).
٤ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٢٧).
٥ ـ «النزهة» (٧٠).
٦ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٩٦).
٧ ـ «منهج ذوي النظر» (٢٨٣).

(٢) أي نسبةُ بعضِ الرواة إلى مكانٍ كانت به وقعة.

(٣) ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٤٩٠)، روى له الجماعة، ومات سنة ٤٠ أو بعدها «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢١٥).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٢٨).

إليه[١]، إذ ليس بين أصحابنا اختلافٌ في أنه لم يشهد الوقعةَ الشهيرةَ بها»[٢].

وكذا قال موسى بنُ عُقبةَ عن ابن شهاب: إنه لم يشهدها[٣]. وهو قولُ ابنِ إسحاق[٤] وابنِ معين[٥]، ثم ابنِ عبد البر، وعبارتُه: «لا يصح شهودُه بدراً»[٦]. وبه جزم ابنُ السمعاني[٧]، ومشىٰ عليه ابنُ الصلاح[٨] وأتباعُه[٩]، فإنه قال: «لم يشهد بدراً في قولِ الأكثر، ولكنْ نزلَ بدراً فنُسب إليها» انتهى[٨].

وعدّه البخاريُّ في البدريِّين كما في «صحيحه»، واستدل بأحاديثَ في بعضِها التصريحُ بأنه شهدها، منها: حديثُ عروةَ بنِ الزُّبير أنه قال: «أخَّر المغيرةُ بنُ شعبة العصرَ ـ وهو أميرُ «الكوفة» ـ فدخل عليه أبو مسعودٍ عقبةُ بنُ عَمرو جدُّ زيد بن حَسَن[١٠] ـ وكان قد شهد بدراً ـ فقال: يا مغيرةُ...» فذكر الحديثَ، سمعه عروةُ من بَشِير بن أبي مسعود عن أبيه[١١].

وكذا قال مسلمٌ في «الكنى»: «إنه شهدها»[١٢]، ونحوُه قولُ شعبةَ عن الحَكَم: «إنه كان بدرياً»[١٣].

وقال أبو القاسم البغوي[١٤]: «حدثني عمي ـ يعني عليَّ بنَ

---

(١) ومثلُ هذا قاله خليفة بن خياط في «الطبقات» (٩٦).
(٢) قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٦): (ولم يشهد بدراً).
(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٢٨).
(٤) «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٥٩).
(٥) «التاريخ» (٣/ ١٥٠).
(٦) «الاستيعاب» (٣/ ١٠٥).
(٧) «الأنساب» (٢/ ١٠٥).
(٨) «علوم الحديث» (٣٣٨).
(٩) كالنووي في «التقريب» (٢/ ٤٨٩)، وابنِ جَمَاعَة في «المنهل الروي» (١٣١)، والطّيبي في «الخلاصة» (١٣١).
(١٠) هو زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب. مات بعد المائة، وأمه هي بنت عقبة بن عمرو. «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣١٨)، و«السير» (٤/ ٤٨٧).
(١١) البخاري في «المغازي»: باب حدثني خليفة: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري (٧/ ٣١٧ ـ ح٤٠٠٧).
(١٢) «الكنى والأسماء» (٢/ ٧٧٨).
(١٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢١٦).
(١٤) الإمامُ الحافظ المفسّر عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرزُبَان. من مصنفاته كتاب: «معجم الصحابة». مات سنة ٣١٧ «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١١) و«السير» (١٤/ ٤٤٠).

عبد العزيز[(١)] ـ عن أبي عُبيدٍ القاسمِ بن سلّام[(٢)]: أنه شهدها[(٣)]».

وقال ابنُ البَرْقي[(٤)]: «لم يذكره ابنُ إسحاق في أهل «بدر»، وفي غير حديث: أنه ممّن شهدها»[(٥)] [وقال أبو القاسم الطبراني: أهلُ «الكوفة» يقولون: إنه شهدها[(٦)]] ولم يذكره أهل «المدينة»[(٧)] فيهم. وذكره عروة بن الزبير فيمن شهد العَقَبَة» انتهى.

وبالجملة فالمُثْبِت مقدّم، خصوصاً وفيهم البخاري ومسلم. وقد استظهر له شيخُنا باتفاقهم على شُهوده العَقَبة، وأنَّ مَن شهدها لا مانع من شهوده بدراً. قال: «والواقديُّ ـ ولو قبِلنا قولَه في المغازي مع ضعفه ـ لا تردُّ به الأحاديثُ الصحيحة» انتهى[(٨)].

ثم إن أبا مسعودٍ لم ينفردْ بذلك، فقد ذكر ابنُ السمعاني في «الأنساب»[(٩)]

---

(١) ابن المرزبان، أبو الحسن البغوي. مات سنة ٢٨٦. «السير» (١٣/٣٤٨).

(٢) الحافظ اللغوي ذو التصانيف. مات سنة ٢٢٤، روى له أبو داود. «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٥٤).

(٣) يظهر أن هذا في كتاب أبي القاسم البغوي (معجم الصحابة).

(٤) هو أبو بكر أحمدُ بن عبد الله بن عبد الرحيم المتوفى سنة ٢٧٠. قال الذهبي في ترجمته في «السير» (١٣/٤٧): (له كتابٌ في معرفة الصحابة وأنسابِهم). وهناك أخوه راوي السيرة عن ابن هشام ترجم له الذهبي في «السير» (١٣/٤٨)، واسمه عبد الرحيم، ويكنى أبا سعيد، قال الذهبي: (حدث عنه بالكثير أبو القاسم الطبراني لكنه يغلَط فيه ويسميه أحمد). وكان الذهبي قد ذكر في ترجمة أحمدَ أن الطبراني لم يلقه أصلاً وإنما لقي أخاه عبد الرحيم وأكثرَ عنه واعتقد أن اسمَه أحمدُ فغلِط في اسمه. **قلتُ**: وعلى هذا فانظر مثلَ هذا الغلطِ في «معجم الطبراني الكبير» (١٧/ ١٩٥).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٧/٢٤٨) عن ابن البرقي.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من (الأزهرية).

(٧) كذا في النُسخ (أهل المدينة) ومثله عند الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٧/٢٤٨). ولكن لفظُ الطبراني في المطبوع من «المعجم الكبير» (١٧/ ١٩٤): (أهل البصرة). والأولُ أظهر لأن أئمةَ السيرة كموسى بن عقبة، وابنِ شهاب الزهري، وابن إسحاق هم من أهل المدينة، والمراد بقوله: (أهل المدينة) أكثرهم. وإلا فعروة بن الزبير من أئمتهم وهو يقول بشهودِ عقبةَ بدراً كما سيأتي قريباً. والله أعلم.

(٨) «تهذيب التهذيب» (٧/٢٤٩). (٩) (٢/١٠٥).

ـ ممن نُسِبَ بدريًّا، لا لشهودها بل لنزوله آبار بدر ـ أبو حَنَّة[1]، أو أبو حَبَّة[2] ثابتُ بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس، صحابي.

والثاني[3] كإسماعيلَ بنِ محمد المكي[4]، نُسِبَ كذلك لإكثاره التوجهَ إليها للحج والمُجَاوَرة، لا أنه منها. قاله ابنُ معين[5].

ومحمدِ بنِ سنان العَوَقِي[6] ـ بفتح المهملة والواو، ثم قاف ـ لنزوله

---

(١) كذا في النُسخ: (أبو) على الحكاية، وإلا فالوجه: النصب.

(٢) الأُولى بحاء مهملة ثم نون، والأخرى بموحدة بعد المهملة.

(٣) أي نسبةُ الراوي إلى بلد ليس هو منها، وإنما لعارضٍ عرض.

(٤) كذا هنا (إسماعيل بن محمد المكي)، ومثلُه في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٢٩)، والظاهرُ أنه إسماعيلُ بن مسلم المكي. كما سيأتي إيضاحُه في التعليقة التالية:

(٥) لم أجدْ فيما بين يديّ من المصادر رجلاً باسم (إسماعيل بن محمد المكي) منسوباً إليها لكثرة توجهه لها، وإنما وجدتُ ذلك في ترجمة (إسماعيل بن مسلم المكي)، ففي «التاريخ» (٤/ ٨٢) ليحيى بن معينٍ روايةِ أبي الفضل الدُوري: (وقال غيرُ يحيى: إسماعيل بن مسلم المكي لم يكنْ مكيًّا، ولكنْ كان يكثر التجارةَ والحجَ إلى مكة فسُمِّي مكيًّا)، وفي «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٧٤): (كان إسماعيل بن مسلم بصرياً، ولكنه نزل مكةَ سنين فتعرّف بذلك. فلما رجع إلى البصرة قيل له: المكي).
وفي «الأنساب» (١٢/ ٤١٧): (وأما إسماعيل بن مسلم المكي قال يحيى بن معين في «التاريخ»: (لم يكن مكيًّا لكنه كان يكثر الحجَ والتجارةَ إلى مكة فسمي مكياً).
وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٩٨): (إسماعيل بن مسلم المكي... أصله بصري سكن مكة، فلكثرة مجاورته بمكة قيل له: المكي)، وكذا في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٣١)، وغيرها.
قلت: فلعل ما ذكره المصنفُ هنا من قوله: (إسماعيل بن محمد) سبقُ لسان من الحافظِ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» قلّده هو فيه. والله أعلم.
هذا وإسماعيل بن مسلم المكي يكنى أبا إسحاق وكان فقيهاً مفتياً، ضعيفاً في الحديث. روى له الترمذي وابن ماجه.
وما عزاه المصنفُ هنا وقبله السمعانيُّ في «الأنساب» إلى يحيى بن معين في نسبته إلى مكة لم أقف عليه عن يحيى، بل تقدم في رواية الدوري قوله: (وقال غير يحيى...) إلخ. ويحتمل أنّ وجودَ ذلك في «تاريخ ابن معين» كان سبباً في نسبته إلى يحيى. والله أعلم.

(٦) روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه. مات سنة ٢٢٣ «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٢٠).

«العَوَقَة»، وإلا فهو بصري[١].

والثالث[٢] كأبي خالد الدَّالَاني[٣]، نُسِب كذلك لنزوله في «بني دَالَان»، ولم يكن منهم[٤].

وعبدِ الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي[٥]، نُسب كذلك لنزوله «جَبَّانَة عَرْزَم» بـ «الكوفة»، ولم يكن من القبيلة.

٩٤٦ و(**كذلك التيْمي**) بالإسكان للوزن (**سليمانُ**) بنُ طَرْخان أبو المعتمر[٦]، نسب تيمياً لكونه (**نزل تيما**) بالقصر، للوزن، لا أنه من «بني تَيْم»، بل هو مولى لبني مُرَّة. قاله البخاري في «تاريخه»[٧].

ونحوُه ما رواه ابنُ السمعاني من وجهين عن ولده المعتمر أنه قال لأبيه: إنك تكتب: التَّيمي، ولست تيميًّا! فقال: أنا تيميُّ الدار[٨].

لكن قد روى الأصمعيُّ عن المعتمر أيضاً أنه قال: «قال لي أبي: إذا كتبت فلا تكتب: التيمي، ولا تكتب المُرِّي. بل اكتب: القيسي، فإن أبي كان مكاتَباً لبُجَير بنِ حُمران، وإن أمي كانت مولاةً لبني سُلَيم، فإن كان أبي أدّى الكتابةَ فالولاء لبني مُرّة ـ وهو مرّة بن عُبَاد بن ضُبَيعة بن قيس ـ وإن لم يكن أدّاها فالولاء لبني سُلَيم وهو من قيس عيلان، فعلى كلا الأمرين أنا قيسي»[٩].

---

(١) «الأنساب» (٩/ ٩١)، وفيه أنَّ «العَوَقَة» محلّةٌ بالبصرة نزلت بها قبيلة (العوقة) ـ بطن من عبد القيس ـ فعُرِفتْ بها.

(٢) أي نسبة الراوي إلى قبيلة ليس هو منها وإنما لعارض عرض.

(٣) واسمه يزيد بن عبد الرحمن الأسدي الواسطي الكوفي. وفي اسم أبيه أقوال ذكرها المزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، روى له الأربعة.

(٤) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٧)، و«الأنساب» (٥/ ٢٦٦)، و«تهذيب الكمال» (١٦٠١). و(دالان) قبيلة من (همدان) نزلت الكوفة (انظر الأنساب).

(٥) روى له مسلم والأربعة، مات سنة ١٤٥ واسم أبيه ميسرة الباهلي «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٢٢). والعرزمي: بعين مهملة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم ميم نسبة إلى قبيلة (عرزم)، قال في «الأنساب» (٨/ ٤٢٧): (وظني أنه بطن من فَزَارة)، وإلى (جَبَّانة عرزم) بالكوفة، ولعل هذه القبيلةَ نزلت بها فنسب الموضع إليهم.

(٦) الإمام الحافظ، روى له الجماعة، ومات سنة ١٤٣ «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥).

(٧) «الكبير» (٤/ ٢٠). (٨) «الأنساب» (٣/ ١١٩).

(٩) ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢١) نحوَ هذا عن أبي عُبيد عن الأصمعي، =

والرابع[١] (و) منه (خالدٌ) هو ابن مهران البصري[٢]، نُسب حَذَّاءً ـ بالحاء المهملة المفتوحة، والذال المعجمة المشددة مع المد ـ (بِـ) سبب رجل (حذّاءٍ) أي يحذو النعال، لكونه (جمل جلوسَه) عنده في دُكّانه، كما قاله ٩٤٧ يزيدُ بن هارون فيما حكاه البخاري في «تاريخه»[٣] وأنه ما حذا نَعْلاً قط.

وكذا قاله الترمذي في «جامعه» عن البخاري[٤].

وقال ابنُ سعد: «إنه لم يكن بحذَّاء، ولكنه كان يجلس إليهم»[٥].

وعن خالد بن عبد الله الواسطي أنه سمعه يقول: «ما حَذَوْتُ نعلاً قط ولا بِعتُها، ولكنْ تزوجتُ امرأةً[٦] في «بني مجاشع» فنزلتُ عليها في الحذّائين فنُسبتُ إليهم». رواه ابنُ السمعاني[٧].

وهذا قد لا ينافي الأولَ.

لكن قد حكى ابنُ سعد أيضاً عن فهد بن حيّان أنه قال: «لم يحذُ خالدٌ قطُّ، وإنما كان يقولُ: إحذُ على هذا النحو. فلقِّب الحذاء»[٨].

وكذا كان أبو عبد الرحمن عَبِيدةُ بن حُميد الكوفي[٩] يعرف بالحذّاء، فقال ابنُ حبان: «إنه لم يكن حذّاءً إنما كان يجالس الحذائين فنُسب إليهم»[١٠].

= وأورده المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٢) عن الأصمعي.

(١) أي نسبة الراوي إلى صَنعة ليس من أهلها وإنما نُسب إليها لعارض عرض.

(٢) أبو المُنازل، الحافظ، روى له الجماعة، ومات سنة ١٤٢ «تهذيب الكمال» (٨/ ١٧٧).

(٣) «الكبير» (٣/ ١٧٤).

(٤) الترمذي في «الصلاة»: بابُ ما جاء: لِيَلِني منكم أولو الأحلام والنُهى (١/ ٤٤٢ ـ ح ٢٢٨). وقد أخّر الترمذي الكلامَ على خالد، فقد مرّ ذكرُه عنده قبل ذلك في الأحاديث ذوات الأرقام التالية: (١٢٤، ١٩٣، ٢٠٥).

(٥) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٥٩).

(٦) في (س): امرأتي. والأول لفظ (الأنساب). (٧) «الأنساب» (٤/ ٨٧).

(٨) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٥٩) عن فهد بن حيان القيسي. ولم أظفرْ بترجمته، إلا أن يكون المترجَمَ في «الجرح والتعديل» (٧/ ٨٨) فهو محتمل.

(٩) روى له البخاري والأربعة، مات سنة ١٩٠ «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٥٧).

(١٠) «الثقات» (٧/ ١٦٣). وكذا في «الأنساب» (٤/ ٨٧). وعَبيدة: بفتح أوله كما في «الإكمال» (٦/ ٥١).

والخامس[١] كيزيدَ الفقيرِ[٢]، أحدِ التابعين، لم يكن فقيراً، وإنما أُصيب في فَقَارِ ظهره، فكان يتألّم منه حتى ينحني له[٣].

والسادس[٤] (و) منه (مِقْسم) بكسر الميم، وفتح السين المهملة بينهما قاف، وآخره ميم[٥]، مع كونه مولى لعبد الله بنِ الحارث بن نوفل فيما قاله البخاري[٦] وغيرُه[٧] (لمّا لَزِمَ مجلسَ عبدِ الله) بنِ عباس (مولاه وُسِم) أي عُرف، ووصف بأنه مولى ابن عباس.

واعلم أن مما كَثُر الاشتباهُ فيه، وعَمَّ الضررُ به: مَنْ يُنسبُ حُسَينيّاً، لسكناهُ محلًّا من «القاهرة»، أو بلداً، أو غيرَهما، فيُتَوهَّم أنها نسبةٌ للحسين بن علي، ويوصَف بالشرف. ولذا كان بعضُ متْقِني العلماء ـ ممن يَنْتسبُ كذلك ـ يُقَيّد بقوله: سكناً.

أو زُبَيريّاً لمحلَّةٍ بنواحي «الغَرْبية» فيُتَوهم أنها للزُّبير بن العوام حواريِّ رسول الله ﷺ.

أو جعفريًّا لمحلّةٍ أيضاً فيُتَوهم أنها لجعفر بن أبي طالب.

أو قُرَشياً لمحلة تُسمى «القرشية» فيُتَوهم أنها لـ «قريش».

أوجَرّاحيّاً لمحلة أُخرى فيُتَوهم أنها لأبي عبيدة ابن الجراح.

أو عَباسيّاً لـ «العباسية» من «الشرقية»، فيُظَن أنها من ذرية العباس عمّ النبي ﷺ.

في أشباهٍ لذلك عَمَّ الضررُ بها[٨].

---

(١) أي نسبةُ الراوي لصفة ليست فيه، وإنما لعارض عرض.

(٢) أبو عثمان يزيد بن صهيب الكوفي، روى له الجماعة إلا الترمذي. «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٦٣).

(٣) «علوم الحديث» (٣٣٩).

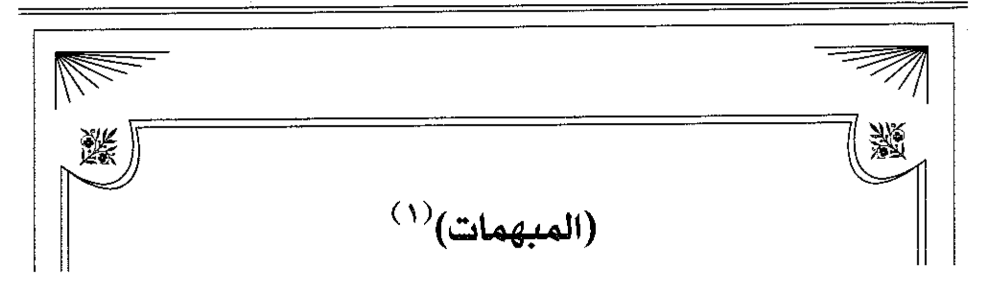
(٤) أي نسبة الراوي بالولاء لشخص ليس هو مولاه، وإنما لملازمته له.

(٥) أبو القاسم مقسم بن بُجْرة ـ بضم الموحدة وسكون الجيم ـ، أو ابن نَجْدة ـ بفتح النون، وبعد الجيم دال مهملة ـ روى له الجماعة سوى مسلم، ومات سنة ١٠١. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٦١ ـ ٤٦٣) و«التقريب» (٥٤٥). وفي المطبوع من «الكاشف» (٣/ ١٧٢) تصحف رمز البخاري إلى (م). وانظر: «رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٣٣) للكلاباذي.

(٦) «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٣).

(٧) كابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٩٥)، وخليفة في «التاريخ» (٣٢٥).

(٨) ويُعرَف ذلك بمراجعة التراجمِ، وكتبِ الأنساب، والبلدان.



(المبهمات)[1]

٩٤٨ (ومبهمُ الرواة) من الرجال والنساء: (ما لم يُسْمى) - بإسكان ثانيه - في بعض الروايات أو جميعِها[2]، إما اختصاراً، أو شكًّا، أو نحوَ ذلك.

وهو مهمٌّ، وفائدةُ البحث عنه: زوالُ الجهالة التي يُرَدُّ الخبرُ معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد كأن يقال: أخبرني رجل، أو شيخ، أو فلان، أو بعضُهم، لأنْ شرطَ قبول الخبر - كما عُلِم - عدالةُ راويه، ومَنْ أُبهم اسمُه لا تُعرَف عينُه، فكيف عدالتُه. بل ولو فُرِض تعديلُ الراوي عنه له مع إبهامه إياه لا يكفي على الأصح، كما تقرر في بابه[3].

وما عداه - مما يقع في أصلِ المتن، ونحوِه - قال فيه ابنُ كثير «إنه قليلُ الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحُكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلّى به كثيرٌ من المحدثين وغيرِهم»[4].

---

(١) وهو النوع (التاسع والخمسون) من كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثَه في المصادر التالية:
١ - «التقريب مع التدريب» (٢/ ٤٩٢).
٢ - «المنهل الروي» (١٣٦).
٣ - «اختصار علوم الحديث» (٢٣١).
٤ - «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٣٠).
٥ - «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٩٧).
٦ - «منهج ذوي النظر» (٢٨٤).

(٢) أي لم يذكرِ اسمُه صريحاً في بعض الروايات أو في جميعها وعلى هذا تكون (المبهمات) جمعَ مبهم وهو: من أبهم اسمُه من الرجال أو النساء في سند الحديث أو متنه.

(٣) بسط المؤلِّفُ هذه المسألةَ في هذا الكتاب (٢/ ١٩١) وما بعدها.

(٤) «اختصار علوم الحديث» (٢٣١).

كذا قال، بل من فوائِدِه أن يكونَ المبهمُ سائلاً عن حُكْم عارضه حديثٌ آخرُ، فيستفاد بمعرفته النسخُ وعدَمُه إن عُرف زمنُ إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أخبر عن قصةٍ قد شاهدَها وهو مسلم[١].

وقد صنّف فيه عبدُ الغني بنُ سعيد[٢] ثم الخطيبُ ـ مرتباً له على الحروف في المُبهم[٣] ـ ثم ابنُ بَشْكُوَال في «الغوامض والمبهمات» بدون ترتيب، وهو أجمعُها[٤].

وقد اختصر النوويُّ كتابَ الخطيب ـ مع نفائسَ ضمّها إليه ـ مهذّباً محسّناً، لا سيما في ترتيبه على الحروف في راوي الخبر، مما سهّل به الكشفَ منه بالنسبة لأصله، وسماه: «الإشارات إلى المبهمات»[٥].

واختصرَ أبو الحسن علي بن السراج ابنُ الملَقِّن[٦]، والبرهانُ

---

(١) قال ذلك العراقي في «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٧).
ويمكن إجمالُ فوائد معرفة المبهم فيما يلي:
أ ـ زوال الجهالة كما تقدم.
ب ـ تحقيق الشيء على ما هو عليه لتشوّق النفوس لمعرفة الحقيقة.
جـ ـ إن كان في الحديث مَنْقبةٌ لذلك المبهم عُرفت له ونُزِّل منزلتَه، وإن كانت مَثْلبةً فبمعرفته يسلَم الذهنُ من جَوَلَانِه بالظن في الأفاضل من الصحابة وغيرهم.
د ـ أن يكون المبهمُ سائلاً عن حكم عارضه.. إلخ كلام المؤلف.

(٢) واسمُ كتابه (الغوامض والمبهمات) كما في (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ ٣٤٨). وهو فيها برقم عامّ: ١٤٤٧ (ق: ١١٧ ـ ١٢٧).

(٣) واسمُ كتابه: (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)، وقد قمتُ بتحقيقه على ثلاث نسخ كاملة واثنتين ناقصتين، ونلت به درجة الماجستير عام ١٤٠٠، كما طبع عام ١٤٠٥ على نسخة واحدة كاملة وأخرى ناقصة بتحقيق د. عز الدين علي السيد، ونشرتْه مكتبةُ الخانجي بالقاهرة.

(٤) طُبع في مجلدين عام ١٤٠٧ في بيروت باسم (غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة) بتحقيق د. عز الدين علي السيد، ود. محمد كمال الدين عز الدين. ونشرتْه دار عالم الكتب.

(٥) طبع باسم (الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات) مرتين: الأولى طبعةٌ حجرية قديمة في المطبعة الدخانية في (لاهور)، والثانية عام ١٤٠٥ بالقاهرة مضموماً إلى كتاب الخطيب السابق بتحقيق د. عز الدين علي السيد.

(٦) هو نور الدين علي بن سراج الدين عمر بن علي، يعرف ـ كأبيه الذي تقدمت ترجمته (ص٣٣٧) من هذا الجزء ـ بابن الملقن. مات سنة ٨٠٧ «الضوء اللامع» (٥/٢٦٧)، =

الحلبيُّ[1] كتابَ ابنِ بشكوال بحذف الأسانيد، وأتى أولُهما فيه بزيادات. وكذا صنف فيه أبو الفضل ابنُ طاهر[2]. واعتنى ابنُ الأثير في أواخر كتابه «جامع الأصول» بتحريرِها[3].

وكذا أورد ابنُ الجوزي في «تلقيحه» منها جملةً[4].

وللقطبِ القسطلاني: «الإيضاح عن المعجم من الغامض والمبهم»[5].

وللولي العراقي: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»، ورتّبه على الأبواب[6].

واعتنى شيخُنا بذلك، لكن بالنسبة لـ «صحيح البخاري» فأَرْبى فيه على مَن سبقه[7]، بحيث كان مُعَوَّلُ القاضي جلال الدين البُلْقِيني في تصنيفه المُفْرَد في ذلك عليه[8].

= وفيه: (وقد رأيته اختصر «المبهمات» لابن بشكوال، مع زيادات له فيها).

(١) الحافظ المصنف إبراهيم بن محمد بن خليل، يعرف أيضاً بـ (سبط ابن العجمي) مات سنة ٨٤١. «الضوء اللامع» (١/ ١٣٨)، وذكر من ضمن مصنفاته: «تلخيص المبهمات» لابن بشكوال.

(٢) طبع باسم: «إيضاح الأشكال» سنة ١٤٠٨ بالكويت بتحقيق د. باسم فيصل الجوابرة.

(٣) «جامع الأصول» التتمة، القسم الثاني (ص١٠٢٣ ـ ١٠٣٥).

(٤) «التلقيح» (٦٣١ ـ ٧٩٨) وهو تلخيص لمبهمات الخطيب.

(٥) من مخطوطات مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب برقم (٣٤٦) ومؤلفه هو الحافظ قطب الدين محمد بن أحمد بن علي القسطلاني المتوفى سنة ٦٨٦. «لحظ الألحاظ» (٧٦).

(٦) طبع قديماً في مطابع الرياض بتصحيح وتعليق الشيخ حماد الأنصاري. ومؤلفه هو الحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد ابن الحافظ الشهير زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. كانت وفاته سنة ٨٢٦. «لحظ الألحاظ» (٢٨٤). وجمع في كتابه هذا بين كتب الخطيب، وابن طاهر، وابن بشكوال، والنووي، مع زيادات له.

(٧) وذلك ضمن الفصل السابع من مقدمته: «هدي الساري» (٢٢٢ ـ ٣٤٥)، وقد ضمّنه مع تسمية المبهم تعيين المهمل الذي يكثر وروده.

(٨) واسم كتابه: «الإفهام لما وقع في البخاري من الإبهام»، ذكره هكذا ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٢٨٣)، والمصنف في «الضوء اللامع» (٤/ ١٠٩) في أثناء ترجمة مؤلفه: الإمام الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن عمر بن رسلان ابن البلقيني المتوفى سنة ٨٢٤.

قال المصنف: (جمع كتاب «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»، وذكر فيه فصلاً =

والأصلُ فيه قولُ ابنِ عباس: «لم أزلْ حريصاً على أن أسألَ عمرَ عن المرأتين اللتين قال الله لهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ . . .﴾ إلى أن خرج حاجّاً، فخرجتُ معه، فلما رجعنا، وكنا ببعض الطريق عَدَل إلى الأَرَاك لحاجة له، فوقفتُ له حتى فرغ، ثم سرت معه فقلت: يا أمير المؤمنين مَنِ اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ مِن أزواجه؟ قال: «هما حفصة وعائشة»[١].

ويُعرَف تعيينُ المبهم:

١ ـ بروايةٍ مصرّحة به.

٢ ـ أو بالتنصيص من أهل السّير ونحوِهم إن اتفقت الطرقُ على الإبهام.

٣ ـ وربما استُدل له بورود تلك القصةِ المبهمِ صاحبُها لمعيَّن، مع احتمال تعدّدها كما سيأتي بعدُ.

وأمثلتُه في المتنِ والإسناد كثيرة.

ففي المتن (**كامرأة**) سألت النبيَّ ﷺ عن غُسلها (**في الحيض**) فقال: «خذي فِرْصة مُمَسّكة»[٢] . . . الحديث، متفق عليه من رواية منصور بن صفية عن أمه عن عائشة[٣]، (**وهي**) ـ كما أخرجه مسلمٌ من رواية شعبةَ عن إبراهيمَ بنِ

= يختص بما استفاده من مطالعته زائداً على ما حصله من الكتب المصنفة في المبهمات والشروح فكان شيئاً كثيراً).

قلت: وقد ألف في بيان مبهمات «صحيح البخاري» أيضاً المحدث موفق الدين أبو ذر أحمد بن الحافظ البرهان الحلبي المتقدم واسم كتابه «التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح»، وهو من مخطوطات مكتبة المدرسة الأحمدية في حلب برقم (١٦٥). كما أن له كتاباً آخر في بيان مبهمات «صحيح مسلم» واسمه: (تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم) من مخطوطات المكتبة المذكورة برقم (٣٤٨). ـ وفَرَغَتْ من تحقيقه الأميرة الدكتورة البندري آل سعود ـ وكانت وفاة أبي ذر هذا سنة ٨٨٤ «الضوء اللامع» (١/ ١٩٨).

(١) أخرجه البخاري في «التفسير»: باب ﴿تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ . . .﴾ (٨/ ٦٥٧ ـ ح٤٩١٣) ومواضع أخر، ومسلم في «الطلاق»: باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن (٢/ ١١٠٨ ـ ١١١٣ ـ ح٣١ ـ ٣٤) مطولاً ومختصراً من حديث ابن عباس في سؤاله لعمر رضي الله عنهما.

(٢) الفِرصة: بكسر الفاء وسكون الراء وبعدها مهملة: القطعة من صوف أو قطن أو خرقة. ممسَّكة: مطيبة بالمسك. «النهاية» (٣/ ٤٣١).

(٣) البخاري في «الحيض»: باب دَلْك المرأة نفسَها إذا تَطهُرت من الحيض (١/ ٤١٤ ـ ح٣١٤) وباب غسل المحيض (١/ ٤١٦ ـ ح٣١٥) وفي «الاعتصام»: باب الأحكام =

مُهَاجر عن صفية عن عائشة ـ (أسما)، لكنها مهملة من نسبة تتميّز بها[(١)]، ولذا اختلف الحفاظُ في تعيينها، فقال الخطيبُ: «هي ابنةُ يزيدَ بنِ السَّكَن الأنصارية»[(٢)]، وقال ابنُ بَشْكُوال: «هي ابنةُ شَكَل»[(٣)]، وصُوِّب لثبوته في مسلم أيضاً من حديث أبي الأحوص عن ابن مهاجر[(٤)].

ولكن قال النوويُّ: «يجوز أن تكون القصةُ وقعتْ لهما معاً في مجلس أو مجلسين»[(٥)]، ومال إليه شيخُنا، فإنه بعد أن حكى أن الدمياطي ـ يعني في حاشية نسخته لـ «صحيح مسلم» ـ ادَعىٰ في رواية مسلم المُعَيِّنَةِ[(٦)] التصحيفَ، وأن الصوابَ: السكن ـ بالمهملة وآخره نون ـ كما جزم به ابنُ الجوزي في «تلقيحه»[(٧)] تبعاً للخطيب، وأنها نُسبت لجدها[(٨)] فهي ابنة يزيد بن السكن، قال[(٩)]: «إنه ردّ للأخبار الصحيحة بمجرد التوهّم، وإلا فما المانع أن يكونا امرأتين؟ خصوصاً وقد وقع في «مصنف ابن أبي شيبة»[(١٠)] كما في «مسلم»، فانتفى عنه الوهَم، وبذلك جزم ابنُ طاهر[(١١)] وأبو موسى

= التي تُعرف بالدلائل (١٣/ ٣٣٠ ـ ح٧٣٥٧)، ومسلم في «الحيض»: باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك (١/ ٢٦٠، ٢٦١ ـ ح٦٠) كلها من طريق منصور به. وكل ذلك بإبهام المرأة السائلة. وسيأتي قريباً مزيد تخريج.

(١) «صحيح مسلم السابق» (ح٦١). ولفظه: «أن أسماء سألت النبي ﷺ...».

(٢) «الأسماء المبهمة» (٢٩).

(٣) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٤٦٩). وشَكَل: بتحريك الشين المعجمة والكاف، وقيل بإسكانها وآخرُه لام. «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٠٤). وترجم لها في «الإصابة» (٤/ ٢٢٩)، و(٤/ ٢٣٤) في بنت شكل وبنت يزيد.

(٤) مسلم في مصدره السابق (١/ ٢٦٢) بلفظ: «... دخلت أسماءُ بنتُ شَكَل على رسول الله ﷺ...».

(٥) «الإشارات» (٥٦٣).

(٦) أي التي عَيَّنَت اسمَها واسمَ أبيها بـ (أسماء بنت شكل)، وهي روايةُ أبي الأحوص عن ابن المهاجر الماضية.

(٧) «التلقيح» (٦٣٤).

(٨) الكلام لا يزال للدمياطي رحمه الله.

(٩) أي شيخه الحافظ ابن حجر رحمه الله في «هدي الساري» (٢٥٦).

(١٠) في «الطهارات»: باب في المرأة كيف تؤمر أن تغتسل (١/ ٧٨) لكن تصحف شكل في المطبوع إلى سكك. بمهملة ثم كافين.

(١١) «إيضاح الإشكال» (١٣١).

المديني[١]، وأبو علي الجيّاني[٢]».

وكقول ابنِ عباس: «إن رجلاً قال: يا رسول الله الحجُّ كل عام؟»[٣]

---

(١) في كتابه «ذيل معرفة الصحابة» (انظر «الإصابة» (٤/ ٢٢٩). وأبو موسى هو الحافظ العلامة محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني مات سنة ٥٨١ «السير» (٢١/ ١٥٢).

(٢) في «ذيله على الاستيعاب» لابن عبد البر، كما في «الإصابة» (٤/ ٢٢٩).
وأبو علي هو الإمام الحافظ الناقد الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي الجياني. مات سنة ٤٩٨. «السير» (١٩/ ١٤٨).

(٣) أخرجه الدارمي في «مناسك الحج»: باب كيف وجوب الحج (٢/ ٤٦) عن ابن عباس من طريقين: أولهما عن محمد بن كثير عن سليمان بن كثير عن ابن شهاب الزهري عن (أبي) سِنَان عنه.
وثانيهما عن عُبيد الله بن موسى العَبْسي عن شَرِيك عن سِمَاك بنِ حرب عن عكرمة عنه وأخرجه عن شريك: الطيالسيُّ في «مسنده» (٣٤٨ ـ ح٢٦٦٩)، وعن الطيالسي: أحمدُ في «مسنده» (١/ ٣٠١).
وأخرجه الدارقطني في «الحج» (٢/ ٢١٨ ـ ح١٤) من طريق محمد بن خالد عن سِمَاك بن حرب به، كلُّها بإبهام السائل، وبألفاظ يزيد بعضها على بعض.
وإسنادُ الدارمي الأول رجالُه ثقاتٌ إلا أن سليمانَ بنَ كثير لا بأس به في غير الزهري.
وقد تابعه كل من:
١ ـ عبد الجليل بن حُمَيد أخرجه النسائي في «الحج»: باب وجوب الحج (٥/ ١١١)، وعبدُ الجليل لا بأس به.
٢ ـ سفيان بن حسين ـ وهو الواسطي ـ أخرجه أبو داود في «المناسك»: باب فرض الحج (٢/ ٣٤٤ ـ ح١٧٢١)، وابنُ ماجه فيه (٢/ ٩٦٣ ـ ح٢٨٨٦)، وأحمدُ (١/ ٣٥٢)، والحاكم (١/ ٤٤١) وقال: (هذا إسناد صحيح). وأقره الذهبي. وسفيانُ هذا ثقة في غير الزهري.
٣ ـ محمد بن أبي حفصة أخرجه أحمدُ (١/ ٣٧٠). ومحمدٌ: صدوق يخطئ.
٤ ـ زَمْعة (بن صالح الجَنَدِي) أخرجه أحمدُ (١/ ٣٧١). وزمعةُ: ضعيف، حديثه عند مسلم مقرون.
والإسناد بهذه الطرق وبطريق شَرِيك لا يقلُّ عن رتبة الحسن، وأما متنُه فصحيح فإن له شواهدَ عن أبي هريرة وعلي وأنس وغيرهم، وممن أخرج حديثَ أبي هريرة مسلمٌ في «الحج»: باب فرض الحج مرة في العمر (٢/ ٩٧٥ ـ ٤١٢).
تنبيه: جاء عند الدارمي (الزهري عن سنان)، وعند الباقين من طريق الزهري: (عن أبي سنان) وهو الصواب، وهو أبو سنان يزيد بن أمية الدولي، قال الحافظ في «التقريب» (٥٩٩): (من الثانية ومنهم من عدّه في الصحابة).

فالرجل هو الأقرع ابن حابس[١].

٩٤٩ **(و)** منها[٢] **(مَنْ رَقَى سيِّدَ ذاك الحي)** ـ من العرب الذين مرّ بهم أناسٌ من الصحابة حين أُصيب، أو لُسِعَ، بعد سؤال الحي إياهم: أفيكم مَنْ يرقى سيدنا؟ فامتنعوا إلا بِجُعْل[٣]، لكونهم استضافوهم فلم يُضَيِّفوهم ـ ف**(راق)** أي فاعل الرقية الذي لم يُسمَّ في رواية الشيخين[٤] وسائرِ الستة[٥] قال الخطيبُ[٦]: «هو **(أبو سعيد الخدري)** راوي القصة.». يعني كما رواه الترمذي[٧] والنسائي[٨] وأحمدُ[٩] وعَبْدٌ[١٠]، وغيرُهم[١١] مما صححه ابنُ حبان[١٢] وغيرُه[١٣]، كلُّهم من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نَضْرة عن

---

(١) صرح به أبو داود، والنسائي، وابنُ ماجه، وأحمدُ، والحاكمُ في المواضع السابقة من حديث ابن عباس ﷺ.

(٢) أي أمثلة المُبهم في المتن.

(٣) بضم الجيم وإسكان العين المهملة: الأجرة على الشيء. «النهاية» (١/ ٢٧٦).

(٤) البخاري في «الإجارة»: باب ما يُعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب (٤/ ٤٥٣ ـ ح٢٢٧٦)، ومواضع أخر. ومسلم في «السلام»: باب جواز أخذ الأجرة على الرُّقْية بالقرآن (٤/ ١٧٢٧ ـ ح٦٥). من حديث أبي سعيد ﷺ.

(٥) أبو داود في «البيوع»: باب في كسب الأطباء (٣/ ٧٠٣ ـ ح٣٤١٨)، ومواضع أخر، والترمذي في «الطب»: باب ما جاء في أخذ الأجر على التعويذ (٤/ ٣٩٩ ـ ح٢٠٦٤).
والنسائي في الكبرى، «الطب»: باب الشرط في الرقية (٤/ ٣٦٤) كلهم من حديث أبي سعيد أيضاً. ولم أجده في «سنن ابن ماجه» إلا مسمى ـ كما سيأتي قريباً إن شاء الله ـ وقد أبهم كل أولئك ـ عدا ابن ماجه ـ عِدَّةَ السَرية وعدّةَ الجُعْل.

(٦) «الأسماء المبهمة» (ح٥٨) بتحقيقي ـ على الآلة الكاتبة ـ لأنه ساقط من طبعة عز الدين علي السيد.

(٧) في موضعه السابق (٤/ ٣٩٨ ـ ح٢٠٦٣).

(٨) في موضعه السابق.

(٩) «المسند» (٣/ ١٠).

(١٠) «المنتخب» (ح٨٦٤).

(١١) كابن ماجه في «التجارات»: باب أجر الراقي (٢/ ٧٢٩ ـ ح٢١٥٦).

(١٢) كما في «الإحسان»: الرقى والتمائم: باب ذكر الإباحة للمرء أخذ الأجرة المشترطة في البداية على الرقى (١٣/ ٤٧٦).

(١٣) كالحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٥٩).

أبي سعيد، ولفظُ أحدهم: «قلتُ: نعم أنا، ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غَنَماً»[١]، وفيه أيضاً أن عِدَّتَها ثلاثون شاةً، وعدةَ السّرية كذلك[٢].

وفي روايةٍ عند أحمدَ والدارقطني من حديث سليمان بن قَتَّةَ ـ بفتح القاف، وتشديد المثنّاة ـ عن أبي سعيد: «فأتيتُه فَرَقَيْتُه بفاتحة الكتاب»[٣].

ولا يَخْدِشُ في ذلك ما عند البزار من حديث جابر: «فقال رجل من الأنصار: أنا أرقيه»[٤]، وكذا ما عند الشيخين من حديث مَعبد بن سِيرِين عن أبي سعيد حيث قال: «فقام معها ـ أي مع المرأة التي أتت تسأل في ذلك ـ رجلٌ ما كُنّا نَأْبِنُه ـ وهي بكسر الموحدة، وضمها: أي نَتَّهمه ـ بِرُقْية»[٥]، وفي لفظ لمسلم: «رجل منا ما كنا نظنُّه يُحْسن رقية»[٦]، ثم اتفقا ـ واللفظ للبخاري[٧] ـ: «أنه لما رجع قلنا له: أكنت تحسنُ رقيةً؟، أو كنت تَرْقى؟ فقال: لا، ما رَقَيتُه إلا بفاتحة الكتاب!»[٨]، لأنه لا مانع من أن يَكْنِي الرجلُ عن نفسه، وأبو سعيدٍ أنصاريٌّ، وحينئذٍ فلعلّه صرّح تارة، وكَنَى أُخرى.

وأما احتمالُ التعدّد[٩] فقال شيخُنا في «الفتح»: «إنه بعيد جدًّا، لا سيما مع اتحاد المَخْرجِ، والسياقِ، والسببِ، وكونِ الأصل عَدَمهُ»[١٠]. لكنه مع

(١) هو لفظُ الترمذي وابنِ ماجه في موضعَيهما السابقَين.

(٢) جَمَعَ ـ منهم ـ بين هذه العدّةِ للسرية والغنمِ النسائيُّ، وابنُ ماجه، وأحمد، وعبدٌ، في مواضعهم السابقة. وذكر عدة الغنم فقَطَ: الترمذيُّ، وابنُ حبان، والحاكمُ في المواضع السابقة.

(٣) «مسند أحمد» (٣/ ٥٠) بلفظ: (فانطلقنا معه فَرَقَيْته...) الخ. و«سنن الدارقطني» (٣/ ٦٤) ولفظه: (فأتيته فقرأت عليه فاتحةَ الكتاب).

(٤) «كشف الأستار» (٢/ ٩٣).

(٥) هذا لفظُ البخاري في «فضائل القرآن»: باب فضل فاتحة الكتاب (٩/ ٥٤ ـ ح٥٠٠٧) من طريق معبد.

(٦) مسلم في «السلام»: باب جواز أخذ الأجرة على الرُقية بالقرآن (٤/ ١٧٢٨ ـ ح٦٦) من طريق معبد

(٧) في موضعه السابق.

(٨) لفظ البخاري: (قال: لا. ما رقيتُ إلا بأم الكتاب).

(٩) يعني بأن يكون ذلك حصل مرتَين إحداهما لأبي سعيد والأخرى لغيره.

(١٠) «الفتح» (٤/ ٤٥٦).

استبعاده له جوَّزه في «المقدمة» فقال ـ مع هذا الاستبعاد ـ: «وجاء في رواية أخرى ـ وعنى التي أوردتُها ـ: أن الراقيَ غيرُ أبي سعيد، فيحتمل التعدد»[١].

واعلم أن أكثرَ نُسَخِ النَّظْم: «أبي سعيد»[٢] بالجَرّ، ويظهرُ في إعرابه أنَّ «راق» عَطْفٌ على: كامرأة»[٣]، و«أبي سعيد» بيانٌ منه، وقوله: «ومن رقى» خبرٌ لمبتدأ محذوف أي: «هو من رقى...» إلى آخره.

وما تقدّم[٤] وقع في بعض النسخ، وهو أظهرُ، وإن اختلف الرويُّ فيه فهو جائز[٥].

(ومنه) أي المبهم **(نحوُ ابنِ فلان)** كحديث: «ماتت إحدى بنات النبي ﷺ»[٦] فهي زينبُ زوجةُ أبي العاص ابن الربيع[٧]. ٩٥٠

= **قلتُ**: ومما يزيده بعداً أن رواياتِ هذا الحديث عن أبي سعيد نصَّتْ على أن الراقيَ طلب عدمَ قسمة الغنم حتى يأتيَ إلى رسول الله ﷺ فيسأله عن حُكمها. وعليه: فإن أبا سعيدٍ إنْ كان صاحبَ القصة الأولى فسيخبرُ صاحبَ القصة الثانية بما حكم به الرسول ﷺ في القصة الأولى، وإن كان هو صاحبَ القصة الثانية فسيعتبر بما قضاه عليه الصلاة والسلام لغيره في الأولى. والله أعلم.

(١) «هدي الساري» (٢٨١).

(٢) يعني في قول العراقي المتقدم في «ألفيته».
(ومَن رقى سيدَ ذاك الحي ... راقٍ أبو سعيد الخدريّ)

(٣) في قوله في البيت قبله: (ومبهم الرواة ما لم يسمى ـ كامرأة في «الحيض» وهي أسما).

(٤) يعني رواية الرفع.

(٥) يريد أن كلمة (الخدري) بيان من (أبو سعيد) فإذا كانت الرواية بالرفع اختلف الرويُّ بين كلمتَي (سيد ذاك الحي) و(الخدري) حيثُ الأولى بالجر والثانية بالرفع. أما إذا كانت الرواية بالجر في (أبي سعيد) فإن الروي في شطري البيت يكون بالجر فيهما.

(٦) أخرجه البخاري في «الجنائز»: باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، والأبواب التسعة التالية له (٣/ ١٢٥ ـ ١٣٤ ـ ح١٢٥٣ ـ ١٢٦٣)، ومسلم في «الجنائز»: باب في غسل الميت (٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٨ ـ ح٣٦ ـ ٣٩ و٤١ ـ ٤٣) كلها من حديث أم عطية ﵂، وبإبهام تلك البنت.

(٧) صرح بذلك مسلم في مصدره السابق (٢/ ٦٤٨ ـ ح٤٠)، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٨٥) من طريق عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية. =

وكابنِ مِرْبَع[1] بنِ قَيْظي بن عمرو بن زيد بن جشم بن حارثة بن الحارث بن عمرو بن مالك بن أوس الأنصاري، وهو بكسر الميم، وسكون الراء، وفتح الموحدة، وآخره عين مهملة، قيل: اسمه زيد، أو عبد الله، أو يزيد[2].

= وأخرجه ابن ماجه في «الجنائز»: باب ما جاء في غسل الميت (١/ ٤٦٨ ـ ح١٤٥٨) من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عن أم عطية وسماها أم كلثوم، وقال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٢٨) عن إسناده: إنه على شرط الشيخين.

لكن أخرج البخاري في «الجنائز»: باب كيف الإشعار للميت (٣/ ١٣٣ ـ ح١٢٦١) هذا الحديث من ذلك الطريق وفيه قول أيوب: (ولا أدري أي بناته)؟ وعلق عليه الحافظ بقوله: (فيه دليلٍ على أنه (أي أيوب) لم يسمع تسميتَها من حفصة). وهذا يدل ـ كما قال الحافظ أيضاً (٣/ ١٢٨) ـ على أن تسميتَها في رواية ابنِ ماجه وغيره ممن دونَ ابن سيرين. والله أعلم. انتهى.

وأما ما أخرجه أبو داود في «الجنائز»: باب في كفن المرأة (٣/ ٥٠٩ ـ ح٣١٥٧) من حديث ليلى بنت قانف الثقفية قالت: كنت فيمن غسّل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها...)، فهي قصة أخرى كما يظهر من سياقها والله أعلم.

(١) أي الوارد في حديث يزيدَ بن شيبان ﷺ: (أتانا ابنُ مِرْبَع الأنصاري ونحن بعرفة...) الحديث. أخرجه أبو داود في «المناسك»: باب موضع الوقوف بعرفة (٢/ ٤٦٩ ـ ح١٩١٩)، والترمذي في «الحج»: باب ما جاء في الوقوف بعرفات (٣/ ٢٣٠ ـ ح٨٨٣) وقال: (حديث حسنٌ صحيح)، والنسائي في «المناسك»: باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة (٥/ ٢٥٥) وابنُ ماجه في «المناسك»: باب الموقف بعرفة (٢/ ١٠٠١ ـ ح٣٠١١)، كلهم من طريق ابن عُيينة عن عَمرو بن دينار عن عَمرو بن عبد الله بن صفوان عن يزيد. وإسناده حسن، من أجل عمرو بن عبد الله فإنه صدوق كما قال الحافظ في «التقريب» (٤٢٣)، والله أعلم.

(٢) رجّح المِزي في «التحفة» (١١/ ١٢١) الثالثَ، فقال: (ابنُ مِرْبع اسمه يزيد، ويقال: زيد، ويقال: عبد الله). ومثلُه في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٤٧٣) في فصل (من اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، أو أمه أو عمه).

أما في الأسماء فخالف ﷺ ورجّح أنه زيد «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٠٧) وقال: (هكذا سماه ونسبه أحمدُ بنُ البَرْقي، وهكذا سماه أبو بكر بن أبي خيثمة عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. وقيل: اسمه يزيد، وقيل: عبد الله).

وسماه ابنُ الصلاح زيداً «علوم الحديث» (٣٤١) وقال: (قال الواقدي وكاتبه ابن سعد: اسمه عبدُ الله).

وكابن اللُّتْبِيّة، أو الأُتبية[(١)] بضم أوله على الروايتين[(٢)]، فاسمُه فيما قال ابنُ سعد: عبدُ الله[(٣)].

ونحوُ (**عمّه**) كروايةِ خارجةَ بنِ الصَّلْت عن عمه[(٤)]، هو عِلَاقَةُ بنُ صُحَار[(٥)].

---

(١) أي الوارد في حديث أبي حُميد الساعدي ﷺ قال: (استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على الصدقة، فلما جاء قال: هذا لكم وهذا أُهدي إليّ...) الحديث، أخرجه الشيخان - كما سيأتي - وغيرُهما.

(٢) أما الأُولى - أي باللام - فأخرجها البخاري في «الزكاة»: باب قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ (٣/ ٣٦٥ - ح ١٥٠٠)، وفي «الهبة»: باب من لم يقبلِ الهدية لِعِلّة (٥/ ٢٢٠ - ح٢٥٩٧)، وفي «الحيل»: باب احتيال العامل ليُهدَى إليه (١٢/ ٣٤٨ - ح٦٩٧٩)، وفي «الأحكام»: باب محاسبة الإمام عُمّالَه (١٣/ ١٨٩ - ح٧١٩٧)، ومسلم في «الإمارة»: باب تحريم هدايا العمال (٣/ ١٤٦٣ - ح٢٦).

وأما الثانية - أي بالهمزة - فأخرجها البخاري في «الأحكام»: باب هدايا العمال (١٣/ ١٦٤ - ح٧١٧٤) ومسلم في موضعه السابق (ح٢٧) كل ذلك من حديث أبي حميد الساعدي.

وعلى كلا الروايتين فثانِيهِ مثناةٌ فوقية ساكنة بعدها موحدة، وقيل: بفتح الأول والثاني. انظر: «الفتح» (٣/ ٣٦٦ - ١٣/ ١٦٥).

(٣) وكذا عزا الحافظُ في «الفتح» (٣/ ٣٦٦) هذه التسميةَ إلى ابن سعد وغيره، وقد رجعت إلى «الطبقات الكبرى» لابن سعد و«المغازي» للواقدي فلم أجد إلا ذكر (ابن اللتبية) دون تسمية. انظر أولهما (٢/ ١٦٠) وثانيهما (٣/ ٩٧٣). فلعله عندهما في غير هذين المصدرين.

ولقد أخرج ابنُ بَشْكُوال هذه التسميةَ في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٦٦٦) من طريق أبي زيد عن محمد بن يوسف (الفَرَبْري) عن البخاري عن عَبْدَة عن هشام بنِ عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي ﷺ أن النبي ﷺ استعمل عبدَ الله بنَ اللُّتْبِيَة...) الحديث. وهذه الروايةُ الصحيحةُ أولى بالاعتماد عليها في تسميته. والله أعلم.

(٤) أي الوارد في حديث: (أنه مرّ بقوم فأتوه فقالوا: إنك جئت من عند هذا الرجل بخيرٍ فَارْقِ لنا هذا الرجلَ...) الحديث، أخرجه أبو داود في «البيوع»: باب في كسب الأطباء (٣/ ٧٠٦ - ح٣٤٢٠)، وفي «الطب»: باب كيف الرُّقَى؟ (٤/ ٣٢٠ - ح٣٨٩٦)، والنسائي في «الكبرى» في «الطب»: باب ذكر ما يرقى به المَعْتُوه (٤/ ٣٦٥) كلها من طريق الشعبي عن خارجة عن عمه، وإسناده صحيح.

(٥) قاله ابنُ طاهر في «إيضاح الإشكال» (٧٥)، وابنُ بَشْكُوال في «الغوامض» (٢/ ٨١٢)، والمِزّي في «التحفة» (٨/ ٢٤٩)، وغيرُهم.

=

وكرَافِعِ بنِ خَدِيج بن رافع عن بعض عُمُومَته[(١)]. هو ظُهَيرُ بنُ رافع[(٢)].
وكزياد بن عِلاقة عن عمه[(٣)]. هو قُطْبةُ بنُ مالك[(٤)].
وكيحيى بن خَلّاد بن رافع لحديث المُسيء صلاتَه عن عَمٍّ له بَدْرِيٍّ[(٥)]. فالعمُّ هو رفاعة ابن رافع الزُرَقِي[(٦)].
ونحوُ (عمته) كحُصَين بن مِحْصَن [الأنصاري][(٧)] عن عمّة له[(٨)]. فهي

= وعِلاقة: بكسر المهملة وتخفيف اللام، وقاف. وصُحَار: بمهملتين مضمومة ثم مفتوحة، وآخره راء. «التبصير»: (٣/ ٩٦٢، ٨٣٣).
وقيل في اسمه: (علاء)، وقيل (عُلَاثَة) بضم أوله ومثلثة بدل القاف. وهو صحابي ترجم له ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٥٧٤).

(١) أي الوارد في حديث النهي عن كراء الأرض. أخرجه مسلم ـ كما في التعليقة التالية ـ وغيره.
(٢) صرح به البخاري في «الحرث والمزارعة»: باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والتمر (٥/ ٢٢ ـ ح٢٣٣٩)، ومسلم في «البيوع»: باب كراء الأرض بالطعام (٣/ ١١٨٢ ـ ح١١٤)، وكان مسلمٌ قد أخرجه قبل ذلك (ح ـ ١١١، ١١٣) بالإبهام.
(٣) أي الوارد في حديث: (أنه صلى مع النبي ﷺ الصبح فقرأ في أول ركعة: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝١٠﴾، أخرجه مسلمٌ في «الصلاة»: باب القراءة في صلاة الصبح (١/ ٣٣٧ ـ ح١٦٧).
(٤) صرح به مسلم في موضعه السابق (ـ ح١٦٥، ١٦٦) عن زياد بن عِلَاقة عن قُطْبَةَ بن مالك رضي الله عنه.
(٥) أخرجه ـ هكذا ـ النسائيُّ في «السهو»: باب أقلّ ما يجزي من عمل الصلاة (٣/ ٥٩، ٦٠).
وأخرجه أبو داود في «الصلاة»: باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (١/ ٥٣٦ ـ ح٨٥٧) لكن قال: (عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه) فسقط منه: (عن أبيه) قبل: (عن عمه).
(٦) صرّح به أبو داود في موضعه السابق (ح٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١)، والترمذي في «الصلاة»: باب ما جاء في وصف الصلاة (٢/ ١٠٠ ـ ح٣٠٢)، وقال: (حديث حسن)، والنسائي في «التطبيق»: باب الرخصة في ترك الذِكر في السجود (٢/ ٢٢٥)، وابنُ ماجه في «الطهارة»: باب ما جاء في الوضوء على أمر الله تعالى (١/ ١٥٦ ـ ح٤٦٠)، ـ وغيرُهم ـ من طريق علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع.
هذا وحديث المسيء مشهور من رواية أبي هريرة أخرجه الشيخان وغيرهما.
(٧) ما بين المعكوفين ليس في (س).
(٨) أخرجه النسائي في «الكبرى»: عِشرة النساء: باب طاعة المرأة زوجها (٥/ ٣١١ =

أسماء ـ فيما قاله غيرُ واحد[١].

وكقول جابر: «فَجَعَلَتْ عَمَّتي تبكيه»[٢]، يعني أباه. فهي فاطمة[٣]، أو هند[٤] ابنةُ عَمرو بن حَرَام.

ونحو (زوجتِه) كقول عُقبةَ بنِ الحارث: «تزوجتُ امرأةً[٥]...» فهي أم

ح٨٩٦٣، ٨٩٦٤، ٨٩٦٩). وبرقم (٨٩٦٥ ـ ٨٩٦٨) بلفظ: (أن عمة له أتت رسول الله ﷺ...).

(١) أخرجه ابنُ بَشكوال في «الغوامض» (١/ ٧٠) من طريق ابن السَّكَن بسنده إلى حُصَين بن محصن: أخبرته عمته أسماء أنها أتت النبي ﷺ...).
وممّن ذكر أنه قيل في اسمها: أسماءُ: الحافظُ المِزّي في «التحفة» (١٣/ ١١٣)، وعزاه إلى ابنِ السَّكَن وابنِ ماكولا. وكذا قال الحافظُ العراقي في «المستفاد» (٦٤). ولم أجدْ مَنْ نَسَبَها إلا أن ابنَ الأثير في ترجمة (حصين بن محصن) رضي الله عنه في «أسد الغابة» (١/ ٥٠٥) نسبه هكذا: (حصين بنُ محصن بن النعمان بن سنان بن عَبْد بن كعب بن عبد الأشهل).
قلت: ولما كانت أسماءُ هذه عمةَ حصين فتكون: (أسماء بنت النعمان بن سنان إلخ) والله أعلم.

(٢) أخرجه هكذا بالإبهام النسائيُّ في «الجنائز»: باب في البكاء على الميت (٤/ ١٣) من حديث جابر رضي الله عنه. والحديث في الصحيحين كما في التعليقة التالية.

(٣) صرح به البخاري في «الجنائز»: باب الدخول على الميت بعد الموت (٣/ ١١٤ ـ ح١٢٤٤) ولفظه: (فجعلتْ عمّتي فاطمةُ تبكيه)، ومسلمٌ في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل عبد الله بن عَمرو بن حَرَام والدِ جابر رضي الله عنه (٤/ ١٩١٨ ـ ح١٣٠) بلفظ: (وجعلتْ فاطمةُ بنتُ عَمرو تبكيه).

(٤) عزاه ابنُ بشكوال في «إيضاح الإشكال» (٨٠) إلى الواقدي. وقد ذكر الواقديُّ في «المغازي» (١/ ٢٦٥) في قصة غزوة أُحُد أن عائشةَ خرجت مع نسوة تستطلع الأخبار فلقيتْ هندَ بنتَ عَمرو بن حرام أختَ عبد الله بن عمرو بن حرام تسوق بعيراً لها عليه زوجُها عَمرو بن الجَمُوح، وابنُها خلّاد، وأخوه عبدُ الله بن عمرو بن حرام أبو جابر... إلخ.
قلتُ: فإن كان لعبد الله بن عمرو أختان فتكون التي بكته هي فاطمةُ كما في «الصحيحين»، وهندٌ حمَلَتْه كما عند الواقدي. وإلا فيقدّم ما في «الصحيحين». والله أعلم. هذا وقد ترجم الحافظُ في «الإصابة» لفاطمة بنت عمرو. وهند بنت عمرو.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ: البخاري في «الشهادات»: باب شهادة المرضعة (٥/ ٢٦٨ ـ ح٢٦٦٠)، وفي «النكاح»: باب شهادة المرضعة (٩/ ١٥٢ ـ ح٥١٠٤) من حديث عقبة رضي الله عنه.

يحيى[١] غَنِيَّةُ[٢]، أو زَيْنَبُ[٣] ابنةُ أبي إِهَاب [بن عَزِيزْ][٤] بنِ قيس. وكحديث: «جاءت امرأةُ رفاعةَ القُرَظي..»[٥]، فهي تَمِيمة بالتكبير، أو تُمَيمة بالتصغير، أو سُهَيمة كذلك ابنةُ وَهْب[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في «الشهادات»: باب شهادة الإماء والعبيد (٥/ ٢٦٧ ـ ح٢٦٥٩) بلفظ: (أنه تزوج أمَّ يحيى بنتَ أبي إهاب).

(٢) قاله ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٦/ ١١٩) وضبطَها بفتح الغين المعجمة ثم نون ثم مثناة تحتية. وقاله أيضاً ابنُ بشكوال في «الغوامض» (١/ ٤٥٤) وغيرُهما.

(٣) قال الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٣٣): (ووقع في بعض طرق الحديث من رواية إسماعيل بن أمية عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال: تزوجتُ زينبَ بنتَ أبي إهاب... فالله أعلم) انتهى.
وقال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٦٨): (وجدت في النسائي أن اسمَها زينب. فلعلَّ غَنِيةَ لقبُها. أو كان اسمَها فغُيِّر بزينبَ كما غُيِّر اسم غيرِها) انتهى.
قلت: لم أهتد إلى ما ذكره العراقي. وأما ما ذكره الحافظُ فما وقفت عليه عند النسائي وقد رجعتُ إلى «المجتبى» كتاب النكاح: باب الشهادة في الرضاع (٦/ ١٠٩) و«الكبرى»: كتاب الرضاع: باب الشهادة في الرضاع (٣/ ٣٠٦ ـ ح٥٤٨٤)، و«كتاب العلم»: باب الرحلة في المسألة النازلة (٤/ ٤٣٠ ـ ح٥٨٤٥)، و«كتاب القضاء»: باب ما يجوز من شهادة الأمة، وباب شهادة المرأة على فعل نفسها (٣/ ٤٩٣ ـ ح٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨) فلم أقف في ذلك على تسميتها زينب، فلعل ذلك في موضع لم أهتد إليه. والله أعلم.

(٤) ما بين المعكُوفين ليس في (س). و(عَزِيز) بفتح العين المهملة، وكسر الزاي، وآخره زاي أيضاً. «الفتح» (١/ ١٨٤) وأضاف: (ومن قاله بضم أوله فقد حرّف). ولكنه ذكر في (٥/ ٢٥١): أنه وقع عند أبي ذر عن المستملي والحموي: (عزير) بزاي وآخره راء، مصغر ثم قال: (والأول أصوب) أي بزايين على وزن (عظيم).

(٥) أخرجه هكذا مبهماً: البخاري في «الشهادات»: باب شهادة المختبئ (٥/ ٢٤٩ ـ ح٢٦٣٩)، وفي «الطلاق»: باب من جوز الطلاق الثلاث (٩/ ٣٦١ ـ ح٥٢٦٠) و(باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة...) (٩/ ٤٦٤ ـ ح٥٣١٧) ومَوَاطنَ أُخَر، ومسلم في «النكاح»: باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره.. (٢/ ١٠٥٥ ـ ح١١١) وما بعده. كلها من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) أما تَميمة فأخرجه مالك في «النكاح»: باب نكاح المحلل وما أشبهه (٢/ ٥٣١ ـ ح١٧) مرسلاً من حديث الزُّبَير بن عبد الرحمن بن الزَّبِير.
وعبد الرزاق في المصنف: الطلاق: باب ما يحلها لزوجها الأول (٦/ ٣٤٨ ـ ح١١١٣٤) عن ابن عباس قال: (المرأة التي طلق رفاعة القرظي اسمها: تميمة بنت وهب). =

أو زَوْجِها[(١)] كقول سُبَيعَة الأسلمية: «إنها وَلَدَتْ بعدَ وفاة زوجها بِلَيَال. . .»[(٢)]، فزوجُها هو سعد بن خَوْلة[(٣)].

ونحو **(ابنِ أمه)** كقول أم هاني: «زَعَم ابنُ أُمّي أنه قاتلٌ رجلاً أَجَرْتُه. .»[(٤)] الحديثَ، فابنُ أمها هو أخوها علي بن أبي طالب[(٥)].

ونحو ابنِ أم مكتوم[(٦)] فهو إما عبدُ الله، أو عَمرو[(٧)]، كما تقدم في «من

= هذا وقد اختلف في ضبط تميمة على قولين كما ذكر المصنف. ورجح الحافظ في «الفتح» (٩/ ٤٦٤) التصغير قال: (ووقع مجزوماً به في «النكاح» لسعيد بن أبي عروبة من روايته عن قتادة).

وأما سُهَيمة فأخرجه أبو نعيم في «الصحابة». قاله الحافظ في «الفتح» (٩/ ٤٦٤). وأضاف: (وكأنه تصحيف).

والخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة» (٥٠٧) من طريق عبد الرزاق المتقدم، **قلت**: وهذا يؤيد ما استظهره الحافظ من أن (سهيمة) تصحيف. والله أعلم.

(١) هذا عطف على قوله: (ونحو زوجته).

(٢) أخرجه بالإبهام البخاري في «التفسير»: باب: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٨/ ٦٥٣ ـ ح٤٩٠٩) من حديث أبي سلمة، وفي «الطلاق»: باب ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٩/ ٤٦٩ ـ ح٥٣١٨) من حديث أم سلمة و(ص٤٧٠ ـ ح٥٣٢٠) من حديث المِسْور بن مَخْرمة، ومسلم في «الطلاق»: باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (٢/ ١١٢٢ ـ ح٥٧) عن أم سلمة.

(٣) أخرجه البخاري معلقاً في «المغازي»: باب حدثني محمد بن عبد الله الجعفي (٧/ ٣١٠ ـ ح٣٩٩١)، ومسلم في موضعه السابق (ح٥٦) من حديث سُبيعة ﷺ.

(٤) أخرجه ـ مبهماً ـ البخاري في «الصلاة»: باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحِفاً به (١/ ٤٦٩ ـ ح٣٥٧)، وفي «الأدب»: باب ما جاء في: زعموا (١٠/ ٥٥١ ـ ح٦١٥٨) من حديث أم هاني.

(٥) أخرجه البخاري في «الجزية والمُوَادَعَة»: باب أمان النساء وجوارهن (٦/ ٢٧٣ ـ ح٣١٧١)، ومسلم في «صلاة المسافرين»: باب استحباب صلاة الضحى. . (١/ ٤٩٨ ـ ح٨٢) عن أم هاني.

(٦) أي الوارد في حديث: (أنه سأل النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله إني رجل ضرير البصر شاسع الدار. .) الحديث، أخرجه أبو داود في «الصلاة»: باب في التشديد في ترك الجماعة (١/ ٣٧٤ ـ ح٥٥٢، ٥٥٣)، وابن ماجه في «المساجد»: باب التغليظ في التخلف عن الجماعة (١/ ٢٦٠ ـ ح٧٩٢) عن ابن أم مكتوم ﷺ، وإسناده صحيح.

(٧) أخرجه أحمد (٣/ ٤٢٣) عن عَمرو بن أم مكتوم.

نسب إلى أمه»[١].

هذا كلُّه فيما يكون الراوي عن المبهم مُعَيَّناً.

وقد يكون مبهماً أيضاً كحديث رِبْعي بن حِرَاش عن امرأته عن أخت حُذَيفة[٢]. فأختُ حُذَيفة هي فاطمة، أو خَوْلة ابنةُ اليَمَان[٣]، وامرأة رِبْعي لم تسمّ[٤].

وكإبراهيم بن مَيْسرة عن خالته عن امرأةٍ مُصَدَّقةٍ[٥]. فالمرأة هي ميمونة ابنةُ كَرْدَم[٦]، والخالةُ لم تُسَم.

وكهُنَيْدةَ بنِ خالد الخُزَاعي عن امرأته ـ وقيل: أمه ـ عن بعض أزواج النبي ﷺ بحديث: «إنه ﷺ كان يصوم تسع ذي الحجة»[٧]، فالزوجة أم

(١) (ص٣٣٠) من هذا الجزء.

(٢) أخرجه أبو داود في «الخاتم»: باب ما جاء في الذهب للنساء (٤/ ٤٣٦ ـ ح٤٢٣٧)، والنسائي في «الزينة»: باب الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب (٨/ ١٥٦، ١٥٧) من طرق عن رِبْعي به، لكن لفظ أبي داود: (عن أخت لحذيفة).

(٣) وممن ذكر القولين المِزّي في «التحفة» (١٢/ ٤٧٣). وترجم لها في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٦٦) في (فاطمة بنت اليمان).

(٤) وعلى هذا فالسند فيه مجهول.

(٥) أخرجه أبو داود في «النكاح»: باب في تزويج من لم يولد (٢/ ٥٨١ ـ ح٢١٠٤). بسنده إلى إبراهيم بن ميسرة أن خالته أخبرته عن امرأة قالت: هي مصدّقة ـ امرأة صدق ـ قالت: بينا أبي في غزاة في الجاهلية...) الحديث.

(٦) وممن قال ذلك المزي في «التحفة» (١٢/ ٥٠٠).

(٧) أخرجه أبو داود في «الصوم»: باب في صوم العشر (٢/ ٨١٥ ـ ح٢٤٣٧)، والنسائي في «الصوم»: باب صوم النبي ﷺ (٤/ ٢٠٥) وباب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر (٤/ ٢٢٠، ٢٢١)، وأحمد (٥/ ٢٧١)، و(٦/ ٢٨٨، ٤٢٣) من طريق أبي عوانة عن الحُرّ بن الصَّيّاح عن هُنيدة عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ. وإسناده صحيح، وامرأة هُنَيدة صحابية كما في «التقريب» (٧٦٣) ولا يعارضه ما أخرجه مسلم في «الاعتكاف»: باب صوم عشر ذي الحجة (٢/ ٨٣٣ ـ ح٩) عن عائشة ﵂ قالت: (ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صائماً في العشر قط)، فإن هذا محمولٌ على أنها لم تَرَه صائماً، ولا يلزم من ذلك عدمُ صيامه في نفس الأمر، ويدل على هذا التأويل حديثُ هُنَيدة المتقدم، ومَنْ عَلِمَ حُجَّةٌ على من لم يعلم. انظر: «شرح النووي» (٨/ ٧١) علماً بأن زوجاتِه ﷺ تسعٌ ونصيب عائشة من تسع ذي الحجة يكون يوماً واحداً، ولعله لم يصم =

سلمة[١]، والأخرى لم تُسَم. وبَسْطُ ذلك له غيرُ هذا المحل[٢].

ومن النُكَت ما رويناه في «خامس عشر المجالسة»[٣] من جهة سعيد بن عثمان قال: «مرّ على الشعبي حَمّال على ظهره دَنٌّ يحمله، فلما رأى الشعبيَّ وضعه فقال له: ما اسمُ امرأة إبليس؟ فقال الشعبي: «ذاك نكاحٌ لم نشهده»[٤].

○○○○○

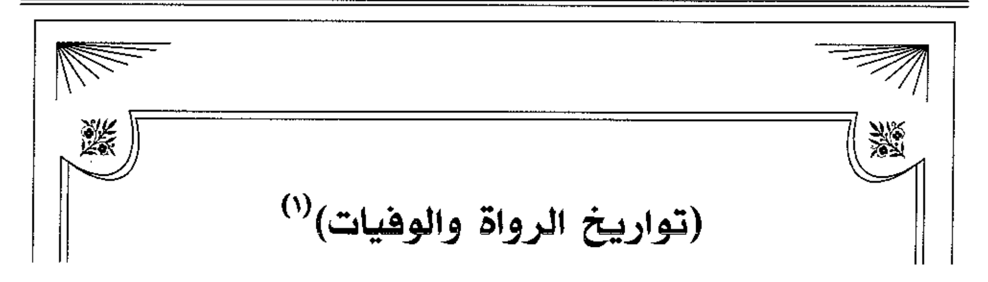
= يومَها لعارض من مرض أو سفر ونحوهما. وبخاصة إذا كان الترغيبُ في الأعمال الصالحة في عشر ذي الحجة شُرِع متأخراً. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود في «الصوم»: باب من قال الاثنين والخميس (٢/ ٨٢٢ ـ ح٢٤٥٢)، والنسائي في موضعه السابق (٤/ ٢٢١) من طريق هنيدة عن أمه عن أم سلمة ﵂ مختصراً. وأم هنيدة صحابيةٌ أيضاً كما في «التقريب» (٧٦٣).

(٢) ومن مَحَالِّه الكتبُ المصنفة في «المبهمات» ـ وتقدم ذكرُها أولَ المبحث ـ، ومباحثُ المبهمات في كتب المصطلح، والفصولُ المعقودة لبيان المبهمات في بعض كتب الرجال، مثلُ «تهذيب الكمال» للمزي، و«الكاشف» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر رحمهم الله تعالى.

(٣) هو كتابُ «المُجَالسة وجواهرُ العلم»، للفقيه المحدث أبي بكر أحمدَ بن مروان الدِيْنَوَرِي المتوفى سنة ٢٩٣ كما في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٦٧)، أو بعدَ سنة ٣٣٠ كما ظنّه الذهبي في «السير» (١٥/ ٤٢٧)، أو سنة ٣٣٣ كما قاله الحافظ في «اللسان» (١/ ٣٠٩) والله أعلم.

(٤) «المجالسة» (٣٢٥).



(تواريخ الرواة والوفيات)[١]

وحقيقة التاريخ[٢]: التعريف بالوقت الذي تُضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي تنشأ عنها معانٍ حسنةٌ، مع تعديلٍ وتجريح ونحو ذلك[٣].

(١) وهو النوع الستون من كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثه في المصادر الآتية:
١ ـ «معرفة علوم الحديث» (٢٠٢).
٢ ـ «التقريب» (٢/ ٥٠٢).
٣ ـ «المنهل الروي» (١٤٠).
٤ ـ اختصار علوم الحديث» (٢٣٢).
٥ ـ «النزهة» (٦٥).
٦ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي: (٣/ ٢٣٤).
٧ ـ «تدريب الراوي» (٢/ ٥٠٢).
٨ ـ «توضح الأفكار» (٢/ ٤٩٨).
٩ ـ «منهج ذوي النظر» (٢٩٢).

(٢) يعني اصطلاحاً.
وأما في اللغة فقال الجوهري في «الصحاح» ـ مادة (أرخ): (التاريخ: تعريف الوقت... والتوريخ مثله).

(٣) «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ: (١٧) للمؤلف، وقد توسع في الكلام على «التاريخ» فشمل العناصر الآتية:
١ ـ تعريفه لغة واصطلاحاً.
٢ ـ موضوعه.
٣ ـ فوائده.
٤ ـ غايته.
٥ ـ حكمه.
٦ ـ أدلته من الكتاب والسُنة.
٧ ـ تقبيح من ذمه.

=

وحينئذٍ فالعطف بـ «الوفيات» من عطف الأخص على الأعم.

يقال: تاريخ، وتوريخ، وأرَّخت الكتاب، وورَّخته بمعنى[١]. وقال الصولي: «تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه»[٢].

ومنه قيل لفلان: تاريخ قومه. أي إليه المنتهى في شرف قومه، كما قاله المطرزي[٣]، أو لكونه ذاكراً للأخبار وما شاكلها.

وممن لقب بذلك أبو البركات محمد بن سعد بن سعيد البغدادي العسَّال، المقرئ الحنبلي المتوفى في سنة تسع وخمسمائة[٤].

وأول من أمر به عمر بن الخطاب[٥]، وذلك في سنة ست عشرة من الهجرة النبوية[٦] من «مكة» إلى «المدينة»، واختير لابتدائه أول سنيها[٧]، بعد أن جمع

= ٨ ـ شروط العناية به.
٩ ـ أول من أمر به.
١٠ ـ ابتداؤه شهراً وهجرة.
١١ ـ المصنفات والمصنفون فيه على تعدد أغراضهم ومقاصدهم.

(١) (الصحاح ـ أرخ).

(٢) «أدب الكتاب» (١٧٨).
والصولي: هو العلامة الأديب أبو بكر محمد بن يحيى، البغدادي، صاحب التصانيف. مات سنة ٣٣٥ «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٢٧)، «السير» (١٥/ ٣٠١).

(٣) قاله الصولي قبله، «أدب الكتاب» (١٧٨).
والمطرزي: هو شيخ المعتزلة في زمانه، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد الخُوارزمي، الحنفي، صاحب «المقدمة اللطيفة» في النحو. مات سنة ٦١٠ «التكملة لوفيات النقلة» (٢/ ٢٧٩)، «السير» (٢٢/ ٢٨).

(٤) «شذرات الذهب» (٤/ ٢٦).

(٥) قاله ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٨١)، والطبري في «تاريخه» (٤/ ٢٠٩).

(٦) المصدرين السابقين.
وقيل: كان ذلك سنة سبع عشرة. أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين في «تاريخه»، وابن أبي خيثمة. قاله الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٦٨).
وقيل أيضاً: سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة. «تاريخ الطبري» (٢/ ٣٩٠).

(٧) أخرج البخاري في «مناقب الأنصار»: باب التاريخ، من أين أرَّخوا التاريخ (٧/ ٢٦٧ ـ ح٣٩٣٤) عن سهل بن سعد ﷺ قال: (ما عَدُّوا من مَبْعث النبي ﷺ، ولا من وفاته، ما عَدُّوا إلا من مَقْدمه المدينة).

المهاجرين والأنصار، واستشارهم فيه[1]، لأنها ـ فيما قيل ـ غيرُ مختلَف فيها، بخلاف وقت كلٍّ من البعثة والولادة.

وأما وقت الوفاة فهو وإن لم يُختلَف فيه فالابتداءُ به وجعلُه أصلاً غيرُ مستحسن عقلاً؛ لتهييجه للحزن والأسف[2].

وأيضاً فوقت الهجرة مما يتبرك به[3] لكونه وقتَ استقامة ملَّة الإسلام، وتوالي الفتوح، وَتَرادُف الوُفُود واستيلاءِ المسلمين.

ثم اختير أن تكون السنة مُفتتحةً من شهورها بالمحرَّم؛ لكونه شهرَ الله، وفيه يُكسى البيت، ويُضربُ الوَرِق، وفيه يومٌ تاب فيه قوم فَتِيبَ عليهم[4].

وكان السبب فيه ـ كما رواه ابن جرير من طريق الشعبي أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر: «إنه تأتينا منك كتب ليس فيها تاريخ، فأرِّخ»[5].

بل روى أيضاً من طريق ابن شهاب أن النبي ﷺ لما قدم «المدينة» ـ وقدمها في شهر ربيع الأول ـ أمر بالتاريخ[6].

ومن طريق عَمرو بن دينار: «أول من أرخ يعلى بن أمية وهو باليمن»[7]. ولكن المعتمد الأول.

---

(١) أخرجه البخاري في «الكبير» (١/٩)، وابن جرير الطبري في «تاريخه» (٢/٣٩١) عن سعيد بن المسيب، وفيه أن الذي أشار بذلك علي رضي الله عنه.

(٢) قال ابن حجر في «الفتح» (٧/٢٦٨): (وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما تُوقّع بذكره من الأسف عليه). **قلت**: ولكن هذا لم يمنع حاكم دولة عربية من الخروج عن منهج أولئك السلف الأخيار، فيجعل التاريخ بالوفاة تاريخاً رسمياً!.

(٣) التبرك: عبادة، والعبادات توقيفية، فلا يتبرك إلا بما أذن فيه الشارع، ولو كان الأمر كما ذكر المصنف رحمه الله لكانت سنةُ البعثة النبوية أحقَّ من الهجرة.

(٤) أخرجه البخاري في «الكبير» (١/١٠)، وعنه الطبري في «تاريخه» (٢/٣٩٠).

(٥) «تاريخ الطبري» (٢/٣٨٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٢/٣٩٠) من طريق الإمام أحمد عن رَوْح بن عُبَادة عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار أن أول من أرَّخ الكتب يعلى بن أمية. قال الحافظ في «الفتح» (٧/٢٦٨): (أخرجه أحمد بإسناد صحيح، لكن فيه انقطاع بين عمرو بن دينار ويعلى). **قلت**: ولم أقف عليه ـ بعد البحث والتقصي ـ في (مسند أحمد)، فلعله في غيره. والله أعلم.

وهو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يُستغنَى عنه، ولا يُعتَنى بأعم منه، خصوصاً ما هو المقصد[١] الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم، واستقبالهم؛ لأن الأحكامَ الاعتقادية، والمسائلَ الفقهية مأخوذةٌ من كلام الهادي من الضلالة، والمبصِّر من العمي والجهالة، والنَّقَلةُ لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنَّه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهُدى ورجوم العِدى[٢].

٩٥١ **(ووضعوا التاريخ)** المشتمل على ما ذكرناه مع ضمِّهم له الضبطَ لوقت كلٍّ من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطالب، وما أشبهه، كما تقدم شيء من تصانيفهم في «آداب طالب الحديث»[٣] ليختبروا بذلك مَنْ جَهلوا حالَه في الصدق والعدالة **(لمَّا كذبا ذووه)** أي ذوو الكذب **(حتى بان)** أي ظهر به كذبهم، وبطلانُ قولهم الذي يُرَوّجون به على من أغفله **(لما حُسِبَا)** سنُّهم وسنُّ من زعموا لُقِيَّهم إياه، وافتضحوا بذلك.

وأمثلته كثيرة، كما اتفق لإسماعيل بن عياش أنه سأل رجلاً[٤] اختباراً: أيَّ سنة كتبتَ عن خالد بن مَعدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ـ يعني ومائة ـ فقال له: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين[٥].

وهذا على أحد الأقوال في وقت وفاة خالد[٦]، وإلا فقد قال الخطيب:

---

(١) في «س» و «م» القصد.

(٢) انظر فوائد التاريخ عند المؤلف في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ» (١٧) وما بعدها.

(٣) (٣/ ٣٢٦) وما بعدها.

(٤) هو عُمر بن موسى بن وجيه الحمصي، كما صرح به ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٣٣).
قال فيه البخاري في «الكبير» (٦/ ١٩٧): منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وقال ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٦٧٣): هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً.

(٥) أخرجها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٣٣)، والحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (٦٠)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٢).

(٦) انظر تلك الأقوال في «تاريخ مولد العلماء» (١/ ٢٤٦، ٢٤٩)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ١٧٣).

«جاء عن [عمر][(١)] بن موسى أنه قال: أخبرنا شيخكم الصالح، وأكثرَ من ذلك فقيل له[(٢)]: من هو؟ فقال: خالد بن معدان. فقيل له: في أي سنة لقيتَه؟ قال: سنة ثمان ومائة في غزاة «أرمينية». فقيل له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب، مات خالد سنة أربع ومائة، ولم يَغْزُ «أرمينية»»[(٣)].

وكذا قال عُفَير بن معدان لمن زعم أنه سمع من خالد أيضاً: إنه مات في سنة أربع، وهو قول دُحَيم، وسليمان الخَبَائِري، ومعاوية بن صالح، ويزيد بن عبد ربه[(٤)] ـ وقال: إنه قرأه كذلك في ديوان العطاء[(٥)] ـ ورجَّحه ابن حبان[(٦)]، وبه جزم الذهبي في «العبر»[(٧)].

وفيها من الأقوال أيضاً سنة ثمان، ورجَّحه ابن قانع. أو خمس، أو ثلاث ـ وقال ابن سعد: إنهم مجمعون عليه[(٨)] ـ وهو قول الهيثم بن عدي، والمدائني والفلاس وابن معين، ويعقوب بن شيبة في آخرين[(٩)].

وكذا اتفق للحاكم[(١٠)] مع محمد بن حاتم الكَشّي[(١١)] حين حدَّث عن عَبد بن حُميد، فسأله عن مولده؟ فقال له: في سنة ستين ومائتين. فقال: إن

---

(١) في جميع النسخ: (عمران)، وهو خطأ صوابه: (عمر)، وهو عمر بن موسى بن وجيه الحمصي، المتقدم قريباً. والتصويب من مصادر ترجمته الآنف ذكر بعضها، كما أنه هو الذي جاء عند الخطيب كما في «الكفاية» (١١٩)، وقبله الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٥٢، ٧٠٠)، كما أن ابن أبي حاتم في مصدره السابق، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٢٤) ذكرا هذه القصة في ترجمته.

(٢) القائل هو عفير بن معدان كما صرح به الفسوي، وابن أبي حاتم، والخطيب.

(٣) «الكفاية» (١١٩)، وتقدم أن الفسوي وابن أبي حاتم قد أخرجاها أيضاً.

(٤) ذكر أقوالهم المزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ١٧٣).

(٥) أخرجه عنه ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء» (١/ ٢٤٩).

(٦) «الثقات» (٤/ ١٩٧).

(٧) (١/ ٩٦).

(٨) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٥٥).

(٩) «تهذيب الكمال» (٨/ ١٧٣).

(١٠) وذلك في رجب سنة ٣٣٩ كما في «الأنساب» (١٠/ ٤٣٠). **قلت**: وكان الحاكم وقتها ابن ثماني عشرة سنة.

(١١) بفتح الكاف وبعدها شين معجمة نسبة إلى (كش) بلدة وراء النهر، هذا هو المشهور في اسمها والنسبة إليها، وهي في الأصل بكسر الكاف، ثم سين مهملة، في اسمها والنسبة إليها. «الأنساب» (١٠/ ٤٢٩).

هذا سمع من عَبدٍ بعد موته بثلاث عشرة سنة[١].

وقال المعلَّى بن عُرْفان ـ كما في «مقدمة مسلم» ـ: «حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بـ «صفِّين». فقال أبو نُعيم: أتراه بُعث بعد الموت؟!»[٢].

وكذا أرَّخ أبو المظفر محمد بن علي الطبري الشيباني سماعَ ابنِ عيينة من عَمرو بن دينار في سنة ثلاثين ومائة، فافتُضح؛ إذ موت عَمرٍو قبل ذلك إجماعاً[٣]، كما قدمتُه في «المسلسل»[٤].

ومن ثم قال الثوري: «لمّا استعمل الرواةُ الكذبَ استعملنا لهم التاريخ»[٥] أو كما قال.

ونحوه قول حسان بن يزيد[٦] ـ كما رواه الخطيب في «تاريخه» ـ: «لم يُستَعن على الكذابين بمثل التاريخ، يقال للشيخ: سنةَ كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عُرف صدقُه من كذبه»[٧].

وقول حفص بن غياث القاضي: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسِّنَّيْن»[٨] يعني بفتح النون المشدَّدة تثنيةُ سنّ ـ وهو العُمُر ـ يريد احسبوا سنَّه وسنَّ من كتب عنه. إلى غير ذلك.

وكذا يتبين به ما في السند من انقطاع، أو عضل، أو تدليس، أو إرسال ظاهر، أو خفيّ للوقوف به على أن الراوي ـ مثلاً ـ لم يعاصر من روى عنه، أو عاصره ولكن لم يلقه؛ لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها مع كونه

---

(١) «المدخل لكتاب الإكليل» (٦١)، وأخرجها عنه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٢).
(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٦).
(٣) الأكثرون على أنه مات سنة ١٢٦، وقيل: ١٢٥، وقيل: ١٢٩ «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٢).
(٤) (٣/ ٤٣٨).
(٥) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١١٩).
(٦) كذا في جميع النسخ: (حسان بن يزيد)، ومثله عند العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٣٤)، والسيوطي في «التدريب» (٢/ ٥٠٣). والذي في المطبوع من «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥٧): (حسان بن زيد). **قلت**: لا أستبعد أن يكون صوابه: (حماد بن زيد). والله أعلم.
(٧) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥٧).
(٨) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١١٩).

ليست له منه إجازة أو نحوها، وكون الراوي عن بعض المختلطين سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك.

وربما يتبيَّن به التصحيف في الأنساب، كما أسلفته في «التصحيف»[(١)].

وهو أيضاً أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ من المنسوخ، كما سلف في بابه[(٢)].

وربما يستدل به لضبط الراوي حيث[(٣)] يقول في المروي: وهو أول شيخ سمعته منه، أو رأيته في يوم الخميس يفعل كذا، أو كان فلان آخر من روى عن فلان، أو سمعت من فلان قبل أن يُحْدث ما أحدث، أو قبل أن يختلط.

وفي المتون أيضاً من ذلك الكثير، كـ «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة»[(٤)]، وأول ما نزل من القرآن: كذا، وكقوله عن يوم الاثنين: «ذاك يوم ولدت فيه..» الحديث[(٥)]، و«كان آخر الأمرين من النبي ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار»[(٦)]، وقول عائشة: «إنه ﷺ كان قبل فتح «مكة» إذا لم يُنْزل لم يغتسل، ثم اغتسل بعدُ وأمر به»[(٧)]، و«رأيتُه قبل أن يموت

---

(١) (٣/ ٤٦٤).

(٢) (٣/ ٤٤٨).

(٣) في (م): حين.

(٤) متفق عليه من حديث عائشة ﵂ أخرجه البخاري في «بدء الوحي»: باب (٣ ح٣) و«التفسير» (سورة ٩٦ ـ ح ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦)، ومسلم في «الإيمان»: باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ١٣٩ ـ ح٢٥٢).

(٥) أخرجه مسلم في «الصيام»: باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (٢/ ٨١٩ ـ ح١٩٧) من حديث أبي قتادة الأنصاري ﵁.

(٦) أخرجه أبو داود في «الطهارة»: باب في ترك الوضوء مما مسَّت النار (١/ ١٣٣ ـ ح١٩٢)، والنسائي في «الطهارة»: باب ترك الوضوء مما غيّرت النار (١/ ١٠٨) من حديث جابر ﵁. وهو حديث صحيح.

(٧) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» كتاب الطهارة: باب الغسل (٣/ ٤٥٤ ـ ح١١٨٠)، والعُقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٥٤)، وفي إسناده: الحسين بن عمران الجهني، لا يتابع على حديثه، كا قال البخاري في «الكبير» (٢/ ٣٨٧). لكن يشهد له حديث أبيّ بن كعب ﵁: كانت رخصة رخّصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام، ثم أَمر بالاغتسال بعد). أخرجه أبو داود في «الطهارة»: باب في الإكسال (١/ ١٤٧ ـ =

بعام...»، أو «قبل أن يُقبض بشهر»، و«كنا نفعل كذا حتى قدمنا «الحبشة»، و«نهى يوم «خيبر» عن كذا»، وما أشبه ذلك، بحيث أفرد جماعة من القدماء، فمن بعدهم الأوائل بالتصنيف[١]، وأجمعها لشيخنا[٢]، وكذا أفرد أبو زكريا ابن منده «آخر الصحابة موتاً» كما سلف هناك[٣]، بل أفرد الأواخر مطلقاً بعضُ المتأخرين[٤].

ولكثرة ما وقع في المتون من ذلك أفرده البُلقيني بنوعٍ مستقل[٥]، ولو ضمَّه لهذا ـ ويكون على قسمين: سندي ومتني، وقد يشتركانِ في بعض الصور كما في كثير من الأنواع ـ لكان حسناً.

وكان لخيار الملوك والأمراء بأهله أتمّ اعتناء، حتى إن الأمير سَنْجَر الدواداري[٦] سأل الدِمياطيَّ ـ وناهيك بجلالته ـ عن سنة وفاة البخاري، فلم يتفق له المُبادرةُ لاستحضارها، ثم دخل عليه ابنُ سيد الناس، فسأله عنها،

= ح٢١٥)، والترمذي في «الطهارة»: باب ما جاء أن الماء من الماء (١/ ١٨٣ ـ ح١١٠) بلفظ: (إنما كان الماءُ من الماء رخصةً في أول الإسلام ثم نُهي عنه). ورجال الترمذي ثقات.

(١) وأول من علمتُه ألَّف في ذلك أبو الحسن علي بن محمد المدائني المتوفى سنة: (٢١٥) أو (٢٢٥)، فقد ذكر له ابن النديم في «الفهرست»: (١٥١) (كتاب الأوائل).
وللحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة المتوفى سنة: (٢٣٥) (كتاب الأوائل)، مطبوع ضمن كتابه: (المصنَّف) في أواخره، وكذا للحافظ ابن أبي عاصم المتوفى سنة: (٢٨٧)، والحافظ الطبراني المتوفى سنة: (٣٦٠)، وأبي هلال العسكري المتوفى سنة: (٣٩٥) وتقي الدين الجِرَاعي الحنبلي المتوفى سنة: (٨٨٣)، والسيوطي المتوفى سنة: (٩١١) مصنفات في ذلك، وكلها مطبوعة، وهناك غيرها لآخرين.

(٢) يعني الحافظ ابن حجر، واسم كتابه: (إقامة الدلائل على معرفة الأوائل) ذكره الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٣٩٠).

(٣) (ص٩٠) من هذا الجزء.

(٤) لم أقف على شيء منها.

(٥) وهو (النوع السبعون) من كتابه: «محاسن الاصطلاح»، قال في عنوانه: (النوع السبعون: التاريخ المتعلق بالمتون).

(٦) أمير كبير، عالم محدث، أصله من الترك. مات سنة: (٦٩٩)، له ترجمة حافلة بالمآثر، وحسن السيرة مع أهل العلم. «الوافي بالوفيات» (١٥/ ٤٧٩).

فبادر لذكرها، فحظي عنده بذلك جداً وزاد في إكرامه وتقريبه[١].

وفنونه متشعبة جداً، والمرغوب عنه منها ما لا نفع فيه، وإنما وضع للتفرّج، ولذا قال الغزالي في «الإحياء» ـ وتبعه النووي في «قسم الصدقات» من «الروضة» ـ: «الكتاب يُحتاج إليه لثلاثة أغراض: التعليم، والتفرج بالمطالعة، والاستفادة. فالتفرج لا يُعد حاجة كاقتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوها مما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا، فهذا يباع في الكفارة، وزكاة الفطر، ويَمنَع اسمَ المَسْكنة» انتهى[٢].

وصرح الغزالي في موضع آخر من «الإحياء» بكون ذلك من العلم المباح، فإنه قال: «وأما المباح منه فالعلم بالأشعار التي لا سخف فيها، وتواريخ الأخبار وما يجري مجراه»[٣]، وَوَلِعَ بعضُ الفساق بهذا الكلام في ذم مطلق التاريخ فأخطأ، بل هو واجب إذا تعيَّن طريقاً للوقوف على اتصال الخبر وشبهه[٤].

وقد قال الذهبي ـ فيما قرأته بخطه ـ: «فنون التواريخ التي تدخل في تاريخي: البحر المحيط[٥] ـ وسَرَدَها، فكانت أمراً عجباً[٦]، قال: «ولم أنهض له، ولو عَمِلتُه لجاء في ستمائة مجلد»[٧].

ولذا قال مغلطاي ـ كما قرأته بخطه أيضاً[٨]: «إن شخصاً واحداً حاز نحواً من ألف تصنيف فيه».

---

(١) المصدر السابق (٤٨١).

(٢) «الإحياء»: كتاب أسرار الزكاة ـ الفصل الثالث (١/ ٢٢١)، و«روضة الطالبين» (٢/ ٣١٢).

(٣) «الإحياء» (١/ ١٦).

(٤) انظر أقسام من ذم التاريخ والرد عليهم عند المؤلف في «الإعلان بالتوبيخ» (٩١) وما بعدها.

(٥) يريد تاريخه الكبير الفريد: «تاريخ الإسلام»، وقد ابتدأه من السنة الأولى للهجرة حتى سنة: (٧٠٠)، وهو الآن مطبوع في اثنين وخمسين مجلداً عن (دار الكتاب العربي في بيروت) بتحقيق الأستاذ الدكتور/عمر عبد السلام تدمري، وهي طبعة كاملة، وقد طبعت أجزاء منه قبل هذه الطبعة.

(٦) إذ بلغت أربعين فنًّا، ذكرها المؤلف في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ» (١٥٠ ـ ١٥٤).

(٧) (المصدر السابق ـ ١٥٠).

(٨) في كتابه: «إصلاح ابن الصلاح». قاله المؤلف في المصدر السابق.

ومع ذلك فليس في «الوفيات» بخصوصها كتاب مستوفًى، كما صرح به الحافظ أبو عبد الله الحُميدي[١] ـ مؤلف «الجمع بين الصحيحين»[٢] ـ وأنه رام جمع ذلك فقال له الأمير أبو نصر ابن ماكولا: «رتِّبه على الحروف بعد أن ترتبه على السنين»[٣]. يعني في تصنيفين مستقلين، يُستوفَى الغرضُ في كلٍ منهما أو في واحد فقط، ويكون على قسمين: أحدهما مستوفياً، والآخر حَوالَةً، بأن يقول في حرف العين ـ مثلاً ـ: عكرمة مولى ابن عباس في الطبقة الفلانية من التابعين. ليتيسر بذلك للطالب الإحاطة بالراوي سواء عرف طبقتَه أو اسمه.

وإن كان صنيع الذهبي يشعر بأن المراد أن يجعل كل طبقة على قسمين: قسم فيه الأسماء مرتبة على الحروف، والآخر فيه الحوادث. وذلك أنه قال ـ عقب كلام الحميدي في ترجمته من «تاريخ الإسلام» له ـ ما نصه: «قد فتح الله بكتابنا هذا» انتهى[٤]. فإن الظاهر ما قدمتُه[٥].

هذا مع أن «تاريخ الإسلام» قد فاته فيه من الخلق من لا يحصى كثرة[٦].

وقد رتبتُه على حروف المعجم، وزدت فيه قَدْره، أو أكثر، وصار الآن كتاباً حافلاً بديعاً مع أني لم أبلغ فيه غرضي[٧].

---

(١) لفظ الحميدي: (ثلاث كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها: كتاب «العلل»، وأحسن ما وضع فيه كتاب الدارقطني، والثاني كتاب «المؤتلف والمختلف»، وأحسن ما وضع فيه «الإكمال» للأمير ابن ماكولا، وكتاب وفيات المشايخ، وليس فيه كتاب، وقد كنت أردت أن أجمع فيه كتاباً فقال لي الأمير: رتبه على الحروف بعد أن ترتبه على السنين) «السير» (١٩/ ١٢٤)، ونحوه في «تاريخ الإسلام» الآتي قريباً.

(٢) وصاحب كتاب «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» وهو مطبوع، والأول لم يطبع بعد. وكانت وفاته سنة ٤٨٨. «السير» (١٩/ ١٢٠).

(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٢٨٤)، و«السير» (١٩/ ١٢٥).

(٤) «تاريخ الإسلام» حوادث ووفيات: (٤٨١ ـ ٤٩٠ ص٢٨٤) وقال في «السير» (١٩/ ١٢٥) ـ تعليقاً على كلام ابن ماكولا ـ: (وعلى ما أشار به الأمير أبو نصر عملت أنا «تاريخ الإسلام») ونحوه في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٢٠).

(٥) يعني جعله في تصنفين مستقلين.

(٦) قال الذهبي في «السير» (١٩/ ١٢٥): (ولم يكن عندي تواريخ كثيرة مما قد سمعت بها بالعراق.. ففاتني جملة وافرة).
وانظر الدراسة الوافية الماتعة عن هذا الكتاب للدكتور بشار عواد في كتابه: «الذهبي ومنهجه في كتابه: تاريخ الإسلام».

(٧) وسمّاه «التاريخ المحيط» كما تقدم في «مصنفاته».

وقد صنف في «الوفيات» القاضيان: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي الحافظ المتوفى في سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة[١]، وآخر وفياته عند سنة ست وأربعين وثلاثمائة[٢].

وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زَبْر البغدادي الدمشقي، قاضي «مصر» والمتوفى في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة[٣].

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٨)، و«السير» (١٥/ ٥٢٦).

(٢) وكتابه هذا مفقود.

(٣) هذا وهم من المؤلف رحمه الله حيث انتقل ذهنه من أبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر المتوفى سنة: (٣٧٩) صاحب كتاب: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» إلى والده القاضي أبي محمد عبد الله بن أحمد المتوفى سنة (٣٢٩).
ونحو هذا الوهم وقع له في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ» (٣٣٣) حيث قال: (وممن صنَّف فيها (يعني الوفيات) أبو الحسين عبد الباقي بن قانع.. وأبو محمد وأبو سليمان بن أحمد بن ربيعة بن زبر... ابتدأ كتابه من سنة الهجرة وانتهى إلى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة). انتهى. **قلت**: وصواب هذا الوهم أن صاحب كتاب «الوفيات» المعنيَّ هنا هو أبو سليمان محمد، وليس والده أبا محمد، ومما يدل لذلك:
١ ـ أن أبا محمد عبد الله بن أحمد لم يُذكر بتأليف في «الوفيات»، وإنما المذكور بذلك ابنه أبو سليمان وقد طبع كتابه بتحقيق الدكتور عبد الله الحمد، وقد أفدت من دراسة المحقق في إيضاح هذا الوهم. نعم ظاهر عبارة المؤلف الآنفة في «التوبيخ» قد تشعر بأن الاثنين ألَّفا في «الوفيات»، لكن آخر عبارته يردُّ ذلك، كما سيأتي إيضاحه ويظهر لي أن أصل عبارته في «التوبيخ»: (أبو محمد أو أبو سليمان) بالشك، فسقطت الألف من: (أو). والله أعلم. علماً بأن بعض نسخ «التوبيخ» فيها: (عبد الله) بدلاً من (أبو سليمان) فتتفق مع ما هنا.
٢ ـ أن المؤلف أرّخ وفاة ابن زبر بسنة: (٣٢٩)، وذكر في «التوبيخ» ـ كما تقدم ـ أن كتاب «الوفيات» انتهى إلى سنة: (٣٣٨)، وهذا لا يتأتى إلا في حق أبي سليمان المتوفى بعد ذلك سنة: (٣٧٩).
٣ ـ أن المؤلف ذكر ـ بعد قليل ـ أن الكتاني ذيَّل عليه. والكتاني إنما ذيَّل على كتاب أبي سليمان، وابتدأ من سنة: (٣٣٨).
٤ ـ سيأتي أيضاً أن المؤلف رحمه الله قال: (وأصلها ـ وهو كتاب ابن زبر ـ أشدُّها إجحافاً حتى إنه في كلٍّ من سنة خمس، وست، وسبع وثلاثين وثلاثمائة لم يكتب غير رجل واحد...)، فإذا كان المؤلف أرخ وفاة ابن زبر سنة: (٣٢٩)، فكيف يكتب عمن بعد ذلك؟ فإذاً الكتاب لابن زبر أبي سليمان وليس لوالده أبي محمد.

وكلاهما ممن تُكلِّم فيه[١]، فأولهما لخطئه وإصراره على الخطأ، مع ثقته في نفسه[٢].

وثانيهما قال الخطيب: «إنه غير ثقة»[٣]. وذيَّل على وفياته أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني[٤]، ثم أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني[٥]، فعمل نحو عشرين سنة[٦].

ثم الحافظ أبو الحسن علي بن المفضّل[٧]، ثم الحافظ الزكي عبد العظيم المنذري[٨] وهو كبير كثير الإتقان والفائدة.

ثم الشريف عز الدين أبو القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني[٩]، ثم المحدث الشهاب أبو الحسين ابن أيبك الدمياطي[١٠]، وانتهى إلى سنة تسع وأربعين وسبع مائة. فذيَّل عليه من ثَم الحافظُ المصنف[١١] إلى سنة اثنتين وستين. فذيَّل عليه ولده الولي العراقي[١٢] إلى أن مات سنة ست

---

(١) نعم تُكلِّم في ابن قانع، وأما ابن زبر صاحب «الوفيات» فهو ثقة مأمون، كما قال الكتاني في «ذيله» (١١٢).

(٢) قال الدارقطني عن ابن قانع: (كان يحفظ، ولكنه يخطئ ويصرّ). «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٧) ولكن هذا الكلام ليس في صاحب «الوفيات» وإنما في والده.

(٤) طبع بتحقيق الدكتور عبد الله الحمد، واسمه: (ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم)، وانتهى فيه إلى سنة: (٤٦٢)، وكانت وفاة الكتاني سنة: (٤٦٦).

(٥) المتوفى سنة: (٥٢٤)، وقد طبع كتابه بتحقيق الدكتور/عبد الله الحمد، باسم: «ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم».

(٦) ابتدأه بسنة: (٤٦٣)، وانتهى إلى سنة: (٤٨٥).

(٧) المتوفى سنة: (٦١١)، وانتهى إلى سنة: (٥٨١)، وسماه: «وفيات النقلة».

(٨) المتوفى سنة: (٦٥٦)، وانتهى إلى سنة: (٦٤٢)، اسمه: (التكملة لوفيات النقلة)، وقد طبع بتحقيق الدكتور بشار عواد.

(٩) المتوفى سنة: (٦٩٥)، وانتهى فيه إلى سنة: (٦٧٤)، وسماه: «صلة التكملة لوفيات النقلة». وقد طبع مؤخّراً.

(١٠) المتوفى سنة: (٧٤٩).

(١١) أي مصنّف ألفية علوم الحديث زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦.

(١٢) ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم.

وعشرين وثمانمائة، ولكن الذي وقفت عليه منه إلى سنة سبع وثمانين وسبعمائة.

وللحافظ التقي ابن رافع[١] في «الوفيات» كتاب كثير الفائدة ذيَّل به على تاريخ العلَم البِرْزَالي[٢] الذي ابتدأ به من سنة مولده[٣]، وجعله ذيلاً على «تاريخ أبي شامة»[٤]، وانتهت وفيات ابن رافع إلى أول سنة ثلاث وسبعين[٥]. ولذا قال شيخنا[٦]: «إن تاريخه «إنباء الغُمر» يصلح ـ من جهة الوفيات ـ أن يكون ذيلاً عليه، فإنه من هذه السنة»[٧].

وقد شرعت في ذيل عليه يسَّر الله إكماله وتحريره.

وبالجملة فالذيول المتأخرة أبسط من المتقدمة، وأكثر فوائد. وأصلها ـ وهو كتاب ابن زَبْر[٨] ـ أشدُّها إجحافاً، حتى إنه في كلٍّ من سنة خمس، وست، وسبع وثلاثين وثلاثمائة لم يكتب غير رجل واحد[٩]، بل في سنة

(١) تقي الدين محمد بن رافع السلّامي، المتوفى سنة: (٧٧٤)، واسم كتابه: (الوفيات)، وهو مطبوع بتحقيق صالح مهدي عباس.

(٢) عَلَم الدين القاسم بن محمد البِرْزالي، المتوفى سنة: (٧٣٩) واسم كتابه: «المقتفي لتاريخ أبي شامة» ويعرف باسم: «تاريخ البرزالي»، أو «وفيات البرزالي».

(٣) أي ابتدأ العلَمُ البرزالي، تاريخه من سنة مولده هو، وهي سنة: (٦٦٥). وقد انتهى فيه إلى سنة: (٧٣٦) مبيّضاً، مع سنتين في المسوَّدات.

(٤) المؤرخ المحدث أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، الدمشقي مات سنة ٦٦٥، واسم كتابه «الذيل على الروضتين» انتهى فيه إلى سنة وفاته، وقد طبع ونُشر باسم: «تراجم رجال القرنين السادس والسابع» «فوات الوفيات» (٢/ ٢٦٩)، و«الأعلام» (٤/ ٧٠).

(٥) بل إلى سنة أربع وسبعين ـ يعني وسبعمائة ـ كما في المطبوع، وقد ابتدأه بالمحرم سنة: (٧٣٧) وانتهى إلى جمادى الآخرة سنة: (٧٧٤).

(٦) يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة: (٨٥٢).

(٧) أي سنة: (٧٧٣)، وهي سنة ولادة الحافظ ابن حجر، وتقدم آنفاً أن ابن رافع انتهى إلى جمادى الآخرة سنة: (٧٧٤). وكلام الحافظ هذا في «إنباء الغمر» (١/ ٤).

(٨) أي أبو سليمان محمد بن عبد الله المتوفى سنة: (٣٧٩)، وليس والده المتوفى سنة: (٣٢٩) على ما تقدم إيضاحه (ص٣٧٢)، وقد انتهى أبو سليمان في كتابه إلى سنة: (٣٥٧)، وليس إلى سنة: (٣٣٨) كما قاله المؤلف في «التوبيخ»، وهذه السنوات التي ذكرها هنا تردّ ما ذكره هناك.

(٩) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ٦٦٩).

أربعين واللتين بعدها، وكذا في سنة خمس وأربعين واثنتين بعدها - وغير ذلك من السنين - لم يؤرخ أحداً[(١)].

ولأجل إجحافها قال الحُميدي ما أسلفناه[(٢)].

وممن صنَّف في الوفيات أيضاً أبو القاسم ابن منده[(٣)]، قال الذهبي: «ولم أر أكثر استيعاباً منه»[(٤)].

وقد ذكر ابن الصلاح من «الوفيات» عيوناً مفيدة - تحسن المذاكرة بها، ويقبح بالطالب جهلها - مع مقدار سنّ جماعة، وبيان عدّة من المعمّرين[(٥)].

٩٥٢ فأما الثاني[(٦)] **(فاستكمل النبي)** سيد العالمين طُرًّا، وسند المؤمنين ذخراً صلى الله عليه وسلم وشرَّف وكرَّم، **(و)** كذا خليفته وصاحبه **(الصديق)** أبو بكر، و**(كذا)** ابن عمه وزوج ابنته **(علي)** هو ابن أبي طالب، **(وكذا الفاروق)** هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، المسمَّى قديماً بذلك من النبي ﷺ[(٧)]؛ لكونه - كما في مرفوع مرسل عند ابن سعد[(٨)] - فرَّق الله به بين الحق والباطل، والمتأخر هنا في الذكر عن الذي قبله للضرورة[(٩)] **(ثلاثة الأعوام والستينا)** أي ٩٥٣ ثلاثاً[(١٠)] وستين سنة، مع اختلاف بين الأئمة في ذلك بالنظر إلى كل منهم.

---

(١) أما سنة أربعين - يعني وثلاثمائة - فقد أرخ فيها وفاة أخيه أحمد (٢/ ٦٧١).
وأما سنة سبع وأربعين فأرخ فيها رجلين (٢/ ٦٧١).

(٢) (ص٣٧١).

(٣) «الإعلان بالتوبيخ» (٣٣٤) و«الرسالة المستطرفة» (٢١١).

(٤) «المصدرين السابقين»، ولم أهتد إلى مصدر هذا القول من كتب الذهبي.

(٥) «علوم الحديث» (٣٤٥ - ٣٤٩).

(٦) يعني ما أشار إليه بقوله: (مع مقدار سنّ جماعة...). أي ما أشار إليه بقوله: (مع مقدار سنِّ جماعة)، والأول: الوفيات، وسيأتي (ص٣٨١).

(٧) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٧٠)، وفي سنده الواقدي، وهو ضعيف، وقد تقدم في «الألقاب» تعليقاً أن الاتفاق قائم على تلقيبه رضي الله عنه بالفاروق، وأما كون ذلك مرفوعاً فلم يثبت من طريق يعتدّ به.

(٨) (المصدر السابق)، والمرسل من أنواع الضعيف عند الجمهور.

(٩) يعني أن الناظم أخر ذكر الفاروق بعد علي رضي الله عنهما لضرورة الشعر.

(١٠) في النسخ: (ثلاثة).

لكن القول به في النبي ﷺ جاء عن أنس وابن عباس ومعاوية ﷺ كما في «الصحيحين»[١]، وعن عائشة[٢]، وجرير البجلي[٣] ﷺ، مع مجيء خلافه أيضاً عنهم إلا معاوية فلم يجئ عنه سواه[٤].

وبه جزم سعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد. وكذا قال به القاسم، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، وابن إسحاق والبخاري[٥] وآخرون[٦]، وصححه ابن عبد البر[٧] والجمهور. وقال أحمد وابن سعد: هو الثبت عندنا[٨]. بل حكى فيه الحاكم الإجماع[٩]. وكذا قال

---

(١) أما ابن عباس ﷺ ففي «الصحيحين» كما قال المؤلف، وأما أنس ومعاوية ﷺ فانفرد بهما مسلم، وإليك التخريج:
أما ابن عباس، فأخرجه البخاري في «مناقب الأنصار»: باب مبعث النبي ﷺ (٧/ ١٦٢ - ح٣٨٥١)، وفي باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٧/ ٢٢٧ - ح٣٩٠٢، ٣٩٠٣)، ومسلم في «الفضائل»: باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٦ - ح١١٧، ١١٨).
وأما أنس فأخرجه مسلم في «الفضائل»: باب كم سنّ النبي ﷺ يوم قبض؟ (٤/ ١٨٢٥ - ح١١٤).
وأما معاوية فأخرجه مسلم في «الفضائل»: باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة؟ (٤/ ١٨٢٦، ١٨٢٧ - ح ١١٩، ١٢٠) من طريق جرير بن عبد الله البجلي عنه.

(٢) متفق عليه عنها، وحبذا لو ضمها المؤلف مع ابن عباس في هذا.
أخرجه عنها البخاري في «المناقب»: باب وفاة النبي ﷺ (٦/ ٥٥٩ - ح ٣٥٣٦)، وفي «المغازي»: باب وفاة النبي ﷺ (٨/ ١٥٠ - ح٤٤٦٦)، ومسلم في «الفضائل»: باب سنّ النبي ﷺ؟ (٤/ ١٨٢٥ - ح١١٥).

(٣) «الاستيعاب» (١/ ٤٠)، وتقدم في التعليقة قبل السابقة أن جريراً رواه عن معاوية.

(٤) ذكر ابن عبد البر في المصدر السابق أن عائشة لم يختلف عنها أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين. **قلت**: هذا فيه نظر، فقد جاء عند البخاري عنها غيره كما سيأتي.

(٥) في «الكبير» (٣/ ٢٥٥)، وقال: (وهذا أصح).

(٦) انظر لهم، والمذكورين قبلهم: «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٠٨ - ٣١٠)، و«تاريخ خليفة» (٩٤ - ٩٦)، وتاريخ البخاري المطبوع باسم: «التاريخ الصغير» (١/ ٥٣ - ٥٧)، و«الاستيعاب» (١/ ٣٩ - ٤٠)، و«البداية والنهاية» (٥/ ٢٥٦ - ٢٥٩).

(٧) «الاستيعاب» (١/ ٤٠).

(٨) لفظ ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٠٩): (وهو الثبت إن شاء الله)، أما اللفظ المذكور أعلاه فعزاه الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٥١) لأحمد.

(٩) لعله في «تاريخه» فلم أقف عليه في «المعرفة» ولا المستدرك سوى قوله فيه: =

النووي: «اتفق العلماء على أنه أصح الأقوال، وتأوَّلوا الباقي عليه»[١].

وقيل: ستون، كما ثبت في «صحيح مسلم» عن أنس[٢]، ورُوي عن فاطمة ابنة النبي ﷺ، وهو قول عروة بن الزبير، ومالك. وأورده الحاكم في «الإكليل»، وصححه ابن حبان في «تاريخه»[٣] وهو مخرج على أن العرب قد تلغي الكسور، وتقتصر على الأعداد الصحيحة.

وقيل: خمس وستون، روى عن ابن عباس وأنس أيضاً ودَغْفل بن حنظلة[٤].

وقيل: اثنتان وستون. قاله قتادة كما رواه ابن أبي خيثمة عنه، ونحوه ما في «تاريخ ابن عساكر» بسنده إلى أنس قال: «اثنتان وستون ونصف»، وفي كتاب ابن شبة: «إحدى أو اثنتان، لا أُراه بلغ ثلاثاً وستين». وهو شاذ. والذي قبله إنما يصح على القول بأنه ولد في رمضان. وهو شاذ أيضاً[٥].

= (٣/ ٥٦): (قد ذكرت فيما تقدم اختلاف الصحابة ﭬ في مبلغ سن رسول الله ﷺ يوم توفي). ولم أجد ما أشار إليه.

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٥/ ٩٩)، وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ١٩٠): إنه الأصح.

(٢) بل متفق عليه عنه، أخرجه البخاري في «اللباس»: باب الجعد (١٠/ ٣٥٦ ـ ح ٥٩٠٠)، ومسلم في «الفضائل»: باب في صفة النبي ﷺ ومبعثه وسنه (٤/ ١٨٢٤ ـ ح١١٣).
وكذا جاء في صحيح البخاري في المغازي: باب وفاة النبي ﷺ (٨/ ١٥٠ ـ ح٤٤٦٤، ٤٤٦٥)، عن عائشة وابن عباس ﭬ ما يظهر منه أن عمره ﷺ ستون سنة.

(٣) لم أقف عليه في مبحث وفاته ﷺ من كتابه: «الثقات» (٢/ ١٢٩ ـ ١٣٣)، لكنه ذكر في (١/ ٥٢) وهو يؤرخ لصفة بدء الوحي أنه ﷺ بُعث وهو ابن أربعين، ثم ذكر في (٢/ ١٣٣) أن مقامه في المدينة كان عشر حجج سواء. وفي كتابه: «مشاهير علماء الأمصار» (ص٣) نصَّ على أن الوحي نزل عليه بحراء وهو ابن ثلاث وأربعين سنة، وأقام بمكة عشر سنين... وكان مقامه بالمدينة عشر حجج سواء).

(٤) أما ابن عباس فأخرجه مسلم في «الفضائل»: باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة ـ (٤/ ١٨٢٧ ـ ح ١٢١ ـ ١٢٣).
وأما أنس فهو في «الاستيعاب» (١/ ٣٩).
وأما دغفل، فأخرجه عنه خليفة في «تاريخه» (٩٥)، والبخاري في «الكبير» (٣/ ٢٥٥)، وقال: لا يتابع عليه.

(٥) وحاصل ذلك أن المشهور والأصح ثلاث وستون كما قال النووي وغيره، وأضاف: =

ثم إن الروايات اختلفت في مقدار إقامته بـ «مكة» بعد البعثة، فالذي ذهب إليه ابن عباس: أنه ثلاث عشرة سنة[١]. وهو محمول على أنه عدَّ من وقت مجيء الملك إليه بالنبوة.

وقال غيره: إنه عشر فقط[٢]. وهو محمول على أنه عدَّ من بعد فترة الوحي ومجيء الملك بـ «المدثر»[٣].

والقول به في الصدِّيق صح أيضاً عن أنس ومعاوية[٤]، ورواه ابن أبي الدنيا في «الخلفاء» له من جهة عروة عن عائشة. وهو قول الأكثرين. وبه جزم ابن قانع والمزي[٥] والذهبي وقال ـ مبالغاً في أصحيته ـ: «قولاً واحداً»[٦].

وقيل: خمس وستون. قاله قتادة، وحكاه ابن الجوزي[٧]. وهو شاذ.

وقيل: اثنتان وستون وثلاثة أشهر واثنان وعشرون يوماً. قاله ابن حبان في «الثقات»[٨].

والقولُ به في الفاروق صح أيضاً عن أنس ومعاوية[٩]، وهو قول

= أن من قال: (ستون) فقد اقتصر فيها على العقود وترك الكسر، وأما رواية (خمس وستون) فقد حصل فيها اشتباه، وقد أنكرها عروة على ابن عباس، ونسبه إلى الغلط. «شرح النووي»: (١٥/٩٩).

(١) متفق عليه، وتقدم في تخريج قول ابن عباس: إن عمره (ثلاث وستون).

(٢) بل قاله ابن عباس أيضاً، وكذا عائشة أخرجه عنهما البخاري في «المغازي»: باب وفاة النبي ﷺ (ح٤٤٦٤، ٤٤٦٥).

(٣) قال النووي في «شرح مسلم»: (١٥/٩٩): (والصحيح أنها ثلاث عشرة).

(٤) أخرجه مسلم في «الفضائل»: برقم (١١٤) عن أنس، وبرقم: (١١٩، ١٢٠) عن معاوية.

(٥) «تهذيب الكمال» (١٥/٢٨٥).

(٦) لم يذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام» عهد الخلفاء الراشدين (ص١٢٠) سواه.

(٧) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (١٠٦)، وقال عن الأول: (والأول أصح).

(٨) (٢/١٩٤) ولفظه: (وله يوم مات اثنتان وستون سنة، وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر واثنتين وعشرين يوماً)، ومثله في «الأمصار» (٥)، فلعله حصل على المؤلف رحمه الله تداخل بين عمره ومدة خلافته، أو أن ابن حبان قاله في كتابه آخر. والله أعلم.

(٩) أخرجه مسلم في «الفضائل» ـ برقم ١١٤ عن أنس، وبرقم ١١٩، ١٢٠ عن معاوية).

الجمهور. وبه جزم ابن إسحاق. وصححه من المتأخرين: المزي[(١)]. واستدل له المصنف[(٢)] بكونه وُلد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة. يعني فإن مولده ﷺ كان فيه، وهو تأخر عنه المدة التي سبقه بها.

وقيل: أربع وخمسون. قاله بعضهم.

وقيل: خمس وخمسون. رواه البخاري في «تاريخه» عن ابن عُمر[(٣)]. وبه جزم ابن حبان في «الخلفاء»[(٤)] له.

وقيل: ست وخمسون، أو سبع وخمسون، أو تسع وخمسون. رويت هذه الأقوال الثلاثة عن نافع مولى ابن عمر.

وقيل: ستون. وبه جزم ابن قانع في «الوفيات».

وقيل: إحدى وستون. قاله قتادة.

وقيل: خمس وستون. قاله ابنه عبد الله والزهري فيما حكاه ابن الجوزي[(٥)] عنهما.

وقيل: ست وستون. قاله ابن عباس.

وتوقف شيخنا في تصحيح الأول[(٦)] فقال: «وفيه نظر، فهو وإن ثبت في «الصحيح» من حديث جرير عن معاوية[(٧)] أن عمر قُتل وهو ابن ثلاث وستين، فقد عارضه ما هو أظهر منه، فرأيت في «أخبار البصرة» لعمر بن شبة: ثنا أبو عاصم: ثنا حنظلة بن أبي سفيان: سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر: سمعت عمر يقول قبل أن يموت بعام: أنا ابن سبع وخمسين أو ثمان وخمسين، وإنما أتاني الشيب من قِبل أخوالي بني المغيرة»

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣١٧).

(٢) أي العراقي ناظم «الألفية»، وذلك في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٣٧).

(٣) «التاريخ الكبير» (٦/ ١٣٩).

(٤) «الثقات» (٢/ ٢٤١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (٥).

(٥) «التلقيح» (١٠٨)، وقد ذكر فيها سبعة أقوال، وذكر من قال بها، وهي: (٦٦، ٦٣، ٦٥، ٥٧، ٥٩، ٥٦، ٦١).

(٦) يعني القول المشهور في سنِّه رضي الله عنه وهو: (ثلاث وستون).

(٧) **قلت**: وعن أنس أيضاً كما تقدم قريباً.

قال: «فعلى هذا يكون يوم مات ابنَ ثمان وخمسين أو تسع وخمسين.

وهذا الإسناد على شرط «الصحيح»[(١)]، وهو يرجح على الأول بأنه عن عمر نفسه، وهو أخبر بنفسه من غيره، وبأنه عن آل بيته، وآلُ الرجل أتقن لأمره من غيرهم»[(٢)].

والقول به في علي مروي عن ولده محمد بن الحنفية وابن عُمر[(٣)]، وهو قول ابن إسحاق وأبي بكر ابن عياش، وأبي نُعيم الفضل بن دُكَين، وآخرين[(٤)]. وصححه ابن عبد البر[(٥)]. وهو أحد الأقوال المروية عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين[(٦)]. وبه صدَّر ابن الصلاح كلامه[(٧)].

---

(١) لكن عمر بن شبة ليس من رجال الصحيح، وعلى هذا فترجيح الحافظ ابن حجر الآتي فيه نظر ظاهر.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٤١).

والحاصل أن مجموع الأقوال في سنِّه ﷺ أحد عشر قولاً هي:

١ ـ أربع وخمسون لبعضهم.

٢ ـ خمس وخمسون لابن حبان.

٣ ـ ست وخمسون لنافع.

٤ ـ سبع وخمسون لنافع.

٥ ـ تسع وخمسون لنافع.

٦ ـ ثمان وخمسون، استظهره الحافظ ابن حجر مع الذي قبله.

٧ ـ ستون لابن قانع.

٨ ـ إحدى وستون لقتادة.

٩ ـ ثلاث وستون صح عن أنس ومعاوية وغيرهما وهو قول الجماهير.

١٠ ـ خمس وستون لعبد الله بن عمر، والزهري.

١١ ـ ست وستون لابن عباس.

(٣) يعني: محمد بن عمر الواقدي، فيما يظهر لي، وهو عند ابن سعد عنه في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٨) فبعد أن ساق من طريقه عن محمد بن الحنفية أن عُمْر علي ثلاث وستون سنة، قال الواقدي: (وهو الثبت عندنا).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٨)، و«تاريخ الطبري» (٥/ ١٥١).

(٥) ينظر «الاستيعاب» (٣/ ٥٦)، ولم يذكر الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (٢٠٣) غيره.

(٦) «الاستيعاب» (٣/ ٥٦)، وذكر له روايتين أخريين: (٦٥)، (٥٨)، وسيورد المؤلف رواية رابعة: (٦٤).

(٧) «علوم الحديث» (٣٤٥).

وقال محمد بن عمر بن علي: إنه توفي لثلاث، أو أربع وستين[١].

وقيل: سبع وخمسون. قاله الهيثم وأبو بكر ابن البرقي، وبه صدَّر ابن قانع كلامه، وقدمه ابن الجوزي[٢]، والمزي حين حكاية الأقوال[٣].

وقيل: ثمان وخمسون. وهو المذكور في «تاريخ البخاري»[٤] عن أبي جعفر الماضي.

وقيل: اثنتان وستون. وبه جزم ابن حبان في «الخلفاء» له[٥].

وقيل: أربع وستون، أو خمس وستون. رويا عن أبي جعفر أيضاً.

(و) أما الوفيات ـ واقتَصَر منها[٦] على الوفاة النبوية، والعشرة المشهود لهم بالجنة، والفقهاء الخمسة: الثوري، ثم الأربعة المشهورين، والحُفّاظ الخمسة أصحابِ أصول الإسلام، وسبعة حفاظ بعدهم انتُفع بتصانيفهم الحسنة من زمنهم وهلمَ جرًّا، وأردف العشرةَ بجماعة من الصحابة معمَّرين ـ فـ (في) شهر(ربيع) هو الأول (قد قضى) أي مات النبي ﷺ (يقينا) أي بلا خلاف؛ فإنه كاد أن يكون إجماعاً[٧]، لكن في حديثٍ لابن مسعود عند البزار: «أنه كان في حادي عشرَي شهر رمضان»، انتهى[٨].

وذلك (سنة إحدى عشرة) بسكون المعجمة على أحد لُغاتها، من الهجرة. ٩٥٤

وكذا لا خلاف في كونه دفن في بيت عائشة، وأنه كان في يوم الاثنين.

---

(١) «الاستيعاب» (٣/ ٥٧) لكن عزاها لمحمد بن علي.

(٢) «التلقيح» (١١٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٨٨).

(٤) «الكبير» (٦/ ٢٥٩).

(٥) «الثقات» (٢/ ٣٠٣).

(٦) يعني اقتصر ابن الصلاح في «علومه».

(٧) هذا لفظ الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٢٩)، ولفظه في (٧/ ١٦٤): (وقد أجمعوا على أنه مات في ربيع الأول).

(٨) لم أهتد إليه في مسند عبد الله بن مسعود من (مسند البزار).

وممن صرح باليوم من الصحابة: عائشةُ وابن عباس وأنس[١]. ومن التابعين: أبو سلمة ابن عبد الرحمن والزهري وجعفر الصادق في آخرين[٢].

والخلاف إنما هو في ضبطه من الشهر بعددٍ معيَّن، فجزم ابن إسحاق وابن سعد وسعيد بن عُفير وابن حبان وابن عبد البر بأنه كان لاثنتي عشرة ليلة خلت منه[٣]. وبه جزم من المتأخرين ابنُ الصلاح والنووي في «شرح مسلم» و«الروضة» وغيرهما من تصانيفه، والذهبي في «العِبَر»، وصححه ابن الجوزي، وبه صدَّر المِزِّي كلامه[٤].

وعند موسى بن عقبة وابن شهاب والليث والخُوَارِزمي أنه في مستهله. وبه جزم ابن زَبر في «الوفيات»[٥].

وعن سليمان التيمي ومحمد بن قيس ـ كما سيأتي عنهما ـ أنه لليلتين خلتا منه[٦]. بل يروى ذلك عن ابن عمر، كما أخرجه الخطيب في «الرواة عن مالك» من رواية سعيد بن سَلْم بن قتيبة الباهلي: ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «لما قبض النبي ﷺ مرض ثمانية فتوفي لليلتين خلتا من ربيع».

ونحوه ما نقله الطبري عن ابن الكلبي وأبي مخنف أنه في ثانيه[٧].

وعلى القولين يتنزل ما نقله الرافعي: «أنه عاش بعد حجته ثمانين يوماً،

---

(١) أما عائشة فأخرجه عنها البخاري في «الجنائز»: باب موت يوم الاثنين (٣/ ٢٥٢ ـ ح١٣٨٧). وأما أنس فأخرجه عنه البخاري في «الأذان»: باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة (٢/ ١٦٤ ـ ح ٦٨٠)، ومسلم في «الصلاة»: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر.. (١/ ٣١٥ ح ـ ٩٨، ٩٩)، وأما ابن عباس فأخرجه عنه أحمد في «المسند» (١/ ٢٧٧) ومواضع أخر منه.

(٢) «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤) و«تاريخ الطبري» (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٣) «الثقات» لابن حبان (٢/ ١٣٣)، و«الاستيعاب» (١/ ٣٥).

(٤) «علوم الحديث» (٣٤٥)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١٥/ ١٠٠)، و«روضة الطالبين» (١٠/ ٢٠٥)، و«العبر» (١/ ١١)، و«التلقيح» (٨٢)، و«تهذيب الكمال» (١/ ١٩٠).

(٥) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ٨٥).

(٦) أخرجه عن محمد بن قيس: ابن سعد في «الكبرى» (٢/ ٢٧٢)، وأخرجه عنه وعن التيمي: البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤).

(٧) «تاريخ الطبري» (٣/ ٢٠٠) عن ابن الكلبي عن أبي مخنف.

وقيل: أحداً وثمانين يوماً»[١].

وأما على ما جزم به في «الروضة»[٢] ـ وعليه الجمهور ـ فيكون عاش بعد حجته تسعين يوماً، أو أحداً وتسعين.

وقد استشكل السهيلي[٣]، ومن تبعه ما ذهب إليه الجمهور؛ من أجل أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أولُه يومَ الخميس، فمهما فرضَت الشهور الثلاثة توامَّ، أو نواقص، أو بعضها لم يصح. وهو ظاهر لمن تأمَّله.

وأجاب الشرف ابن البارزي[٤]، ثم ابن كثير[٥] باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل، وكان أهل «مكة» و«المدينة» اختلفوا في رؤية هلال ذي الحجة، فرآه أهل «مكة» ليلة الخميس، ولم يره أهل «المدينة» إلا ليلة الجمعة، فحصلت الوَقْفَةُ[٦] برؤية أهل «مكة». ثم رجعوا إلى «المدينة» فأرَّخوا برؤية أهلها، فكان أولُ ذي الحجة الجمعةَ وآخرُه السبتَ، وأولُ المحرم الأحدَ وآخرُه الاثنين، وأول صفرٍ الثلاثاءَ وآخرُه الأربعاءَ، وأولُ ربيع الأول الخميسَ، فيكون ثاني عَشَرِهِ الاثنينُ.

وأجاب البدر ابن جماعة بجواب آخر فقال: «يحمل قول الجمهور: لاثنتي عشرة ليلةً خلت. أي بأيامها فيكون موته في اليوم الثالث عشر، وتُفرض الشهور كوامل، فيصح قول الجمهور»[٧].

واستبعدهما شيخنا لمخالفة الثاني اصطلاح أهل اللسان في قولهم: «لاثنتي عشرة» فإنهم لا يفهمون منها إلا مضي الليالي، ويكون ما أُرِّخ بذلك

---

(١) لم أقف عليه عند الرافعي.

(٢) «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٠٥)، وفيها جزم بأنه مات في الثاني عشر ربيع الأول.

(٣) «الروض الأنف» (٤/ ٢٧٠).

(٤) عزاه إليه الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٢٩). وابنُ البارزي: هو شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم الجهني، الفقيه الشافعي الحافظ المصنف ولد سنة: (٦٤٥)، ومات سنة: (٧٣٨). «البداية والنهاية» (١٤/ ١٨٢)، و«الأعلام» (٩/ ٦٠).

(٥) «البداية والنهاية» (٥/ ٢٥٦).

(٦) أي الوقوف بعرفات.

(٧) نسبه العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٣٩) لبعض أهل العلم، وعزاه إلى البدر ابن جماعة: الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٣٠).

واقعاً في اليوم الثاني عشر. ولاستلزامهما معاً توالى أربعة أشهر كوامل[١]، مع جزم سليمان التيمي ـ أحد الثقات ـ كما رواه البيهقي في «الدلائل» بسند صحيح بأن ابتداء مرض النبي ﷺ كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر، ومات يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع[٢]. وذلك يقتضي أن صفر كان ناقصاً وأن أوَّله كان يوم السبت. ونحوه في تضمُّن كون أوله السبتَ: ما في «المغازي» لأبي معشر عن محمد بن قيس أنه قال: «اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة بقيت من صفر...»، إلى أن قال: «إنه اشتكى ثلاثة عشر يوماً، وتوفي يومَ الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول»[٣]. ولا يمكن أن يكون أولُه السبتَ إلا إن كان ذو الحجة والمحرم ناقصين. وذلك يستلزم نقص ثلاثة أشهر متوالية»، قال: «والمعتمد ما قاله أبو مخنف ومن وافقه ـ مما رجَّحه السهيلي ـ أنه في ثاني شهر ربيع الأول. وكأن لفظَ «شهر» غُيِّر ـ من أول قائل ـ بـ «عشر» فصار: «ثاني عشر»، واستمر الوهم بذلك لاقْتِفَاء المتأخِّر المتقدِّم بدون تأمّل»[٤].

قلت: وهو وإن سبقه شيخُه المصنفُ[٥] إلى الميل إليه وظنِّ الغلط ـ لكن من جهة أخرى فإنه قال: «وعندي أن من قال: «ثاني عشر» غَلِطَ من المولد إلى الوفاة، وإلا فهو متعذرٌ من حيث التاريخ إلا على المحمل الماضي له مع خدشه ـ مستلزمٌ لتوالي الأشهر الثلاثة في النقص[٦]، وكلامه أولاً مشعر بالتوقف في ذلك.

---

(١) وهي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، وصفر؛ لأن خروجه ﷺ من المدينة للحج كان يوم السبت الخامس والعشرين من ذي القعدة، فإذا كان أهل المدينة رأوا هلال ذي الحجة ليلة الجمعة، فيكون ذو القعدة كاملاً.

(٢) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٧٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤) من طريق الواقدي.

(٤) **قلت**: ورجحان هذا ظاهر لمن تأمل، والله أعلم. والكلام المتقدم حول تاريخ وفاته ﷺ مأخوذ من «فتح الباري» (٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، وقبله من «شرح التبصرة» (٣/ ٢٣٨) للعراقي.

(٥) أي العراقي في المصدر السابق.

(٦) **قلت**: ومثل ذلك يحصل ويقع.

وأما ما رواه ابن سعد من طريق عمر بن علي بن أبي طالب قال: «اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لليلةٍ بقيت من صفر، فاشتكى ثلاث عشرة ليلة، ومات يوم الاثنين لاثنتي عشرة مضت من شهر ربيع الأول»[1] فمشكلٌ؛ لاستلزامه أن يكون أولُ صفرٍ الأربعاءَ، وذلك غير مطابق لكون أول ذي الحجة الخميسَ مهما فُرضَت الأشهر الثلاثة.

وكذا قولُ ابن حبان وابن عبد البر: «ثم بدأ به مرضُه الذي مات منه يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من صفر»[2] يقتضي أن أولَ صفرٍ الخميسُ. وهو غير مطابقٍ أيضاً.

وكذا اختُلف في ابتداء مَرَضه، ثم مدته، ثم وقت وفاته، ودفنه ﷺ.

فأما **الأول**: فقال الخطابي: «إنه يوم الاثنين أو يوم السبت»[3].

وقال أبو أحمد الحاكم: إنه يوم الأربعاء[4].

وأما **الثاني**: فالأكثر أنها ثلاثةَ عشر يوماً[5].

وقيل بزيادة يوم، وقيل بنقصه. والقولان في «الروضة» وصدَّر بالثاني[6].

وقيل: عشرة أيام. وبه جزم سليمان التيمي في «مغازيه»، وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح[7].

وأما **الثالث**: فقال ابن الصلاح: «إنه ضُحى»[8].

وفي «الصحيحين» من حديث أنسٍ: «آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ. . .»

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٧٢).

(٢) «الثقات» (٢/ ١٣٠)، و«الاستيعاب» (١/ ٣٤).

(٣) أما السبت، فأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤) عن سليمان التيمي بإسناد صحيح.

(٤) وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٧٢) عن محمد بن قيس، وعن عمر بن علي. وقاله ابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٣٠)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٤).

(٥) رواه أبو معشر عن محمد بن قيس، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٧٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٦) «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٠٥).

(٧) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤).

(٨) «علوم الحديث» (٣٤٥)، وكذا ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٥).

الحديث، وفيه: «فألقى السِجْفَ، وتوفي من آخر ذلك اليوم»[(١)]، وهو دالٌّ على أنه تأخر بعد الضحى.

ويجمع بينهما بأن المراد أولُ النصف الثاني، فهو آخر وقت الضحى، وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني[(٢)].

وإلى ذلك أشارت عائشة ـ كما رواه ابن عبد البر من حديثها ـ فقالت: «مات رسول الله ﷺ ـ وإنا لله وإنا إليه راجعون ـ ارتفاعَ الضحى وانتصاف النهار»[(٣)].

ونحوه قول موسى بن عقبة في «مغازيه» عن ابن شهاب: «توفي يوم الاثنين حين زاغت الشمس»[(٤)]، وكذا أخرج ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» له عن علي مثله.

وأما الرابع فقيل: إنه ساعةُ وفاته، وهي حين زاغت الشمس من يوم الاثنين. وقال الحاكم في «الإكليل»: «إنه أصح الأقوال وأثبتها».

وقيل: ليلة الثلاثاء. رواه سيف عن هشام عن أبيه، وحكاه الحاكم.

وقيل: عند الزوال من يوم الثلاثاء. رواه البيهقي عن ابن عباس، وابنُ شاهين في «الناسخ» عن علي، ولفظه: «أنه دفن يومَ الثلاثاء حين زاغت الشمس»[(٥)]، وصدَّر به الحاكم. وابن عبد البر كلامهما[(٦)].

---

(١) قوله: (وتوفي من آخر ذلك اليوم) ليس في «مسلم» وإنما في البخاري في «الأذان»: باب هل يلتفت لأمر ينزل به؟ (٢/ ٢٣٥ ـ ح٧٥٤)، وأصل الحديث عندهما، فالبخاري في «الأذان»: باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة (٢/ ١٦٤ ـ ح٦٨٠)، ومواضع أخر، ومسلم في «الصلاة»: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر (١/ ٣١٥ ـ ح٩٨ ـ ١٠٠).

(٢) قاله الحافظ في «الفتح» (٨/ ١٤٣).

(٣) لم أقف عليه في «الاستيعاب» ولا في «الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر، فلعله في كتابه «المغازي». والله أعلم.

(٤) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤) من طريق موسى بن عقبة عن الزهري، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٠٤) من طريق صالح بن كيسان عن الزهري.

(٥) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٥٣).

(٦) ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٥)، وفي «الدرر في اختصار المغازي والسير» (٢٧١).

ونحوه قولُ الأوزاعي ـ كما عند البيهقي ـ: «توفي يوم الاثنين في ربيع الأول قبل أن ينتصف النهار، ودفن يوم الثلاثاء»[(١)]، وقولُ ابن جُريج ـ كما عند أحمد والبيهقي ـ: «أُخبرت أن النبي ﷺ مات في الضحى يوم الأثنين، ودُفن الغدَ في الضحى»[(٢)].

وقيل: ليلة الأربعاء كما في خبرٍ عند ابن إسحاق والبيهقي من طريقه بسنده عن عائشة قالت: «ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي من جوف الليل ليلة الأربعاء»[(٣)]، وكذا رواه أحمد من وجه آخر عن عائشة قالت: «توفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين، ودفن ليلة الأربعاء»[(٤)].

وعند البيهقي من مرسل أبي جعفر: «أنه ﷺ توفي يوم الاثنين، فلبث ذلك اليومَ وتلك الليلة، ويوم الثلاثاء إلى آخر النهار»[(٥)].

وكذا ذكر ابن سعد عن عكرمة: أنه توفي يوم الاثنين، فحبس بقية يومه وليلتَه، ومن الغد حتى دفن من الليل»[(٦)]. حكاه الحاكم.

وهو المشهور الذي نصَّ عليه غير واحد من الأئمة سلفاً وخلفاً، منهم: سليمان التيمي، وجعفر الصادق، وابن إسحاق، وموسى بن عقبة[(٧)].

وصححه من المتأخرين ابن كثير[(٨)].

وقيل: يوم الأربعاء كما أسنده ابن سعد أيضاً عن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: «توفي النبي ﷺ يوم الاثنين، فمكث يوم الاثنين والثلاثاء حتى دفن يوم الأربعاء»[(٩)].

وهكذا هو عند البيهقي من طريق معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه قال: «لما فرغوا من غسله ﷺ وتكفينه، وضعوه حيثُ توفي، فصلَّى عليه

---

(١) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٥٦). (٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، وكذا أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٩٦).

(٤) «المسند» (٦/ ١١٠). (٥) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٥٦).

(٦) «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٧٣).

(٧) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٢٧١) (وغيرهم). **قلت**: وأكثر هذا المبحث مأخوذ عنه.

(٨) المصدر السابق. (٩) «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٧٣).

الناس يوم الاثنين والثلاثاء، ودفن يوم الأربعاء»[١].

وقيل ـ كما رواه البيهقي من مرسل مكحول، وفيه ـ: «ثم توفي فمكث ثلاثة أيام لا يدفن، تدخل عليه الناس أرسالاً أرسالاً، يصلون عليه، تدخل العُصبة تصلى وتسلم، لا يصفون، ولا يصلي بين أيديهم مصلٍّ، حتى فرغ من يريد ذلك، ثم دفن»[٢]، وهو غريب[٣].

وقيل: إنه إنما أُخِّر للاشتغال بأمر البيعة ليكون لهم إمام يرجعون إلى قوله، لئلا يؤدي إلى نزاع واختلاف، لا سيما في محل دفنه، وهل يكون لَحْداً أو شَقًّا.

(وقبضا) أي مات **(عامَ ثلاث عشرة)** ـ بسكون ثانيه أيضاً، وبالتنوين هناك[٤]، ودونه هنا ـ من الهجرة: أبو بكر الصديقُ **(التالي)** للنبي ﷺ بالاستخلاف والوفاة **(الرضَى)** أي المرضي عند الله ورسوله وصالح المؤمنين، بلا خلاف أيضاً في السنة. قيل في جمادى الأولى منها، وهو قول الواقدي والفلاس[٥]. وبه جزم ابن الصلاح[٦] والمزي[٧].

وقيل: في جمادى الآخرة. وبه جزم ابن إسحاق، وابن زَبْر[٨]، وابن قانع، وابن حبان[٩]، وابن عبد البر[١٠]، وابن الجوزي[١١]، والذهبي في «العِبَر»[١٢].

وقيل: في ربيع الأول لليلة خلت منه. رواه البغوي[١٣] من طريق الليث.

---

(١) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٥٥). (٢) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٥٥).
(٣) قاله ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٢٧١).
(٤) يعني قول الناظم المتقدم في الشطر الأول: (سنة إحدى عَشْرةٍ، وقبضا...).
(٥) «تاريخ دمشق» (٣/ ٤٥٣). (٦) «علوم الحديث» (٣٤٥).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٨٥).
(٨) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ٩٣). (٩) «الثقات» (٢/ ١٩١، ١٩٤).
(١٠) «الاستيعاب» (٢/ ٢٥٧). (١١) «التلقيح» (٨٣).
(١٢) (١/ ١٣)، وفي بعض النسخ: ذي القعدة. وليس بشيء.
(١٣) الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان، أبو القاسم، يعرف بابن منيع ـ وابن بنت منيع ـ نسبة لجده لأمه الحافظ صاحب «المسند» أحمد بن منيع.
توفي أبو القاسم سنة: (٣١٧) عن مائة سنة وثلاث سنين. قال الذهبي: (وصنف كتاب =

والقائلون بالأول اختلفوا في اليوم، فقيل: يوم الاثنين، وقيل: ليلة الثلاثاء لثمان بقين منه، رواه ابن أبي الدنيا في «الخلفاء» له من طريق عروة عن عائشة[١].

بل رُويت وفاته في مساء ليلة الثلاثاء في «صحيح البخاري»، وأنه دُفن قبل أن يصبح من حديث وُهَيب عن هشام عن أبيه[٢].

وقيل: لثلاث بقين منه.

والقائلون بالثاني اختلفوا أيضاً فقال ابن حبان: في ليلة الاثنين لسبع عشرة مضت منه[٣].

وقال ابن إسحاق: يوم الجمعة لسبع ليال بقين منه[٤].

وقال الباقون: لثمان بقين منه. وحكاه ابن عبد البر[٥] عن أكثر أهل السِّيَر، لكن منهم من قال: عشية يوم الاثنين، أو يوم الثلاثاء، أو عشية ليلة الثلاثاء، زاد ابن الجوزي[٦]: بين المغرب والعشاء من ليلة الثلاثاء، وقيل: يوم الاثنين.

وقيل: لثلاث بقين منه[٧].

شهيداً لقول ابن سعد عن ابن شهاب الزهري: «إن أبا بكر والحارث بن كَلَدة[٨] أكلا خزيرة[٩] أُهديت لأبي بكر، فقال الحارث ـ وكان طبيباً ـ: ارفع

= «معجم الصحابة» وجوّده، وكتاب «الجعديات» وأتقنه). «السير» (١٤/ ٤٤٠)، والمطبوع من كتاب «معجم الصحابة» ليس فيه.

(١) وكذا ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٠٢).

(٢) «صحيح البخاري» ـ الجنائز: باب موت يوم الاثنين (٣/ ٢٥٢ ـ ح١٣٨٧).

(٣) «الثقات» (٢/ ١٩٤).

(٤) «الاستيعاب» (٢/ ٢٥٧).

(٥) المصدر السابق.

(٦) في المنتظم (٤/ ١٣٠).

(٧) وقال البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٧٦): (في آخر جمادى الآخرة، يوم الاثنين).

(٨) هو الحارث بن كَلَدة ـ بفتحات ودال مهملة ـ بن عمرو الثقفي، طبيب العرب، ذكره ابن حجر في الصحابة. «الإصابة» (١/ ٢٨٨).

(٩) بخاء معجمة، ثم زاي مكسورة، ثم راء بعد المثناة التحتية، وهي كما في «النهاية» (٢/ ٢٨): (لحم يقطع صغاراً، ويصب عليه ماء كثير، فإذا نضج ذُرَّ عليه الدقيق، فإن لم يكن فيه لحم فهي عصيدة).

يدك، والله إن فيها لسُمّ سنةٍ، فلم يزالا عَلِيلَين حتى ماتا عند انقضاء السنة في يوم واحد»[١].

ودفن مع صاحبه ببيت عائشة.

٩٥٥ **(و)** مات **(لثلاث)** من السنين **(بعد عشرين)** سنة، في آخر يوم من ذي الحجة: الفاروق **(عمر)** بلا خلاف في ذلك أيضاً، ودفن في مستهل المحرَّم سنة أربع وعشرين. ولذا أرَّخ الفلاس موته في غرة المحرم[٢].

وأما قول المزي[٣] ـ وتبعه الذهبي[٤] ـ: إنه قتل لأربع أو ثلاث بقين من ذي الحجة فأرادا بذلك حين طَعْنِ أبي لؤلؤة له، فإنه كان عند صلاة الصبح من يوم الأربعاء، لأربع ـ وقيل: لثلاث ـ بقين منه، وعاش بعد ذلك ثلاثة أيام.

وعليه يحمل ما رواه ابن أبي الدنيا من حديث سهل بن سعد الساعدي قال: «توفي عمر يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذي الحجة»[٥].

وأما قول بعضهم: إنه مات في يوم الأربعاء لثمان ليال بقين من ذي الحجة فغلط.

ودفن مع صاحبيه في بيت عائشة رضي الله عنهم.

(و) عام **(خمسة بعد ثلاثين)** عاماً في ذي الحجة أيضاً **(غَدَرَ)** بمعجمة ثم

٩٥٦ مهملتين، أي ترك الوفاء بعهد الإسلام **(عادٍ)** بمهملتين بينهما ألف حيث تجاوز الحَدّ في الظلم، قيل: إنه جَبَلَة[٦]، أو سُودان بن حُمران[٧]، أو رومان

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٩٨). (٢) «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٤٧٨).
(٣) «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣١٧). (٤) «العبر» (١/ ٢٠).
(٥) ومثله عند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٦٥).
(٦) في النسخ: (جبلة بن الأيْهم). وهو، وَهَم تبع فيه المؤلف الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٤٢)، وذلك لما يلي:
١ ـ أن مستنده في ذلك رواية ابن سعد الآتية، وهي ليس فيها. إلا (جبلة).
٢ ـ أن جَبَلَة بن الأيهم هو أحد ملوك الغساسنة، وقد دعاه النبي ﷺ إلى الإسلام، ثم ارتد، ومات في زمان عمر رضي الله عنه «السير» (٣/ ٥٣٢)، و«الأعلام» (٢/ ١٠٢)، ولم تذكر كتب «السير» و«التراجم» شخصاً غيره باسم جبلة بن الأيهم.
٣ ـ أخرج الطبري في «تاريخه» (٤/ ٣٦٥) أن جبلة بن عمرو الساعدي توعَّد عثمان بالقتل فلعله هذا. والله أعلم.
(٧) هذا هو المشهور في اسمه، وهو عند ابن سعد والطبري كما سيأتي ـ وغيرهما. وجاء =

اليماني، أو رومان رجل من بني أسد بن خزيمة[(١)] أو غير ذلك[(٢)] **(بعثمان)** بن عفان رضي الله عنه فقتله.

وكونه جبلة رواه ابن سعد عن كنانة مولى صفية قال: «رأيت قاتل عثمان في الدار رجل[(٣)] أسود من أهل «مصر» يقال له: جبلة، باسط يده، أو رافع يده يقول: أنا قاتل نَعْثَل»[(٤)]، يعني عثمان رضي الله عنه.

وعنده أيضاً عن المسيب بن دارم قال: «إن الذي قتل عثمان قام في قتال العدوِّ سبع عشرة كَرّةً يُقْتل من حوله ولا يصيبه شيء حتى مات على فراشه»[(٥)].

وأما ما ذكر في وقت قتله فهو الأشهر.

وقيل: إنه في سنة ست وثلاثين، قال بعضهم: في أولها. وعند ابن سعد أنه لثمان عشرة ليلة خلت من ذي الحجة[(٦)]، أو لسبع عشرة منه، أو لليلة بقيت منه، كل ذلك منها.

وقيل ـ كما في «تاريخ البخاري»[(٧)] ـ سنة أربع وثلاثين. ولكن قال ابن ناصر: إنه خطأ من راويه.

ثم ـ على الأشهر ـ اختلفوا في وقته من الشهر، فقيل: في يوم الجمعة الثامن عشر منه كما أورده عبد الله بن أحمد في «فضائل عثمان»[(٨)] عن أبيه عن إسحاق بن الطباع عن أبي معشر، وكذا قاله الزبير بن بكار، وزاد: «إن ذلك

= عند ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٢٦٤): سودان بن رومان.

(١) ذكرهما خليفة في تاريخه (١٧٥).

(٢) مثل كنانة بن بشر، وعَمرو بن الحَمِق. «الطبقات الكبرى» (٣/ ٧١ ـ ٧٤)، و«تاريخ الطبري» (٤/ ٣٩١ ـ ٣٩٤).

(٣) كذا في النسخ: (رجل)، وفي «الطبقات»: (رجلاً). وهو الجادة.

(٤) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٨٤). ونعثل ـ بنون ثم عين مهملة ثم مثلثة وآخره لام، كجعفر ـ رجل لحيانيٌّ، كان يُشبَّه به عثمان رضي الله عنه إذا نيل منه، كما في «القاموس» (مادة: نعثَل). وكرَّم اللهُ ذا النورين ورضي عنه.

(٥) المصدر السابق.

(٦) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٧٧).

(٧) «الكبير» (٦/ ٢٠٩).

(٨) من كتاب «فضائل الصحابة للإمام أحمد» (١/ ٤٨٠)، وهو في المسند (١/ ٧٤).

بعد العصر»[١]، وهذا القولُ هو المشهور[٢]. بل ادعى ابن ناصر الإجماع عليه. والخلاف موجود، فقيل: إنه يوم التروية لثمان خلت منه. قاله الواقدي[٣]، وادعى أيضاً الإجماع عليه عندهم.

وعن ابن إسحاق أنه قتل على رأس إحدى عشرة سنة، وأحد عشر شهراً واثنين وعشرين يوماً من خلافته[٤]، فيكونُ ذلك في ثاني عَشرَي ذي الحجة.

وقيل: لسبع عشرة منه. وقيل لليلتين بقيتا منه. وقيل ـ كما لأبي عثمان النهدي ـ في وسط أيام التشريق[٥].

وقيل ـ كما لليث بن سعد ـ: لثنتي عشرة خلت منه. وقيل: لثلاث عشرة خلت منه، وبه صدَّر ابن الجوزي كلامه[٦].

وكذا اختلف في اليوم، فقيل: ليلة الجمعة، وقيل: يومها، وقيل: ليلة الأربعاء[٧].

ودفن ـ كما قاله الزبير بن بكار[٨] ـ في ليلة السبت بين المغرب والعشاء في «حَشّ كوكب»[٩]، كان عثمان اشتراه فوسع به «البقيع».

وكذا اختلف في مقدار عمره، فقيل ـ كما لابن إسحاق ـ ثمانون[١٠]. وقيل: اثنتان وثمانون، قاله أبو اليقظان[١١]، يعني وأشهراً. وهو الصحيح المشهور. وادعى الواقدي اتفاق أهل السِّير عليه[١٢].

---

(١) «الإصابة» (٢/ ٤٦٣)، وكذا جاء عن الزهري. «الطبقات الكبرى» (٣/ ٧٤).

(٢) وهو الذي عند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣١)، وابن حبان في «الثقات» (٢/ ٢٦٤)، والطبري في «تاريخه» (٤/ ٣٧٨).

(٣) ونقله عنه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٧٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) «تاريخ خليفة» (١٧٦).

(٦) «التلقيح» (١١٠).

(٧) تنظر المصادر السابقة.

(٨) وابن سعد، وابن حبان، وابن الجوزي، وغيرهم.

(٩) (حش) بفتح الحاء المهملة، وتشديد الشين المعجمة: بستان، و(كوكب) اسم رجل من الأنصار، وكان ذلك (الحش) عند (بقيع الغرقد). «معجم البلدان» (٢/ ٢٦٢).

(١٠) «الاستيعاب» (٣/ ٨٠).

(١١) «تاريخ خليفة» (١٧٧).

(١٢) «الاستيعاب» (٣/ ٨١).

وقيل: ست وثمانون. قاله قتادة[١]، ومعاذ بن هشام عن أبيه.

وقيل: ثمان وثمانون. وقيل: تسعون[٢].

وزعم أبو محمد ابن حزم أنه لم يبلغ الثمانين[٣].

(كذاك) غدر**(بعلي)** هو ابن أبي طالب فقتله غِيلةً **(في)** شهر رمضان من العام **(الأربعين)** من الهجرة عبدُ الرحمن بن مُلْجَم المرادي أحدُ الخوارج ممن كان من أهل القرآن والفقه وفرسان قومه المعدودين بـ «مصر»، وكونه عابداً قانتاً لله من شيعة علي، لكنه بفَتْقه في الإسلام هذا الفتقَ العظيم الذي زعم به التقربَ إلى الله تعالى خُتم له بشرّ، وهو **(ذو الشقاء الأزلي)** أي القديم الذي لم يزل، بل هو أشقى هذه الأمة بالنص الثابت[٤] عن الصادق المصدوق ﷺ من حديث عمار بن ياسر بقوله مخاطباً لعلي: «أشقى الناس: الذي عقر الناقة، والذي يضربك على هذا ـ ووضع يده على رأسه ـ حتى يخضب هذه» يعني لحيته[٥].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) التلقيح: (ص١١٠).

(٣) قال أبو معشر: (قتل وهو ابن خمس وسبعين سنة). «الطبقات الكبرى» (٣/ ٧٧). وانظر المصادر السابقة، وكذا «الاستيعاب» (٣/ ٨٠) ذِكْر الخلاف في مقدار سنه، و(٣/ ٨١) ذكر الخلاف في مقدار خلافته، و«الإصابة» (٢/ ٤٦٣).

(٤) يعني بشواهده، كما سيأتي.

(٥) أخرجه النسائي في «الخصائص»: باب ذكر أشقى الناس (ح٨٥٣٨) من السنن الكبرى عن محمد بن وهب الحراني: حدثنا محمد بن سلمة الحراني: حدثنا محمد بن إسحاق، وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٢٦٣) عن علي بن بحر: حدثنا عيسى بن يونس: حدثنا محمد بن إسحاق: حدثني يزيد بن محمد بن خُثَيم المحاربي عن محمد بن كعب القُرظي عن محمد بن خُثيم أبي يزيد عن عمار بنحوه ضمن قصة.
وكذا أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» برقم (١١٧٢)، ومن طريق أحمد أخرجه الحاكم (٣/ ١٤٠)، وأخرجه الحاكم أيضاً، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»، برقم: (٦٧٥) من طريق علي بن بحر به، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، وأقره الذهبي.

وهذا ـ كما قال الألباني ـ: (وهم فاحش منهما، فإن محمد بن خُثَيم، ويزيد بن محمد بن خثيم لم يخرج لهما مسلم شيئاً». (السلسلة الصحيحة برقم: ١٧٤٣). =

ورُوي نحوُه عن صهيب[(١)].

بل يروى أنه حين دعا عليٌّ الناس إلى البيعة جاءَ ليبايعَ، فردَّه علي، ثم جاء فردَّه، ثم جاء فبايعه، فقال[(٢)]: على ما يُحَبسُ أشقاها؟ أما والذي نفسي بيده لتُخضَبَنَّ هذه ـ وأخذ بلحيته ـ من هذه»، وأخذ برأسه[(٣)].

= وأخرجه البخاري في «الكبير» (١/ ٧١) من طريق عيسى بن يونس به ولم يسق لفظه، وقال: (هذا إسناد، لا يعرف سماع يزيد من محمد، ولا محمد بن كعب من ابن خثيم، ولا ابن خثيم من عمار).
وعقّب الحافظ ابن حجر على ذلك في «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٤٨) بأن ابن منده نقل عن البخاري أن محمد بن خثيم هذا ولد على عهد النبي ﷺ، وكذا ذكر البغوي، فما المانع من سماعه من عمار؟!)، ثم ذكر أن عند ابن منده أيضاً التصريح ـ يعني في سياق سند هذا الحديث ـ بسماع محمد بن كعب من محمد بن خثيم، وسماع يزيد من محمد بن كعب، **قلت**: وعلى هذا فتزول علة الانقطاع، ويتصل الإسناد.
ورجال إسناد أحمد ثقات إلا محمد بن إسحاق فهو صدوق يدلس، وقد صرح هنا بالتحديث، ويزيد بن محمد بن خثيم قال فيه ابن معين ـ كما في «تاريخ الدارمي» (٨٨٢): ـ (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٢٨)، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». لكن لم يرو عنه إلا محمد بن إسحاق، وأما محمد بن خثيم فقال فيه الحافظ: (مقبول، من كبار الثانية، ولد على عهد النبي ﷺ).
وحديث عمار مداره على محمد بن إسحاق، وله شواهد عن صهيب، وعلي تأتي بعد هذا، وترقي متنه إلى الحسن.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٣١١)، وفي إسناده رِشْدين بن سعد، وهو ضعيف كما في «التقريب»، لكن يشهد له حديث عمار المتقدم وحديث علي الآتي.

(٢) أي علي ﷺ، وفي حاشية (س) مقابل هذا: (هذا مقول عليّ، وفي الكلام حذف).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٣) قال: أخبرنا الفضل بن دُكَين أبو نعيم: أخبرنا فِطْرُ بن خليفة قال: حدثني أبو الطفيل ﷺ قال: دعا علي الناس إلى البيعة فجاء عبد الرحمن بن ملجم المرادي، فرده مرتين، ثم أتاه فقال: (ما يحبس أشقاها؟ لتخضبن ـ أو لتُصبغن ـ هذه من هذا)، يعني لحيته من رأسه.
وهذا إسناد رجاله ثقات سوى فطر بن خليفة فهو صدوق رمي بالتشيع، كما في «التقريب». وهذا الإسناد الحسنُ يصحُّ بشواهده المتقدمة، وغيرها.
وأخرجه أحمد (١/ ١٣٠) وابن سعد (٣/ ٣٤) ـ والسياق لأحمد ـ: حدثنا وكيع: حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن سبع قال: سمعت علياً يقول: لتخضبن هذه من هذا فما ينتظر بي الأشقى؟...)، ورجاله ثقات سوى عبد الله بن سبع فلم يرو عنه إلا سالم بن أبي الجعد فهو مجهول، لكنه قد توبع من أبي الطفيل في السند السابق. =

واختلف في أي وقت كان قتله من الشهر المذكور، فقيل: لإحدى عشرة خلت منه. حكاه ابن عبد البر(١).

وقيل: في ليلة الجمعة لثلاث عشرة [ليلة](٢) خلت منه. وبه صدَّر ابن عبد البر كلامه(٣).

وقال ابن إسحاق: في يوم الجمعة لسبع عشرة خلت منه(٤). وقال ابن حبان: في ليلة الجمعة المذكورة فمات غداة اليوم(٥). وبه جزم الذهبي في «العِبَر»(٦).

وقال ابن الجوزي: ضرب يوم الجمعة لثلاث عشرة بقيت منه(٧).

وقال أبو الطفيل [و](٨) الشعبي وزيد بن [وهب](٩): إنه ضرب لثمان عشرة ليلة خلت منه، وقبض في أول ليلة من العشر الأواخر منه.

وقال الفلاس: لإحدى عشرة بقيت منه(١٠).

وقال ابن أبي شيبة: قتل ليلة إحدى وعشرين، فبقي الجمعة والسبت، ومات ليلة الأحد.

= وأخرج الحديثَ غيرُهما.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٤٤ ـ ح٣٧١٠٠) عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد عن عَبيدة عن علي: (ما يحبس أشقاها أن يجيء فيقتلني) وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

(١) «الاستيعاب» (١/ ٥٦)، وهو قول علي بن محمد كما في «تاريخ الطبري» (٥/ ١٤٣).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٣) الموضع السابق.

(٤) وهو قول أبي معشر، والواقدي كما في «تاريخ الطبري» (٥/ ١٤٣، ١٥١)، وقول ابن سعد كما في «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٢).

(٥) «الثقات» (٢/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٦) (١/ ٣٣).

(٧) «التلقيح» (١١٢).

(٨) ليست في (س).

(٩) في جميع النسخ (ثابت)، وهو سبق لِسَان، صوابه: (وهب)، فهكذا جاء عند ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٥٦)، ولفظه: (وقال أبو الطفيل وزيد بن وهب والشعبي: قتل علي ﷺ لثمان عشرة ليلة مضت من رمضان)، وكذا عند العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٤٢).

وزيد بن وهب هذا هو الجهني، مخضرم قديم، شهد مع علي ﷺ مشاهده، ومات في حدود سنة: (٨٣). «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٠٢)، و«السير» (٤/ ١٩٦).

(١٠) وجاء أيضاً عن الواقدي كما في «تاريخ الطبري» (٥/ ١٥٢).

وقيل: مات يوم الأحد[١].

وشذ ابنُ زَبْرٍ فقال: إنه قتل ليلة الجمعة لسبع عشرة مضت منه سنة تسع وثلاثين[٢]، ولذا قال المصنف: «إنه وهم، ولم أر من تابعه عليه»[٣].

وكذا اختلف في محل دفنه، فقيل: في قصر الإمارة[٤]، أو في رحبة «الكوفة»، أو بـ «نجف الحيرة»[٥] أو غير ذلك[٦].

وجزم الصغاني، ومن تبعه بأنه قتل بـ «الكوفة» ودُفن عند مسجد الجماعة عند باب كندة في الرحبة[٧].

بل قيل: إنه جُهل موضع قبره[٨].

وقَتَلَ أولادُه بعد ذلك قاتلَه في شهر رمضان سنة أربع وأربعين[٩]،

---

(١) أخرج الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١١٣) عن ابن أبي شيبة نحوه.

(٢) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ١٣٢). (٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٤٣).

(٤) يعني بالكوفة كما عند ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٥٦).

(٥) قال ابن عبد البر في الموضع السابق: (موضع بطريق الحيرة).

(٦) ذكر هذه الأقوال ابن عبد البر في الموضع السابق.

(٧) وكذا في «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٢)، و«تاريخ الطبري» (٥/ ١٥٢)، و«تاريخ بغداد» (١/ ١٣٦).

وقال ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٣٠٣): (واختلفوا في موضع قبره، ولم يصح عندي شيء من ذلك فأذكره، وقد قيل: إنه دفن بالكوفة في قصر الإمارة عند مسجد الجماعة).

(٨) في (ح): بل قيل: إن قبره جهل موضعه.

(٩) بل سنة أربعين، وما ذكره المؤلف وهم فقد جاء عند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٩): (. . . فلما مات علي رضوان الله عليه، ودفن بعث الحسن بن علي إلى عبد الرحمن بن ملجم فأخرجه من السجن ليقتله، فاجتمع الناس. . فقالوا: نحرقه، فقال عبد الله بن جعفر، وحسين بن علي، ومحمد بن الحنفية: دعونا حتى نشفي أنفسنا منه، فقطع عبد الله بن جعفر يديه ورجليه. .).

وقال ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٣٠٣) في حوادث سنة: (٤٠): (فمات علي بن أبي طالب غداة يوم الجمعة فأخذ عبد الله بن جعفر والحسن بن علي ومحمد بن الحنفية عبد الرحمن بن مجلم فقطعوا يديه ورجليه. . وأحرقوه بالنار).

وذكر الذهبي في «العبر» (١/ ٣٤) في وفيات سنة: (٤٠) قتل ابن ملجم وإحراقه.

وهذا هو الصواب أنه سنة أربعين، وكان ذلك بعد مبايعة الحسن ﷺ خليفة. ولو كان في سنة: (٤٤) لكان ذلك في خلافة معاوية ﷺ.

فقُطعت أربعته، ولسانه، وسملت عيناه، ثم أُحرق[١].

(وطلحةٌ) بالتنوين للضرورة، هو ابن عُبيد الله (مع الزبير) بن العوام، ٩٥٧ وكلاهما من العشرة (جُمعا) قتلاً في وقعة الجمل (سنة ست وثلاثين) من الهجرة، بل قيل: في شهر واحد، ويوم واحد (معاً).

واختلف في شهر وقعة الجمل التي كانت بناحية «الطَّفّ»[٢]، فقيل: كانت لعشر خلون من جمادى الآخرة. وبه جزم خليفة بن خياط[٣]، والواقدي[٤]، وابن سعد[٥] وابن زبر[٦] وابن الجوزي[٧]، وآخرون[٨]، وهو المشهور المعروف[٩].

ثم اختلفوا، فقال خليفة: يوم الجمعة. وقال ابن سعد واللذان بعده والجمهور: يوم الخميس.

وقيل - كما لليث بن سعد -: إنها كانت في جمادى الأولى[١٠]. واقتصر عليه ابن الصلاح، حيث أرَّخ وفاتهما به[١١]. وعيَّنه ابن حبان بعشر ليال خلون منه[١٢]. وحكى القولين ابنُ عبد البر، لكن في موضعين، فإنه اقتصر في ترجمة طلحة على الأول[١٣]، وفي الزبير على الثاني[١٤]. وتبعه في ذلك المزي[١٥].

---

(١) انظر المصادر السابقة.
وقد جاء عن علي رضي الله عنه - كما عند الطبري في «تاريخه» (٥/ ١٤٨) - أنه قال لابنه الحسن: (انظر يا حسن إن أنا مت من ضربته هذه فاضربه ضربةً بضربة، ولا تمثّل بالرجل).

(٢) أي طَفّ البصرة كما قال خليفة في «تاريخه» (١٨١) ولفظه: (وفيها - يعني سنة ست وثلاثين - كانت وقعة الجمل بالبصرة بالزاوية ناحية طف البصرة).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٢٤).

(٥) المصدر السابق (٣/ ١١١، ٢٢٤).

(٦) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ١٢٥).

(٧) «التلقيح» (١١٤).

(٨) كابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٢٢٤).

(٩) وقال ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٢٨٣): لخمس خلون من جمادى الآخرة، وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٥٨٤): لعشر خلون من جمادى الأولى.

(١٠) وقاله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٠٣).

(١١) «علوم الحديث» (٣٤٥).

(١٢) انظر التعليقة قبل السابقتين.

(١٣) «الاستيعاب» (٢/ ٢٢٤).

(١٤) «الاستيعاب» (١/ ٥٨٤)،

(١٥) «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٢٩، ١٣/ ٤٢٢).

وكذا قيل في قتل طلحة ـ كما لسليمان بن حرب ـ: إنه في ربيع ونحوه[١]. وكما لأبي نعيم: إنه في رجب[٢].

بل قاله في الزبير أيضاً البخاري[٣]، وكذا ابن حبان، لكن قال: «إنه آخر يوم من صبيحة الجمل»[٤].

وهذا يقتضي أنه في حادي عشر جمادى الآخرة.

وقاتل طلحة هو مروان بن الحكم بن أبي العاص. قال ابن عبد البر: بلا خلاف[٥]. أخذاً بثأره منه لكونه ـ فيما قيل ـ أعان على قتل ابن عمه عثمان بن عفان بن أبي العاص[٦]، فبادر حين نظر إليه في اليوم المذكور، وقال: «لا أطلب ثأري بعد اليوم»، ثم نزع له بسهم، فوقع في عين ركبته، فما زال الدم يسيح إلى أن مات[٧].

هذا مع أن كلًّا من مروان وطلحة كانا مع عائشة، فهما في حزب واحد. وعُدَّ قتل طلحة من موبقات مروان.

وقاتلُ الزبيرِ عَمرو بن جرموز، غدراً. وقيل: إن ذلك بمعاونةٍ من فَضَالة بن حابس، ونُفَيع، بمكانٍ يقال له: «وادي السباع» بعد انصرافه من الجمل[٨]، فإنه ـ كما رواه أبو يعلى ـ توافَى في اليوم المذكور هو وعليّ، فقال له علي: أنشدك الله أسمعتَ رسول الله ﷺ يقول: «إنك تقاتل عليًّا وأنت ظالم له»؟ فقال الزبير: نعم، ولكن لم أذكر ذلك إلا الآن. وانصرف»[٩] زاد

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٢٢).

(٢) «معرفة الصحابة» (١/ ٣٣٢)، وقبله ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (٧).

(٣) في «الكبير» (٣/ ٤٠٩). (٤) «مشاهير علماء الأمصار» (٨).

(٥) «الاستيعاب» (٢/ ٢٢١)، ولفظه: (ولا يختلف العلماء الثقات في أن مروان قتل طلحة يومئذٍ، وكان في حزبه).

(٦) حاشا طلحة أن يعين على قتل خليفته رضي الله عنه.

(٧) المصدر السابق، وغيره، وإن ثبت هذا فهو بناءً على ظن خاطئ.

(٨) انظر ترجمة الزبير بن العوام في المصدر السابق، و«الإصابة» وحوادث سنة (٣٦) عند ابن حبان وغيره. وكذا «طبقات ابن سعد الكبرى».

(٩) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ح٦٦٦) بسند ضعيف، قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٣٥): (رواه أبو يعلى، وفيه عبد الملك بن مسلم، قال البخاري: لم يصح حديثه)، =

بعضهم: «فبلغ الأحنفَ فقال: حمل مع المسلمين حتى إذا ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيف أراد أن يلحق ببيته»[١]! فسمعها عَمرو، فانطلق، فأتاه من خلفه، وأعانه من ذكرنا فقتلوه[٢]، وأتى عَمرو بعد ذلك مصعب بن الزبير، فوضع يده في يده، فقذفه في السجن، فكتب إليه أخوه عبد الله بن الزبير: «أظننتَ أني قاتلٌ أعرابيًّا من بني تميم بالزبير؟! خلِّ سبيله»[٣].

وكان مبلغ سنهما ـ فيما قاله ابن حبان[٤] والحاكم[٥] ـ أربعاً وستين سنة. وهو قول الواقدي[٦]، ثم ابن سعد[٧] في طلحة خاصة[٨].

وفيه أقوال أخر، فبالنسبة لطلحة قيل: ستون. قاله المدائني، وصدَّر به ابن عبد البر كلامه[٩].

وقيل: اثنتان وستون، قاله عيسى بن طلحة[١٠]، وقيل: ثلاث وستون، قاله أبو نعيم[١١]. وقيل: خمس وسبعون. حكاه ابن عبد البر وقال: ما أظن ذلك[١٢]. ودُفن بـ «البصرة».

وبالنسبة للزبير قيل: بضع وخمسون. وقيل: ست وستون. وقيل: سبع وستون. قالهما الزبير بن بكار[١٣] وبالثاني منهما صدَّر ابن عبد البر كلامه[١٤].

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٦٦، ٣٦٧) من عدة طرق كلها معلولة.

(١) «الطبقات الكبرى» (٣/ ١١٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «تاريخ الإسلام» ـ عهد الخلفاء الراشدين (٥٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١/ ٦٤) **قلت**: قضى الله بأن النفس بالنفس، وقد روى هذه القصة ابن المديني عن سفيان، فالإسناد منقطع.

(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (٧) في حق طلحة ولم يذكر ذلك في حق الزبير في ترجمته (ص٨).

(٥) «معرفة علوم الحديث» (٢٠٣).

(٦) «الطبقات الكبرى» (٣/ ١١٣، ٢٢٤).

(٧) المصدر السابق.

(٨) بل فيهما كما في المصدر السابق.

(٩) «الاستيعاب» (٢/ ٢٢٤).

(١٠) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٢٤).

(١١) لم أقف على هذا القول عند أبي نعيم في ترجمة طلحة من كتابه: «معرفة الصحابة»... وانظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٢٢).

(١٢) «الاستيعاب» (٢/ ٢٢٤).

(١٣) «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٢٦).

(١٤) «الاستيعاب» (١/ ٥٨٥).

وقيل: خمس وسبعون[١].

٩٥٨ (وعام خمسة وخمسين) من الهجرة ـ على المشهور ـ (قضى) أي مات (سعد) هو ابن أبي وقاص، أحد العشرة وآخرهم ـ كما تقدم ـ موتاً. وقيل: خمسين، أو إحدى، أو أربع، أو ست، أو سبع أو ثمان كلها بعد الخمسين.

والأول قول الواقدي وابن سعد، والهيثم بن عدي، وابن نمير وأبي موسى الزَّمن والمدائني. وحكاه ابن زَبْر عن الفلاس. ورجَّحه ابن حبان. وقال المزي: إنه المشهور.

والثاني قول إبراهيم بن المنذر وأبي بكر ابن حفص بن عمر بن سعد. وحكاه ابن سعد.

والثالث حكاه ابن عبد البر عن الفلاس أيضاً والزبير بن بكار والحسن بن عثمان.

والرابع حكي عن الفلاس أيضاً وغيره.

والأخير قاله أبو نعيم[٢].

وذلك في قصره بـ «العقيق»، وحُمل على أعناق الرجال إلى «المدينة» حتى دفن بـ «البقيع»[٣].

وسنُّهُ قيل: ثلاث وسبعون. وعليه اقتصر ابن الصلاح[٤].

وقيل: أربع، وبه جزم الفلاس[٥]، وابن زبر[٦]، وابن قانع، وابن حبان[٧].

---

(١) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٣٤٩).

(٢) ينظر لتلك الأقوال: «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٤٩)، و«مشاهير علماء الأمصار» (٨)، و«تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٤) و«الاستيعاب» (٢/ ٢٦) و«تاريخ دمشق» (٢٠/ ٢٩٣، ٢٩٤)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) «علوم الحديث» (٣٤٦).

(٥) «الاستيعاب» (٢/ ٢٦).

(٦) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١٥٨).

(٧) لفظ ابن حبان في «المشاهير» (٨): (وله يوم مات أربع وستون سنة).

وقيل: اثنان[١]، أو ثلاث وثمانون. وثانيهما قولُ أحمد[٢].

(وقبله سعيد) هو ابن زيد، أحدُ العشرة **(فـ)** إنه **(مضى)** أي مات ـ على المشهور ـ **(سنة إحدى بعد خمسين)** سنة من الهجرة. قاله الواقدي والهيثم وابن نمير والمدائني ويحيى بن بكير وخليفة[٣]. ٩٥٩

وقيل: سنة خمسين أو التي بعدها. قاله ابن عبد البر[٤]. وكذا حكاه الواقدي عن بعض ولد سعيد[٥].

وقيل: سنة اثنتين، قاله عبيد الله بن سعد الزهري[٦]. وقيل: ثمان، قاله البخاري في «تاريخه الكبير»[٧]. ولا يصح؛ فإن سعداً الذي قبله في الذكر شهده ونزل حفرته[٨]، ووفاتُه على الصحيح ـ كما تقدم ـ قبل ذلك.

وكانت وفاته ـ كما قاله الواقدي ـ بـ «العقيق» أيضاً، وحمل إلى «المدينة» فدفن بها[٩].

وقال الهيثم: «إنها بـ «الكوفة»، وصلى عليه المغيرة بن شعبة، ودفن بها»[١٠]. ولا يصح[١١].

وسنُّه: بضع وسبعون، إما ثلاث ـ فيما قاله المدائني والهيثم ـ أو أربع ـ فيما قاله الفلاس[١٢].

---

(١) كذا في النسخ: (اثنان)، والوجه: (اثنتان)، ويمكن تخريجها على تقدير: (٨٢) عاماً.
(٢) أخرجه عنه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٩٦).
(٣) أما قول الواقدي فانظره في: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ١٥١)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٩)، وأما الهيثم والمدائني ففي أولهما، وأما ابن نمير ويحيى بن بكير ففي الثاني. وأما خليفة ففي «تاريخه» (٢١٨).
(٤) «الاستيعاب» (٢/ ٨).
(٥) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٨٥)، وجزم ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٣) بأنه مات سنة خمسين.
(٦) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٥٤). (٧) (٣/ ٤٥٣).
(٨) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٨٥، ٦/ ١٣). (٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) قاله العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٤٦).
(١٢) تنظر المصادر السابقة و«تاريخ دمشق» (٢١/ ٦٨).

٩٦٠ **(وفي عام اثنتين وثلاثين)** من الهجرة **(تفي)** أي تتم وتكمل **(قضى)** أي مات **(ابن عوف)** هو عبد الرحمن، أحد العشرة، على المشهور الذي قاله عروة بن الزبير[١]، والواقدي والهيثم والفلاس والزَّمِن والمدائني[٢] وخليفة[٣] ويحيى بن بكير ـ في رواية[٤] ـ وابن قانع وابن الجوزي[٥].

وقيل: إحدى، وبه صدَّر ابن عبد البر كلامه[٦]. وقيل: إحدى أو اثنتين، قاله أبو نعيم الأصبهاني[٧] وابن بكير في إحدى الروايتين عنه[٨].

وقيل: ثلاث.

ودفن بـ «البقيع».

ومبلغُ سنِّه قيل: اثنتان وسبعون، روي ذلك عن ولده أبي سلمة[٩]. وقيل: خمس، قاله يعقوب بن إبراهيم بن سعد[١٠] والواقدي[١١] وابن زبر[١٢] وابن قانع وابن حبان[١٣] وأبو نعيم[١٤]، وبه صدَّر ابن عبد البر كلامه[١٥]، واقتصر عليه ابن الصلاح[١٦]. وهو الأشهر.

وقيل: ثمان، قاله إبراهيم بن سعد[١٧].

وأوصى لكلٍ من شهد «بدراً» بأربعمائة دينار، وكانوا مائة نفس[١٨]، وصولحت إحدى زوجاته عن ربع الثمن بثمانين ألفاً[١٩].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٠٧).

(٢) عزاه لهؤلاء الخمسة ابن زبر في «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١١٦ ـ ١١٩).

(٣) في «تاريخه» (١٦٦).

(٤) «المعجم الكبير» (١/ ١٢٨).

(٥) «التلقيح» (١١٧).

(٦) «الاستيعاب» (٢/ ٣٩٨).

(٧) «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٢٨).

(٨) «المعجم الكبير» (١/ ١٢٨).

(٩) «الاستيعاب» (٢/ ٣٩٨).

(١٠) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠).

(١١) «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٤٤).

(١٢) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١١٨).

(١٣) «المشاهير» (٨).

(١٤) «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٢٨).

(١٥) «الاستيعاب» (٢/ ٣٩٨).

(١٦) «علوم الحديث» (٣٤٦)، وقبله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٠٣).

(١٧) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٣٧٦).

(١٨) «تاريخ الإسلام» ـ عهد الخلفاء الراشدين (٣٩٥) عن الزهري.

(١٩) «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٧) بنحوه. وقيل: مائة ألف (٣/ ١٣٦).

(والأمين) للأمة، وأحد العشرة: أبو عُبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح **(سبقه)** أي سبق ابن عوف بالوفاة؛ فإنه مات **(عام ثماني)** بالسكون للوزن **(عشرة)** بإسكان ثانيه المعجمة[١] لغةً وبالتنوين للضرورة، من الهجرة، كما جزم به ابن الصلاح[٢]، حال كون وفاته في هذا الوقت على ما زداه المصنف. **(محققه)**[٣] لكونه هو المشهور الذي قال به الواقدي وابن سعد والفلاس وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر[٤] وغيرهم في طاعون «عَمَوَاس» ـ بفتحات، وآخره مهملة، وقد تسكن الميم: اسم موضع بـ «الشام» ـ وأرَّخها ابن منده وإسحاقُ القرَّاب[٥] سنة سبع عشرة[٦].

وقبره بـ «بَيْسان» ـ بالموحدة[٧] ـ وقيل بـ «العادلية»[٨] قريباً من «عَمْتا»[٩] عن «بَيْسان» بأكثر من نصف يوم.

وقال ابن الجوزي في «التلقيح»: «قُبر بـ «عَمَواس»[١٠]، فلعلَّه

---

(١) في (ح): بإسكان المعجمة. (٢) «علوم الحديث» (٣٤٦).

(٣) يعني أن المصنف العراقي زاد في نظمه على ابن الصلاح في تحديد سنة وفاة أبي عبيدة ما يشير إلى أن ذلك بلا خلاف، حيث قال: (محققه). ولفظ العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٤٧): (وهو متفق عليه) يعني بين أهل السير والتراجم. والصحيحُ أن فيه خلافاً سيذكره المؤلف، ولكنه خلاف المشهور.

(٤) تنظر أقوالهم في: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٨٥)، و«تاريخ خليفة» (١٣٨)، و«المشاهير» (١٠)، و«تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ١٠٢، ١٠٣)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٢٤، ٢٥)، و«الاستيعاب» (٣/ ٣)، و«تاريخ دمشق» (٢٥/ ٤٨٩).

(٥) هو الحافظ المصنف أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن محمد السرخسي محدث هراة، صاحب التواليف الكثيرة، ومنها «الوفيات» مات سنة (٤٢٩). «السير» (١٧/ ٥٧٠).

(٦) نقلها ابن عساكر عن ابن منده في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٤٩٠).

(٧) المفتوحة، ثم مثناة تحتية ساكنة، ثم سين مهملة، وآخره نون، مدينة بالأردن.

(٨) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٢٧).

(٩) ضبطها في «معجم البلدان» (٤/ ١٥٣) بالشكل مفتوحة العين المهملة، وإسكان الميم، وبعدها مثناة فوقية، وقال: (قرية بالأردن، بها قبر أبي عبيدة ابن الجراح).

(١٠) بل هذا عند ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٨٥)، ولفظه: (وقبره بعمواس، وهو من (الرملة) على أربعة أميال مما يلي بيت المقدس).
وأما التلقيح (١٢١) فلفظه: (وقبر ببيسان).

الاسم القديم لـ «العادلية»، فـ «العادلية» ـ بلا ريب ـ اسم مُحدَث.

[وهو ابن ثمان وخمسين، كما جزم به ابن الصلاح، والمزي وغيرهما][1].

ولما تم ذكر وفيات العشرة أردف بالمعمَّرين من الصحابة ﷺ:

٩٦١ **(وعاش حَسّان)** بن ثابت بن المنذر بن حرام ـ بمهملتين ـ الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ، و**(كذا حَكيم)** بن حِزَام بن خويلد، ابنُ أخي أم المؤمنين خديجة، الصحابيان الشهيران **(عشرين)** سنة **(بعد مائة)** من السنين **(تقوم)** بدون

٩٦٢ نقص. وتفصيلُها: **(ستون)** في الجاهلية، ومثلها **(في الإسلام. ثم حضرت)** بـ «المدينة» الشريفة وفاةَ كلٍّ منهما **(سنة أربع وخمسين خلت)** أي مضت من الهجرة، كما قال به في مبلغ سنِّ أولهما ـ على هذا التفصيل ـ ابن عبد البر، بل حكى الاتفاق عليه، فإنه قال: «لم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة، منها ستون في الجاهلية، وستون في الإسلام»[2].

وكذا قال ابن سعد: «عاش في الجاهلية ستين، وفي الإسلام ستين، ومات وهو ابن عشرين ومائة»[3].

وممن قال به في مطلق كونه عاش مئة وعشرين: الجمهور، منهم الواقدي[4]، وحكاه ابن حبان ممرّضاً[5]. وفي مبلغ سنِّ ثانيهما ـ على التفصيل أيضاً ـ إبراهيم بن المنذر فيما حكاه البخاري عنه[6]، ومصعب بن عبد الله الزبيري[7]. وابن حبان[8] وابن عبد البر[9].

وكما قال به في سنة وفاة أولهما: أبو عبيد القاسم بن سلَّام[10] وابن

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية).

(٢) «الاستيعاب» (١/ ٣٤٣).

(٣) لم أجد ترجمة لحسان بن ثابت فيما طبع من «الطبقات الكبرى» لابن سعد، وانظر قوله في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٣٨٠)، و«تهذيب الكمال» (٦/ ١٧)، و«السير» (٢/ ٥١٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٦/ ١٨)، وذكر أيضاً ابنَ إسحاق، وأبا نعيم.

(٥) في «الثقات» (٣/ ٧٢)، وأما في «المشاهير» (١٣) فجزم به ولم يذكر غيره.

(٦) في «الكبير» (٣/ ١١).

(٧) «نسب قريش» (٢٣١) لكن مجملاً دون تفصيل.

(٨) «الثقات» (٣/ ٧٠)، و«المشاهير» (١٢).

(٩) «الاستيعاب» (١/ ٣٢٠).

(١٠) «تاريخ دمشق» (١٢/ ٤٣٤).

البرقي[١]، وحكاه عن ابن هشام، وجزم به الذهبي في «العبر»[٢].

وفي وفاة ثانيهما: الواقدي[٣] والهيثم[٤]، وابن نمير[٥] والمدائني[٦]، ومصعب الزبيري[٧] وإبراهيم بن المنذر الحزامي[٨] وخليفة بن خياط[٩] وأبو عبيد[١٠]، ويحيى بن بكير[١١] وابن قانع.

وقال ابن حبان: «إنه الصحيح»[١٢]. وبه جزم ابن عبد البر[١٣] وكذا جزم ابن الصلاح بكلا الأمرين في كلٍ منهما إلا حسان فحكى في وفاته قولاً آخر فقال: «وقيل: مات سنة خمسين» انتهى[١٤].

وحكاه ابن عبد البر أيضاً. وقيل: قبل الأربعين في خلافة علي. قاله خليفة[١٥]، وبه صدَّر ابن عبد البر كلامه[١٦].

وقيل: في سنة أربعين. قاله الهيثم والمدائني والزَمِنُ وابن قانع.

ونحوه قول ابن حبان: مات أيام قتل علي[١٧].

بل اختلف في مبلغ سنِّه أيضاً، فقيل مائة وأربع سنين، وبه جزم ابن أبي خيثمة عن المدائني، وكذا قال ابن حبان[١٨].

وقال ابن البرقي: مائة وعشرون أو نحوها[١٩].

كما أنه اختلف في سنة وفاة ثانيهما، فقيل: سنة خمسين، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل - وهو للبخاري - سنة ستين[٢٠].

وعلى كل حال فالتحديد بالستين في الزمنين لكل منهما فيه نظر:

أما حسان فلأنه روي أنه لما قدم النبي ﷺ «المدينة» كان ابنَ ستين سنة،

---

(١) المصدر السابق.
(٢) (١/ ٤٢).
(٣) و(٤) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٩٨).
(٥) و(٦) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١٥٦).
(٧) «تهذيب الكمال» (٧/ ١٩٢).
(٨) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٩٥).
(٩) «تاريخه» (٢٢٣).
(١٠) «تهذيب الكمال» (٧/ ١٩٢).
(١١) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٩٨).
(١٢) «الثقات» (٣/ ٧١).
(١٣) «الاستيعاب» (١/ ٣٢٠).
(١٤) «علوم الحديث» (٣٤٦).
(١٥) «الطبقات» (٨٨).
(١٦) «الاستيعاب» (١/ ٣٤٣).
(١٧) «المشاهير» (١٣).
(١٨) «الثقات» (٢/ ٧٢).
(١٩) «تاريخ دمشق» (١٢/ ٤٣٤).
(٢٠) «التاريخ الكبير» (٣/ ١١).

وهو غير ملتئم بذلك مع كل من الأقوال في وفاته؛ لأنه على القول بأنها سنة أربعين يكون قد بلغ مائة أو دونها.

أو سنة خمسين يكون بلغ مائة وعشرة.

أو سنة أربع وخمسين يكون بلغ مائة وأربع عشرة، وهو أقربها، فإنه يتمشى على طريقة جبر الكسر، ويستأنس له بقول ابن البرقي ـ كما تقدم ـ: «وهو ابن عشرين ومائة سنة، أو نحوها».

وأما حَكيم فلأنه كان مولده ـ كما رواه موسى بن عقبة عن أبي حَبيبة مولى الزبير عنه ـ قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة[١]. وحكى الواقدي نحوه، وزاد: «وذلك قبل مولد النبي ﷺ بخمس سنين»[٢]، وكان ـ كما حكاه الزبير بن بكار ـ في جوف الكعبة[٣].

وهو غير ملتئم أيضاً بذلك تحديداً مع أقوال وفاته كما لا يخفى.

وتحديدُ أن مولده قبل النبي ﷺ بخمسٍ لا يلتئم مع كونه قبل الفيل بثلاث عشرة مع القول بأن مولده الشريف عام الفيل.

٩٦٣ **(وفوق حسانٍ)** ـ بالتنوين للضرورة ـ المذكور أولاً من آبائه **(ثلاثة)** في نَسَق، وهم: أبوه ثابت وأبوه المنذر، وأبوه حَرَام **(كذا عاشوا)** أي مائة وعشرين كما [عزاه ابن الصلاح لرواية ابن إسحاق[٤]، وكذا[٥]] أورده ابن سعد عن حفيد حسان سعيدِ بن عبد الرحمن، وفي آخره قال: «كان[٦] عبد الرحمن ولدُ حسان إذا ذكر هذا استلقى على فراشه وضحك وتمدَّد. كأنه لسروره يأمل حياته كذلك، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة»[٧].

لكن قد روينا في «الزهد» للبيهقي من طريق ابن إسحاق عن سعيد فقال:

---

(١) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/١٥٨). (٢) «تاريخ دمشق» (١٥/٩٨).
(٣) «تهذيب الكمال» (٧/١٧٣)، و«السير» (٣/٤٦).
(٤) «علوم الحديث» (٣٤٦).
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ح) و(س) و(م).
(٦) في (ح) و(م): (وكان).
(٧) ليس هذا في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن بن حسان من «الطبقات الكبرى» لابن سعد، فلعله في موضع آخر منه. وانظر في: «تهذيب الكمال» (٦/١٨).

«إن كُلًّا من الأربعة عاش مائة وأربع سنين»[١].

قال سعيد: «وكان عبد الرحمن إذا حدَّثَنا هذا الحديثَ إشرأبَّ لهذا وثنى رجله على مثلها. فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة».

وكأنَّ هذا هو سلف ابن حبان في اقتصاره على هذا القدر في أسنانهم، ثم قال: «وقد قيل: لكل واحدٍ منهم عشرون ومائة سنة»[٢]، ولم يحك ابن الصلاح غيره.

قال أبو نعيم الأصبهاني: **(وما لغيرهم)** أي الأربعة من العرب **(يعرف)** مثل **(ذا)** متوالياً[٣].

٩٦٤ **(قلت)**: لكن في الصحابة **(حويطب)** بمهملتين، الثانية مكسورة مصغر **(بن عبد العزى)** العامري **(مع ابن يَربوعٍ)** كيَنبوع **(سعيدٍ يُعْزَى)** أي يُنسب **(هذان مع)** بإسكان العين **(حَمْنَنٍ)** بفتح المهملة، ثم ميم ساكنة، بعدها نون

٩٦٥ مفتوحة، ثم أخرى، بدون تنوين للضرورة ـ كما للزبير في «النسب»[٤] والأمير[٥]، وغيرهما، وهو المعتمد. وضبطه الوزير المغربي[٦] بزاي بدلها[٧]، وقال: «هو مشتق من الحزن، وهي الصعوبة»، قال: «ونونه زائدة»[٨] ـ ابن عوف أخي عبد الرحمن بن عوف **(و)** مع مخرمة **(بن نوفل)** والد المِسْوَر،

---

(١) «الزهد» (٢٧٠) ومراده بالأربعة: حسان، وأبوه: ثابت، وجده: المنذر، وجد أبيه: حرام.

(٢) «الثقات» (٣/ ٧٢) وفي المطبوع بعض السقط. لكنه في «المشاهير» (١٣) جزم بأن حسان عاش مائة وعشرين سنة، ولم يذكر سواه ثم قال: (سنُّه وسنّ أبيه وجده سواء).

(٣) «علوم الحديث» (٣٤٦)، «تهذيب الكمال» (٦/ ١٨).

(٤) «جمهرة نسب قريش وأخبارها» (٢/ ٥٤٣).

(٥) ابن ماكولا، وذلك في «الإكمال» (٢/ ٥٣٤).

(٦) أبو القاسم علي بن الحسين بن علي، المغربي، وزير من الدهاة العلماء الأدباء، حفظ عدة كتب في النحو واللغة، اختصر كتاب: «إصلاح المنطق» في اللغة. مات سنة (٤١٨). «لسان الميزان» (٢/ ٣٠١)، و«الأعلام» (٢/ ٢٦٦).

(٧) أي بدل النون الأولى فتصير: (حَمْزَن).

(٨) للوزير المغربي المذكور كتاب مطبوع باسم: «الإيناس في علم الأنساب»، وليس هذا فيه.

(كُلٌّ) من هؤلاء الأربعة، وهم قرشيون (إلى وصف) حسان و(حكيم) في كون كل منهم صحابياً وعاش مائة وعشرين سنة نصفُها في الجاهلية ونصفها في الإسلام ـ كما رواه الواقدي في أولهم[١] عن إبراهيم بن جعفر بن محمود عن أبيه، وبه جزم ابن حبان[٢]، ونحوه قول ابن عبد البر: «أدركه الإسلام وهو ابن ستين، أو نحوها»[٣].

وكما قاله الواقدي[٤] وخليفةُ[٥] وابن حبان[٦] في ثانيهم.

وكما قاله الزبير[٧] والدارقطني[٨] وابن عبد البر[٩] في ثالثهم، وأنه بعد إسلامه لم يهاجر إلى «المدينة».

وكما قاله في الرابع: الواقديُّ، فقال: «يقال: إنه كان له حين مات مائة وعشرون سنة»[١٠]، وبه جزم أبو زكريا ابن منده في جزء له سمعته في «من عاش هذه المدة من الصحابة»[١١] ـ (فاجمل) عددَهم ستة، غير أن مدة الزمنين ليست في الأولين من هؤلاء الأربعة وكذا الأخير على السواء؛ لأن وفاتهم كانت في سنة أربع وخمسين، وإسلامَهم كان في فتح «مكة»، فسواء اعتبرنا زمن الإسلام به، أو بالهجرة، أو البعثة لا يلتئم التحديد بذلك.

ولذا قيل في ثانيهم أيضاً: «إنه بلغ مائة وأربعاً وعشرين سنة»، وبه صدَّر ابن عبد البر كلامه[١٢].

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٥٥٤) من طريق موسى بن عقبة.
(٢) «الثقات» (٣/ ٩٦). (٣) «الاستيعاب» (١/ ٣٨٤).
(٤) «تاريخ دمشق (٢١/ ٣٢٨)، و«السير» (٢/ ٥٤٢).
(٥) لم أقف عليه في «طبقات خليفة، ولا تاريخه».
(٦) «الثقات» (٣/ ١٥٥).
(٧) «جمهرة نسب قريش وأخبارها» (٢/ ٥٤٣).
(٨) في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٦٧٥).
(٩) «الاستيعاب» (١/ ٣٨٧).
(١٠) وقال الذهبي في «السير» (٢/ ٥٤٣): (مات ـ يعني مخرمة بن نوفل ـ في سنة أربع وخمسين، وله مائة وخمسة عشر عاماً).
(١١) انظر: (جزء من عاش مائة وعشرين من الصحابة) (٣٩).
(١٢) «الاستيعاب» (٢/ ١٦).

وممن قال بوفاة الأربعة في سنة أربع: ابنُ حبان[١]. وبها في الأول والثالث فقط: الهيثم[٢] وابن قانع. وفي الأولين فقط: خليفةُ[٣] وأبو عبيد القاسم[٤]، وابن عبد البر[٥]. وفي الأول فقط: الزَّمِنُ[٦]، ويحيى بن بكير[٧].

وفي الثاني فقط: الواقدي[٨]. وفي الثالث فقط: ابن نمير والمدائني[٩].

ولم نجد عن أحدٍ خلافَه فيهم، إلا الأول فقيل فيه أيضاً: إنها في سنة اثنتين وخمسين[١٠].

وكانت وفاتهم بـ «المدينة» إلا الثالث فبـ «مكة». بل قيل في الثاني أيضاً: إنه توفي بها[١١].

وكذا قيل في نوفل بن معاوية الدئلي [الصحابي][١٢] إنه عاش في الجاهلية ستين، وفي الإسلام ستين. وممن جزم بذلك: الواقدي[١٣]، ثم ابن عبد البر[١٤]. وكانت وفاته بـ «المدينة» في خلافة معاوية.

٩٦٦ (وفي الصحاب) بالفتح والكسر، جمع صاحب كما تقدم في «كتابة الحديث» (ستة) أيضاً (قد عُمِّروا) هذا السنَّ، ولكن لم يعلم كون نصفه في الجاهلية ونصفه في الإسلام لتقدم وفاتهم على المذكورين، أو تأخرها، أو لعدم معرفة تاريخها، ذكرهم إلا الثالثَ: أبو زكريا ابن منده في الجزء المشار إليه[١٥]، وهم: سعد بن جُنادة العَوفي الأنصاري والد عطية. ذكره أبو عبد الله ابن منده في «الصحابة»، ولكن لم يذكر عمره[١٦].

---

(١) انظر تراجمهم من «الثقات» سوى الرابع فلم أقف عليه في ترجمته.
(٢) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١٥٦).
(٣) «التاريخ» (٢٢٣).
(٤) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٣٦٤).
(٥) «الاستيعاب» (١/ ٣٨٥ و٢/ ١٦).
(٦) «تاريخ مولد العلماء» (١/ ١٥٦).
(٧) «تاريخ دمشق» (١٥/ ٣٥٧).
(٨) «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٧٠).
(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٠).
(١٠) المصدر السابق (٣/ ٢٤٩).
(١١) «الاستيعاب» (٢/ ١٦).
(١٢) ما بين المعكوفين ليس في (س).
(١٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٧١).
(١٤) «الاستيعاب» (٣/ ٥٣٨).
(١٥) وهو: (جزء من عاش مائة وعشرين سنة من الصحابة).
(١٦) وانظر: (الجزء المذكور لأبي زكريا بن منده) (٤٥)، وكذا ذكره ابن السكن والباوردي في «الصحابة» كما قال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٢)، ولم يذكر ابن حجر أيضاً =

وعاصم بن عدي بن الجد العجلاني ـ صاحب عويمر العجلاني في قصة اللعان[١] ـ حكى ابن عبد البر عن عبد العزيز بن عمران عن أبيه عن جده عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف أنه عاش مائة وعشرين سنة[٢]. وكذا ذكر أبو زكريا[٣]. وأما ابن عبد البر فقال: «إنه توفي سنة خمس وأربعين، وقد بلغ قريباً من عشرين ومائة سنة»[٤]، وقال الواقدي[٥] وابن حبان[٦]: إنه بلغ مائة وخمس عشرة سنة.

وعدي بن حاتم الطائي توفي سنة ثمان وستين عن مائة وعشرين سنة. قاله ابن سعد وخليفة[٧]، وقيل: سنة ست[٨]، وقيل: سبع وستين[٩].

واللَّجْلاج العامري ذكر ابن سُمَيع[١٠] وابن حبان أنه عاش مائة وعشرين سنة[١١]. وكذا حكاه ابن عبد البر عن بعض بني اللجلاج[١٢].

والمُنتَجِع جدُّ ناجية. ذكره العسكري في «الصحابة» وقال: «كان له مائة وعشرون سنة»[١٣] ولا يصح حديثه[١٤].

ونافع أبو سليمان العبدي[١٥]، روى إسحاق بن راهويه عن ولده سليمان

= عمره. وانظر: «شرح التبصرة» (٣/ ٢٥٠، ٢٥١) فقد ذكر هؤلاء الستة.

(١) متفق عليها من حديث سهل بن سعد الساعدي ﷺ، أخرجها البخاري في «التفسير»: باب ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ...﴾ (٨/ ٤٤٨ ـ ح٤٧٤٥)، ومسلم في «اللعان» (٢/ ١١٢٩ ـ ح١).

(٢) «الاستيعاب» (٣/ ١٣٥).

(٣) في «جزئه المذكور» (٢٨).

(٤) «الاستيعاب» (٣/ ١٣٥).

(٥) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٤٦٦).

(٦) «الثقات» (٣/ ٢٨٧).

(٧) أما ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٢) فأرخ وفاته سنة (٦٨)، ولم يذكر عمره، وأما خليفة في «الطبقات» (٦٨) فقال: (مات بالكوفة زمن المختار، وهو ابن عشرين ومائة سنة)، وجاء في «السير» (٣/ ١٦٥): (قالوا: عاش مائة وثمانين سنة).

(٨) ومشى عليه خليفة في «تاريخه» (٢٦٤).

(٩) وبه جزم ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١٤٢)، وذكر أنه مات عن عشرين ومائة سنة.

(١٠) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٤٥).

(١١) «الثقات» (٣/ ٣٦٠).

(١٢) «الاستيعاب» (٣/ ٣٣٠).

(١٣) «الإصابة» (٣/ ٤٥٨).

(١٤) قاله العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٥٠).

(١٥) هو نافع بن سليمان العبدي، ويكنى أبا سليمان. «الإصابة» (٣/ ٥٤٤).

قال: «مات أبي وله عشرون ومائة سنة»[(١)]. وكذا ذكر ابن قانع[(٢)].

(لذاك في المعمَّرين ذُكروا)، بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت [واحد][(٣)] فقال:

منتجعٌ، ونافع، مَعْ عاصم ... وسعدُ، لجلاجُ، معَ ابن حاتم

قال: وإن شئت قلت ـ وهو أحسن ـ:

وسعدٌ، اللجلاجُ وابنُ حاتم

وفي المعمَّرين جماعة من الصحابة ممن زاد سنُّهم على القدر المذكور منهم: سلمان الفارسي، فروى أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين»[(٤)] من طريق العباس بن يزيد قال: «أهل العلم يقولون: إنه عاش ثلاثمائة وخمسين سنة، فأما مائتين[(٥)] وخمسين فلا يشكُّون فيها»[(٦)].

وقال الذهبي: «وجدت الأقوال في سنِّه كلَّها دالةً على أنه جاوز المائتين وخمسين، والاختلاف إنما هو في الزائد»، قال: «ثم رجعتُ عن ذلك، وظهر

---

(١) أخرجه الطبراني ـ كما في مجمع البحرين ـ (٧/ ٣٢ ـ ح٣٩٨٥) عن موسى بن هارون عن إسحاق به، وتعقبه الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٥٤٤) بقوله: (وأظن سليمان وهم في ذكر سنّ أبيه)، ثم بيّن وجه ذلك بأن أباه نافعاً لو كان غليماً يعقل سنة الوفود ـ وهي سنة تسع للهجرة ـ وعاش مائة وعشرين سنة، لكانت وفاته سنة (١٢٠) وهذا باطل، فإن أبا الطفيل ﷺ آخر من مات من الصحابة، وأكثر ما قيل في سنة وفاته أنها سنة (١١٠)، ثم قال فلعل سليمان قال: عاش أبي مائة وعشراً.

(٢) «شرح التبصرة» (٣/ ٢٥٠)، و«الإصابة» (٣/ ٥٤٤).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٤) «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٢٣٠) لأبي الشيخ ابن حَيّان.

(٥) كذا في «النسخ»، ومثله في «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١/ ٤٨) نقلاً عن أبي الشيخ. على معنى: (فأما أنه عاش...) والوجه: (فأما مئتان وخمسون)، وبه جاء عند الذهبي في «السير» (١/ ٥٥٥) منسوباً للعباس بن يزيد البحراني.

(٦) كذا في النسخ: (فيها)، والذي عند أبي نعيم والذهبي في المصدرين السابقين: (فيه).

علماً بأن لفظ رواية أبي الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٢٣٠) هو: (يقول أهل العلم: عاش سلمان ثلاثمائة وخمسين سنة). أما ما بعده فأخرجه عنه أبو نعيم، ويظهر أنه من كلام أبي نعيم التزق برواية أبي الشيخ، والله أعلم.

لي أنه ما زاد على الثمانين» كذا قال[١].

وقِرْدَةُ، أو فَرْوةُ[٢] بن نُفَاثَةَ[٣] السُّلولي[٤]، قال أبو حاتم السجستاني في

---

(١) جاء نحو هذا الكلام في «تاريخ الإسلام» ـ كما سأنقله قريباً، وباللفظ المذكور، نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٦٢) وتعقبه بقوله: (قلت: لم يذكر ـ يعني الذهبي ـ مستنده في ذلك، وأظنه أخذه من شهود سلمان الفتوح بعد النبي ﷺ، وتزوّجه امرأةً من كندة، وغير ذلك مما يدل على بقاء بعض النشاط، لكن إن ثبت ما ذكروه يكون ذلك من خوارق العادات في حقه، وما المانع من ذلك؟ فقد روى أبو الشيخ. . .) ثم ساقه.

وكان الذهبي قد قال في «تاريخ الإسلام ـ عهد الخلفاء الراشدين ـ (٥٢١) عن سنّه: (قيل: عاش مائتين وخمسين سنة، وأكثر ما قيل: إنه عاش ثلاثمائة وخمسين سنة، والأول أصح).

ثم قال في «السير» (١/ ٥٥٥): (وقد فتَّشت فما ظفرت في سنّه بشيء سوى قول البحراني (يعني العباس بن يزيد المتقدم)، وذلك منقطع لا إسناد له، ومجموع أمره وأحواله، وغزوه وهمته وتصرّفه، وسفّه للجريد، وأشياء مما تقدم ينبئ بأنه ليس بمعمّر ولا هرم، فقد فارق وطنه وهو حدث، ولعله قدم الحجاز وله أربعون سنة أو أقل، فلم ينشب أن سمع بمبعث النبي ﷺ ثم هاجر، فلعله عاش بضعاً وسبعين سنة، وما أراه بلغ المائة، فمن كان عنده علم فليفدنا. وقد نقل طول عمره أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، وما علمت في ذلك شيئاً يركن إليه).

ثم أورد الذهبي خبراً عن ثابت البناني، وفيه قول سعد بن أبي وقاص لسلمان الفارسي حين بكى وهو في الموت: (ما يبكيك بعد الثمانين؟)، فقال الذهبي بعده: (وهذا يوضح لك أنه من أبناء الثمانين)، ثم قال: (وقد ذكرت في «تاريخي الكبير» ـ يعني «تاريخ الإسلام» المتقدم قريباً ـ: أنه عاش مائتين وخمسين سنة، وأنا الساعة لا أرتضي ذلك ولا أصححه). **قلت**: وهذا كلام متين من الذهبي ﵀، وقد أبان فيه عن مستنده وفيه الجواب عما قال الحافظ ابن حجر سنداً ومتناً. ثم إن رجلاً يعيش ذلك العمر السحيق في الطول سيكون مقصداً للكثير من الناس لرؤيته، والحديث معه، وسيكون له نصيب وافر من الشهرة والذيوع، وهذا لم يحصل. والله أعلم.

(٢) قال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٢٣٠): (ذكره ابن السكن، وابن شاهين، وأبو عمر في القاف، وكذلك أبو الفتح الأزدي وغيره، وبه جزم ابن الكلبي وابن سعد، وأبو حاتم السجستاني والمرزباني وغيرهم. وذكره ابن منده في الفاء. والأول أقوى). لكن لم يضبطه الحافظ، ولم أقف على ضبط غيره.

(٣) ضبطها الحافظ بقوله: (بنون مضمومة، وفاء خفيفة، وبعد الألف مثلثة).

(٤) في (م): (السلوس). من الناسخ.

«المعمرين»: «قالوا: إنه عاش مائة وأربعين سنة[١]، وأدرك الإسلام فأسلم»، وكذا رويناه في «الزهد» للبيهقي من جهة هشام بن محمد قال: «عاش فروةُ بن نُفاثة أربعين ومائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم..»، وأنشد أبياتاً[٢].

والنابغة الجعدي الشاعر الشهير، قال عمر بن شبَّة عن أشياخه: إنه عُمِّر مائة وثمانين سنة[٣]. وعن ابن قتيبة: أنه مات وله مائتان وعشرون سنة[٤]. وعن الأصمعي أنه عاش مائتين وثلاثين[٥].

وفي المخضرمين: الربيع بن ضَبُع بن وهب الفَزاري، جاهلي أدرك الإسلام، ويقال: إنه عاش ثلاثمائة سنة، منها ستون في الإسلام. بل يقال: إنه لم يسلم[٦]. والمعتمد خلافُه، وأنه قال: «عشت مائتي سنة في فترة عيسى، وستين في الجاهلية، وستين في الإسلام»[٧].

وهو القائل:

إذا جاء الشتاءُ فأَدْفئوني ... فإن الشيخ يهدمه الشتاء
وأما حين يذهب كُلُّ قَرٍّ ... فسربالٌ خفيفٌ أو رداء[٨]

وفي استيفاء ذلك طول، [سيما وقد أسلفتُ في «آداب المحدث»[٩] الإشارة لمن أفرد المعمرين أو ضمّهم لمطلق أعمار الأعيان][١٠].

ولما تم ذكر المعمَّرين أردف بأصحاب المذاهب:

---

(١) «المعمرين» (ص٨٣) وقال في «الاستيعاب» (٣/ ٢٧٤): (وكان قد عُمّر مائة وخمسين سنة).
(٢) «الزهد» (٢٦٩).
(٣) «الاستيعاب» (٣/ ٥٨٢) معزواً لعمر بن شبة عن أشياخه.
(٤) «الشعر والشعراء» (١/ ٢٩٠).
(٥) «الإصابة» (٣/٥٣٨)، وفي كتاب «المعمرين»: أنه عاش مائتي سنة.
(٦) ذكر ذلك الحافظ في ترجمته في «الإصابة» ـ القسم الثالث، وهم المخضرمون (١/ ٥٢٦).
(٧) «المعمرين» (ص٨ ـ ٩) وذكر أنه عاش أربعين وثلاثمائة سنة.
(٨) المصدرين السابقين.
(٩) (٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).
(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (س).

٩٦٧ **(وقُبض)** أي مات أبو عبد الله سفيان بن سعيد **(الثوريُّ)** نسبةً لثور بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة على الصحيح[(١)] ـ وقيل: لثور همدان[(٢)] ـ الكوفي أحد الأئمة من الحفاظ والفقهاء المتبوعين إلى بعد الخمسمائة حسبما ذكره فيهم الغزالي في «الإحياء»[(٣)] **(عام إحدى من بعد ستينَ وقرنٍ عُدَّا)** أي سنة إحدى وستين ومائة، بالإجماع كما قاله ابن سعد[(٤)]. وممن أرخه كذلك أبو داود الطيالسي[(٥)]، وابن معين[(٦)]، وابن حبان وزاد: «في شعبان في دار عبد الرحمن بن مهدي»[(٧)] يعني بـ «البصرة»، ويحيى بن سعيد وزاد: «في أولها»[(٨)].

واختلف في مولده، فقال العجلي[(٩)] وابن سعد[(١٠)] وغيرهما: سنة سبع وتسعين. وقال ابن حبان[(١١)]: سنة خمس وتسعين.

٩٦٨ **(وبعد)** أي بعد الثوري، وذلك **(في)** سنة **(تسع)** بتقديم المثناة الفوقانية **(تلي سبعينا)** بتقديم السين المهملة، من بعد مائة: كانت **(وفاة)** إمام دار الهجرة، وأحدِ المقلَّدين، أبي عبد الله **(مالك)** هو ابن أنس، فيما قاله الواقدي وأحمد وعبيد الله بن عمر القواريري، والقعنبي وأبو بكر بن أبي الأسود، وعلي بن المديني وعبد الله بن نافع الصائغ، وأصبغ بن الفرج، وأبو مصعب والمدائني، وأبو نعيم ومصعب بن عبد الله وزاد: «في صفر»، وإسماعيل بن أبي أُوَيس وقال «في صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول». وأبو الطاهر بن السرح وقال: «في يوم الأحد لثلاث عشرة خلت منه»، ويحيى بن بكير وقال:

---

(١) وهو الذي في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٧١) و«تهذيب الكمال» (١١/ ١٥٤)، وغيرهما.

(٢) قال المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ١٥٥): (والصحيح الأول)، وقال الذهبي في «السير» (٧/ ٢٣٠) عن الثاني: (وليس بشيء).

(٣) (١/ ٤٢) فقد ذكر سفيان مع الأئمة الأربعة. ومعلوم أن الغزالي مات سنة ٥٠٥، وقال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٣٤٦): الثالث: أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة، ثم بدأ بذكر سفيان الثوري. وابن الصلاح توفى سنة ٦٤٣.

(٤) «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٧١).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥١).

(٦) «التاريخ» (٣/ ٤٨٠).

(٧) «الثقات» (٦/ ٤٠٢).

(٨) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٧٢).

(٩) «تاريخ الثقات» (١٩٢).

(١٠) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧١).

(١١) الثقات (٦/ ٤٠٢).

«لعشر مضين منه». وهي في هذه السنة باتفاق[١].

وبه جزم الذهبي في «العبَر»[٢].

وشذَّ هِقْلُ بن زياد ـ فيما رواه ابن فهر من جهته ـ فقال: سنة ثمان[٣].

وهو ابن خمس وثمانين، أو سبع، أو تسع، أو تسعين بـ «المدينة» في خلافة هارون، ودفن بـ «البقيع»، وقبره هناك عليه قبَّة.

واختلف في مولده فقيل: سنة تسع وثمانين. قاله الواقدي، وهو غريب.

وقيل: تسعين. وبه جزم أبو مُسْهِر، وقيل: إحدى، وقيل: اثنتين. قاله أبو داود السجستاني. وقيل: ثلاث، وهو أشهر الأقوال، ونُسب لأبي داود أيضاً، وبه جزم يحيى بن بكير، وأنه سمعه كذلك من مالك نفسه.

وادعى ابن حزم الإجماع عليه، وهو مردود.

وقيل: سنة أربع. قاله محمد بن عبد الحكم وإسماعيل بن أبي أويس وزاد: «في خلافة الوليد»، وزاد غيره: «في ربيع الأول». وبهذه السنة جزم الذهبي[٤].

ويروى عن ابن عبد الحكم أيضاً أنه في سنة ثلاث أو أربع، وقيل: سنة خمس. قاله الشيخ أبو إسحاق، ويروى عن ابن المديني.

وقيل: سنة ست فيما قاله أبو مُسهر أيضاً. وقيل: سنة سبع[٥].

---

(١) جُلّ تلك الأقوال في «ترتيب المدارك» (١/ ١١١)، وانظر مصادر ترجمته، ومنها: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩١)، و«السير» (٨/ ٤٨).

(٢) (١/ ٢١٠).

(٣) قال الذهبي في «السير» (٨/ ١٣١): (تواترت وفاته في سنة تسع، فلا اعتبار لقول من غلط، وجعلها في سنة ثمان وسبعين، ولا اعتبار بقول حبيب ـ كاتِبِه ـ ومطرف ـ فيما حكي عنه ـ فقالا: سنة ثمانين ومائة). وسلفه في هذا: القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١١١).

(٤) في «العبر» (١/ ٢١٠)، وأما في «السير» (٨/ ٤٩) فقال: (مولد مالك ـ على الأصح ـ في سنة ثلاث وتسعين عام موت أنس خادم رسول الله ﷺ).

(٥) انظر تلك الأقوال في «ترتيب المدارك» (١/ ١١٠)، وانظر مصادر ترجمته التي تقدمت الإشارة إليها قريباً.

ومكث حَمْلاً في بطن أمه ثلاث سنين في الأكثر[١]. وقيل: أكثر منها، وقيل: سنتين[٢]. وكان موضع مولده بـ «ذي المروة» فيما قاله يحيى بن بُكَير.

٩٦٩ (**وفي الخمسينا ومائة**) من السنينَ الإمامُ المقلَّد، أحدُ من عُدَّ في التابعين (**أبو حنيفة**) النعمان بن ثابت الكوفي (**قضى**) أي مات. وهذا هو المحفوظ كما قاله رَوح بن عبادة[٣] والهيثم[٤]، وقَعنب بن المحَرَّر[٥]، وأبو نُعيم الفضل بن دُكَين[٦]، وسعيد بن كثير بن عُفير وزاد: «في رجب»[٧]. وكذا قال ابن حبان[٨].

وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة عن ابن معين: سنة إحدى[٩]. وقال مكي بن إبراهيم البلخي: سنة ثلاث[١٠].

وذلك بـ «بغداد». وقبره هناك ظاهر يزار.

ومولده ـ فيما قاله حفيده إسماعيل بن حماد ـ سنة ثمانين[١١].

(و) إمامنا الأعظم أبو عبد الله محمد بن إدريس (**الشافعي بعد قرنين**)

٩٧٠ كاملين (**مضى**) أي مات (**لأربع**) من السنين بعدهما.

قاله الفلاس[١٢]، ويوسف القراطيسي[١٣]، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وزاد: «في آخر يوم من شهر رجب»[١٤]. وقال ابن يونس: «في ليلة الخميس آخر ليلة منه»[١٥]. وقال الربيع بن سليمان: «في ليلة الجمعة بعد العصر آخر يوم منه، وأشرفنا من جنازته فرأينا هلال شعبان». وفي رواية عنه: «ليلة الجمعة بعد عشاء الآخرة، وكان قد صلى المغرب»[١٦].

---

(١) علم الطب يأبى مثل هذا.
(٢) في (س): (ستتان). من الناسخ.
(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٢).
(٤) و(٥) و(٦) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢١).
(٧) المصدر السابق (١٣/ ٤٢٢).
(٨) «المجروحين» (٣/ ٦٣).
(٩) و(١٠) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢٢).
(١١) «السير» (٦/ ٣٩١)، وانظر لترجمة الإمام أبي حنيفة أيضاً: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٦٨)، و«تاريخ مولد العلماء» (١/ ٣٥١)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤١٧)، و«السير» (٦/ ٣٩٠).
(١٢) و(١٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٢).
(١٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٧٠).
(١٥) «تاريخ دمشق» (٥١/ ٢٧٧).
(١٦) المصدر السابق (٥١/ ٤٣٢).

وأما ابن حبان فقال: «في شهر ربيع الأول. ودفن عند مغيربان الشمس بـ «الفسطاط»، ورجعوا فرأوا هلال شهر ربيع الآخر»[١]، والأول أشهر. وقال ابن عدي: «إنه قرأه على لوح عند قبره»[٢].

وقبره ظاهر يزار، وراموا تحويله ـ فيما قيل ـ بعدُ إلى «بغداد»، وشرعوا في الحفر حين عجز المصريون عن الدفع، فلما وصلوا لقرب اللحد الشريف فاح منه ريح طيب ما شمُّوا مثله، بحيث سكروا من طيب رائحته، وما تمكنوا معه من التوصل، فكفُّوا. وصار ذلك معدوداً في مناقبه[٣].

ومولده: سنة خمسين ومائة. فعاش أربعاً وخمسين. قاله ابن عبد الحكم[٤] والفلاس[٥]، وابن حبان[٦]، وهو أشهر وأصح[٧].

وقيل ـ كما لابن زبر ـ اثنتين وخمسين[٨].

(ثم قضى) أي مات (مأمونا) من محنة السلطان وفتنة الشيطان الإمامُ المقلَّد أبو عبد الله (أحمد) بن محمد بن حنبل (في) سنة (إحدى وأربعينا) بعد المائتين على الصحيح المشهور[٩].

واختلفوا في كل من الشهر واليوم، فقال ابنه عبد الله: «يوم الجمعة ضحوة، ودفناه بعد العصر لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر»[١٠]، وهكذا

---

(١) «الثقات» (٩/ ٣١).

(٢) «الكامل» (١/ ١٢٥).

(٣) هذا، لو ثبتت، أما أنها حكاية مُمرَّضَة فكيف يُبنى عليها مَنْقبة، ومناقبُه ﷺ الثابتة له أشهر من أن تحصر.

(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٩، ٧٠).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٢).

(٦) «الثقات» (٩/ ٣١).

(٧) انظر لكل ما تقدم «مناقب الشافعي» للبيهقي، وللرازي، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٥٦) و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٥٥)، و«السير» (١٠/ ٥).

(٨) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/ ٤٥٣)، ولكن جاء عنده بعد ذلك (٢/ ٤٥٥): وهو ابن أربع وخمسين سنة.

(٩) انظر مصادر ترجمته ﷺ: «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٥٤)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٤١٢) و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٧)، و«السير» (١١/ ١٧٧)، وغيرها.

(١٠) «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٨).

قال الفضل بن زياد[١].

وقال نصر بن القاسم الفرائضي: «يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين منه»[٢].

وقال ابن عمه حنبلُ بن إسحاق ابن حنبل: «مات يوم الجمعة في شهر ربيع الأول»[٣]. وقال عباس الدوري[٤] ومُطَيَّن[٥]: «لاثنتي عشرة خلت منه»، زاد عباس: «يوم الجمعة، بـ «بغداد»».

وقبره ظاهر يزار.

ومولده ـ فيما قاله ابناه عبد الله وصالح عنه ـ في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة[٦].

وكُشف قبره حين دُفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جانبه، فوجد كفنه صحيحاً لم يَبْلَ وجثته لم تتغير. وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة[٧].

قلت: وقد كان أهل «الشام» على مذهب الأوزاعي نحواً من مائتي سنة. وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل: خمسين، أو إحدى أو ست بـ «بيروت» من ساحل «الشام». ومولده سنة ثمان وثمانين[٨].

وكذلك إسحاق بن راهويه قد كان إماماً متَّبَعاً، له طائفة يقلدونه، ويجتهدون على مسلكه، يقال لهم: الإسحاقية. وكانت وفاته ـ فيما أرخه البخاري ـ ليلة السبت لأربع عشرة خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة[٩]، وفي ذلك يقول الشاعر:

يا هَـدَّةً ما هُـدِدْنـا لـيـلـةَ الأحَـدِ   في نصف شعبان لا تنسى مدى الأَبَدِ[١٠]

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٢).
(٢) المصدر السابق.
(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٢).
(٤) «التاريخ» (٢/ ١٩).
(٥) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٢).
(٦) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤١٥) و«تاريخ دمشق» (١/ ٢٥٨).
(٧) وهل ثبتت هذه الحكاية؟.
(٨) انظر ترجمة عالم الشام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٨٨)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٧)، و«السير» (١١/ ١٠٧).
(٩) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٩).
(١٠) أورده الدولابي في «الكنى» (٢/ ١٥٩)، والذهبي في «السير» (١١/ ٣٧٧) ولم ينسباه لأحد.

وقيل: في سنة سبع[١].

وكذلك الليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وداود بن علي إمام أهل الظاهر ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم ممن قُلِّد وقتاً، ولكن لا نطيل بوفياتهم[٢].

ولما تم أصحاب المذاهب المتبوعة أردف بأصحاب الكتب الخمسة مع ما أضيف إليها:

٩٧١ **(ثم)** الإمام صاحب «الصحيح» أبو عبد الله محمد بن إسماعيل **(البخاري)** بالإسكان للوزن نسبةً لـ «بخارى» بلد معروف بما وراء النهر[٣]. عَمِلَ غُنْجارٌ له تاريخاً[٤]. **(ليلة)** عيد **(الفطر)** وهي ليلة السبت وقت صلاة العشاء: **(لدى)** ـ بالمهملة ـ أي عند سنة **(ست وخمسين)** ومائتين **(بـ «خَرْتَنْك»)** بفتح المعجمة ـ كما للسمعاني[٥]، وهو المعروف، أو كسرها كما لابن دقيق العيد[٦] ـ ثم سكون الراء المهملة، بعدها مثناة فوقانية مفتوحة، ثم نون ساكنة وكاف: قرية من قرى «سمرقند» عند أقرباء له فيها ـ كان الذي نزل عنده منهم غالب بن جبريل[٧] ـ وقيل: بـ «مصر» كما ذكره ابن يونس في «تاريخ الغرباء» له[٨]، وهو شاذ[٩]. وبالأول جزم السمعاني[١٠] وغيره[١١] **(ردى)** بفتح الدال المهملة: أي

---

(١) تنظر ترجمة الإمام الكبير إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المعروف بـ (إسحاق بن راهويه) في: «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٤٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٣٧٣)، و«السير» (١١/ ٣٥٨)، وغيرها.

(٢) كانت وفاة الليث بن سعد سنة (١٧٥)، وابن عيينة سنة: (١٩٨)، وداود سنة: (٢٧٠)، والطبري سنة: (٣١٠).

(٣) أي نهر (جيحون) في إقليم (خراسان). «معجم البلدان» (١/ ٣٥٣).

(٤) هو «تاريخ بخارى» لغنجار/ محمد بن أحمد بن محمد، أبي عبد الله الحافظ مات سنة (٤١٢) «الأنساب» (٩/ ١٧٧)، و«تاريخ الإسلام» حوادث (٤١١ ـ ٤٢٠ ص٣٠٠).

(٥) «الأنساب» (٥/ ٧٤)، ومثله في «معجم البلدان» (٢/ ٣٥٦).

(٦) في «شرح الإلمام» في آخر كلامه على الوجه الأول على حديث أبي هريرة: (إذا وقع الذباب في شراب أحدكم. . .) من «كتاب الطهارة».

(٧) ذكر السمعاني أنه توفي في داره، وجَهَّزه، وصلّى عليه، ثم توفي بعده بقليل ودفن إلى جنبه.

(٨) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٠).

(٩) وقال ابن خلكان: (وهو غلط).

(١٠) في مصدره السابق.

(١١) كالخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢، ٣٤)، وابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٤٠).

ذهب بالوفاة إلى رحمة الله. كذا أرخه مَهيب بن سُليم[(١)]، والحسن بن الحسين البزاز[(٢)]. وفي السنة: أبو الحسين ابن قانع وابن المنادي وأبو سليمان ابن زبر[(٣)]، وآخرون.

قال الحسن: «وكان مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً. لأن مولده كان في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال أيضاً سنة أربع وتسعين ومائة[(٤)]»[(٥)].

وقد نظم البرهان الحلبي وفاته فقال:

ثـم البخاريْ يومَ عيد الفطر سنةَ خمسين وستٍ فَادْري

[وكأنه للفرار من «رَدَى» مع تجوّزه في اليوم][(٦)].

٩٧٢ (و) الإمام التالي له [أبو الحسين][(٧)] (مسلمٌ) هو ابن الحجاج القُشيري النيسابوري صاحب «الصحيح» أيضاً (سنة إحدى في) عشية [يوم][(٨)] الأحد لأربع بقين من شهر (رجب من بعد قرنين) أي مائتين (وستين) سنة (ذهب) بالوفاة، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين منه بـ «نيسابور»، وقبره مشهور يزار.

أرخه كذلك أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم فيما حكاه الحاكم[(٩)] عنه. وكان ـ فيما قيل ـ عُقد له مجلس للمذاكرة، فذُكر له حديثٌ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤)، ومهيب هذا هو أبو الحسن مهيب بن سليم بن مجاهد البخاري، ولد سنة ٢٣٣ المصدر السابق، و«السير» (١١/ ٩١).

(٢) «الكامل» (١/ ١٤٠).

(٣) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/ ٥٦٤).

(٤) «الكامل» (١/ ١٤٠).

(٥) تنظر ترجمة البخاري في: «تاريخ بغداد» (٢/ ٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣٠) و«تاريخ الإسلام» ـ حوادث سنة: (٢٥١ ـ ٢٦٠) (ص٢٣٨)، و«السير» (١٢/ ٣٩١)، و«مقدمة فتح الباري» لابن حجر، وغيرها.

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (س). ومقصوده: أن البرهان الحلبي عبَّر بما عبَّر به فراراً من تعبير العراقي في نظمه حيث قال: (ردى)، ثم إن البرهان تجوّز في «اليوم» لأن الوفاة كانت ليلة عيد الفطر.

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (م). (٨) ما بين المعكوفين ليس في (ح).

(٩) في كتابه: (المزكين لرواة الأخبار) كما قال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم من =

فلم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وقُدِّمت له سَلَّةٌ فيها تمر، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة، فأصبح وقد فَني التمر، ووَجَد الحديث. ويقال: إن ذلك كان سببَ موته[1]. ولذا قال ابن الصلاح: «وكانت وفاته بسببٍ غريبٍ نشأ من غَمْرة فِكْرةٍ علمية»[2].

وسنُّه قيل: خمس وخمسون، وبه جزم ابن الصلاح[3]، وتوقف فيه الذهبي، وقال: «إنه قارب الستين»[4].

وهو أشبه من الجزم ببلوغه ستين. فإن المعروف أن مولدهُ سنة أربع ومائتين[5].

٩٧٣ (ثم) في يوم الجمعة سادس عشر شوال (لخمس) من السنين (بعد سبعين) سنة تلي مائتي سنة مات بـ «البصرة» الإمامُ (أبو داود) سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب «السنن». ومولده ـ فيما سمعه منه أبو عبيد الآجري ـ في سنة اثنتين ومائتين[6].

(ثم) الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى (الترمذي) بتثليث المثناة

= الإخلال والغلط» (٦٤). وقد أخرجها الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٣) عن الحاكم عن ابن يعقوب.

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٠٧).

(٢) «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» (٦٤).

(٣) المصدر السابق، و«علوم الحديث» (٣٤٧).

(٤) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» ـ (حوادث: ٢٦١ ـ ٢٧٠ ـ ص: ١٨٣): (قال بعض الناس: ولد سنة أربع ومائتين، وما أظنه إلا ولد قبل ذلك). ثم قال (ص١٩٠): (... توفي وقد قارب الستين). أما في «العبر» (١/ ٣٧٥) فقال: (وله ستون سنة).

(٥) وعلى هذا فيكون عمره سبعاً وخمسين سنة. أما إذا قيل: إن عمره خمس وخمسون سنة فهذا يقتضي ـ كما قال ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» المتقدم ـ أن يكون مولده في سنة ست ومائتين.
هذا وانظر ترجمة الإمام مسلم في: «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٠) و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٩٩)، و«السير» (١٢/ ٥٥٧)، و«تاريخ الإسلام» ـ المتقدم، وغيرها.

(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٦).
وانظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٥)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٣٥٥)، و«السير» (١٣/ ٢٠٣)، و«تاريخ الإسلام ـ حوادث»: (٢٧١ ـ ٢٨٠) (ص٣٥٧) ، وغيرها.

الفوقانية، وكسر الميم، أو ضمها وإعجام الذال (**يعقب**) الذي قبله في الوفاة بنحو أربع سنين، فإنه مات في ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من شهر رجب (**سنة تسع**) بتقديم المثناة الفوقانية على السين (**بعدها**) أي بعد السبعين ومائتين. كما قاله أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري[(١)] وغُنْجَار[(٢)] وابن ماكولا[(٣)]، والرُّشَاطي[(٤)] وغيرهم. ٩٧٤

وقول الخليلي في «الإرشاد»: «إنه مات بعد الثمانين»[(٥)] ظنٌّ منه، بانَ النقلُ بخلافه.

وذلك بقرية «بوغ» ـ بضم الموحدة وغين معجمة ـ إحدى قرى «ترمذ» على ستة فراسخ منها[(٦)]. [ومولده سنة بضع ومائتين. قاله الذهبي][(٧)].

(**و**) الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (**ذو نَسَا**) ـ بفتح النون والسين المهملة، من كور «نيسابور».

وقيل: من أرض فارس، فهو ينسب لذلك: نَسَائي، بهمزة بعد الألف،

---

(١) له كتابان في التاريخ أحدهما: (تاريخ نَسَف) والثاني: (تاريخ كش) كما في ترجمته من «السير» (١٧/ ٥٦٤) فلعله في أحدهما. وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٥).

(٢) في «تاريخه» كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام».

(٣) «الإكمال» (٤/ ٣٩٦).

(٤) الحافظ النسّابة أبو محمد عبد الله بن علي الأندلسي، مات سنة: ٥٤٢، له كتاب «اقتباس الأنوار، والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار»، «السير» (٢٠/ ٢٥٨)، فلعله فيه. والله أعلم.

(٥) «الإرشاد» (٣/ ٩٠٥).

(٦) قاله ياقوت في «معجم البلدان» (١/ ٥١٠).
وأما (ترمذ) فمدينة على طرف نهر (جيحون)، وأوله مثناة فوقية تكسر وتضم وتفتح، والأول هو الأشهر، ثم راء ساكنة ثم ميم مثلثة وآخره ذال معجمة. «الأنساب» (٣/ ٤٤)، و«معجم البلدان» (٢/ ٢٦).

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية).
وقول الذهبي هو في «تاريخ الإسلام».
وانظر ترجمة الإمام الترمذي في: «الثقات» (٩/ ٣٥٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠)، و«السير» (١٣/ ٢٧٠)، و«تاريخ الإسلام» ـ حوادث سنة (٢٧١ ـ ٢٨٠) (ص٤٥٩)، وغيرها.

وقد ينسب من يكون منها: نَسَوِيًّا. وقال الرُّشَاطي: «إنه القياس»[١] ـ صاحبُ كتاب «السنن» **(رابعَ قرن، لثلاث)** من السنين **(رُفِسا)** بالسين المهملة، أي ضُرب سنة ثلاث وثلاثمائة، وذلك في صفر، كما قاله الطحاوي[٢] وابن يونس[٣] وزاد: «يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت منه». وكذا قال أبو عامر العبدري الحافظ[٤].

وقال أبو علي الغساني: «ليلة الاثنين»[٥]. وقال الدارقطني: في شعبان[٦].

كما حكاه ابن منده عن مشايخه ـ أعني الرفس بالأرجل في حِضْنَيْه أي جانبيه ـ من أهل «دمشق» حين أجابهم لما سألوه عن معاوية وما رُوي من فضائله ـ كأنهم ليرجحوه بها على علي ﷺ ـ بقوله: «ألا يرضَى معاويةُ رأساً برأس حتى يُفَضَّل». وما زالوا كذلك حتى أخرج من المسجد، ثم حُمل إلى «مكة» فمات بها مقتولاً شهيداً[٧].

وقال الدارقطني: إن ذلك كان بـ «الرملة». وكذا قال العبدري: «إنه مات بـ «الرملة» بمدينة «فلسطين»[٨].

ودفن بـ «بيت المقدس».

وسنُّه ثمانية[٩] وثمانون سنة. فيما قاله الذهبي[١٠] ومن تبعه. وكأنه بناه على

---

(١) لعله في كتابه الذي أشرت إليه قبل تعليقات أربع، وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٢٥٦).

(٢) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/٦٣٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (١/٣٤٠).

(٤) نقله من خطه ابن نقطة في «التقييد» (١/١٥٤)، وأبو عامر مات سنة (٥٢٤)، واسمه: محمد بن سعدون، المغربي الظاهري، «السير» (١٩/٥٧٩).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٢٥٦). (٦) «السير» (١٤/١٣٣).

(٧) رواه الحاكم عن ابن منده أبي عبد الله محمد بن إسحاق الأصبهاني قال: سمعت مشايخنا بمصر... فذكره بنحوه. «تهذيب الكمال» (١/٣٣٩).

(٨) وهو قول ابن يونس في «تاريخه» كما قال الذهبي في «السير» (١٤/١٣٣) وقال: (وهذا أصح ـ يعني من قول الدارقطني المتقدم: فمات بمكة، وقبلها رواية ابن منده ـ فإن ابن يونس حافظ يقظ، وقد أخذ عن النسائي، وهو به عارف)، وقال في «تاريخ الإسلام»: (وهذا هو الصحيح).

(٩) كذا. والوجه: (ثمان). (١٠) «العبر» (١/٤٤٤).

قوله عن نفسه: «يشبه أن يكون مولدي في سنة خمس عشرة ومائتين»[١].

[وهو آخر أصحاب «الكتب الستة» وفاة، وأسنهم][٢].

وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب «السنن» التي كمل بها الكتب الستة: «السنن[٣] الأربعة» بعد «الصحيحين» التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر[٤]، ثم المزي[٥] مع رجالها وهو ـ كما قال ابن كثير ـ: «كتاب مفيد، قوي التبويب في الفقه»[٦]. لكن قال الصلاح العلائي: «إنه لو جعل «مسند الدارمي» بدله كان أولى»[٧].

وكانت وفاة ابنِ ماجه ـ فيما قاله جعفر بن إدريس[٨]، ثم الخليلي في «الإرشاد»[٩] ـ في سنة ثلاث وسبعين ومائتين. زاد أولهما: «في يوم الثلاثاء

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨)، وبه جزم الذهبي.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (س) و(م) و(الأزهرية).
وانظر ترجمة الإمام النسائي في «التقييد» لابن نقطة (١/ ١٥٠)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٨)، و«السير» (١٤/ ١٢٥)، و«تاريخ الإسلام ـ حوادث سنة (٣٠١ ـ ٣١٠) (ص١٠٥)، وغيرها.

(٣) في النسخ: (والسنن)، وصوابه: حذف الواو، كما عند ابن كثير في «مختصره» (١٣٤)، وهي عبارته.

(٤) في كتابه: «الإشراف على معرفة الأطراف».

(٥) في كتابه: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

(٦) «اختصار علوم الحديث» (٢٣٥)، وقد زاده ابن كثير على ابن الصلاح.

(٧) «النكت» لابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٤٨٦)، وقد ذكر الصلاح العلائي في كتابه: «النقد الصحيح» (٢٩) أنه بسط الكلام على أحاديث أبي داود وابن ماجه في مقدمة كتابه: «نهاية الأحكام»، فلعله فيه. والله أعلم.

(٨) قال ابن طاهر في «شروط الأئمة الستة» (٢٤): (رأيت بقزوين لابن ماجه تاريخاً على الرجال والأمصار... وفي آخره بخط جعفرِ بنِ إدريسٍ صاحِبِه: مات أبو عبد الله...) إلخ.
ونقله عن ابن طاهر المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤١)، والذهبي في «تاريخ الإسلام»، و«السير»، ولم يرشد محققوها إلى كتاب ابن طاهر.

(٩) لم أقف عليه في المطبوع من «الإرشاد»، لكن أخرجه ابن طاهر في «شروط الأئمة الستة» (٢٥) عن الخليلي في كتابه: «تاريخ قزوين». فلعل المؤلف وأهم هنا. والله أعلم.

لثمان بقين من شهر رمضان». قال: «وسمعته يقول: ولدت سنة تسع ومائتين».
وقيل: إنه مات سنة خمس وسبعين[١]. وقد نظمه البرهان الحلبي فقال:

قلت: ومات الحافظ ابن ماجةِ   من قبل حبر «ترمذٍ» بستّةِ[٢]

قال: «وتَجَوَّزتُ في إطلاق العام على بعضه لأنه خمسة أعوام[٣] وشيء» انتهى[٤].

ولما تم أصحاب الكتب أصول الإسلام أردف بأئمة انتُفع بتصانيفهم، مع ما أضيف إليهم من نمطهم:

٩٧٥ (ثم لـ) مُضِيِّ (خمس وثمانين) عاماً من القرن الرابع (تفي) بدون نقص، وذلك في يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة مات (الدارقطني) بفتح الراء، وإسكان آخره نسبةً لـ «دار القطن» وكانت محلة كبيرة بـ «بغداد»، البغدادي الشافعي، وهو الحافظ الفقيه أبو الحسن علي بن عُمر، صاحب «السنن» و«العلل»، وغيرهما. أرخه عبد العزيز الأزجي[٥]. ودفن قريباً من قبر معروف الكرخي.

ومولده ـ كما قاله عبد الملك بن بشران ـ في سنة ست وثلاثمائة[٦]. زاد غيره: «في ذي القعدة» أيضاً. فعاش تسعاً وسبعين سنة[٧].

(ثُمَّتَ) أي ثُمّ ـ لغة فيها ـ الحافظ (الحاكم) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيِّع، صاحب «المستدرك» و«التاريخ» و«علوم الحديث» وغيرها (في خامس قرن عام خمسة) تمضي منه، ٩٧٦

---

(١) قال الذهبي في تاريخه، والسير: (والأول أصح). وانظر ترجمة ابن ماجه في: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠)، و«تاريخ الإسلام» ـ حوادث سنة: ٢٧١ ـ ٢٨٠ ص٤٦٧)، و«السير» (١٣/ ٢٧٧) وغيرها.

(٢) أعوام، وتقدم أن الترمذي مات سنة (٢٧٩)، فإذا كان ابن ماجه قبله بستة أعوام فتكون وفاته سنة (٢٧٣) كما تقدم.

(٣) كذا في (ح): (أعوام). وهو الصواب، وفي باقي النسخ: (أشهر) وليس بشيء.

(٤) جاء في (س) و(م) و(الأزهرية) بعده: (وكان يمكنه أن يقول: «من قبل ترمذي بنصف سنة». وهذا لا يتأتى إلا لو كان الفرق أشهراً، أما وهو أعوام فلا.

(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠).   (٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٩).

(٧) تنظر ترجمة الإمام الدارقطني في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٤)، و«السير» (١٦/ ٤٤٩) وغيرهما.

أي سنة خمس وأربع مائة **(فَنِي)** أي مات بـ «نيسابور» فيما قاله الأزهري[(١)] وعبد الغافر في «السياق»[(٢)]، ومحمد بن يحيى المزكي وزاد: «في صفر»[(٣)].

ومولده [أيضاً][(٤)] بـ «نيسابور» في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[(٥)].

(وبعده) أي بعد الحاكم **(بأربع)** من السنين مات الحافظ أبو محمد **(عبد الغني)** بن سعيد بن علي الأزدي المصري، صاحب «المؤتلف» وغيره. وذلك لسبع خلون من صفر سنة تسع وأربعمائة فيما قاله أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي[(٦)] بـ «مصر» عن سبع وسبعين سنة[(٧)].

٩٧٧ **(ف)** بعده **(في الثلاثين)** من السنين بعد الأربعمائة أيضاً ـ وذلك في بُكرة يوم الاثنين العشرين من المحرم ـ مات الحافظ **(أبو نُعيم)** أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مؤلف «معرفة الصحابة» و«تاريخ أصبهان» و«علوم الحديث» وغيرها، فيما أرخه يحيى بن عبد الوهاب ابن منده[(٨)].

وسئل عن مولده فقال: في شهر رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة[(٩)].

(ولـ) مُضيّ **(ثمان)** من السنين مات من طبقة أخرى تلي هذه في الزمن: الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين الشافعي **(بيهقي القوم)** أي

---

(١) «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٤).

(٢) يعني: (السياق لتاريخ نيسابور)، وهو تكملة من الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي النيسابوري المتوفى سنة (٥٢٩) ـ كما في «السير» (٢٠/ ١٧) ـ وضعها تكملة لـ «تاريخ نيسابور» للحاكم. وانظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١/ ٣٦٩).
وعزاه لعبد الغافر في «السياق»: العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٤).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٥) تنظر ترجمة الحاكم في: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٣)، و«السير» (١٧/ ١٦٢)، وغيرهما.

(٦) «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٩٩)، وقاله أيضاً أبو إسحاق الحبال كما في «السير» (١٧/ ٢٧١).

(٧) كان مولده سنة: (٣٣٢).
وتنظر ترجمة عبد الغني «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٩٩)، وقاله أيضاً في «الأنساب» (١/ ١٩٨)، و«السير» (١٧/ ٢٦٨)، وغيرهما.

(٨) «معجم البلدان» (١/ ٢١٠).

(٩) تنظر ترجمة أبي نعيم في: «المنتظم» (٨/ ١٠٠)، و«السير» (١٧/ ٤٥٣)، وغيرهما.

الحفاظ وأئمة الشافعية، لاحتياجهم لتصانيفه الشهيرة وانتفاعهم بها.

ونسب لـ «بيهق» بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتانية، بعدها هاء مفتوحة ثم قاف، وهي قُرى[١] مجتمعة بنواحي «نيسابور» على عشرين فرسخاً منها، وكانت قصبتها «خُسْرُوجِرْد»، **(من بعد)** مضي **(خمسين)** وأربعمائة، ٩٧٨ وذلك في عاشر جمادى الأولى من سنة ثمان وخمسين بـ «نيسابور»، وحُمل تابوته إلى «بيهق»، قاله السمعاني. قال: «وكان مولده سنة أربع وثمانين وثلاثمائة»[٢].

(وبعد) مضي **(خمسة)** من وفاة الذي قبله مات **(خطيبهم)** أي الحفاظ والمسلمين: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي. **(و)** كذا **(النَّمَري)** بفتح النون والميم وإسكان آخره نسبةً إلى النمر ـ بكسر الميم، وهي من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها، كالنسبة إلى أُمية بضم الهمزة: أَموي بفتحها. وإلى سَلِمة بكسر اللام: سَلَمي بفتحها. كما تقدم[٣] ـ الحافظُ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، القرطبي المالكي، مؤلف «الاستيعاب» وجُملةٍ. كلاهما **(في سنة)** واحدة وهي ـ كما علمتَه ـ سنة ثلاث وستين وأربعمائة. فالخطيب في ذي الحجة منها بـ «بغداد» أرخه ابن شافع. وزاد غيره: «في سابعه»[٤].

وأن مولده في جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وقيل: سنة اثنتين، وهو المحكي عن الخطيب نفسه[٥].

والآخر في سلخ شهر ربيع الآخر منها بـ «شاطبة» من «الأندلس» عن

---

(١) في (س): قرية.

(٢) «الأنساب» (٢/ ٣٨١).

وتنظر ترجمة البيهقي في: «الأنساب»، و«السير» (١٨/ ١٦٣)، و«تاريخ الإسلام» حوادث سنة: ٤٥١ ـ ٤٦٠ ص٤٣٨) وغيرها.

(٣) (ص٢٧٠).

(٤) «السير» (١٨/ ٢٨٦).

(٥) «تاريخ دمشق» (٥/ ٣٤). وتنظر ترجمة الخطيب البغدادي في: «المنتظم» (٨/ ٢٦٥)، و«السير» (١٨/ ٢٧٠)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث سنة: ٤٦١ ـ ٤٧٠ ـ ص٨٥)، وغيرها.

خمسة وتسعين سنة وخمسة أيام، فإن مولده ـ فيما حكاه عنه طاهر بن مُفَوز ـ يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة[(١)].

قال ابن كثير[(٢)]: «وقد كان ينبغي لابن الصلاح أن يذكر مع هؤلاء جماعة من الحفاظ اشتهرت أيضاً تصانيفهم بين الناس، ولا سيما عند أهل الحديث كأبي بكر البزار[(٣)]، وأبي يعلى الموصلي[(٤)]، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب «الصحيح»[(٥)]، وتلميذه أبي حاتم محمد بن حبان البُستي صاحب «الصحيح» أيضاً[(٦)]، والطبراني صاحب «المعاجم الثلاثة» وغيرها[(٧)]، وأبي أحمد بن عدي صاحب «الكامل»[(٨)].

قلت: والظاهر أن ابن الصلاح لم يقصد المكثرين خاصة، وإنما أراد مع انضمام تصانيف في بعض أنواع علوم الحديث اشتهرت، وعم الانتفاع بها.

وبنحو ذلك يُعتذر عن عدم ذكره لابن ماجه[(٩)]، وهو كونه ـ فيما لعله ظهر له مع نزاع فيه[(١٠)] ـ ساذَجاً[(١١)] عما حرص عليه أصحاب الكتب الخمسة من المقاصد التي بتدبُّرها يتمرن المحدث، خصوصاً وفيه أحاديث ضعيفة جداً، بل منكرة[(١٢)]. بل قال الحافظ المزي ـ فيما نُقل عنه ـ: «إن الغالب فيما انفرد

---

(١) تنظر ترجمة ابن عبد البر في «جمهرة أنساب العرب» (٣٠٢)، و«جذوة المقتبس» (٣٦٧)، و«السير» (١٨/ ١٥٣)، و«تاريخ الإسلام» المتقدم (ص١٣٦)، وغيرها.
(٢) «اختصار علوم الحديث» (٢٣٦).
(٣) الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، المتوفى سنة: (٢٩٢). «السير» (١٣/ ٥٥٤).
(٤) الحافظ أحمد بن علي بن المثنى، المتوفى سنة: (٣٠٧). «السير» (١٤/ ١٧٤).
(٥) المتوفى سنة: (٣١١). «السير» (١٤/ ٣٦٥).
(٦) المتوفى سنة: (٣٥٤). «السير» (١٦/ ٩٢).
(٧) المتوفى سنة: (٣٦٠)، واسمه: سليمان بن أحمد، أبو القاسم. «السير» (١٦/ ١١٩).
(٨) المتوفى سنة: (٣٦٧)، اسمه: عبد الله بن عدي الجرجاني. «السير» (١٦/ ١٥٤).
(٩) يعني عدم ذكر ابن الصلاح لابن ماجه مع أصحاب الكتب الخمسة.
(١٠) سيأتي للذهبي ـ في التعليقة بعد التالية ـ رأي ثاني.
(١١) يعني خالصاً. قال في «القاموس» مادة (س ذ ج): (الساذج: معرب: ساده).
وجاء في «المعجم الوسيط»: (الساذَج: الخالص غير المشوب..).
(١٢) أورد الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٧٨) قول ابن ماجه: (عرضت هذه «السنن» على =

به الضعف»[١]. ولذا لم يُضفه غيرُ واحد - كرَزين السَّرقُسْطِيّ[٢] وابن الأثير[٣] وغيرهما - إلى الخمسة[٤].

تتمة: يقع في كلامهم: فلان المتوفى. وأنت في فتح الفاء وكسرها بالخيار. والكسرُ موجَّه: بالمستوفي[٥] لمدة حياته، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾[٦] على قراءة عليّ في فتح الياء أي يَسْتَوفون آجالهم[٧].

= أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظنّ إن وقع هذا في أيدي الناس تعطّلت. هذه الجوامع، أو أكثرها، ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا).

ثم عقب الذهبي عليه بقوله: (قلت: قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غض من رتبة «سننه» ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات. وقول أبي زرعة - إن صح - فإنما عنى بثلاثين حديثاً: الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف).

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، لكن قال المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٧)، وهو يتحدث عن الكتب الستة ومنزلة مؤلفيها: (ثم كتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن يزيد - المعروف بابن ماجه - القزويني، وإن لم يبلغ درجتهم).

(٢) في كتابه: «التجريد للصحاح الستة»، جمع فيه بين أحاديث «الموطأ» و«الصحيحين» وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي.

ومؤلفه هو أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار، مات بمكة سنة: (٥٣٥) كما قال الذهبي في «السير» (٢٠/ ٢٠٥)، وانظر كلام ابن الأثير على هذا الكتاب في مقدمة «جامع الأصول» (١/ ٤٩).

(٣) في كتابه الشهير: «جامع الأصول». وقد اقتفى ﷺ أثر رزين السرقسطي في كتابه السابق.

وابن الأثير: هو الحافظ العلامة مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري، المتوفى سنة: (٦٠٦) كما في «السير» (٢١/ ٤٩١).

(٤) وأول من ضم: «سنن ابن ماجه» إلى الخمسة أبو الفضل محمد بن طاهر القيسراني المتوفى سنة: (٥٠٧) في كتابه: «أطراف الكتب الستة». وانظر كتابه: «شروط الأئمة الستة»، وقفاه الحافظ ابن عساكر في «المعجم المشتمل»، والحافظ عبد الغني في كتابه: «الكمال في أسماء الرجال»، والمزي في «التحفة» وغيرهم.

(٥) في (س) و(م): بالمتوفي. من الناسخ.

(٦) من الآيتين: (٢٣٤، ٢٤٠) من سورة البقرة.

(٧) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٣٠٢).

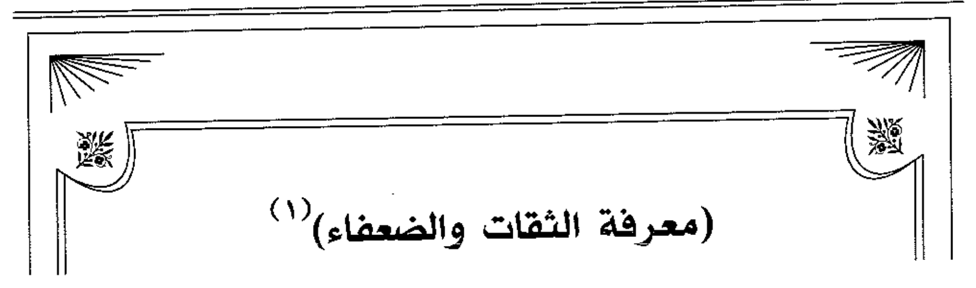
وإن حُكي أن أبا الأسود الدؤلي كان مع جنازة فقال له رجل: من المتوفِّي - بكسر الفاء - فقال: الله[١]. وأنها كانت أحد الأسباب الباعثة لأمر عليٍّ له بالنحو[٢]، فقد قيل - يعني على تقدير صحة الحكاية - إنه اقتصر على ما يحتمله فهمه ويتعقَّلُه، خصوصاً وهو القائل: «حدثوا الناس بما يعرفون»[٣].

○○○○○

(١) عزاها الصفدي في «الوافي» (١/ ٤٤) لبعض الفضلاء.

(٢) ذكر ابن قتيبة في «المعارف» (٤٣٤) أن أبا الأسود الدؤلي أول من وضع العربية، وذكر ابن خلكان في «الوفيات» (٢/ ٥٣٦ - ٥٣٧) عدة أسباب في وضعه علم النحو.

(٣) أخرجه عنه البخاري معلقاً في (العلم: باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا) (١/ ٢٢٥).



(معرفة الثقات والضعفاء)[1]

وكان الأنسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل، مع القول في اشتراط بيان سببهما أو أحدهما، وكون المعتمد عدمه من العالم بأسبابهما، وفي التعديل على الإبهام، والبدعة التي يجرح بها، وما أشبه ذلك مما تقدم[2] في موضع واحد.

٩٧٩ **(واعن)** أي اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام **(بعلم الجرح)** أي التجريح **(والتعديل)** في الرواة فهو من أهم أنواع الحديث[3] وأعلاها وأنفعها **(فإنه المرقاة)** بكسر الميم: تشبيهاً له بالآلة التي يُعمل بها. وبفتحها: الدرجة. **(للتفصيل بين الصحيح)** من الحديث **(والسقيم)**. ٩٨٠

وفي كل منهما تصانيف كثيرة:

ففي الضعفاء[4]: ليحيى بن معين[5]، وأبي زرعة الرازي، وللبخاري في

---

(١) وهو (النوع الحادي والستون) في (كتاب ابن الصلاح)، وانظر مباحثه في:
١ ـ «التقريب» للنووي مع «التدريب» للسيوطي (٢/ ٥٢٤).
٢ ـ «الاقتراح» (٣٢٣، ٣٤٢).
٣ ـ «اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث» (٢٣٧).
٤ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٥٩).
٥ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٠). وغيرها.

(٢) في نوع: «معرفة من تقبل روايته ومن ترد»: (٤٥٤).

(٣) يعني علومه.

(٤) يعني: (ففي الضعفاء مصنفات..)، وما سكت عنه فهو مطبوع، إلا عند الحاجة.

(٥) ليحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة: (١٩٨) كتاب في الضعفاء، ذكره الذهبي في «السير» (٩/ ١٨٣) وقال: (لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره). وفيه بضع ورقات في مكتبة أحمد الثالث كما في «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٠٢). **قلت**: ولعله أول ما ألف في الضعفاء. والله أعلم.

كبير وصغير، والنسائي وأبي حفص الفلّاس[١]، ولأبي أحمد ابن عدي في «كامله»، وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلُّها، ولكنه توسع لذكر كل من تُكلّم فيه وإن كان ثقة. ولذا لا يحسن أن يقال: الكامل للناقصين. وذيَّل عليه أبو الفضل ابن طاهر في «تكملة الكامل»[٢].

ولأبي جعفر العُقَيلي ـ وهو مفيد ـ وأبي حاتم ابن حبان، وأبي الحسن الدارقطني وأبي [يحيى][٣] زكريا الساجي، وأبي عبد الله الحاكم[٤]، وأبي الفتح الأزدي[٥]، وأبي علي ابن السكن[٦]، وأبي الفرج ابن الجوزي، واختصره الذهبي[٧]، بل وذيَّل عليه في تصنيفين[٨]، وجمع معظمها في «ميزانه»[٩] فجاء

---

(١) في جزء صغير «فهرست ابن خير» (٢١٢).

(٢) أشار إليه الذهبي في «الميزان» (١/ ٢)، وقال: (لم أره).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في النسخ، وأضفته من مصادر ترجمته، فهو زكريا أبو يحيى وليس أبا زكريا. قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٠١): (زكريا بن يحيى... أبو يحيى.. له مؤلفات حسان في الرجال..).
وقال ابن خير في «فهرسته» (٢١٠): (كتاب الضعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدثين والعلل، لأبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي).
وقال الذهبي في «السير» (١٤/ ١٩٧): (الإمام الثبت الحافظ.. أبو يحيى زكريا بن يحيى... وللساجي مصنف جليل في علل الحديث يدل على تبحره وحفظه)، وكانت وفاته سنة: (٣٠٧).
ونقل عنه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣١) قائلاً: (قال زكريا الساجي) وأحياناً قال: (وحكى الساجي في «الضعفاء» (٢/ ٣٦)، وأحياناً قال: (وفي الضعفاء للساجي) (٢/ ٣٨). وغير ذلك.

(٤) في كتابه: «المدخل إلى الصحيحين»، وقد ذكر فيه (٢٣٣) رجل من الضعفاء، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ ربيع المدخلي.

(٥) واسم كتابه: «كتاب الضعفاء والمتروكين». «فهرست ابن خير» (٢١١)، وأشار إليه الذهبي في «الميزان» (١/ ٢).

(٦) واسم كتابه: «كتاب الضعفاء والمتروكين». «فهرست ابن خير» (٢١١).

(٧) «الميزان» (١/ ٢).

(٨) قال الذهبي في مقدمة «الميزان» (١/ ٢): (وصنَّف أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً كبيراً في ذلك، كنت اختصرته أولاً، ثم ذيّلت عليه ذيلاً بعد ذيل).

(٩) قال الذهبي في الموضع السابق: (وفيه أسماء عدة من الرواة زائداً على من في =

كتاباً نفيساً عليه معول من جاء بعده، مع أنه تَبع ابنَ عدي في إيراد كل من تُكلم فيه ولو كان ثقة، ولكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين[١]. وقد ذيل عليه المصنف[٢] في مجلد[٣]، والتقط شيخنا منه من ليس في «تهذيب الكمال» وضم إليه ما فاته من الرواة والتتمَّات، مع انتقادٍ وتحقيق في كتابٍ سمَّاه «لسان الميزان» مما كتبته وأخذته عنه، وعمَّ النفع به.

بل له كتابان آخران هما: «تقويم اللسان» و«تحرير الميزان»[٤].

كما أن للذهبي في الضعفاء مختصراً سمَّاه «المغني»، وآخرَ سمَّاه: «الضعفاء والمتروكين»، وذُيل عليه[٥].

والتقط بعضهم من الضعفاء: الوضَّاعين فقط. وبعضُهم: المدلسين ـ كما مضى في بابيهما[٦] ـ وبعضُهم: المختلطين، كما سيأتي بعدُ[٧].

وفي الثقات[٨]: لأبي حاتم ابن حبان وهو أحفلها، لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح ـ كما سلف في الصحيح الزائد على «الصحيحين»[٩]، وفي مجهول العين»[١٠] أيضاً ـ

= «المغني» زدت معظمهم من «الكتاب الحافل»). يعني «الحافل في تكملة الكامل»، لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الرومية المتوفى سنة: (٦٢٧) كما في «السير» (٢٣/ ٥٨).

(١) ومن هنا جزم كثير من العلماء والباحثين بأن ترجمة الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فيه مقحمة.

(٢) يعني الحافظ العراقي مصنف «الألفية».

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠) وقال ابن فهد في (لحظ الألحاظ) (٢٣١): (ولم يبيض)، وقد طبع باسم: «ذيل ميزان الاعتدال».

(٤) الجواهر والدرر ق١٣٩.

(٥) ومن فضل الله فإن أغلب تلك المصنفات في الضعفاء موجود، وأكثرها مطبوع الآن. ويمكن أن يضاف إلى ما ذكره المصنف: الضعفاء لعلي بن المديني، وإبراهيم بن يعقوب السعدي، وأبي العرب التميمي، وأبي نعيم الأصبهاني، والمنذري، وابن الرومية وغيرهم.

(٦) يعني في نوع (الموضوع)، ونوع (التدليس)، وقد مضيا.

(٧) يعني في «معرفة من اختلط من الثقات» (ص٤٦٠).

(٨) يعني: وفي الثقات مصنفات...

(٩) (١/ ٦٤، ٦٥).

(١٠) (١/ ٢٠٦، ٢٠٧).

وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور[1]، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهواً أو غير ذلك.

ونحوه تخريج الحاكم في «مستدركه» لجماعة، وحكمه على الأسانيد الذين هم فيها بالصحة مع ذكره إياهم في كتابه في الضعفاء، وقَطَع بترك الرواية عنهم والمنع من الاحتجاج بهم لأنه ثَبَت عنده جرحهم.

وللعجلي[2]، وابن شاهين، وأبي العرب التميمي[3].

ومن المتأخرين: الشمس محمد بن أيبك السُّروجي[4]، لكن لم يكمل، وُجِدَ منه الأحمدون فقط في مجلد[5].

وأفرد شيخنا الثقات ممن ليس في «التهذيب» وما كمل أيضاً[6].

وللذهبي «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد».

إلى غيرها من الكتب المشتملة على الثقات والضعفاء. جميعاً كـ «تاريخ أبي بكر ابن أبي خيثمة»[7] وهو كثير الفوائد[8].

و«الطبقات» لابن سعد، و«التمييز» للنسائي[9]. وغيرها مما ذكر بعضه في «آداب الطالب»[10].

وللعماد ابن كثير: «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»[11] جمع فيه بين «تهذيب المزي» و«ميزان الذهبي» مع زيادات، وقال: «إنه من

---

(١) كما تقدم في المبحثين السابقين. (٢) ولعله أول من ألف فيه. والله أعلم.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرّفة (١٠٠).

(٤) هو شمس الدين محمد بن علي بن أيبك «الدرر الكامنة» (٤/ ٥٨).

(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠).

(٦) «الجواهر والدرر» للمؤلف (٢/ ٦٨٣).

(٧) «الجامع» للخطيب (٢/ ١٨٦)، و«فهرست ابن خير» (٢٠٦).

(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٠).

(٩) المصدر السابق، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٦).

(١٠) (٣/ ٣٢٦)، وفي مقدمتها: كتابا: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

(١١) «ذيل تذكرة حفاظ الذهبي» ـ للحسيني (٥٨)، وقال: إنه في خمس مجلدات.

أنفع شيء للفقيه البارع وكذا المحدث». فهذه مظان الثقات والضعفاء غالباً.

ومن مظان الثقات: التصانيف في الصحيح بعد «الشيخين»، وكذا من خرَّج على كتابيهما فإنه يستفاد منها الكثير مما لم يذكر في الكتب المشار إليها، وربما يستفاد مما يوجد في بعض الأسانيد توثيقُ بعض الرواة، كأن يقول الراوي المعتمد: «حدثني فلان وكان ثقة» يعني وما أشبهه. أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد[١].

(واحذر) أيها المتصدي لذلك، المقتفي فيه أثر من تقدم **(من غرض)** أو هوى يحملك كل منهما على التحامل والانحراف وترك الإنصاف، أو الإطراء والافتراء، فذلك شر الأمور التي تَدْخُل على القائم بذلك الآفةُ منها[٢].

والمتقدمون سالمون منه غالباً، منزهون عنه لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم، وهو مجانب لأهل الدين وطرائقهم.

(فالجرح) والتعديل خَطِرٌ؛ لأنك إن عدَّلت بغير تَثبّتٍ كنتَ كالمُثبِتِ حكماً ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب. وإنْ جرحتَ بغير تحرّزٍ أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بِمِيسَم سوء يبقى عليه عاره أبداً[٣] وهو في الجرح بخصوصه **(أيّ خَطَرٍ)** بفتح المعجمة ثم المهملة من قولهم: خاطر بنفسه، أي أشرف على هلاكها فإن فيه ـ مع حق الله ورسوله ـ حَقَّ آدمي، وربما يناله ـ إذا كان بالهوى ومجانبة الاستواء ـ الضررُ في الدنيا قبل الآخرة، والمقت بين الناس والمنافرة؛ كما اتفق لأبي شامة[٤] فإنه كان ـ مع كونه عالماً راسخاً في العلم، مقرئاً محدثاً نحوياً، يكتب الخط المليحَ المتقنَ، مع التواضعِ والانطراحِ

---

(١) «الاقتراح» (٣٢٨).

(٢) ذكر ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (٣٣١ ـ ٣٤٤) خمسة وجوه تدخل الآفة منها إلى علم الجرح. وقد لخصها المصنف هنا.

(٣) من كلام الحافظ ابن حجر في «النزهة» (١٣٦).

(٤) المحدث العلامة، أبو القاسم/ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، الدمشقي. مات سنة: (٦٦٥). «فوات الوفيات» (٢/ ٢٦٩)، و«الأعلام» (٤/ ٧٠).

والتصانيف العِدَّة ـ كثيرَ الوقيعة في العلماء والصلحاء وأكابر الناس، والطعن عليهم، والتنقص لهم، وذكر مساويهم، وكونه عند نفسه عظيماً، فصار ساقطاً من أعين كثير من الناس، ممن علم منه ذلك، وتكلموا فيه، وأدى ذلك إلى امتحانه بدخول رجلين جليلين عليه داره في صورة مستفتيين، فضرباه ضرباً مبرحاً إلى أن عيل صبره ولم يغثه أحد[١].

ونحوه ما اتفق لبعض العصريين ممن لم يبلغ في العلم مبلغ الذي قبله بيقين، فإنه أكثر الوقيعة في الناس بدون تدبرٍ ولا قياس، فأُبعد عن البلد، وتزايد به الألم والنكد، ومع ذلك فما كفّ حتى ثقل على الكافة وما خف، وارتقى لحجة الإسلام فضلاً عمَّن يليه من الأئمة الأعلام، فلم يلبث أن مات وما اشتفى من تلك النكايات[٢]، والله تعالى يقينا شرور أنفسنا، وحصائد ألسنتنا.

ولما في الجرح من الخطر؛ لمَّا جيء للتقيِّ ابن دقيق العيد بالمحضَر المُكْتَتَبَ في التقيِّ ابن بنت الأعز[٣] ليكتب فيه امتنع منها أشدَّ امتناع مع ما كان بينهما من العداوة الشديدة. بل وأغلظ عليهم في الكلام وقال: «ما يحل لي أن أكتب فيه»، وردَّه. فتزايدت جلالته بذلك، وعُدَّ في موفور ديانته وأمانته. وانتفع ابن بنت الأعز[٤] بذلك[٥]. وكيف لا؟! والتقي هو القائل ـ مما أحسن فيه ـ:

«أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقَفَ على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام»[٦].

---

(١) «فوات الوفيات» (٢/ ٢٧١).

(٢) ما دام المؤلف رحمه الله قد ستره، فالحَذْوُ حَذْوَه حسنٌ، ولا يمكن أن يريد به السيوطي، لكونه إنما مات بعد السخاوي.

(٣) هو القاضي الفقيه/ عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن خليفة، المصري الشافعي، أبو القاسم، المتوفى سنة: (٦٩٥). «فوات الوفيات» (٢/ ٢٧٩)، و«الأعلام» (٤/ ٨٨)، والأعز: بالعين المهملة، وآخره زاي.

(٤) في (س): (الأغر). بالراء. من الناسخ.

(٥) حيث حقن دمه فلم تضرب عنقه. وانظر القصة في: «الوافي بالوفيات» (٤/ ١٩٦) في ترجمة تقي الدين ابن دقيق العيد.

(٦) «الاقتراح» (٣٤٤).

ونحوه قول بعضهم: «من أراد بي سوءاً جَعَله[١] الله محدِّثاً أو قاضياً».

٩٨١ (ومع[٢] ذا) أي كون الجرح والتعديل خطراً فلا بد منه، (فالنصح) في الدين لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين (حق) واجب، يثاب متعاطيه إذا قصد به ذلك، سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة، وهذا منه؛ لقول الإمام أحمد لأبي تراب النخشبي ـ حين عذله عن ذلك بقوله: لا تغتب[٣] الناس ـ: «ويحك! هذه نصيحة وليست غيبة»[٤]. وقد قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾[٥]، وأوجب الله الكشف والتَّبيّن عند خبر الفاسق بقوله: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[٦]، وقال النبي ﷺ في الجرح: «بئس أخو العشيرة»[٧]. وفي التعديل: «إن عبد الله رجلٌ صالح»[٨]، إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين.

ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جوازه، بل عُدَّ من الواجبات؛ للحاجة إليه.

وممن صرح بذلك النووي[٩]، والعز بن عبد السلام «ولفظه في قواعده: «القدح في الرواة واجبٌ لما فيه من [دفع][١٠] إثبات الشرع [بقول من لا يجوز إثبات الشرع به][١١]، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام.

---

(١) يعني: فجعله. وهذا دعاء منه عليه.

(٢) في (م): (ومع هذا). من الناسخ.

(٣) في (س): (ويحك لا تغتب).

(٤) «الكفاية» (٤٥).

(٥) من الآية: (٢٩) من سورة الكهف.

(٦) من الآية: (٦) من سورة الحجرات.

(٧) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الأدب»: باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً (١/ ٤٥٢ ح ٦٠٣٢)، ومسلم في «البر والصلة»: باب مداراة من يتقى فحشه (٤/ ٢٠٠٢ ـ ح٧٣) من حديث عائشة ﵂.

(٨) متفق عليه أخرجه البخاري ـ واللفظ له ـ في «فضائل الصحابة»: باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب (٧/ ٩٠ ـ ح٣٧٤٠)، ومسلم في «فضائل الصحابة»: باب من فضائل ابن عمر (٤/ ١٩٢٧ ـ ح١٣٩) من حديث حفصة ﵂.

(٩) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٤٢).

(١٠) و(١١) ما بين المعكوفين ليس في النسخ، وأضفته من «قواعد الأحكام» (١/ ٩٧) لاستقامة الكلام.

وكذلك كل خبر يجوِّز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه. وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة؛ لحفظ الحقوق من الدماء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق»[١].

وتكلم في الرجال ـ كما قاله الذهبي[٢] ـ جماعة من الصحابة ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين، ولكنه في التابعين ـ أي بالنسبة لمن بعدهم ـ بقلَّة؛ لقلَّة الضعف في متبوعهم[٣]، إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور، والمختار الكذاب.

فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضُعفوا غالباً من قِبَل تحمّلهم وضَبطهم للحديث[٤]، فتراهم يرفعون الموقوفَ، ويرسلون كثيراً، ولهم غلط، كأبي هارون العبدي.

فلما كان عند آخر عصر التابعين ـ وهو حدود الخمسين ومائة ـ تكلَّم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة، فقال أبو حنيفة: «ما رأيت أكذبَ من جابر الجُعفي»[٥]. وضَعَّف الأعمشُ جماعةً ووثَّق آخرين. ونظر في الرجال شعبةُ، وكان متثبتاً، لا يكاد يروي إلا عن ثقة. وكذا كان مالك.

وممن إذا قال في هذا العصر قُبل قوله: معمر، وهشام الدَّسْتَوائي، والأوزاعي، والثوري، وابن الماجشون، وحماد بن سلمة، والليث وغيرهم.

---

(١) المصدر السابق مع بعض التصرف.

(٢) ضمن رسالته: (ذكر من يعتمد قوله في «الجرح والتعديل»، مطبوعة ضمن أربع رسائل في «علوم الحديث» بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وتلك الرسالة هي عمدة هذا المبحث رجالاً وكلاماً، وسأشير إلى موضع انتهائها في محله إن شاء الله، ثم إنَّ أصلَ رسالة الذهبي تلك: ما ذكره ابن عدي في «مقدمة الكامل» (١/ ٦١ ـ ١٤٧) تحت عنوان: «ذكر من استجاز تكذيب من تبيّن كذبه...».

(٣) كذا في النسخ: (متبوعهم) من غير ياء الجمع.

(٤) قال الذهبي في «رسالته» الآنفة (ص١٦١): (أو لبدعة فيهم).

(٥) «المجروحين» (١/ ٢٠٩).

ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء كابن المبارك، وهُشَيم، وأبي إسحاق الفَزَاري، والمعافَى بن عمران الموصلي، وبشر بن المفضل، وابن عيينة وغيرهم.

ثم طبقة أخرى في زمانهم كابن عُلَية، وابن وهب، ووكيع.

ثم انتدب في زمانهم أيضاً لنقد الرجال الحافظان الحجتان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، فمن جَرَحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثّقاه فهو المقبول، ومن اختلفا فيه ـ وذلك قليل ـ اجتُهد في أمره.

ثم كان بعدهم ـ ممن إذا قال سُمع منه ـ إمامُنا الشافعي، ويزيد بن هارون، وأبو داود الطيالسي، وعبد الرزاق، والفِرْيابي، وأبو عاصم النبيل.

وبعدهم طبقة أخرى كالحميدي، والقعنبي، وأبي عبيد، ويحيى بن يحيى، وأبي الوليد الطيالسي.

ثم صُنِّفت الكتب ودُوِّنت في الجرح والتعديل، والعلل، وبُيِّن من هو في الثقة والتثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم، ومن هو ليّن، كمن يوجعه رأسه وهو متماسك يُعدُّ من أهل العافية، ومن صفته كمحموم ترجَّح إلى السلامة[١]، ومن صفته كمريضٍ شبعان من المرض، وآخر كمن سقط قواه وأشرف على التلف، وهو الذي يسقط حديثه.

وولاة الجرح والتعديل بَعْدَ مَنْ ذكرنا: يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ، ومن ثَم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال، كما اختلف اجتهاد الفقهاء، وصارت لهم الأقوال والوجوه، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال.

ومن طبقته أحمدُ بن حنبل، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع.

وكذا تكلم في الجرح والتعديل أبو عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي في «طبقاته» بكلام جيد مقبول.

وأبو خيثمة زهير بن حرب له كلام كثير، رواه عنه ابنه أحمد وغيره.

---

(١) أي مال إليها.

وأبو جعفر [عبد الله][1] بن محمد [النفيلي][2] حافظ «الجزيرة» الذي قال فيه أبو داود: «لم أر أحفظ منه»[3].

وعلي بن المديني، وله التصانيف الكثيرة في العلل والرجال. ومحمد بن عبد الله بن نُمير الذي قال فيه أحمد: «هو درة العراق»[4].

وأبو بكر ابن أبي شيبة صاحب «المسند»، وكان آية في الحفظ يُشبَّه بأحمد في المعرفة.

وعبيد الله بن عمر القواريري الذي قال فيه صالح جَزَرة: «هو أعلم مَنْ رأيتُه بحديث أهل البصرة»[5].

وإسحاق بن راهويه إمام «خراسان». وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ، وله كلام جيد في الجرح والتعديل. وأحمد بن صالح الطبري حافظ «مصر»، وكان قليل المثل. وهارون بن عبد الله الحمَّال. وكلهم[6] من أئمة الجرح والتعديل.

ثم خَلَفَهم طبقة أخرى متصلة بهم، منهم: إسحاق الكوسج، والدارمي، والذهلي، والبخاري، والعجلي الحافظ نزيل المغرب.

ثم من بعدهم أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، ومسلم، وأبو داود السجستاني، وبقي بن مخلد، وأبو زرعة الدمشقي، وغيرهم.

ثم من بعدهم: عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي له مصنَّف في الجرح والتعديل قوي النفَس ـ كأبي حاتم ـ، وإسحاق بن إبراهيم الحربي، ومحمد بن وضَّاح الأندلسي حافظ «قرطبة»، وأبو بكر ابن عاصم، وعبد الله بن

---

(١) في جميع النسخ: (عُبيد الله) مصغراً، وهو خطأ صوابه: (عبد الله) ـ مكبراً ـ كما في مصادر ترجمته، ومنها: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٩٠)، و«التقريب» وغيرهما.

(٢) في (جميع النسخ: (النبيل)، وهو خطأ، صوابه: النفيلي، كما في مصادر ترجمته الآنفة.

(٣) «تهذيب الكمال» (١٦/ ٩٠)، وفي الحاشية أحال على «سؤالات أبي داود: ٥/ الورقة ٢٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٧).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٢٢).

(٦) في (س): (وهم).

أحمد، وصالح جَزَرة، وأبو بكر البزار، وأبو جعفر محمد بن عثمان ابن أبي شيبة، وهو ضعيف لكنه من أئمة هذا الشأن، ومحمد بن نصر المروزي.

ثم من بعدهم: أبو بكر الفريابي، والبَرْديجي، والنسائي، وأبو يعلى، والحسن بن سفيان، وابن خزيمة، وابن جرير الطبري، والدولابي، وأبو عَرُوبة الحراني، وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا، وأبو جعفر العُقيلي.

ثم طبقة أخرى، منهم: ابن أبي حاتم، وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادي الحافظ شيخ الدارقطني، وابن عُقدة، وعبد الباقي بن قانع.

ثم من بعدهم: أبو سعيد ابن يونس، وابن حبان البُستي، والطبراني، وابن عدي الجرجاني ومصنَّفه في الرجال إليه المنتهى في الجرح كما تقدم[١].

ثم بعدهم: أبو علي الحسين بن محمد الماسَرْجسي النيسابوري، وله مسند معلَّل في ألفٍ وثلاثمائة جزء، وأبو الشيخ ابن حَيَّان، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو أحمد الحاكم، والدارقَطني وبه خُتم معرفة العلل.

ثم بعدهم أبو عبد الله ابن منده، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو نصر الكلاباذي، وأبو المطرِّف عبد الرحمن بن فُطَيس قاضي «قرطبة»، وله «دلائل السنة» في خمس مجلدات، و«فضائل الصحابة» كما أسلفته هناك[٢]، وعبد الغني بن سعيد، وأبو بكر ابن مردويه الأصبهاني، وتمَّام الرازي.

ثم بعدهم: أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس البغدادي، وأبو بكر البرقاني، وأبو حازم العَبْدُوي[٣] وقد كتب [عن][٤] عشرة أنفس عشرة آلاف جزء ـ، وخلف بن محمد الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو الفضل

(١) في بداية الكلام على هذا النوع.

(٢) (ص٦٤).

(٣) نسبة إلى (عبدويه)، قال السمعاني في «الأنساب» (٨/ ٣٥٣): (فإن قيل ـ كما يقول النحويون ـ: «عَبَدَوَيْه» فالنسبة إليها: عبدَوي، بفتح الدال، وإن قيل ـ كما يقول المحدثون ـ: «عبدُويه» بضم الدال فالنسبة إليها: عَبْدويي).

(٤) في النسخ: (عنه)، وهو خطأ، وقد جاءت العبارة عن أبي حازم في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٧٣) بلفظ: (كتبت بخطي عن عشرة من شيوخي عشرة آلاف جزء، عن كل واحد ألف جزء).

الفلكي وله كتاب «الطبقات» في ألف جزء، وأبو القاسم حمزة السهمي، وأبو يعقوب القَرَّاب، وأبو ذر الهرويان.

ثم بعدهم: أبو محمد الحسن بن محمد الخلَّال البغدادي، وأبو عبد الله الصوري، وأبو سعد السمان، وأبو يعلى الخليلي.

ثم بعدهم[1]: ابن عبد البر، وابن حزم الأندلسيان، والبيهقي، والخطيب.

ثم أبو القاسم سعد بن محمد الزَّنْجاني، وشيخ الإسلام الأنصاري، وأبو صالح المؤذن، وابن ماكولا، وأبو الوليد الباجي ـ وقد صنَّف في الجرح والتعديل وكان علّامة حجة ـ، وأبو عبد الله الحُميدي، وابن مفوّز المَعَافري الشاطبي، ثم أبو الفضل ابن طاهر المقدسي، وشجاع بن فارس الذُّهلي، والمؤتَمَن بن أحمد بن علي الساجي، وشيرُويه الديلمي الهروي ـ مصنِّف «تاريخ هراة» ـ، وأبو علي الغسَّاني.

ثم بعدهم: أبو الفضل بن ناصر السَّلَامي، والقاضي عياض، والسِّلَفي، وأبو موسى المديني، وأبو القاسم ابن عساكر، وابن بَشْكُوال.

ثم بعدهم: عبد الحق الإشبيلي، وابن الجوزي، وأبو عبد الله ابن الفَخّار المالِقي، وأبو القاسم السُّهيلي.

ثم أبو بكر الحازمي، وعبد الغني المقدسي، والرُّهاوي، وابن مفضّل المقدسي.

ثم بعدهم: أبو الحسن ابن القطان، وابن الأنماطي، وابن نُقطة، وابن الدُّبَيْثي، وابن خليل الدمشقي، وأبو بكر ابن خَلْفون الأزدي، وابن النجار.

ثم الزكي المنذري، والبِرْزالي، والصَّرِيفيني، والرشيد العطار، وابن الصلاح، وابن الأبّار، وابن العَديم، وأبو شامة، وأبو البقاء خالد بن يوسف النابُلسي، وابن الصابوني.

ثم بعدهم: الدِّمياطي، وابن الظاهري، والمَيْدُومي ـ والد الصدر ـ، وابن دقيق العيد، وابن فَرَح[2]، وعُبيد الإسْعِرْدي.

---

(١) في (س): (ثم من بعدهم).

(٢) فرح بالفاء والراء المفتوحتين، وآخره حاء مهملة، وجاء في النسخ: (فرج) بالجيم، =

ثم بعدهم: سعد الدين الحارثي، والمِزي، وابن تيْمية، والذهبي، وصفي الدين القرافي، وابن البِرْزالي، والقطب الحلبي، وابن سيد الناس[١].

في آخرين من كل طبقة، منهم ـ في شيوخ شيوخنا ـ: المصنف[٢]، ثم تلميذه شيخنا[٣]، وفاق في ذلك على جميع من أدركه، وطُوي البساط بعده إلا لمن شاء الله، ختم الله لنا بخير، فعدَّلوا وجرحوا، ووهَّنُوا وصححوا، ولم يحابوا أباً ولا ابناً ولا أخاً، حتى إن ابن المديني سُئل عن أبيه فقال: «سلوا عنه غيري»، فأعادوا فأطرق ثم رفع رأسه فقال: «هو الدِّين؛ إنه ضعيف»[٤].

وكان وكيع بن الجراح؛ لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روى عنه[٥].

وقال أبو داود صاحب «السنن»: «ابني عبد الله كذاب»[٦] ـ وإن أَوَّلْناه في غير هذا الكتاب[٧] ـ، ونحوه قول الذهبي في ولده أبي هريرة: «إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه»[٨]. وقال زيد بن أبي أُنيسة ـ كما في مقدمة «مسلم» ـ: «لا تأخذوا عن أخي»[٩] يعني يحيى المذكورَ بالكذب[١٠].

نعم، «في الخلفاء وآبائهم وأهليهم ـ كما قاله الذهبي في ترجمة داود بن علي بن عبد الله بن عباس من «تاريخ الإسلام»[١١] له ـ قوم أعرض أهل الجرح

= وهو خطأ، انظر: «تبصير المنتبه» (٣/ ١٠٧٢)، والمراد به أحمد بن فرح الإشبيلي.

(١) إلى هنا انتهى ما أخذه المؤلف من رسالة الذهبي (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل سوى قوله: (والذهبي) فهذه من إضافة المؤلف، ثم إن كلام المؤلف هنا مختصر من رسالة له بعنوان: (المتكلمون في الرجال) وهي مطبوعة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وقد ترجم المحقق لكل شخص فيها ترجمة مختصرة.

(٢) يعني الحافظ العراقي مصنف (الألفية). (٣) يعني الحافظ ابن حجر.

(٤) «المجروحين» (٢/ ١٥).

(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٣٤). (٦) «الكامل» لابن عدي (٤/ ١٥٧٧).

(٧) يعني ذكرنا تأويلاً لهذه الكلمة وتفسيراً.

(٨) واسم ابنه: عبد الرحمن، شهاب الدين مات سنة ٧٩٩، «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٤١)، و«إنباء الغمر» (٣/ ٣٥٠)، ولم أقف على قول الذهبي.

(٩) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٧). (١٠) المصدر السابق.

(١١) حوادث سنة: (١٢١ ـ ١٤٠، ص٤١٢).

والتعديل عن كشف حالهم خوفاً من السيف والضرب، قال: «وما زال هذا في كل دولة قائمة، يصف المؤرخ محاسنها ويغضي عن مساوئها، هذا إذا كان ذا دين وخير، فإن كان مدَّاحاً مداهناً لم يلتفت إلى الورع، بل ربما أخرج مساوئ الكبير وهناته في هيئة المدح والمكارم والعظمة، فلا قوة إلا بالله»[1].

ولا شك أن في المتكلمين في ذلك من المتأخرين من كان من الورع بمكان، كالحافظ عبد الغني [صاحب][2] «الكمال في معرفة الرجال» المخرَّج لهم في «الكتب الستة»، الذي هذَّبه المزي[3]، وصار كتاباً حافلاً عليه معوَّل من جاء بعده، واختصره شيخنا[4]، وغيره[5].

ومن المتقدمين من لم يُشَك في ورعه كالإمام أحمد، بل قال: «إنه أفضل من الصوم والصلاة»[6]، وابن المبارك فإنه قال: «لو خُيرت بين أن أدخل الجنة، وبين أن ألقى عبد الله بن المحرَّر لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرةٌ أحبَّ إليَّ منه»[7].

وابن معين، مع تصريحه بقوله: «إنا لنتكلم في أناس قد حطوا رحالهم في الجنة»[8].

والبخاري القائل: «ما اغتبتُ أحداً مُذ علمتُ أن الغيبة حرام»[9].

وحجتهم: التوصل بذلك لصون الشريعة، وأن حق الله ورسوله هو المقدم.

(**ولقد أحسن**) الإمام (**يحيى**) بن سعيد القطان (**في جوابه**) لأبي بكر ابن خلاد حين قال له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثَهم خُصماءَك عند الله يوم القيامة؟ (**وسدّ**) بمهملتين أُولاهما مفتوحة، أي وُفِّق للسداد وهو

---

(١) نهاية كلام الذهبي ﷺ في المصدر السابق.
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س). (٣) يعني في كتابه: (تهذيب الكمال).
(٤) يعني الحافظ ابن حجر في كتابه: (تهذيب التهذيب).
(٥) كالذهبي في كتابه: «تذهيب التهذيب». (٦) «الإعلان بالتوبيخ» (٩٤).
(٧) «المجروحين» (١/ ٦٧) و«الكامل» لابن عدي (٤/ ١٤٥١).
(٨) «علوم الحديث» (٣٥١)، و«السير» (١٣/ ٢٦٨).
(٩) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣)

الصواب والقصد من القول والعمل، حيث قال: (لأن يكونوا) أي المتروكون ٩٨٢ (خصماءَ لي أحب) إليَّ (من كون خصمي المصطفى) ﷺ (إذ لم أذُب) بفتح الهمزة وضم الذال المعجمة، ثم موحدة: أي أمنع الكذب عن حديثه وشريعته[١].

ولذا رأى رجل عند موت ابن معين النبي ﷺ وأصحابه مجتمعين، فسألهم عن سبب اجتماعهم فقال النبي ﷺ: «جئت لأصلي على هذا الرجل، فإنه كان يذب الكذب عن حديثي»، ونودي بين يدي نَعشه: هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله ﷺ[٢].

ثم رؤي في النوم[٣]، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي وأعطاني وحباني، وزوجني ثلاثمائة حوراء، وأدخلني عليه مرتين.

وقيل فيه:

ذهب العليمُ بعَيْب كل محدّث ... وبكل مختلف، وفي[٤] الإسناد

وبكل وهْمٍ في الحديث ومُشْكل ... يُعنَى به علماءُ كل بلاد[٥]

فإن قيل: قد شغف جماعة من المتأخرين القائمين بالتاريخ وما أشبهه كالذهبي ثم شيخنا بذكر المعائب ولو لم يكن المعاب من أهل الرواية، وذلك غيبةٌ محضة، ولذا تعقَّب ابنُ دقيق العيد ابنَ السمعاني في ذكره بعض الشعراء، وقَدَحَ فيه بقوله: «إذا لم يضطر إلى القدح فيه للرواية لم يجز»[٦]، ونحوه قول ابن المرابط: «قد دُوِّنت الأخبار، وما بقي للتجريح فائدة، بل انقطعت من رأس الأربعمائة»[٧]، ودَنْدَن هو وغيره ـ ممن لم يتدبر مقاله ـ بعيب المحدثين بذلك.

---

(١) «مقدمة الكامل» لابن عدي (١/ ١١٠)، و«الكفاية» (٤٤).

(٢) «المجروحين» (١/ ٥٦)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٨٦).

(٣) الذي رآه هو حبيش بن مبشر الفقيه، كما في المصدرين السابقين.

(٤) في (ح) و(م): (في). من الناسخ، لأن الوزن العروضي يختل بحذف (الواو).

(٥) تاريخ بغداد» (١٤/ ١٨٦)، وعزاها ـ بالإسناد ـ إلى بعض المحدثين.

(٦) «الإعلان بالتوبيخ» (٩٢).

(٧) قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٤/ ٤٥) في ترجمة ابن المرابط ـ محمد بن =

قلت: الملحوظ في تسويغ ذلك كونُه نصيحةً، ولا انحصار لها[1] في الرواية، فقد ذكروا من الأماكن التي يجوز فيها ذكر المرء بما يكره ـ ولا يُعدُّ ذلك غيبةً، بل هو نصيحة واجبة ـ أن تكون للمذكور ولاية لا يقوم بها على وجهها، إما بأن لا يكون صالحاً لها، وإما بأن يكون فاسقاً أو مغفلاً، أو نحو ذلك فيُذكر ليزال بغيره ممن يصلح، أو يكون مبتدعاً أو فاسقاً ويُرَى من يتردد إليه للعلم ويُخَاف عليه عَودُ الضرر من قِبله، فيُعلمه ببيان حاله[2].

ويلتحق بذلك المتساهل في الفتوى، أو التصنيف، أو الأحكام، أو الشهادات، أو النقل، أو المتساهل في ذكر العلماء، أو في الرُّشا والارتشاء إما بتعاطيه له، أو بإقراره عليه مع قدرته على منعه، وأكل أموال الناس بالحيل والافتراء، أو الغاصب لكتب العلم من أربابها، أو المساجد بحيث تصير ملكاً، أو غير ذلك من المحرمات، فكل ذلك جائز، أو واجب ذكره ليُحذَر ضرره.

وكذا يجب ذكرُ المتجاهر بشيء مما ذُكر ونحوه من باب أولى. قال شيخنا: «ويتأكد الذكر لكل هذا في حق المحدِّث؛ لأن أصل وضع فنّه بيانُ الجرح والتعديل، فمن عابه بذكره لعيب المجاهر بالفسق، أو المتصف بشيء مما ذكر فهو جاهل، أو ملبس، أو مشارك له في صفته، فيخشى أن يسري إليه الوصف»[3].

نعم، لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد، فقد قال العز ابن

= عثمان بن يحيى، المتوفى سنة: (٧٥٢) ـ: (رأيت بخطه جزءاً حطّ فيه على الذهبي، وترجمه ترجمة أفرط في ذمّه فيها، وتعقّبه برهان الدين ابن جماعة على الهامش. والله يرحم الجميع).

وجاء في التعليق على كلام الحافظ هذا في الحاشية من «لحظ الألحاظ» (٣٥٩) قول المعلق: (قد عاب ابن المرابط في جزئه هذا الذهبيَّ بثَلْبه الناس، وذكر مساوئهم، وقال: إن ذلك غيبة لا تجوز، وأن الجرح قد انقطعت فائدته من رأس الأربعمائة، وقسّم ـ يعني ابن المرابط ـ تاريخ الذهبي لأربعة أقسام، قسم منها محض غيبة.. إلى آخر ما ذكره).

(١) في (م): (له).

(٢) انظر لما تباح فيه الغيبة: «الإحياء» (٣/ ١٥٢)، و«الأذكار» للنووي (٢٩٢)، و«شرح النووي» لمسلم (١٦/ ١٤٢)، و«فتح الباري» (١٠/ ٤٦٨ ـ ٤٧٢).

(٣) «الإعلان بالتوبيخ» (٩٧).

عبد السلام في «قواعده»: «إنه لا يجوز للشاهد أن يُجَرَّح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليقدَّر بقدرها»[1].

ووافقه عليه القَرَافي[2]، وهو ظاهر.

وقد قسم الذهبي من تكلم في الرجال أقساماً:

فقسمٌ تكلموا في سائر الرواة، كابن معين وأبي حاتم.

وقسمٌ تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة.

وقسمٌ تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي.

قال: «وهم ـ الكل ـ على ثلاثة أقسام أيضاً:

١ ـ قسم منهم مُتَعنت في التوثيق، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثّق شخصاً فَعضَّ على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه. وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثّق ذاك الرجلَ أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً» يعني لا يكفي فيه قول ابن معين ـ مثلاً ـ: هو ضعيف، ولم يُبيِّن سببَ ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه. ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه»[3].

ومن ثم قال الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال[4] ـ: «ولم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة» انتهى[5].

---

(١) «قواعد الأحكام» (١/ ٩٧). (٢) «الفروق» (٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧).

(٣) «ذكر من يعتمد قوله في «الجرح والتعديل» للذهبي (١٥٨ ـ ١٥٩)، ومثَّل الذهبي لهذا القسم بابن معين، وأبي حاتم، والجوزجاني.
ثم ذكر القسمين الآتيين: الثاني والثالث.

(٤) ما بين المعترضين قاله الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» (١٣٦) في حق الإمام الذهبي. رحم الله الجميع.

(٥) «الموقظة» (٨٤)، وإليك سياق كلام الذهبي قال: (هذا الدين محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمداً ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة).

ولهذا كان مذهب النسائي: أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع[١] على تركه[٢]، كما تقدم[٣] مع توجيهه بما يحسن استحضاره هنا.

٢ ـ وقسم منهم مُتَسمح كالترمذي والحاكم[٤]. قلت: وكابن حزم فإنه قال في كلٍّ من أبي عيسى الترمذي وأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين: «إنه مجهول»[٥].

٣ ـ وقسم معتدلٌ كأحمد، والدارقطني، وابن عدي[٦].

٩٨٣ (و) لوجود المتُشدِّد ومُقَابِله نشأ التوقفُ في أشياءَ من الطرفين، بل (ربما رُدَّ كلام) كل من المعدل (والجارح) مع جلالته، وإمامته، ونقده، وديانته، إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعي رحمه الله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[٧]، فإنه ـ كما قال النووي ـ: لم يوثِّقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين[٨] لكن قد اعتذر الساجيُّ عن الشافعي بأنه لم يخرِّج عنه إلا في

(١) يعني الأكثر، كما قاله القاري في «شرح شرح النخبة» (٢٣٧).

(٢) «النزهة» (١٣٦)، وما ذكره الحافظ ابن حجر هنا بقوله: (ولهذا كان مذهب النسائي...) إلخ لا يظهر به تفسير كلمة الذهبي الآنفة، والتي أوردت سياقها كاملاً، وظاهر منها أن مقصوده ـ أعني الذهبي ـ أن الله قد حفظ هذا الدين فلم يقع إجماع على توثيق ضعيف، ولا تضعيف ثقة، بل إذا وثّق الضعيف أحدٌ ضعّفه آخرون، والعكس.

(٣) (١/ ١٥١).

(٤) قال الذهبي بعده ـ: (وأبي بكر البيهقي).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٨)، وذكر أن تجهيل الترمذي هو في كتاب الفرائض من (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال) لابن حزم.

(٦) قال الذهبي: (وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي؛ معتدلون منصفون).

(٧) الأسلمي، مولاهم. «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٤).

(٨) «الأسماء واللغات» (٣/ ١٠٤) في ترجمة إبراهيم نفسه. قلت: وهذا الاتفاق فيه نظر؛ إلا إن أُريد به: الأكثر، فنعم، فقد قال مالك: ليس في دينه بذاك.
وقال أحمد: لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه. كان يروي أحاديث منكرة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس فيضعها في كتبه.
وقال يحيى بن سعيد: كذاب. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة. وقال أيضاً: كذاب =

الفضائل[١]. يعني وهم يتسامحون فيها. وتُعقب بأن الموجود خلافُه[٢]. وابنُ حبان[٣] بأن مجالسته لإبراهيم كانت في حداثته[٤][٥].

= في كل ما روى. وقال النسائي: متروك.

ونحو هذا عن بشر بن المفضل، والبخاري، والجوزجاني وغيرهم مما أورده المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، وقبله ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٢)، وغيرهما.

لكن قال ابن عدي بعد ذلك: (سألت أحمد بن محمد بن سعيد (يعني ابن عُقدة) فقلت: تعلم أحداً أحسن القولَ في إبراهيم بن أبي يحيى غيرَ الشافعي؟ فقال لي: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي قال: سمعت حمدان بن الأصبهاني ـ يعني محمد بن سعيد ـ قلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم.

قال ابن عدي: ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة): نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيراً، وليس هو منكر الحديث.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكراً، إلا عن شيوخ يُحتملون، وقد حدّث عنه ابن جريج، والثوري، وعباد بن منصور، ومندل، وأبو أيوب يحيى بن أيوب المصري، وغيرهم من الكبار، ثم قال ـ بعد أن أورد جملة أحاديث لإبراهيم من طريق ابن جريج ومن معه وغيرهم، قال ـ: وهؤلاء ـ يعني ابن جريج ومن معه ـ أقدم موتاً منه، وأكبر سناً، وله أحاديث كثيرة، وله كتاب «الموطأ» أضعاف «موطأ» مالك، ونسخ كثيرة.

وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال، وقد نظرت أنا في أحاديثه، وتحرّيتها وفتّشتُ الكلّ منها فليس فيها حديث منكر، وإنما يُروَى المنكر ـ إذا كان ـ من قبل الراوي عنه، أو من قِبَل شيخه، لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثّقه الشافعي، وابن الأصبهاني، وغيرهما) انتهى.

قلت: فهذا الشافعي وابن الأصبهاني يوثقانه، وهذا ابن عقدة، وابن عدي قد نظرا في أحاديثه وفتشاها، ولم يجدوا فيها منكراً عنه، وإنما ـ إذا كان ـ فمن تلميذه أو شيخه.

(١) عزاه للساجي: الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦١)، ولفظه: (لم يخرّج الشافعي عنه حديثاً في فرض، إنما أخرج عنه في الفضائل).

(٢) المتعقّب هو ابن حجر في مصدره السابق، ولفظه: (قلت: هذا خلاف الموجود المشهود).

(٣) معطوف على (الساجي). أي: واعتذر ابن حبان.

(٤) «المجروحين» (١/ ١٠٧) في كلام طويل.

(٥) قلت: بل الأولى من كل ذلك ما جاء عن الشافعي نفسه فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢١) بسنده إلى الربيع بن سليمان قال: (سمعت الشافعي يقول: كان =

وعلى كل حال فقد اختار ابن الصلاح ـ كما مضى في محله[(١)] ـ أن الإمام الذي له أتباع يقلدونه فيما يذهب إليه إذا احتجَّ براوٍ ضعَّفه غيره كان ذلك الراوي حجةً في حق من قلَّد ذلك الإمام.

أو لتحامله (**كالنسائي**) بالإسكان للوزن، صاحب «السنن» (**في أحمد بن صالح**) أبي جعفر المصري الحافظ، المعروف بابن الطبري حيث جرَّحه ـ فيما نقله عنه ابنه[(٢)] عبد الكريم ـ بقوله: «ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بالكذب»[(٣)]. وقال في موضع آخر: «حدثنا معاوية بن صالح: سمعت ابن معين يقول[(٤)]: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف»[(٥)] انتهى. فإنه ـ كما قال أبو يعلى الخليلي ـ «ممن اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه: فيه تحامل»[(٦)]، قال: «ولا يقدح كلام أمثاله فيه»[(٧)]. وقال الذهبي في «الميزان»: «إنه آذى نفسه بكلامه فيه»[(٨)]. والناس كلُّهم متفقون على إمامته

= إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً. قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخرّ إبراهيم من بُعْد أحبّ إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث).

قلت: فالشافعي روى عنه لثقته عنده في حديثه، وإن كان قدرياً في رأيه. والله أعلم.

(١) (٢/١٩٣ ـ ١٩٤).

(٢) قال المزي في «تهذيب الكمال» (١/٣٤٦) في ترجمة أحمد بن صالح المصري: (وقال عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي عن أبيه: أبو جعفر أحمد بن صالح، مصري ليس بثقة ولا...).

(٣) «تهذيب الكمال» (١/٣٤٦)، و«الميزان» (١/١٠٤). وقال النسائي في كتابه: (الضعفاء والمتروكين) (٥٩): (ليس بثقة).

(٤) في (س): يقوله. من الناسخ.

(٥) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/٢٠٢) عن ابن يونس عن النسائي عن معاوية به. ثم تعقبه ابن يونس بقوله: (ولم يكن عندنا بحمد الله كما قال، ولم يكن له آفة غير الكبر). وانظر: «تهذيب الكمال»، و«الميزان» السابقين.

(٦) «الإرشاد» (١/٤٢٤)، ولفظه: (ثقة حافظ... وتكلَّم فيه أبو عبد الرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه: فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه).

(٧) **قلت**: بل كلام النسائي له وزنه واعتباره، لكن قعد به هنا مخالفته اتفاق الأئمة.

(٨) «الميزان» (١/١٠٣)، ولفظه: (الحافظ الثبت، أحد الأعلام، آذى النسائي نفسه بكلامه فيه).

وثقته[١]، واحتج به البخاري في «صحيحه»[٢]، وقال: «إنه ثقة صدوق ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمد وابن نمير وغيرهما يثبتونه. وكان يحيى - يعني ابن معين - يقول: سلوه فإنه ثبت»[٣].

وممن وثقه العجلي، وقال «صاحب سنة»[٤]، وأبو حاتم[٥]. وقال ابن يونس: «لم يكن عندنا كما قال النسائي، لم تكن له آفة غير الكبر»[٦].

والسبب في كلام النسائي فيه: ما ذكره أبو جعفر العُقيلي أن أحمد لم يكن يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فجاءه النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك، فأبى أحمد أن يأذن له، فعمد النسائي إلى جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنّع بها. ولم يضره ذلك[٧].

وكذا قال ابن عدي «سمعت محمد بن هارون [البرقي][٨] يقول: «إنه حضر مجلسه فطرده منه[٩]، فحمله ذلك على التكلم فيه»[١٠].

[قلت: والذي أراه في الاعتذار عن النسائي: أنه غير موافق لابن صالح على مذهبه في كونه لا يُحدث إلا من شُهِد عنده بعدالته - حسبما حكاه

---

(١) تقدم قريباً قول الخليلي، وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٠): (احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح، سوى أبي عبد الرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه).

(٢) برقم: (٧٣٧٥).

(٣) أخرجه عن البخاري: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠١) وفيه: (... كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نمير، وغيرهم.. أثبت).

(٤) «معرفة الثقات» (١/ ١٩٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٦).

(٦) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٢).

(٧) عزاها للعقيلي: ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢)، وانظر نحوها في: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٨)، وغيرها في «الكامل» لابن عدي (١/ ١٨٧).

(٨) في جميع النسخ: (الرقي). وهو خطأ صوابه: البرقي - بالموحدة قبل الراء - فكذا هو في «الكامل» لابن عدي (١/ ١٨٧) و«تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٠)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٧)، وانظر ترجمة البرقي هذا في «تكملة الإكمال» لابن نقطة (١/ ٣٨٨).

(٩) يعني: أن النسائي حضر مجلس أحمد بن صالح، فطرده أحمد.

(١٠) «الكامل» (١/ ١٨٧).

مسلمة بن قاسم[١] ـ ويروى أن ذلك منه وسيلة لكتم العلم، سيما حيث فهم منه أن التعاظمَ والكبرَ مُوجَبُه، حتى وصفه بُندار بسوء الخلق[٢].

وعلى كل حال فهو مجتهد، ومأجور][٣].

وأما ما رواه من كلام ابن معين فيه فجزم ابن حبان بأنه اشتبه عليه، فالذي تكلم فيه ابنُ معين إنما هو أحمد بن صالح الشمُومي[٤] المصري، شيخ بـ «مكة» كان يضع الحديث، سأل معاويةُ[٥] عنه يحيى.

فأما هذا فهو يقارن ابنَ معين في الحفظ والإتقان[٦]. وقوّاه شيخنا[٧] بنقل البخاري في هذا عن ابن معين ـ كما حكيناه[٨] ـ أنه ثَبْتٌ.

على أن ابن يونس قد رد قولَ ابن معين ـ أَنْ لَوْ كان في أبي جعفر ـ بقوله: «لعل ابنَ معين لا يدري ما الفلسفة؟ فإنه ليس من أهلها»[٩]. ولذا كان

---

(١) حكاية مسلمة بن القاسم هذه أوردها المزي في «تهذيب الكمال» (١/٣٤٨) قال: (وكان سبب تضعيف النسائي له أن أحمد بن صالح كان لا يحدّث أحدا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة... فأتى النسائيُ ليسمع منه، فدخل بلا إذن ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره، وأمر بإخراجه، فضعّفه النسائي لهذا).

(٢) أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠١) بسنده إلى بُندار أنه قال: (كتبت إلى أحمد بن صالح خمسين ألف حديث ـ أي إجازة ـ وسألته أن يُجيز لي أو يكتب لي بحديث مخرمة بن بُكير، فلم يكن عنده من المروءة ما يكتب بذاك إليّ).
ثم علّق عليه الخطيب بقوله: (قلت: وأرى هذا الحديث قاله بندار في أحمد بن صالح ـ من تركه مكاتبته مع مسألته إياه ذلك ـ إنما حمله عليه سوء الخلق) اهـ. فهذا الوصف ـ فيما يظهر ـ هو من الخطيب وليس من بندار، لا سيما أن لفظ المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٩) نقلاً عن الخطيب: (نرى أن هذا الذي قاله بندار...) إلخ. والله أعلم.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ح) و(س) و(م).

(٤) مترجم في: «المجروحين» (١/ ١٤٩)، و«الميزان» (١/ ١٠٥)، وغيرهما، و«الشمومي» بشين معجمة ثم واو بين ميمين، وقيل: بنون بعد الواو.

(٥) يعني معاوية بن صالح المتقدم قبلُ. (٦) «الثقات» (٨/ ٢٥).

(٧) يعني في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢). (٨) قبل (١٥) تعليقة.

(٩) أخرج الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٢) عن ابن يونس قول ابن معين: =

الجهل بالعلوم ومراتبها، والحق والباطل منها أحدَ الأوجه الخمسة التي تدخل الآفةُ منها في ذلك، كما ذكره ابن دقيق العيد، وقال: «إنه محتاج إليه في المتأخرين أكثر؛ لأن الناس انتشرت بينهم أنواع من العلوم المتقدمة والمتأخرة حتى علوم الأوائل، وقد علم أن علوم الأوائل قد انقسمت إلى حق وباطل، فمن الحق: علم الحساب والهندسة والطب، ومن الباطل ما يقولونه في الطبيعيات وكثيرٍ من الإلٰهيات، وأحكام النجوم، وقد تحدَّث في هذه الأمور أقوام، فيحتاج القادح بسبب ذلك أن يكون مميزاً بين الحق والباطل، لئلا يكفِّر من ليس بكافر، أو يقبل رواية الكافر.

والمتقدمون قد استراحوا من هذا؛ لعدم شيوع هذه الأمور في زمانهم»[١].

ونحوه قول غيره[٢]: إنه مما ينبغي اعتماده في الجارح والمعدل: أن يكون عالماً باختلاف المذاهب، فيجرح عند المالكي ـ مثلاً ـ بشرب النبيذ متأولاً؛ لأنه يراه قادحاً دون غيره، إذ لو لم نعتبر ذلك لكان الجارح والمعدل غارًّا لبعض الحكام حتى يحكم بقول من لا يرى قبول قوله. وهو نوع من الغش.

وهنا لطيفة معترضة، وهي أن أحمد بن صالح هذا تكلم في حرملة صاحب الشافعي. فقال ابن عدي: «إنه تحامل عليه. وسببه: أن أحمد سمع في كتب حرملة من ابن وهب، فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولدت بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل «مصر» لم يحدثه أحمد بن صالح»[٣]. قال: «وما رأينا أحداً جمع بينهما»[٤]. وكأن مراده من

= (أحمد بن صالح كذاب يتفلسف)، ثم عقَّب ابن يونس على ذلك بقوله: (لم يكن ـ يعني أحمد بن صالح ـ عندنا بحمد الله كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكبر). وانظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٥)، و«السير» (١٢/ ١٦٥)، وقد تقدم قول ابن يونس هذا قبل تسع عشرة تعليقة.

(١) «الاقتراح» (٣٤١ ـ ٣٤٢)، وهو الوجه الرابع.
(٢) لم أقف عليه قائلاً، وقولاً.
(٣) «الكامل» لابن عدي (١/ ١٨٦).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٨٦٦).

الغرباء، وإلا فقد جمع بينهما أحمد بن رِشْدين شيخ الطبراني[(١)].

فجوزي أحمد بن صالح بما تقدم[(٢)].

ولنرجع لما نحن فيه: ولذا قيل في كل من الجرح والتعديل: إنه لا يقبل إلا مفسَّراً لا سيما وقد استُفسِر جماعة ممن جرَّح أو عدَّل فذكروا ما لا يقتضي واحداً منهما[(٣)] ـ كما تقرر في «معرفة من تقبل روايته»[(٤)] مع فوائد مهمة. وأن المعتمد قبولهما من العارف بأسبابهما بدون تفسير ـ في آخرين غير النسائي من الحفاظ المتقدمين وغيرهم، أورد ابن عبد البر في «جامع العلم» له عنهم أموراً كثيرة، وحكم بأنه لا يلتفت إليها، وحمل بعضها على أنها خرجت عن غضب وحَرَج من قائلها، أو نحو ذلك[(٥)].

٩٨٤ **(فربما كان لجرح مخرج)** أي مخلص صحيح يزول به، ولكن **(غطَّى عليه السخط)** وحجب عنه الفكر **(حين يحرَج)** بحاء مهملة، ثم راء مفتوحة وجيم، أي يضيق صدره بسبب ما ناله؛ لأن الفَلَتات من الأنفس لا يُدَّعى العصمة منها، فإنه ربما حصل غَضَبٌ لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة لفظ، فحبُّك الشيء يُعمي ويُصم[(٦)]، لا أنهم مع جلالتهم ووفور ديانتهم تعمَّدوا القدح بما يعلمون بطلانه، حاشاهم، وكلٌّ تقي من ذلك.

---

(١) قاله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٣٠).

(٢) من وقوع النسائي فيه.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ «الكفاية» (١١٠) ففيها: (باب ذكر بعض أخبار من استُفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة).

(٤) (٢/ ١٧٧).

(٥) عقد ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) باباً بعنوان: (حكم قول العلماء بعضهم في بعض) (٢/ ١٥٠ ـ ١٦٢).

(٦) في هامش (س): (وعين الرضا عن كل عيب كليلة ـ كما أن عين السخط تبدي المساويا).

قلت: وقوله: (حبك الشيء يعمي ويصم) جاء مرفوعاً إلى النبي ﷺ من حديث أبي الدرداء ﷺ أخرجه أبو داود في «الأدب»: باب في الهوى ٥/ ٣٤٦ ـ ح٥١٣٠)، وأحمد (٥/ ١٩٤)، وغيرهما. وفي سنده أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف، وللتوسع في تخريجه والكلام عليه انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (١٨٦٨)، و«مسند أحمد» (٣٦/ ٢٤) ومعناه: النهي عن حب ما لا ينبغي الإغراق في حبه.

ثم إن أكثر ما يكون هذا الداء في المتعاصرين، وسببه غالباً ـ مما هو في المتأخرين أكثر ـ: المنافسة في المراتب.

ولكن قد عقد ابن عبد البر في «جامعه» باباً لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأى أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيانٍ واضح[١]. فإن انضم لذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول، «ولو كان سببَ تلك العداوة الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل «الكوفة» رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النَّصب[٢]، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلِقٍ وعبارة طَلِقة، حتى إنه أخذ يُلَيِّن مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله، أو أكثر[٣] منه، فوَثَّق رجلاً ممن ضعَّفه هو قُبل التوثيق.

ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض فيُتأَنّى في جرحه لأهل «الشام»؛ للعداوة البينة في الاعتقاد»[٤].

وكذا كان ابن عقدة شيعياً، فلا يُستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض.

ولذا كانت المخالفة في العقائد أحدَ الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها، فإنها ـ كما قال ابن دقيق العيد ـ: «أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبيةً اعتقدوها ديناً يتدينون ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير، أو التبديع».

قال: «وهذا موجود كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين»[٥]، بل قال

---

(١) تقدم ـ في التعليقة قبل السابقة ـ ذكر عنوان ذلك الباب، مع بيان موضعه.

(٢) انظر مناقشة رأي الحافظ هذا في تقديم السيد صبحي البدري السامرّائي لكتاب: «أحوال الرجال» (١٤ ـ ١٧) للجوزجاني.

(٣) كذا في النسخ: (أكثر) بالمثلثة، والذي في «اللسان» (١٦/١) لابن حجر: (أكبر) بالموحدة.

(٤) قاله الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (١٦/١).

(٥) «الاقتراح» (٣٣٣).

شيخنا: «إنه موجود كثيراً قديماً وحديثاً»[١].

ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك، فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة، وحكينا كلام الشافعي هناك آخر المسألة[٢].

ويلتحق بهذا ـ مما جعله ابن دقيق العيد وجهاً مستقلاً ـ الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض، قال: «وهذه غَمرة لا يخلص منها إلا العالم الوافي بشواهد الشريعة. ولا أَحصرُ ذلك في العلم بالفروع المذهبية فإن كثيراً من أحوال المحققين[٣] من الصوفية لا يفي بتمييز حقه من باطله علم الفروع، بل لا بدَّ مع ذلك من معرفة القواعد الأصولية، والتمييز بين الواجب والجائز، والمستحيل العقلي والمستحيل العادي؛ فقد يكون المتميز في الفقه جاهلاً بذلك حتى يَعدُّ المستحيل عادةً مستحيلاً عقلاً، وهذا المقام خَطِرٌ شديد؛ فإن القادح في المُحقِّ من الصوفية معادٍ لأولياء الله، وقد قال فيما أخبر عنه نبيه ﷺ: «من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة»[٤]، والتاركُ لإنكار الباطل مما يسمعه عن بعضهم تاركٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عاصٍ لله تعالى بذلك، فإن لم ينكر بقلبه فقد دخل تحت قوله ﷺ: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل[٥]»[٦].

فإذا انضما ـ أعني الاختلافَ بين المتصوفة وأهل علم الظاهر، والمخالفة في العقائد ـ مع الوجهين الماضيين ـ وهما: الجهل بمراتب العلوم، والغرض

(١) «النزهة» (١٣٦).

(٢) (٢/).

(٣) كذا في النسخ: (المحققين). بقافين بعد الحاء المهملة، ومثله في المطبوع من «الاقتراح ـ ٣٣٨»، والظاهر أنها: (المحقين) بقاف واحدة، كما في «التعليق على الموقظة» (٨٨) ويشهد لذلك قوله الآتي: (فإن القادح في المحق من الصوفية). والله أعلم.

(٤) أخرجه البخاري في «الرقاق»: باب التواضع (١١/ ٣٤٠ ـ ح٦٥٠٢) عن أبي هريرة بلفظ: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب).

(٥) أخرجه مسلم في «الإيمان»: باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان... (١/ ٧٠ ـ ح٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) «الاقتراح» (٣٣٨ ـ ٣٤١).

والهوى ـ وانضاف إليها عدمُ الورع والأخذُ بالتوهم والقرائن التي قد تختلف، كانت الأوجهَ الخمسةَ التي ذكر ابن دقيق العيد في «الاقتراح» أنها التي تدخل الآفة في هذا الباب منها[١].

وقال في خامسها[٢] «إن من فعل ذلك ـ أي أخذ بالتوهم والقرائن ـ فقد دخل تحت قوله ﷺ: «إياكم والظنَّ؛ فإن الظنَّ أكذبُ الحديث»[٣].

قلت: لا سيما وقد جاء عن عمر بن الخطاب ﵁: «أن احمل أمرَ أخيك على أحسنه، ولا تظننّ[٤] بكلمةٍ خرجت [منه][٥] سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً» انتهى.

وهذا ضرره[٦] عظيم، فيما إذا كان الجارح معروفاً بالعلم وكان قليل التقوى؛ فإن علمه يقتضي أن يُجعل أهلاً لسماع قوله وجرحه، فيقع الخلل بسبب قلة ورعه وأخذه بالتوهم.

قال: «ولقد رأيت رجلاً لا يختلف أهل عصرنا في سماع قوله إن جَرَح، ذكر له إنسانٌ أنه سمع من شيخ، فقال له: أين سمعتَ منه؟ فقال: بـ «مكة» أو قريباً من هذا. وقد كان جاء إلى «مصر» ـ يعني في طريقه للحج ـ فأنكر ذلك، وقال: «إنه كان صاحبي، ولو جاء إلى «مصر» لاجتمع بي»، أو كما قال.

فانظر إلى هذا التعلق بهذا الوهم البعيد، والخيال الضعيف فيما أنكره»[٧].

وقد أشار المصنف إلى حاصلها، وقال: «إنه واضح جلي»[٨].

---

(١) «الاقتراح» (٣٣١ ـ ٣٤٢).

(٢) وهو ـ كما في «الاقتراح» (٣٤٢) ـ: (الخلل الواقع بسبب عدم الورع، والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تتخلّف).

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في «النكاح»: باب لا يخطب على خطبة أخيه (١/ ١٩٨ ـ ح٥١٤٣) ومواضع آخر، ومسلم في «البر والصلة»: باب تحريم الظن.. (٤/ ١٩٨٥ ـ ح٢٨).

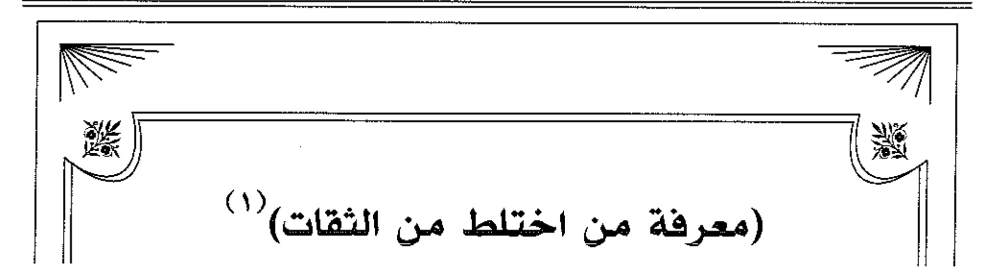
(٤) في (م): (تظن).

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (س).

(٦) في (م): (ضرر).

(٧) «الاقتراح» (٣٤٢ ـ ٣٤٤) سوى أثر عمر ﵁.

(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣).



(معرفة من اختلط من الثقات)[١]

وكان الأنسبُ ذكرَه في «من تُقبل روايته ومن ترد»[٢]، كما في الذي قبله.

وهو فنٌّ عزيز مهم.

وفائدة ضبطهم: تمييز المقبول من غيره. ولذا[٣] لم يُذكر الضعفاء منهم ـ كأبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني ـ؛ لأنهم غير مقبولين بدونه[٤].

٩٨٥ **(وفي الثقات)** من الرواة **(من أخيراً اختلط)** أي من اختلط آخر عمره، يعني غالباً، وإلا فليس قيداً فيه. وكذا قول مالك: «إنما يخَرف الكذابون»[٥]، وقول القاضي أبي الطيب الطبري ـ لمن تعجب من صحة حواسه بعد الزيادة على المائة ـ: «ما عصيتُ الله بواحد منها»[٦] ـ أو كما قال ـ محمول على الغالب.

وحقيقته: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخَرَف أو ضرر،

---

(١) وهو النوع (الثاني والستون) في كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثه في:
١ ـ «التقريب» للنووي مع «التدريب» للسيوطي (٢/ ٥٣٠).
٢ ـ «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ـ مع الباعث الحثيث ـ (٢٤٠).
٣ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٣).
٤ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٢)، وغيرها.

(٢) وهو (النوع الثالث والعشرون) المتقدم (٢/ ١٥٦).

(٣) في (م): (ولهذا).

(٤) يعني أنه لا يكتفى بأن يقال في أمثال هؤلاء: (ضعيف) فقط، بل لا بد من الإشارة إلى اختلاطه.

(٥) «ترتيب المدارك» (١/ ١٨٧).

(٦) «السير» (١٧/ ٦٧٠).

أو مرض أو عرض: من موت ابنٍ، وسرقة مال كالمسعودي[١]، أو ذهاب كتب كابن لهيعة[٢]، أو احتراقها كابن الملقِّن[٣].

(فما روى) المتصف بذلك **(فيه)** أي في حال اختلاطه **(أو ابهَم)** ـ بنقل الهمزة مبنياً للفاعل ـ الأمرَ فيه وأَشكل بحيث لم يعلم: أروايته صدرت في حال اتّصافه به أو قبله؟ **(سقط)** حديثُه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط؛ لثقته. هكذا أطلقوه.

ومذهب وكيع ـ حسبما نقله عنه ابن معين كما سيأتي في سعيد بن أبي عروبة قريباً[٤] ـ أنه إذا حدث في حال اختلاطه بحديثٍ، واتفق أنه كان حدث به في حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل، فليحمل إطلاقهم عليه. ويتميز ذلك بالراوي عنه، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط، أو بعده فقط، أو فيهما مع التمييز، وعدمه[٥].

وما يقع[٦] في «الصحيحين» أو أحدهما من التخريج لمن وُصف

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط» (٧٥)، و«الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» (٢٨٢).

(٢) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، المصري «الاغتباط» (٧٢).

(٣) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي الحافظ «ذيل تذكرة الحفاظ» (١٩٧).

(٤) (ص٤٧١) وفيها قول وكيع: (كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة بعد اختلاطه، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لا طرحناه)، وهذا الرأي يقتضي أن وكيعاً يأخذ من حديث المختلط بعد اختلاطه ما وافق فيه الثقات، وقد تبنى هذا الرأي وجلّاه ابن حبان بقوله في مقدمة صحيحه ـ كما في «الإحسان» (١/ ١٦١) ـ: (وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل. . . فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا، إلا أنّا لا نعتمد من حديثهم إلا: ١ ـ ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، ٢ ـ وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى. .). وبهذا يمكن الجواب عما أخرجه الشيخان وغيرهما عن المختلطين بعد اختلاطهم بأن ذلك كان لموافقة روايات الثقات. وما سلكه وكيع وابن حبان مسلك راجح ومنصف، ويظهر أن عمل الشيخين عليه. والله أعلم.

(٥) فصارت أربعة أحوال: ١ ـ قبل الاختلاط، ٢ ـ بعده. ٣ ـ فيه مع التمييز. ٤ ـ فيه مع عدم التمييز.

(٦) يعني: وبخلاف ما يقع. . . فهو معطوف على قوله السابق: (بخلاف ما رواه قبل الاختلاط).

بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده؛ فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرِّج أنه من قديم حديثه ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفاً يعتبر بحديثه فضلاً عن غيره؛ لحصول الأمن به من التغيير، كما تقدم مثله فيما يقع عندهما اجتماعاً أو انفراداً من حديث المدلسين بالعنعنة.

ومن «المستخرجات» يستفاد ـ غالباً ـ التصريح[١]، ومن سمع قديماً ممن اختلط[٢].

وأفرد للمختلطين كتاباً الحافظ أبو بكر الحازمي ـ حسبما ذكره في تصنيفه: «تحفة المستفيد»[٣] ـ ولم يقف عليه ابن الصلاح، فإنه قال: «ولم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به، مع كونه حقيقاً بذلك جداً»[٤].

والعلائي مرتِّباً لهم على حروف المعجم باختصار[٥]. وذيَّل عليه شيخنا.

وللبرهان الحلبي: «الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط»[٦].

وأمثلته كثيرة:

٩٨٦ (**نحو عطاءٍ وهُو**) بضم الهاء (**ابن السائب**) الثقفي الكوفي، أحد التابعين، فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه كابن معين[٧]، ووصفه بعضهم

---

(١) يعني: التصريح بالسماع، وذلك في حال المدلسين.

(٢) يعني والسماع القديم من المختلط قبل اختلاطه. ومراده: أن ذلك من فوائد «المستخرجات»، وقد تقدم ذلك في الكلام عليها.

(٣) وذكر السيوطي في «التدريب» (٢/ ٥٣٠): أنه تأليف لطيف، وقال: (رأيته).

(٤) «علوم الحديث» (٣٥٢).

(٥) ذكر الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٤) أن العلائي أفرده بالتصنيف في جزء حدثنا به، ولكنه اختصره، ولم يبسط الكلام فيه، ورتبهم على حروف المعجم.

(٦) وقد طبع أكثر من مرة. وأوسع ما صُنِّف في ذلك هو كتاب: «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات المعروف بابن الكيّال، المتوفى سنة (٩٣٩)، مع ملحقين لمحققه: عبد القيوم عبد رب النبي.

(٧) «تاريخه»: رواية الدوري (٢/ ٤٠٣)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٤).

بالاختلاط الشديد[١]، لكن قال ابن حبان: «إنه اختلط بأَخَرة، ولم يفحش حتى يستحق أن يُعدَل به عن مسلك العدول»[٢]، انتهى.

وممن سمع منه قبل الاختلاط فقط: أيوب، وحماد بن زيد، وزائدة، وزهير، وابن عيينة، والثوري، وشعبة، ووُهَيب.

كما صرح به في الأول والأخير: الدارقطني[٣]، وفي الثاني: ابنُ المديني[٤] ويحيى بن سعيد القطان[٥]، والنسائي[٦]، والعُقيلي[٧]. وفي الثالث والرابع: الطبراني[٨]. وفي الخامس: الحُميدي[٩]. وفي السادس والسابع: أحمد[١٠] وابن معين[١١]، وأبو حاتم[١٢] والنسائي[١٣]، والطبراني[١٤]، وكذا يحيى القطان ولكنه استثنى حديثين سمعهما منه شعبة بأَخَرة عن زاذان[١٥].

ومنهم: حماد بن سلمة فيما قاله العقيلي[١٦] والدارقطني[١٧]، وابن الجارود[١٨]. وقال بعضهم[١٩]: بعده.

---

(١) وصفه بذلك وهيب (بن خالد). «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٤).
(٢) «الثقات» (٧/ ٢٥١).
(٣) «سؤالات السلمي» (٣٧١)، و«العلل» (١١/ ١٤٣).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٦).
(٥) «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٠٠).
(٦) في «الكبرى» عمل اليوم والليلة: باب ما يقول العاطس إذا شُمِّت ـ (٦/ ٦٥ ـ ح١٠٠٥٢).
(٧) «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٠٠) نقلاً عن ابن القطان، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٦).
(٨) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٦).
(٩) «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٠٠).
(١٠) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٣).
(١١) «الكامل» (٥/ ٢٠٠٠).
(١٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٤).
(١٣) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٩٢).
(١٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٧).
(١٥) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٣).
(١٦) ظاهر ما جاء عند العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٩٩) أن حماد بن سلمة ممن سمع منه بعد الاختلاط، وهذا ما صرح به ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) تعقيباً على ما جاء عند العقيلي.
لكن الجمهور على أنه سمع منه قبل الاختلاط. حكاه العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٢٣).
(١٧) «سؤالات السلمي» (٣٧١).
(١٨) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٧).
(١٩) هو العقيلي كما في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٩٩). وذكر ابن المواق أنه لا يعلم من قاله غيره. «التقييد والإيضاح» (٤٢٣).

فالظاهر أنه سمع منه في الوقتين معاً[١]. وكذا سمع منه في الوقتين معاً: أبو عوانة ـ فيما قاله ابن المديني[٢]، وابن معين[٣]، وزاد: «أنه لا يحتج بحديث أبي عوانة عنه»[٤].

وممن سمع منه بعده فقط: إسماعيل بن عُلية، وجَرير بن عبد الحميد، وخالد بن عبد الله الواسطي، وابن جُريج، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فُضيل بن غَزوان، وهُشَيم، وسائر من سمع منه من البصريين في قَدْمته الثانية لها دون الأولى[٥].

وقد خرَّج البخاري في تفسير «سورة الكوثر» من «صحيحه»[٦] من رواية هُشَيم عنه حديثاً واحداً، لكنه مقروناً[٧] بأبي بشر جعفر بن أبي وَحْشيّة أحد الأثبات، لم يخرج له[٨] في الأصول شيئاً.

(وكالجُريريِّ) بضم الجيم، وتشديد آخره، مصغر، أبي مسعود **(سعيد)** وهو ابن إياس البصري الثقة، فإنه اختلط ـ كما قاله ابن حبان ـ قبل موته بثلاث سنين[٩]. قال: «ورآه يحيى القطان وهو مختلط، ولكن لم يكن اختلاطه فاشياً»[١٠]، ولذا قال ابن عُلية: «لم يختلط، إنما كَبِر فَرَقّ»[١١]. وقال أبو حاتم:

---

(١) استظهره الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٧).

(٢) «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٩٩). (٣) «التاريخ» (٢/ ٤٠٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٤).

(٥) قاله في الأول والثاني والثالث والخامس: أحمد كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٣)، وفي الرابع: عبد الحق الإشبيلي كما في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٧)، وفي السادس: يعقوب الفسوي كما في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨٤)، وفي السابع: العجلي كما في «معرفة الثقات» (٢/ ١٣٦)، ولسائر أهل البصرة: الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح» (٤٢٣). وتنظر ترجمة عطاء بن السائب في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٨٦)، وتهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٣)، و«الكواكب النيرات» (٣١٩).

(٦) «الرقاق»: باب في الحوض.. (١١/ ٤٦٣ ـ ح٦٥٧٨).

(٧) كذا. والوجه: (مقرون). (٨) يعني لهشيم عن عطاء بن السائب.

(٩) «الثقات» (٦/ ٣٥١)، وكانت وفاته سنة: (١٤٤). وقيل ـ كما سيأتي ـ اختلط أيام الطاعون. وكان ذلك سنة (١٣٢).

(١٠) كذا في النسخ: (فاشياً). وعند ابن حبان في الموضع السابق: (ولم يكن اختلاطه اختلاطاً فاحشاً)، وهو الأظهر.

(١١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٧).

«تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح»[١]، وقال يحيى القطان ـ فيما رواه ابن سعد عن كَهْمس عنه ـ: «أنكرناه أيام الطاعون»[٢]. وكذا قال النسائي: «ثقة أُنكر أيام الطاعون»[٣] انتهى.

وممن سمع منه قَبل تَغَيُّره: إسماعيل بن عُلية، والحمَّادان، والثوري، وشعبة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ـ وسماعه منه قبل تغيّره بثمان سنين، ولذلك قال العجلي: «إنه من أصحهم عنه حديثاً»[٤] ـ وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي، ومعمر، ووهيب بن خالد، ويزيد بن زُرَيع لقول أبي عبيد الآجري عن أبي داود: «كل من أدرك أيوب السختياني فسماعه من الجُرَيري جيد»[٥]، وكل هؤلاء سمعوا من أيوب[٦].

وبعد تغيره: إسحاق الأزرق ـ كما سيأتي قريباً ـ، وابنُ المبارك[٧]، ومحمد بن أبي عدي وقال: «لا نكذب الله سمعنا منه وهو مختلط»[٨]، ويحيى بن سعيد القطان[٩]، ولذلك[١٠] لم يحدث عنه شيئاً[١١]، ويزيد بن هارون وقال ـ كما رواه ابن سعد عنه ـ: «سمعت منه في سنة اثنتين وأربعين

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٢).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٦١). ورواه أيضاً الإمام أحمد عن القطان عن كهمس في «الجرح والتعديل» (٤/ ١، ٢). وكهمس ـ بوزن جعفر ـ هو ابن الحسن التميمي البصري أحد الثقات، مات سنة: (١٤٩)، روى له الجماعة (التقريب).

(٣) «التعديل والتجريح» للباجي (٣/ ١٠٧٥)، و«علوم الحديث» (٣٥٣).

(٤) «معرفة الثقات» (١/ ٣٩٤)، ولفظه: «وعبد الأعلى أصحهم سماعاً».

(٥) «سؤالات الآجري» لأبي داود (٣٠٣).

(٦) «التقييد والإيضاح» (٤٢٦) لكنه زاد ابن عيينة، ونقص عبد الأعلى.

(٧) «معرفة الثقات» (١/ ٣٩٤).

(٨) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٢٨)، ولفظه: (لا أكذب الله، ما سمعت من الجريري (إلا بعد ما اختلط). واللفظ أعلاه هو في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٤١)، وابن أبي عدي هذا هو/ محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، أحد الثقات، مات سنة: (١٩٤) على الصحيح، روى له الجماعة. «التقريب». وعرَّفت به هنا لئلا يلتبس بابن عدي صاحب «الكامل».

(٩) «الثقات» (٦/ ٣٥١) كما تقدم.

(١٠) في (س): ولذا.

(١١) «تاريخ ابن معين» ـ الدوري (٤/ ١٦٣).

ومائة، وهي أول سنة دخلتُ فيها «البصرة» ولم ننكر منه شيئاً، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وسمع منه إسحاق الأزرق بعدنا»[(١)].

وحديثه عند الشيخين من حديث بشر بن المفضل[(٢)]، وخالد بن عبد الله[(٣)]، وعبد الأعلى[(٤)]، وعبد الوارث[(٥)] عنه[(٦)].

وعند البخاري فقط من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري عنه[(٧)].

وعند مسلم فقط من حديث ابن عُلية[(٨)]، وبشر بن منصور[(٩)]، وجعفر بن سليمان الضُّبَعي[(١٠)]، وأبي أسامة حماد بن أسامة[(١١)]، وحماد بن سلمة[(١٢)]،

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٦١).

(٢) البخاري برقم: (٢٦٥٤)، ومسلم برقم: (٩١٣).

(٣) البخاري برقم: (٧٨٤)، ومسلم برقم: (١٨٥٣).

(٤) البخاري برقم: (١٤٠٧)، ومسلم برقم: (٩١٣).

(٥) البخاري برقم: (١٤٠٧) من رواية ابنه عبد الصمد عنه عن الجريري، ومسلم برقم: (٦٦٥).

(٦) ويضم لهم: إسماعيل بن علية كما سيأتي في التعليقة بعد التالية إن شاء الله.

(٧) كذا قال المؤلف ﷺ، ولم أقف على رواية للأنصاري هذا عن الجريري في «صحيح البخاري»، بل إن المزي ﷺ في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٤٠) رمز لروايته عن الجريري بـ (بخ)، مما يعني أن رواية الأنصاري عن الجريري عند البخاري إنما هي في «الأدب المفرد». والله أعلم.

(٨) بل عند الشيخين ـ كما تقدم في التعليقة قبل السابقة ـ فالبخاري برقم: (٦٩١٩)، ومسلم برقم: (٢٨٦٧).
والمؤلف ﷺ هنا تبع الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٢٧) الذي ـ فيما يظهر ـ تبع المزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٤) و(١٠/ ٣٣٩)، حيث اقتصر المزي فيهما على الرمز لرواية ابن علية عن الجريري بـ (م. د. ت. س). ولم يذكر رمز البخاري. (خ).
على أن المزي ﷺ في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٧ ـ ح١١٦٧٩) نصَّ على رواية ابن علية عن الجريري عند الشيخين.
والحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٥) أسقط ذكر ابن علية، فلم يذكره لا عند الشيخين ولا عند مسلم.

(٩) مسلم برقم: (٤٣٨).

(١٠) مسلم برقم: (٢٧٥٠).

(١١) مسلم برقم: (٢٢٠٣).

(١٢) مسلم برقم: (٢٥٤٢/ ٢٢٤).

وسالم بن نوح[1]، والثوري[2]، وسليمان بن المغيرة[3]، وشعبة[4]، وابن المبارك[5]، وعبد الواحد بن زياد[6]، والثقفي[7]، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف[8]، ووُهيب[9]، وابنُ زُريع[10]، ويزيد بن هارون[11] عنه.

وفي هؤلاء جماعة ممن لم نر التنصيص على كون سماعهم منه قبلُ أو بعدُ[12].

٩٨٧ (و) كـ (أبي إسحاق) عَمرو بن عبد الله السَّبيعي الكوفي التابعي، أحد الأعلام الأثبات؛ فإنه ـ فيما قاله الخليلي ـ اختلط[13]. وكذا نقله الفَسَوي عن بعض أهل العلم[14]، وأشار إلى أن سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه. ونحوه قول ابن معين: «إن ابن عيينة سمع منه بعدما تغير»[15].

وأنكر الذهبي اختلاطه وقال: «بل شاخ، ونسي» يعني فإنه قارب المائة، قال: «وسمع منه ابن عيينة وقد تغيَّر قليلاً»[16]، وقال أحمد: «ثقة، ولكن هؤلاء حملوا عنه بأَخَرة»[17].

---

(١) مسلم برقم: (٩١٣).

(٢) مسلم برقم: (١٢٢٦).

(٣) مسلم برقم: (٢٥٤٢).

(٤) مسلم برقم (٢١٥٣/ ٣٥).

(٥) مسلم برقم: (٦٧٢).

(٦) مسلم برقم: (١٢٦٤).

(٧) مسلم برقم: (٢٩١٣ ـ في آخره).

(٨) كذا قال المؤلف، وأما الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة»، و«التقييد» فلم يذكر الخفاف، بل إن المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣٩) جعل رواية الخفاف عن الجريري خارج الكتب الستة.

(٩) مسلم برقم: (٢٧٣١).

(١٠) مسلم برقم: (٥٥٤).

(١١) مسلم برقم: (١١٦١).

(١٢) تنظر ترجمة سعيد بن إياس الجريري في «الجرح والتعديل» (٤/ ١)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٥)، و«الكواكب النيرات» (١٧٨).

(١٣) لم أقف عليه في «الإرشاد» له، وعزاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٣٥٣) إلى الخليلي.

(١٤) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٠) وكذا عزاه الأبناسي في «الشذا الفياح» (النوع الثاني والستون) إلى بعض أهل العلم.

(١٥) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٠).

(١٦) (المصدر السابق).

(١٧) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٦٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٣).

وقد اتفق الشيخان على التخريج له لا من جهة متأخري أصحابه كابن عيينة ونحوه، بل عن قدمائهم: حَفيدَيه: إسرائيل بن يونس[1]، ويوسف بن إسحاق[2]. وزكريا[3] وعمر[4] ابنَي أبي زائدة، وزهير بن معاوية[5]، والثوري[6] ـ وهو أثبت الناس فيه[7] ـ، وأبي الأحوص سلّام بن سُليم[8]، وشريك[9]، وشعبة[10].

وأخرج له البخاري فقط من حديث جرير بن حازم[11] عنه. ومسلم فقط من حديث إسماعيل بن أبي خالد[12]، وَرَقَبَة بن مَصْقَلَة[13]، والأعمش[14]، وسليمان بن معاذ[15]، وعمار بن زُرَيق[16]، ومالك بن مِغْوَل[17]، ومِسْعَر[18] عنه.

واختلف في وفاته، فقيل: سنة ست، أو سبع، أو ثمان، أو تسع وعشرين ومائة[19].

---

(١) البخاري برقم: (٢٨٠٨)، ومسلم برقم: (٢٣٨٠) (ص١٨٥٢).
(٢) البخاري برقم: (٢٤٠)، ومسلم برقم: (١١٩٠/ ٤٤).
(٣) البخاري برقم: (٤٣٨٤)، ومسلم برقم: (١٦١٨/١٨).
(٤) البخاري برقم: (٦٤٠٤)، ومسلم برقم: (٢٦٩٣).
(٥) البخاري برقم: (٤٠)، ومسلم برقم: (٦١٩/ ١٩٠).
(٦) البخاري برقم: (٢٨٧٣، ٢٨٧٤)، ومسلم برقم: (٥٢٥/ ١٢).
(٧) قاله أبو زرعة «الجرح والتعديل» (١/ ٦٦)، وأبو حاتم لكن بلفظ: (أتقن أصحاب أبي إسحاق). المصدر السابق، وقاله أيضاً ابن معين كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥١٩).
(٨) البخاري برقم: (٧٤٨٨)، ومسلم برقم: (٣٠/ ٤٩)، و(٥٢٥/ ١١).
(٩) كذا قال المؤلف ﷺ، ولم يذكر العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٢٦). شريكاً ـ وهو ابن عبد الله النخعي ـ فيمن روى عن السبيعي. بل إن المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٠٩) في ترجمة السبيعي رمز لرواية شريك عنه رمز الأربعة فقط.
(١٠) البخاري برقم: (٤٣١٦، ٤٣١٧)، ومسلم برقم: (٥٧٦).
(١١) البخاري برقم: (٦٦٢٠).
(١٢) مسلم برقم: (١٦١٨).
(١٣) مسلم برقم: (٢٣٨٠/ ١٧١).
(١٤) مسلم برقم: (٢١٣).
(١٥) مسلم برقم: (١٤٨٠ ص ١١١٩).
(١٦) مسلم برقم: (١٤٨٠ ص١١١٨).
(١٧) مسلم برقم: (٢٢١/ ٣٧٨).
(١٨) مسلم برقم: (١٨٩٨/ ١٤٢).
(١٩) ينظر لترجمة أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٠٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٣)، و«الكواكب النيرات» (٣٤١)، وغيرها.

ومن التابعين أيضاً: سعيد بن أبي سعيد المقبُري، قال الواقدي: «إنه اختلط قبل موته بأربع سنين»[١]، ونحوه قول يعقوب بن شيبة: «إنه تغير، وكبر، واختلط قبل موته، يقال: بأربع سنين»[٢].

وكان شعبة يقول: «ثنا سعيد بعد ما كبر»[٣].

وسِماك بن حرب بن أوس الكوفي، تغير قبل موته، فقال جرير بن عبد الحميد: «أتيته فرأيته يبول قائماً، فرجعت ولم أسأله عن شيء، وقلت: قد خَرِف»[٤].

(ثم) بعدهم جماعة كـ **(ابن أبي عَروبة)** بفتح العين، وضم الراء المهملتين، وبعد الواو موحدة ثم هاء تأنيثٍ مكسورة ـ مع اتِّزانه وما بعده[٥]: بالإسكان أيضاً، مما هو أولى لعدم ارتكاب ضرورة الصرف فيه[٦] ـ هو سعيد بن مهران العدوي البصري، ويكنى أبا النضر، أحد كبار الأئمة وثقاتهم، فإنه ممن اختلط. قال أبو الفتح الأزدي: اختلاطاً قبيحاً[٧]. وطالت مدة

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٧٠). وقاله أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (الجزء المتمم ١٤٧)، وابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٨٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٧٠).

(٣) المصدر السابق وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٣٩): (شاخ، ووقع في الهرم، ولم يختلط).

قلت: أثبت اختلاطه: الواقدي، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، بل الذهبي نفسه فقد ختم ترجمته بقوله: (ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط).

وانظر ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣٨)، والملحق الأول لـ «الكواكب النيرات» (٤٦٦).

(٤) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٩٩). وانظر لترجمة سماك بن حرب «تهذيب الكمال» (١٢/ ١١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٢)، و«الكواكب النيرات» (٢٣٧).

(٥) أي كلمة (قلابة) في آخر البيت.

(٦) أي أن الوزن العروضي للبيت لا يختل بكسر هاء التأنيث في كلمتي: (عروبة) و(قلابة)، ولا يختل أيضاً بإسكانهما، والإسكان أولى حتى لا يصرف الممنوع من الصرف من دون ضرورة.

(٧) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٤) وقال باختلاطه أيضاً: الإمام أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٦٣)، ولفظه: (من سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة ـ وكانت =

اختلاطه واختلف في ابتدائها، فقيل ـ كما لدحيم[١] وابن حبان[٢] ـ: إنه كان في سنة خمس وأربعين ومائة. وقال ابن معين: «بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حَسَن بن حَسَن بن علي بن أبي طالب سنة اثنتين وأربعين»[٣].

وهو غير ملتئم؛ إذ هزيمة إبراهيم كانت في سنة خمس وأربعين[٤]، بل وقتل في أواخر ذي القعدة منها، وحينئذٍ فهو موافق للأول[٥]، لكن حكى الذهلي عن عبد الوهاب الخفاف أن اختلاطه كان في سنة ثمان وأربعين[٦]. وقال يزيد بن زُريع: «أول ما أنكرناه يوم مات سليمان التيمي، جئنا من جنازته فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمي، فقال: ومَن سليمان التيمي؟»[٧].

وكانت وفاة سليمان سنة ثلاث وأربعين. ويتأيد بما حكاه ابن عدي في «الكامل» عن ابن معين أنه قال: «من سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، أو بعدها فليس بشيء»[٨].

وقال ابن السكن: «كان يزيد بن زُريع يقول: «إن اختلاطه كان في الطاعون»، يعني سنة اثنتين وثلاثين ومائة[٩].

وكان القطان ينكره[١٠]، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة[١١].

= سنة خمس وأربعين ومائة ـ فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة كان أبي يضعّفهم. فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم).

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٥٢).

(٢) «الثقات» (٦/ ٣٦٠)، وقبلهما أحمد كما تقدم.

(٣) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٣٠)، أما يحيى بن سعيد القطان فقال: (أنكرنا ابن أبي عروبة قبل هزيمة إبراهيم، وكانت الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة. «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٦١).

(٤) يعني: ومائة. وهذا هو المشهور، وقاله القطان كما في التعليقة السابقة. وانظر أحداث سنة (١٤٥) في «العبر»، و«البداية والنهاية». وانظر ترجمة إبراهيم بن حسن في: «السير» (٦/ ٢١٨).

(٥) يعني قول دحيم وابن حبان.

(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٥).

(٧) المصدر السابق.

(٨) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٣٠).

(٩) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٦).

(١٠) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٦).

(١١) المعرفة والتاريخ» (٣/ ٦١)، والمصدر السابق.

ويجمع بينهما بما قاله البزار: «إنه ابتدأ به الاختلاط سنة ثلاث وثلاثين، ولم يستحكم ولم يطبق به. واستمر على ذلك إلى أن استحكم به أخيراً، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قاله القطان»[١].

وممن سمع منه في حال الصحة: خالد بن الحارث، ورَوح بن عبادة، وسَرَّار بن مُجشِّر[٢]، وشعيب بن إسحاق، وعبد الأعلى السامي[٣]، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وعَبْدة بن سليمان، ويحيى القطان، ويزيد بن زُرَيع، ويزيد بن هارون، كما قال به في الأول والعاشر والحادي عشر: ابن عَدي[٤]، وأنهم أثبت الناس فيه.

وفي الثاني: أبو داود فيما حكاه أبو عبيد الآجري عنه بقوله: «كان سماعه منه قبل الهزيمة»[٥].

وفي الثالث: النسائي فيما أشار إليه في «سننه الكبرى»[٦]، وقال أبو عبيد عن أبي داود: إن ابن مهدي كان يقدمه على يزيد بن زريع وهو من قدماء أصحاب سعيد[٧].

وفي الرابع: ابنُ حبان، فقال: «إنه سمع منه سنة أربع وأربعين قبل اختلاطه بسنة»[٨]، وكذا قال ابن عدي: إنه هو والسابع والتاسع أرواهم عنه بعد عبد الأعلى[٩].

وفي الخامس: ابنُ عدي ـ وقال: «إنه أرواهم عنه»[١٠] ـ وابنُ

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦١)، وللبزار في «مسنده» (١/ ١١٤) كلام في إرسال ابن أبي عروبة.

(٢) سرَّار: بتشديد الراء بعد السين المهملة المفتوحة، ومُجَشِّر: بضم الميم وفتح الجيم، وكسر الشين المشددة المعجمة. «التقريب».

(٣) بالسين المهملة، وبعد الألف ميم. «التقريب».

(٤) «الكامل» (٣/ ١٢٣٠).

(٥) «سؤالات الآجري» لأبي داود (٢٢٤).

(٦) «عشرة النساء» شكر المرأة لزوجها (٥/ ٣٥٤ ـ ح٩١٣٥).

(٧) «سؤالات أبي عبيد» لأبي داود ـ طبعة البستوي (٢/ ٧٨).

(٨) «الثقات» (٦/ ٣٦٠).

(٩) «الكامل» (٣/ ١٢٣٣، ١٢٣٠).

(١٠) «الكامل» (٣/ ١٢٣٣).

الموّاق[١]، وردَّ قول أبي الحسن ابن القطان[٢]: إنه مشتبه لا يُدرى قبل الاختلاط أو بعده، فأجاد في الرد.

وفي السادس وكذا في الحادي عشر أيضاً: ابنُ حبان[٣]. وفي الثامن: ابنُ سعد، فقال: «سمعته يقول: جالست سعيداً سنة ست وثلاثين»[٤]. وفي التاسع: ابنُ معين، وقال: «إنه أثبت الناس فيه»[٥].

وكذا قال في الأخير: «إنه صحيح السماع منه سمع منه بـ «واسط»، وهو يريد «الكوفة»[٦].

وقول التاسع عن نفسه: «إنه سمع منه في الاختلاط»[٧] يحتمل أنه يريد به بيان اختلاطه، وأنه لم يحدث بما سمعه منه فيه[٨].

وممن سمع منه في الاختلاط: رَوح بن عبادة ـ فيما قاله شيخنا في «المقدمة»[٩] ـ وقد قدَّمتُ خلافه[١٠].

وابنُ مهدي؛ فإن أبا داود ـ فيما نقله الآجري عنه ـ قال: «إن سماعه منه بعد الهزيمة[١١]، وأبو نُعيم الفضلُ بن دُكَين فإنه قال: «كتبت عنه بعدما اختلط حديثين»[١٢]، ومحمدُ بن جعفر ـ غُندَر[١٣] ـ، ومحمد بن أبي عدي[١٤]، والمعافَى بن عمران الموصلي، ووكيع لقول ابن عمار الموصلي الحافظ: «ليست روايتهما عنه بشيء، إنما سماعهما بعد ما اختلط»[١٥].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٦).
(٢) «بيان الوهم» (٤/ ١٥٣).
(٣) «الثقات» (٦/ ٣٦٠).
(٤) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٧٣).
(٥) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٣٠).
(٦) (المصدر السابق).
(٧) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٢٩).
(٨) قاله الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٧)، و«التقييد والإيضاح» (٤٢٨).
(٩) «هدي الساري» (٤٠٦).
(١٠) فيما قاله أبو داود من أن سماعه منه كان قبل الهزيمة.
(١١) «سؤالات الآجري» لأبي داود (٢٢٤).
(١٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٥٠٥).
(١٣) «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٢٣٠).
(١٤) «الجامع في العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٤٠).
(١٥) «علوم الحديث» (٣٥٤).

وقد قال ابن معين لثانيهما: «تحدث عن سعيد وإنما سمعتَ منه في الاختلاط؟! فقال: هل رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستوٍ؟» حكى ذلك ابن الصلاح[١].

وعن وكيع أنه قال: «كنا ندخل عليه بعد الهزيمة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لا طرحناه»[٢].

وخرَّج له الشيخان من رواية خالد[٣] وروح[٤] وعبد الأعلى[٥] وابن زريع[٦] المذكورين. وعبد الرحمن بن عثمان البكراوي[٧]، ومحمد بن سَوَاء السدوسي[٨]، ومحمد بن أبي عدي[٩]، ويحيى بن سعيد القطان[١٠] عنه.

والبخاري فقط من حديث بشر بن المفضل[١١]، وسهل بن يوسف[١٢]، وابن المبارك[١٣]، وعبد الوارث بن سعيد[١٤]، وكَهْمس بن المنهال[١٥]، ومحمد بن عبد الله الأنصاري عنه[١٦].

ومسلم فقط من حديث ابن عُلَيَة[١٧]، وأبي أسامة[١٨] [حماد بن أسامة][١٩]

---

(١) المصدر السابق، وأسنده الخطيب في «الكفاية» (١٣٦).
(٢) «تهذيب الكمال» (١١/ ١٠).
(٣) ابن الحارث. فالبخاري برقم: (٢٩١٩)، ومسلم برقم: (١٧٨٦).
(٤) ابن عبادة. فالبخاري برقم: (٦٥٣٨)، ومسلم برقم: (٢٨٧٥).
(٥) السامي. فالبخاري برقم: (١٣٣٨)، ومسلم برقم: (٨٩٥).
(٦) يزيد. فالبخاري برقم: (٣٥٦٥)، ومسلم برقم: (١٩٣).
(٧) قاله العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٧)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٠)، وتبعه السخاوي هنا. وهذا الرجل ليس من رجال الشيخين أصلاً، وإنما هو من رجال أبي داود وابن ماجه.
(٨) البخاري برقم: (٣٦٨٦)، ولم أقف على روايته عنه في (مسلم).
(٩) البخاري برقم: (١٠٣١)، ومسلم برقم: (٨٩٥).
(١٠) البخاري برقم: (١٠٣١)، ومسلم برقم: (٨٩٥).
(١١) البخاري برقم: (٣٨٦٨).
(١٢) البخاري برقم: (٣٠٦٤).
(١٣) البخاري برقم: (٢٤٩٢).
(١٤) البخاري برقم: (٦٤٥٠).
(١٥) البخاري برقم: (٣٦٨٦).
(١٦) البخاري برقم: (٣٩٩٦).
(١٧) مسلم برقم: (١٩٨٠).
(١٨) مسلم برقم: (٢٠٧٦).
(١٩) ما بين المعكوفين ليس في (س).

وسالم بن نوح[١]، وسعيد بن عامر الضُّبَعي[٢]، وأبي خالد سليمان بن حَيَّان الأحمر[٣]، وعبد الوهاب الخفاف[٤]، وعَبدة[٥]، وعلي بن مُسهر[٦]، وعيسى بن يونس[٧]، ومحمد بن بشر العبدي[٨]، ومحمد بن بكر البُرساني[٩]، وغُندر[١٠].

واختلف في موته، فقيل: سنة خمسين. أو خمس، أو ست، أو سبع وخمسين ومائة[١١].

(ثم) بعده جماعة كـ(الرَّقاشيِّ) بفتح الراء المهملة، وتخفيف القاف المفتوحة، ثم شين معجمة، وتشديد ياء النسبة ـ نسبةً إلى امرأة اسمها رَقَاش، ابنة قيس ـ (أبي قِلَابة) بكسر القاف وتخفيف اللام ثم موحدة، ثم هاء تأنيث، ويكنى أيضاً أبا محمد، لكنها أغلب واسمه: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم البصري الحافظ، روى عنه من أصحاب «الكتب الستة» ابنُ ماجه، ومن غيرهم خلق، منهم: ابن جرير، وابن خزيمة وهو الذي وصفه بالاختلاط فقال: «ثنا أبو قلابة بـ«البصرة» قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد» انتهى[١٢].

وممن سمع منه أخيراً بـ «بغداد» أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك، وأبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي وغيرهما[١٣].

فعلى قول ابن خزيمة[١٤] سماعهم منه بعد الاختلاط[١٥].

---

(١) مسلم برقم: (٢٦٨٨).
(٢) مسلم برقم: (١٦٥٢).
(٣) مسلم برقم: (٦٧٢).
(٤) مسلم برقم: (٢٨٦٩).
(٥) مسلم برقم: (٢٦٧١).
(٦) مسلم برقم: (١٥٠٣ ص١٢٨٨).
(٧) الموضع السابق.
(٨) الموضع السابق.
(٩) مسلم برقم: (٨١١).
(١٠) مسلم برقم: (٢٢٧٩).
(١١) انظر لترجمة سعيد بن أبي عروبة: «تهذيب الكمال» (١١/ ٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٦٣)، و«الكواكب النيرات» (١٩٠).
(١٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢٦).
(١٣) انظر: «التقييد والإيضاح» (٤٤٠)، و«الكواكب النيرات» (٣١١).
(١٤) أي الآنف قريباً، وهو ما عبَّر عنه الأبناسي في «الشذا الفياح» النوع الثاني والستون بقوله: (فمن سمع منه بالبصرة قبل أن يخرج إلى بغداد فسماعه صحيح، ومن سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط، أو مشكوك فيه).
(١٥) ذكر الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٤٠) أن هذا ليس صريحاً في عبارة ابن خزيمة، بل هو ظاهر منها.

وكانت وفاته في شوال سنة ست وسبعين ومائتين[١].

٩٨٨ و(**كذا**) ممن كان قبل الاثنين المذكورين قبله من المختلطين (**حصين**) ـ بمهملتين، مصغر ـ ابن عبد الرحمن، أبو الهذيل (**السُّلَمي**) بضم المهملة وتشديد آخره (**الكوفي**) ابن عم منصور بن المعتمر، وبنسبته: سُلَميًّا يتميز عن جماعة اسمُ كلٍّ منهم: حُصَين بن عبد الرحمن الكوفي. مع أن ابن الصلاح لم يذكرها[٢]. وهو أحد الثقات الأثبات المتفق على الاحتجاج بهم، فقد قال أبو حاتم: «إنه ساء حفظه في الآخر»[٣]، ونحوه قول النسائي: «إنه تغير»[٤]. وقال الحسن الحلواني عن يزيد بن هارون: «إنه اختلط»[٥].

ولذا جزم ابن الصلاح بأنه اختلط وتغير، وقال: «ذكره النسائي وغيره»[٦]. ولكن قد أنكر ابن المديني اختلاطه[٧]، وكذا قال علي بن عاصم: إنه لم يختلط[٨].

وهو ممن خرَّج له الشيخان من رواية خالد بن عبد الله الواسطي[٩]، والثوري[١٠]، وشعبة[١١]، وأبي زُبَيد عَبْثَر بن القاسم[١٢]، ومحمد بن

(١) انظر لترجمة عبد الملك الرقاشي أبي قلابة: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤١٩)، و«الكواكب النيرات» (٣٠٤).

(٢) فقد اقتصر ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٣٥٥) على قوله: (حصين بن عبد الرحمن الكوفي).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣).

(٤) «الضعفاء والمتروكين له» (٨٢)، برقم (١٣٢)، لكن تصحَّف أبوه إلى (عبد الرحيم) ولم ينبه محققا الكتاب إلى ذلك، وأعاده في فهرس الأعلام كذلك، مع أنهما قد أحالا في ترجمته عل ستة مصادر، وكلها تقول: (حصين بن عبد الرحمن)، وليس في شيء منها: (ابن عبد الرحيم).

(٥) «الضعفاء الكبير» (١/ ٣١٤) للعقيلي.

(٦) «علوم الحديث» (٣٥٥).

(٧) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٣١٤).

(٨) «الميزان» (١/ ٥٥٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٦٨)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٥).

(٩) البخاري برقم: (٤٨٩٩)، ومسلم برقم: (٢١٣٣).

(١٠) البخاري برقم: (٢٩٩٣)، ومسلم برقم: (١٢٨٣).

(١١) البخاري برقم: (٦١٩٦)، ومسلم برقم: (١٦٥٨).

(١٢) البخاري برقم: (٤٢٦٨)، ومسلم برقم: (٢١٣٣).

فُضَيل[١]، وهُشَيم[٢]، وأبي عوانة الوضاح[٣] عنه[٤].

والبخاري فقط من رواية حُصين بن نُمير[٥]، وزائدة بن قدامة[٦]، وسليمان بن كثير العبدي[٧]، وعبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّي[٨]، وعبد العزيز بن مسلم[٩]، وأبي كُدَينة يحيى بن المهلب[١٠]، وأبي بكر ابن عياش[١١] عنه.

ومسلم فقط من رواية جرير بن حازم[١٢]، وزياد بن عبد الله البكائي[١٣]، وأبي الأحوص سلَّام بن سُلَيم[١٤]، وعباد بن العوام[١٥]، وعبد الله بن إدريس عنه[١٦].

وفي هؤلاء من سمع منه قبل الاختلاط كالواسطي، وزائدة، والثوري، وشعبة، ومن سمع منه بعده كحُصَين[١٧].

---

(١) البخاري برقم: (٤٢٦٧)، ومسلم برقم: (٢٢٠).

(٢) البخاري برقم: (٣٨٤٩)، ومسلم برقم: (١٢٨٣).

(٣) البخاري برقم: (٢٥٨٧)، ومسلم برقم: (٢٥٣٨).

(٤) **قلت**: وجرير بن عبد الحميد الضبي، أخرج روايته البخاري برقم: (٣٦٦٠) وفيه: (جرير عن حصين). ونصَّ العيني في «عمدة القاري» (١٨/ ٢٦٥) على أنه جرير بن عبد الحميد الضبي. وأخرجه مسلم برقم: (٨٦٣).

(٥) البخاري برقم: (٣٤١٠).

(٦) البخاري برقم: (٢٠٥٨).

(٧) البخاري برقم: (٤٧٥١).

(٨) البخاري برقم: (١٢٠٢).

(٩) البخاري برقم: (٣٥٧٦).

(١٠) البخاري برقم: (٣٨٣٩).

(١١) البخاري برقم: (٤٨٨٨).

(١٢) كذا قال: (جرير بن حازم) والظاهر أنه وهم؛ فإنه وإن كان من رجال الشيخين لكنني لم أقف على روايته عن حصين بن عبد الرحمن السلمي عند مسلم بل ولا عند البخاري، كما لم أقف على من ذكر روايته عن حصين عند مسلم، وانظر ترجمة جرير بن حازم في كتاب ابن طاهر: (الجمع بين رجال الصحيحين: (١/ ٧٤)، وفي «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٢٥).

(١٣) مسلم برقم: (١٢٨٣).

(١٤) مسلم برقم: (١٢٨٣).

(١٥) مسلم برقم: (١٦٢٣).

(١٦) مسلم برقم: (٨٦٣).

(١٧) أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»: (٣٩٨) فإنه قال: (فأما شعبة، والثوري، وزائدة، وهشيم، وخالد فسمعوا منه قبل تغيّره، وأما حصين بن نمير فلم يخرج له البخاري من حديثه سوى حديث واحد.. تابعه عليه هشيم، ومحمد بن =

وكانت وفاته في سنة ست وثلاثين ومائة، عن ثلاث وتسعين سنة[١].

(و) كذا من المختلطين (عارم) بمهملتين، ثانيهما مكسورة بينهما ألف، وآخره ميم لقب لأحد الثقات الأثبات، واسمه: (**محمد**) هو ابن الفضل، ويكنى أبا النعمان، السَّدوسي البصري، فقد قال البخاري: «إنه تغير في آخر عمره»[٢]، ونحوه قول أبي داود: «إنه قد زال عقله»[٣]، وقال النسائي: «كان أحد الثقات قبل أن يختلط»[٤]. وقال أبو حاتم: «اختلط في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وقد كتبت عنه قبله سنة أربع عشرة[٥]، ولم أسمع منه بعده، ومن سمع منه قبل سنة عشرين فسماعه جيد وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين»[٦].

وقال ابن حبان: «إنه اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا تُرِكَ الكل»[٧].

وأنكر الذهبي قوله، ووصفه بالتَخْسيف والتَهْوير، وقال: «إنه لم يقدر أن يسوق له حديثاً منكراً»[٨]، والقول ما قال الدارقطني: «إنه تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة»[٩].

ثم إن قول أبي حاتم الماضي يخالفه قول الحسين بن عبد الله الذارع عن أبي داود: «بلغنا أنه أُنْكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم به

= فضيل). فهذا يوحي برواية حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن بعد تغيره، وإلا لما فصله عن شعبة ومن معه. والله أعلم.

(١) ينظر لترجمة حصين بن عبد الرحمن السلمي: «تهذيب الكمال» (٦/ ٥١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨١)، و«الكواكب النيرات» (١٢٦).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٨).

(٣) «سؤالات الآجري» (٢/ ٦٨، تحقيق البستوي).

(٤) «السنن الكبرى» ـ الزينة ـ باب لبس الحرير (٥/ ٤٦٧ ـ ح٩٥٩٣).

(٥) يعني: ومائتين.

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٩).

(٧) «المجروحين» (٢/ ٢٩٤).

(٨) «الميزان» (٤/ ٨).

(٩) «سؤالات السلمي» (٣١٦)، والمصدر السابق.

الاختلاط سنة ست عشرة»[١]، ونحوه قول العقيلي: «إن سماع علي البغوي منه سنة سبع عشرة»[٢]، يعني بعد اختلاطه[٣].

وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد المسْنَدِي، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد الزريقي، فإنه قال: «ثنا قبل أن يختلط»[٤]. وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي[٥] كما تقدم[٦]، والبخاري فإنه إنما سمع منه في سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، ولذا اعتمده في عدة أحاديث[٧]، بل روى له أيضاً بواسطة المسندي فقط[٨].

ومحمد بن يحيى الذهلي فإنه قال: «ثنا عارم، وكان بعيداً من العَرَامة صحيح الكتاب، وكان ثقة»[٩].

ومحمد بن يونس الكُديمي كما قاله الخطيب[١٠].

وقد قال ابن الصلاح: «ما رواه عنه البخاري والذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه»[١١].

وممن سمع منه بعده: أبو زرعة الرازي، وعلي بن عبد العزيز البغوي كما تقدم عنهما[١٢].

وحديثه عند مسلم أيضاً بواسطة أحمد بن سعيد الدارمي[١٣]، وحجاج بن

---

(١) «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢١). (٢) المصدر السابق (٤/ ١٢٢).
(٣) قاله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٠٤).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٩٠). ولم أقف على ترجمة الزريقي هذا.
(٥) ذكر هؤلاء الأربعة الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٦٩)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٩).
(٦) يعني قول أبي حاتم الرازي: (كتبت عنه قبله) أي قبل الاختلاط، وتقدمت الإشارة إليه قبل تسع تعليقات.
(٧) منها الحديث ذو الرقم: (٥٨).
(٨) كما في الحديث ذي الرقم: (٦٠٠٣). (٩) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٠٥).
(١٠) «الكفاية» (١٣٧). (١١) «علوم الحديث» (٣٥٦).
(١٢) قاله عن الأول: أبو حاتم، وعن الثاني: العقيلي، كما تقدم.
(١٣) مسلم برقم: (٢٠٥٣).

الشاعر[١]، وأبي داود سليمان بن معبد السِّنْجِي[٢]، وعبد بن حُميد[٣]، وهارون بن عبد الله الحمال[٤].

وكانت وفاته في سنة ثلاث، أو في صفر سنة أربع وعشرين ومائتين، والثاني أكثر[٥].

(و) كذا من المختلطين: عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو محمد (**الثقفي**) بفتح المثلثة والقاف، ثم فاء: نسبةً إلى «ثقيف»، البصري، أحد الثقات؛ لقول عباس الدوري عن ابن معين: «إنه اختلط بأخرة»[٦]. وكذا وصفه بالاختلاط عقبة بن مُكرَم [العَمِّي][٧]، وأنه كان قبل موته بثلاث سنين، أو أربع[٨].

لكن قال الذهبي في «الميزان»: «إنه ما ضرَّ تغيرُه حديثَه، فإنه ما حدَّث في زمنه بحديث»[٩]، واستدل لذلك بقول أبي داود: «تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي فحُجب الناسُ عنهما»[١٠]. وكذا قاله العُقيلي[١١].

ويخدش فيه قول الفلاس: «إنه اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو مختلط يقول: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان باختلاط شديد»[١٢]. ولعل هذا كان قبل حجبه.

وقد اتفق الشيخان عليه من جهة محمد بن بشار ـ بُندار[١٣] ـ، ومحمد بن المثنى[١٤] عنه.

---

(١) مسلم برقم: (٢٠٥٣).
(٢) مسلم برقم: (٢٨٧٧).
(٣) مسلم برقم: (٨٨/١٥٣٦).
(٤) مسلم برقم: (١٢٤٠).
(٥) ينظر لترجمة أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي (عارم): «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٠٢)، و«الكواكب النيرات» (٣٨٢).
(٦) «التاريخ» (٢/ ٣٧٨) لابن معين ـ رواية الدوري.
(٧) ما بين المعكوفين ليس في (س).
(٨) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/ ٧٥).
(٩) «الميزان» (٢/ ٦٨١).
(١٠) «سؤالات الآجري» (٢/ ١٢٥)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٧٥).
(١١) المصدر السابق.
(١٢) «الميزان» (٢/ ٦٨١)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٠).
(١٣) البخاري برقم: (٣٧٧١)، ومسلم برقم: (١٢٠٨).
(١٤) البخاري برقم: (١٧٨٥)، ومسلم برقم: (٨٦٧).

والبخاري فقط: من جهة أزهر بن جميل[١]، وعَمرو بن علي الفلاس[٢]، وقتيبة[٣]، ومحمد بن سَلَام[٤]، ومحمد بن عبد الله بن حوشب[٥] عنه.

ومسلم فقط: من جهة إبراهيم بن محمد بن عَرْعرة[٦]، وإسحاق بن راهويه[٧]، وسويد بن سعيد[٨]، وأبي بكر ابن أبي شيبة[٩]، وعبيد الله بن عُمر القواريري[١٠]، وأبي غسان مالك بن عبد الواحد المِسْمعي[١١]، ومحمد بن عبد الله الرُّزِّي[١٢]، ومحمد بن يحيى بن أبي عُمر العدني[١٣]، ويحيى بن حبيب بن عربي[١٤] عنه[١٥].

٩٨٩ و(**كذا**) من المختلطين (**ابن همام**) بفتح أوله ثم تشديدٍ ـ كحمَّاد ـ، ابن نافع، هو عبد الزراق، أبو بكر الحميري، أحد الحفاظ الأثبات (**بـ «صنعا»**) بفتح المهملة، ثم نون ساكنة، مقصوراً للضرورة: مدينة بـ «اليمن» شهيرة (**إذْ عَمِي**) لقول أحمد ـ فيما رواه أبو زرعة الدمشقي عنه ـ: «أتيناه قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ذهاب بصره فهو ضعيف السماع»[١٦]. وقال الأثرم عن أحمد أيضاً: «من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقَّن فيتلقَّن»[١٧]. وحكى حنبل عن أحمد نحوه[١٨].

---

(١) البخاري برقم: (٥٢٧٣).
(٢) البخاري برقم: (١٨٢).
(٣) البخاري برقم: (٦٤٠١).
(٤) البخاري برقم: (٥٦٨).
(٥) البخاري برقم: (٦٥٥).
(٦) مسلم برقم: (٢٩٥٧).
(٧) مسلم برقم: (٣٧٨).
(٨) مسلم برقم: (٢٥١٥).
(٩) مسلم برقم: (١٦٧٩).
(١٠) مسلم برقم: (٣٧٨).
(١١) مسلم برقم: (١٤٩٠).
(١٢) مسلم برقم: (٢٩٩٧).
(١٣) مسلم برقم: (١٠٨٢).
(١٤) مسلم برقم: (١٦٧٩).
(١٥) وكانت وفاة صاحب الترجمة عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي سنة: (١٩٤). وتنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٤٩)، و«الكواكب النيرات» (٣١٤).
(١٦) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٤٥٧). و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٠).
(١٧) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٧)، و«هدي الساري» (٤١٩).
(١٨) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٧)، وانظر: «علوم الحديث» (٣٥٥).

وكذا قال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بأَخَرة، كتبوا عنه أحاديث مناكير»[(١)].

وممن سمع منه قبل ذلك: أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ووكيع، وابن معين[(٢)].

والضابط لمن سمع منه قبل الاختلاط: أن يكون سماعه قبل المائتين كما تقدم.

وممن سمع منه بعد ذلك: إبراهيم بن منصور الرَّمَادي[(٣)]، وأحمد بن محمد بن شبُّويه، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، ومحمد بن حماد الظِّهْراني[(٤)].

قال إبراهيم الحربي: «مات عبد الرزاق وللدبري ست أو سبع سنين»[(٥)]. وكذا قال الذهبي: «اعتنى به أبوه فأسمعه من عبد الرزاق تصانيفه وله سبع سنين»[(٦)]. ونحوه قول ابن عدي: «إنه استُصغر فيه»[(٧)]. وقال ابن الصلاح: «وقد وجدت فيما رُوي عن الدَّبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدًّا، فأحلت أمرها على الدبري؛ لأن سماعه منه متأخر جداً»[(٨)].

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» (١٦٤).

(٢) زاد العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٣٧٠)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٨) ـ بعد ذكر هؤلاء الخمسة ـ قوله: (في آخرين).

(٣) لم أقف على راو بهذا الاسم ممن أخذ عن عبد الرزاق، وقد استظهر محقق «الكواكب النيرات» (٢٧٤) أن الصواب: (أحمد بن منصور الرمادي، أو إبراهيم بن بشار الرمادي) فكلاهما أخذ عن عبد الرزاق، كما يتضح من ترجمة الأول في «تهذيب الكمال» (١/ ٤٩٢)، و«الأنساب» (٦/ ١٥٨)، وترجمة الثاني في «الأنساب» (٦/ ١٥٨). والله أعلم.

(٤) ذكر هؤلاء الأربعة الحافظ الأبناسي في «الشذا الفياح» ـ النوع الثاني والستون، والحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٠)، وذكرهم أيضاً ـ دون الأول ـ في «التقييد والإيضاح» (٤٣٧). ثم إن هناك غير هؤلاء سمعوا من عبد الرزاق بعد اختلاطه وهم: إبراهيم بن محمد بن بَرَّة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبدالله بن سويد الشِّبَامي، والحسن بن عبد الأعلى البوسي الصنعاني، ذكرهم العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٣٨)، والأبناسي في «الشذا الفياح».

(٥) «علوم الحديث» (٣٥٦).

(٦) «الميزان» (١/ ١٨١).

(٧) «الكامل» (١/ ٣٣٨).

(٨) «علوم الحديث» (٣٥٦).

ومع ذلك فقد احتج به أبو عوانة في «صحيحه»[١]، وكذا كان العقيلي يصحح روايته، وأدخله في «الصحيح» الذي ألَّفه[٢]. وأكثر عنه الطبراني[٣].

وقال الحاكم: قلت للدارقطني: «أيدخل في الصحيح؟ قال: إي والله»[٤].

وكأنهم لم يبالوا بتغير عبد الرزاق لكونه إنما حدَّثه من كتبه لا من حفظه. قاله المصنف[٥]، ونحوه قول ابن كثير ـ كما قدمته في «أدب المحدث»[٦] ـ: «من يكون اعتماده في حديثه على حفظه وضبطه ينبغي الاحتراز من اختلاطه إذا طعن في السن، أو لا، بل الاعتماد على كتابه، أو الضابط له فلا»[٧].

وقال شيخنا: «المناكير الواقعة في حديث الدبري إنما سببها: أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه فما يوجد من حديث الدبري عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يلحق الدبريَّ منه تبعةٌ إلا إنْ صحّف وحَرَّف ـ وقد جمع القاضي محمد بن أحمد بن مفرِّج[٨] القرطبي الحروفَ التي أخطأ فيها

---

(١) قاله الذهبي في «الميزان» (١/ ١٨١) وانظر أمثلة ذلك في «مسند أبي عوانة» في الأحاديث ذوات الأرقام الآتية: (١٩، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ٢٩٣، ٣٣١).

(٢) «اللسان» (١/ ٣٥٠) نقلاً عن مسلمة في «الصلة». ومسلمة هذا هو مسلمة بن القاسم القرطبي. المتوفى سنة: (٣٥٣)، من تصانيفه: «التاريخ الكبير»، و«الصلة». وغيرهما، له ترجمة في «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (٣٩٣)، و«اللسان» (٦/ ٣٥). هذا ولم أر ذكر صحيح العقيلي هذا في مواضع ترجمته، ولا في التآليف في الصحيح.

(٣) انظر مثلاً الأحاديث ذوات الأرقام: (١٨، ٢٦، ٣٤، ٣٦، ٥١) من «المعجم الكبير».

(٤) «سؤالات الحاكم» (١٠٦).

(٥) في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٠).

(٦) في (النوع السابع والعشرون).

(٧) «اختصار علوم الحديث» (١٤٧)، ومقصوده: إن كان الاعتماد على حفظ الراوي فيحترز منه إذا بلغ ذلك السنّ، وإن كان الاعتماد على كتابه فلا حرج للأمن من تأثير الاختلاط على روايته.
هذا ولم أر ذكر صحيح العقيلي هذا في مواضع ترجمته، ولا في التأليف في «الصحيح».

(٨) بضم الميم وفتح الفاء ثم راء مكسورة مشددة، وآخره جيم، وقد مات ابن مفرج سنة: (٣٨٠). «تاريخ علماء الأندلس» (٣٦٨) و«السير» (١٦/ ٣٩٠).

الدَّبَري، وصحفها في «مصنف عبد الرزاق» ـ وإنما الكلام في الأحاديث التي عند الدبري في غير التصانيف، فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حال اختلاطه»[١].

ثم إن حديث عبد الرزاق عند الشيخين من جهة إسحاق بن راهويه[٢]، وإسحاق بن منصور الكوسج[٣]، ومحمود بن غيلان[٤] عنه.

وعند البخاري فقط من جهة إسحاق بن إبراهيم بن نصر السعدي[٥]، وعبد الله بن محمد المسنَدي[٦]، والذهلي[٧]، ويحيى بن جعفر البيكندي[٨]، ويحيى بن موسى البلخي ـ خَت[٩] ـ عنه.

وعند مسلم فقط من جهة أحمد بن حنبل[١٠]، وأحمد بن يوسف السلمي[١١]، وحجاج بن يوسف الشاعر[١٢]، والحسن بن علي الخلال[١٣]، وسلمة بن شبيب[١٤]، وعبد بن حُميد[١٥]، وعَمرو الناقد[١٦]، ومحمد بن رافع[١٧]، ومحمد بن مهران[١٨]، ومحمد بن يحيى بن أبي عُمر العدني[١٩].

وكانت وفاته في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين[٢٠].

(و) كذا عُدَّ فيهم شيخ مالك وأحد الأئمة الأثبات: ربيعة بن أبي عبد الرحمن ـ فرُّوخ ـ المدني (الرأْيُ) بتشديد الراء، ثم همزة؛ لأنه كان مع

(١) «اللسان» (١/ ٣٥٠) سوى ما بين المعترضين فمن «الميزان» (١/ ١٨٢).
(٢) البخاري برقم: (٧٠٣٦)، ومسلم برقم: (٣٩٤).
(٣) البخاري برقم: (٤٢)، ومسلم برقم: (٥٨٣).
(٤) البخاري برقم: (٧٠٦٠)، ومسلم برقم: (٧١٦).
(٥) البخاري برقم: (٢٧٨).
(٦) البخاري برقم: (٥٦٦٩).
(٧) البخاري برقم: (٧٠٧٢).
(٨) البخاري برقم: (٦٢٢٧).
(٩) البخاري برقم: (٤٢٣). و(خَتَ): لقبٌ ليحيى.
(١٠) مسلم برقم: (١٧٥٦).
(١١) مسلم برقم: (٢٧٧٣).
(١٢) مسلم برقم: (٥٦٩).
(١٣) مسلم برقم: (٢٧٤ ص ٣١٧).
(١٤) مسلم برقم: (٢٩٣٠ ص٢٤٤٦).
(١٥) مسلم برقم: (٢٤).
(١٦) مسلم برقم: (١٤١٩).
(١٧) مسلم برقم: (١٧٥٦).
(١٨) مسلم برقم: (١٣١٠).
(١٩) مسلم برقم: (٤٠٤).
(٢٠) ينظر لترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعاني: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣١٠)، و«الكواكب النيرات» (٢٦٦).

معرفته بالسُنَّة قائلاً به **(فيما زعموا)** حسبما حكاه ابن الصلاح، فقال: «قيل: إنه تغير في آخر عمره، وتُرِك الاعتماد عليه لذلك[١]». ولم أقف عليه لغيره.

وقال الناظم: «لا أعلم أحداً تكلم فيه بالاختلاط»[٢]، انتهى.

وإنما قال الواقدي: «كانوا يَتَّقُونه لموضع الرأي»[٣]، على أن عبد العزيز بن أبي سلمة قال: «قلت لربيعة في مرضه الذي مات فيه: إنا قد تعلمنا منك، وربما جاءنا من يستفتينا في الشيء لم نسمع فيه شيئاً، فنرى أن رأينا خير له من رأيه لنفسه، فنُفتيه؟ فقال: أقعدوني. ثم قال: ويحك يا عبد العزيز، لأن تموت جاهلاً خير من أن تقول في شيء بغير علم، لا، لا، ثلاث مرات[٤].

وكانت وفاته في سنة اثنتين، أو ست وثلاثين، أو اثنتين وأربعين ومائة، بـ «المدينة»[٥].

(و) كذا **(التوأمي)** بفتح المثناة الفوقانية، ثم واو ساكنة، وهمزة تليها ميم: هو صالح بن أبي صالح ـ نبهان ـ المدني، مولى أم سلمة، تابعي ثقة، ونُسب كذلك: لأنه يُعرف بمولى التوأمة وهي ابنة أمية بن خلف الجُمَحي، صحابية، سميت بذلك لأنها كانت هي وأخت لها في بطن واحد، فسميت تلك باسم، وهذه بالتوأمة، فإنه اختلط فيما قاله أحمد[٦]، ونحوه قول ابن معين: «خَرِفَ قبل أن يموت»[٧]. وكذا قال ابن المديني: «خرف وكبر»[٨]. وقال ابن حبان: «تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بما يشبه الموضوعات عن الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز، فاستحق الترك[٩].

---

(١) «علوم الحديث» (٣٥٤).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٠)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٣).

(٣) «الطبقات الكبرى» ـ القسم المتمم ـ (٣٢٤).

(٤) «التمهيد» (٣/٣).

(٥) ينظر لترجمة ربيعة بن أبي عبد الرحمن: «تهذيب الكمال» (٩/ ١٢٣)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٥٨)، و«الكواكب النيرات» (١٦٣).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣١١).

(٧) «التاريخ» للدوري (٢/ ٢٦٦).

(٨) «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة له» (٨٦).

(٩) «المجروحين» (١/ ٣٦٦).

واقتصر ابن الصلاح على حكاية كلامه[١]، مع أنه ليس الأمر كذلك، فقد ميَّز الأئمة بعض من سمع منه قديماً ممن سمع منه بعد التغير.

فممن سمع منه قديماً: زياد بن سعد، وابن جريج، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ـ حسبما قاله ابن عدي فيهم[٢] ـ وابنُ معين[٣]، وابن المديني[٤]، والجوزجاني[٥] في الأخير فقط.

ولكن قال الترمذي ـ فيما حكاه ابن القطان عنه ـ عن البخاري عن أحمد بن حنبل: «أن ابن أبي ذئب سمع منه أخيراً، وروى عنه منكراً»[٦]، فالله أعلم.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: السفيانان، ومالك. قال ابن عيينة: «سمعت منه ولعابه يسيل ـ يعني من الكبر ـ وما علمت أحداً من أصحابنا يحدث عنه لا مالكٌ ولا غيره»[٧].

وقال الحميدي عن ابن عيينة أيضاً: «لقيته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة، أو نحوها وقد تغير، ولقيه الثوري بعدي»[٨].

وقال أحمد: «كان مالك أدركه وقد اختلط، فمن سمع منه قديماً فذاك»[٩].

وممن نصَّ على أن مالكاً والثوري إنما سمعا منه بعد أن كبر وخرف: ابنُ معين[١٠]. وكذا في الثوري خاصةً: الجوزجانيُّ[١١][١٢].

---

(١) «علوم الحديث» (٣٥٤).
(٢) «الكامل» (٤/ ١٣٧٥).
(٣) «الكامل» (٤/ ١٣٧٤).
(٤) «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة له» (٨٧).
(٥) «أحوال الرجال» (١٤٤).
(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٥٧).
(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٧).
(٨) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩٢) و«الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٠٤)، وفي الأول: (سبع) بدل: (ست).
(٩) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣١١)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٧).
(١٠) «الكامل» (٤/ ١٣٧٤).
(١١) «أحوال الرجال» (١٤٤).
(١٢) ومات صالح مولى التوأمة سنة: (١٢٥) عند الأكثرين. وقيل: بعدها بسنة.

٩٩٠ (و) كذا (ابن عيينة) بتحتانيتين مع التصغير، وبالصرف للضرورة: هو سفيان، أبو محمد الهلالي الكوفي، نزيل «مكة»، وأحد الأئمة الأثبات، فقد قال يحيى بن سعيد القطان ـ فيما حكاه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عنه: «اشهدوا[1] أنه اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه فيها وبعدها فسماعه لا شيء»[2].

قال الذهبي: «وأنا استبعده وأعدُّه غلطاً من ابن عمار، فالقطان مات في «الكوفة» أولَ سنة ثمان وتسعين، عند رجوع الحاج وتَحَدُّثِهم بأخبار الحجاز، فمتى تمكن من سماعه باختلاط سفيان؟ حتى تهيأ له أن يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به»، ثم قال: «فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع»[3].

قال شيخنا[4]: «وهذا الذي لا يتجه غيره؛ لأن ابن عمار من الأثبات المتقنين. ثم ما المانع أن يكون القطان سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة؟ واعتمد قولهم، وكانوا كثيراً فشهد على استفاضتهم، وأخبر به قبل موته ولو بيوم، فضلاً عن أكثر منه. وقد وجدتُ عن القطان ما يصلح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار، هو ما أورده أبو سعد ابن السمعاني في ترجمة إسماعيل ابن أبي صالح المؤذن من «ذيل تاريخ بغداد» له بسنده إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنتَ تكتب الحديثَ وتحدث القومَ[5]، وتزيد في إسناده أو تنقص منه!

= وتنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٥)، و«الكواكب النيرات» (٢٥٨).

(١) كذا في النسخ: (اشهدوا)، ومثله في «تاريخ بغداد» (٩/ ١٨٣)، وفي بعض المصادر مثل «الميزان» (٢/ ١٧١)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧١)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٧): (أشهد).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) «الميزان» (٢/ ١٧١).

(٤) في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٠).

(٥) كذا في النسخ: (القوم) بالقاف. وفي «تهذيب التهذيب»: (اليوم) بالمثناة من تحت، وعندي أن هذا أظهر، يعني كنتَ فيما مضى تكتب الحديث واليوم تحدث فتزيد أو تنقص إلخ. والله أعلم.

فقال: عليك بالسماع الأول؛ فإني سئمت»[١]. بل قال ذلك غير القطان، فذكر أبو مَعِين الرازي[٢] في زيادة «كتاب الإيمان» لأحمد [أن][٣] هارون بن معروف قال له: إن ابن عيينة تغير أمره بأَخَرة. وإن سليمان بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب»[٤].

وقد اتفق الشيخان على التخريج له من جهة إسحاق بن راهويه[٥]، وبشر بن الحكم النيسابوري[٦]، وولده عبد الرحمن بن بشر[٧]، وقتيبة[٨]، ومحمد بن عباد المكي[٩]، وأبي موسى محمد بن المثنى[١٠] عنه.

والبخاري فقط من جهة حجاج بن منهال[١١]، وصدقة بن الفضل المروزي[١٢]، والحميدي[١٣]، وعبد الله بن محمد المسنَدي[١٤]، وعبد الله بن محمد النُفَيلي[١٥]، وعُبيد الله بن موسى[١٦]، وعلي بن المديني[١٧]، وأبي نعيم الفضل بن دُكَين[١٨]، ومالك بن إسماعيل النهدي[١٩]، ومحمد بن

---

(١) كذا في النسخ: (سئمت) من السأم والملال، وفي «تهذيب التهذيب»: (سمنت) ـ بميم ثم نون والظاهر لي أنها: (سننت) بنونين يعني كبرت، والكِبَر هو من أسباب الاختلاط في الغالب. والله أعلم.

(٢) الحافظ الحسين بن الحسن. مات سنة: (٢٧٢). الجرح والتعديل (٣/ ٥٠)، و«السير» (١٣/ ١٥٤).

(٣) في النسخ: (ابن). من الناسخ.

(٤) نهاية كلام الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢١).

(٥) لم أقف عليه عند البخاري، وأخرجه مسلم برقم: (١٧٠٩).

(٦) البخاري برقم: (١١٦١)، ومسلم برقم: (١٨٩) في أثناء السند.

(٧) البخاري برقم: (٢٠٤٠)، ومسلم برقم: (٩٢٩ ص٦٤٢).

(٨) البخاري برقم: (٣٠٣١)، ومسلم برقم: (٣١٩).

(٩) البخاري برقم: (٤٠٠٤)، ومسلم برقم: (٥٥).

(١٠) البخاري برقم: (١٥٧٧)، ومسلم برقم: (١٢٥٨).

(١١) البخاري برقم: (٤٨١٩).

(١٢) البخاري برقم: (٣٠٣٠).

(١٣) البخاري برقم: (١).

(١٤) البخاري برقم: (٣٢٠).

(١٥) كذا قال، ورواية النفيلي عن سفيان بن عيينة، إنما هي عند أبي داود كما في ترجمتيهما في «تهذيب الكمال» (١١/ ١٨٥ و(١٦/ ٨٨).

(١٦) البخاري برقم: (٢٠٠٦).

(١٧) البخاري برقم: (٢٤٧٦).

(١٨) البخاري برقم: (٨٧١).

(١٩) البخاري برقم: (١٢٧٠).

سلام[١]، ومحمد بن يوسف[٢]، ويحيى بن جعفر[٣] البيكنديين، وأبي الوليد الطيالسي[٤] عنه[٥].

ومسلم فقط من جهة إبراهيم بن دينار التمار[٦]، وأحمد بن حنبل[٧]، وأبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي[٨]، وأبي خيثمة زهير بن حرب[٩]، وسعيد بن عَمرو الأشعثي[١٠]، وسعيد بن منصور[١١]، وسويد بن سعيد[١٢]، وعبد الله بن محمد الزهري[١٣]، وعبد الأعلى بن حماد النرسي[١٤]، وعبد الجبار بن العلاء[١٥]، وأبي قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي[١٦]، وعبيد الله بن عُمر القواريري[١٧]، وعلي بن حُجر[١٨]، وعلي بن خشرم[١٩]، وعَمرو بن محمد الناقد[٢٠]، ومحمد بن حاتم بن ميمون[٢١]، ومحمد بن عبد الله بن نمير[٢٢]، وأبي كريب محمد بن العلاء[٢٣]، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[٢٤]، ومخلد بن خالد الشعيري[٢٥]، ونصر بن علي الجهضمي[٢٦]، وهارون بن معروف[٢٧]، ويحيى بن يحيى النيسابوري[٢٨] عنه[٢٩].

---

(١) البخاري برقم: (٤٢٥٧).
(٢) البخاري برقم: (٧٣٨٠).
(٣) البخاري برقم: (٧٣٥٧).
(٤) البخاري برقم: (١٧٧).
(٥) **قلت**: والحسن بن الصبَّاح البزار روى عن ابن عيينة عند البخاري برقم: (٣٥٦٧).
(٦) مسلم برقم: (٢٦٥٢).
(٧) مسلم برقم: (٢١٤٣).
(٨) مسلم برقم: (٢٣٥٠).
(٩) مسلم برقم: (١٧٣٩).
(١٠) مسلم برقم: (٢١٤٣).
(١١) مسلم برقم: (١٤٥٨).
(١٢) مسلم برقم: (١٨٥٦).
(١٣) مسلم برقم: (٣٦٣).
(١٤) مسلم برقم: (١٤٥٨).
(١٥) مسلم برقم: (١٩٦٩).
(١٦) لم أقف عليه عند مسلم.
(١٧) مسلم برقم: (١٤٣٨).
(١٨) مسلم برقم: (١٧٣٩).
(١٩) مسلم برقم: (٦٨٥).
(٢٠) مسلم برقم: (١٧٣٩).
(٢١) مسلم برقم: (١٥٨٩).
(٢٢) مسلم برقم: (١٧٠٩).
(٢٣) مسلم برقم: (٤١١).
(٢٤) مسلم برقم: (٣٦٣).
(٢٥) مسلم برقم: (١٠٦٠).
(٢٦) لم أقف عليه عند مسلم.
(٢٧) مسلم برقم: (٢٤٩٣ ص٢٢٩٨).
(٢٨) مسلم برقم: (٣٦٣).
(٢٩) وهناك آخرون غير هؤلاء أشهرهم أبو بكر ابن أبي شيبة وقد أكثر مسلم عنه في =

قال الذهبي: «ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع، فأما سنة ثمان ففيها مات، ولم يلق أحداً فيها؛ فإنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر»[١]. بل هو في الحقيقة نحو خمسة أشهر؛ لأنه مات بـ «مكة» في يوم السبت أول شهر رجب، كما قاله ابن سعد[٢] وابن زبر[٣]. وقال ابن حبان: في آخر يوم من جمادى الآخرة منها[٤].

وجزم ابن الصلاح بأن وفاته في سنة تسع[٥]. والمعروف: ثمان.

وكان انتقاله من «الكوفة» إلى «مكة» سنة ثلاث وستين، فاستمر بها حتى مات[٦].

قال الذهبي: «ومحمد بن عاصم[٧] صاحب ذاك الجزء العالي[٨] سمع منه في سنة سبع»[٩]. وقال ابن الصلاح: «إنه يحصل نظر في كثير من العوالي الواقعة عمَّن تأخر سماعه من ابن عيينة وأشباهه»[١٠]، يعني ممن تغير.

وكذا ممن اختلط عبد الله بن لهيعة، لقول أبي جعفر الطبري في «تهذيب الآثار»: «إنه اختلط عقله في آخر عمره»[١١].

= «صحيحه» من روايته عن سفيان بن عيينة، انظر مثلاً الأحاديث ذوات الأرقام: (٣٦١، ٣٦٣، ١٤٤٠، ١٤٥٧، ٢١٤٣).

ومنهم أيضاً: أحمد بن عبدة، وذلك برقم: (١٤٣٨، ١٨٥٦).

(١) «الميزان» (٢/ ١٧١).
(٢) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٤٩٨).

(٣) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (٢/ ٤٤٣).
(٤) «الثقات» (٦/ ٤٠٣).

(٥) علوم الحديث (ص١٥٥)، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٢) بأن ابن الصلاح جزم بسنة ثمان وتسعين.

(٦) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٢).

(٧) الثقفي، الأصبهاني، العابد المتوفى سنة: (٢٦٢). «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٦)، و«السير» (١٢/ ٣٧٧).

(٨) طبع بتحقيق مفيد خالد عيد.

(٩) «الميزان» (٢/ ١٧١).

(١٠) «علوم الحديث» (٣٥٦).

وينظر لترجمة سفيان بن عيينة: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٧) و«الكواكب النيرات» (٢٢٠).

(١١) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧٩)، وعزاه للطبري في «تهذيب الآثار». =

(مع) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهُذلي (المسعودي) نسبةً لجده، أحد الثقات المشهورين، والكبار من المحدثين، فقد صرَّح باختلاطه غير واحد كمحمد بن عبد الله بن نُمير[(١)]، وأبي بكر بن أبي شيبة[(٢)]، والعجلي[(٣)]، وابن سعد[(٤)] وأنها في آخر عمره، وأبي حاتم وقال: «قبل موته بسنة أو سنتين»[(٥)]، وأحمد وقال: «إنما اختلط بـ «بغداد»، فمن سمع منه بـ «الكوفة» أو «البصرة» فسماعه جيد»[(٦)].

وكذا قال ابن معين: «كان نزل «بغداد» وتغير، فمن سمع مه زمانَ أبي جعفر ـ يعني المنصور ـ فهو صحيح السماع، أو زمنَ المهدي فلا»[(٧)]، وهو قريب من قول أبي حاتم إذا مشينا على أنَّ وفاة المسعودي سنة ستين ومائة[(٨)]؛ لأن وفاة المنصور كانت بـ «مكة» في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين[(٩)]، أما على القول بأن وفاة المسعودي سنة خمس وستين[(١٠)] فلا.

وقال ابن حبان: «اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك»[(١١)].

وكذا قال أبو الحسن ابن القطان: «إنه لا يتميز ـ في الأغلب ـ مما رواه قبل اختلاطه ما رواه بعده»[(١٢)].

= وانظر لترجمة عبد الله بن لهيعة: «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٨٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧٣).

(١) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥١).

(٢) لم أقف على قول أبي بكر ابن أبي شيبة في مصادر ترجمة المسعودي التي وقفت عليها، لكن في بعض المصادر مثل: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٢): قال يعقوب بن شيبة: (ثقة صدوق، وقد تغير بأخرة) من رواية حفيده أبي بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة عنه. فالله أعلم.

(٣) «معرفة الثقات» (٢/ ٤٤٥).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٦٦).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥١).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢٥).

(٧) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢١).

(٨) وهذا هو المشهور، وهو قول سليمان بن حرب، وأبي عبيد، والإمام أحمد كما في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٢).

(٩) يعني ومائة. «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١).

(١٠) وهو قول يعقوب بن شيبة، كما في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٢).

(١١) «المجروحين» (٢/ ٤٨).

(١٢) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٧٦).

وهو منتقضٌ بتمييز جماعة من الفريقين، فممن سمع منه قديماً: أبو نُعيم الفضل بن دكين ووكيع فيما قاله أحمد[١].

وحديثاً: أبو داود الطيالسي، وعاصم بن علي، وابن مهدي، وأبو النضر هاشم بن القاسم، ويزيد بن هارون. كما صرح به في الأول: سَلْم[٢] بن قتيبة[٣]، وفي الثاني والرابع: أحمد[٤].

وفي الآخَرَين: ابنُ نمير[٥].

وقال أبو النضر ـ أحدهم[٦] ـ: «إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه، كنا عنده وهو يُعزَّى في ابنٍ له، فجاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ من مالك عشرة آلاف وهرب، ففزع، وقام ودخل إلى منزله، ثم خرج إلينا وقد اختلط»[٧].

وقد وقع حديثه في «البخاري»[٨] لا بقصد التخريج له فيما ظهر لشيخنا ـ كما قرره في «مختصر التهذيب»[٩] و«المقدمة»[١٠] ـ وإنما وقع اتفاقاً[١١].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢٥، ٣/ ٥٠).

(٢) في (م): (سليم). من الناسخ.

(٣) «المجروحين» (٢/ ٤٩)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٢١٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٠). (٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥١).

(٦) يعني أحد المذكورين ممن سمع منه حديثاً. (٧) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥١).

(٨) في «الاستسقاء»: باب الاستسقاء في المصلى (٢/ ٥١٥ ـ ح١٠٢٧)، ولفظه: (حدثنا عبد الله بن محمد: قال: حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عبّاد بن تميم عن عمه قال: «خرج النبي ﷺ إلى المصلى يستسقي، واستقبل القبلة فصلّى ركعتين، وقلب رداءه». قال سفيان: فأخبرني المسعودي عن أبي بكر ـ (يعني ابن حزم والد عبد الله بن أبي بكر) ـ قال: جعل اليمين على الشمال) انتهى بلفظه سوى ما بين المعترضين فزيادة مني للإيضاح، وانظر التعليقة بعد التاليتين.

(٩) «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١١).

(١٠) «هدى الساري» (٤١٨)، وكذا أيضاً في «فتح الباري» (٢/ ٥١٥)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٣٩١).

(١١) قال الحافظ في «فتح الباري» (٢/ ٥١٥): (قوله: قال سفيان) هو ابن عيينة، وهو متصل بالإسناد الأول. ووهم من زعم أنه معلّق كالمزي حيث علّم على المسعودي في «التهذيب» علامة التعليق، فإنه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي».
وقال في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١١): (علّم عليه المصنف ـ (يعني المزي في «تهذيب =

ولم يرو له مسلم شيئاً.

(وآخراً حكوه) أي وفي المتأخرين: حكى أهل الحديث ـ كأبي علي البرذعي[١]، ثم السمرقندي[٢] في «معجمه»[٣] بلاغاً ومن تبعهما[٤] ـ الاختلاط

= الكمال» (١٧/ ٢١٩) ـ علامة تعليق البخاري، ولم أر له في «صحيح البخاري» شيئاً معلقاً، نعم له في «الاستسقاء» زيادة رواها عنه سفيان ويتبيَّن من سياق الحديث أنها ليست معلقة)، ثم ساق الحديث عند البخاري كما تقدم، ثم قال: (وقوله: قال سفيان: وأخبرني المسعودي، من جملة الحديث موصول عنده عن عبد الله بن محمد عن سفيان، وهذا ظاهر واضح من سياقه، والظاهر أن البخاري لم يقصد التخريج له، وإنما وقع اتفاقاً). انتهى.

ونحو هذا الكلام في «هدي الساري» (٤١٨)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٣٩١).

قلت: أما اعتراضه على المزي بأنه علَّم عليه علامة التعليق فحسن، لأن البخاري ساق تلك الزيادة بالإسناد الأول فهي موصولة عنده.

وأما قوله ﷺ: (والظاهر أن البخاري لم يقصد التخريج له وإنما وقع اتفاقاً)، ففي النفس منه شيء؛ لأنه ﷺ ساق تلك الزيادة بإسناد متصل، وفيها بيان كيفية قلب الرداء وأنه جعل اليمين على الشمال، فأبعد احتمال جعل أسفل الرداء في موضع أعلاه.

وعلى هذا فينبغي أن يُعَد المسعودي من رجال البخاري ويعلَّم عليه بعلامته، وهذا لم يفعله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ولا في «التقريب»، بل أبقى على علامة المزي مع اعتراضه عليه، لا سيما وأن أهل العلم لا يفرقون ـ من هذه الحيثية ـ بين ما جاء في الأصول والمتابعات والشواهد. والله أعلم.

(١) نسبة إلى (برذعة) بفتح الموحدة، وسكون الراء، وفتح الذال المعجمة، ـ ويقال بالدال المهملة ـ وآخرها عين مهملة، بلدة بأقصى آذربيجان، كما في «الأنساب» (٢/ ١٣٧، ١٤٣).

وأبو علي هذا جعله السمعاني في رسم (البردعي) بالدال المهملة، وأما الذهبي وابن حجر في «المشتبه، والتبصير» (١/ ١٤١) فلم يذكرا في الدال المهملة سوى رجلين ليس هو أحدهما، وقالا عن (الذال المعجمة): إنهم جماعة.

وأبو علي هذا ـ كما في الأنساب ـ (٢/ ١٣٨) هو الحسين بن علي بن محمد بن الحسين. . . البردعي، الحافظ، من ساكني سمرقند، ونشأ بها، وتوفي سنة: (٤٠٦).

قلت: فهو بردعي سمرقندي.

(٢) لأنه سكن (سمرقند) كما تقدم.

(٣) قاله ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٣٥٦). ولم أقف على نسبة هذا المعجم له في مواضع ترجمته.

(٤) جعل المؤلف ﷺ البرذعي غير السمرقندي فقال: (ومن تبعهما). والصواب أن أبا =

آخر العمر (في الحفيد ابن خزيمة) بمعجمتين مصغر، نسبةً لجده الأعلى، فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل ابن الحافظ الشهير إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي[١] (مع الغطريفي) بكسر المعجمة، وإسكان المهملة، ثم راء مكسورة، بعدها مثناة تحتانية، ثم فاء: نسبةً لجد جده، وهو الثقة الثبت، أحد أكابر الحفاظ في وقته: أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف بن الجهم الرِّبَاطي، الغِطْرِيفي، الجرجاني، العبدي، مصنف «المستخرج على البخاري»، والأبواب، وصاحب الجزء العالي، وشيخ القاضي أبي الطيب الطبري[٢]. ٩٩١

وكذا صرح به في أولهما[٣]: الحاكم، فقال: «إنه مرض في الآخر وتغير بزوال عقله في ذي الحجة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. وعاش بعدُ ثلاث سنين، وقصدته فيها فوجدته لا يعقل، وكل من أخذ عنه بعد ذلك فلقلة مبالاته بالدين، ومات في جمادى الأولى سنة سبع وثمانين»[٤] انتهى.

وعلى هذا فمدة اختلاطه كما قال المصنف في «التقييد»[٥] سنتان ونصف سنة تنقص أياماً. وتجوَّز الذهبي، فقال في «العبر»[٦] ـ وتبعه المصنف في «الشرح»[٧] ـ: «اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فتجنبوه».

بل صرح في «الميزان» بقوله: «ما عرفت أحداً سمع منه في أيام عدم

= علي البرذعي هو السمرقندي أيضاً كما تقدم في ترجمته، ويدل لهذا أيضاً ما جاء عند ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٣٥٦) ـ مما هو أصل هذا الكلام ـ ولفظه: (ذكر الحافظ أبو علي البرذعي ثم السمرقندي في «معجمه» أنه بلغه..).

(١) له ترجمة في: «الميزان» (٤/ ٩)، و«اللسان» (٥/ ٣٤١)، و«الكواكب النيرات» (٤١٠)، وكانت وفاته سنة: (٣٨٧) كما سيأتي.

(٢) انظر ترجمة الحافظ الغطريفي في: «تاريخ جرجان» (٤٣٠)، و«السير» (١٦/ ٣٥٤)، و«الكواكب النيرات» (٤٠٣)، وكانت وفاته سنة: (٣٧٧)، كما سيأتي.

(٣) يعني حفيد ابن خزيمة.

(٤) يعني: وثلاثمائة. وقول الحاكم هذا هو في «تاريخ نيسابور» كما عند السمعاني في «الأنساب» (٥/ ١١٥)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٤٢).

(٥) (٤٤٢)، بنحوه.

(٦) (٢/ ١٧٣).

(٧) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٣).

عقله»[١]، وكذا قال في «تاريخ الإسلام»: «وما أعتقد أنهم سمعوا منه إلا في صحة عقله، فإن من لا يعقل كيف يسمع عليه؟!»[٢]، وهو متعقَّب بكلام الحاكم. على أن الحاكم ليَّنه، بخلاف هذا، فإنه قال: «عقدت له مجلس التحديث سنة ثمان وستين، ودخلت بيت كتب جده، وأخرجت له مائتين وخمسين جزءاً من سماعاته الصحيحة، وانتقيت له عشرة أجزاء، وقلت: دع الأصول عندي صيانة لها. فأخذها وفرقها على الناس، وذَهَبَتْ، ومدَّ يده إلى كتب غيره فقرأ منها، ثم إنه مرض. . .» إلى آخر كلامه[٣].

وأما ثانيهما[٤] فقال المصنف في «التقييد»: «لم أر من ذكره فيمن اختلط إلا أبا علي المذكور[٥]، وقد ترجمه حمزة السهمي في «تاريخ جرجان»[٦] فلم يذكر شيئاً من ذلك، وهو أعرف به؛ فإنه من شيوخه»[٧].

ويشهد له رواية رفيقه الحافظ أبي بكر الإسماعيلي عنه في «صحيحه» لأكثر من مائة حديث[٨] لكنه يُدَلِّسه، فمرةً يقول: «ثنا محمد بن أحمد العبدي» ومرة: «محمد بن أبي حامد النيسابوي»، والعبقسي، والثغري[٩]. لكن لا مانع أن يكون تغيره ـ إن صح ـ بعد أخذ الإسماعيلي عنه[١٠].

---

(١) «الميزان» (٤/ ٩).

(٢) «تاريخ الإسلام» حوادث سنة: (٣٨١ ـ ٤٠٠ ص١٥٨).

(٣) «الأنساب» (٥/ ١١٤ ـ ١١٥) نقلا عن «تاريخ نيسابور» للحاكم.

(٤) وهو أبو أحمد الغطريفي.

(٥) يعني أبا علي البرذعي السمرقندي المتقدم.

(٦) (٤٣٠). (٧) «التقييد والإيضاح» (٤٤١).

(٨) في «تاريخ جرجان» (٤٣٠): (حدث عنه أبو بكر الإسماعيلي في «الصحيح» وغيره أكثر من عشرين حديثاً). وقال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٣): (وقد احتج الإسماعيلي بالغطريفي في صحيحه). ونحوها في «التقييد والإيضاح» (٤٤١)، فذكر (المائة) هنا فيه نظر. والله أعلم.

(٩) ذكر هذا السهمي في «تاريخ جرجان» (٤٣٠) من غير وصمه بالتدليس، وأما العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٤١) فذكر أصل كلام المؤلف هنا وقال: إن الإسماعيلي دلّسه، لكن ليس لضعفه، وإنما لكونه من أقرانه وليس في مرتبة شيوخه.

(١٠) قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٤١): (فإن كان قد حصل للغطريفي تغيّر فهو بعد موت الإسماعيلي)، وكان قد ذكر قبل ذلك أن وفاة الإسماعيلي كانت سنة ٣٧١ =

وكانت وفاته في رجب سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

قال المصنف: «وثَمَّ آخرُ يوافق الغطريفيَّ في اسمه، واسم أبيه، وبلده، ويقاربه في اسم الجد[١]، وهما متعاصران، وهو محمد بن أحمد[٢] بن الحسن - بالتكبير - الجرجاني، وهو ممن ذكر الحاكم أنه تغير واختلط، فيحتمل أن يكون اشتبه بالغطريفي»[٣].

وكذا ممن اختلط من المتأخرين: أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم صاحب الربيع، فقال القرَّاب: «إنه حُجب عن الناس في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، فلم يؤذن لأحد عليه حتى مات؛ لأنه ذهبت عيناه، واختلط عقله»[٤].

وأبو الحسين زيد بن محمد بن جعفر بن المبارك العامري الكوفي، المعروف بابن أبي اليابس[٥]، أحد شيوخ ابن شاهين وغيره كابن السمعاني[٦]، فإنه ترجمه في «الياء» التحتانية من «الأنساب»[٧]، وقال: «إنه كان قد اختلط عقله في آخر عمره، ووسوس. كتبت عنه يسيراً»[٨].

= قبل الغطريفي بست سنين.

(١) فجد الأول: الحسين، مصغراً، وجد هذا: الحسن مكبّراً.

(٢) في (م): (أحمد بن محمد). من الناسخ.

(٣) «التقييد والإيضاح» (٤٤١ - ٤٤٢)، وعزاه للحاكم في «تاريخ نيسابور»، ولفظه: (ولقد سافر معي، وسبرته في الحضر والسفر نيفاً وأربعين سنة فما اتهمته في الحديث قط، ثم تغير بأخرة، وخلّط)، وانظر ترجمة الغطريفي هذا في: «تاريخ جرجان» (٤١٤)، و«الميزان» (٣/٤٦٦) و«الكواكب النيرات» (٤٠٩).

(٤) للقراب - كما في ترجمته في «السير» (١٧/٥٧١) كتاب باسم «الوفيات على السنين» فلعل هذا الكلام فيه، وقد تقدمت ترجمة القراب. وانظر ترجمة «الأصم في الأنساب»، (١/٢٩٤)، و«السير» (١٥/٤٥٢).

(٥) ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٤٤٩)، والسمعاني في «الأنساب» (١٣/٤٦٨) وكانت وفاته سنة ٣٤١.

(٦) هذا وهم من المؤلف ﷺ، فإن ابن أبي اليابس مات - كما تقدم قريباً - سنة: (٣٤١)، والسمعاني كانت ولادته سنة: (٥٠٦) فكيف يكون ذاك من شيوخ هذا؟!.

(٧) تحت رسم: (اليابسي).

(٨) هذا الكلام ليس لابن السمعاني كما فهم المؤلف، وإنما هو للحافظ محمد بن أحمد بن سفيان، أخرجه عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٤٤٩)، وعزاه إليه السمعاني في «الأنساب» (١٣/٤٦٨)، والحافظ ابن سفيان هو الذي قال: (كتبتُ عنه يسيراً).

(مع القَطيعي) بفتح القاف، وكسر المهملة، ثم مثناة تحتانية، بعدها عين مهملة: نسبةٌ لـ «قَطيعة الدقيق» بـ «بغداد»، أبي بكر **(أحمد)** بن جعفر بن حمدان بن مالك **(المعروف)** بالثقة؛ بحيث قال الحاكم: «إنه ثقة مأمون»[(١)]، وقال الخطيب: «لا أعلم أحداً ترك الاحتجاج به»[(٢)]، وقال الذهبي: «إنه صدوق في نفسه مقبول»[(٣)].

وهو صاحبُ الأجزاء القطيعيات الخمسة[(٤)] ـ النهاية في العلوّ لأصحاب الفخر؛ بينهم وبينه في مدة أربعمائة سنة ونيِّف أربعة أنفس لا غير ـ والراوي لـ «مسند أحمد» و«الزهد الكبير» له، المنفرد بهما. فقد قال ابن الصلاح: «إنه اختل في آخر عمره، وخَرِف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه»[(٥)]. وحكاه الذهبي في «الميزان»، وقال: «ذكر هذا أبو الحسن ابن الفرات»، يعني كما نقله الخطيب عنه[(٦)]، ثم قال الذهبي: «وهذا القول غلوٌّ وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه»[(٧)]، انتهى.

وإنكاره على ابن الفرات ـ كما قال شيخنا[(٨)] ـ عجيب؛ فإنه لم ينفرد بذلك، فقد حكى الخطيب[(٩)] في ترجمة [أحمد][(١٠)] بن أحمد السِّيبِي[(١١)] أنه

---

(١) «الميزان» (١/ ٨٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣).
(٣) «الميزان» (١/ ٨٧)، وزاد: (تغير قليلاً).
(٤) «الرسالة المستطرفة» (٩٣).
(٥) «علوم الحديث» (٣٥٧). وعقب العراقي في التقييد والإيضاح بقوله: وفي ثبوت هذا عن القطيعي نظر. وهذا القول تبع فيه المصنف مقالة حكيت عن أبي الحسن ابن الفرات لم يثبت إسنادها إليه ذكرها الخطيب في التاريخ، فقال: «حدثت عن أبي الحسن ابن الفرات». اهـ.
(٦) «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٤).
(٧) «الميزان» (١/ ٨٨).
(٨) في «اللسان» (١/ ١٤٥).
(٩) في «تاريخ بغداد» (٤/ ٤).
(١٠) في جميع النسخ: (يحيى بن أحمد)، وهو خطأ صوابه: (أحمد بن أحمد) وذلك لأمور، أولها: أن الخطيب ساق القصة الآتية في ترجمة أحمد بن أحمد. وثانيها: أنها كذلك عند شيخ المؤلف في «اللسان». وثالثها: أن الخطيب لم يترجم في «تاريخ بغداد» لرجل باسم: (يحيى بن أحمد السيبي). ورابعها: أن السمعاني ذكر في «الأنساب» (٧/ ٢١٦) أبا القاسم يحيى بن أحمد السيبي، وذكر أنه ولد سنة (٣٨٨)، يعني بعد وفاة القطيعي بعشرين عاماً. وهذا يحيل أن يكون هو المقصود.
(١١) بكسر السين المهملة، وسكون المثناة التحتية ثم موحدة مكسورة. قال السمعاني: (هذه النسبة إلى سيب، وظني أنها قرية بنواحي قصر ابن هبيرة)، «الأنساب» (٧/ ٢١٥)، وترجم فيها لأحمد بن أحمد المذكور.

قال: «قدمت «بغداد» وأبو بكر ابن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض، فقال لنا ابن اللبان الفرضي[1]: لا تذهبوا إلى ابن مالك؛ فإنه قد ضعف واختل، ومنعتُ ابني السماع منه، قال: «فلم نذهب إليه» انتهى.

ويجوز أن يكون الذي أنكره الذهبيَ من كلام ابن الفرات قولَه: «كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ»، لا الاختلاط.

ولكن قد قال الذهبي في ترجمة أبي علي ابن المُذْهِب[2] الراوي عن القطيعي هذا ـ من «الميزان» أيضاً ـ ما نَصُّه: «الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثَمَّ وقع في «المسند» أشياء غير محكمة المتن والإسناد»[3] انتهى.

وبالجملة: فسماع أبي علي لـ «المسند» منه قبل اختلاطه، كما نقله شيخنا[4] عن شيخه المصنف[5][6].

وممن اختلط من المتأخرين: الصدر سليمان الإبشيطي[7]، قال شيخنا ـ وهو أحد من أَخذ عنه ـ: «إنه حصلتْ له غفلة استحكمت في آخر عمره، وتغير قبل موته قليلاً»[8].

وعبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزي ابن الشيخة[9] ـ شيخ شيوخنا ـ

---

(١) أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن، إمام الفرضيين في الآفاق. مات سنة (٤٠٢). «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٧٢)، و«السير» (١٧/ ٢١٧).

(٢) مسند العراق الحسن بن علي بن محمد البغدادي، المتوفى سنة: (٤٤٤). «السير» (١٧/ ٦٤٠).

(٣) «الميزان» (١/ ٥١٢)، وقد تعجَّب الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١/ ١٤٦) من الذهبي حين قال هذا القول مع ردّه لقول ابن الفرات المتقدم.

(٤) في «اللسان» (١/ ١٤٥). (٥) «التقييد والإيضاح» (٤٤٣).

(٦) هذا وكانت وفاة القطيعي في سنة: (٣٦٨)، وانظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٧٣)، و«السير» (١٦/ ٢١٠)، و«الكواكب النيرات» (٩٢).

(٧) هو سليمان بن عبد الناصر بن إبراهيم، كانت وفاته سنة: (٨١١). «إنباء الغمر» (٦/ ١١٨)، و«الضوء اللامع» (٣/ ٢٦٦).

(٨) «المجمع المؤسس» (١/ ٦١٠)، و«إنباء الغمر» (٦/ ١١٨).

(٩) بفتح الشين والخاء المعجمتين بينهما مثناة تحتية ساكنة. «التبصير» (٢/ ٦٩٧).

قبل موته بنحو أربعة أشهر[١].

وغيرهما ـ ممن قبلهما ـ كسليمان بن حسن بن أحمد بن عَمرو بن أحمد البعلي، قال المصنف: «يقال: إنه اختلط»[٢].

وعبد الحق بن محمد بن محمود المنبجي[٣]، وعبد الرحيم بن عبد المحسن الكمال المنشاوي[٤]، وعبد الله بن محمد بن هارون الطائي الأندلسي[٥]، والموفق عبد العزيز بن علي بن محمد بن عبد الله اللخمي ابن سميط القاضي بـ «باب زُويلة»[٦] ممن أخذ عنه أبو حيان[٧].

نسأل الله العفو والعافية.

تتمة:

ربما يتفق عُروض ما يشبه الاختلاط، ثم يحصل الشفاء منه، كما حكاه أبو داود في «سننه» عن معمر أنه قال: «احتجمت، فذهب عقلي، حتى كنتُ أُلَقَّن فاتحة الكتاب في صلاتي»، قال: «وكان احتجم على هامته»[٨].

وبلغني أن البرهان الحلبي عَرَض له الفالج فأُنْسِيَ كلَّ شيء حتى الفاتحة، ثم عُوفي، وكان يحكي عن نفسه: أنه صار يتراجع إليه محفوظه

---

(١) ترجم له ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٤). وذكر أن وفاته في تاسع عشر ربيع الآخر سنة (٧٩٩) قال: (وقد تغير قليلاً من أول هذه السنة).

(٢) «الدرر الكامنة» (٢/ ١٤٥) نقلاً عن المصنف العراقي، وكانت وفاته سنة (٧٥٥).

(٣) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣١٩)، وفيها: (اختلط قبل موته بيسير). وكانت وفاته سنة (٧٢٦).

(٤) «الدرر الكامنة» (٢/٣٥٧)، وفيها: (اختل قبل موته بأشهر)، وكانت وفاته سنة (٧٢٠).

(٥) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٣)، وفيها: (اختلط قبل أن يموت). وكانت وفاته سنة (٧٠٢).

(٦) موضع بالقاهرة، قال ياقوت: (وزويلة: محلة وباب بالقاهرة). «معجم البلدان» (٣/ ١٦٠).

(٧) وقال: (إنه اختلط في آخر عمره). نقله الحافظ في «اللسان» (٤/ ٣٦) من خطه. **قلت:** ولعله من كتاب أبي حيان «مجاني العصر» الذي ترجم فيه لرجال عصره، وذكر الحافظ بن حجر في مقدمة «الدرر الكامنة» (١/ ٥) أنه استمدَّ منه. وأبو حيان هو محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي إمام النحو والعربية في عصره. مات سنة (٧٤٥). «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٠٢).

(٨) «سنن أبي داود»: كتاب الطب: باب في موضع الحجامة (٤/ ١٩٥ ـ ح٣٨٦٠).

كالطفل شيئاً فشيئاً[١].

وأعجب من هذا: ما ذكره القاضي عياض: «أن إبراهيم بن محمد الحضرمي، المعروف بابن الشرقي، والمتوفَّى في سنة ست وتسعين وثلاثمائة كان قد حصل له قبل موته بثلاثين شهراً فالجٌ، فلم يكن ينطق بغير «لا إله إلا الله». ولا يكتب غير: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فكان ذلك من آيات الله ﷻ»[٢].

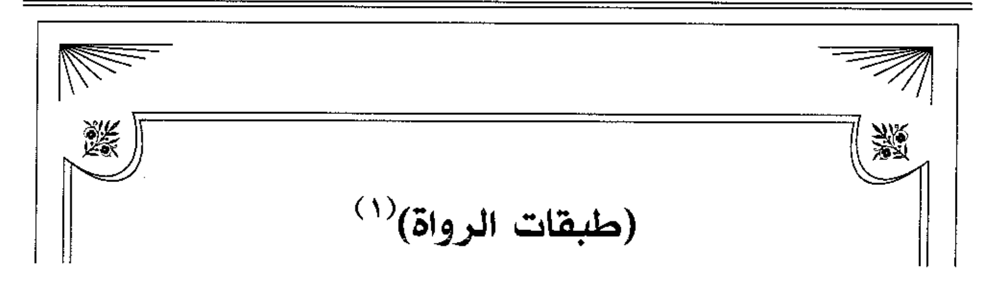
ونحوه: ما قال محمد بن إسماعيل الصائغ: «كان أحمد بن عمير الوادي - يعني شيخه - يحدث عن عَمرو بن حَكّام والنضر بن محمد، فانهدمت داره، وتقطعت الكتب، فاختلط عليه حديث عَمرو في حديث النضر»؛ لأنهما جميعاً يحدثان عن شعبة»[٣]، وليس مراده الاختلاط المذكور، وإن قال شيخنا: إنه يلحق في المختلطين[٤].

وقد يتغير الحافظ لكبره، ويكون مقبولاً في بعض شيوخه؛ لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغيّر كما كان قبله، كحماد بن سلمة - أحد أئمة المسلمين - في ثابت البناني[٥]، ولذا أخرج له مسلم، كما قدمته في «مراتب الصحيح»[٦]، على أن البيهقي[٧] قال: «إن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره»[٨]، فالله أعلم.

○○○○○

---

(١) «الضوء اللامع» (١/ ١٤٤).
(٢) «ترتيب المدارك» (٤/ ٦٧٨) في ترجمة ابن الشرقي المذكور.
(٣) الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٦٧).
(٤) ينظر: «النزهة» (١٠٢) في كلامه على «سوء الحفظ»، فقد ذكر أنه إذا كان سببه الكبر، أو ذهاب البصر، أو احتراق الكتب، أو عدمها فهو المختلط.
(٥) ينظر كلام أهل العلم في رواية حماد بن سلمة عن ثابت في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٤٩٩).
(٦) ضمن (النوع الأول: معرفة الحديث الصحيح).
(٧) في «الخلافيات» كما في «السير» (٧/ ٤٥٢) في ترجمة حماد.
(٨) قال الذهبي في «السير» (٧/ ٤٥٢) بعد أن عزاه للبيهقي في «الخلافيات» قال: (مما جاء في كتاب «الإمام» لشيخنا يعني ابن دقيق العيد...).
وعزاه للبيهقي أيضاً الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٤).



(طبقات الرواة)[١]

وهو من المهمات. وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين في اسم، أو كنية أو نحو ذلك كما بيناه في «المتفق والمفترق»[٢]، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة[٣].

وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات، بما إذا كان في البدريين ـ مثلاً ـ من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها؛ لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة.

وقد فرق بينهما بعض المتأخرين[٤] بأن التاريخ يُنظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات وبالعَرَض إلى الأحوال.

والطبقات يُنظر فيها بالذات إلى الأحوال، وبالعَرَض إلى المواليد والوفيات.

ولكن الأول أشبه[٥].

٩٩٢ (وللرواة طبقات) أي مراتب [مفترقة][٦] وأصناف مختلفة، جمع طبقة، وهي في اللغة: القوم المتشابهون[٧].

---

(١) وهو (النوع الثالث والستون) في كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثه في:
١ ـ «التقريب» للنووي مع «التدريب» للسيوطي (٢/ ٥٤٤).
٢ ـ «اختصار علوم الحديث، لابن كثير مع الباعث الحثيث (٢٤٠).
٣ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٤).
٤ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٣). وغيرها.
(٢) (٤/ ٢٨٥).
(٣) «النزهة» (١٣١).
(٤) لم أهتد إليه.
(٥) «الإعلان بالتوبيخ» (٨٥).
(٦) ما بين المعكوفين ليس في (س).
(٧) الصحاح، واللسان مادة: (طبق).

و **(تعرف)** في الاصطلاح **(بالسنّ)** أي باشتراك المتعاصرين في السنّ ولو تقريباً، **(و)** بـ **(الأخذ)** عن المشايخ، وربما اكتفوا بالاشتراك في التلاقي [(١)]، وهو غالباً ملازم للاشتراك في السن. قال ابن الصلاح: «والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك» [(٢)]، «فرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه وغيره من أصاغر الصحابة، مع العشرة رضي الله عنهم وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة.

فعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة. وهلمَّ جرًّا - يعني كما صنع ابنُ حبان [(٣)] وغيره [(٤)] - وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره - يعني في «الصحابة» [(٥)] - بضع عشرة طبقة [(٦)]. ولا يكون عند هذا أنسٌ وغيرُه من أصاغر الصحابة: من طبقة العشرة من الصحابة، بل دونهم بطبقات» [(٧)]، يعني كما فعل ابن سعد في الصحابة [(٨)] ومن بعدهم، حيث عدَّد الطباق في كل

---

(١) عبَّر عنها الحافظ في «النزهة» (١٣١) بقوله: (والطبقة في اصطلاحهم: عبارة عن جماعة اشتركوا في السن، ولقاء الشيوخ، وعبر عنها السيوطي في «التدريب» (٢/ ٥٤٥) بقوله: (وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السنّ والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه).

(٢) «علوم الحديث» (٣٥٨).

(٣) في كتابه «الثقات»، وكتابه: (مشاهير علماء الأمصار).

(٤) كالحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه: «الكمال في أسماء الرجال». انظر مقدمة المزي لكتاب «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٤) حيث قال: (وقد كان صاحب الكتاب - يعني الكمال - رحمه الله ابتدأ بذكر الصحابة أولاً: الرجال منهم والنساء على حدة، ثم ذكر من بعدهم على حدة..).

(٥) (٤/ ٥٤).

(٦) جعلهم الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٢ - ٢٤) اثنتي عشرة طبقة. قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢٦٨): (ومنهم من زاد على ذلك).

(٧) «علوم الحديث» (٣٥٧ - ٣٥٨).

(٨) حيث جعلهم خمساً. كما تقدم في (٤/ ٥٥).

منهم. قال شيخنا: «ولكل منهما وجه»[١].

ومنهم من يجعل ـ كما قال ابن كثير ـ كل طبقة أربعين سنة[٢].

وقد يستشهد له بما يروى أن رسول الله ﷺ قال: «طبقات أمتي خمس طبقات كل طبقة منها أربعون سنة: فطبقتي وطبقة أصحابي: أهلُ العلم والإيمان، والذين يلونهم إلى الثمانين: أهل البر والتقوى، والذين يلونهم إلى العشرين ومائة: أهل التراحم والتواصل، والذين يلونهم إلى الستين ـ يعني ومائة ـ: أهل التقاطع والتدابر، والذين يلونهم إلى المائتين: أهل الهرج والحروب». رواه يزيد الرَّقَاشي، وأبو معن ـ كلاهما في «ابن ماجه»[٣] ـ وعباد بن عبد الصمد أبو معمر[٤] ـ كما في نسخة كامل بن طلحة[٥] ـ ومن طريقه الديلمي في «مسنده»[٦] ثلاثتُهم ـ وهم ضُعفاء ـ عن أنس رضي الله عنه. وكذا له شواهد كلها ضعاف: منها أن علي بن حُجْر رواه عن إبراهيم بن مُطهَّر الفهري ـ وليس بعمدة ـ عن أبي المليح بن أسامة الهذلي عن أبيه[٧].

ومنها: ما رواه يحيى بن عنبسة القرشي ـ وهو تالف ـ عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نحوه[٨].

---

(١) «النزهة» (١٣٢).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (٢٤٠). وللتوسع في معنى «الطبقة» والتنظيم على «الطبقات» ينظر مقدمة «طبقات خليفة» للدكتور أكرم العمري (ص٤١ وما بعدها)، و«بحوث في «تاريخ السُّنة المشرَّفة» له (ص١٧٤ ـ ١٨٤).

(٣) «الفتن»: باب الآيات (٢/ ١٣٤٩ ـ ح٤٠٥٨) من طريق الرقاشي ثم من طريق أبي معن.

(٤) «الموضوعات الكبرى» (٢/ ١٩٦).

(٥) أخرجه ابن الجوزي في (الموضع السابق) من طريقه.

(٦) «فردوس الأخبار» (٣/ ٣٠ ـ ح٣٧٧٨).

(٧) أشار الذهبي إلى هذا الحديث في «الميزان» (١/ ٦٦) في ترجمة إبراهيم بن المطهر وقال: (هذا ليس بصحيح).

(٨) ومنها ما أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات الكبرى» (٢/ ١٩٦) بسنده إلى أبي موسى الأشعري، قال: (وفيه مجاهيل لا يعرفون).
ومنها ما ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٤٧٩) في ترجمة دارم أبي الأشعث التميمي، وقال: (في إسناده ضعف).

وإنما أوردته؛ لكونه في إحدى «السنن»[١].

وكذا يُستشهد لهذا النوع[٢] في الجملة بقوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة»[٣].

٩٩٣ (وكم) مرة أو وقتاً (مصنِّفُ) من حفاظ الأئمة (يغلَط) أو كم يغلط مصنِّفٌ[٤] (فيها) بسبب الاشتباه في المتفقين، حيث يظن أحدَهما الآخرَ، وبسبب أن الشائع روايته عن أهل طبقةٍ ربما يَرْوِي عن أقدم منها، كما تقدم في آخر «التابعين»[٥]. أو لعدم تحقُّق طبقته فيذكره تخميناً على وجه التقريب، كما اتفق للمتقيِّدين[٦] في إدخال من ليس من الشافعية مثلاً كابن هبيرة الحنبلي[٧] وأبي بكر الطُّرطُوشي المالكي[٨]، وكذا من الظن الغالب كونه مجتهداً كالبخاري فيهم[٩]، وفي إدخال مصنِّف «طبقات الحنفية» الفَخْرَ الرازيَّ الشافعي

---

(١) هذا الكلام للحافظ ابن حجر في (عشارياته) كما في «فيض القدير» (٤/ ٢٦٤)، وذلك من قوله: (له شواهد..).

(٢) يعني من حيث التقسيم في الفضل على طبقات.

(٣) متفق عليه من حديث عمران بن حصين أخرجه البخاري في مواضع منها في «الشهادات»: باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد (٥/ ٢٥٨ ـ ح٢٦٥١)، ومسلم في «فضائل الصحابة»: باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٤/ ١٩٦٤ ـ ح٢١٤).

(٤) انظر الكلام على معنى (كم) وإعرابها، وما دخلت عليه في آخر المبحث حين يعود إليه المصنف.

(٥) وهو (النوع الأربعون) (ص١١٨).

(٦) كذا في (ح): للمتقيدين، وهو الصواب، والمراد: المتقيدين بوصف مثل: «الشافعية»، أو «الفقهاء» أو «المحدثين» أو «الشعراء» ونحو ذلك. وانظر ما يأتي قريباً للمؤلف. وفي (س): (للمقيدين)، وفي (م): (للمتقدمين). ولعلهما من النساخ.

(٧) الوزير الكامل الإمام العالم العادل أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، الشيباني، العراقي، صاحب التصانيف، توفى سنة: (٥٦٠). «السير» (٢٠/ ٤٢٦)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥١).

(٨) العلّامة، شيخ المالكية محمد بن الوليد بن خلف الفهري. مات سنة: (٥٢٠) «بغية الملتمس» (١١٧)، و«السير» (١٩/ ٤٩٠)، وهو منسوب إلى (طرطوشة) بضم الطائين المهملتين، وآخره شين معجمة بلدة شمال الأندلس. «الأنساب» (٨/ ٢٣٤).
هذا ولم أقف على من عدَّ ابن هبيرة والطرطوشي في الشافعية.

(٩) ذكره السبكي في «طبقات الشافعية» (٢/ ٢١٢).

فيهم[١]. ولذا قال ابن الصلاح: «إنه افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين»[٢].

وفيها تصانيف كثيرة: لأبي عبيد القاسم بن سلّام، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن المنذر الحِزَامي، وخليفة بن خياط، ومسلم، وأبي الحسن محمود[٣] بن إبراهيم بن سُميع الدمشقي، وأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي، وأبي عروبة الحرَّاني، وأبي الشيخ ابن حيَّان، وأبي عبد الله ابن منده، وأبي بكر ابن مردويه، وأبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي، وأبي الفضل الفلكي، وأبي بكر عبد الله بن أحمد بن أشكاب، وأبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمد بن غالب الوراق، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي البلخي، في آخرين[٤]، منهم من طَوَّل، ومنهم من اختصر، غير مُتَقَيِّدين، أو متقيِّدين بالفقهاء، إما مطلقاً كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي، أو مقيداً بمذهب كـ «المدارك» للقاضي عياض، و«الحنابلة» للقاضي أبي يعلى، ثم ابن رجب، و«الشافعية» لخلق[٥].

أو بالحفاظ، أو بالقراء كالذهبي في كلٍّ منهما، وللداني، ثم ابن الجزري في «القراء» أيضاً.

أو بالنحاة كالقِفطي وابن مكتوم. أو بالبلاد كـ «طبقات المكيين المتأخرين» للقاضي ابن مفرِّج، أو «النيسابوريين» للحاكم. أو بغير ذلك كله كما بسطته في غير هذا المحل[٦].

(وابن سعد) بن منيع، هو أبو عبد الله محمد الهاشمي مولاهم البصري،

---

(١) «الجواهر المضية» (٣/ ٢٨٨)، لكنه نبَّه في (٤/ ٥٧٧) إلى أنه شافعي.

(٢) «علوم الحديث» (٣٥٧).

(٣) في (س): (محمد) من الناسخ، وانظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٢)، و«السير» (١٣/ ٥٥)، وكناه أبا القاسم، وقال: (مؤلف كتاب الطبقات).

(٤) تحدَّث الدكتور أكرم العمري في كتابه: (بحوث في تاريخ السنة المشرفة) (٧٣ ـ ٨١) عن بعض المصنفات في «الطبقات»، وما كان موجوداً منها أو مفقوداً.

(٥) كالسبكي، وابن قاضي شهبة، والأسنوي، وغيرهم.

(٦) وذلك في كتابه: (الإعلان بالتوبيخ)، وانظر منه مثلاً (ص١٨٦) وما بعدها.

الحافظ نزيل «بغداد»، وكاتب محمد بن عُمر بن واقد الأسلمي الواقدي أيضاً (**صنفا**) فيها أي في «الطبقات» ثلاثة تصانيف، والكبير منها: كتاب حفيل جليل كثير الفائدة أثنى عليه وعلى مصنِّفه الخطيب فقال: «كان من أهل العلم والفضل صنَّف كتاباً كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته فأجاد فيه وأحسن»[1] انتهى.

وهو في نفسه ثقة، (**ولكن كم روى**) في كتابه المذكور (**عن**) أناس (**ضُعَفا**) منهم: شيخه الواقدي مقتصراً كثيراً على اسمه واسم أبيه من غير تمييزٍ بنسبته ولا غيرها. ومنهم: هشام بن محمد بن السائب، فأكثر عنهما. ومنهم: نصر بن باب أبو سهل الخراساني[2] مع قوله فيه: «إنه نزل «بغداد» فسمعوا منه، ورووا عنه، ثم حدث عن إبراهيم الصائغ فاتهموه، فتركوا حديثه»[3].

والمرء قد يُضعَّف بالرواية عن الضعفاء مثلِ هؤلاء، لا سيما مع عدم تمييزهم، ومع الاستغناء عنهم بمن عنده من الثقات الأئمة، ولا شك أن من شيوخ ابنِ سعدٍ: هشيماً، والوليدَ بنَ مسلم، وابنَ عيينة، وابنَ عُلَية، وابنَ أبي فُدَيك، وأبا ضمرة أنسَ بنَ عياض، ويزيد بن هارون، ومعنَ بن عيسى، وأبا الوليد الطيالسي، ووكيعاً، وأبا أحمد الزُبيري، وغيرَهم[4].

وكتب عن أقرانه، ومن هو أصغر منه[5].

على أن أحمد بن كامل قال: «سمعت الحسين بن فهم يقول: كنت عند مصعب الزبيري، فمرَّ بنا ابن معين، فقال له مصعب: يا أبا زكريا حدَّثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا. فقال له يحيى: كذب»[6].

ولكن قد قال الخطيب: «أظنُّ الحديث الذي ذكره مصعب عنه لابن معين

---

(١) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢١).
(٢) هذا الكلام عن طبقات ابن سعد مأخوذ من كلام العراقي في «شرح التبصرة» (٣/ ٢٧٥).
(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٤٥).
(٤) قاله العراقي في الموضع السابق.
(٥) انظر شيوخه في: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٥٦).
(٦) تاريخ بغداد (٥/ ٣٢١).

من المناكير التي يرويها الواقدي، وإلا فقد قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: يصدق، رأيته جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديث فحدثه»[(١)]، قال الخطيب: «وهو عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته»[(٢)].

وقال ابن فهم: «كان كثير العلم والكتب والحديث والغريب والفقه»[(٣)].

وقال الذهبي: «ظهرت فضائله ومعرفته الواسعة»[(٤)].

وقد أخرج له أبو داود في «سننه» عن واحد عنه حكاية[(٥)].

مات بـ «بغداد» في جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين، وهو ابن اثنتين وستين سنة[(٦)].

تنبيه: كذا وقع في النسخ المتداولة من النظم: «وكم مصنِّفُ» بالرفع، فخرَّجْناه على إحدى الروايات في قوله:

كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ   فَدْعَاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَاري[(٧)]

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٢). (٢) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢١).

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢٢).

(٤) «تاريخ الإسلام» ـ حوادث سنة: (٢٢١ ـ ٢٣٠) (ص٣٥٦).

(٥) قاله الذهبي في المصدر السابق، وسلفه في هذا شيخه المزي حيث قال في «زياداته» في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٥٦): (قال أبو داود: حدثنا أحمد بن عبيد عن محمد بن سعد عن أبي الوليد الطيالسي قال: يقولون: قبيصة بن وقاص له صحبة).
وكرره في ترجمة قبيصة من «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٩٦)، وترجمة محمد بن سعد (٢٥/ ٢٥٨).
لكن هذه الزيادة التي ذكرها المزي ليست في المطبوع من «سنن أبي داود»، فلعلها في بعض النسخ. والله أعلم.

(٦) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٥٨).

(٧) في قوله: (عمة) و(خالة) ثلاث روايات:
فروي بجرِّها، فتكون (كم) خبرية للتكثير، والمعنى: وكثير من عماتك وخالاتك قد حلبت...).
وروي بنصبهما، وحينئذٍ فإما أنها على لغة (تميم) التي تنصب مميز(كم) الخبرية إذا كان مفرداً، وإما أنها على الاستفهام التهكمي.
وروي برفعهما، فتكون (عمة) مرفوعة على الابتداء وخبَرها: (حلبتْ علي عشاري). =

وعلى أنه فاعل «يغلط» قُدِّم لضيق النظم، والجملة خبرية[١].

ولكن قد عزى البرهان الحلبي لخطِّ الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف فقال:

وللــرواة طــبـقــات فــاعــرفِ بالسن، والأخذِ، وكم مصنِّفِ[٢]

ОООООО

= و(كم) نصب على المصدرية أو الظرفية، أي كم حلبة، أو وقتاً). انظر: «أوضح المسالك» (٦٢٤ ـ ٦٢٥).

والفَدَعُ ـ بالفاء والدال والعين المهملتين ـ بالتحريك: اعوجاج الرسغ من اليد أو القدم. «الصحاح، والقاموس» مادة (فدع)، والمقصود هنا أن الأصابع قد اعوجَّت من كثرة ما تستخدم في الحلب.

على رواية الرفع في (عمة) تكون التاء و(حَلَبَتْ): للواحدة.

وإما إن كانت (كم) خبرية للتكثير فتكون (التاء) للجماعة، أي (عمات وخالات حلبت)، انظر: «أوضح المسالك» المتقدم.

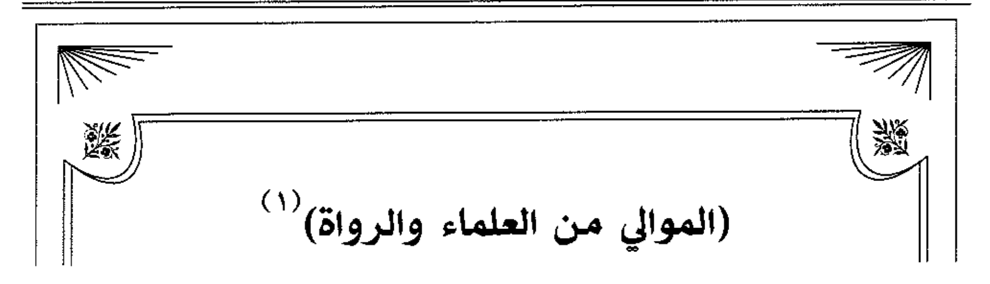
و(عِشَاري): قال في «القاموس» مادة (عشر): (... العِشَار: اسم يقع على النوق حتى يُنتَج بعضها، وبعضها ينتظر نَتَاجها)، والمراد هنا هجاؤه وتعييره بأن كثيراً من عماته وخالاته كنَّ يخدمن عنده ويحلبن نوقه حتى تفدعت أيديهن واعوجّت.

والبيت من قصيدة للفرزدق همام بن غالب التميمي الدارمي، المتوفى سنة ١١١٠ يهجو غريمه جريرَ بن عطية التميمي اليربوعي، المتوفى سنة: (١١٠) بعد الفرزدق بشهر. «الشعر والشعراء» (١/ ٤٧١، ٤٦٤) و«السير» (٤/ ٥٩٠).

والبيت المذكور استشهد به النحاة منسوباً للفرزدق كابن هشام في «أوضح المسالك» (٦٢٤)، وانظر: «ديوان الفرزدق» (١/ ٣٦١)، لكن فيه: (كم خالة.. وعمة)..

(١) يعني فتكون (مصنفٌ) إما مبتدأ خبره (يغلط)، أو فاعلاً لـ(يغلط) قدم عليه لضرورة النظم.

(٢) لعل هذا العزو في كتاب البرهان الحلبي: «التيسير على الألفية وشرحها» المذكور في ترجمته من «الضوء اللامع» (١/ ١٤١)، والله أعلم



(الموالي من العلماء والرواة)[١]

٩٩٤ وهو من المهمَّات[٢]، لا سيما **(وربما إلى القَبِيل)** أي القبيلة إحدى القبائل [كما سلف في «التصحيف»][٣] وهي البطون التي هي الأصل في النسبة[٤] **(ينسب مولى عتاقة)** كأبي العالية رُفَيع الرِّياحي التميمي التابعي، كان مولى امرأة من «بني رياح»[٥].

ومكحول الشامي الهُذلي كان ـ كما قال الزهري ـ عبداً نوبيًّا أعتقته امرأة من «هذيل»[٦].

وأبي البختري سعيد بن فيروز الطائي، وعبد الله بن المبارك الحنظلي، وعبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث، وغيرهم، مع إطلاق النسبة في كل منهم بحيث يُظَن أنه ممن نُسب كذلك صَلِيبةً، أي من ولد الصلب[٧].

---

(١) وهو (النوع الرابع والستون) في كتاب ابن الصلاح. وتنظر مباحثه في:
١ ـ «التقريب» للنووي مع «التدريب» للسيوطي (٢/ ٥٤٦).
٢ ـ اختصار علوم الحديث»، لابن كثير مع الباعث الحثيث (٢٤١).
٣ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٦).
٤ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٤). وغيرها.

(٢) قاله ابن كثير، والعراقي، وغيرهما.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س)، وانظر أواخر مبحث (التصحيف)، وهو (النوع الخامس والثلاثون).

(٤) ينظر «القاموس» ـ مادة (قبل).

(٥) أعتقته سائبةً. «تهذيب الكمال» (٩/ ٢١٤)، ومعنى سائبة: أي لا ولاء له. «القاموس»: «سيب».
ورفيع: بالراء والفاء وآخره عين مهملة ـ مصغر. «التقريب».

(٦) «معرفة علوم الحديث» (١٩٩) ضمن قصة يرويها عنه أحد المتهمين بالكذب، وسيذكرها المؤلف في أواخر هذا النوع (ص٥١١).

(٧) أي من صلبهم.

(وهذا) أي الانتساب للعتاقة ـ وإن كان قليلاً بالنسبة للأصل في الانتساب والحقيقة ـ هو **(الأغلب)** بالنظر لما بعده، فالخارج عن الأصل والظاهرِ إما للعتاقة ـ كما تقرر[١] ـ **(أو لولاء الحلف)** الذي أصله المعاقدة ٩٩٥ والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق[٢]. وأبطل الإسلام منه ما كان في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل والغارات، دون نصر المظلوم وصلة الأرحام[٣]، وهم جماعة **(كالتيميِّ)** بالتشديد هو وما بعده[٤] **(مالكٍ)** هو ابن أنس إمام دار الهجرة، فهو حِمْيريٌّ أَصبَحيٌّ صَلِيبةً[٥]، ولكن لكون نَفَرِه[٦]: «أصبح»[٧] حلفاءَ عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عَمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي أخي طلحة[٨] نُسِبَ تيميًّا[٩].

---

(١) يعني آنفاً.

(٢) كذا في النسخ: (الاتفاق) بمثناة فوقية ومثله في «النهاية» (١/ ٤٢٤)، ويظهر لي أن صوابها: (الإنفاق) بالنون، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» برقم: (٤٥٨٠) عن ابن عباس قوله: (. . . من النصر، والرفادة، والنصيحة)، وفسّر الحافظ في «الفتح» (٨/ ٢٤٩) (الرفادة) بالإعانة بالعطية. والله أعلم.

(٣) قاله ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٤٢٤).
وقد أخرج مسلم في «صحيحه» برقم: (٢٥٣٠) عن جبير بن مطعم أنه ﷺ قال: (لا حلف في الإسلام، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلّا شدة).
وأخرج البخاري في «صحيحه» برقم: (٢٢٩٤)، ومسلم في «صحيحه» برقم: (٢٥٢٩) عن أنس رضي الله عنه ـ لما قيل له: بلغك أن رسول الله ﷺ قال: (لا حلف في الإسلام)؟ قال: ـ قد حالف رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار في داري.
قال ابن الأثير: قوله: (لا حلف في الإسلام) يعني على ما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل والغارات، وأما ما كان منه في الجاهلية على نصر المظلوم وصلة الأرحام ـ كحلف المطيّبين وما جرى مجراه ـ فذلك الذي قال فيه ﷺ: (وأيما حلف كان في الجاهلية. . .) يريد من المعاقدة على الخير، ونصرة الحق. وبذلك يجتمع الحديثان) بتصرف.

(٤) وهو قوله: (كالجعفي) الآتي.

(٥) يعني: من صلبهم، ومن أنفسهم. و(صليبة) على وزن (قبيلة).

(٦) أي أسرته وفصيلته. كما في «القاموس ـ نفر».

(٧) التي ينسب إليها فيقال له: الأصبحي.

(٨) يعني أن عثمان بن عبيد الله المذكور هو أخو طلحة، يعني الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنه.

(٩) «ترتيب المدارك» (١/ ١٠٤ ـ ١٠٧).

أو لولاء المصاحبة بإجارة أو تعلم، أو نحو ذلك كمالك أيضاً فإنه قيل: إنما انتسب تيميًّا لكون جده مالك بن أبي عامر كان عسيفاً ـ أي أجيراً ـ لطلحة بن عبيد الله المذكور حين كان طلحة يختلف في التجارة[1].

وكمِقْسَم، قيل له: مولى ابن عباس؛ لملازمته له، كما سلف في المنسوبين إلى خلاف الظاهر»[2].

وعند الطبراني مرفوعاً: «من علَّم عبداً آية من كتاب الله فهو مولاه..» الحديث[3].

ونحوه قول شعبة: «من كتبت عنه حديثاً فأنا له عبد»[4].

أو للديوان[5] كالليث بن سعد الفَهمي؛ فإنه مولى قريش، ولكن لكونهم افترضوا في «فهم» نُسب إليهم[6].

أو للاسترضاع كعبد الله ابن السعدي الصحابي فقد قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: «إنه إنما قيل لأبيه: السعدي؛ لكونه استُرضع له في «بني سعد بن بكر»[7].

أو للمجاورة، (أولـ) ولاء (الدين) والإسلام (كالجُعْفيِّ) بضم الجيم، ثم مهملة ساكنة، وفاء: إمام الصَّنْعة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري؛ فإنه انتسب كذلك لأن جد أبيه المغيرةَ كان مجوسيًّا فأسلم

---

(١) «علوم الحديث» (٣٥٩).

(٢) (٤/ ٣٤٤).

(٣) «المعجم الكبير» (٨/ ١٣١ ـ ح٧٥٢٨)، وتمامه: (لا ينبغي له أن يخذله، ولا يستأثر عليه). وإسناده ضعيف فيه رجل غير معروف، قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٨): (فيه عبيد بن رزين اللاذقاني، ولم أر من ذكره)، وحكم عليه ابن تيمية بالوضع بلفظ: (من علَّم أخاه آية من كتاب الله فقد ملك رِقّه)، وفي لفظ: (رقبته). «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٨٤)، و«الأسرار المرفوعة» (٣٥٤).

(٤) أخرجه عنه أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٧/ ١٥٤) بسند صحيح. وما كان أحراه رحمه الله لو خص لفظ (العبودية) لله تعالى، وفي الكلام ـ غيره ـ سعة.

(٥) يعني ديوان العطاء (من بيت المال).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٥٦).

(٧) «الاستيعاب» (٢/ ٣٨٤).

على يد اليمان بن أخنس الجعفي والد جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسنَدي الجعفي شيخ البخاري(١).

وكأبي علي الحسن بن عيسى بن ماسرجس الماسَرجسي ـ بفتح السين المهملة، وكسر الجيم ـ فإنه كان نصرانياً وأسلم على يد ابن المبارك، فقيل له: مولى ابن المبارك(٢).

وكإبراهيم بن داود الآمدي أحد شيوخ شيخنا فإنه أسلم على يد التقيّ ابن تيمية، فعرف به(٣).

أو لغير ذلك(٤) ما لا نطيل به مما أشار البخاري في تفسير سورة النساء من «صحيحه»(٥) لبعضه.

وقال أبو إسحاق الزجاج: «كل من يليك، أو والاك فهو مولى»(٦).

٩٩٦ (وربما) توسع حيث (ينسب) [للقبيلة](٧) من يكون (مولى المولى) [لها](٨) (نحو سعيد بن يسار) بتحتانية مثناة ثم مهملة خفيفة أبي الحُباب الهاشمي، فإنه لكونه مولى شُقْران مولى رسول الله ﷺ نُسِبَ (أصلاً)(٩) أي للأصل «بني هاشم». وعلى هذا اقتصر ابن الصلاح(١٠).

وقيل: إنه مولى الحسن بن علي رضي الله عنهما. [وحينئذٍ لا يصح التمثيل به لما نحن فيه](١١).

وقيل: مولى أم المؤمنين ميمونة رضي الله تعالى عنها.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٦)، و«الأنساب» (٣/ ٢٦٨)، و«علوم الحديث» (٣٥٩).

(٢) «المصادر السابقة» (٧/ ٣٥١) و(١٢/ ٣١)، و(٣٥٩).

(٣) «الدرر الكامنة» (١/ ٢٥).

(٤) أي ما تقدم وهي: العتاقة، الحلف، المصاحبة بإجارة أو تعلّم، الديوان، الاسترضاع، الدين.

(٥) (٨/ ٢٤٧).

(٦) «معاني القرآن وعلومه» (٢/ ٤٦).

(٧) و(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ح) و(م).

(٩) قوله: (فإنه لكونه مولى شقران مولى رسول الله ﷺ نسب) تأخر في (ح) إلى ما بعد قوله: (أصلاً). أما في (م) فقد تكرر ذلك.

(١٠) «علوم الحديث» (٣٦٠).

(١١) ما بين المعكوفين ليس في (س) و(م). ومقصوده أنه حينئذٍ يكون هاشمياً بالولاء.

وقيل: مولى «بني النجار»، وعليهما فليس بمولى لبني هاشم[١].

وكعبد الله بن وهب القرشي الفهري المصري، فإنه مولى يزيد بن رمانة، ويزيد: مولى يزيد بن أُنيس الفهري[٢].

وفي وقتنا: أحمد بن محمد بن بركوت المكيني، نُسب لمكين الدين اليمني؛ لكونه مُعْتِقَ سعيدٍ مُعتِقِ بركوت[٣].

وقد أفرد الموالي ـ لكن من المصريين خاصة ـ أبو عُمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي[٤].

وأفردتُ موالي النبي ﷺ خاصة في كراسة[٥].

ولا يعرف تمييز كل هذا إلا بالتنصيص عليه[٦].

وهو من الضروريات؛ لاشتراط حقيقة النسب في الإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح، والتوارث، وغيرها من الأحكام الشرعية[٧]، ولاستحباب التقديم في الصلاة وغيرها، وإن كان قد ورد في الحديث الصحيح: «مولى القوم من أنفسهم»[٨].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٥٢٠)، ولم يذكر فيه القول الثالث، و«تهذيب الكمال» (١١/ ١٢٠)، وفيه الأقوال الأربعة.

(٢) بهذا جزم المزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٧٧). وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٩): (مولى رمانة المصري مولى بني فهر)، ونقل العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٤٥) عن البخاري في «التاريخ الكبير» أنه قال: (مولى بني رمانة). ولم أجد في المطبوع منه (٥/ ٢١٨) سوى قوله: (قال إسحاق: هو القرشي مولى بني فهر).

(٣) «الضوء اللامع» (٢/ ٩٩).

(٤) «الميزان» (٢/ ٣٣) في ترجمة ذي النون المصري.

(٥) مطبوع باسم: «الفخر المتوالي فيمن انتسب للنبي ﷺ من الخدم والموالي»، بتحقيق مشهور حسن.

(٦) قاله ابن حجر في «النزهة» (١٤٢).

(٧) في بعض ما ذكر خلاف في اشتراط ذلك، وليس هذا موضع تفصيله.

(٨) أخرجه البخاري في «الفرائض»: باب مولى القوم من أنفسهم (١٢/ ٤٨ ـ ح٦٧٦١) من حديث أنس ﷺ.

وقال أبو داود في «سننه»: «عن أبي جعفر محمد بن عيسى بن الطباع: كنا نقول: إنه ـ يعني عنبسة بن عبد الواحد القرشي ـ من الأبدال، قبل أن نسمع أن الأبدال من الموالي»(١).

وكان جماعة من سادات العلماء في زمن السلف من الموالي، فروى مسلم في «صحيحه»: «أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما تلقّاه نائب «مكة» إلى أثناء الطريق في حج أو عمرة قال له: من استخلفت(٢) على أهل «الوادي»؟ قال: ابنُ أَبْزَى. قال رضي الله تعالى عنه: ومن [ابن](٣) أبزى؟ قال: رجل من الموالي(٤). فقال: أما إني سمعت نبيكم ﷺ يقول: «إن الله تعالى يرفع بهذا العلم أقواماً، ويضع به آخرين»(٥).

وذكر الزهري: أن عبد الملك بن مروان قال له: من يَسود أهل «مكة»؟ فقلت: عطاء، قال: فأهل «اليمن»؟ قلت: طاوس، قال: فأهل «الشام»؟ قلت: مكحول، قال: فأهل «مصر»؟ فقلت: يزيد بن أبي حبيب، قال: فأهل «الجزيرة»؟ فقلت: ميمون بن مهران، قال: فأهل «خراسان»؟ فقلت: الضحاك بن مزاحم، قال: فأهل «البصرة»؟ فقلت: الحسن بن أبي الحسن، قال: فأهل «الكوفة»؟ فقلت: إبراهيم النخعي. وذكر أنه يقول له عند كل واحد: من العرب أم من الموالي؟ فيقول: من الموالي، إلا النخعي فإنه من العرب، فقال له: «ويلك يا زهري فرَّجتَ عني». يعني لذكره عربيًّا، ثم قال: «والله لتسودَنَّ الموالي على العرب حتى يُخطَب لها على المنابر، والعربُ تحتها، فقلت: يا أمير المؤمنين إنما هو أمر الله ودينه، فمن حفظه ساد، ومن ضيَّعه سقط»(٦).

---

(١) «الخراج والإمارة والفيء»: باب في بيان مواضع قسم الخُمس (٣/ ٣٩٥ ـ ح٢٩٩٠).
(٢) في «صحيح مسلم»: (من استعملت)؟
(٣) ما بين المعكوفين ليس في النسخ. وأضفتها من «صحيح مسلم».
(٤) في «صحيح مسلم»: «مولى من موالينا. قال: فاستخلفتَ عليهم مولى؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله ﷻ، وإنه عالم بالفرائض. قال عمر: أما إن نبيكم..» إلخ.
(٥) «صلاة المسافرين وقصرها»: باب فضل من يقوم بالقرآن (١/ ٥٥٩ ـ ح٢٦٩).
(٦) أخرجها الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٩٨).
وهذه القصة في ثبوتها نظر ظاهر سنداً ومتناً. =

قال المصنف: «وهذا من عبد الملك إما فراسة، أو بلغه من أهل العلم، أو أهل الكتاب»(١).

قال ابن الصلاح: «وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: لما مات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي، إلا «المدينة» فإن الله تعالى خصها بقرشي، فكان فقيهها بغير مدافع سعيد بن المسيب»(٢)، ثم قال ابن الصلاح: «وفي هذا بعض الميل، فقد كان حينئذٍ من العرب غير ابن المسيب فقهاءُ أئمةٌ مشاهير، منهم: الشعبي، والنخعي، بل جميع فقهاء «المدينة» السبعة ـ الذين منهم ابنُ المسيب ـ عرب، سوى سليمان بن يسار»(٣).

قال البلقيني: «ويمكن أن يقال: إن الشعبي والنخعي لم يكونا ـ حين مدة

= فأما سندها ففيه: (الوليد بن محمد المُوَقَّري) ـ بضم الميم، وفتح الواو، وتشديد القاف المفتوحة، وكسر الراء ـ كما في «الأنساب» ـ قال يحيى بن معين: كذاب، وقال السمعاني في «الأنساب» (١٣/٤٨٦): (روى عن الزهري أشياء موضوعة، لم يحدث بها الزهري قط كما رواه.. ولا يجوز الاحتجاج به بحال)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٣١/٧٦). فالرجل ـ إذاً ـ واهٍ، هالك.

وأما متنها فأولاً إن عبد الملك بن مروان مات سنة: (٨٦) ـ كما في «تهذيب الكمال» (١٨/٤١٣) ـ والزهري كانت ولادته سنة: (٥٦) في قول يحيى بن بكير، وقيل: سنة (٥٠) في قول أحمد بن صالح، وقيل: سنة (٥٨) في آخر خلافة معاوية وهي السنة التي ماتت فيها عائشة زوج النبي ﷺ. قاله الواقدي، ذكر كل ذلك المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٤٠ ـ ٤٤١).

فعلى افتراض أن القصة جرت في السنة التي مات فيها عبد الملك يكون سن الزهري في حدود الثلاثين يقل عنها قليلاً أو يزيد قليلاً، ومثل ذلك السن لا يحمل ـ عادة ـ خليفة ـ هو من أهل العلم ـ أن يلقى صاحبه بتلك الأسئلة.

وثانياً: قال الذهبي في «السير» (٥/ ٨٥): (يزيد بن أبي حبيب كان ذاك الوقت شابًّا لا يعرف بعدُ، والضحاك فلا يدري الزهري من هو في العالَم، وكذا مكحول يصغر عن ذاك).

ومن هنا كان تعليق الذهبي على هذه القصة بقوله: (الحكاية منكرة، والوليد بن محمد واه، فلعلها تمَّت للزهري مع أحد أولاد عبد الملك) انتهى.

قلت: وأنى لها أن تتم والسند واهٍ تالف؟

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٢٧٨). وقد تقدم في التعليقة السابقة بيان وهاء القصة.

(٢) و(٣) «علوم الحديث» (٣٦٢).

العبادلة ـ في طبقة سعيد، وما عداهما فهم بـ «المدينة»[١].

وسأل بعض الأعراب رجلاً من أهل «البصرة»: مَنْ سيّدُ هذه البلدة؟ قال: الحسن بن أبي الحسن البصري، قال: أمولًى هو؟ قال: نعم، قال: فبم سادهم؟ فقال: بحاجتهم إلى علمه، وعدم احتياجه إلى دنياهم، فقال الأعرابي: هذا لَعمر أبيك هو السؤدد[٢]. ونحوه قول عبد الملك للزهري في القصة الماضية: وبم سادهم عطاء؟ قلت: بالديانة والرواية، قال: «إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يُسوَّدوا»[٣].

وقد قال الشاطبي:

أبو عَمرهم[٤]، واليحصُبِيُّ ابن عامر[٥] صريح[٦]، وباقيهمْ[٧] أحاط به الولا[٨]

واعلم أن المولى: من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي الموضوعة

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (٦٠٦).

(٢) كذا قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث» (٢٤٢)، وذكر ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦٢): أن الحجاج بن يوسف سأل خالد بن صفوان..

(٣) تقدمت قريباً مع التعليق عليها.

(٤) المراد به: مقرئ أهل البصرة أبو عمرو ابن العلاء التميمي المازني. والضمير (هم) يعود على القراء السبعة المعروفين وهم:
١ ـ أبو عمرو هذا.
٢ ـ إمام أهل الشام عبد الله بن عامر اليَحْصُبِي من (حمير) من (قحطان).
٣ ـ إمام أهل مكة/ عبد الله بن كثير الكناني.
٤ ـ عاصم بن أبي النَّجُود الأسدي الكوفي.
٥ ـ حمزة بن حبيب الزيات التيمي الكوفي.
٦ ـ نافع بن عبد الرحمن الليثي المدني.
٧ ـ علي بن حمزة الكسائي الأسدي الكوفي.
انظر: تراجمهم في «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٠٠، ٨٢، ٨٦، ٨٨، ١١١، ١٠٧، ١٢٠) على الترتيب.

(٥) انظر ترجمته في المصدر السابق.

(٦) فأولهما تميمي مازني صلبية من أنفسهم، وثانيهما حميري يحصبي كذلك.

(٧) وهم الخمسة بعده، فنسبتهم إلى القبائل التي يُنسبون إليها هي نسبة ولاء.

(٨) «الشاطبية» (٨).

لكل واحد من الضدين؛ إذ هي موضوعة للمولى من أعلى وهو المنعِمُ المعتِقُ ـ بكسر المثناة ـ والمولى من أسفل وهو المعتَق ـ بفتحها[١].

ومعرفة كل منهما مهمة، ولذلك قال شيخنا في «النخبة»: «ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل»[٢]، وغفل الكمال الشُّمُنِّي في شرح هذا الموضع منها عن مراده، فجعل مولى المولى هو الأسفل، وما عداه: الأعلى[٣]. وتبعه ولده[٤]، رحمهما الله.

○○○○○

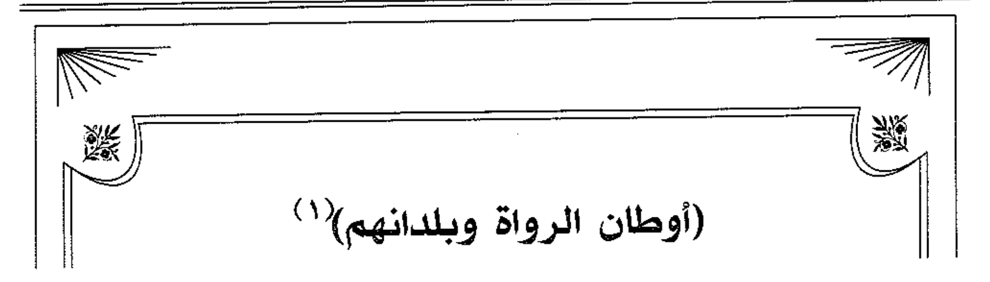
---

(١) ينظر: «الصحاح»، و«النهاية» و«اللسان» مادة (ولي، ولا)، و«فتح الباري» (٨/ ٢٤٨).

(٢) «النزهة» (١٤٢)، يعني: (ومن المهم: معرفة...).

(٣) لكمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشُّمُنِّي ـ بضم المعجمة والميم وتشديد النون ـ المتوفى سنة: (٨٢١) شرح على «نخبة الفكر» كما في «الضوء اللامع» (٩/ ٧٥) فلعله فيه.

(٤) أبو العباس أحمد بن محمد المتوفى سنة: (٨٧٢)، وقد شرح منظومة: «نخبة الفكر» كما في «الضوء اللامع» (٢/ ١٧٥)، فلعله فيه.



(أوطان الرواة وبلدانهم)[١]

وهو مهم، جليل، يعتني به كثير من علماء الحديث، لا سيما وربما[٢] يتبيَّن منه الراوي المدلس، وما في السند من إرسال خفي، ويزول به توهّم ذلك.

وقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب عن الليث لاختلاف بلديهما، وسُئِل المِزِّيُّ: أين سمع منه؟ فقال: لعله في الحج. ثم قال: بلى في «بغداد» حين دخول الليث لها في الرسليَّة[٣].

ويتميز به أحد المتفقَيْن من الآخر، كما تقدم في سابع أقسام

---

(١) وهو (النوع الخامس والستون) في كتاب ابن الصلاح، وانظر مباحثه في:
١ ـ «التقريب» للنووي مع «التدريب» للسيوطي (٢/٥٤٨).
٢ ـ «اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث» (٢٤٢).
٣ ـ «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٨).
٤ ـ «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٤).

(٢) كلمة: (وربما) هنا لو كان بدلها: (وقد) لكان أولى.

(٣) كان دخول الليث بن سعد لبغداد سنة: (١٦١) كما في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٦٦) نقلاً عنه، وغيرهما.
وكلمة: (الرسلية) لم أهتد لضبطها، ولا معناها مع رجوعي لترجمة يونس بن محمد المؤدب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٥٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٤٠)، وترجمة الليث في «المصدرين السابقين» (١٣/ ٣)، و(٢٤/ ٢٥٥)، وترجمة الليث في «السير» (٨/ ١٣٦)، وحوادث سنة: (١٦١) في «العبر»، و«تاريخ الإسلام»، و«البداية والنهاية».
على أن هذه الكلمة جاءت بلفظ «الوسيلة» في المطبوع من «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٧٩) ولفظه: (لعله سمع منه في الحج... ثم قال: لا، الليث ذهب في الوسيلة إلى بغداد، فسمع منه هناك). فالله أعلم.

«المتفق والمفترق»[١].

ومن مظانه: «الطبقات» لابن سعد كما قال ابن الصلاح[٢]، وتواريخ البلدان، وأحسن ما أُلِّف فيه وأجمعُه: «الأنساب» لابن السمعاني. وفي «مختصره»[٣] لابن الأثير فوائد مهمة.

وكذا للرُّشَاطي: «الأنساب»[٤]، واختصره المجد الحنفي[٥].

٩٩٧ (و) قد كانت العرب إنما ينسبون إلى الشعوب، والقبائل، والعمائر، والعشائر، والبيوت قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[٦].

والعجم إلى رساتيقها ـ وهي القرى ـ وبلدانها.

وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام، وانتشر الناس في الأقاليم[٧] والمدن والقرى (**ضاعت**) كثيراً (**الأنساب**) العربية المشار إليها (**في البلدان**) المتفرقة (**فنُسِب الأكثر**) من المتأخرين منهم كما كانت العجم تنتسب (**للأوطان**) جمع وطن، وهو محل الإنسان من بلدة، أو ضيعة أو سكة ـ وهي الزقاق ـ أو نحوها[٨].

---

(١) (٤/ ٣٠٤) وما بعدها. (٢) «علوم الحديث» (٣٦٢).

(٣) واسمه: (اللباب في تهذيب الأنساب)، وهو ـ والكتابان قبله ـ مطبوع متداول.

(٤) واسمه: (اقتباس الأنوار، والتماس الأزهار، في أسماء الصحابة ورواة الآثار)، قال ابن الأبار في «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي (٢٢٨): (لم يُسبق إلى مثله، واستعمله الناس)، وكذا جاء اسمه في عدة مصادر مثل «كشف الظنون» (١/ ١٣٤)، و«الرسالة المستطرفة» (١٢٦).
وسقطت كلمة «الصحابة» من اسمه عند الذهبي في «السير» (٢٠/ ٢٥٩). ومؤلفه هو الحافظ النسَّابة أبو محمد عبد الله بن علي اللخمي الرشاطي المتوفى شهيداً سنة: (٥٤٢). (المصادر السابقة) لكن في «كشف الظنون» جعل سنة مولده سنة وفاته.

(٥) مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم البلبيسي المتوفى سنة: (٨٠٢)، قال المصنف في ترجمته من «الضوء اللامع» (٢/ ٢٨٦): (واختصر «الأنساب» للرشاطي. وسماه في «كشف الظنون» (١/ ١٣٤): «القبس».

(٦) من الآية: (١٣) من سورة الحجرات.

(٧) من قوله: (وقد كانت العرب) إلى هنا ـ سوى ذكر الآية الكريمة ـ هو كلام ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (٢٤٣)، وأضاف ـ بعد كلمة «الأقاليم» ـ: (نُسبوا إليها).
وسيأتي كلام المؤلف على (الشعوب) وما بعده.

(٨) ينظر «اللسان» مادة (وطن).

وهذا وإن وقع في المتقدمين أيضاً فهو قليل، كما أنه يقع في المتأخرين أيضاً النسبة إلى القبائل بقلة[(١)].

ثم إنه لا فرق فيمن ينتسب إلى محلٍّ بين أن يكون أصليًّا منه، أو نازلاً فيه، بل ومجاوراً له، كما صرح به شيخنا[(٢)]. ولذلك تتعدد النسبة بحسب الانتقال، ولا حدَّ للإقامة المسوِّغة للنسبة بزمن، وإن ضبطه ابن المبارك بأربع سنين[(٣)]، فقد توقف فيه ابن كثير حيث قال: «وقال بعضهم: إنما يسوغ الانتساب إلى البلد إذا أقام فيه أربع سنين فأكثر»، ثم قال: «وفيه نظر»[(٤)]، بل قال البُلقيني: «إنه قول ساقط لا يقوم عليه دليل»[(٥)].

فإذا أردت نسبة من يكون من «مَرْدَا» المجاورة لـ «نابلس» قلت: النابلسي، وهو نوع من التدليس[(٦)].

٩٩٨ **(وإنِ يكنْ في بلدتين سَكَنَا)** بأن انتقل من «الشام» إلى «العراق»، أو من «دمشق» إلى «مصر»، وأردتَ نسبتَه إليهما **(فابدأ بـ)** البلدة **(الاولى)** بالنقل[(٧)] **(وبثم)** في الثانية المنتقل إليها **(حَسُنا)** أي حسن الإتيان فيها بـ «ثم»، فيقال: الشامي ثم العراقي. أو الدمشقي ثم المصري. وجمعهما أحسن مما لو اقتصر على أحدهما.

٩٩٩ **(ومن يكن)** من الرواة **(من قرية)** كـ «داريا» **(من)** قرى **(بلدة)** كـ «دمشق» **(ينسب)** جوازاً **(لكلٍّ)** من القرية والبلدة، بل **(وإلى الناحية)** التي منها تلك البلدة، وتُسمَّى الإقليم أيضاً كالشام فيقال فيه: الداري، أو الدمشقي، أو الشامي[(٨)].

لكن خصه البلقيني بما إذا كان اسم المدينة يطلق على الكل، وأنه إذا لم يكن كذلك فالأقرب منعُه؛ فإن الانتساب إنما وضع للتعارف

---

(١) و(٢) «النزهة» (١٤٢).

(٣) أخرجه عنه الحاكم في «تاريخ نيسابور» كما قال النووي في «الإرشاد» (٢٤٩).

(٤) «اختصار علوم الحديث» (٢٤٣). (٥) «محاسن الاصطلاح» (٦٠٧).

(٦) وسيأتي تعليق للبلقيني على مثل هذه النسبة.

(٧) يعني بنقل الهمزة من كلمة (الأولى) فتكون همزة وصل لا قطع لضرورة النظم.

(٨) «علوم الحديث» (٣٦٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٨٠).

وإزالة الإلباس[١].

وإن أريد الجمع بين الثلاثة فهو مخيَّر بين الابتداء بالأعم فيقول: «الشامي الدمشقي الداري»، أو بالقرية التي هو منها فيقول: «الداري الدمشقي الشامي»، إذ المقصود: التعريف والتمييز، وهو حاصل بكلٍّ منها[٢].

نعم، إن كان أحدهما أوضحَ في ذلك فهو أولى.

ثم إنه ربما تقع الزيادة على الثلاثة، فيقال لمن سكن «الخصوص» مثلاً ـ قرية من قرى «مُنية بني خصيب» ـ: «الخصوصي، المُنَاوي، الصعيدي، المصري». وإنما كان كذلك باعتبار أنَّ الناحية قد تكون فوقها ناحية أخرى أوسع دائرة منها بأن تتناول تلك الناحية المخصوصة وغيرها من النواحي، وباعتبار ذلك يقع التعدد لأزيد من هذا أيضاً[٣].

إذا عُلم هذا فقد تقع النسبة أيضاً إلى الصنائع كالخياط، وإلى الحِرَف كالبزاز، وتقع ألقاباً كخالد بن مخلد الكوفي القطواني، وكان يغضب منها.

ويقع في كلها الاتفاق والاشتباه كالأسماء[٤].

فائدة: الشعوب: القبائل العِظام[٥]، وقيل: الجُمَّاع[٦]، الذي يجمع متفرقات البطون[٧]. واحدها: شَعْب[٨].

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (٦٠٧).

(٢) لكن المعروف المشهور: البدأ بالأعم حتى يكون لذكر ما بعده فائدة؛ قال الحافظ العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٨٠): (فإنْ أراد الجمع بينها فليبدأ بالأعم، فيقول: الشامي، الدمشقي، الداري). قلت: ومثله النسبة إلى القبائل، ففي نسب رسولنا ﷺ يقال: (القرشي، الهاشمي، المطلبي)، وحينئذٍ يكون لذكر ما بعد الأعم فائدة لم تكن حاصلة بالاقتصار عليه.

(٣) ويظهر ذلك التعدد فيما إذا اجتمعت النسبة إلى القبيلة وإلى القرية والبلدة، والصنعة أو الحرفة.

(٤) قاله ابن حجر في «النزهة» (١٤٢) مع تقديم وتأخير.

(٥) قاله ابن عباس. أخرجه عنه البخاري في أول كتاب «المناقب» (٦/ ٥٢٥ ـ ح٣٤٨٩).

(٦) قاله ابن عباس. أخرجه عنه الطبري في «تفسيره» (٢٦/ ١٣٩).

(٧) قاله الحافظ في «الفتح» (٦/ ٥٢٨).

(٨) ينظر «اللسان، والقاموس» مادة (شعب).

والقبائل: البطون[١]، وهي ـ كما قال الزجاج ـ للعرب كالأسباط لبني إسرائيل[٢]. بل يقال لكل ما جُمع على شيء واحد: قَبيل. أخذاً من قبائل الشجرة وهي غصونها، أو من قبائل الرأس وهي أعضاؤها، سُمِّيتَ بذلك لاجتماعها[٣].

والعمائر: جمع عمارة ـ بالكسر والفتح ـ قيل: الحي العظيم يمكنه الانفراد بنفسه، وهي فوق البطن[٤].

والبيوت: جمع بيت، ومنه قول العباس ﷺ في النبي ﷺ:

حتى احتوى بيتُك المُهَيمنُ مِنْ خِندفَ علياءَ تحتها النُّطُقُ[٥]

أراد شرفه، فجعله في أعلى «خِندِفَ» بيتاً[٦].

ولهم: الأسرة، والبطن، والجِذم، والجُمَّاع، والجمهور، والحي، والرهط، والذرية والعترة، والعشيرة، والفخذ، والفصيلة مما لشرحه وبيان مراتبه غير هذا المحل[٧].

(وكملت) بتثليث الميم[٨] والفتح أفصح[٩] أي المنظومة في يوم الخميس ١٠٠٠

(١) قاله ابن عباس، كما في «صحيح البخاري» الآنف، وانظر: «اللسان والقاموس» مادة (قبل).

(٢) نقله عنه صاحب «اللسان» مادة (قبل) بلفظ: (القبيلة من ولد إسماعيل كالسبط من ولد إسحاق عليهما السلام ليفرق بينهما)، ونقله عنه الحافظ في «الفتح» (٦/٥٢٨) باللفظ المذكور.

(٣) «اللسان» مادة (قبل). (٤) «اللسان» مادة (عمر).

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/٣٢٧) ضمن سبعة أبيات عن العباس يمدح بها النبي الكريم ﷺ، ثم قال الحاكم: (هذا حديث تفرد به رواته الأعراب عن آبائهم. وأمثالهم من الرواة لا يضعون)، وأقره الذهبي.

(٦) قاله ابن الأثير في «النهاية» (١/١٧٠) عقب البيت المذكور، وقال عقبه (٥/٧٥): (النُّطُق: جمع نطاق.. ضرب البيت مثالاً له ﷺ في ارتفاعه وتَوَسُّطِه في عشيرته.. أي حتى احتوى شرفُك الشاهدُ على فضلك أعلى مكان من نسب خندف).

(٧) تنظر هذه الكلمات في كتب اللغة، وكتب الأنساب.

(٨) «القاموس» مادة (كمل) ففيه: كنصر، وكرُم، وعَلِم).

(٩) يعني في هذا السياق؛ فقد جاء في «المعجم الوسيط» كمل ـ يعني كنصر ـ: تمَّت أجزاؤه. وكمل ـ يعني ككرم ـ: ثبتت فيه صفات الكمال.

ثالث جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وسبع مائة[١].

مع الإحاطة بأن ما اقتصر عليه في أصلها[٢] ليس حَصْراً لفنونها، ولذا أدرجتُ في شرحها ما كان مناسباً لها من الزوائد ـ مما وقع في كلام بعض الأئمة، أو أُفرد بالتأليف جملةً، كـ «الصالح» عند قوله، في «الحسن»: «... ذكرتُ فيه ـ ما صحَّ، أو قارب، أو يحكيه»[٣]، و«المضعَّفِ» في آخر «الضعيف»[٤]، و«المحفوظِ» في «الشاذ»[٥]، و«المعروفِ» في «المنكر»[٦]، و«المطروحِ» في آخر «الموضوع»[٧]، و«المُبدَلِ» و«المركَّبِ» و«المنقلبِ» في «المقلوب»[٨]، و«المستفيضِ»، والوجهِ في كون المتواتر من مباحثنا في «المشهور»[٩]، و«أسباب الحديث» في «غريب الحديث»[١٠]، وتوالي رواية فقهاء ونحوهم في «المسلسل»[١١]، و«المحكَم» في آخر «مختلف الحديث»[١٢]، وجمع من التابعين أو من الصحابة في «الأقران»[١٣]، ومشتركين في التسمية، أو ما اتفَق اسمُ راويه مع اسم أبيه وجدِه فصاعداً، أو اسمُه واسمُ أبيه مع اسمِ جدِه وأبي جده، أو اسمُه واسمُ أبيه وجدِّه وجدِّ أبيه مع شيخه في ذلك كله، أو اسمُ شيخِ الراوي مع اسمِ تلميذه، وكلُّها في «المُسَلسَل»[١٤]، أو اسمُ أبيه مع اسم شيخه في حال كونهما مهملين في «المتفق»[١٥]، أو كُنْيتُه اسمَ أبيه، أو كُنيتُهُ كُنيةَ زوجته وكلاهما في «الكنى»[١٦]، والتاريخ المَتْني[١٧] في «التاريخ»[١٨]، وغير ذلك مما يدرك بالتحقيق له، بل من أتقن «توضيح النُّخبة»[١٩]، لشيخنا ـ مع

---

(١) قاله ناظمها الحافظ العراقي في شرحها. «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٨٠).
(٢) أي أصل «الألفية» وهو «علوم الحديث» لابن الصلاح.
(٣) (١/ ١٣٧).
(٤) (١/ ١٧٧).
(٥) (٢/ ٦).
(٦) (٢/ ١٣).
(٧) (٢/ ١٣٢).
(٨) (٢/ ١٨٤، ١٨٥).
(٩) (٣/ ٣٩٧) وما بعدها.
(١٠) (٣/ ٤٢٩).
(١١) (٣/ ٤٣٣، ٤٤١).
(١٢) (٣/ ٤٧٥).
(١٣) (٤/ ١٣١ ـ ١٣٤).
(١٤) (٤/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
(١٥) (٤/ ٣١٢).
(١٦) (٤/ ٢١٠، ٢١١).
(١٧) أي تاريخ المتون.
(١٨) (٤/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).
(١٩) يعني: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر».

اختصاره[١] - رأى زائداً على ذلك[٢] مما أكثرُ كله[٣] يمكن أن يكون قسماً، أو فرعاً مما ذكر كما بان مما أثبته منه[٤].

(بـ «طَيبة») بفتح المهملة، ثم تحتانية ساكنة، بعدها موحدة، وهاء تأنيث - كـ «شَيبة» -: اسم من أربعين فأكثر أو أقل لـ «المدينة النبوية»[٥] على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، اقتصر عليه من بينها تيُّمناً وتبركاً[٦]. ويقال لها أيضاً: «طابة»[٧]، كما جاءا معاً في «صحيح البخاري» عن أبي حميد الساعدي، كلٌّ واحدٍ في طريق[٨].

ولمسلم عن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه، رفعه: «إن الله تعالى سمى «المدينة»: «طابة»[٩].

وفي لفظ عند أبي عوانة، والطيالسي في «مسنده»: «كانوا يسمون «المدينة» يثربَ، فسماها النبي ﷺ طابة»[١٠]، ولا تنافي بين الروايتين[١١].

---

(١) يعني: مع كونه مختصراً.

(٢) يعني على (كتاب ابن الصلاح): «علوم الحديث».

(٣) كذا. ويغني عنه لو قال: (مما أكثره). (٤) يعني في المباحث السابقة.

(٥) قاله عبد العزيز بن محمد الدراوَرْدي رواه من طريقه الزبير بن بكار في «أخبار المدينة». قاله الحافظ في «الفتح» (٤/ ٨٩).

(٦) قال ﷺ: (هذه طَيبة، هذه طَيبة، هذه طَيبة)، أخرجه مسلم في «الفتن»: باب قصة الجسّاسة - ح١١٩) من حديث فاطمة بنت قيس ﵂.

(٧) كما في المتفق عليه من حديث أبي حميد الساعدي، وذلك عند البخاري في «الزكاة»: باب خرص التمر (٣/ ٣٤٣ - ح١٤٨١)، وفي «فضائل المدينة»: باب المدينة طابة - ٤/ ٨٨ - ح١٨٧٢)، ومسلم في «الفضائل»: باب في معجزات النبي ﷺ ٤/ ١٧٨٥ - ح١١) بلفظ: (هذه طابة).

(٨) قاله الحافظ في «الفتح» (٤/ ٨٨) ولفظه: (ووقع في بعض طرقه - يعني طرق حديث أبي حميد عند البخاري -: طابة، وفي بعضها: طيبة). لكن لم أقف على طريق: (طيبة) في البخاري.

(٩) «الحج»: باب المدينة تنفي شرارها (٢/ ١٠٠٧ - ح٤٩١).

(١٠) أما أبو عوانة فأخرجه في «مسنده» (٢/ ٤٣٩ - ح٣٧٤٧) من طريق أبي داود الطيالسي، ووهب بن جرير كلاهما عن شعبة عن سماك عن جابر بن سمرة. ولفظ أبي داود: (طيبة)، ولفظ وهب: (طابة). وأما أبو داود الطيالسي فأخرجه في «مسنده» (٢/ ١٢٤ - ح٧٩٨). عن شعبة به ولفظه: (طيبة).

(١١) إذ إنَّ تسمية رسول الله ﷺ من تسمية الله ﷻ.

وهما[١] تأنيث طَيْب، وطاب، لغتان بمعنًى[٢]. واشتقاقهما إما من الطِّيب[٣]الذي هو الرائحة الحسنة، لما يشاهَد من طيب تربتها وحيطانها وهوائها، ولذا قال بعض العلماء: «وفي طيب ترابها وهوائها دليلٌ شاهد على صحة هذه التسمية؛ لأن من أدام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحةً طيبة لا تكاد توجد في غيرها»[٤]، زاد غيره: «أو لطيبها لساكنها، أو لطيب العيش بها»[٥].

والحاصل: أن كل ما بها من تراب وجُدُر، وعيش، ومنزل وسائر ما يضاف إليها طيب لأهل السنة[٦]، ولله درُّ القائل:

إذا لم تطب في «طيبة» عند طيِّب ... به «طيبة» طابت، فأين تطيبُ؟[٧]

أو من الطيّب ـ بالتشديد ـ الطاهر ـ بالمهملة ـ لخلوصها من الشرك، وطهارتها[٨].

(الميمونة) يعني المباركة بدعائه ﷺ لها بالبركة[٩] حتى كان من جملتها مما هو مشاهد: ما يحمله الحجيج ـ خصوصاً زمن الموسم ـ من تمرها إلى جميع الآفاق، بحيث يفوق غَلّات الأمصار، ويفضُل لأهلها بعد ذلك ما يقوم بهم قوتاً، وبيعاً، وإهداءً إلى زمن التمر وزيادة.

---

(١) أي: (طَيْبة: و(طابة).

(٢) قاله ابن الأثير في «النهاية» (٢/١٤٩).

(٣) (المصدر السابق).

(٤) «فتح الباري» (٤/٨٩) وعزاه لبعض أهل العلم. وعنده: (أقام) بدل (أدام).

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ـ القسم الثاني ـ (٢/١٤٩)، و«فتح الباري» (٤/٨٩).

(٦) هذا التعميم يحتاج إلى دليل، ولا شك أن الله طيبها وشرَّفها بمهاجر رسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم إليها، ودعائه لها.

(٧) لم أقف على قائله.

(٨) «النهاية» (٢/١٤٩) وفيه: (... وتطهيرها منه)، و«تهذيب الأسماء واللغات» القسم الثاني ـ (٢/١٤٩)، وفيه: (... وطهارتها منه).

(٩) ومن ذلك: الحديث المتفق عليه عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ: (اللهم اجعل بالمدينة ضِعْفَي ما جعلت بمكة من البركة). أخرجه البخاري في «فضائل المدينة»: باب حدثنا عبد الله بن محمد (٤/٩٧ ـ ح١٨٨٥)، ومسلم في «الحج»: باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة (٢/ ٩٩٤ ـ ح٤٦٦) واللفظ للبخاري، ومسلم نحوه.

(فبرزتْ) أي خرجت المنظومةُ إلى الناس بـ «المدينة» الشريفة **(من خدرها)** بكسر المعجمة، ثم مهملتين أولاهما ساكنة، والثانية مكسورة: أي سِترها **(مصونة)** بفتح الميم، وضم المهملة: لم تَزُل صيانتُها ببروزها، وكلُّه استعارة.

وكذا برز «شرح الناظم» عليها بعد فراغه من تصنيفه في يوم السبت تاسع عَشَري شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بـ «الخانقاه الطَّشتمرية» خارج «القاهرة»[(١)]، وانتفع الناس بهما[(٢)]، وسارا لأكثر الأقطار مع كونه غير واف بتمام الغرض[(٣)] كما العادة جارية به لشارحي تصانيفهم غالباً، وذلك غير خادش في جلالته، واختصره ـ مع ذلك ـ الشمس ابن عمار المالكي[(٤)]. وما علمت عليها لسواه شرحاً[(٥)].

ولذا انتدبتُ لشرحي هذا، وجاء بحمد الله بديعاً كما أسلفته في «آداب طالب الحديث»[(٦)]، وكَمُل ـ سائلاً من الله تعالى دوام النفع به ـ في شهر رمضان أيضاً من سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة، فبينهما مائة وإحدى عشرة سنة.

١٠٠١ **(فربنا)** ﷻ **(المحمود والمشكور)** على ذلك كله **(إليه منا ترجع الأمور)** كلها، كما نطق به الكتاب والسنة.

١٠٠٢ **(وأفضل الصلاة والسلام على النبي)** المخبر عن الله ﷻ بالوحي وغيره، ولا ينطق عن الهوى، سيدنا محمد **(سيد الأنام)**[أي الخلق][(٧)] كلهم، ووسيلتنا، وذخرنا في الشدائد والنوازل[(٨)]، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً، آمين، آمين، آمين.

---

(١) قاله الحافظ العراقي في آخر شرحه: «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/ ٢٨٠).
(٢) يعني ألفية العراقي، وشرحها له: «شرح التبصرة والتذكرة».
(٣) إذ الحافظ العراقي لم يتوسع في ذلك الشرح.
(٤) هو محمد بن عمار بن محمد المتوفى سنة: (٨٤٤)، ترجمه المؤلف في «الضوء اللامع» (٨/ ٢٣٢) وقال: (واختصر شرح ألفية العراقي للمؤلف).
(٥) فيكون شرح السخاوي هذا هو ثاني شرح لـ «ألفية العراقي» بعد شرح مؤلفها.
(٦) (٣/ ٣١٩).
(٧) ما بين المعكوفين ليس في (س) و(م).
(٨) أما في حياته ﷺ فهذا مما أُذن في التوسل به، وقد لجأ إليه الصحابة في بعض ما نابهم. =

. . . .

= وأما في يوم القيامة حين يقوم الناس لربهم، فلا شك أنه صاحب الشفاعة العظمى التي يتخلى عنها أولوا العزم من الرسل حتى يرجع إليه فيشفع للخلائق ـ بعد إذن الله له.

وأما هذا الكلام من المؤلف ﷺ بهذا الإطلاق فلا يليق إلا بالله تعالى.

وينظر للتوسل المشروع والممنوع كتاب «العقيدة الطحاوية مع شرحها»، وكتاب «التوسل والوسيلة» للإمام ابن تيمية رحم الله الجميع.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وخلفائه الراشدين المهديين، وسائر أصحابه الغرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الخاتمــة



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة لجميع الكائنات، وعلى آله وصحبه أولي المناقب والكرامات.

وبعد:

فنحمد الله الذي أعاننا على الفراغ من تحقيق الكتاب الذي هو أهم كتاب في علوم الحديث، وهو (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)، ويُعدّ بحق موسوعةً في فنّه، وقد سبق التحقيقَ مقدمةٌ وافية تناولنا فيها دراسةَ أربعة جوانب ذات علاقة بالكتاب المحقَّق، وهي التعريف بالناظم والشارح والمتن والشرح، تعريفاً مبسوطاً، موثقاً بالأدلة والأمثلة، وقد كان لعملنا فيه مدة قاربت السنين الخمس نتائج طيبة أفدنا منها كثيراً، لا سيما ونحن نطوف مع هذا العلّامة في تلك المراجع العلمية في فنونها المتعددة.

ويمكن إجمال أهم تلك النتائج فيما يأتي:

١ ـ أصالة كتاب ابن الصلاح بين كتب (المصطلح) حتى صار معوَّل كل من جاء بعده عليه، وصدق فيه قول الحافظ ابن حجر: (فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره).

٢ ـ المكانة الرفيعة التي تبوأها ناظم (ألفية الحديث) الحافظ العراقي رحمه الله بين العلماء، وريادته في علم الحديث، ويعد ـ بحق ـ مدرسة مستقلة، وصاحب فكر أصيل، احتذى منهجه فيما بعد، واقتدى به كثيرون. ولا غرو في ذلك، فقد توافرت له عوامل عديدة بوَّأته تلك المكانة ـ بعد توفيق الله ـ وأهَّلته لتلك المنزلة، فهو رحمه الله:

أ ـ حافظ من الحفاظ لحديث الرسول ﷺ، وذلك لأن تعريف الحافظ ينطبق عليه.

ب ـ وهو أيضاً مجدِّدٌ للمائة الثامنة لما قام به من إحياء لما اندرس من فنون السنة النبوية، كالإملاء وغيره، وإن شاركه في هذا الوصف بعض زملائه كالبلقيني وغيره.

جـ ـ الثروة العلمية التي خلَّفها حيث بلغ عدد ما وقفنا عليه منها قرابة السبعين.

د ـ ما حظي به من القبول الواسع، والثناء العاطر ـ في عصره وبعده ـ من العلماء حتى قال السخاوي: (هو في مجموعه: كلمة إجماع).

٣ ـ شهرة (ألفية العراقي) بين أهل عصره ـ ومن بعدهم ـ حتى استحقت أن تكون (ألفية الحديث) عند الإطلاق.

٤ ـ تلك الألفية هي تلخيص لكتاب ابن الصلاح: (علوم الحديث)، ولم يقتصر عمله على التلخيص، بل زاد على الأصل علماً كبيراً يعرف بالمقارنة بين الأصل والفرع.

٥ ـ بلغت المصادر التي استقى منها العراقي في ألفيته مما صرح به أو صرح بمؤلفه أكثر من أربعين كتاباً.

٦ ـ ألفية الحديث تمتاز على نظم الخُوَيّي لعلوم الحديث، بالإيجاز والاختصار والزيادات.

٧ ـ ألفية الحديث للعراقي تفوق ألفية السيوطي بالسبق والأصالة وذكر أقوال العلماء، والأمثلة، كما تمتاز ألفية السيوطي بالزيادات وجودة الترتيب والإيجاز، مما يجعل طالب العلم بحاجة ماسة إليهما معاً.

٨ ـ ألفية الحديث من بحر الرجز أسهل البحور الشعرية قراءة وحفظاً، بحيث سمَّاه البعض حمار الشعراء.

٩ ـ المكانة البارزة للإمام السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علمي: (الحديث) و(التاريخ) فهو محدث كبير، والدليل على ذلك كثرة مصنفاته في هذا المجال، وهو ـ أيضاً ـ مؤرخ شهير بحيث فاق أقرانه في هذين العلمين، وأثنى عليه شيوخه قبل تلاميذه وأقرانه؛ إلا أنه لم يكن بمثابة العراقي محل إجماع؛ بل هو محل خلاف بين أقرانه على ما تقدم بيانه.

١٠ ـ احتفال السخاوي لشرحه: (فتح المغيث)، وتعبه فيه، واستقصاؤه لأكثر

المسائل والأقوال حتى صدق فيه قول ابن العماد الحنبلي: (لا يعلم أجمع منه ولا أكثر تحقيقاً)[١].

ويظهر ـ والله أعلم ـ أنه حين عزم على هذا الشرح، واختار له اسم: (فتح المغيث) كان متأثراً بتسمية شيخه الحافظ ابن حجر لشرح (صحيح البخاري) باسم: (فتح الباري)، ورجا أن يكون شرحه بين شروح (الألفية) كشرح شيخه بين شروح (البخاري).

١١ ـ سعة اطلاع السخاوي على الكتب والمؤلفات بحيث كثرت مصادره في هذا الشرح كثرة هائلة، وشملت أنواعاً شتى من العلوم والمعرفة. وقد بلغ عدد ما صرح باسمه في هذا الشرح قرابة ثمان مائة كتاب ما بين صغير وكبير، أما ما أشار إليه ولم يصرح باسمه فيتعذر إحصاؤه.

١٢ ـ الأصح في التسمية «فتح المغيث» أنها للسخاوي، لا للعراقي، بدليل أن السخاوي سطرها بقلمه على أكثر من نسخة بخلاف العراقي.

١٣ ـ امتياز هذا الشرح بزيادة النكت والفوائد، يسطرها السخاوي أثناء شرح الأبيات، وأحياناً يختم بها الأبواب على هيئة تتمات أو فوائد أو تنبيهات، أو فروع.

١٤ ـ الكتاب ـ كغيره من عمل المخلوق ـ لم يخل مما يلاحظ عليه؛ إلا أن ذلك قليل بالنسبة لضخامة الكتاب، وهي ـ أيضاً ـ ملاحظات مغمورة في بحار حسناته، وقد تم ـ في ثنايا التعليق ـ تدارك ما أمكن تداركه مما سبق به الذهن، أو طغى له القلم.

١٥ ـ سبق أن طبع الكتاب أربع مرات[٢]، إلا أنها لسوئها أبعدت الكتاب عن مراد مصنفه ووعَّرت مسالكه، وأخفت كثيراً من مقاصده، مما دفع بنا إلى السعي في تحقيقه تحقيقاً علمياً مؤصلاً ـ حسب الوسع والطاقة ـ لتعميم نشره، وتسهيل الاستفادة منه.

١٦ ـ لأهمية الكتاب انتشر في الآفاق في عصر مؤلفه، بحيث نسخ نسخاً كثيرة حتى أن القسطلاني شارح البخاري نسخ منه أكثر من نسخة.

---

(١) شذرات الذهب: ٨/١٦.

(٢) انظر: المقدمة (ص١٨١ ـ ١٨٩).

فهرس الموضوعات الجزء الرابع